المكتبة التاريخية

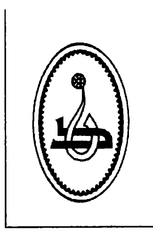
تاريخ مصر

(الحديث والمعاصر)



أ. د. محمّد سهيل طقّوش

دار النفائس



تاريخ مصر

(الحديث والمعاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الغلاف: بانوراما ٦ أكتوبر

تاريخ مصر

(الحديث والمعاصر)

تأليف

أ.د. محمّد سهيل طقّوش

أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة الإمام الأوزاعي
كلية الدراسات الإسلامية

دار النفائس

تاريخ مصر (الحديث والمعاصر)

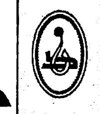
تأليف: أ.د. محمد سهيل طقوش

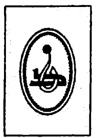
الطبعة الأولى: 1439هـ ـ 2018م

ISBN 978 - 9953 - 18 - 581 - 1

نشر | Publisher







دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع

DAR AN-NAFAES
Printing-Publishing-distribution

شارع فردان ـ بناية الصباح
وصفي الدين ـ ص.ب 5152 ـ 14
الرمز البريدي: 2020 ـ 1105
فاكس: 009611861367
هاتف: 803152 ـ 009611810194
بيروت ـ لبنان

Verdun Str - Safiedine bldg.
P.o.Box 14-5152
Zip code 1105-2020
Fax: 009611 861367
Tel: 00961 1 803152 - 810194.
Beirut - Lebanon

Email: alnafaes@yahoo.com

Web Site: WWW.alnafaes.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله، خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين وبعد:

يتناول هذا الكتاب تاريخ مصر السياسي الحديث والمعاصر (١٥١٧ ـ ٢٠١١م)، والواضح أن التاريخ يُشكل عملية حركية تُسجل الأحداث والوقائع البشرية، واستقصاء مسبباتها وصولاً إلى نتائجها، ويشمل المجال الواسع لعلم التاريخ نواحي النشاط الإنساني مثل الأنشطة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، ولا يمكن للباحث في أي موضوع علمي متابعة جذور بحثه وتطورها، ورصد نتائجها؛ إلا من خلال ثنايا استخدام تطورها التاريخي، وذلك لأننا نرى الماضي فقط من خلال عيون الحاضر.

تتباين رؤية المؤرخين في تحديد بداية تاريخ مصر الحديث بين ضمِّ العثمانيين لهذه البلاد في أوائل القرن السادس عشر وبين قيام حركة محمد علي باشا الإصلاحية في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ونحن بدورنا اعتمدنا الرؤية الأولى كما درجنا عليه في كتبنا التي تؤرخ لتاريخ العرب الحديث والمعاصر.

لقد حدث في السنوات الأولى من القرن السادس عشر تحوُّل بارز كان له أثر عميق في المدى البعيد في تطور المنطقة العربية ألا وهو ضمُّ العثمانيين البلاد العربية ومنها مصر على يد السلطان سليم الأول، وبعد أن ساد الهدوء أنحاء مصر قام السلطان بمحاولات عدة لتنظيم الشؤون الداخلية قبل أن يغادر البلاد، فعيَّن الموظفين لإدارة الشؤون العامة وعلى رأسهم الوالي خير بك، وترك قبل مغادرته حامية عسكرية لحفظ الأمن والنظام في الداخل، والدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء خارجي، وأبقى على النظم المملوكية السائدة والتي تطورت على مدى عقود.

وأصبحت مصر بعد ضمِّها إلى الممتلكات العثمانية جزءاً من التقسيم الإداري للدولة العثمانية، وولاية تابعة بعد أن كانت مركز دولة متبوعة في العصر المملوكي، وعلى الرغم من ذلك فقد حافظت على موقعها المتميز في الدولة العثمانية كمركز اقتصادي وعسكري مهم، ولم يحاول السلطان القضاء على طبقة المماليك عقب

انتصاره عليهم، ما سيكون لهم شأن في المستقبل من خلال الصراع الداخلي على السلطة.

تناوب على حكم مصر بعد وفاة خير بك، وهو أول والٍ يعينه العثمانيون، عدد من الولاة العثمانيين، حاول بعضهم الاستقلال عنهم، كما حاول المماليك استعادة حكمهم القديم، وشهدت مصر في هذه المرحلة أوضاعاً صعبة ناتجة عن الصراع بين هاتين العصبيتين، فتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وازدادت المظالم، وانتشرت الفوضى، وتجاهل المتنازعون سلطة الباشا ممثل السلطان، في الوقت الذي تصاعد فيه التنافس بين فرنسا وبريطانيا على السيطرة على مناطق النفوذ خارج القارة الأوروبية، وبفعل موقع مصر المهم على الطريق إلى الهند، عملت بريطانيا على إبعاد فرنسا عن هذا البلد والتفرد بالسيطرة عليه لضمان مرور تجارتها إلى الهند، فسبقتها فرنسا، فأرسلت حملة عسكرية إلى مصر في عام ١٧٩٨م بقيادة نابوليون بونابرت، فدخلتها وسيطرت عليها، الأمر الذي عُد سابقة استعمارية وتحديًا خطيراً هدَّد مركز الدولة العثمانية في هذا البلد.

واجه الفرنسيون طيلة وجودهم في مصر مقاومة من الأهالي، كما وُجدت على الساحة السياسية قوى معادية للوجود الفرنسي بذلت جهوداً لتحريض هؤلاء على القيام بالثورة ضدهم، كما أرسل الباب العالي حملات عدة لإخراج الفرنسيين من مصر، لكنه فشل في ذلك، وكان على المصريين أن يُشعلوا نار الثورة لطرد المحتلين، وساندتهم بريطانيا، الأمر الذي أجبر حاكم مصر الفرنسي عبد الله مينو على توقيع اتفاقية الجلاء التي نظمت خروج الفرنسيين من مصر وذلك في أيلول عام ١٨٠١م، والمعروف أن نابليون كان قد غادر مصر قبل ذلك بسبب حاجة فرنسا إلى خدماته بفعل الضغط الأوروبي ضدها.

شكَّلت الحملة الفرنسية على مصر العثمانية نقلة نوعية في مسار الصراع بين القوى الأوروبية الغربية وبين الدولة العثمانية، وتتمثَّل الخاصية الأساس لهذه النقلة فيما انطوت عليه هذه الحملة من إرساء خطوط صراع جديدة تستجيب لاحتياجات «استراتيجية» هدفها تفكيك توازنات القوى الداخلية للدولة العثمانية كمقدمة لتحويل مصر إلى مستعمرة غربية، وهو ما تحقَّق في عام ١٨٨٢م على يد بريطانيا.

وكانت الحملة الفرنسية بعيدة الأثر في مستقبل مصر السياسي والثقافي، فقد تميّزت بخصائص مغايرة لخصائص النظم السائدة، وأيقظت أذهان المصريين بفعل احتكاكهم بأنماط جديدة في الحكم والحرب والإنتاج العلمي، وهيأت الظروف لنشوء الفكر الوطني، ونمو آمال جديدة في نفوس المصريين على نحو غير مألوف،

وقاد هذه الحركة النهضوية حاكم قوي هو محمد علي باشا، وقد استفاد مما تركته الحملة الفرنسية من كنوز علمية، ومن سلوكه السليم، فأجرى سلسلة من الإصلاحات في المجالات كافة، لكن إقدام خلفائه على التخلي الكامل عن التجربة الإصلاحية أدى إلى وقوفها عند حدود الاقتباس من الغرب الأوروبي من دون الاستيعاب والتطوير، فسقطت مصر في دائرة التغريب الموصل إلى الاستدانة والسقوط في أحضان الاحتلال المباشر، ويُذكر بأن محمد علي باشا حاول تأسيس دولة واسعة الأرجاء عبر ضم الجزيرة العربية وبلاد الشام، إلا أنه فشل في ذلك.

دخلت المسألة المصرية دورها التالي في عهد خلفاء محمد علي باشا، وهو دور شهد تحديات داخلية وخارجية، تجلَّت مظاهرها في تفرد الحاكم بالسلطة، والتغلغل الأجنبي المتزايد في الإدارة والاقتصاد، والحكم والقضاء، وبخاصة في العقد الذي سبق الاحتلال البريطاني، كما تجلَّت في تصدي الشعب لهذه التحديات ومطالبته بالحكم النيابي.

وتوالى على حكم مصر من أسرة محمد علي باشا مِمَن أدوا دوراً بارزاً في الحياة السياسية كل من: عباس حلمي الأول وسعيد وإسماعيل وتوفيق وعباس حلمي الثاني وحسين كامل وفؤاد الأول وفاروق، وقد شهدت عهودهم صراعاً داخلياً بين ثلاث قوى هي: قوة الخديوي ثم الملك، والقوة الشعبية والحزبية، وقوة الاحتلال البريطاني، وقد شغل هذا الصراع المدة بين أواخر القرن التاسع عشر وبين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وكان البريطانيون قد أنهوا الحماية عقب اندلاع ثورة عام ١٩١٩م بقيادة سعد زغلول، واعترفت بريطانيا رسمياً بذلك في معاهدة عام ١٩٣٦م التي نظمت العلاقة بينها وبين مصر.

وحفلت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بأحداث جسام أهمها اغتيال رئيس الوزراء أحمد ماهر قبيل انتهاء الحرب بقليل، ورئيس الوزراء النقراشي باشا في ٢٨ كانون الأول عام ١٩٤٨م، وعودة الحركة الوطنية إلى زخمها بعد تبخر الوعود البريطانية بالجلاء عن مصر ونشوب الحرب مع الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م، التي خسرتها الدول العربية المشاركة فيها، وتوقيع الملك فاروق الهدنة مع هذا الكيان في ٢٤ شباط عام ١٩٤٩م، وإلغاء اتفاقية عام ١٩٣٦م، وحريق القاهرة في عام ١٩٥٢م.

كان من إيجابيات معاهدة عام ١٩٣٦م أنها رفعت يد البريطانيين عن الجيش ما أدّى إلى دخول أعداد كبيرة نسبياً من أبناء الطبقتين الوسطى والفقيرة إلى الكلية الحربية بعد أن كان الدخول إليها وقفاً على أبناء الباشوات والطبقة العليا في المجتمع، ونتيجة لذلك بدأت تيارات سياسية مختلفة من داخل ضباط الطبقتين،

متململة وناقمة على الملك وسياسته، ونفوذ البريطانيين، وصلت ذروتها في تنظيم هؤلاء حركة الضباط الأحرار وهم الذين قاموا بثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م ضد النظام الملكي، فعزلوا الملك فاروق، وألغوا النظام المذكور وأعلنوا قيام الجمهورية ووضعوا دستوراً جديداً للبلاد عُرض على الاستفتاء في ٢٥ حزيران مع ترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية وهو الذي برز من بين الضباط الأحرار وقد نال أكثر من ٩٨٪ من أصوات الناخبين.

وكان الضباط الأحرار قد عقدوا اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في عام ١٩٥٤م، وضربوا جماعة الإخوان المسلمين بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في تشرين الأول عام ١٩٥٤م، بسبب معارضتهم لأحد بنود الاتفاقية المذكورة وغيرها من الأسباب.

وانطلقت النزعة الناصرية، وانتشرت في أرجاء العالم العربي، وتبنَّت القومية العربية، والتحرر من الاستعمار، وأمَّم جمال عبد الناصر قناة السويس رداً على رفض تمويل مشروع السد العالي من قبل بريطانيا وفرنسا، ما دفع هاتين الدولتين إلى تنفيذ عدوان على مصر بالاشتراك مع إسرائيل في عام ١٩٥٦م، وقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوڤياتي ضده، غير أن العدوان فشل في تحقيق أهدافه والقضاء على النظام المصري.

تمخَّض عن العدوان الثلاثي على مصر تطورات سياسية وعسكرية على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، لعل أبرزها: الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ شباط عام ١٩٥٨م، والتي انتهت إلى الفشل والانفصال في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١م، لأسباب عدة مذكورة في ثنايا الكتاب، وتدخُّل مصر في أحداث اليمن إلى جانب الانقلابيين على نظام الإمامة، ما وضعها في مواجهة مع المملكة العربية السعودية التي ساندت النظام السابق، وخاضت القوات المصرية معارك ضاربة على أرض اليمن قبل أن تنسحب في عام ١٩٦٧م بسبب الحرب التي اندلعت بين مصر وإسرائيل.

استنزفت حرب اليمن كثيراً من اقتصاد مصر وقواها خلال خمسة أعوام تقريباً، وشكَّلت مع الحرب التي نشبت بينها وبين إسرائيل في العام المذكور بداية النهاية لعهد جمال عبد الناصر الذي توفي كمداً وبفعل نوبة قلبية ألمَّت به، في ٢٨ أيلول عام ١٩٧٠م، وقد تحمل شخصياً مسؤولية النكبة على الرغم من أن المسؤولية ربما تقع على عاتق قادته العسكريين الذين كانوا يضللونه ببياناتهم غير الواقعية.

خلف أنور السادات جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهورية وكان نائبه، وبدا

للمراقبين منذ اللحظة التي تولى فيها الحكم، أن ثمة صراعاً على السلطة ينشب ويشتد متخذاً أشكالاً عدة، انفجر فعلاً في ٢١ نيسان عام ١٩٧١م، وانتصر أنور السادات في نهايته.

اتبع أنور السادات سياسة مغايرة لسياسة سلفه، فتقرَّب من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بالقدر الذي ابتعد فيه عن العرب، كما اتبع سياسة اقتصادية مغايرة أيضاً لسياسة سلفه، الأمر الذي انعكس سلباً على الفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا من الفلاحين والفقراء.

وشكلت سياسة أنور السادات انعطافة في تاريخ مصر المعاصر نتجت عن حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م ضد إسرائيل. فقد زار القدس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م، ثم عقد اتفاقية كامب داڤيد معها في أيلول ١٩٧٨م، التي وضعت مبادئ اتفاقية للسلام بين مصر وإسرائيل وقعت في ٢٦ آذار ١٩٧٩م.

كان لاتفاقية الصلح انعكاسات خطيرة على الصعيدين الداخلي والعربي.

فعلى الصعيد الداخلي، فقد انقسم الرأي العام المصري بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي أثار المعارضة، فأقدمت الفئة المتشددة على اغتيال أنور السادات في ٦ تشرين الأول عام ١٩٨١م.

وعلى الصعيد العربي، فقد عارضت معظم الدول العربية اتفاقية الصلح وعاقبت مصر عبر عزلها عن العالم العربي، ومقاطعتها، ونقْل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس.

خلف حسني مبارك أنور السادات وكان نائبه، فثارت بعض الآمال لدى المصريين في تصحيح أخطاء العهد السابق في الاقتصاد والسياسة، ومعالجة الإهمال الشديد للصناعة والزراعة طوال السبعينيات، ودفع المصريين إلى الإمام، لكن سرعان ما تبخرت تلك الآمال عندما ظهر أن حسني مبارك لا ينوي أن يفعل أياً من تلك الأمور، وأن الأخطاء التي ارتكبها أنور السادات ستستمر في عهده أيضاً، وكانت شخصيته ملائمة للاستمرار في الطريق الذي شقه سلفه في السياسة والاقتصاد من دون أي تعديل، فاستعان برجال غير أكفاء راحوا يُحققون طموحاتهم الشخصية على حساب مصالح الدولة والشعب، وتفشى الفساد في أجهزة الدولة وبين الشرائح الاجتماعية المقربة من السلطة، فتآكلت في عهده قدرات الدولة، وضعف المجتمع، الأمر الذي أدى إلى إضعاف النظام نفسه، فأضحى عاجزاً عن الأداء على الصُعُد المحلية المختلفة.

وضرب العجز الوضع الاجتماعي، وظهرت جملة من المتغيرات أضعفت منظومات القيم والأخلاق، ووُجدت في مصر أنماط متعددة من التصنيفات الرأسمالية الموجهة من الدولة، فأضحى التخطيط الاقتصادي، وتسيير العملية الاقتصادية في يدها؛ بل في يد مجموعة صغيرة داخلها تمتلك الشركات الكبيرة التي لا تستطيع الشركات الصغيرة منافستها، وكانت مظاهر التضخيم والتهويل لأداء الاقتصاد المصري من جهة والتهوين من تراجع نموه من جهة أخرى من أهم مظاهر المرحلة.

ولعل الإيجابية الوحيدة التي شهدها عهد حسني مبارك تمثَّلت في عودة مصر إلى أحضان العرب، وتوقُّف الحملات العدائية المتبادلة باستثناء ليبيا، وقيام حسني مبارك بزيارة عدد من الدول العربية ليُبدِّد خشيتها من اتفاقية الصلح مع إسرائيل التي لم تُقيد يد مصر من وجهة نظره، واستئناف معظم الدول العربية علاقاتها مع مصر، وعودة مصر رسمياً إلى جامعة الدول العربية في ٢٥ أيار عام ١٩٨٩م.

وكان الفلسطينيون يأملون أن تقف مصر إلى جانبهم بعد التراخي، من أجل قيام دولتهم، لكن التراخي الذي خيَّم على عهد حسني مبارك غيَّر طبيعة النضال الفلسطيني وجغرافية الدولة الفلسطينية المرتجاة، وقلَّل التحول الذي انتهجه نظام حسني مبارك مع إسرائيل؛ من أهمية وفاعلية معادلة التوازن.

ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية، واستئثار العائلة بالحكم، ومسايرة الولايات المتحدة الأميركية؛ حصلت ثورة شعبية في ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠١١م أطاحت بنظام حسني مبارك.

هذه هي العناوين الرئيسة للأحداث التي حاولنا بحثها في عرض مبسط ومُوثَّق في تسعة عشر فصلاً.

ربما من الصعب نظرياً تحقيق نوع من التناسب في حجم المادة في الفصول كلها، ويعود مرد ذلك إلى التفاوت في كثافة الأحداث بين عهد وعهد.

كانت خطة الكتاب الموضوعة تتناول المرحلة ما بعد حسني مبارك إنما تبين للباحث عدم وجود وثائق رسمية وتوافر معطيات دقيقة يمكن البناء عليها علمياً، إذ ما زال الغموض يكتنف معظم جوانب العمل السياسي، وتغلب الآراء الشخصية على تأريخ ما يجري، وقد يأتي يوم نستكمل فيه بحث أحداث هذه المرحلة أو يأتي باحث آخر يبدأ من حيث انتهينا.

وأنا على ثقة بأن القارئ سيجد في هذا الكتاب متعة وفائدة وعبرة، وسيلمس موضوعية في معالجة الأحداث.

وأطلب من الله أن يجعل ما بذلت من جهد خالصاً لوجهه الكريم إنه سميع مجيب.

الفَصْلُ الأولُ

الأوضاع السياسية في مصر في القرن السادس عشر

العلاقة المملوكية ـ العثمانية في أوائل القرن السادس عشر

حدث في السنوات الأولى من القرن السادس عشر الميلادي تحولان بارزان كان لهما أثر عميق في المدى البعيد في تطور المنطقة العربية، الأول ظهور قوة جديدة في إيران هي سلالة الصفويين الشيعية، والثاني ضمّ العثمانيين للبلاد العربية.

والواقع أنه حدث انقلاب في سياسة العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول (٩١٨ ـ ٩٢٦هـ/ ١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) بتوقف الزحف باتجاه الغرب، والتحول باتجاه الشرق، وقد جرى هذا التحول مع بداية المد الشيعي باتجاه الأراضي العثمانية والبلاد العربية لا سيما العراق، ويعُّد ضمّ العثمانيين للبلاد العربية مهم بفعل أنه امتد أربعة قرون من التاريخ الحديث وفي أجزاء «استراتيجية» في آسيا وأفريقيا في الوقت الذي تراجعت فيه قوة المماليك في مصر وبلاد الشام، ونتيجة لذلك قامت سياسة هذا السلطان الشرقية على قاعدتين:

الأولى: السيطرة على طرق التجارة بين الشرق والغرب.

الثانية: التوسع على حساب القوى في المشرق.

ويرتبط بالقاعدتين المشار إليهما، ضمُّ العثمانيين الأراضي المملوكية وموانئ قيليقيا؛ لأن من شأن ذلك أن يُوفِّر لهم طريقاً بحرياً يسهل عليهم تموين حملاتهم ضد الصفويين بصورة أجدى.

ومن جهة أخرى، لاحظ المماليك بقلق شديد بروز دولة إسلامية قوية أخذت تنمو على حدودهم وتشق طريقها الخاص بها، وتزايد قلقهم عندما نشطت في العاصمة العثمانية، المساعي لتغيير نظام العلاقة بين الدولتين بعد أن أخذ البكوات حماة الحدود، ملوك الروم، يتلقبون بألقاب السلاطين، ويبدو أن محمداً الثاني، الفاتح (٨٥٥ ـ ٨٨٦هـ/ ١٤٥١ ـ ١٤٨١م) كان أول زعيم في بني عثمان اتخذ لقب سلطان، وساوى نفسه بحكام مصر[١].

---

(١) ابن إياس، محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور جـ٥ ص٣٦٤.

ويرمز اتخاذ الألقاب السلطانية إلى تحول الدولة العثمانية من الإمارة إلى الدولة العظمى، وأن المقصود بذلك تأكيد الدور العالمي للسلطنة العثمانية، وقد أدت هذه السياسة إلى تدهور حاد في العلاقة المملوكية ـ العثمانية، وأضحى الصراع على زعامة العالم الإسلامي السبب الأساس والرئيس للنزاع المملوكي ـ العثماني.

ويبدو أن الظروف الداخلية والخارجية في المنطقة العربية دفعت العثمانيين إلى ضمِّ البلاد العربية، وكأن العالم العربي أراد استبدال الحكم المملوكي بحكم عثماني جديد، كون الشعوب العربية اعتادت على نمط الدول والدويلات السلطانية[1].

لكن المنطقة العربية غدت مزدحمة بالصراعات الإقليمية بين المماليك والعثمانيين والصفويين، وعُرضة لتهديدات القوى الأوروبية وأطماعها، وبخاصة القوى البرتغالية التي شكَّلت تهديداً مباشراً لسواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية الشرقية منها والغربية، بفعل وقوع موانئها على طريق التجارة مع الهند.

وجاءت نتائج ضمّ العثمانيين إقليم الجزيرة الفراتية، أن فُتح الباب أمامهم للتمدد باتجاه الأراضي العربية لتأمين خطوط «استراتيجية» جديدة، إنْ في بلاد الشام أو في العراق، تصل إلى المحيط الهندي، ويرتبط بهذه القاعدة ضمّ الأراضي المملوكية وموانئ قيليقيا، لأن من شأن ذلك أن يوفر لهم طريقاً بحرياً يُسهِّل عليهم تمويل حملاتهم الذاهبة إلى إيران لمحاربة الصفويين.

والحقيقة أن علاقة الدولة العثمانية بالدولة المملوكية كانت حتى عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م) علاقة مجاملة ومؤازرة عبر المراسلات وتبادل الهدايا والوفود، وحتى سقوط القسطنطينية في ذلك العام بأيدي العثمانيين كان حكامهم يعترفون بالأولية الدينية والسياسية للمماليك كزعماء العالم الإسلامي في حين خطَّطوا لأنفسهم دوراً متواضعاً هو دور البكوات حماة الحدود، وظلَّ المماليك ينظرون إلى تحركات العثمانيين كجزء من المسألة الإسلامية العامة، كما أن القاهرة عدَّت فتح القسطنطينية نصراً للمسلمين.

طويت صفحة العلاقة الجيدة بين المماليك والعثمانيين بعد فتح القسطنطينية، وفُتحت صفحة جديدة سادها العداء بفعل تصادم المصالح، وتوسُّع الدولة العثمانية في الأناضول والجزيرة الفراتية شمالاً حتى البحر المتوسط جنوباً، وجبال طوروس، وسيطرتها على إمارة ذي القدر في كبادوكيا، في حين سيطرت الدولة المملوكية على

= ويُذكر في هذا الصدد أن الخليفة العباسي منح بايزيد الأول (٧٩١ ـ ٨٠٥هـ/ ١٣٨٩ ـ ١٤٠٣م) لقب سلطان عقب انتصاره على تحالف صليبي في معركة نيقوبوليس.

(١) الجميل، سيار: العثمانيون وتكوين العرب الحديث ص٣٥٦.

إمارة رمضان في قيليقيا، الأمر الذي أدى إلى تجاور الدولتين، وإمكان نشوب صدام بينهما.

وتأزمت العلاقة بين الدولتين بتأثير عامل خارجي تمثَّل بظهور قوة ثالثة على المسرح السياسي هي قوة الصفويين الذين سيطروا على فارس والعراق، وهدَّدوا الدولتين، ما دفع العثمانيين إلى الاصطدام بهم وتحجيم قوتهم، ثم التفتوا إلى المشرق العربي للاصطدام بالمماليك الذين وقفوا على الحياد تاركين الدولة العثمانية وحيدة في مواجهة الصفويين.

وهكذا تحوَّلت مسألة النزاع مع الصفويين إلى حجر عثرة بين الدولتين السنيتين، وتبين أن هذه المسألة كانت الشرارة التي أشعلت نار الحرب بينهما على الرغم من أن بعثة عثمانية وصلت في (ربيع الأول ٩٢٠هـ/أيار ١٥١٤م) إلى القاهرة حاملة اقتراحاً بعقد تحالف بين المماليك والعثمانيين لمحاربة الصفويين، لكن المماليك رفضوا الاقتراح، وتمسكوا بسياستهم مع تفضيل اتخاذ موقف الانتظار(١).

رأى العثمانيون في سياسة المماليك مظهراً من مظاهر العداوة السافرة، وأخذوا ينظرون إليهم على أنهم العدو الرئيس، وقد نجح السلطان العثماني سليم الأول في تسريع الأحداث ضدهم لكي يوفر لنفسه أسباباً «استراتيجية» تُمكِّنه من ضمّ الممتلكات المملوكية، وتمثَّل ذلك في سيطرته على موانئ قيليقيا لتأمين الطريق الذي يربط استانبول بـ بياس، وضمّ إمارة ذي القدر الفاصلة بين الدولتين والمشمولة بحماية المماليك.

عدَّ السلطان المملوكي قانصوه الغوري تصرف السلطان سليم الأول بمثابة إعلان حرب، وقرَّر أن يستعيد هيبته في المنطقة، وأمر بالاستعداد للحرب، ويبدو أنه كان يود أن لا تتطور العلاقة بينه وبين السلطان العثماني إلى حرب، وعمل جاهداً على تفاديها، إذ إنه أدرك الأوضاع السيئة التي كانت تمر بها دولته وسط اتساع التعاطف مع العثمانيين بالإضافة إلى تراجع القوة الميدانية، للجيش المملوكي، إلا أن السلطان سليم الأول أصرَّ على أن يكون السيف هو الحكم إن لم يُعلن السلطان المملوكي خضوعه له.

وسعى سلطان مصر إلى التحالف مع الشاه إسماعيل الصفوي ليُقوِّي موقفه العسكري، ولكن الكراهية التي كان يكنُّها الشاه له لم تكن تقل عن كراهيته للسلطان العثماني، بالإضافة إلى أنه لم يُفكر بعد هزيمته في تشالديران في خوض معركة أخرى ضد العثمانيين، ولهذا لم تُسفر محاولة قانصوه الغوري التحالف مع الشاه عن نتيجة إيجابية، وانعكست سلباً على علاقته مع العثمانيين الذين رأوا في هذه

---

(١) ابن إياس: جـ٤ ص٣٧٢ ـ ٣٧٣.

المحاولة طعنة للدولة العثمانية من الخلف، وأضحت الحرب حتمية بين الطرفين.

واستقطب كل طرف أعواناً له من بين رجال الطرف الآخر، فجذب العثمانيون بعض كبار قادة المماليك أمثال: يونس بك والي عينتاب، وخير بك نائب حلب، وجان بردي الغزالي، في حين لم يستفد السلطان قانصوه الغوري من العثمانيين الذين لجأوا إليه إلا إفادة معنوية.

معركة مرج دابق ـ ضم بلاد الشام

وما إن تأمنت جميع منافذ بلاد الجزيرة الفراتية وشمالي العراق ومسالكها من خلال السيطرة العثمانية عليها؛ تحرَّك الجيش العثماني عبر الأناضول بقيادة السلطان سليم الأول في (رجب ٩٢٢هـ/آب ١٥١٦م) وتعداده ستون ألف مقاتل وثلاثمئة مدفع في طريقه إلى بلاد الشام، ولما علم السلطان قانصوه الغوري بأنباء تحركه، جهَّز جيشه البالغ ثمانين ألف مقاتل وخرج على رأسه من القاهرة ميمماً وجهه شطر بلاد الشام للتصدي للجيش العثماني، وعسكر الجيشان في مرج دابق شمالي حلب، واستعدَّا لخوض غمار الحرب، ودارت بينهما رحى معركة ضارية فجر يوم الأحد (٢٥ رجب/ ٢٤ آب) استمرت أقل من ثماني ساعات، وأسفرت عن انتصار الجيش العثماني وهزيمة الجيش المملوكي الذي لم يصمد أمام مدفعية العثمانيين المتفوقة، وانتحر قانصوه الغوري أثناء انهزام جيشه حيث تناول السم عندما علم بنتيجة المعركة، ووقع عن حصانه بعد أن فَقَدَ وعيه ومات على الفور[١].

استثمر السلطان سليم الأول انتصاره، فضمَّ حلب وحماة وحمص ودمشق، ورحَّب السكان به، وعيَّن على هذه المدن ولاة من قبله، واستقبل في دمشق وفوداً من العلماء، فأحسن وفادتهم، وأمر بترميم المسجد الأموي وقبري صلاح الدين الأيوبي والشيخ محيي الدين بن عربي، وشيَّد مسجداً باسمه، ولما صلّى الجمعة أضاف الخطيب عندما دعا له هذه العبارة: «خادم الحرمين الشريفين».

معركة الريدانية ـ ضمّ مصر

تقرَّر مصير الحرب عملياً بين المماليك والعثمانيين بعد انتصار السلطان سليم الأول في مرج دابق وضمّ بلاد الشام إلى الأملاك العثمانية، ولم يبق إلا مسالة تسوية العلاقة مع المماليك في مصر، ويبدو أنه أراد ألا يستمر في الحرب على أن يعترف المماليك بحكمه ويخضعوا له.

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص٦٠ ـ ٧١.

وفي الوقت الذي كان السلطان العثماني يفرض سيطرته على بلاد الشام، اجتمع المماليك في مصر لدرس الموقف الناتج عن الهزيمة واختيار سلطان يتولى القيادة، ويعمل على تدعيم القوة الدفاعية للصمود أمام الزحف العثماني المرتقب، فاختاروا طومان باي الذي يمت بصلة القرابة للسلطان الراحل، وذلك في (رمضان ٩٢٢هـ/ تشرين الأول ١٥١٦م)[١].

وأرسل السلطان سليم الأول، في سعيه لوقف الحرب، بعثة إلى القاهرة، اقترحت على طومان باي تقديم الولاء والطاعة له على أن يُعهد إليه في المقابل إدارة مصر نيابة عنه، ويضرب السكة باسمه، ويخطب باسمه على المنابر، ويدفع له الضريبة السنوية[٢]، لكن طومان باي رفض الاقتراح وأصرَّ على الثأر للهزيمة التي مُني بها الجيش المملوكي في مرج دابق، فاضطر السلطان سليم الأول عندئذٍ إلى الزحف إلى مصر للقضاء نهائياً على المماليك، فوصل إلى القاهرة وعسكر في ضواحيها، وجرى قتال بين الطرفين في المطرية في مكان يُدعى الريدانية في (٢٨ ذي الحجة ٩٢٢هـ/ ٢٢ كانون الثاني ١٥١٧م) أسفر عن انتصار العثمانيين الذين دخلوا القاهرة عاصمة السلطنة المملوكية، وفرَّ طومان باي إلى الجيزة، وأخذ يناوش الجيش العثماني، ثم اندفع نحو الشمال إثر انفصال البدو عنه بعد أن أدركوا عقم المقاومة، فوصل إلى منطقة البحيرة وخاض معركته الأخيرة في منطقة وردان على بُعد خمسين كيلومتراً شمالي القاهرة، انتهت بهزيمته، ففرَّ ملتجئاً إلى صديقه الشخصي حسن بن مرعي رئيس قبيلة محارب في قرية تروجة من أعمال البحيرة، لكن هذا الشيخ ضرب قواعد الضيافة عُرض الحائط بفعل الإغراءات التي قدَّمها له السلطان سليم الأول عبر جان بردي الغزالي، فسلَّمه صديقه[٣].

عامل السلطان سليم الأول طومان باي معاملة حسنة في بادئ الأمر، إلا أنه أذعن بعد ذلك لإلحاح خير بك وجان بردي الغزالي اللذان انضما إلى العثمانيين في معركة مرج دابق؛ فأمر بشنقه على باب زويلة في القاهرة في (٢١ ربيع الأول ٩٢٣هـ/ ١٣ نيسان ١٥١٧م)[٤].

وعلى هذا الشكل ضمَّ السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر إلى أملاكه كما ضمَّ الحجاز أيضاً.

---

(١) ابن إياس: جـ٥ ص٨٥، ١٠٢ ـ ١٠٨.
(٢) المصدر نفسه: ص١٢٤ ـ ١٢٥.
(٣) المصدر نفسه: ص١٧٤ ـ ١٧٥.
(٤) المصدر نفسه.

تنظيم إدارة مصر

قام السلطان سليم الأول عقب ضمّ مصر بمحاولات عدة لوضع أساس مبدئي لتشكيل إمارة أمراء مصر ووضعها تحت تصرف الإدارة العثمانية المباشرة، فعين بعض رجاله لإدارة شؤونها، كان من بينهم الوزير الأعظم يونس باشا الذي عيَّنه أمير أمراء مصر[١]، ومنحه صلاحيات واسعة، ويبدو أن الهيئات العامة التي عيَّنها فشلت في عملها، وربما يعود ذلك إلى عدم تعاون موظفي المماليك والأهالي معها، ما دفعه إلى عزلها، ورأى أن الأفضل لمصر وضع إدارتها بيد أحد الأمراء المماليك المحيطين بأوضاعها وإدارتها، وعادات وأعراف طوائفها وأهلها، فاختار خير بك الذي يتمتع بالخبرة والتجربة بالإدارة المملكوكية، والدراية بأحوال البلاد، واستطلع آراء أعيان مصر في هذا الاختيار قبل أن يصدر مراسيم تعيينه أمير أمراء مصر في (١٠ شعبان ٩٢٣هـ/ ٢٨ آب ١٥١٧م)[٢].

وعيَّن السلطان سليم الأول أيضاً جانم السيفي كاشفاً[٣] على البهنسا والفيوم مكافأة له على مساندته العثمانيين، وإينال السيفي على الجيزة وإقليم الغربية، واعترف بقضاء المذاهب الأربعة، كما كان عليه الأمر في عهد طومان باي، وأبقى امتيازات أصحاب الإقطاعات والأرزاق وكذلك الأوقاف كما كانت عليه، وثبَّت الأمير علي بن عمر شيخ قبيلة هوارة في إمارة الصعيد ومركزها جرجا، كما أبقى أكثرية أمراء البدو في إماراتهم[٤].

وترك السلطان سليم الأول قبل مغادرته مصر، حامية عسكرية لحفظ الأمن والنظام في الداخل، والدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي، وقد بلغ عديدها نحو خمسة آلاف فارس وخمسمئة من رماة البندق (الرصاص)[٥].

---

(١) يُشير هذا المصطلح في التشكيلات الإدارية العثمانية إلى قيادة القوات المسلحة المحلية في الدولة والإمارة العامة للأمراء في أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة. السيد، سيد محمد، مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر، ص٦٨.

(٢) ابن إياس: جـ٥ ص٢٠٨.

(٣) الكاشف: من فعل كشف، ووظيفته اكتشاف أحوال المديريات، وهو أدنى مرتبة من السنجق، والكشوفية أو الكاشفية عبارة عن وحدة إدارية مالية على رأسها أحد البكوات المماليك. عبد الرحيم، عبد الرحمٰن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، ص٧ ـ ١٣.

(٤) رافق، عبد الكريم: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني حتى حملة نابوليون بونابرت على مصر، ص١١٠.

(٥) ابن إياس: جـ٥ ص٢٠٦.

صلاحيات خير بك

كان خير بك يرأس جلسات الديوان العالي وفقاً لما كان سائداً في عهد المماليك، ويضم الكتخدا[(١)]، والدويدار[(٢)]، وقضاة المذاهب الأربعة، والأمراء العثمانيين، وتُعقد الجلسات في قلعة الجبل. وينظر هذا الديوان في شؤون الأيالة التي تستدعي حلاً عاجلاً أو عندما يرد مبعوث من استانبول حاملاً الأوامر السلطانية له أو لأحد من الأمراء العثمانيين[(٣)].

وكان خير بك يدعو التجار، ومباشري الأموال، وإداريي الأيالة، لحضور جلسات الديوان في حال كانت لهم علاقة مباشرة بالموضوعات المقرَّر بحثها، كما كان يستدعي أعيان تجار مصر، ومشايخ الأسواق، للنظر في المسائل المتعلقة بسك العملة، وكذلك الأمراء الجراكسة عندما تُعرض فيها الأوامر السلطانية.

وكان هناك ديوان آخر كان يُعقد كل يوم سبت في أحد ميادين القاهرة للفصل في دعاوى الأهالي وفق الأعراف السائدة في البلاد، ويعرض والي القاهرة تلك الدعاوى على مجلس الديوان العالي، ويصادق خير بك عليها بعد مناقشتها بحضور القضاة الأربعة على ما يتم الفصل فيها من القضاة كل حسب مذهبه[(٤)].

وتعاون خير بك مع الأمراء المماليك الذين أبدوا استعداداً لمساعدته في إدارة شؤون الأيالة مثل: الأمير جانم الخمراوي الذي عينه نائباً له وكلفه القيام بأعباء إدارة أمور البلاد، وحل مسائل الإدارة المالية، وقيادة الحملات العسكرية ضد المتمردين[(٥)]، والأمير الدويدار قايتباي الذي عيَّنه نائباً ثانياً له، وكلَّفه برعاية شؤون الإدارة الداخلية والإشراف عليها باسمه، بالإضافة إلى رعاية الشؤون العسكرية، وقيادة المماليك.

وعلى الرغم من أن خير بك قد عُيِّن والياً على مصر وفقاً للنظم العثمانية، إلا أن سلوكه السياسي والإداري يدل على أنه تصرَّف كنائب للسلطنة، حيث استمرت التشكيلات المملوكية في قلعة الجبل كما كانت من قبل، وتُركت المؤسسة المالية في يد مستوفي الأموال، والمؤسسة القضائية في يد القضاة الأربعة، واكتفت الإدارة العثمانية المركزية بالتوجيه والرقابة بين حين وآخر.

---

(١) الكتخدا: هو القائم على تدبير بيوت الأمراء، وهو معتمد الوالي ومدير أعماله.

(٢) الدويدار أو الدوادار، كاتب الملك وحامل الدواة.

(٣) السيد: ص٩٢.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه: ص٩٤.

علاقة خير بك بالإدارة المركزية

كانت الدولة العثمانية على صلة دائمة مع ولاتها في مختلف الولايات ومنها مصر، فكان السلطان يُرسل الخلع السلطانية مع الهدايا إلى خير بك مع فرمان تثبيته في إدارة مصر، ويقوم هو بتوزيع عطايا السلطان على أمرائه المماليك والعثمانيين كل حسب منزلته ودرجته، ويُرسل الخلع إلى الكشَّاف ومشايخ العربان لاستقطابهم وإخلادهم إلى الهدوء، وفي المقابل كان عليه أن يُرسل الهدايا القيمة إلى السلطان كل عام كالجياد العربية والحرائر والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والتحف وغيرها[(١)]، بالإضافة إلى قدر من خراج مصر فيما سُمِّي بالإرسالية فيما بعد[(٢)].

وضمَّت الإدارة المركزية موارد موانئ مصر إلى الخزينة الميرية، واكتفى خير بك بخراج الولايات الشرقية والغربية، والبحيرة والصعيد[(٣)].

وقدَّم خير بك ولاءه وطاعته للسلطان سليمان القانوني الذي خلف والده السلطان سليم الأول، وتعهَّد بالعمل على تدعيم سلطة العثمانيين ونفوذهم في مصر، وبرهن عن ولائه للسلطان في مناسبات عدة أبرزها اثنتان:

الأولى، عندما أخبره بنية جان بردي الغزالي حاكم بلاد الشام[(٤)] الاستقلال بحكم هذه البلاد ورفضه التعاون معه.

الثانية، عندما طلب منه السلطان إمداده بقوة عسكرية من أمراء وعسكر المماليك تشترك مع الجيش العثماني في فتح جزيرة رودس، فأرسل إليه ثلاثة وأربعين أميراً مملوكياً وثمانمئة من مماليكهم، وسبعمئة من الجنود العثمانيين بالإضافة إلى المؤن والذخائر.

والواقع أن خير بك كان يُلبي طلبات السلطان العثماني، ويتصرف وفقاً للتعليمات التي كانت تأتيه من استانبول وبخاصة فيما يتعلق بجمع الضرائب والتعامل بالعملة العثمانية.

علاقة خير بك بالمماليك

لم يحاول السلطان سليم الأول عقب انتصاره على المماليك أن يقضي على هذه الطبقة، وكان اختياره لخير بك من بين صفوفها دليلاً على رغبته في:

---

(١) ابن إياس جـ٥ ص٢٨٩، ٣٣٠ ـ ٣٣١، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٨١، ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٢) السيد: ص٩٦.

(٣) ابن إياس: جـ٥ ص٤١٠.

(٤) كان السلطان سليم الأول قد عينه حاكماً على بلاد الشام مكافأة له على مساعدة العثمانيين.

ـ الاحتفاظ بالعنصر المملوكي كتابع للدولة العثمانية.
ـ الاستعانة بالمماليك في حكم وإدارة مصر والدفاع عنها.
ـ الاستعانة بالمماليك كعنصر توازن لقوة الباشا حاكم مصر والحامية العثمانية(١).

وانتهج خير بك سياسة منفتحة مع المماليك، فعيّن لكل منهم علوفات وأرزاق وفقاً لدرجاتهم وكفاءة كل منهم، وسمح لهم بركوب الخيل وشراء الأسلحة، واستخدمهم في قمع تمرد رجال الحامية العثمانية، ومشايخ العربان، وركنت هذه الطبقة إلى الهدوء طيلة عهده.

وفاة خير بك

توفي خير بك في (١٤ ذي القعدة ٩٢٨هـ/ ٥ تشرين الأول ١٥٢٢م) بعد أن حكم خمس سنوات، ولم يترك خلفاً له، كما لم يكن محبوباً من المصريين بسبب قسوته، وارتفاع الأسعار وازدياد الفقر في عهده، بالإضافة إلى الكوارث التي نزلت بالبلد، ولم يترحم عليه أحد.

مصر في عهد الولاة العثمانيين

أسرع سنان باشا قائد القوات العثمانية في مصر إلى تدارك رد فعل المماليك والحامية العثمانية على وفاة خير بك بوصفه قائمقام المتوفي، وأعلم المسؤولين في استانبول بحادثة الوفاة، وتوليه إدارة الشؤون العامة بوصفه قائمقام المتوفىٰ، حتى وصول حاكم جديد مُعيَّن من قبل استانبول(٢).

تناوب على حكم مصر بعد وفاة خير بك عدد من الولاة العثمانيين كانت تُعينهم الدولة العثمانية، حاول بعضهم الاستقلال عنها، كما حاول المماليك استعادة حكمهم القديم، وشهدت مصر في عهدهم أوضاعاً صعبة ناتجة عن الصراع بين هاتين العصبيتين، نذكر منهم ما يأتي:

مصطفى باشا

توليته على مصر

وصل نبأ وفاة خير بك إلى السلطان سليمان القانوني وهو يحاصر جزيرة رودس، فقام على الفور بتعيين وزيره الثاني مصطفى باشا نائباً عنه في حكم مصر، فتوجَّه إليها

---

(١) العبد، عفاف سعد السيد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤ ـ ١٦٠٩م، ص١١٣.
(٢) ابن إياس: جـ٥ ص٤٨٧ ـ ٤٨٨. السيد: ص١١٠ ـ ١١١.

وبصحبته قوة عسكرية من الإنكشارية قوامها حوالي خمسمئة جندي وخمس سفن حربية، وأمره بتوطيد نفوذ العثمانيين في هذا البلد، واقتراح ما يراه مناسباً من أجل بقائه ولاية عثمانية، ويتوافق ذلك مع سياسة الدولة العثمانية فرض سيادتها على المناطق التي تسيطر عليها حيث كانت تعتمد على القوى المحلية في حكمها ثم تعمل تدريجاً على التخلّص منها لتحكمها عبر ولاة عثمانيين مباشرين، ويبدو أنه كان لحركة الغزالي الاستقلالية تأثير كبير على هذا التغيير بعد أن أضحى ولاء الحكام المماليك أمراً مشكوكاً فيه[١].

شرع مصطفى باشا فور وصوله مباشرة مسؤولياته في (١٣ ذي الحجة ٩٢٨هـ/٣ تشرين الثاني ١٥٢٢م)، وتنفيذ أوامر السلطان، فحصر تركة خير بك وأرسل حصيلتها إلى السلطان في استانبول، وحتى يتمكَّن من السيطرة على مقاليد الحكم، عمد إلى عزل موظفي خير بك، وعيَّن محلهم موظفين من أتباعه، وألغى بعض المؤسسات المملوكية مثل الركابخانة، والشرابخانة والطبلخانة، وأرسل الأشخاص النافذين من المماليك إلى استانبول تداركاً لأي تجاوزات قد تحصل منهم[٢]، وأقرَّ كُشَّاف النواحي المختلفة في مراكزهم، وعهد إلى مباشري المماليك تحصيل ضرائب مصر وخراجها كما جرت العادة، إلا أنه عيَّن على رأس موظفي الإدارة المالية ناظراً جديداً للإشراف على حُسن سير العمل[٣]، وجمع الدفاتر والأوراق الديوانية الموجودة لدى الكُشَّاف ومباشري الأموال، وحملها جميعاً إلى القلعة وأصدر التعليمات إلى كتبة الأموال بترتيب دفاتر مستقلة لكل من الأوقاف والمقاطعات والأملاك الخاصة، ووضْعها في الديوان العالي بقلعة الجبل[٤].

حركات التمرد التي قامت في عهده

حركة قانصوه

امتنع المماليك عن القيام بحركات تمرد في مصر في عهد ولاية خير بك، لكن عودة الكثير من الأمراء والإداريين المماليك إلى مصر ممن كان لهم نفوذ في الإدارة المملوكية، بالإضافة إلى وفاة خير بك الذي عدَّه المماليك واحداً منهم، وبفعل تعيين أول باشا عثماني على مصر لم يكن من بين صفوفهم، الأمر الذي عدَّوه إضعافاً لنفوذهم وبخاصة أنه لم يكن على معرفة كافية بطبيعة البلد والأسلوب الأفضل لإدارته؛ غيَّر الوضع الداخلي، وترتَّب على حرمان المماليك من تولي منصب النيابة قيام حركات مملوكية ضد الحكم العثماني في مصر.

---

(١) العبد: ص١٢٦ ـ ١٢٧.
(٢) السيد: ص١١١.
(٣) ابن إياس: جـ٥ ص٤٩٣ ـ ٤٩٤.
(٤) السيد: ص١١٢.

وهكذا بدأت مرحلة الانتفاضات المملوكية ضد الإدارة العثمانية التي بدأت تُرسِّخ أقدامها في مصر تدريجاً.

تزعَّم حركة التمرد أحد أمراء خير بك ويُدعى قانصوه، وانضم إليه أمين الخزينة وقائد فرقة الجند المُسلَّح بالبندق (التفنكجية)، والتفَّ المماليك من حولهم، وكان هدف المتمردين:

- قتل مصطفى باشا.
- إحياء السلطنة المملوكية.
- إعادة إداريي المماليك القدماء إلى مناصبهم.

وقد أملوا بمساعدة من جانب بعض جنود الحامية العثمانية المتذمرين من الإدارة العثمانية.

وما إن علم مصطفى باشا بأمر الحركة حتى نهض للتصدي لها، واستبق المتمردين فقضى عليها في مهدها وقبض على زعمائها وقتلهم وذلك في (١٧ جمادى الآخرة ٩٢٩هـ/ ٣ تشرين الأول ١٥٢٣م)[١].

حركة جانم وإينال السيفي

لم يمض ثلاثة أشهر على تمرد قانصوه حتى قامت جماعة من الأمراء المماليك بحركة تمرد ضد حكم مصطفى باشا تزعمها اثنان من الأمراء المماليك هما: جانم السيفي أمير الحج وكاشف الفيوم والبهنسا، وإينال السيفي كاشف الغربية[٢]، فجمعا قوة عسكرية قوامها عشرين ألفاً، وشرعا في استقطاب طوائف الجند والمجتمع للانضمام إليهما، وأغريا مشايخ العربان والأعيان، وأهالي مصر بإعفائهم من خراج عام كامل، وتخفيض الضرائب التي ستُجبى فيما بعد إلى النصف، فالتف حولهما عدد كبير من المماليك والعربان، فحشدوهم استعداداً للمعركة مع الوالي، واتفقا على إقامة معسكرهما في ولاية الشرقية نظراً لتحكمها بطريق المواصلات بين مصر وبلاد الشام، وذلك لمنع مجيء إمدادات عسكرية عثمانية مساندة لمصطفى باشا.

تدخَّل المحتسب الزيني بركات بن موسى في التوسط بين حاكم مصر العثماني والمتمردين لإنهاء التمرد سلمياً، وحصل على كتاب أمان للمتمردين إذا أعلنوا ولاءهم للحكم العثماني، وذهب لمقابلة إينال السيفي في إقليم الشرقية، فاتهمه إينال بالخيانة وقتله، وما إن علم مصطفى باشا بمقتله حتى تصرف على محورين:

---

(١) السيد: ص١١٢ ـ ١١٣.

(٢) ابن إياس: جـ٥ ص٣٥٥.

الأول، عسكري، فقد جهَّز حملة عسكرية بقيادة قرة موسى أغا الإنكشارية وسليمان أغا جند رماة البندق، ولم يُشرك فيها أحداً من المماليك في بادئ الأمر، خشية من انضمامهم إلى صفوف المتمردين أثناء القتال.

الثاني، سياسي، فأرسل إلى مشايخ العربان والأمراء والمماليك، يدعوهم إلى مناصرته، ويُعلمهم بأنه قرَّر تخفيض الضرائب عن الأهالي، وأصدر قراراً بفصل الكُشَّاف العصاة عن كشوفياتهم. ويبدو أن هذا التصرف جاء عقب فشله في القضاء على حركة التمرد.

التقى الفريقان في إقليم الشرقية ودارت بينهما رحى معركة ضارية أسفرت عن انتصار القوات العثمانية، ولم يصمد الأميران أمام نيران المدافع والبنادق العثمانية، فخارت قواهما وتفرَّقت صفوفهما، وقُتل جانم في المعركة، وهرب إينال إلى غزة.

لم يستغل مصطفى باشا انتصاره على حركة التمرد بإبادة المماليك، بل إنه عيَّن جانم وهو مملوك الأمير جانم السيفي كاشفاً على ولاية الفيوم والبهنسا مكان سيده، واستمر المماليك يتمتعون بنفوذ كبير في مصر وبخاصة في المجال العسكري والإداري[١].

وعُزل مصطفى باشا عن ولاية مصر، بناء على طلبه، في (٤ شوال ٩٢٩هـ/ ١٦ آب ١٥٢٣م)[٢].

أحمد باشا المعروف بالخائن

توليته على مصر

كان أحمد باشا من أتباع السلطان سليم الأول المُقربين، تدرج في المناصب خلال عهده ووصل إلى منصب أمير الأمراء ثم وزيراً، وما جرى من تعيين الوزير الثاني مصطفى باشا أميراً للأمراء على مصر، أضحى أحمد باشا وزيراً ثانياً للسلطان، وحاول منافسة الصدر الأعظم بيري باشا ليحل محله، لكنه فشل، وعُيِّن إبراهيم باشا في هذا المنصب، وكان رئيس الجناح السلطاني الخاص، فاستاء أحمد باشا وطلب تعيينه والياً على مصر، فلم يتردد الصدر الأعظم في إجابة طلبه لإبعاده عن مركز الدولة، فوصل إليها في (١٨ شوال ٩٣٠هـ/ ١٩ آب ١٥٢٤م)[٣]، وبصحبته قوة عسكرية، وعدد كافٍ من السفن.

---

(١) شلبي، أحمد بن عبد الغني الحنفي المصري: أوضح الإشارات، ص٥٢. السيد: ص١١٣ ـ ١١٤. العبد: ص١٢٦ ـ ١٢٩.

(٢) شلبي: المصدر نفسه. (٣) المصدر نفسه: ص٥٣.

محاولته الاستقلال بحكم مصر

باشر أحمد باشا أعماله فور وصوله إلى مصر، وكان ذا نزعات استقلالية توافقت مع ما كان سائداً في مصر آنذاك من عدم استقرار، وعدم انصهارها بعد، في التشكيلات المركزية للدولة، فاستغل بُعد مصر عن مركز السلطنة العثمانية، ووجود فئات معارضة للحكم العثماني من بقايا المماليك، فأخذ في التمهيد لإعلان استقلاله، فجمع حوله عدداً كبيراً من المماليك وزعماء البدو، وأطلق سراح عبد الدايم بن أحمد بن بقر الذي كان مسجوناً منذ عهد خير بك، وصادر أموال أعيان مصر وتجارها، وتخلَّص من العناصر الموالية للعثمانيين، فقتل الأمير فارس نائب دمياط المملوكي بعد أن رفض الدخول في طاعته[١]، وشكَّل فرقة عسكرية خاصة لتحل محل الإنكشارية الذين بدأت تظهر منهم بوادر معارضة، وكلَّف أمير الصعيد ابن عمر بإعداد ألف من الرجال المدربين على السلاح، وأغرى الفارين من أتباع جانم السيفي بالعودة، ووعدهم بالعفو عنهم، وأعاد المعزولين من مناصبهم، إليها مرة أخرى، ورتَّب لهم الرواتب كما كانت من قبل، فاستطاع بذلك تشكيل جبهة قوية من أتباعه لمواجهة الإجراءات المحتملة التي ستتخذها السلطة المركزية ضده[٢].

واجهت إجراءات أحمد باشا معارضة من جانب العسكر العثماني في القاهرة، فقاموا بتوفير الأسلحة بعد أن جرَّدهم أحمد باشا منها ثم بدأت المناوشات بينهما، ووصل الأمر إلى حد محاولة الاعتداء عليه والتخلُّص منه، فاضطر إلى وضع حرس دائم حول القلعة يتناوب أفراده المبيت لحراسة مقر حكمه من أي حركة قد يقوم بها العسكر العثماني، كما استغل فرصة ذهاب دفتردار مصر وقاضيها إلى استانبول بناء على استدعاء السلطان، فعيَّن العديد من إداريي المماليك القدامى وأتباعهم في المراكز الإدارية المختلفة، وتمادى في أفعاله عندما ضرب عملة جديدة نقش عليها عبارة «سلطان أحمد دام عزه»، وكان هذا العمل الشرارة التي أشعلت نار الحرب بشكل جدي بينه وبين العسكر العثماني[٣].

وحدث في غضون ذلك أن هرب إبراهام دي كاسترو رئيس دار الغرب اليهودي في القاهرة إلى استانبول، وأخبر السلطان سليمان القانوني بمحاولة أحمد باشا حاكم مصر العثماني بالاستقلال عن الدولة العثمانية، فأصدر على الفور، فرماناً عيَّن

---

(١) الغزي، نجم الدين: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة جـ٢ ص١٣٢.

(٢) السيد: ص١١٨. العبد: ص١٢٩.

(٣) السيد: ص١١٩.

بموجبه قرة موسى، أغا الإنكشارية في مصر، أميراً للأمراء، وأمره بإعدام أحمد باشا، غير أن الرسالة وقعت في يد أحمد باشا، فسارع إلى قتل قرة موسى، وهاجم الإنكشارية الذين اعتصموا بالقلعة، وشتَّت شملهم، وقتل عدداً كبيراً منهم، وسيطر على القلعة، ثم أعلن نفسه سلطاناً على مصر في (ربيع الأول ٩٣٠هـ/ كانون الثاني ١٥٢٤م) وأمر بأن يُخطب له على المنابر، وسك العملة باسمه[١].

خشي السلطان سليمان القانوني أن يتحالف أحمد باشا مع الصفويين إذا استقل بمصر، ويفصلها عن الدولة العثمانية، فأرسل جيشاً إليها بقيادة الوزير إبراهيم باشا للقضاء عليه.

وانتهز أحد الأمراء المماليك في هذه الأثناء، ويُدعى محمد بك الرومي وهو من أنصار الدولة العثمانية، فرصة دخول أحمد باشا أحد حمامات القاهرة، فجمع عدداً كبيراً من مماليكه وهاجمه، لكنه تمكَّن من الفرار، وتزايد معارضوه في هذا الوقت، وتخلَّى عنه عدد كبير من المماليك، فهرب من القاهرة إلى إقليم الشرقية وهو يأمل بتلقي مساعدة البدو من بني بقر، ولكن هؤلاء أحجموا عن مساعدته على الرغم من وعده لهم بإعفائهم من الخراج مدة ثلاث سنوات، وإطلاق أيديهم بنهب القاهرة، كما أحجم عبد الدايم بن بقر عن مساعدته، وكان قد أطلق سراحه من السجن، وتحالف مع أنصار الدولة العثمانية. وقام هؤلاء بحركة مضادة، استولوا خلالها على الجهاز الإداري في مصر وعيَّنوا محمد بك قائمقاماً ليقوم بمهمات الباشا العثماني، وجهَّزوا حملة من الخيالة والإنكشارية، انضم إليها عربان ابن بغداد حاكم الغربية[٢]، لمطاردته، فأدركته وقتلته في (٢٩ ربيع الأول ٩٣١هـ/ ٢٤ كانون الثاني ١٥٢٥م)[٣].

عكست حركة أحمد باشا التوجهات الأولى للصراعات التي بدأت تظهر بوضوح في مصر ضد العثمانيين، بالإضافة إلى حال الاضطراب وعدم الاستقرار في الإدارة العثمانية خلال هذه المرحلة، كما عكست طبيعة الصراعات المحلية بين القوى المملوكية والعربان، والمستفيدين من ناحية الحكام الجدد[٤].

---

(١) المقار، محمد بن جمعة: الباشات والقضاة في دمشق، في كتاب ولاة دمشق في العهد العثماني، ص٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شلبي: ص٥٣.

(٤) السيد: ص١٢٢.

قاسم باشا

عيَّن السلطان العثماني كوزلجة قاسم باشا والياً على مصر فوصل إليها في (١ جمادى الآخرة ٩٣١هـ/ ٢٦ آذار ١٥٢٥م)[١]، بصحبة قوة عسكرية، فبدأ على الفور في دراسة أوضاع البلاد، وإدارة شؤونها بمعاونة محمد بك الذي عيَّنه في وظيفة نظارة الأموال لما أبداه من طاعة للسلطان العثماني وشجاعة في إخماد حركة تمرد أحمد باشا، وأبطل الإجراءات التي استحدثها، وقطع العلوفات التي قرَّرها لأتباعه، وأعدم نائب قطيا لمساعدته المتمردين، لكنه لم يتمكَّن من حصر ومصادرة تركة أحمد باشا، ثم رفع تقريراً بذلك إلى السلطان، وعُزل من منصبه بعد مرور أربعة وثلاثين يوماً[٢]، ويبدو أن لهذا العزل علاقة بما نشب من خلاف بينه وبين محمد بك الذي اشتكاه إلى السلطان.

الوزير الأعظم إبراهيم باشا

رأى السلطان العثماني أنه من الضروري وضع نظام ثابت يُطبَّق في مصر بشكل دائم ينبع من الواقع المحلي، فاختار الوزير الأعظم إبراهيم باشا لهذه المهمة، ومنحه صلاحيات واسعة، فتوجه إليها على رأس قوة عسكرية ضمَّت خمسمئة جندي من الإنكشارية، وأغا عسكر الخيالة خير الدين أغا، ورئيس الجاويشية صوفي أوغلي محمد على رأس ثلاثين جاويشياً، وهيئة إدارية مؤلفة من دفتردار الروملي اسكندر جلبي، وكاتب الديوان الأول جلال زاده مصطفى جلبي وبعض الكتبة.

باشر إبراهيم باشا أعماله فور وصوله إلى مصر في (أوئل رجب ٩٣١هـ/ أواخر نيسان ١٥٢٥م)[٣] فشكَّل هيئة إدارية عثمانية ـ مملوكية مشتركة لتقصي أوضاع مصر، ووضع خطة لإصلاحها وتنظيمها على أساس سليم، وشرع في عقد الديوان في القلعة في جلسات مفتوحة، وأرسل إلى أعيان مصر وعلمائها يحثهم على إقرار العدل بين الرعية، وأحسن إلى الأمراء والمشايخ الذين تعاونوا مع الدولة خلال حركات التمرد، وأعدم علي بن عمر شيخ قبيلة الهوارة في الصعيد بفعل تمرده وانفصاله عن الدولة، كما أعدم أحمد بن بقر شيخ عرب الشرقية لاشتراكه في حركة أحمد باشا، وانصرف بعد أن ساد الهدوء إلى تنظيم الشؤون الإدارية وفق أحكام قانون نامة مصر، واهتم بترميم الإنشاءات المعمارية، والجوامع، والمدارس، وأملاك الأوقاف التي تعرَّضت للإهمال والخراب بفعل حالات الاضطراب التي شهدتها البلاد، وأخرج من

---

(١) شلبي: ص٥٣.   (٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٤. يذكر شلبي أنه قدم إلى مصر في أواخر سنة ٩٣١هـ.

كان مسجوناً بسبب ديونه، وقد دفعها من الخزينة المصرية وعيَّن مرتبات لعدد من الأيتام والفقراء، والأرامل، والعلماء وأهل الصلاح، تُدعى الجوالي[١].

وبعد أن أدَّى إبراهيم باشا مهمته غادر مصر إلى استانبول في (٢٢ شعبان ٩٣١هـ/ ١٤ حزيران ١٥٢٥م) مصطحباً معه الأمير جان الحمزاوي، وفوَّض ولاية مصر إلى الوزير سليمان باشا القادم من الهند عن طريق مصر، وقد عهد إليه بتطبيق قانون نامة، وتوطيد الإدارة العثمانية[٢].

سليمان باشا

اهتم سليمان باشا بتطبيق الإصلاحات والنظم الإدارية التي نصَّ عليها قانون نامة مصر، فأجرى مسحاً للأراضي حتى يتسنى لإدارييه إعداد دفاتر جديدة لأراضي مصر تحل محل دفاتر المماليك القديمة وتحديد موارد مصر المالية، والنظر في مدى قدرتها على الإيفاء بالالتزامات المحلية والخارجية، وقد تمَّ تحرير تلك الدفاتر في عام (٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م)[٣]، وتحتوي على معلومات مفصلة لأراضي مصر كافة من ميري وأوقاف ومُلك وغيرها، وقد عُرفت هذه الدفاتر، بدفاتر التربيع[٤]، واستطاع في وقت قصير أن يُرسل الخزينة الإرسالية المصرية لأول مرة إلى استانبول[٥].

وتتبَّع سليمان باشا المماليك وإدارييهم في مصر، فقام بعزل أمرائهم الذين تقلَّدوا المناصب الرفيعة وعلى رأسهم جانم الحمزاوي وابنه يوسف الذي تقلَّد إمارة الحج، وقد لاحظ ازدياد نفوذهما وسعيهما لتعيين أقاربهما من الأمراء المماليك في الإدارة، وتوطيد علاقتهما بالجند العثماني، فأرسل يُعلم استانبول بأنه يرتاب في نواياهما، ويخشى خيانتهما، ونجح في إقناع السلطان بمحاكمتهما، وقُضي عليهما بالإعدام، ونُفِّذ الحكم في (ذي الحجة ٩٤٤هـ/ أيار ١٥٣٨م)، وكافأ في الوقت نفسه من أثبت ولاءه للدولة العثمانية[٦]، وتعقَّب المتمردين من مشايخ العربان.

وهكذا اجتمعت الكلمة والنفوذ في يد شخص واحد هو أمير أمراء مصر، وبدأت مرحلة الاستقرار لأول مرة في ظل الحكم العثماني.

---

(١) الجوالي جمع جالية، تطلق على أهل الذمة ثم أضحت تُطلق على الجزية التي يدفعها أهل الذمة، ثم أضحت هذه الضريبة مقاطعة قائمة بذاتها أُطلق عليها وجاق الجوالي أو مقاطعة الجوالي. شلبي: ص٥٤. السيد: ص١٢٨.

(٢) شلبي: المصدر نفسه، ص٥٤ ـ ٥٥. السيد: ص١٢٨.

(٣) شلبي: ص٥٥ ـ ٥٦. (٤) المصدر نفسه: ص٥٦.

(٥) الإسحاقي، محمد بن عبد المعطي المنوفي: لطايف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، ص١٥٠.

(٦) السيد: ص١٤٨.

الاضطرابات في مصر في النصف الثاني من القرن السادس عشر

شهدت مصر في النصف الثاني من القرن السادس عشر مرحلة من الاضطراب الاقتصادي والسياسي بفعل تخلخل النظام الاقتصادي وقيام حركات مناهضة لسياسة الولاة.

الاضطراب الاقتصادي

ظهرت عوامل الاضطراب الاقتصادي والفساد بفعل تراخي السلطان سليمان القانوني في أواخر حياته لتقدمه في العمر، وتدخُّل رجال الحاشية في إدارة شؤون الدولة، وعدم التقيد بتنفيذ أوامر السلطان وتطبيق نظم الدولة على الوجه السليم، والبعد التدريجي عن تقيد الدولة بالسياسة الشرعية في معاملاتها الداخلية والخارجية[1].

بدأت الاضطرابات باختلال الوضع المالي في عهد الوالي علي باشا الصوفي (٩٧١ ـ ٩٧٣هـ/ ١٥٦٤ ـ ١٥٦٦م) بفعل إقدام القائمين على دار الضرب بمزج كمية من النحاس أكثر من المطلوب، مع العملة الفضية، فانهارت قيمتها، فضجَّ الناس وكثر اللصوص والمفسدون[2]، وظهر العجز في الموازنة السنوية، وانعكس ذلك على مؤسسات الدولة التي عجزت عن دفع مرتبات الجند بانتظام، فارتفعت الأسعار، وانخفضت قيمة العملة.

وازداد الوضع الاقتصادي سوءاً بفعل عاملين:

الأول، اكتشاف العالم الجديد في عام ١٤٩٢م.

الثاني، تحوُّل طريق التجارة الشرقية من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي بالدوران حول أفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح وصولاً إلى الهند، وذلك في عام ١٤٩٨م.

---

(١) السيد: ص١٥٢.

(٢) شلبي: ص٦٢.

شكَّل هذا الكشف الجغرافي، وتواجد البرتغاليين في مياه الهند، وسيطرتهم على التجارة الشرقية؛ ضربة قاسمة للدولة المملوكية من قبل، واستمر تأثيرها على أوضاع مصر الاقتصادية، فقد أُغرقت أسواق أوروبا بالذهب، وانخفضت نسبة ما وصل من هذه المادة إلى خزينة الدولة العثمانية، فاضطرت إلى زيادة الرواتب، فازدادت بالتالي مصاريفها بالمقارنة مع ثبات دخلها، فاضطرب التوازن بين الواردات والنفقات، واضطرت الدولة إلى البحث عن مصادر دخل أخرى لمواجهة الأعباء وسد العجز، وبدأت الضغوط الاقتصادية تؤثر في مختلف دوائر الدولة وولاياتها ومنها مصر، وبدأت الأوامر السلطانية، تصدر لأمير الأمراء باستعجال الإرسالية المصرية وبزيادة أموالها، فازدادت الضرائب، واستُحدث أنواع أخرى منها، ما أدى إلى اختلال النظام الاقتصادي وانتشار الاضطرابات في أنحاء البلاد(١).

وكان تقديم الهدايا إلى السلاطين والوزراء العظام ولموظفي الديوان الهمايوني عند تعيين وتحصيل رسوم البراءة من موظفي الدولة عن تجديد براءات تعيينهم أو إبقائهم في وظائفهم، وحرص الدولة على تحصيلها بانتظام؛ من أهم مظاهر سوء الوضع الاقتصادي واضطرابه، لأن الموظفين كانوا يُقْدمون على دفع مبالغ كبيرة أكثر ليحافظوا على مواقعهم في مؤسسات الدولة المختلفة، وقد عملوا في المقابل على تحصيل ما يدفعونه كرسوم رشوة بطرق مخالفة للأنظمة والقوانين(٢).

وخُفِّضت قيمة البارة الفضية (نصف فضة) بمقدار النصف تقريباً في عام (٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م)، ولم يصاحب ذلك زيادة رواتب الجند وغيرهم من الموظفين، فقلَّت قيمتها، وارتفعت تكاليف المعيشة، وكانت فرقة الخيالة أكثر تأثراً بهذا الوضع نظراً لأن أفرادها أقل أفراد الفِرق الأخرى راتباً، ويبدو أن لذلك علاقة بتزايد أعدادهم باستمرار بفعل ورود المماليك إلى مصر وإدخالهم في هذه الفرقة.

الاضطراب السياسي

استغلَّ الأمراء المماليك خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، الأوضاع المضطربة لاستعادة مكانتهم على رأس القوى المحلية، فاستطاعوا الحصول على التزامات ومقاطعات شاسعة، وعلى مناصب إدارية مثل: كشَّاف، وسناجق، وأمناء، وألحقوا أبناءهم وأتباعهم، ومماليكهم في الفرق العسكرية المختلفة، فكانت عودة النفوذ المملوكي مرة أخرى إلى الحياة السياسية والاجتماعية، إيذاناً بعودة العديد من أشكال الفساد والفتن(٣).

---

(١) السيد: ص١٥٣.
(٢) المرجع نفسه: ص١٥٤.
(٣) المرجع نفسه: ص١٥٥.

والواقع أن ضعف السلاطين منذ أواخر عهد السلطان سليمان القانوني ومن أتى بعده، وتراجع كفاءاتهم، وقِلَّة حيلتهم في مواجهة الأمور المستجدة، وتهاونهم في الحفاظ على نظم الدولة؛ كانت من العوامل المؤثِّرة التي أدَّت إلى انتشار حال الاضطراب في أنحاء الدولة ومنها مصر.

وكان لشخصية أمير الأمراء، وكيل السلطنة في مصر، تأثير واضح على الأوضاع العامة إيجاباً أو سلباً. وبرز كل من الواليين سنان باشا المرة الأولى (٢٤ شوال ٩٧٥ ـ ٩٧٦هـ/ ٢٣ نيسان ١٥٦٨ ـ ١٥٦٩م) والمرة الثانية (١٤ جمادى الآخرة ٩٧٩ ـ جمادى الآخرة ٩٨٠هـ/ ٣ تشرين الثاني ١٥٧١ ـ تشرين الأول ١٥٧٢م)، وكانت أيام ولايته رخاءً وسخاءً[١]، ومسيح باشا (٩٨٢ ـ ١٥ جمادى الأولى ٩٨٨هـ/ ١٥٧٤ ـ ٢٨ حزيران ١٥٨٠م)، «كان عالماً بأحوال السياسة... لا يقبل الرشوة ولا يعفو عن المفسدين، كل من وقع في يده من المفسدين قتله، ولا يقبل فيه شفاعة أحد»[٢].

حركات تمرد فرقة الخيالة (الإسباهية)[٣]

بدأت الإدارة المركزية في استانبول اعتباراً من عام (٩٩١هـ/ ١٥٨٣م) في تعيين ولاة على مصر من مرتبة وزير، ومنحهم صلاحيات واسعة حتى يتمكَّنوا من القيام بالمهمات الموكولة إليهم، وتنحصر في تنظيم أوضاع البلاد، وإقرار الأمن في ربوعه، وإرسال الأموال السنوية المفروضة، بانتظام، وقد عيَّن السلطان مراد الثالث (٩٨٢ ـ ١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م) الوزير إبراهيم باشا والياً على مصر (٩٩١ ـ ١٠ شوال ٩٩٣هـ/ ١٥٨٣ ـ ٥ تشرين الأول ١٥٨٥م)، وأمره بإصلاح أحوالها، وتوطيد الاستقرار والأمن في ربوعها، ونشر الرفاهية والرخاء بين رعاياها، وفوَّضه بالتصرف وفق رأيه الثاقب، فشرع فوراً في تنفيذ الأمر الصادر إليه بموجب فرمان التعيين، فقام بالتفتيش على نواحي مصر كافة، لكنه ما لبث أن ترك شؤون البلاد في يد الدفتردار سنان باشا بوصفه قائماً على البلاد، وعاد إلى استانبول مصطحباً معه خزينتين إرساليتين[٤].

وعيَّن السلطان سنان باشا والياً على مصر (١٣ شوال ٩٩٣ ـ ١٤ ربيع الآخر ٩٩٤هـ/ ٨ تشرين الأول ١٥٨٥ ـ ٤ نيسان ١٥٨٦م)، ويبدو أنه لم يكن على قدر

---

(١) شلبي: ص٦٥.
(٢) المصدر نفسه: ص٦٦.
(٣) تكوَّنت الاسباهية من ثلاث فِرق (أوجاقات) من الحامية العسكرية العثمانية هي: فرقة جمليان وفرقة تفتكجيان، وفرقة الجراكسة المماليك.
(٤) شلبي: ص٦٧ ـ ٦٨.

المسؤولية التي أُلقيت على عاتقه، وأظهر ضعفاً وقصوراً في أداء مهمته وتعدَّى على الأموال الأميرية، فقد استولى على خزينتين ونصف أخذها معه إلى اليمن، وأبلغ الدوائر المالية في استانبول بفقدان مئتي ألف دينار لم يُعرف لهم محل، فقام الجند العثماني بإنزاله من القلعة، وأحدثوا فتنة عظيمة في البلاد، ثم عرضوا الأمر على استانبول، فعزله السلطان وعيَّن دفتردار روملي السابق أويس باشا والياً على مصر (١٢ جمادى الآخرة ٩٩٤ / ٣١ أيار ١٥٨٦)[١]، وكلَّفه القيام بإصلاح مالي وإداري فيها.

قام أويس باشا بنشاط كبير في سبيل إصلاح وتنظيم الأوضاع المالية والإدارية، واستعان بموظفين أمناء يثق بهم، وتجنَّب تعيين موظفين اشتهروا بالفساد، وسعى إلى اختيار أصحاب الدراية والخبرة من دون النظر إلى البراءات السلطانية الموجودة في حوزتهم، وعمل على سدِّ العجز في الأموال السلطانية، وزيادة حجم موجودات الخزينة الإرسالية لاسترضاء السلطان[٢]، فخفض رواتب جنود بعض الفرق العسكرية، وقطع علوفات أرباب الدكاكين والحرف من الجند الذين انخرطوا في الحياة العامة، وباع الأقاليم السلطانية، وكلف أحد أتباعه وهو القاضي علي بن القاق بتوزيعها، فأخذ يبيعها للكُشَّاف بضعف الثمن ما أدى إلى عجز هؤلاء عن دفع المستحقات المقرَّرة عليهم للجند الخيالة الذين يعملون في خدمتهم، فصاروا يكتبون لهم أوراقاً تُمكِّنهم من الحصول على ضريبة الطلبة[٣]. وقد بالغوا في فرضها على سكان الريف، الأمر الذي أثار هؤلاء، فحاول أويس باشا إلغاءها، فتصدى له الخيالة، فهرب منهم، فاقتحموا منزله، وحقَّروا من شأنه، ونهبوا ما وجدوه في منزله من متاع ومال، وقتلوا ثلاثة من حراسه عندما قاوموهم، وقبضوا على أحد أولاده ويُدعى محمد، وأخذوه رهينة للضغط عليه حتى يستجيب لمطالبهم، وقبضوا على اثنين من القضاة هما علي بن القاق وشمس الدين بن زحلق ناظر الحرمين الشريفين، وسجنوهما بسجن العرقانة[٤]، فاتهموهما بإغراء أويس باشا بالإفراط في ظلمهم وقطعوا رأسيهما[٥].

---

(١) شلبي: ص٦٨. (٢) الإسحاقي: ص١٥٣.

(٣) الطلبة، ضريبة فرضها الجنود الخيالة على الفلاحين والمزارعين وسائر العمال في الريف من دون وجه حق، للتعويض عن انخفاض قيمة مرتباتهم، متذرعين بقيامهم بحفظ الأمن والتصدي للعربان ضد اعتداءاتهم على طرق المواصلات، والحفاظ على شبكات الري، وتوزيع المياه.

(٤) يقع هذا السجن داخل الحوش السلطاني في القسم الجنوبي من القلعة.

(٥) شلبي: ص٦٩. السعدي، محمد البرلسي: بلوغ الأرب برفع الطلب، ص٢٨٧، ٢٨٩ - ٢٩٠.

لم يتمكَّن رؤساء الفرق العسكرية والأمراء المماليك من إخماد حركة الخيالة، فهربوا خوفاً من انتقامهم، وتعدَّى المتمردون على العرب، فطلبوا منهم عدم السماح لأولادهم بالانتساب إلى الفرق العسكرية، ومنعوهم من استخدام المماليك البيض، وامتدت أيديهم إلى أموال الرعايا، ونهبوا حوانيت القاهرة، واتخذوا حوانيت السكرية بباب زويلة مقراً لهم(١).

حاول أويس باشا التفاهم مع الخيالة المتمردين، فحذَّرهم من سوء عاقبة أفعالهم، ومن غضب السلطان عليهم، فلم يرتدعوا، وازدادوا طغياناً، فمنعوه من ممارسة أعماله، وحجروا عليه، واضطر أخيراً إلى عرض الأمر على السلطان، فولى أحمد باشا الحافظ على مصر(٢) (٢٦ رمضان ٩٩٩ ـ ١ رمضان ١٠٠٣هـ/ ١٢ تموز ١٥٩١ ـ ١٠ أيار ١٥٩٥م).

ركن الجند الخيالة إلى الهدوء في عهد كل من أحمد باشا وخلفه قورد باشا (٢ رمضان ١٠٠٣ ـ ٧ رجب ١٠٠٤هـ/ ١١ أيار ١٥٩٥ ـ ٨ آذار ١٥٩٦م)، فقد شغلهم الأول بعمليات عسكرية ضد تمرد عربان غزالة في ضواحي الجيزة، فنهبوا أموالهم، وأسروا أولادهم ونساءهم، وباعوهم في سوق الرميلة، وقد نجحت هذه الحملة في امتصاص رغبتهم في التمرد والعصيان، وأمدتهم بما يحتاجون إليه من أموال، ما أدى إلى توفير العامل الاقتصادي لديهم وهو الدافع لتمردهم(٣)، واستقطبهم الثاني بسخائه وكرمه، وحسن معاملته لهم(٤).

ويبدو أن هذا الهدوء لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما استأنف الجند الخيالة تمردهم بصورة بالغة الخطورة في عهد حاكم مصر محمد باشا الشريف (٢ شوال ١٠٠٤ ـ ذو الحجة ١٠٠٦هـ/ ٣٠ أيار ١٥٩٦ ـ تموز ١٥٩٨م)، فاجتمعوا بميدان الرميلة استعداداً لمهاجمة الوالي وهو في طريقه إلى القلعة عائداً من نزهة في إقليم الجيزة، وكان هذا يتحاشى الاحتكاك بهم، الأمر الذي أدَّى إلى ازدياد نفوذهم، وتجرئهم عليه، ونقموا عليه بفعل تقرُّبه من مشايخ العرب وأُمرائهم في الوقت الذي وضعوا قيوداً على نشاطهم(٥).

وعندما وصل محمد باشا إلى القلعة أطلقوا النار عليه، وحاصروه بعد أن تخلَّى أتباعه عنه بفعل كثرة عدد المتمردين، فاضطر إلى ملاطفتهم والاستماع إليهم، فطلبوا منه تسليمهم بعض كبار الأمراء والموظفين الذين كانوا يعارضون تلبية مطالبهم،

---

(١) شلبي: ص٦٩.
(٢) المصدر نفسه: ص٧٠.
(٣) المصدر نفسه: ص٧١. العبد: ص٢٠٦.
(٤) شلبي: المصدر نفسه.
(٥) العبد: ص٢٠٨.

ليقتلوهم ومن بينهم محمد بك قائد الجاويشية، ومراد بك والي مصر[1] وخضر كاشف المنصورة، ومحمد بك بن الطباخ، فطلب منهم أن يمهلوه ثلاثة أيام، فعدَّوا ذلك مراوغة منه وتهرباً، ثم اتفقوا معه على تحكيم الشرع، وهو ينوي التهرب منهم. وما جرى آنذاك من هبوب عاصفة نتج عنها ظلام دامس، أتاح لمحمد باشا أن يتسلَّل من بينهم ويدخل القلعة ويُقفل أبوابها في وجههم، فثارت ثائرتهم، فانقضوا على عدد من أتباعه، وقتلوا جماعة منهم من بينهم: حسن باشا حاكم الحبش[2] وبيري بك أمير الحاج، والأمير محمد بك بن الطباخ، والوالي محمد، وصبُّوا جام غضبهم على العرب[3].

ضاق أهل مصر ذرعاً بتصرفات فرقة الخيالة، وتسلُّط أفرادها عليهم، ولم يجدوا من يرفع هذا الظلم عنهم، وظل محمد باشا الشريف سجين القلعة إلى أن عُزل عن ولاية مصر، وأضحى الحل والعقد بأيدي المتمردين فازداد تدخلهم في شؤون مصر، وعيَّنوا كشافاً من بينهم على الأقاليم، وجبوا الضرائب، ووصلت أخبارهم إلى استانبول[4].

---

(١) والي مصر هو الشخص المسؤول آنذاك عن الأمن في القاهرة، يُذكر أن حاكم مصر المعين من قبل السلطان كان يُسمى أمير أمراء مصر، وقد استخدمت كلمة والي بعد ذلك كلقب لأمير أمراء مصر في معرض الحديث عن ولاية مصر العثمانية.

(٢) المقصود بالحبش، ولاية جدة.

(٣) شلبي: ص٧٢ ـ ٧٣. السعدي: ص٢٨٥.

(٤) شلبي: المصدر نفسه، ص٧٣.

الفَصْـلُ الثّـَاني

الأوضاع السياسية في مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر

استمرار الاضطرابات

تواصلت الاضطرابات في مصر مع فاتحة القرن السابع عشر، فقد عين السلطان، إبراهيم باشا والياً على مصر في (ذي الحجة ١٠١٢هـ/أيار ١٦٠٤م)، وما إن وصل إلى مصر حتى طلب قادة العسكر منه أن يُعطيهم التراقي[١] على ما جرت عليه العادة كلما جاء والٍ جديد، فرفض طلبهم، وأغلظ في الرد عليهم، فضغطوا عليه وأخذوا منه التراقي بالغلبة، فقرَّر عندئذٍ الانتقام منهم والقضاء عليهم، فترصَّدوه وقتلوه قبل أن يُحقق هدفه، وذلك في (١٣ربيع الآخر ١٠١٣هـ/٨ أيلول ١٦٠٤م)[٢] وشكَّل مقتله سابقة خطيرة في تاريخ ولاية مصر، وانتقاصاً لسيادة السلطنة العثمانية عليها.

انتشر خبر مقتل الوالي في أنحاء مصر، فساد الاضطراب، وعمَّت الفوضى، ونصَّب المتمردون، قاضي العسكر عرب زادة قائمقام كما جرت العادة لإدارة شؤون الحكم.

وعندما وصل نبأ اغتيال إبراهيم باشا إلى السلطان أحمد الأول، عيَّن محمد باشا الكرجي والياً على مصر في (رجب ١٠١٣هـ/كانون الأول ١٦٠٤م) وأمره بمعاقبة القتلة والقضاء على المتمردين، وإقرار الأوضاع في البلاد، ويبدو أنه شعر بضعف موقف واليه أمام المتمردين، وفقدان هيبته ونفوذه كممثل له، فمال إلى تسهيل مهمته عبر استقطاب سائر فئات المجتمع خشية من انضمامهم إليهم، وبخاصة سكان الريف، فأصدر خطاً شريفاً منع بموجبه ضريبة الطلبة، ورفعها عن سكان الريف، الأمر الذي أثار فرقة الخيالة، فقبض الوالي على بعضهم وقتلهم، ولكنه لم يتمكَّن من القضاء عليهم واستئصال شأفتهم وذلك بفعل قِصر مدة ولايته، فقد عُزل عن ولاية مصر في (صفر ١٠١٤هـ/تموز ١٦٠٥م) وتولاها حسن باشا[٣].

---

(١) التراقي، المكافآت المالية التي كان يقدمها الباشا من الخزينة عند قدومه، إلى كبار رجال العسكر.

(٢) شلبي: ص٧٦ ـ ٧٧. السعدي: ص٢٩٦. العبد: ص٢١٥ ـ ٢١٦.

(٣) شلبي: ص٧٧. الإسحاقي: ص١٦٥. السعدي: ص٢٩٨. العبد: ص٢١٨ ـ ٢١٩.

لم يُحقّق حسن باشا أي إنجاز يُذكر، وخلفه محمد باشا المعروف بـ «قول قران» في (٧ صفر ١٠١٦هـ/ ٤ حزيران ١٦٠٧م).

كانت فاتحة أعماله عقْد الديوان، فشرح للحاضرين من أمراء السناجق والجاويشية والمتفرقة وقادة الفرق العسكرية؛ سياسته المُكلَّف بتنفيذها وهي القضاء على المتمردين، وأغلظ عليهم في القول لتهاونهم في القضاء عليهم، وجرَّد ثلاثة عشر سنجقاً من رتبهم لضلوعهم في قتل إبراهيم باشا، وقطع رواتبهم ونفاهم إلى إبريم[١]، وقبض على بعض المتمردين وقتلهم[٢].

وصلت سلسلة هذه الاضطرابات إلى ذروتها عندما امتدت إلى المنوفية، فهاجم المتمردون كاشف الإقليم الأمير سليمان بن درغوث لأنه رفض طلبهم بكتابة أوراق هذه الضريبة المتأخرة لهم، ثم تجمَّعوا عند ضريح السيد البدوي بطنطا وأقسموا على قتل الوالي، وعيَّنوا سلطاناً ووزيراً من بينهم في سابقة خطيرة معلنين استقلالهم عن السلطنة العثمانية، ثم زحفوا إلى القاهرة للاستيلاء عليها، فحذَّرهم محمد باشا من سوء عاقبة أفعالهم فلم يرتدعوا، وطلبوا منه إعادة ضريبة الطلبة، فتصدى لهم، وتغلَّب عليهم، وقتل الكثير منهم، وأعدم بعضهم، ونفى آخرين إلى اليمن، فتراجعت قوتهم، ولم تقم لهم بعد ذلك قائمة، فعمَّ السرور البلاد، واستراح المصريون من أذاهم وظلمهم، واستحق محمد باشا لقب «قول قران»، أي: مبطل الطلبة أو قاهر المماليك، وانتهى الدور الذي أدُّوه على مسرح الأحداث[٣]، وتهيأت الفرصة أمام أمراء السناجق الذين ساهموا في تحطيم قوتهم؛ لملء الفراغ الذي خلَّفوه، وشكَّلوا قوة رئيسة وفعَّالة في مصر حتى تمَّ القضاء على نفوذهم في منتصف القرن السابع عشر الميلادي تاركين المسرح السياسي لبعض القوى من الإنكشارية والبيوت العسكرية المملوكية مثل القازدغلية لتقوم بدور مؤثر في إدارة شؤون مصر حتى أوائل القرن الثامن عشر الميلادي[٤].

بروز البكوات المماليك

كانت نيابة محمد باشا حادثاً عرضياً في سياق تدهور السلطة العثمانية في مصر، بدليل اختبار توازن القوى الذي حصل في عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م) عندما رفض

(١) إبريم قرية في بلاد النوبة في الصعيد على بُعد مئة وعشرين ميلاً عن أسوان.

(٢) الإسحاقي: ص١٦٥. العبد: ص٢٢٢.

(٣) شلبي: ص٧٨ ـ ٧٩. العبد. ص٢٢٨ ـ ٢٣٠.

(٤) رافق: ص٢٥٣ ـ ٢٦٠.

الجنود قبول الوالي الجديد علي باشا، وأعادوه إلى استانبول[1]، واللافت أن البكوات المماليك الذين كانوا حتى ذلك الوقت مؤيدين للسلطة الشرعية، قد اشتركوا في رفض الوالي المذكور.

وبرز هؤلاء بقوة على المسرح السياسي عندما تولوا زمام المبادرة، وكوَّنوا معارضة جماعية في مواجهة الوالي موسى باشا الذي عُيِّن في (جمادى الآخرة ١٠٤٠هـ/كانون الثاني ١٦٣١م)، وكان قد قتل إحدى شخصياتهم، قيطاز بك الكبير، وقد عزلوه في (ذي الحجة ١٠٤٠هـ/تموز ١٦٣١م)، وأقاموا مقامه واحداً منهم هو حسن بك، وأرسلوا كتاباً إلى السلطان مراد الرابع يعلموه بذلك، فلم يسعه إلا الموافقة على ما فعلوه، فأسَّسوا بذلك سابقة سوف تُصبح حقاً طبيعياً لهم، استخدموه وسيلة للسيطرة على الولاة في المستقبل، فأضحت السلطة الفعلية في أيديهم.

لكن تفشَّت في صفوف هؤلاء الأمراء والقادة المماليك، العصبية وقد فرَّقتهم إلى بيوت متنافسة ومتصارعة، جعلتهم في بعض الأحيان ألعوبة في أيدي الولاة، وبرز منهم بيتان هما الفقارية الجركسية وينتسبون إلى ذي الفقار بك الكبير أمير الحج، والقاسمية البوشناقية وينتسبون إلى قاسم بك الدفتردار، وهم الذين قدموا مع الجيوش العثمانية، واحتوى هذا الانقسام، انقسامات متتابعة، حدثت بعد ذلك، ولكن تمَّ استيعاب الجميع في إطار البيئة المملوكية.

وبرز بيت الفقارية برئاسة رضوان الفقاري، فتولى إمارة الحج في عام (١٠٤٠هـ/١٦٣١م)، واستمر في منصبه هذا حتى وفاته في (٢٣ جمادى الآخرة ١٠٦٦هـ/٨ نيسان ١٦٥٦م)[2].

كان رضوان بك ذو نزعات استقلالية، فتطلع إلى اعتلاء السلطة السياسية في مصر وانتزاعها من الولاة العثمانيين، فتعرَّض لمؤامراتهم، ومؤامرات منافسيه من البيوت المملوكية الأخرى، وحتى يُقوي موقفه أرجع نسبه إلى قريش[3]، عبر إثبات الاستمرارية التاريخية للبكوات المماليك كامتداد للسلطنة المملوكية.

---

(١) شلبي: ص٨٧.

(٢) المصدر نفسه: ص١٠٢. ساويرس ابن المقفع: تاريخ مصر من بدايات القرن الأول الميلادي حتى نهاية القرن العشرين من خلال مخطوطة تاريخ مصر لساويرس ابن المقفع جـ٤ ص٢، هامش ص١٠٢٥.
الجبرتي، عبد الرحمٰن بن حسن عجائب الآثار في التراجم والأخبار جـ١ ص٤١.

(٣) ساويرس ابن المقفع: جـ٢ ص١٠٢٣.

ويُعدُّ رضوان بك من خلال سيطرته على إمارة الحج المهمة آنذاك[1]، من أهم رموز السلطنة العثمانية، وشكَّل تحدياً مزدوجاً لها، فهو من جهة تطلَّع إلى اعتلاء السلطة السياسية العليا في مصر، وهو من جهة أخرى عدَّ سلطته كأمير الحج مستمدة من نسبه القرشي ـ الجركسي وليس بوصفه مندوباً للسلطنة العثمانية، لكن مشروعه توقف بوفاته.

وما جرى في عام (١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م) من فتنة الفقارية انعكس سلباً على أوضاعها، وقد أثارها مقتل خمسة أشخاص من العزب على يد عثمان بك، وكان عنده مماليك لهم مرتبات شهرية، فغضب عليهم لأمر بدا منهم وقتلهم، ولما وصل الخبر إلى باب عزبان طلبوه إلى الديوان، وترافعوا أمام شيخ الإسلام بحضور الوالي العثماني مصطفى باشا الوزير، فثبت عليه القتل، فاستغل الوالي المتحالف مع أحمد بك البوشناقي زعيم القاسمية، وخاض معركة مع الفقارية وانتصر عليهم ثم اغتيل أحمد بك على يد الوالي إبراهيم باشا في (٩ ذي الحجة ١٠٧٣هـ/ ١٥ تموز ١٦٦٣م) في خطوة للتخلص من سطوة المماليك، فتراجع نفوذهم ولكن إلى حين[2].

النزاع الداخلي بين الإنكشارية

فتنة محمد كجك

لقد نشب نزاع بين بعض الشخصيات المتنفذة داخل الفرقة الانكشارية في الربع الأخير من القرن السابع عشر الميلادي بفعل طموحهم السياسي وتطلعهم إلى الزعامة، ولعل أبرز شخصية ظهرت على المسرح السياسي منذ عام (١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م) هي شخصية محمد كجك الذي كان في بداية حياته مجرد انكشاري مغمور، ولكنه بانتهاجه سبل التآمر والخداع، تمكَّن من قيادة فرقته الخيالة، وتخلَّص من المنافسين من قادة هذه الفرقة عبر القتل والنفي، وعيَّن أتباعه في السنجقية وإمارة الحج، فضاق الإنكشارية ذرعاً بتسلطه، واتحدوا ضده، ونفوه إلى بلاد الروم (آسيا الصغرى) في (١٢ رجب ١٠٩١هـ/ ٨ آب ١٦٨٠م)[3].

أدَّت محاولات محمد كجك لتزعم الإنكشارية إلى إضعاف هذه الفرقة التي كانت تتمتع بالسلطة العليا في مصر آنذاك، فاغتنم السناجق القاسمية والفقارية فرصة هذا

---

(١) كان أمير الحج مسؤولاً عن غلال الحرمين وحماية قافلة الحجاج ذهاباً وإياباً ومحاربة العرب البدو المغيرين عليها للسلب والنهب.

(٢) شلبي: ص١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) المصدر نفسه: ص١٢٢.

الضعف، واستعادوا نفوذهم، وانتهت رئاسة مصر إلى ذي الفقار وقيطاز بك القاسمي، فتولى الأول إمارة الحج، وشغل الثاني وظيفة القائمقام[١] وتولى أتباعهما المناصب المهمة في الدولة.

وتمكَّن محمد كجك في هذه الأثناء من العودة إلى مصر في (شوال ١٠٩٧هـ/آب ١٦٨٦م)، وشغل من جديد منصبه السابق، واستأنف أسلوبه المعهود بمضايقة منافسيه، فخرج كثير منهم من الفرقة، وأثار عليه نقمة زعماء آخرين، فتكتل هؤلاء وأخرجوه من جماعتهم، فلجأ إلى حسن أغا بلفية الفقاري فعينه في وظيفة ضابط مشاة في جماعته، وراح يتخلَّص من منافسيه في فرقة الإنكشارية بهدف استعادة نفوذه، فدبَّر اغتيال كتخدا الوقت[٢] جلب خليل في (شوال ١١٠٣هـ/تموز ١٦٩٢م) ما أدى إلى حدوث انشقاق في صفوف الفرقة استغله لصالحه، واستطاع بمساعدة أعوانه، والسناجق الفقارية العودة إلى منصبه في الفرقة العسكرية، ويبدو أن مساعدة الفقارية له جاء على خلفية صراعها مع القاسمية التي سيطرت على زعامة الفِرقة الإنكشارية، وطارد الحليفان خصومهما، ونفيا أمراء القاسمية والقازدغلية المعادية للبلفية التي يستند إليها محمد كجك.

وأخذ محمد كُجك يُدعِّم مركزه عبر تأسيس قاعدة شعبية له فأظهر بعضاً من خصائص القائد الشعبي، فأبطل الحمايات، وتدخل في حلِّ مشكلة ارتفاع أسعار القمح والخبز الناتج عن انخفاض مستوى النيل، وشدَّد قبضته على تجار الغلال، وعاقب بعضهم بالقتل لجشعهم[٣]، لكنه لقي حتفه في (١٣ محرم ١١٠٦هـ/٣ أيلول ١٦٩٤م) وهو في طريقه إلى الديوان، إذ أطلق عليه عبد أسود النار من داخل باب العزب، وكان متمركزاً داخل مسجد المؤيد، فأصابه في صدره، ومات على الفور، وما إن علم أتباعه بحادثة الوفاة حتى انفضُّوا من حوله وتفرَّقوا[٤]، وأشيع أن مقتله تم بتدبير مصطفى القازدغلي الذي ملأ الفراغ الذي نجم عن وفاته في فرقة الإنكشارية وسيطر على هذه الفرقة، وربما كان لأرباب الغلال والوكلاء الذين ضايقهم محمد كجك ومنعهم من رفع أسعار القمح والخبز؛ علاقة بحادثة الاغتيال، بدليل أن الأسعار ارتفعت عقب حادثة الاغتيال مباشرة، ويؤكد شلبي أن «سبب ارتفاع أسعار الغلال موت هذا الرجل»[٥].

---

(١) الجبرتي: جـ١ ص٤١.
(٢) كتخدا الوقت هو المسؤول التنفيذي الرئيس للآغا والمسيطر الفعلي على الفرقة وشؤونها اليومية.
(٣) شلبي: ص١٣٥. (٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه: ص١٣٦.

فتنة إفرنج أحمد

كانت سلطة محمد كجك عابرة، وتكمن أهمية هذا الرجل بأنه كان السبب بعودة الفقارية إلى المسرح السياسي، وتجديد صراعها مع القاسمية الأمر الذي تسبَّب في خراب مصر لما يقرب من أربعين عاماً تالية، وقاد الفقارية في هذا الوقت إبراهيم بك وقد تحالف مع بيت القازدغلية الناشئ، وبلغت الصراعات ذروتها في عام (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) وبرز إفرنج أحمد في هذه الظروف، وتُعدُّ فتنته إحدى أهم الفتن التي أثارها العسكر في العهد العثماني، ونموذجاً للفتن المتعددة التي تلتها.

بدأت الفتنة في عام (١١١٧هـ/ ١٧٠٥م)، وقد أثارها التنافس على النفوذ والسلطة بين ضباط الإنكشارية، وظهر إفرنج أحمد في هذا العام، وكان ذا نزعات سلطوية، فأراد أن يتزعم الفرقة، ويبسط نفوذه على ضباطها، فعارضه بعضهم، فقبضوا عليه وسجنوه في القلعة ثم نفوه إلى الطينة بدمياط[(١)]، فغاب أياماً وعاد إلى القاهرة والتجأ إلى فرقة الجملية[(٢)]، وطلب من الإنكشارية إعادته إلى منصبه السابق فرفضوا، وأصرَّوا على نفيه، فدبَّ النزاع بينه وبينهم، ويبدو أنه انتصر عليهم بدليل أنه استصدر مرسوماً من الوالي بنفيهم، لكنهم عادوا، فاستنصر بفرقة العزب وهي الفرقة المنافسة للإنكشارية، وأدى تدخل هذه الفرقة بالنزاع إلى انقسام الأمراء إلى قسمين: قسم مؤيد لإفرنج أحمد وتألف من قادة الخيالة وبعض المماليك الفقارية، وقسم معارض له وتألف من جنود الخيالة وفرقة الجاويشية وبعض الأمراء القاسمية.

وتطور النزاع إلى حرب دموية بدأت وسط أحياء القاهرة وانتهت بتغلُّب المعارضة وتغلُّب العزب على الإنكشارية وانتصار القاسمية، وتعرَّض إفرنج أحمد وحلفاؤه إلى الهزيمة، وقُبض عليه، فسيق إلى باب العزب مع أحمد كجك الذي كان يرافقه، وقطع رأسيهما، وذلك في (١ جمادى الأولى ١١٢٣هـ/ ١٧ حزيران ١٧١١م)[(٣)].

فتنة محمد جركس

انتقل الجزء الرئيس من السلطة السياسية في مصر إلى أيدي الأمراء المماليك منذ بداية القرن الثامن عشر، إلا أن هؤلاء استمروا يمثلون الإطار القديم للإدارة، وقبلوا سيادة العثمانيين الاسمية عليهم، وأخذوا في التنافس على الزعامة المملوكية، وهي نوع من الزعامة بين الأمراء يتم الاعتراف بها وإقرارها عن طريق أحد الأمراء بمفرده

---

(١) الجبرتي: جـ١ ص٦١.

(٢) كان أفراد هذه الفرقة يركبون الجمال خلال مهماتهم العسكرية، ولهذا دُعوا بالجملية.

(٣) الجبرتي: جـ١ ص١٨٩ ـ ١٩٠.

أو عن طريق اثنين أو أكثر على شكل ائتلاف سياسي، ولم تكن هناك قواعد أو قوانين تُنظم تداول الرئاسة وانتقال السلطة، الأمر الذي كان يعقب سقوط أو وفاة رئيس معين؛ صراع بين البيوت المتنافسة على السلطة[1].

كان البكوات وكبار ضباط الفرق العسكرية السبع المُكوِّنة للحامية العثمانية على درجة متساوية من النفوذ في المدة التي أعقبت مقتل إفرنج أحمد، ولكن الوضع تغيَّر مع بدايات القرن الثامن عشر حيث تمَّ استيعاب النخب العسكرية الثلاث الحاكمة وهي: الفقارية والقاسمية والقازدغلية بزعامة الضباط الأتراك الذين أضحوا ضمن النظام المملوكي، كما أصبح تمركز السلطة داخل إطار هيئة البكوات، وانعكس ذلك في ظهور مصطلح خاص هو «صاحب الرياسة» أو «شيخ البلد» وأُطلق هذا اللقب لأول مرة على محمد بك الصابونجي الذي تولى هذا المنصب في عام (١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م)[2].

إن أصل محمد جركس من مماليك يوسف بك القرد، اشتهر بالفروسية والطموح السياسي وحب السلطة، فلما مات سيده في عام (١١٠٧هـ/ ١٦٩٦م) عيَّنه إبراهيم بك أبو شنب قائمقام الطرانة، وتولى كشوفية البحيرة ثم إمارة جرجا من أعمال الصعيد، وظل تابعاً له حتى وفاته في (١٥ رجب ١١٣٠هـ/ ١٤ حزيران ١٧١٨م)، وقد خلفه إسماعيل بك بن إيواظ[3].

اشتهر إسماعيل بك بالغنى والثروة، واقتنى أعداداً كبيرة من المماليك، لكن ترفُّعه واعتزازه بنفسه أوغر صدور الكثيرين عليه ومن بينهم محمد جركس، وكان يشغل منصب قائد عسكري آنذاك.

اتسمت العلاقة بين الرجلين بالتوتر، ولم يشعر محمد جركس يوماً باحترام إسماعيل بك له، ورأى أن رئاسة بيت إبراهيم بك يجب أن تؤول إليه، لذلك حاول التخلص منه، ولكنه فشل، وقبضت عليه جماعة من عرب الجزيرة[4] وهو في طريقه إلى شبرا إحدى ضواحي القاهرة، وسلَّمته إلى إبراهيم بك الذي عفا عنه وأحسن مثواه تجنباً لإثارة أتباعه، لكنه نفاه إلى جزيرة قبرص[5]، فعاد من فوره إلى مصر متخفياً في (ذي القعدة ١١٣١هـ/ أيلول ١٧١٩م)، فاتصل بالباب العالي، وتعهد بدفع

(١) ساويرس ابن المقفع: هامش ص١٠٢٨.
(٢) المصدر نفسه: هامش ص١٠٢٨ ـ ١٠٢٩.
(٣) شلبي: ص٢٥١ ـ ٢٥٢.
(٤) عرب الجزيرة هم عربان كانوا يتنقَّلون بين الجيزة والقليوبية.
(٥) الجبرتي: جـ١ ص١٠٣ ـ ١٠٤.

أربعة آلاف كيس مصري كل عام، إلى السلطان، إذا ما أعيدت إليه أملاكه وسُمح له بقتل إسماعيل بك وعشيرته.

وجرى انقلاب الأحداث عندما خرج إسماعيل بك إلى الحج، فانتهز رجب باشا هذه الفرصة، وكان يطمع في الاستيلاء على ثروته، فقبض على أتباعه، وعيَّن محمد جركس أميراً للحج بدلاً منه، وخرج هذا إلى السويس على رأس ألف مقاتل من الإنكشارية لمهاجمة إسماعيل بك لدى عودته من الحجاز، ولكن هذا علم من الأعراب بما أُعِدَّ له، فسار في طريق آخر، ودخل القاهرة متخفياً بزي امرأة، وأخذ يستعد لملاقاة أعدائه، فاستقطب عدداً من البكوات وأغوات الفرق العسكرية، وألَّبهم على رجب باشا، وهدَّد محمد جركس إذا لم ينضم إليه، ونجحت المؤامرة في عزل الوالي في (١ رمضان ١١٣٣هـ/ ٢٦ حزيران ١٧٢١م)[١].

التفت محمد جركس بعد ذلك إلى التخلص من إسماعيل بك فنجح في قتله، وقضى على أتباعه، وأخضع أهالي القاهرة لرغباته، وعزل الوالي العثماني محمد باشا في (١٠ ذي القعدة ١١٣٨هـ/ ١٠ تموز ١٧٢٦م) في غمرة الصراع السياسي لأنه دبَّر مؤامرة لاغتياله[٢]، لكن الوالي لم يغادر القاهرة وتحالف مع ذي الفقار بك لمحاربته، وانضمَّ إليهما الوالي الحالي علي باشا الذي حصل على مرسوم سلطاني «بأن يكون محمد جركس بطوخين ويتوجه إلى محافظة غزة» في خطوة لإبعاده عن مصر، «فإن أبى فعليكم بقتله وقتل ما يكون معيناً له بموجب فتوى شيخ الإسلام»[٣].

رفض محمد جركس إطاعة أمر السلطان، فهاجمه أعداؤه، فهرب وتوجَّه إلى طرابلس الغرب، فأحسن حاكمها استقباله، وتمكَّن من جمع قوة عسكرية من أربعمئة جندي بالإضافة إلى المغاربة الذين انضموا إليه، وعاد إلى القاهرة في عام (١١٤١هـ/ ١٧٢٨م)، ليواجه أعداءه الذين نهبوا داره وثرواته، وانتقموا من أعوانه[٤].

واشتعلت الفتنة من جديد في عام (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م)، وبدا الصراع السياسي واضحاً بين الأمراء، فأرسل ذو الفقار بك جيشاً لمحاربة محمد جركس، لكنه انهزم وقُتل قائده عثمان بك، وتقدم محمد جركس باتجاه القاهرة، إلا أنه فشل في دخولها، وظلَّت البلاد مقسمة بين الرجلين، فسيطر محمد جركس على الأقاليم في الوقت الذي استمر فيه ذو الفقار بك في سيطرته على القاهرة[٥].

---

(١) الجبرتي: جـ١ ص٢٢١.

(٢) المصدر نفسه. شلبي: ص٤٣٣ ـ ٤٣٤. (٣) شلبي: ص٤٥٨.

(٤) المصدر نفسه: ص٤٥٩ ـ ٤٦٢. الجبرتي: جـ١ ص٢٢٤.

(٥) شلبي: ص٥٥٦ ـ ٥٥٧.

وما جرى من تجدُّد الصراع بين الطرفين دفع ذو الفقار بك إلى إرسال قوة عسكرية إلى الصعيد بقيادة علي بك لمطاردة محمد جركس والقبض عليه أو قتله، بالتعاون مع الأعراب، فتعقبته هذه القوة وطاردته من قرية إلى قرية، وحدث في هذه الأثناء أن تعرَّض ذو الفقار بك لمؤامرة ناجحة دبَّرها جماعة من أعوان إسماعيل بك بن أيواظ للثأر لسيدهم الذي قتله ذو الفقار[١]، وأدركت القوة المطاردة محمد جركس في قرية شرونة بالصعيد الأدنى شرقي النيل، فهرب منها باتجاه النيل، ولما حاول عبوره غرق مع فرسه، وانتُشلت جثته بعد ذلك[٢].

علي بك الكبير[٣]

وظيفة شيخ البلد

عُرفت هيئة أمراء المماليك التي اشتركت في حكم مصر العثمانية وإدارتها، بهيئة سناجق مصر، والسناجق إما حكام السنجقات وهي المديريات المهمة أو الكبيرة، أو رتبة أو لقباً يترتب عليه امتيازات معينة، ومهمة السناجق متعددة ومتنوعة، منها: الإشراف على الزراعة والري، وإقامة الجسور، وتوطيد الأمن، والتصدي لاعتداءات العربان، وكذلك الإشراف على أعمال أتباعهم الكشَّاف الذين ينوبون عنهم في حكم المديريات إذا ما آثروا البقاء في القاهرة مركز القرار السياسي.

وتولى بكوات المماليك إلى جانب السنجقيات وظائف أخرى عدة منها: إمارة الحج ووظيفة الوالي وهي وظيفة الباشا، فقد كان الوالي يتولى ضبط الأمن، وحماية القرى والمدن من اعتداءات العربان، على أن أهم وظيفة تولاها بكوات مصر في العهد العثماني هي وظيفة شيخ البلد، ويُمثِّل مُتقلدها حاكم القاهرة، وهي من أرفع المناصب المملوكية، ولذلك كانت موضع تنافس شديد بين المماليك، ويُعدُّ شيخ البلد ثاني شخصية في مصر بعد الباشا العثماني، ويحل محله عند عزله حتى مجيء الباشا الجديد[٤].

ظهور علي بك الكبير واعتلائه السلطة

أضحى المماليك القوة العسكرية الوحيدة في مصر في القرن الثامن عشر الميلادي، ويغلب على هذا القرن الفوضى والاضطراب، واللافت استمرار التنافس

---

(١) شلبي: ص٥٦٦ ـ ٥٦٧. (٢) المصدر نفسه: ص٥٧٠ ـ ٥٧١.

(٣) لُقِّب بالكبير نسبة إلى اللقب الذي حمله كبير القوم أو كبير البلد.

(٤) ساويرس ابن المقفع: هامش ص١١٤٢ ـ ١١٢٥.

الداخلي بين البكوات للاستحواذ على السلطة مع إغفال دور الباشا العثماني المسلوب الإرادة والنفوذ الفعلي، وعلى الرغم من سيطرتهم واستئثارهم بشؤون البلاد، إلا أنهم لم يتمكَّنوا من التفرد بالحكم تماماً بفعل انقسامهم إلى جماعات وفِرق متناحرة حول المناصب العليا في البلاد وبخاصة منصب شيخ البلد رمز الزعامة والسلطة المطلقة، فكثرت الحروب الأهلية والفتن الداخلية التي أضحت السمة البارزة والرئيسة للحياة السياسية اليومية في مصر.

كانت الدولة العثمانية شبه غائبة عما كان يجري في ولاياتها المختلفة ومنها مصر بسبب انهماكها في حروبها ضد النمسا وروسيا، ما أنهك قواها وأعاقها عن الاهتمام بها، لكن ليس معنى ذلك أنها رضخت لقوة شيخ البلد التي طغت على نفوذ الباشا، إذ كانت تحاول استعادة سلطتها المسلوبة في مصر كلما سنحت لها الفرصة، وكانت تلجأ إلى الأساليب الآتية من أجل تحقيق ذلك:

١ ـ إغلاق أسواق الرقيق في البلقان وسواحل البحر الأسود أمام البكوات المماليك لمضايقتهم، والمعروف أن هؤلاء كانوا يُجدِّدون قوتهم باستمرار عبر شراء الرقيق الأبيض من هذه الأسواق.

٢ ـ إرسال حملات تأديبية لردع البكوات المماليك المتمردين على سلطة الدولة، وكان هؤلاء يضطرون أحياناً إلى الفرار إلى الصعيد تحت ضغط القتال، حتى إذا اضطرت الدولة العثمانية إلى استدعاء حملاتها من مصر بسبب حاجتها إليها في ميادين القتال؛ يعود البكوات المماليك بدورهم إلى القاهرة، ويستردون نفوذهم وسلطانهم.

وساعدت الأوضاع السياسية في مصر بخاصة وفي الشرق الأدنى بعامة في القرن الثامن عشر الميلادي، على ظهور شخصية قوية من بكوات المماليك هي شخصية علي بك الكبير الذي انتهج سياسة مغايرة لكل من جاء قبله، تلاءمت مع الأوضاع العامة على أرض الواقع، وتأثرت بالاستعدادات الشخصية لتبوؤ مركز الزعامة، وإقامة دولة قوية في مصر، جديدة وفريدة من نوعها في ذلك العصر، من خلال علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها وعلاقاتها مع الدولة العثمانية. وتمَّت هذه التجربة في الربع الثالث من القرن المذكور.

وُلد علي بك الكبير في بلاد الأبازة من أعمال القوقاز في عام (١١٤٠هـ/ ١٧٢٨م) اختُطف في إحدى الغارات وجيء به إلى الإسكندرية كمملوك، وبيع إلى مديري جمارك الإسكندرية الأخوين اليهوديين إسحاق ويوسف اللذان قدَّماه هدية إلى إبراهيم كتخدا جاويش تقرباً إليه وذلك في عام (١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م)، والمعروف أنه كان أحد كبار أصحاب النفوذ في مصر.

بدأت حياة علي بك الكبير كما كانت تبدأ حياة غيره من المماليك بعد شرائهم، فاعتنق الدين الإسلامي، وكان أبوه قسيساً، وسُمِّي علي، درس وتعلَّم مبادئ الدين، والقراءة والكتابة باللغتين العربية والتركية، وتفوَّق على رفاقه في ركوب الخيل، واللعب بالجريد، وضرب السيف، والطعن بالحربة، واستخدام الأسلحة النارية، فأُطلق عليه بسبب ذلك جن علي، وبفعل ما أبداه من ذكاء ونبوغ وحزم، ترقَّى في ظل أستاذه إلى أن وصل إلى مركز خازندار بيته[١]، وأتاح له ذلك تولي وظيفة الكشوفية في عام (١١٦٢هـ/ ١٧٤٩م). ولما توفي أستاذه إبراهيم جاويش، تقلَّد السنجقية باسم علي بك مير اللواقازطاغلي[٢].

اتصف علي بك الكبير بالطموح السياسي وحب السلطة، ورغب في الوصول إلى منصب شيخ البلد، أي زعامة المماليك بكل طوائفهم في ظل كثرة عدد الطامعين في هذا المنصب، ومعظمهم أقدم منه وأكثر عدداً وعدة وأموالاً مثل رضوان بك وعبد الرحمٰن بك وغيرهما من الشخصيات النافذة، فوضع خطة توصله إلى غايته عبر التخلُّص من منافسيه وتقضي بالانحياز إلى أقواهم حتى يتم له التخلص من منافس آخر، إلى أن يقضي عليهم جميعاً.

وتناوب في هذه الأثناء عدد من البكوات على منصب شيخ البلد مثل عثمان بك الجرجاوي الذي تولى المنصب مدة قصيرة، وخلفه حسين بك الصابونجي الذي اتبع سياسة إيغار صدور منافسيه وخصومه ضد بعضهم البعض، وفرَّقهم في النواحي لإبعادهم عن العاصمة، فنفى علي بك الكبير إلى مديرية الدقهلية، وعثمان بك إلى أسيوط، ونقل حسين بك أمير الحج القزدغلي المعروف بكشكش، من جرجا إلى البحيرة، لكن هذا استقطب رجال الصابونجي، وقام باغتياله في قصره في (١٣ ربيع الأول ١١٧١هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٧٥٧م)[٣]، وتولى وظيفة شيخ البلد بعده علي بك الغزاوي ثم خليل بك ثم علي بك الكبير بمساعدة عبد الرحمٰن بك الذي سينافسه على هذا المنصب وذلك في عام (١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م)[٤].

بدأ علي بك الكبير منذ أن تولى هذا المنصب على تكوين قوة عسكرية مملوكية خاصة به تُمكِّنه من القضاء على منافسيه ومنهم عبد الرحمٰن بك وحسين بك كشكش وصالح بك القاسمي حاكم جرجا، فأخذ في اقتناء المماليك الذي عُرفوا فيما بعد

---

(١) الخازندار هو المتولي لأمر خزانة مال السلطان أو الأمير أو غيرهما.

(٢) رمضان، محمد رفعت: علي بك الكبير، ص٢٠.

(٣) الجبرتي: جـ١ ص٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٤) المصدر نفسه: ص٤٠٧.

بالعلوية، وجنَّد المغاربة، وتقرَّب من الباشا العثماني، وحسَّن علاقته بالديوان وبقادة الفرق العسكرية، واستقطب معظم السناجق.

وبعد أن ضمن الجبهة الداخلية عمل على التخلص من منافسيه، فنفى عبد الرحمٰن بك إلى الحجاز مع كثير من أنصاره، كما نفى صالح بك إلى رشيد، وعيَّن حسين بك كشكش سنجقاً على جرجا، لكن صالحاً فرَّ إلى المنيا، فجمع الرجال واستقطب همَّاماً شيخ عرب الهوارة، فأمده بالذخيرة والعتاد، واستعدَّ للزحف إلى القاهرة، فاستبقه علي بك الكبير، فأرسل حملة عسكرية بقيادة حسين بك كشكش للاصطدام به، وقد هدف إلى ضرب خصميه ببعضهما لكنه لم ينجح، وأضحى حسين بك يُشكِّل خطراً عليه بما تجمَّع لديه من قوة عسكرية، فعاد إلى القاهرة، وحاول علي بك الكبير نفيه مرة أخرى، لكن حسيناً لم يُنفِّذ أمر النفي، كما حاول التخلص منه بالسم ففشل أيضاً[١].

نتج عن الصراع بين الأمراء: سيطرة حسين بك على مقاليد الأمور، ونفي علي بك الكبير إلى غزة في (٢٩ رمضان ١١٧٩هـ/ ١٢ آذار ١٧٦٦م). حيث نزل ضيفاً على الشيخ ظاهر العمر في فلسطين، وتولي خليل بك منصب شيخ البلد وحسين بك إمارة الحج[٢].

لم يركن علي بك الكبير إلى الهدوء، فعاد إلى القاهرة، فنفاه خصومه مع أتباعه إلى أسيوط، فتحالف مع مشايخ العربان وأصحاب العصبيات هناك، وعاد إلى القاهرة، الأمر الذي أثار حفيظة حسين بك، فقاد حملة عسكرية للقضاء عليه، لكنه انهزم أمامه في معركة جرت في شمال بني سويف فعاد إلى القاهرة ليجهز حملة أخرى، لكن محمد باشا راقم رفض ذلك، فاضطر حسين بك إلى الخروج إلى بلاد الشام واستقر علي بك الكبير في مشيخة البلد، وعاد حسين بك إلى مصر بعد ثمانية أشهر ومعه جيش من فرسان المماليك والدروز والمغاربة، وانضم إليهم بعض العربان، فنزلوا في دمياط، وتقدموا نحو المنصورة، وهزموا جيشاً أرسله علي بك الكبير ثم تقدموا نحو طنطا، فجهَّز علي بك الكبير جيشاً آخر على وجه السرعة وأرسله إلى طنطا بقيادة صالح بك ومحمد بك أبو الدهب، فحاصر المتمردين وأجبرهم على طلب الأمان، فأمَّنهم محمد بك أبو الدهب ثم غدر بهم، فقضى على حسين بك كشكش وخمسة من أمرائه، واعتصم خليل بك بضريح السيد البدوي، فأخرجه منه بالأمان ونقله إلى قلعة الإسكندرية حيث لقي حتفه، وعادت القوات المنتصرة إلى القاهرة[٣].

---

(١) الجبرتي: جـ١ ص٤٠٩ ـ ٤١١. (٢) المصدر نفسه: ص٤١٢.

(٣) المصدر نفسه: ص٤١٨ ـ ٤٢٠، ٤٨٤ ـ ٤٨٥.

وما جرى من إقدام صالح بك على شراء المماليك بكثرة أثار مخاوف علي بك الكبير، فاغتاله في (جمادى الأولى ١١٨٢هـ/ أيلول ١٧٦٨م)، فأضحى الميدان خالياً له.

علاقة علي بك الكبير بالعربان

واجه علي بك الكبير على الصعيد الداخلي مشكلة العربان في الوجهين البحري والقبلي. كان العربان في الوجه البحري يغيرون على الأراضي الزراعية، ويفرضون الإتاوات، وبرز الشيخ سويلم بن حبيب كأخطر مشايخهم، وقد نشر نفوذه في معظم بلاد الشرقية والقليوبية، وتحكَّم بالطرق بين القاهرة والموانئ الشمالية، ومارس القرصنة النيلية، فكان القضاء عليه ضرورة سياسية وأمنية واقتصادية، فأرسل إليه حملة عسكرية بقيادة إسماعيل بك قضت عليه، وأخضعت أتباعه على الرغم من أنه تلقى مساعدة من حاكم عكا أحمد باشا الجزار[١].

وقضى علي بك الكبير على العربان في الوجه القبلي بزعامة الشيخ همَّام بن يوسف بعد أن ازداد نفوذه، وأضحى يشكل خطراً عليه بفعل تحول الصعيد إلى بؤرة للفتن، ومورداً يمدُّ منافسيه بالمؤن والعتاد والسلاح، وكان في وضع يُتيح له القضاء على هذه القوة، فجهَّز جيشاً بقيادة محمد بك أبو الدهب، اصطدم بجيش الشيخ همَّام في أسيوط، لكن نتيجة المعركة لم تكن حاسمة، لذلك لجأ أبو الدهب إلى الحيلة لتفرقة أتباعه، فانسلخ عنه ابن عمه إسماعيل أبو عبد الله بعد أن وعده أبو الدهب بتعيينه حاكماً على الصعيد، ففتَّ ذلك في عضده، وإذ أدرك أنه لم يبق له شيء بعد أن خانه أقرب الناس إليه، وانفضَّ عنه بعض عشيرته؛ أنتابه حزن قاتل، فمات كمداً وقهراً قرب إسنا في قرية خمولة[٢].

نزعات علي بك الكبير الاستقلالية

اغتنم علي بك الكبير فرصة تراجع الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر لتحقيق طموحه بالاستقلال بحكم مصر بعد أن تفرَّد بالسلطة، وبخاصة أنه يملك مقومات النجاح مثل: القوة والرجال والأموال، وإذا كان قد تعاون مع الباشا العثماني خلال صراعه مع القوى في الداخل، فقد جاء الوقت لإعفائه من مسؤولياته، فاستصدر أمراً من الديوان بعزله، وتولى هو القائمقامية بدلاً منه، وبقي محمد باشا في الحجر حتى وفاته في (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م) وظل علي بك الكبير قائمقاماً حتى آخر أيامه، ولم

(١) الجبرتي: جـ١ ص٥٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ٥٢٦ ـ ٥٢٨.

يسمح للباشاوات بدخول مصر، وتُعدُّ هذه الظاهرة جزءاً من تطور طبيعي لتزايد سطوة البكوات المماليك في مصر خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر وتنازعهم على السلطة مع قادة الفِرق العسكرية[1]، ولم يبق من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزينة السنوية، وقد ظلَّت الأولى على وضعها، وأدخل علي بك الكبير تعديلاً على الثانية في عام (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م) فنقش على أحد وجهي العملة التي ضربها في مصر اسم السلطان مصطفى الثالث سلطان الدولة العثمانية، كما نقش على وجهها الآخر اسم مكان الضرب وهو مصر، وأوقف إرسال الثالثة إلى استانبول، ويُستنتج من تصريحاته وترديده، أن المماليك كانوا ملوك مصر وأن العثمانيين استولوا على البلاد بالغلبة[2]، ما يدل على رغبته في استقلال مصر ورفع سلطة الدولة العثمانية عنها معتمداً في ذلك على قوة مماليكه، لكن يبدو أن الاستقلال الذي حقَّقه لم يكن تاماً، بدليل أنه احتفظ بلقب قائمقام طوال عهده، وأما لقب سلطان مصر وخاقان البحرين، فقد أطلقه عليه شريف مكة تقرباً منه وقد لامه على ذلك[3].

وأجرى علي بك الكبير ترتيبات إدارية لإحكام سيطرته على الحكم وتحصينه، فعيَّن مملوكه محمد بك أبو الدهب رئيساً للشرطة، وحصَّن الموانئ، وكافح قطاع الطرق، وعاقب الذين يتدخلون في شؤون القضاء، وكذلك التجار بفعل استغلالهم فرص المجاعات لزيادة كسبهم، وكوَّن جيشاً خاصاً اعتمد عليه في حروبه الخارجية.

---

(١) يحيى، جلال: مصر الحديثة ١٥١٧ ـ ١٨٠٥، ص٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) الجبرتي: جـ١ ص٥٩٧.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٢٩.

توسُّع علي بك الكبير خارج مصر

ضمُّ الحجاز

التفت علي بك الكبير بعد أن استقرت له الأوضاع في مصر إلى التوسع في الخارج، ورنا ببصره إلى الحجاز وبلاد الشام، وهي السياسة التقليدية لحكام مصر عبر العصور.

كان مركز الحجاز الديني يُمثل أهمية سياسية واقتصادية لمصر، وبخاصة بعد محاولات الأوروبيين إحياء التجارة الشرقية عبر البحر الأحمر بدلاً من الدوران حول أفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح والذي سيتوَّج بفتح قناة السويس في (شعبان ١٢٨٦هـ/ تشرين الثاني ١٨٦٩م)، حيث كانت تتشعب شرايين التجارة، واحد إلى عدن وجدة والسويس والقاهرة والإسكندرية ثم إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، وآخر إلى ميناء هرمز ثم إلى البصرة، فحلب وطرابزون في آسيا الصغرى.

وكان وجود سلطة مصرية في الحجاز وهي أراضٍ مقدسة، ترفع هيبة حكامها في أعين المسلمين، بالإضافة إلى أن السيطرة على سواحل الحجاز وموانئه تمثل أهمية «استراتيجية» واقتصادية لمصر، واشتهر ميناء جدة بكونه مستودعاً لتجارة اليمن والهند والشرق الأقصى، ويربط التجارة الشرقية بمصر مباشرة وعبرها إلى أوروبا.

ويبدو أن التاجر البندقي كارلو روستي شجَّع علي بك الكبير على تنفيذ مشروع السيطرة على موانئ البحر الأحمر الشرقية الذي من شأنه أن يؤثر إيجاباً على العلاقات بين الشرق والغرب. وكان الرحالة الإنكليزي جيمس بروس قد ناقش مع علي بك في (صفر ١١٨٢هـ/ حزيران ١٧٦٨م) مشروع فتح الطريق المصري المباشر لتجارة الهند مع أوروبا[١]، مع ما يشكل ذلك من مورد مهم لمصر، ويبدو أن علي بك الكبير اقتنع بفوائد المشروع.

وكان الحجاز تحت حكم الأشراف الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية منذ أن ضمَّ السلطان سليم الأول مصر في عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م)، وظلَّت مصر تُرسل المحمل

---

(١) يحيى: ص٢٤٩.

والصرة إلى الحرمين الشريفين كل عام بالإضافة إلى الأقوات والغلال.

وما جرى في عام (١١٨٢هـ/١٧٦٨م) من نزاع بين الأشراف على السلطة في مكة، دفع الشريف عبد الله بن يحيى بن بركات إلى طلب المساعدة من علي بك الكبير ضد ابن عمه الشريف أحمد حاكم مكة.

كان علي بك الكبير آنذاك منهمكاً في توطيد سلطته في مصر، فوعد الشريف عبد الله شفهياً بالمساعدة، وبعد أن أحكم قبضته على البلاد، التفت إلى تلبية طلب المساعدة، فجهَّز حملة عسكرية أشرف بنفسه على إعدادها[١] وعهد بقيادتها إلى محمد بك أبو الذهب.

خرجت الحملة من القاهرة في (صفر ١١٨٤هـ/حزيران ١٧٧٠م) بعد دخول الحجاج وتعدادها ثلاثة سناجق، وثلاثة آلاف جندي، وثلاثين مدفعاً، واختار علي بك الكبير أفضل جنوده وأقدر قادته لهذه الحملة، وشُحنت على ثلاث سفن، ونزلت في ينبع، وسيطرت عليها، ثم زحفت إلى مكة، فأسرع الشريف أحمد بإخراج النساء والأطفال، وعبَّأ جنده، وطلب مساعدة العربان، لكنه افتقر إلى الأموال، فلم يتمكَّن من حشد قوة كبيرة، واضطر إلى مغادرة مكة إلى الطائف، فدخلها محمد بك أبو الذهب بعد ثلاثة أيام، وولى الشريف عبد الله حكمها، ويبدو أن هذا تأثر كثيراً بالمساعدة المصرية فلقَّب علي بك الكبير بلقب «سلطان مصر وخاقان البحرين»[٢].

وحاول الشريف أحمد العودة إلى مكة لاستعادة حكمه، لكن فاجأته القوات المصرية، واشتبكت معه وأجبرته على التراجع، وتمكَّن حسن بك في هذه الأثناء من الدخول إلى جدة، وسيطر عليها وحكمها باسم علي بك الكبير بدلاً من الباشا العثماني، وقد لُقِّب بعد ذلك بالجداوي نسبة إلى جدة[٣].

عاد محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة بعد أن أنجز مهمته ومعه إسماعيل بك الذي رافقه في الحملة، وبقي حسن بك في جدة، ولم يحتفظ علي بك الكبير إلا بها نظراً لأهميتها ما يدل على أنها كانت الهدف الرئيس لحملته.

وعهد علي بك الكبير إلى أحد إخوة روستي بإدارة جمرك جدة، وفَتَحَ طريقاً تجارياً مباشراً بين الهند وميناء السويس، وكتب إلى حاكم البنغال الإنكليزي يطلب مساعدته لنقل التجارة بين الشرق والغرب إلى مصر، فتأسست في كلكوتا شركة

---

(١) الجبرتي: جـ١ ص٥٤٩ ـ ٥٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ص٥٥٠. يحيى: ص٢٥٠.

(٣) الجبرتي: المصدر نفسه.

إنكليزية من أجل ذلك، وجرى توقيع اتفاقية مع التجار الإنكليز حدَّدت رسوماً جمركية مخفضة على البضائع التي تمر بمصر، وتعهد علي بك الكبير بحماية التجار وتسهيل معاملاتهم[١].

وطُرحت آنذاك فكرة وصل مياه البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط من أجل عودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق، وربما كان باستطاعة علي بك الكبير إنجاز هذا المشروع بالتعاون مع الشركات الأوروبية، لو استمر في الحكم[٢].

ضمُّ بلاد الشام

يُعدُّ القرن الثامن عشر في تاريخ المشرق العربي، العصر الذي برز فيه دور القوى المحلية، ففي مناطق متعددة نجح الكثير من الحركات والأسر المحلية في توسيع دائرة نفوذها في الحكم والإدارة، وكان لبعض الحكام المحليين طموحات سياسية خارج حدود إماراتهم، وظهرت في بلاد الشام ثلاث أسر بارزة أدَّت دوراً مهماً في تاريخها خلال هذا القرن هي: الزيدانيين في شمالي فلسطين، وآل العظم في دمشق والشهابيين في جبل لبنان، وكان السبب الرئيس الذي مكَّن تلك الأسر من الظهور هو ضعف الحكم العثماني، وتعاونه مع الأسر المحلية القوية لتأمين الحكم والإدارة في تلك المناطق.

نزحت الأسرة الزيدانية من الحجاز في النصف الثاني من القرن السابع عشر واستقرت في منطقة طبرية، وتعاونت مع الأسرة الشهابية بفعل كون الأسرتين من القيسيين، فعيَّن الأمير بشير الشهابي الشيخ عمر الزيداني ملتزماً لجباية الضرائب في منطقة صفد التابعة له، وخلفه بعد وفاته في عام (١١١٥هـ/١٧٠٣م) ابنه الشيخ ظاهر الذي حوَّل سلطته في الجليل من ملتزم ضرائب متنقل إلى حاكم محلي، واتخذ من طبرية مركزاً ومعقلاً، ووسَّع أملاكه فضمَّ اللجون ونابلس التابعتين لوالي دمشق سليمان باشا العظم، ثم نقل عاصمته إلى عكا، وأقام علاقات تجارية مع بعض البلدان الأوروبية وبخاصة فرنسا، وتوسّع في منطقة حيفا التابعة لولاة دمشق، واستولى على القرى الساحلية إلى الجنوب من حيفا الأمر الذي أثار الدولة العثمانية، فتصدت له.

وتعرَّض الشيخ ظاهر العمر لضغط كبير، فلجأ إلى صديقه علي بك الكبير وطلب مساعدته ضد الدولة العثمانية. والواقع أن حاكم مصر كان يطمع في ضمّ بلاد الشام إلى مصر لأسباب عدة أهمها ما يأتي:

---

(١) رمضان، ص١٢٩ ـ ١٣١.
(٢) يحيى: ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

١ ـ إعادة حكم المماليك إليها كما كان قبل مجيء العثمانيين.

٢ ـ تأمين أملاكه في مصر وأملاك حليفه الشيخ ظاهر العمر في فلسطين، إذ إن بلاد الشام تعد باب مصر الشمالي الشرقي.

٣ ـ القضاء على قوة والي دمشق وغيره من الولاة الذين كانت تُكلفهم الدولة العثمانية بالقضاء عليه في مصر.

استجاب علي بك الكبير لطلب حليفه وقام بتلك الحملة الدفاعية التي اتخذت شكلاً هجومياً كي يُقيم حول نفوذه في مصر سياج أمان دائم، واستغل الحليفان وجود الأسطول الروسي في البحر المتوسط، فاتصلا بقائده أورلوف في عام (١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م) وحصلا منه على تعهد بمساعدتهما عند الضرورة.

خرجت الحملة المصرية من القاهرة في (رجب ١١٨٤هـ/ تشرين الثاني ١٧٧٠م) بقيادة إسماعيل بك، فاجتازت سيناء ودخلت غزة والرملة، واضطر والي دمشق عثمان باشا إلى التراجع تحت ضغط الأحداث العسكرية، إلى دمشق، وتحصَّن بها، وسيطرت القوات المصرية ـ الزيدانية المتحالفة على يافا، ثم زحفت إلى دمشق بعد أن تلقَّت تعزيزات من القاهرة بقيادة محمد بك أبو الدهب الذي عُيِّن قائداً عاماً للحملة بدلاً من إسماعيل بك، وتمكَّنت من دخولها بعد أن تغلَّبت على حاميتها، وهزمت القوة العثمانية التي أرسلها الباب العالي لنجدتها، وهرب عثمان باشا مع عدد من جنوده[1].

شكَّلت سيطرة المماليك على دمشق صدمة كبيرة للدوائر الحاكمة في استانبول التي تواجه تحدياً جدياً منذ القضاء على الأمير المعني فخر الدين الثاني، ونُظِّمت الاحتفالات في القاهرة، وعمَّت الفرحة صفوف القوات المتحالفة، لكن هذه الفرحة لم تطل، وسرعان ما تبدَّدت بفعل انسحاب محمد بك أبو الدهب مع قواته بشكل مفاجئ وعودته إلى مصر.

والراجح أن القائد المصري تواطأ مع العثمانيين بعد أن وعده الباب العالي بتعيينه حاكماً على مصر إذا ثار على سيده وعزله عن الحكم، فأقنع جنوده بخطة الانسحاب[2].

وفاة علي بك الكبير

قضت خيانة محمد بك أبو الدهب على آمال علي بك الكبير، وقد حاول هذا إبعاده عن مصر، فأمره بالعودة إلى دمشق، فرفض تنفيذ الأمر، فنفاه إلى الصعيد،

---

(١) الجبرتي: جـ١ ص٥٧٢. رافق: ص٧١٦. (٢) المصدر نفسه: ص٥٧٢ ـ ٥٧٣.

وعيَّن أيوب بك حاكماً على جرجا وأمره بقتله، فعلم أبو الذهب بذلك فقتله ورماه في النيل، وتحالف مع الأمراء القاسمية الفارين، وانضمَّ إليه أتباع أيوب بك، ولما علم علي بك الكبير بذلك اغتاظ وقرَّر القضاء عليه، لكنه هُزم أمامه وفرَّ إلى بلاد الشام، ودخل محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة وأضحى شيخاً للبلد.

وجهَّز علي بك الكبير جيشاً في بلاد الشام، وزحف على رأسه إلى مصر للقضاء على خصمه، والتقى به في الصالحية، ودارت بين جيشيهما رحى معركة ضاربة أسفرت عن انتصار جيش أبي الذهب، وجُرح علي بك الكبير في المعركة ووقع أسيراً في يد خصمه، فدسَّ له السم أثناء علاجه وتوفي في (١٥صفر ١١٨٧هـ/٨ أيار ١٧٧٣م)[١].

محمد بك أبو الذهب[٢]

الأوضاع السياسية في عهده

اعتلى محمد بك أبو الذهب منصب شيخ البلد خلفاً لسيده، فعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال إعادة الوحدة إلى صفوف المماليك، والتفاهم مع الباب العالي.

ففي المجال الأول، استدعى أبو الذهب أولئك البكوات الذين كانوا قد طُردوا من مناطقهم أو فروا هرباً من بطش علي بك الكبير، فأكرمهم واستخدمهم، وأعاد إليهم اعتبارهم وأملاكهم وعوائدهم، واستوزرهم وقلَّدهم المناصب، فثبَّت بذلك دعائم حكمه، وجنَّب الوضع الداخلي الصراعات والحروب، فاطمأن الناس، ونشطت التجارة.

استرعى الاستقرار الداخلي أنظار الشركات التجارية والتجار الأجانب، فعقدت شركة الهند الشرقية البريطانية، اتفاقية مع مصر تمَّ التوقيع عليها في (ذي القعدة ١١٨٦هـ/ شباط ١٧٧٣م) وقَّعها الرحالة البريطاني جيمس بروس، سُمح بموجبها للسفن البريطانية بالإبحار إلى السويس، وتعهد محمد بك أبو الذهب بعدم التعرض للتجار بالأذى، وحدَّد الرسوم الجمركية بمقدار ثماني بالمئة من المتاجر الآتية إلى

---

(١) الجبرتي: جـ١ ص٥٧٢ ـ ٥٧٥، ٥٩٠ ـ ٥٩١.

(٢) لُقِّب محمد بك باسم أبي الذهب لأنه عندما لبس الخلعة بالقلعة راح يُفرق البقشيش ذهباً، وكان ينثر الذهب أثناء ركوبه ومروره على الفقراء، فعُرِف بذلك، واشتهر عنه هذا اللقب وشاع. الجبرتي: جـ١ ص٦٥١.

السويس، وفرض خمسين ريالاً إسبانياً رسم ميناء لكل سفينة[1]. وتأكدت نصوصها بمعاهدة جرى التوقيع عليها في (٤ محرم ١١٨٩هـ/٧ آذار ١٧٧٥م)، وقَّعها عن الجانب البريطاني وارن هيستنجز حاكم البنغال، وقد نصَّت على حق التجارة في الهند وفي مصر لمواطني الطرفين على السواء، وتخفيض الضريبة في السويس على السلع المجلوبة من البنغال ومدراس إلى ستة ونصف بالمئة، والمجلوبة من سوراي وبمباي إلى ثمانية بالمئة، وحق الإنكليز في شراء وتصدير المنتجات المصرية من دون ضريبة، وتعهد محمد بك أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه في الحكومة بالحفاظ على المتاجر التي تُنقل من الطور أو السويس إلى القاهرة في طريق تصديرها إلى الخارج[2].

وفي المجال الثاني، أظهر محمد بك أبو الذهب خضوعه للدولة العثمانية، وهو ينوي تحقيق قدر من الاستقلال الفعلي لدولته بدليل التفاوض المباشر مع التجار الإنكليز على إعادة فتح البحر الأحمر أمام تجارة الهند، وانتظم أبو الذهب في دفع ما يتوجب عليه من المال الميري، وتسديد المتأخرات التي أوقفها سلفه، واستقبل الوالي العثماني الجديد خليل باشا لدى قدومه إلى القاهرة كما جرت العادة بعد أن كان سلفه قد منع دخول أي باشا عثماني إليها، لكنه حجر عليه، وجرَّده من صلاحياته، ولم تتعدَّ مهمته التصديق على قرارات شيخ البلد، ومع ذلك، فقد سُرَّ الباب العالي من عودة العلاقات الطيبة مع مصر، فأرسل إليه السلطان المراسيم مع السيف والخلعة، ولا شك بأنه كان يتمتع بمركز ممتاز ومكانة متقدمة في الدوائر الحاكمة في استانبول، لدرجة جعلها تستجيب لطلباته، حتى فيما يتعلق بتعيين الولاة وعزلهم، من ذلك أن مصطفى باشا النابلسي التجأ إليه عقب تمرده على الدولة، فآواه، وأكرمه، وأمر بصرف راتبه، ثم كتب إلى الباب العالي يطلب العفو عنه، فأجيب إلى ذلك، ونقل خليل باشا إلى ولاية جدة.

لعل الحدث اللافت في عهد محمد بك أبي الذهب علاقته العدائية بالشيخ ظاهر العمر، والواقع أن هذا شعر بضعف مركزه بعد موت حليفه علي بك الكبير، فتقرَّب من الدولة العثمانية عبر عثمان باشا والي دمشق الذي توسط له، فتظاهرت بالعفو عنه، واستنهضت محمد بك أبا الذهب ضده ومنحته جنوبي فلسطين: غزة، ويافا، ونابلس، والرملة، فجهَّز حملة كبيرة بلغ تعداد رجالها ستين ألفاً، مزودة بالمدافع، غادرت القاهرة في (محرم ١١٨٩هـ/آذار ١٧٧٥م) فاستولت على غزة والرملة

---

(١) عمر، عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ ـ ١٥٢٢، ص٢٢٦.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٢٧.

بسهولة، ودخلت يافا بعد حصار دام حوالي ستين يوماً، وارتكبت مجزرة مُروِّعة بحق الحامية والسكان، ثم زحفت باتجاه عكا، ففرَّ منها الشيخ ظاهر العمر إلى صيدا، ودخلها محمد بك أبو الدهب في زهوة الانتصار، وأمل صاحب عكا أن يساعده الدروز والشيعة، إلا أن الأمير اللبناني يوسف الشهابي، آثر النجاة بنفسه، ورفض حتى مقابلته، ولم يُظهر سكان الجليل ونابلس المتعبون من جباية الضرائب وتسلط أبناء الشيخ ظاهر العمر؛ أي حماس للدفاع عن شيخهم الذي وجد نفسه وحيداً، فاختبأ في جبال صفد، ثم انتقل إلى حلفائه بدو حوران مع تقدم المصريين أكثر في فلسطين.

لم يهنأ محمد بك أبو الدهب بانتصاراته، وحُرم من الابتهاج بها، والتمتع بهذا الشرف، فقد توفي فجأة في (١٠ ربيع الآخر ١١٨٩هـ/ ١٠ حزيران ١٧٧٥م)، وحُملت جثته إلى القاهرة[١].

---

(١) الجبرتي: جـ١ ص٦٠٤، ٦٤٤ ـ ٦٤٥، ٦٥٥.

الفَصْلُ الثَّالِث

الحملة الفرنسية على مصر

دخول الفرنسيين إلى مصر

الأوضاع السياسية في مصر قبل مجيء الحملة الفرنسية

تجدَّد الصراع على السلطة بين البكوات المماليك عقب وفاة محمد بك أبو الدهب وقد انقسموا إلى فريقين متنازعين:

الأول: العلوية، ويضم أتباع علي بك الكبير وعلى رأسهم إسماعيل بك.

الثاني: المحمدية، المنبثق من بيت محمد بك أبو الدهب بقيادة مساعديه إبراهيم بك ومراد بك، وتقاسم المساعدان السلطة فتسلم الأول منصب شيخ البلد نظراً لكبر سنه، وتسلم الثاني منصب الدفتردارية، واستُبعد إسماعيل بك[(١)].

استمر الحكم الثنائي مدة سنتين (١١٨٩ ـ ١١٩٠هـ/ ١٧٧٥ ـ ١١٧٦م)، تعرَّض خلالها لمنافسة شديدة من جانب إسماعيل بك، ونجح هذا في التغلب على منافسَيْه، فاعتلى منصب شيخ البلد في (جمادى الآخرة ١١٩١هـ/ تموز ١٧٧٧م)، وهرب المنافسان إلى الصعيد[(٢)] على عادة المماليك المتنازعين على السلطة حيث تطرد الفئة الغالبة الفئة المغلوبة، فتلجأ إلى الصعيد أو إلى فلسطين، فتتجهَّز وتتقوَّى، وتعود إلى القاهرة لاستعادة السلطة، وهذا ما حصل، ففرَّ إسماعيل بك إلى بلاد الشام ثم انتقل إلى استانبول قبل أن يعود مجدداً إلى الصعيد، ودخل كل من إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة، واستلم إبراهيم بك مشيخة البلد مجدداً في (محرم ١١٩٢هـ/ شباط ١٧٧٨م)[(٣)]، استمر الحكم الثنائي في مصر من دون انقطاع حتى عام (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٦م).

أدى النزاع على السلطة بين زعماء المماليك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فازدادت المظالم، وانتشرت الفوضى، وتجاهل المتنازعون سلطة

---

(١) الجبرتي: جـ٢ ص١.

(٢) المصدر نفسه: ص١٤ ـ ١٦.

(٣) المصدر نفسه: ص٣٢ ـ ٣٣.

الباشا ممثل السلطان؛ ما دفع السلطان عبد الحميد الأول الذي تعرَّض لضغوط أوروبية بفعل تهديدات مراد بك للرعايا الأجانب، وفرضه الإتاوات عليهم؛ إلى التدخل، فأرسل حملة عسكرية بحراً إلى مصر بقيادة حسن باشا الجزائرلي، وأمره بإعادة سلطة الدولة العثمانية على هذا البلد، نزلت الحملة في الإسكندرية في (١٠ رمضان ١٢٠٠هـ/ ٧ تموز ١٧٨٦م)، قبل أن تتوجه إلى القاهرة[١].

ويبدو أن حملة حسن باشا أثارت التنافس بين بريطانيا وفرنسا على مصر، وكانت فرنسا قد عقدت اتفاقية مع إبراهيم بك في عام (١١٩٩هـ/ ١٧٨٥م) لتسهيل مرور قوافلها وحملاتها إلى الهند والشرق الأقصى عبر السويس، لذا كانت ترغب في بقائه مع زميله مراد بك في السلطة، وسعت بريطانيا في المقابل إلى إسقاط حكم البكوين وإلغاء الاتفاقية المذكورة، ومنع السفن الفرنسية من الدخول إلى البحر الأحمر، فحاولتا التقرب من حسن باشا ما هدَّد مركز البكوين، وحتى يحافظا على سلطتهما، أعلنا ولاءهما للباب العالي[٢]، غير أن حسن باشا كان مُصمِّماً على إخضاع المماليك وإعادة الحكم المباشر في مصر إلى الباب العالي، وبخاصة أنه تلقى مساندة من الأهالي كرد فعل على أعمال هؤلاء التعسفية، فاصطدم بقوات مراد بك في الرحمانية قرب رشيد وهزمها، وفرَّ مراد بك مع إبراهيم بك إلى الصعيد ودخل حسن باشا القاهرة في (١٢ شوال ١٢٠٠هـ/ ٨ آب ١٧٨٦م)، واستصدر مرسوماً سلطانياً بمنح العفو عن جميع البكوات باستثناء مراد بك وإبراهيم بك[٣]، وأجرى تشكيلات تناولت قادة الفِرق العسكرية والسناجق، واختار بكوات جدداً من مختلف البيوت المملوكية لمنعهم من التكتل ضد العثمانيين، وصادر السلع والبضائع العائدة للبكوات المطرودين، وأعاد الأمن إلى نصابه.

ودعا حسن باشا، إسماعيل بك للعودة إلى القاهرة حيث عينه شيخاً للبلد في (٧ محرم ١٢٠١هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٧٨٦م) بفعل ثقته الكبيرة به، وإخلاصه للدولة العثمانية، ثم أرسله لحرب مراد بك وإبراهيم بك في الصعيد، لكن الرجلين نجحا في صدِّه[٤].

لازمت الظروف غير المؤآتية مهمة حسن باشا في مصر، فقد واجه عقبتين:

تمثَّلت الأولى بتقاسم السلطة بين العثمانيين في القاهرة والوجه البحري وبين خصومهم المتحصنين في الوجه القبلي.

وتمثَّلت الثانية باستدعائه إلى استانبول للمشاركة في الحرب ضد روسيا الطامعة

---

(١) الجبرتي، جـ١ ص١٥٧.
(٢) المصدر نفسه: ص١٥٨ - ١٦٠.
(٣) المصدر نفسه: ص١٦٢، ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٤) المصدر نفسه: جـ٢ ص١٩٤.

في احتلال شبه جزيرة القرم، فغادر مصر في (٢٣ ذي الحجة ١٢٠١هـ/٦ تشرين الأول ١٧٨٧م).

وزوَّد حسن باشا قبل مغادرته مصر، إسماعيل بك بالسلاح والعتاد وبقوة عسكرية مؤلفة من خمسمئة جندي لحفظ الأمن والتصدي للمتمردين، لكن هذا ما لبث أن توفي بالطاعون الذي ضرب مصر في عام (١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م)[١].

اغتنم مراد بك وإبراهيم بك فرصة رحيل حسن باشا وانهماك الدولة العثمانية بحرب روسيا، فعادا إلى القاهرة واستردا الحكم، وصدر عفو سلطاني عنهما، وتمَّ الصلح[٢].

التطور التاريخي للأطماع الفرنسية في مصر

يُعد احتلال الفرنسيين لمصر سابقة استعمارية، وقد تملَّكت فكرة السيطرة على مصر مشاعر الساسة الفرنسيين منذ القرن الثالث عشر حيث قاد الملك الفرنسي لويس التاسع الحملة الصليبية السابعة في عام (٦٤٨هـ/ ١٢٤٩م) والتي انتهت بهزيمته وأسره في المنصورة.

وتقرَّبت فرنسا من الدولة العثمانية في القرن السادس عشر ونجحت في عقد معاهدة الامتيازات في (شعبان ٩٤١هـ/ شباط ١٥٣٥م) التي أتاحت لها احتكار التجارة الشرقية والسيطرة على الطريق البري محققة بذلك نجاحاً ملحوظاً في مجال المنافسة التجارية مع بريطانيا وهولندا.

وتجدَّدت فكرة السيطرة على مصر في القرن السابع عشر بعد ضياع الممتلكات الفرنسية في الهند وتأخُّر تجارة فرنسا في الشرق، الأمر الذي استفادت منه بريطانيا وهولندا، فتقربتا من الدولة العثمانية.

وفترت العلاقات بين الدولتين العثمانية والفرنسية في عهد الملك لويس الرابع عشر الذي تولى الحكم في عام (١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م) الذي تملكته فكرة القضاء على الدولة العثمانية، فتدخل وزيره كولبير الاقتصادي المشهور لإصلاح ذات البين، وقد رأى أنه لا يمكن لتجارة فرنسا أن تنمو وتزدهر إلا عن طريق إضعاف أساطيل كل من منافستيها التجاريتين بريطانيا وهولندا بالإضافة إلى التوسع خارج القارة الأوروبية، وأن قطع العلاقة مع العثمانيين يشكل كارثة لفرنسا.

وقدَّم آنذاك الفيلسوف الألماني ليبنتز مذكرتين إلى الملك الفرنسي اقترح فيهما أن تستولي فرنسا على مصر لكي تضمن تفوقها العسكري على جميع الدول الأوروبية،

---

(١) الجبرتي: جـ٢ ص٢٩٥.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٠١.

وسيطرتها على التجارة الشرقية، وحمايتها للكنائس المسيحية في الشرق، لكن الملك الفرنسي رفض مهاجمة مصر في الوقت الذي كان في حال حرب مع هولندا، كما أنه لم يشأ أن يفقد صداقته المتجددة مع الدولة العثمانية، بعد أن عقد اتفاقية مع السلطان محمد الرابع في (١٩ صفر ١٠٨٤هـ/ ٥ حزيران ١٦٧٣م) مُنحت فرنسا بموجبها امتيازات جديدة، وقد شعر الملك الفرنسي بمدى فوائدها، كما خشي أن تنضم الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية المعادية له، لكنه كان دائم التفكير في الحملة على مصر.

وملأت فكرة غزو مصر في القرن الثامن عشر أذهان بعض رجال الدولة في فرنسا في عهد لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر في الوقت الذي أخذت فيه الدولة العثمانية في التراجع والضعف، فطمعت النمسا وروسيا في اقتسام أملاكها، ومال الساسة الفرنسيون إلى الاشتراك في مشروع الاقتسام على أن تكون مصر من نصيب فرنسا.

وكان شوازول كبير وزراء الملك لويس الخامس عشر من أنصار احتلال مصر في الوقت الذي انتهج فيه سياسة فرنسا التقليدية تجاه الدولة العثمانية وهي الحفاظ على ممتلكاتها، على أن تبقى فكرة الاحتلال عبر الاتفاق معها لأنها تملك السيطرة الإسمية عليها.

واشتد آنذاك التنافس التجاري بين فرنسا وبريطانيا لاحتكار تجارة الهند عبر مصر والاستغناء عن طريق رأس الرجاء الصالح، كما ازدادت أهمية مصر في نظر رجال السياسة البريطانيين بوصفها سوقاً للبضائع البريطانية وممراً يوصل إلى الهند، وشكَّلت معاهدة باريس الموقعة في عام (١١٧٦هـ/ ١٧٦٣م) بين فرنسا وبريطانيا، انعطافة في نظرة بريطانيا إلى الطريق البري عبر مصر؛ لأن تلك المعاهدة أطلقت يدها في الهند، فعملت على إيجاد أصلح الطرق وأقصرها لنقل التجارة والتعليمات إلى الهند، وكانت مصر تُحقق هذا الهدف.

ونشط رجلان فرنسيان سعياً إلى تحقيق مشروع استيلاء فرنسا على مصر هما الكونت سان بريست والبارون دي توت، وقد تولى الأول سفارة بلاده في استانبول، وأرسلت الحكومة الفرنسية الثاني إلى استانبول لدراسة أوضاع السلطنة العثمانية ومصر، وقد قدَّم تقريراً ضمّنه وصفاً لأوضاع السلطنة المتردية وسهولة الاستيلاء على مصر، ونصح الحكومة الفرنسية باحتلالها لتوطيد تجارة فرنسا في الشرق، ثم أرسلته إلى مصر لدراسة سواحلها ومواقعها ومشروع احتلالها.

وقدَّم ميور قنصل فرنسا في الإسكندرية تقريراً إلى وزارة الخارجية الفرنسية في

عام (١١٩٧هـ/١٧٨٣م) أيَّد ما جاء في تقارير سان بريست ودي توت، وشرح وضع الدولة العثمانية المتردي بحيث باتت قاب قوسين أو أدنى من التفكك، ونصح بضرورة احتلال مصر مدفوعاً بعوامل عدة أهمها ما يأتي:

ـ اهتمام بريطانيا بمصر وقد تنتهز فرصة تجدّد الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا فتستولي عليها.

ـ إحياء الملاحة التجارية في البحر الأحمر وتحويل تجارة الهند إليه.

ـ تحويل مصر إلى مكان لاستيطان العدد الزائد من الفرنسيين، وسوقاً لمنتجات فرنسا[١].

ويبدو أن الكونت فرجين وزير خارجية فرنسا آنذاك لم يكن من هذا الرأي، فلم يوافق على فكرة احتلال مصر لاعتقاده بأن السلطنة العثمانية لم تكن على حافة الانهيار بالسرعة التي يراها بريست كما كان من مؤيدي الحفاظ على سلامة أملاكها، وسياسة الصداقة معها، وأقدمت الحكومة الفرنسية على عقد ثلاث اتفاقيات من أجل تنشيط تجارتها الشرقية وحمايتها:

الأولى: مع مراد بك والثانية مع يوسف كساب ملتزم الجمارك العام والثالثة مع الحاج ناصر شديد أحد شيوخ الأعراب.

يدل عقد هذه الاتفاقيات على وجود قوى خارج النطاق الحكومي الرسمي وتزايد ظهورها، لكن هذه الاتفاقيات لم تُحدث أثراً في مركز فرنسا التجاري لأن شركة الهند الفرنسية عارضت تشجيع التجارة في البحر الأحمر التي أثَّرت سلباً على احتكارها التجارة عبر رأس الرجاء الصالح، كما أن الباب العالي استطاع أن يُدعم نفوذه في مصر مدة من الزمن نتيجة حملة حسن باشا في (١٣ رمضان ١٢٠٠هـ/ ١٠ تموز ١٧٨٦م)[٢] ورفض الاعتراف بها.

وتحركت بريطانيا عندما علمت بعقد هذه الاتفاقيات بدفع من التجار البريطانيين الذين يقومون بالتجارة مع الهند، وحذَّر ونداس رئيس شركة الهند البريطانية حكومة لندن من المطامع الفرنسية في مصر، وأكَّد أهميتها بالنسبة لبريطانيا ومصالحها التجارية والسياسية وصلاتها بالهند.

واقتنعت الحكومة البريطانية بأفكار التاجر البريطاني جورج بلدوين الذي قام بجهود حثيثة لإحياء طريق مصر البري وأهمية موقع مصر ومواردها، فأعادت فتح القنصلية البريطانية في مصر، وعينته قنصلاً عاماً في عام (١٢٠٠هـ/١٧٨٦م)، وكلفته بفتح طريق اتصال بالهند عبر مصر، لكن سرعان ما فتر اهتمام الحكومة البريطانية

---

(١) عمر: ص٢٣٠.

(٢) الجبرتي: جـ٢ ص١٥٧.

بمهمة بلدوين، فأغلقت قنصليتها في (رجب ١٢٠٧هـ/ شباط ١٧٩٣م) وأقالت بلدوين من منصبه، ويبدو أن لذلك علاقة بانهماكها بالحروب ضد حكومة الثورة في فرنسا.

وتعرَّض قادة الثورة للضغط العسكري والسياسي المتزايد من قِبَل الملوك والأمراء الأوروبيين، وخشوا أن يُصبحوا في عزلة تامة عن القارة الأوروبية؛ فحذوا حذو الملكين فرنسوا الأول وهنري الرابع في القرن السادس عشر بالتحالف مع السلطان العثماني لمواجهة أخطار التكتل الأوروبي ضد ثورتهم، لكن لم يغب عن أذهانهم ما للبحر المتوسط والبلاد الواقعة على شواطئه من أهمية كبرى في التجارة العالمية، وما فيها من مراكز «استراتيجية» لتأمين المواصلات بين أوروبا والهند، لذلك صمَّموا على الدفاع عن الوجود الفرنسي في هذا الجزء من العالم في الوقت الذي اشتد فيه التنافس بين فرنسا وبريطانيا، حيث سعت الأخيرة إلى إقامة علاقات طيبة مع حكام مصر المماليك، تأميناً لسلامة طريق الهند، وعقدت اتفاقية مع مراد بك وإبراهيم بك في عام (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م) مُنحت بموجبها امتيازات تجارية مهمة في مصر والبحر الأحمر.

كان لتوقيع الاتفاقية أثر سيئ في الدوائر الفرنسية، لا سيما وأن القنصل الفرنسي في القاهرة، مجالون، فشل في كسب ود المماليك، وقام البريطانيون يستعدون المماليك على التجار الفرنسيين ما دفع الحكومة الفرنسية إلى محاولة عقد اتفاقية جديدة مع حكام مصر المماليك تمنح التجارة الفرنسية ضمانات كافية، إلا أنها لم تُفلح، ورفض السلطان سليم الثالث (١٢٠٣ ـ ١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م) في الوقت نفسه الموافقة على الاتفاقية التي عقدها المماليك مع بريطانيا.

نتيجة لهذا التعثر الفرنسي، رفع مجالون تقريراً مطولاً ينصح الحكومة الفرنسية، بإنزال قوات فرنسية في مصر على الرغم من معارضة المماليك الذين راحوا يتمادون في إرهاق الفرنسيين، مقابل اتساع نفوذ بريطانيا، إلا أن رجال الثورة وجدوا الظروف غير ملائمة لأخذ مبادرة تُغضب الباب العالي، وتتعارض مع سياسة الجمهورية القائمة على أساس التعاون مع العثمانيين.

ولم يجد مجالون صعوبة في إقناع شارل تاليران وزير الخارجية في حكومة الإدارة التي استلمت الحكم في فرنسا في عام (١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م) وهو المشهور بتوجهاته الاستعمارية والحصول على مستعمرات جديدة؛ بوجهة نظره، الأمر الذي دفع الساسة الفرنسيين إلى التفكير في الوسيلة التي تُمكنهم من ذلك، ورأوا أن يُسدِّدوا ضربة قاسية لبريطانيا في أوروبا وفي مستعمراتها في الهند.

وتمهيداً لهذه المواجهة العسكرية، وضع العسكريون الفرنسيون خطة لاحتلال

إيرلندا وجعلها قاعدة ومنطلقاً للحركات العسكرية ضد بريطانيا، وإرسال حملة إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح لا عن طريق مصر، حرصاً على العلاقة الودية مع السلطان العثماني(١)، لكن رجال السياسة لم يطمئنوا إلى إمكان تحقيق هذا المشروع بفعل سيطرة البحرية البريطانية على بحر الشمال وبحر المانش وطريق الهند، إلا أن حكومة الإدارة أصرَّت على تنفيذ المشروع، وشكَّلت جيشاً خاصاً دعته «جيش انكلترا»، وعهدت بقيادته إلى نابليون بونابرت(٢).

لكن نابوليون بونابرت وبعض الخبراء العسكريين، اعتقدوا بعد الدرس والفحص الدقيق على الأرض، باستحالة مهاجمة بريطانيا نظراً لتفوق أسطولها البحري، وضعف وسائل الدفاع الفرنسية، وأن من الأفضل، وربما من الأسهل، أن تُضرب خطوط مواصلاتها بمهاجمة ذلك الموقع من مواقع نفوذها العالمي الذي قد يفضي في حال الانتصار إلى آثار سيئة جدّاً، ويُضعف روح الثقة والاستقرار فيها بفعل تدمير تجارتها ومصدر قوتها، وقد عنى نابليون بونابرت مصر، بفعل وقوعها على طريق الهند، ما يُسهّل مساعدة حركات التمرد في هذا البلد، وربما القيام بغزوها بعد السيطرة على البحر الأحمر، والجدير بالذكر أن الهند كانت تُشكّل إحدى مصادر قوة بريطانيا الرئيسة.

ويبدو أن حكومة الإدارة اقتنعت بآراء العسكريين، وتشجَّعت بكتابات الرحالة الفرنسيين أمثال البارون دي توت وساڤاري وڤولني، الذين وصفوا الحال الفاسدة في مصر وسهولة الاستيلاء عليها، فغيَّرت خططها، وتبنَّت مشروع غزو مصر على الرغم من سياسة فرنسا الخارجية القاضية بالتعاون مع الدولة العثمانية، والحفاظ على كيانها بوجه أطماع روسيا والنمسا، ويُذكر أنه لم يكن لفرنسا آنذاك أي سبب وجيه لمحاربة مصر، ولا كانت لها شكاية جديَّة ضد السلطان سليم الثالث الذي كانت له السيادة الإسمية عليها، وإنما كانت بريطانيا هي البلد المقصود بالهجوم(٣).

إنفاذ الحملة

انتهت الاستعدادات العسكرية خلال (شوال ١٢١٢هـ/ نيسان ١٧٩٨م)، فأصدرت حكومة الإدارة قراراً سرياً مؤلفاً من مقدمة وست مواد، حدَّدت فيه مهمة «جيش الشرق» وعهدت بقيادته إلى نابليون بونابرت، وطلبت منه أن:

---

(١) خوري، إميل وعادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي جـ١ ص٥٧.
(٢) لورنس، هنري: الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام، ص٣٣ - ٣٦.
(٣) شكري، محمود فؤاد: الحملة الفرنسية، وخروج الفرنسيين من مصر ص٧٠ ـ ٧٣.

ـ يفتح مصر ويستولي عليها، ويطرد البريطانيين من ممتلكاتهم في الشرق أو من الجهات التي يستطيع الوصول إليها.

ـ يقضي على مراكز البريطانيين التجارية في البحر الأحمر بشكل خاص، ويبسط سلطان فرنسا عليه، ويقطع عليهم طريق السويس.

ـ يشق قناة تصل البحرين المتوسط والأحمر.

ـ يعمل على تحسين أوضاع السكان.

ـ يحافظ على علاقات الود والصداقة مع السلطان العثماني[(١)].

كما أصدرت قراراً آخر كلَّفت بموجبه نابليون بونابرت باحتلال جزيرة مالطة، وأرسلت في الوقت نفسه، إلى قائد الأسطول الفرنسي في المحيط الهندي، أن يُرسل أكبر عدد ممكن من سفنه إلى البحر الأحمر، لمساعدة نابليون بونابرت في مصر عند طلبه.

ولما كانت حكومة الإدارة تريد أن يظل أمر هذه الحملة سرّاً مكتوماً، فقد أمرت بأن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة[(٢)].

انطلق نابليون بونابرت في (٣ ذي الحجة ١٢١٢هـ/ ١٩ أيار ١٧٩٨م) من مدينة طولون، على رأس جيش مؤلف من سبعة وثلاثين ألف جندي وخمس وخمسين سفينة حربية، ومئتين وثمانين ناقلة[(٣)]، واصطحب معه عدداً من العلماء الاختصاصيين في مختلف العلوم والدراسات، وبخاصة المصرية القديمة، بهدف إلقاء الضوء على آثار مصر التي لم يكن يعرف العالم عنها في ذلك الحين، إلا النذر اليسير[(٤)].

احتلال الإسكندرية

سارت الأمور في بادئ الأمر وفق الخطة الموضوعة، فاستسلمت جزيرة مالطة في (٢٤ ذي الحجة/ ٩ حزيران)[(٥)]، وأقلعت الحملة من مياه مالطة في (٥ محرم ١٢١٣هـ/ ١٩ حزيران ١٧٩٨م)، إلى الإسكندرية، فوصلت إليها في (١٨محرم/ ٢ تموز)، فدخلها

---

(١) شكري: ص٧٩ ـ ٨٠.

(٢) المرجع نفسه: ص٨٠.

(٣) الترك، المعلم نقولا: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، يذكر هذا المؤرخ الذي كان شاهد عيان للأحداث، أن جيش نابليون تألف من ستين ألف جندي وأربعمئة وخمسين سفينة، ص٢٦. لورنس: ص٥١ ويذكر أن عدد الجنود الفرنسيين يبلغ أربعة وخمسين ألف رجل. خوري وإسماعيل: جـ١ ص٨١.

(٤) شكري: ص٨٢. لورنس: ص٣٨ ـ ٣٩.

(٥) المرجعان نفساهما: ص٨٢. ص٥٢ - ٥٥. الترك: ص٢٦.

الجنود الفرنسيون عنوة، وبعد أن ثبَّت نابليون بونابرت أقدامه فيها غادرها في طريقه إلى القاهرة عن طريق دمنهور، وترك فيها حامية عسكرية بقيادة القائد كليبر(١).

وأوضح نابليون بونابرت سياسته التي اعتزم اتباعها في منشور موجه إلى الشعب المصري لاستقطابه، أذاعه عقب احتلاله الإسكندرية، وخلاصته أنه جاء إلى مصر ليحارب المماليك دون سواهم عقاباً لهم على معاملتهم الفرنسيين بالإذلال والاحتقار، واعتدائهم على التجار، وإساءتهم إلى أهل البلاد بالمظالم التي يرتكبونها، وأظهر أنه يحترم شعور الأهالي، ويحترم الإسلام ونبيَّه الكريم، والقرآن العظيم، وأشاد بعظمة مصر القديمة، ونوَّه بما كان لها في العصور الماضية من حضارة وعمران، وأنه يعتزم إنشاء حكومة أهلية يدير شؤونها العلماء والفضلاء(٢).

الواقع أن فكرة إنشاء حكومة أهلية هي أبرز ما تضمنه المنشور من الوعود التي أراد أن يستقطب بها قلوب المصريين، فاستثار بذلك الروح القومية للمصريين.

وتضمن المنشور في المقابل مبدأ التهديد والوعيد وإنذار المصريين باستهدافهم للأذى إن لم يُذعنوا للحكم الفرنسي، الأمر الذي صرفهم عن الاطمئنان لوعوده.

احتلال القاهرة

وحاول نابليون بونابرت أن يسترضي السكان أثناء زحفه، لكن المماليك بقيادة مراد بك صمَّموا على القتال حفاظاً على نفوذهم فهزمه القائد الفرنسي بالقرب من شبراخيت في (٢٩ محرم/ ١٣ تموز)، فتراجع مراد بك إلى القاهر ليستعد للمعركة الفاصلة، فالتقى مع الجيش الفرنسي في إمبابة، فهُزم جيشه على مقربة من الأهرام، وهي المعركة المعروفة عند المصريين بمعركة إمبابة وعند الفرنسين بمعركة الأهرام وذلك في (٧ صفر ١٢١٣هـ/ ٢١ تموز ١٧٩٨م)، ودخل على أثرها القاهرة، وأعلن للشعب أنه لم يأت إلى مصر فاتحاً بل حليفاً للدولة العثمانية، لتوطيد سلطتها، ومحاربة المماليك الثائرين، ثم آلت إليه السيطرة على البلاد(٣).

انسحب مراد بك مع قواته إلى الصعيد، كما انسحب إبراهيم بك إلى سيناء واستقر بغزة، فاضطرب حبل الأمن في القاهرة بسبب الهزيمة، وعدم وجود سلطة،

---

(١) الترك: ص٢٨. الجبرتي: جـ٣ ص٢ ـ ٣. الدارندلي، عزت أفندي: الحملة الفرنسية على مصر ص١٣٣ ـ ١٣٥.

(٢) انظر نص المنشور في: الجبرتي: جـ٣ ص٤ ـ ٥.

(٣) المصدر نفسه: جـ٣ ص٧، ١٠ ـ ١٢.

وانتشرت أعمال السلب والنهب والاعتداءات، فرأى كبار رجال القاهرة وشيوخها أن التسليم هو سبيل الخروج من هذا المأزق[1]، وكان باستطاعة نابليون بونابرت أن يملأ الفراغ الناتج عن انسحاب السلطة، لكن مثل هذا القرار سيضعه في مواجهة مع الأهالي بصفته محتل أجنبي، ومواجهة مع الدولة العثمانية بصفته معتدياً على حقوقها، في الوقت الذي كان عليه أن يُكرِّس جهوده ضد المماليك[2].

وضع نابليون بونابرت خطة تقضي بالاحتفاظ بودّ المصريين وبعلاقة الصداقة مع العثمانيين حتى يتمكّن من إنشاء قاعدة عسكرية في مصر، وربما تحويل هذا البلد إلى مستعمرة فرنسية يمكنه بواسطتها توجيه ضربات لبريطانيا، لذلك حاول إعطاء نوع من السلطة لقيادات المصريين والتي كانت تتمثّل آنذاك في مشايخ وعلماء الأزهر، وكانت توجيهاته لجنوده قبل دخول القاهرة صارمة فيما يتعلق باحترام الأهالي، وعاداتهم، ومعتقداتهم، وممتلكاتهم، وحرماتهم، وسكن نابليون بونابرت في بيت محمد بك الألفي في الأزبكية، واحتل عدداً من بيوت الأمراء المماليك.

ويبدو أن سياسته تجاه الأهالي قد أثمرت، فقد ركن هؤلاء إلى الجنود الفرنسيين الذين اطمأنوا إلى معاملة الأهالي لهم، فكانوا يسيرون في الأسواق من دون سلاح، لا يعتدون على أحد، يضاحكون الناس ويشترون ما يحتاجونه بأغلى ثمن.

تنظيم الحكم

استتبعت سياسة نابليون بونابرت في استقطاب الأهالي، وخروج البكوات المماليك وضباط الفِرق العسكرية من القاهرة؛ وضع تنظيم جديد لحكم البلاد، وقد هدف إلى اشتراك الأهالي في السلطة أو في الرأي، ما أتاح للقيادات الوطنية الظهور على المسرح الوطني لتشغل الفراغ الذي تركه البكوات، ويُشكّل ذلك انعطافة بالنسبة لتطور تنظيم الحكم في البلاد، ونمو الجماعات المتميزة في المجتمع المصري، وتدريبها على المشاركة في مناقشة الأمور التي تهم البلاد.

وشرع نابليون بونابرت في تنفيذ هذه السياسة، فأنشأ الديوان، فاستدعى المشايخ والعلماء، فخاطبهم وتشاور معهم في انتخاب تسعة مشايخ يتشكَّل منهم الديوان الذي سيتولى حكم القاهرة، واستقر الرأي على أسماء المشايخ: الشرقاوي، والصاوي، والبكري، والفيومي، والعريشي، وموسى السرسي، ومصطفى الدمنهوري، ويوسف الشبراخيتي، ومحمد الدواخلي، وذكر الجبرتي هذه الأسماء التسعة وأضاف إليها إسماً عاشراً هو الشيخ المهدي، وبنى على ذلك أن الديوان

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص١٤ ـ ١٥. ٢٥ ـ ٢٨.   (٢) المصدر نفسه: ص١٥ ـ ١٦.

كان يتألف من عشرة أعضاء، والواقع أنه كان يتألف من تسعة أعضاء فقط؛ لأن الشيخ المهدي كان أميناً لسر الديوان ولم يكن عضواً فيه، لكن نفوذه كان مؤثراً الأمر الذي جعل منه قطباً من أقطابه، ودفع الجبرتي إلى عدِّه عضواً فيه(١).

أُنشئ الديوان في (١١ صفر ١٢١٣هـ/ ٢٥ تموز ١٧٩٨م)، وحُدِّد نطاق صلاحياته بمدينة القاهرة، وللأعضاء حق اختيار رئيس من بينهم، وتعيين: أمين سر من غير الأعضاء، وأمينين مترجمين يعرفان العربية والفرنسية، ولجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء لمراقبة الأسواق، وتموين المدينة، ولجنة أخرى من ثلاثة أعضاء أيضاً للإشراف على دفن الموتى في القاهرة وضواحيها، وموظفين في بعض المناصب.

وعيَّن الديوان وفقاً لصلاحياته: محمد المسلماني أغا المدينة وهو بمثابة المحافظ، وعلي أغا الشعراوي رئيساً للشرطة، وحسن محرم أمين احتساب. واحتفظ الفرنسيون بتعيين كبار الموظفين من دون استشارته، فعهد نابليون بونابرت إلى بوسليج إدارة الشؤون المالية وعيَّن برتلي الرومي في منصب وكيل المحافظ، وقسَّم القاهرة وبولاق ومصر القديمة إلى عشرة أقسام عيَّن على كل قسم حاكماً فرنسياً، كما عيَّن أحد الإفرنج أمين البحرين؛ أي مديراً للجمارك، وآخر مديراً للبريد(٢).

لم يكن هذا الديوان انطلاقاً من صلاحياته، يتمتع بالسلطة المطلقة والقطعية في أي من الأمور؛ بل كانت السلطة العسكرية التي تتمثَّل بالجيش الفرنسي هي المرجع الأعلى في اتخاذ القرارات المفصلية وتنفيذها، وبالتالي تكون سلطة الديوان استشارية، ومقيدة بتعهد الأعضاء بعدم القيام بأي عمل يكون موجهاً ضد مصلحة الحملة الفرنسية، فقد كلَّف نابليون بونابرت الجنرال برتييه رئيس أركان حرب الجيش بحضور اجتماع الديوان واستخدامه لتوفير أمن الحملة، وكان حريصاً على تتبع مداولاته، لذلك عهد إلى الجنرال بوفوازان الذي عيّنه مندوباً له في الديوان، بحضور جلساته كلها، ورفع تقرير عقب كل جلسة يتضمن ما دار فيها من مناقشات.

وكان في مصر آنذاك ثلاث قوى أثارت مخاوف نابليون بونابرت هي: قوة مراد بك في الصعيد، وقوة إبراهيم بك في الشرقية، وقوة أمير الحج الذي كان عائداً مع قافلة الحج من الحجاز، وكان باستطاعة أي قوة من هذه القوى أن تثير المشكلات في وجه الفرنسيين، وتتزعَّم المقاومة المسلحة ضدهم، لذلك طلب من برتييه أن يكتب أعضاء الديوان رسالة إلى كل من: أمير الحج بالحضور مع الحجاج بأمان، وإلى زعماء العرب بالإخلاد إلى السكينة، والهدوء، والتوقف عن مقاومة الفرنسيين،

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص١٦. يحيى: ص٣٦٣. (٢) الجبرتي: المصدر نفسه.

وأن يُصدروا منشوراً للأهالي يدعونهم فيه إلى الطمأنينة، ويبيِّنون لهم فيه أهداف الفرنسيين الحسنة تجاههم.

وعمل نابليون بونابرت على تعميم نظام الديوان في مديريات مصر كلها.

معركة أبي قير(١) البحرية ونتائجها

أحداث المعركة(٢)

خشي الفرنسيون عقب إنزال جنود الحملة الفرنسية على شاطئ الإسكندرية، من مباغتة الأسطول البريطاني الذي كان يجوب عباب الحوض الشرقي للبحر المتوسط بقيادة الأميرال نيلسون، وهو يبحث عن الأسطول الفرنسي للاصطدام به، فأخذ قائد الأسطول الفرنسي الأميرال برويس يبحث عن مكان آمن وصالح لرسو السفن الحربية الكبيرة، فلم يجد غير ميناء أبي قير، فاحتمى به، ونصب بعض قطع المدفعية على البر في رأس أبي قير لتساعده في صدِّ الأسطول البريطاني.

تألف الأسطول الفرنسي من سبع عشرة سفينة حربية كبيرة وعدد كبير من السفن الحربية الصغيرة، وبلغ عديد جنوده ثمانية آلاف وتسعمئة بحار، ومجهزاً بألف ومئة وثمانين مدفعاً، وتألف الأسطول البريطاني في المقابل من خمس عشرة سفينة حربية تحمل ثمانية آلاف ومئتين وأربعين بحاراً وألفاً وخمسين مدفعاً، وعلى الرغم من تفوق الأسطول الفرنسي في العديد والتجهيزات إلا أن الأسطول البريطاني تفوَّق عليه في الكفاءة القتالية، وحنكة القيادة، والنظام، وحسن الاستعداد العسكري.

عندما علم نيلسون بنزول الحملة الفرنسية إلى مصر، أسرع بالعودة إلى ساحل الإسكندرية ليباغت الأسطول الفرنسي، وظهرت سفنه أمام ساحل أبي قير في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم (١٨ صفر ١٢١٣هـ/ ١ آب ١٧٩٨م)، فاعتقد برويس أن الأسطول البريطاني يرغب في حصار الخليج، ولكن سرعان ما تبيَّن له أن السفن البريطانية كانت تسير بأقصى سرعة صوب سفنه في تشكيل يوحي بالدخول في معركة، فأصدر أوامره بالاستعداد للقتال، ولكنه كان مقيداً بوجوده داخل الخليج، ففقد حرية التحرك والمناورة، بالإضافة إلى أن معظم بحارته كانوا على الشاطئ، وفي المقابل، امتلك نيلسون حرية الحركة وجهوزية بحارته، واتبع تكتيكاً مكَّنه من الانتصار، فاستغل اصطفاف السفن الفرنسية على شكل قوس، فنفذ بينها وأحاط

---

(١) إن كلمة أبو قير ليست مركبة؛ بل هي كلمة مفردة، إنها بوقير وهي جزيرة قرب رشيد، ومع ذلك فإني سأستعمل كلمة أبو قير كما وردت في المصادر.

(٢) انظر: أحداث المعركة في كتاب الحملة الفرنسية على مصر للدارندلي، ص١٦٤ ـ ١٦٦.

بثمانية منها من الجانبين، وأخذ يضربها بالمدافع، وظلت بقية السفن الفرنسية خارج تكتيك المعركة، وكان بوسعها الالتفاف حول أحد جناحي البريطانيين، ولكنها لم تتحرك من مكانها.

وركَّز البريطانيون قصفهم على سفينة الأميرال الفرنسي البارجة أورليان فأصابوها إصابات مباشرة أدت إلى انفجار مخزن الأسلحة وتدميرها ومقتل الأميرال واستولى البريطانيون على ست سفن، وتمكَّنت أربع سفن من التسلسل والإبحار إلى مالطة، وتمَّ تدمير ما بقي من السفن.

نتائج المعركة

كان لمعركة أبي قير البحرية نتائج جسيمة على الحملة الفرنسية في مصر، بالإضافة إلى تغيُّر التحالفات الدولية، نذكر منها ما يأتي:

ـ قضت المعركة على البحرية الفرنسية في البحر المتوسط، وضمنت السيادة على البحار لبريطانيا.

ـ قطعت المعركة وسائل الاتصال والمواصلات بين مصر وفرنسا، فشعر الضباط والجنود الفرنسيون بأنهم أضحوا منفيين، فكان عليهم أن يتعايشوا مع واقعهم الجديد.

ـ كانت الخسارة أشد إيلاماً في نفوس الحاميات الفرنسية في الإسكندرية ورشيد، وهي التي شهدت أحداث المعركة، ورأت مئات الجرحى ومئات الجثث التي كان يُلقي بها البحر على الشاطئ.

ـ انخفاض الروح المعنوية، لدى الفرنسيين، وتدني هيبتهم في نفوس الأهالي.

ـ خشي الفرنسيون من أن ينزل البريطانيون في الإسكندرية، فحصَّنوها، وحسَّنوا المواصلات بينها وبين القاهرة.

ـ أدرك نابليون بونابرت على الفور أهمية تلك الضربة ونتيجتها في انهيار آماله في مصر واحتلال الشرق، والوصول إلى الهند، إلا أنه تظاهر بالاستهانة بالأمر، لكن الحملة كان مقضياً عليها بالفشل بسبب تفوق بريطانيا البحري، لذلك حاول أن يكيِّف وضعه في مصر من خلال تنفيذ سياسة فرنسية خاصة هدفها استمالة المصريين وتقضي بـ:

١ ـ احترام الدين الإسلامي.

٢ ـ الحفاظ على تقاليد أهل البلاد وعاداتهم.

٣ ـ فصل المصريين عن الدولة العثمانية، عن طريق بذر الشقاق بينهم وبين العثمانيين.

٤ ـ القيام بدعاية واسعة بين الشعوب الإسلامية في الأقطار المجاورة، لإظهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الإسلامي وللمسلمين، ولإقناع حكامهم بأن إقامة علاقات الصداقة مع فرنسا، واستئناف النشاط التجاري بين بلادهم وبين مصر؛ سوف يعود عليهم بفوائد كبيرة.

٥ ـ تأليف حكومة وطنية تكون أداة تُمكِّنه من الوقوف على رغبات المصريين، ويتخذ منها وسيلة لنشر أوامره[١].

ـ أزعجت سياسة نابوليون بونابرت في مصر، الدوائر الحاكمة في استانبول، ما جعل الدولة العثمانية تميل إلى الانضمام إلى بريطانيا لمحاربة فرنسا وإخراجها من مصر[٢]، وكان ذلك في الوقت الذي نشطت فيه «الدبلوماسية» البريطانية، والروسية لإقامة تحالف مع الدولة العثمانية ضد فرنسا، تردَّد الباب العالي في بادئ الأمر في الدخول في التحالف نظراً لوجود روسيا عدوته التقليدية، لكنه سرعان ما نبذ هذا التردد عندما بلغته أنباء هزيمة الأسطول الفرنسي في أبي قير، وإجراءات نابليون بونابرت في مصر.

ـ حققت كل من بريطانيا وروسيا هدفها بدفع الباب العالي إلى عقد محالفة معها، وإعلان الحرب على فرنسا في الوقت الذي سعت فيه الأخيرة عبثاً، عبر سفيرها في استانبول أن تطمئن الباب العالي بنياتها السلمية[٣].

ـ تمخَّض عن التعاون الأوروبي مع الباب العالي عقد محالفة، دفاعية هجومية بين الدولة العثمانية وروسيا في (٢٥ رجب ١٢١٣هـ/ ٢ كانون الثاني ١٧٩٩م)، كما عقدت الدولة العثمانية محالفة مع بريطانيا في (٢٨ رجب/ ٥ كانون الثاني)؛ هدفهما التعاون لإخراج الفرنسيين من مصر.

ـ مهَّد عقد هاتين المحالفتين، تشكيل المحالفة الدولية الثانية ضد فرنسا سرعان ما انضمت إليها مملكة نابولي، وضغطت بريطانيا وروسيا على النمسا فأعلنت الحرب على فرنسا، وظلَّت بروسيا وحدها خارج نطاق التحالف[٤].

مقاومة الحملة الفرنسية

أسبابها

واجه جنود الحملة الفرنسية مقاومة داخلية عمَّت مختلف أنحاء البلاد، وقد تضافرت عوامل اقتصادية واجتماعية دفعت الأهالي إلى الثورة على الحكم الفرنسي.

---

(١) شكري: ص٩١ ـ ٩٢. (٢) الترك: ص٤٩.
(٣) شكري: ص١٥١. خوري وإسماعيل: جـ١ ص٩٦ ـ ١٠٠.
(٤) شكري: المصدر نفسه ص١٢٣.

فمن الناحية الاقتصادية، حاول الفرنسيون فور دخولهم إلى الأراضي المصرية، استغلال ثروات مصر، والاستيلاء على أموال وأملاك المماليك، وأدَّت عملية تحطيم الأسطول الفرنسي في ابي قير وفرض حصار بحري على سواحل مصر من قِبَل الأسطول البريطاني؛ إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، فرأى الفرنسيون ضرورة الحصول على الموارد بطرق أخرى، ففرضوا الضرائب على شكل سلف إجبارية، وتمادوا في فرض القروض الإجبارية، وقد وقف الديوان عاجزاً عن منعها أو الحد منها.

وتفنَّن الفرنسيون في ابتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل، واستولوا على الدواب من خيول وجمال وأبقار وغيرها بالإضافة إلى السلاح، وكانوا يصالحون على ذلك؛ أي يأخذون مقابلها نقداً، وقطعوا رواتب الأوقاف الخيرية عن مستحقيها الفقراء، واشتطوا في استنزاف الأموال بعد معركة أبي قير بفعل انقطاع الإمدادات والمساعدات عنهم من بلادهم، وابتدعوا نظاماً لإثبات الملكية وتسجيل العقود والوثائق.

ومن الناحية الاجتماعية، عمد الفرنسيون إلى مصادرة الأملاك، وهدم المباني، فهدموا جانباً من بعض أجزاء القلعة لمحو ما بها من معالم السلاطين، كما هدموا مقر صلاح الدين الأيوبي، ومحاسن الملوك والسلاطين ذوات الأركان الشاهقة، والأعمدة الباسقة، وأمروا بهدم أبواب الحارات والدروب، وكانت تُشكل أماناً للأهالي؛ لأنها تُغلق في الليل، فاشتد قلق الناس من هدمها، وسرت الشائعات عقب هدمها أن الفرنسيين عازمون على قتل الناس وهم في صلاة الجمعة.

والواضح أن عملية الهدم جاءت على خلفية إخضاع المدينة ومنع قيام حركات المقاومة، فقد رأى قادة الحملة أن هذه الأبواب قد تُعطل انتقال الجنود في حال نشوب فتنة أو حراك شعبي، والمعروف أن شوارع القاهرة كانت آنذاك مفصولة بعدد كبير من الأبواب التي تفصل الحارات والأحياء بعضها عن بعض، وأن هدمها يجعل منها منطقة واحدة[١].

ومن المظالم التي أثارت نقمة الناس، اعتقال الفرنسيين السيد محمد كريم حاكم الإسكندرية الوطني والحكم عليه بالإعدام، وتنفيذ الحكم فيه[٢]، والجدير بالذكر أن القيادة الفرنسية كانت ترتاب في نواياه، وتتهمه بخيانة الجمهورية، وممالأة السكان ضد الوجود الفرنسي، وإثارتهم، ودفعهم إلى العصيان.

والواقع أن الفرنسيين كانوا يُسرفون في قتل الناس لإرهابهم، وحملهم على الخضوع والإذعان.

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٢٠.
(٢) المصدر نفسه: ص١٠٦.

وأجبرت عمليات المقاومة الفرنسيين على التشدُّد في الإجراءات العسكرية، وعمليات البحث والتفتيش عن السلاح وجمعه الأمر الذي أظهرهم في شكل المحتل الأجنبي الغاصب.

وعلى الرغم من تظاهر الفرنسيين باحترام الدين الإسلامي وعادات وتقاليد أهل البلد، فقد كانوا في حقيقة الأمر لا يبالون بها كثيراً، فازداد الفساد والفجور، وتعرَّضوا لشتم العامة، وكان هذا سبباً كافياً للحكم بقسوة على وجودهم في بلاد المسلمين.

أحداثها

وُجدت على الساحة السياسية في مصر قوى معادية للوجود الفرنسي، بذلت جهوداً لتحريض الأهالي على القيام بالثورة ضدهم، ويُذكر في هذا الصدد جهود إبراهيم بك، والسيد عمر مكرم وغيرهما الذين انسحبوا إلى بلاد الشام، وكانوا يُرسلون الرسل، ويوزعون المناشير سرّاً، ويُشجعون الأهالي بالقول والوعد بأن الباب العالي يعدُّ حملة كبيرة بالاتفاق مع البريطانيين لطرد الفرنسيين من مصر، وما على المصريين إلا أن يُشعلوا نار الثورة في الداخل لتسهيل مهمة الحملة.

ويدل انسحاب الباشا العثماني إلى بلاد الشام بعد دخول الفرنسيين إلى مصر وبقائه فيها على أن الدولة العثمانية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الحدث وستسعى لطردهم، وشكَّلت خسارة الفرنسيين في أبي قير، ومنعهم من نشر أخبارها، دليلاً آخر على أن هناك قوى خارجية يمكن أن تتعاون مع القوى الوطنية في الداخل للتخلص من الوجود الفرنسي.

بدأ الحراك الشعبي تلقائياً وعفوياً من دون تنظيم مسبق ولا قيادة تديره، ثم تطور إلى اشتباكات مسلحة مع الجنود الفرنسيين عمَّت القاهرة والوجه البحري ووسط الدلتا والقليوبية والشرقية والصعيد، نتج عنها قتلى وجرحى في صفوف الطرفين.

واستخدمت القوات الفرنسية القوة المفرطة في إخماد الحراك الشعبي الذي اتخذ شكل ثورة عارمة انتشرت في المدن والقرى التي جرى فيها، وعلى الرغم من ذلك ظل الفرنسيون قلقين من إمكان تجدّد الحراك الشعبي.

حملة نابليون بونابرت على بلاد الشام

ممهدات الحملة

سعى نابليون بونابرت خلال وجوده في مصر، إلى تجنُّب الصدام مع الدولة العثمانية، بل التفاهم معها واستقطابها، فعهد إلى تاليران وزير الخارجية الفرنسية بزيارة استانبول وإجراء مباحثات مع السلطان، وإقناعه بأن الحملة على مصر غير

موجهة ضد الدولة العثمانية وضد مصالحها في هذا البلد، لكن تاليران لم يذهب بنفسه وكلَّف روفين القائم بأعمال السفارة الفرنسية في استانبول القيام بهذه المهمة، لكنه فشل، وعدَّ السلطان الحملة الفرنسية بمثابة إعلان حرب.

وجدَّد نابليون بونابرت مساعيه للتفاهم مع الدولة العثمانية، فأرسل بوفوازان إلى عكا في (١٥ ربيع الأول ١٢١٣هـ/ ٢٧ آب ١٧٩٨م) وحمَّله رسالة إلى حاكمها أحمد باشا الجزار يُعرب فيها عن مودته للدولة العثمانية، ويؤكد أنه جاء إلى مصر لمحاربة المماليك العصاة على الدولة العثمانية، لكن الجزار رفض استقباله، فعاد إلى القاهرة خائباً[١].

وعبثاً حاول نابوليون بونابرت تجديد مساعيه للتفاهم مع أحمد باشا الجزار، كما فشل مندوبه بوشان قنصل فرنسا في مسقط في مهمته في استانبول لإعادة العلاقات الودية مع الدولة العثمانية[٢].

وأصدر السلطان منشوراً ندَّد فيه بتصرف فرنسا، فألقى القبض على السفير الفرنسي في استانبول مع أركان السفارة وزجَّ بهم في السجن، وكان ذلك في العُرف «الدبلوماسي» بمثابة إعلان الحرب[٣]، وحشد جيشين لطرد الفرنسيين من مصر، الأول بري في بلاد الشام ومهمته الزحف إلى مصر عن طريق فلسطين، والثاني بحري في رودس لمهاجمة السواحل المصرية الشمالية.

وأرسلت الحكومة الفرنسية منذ أن أخفقت مساعيها في استانبول، وبعد أن قُطعت المواصلات بين فرنسا ومصر، وقام التكتل الأوروبي بمضايقتها؛ تعليمات إلى نابوليون بونابرت خيَّرته تنفيذ أحد الخيارات الآتية:

١ ـ البقاء في مصر ودعم مركزه فيها بشكل يُمكِّنه من صدّ الهجوم العثماني ضده.

٢ ـ التقدم نحو الهند حيث يجد هناك شعبا متوثباً ضد بريطانيا.

٣ ـ الزحف براً إلى استانبول، فيسبق بذلك عملية العدو الذي يُهدِّده[٤].

اختار نابوليون بونابرت الخيار الثالث، وكان قد بلغه نبأ عن تقدم جيش عثماني بقيادة إبراهيم بك وأحمد باشا الجزار باتجاه الحدود المصرية، وسيطرته على

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٢٥.

(٢) الرافعي، عبد الرحمن: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر جـ٢ ص٢١.

(٣) خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٠١.

(٤) المرجع نفسه: ص١١٢. شكري: ص١٢٤ ـ ١٢٥.

العريش، فأصدر أوامره الخاصة بالعمليات العسكرية[1].

تأمين الجبهة الداخلية

كان على نابليون بونابرت أن يؤمِّن الجبهة الداخلية قبل أن يخرج إلى بلاد الشام حتى لا يؤتى من الخلف، وبخاصة أن المصريين كانوا متحفزين للانتفاض على السلطة الفرنسية، كما أنه كان بحاجة إلى تعاونهم كي يتمكَّن من تنفيذ سياسته تجاه بريطانيا أو على الأقل القضاء على قوة المقاومة التي أخذت تواجهه في مختلف أنحاء البلاد؛ فاتخذ تدابير عدة من أجل ذلك أهمها ما يأتي:

ـ أعاد العمل بالديوان، وكان قد ألغاه عقب الثورة التي اندلعت في القاهرة، وقد هدف إلى إعادة الاتصال المباشر بين السلطة الفرنسية الحاكمة وبين قادة البلاد، وبث الطمأنينة في النفوس.

ـ أظهر تقربه من المصريين وتودُّده إليهم عبر إقامة الاحتفالات بمناسبة رؤية هلال شهر رمضان والتي استمرت مدة أربعة أيام.

ـ أمر بتقوية قلاع القاهرة وأمدَّها بالمدافع والذخائر، ووحَّد القيادة في بعض المديريات.

انفاذ الحملة ـ العمليات العسكرية

تحرَّكت الحملة الفرنسية، نحو الحدود مع بلاد الشام بقيادة «الجنرال» لاغرانغ، فاحتلت قطيا، وارتحل «الجنرال» كليبر مع فرقته في غضون ذلك إلى بلاد الشام ثم لحق بهما نابليون بونابرت[2]، تصدَّت القوات العثمانية ـ المملوكية في العريش للقوات الفرنسية المتقدمة، ولكنها لم تتمكّن من الصمود طويلاً، وفضَّلت الانسحاب من العريش، ودخلتها القوات الفرنسية[3].

استأنفت القوات الفرنسية زحفها إلى بلاد الشام، فاحتلت خان يونس وغزة والرملة واللد ويافا وحيفا، وأرسل نابليون بونابرت فرقاً عسكرية لاحتلال الحصون والقلاع في الجليل كي يقطع الطرق أمام الامدادات العثمانية القادمة من دمشق.

وأمام إصرار أحمد باشا الجزار على المقاومة، ضربت القوات الفرنسية الحصار على عكا في (١٢ شوال ١٢١٣هـ/ ١٩ آذار ١٧٩٩م)، وضربت أبراجها وأسوارها بالمدافع، لكنها احتاجت إلى مدافع خاصة بالحصار، طلبها نابليون بونابرت من مصر، فُنقلت بحراً لتعذر نقلها براً بفعل ثقلها، ففاجأها الأسطول البريطاني بقيادة

---

(١) الترك: ص٦٦ ـ ٦٧.

(٢) الجبرتي: جـ٣ ص٧٧.

(٣) الدارندلي: ص٢٠٠.

سيدني سميث، الذي كان يجوب الشواطئ واستولى عليها، وسلَّمها إلى أحمد باشا الجزار.

وأرسل نابوليون بونابرت أثناء حصار عكا قوة عسكرية توغلت في بلاد الشام، واحتلت صفد وصور وطبرية وأماكن أخرى، وانتصر كليبر على الجيش العثماني القادم من دمشق بقيادة عبد الله باشا لمساندة عكا في سهل مرج ابن عامر في (ذي القعدة/ نيسان)، لكن هذا النصر لم يُغير الوضع العسكري على الرغم من سيطرته على الجليل، لأن نجاح الحملة كان معلقاً على الاستيلاء على عكا.

ورفضت القوى في بلاد الشام أمثال الأمير بشير الثاني الشهابي والشيخ عباس ابن ظاهر العمر الزيداني طلب نابوليون بونابرت استعداء أحمد باشا الجزار، إما بسبب الظروف الداخلية الصعبة التي كانا يمران بها أو بسبب الخشية من بطش حاكم عكا في حال انتصاره.

وبذل نابليون بونابرت جهوداً كبيرة لاقتحام عكا لكنه فشل، فعقد مجلساً حربياً وتداول مع قادته في الأمر، فاستقر الرأي على رفع الحصار عنها في (١٦ ذي القعدة ١٢١٣هـ/ ٢١ أيار ١٧٩٩م)، ولعل لذلك علاقة بفشله في استقطاب الزعماء المحليين، وتناقص عدد قواته مع مرور الوقت بفعل المعارك العسكرية، وتفشي مرض الطاعون في صفوف الجيش، ومساعدة البحرية البريطانية أحمد باشا الجزار، وتجدُّدِ الاضطرابات في مصر، ونشوب المعارك في الصعيد، وخروج أمير الحج، ونشوب ثورة المهدي في البحيرة[١].

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٩٧ ـ ٩٩.

الحملة الفرنسية على مصر

خروج الفرنسيين من مصر

الأوضاع السياسية في مصر أثناء الحملة على بلاد الشام

تجدَّدت المقاومة في بعض المناطق المصرية أثناء الحملة الفرنسية على بلاد الشام، ففي الوقت الذي شهدت فيه القاهرة هدوءاً نسبياً بفعل الإجراءات التحصينية التي نفَّذها نابوليون بونابرت قبل خروجه إلى بلاد الشام؛ شهدت مناطق الشرقية والبحيرة والصعيد مواجهات شعبية ضد القوات الفرنسية.

فقد تأزمت العلاقة بين الأهالي في الصعيد وبين الجنود الفرنسيين في (شوال ١٢١٣هـ/آذار ١٧٩٩م) بسبب فرض الإدارة الفرنسية الإتاوات على بعض القرى، ومصادرتها الجمال والحمير والماشية، وأدى ذلك إلى نشوب اشتباكات في بردين، فضرب الفرنسيون القرية بالمدافع ودخلوها وأضرموا النار فيها انتقاماً من سكانها كما أحرقوا قرية الزنكلون(١).

واشتدت المقاومة في البحيرة في (ذي القعدة/نيسان) بقيادة رجل ادعى المهدية، فدعا الناس إلى قتال الفرنسيين، فالتفوا من حوله، واشتبكوا معهم في دمنهور وسنهور، وعلى الرغم من انتصارهم إلا أن القوات الفرنسية نجحت أخيراً في إخماد حركة المهدي، وتخلَّص الفرنسيون من خطر كبير هدَّد سلطتهم، وانتشرت القوات الفرنسية في الصعيد على خطوط طويلة تمتد نحو ألف كيلومتر، وتمركزت في المدن.

وراح الأهالي يهاجمون السفن الفرنسية في النيل التي تحمل المؤن والذخائر إلى الحاميات في المدن، واشتبكوا مع القوات الفرنسية في أبنود، والواضح أن هذه الاشتباكات المتنقلة والمتواصلة لم تُسهِّل على الفرنسيين التفاهم مع المصريين لذلك كانوا دائمي الحذر.

(١) الرافعي: ص٤٢، ٤٣.

وفي الوقت الذي كان الفرنسيون يُخضعون الصعيد بالغلبة؛ شعرت قيادتهم بالخطر القادم من سواحل البحر الأحمر، إذ كانت ثغوره تُزود الصعيد بالرجال والعتاد من الحجاز، كما كان باستطاعة البحرية البريطانية أن تصل إلى هذه الثغور فتحصر القوات الفرنسية بين نارين، من البحر المتوسط والبحر الأحمر، لذا قرَّرت إرسال حملة إلى ميناء القصير لاحتلاله، وقد تمَّ لها ما أرادت في (٢٤ ذي الحجة/ ٢٩ أيار)، وعُدَّت هذه العملية نهاية المقاومة في الصعيد، لكن كان من الصعب على القوات الفرنسية وهي بالكاد تسيطر على الصعيد؛ أن تتجنَّب الأخطار القادمة من واحات الصحراء الغربية، والتي توضَّحت عندما واجهت نزول قوات عثمانية في منطقة أبي قير في (٢٩ محرم ١٢١٤هـ/ ٤ تموز ١٧٩٩م).

وواجهت السلطة الفرنسية حركة أخرى مناهضة في منطقة الشرقية قادها أمير الحج مصطفى بك، وكان نابليون بونابرت قد عيَّنه في هذا المنصب قبل خروجه إلى بلاد الشام، فانقلب عليه وراح يهاجم السفن الفرنسية في النيل التي تحمل المؤن والذخائر، وامتدت حركته إلى وسط الدلتا، وكان من المحتمل أن تتحول إلى ثورة عارمة بما التفَّ حوله من الأتباع، وتُهدِّد الجيش الفرنسي في الوقت الذي كان فيه نابليون بونابرت منهمكاً في الحرب في بلاد الشام، والقوات الفرنسية في منطقة الشرقية قليلة العدد، وقوات ديزيه منهمكة في الصعيد؛ فكان على السلطة المركزية في القاهرة أن تتحرك بسرعة لتدارك الموقف قبل أن يتفاقم أكثر من ذلك، فاجتمع «الجنرالان» دوغا وبوسليغ بأعضاء الديوان وانتزعا منهم قراراً بعزل مصطفى بك من منصبه، وأرسل دوغا قوة عسكرية إلى الشرقية مؤلفة من ستمئة جندي لتعقب مصطفى بك والقبض عليه، وقد وجد هذا نفسه عاجزاً عن المقاومة، ففضَّل مغادرة مصر إلى بلاد الشام، والتجأ إلى أحمد باشا الجزار الذي قتله، وقبض محافظ القاهرة على وكيله ناظر الكسوة وعلى ابن أخيه وأتباعه وزجَّهم في السجن[(١)].

الصدام العثماني ـ الفرنسي في أبي قير

كانت الدولة العثمانية تراقب نشاط الفرنسيين في مصر، وتواصل في الوقت نفسه استعداداتها العسكرية لطردهم منها، فجهَّزت حملتين من أجل ذلك برية وبحرية، قاد الأولى يوسف ضيا باشا، انطلقت من بلاد الشام، وقاد الثانية مصطفى باشا حاكم الروملي، أبحرت باتجاه السواحل المصرية.

ويبدو أن العثمانيين افتقروا إلى التنسيق الضروري بين الحملتين من أجل حصار

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٩١، ٩٤ ـ ٩٥. الرافعي: ص٤٩.

الفرنسيين من البر والبحر في الوقت نفسه، فقد وصلت الحملة البحرية إلى أبي قير قبل وصول الحملة البرية، فأنزل مصطفى باشا بعض جنوده إلى البر، ووزَّع البعض الآخر على السفن، فحاصر المدينة من البر والبحر، ثم هاجم الحامية الفرنسية وانتصر عليها ودخل المدينة في (١٣ صفر ١٢١٤هـ/ ١٧ تموز ١٧٩٩م)[١].

وصلت أنباء سيطرة العثمانيين على أبي قير إلى القاهرة، فأدرك نابليون بونابرت خطورة الموقف حيث باستطاعتهم أن يتقدموا إلى الإسكندرية ورشيد ويستولوا عليهما بسهولة، لذلك أسرع للتصدي لهم وإخراجهم من المدينة التي حاصرها ثم هاجمها في (٢١ صفر/ ٢٥ تموز) ودخلها في جو الانتصار وتكبَّد العثمانيون ثمانية آلاف بين قتيل وجريح وغريق، وأسر نحو ثلاثة آلاف كان من بينهم مصطفى باشا وابنه ومعظم أركان حربه[٢].

استثمر نابليون بونابرت انتصاره لتحقيق ثلاثة أهداف هي الآتية:

١ ـ التأثير على الوضع الداخلي غير المستقر بفعل تغيُّر الرأي العام المصري ضد الفرنسيين وبروز روح العداء لدى بعض أعضاء الديوان[٣].

٢ ـ التفاهم مع الدولة العثمانية عبر مصطفى باشا الأسير لديه.

٣ ـ الضغط على بريطانيا لإجبارها على عقد الصلح مع الجمهورية الفرنسية.

لكن نابليون بونابرت لم يُحقّق أيّاً من هذه الأهداف بفعل تغيُّر الوضع الدولي في أوروبا الذي أجبره على العودة إلى فرنسا.

عودة نابليون بونابرت إلى فرنسا

واجهت فرنسا خارجياً منذ أواسط (١٢١٣هـ/ أواخر ١٧٩٨م) تحالفاً أوروبياً جديداً تألف من بريطانيا وروسيا والنمسا وانضمت إليه الدولة العثمانية، ووزَّعت قوى التحالف نشاطها العسكري على جبهات عدة، ونجحت في إخراج الفرنسيين من كثير من مواقعهم في شمالي إيطاليا، وسويسرا، وهولندا، وألمانيا، وجزيرة كورفو في اليونان، وهدَّدت مناطق الحدود الفرنسية على جبهة الراين، وأخذت بريطانيا تشن الغارات في البحار على أملاك فرنسا، وتمد حلفاءها بالمساعدات، وشدَّدت الحصار على جزيرة مالطة.

وواجهت فرنسا داخلياً وضعاً مضطرباً هدَّد كيانها، فقد اشتد السخط على حكومة

---

(١) الدارندلي: ص٢٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٥٠ ـ ٢٥١. الجبرتي: جـ٣ ص١٣٠.

(٣) الجبرتي: جـ٣ ص١٣١ ـ ١٣٢.

الإدارة، وحمَّلها الشعب مسؤولية الهزائم المتتابعة، وشكَّلت الحملة على مصر استياء شديداً بفعل غياب خيرة القادة والجنود عن البلاد؛ فطلب بعض السياسيين عودة نابليون بونابرت إلى فرنسا على وجه السرعة لتولي قيادة الجيوش الفرنسية، فأرسلت الحكومة الفرنسية مبعوثاً خاصاً وصل إلى مصر في (٢٧ رمضان ١٢١٣هـ/ ٤ آذار ١٧٩٩)، اجتمع بنابليون بونابرت وأخبره بالمصاعب العسكرية والسياسية التي تواجه فرنسا.

وفي غمرة اشتداد الضغط العسكري على فرنسا، اتخذت حكومة الإدارة قراراً بالجلاء عن مصر وعودة جيش الشرق إلى فرنسا وكتبت إلى نابليون بونابرت في (٢١ ذي الحجة ١٢١٣هـ/ ٢٦ أيار ١٧٩٩م) تستدعيه إلى فرنسا، إلا أن الرسالة لم تصل إليه لأن البريطانيين صادروها في البحر، لذلك لم يكن لها من تأثير في اعتزامه العودة إلى فرنسا، والمعروف أن فكرة مغادرة مصر كانت تراوده بين الحين والآخر بفعل أسباب عدة أهمها ما يأتي:

- لقد وجد نفسه معزولاً في مصر بعد تعذر الاتصال مع حكومة الإدارة.
- ما جاءه من الأنباء عن إتمام استعداد الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا الزحف إلى مصر عن طريق السويس.
- إدراكه بأن الانتصار في أبي قير لم يكن سوى هدنة مؤقتة سنحت للجيش الفرنسي بعض الوقت للراحة من عناء الحروب.
- عدم وضع الحرب أوزارها كما كان يأمل.
- عدم وصول إمدادات من فرنسا.

وقرَّر نابليون بونابرت أخيراً مغادرة مصر وكتم ذلك عن مقربيه، وعيَّن كليبر قائداً للقوات الفرنسية في مصر وحاكماً على البلاد، وأوصاه بالتفاوض مع الدولة العثمانية في أمر عقد الصلح وخروج الفرنسيين من مصر، ثم غادر القاهرة إلى الإسكندرية في (١٣ ربيع الأول/ ١٥ آب) وأبحر منها عائداً إلى بلاده في (٩ جمادى الأولى/ ٩ تشرين الأول)[١].

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص١٣٤.

مصر في عهد كليبر

اتفاقية العريش

ممهدات عقدها: دخلت مصر بعد رحيل نابليون بونابرت في مرحلة جديدة من تاريخها الحديث، فقد تولى كليبر القيادة العامة لقوات الحملة في ظروف دقيقة، إذ كان عليه مواجهة الأوضاع المستجدة العسكرية والسياسية، فعلى الرغم من انتصار الفرنسيين في أبي قير، فقد شعروا بأن وجودهم في مصر مُهدَّد من جانب قوى داخلية وخارجية، تتعارض مصالحها مع مصالحهم، وتجهد لإخراجهم من مصر، لذلك تشاور مع أركان حربه في مسألة الجلاء عن مصر.

ويبدو أن فكرة الجلاء اختمرت في أذهان قادة الحملة وبخاصة كليبر بعد أن أدركوا أن الوجود الفرنسي في مصر قد فشل في تحقيق أهدافه، وتوصلوا إلى استنتاج يُحتم ضرورة العمل على إنهائه، ولم يكن هناك خوف من الدخول في مفاوضات مع الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ما دام نابليون بونابرت نفسه كان قد فتح باب المفاوضات معه قبل مغادرته مصر عبر إرسال رشيد أفندي الكاتب في الديوان الهمايوني الذي كان أسيراً لديه منذ معركة أبي قير، إلى الصدر الأعظم يعرض عليه الصلح.

وكتب كليبر إلى حكومة الإدارة يشرح وضعه الحرج في مصر، واضطراره الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية لخروج الفرنسيين من مصر، وكتب في الوقت نفسه رسالة إلى الصدر الأعظم تضمَّنت الطلب بإنهاء حال الحرب بين العثمانيين والفرنسيين.

مرحلة المفاوضات: أدركت الدولة العثمانية أن الحملة الفرنسية في مصر باتت في وضع حرج، فتلكأت في الرد واستمرت في استعداداتها العسكرية من أجل مهاجمة مصر، غير أنها منيت بالهزيمة في دمياط[1]، ومع ذلك لم يصرف الانتصار الفرنسي كليبر عن فكرة الصلح والجلاء عن مصر فعرض على الصدر الأعظم وضع أسس

---

(١) الرافعي: جـ٢ ص١١٠.

الاتفاق، وجعل الجلاء أساساً للصلح على أن تُترك شروط الجلاء للمفاوضات الرسمية، وأبدى الصدر الأعظم من جهته استعداده لتوفير السفن اللازمة لترحيل الفرنسيين مع ضمان ألا يتعرَّض لهم البريطانيون والروس في الطريق، وأنه يوافق على التفاوض بعد إتمام الجلاء(١).

ويبدو أنه كان لسدني سميث موقف مبدئي من عقد الصلح يقوم على جلاء الفرنسيين عن مصر وهو الهدف الأسمى للسياسة البريطانية، لذلك أدى دوراً بارزاً في إقناع الصدر الأعظم بفكرة التفاوض كوسيلة لإجلاء الفرنسيين من مصر، كما تبادل الرسائل مع كليبر من أجل الدخول في مفاوضات تؤدي إلى اتفاق عقد هدنة تُمهد لهذا الإجلاء.

بدأت المفاوضات في (٢٤ رجب ١٢١٤هـ/ ٢٢ كانون الأول ١٧٩٩م) على ظهر السفينة البريطانية، «تايغر» أمام سواحل دمياط بين مندوبين عن الدولة العثمانية وبريطانيا وممثلين عن الحملة الفرنسية، ثم نقلت إلى ميناء يافا كي يتمكَّن الصدر الأعظم الذي كان معسكراً بالقرب من غزة من الاشتراك فيها.

تقدَّم المندوبان الفرنسيان وهما ديزيه وبوسليغ بشروطهما للجلاء التي تقوم على الأسس الآتية:

ـ تُعاد لفرنسا أملاكها في البحر المتوسط.

ـ تفك الدولة العثمانية تحالفها مع بريطانيا وروسيا وتعقد صلحاً نهائياً مع فرنسا يُعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

ـ تُجدِّد فرنسا تعهدها بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية.

ـ جلاء الجيش الفرنسي عن مصر بأسلحته وأمتعته، وله حرية اختيار الثغر الذي ينزل فيه في أوروبا(٢).

لم يتوقع سدني سميث مثل هذه الشروط، ولكنه وافق من حيث المبدأ على أمل أن يقتدي العثمانيون به، لكن هؤلاء عدّوا مطالب كليبر فخاً ورفضوا الموافقة عليها، ثم اجتمع المتفاوضون في معسكر الصدر الأعظم في العريش ووقّعوا بعد المفاوضات اتفاقية الصلح التي عُرفت باتفاقية العريش وذلك في (٢٧ شعبان ١٢١٤هـ/ ٢٤ كانون الثاني ١٨٠٠م)، وقَّعها كل من مصطفى باشا ورشيد أفندي الدفتردار ومصطفى راسخ أفندي رئيس الكتَّاب بالنيابة عن الصدر الأعظم، وكل من ديزيه وبوسليغ بالنيابة عن كليبر، ولم يوقع عليها أحد من قِبل الحكومة البريطانية، ويبدو أنها تحفَّظت على بنودها التي حدَّدت كيفية جلاء الجيش الفرنسي عن مصر

---

(١) لورنس: ص٤٤٤.

(٢) الرافعي: جـ٢ ص١١٢ ـ ١١٣.

بسلاحه وعتاده على سفن يضعها الباب العالي تحت تصرفه[1].

والواقع أن رفض الحكومة البريطانية جاء على خلفية تبدُّد مخاوفها من أي خطر فرنسي محتمل على ممتلكاتها في الهند، وإدراكها بأن عودة جيش الشرق إلى فرنسا يمكن أن يُشكل خطراً على التحالف الأوروبي، لذلك أصرَّت على استسلام الجيش الفرنسي من دون قيد أو شرط، ومعاملة أفراده أسرى حرب أو بقائهم محصورين ضمن دائرة فتوحهم الضيقة[2].

ويبدو أن كليبر رفض تسليم سلاحه إلى البريطانيين وفضَّل المقاومة، واصطدم بجيش عثماني بقيادة الصدر الأعظم عند المطرية في معركة عين شمس في (٢٣ شوال/ ١٩ آذار)، وانتصر عليه، وكان هذا الجيش قد جاء إلى مصر لاستلامها من الفرنسيين وفقاً لاتفاقية العريش، وانسحب الصدر الأعظم مع من بقي من الجيش من ميدان المعركة إلى الصالحية حتى حدود فلسطين[3].

انتفاضة القاهرة

واجه كليبر انتفاضة سكان القاهرة ضد الفرنسيين في (٢٣ شوال ١٢١٤هـ/ ٢٠ آذار ١٨٠٠م)، وهاجم الثائرون أحياء النصارى انتقاماً من هؤلاء، فالتجأ بعض أعيان الأقباط إلى ضباط عثمانيين لحمايتهم، وأنقذ بعض المسلحين المسلمين الغيارى بعض النصارى من المذابح[4].

تسبَّبت الاصطدامات بين الطرفين، الأهالي من جهة والفرنسيين والنصارى من جهة أخرى؛ إلى تفشي ظاهرة الكراهية بين أفرادهما، وأدَّت إلى سلسلة من الاغتيالات، وضرب الثائرون بيت الألفي في منطقة الأزبكية بالمدافع، فتهدم فوق رؤوس فرنسيين كانوا موجودين فيه، وأقام الأهالي المتاريس حول القاهرة وفي أطرافها، وقصفت القوات الفرنسية أحياء القاهرة ليلاً من القلاع المحيطة بها، وبخاصة الجمالية التي تضم أكبر تجمع للثائرين.

ونظَّم المقاتلون أنفسهم بحسب الأحياء، وتعاون سكان القاهرة، وإبراهيم بك ومماليكه، والجنود العثمانيون في مواجهة الفرنسيين، ورفض مراد بك الانضمام إليهم على الرغم من الدعوات التي وُجِّهت إليه وانسحب مع قواته إلى الصعيد[5].

---

(١) تجد تفاصيل المفاوضات ونصوص الاتفاقية عند: الترك، ص١٠١ ـ ١٠٢، ١٠٥ ـ ١١٤. الدارندلي: ص٢٧٧ ـ ٢٧٨. الجبرتي: جـ٣ ص١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٤٦.

(٣) الجبرتي: جـ٣ ص١٥٣ ـ ١٥٦. الدارندلي: ص٢٨٠ ـ ٢٨٥.

(٤) الجبرتي المصدر نفسه: ص١٥٤ ـ ١٦١.

(٥) المصدر نفسه: جـ٣ ص١٥٦ ـ ١٥٩.

وحاول كليبر معالجة الموقف المتدهور لكنه عانى من قِلَّة عدد جنوده في القاهرة، وكان الوضع يُملي عليه ضرورة التمهل في اتخاذ قرار بالهجوم على مواقع المتمردين، وانتظار نتيجة الحصار الذي فرضه على القاهرة، وعمد في الوقت نفسه إلى الحيلة لفك ارتباط قوى التحالف الثلاث وهي قوة العثمانيين وقوة أمراء المماليك وقوة الأهالي، مع ما بينها من نزاعات، فأجرى مباحثات ناجحة مع العثمانيين وأخرجهم من التحالف، واستقطب إبراهيم بك واعترف به حاكماً على الصعيد وأخرجه أيضاً من التحالف، الأمر الذي أضعف قوة الأهالي، فضيق الخناق عليهم واقتحم القاهرة عقب الاصطدام بهم في عين شمس، ومع ذلك فقد مال إلى التفاهم، واستخدم العلماء للتوسط بينه وبين الثائرين، وتوافق الطرفان على الصلح في (٢٦ ذي القعدة ١٢١٤هـ/ ٢١ نيسان ١٨٠٠م) الذي ضمن خروج الجنود العثمانيين والقوات المملوكية من القاهرة إلى منطقة الحدود مع بلاد الشام، وتعهد كليبر بالعفو عن سكان القاهرة، وعن المصريين الذين اشتركوا في حركة التمرد[١].

وهكذا أخمد كليبر حركة التمرد بعد أن كبَّد سكان القاهرة خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، لكنه لم يف بتعهده بالعفو عن سكان القاهرة وعن المصريين الذين اشتركوا في حركة الانتفاضة، فاقتصَّ منهم على الرغم مما حلَّ بهم من المآسي الشديدة الوطاة، وفرض عليهم غرامة باهظة، وطلب منهم تسليمه خمسة عشر رهينة ضماناً لتسديدها[٢].

توجهات كليبر السياسية عقب قمع حركة الانتفاضة

استغل كليبر قمع حركة الانتفاضة وخروج الجنود العثمانيين من مصر، فشدَّد قبضته على الحكم ولم يعد يخشى من اعتداء دولة أجنبية أو قيام انتفاضة أخرى ضد حكمه، وأتاح له انقطاع المواصلات والاتصالات بين مصر وفرنسا، التفرد بالحكم بمعزل عن الحكومة الفرنسية.

وأدركت الدولة العثمانية مناعة وضع كليبر بعد الأحداث الأخيرة، فسعت إلى التفاوض معه من أجل تنفيذ اتفاقية العريش، فأرسلت حسين باشا على رأس قوة عسكرية بحرية، فاعتقد أن الدولة العثمانية تريد استئناف إنزال جنودها على شواطئ مصر، فغادر القاهرة في (١٠ محرم ١٢١٥هـ/ ٣ حزيران ١٨٠٠م) على رأس قوة عسكرية، إلى الإسكندرية، وعندما وصل إلى الرحمانية تلقى رسالة من حاكم الإسكندرية تُفيد بأن حسين باشا فتح باب المفاوضات معه من أجل عقد اتفاقية

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص١٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ص١٧٤ ـ ١٧٧.

صلح بين الدولتين العثمانية والفرنسية بشأن الجلاء عن مصر، فرفض ذلك، وعدَّ مصر ملكاً له، وهو غير مستعد للمساومة من أجل الجلاء عنها، وأصدر تعليماته إلى حكام ثغور الإسكندرية ورشيد ودمياط بعدم السماح لأي مندوب عثماني بالنزول إلى البر خشية أن يكون جاسوساً، وخصَّص قوة عسكرية راحت تجوب الساحل الشمالي تراقب المنافذ، ثم عاد إلى القاهرة وهو مطمئن، واثقاً أن الأمور ستجري لصالحه، وأن مركزه في مصر من الثبات بحيث لا يمكن اختراقه[1]، ويذكر الدارندلي أن حسين باشا سمع بنقض الفرنسيين اتفاقية العريش وهو في شواطئ قبرص، فعاد أدراجه إلى يافا ومنها إلى الآستانة[2].

ويبدو أن الحكومة البريطانية شعرت بعد نتائج معركة عين شمس، وتصميم كليبر على المقاومة، بخطأ إصرارها على استسلام الجيش الفرنسي، ومعاملة جنوده كأسرى حرب، فأعادت النظر في قرارها، ووافقت على اتفاقية العريش[3]، وأعلمت كليبر بذلك، وإنها على استعداد لتنفيذ بنودها، لكن كليبر لم يعبأ بذلك، وعدَّ أن معركة عين شمس أوجدت وضعاً جديداً لا يتفق مع اتفاقية العريش، ومع ذلك أخذ يفكر في التفاوض مع الدولة العثمانية مباشرة على أساس جديد هو التقرب إليها، ودعوتها إلى فك تحالفها مع بريطانيا، وإقناعها بأن بريطانيا لا تراعي إلا مصالحها، وأنها تهدف من وراء مساعدتها في الحملة على مصر تمهيد السبيل لاحتلال الإسكندرية، ورشيد والسويس، وهي الثغور الحيوية لتجارتها مع الهند.

وفعلاً، كشفت المباحثات السياسية بين الدولة العثمانية وبريطانيا وكليبر، بشأن الجلاء عن مصر خداع الحكومة البريطانية للدولة العثمانية التي استاءت من موقف هذه الأخيرة من اتفاقية العريش، ولم تُحقِّق عودة الحكومة البريطانية عن قرارها الرافض من سوء ظن الدولة العثمانية في سياستها الشرقية، لذلك عمدت إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع القائد الفرنسي، وأرسلت حسين باشا إلى مصر لهذه الغاية.

وأراد كليبر اغتنام هذه المبادرة السلمية لتحييد الدولة العثمانية في القتال بين الفرنسيين والبريطانيين، فأطلعه على نوايا بريطانيا وسياستها الشرقية التي تشكل خطراً على مصالح السلطان في الشرق، وعلى أوضاع البلاد الواقعة على طريق الهند[4]، إلا أن القدر كان له بالمرصاد، فقد اغتيل في (٢١ محرم ١٢١٥هـ/ ١٤

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص١٨٩.
(٢) الحملة الفرنسية على مصر: ص٣٠٣.
(٣) خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٥٢.
(٤) المصدر نفسه: ص١٥٥. الدارندلي: ص٣٠٤ ـ ٣٠٥.

حزيران ١٨٠٠م) على يد شخص حلبي يُدعى سليمان[1]، في وقت كانت الحملة الفرنسية في أدق ظروفها السياسية والعسكرية، فالأسطولان العثماني والبريطاني يسيطران على الساحل المصري، والصدر الأعظم يوسف باشا ضيا يرابط بجيشه عند الحدود الشمالية الشرقية، واتفاقية العريش تتأرجح بين الرفض والقبول.

مصر في عهد مينو

مينو يخلف كليبر

يقضي القانون العسكري الفرنسي في حال خلو منصب القائد العام للجيش، بأن يخلفه أقدم قائد من قادة الفِرق إلى أن تُعيِّن الحكومة الفرنسية خلفاً له، وكان الجنرال مينو أقدم رفاقه من قادة الفِرق فضلاً عن أنه كان حاكم القاهرة، فآلت إليه قيادة الجيش، وخلف كليبر في منصبه، وكان قد اعتنق الإسلام وتسمى باسم عبد الله وتزوج بامرأة مسلمة، وعيَّن بليار حاكماً على القاهرة، وأصدر منشوراً إلى العسكريين نعى فيه كليبر، ونوَّه بخدماته العسكرية والسياسية والإدارية، وأبلغ الجنود أنه تولى قيادة الجيش مؤقتاً بفعل أقدميته[2].

التوجهات السياسية لمينو

خالف مينو في تفكيره السياسي سياسة سلفه حيث اعتقد أن اتفاقية العريش كانت في الحقيقة والواقع وثيقة استسلام، وأن للحكومة الفرنسية وحدها حق تقرير مصير الحملة ومستقبل مصر[3]، فقطع برؤيته السياسية هذه، الطريق أمام كل محاولة تقوم من جانب كل من الدولة العثمانية وبريطانيا لاستئناف المفاوضات بشأن الجلاء، ووضع المصير كله بيد الحكومة الفرنسية المركزية، على الرغم من معارضة معظم ضباط الحملة وجنودها الذين بدأوا يشعرون وكأنهم منفيون عن فرنسا ومقطوعو الصلة بالوطن الأم، وتوصلوا إلى اقتناع بضرورة العودة إلى الوطن.

والواقع أن الرغبة في الاحتفاظ بمصر، ورفض مواصلة التلاعب بمحاربة العثمانيين مع ادعاء المجيء لاستعادة سلطتهم من المماليك، إنما يسمحان له بكشف الهدف الحقيقي للمشروع الفرنسي في مصر، وهو تأسيس مستعمرة فرنسية في ربوعها، وبذل مجهوداً كبيراً في تطبيق هذه السياسة، إلا أنه واجه ظروفاً سياسية وقوى عملت على معارضته، تسبَّبت في فشل مشروعه.

---

(١) الجبرتي جـ٣ ص١٩٠.
(٢) المصدر نفسه: ص٢١٩.
(٣) خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٥٠.

فمن حيث الظروف السياسية، لم يجد مينو متسعاً من الوقت لتنفيذ مشروعه وإصلاحاته؛ إذ سرعان ما تعرَّضت مصر لضغط عثماني ـ بريطاني لإخراج الفرنسيين من مصر بقوة السلاح بعد أن فشلت الجهود في إقناعه بضرورة تنفيذ اتفاقية العريش والجلاء عن مصر عبر اتفاق سياسي[١].

ومن حيث القوى المعارضة فقد واجه مينو معارضة المصريين، حيث كان من الصعب أن يميلوا إلى قبول الحكم الفرنسي الذي طالما تمثل لهم في فرض الضرائب عليهم وابتزاز أموالهم، فاشتكوا إلى أعضاء الديوان، وطلبوا منهم رفع المظالم عن كواهلهم، لكنهم لم يتوصلوا إلى نتيجة بفعل هيمنة الحكم الفرنسي على أعضاء الديوان، كما ضجَّ مشايخ البلد والملتزمون والتجار وغيرهم؛ من الأنظمة المالية التي وضعها مينو لمراقبة أعمالهم، وأسلوب ضبطها، بالإضافة إلى إغفاله تقاليد أهل البلاد، وقد تألم أهالي القاهرة من أعمال الفرنسيين وهم يهدمون بيوتهم وحوانيتهم ووكالاتهم لكي يستخدموا حجارتها في أعمال التحصينات، وتوسيع الطرقات.

وواجه مينو أيضاً معارضة قوية من جانب عدد كبير من قادة الحملة وجنودها كما ذكرنا، بالإضافة إلى طائفة كبيرة من علماء الحملة الذين أضحوا يشاركون أفراد جيش الشرق في العودة سريعاً إلى فرنسا.

الحملة العثمانية ـ البريطانية ضد مصر

وافقت الحكومة الفرنسية، استناداً إلى المعطيات السياسية الدولية آنذاك، على بقاء الحملة الفرنسية في مصر، وثبَّتت مينو قائداً عاماً لها، فبدأ هذا القائد يُنظم شؤون مصر الداخلية والمالية، والإدارية، ليجعلها مستعمرة غنية ومركزاً للتجارة الفرنسية في الشرق، وعلى طريق الهند، ومال نابليون بونابرت الذي تسلَّم الحكم في فرنسا، إلى السياسة في معالجة قضية مصر بعد أن تعذَّر إمداد الحملة بالمساعدات والمؤن، فأجرى مباحثات مع الحكومتين العثمانية والبريطانية انتهت إلى الفشل على الرغم من مرونة الموقف العثماني الذي مال إلى السلم مع فرنسا بعد أن اتضح للسلطان أن السياسة البريطانية في الشرق تهدف إلى تأمين مصالح بريطانيا، ولا تعبأ بمصالح الدولة العثمانية، إلا أنه رأى نفسه مضطراً، حفاظاً على ظواهر محالفته مع بريطانيا، أن يُبقي جيشه على الحدود الشمالية ـ الشرقية لمصر في حال جهوزية، ريثما يتم توقيع الصلح النهائي[٢].

---

(١) شكري: ص٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢) خوري وإسماعيل: جـ١ ص١٥٨.

وسادت العلاقة الفرنسية ـ الروسية في هذه الأثناء، حال من التحسن ما لبث أن تطورت إلى نوع من التفاهم على شروط الصلح، ووسائل الحد من النفوذ البريطاني، وبالتالي إلى اتفاق سري على اقتسام أراضي الدولة العثمانية فتنال فرنسا مصر وبلاد الشام، وتنال النمسا الأفلاق وصربيا والبوسنة والهرسك، وتحصل روسيا على البغدان وبلغاريا والروملي والآستانة، لكن السلطان سليم الثالث تمكَّن من الوقوف على الكثير من أسرار المباحثات التي جرت بين البلدين، ونظر بحذر إلى هذا التقارب الذي لا يمكن أن يقوم إلا على حساب الدولة العثمانية، ثم علم بحقيقة فحوى المباحثات، ما دفعه إلى العودة إلى التقارب مع بريطانيا[١]، واتفقت الدولتان على القيام بحملة مشتركة ضد مصر لإخراج الفرنسيين منها.

واحتلَّت بريطانيا في هذه الأثناء جزيرة مالطة، فأضحى باستطاعتها مهاجمة الحملة الفرنسية في مصر بسهولة أكبر، وحاول نابليون بونابرت من جهته أن يتصل بالقوات الفرنسية في مصر لتقوية الروح المعنوية للجنود، ونجح في إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية في (١٩ رمضان ١٢١٥هـ/ ٣ شباط ١٨٠١م) على ظهر كل منها ثلاثمئة جندي، وكثير من الذخائر والمدافع، وتكرر مجيء السفن الفرنسية، إلى الإسكندرية في (٢٠ شوال/ ٦ آذار)، وحاول أن ينقل الأسطول الفرنسي من ميناء برست على المحيط الأطلسي إلى ميناء طولون على البحر المتوسط حتى يتمكّن من زيادة قوته في هذا البحر، كما حاول أن يُرسل مزيداً من السفن الحربية إلى الإسكندرية لتدعيم قوة الفرنسيين في مصر، لكن لم تصل إلا سفينة واحدة، وبالتالي لم يتمكَّن من إمداد الحملة الفرنسية في مصر بما تحتاج إليه من رجال وعتاد وأسلحة وذخائر.

الاصطدامات الأخيرة مع الفرنسيين

كانت بريطانيا قد أتمَّت استعداداتها من أجل مهاجمة مصر وإخراج الفرنسيين منها، وأبحرت قواتها من جبل طارق بقيادة اللورد كيث في أوائل (رجب ١٢١٤هـ/ كانون الأول ١٨٠٠م)، ورست في بعض موانئ آسيا الصغرى في (أواخر شعبان/ أوائل كانون الثاني ١٨٠١م)، وانتظرت جهوزية القوات العثمانية للإبحار معاً.

وكانت الدولة العثمانية قد أعدَّت جيشين، **الأول**: بري بقيادة يوسف ضيا باشا كما ذكرنا، **والثاني**: بحري، أبحر من ميناء مرمريس وهو من ثغور الأناضول، بقيادة أمير البحر حسين باشا في طريقه إلى سواحل مصر الشمالية.

---

(١) انظر فيما يتعلق بالمفاوضات بين فرنسا وروسيا: خوري وإسماعيل جـ١ ص١٦٤ ـ ١٦٧.

وعلم مينو عن طريق مراد بك بوجود استعدادات ضخمة للهجوم على مصر، واقتراب الحملة العثمانية ـ البريطانية من البلاد، وكان من المتوقع وفق الخطة الموضوعة أن تصل سفن البحرية العثمانية إلى سواحل مصر الشمالية مع وصول الأسطول البريطاني، ثم يُبحر الاسطولان في فرع رشيد باتجاه القاهرة، وأن يصل كذلك جيش الصدر الأعظم لمهاجمة القاهرة من المنطقة الشرقية، وأرسلت حكومة الهند البريطانية ستة آلاف جندي إلى مينائي القصير والسويس للزحف إلى القاهرة من الجنوب، فتطبق القوات المتحالفة بذلك على القاهرة من كل جانب، لكن القوات العثمانية تأخرت في الوصول عن الموعد المحدد ما أطال أمد المقاومة.

وحاولت القوات الفرنسية الموجودة في الإسكندرية أن تمنع القوات البريطانية من النزول إلى سواحل أبي قير، إلا أنها فشلت، واضطرت إلى التقهقر غرباً صوب الإسكندرية، وتحصَّنت داخل أسوارها.

وعلم مينو بوصول الأسطول البريطاني إلى أبي قير، فارتبك وأظهر عجزاً في معالجة المشكلة، فبدلاً من أن يجمع قواته لمواجهة الهجمات البريطانية وهي الخطة التي نفَّذها كل من نابليون بونابرت وكليبر من قبل، قام بتوزيعها بين القاهرة والإسكندرية، وسار على رأس بعض قواته إلى الإسكندرية للتصدي للحملة البريطانية؛ الأمر الذي أضعف مقاومته.

وعمد مينو قبل مغادرته القاهرة إلى التعتيم على عملية نزول البريطانيين في أبي قير، ومنع نشر أخبارها، وحذَّر الأهالي من تصديق ونقل الإشاعات، واعتقل بعض الشخصيات المصرية مثل الشيخ محمد السادات وغيره خشية من إثارة الاضطرابات[١].

وصل مينو إلى الإسكندرية في (٤ ذي القعدة ١٢١٥هـ/ ١٩ آذار ١٨٠١م) وأخذ في الاستعداد لخوض المعركة، واستقر رأيه على البدء بالهجوم قبل وصول الإمدادات التي كان قد طلبها، وجرى الاشتباك بين الطرفين في كانوب[٢] في (٦ ذي القعدة/ ٢١ آذار) على طول الخط الممتد من النزهة على ترعة الإسكندرية شمالاً إلى ساحل البحر، وكانت هذه المعركة من أهم المعارك التي أثَّرت في مستقبل الحملة الفرنسية في مصر. بدأت المعركة في صباح (١٦ ذي القعدة/ ٣١ آذار) واستمرت إلى الظهر، واضطر الفرنسيون تحت ضغط القتال إلى التراجع إلى

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٢٤٤، ٢٤٨.

(٢) كانوب، سُميت بهذا الاسم نسبة إلى باب رشيد.

الإسكندرية، وتحصنوا وراء أسوارها[1]، وهكذا حوصر نصف القوة الفرنسية الموجودة في مصر، وأضحى الطريق مفتوحاً أمام القوات البريطانية إلى القاهرة براً عبر إقليم البحيرة وبحراً في فرع رشيد بعد وصول الأسطول العثماني إلى أبي قير، فتقهقرت أمامها القوات الفرنسية المتمركزة في المواقع على طول الطريق، وسيطرت القوات البريطانية على الطريق الموصل إلى القاهرة.

وتقدَّمت في هذه الأثناء القوات العثمانية القادمة من بلاد الشام بقيادة يوسف ضيا باشا إلى العريش، فاضطر الفرنسيون إلى التقهقر أمامها بعد أن عجزوا عن مقاومتها، وأخلوا مواقعهم في الصالحية وبلبيس، وعادوا إلى القاهرة.

أضحت القوات الفرنسية بعد التحركات العسكرية مُقسَّمة إلى قسمين: **الأول**: مُحاصر في الإسكندرية، **والثاني**: متحصِّن في منطقة القاهرة، ففقدت بذلك حرية الحركة الضرورية لخوض معركة ناجحة.

واعتقد الجنرال بليار في القاهرة أن باستطاعته وقف الزحف العثماني البري، فخرج من المدينة، واشتبك مع الجيش العثماني المتقدم عند الزوامل في منتصف الطريق بين الخانكة وبلبيس في (٣ محرم ١٢١٦هـ/ ١٦ أيار ١٨٠١م)، إلا أنه تعرَّض للهزيمة واضطر إلى التراجع إلى القاهرة.

وواجه الفرنسيون آنذاك ثلاث عقبات أدَّت إلى ازدياد تحرج موقفهم:

الأولى: لقد طلب بليار المساعدة من مراد بك في الصعيد، استناداً إلى شروط الاتفاق المعقود بينه وبين الفرنسيين، فبدأ هذا بإعداد قواته والزحف بها من جرجا شمالاً، لكنه أصيب بالطاعون وتوفي في سوهاج[2].

الثانية: اعترف بليار بعثمان بك وهو تابع لمراد بك، أميراً على الصعيد على الشروط نفسها مع المتوفى، غير أن هذا أبطأ في خروجه في الوقت الذي رجحت فيه كفة العثمانيين والبريطانيين، ثم رفض تنفيذ التزاماته، وانضمَّ إلى المعسكر العثماني.

الثالثة: عانى الفرنسيون من انتشار وباء الطاعون في صفوفهم، فانخفضت الروح المعنوية في نفوسهم، وتراجعت مقاومتهم تجاه تقدم الحلفاء.

ووصلت في غضون ذلك، طلائع قوات يوسف ضيا باشا إلى قرب شبرا، وقد رافقها وزير خارجية الدولة العثمانية، وعدد من كبار موظفي الدولة، بالإضافة إلى إبراهيم بك، وتقدمت القوات البريطانية بقيادة هتشنسون إلى إمبابة، واحتلت المنطقة حتى الجيزة، ثم أسرعت بالتقدم نحو القاهرة بعد أن وصلت إليها المساعدة

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٢٤٦.

(٢) المصدر نفسه: جـ٣ ص٢٥٤.

البريطانية من الهند، وانضمت إليها قوات يوسف ضيا باشا، فبلغ عديد هذه القوات المتحالفة نحو أربعين ألف جندي في الوقت الذي بلغ فيه عديد القوات الفرنسية في القاهرة، عشرة آلاف جندي موزعين على حدود القاهرة ومشارفها، وقد خشيت من قيام المصريين بالانتفاضة ضدها.

اتفاقية الجلاء عن القاهرة

ويبدو أن بليار أدرك صعوبة موقفه، فعقد مجلساً عسكرياً، استعرض أمام أعضائه الوضع الحرج للقوات الفرنسية، وانسداد أفق النجاح العسكري، فتقرَّر بعد النقاش الدخول في مفاوضات بشأن الجلاء، وكانت القوات العثمانية ـ البريطانية المشتركة على وشك اقتحام القاهرة في (١٠ صفر ١٢١٦هـ/ ٢٢ حزيران ١٨٠١م)، فأرسل مندوباً عنه إلى المعسكر البريطاني يطلب وقف القتال والبدء في التفاوض على أساس الجلاء عن مصر. فوافق كل من يوسف ضيا باشا وهتشنسون على الطلب.

استمرت المفاوضات مدة أربعة أيام وانتهت بعقد اتفاقية جلاء القوات الفرنسية عن القاهرة وعن مصر وتضمَّنت ما يأتي:

١ ـ تنسحب القوات الفرنسية البرية والبحرية الموجودة في القاهرة والمناطق المحيطة بها ومن كل موقع تحتله في مصر.

٢ ـ يتم الجلاء بأسلحتها وأمتعتها ومدافعها وذخائرها بطريق فرع رشيد، ثم تُبحر إلى أبي قير ثم إلى فرنسا، وذلك في مدة لا تتجاوز خمسين يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

٣ ـ يتم الجلاء على نفقة الحلفاء وسفنهم.

٤ ـ ترافق بعض فرق الجيش العثماني والجيش البريطاني القوات المنسحبة وتُقدم المؤن اللازمة للجنود.

٥ ـ يسري هذا الاتفاق على الموظفين الملكيين الموجودين مع الحملة، وعلى أعضاء لجنة العلوم والفنون، على أن يتمتعوا بالمزايا الممنوحة للعسكريين.

ـ يحق لأي مواطن مصري أن يرافق القوات الفرنسية عند جلائها عن مصر من دون أن يؤدي ذلك إلى مصادرة أملاكه أو اضطهاد أسرته وذويه، ولا يجوز اضطهاد أي مصري موالي للقوات الفرنسية[(١)].

وتمَّ التوقيع على الاتفاقية في (١٥ صفر/ ٢٧ حزيران)، وصدَّق عليها القائد العثماني العام والقائد البريطاني العام.

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٢٩٣. الدارندلي: ص٣٥١.

شكَّلت هذه الاتفاقية انعطافة في تاريخ الفرنسيين في مصر وفي تاريخ مصر الحديث، إذ إنها كانت أساس عملية جلاء الفرنسيين عن مصر كلها، وتغيُّر الظروف السياسية بشكل واضح.

قابل المصريون أنباء الصلح وجلاء القوات الفرنسية بفرح، وأفرج الفرنسيون عن الأسرى: العثمانيين، والأعيان، والمشايخ، وبقية الأسرى من العامة، وأعطى إبراهيم بك أماناً للأقباط، وخرجت القوات الفرنسية من القاهرة ودخلتها القوات العثمانية.

اتفاقية الجلاء عن الإسكندرية

استشاط مينو غضباً عندما علم بعقد بليار اتفاقية الجلاء عن القاهرة ومناطقها، واتهمه بالتفريط بالشرف العسكري، وأرسل تقريراً إلى نابليون بونابرت في فرنسا يلقي فيه تبعة الجلاء عن القاهرة على هذا الجنرال، لكن مينو اضطر بعد خمسين يوماً من تسليم القاهرة إلى تسليم الإسكندرية تحت الضغط العسكري العثماني ـ البريطاني، وبشروط عُدَّت أسوأ من تلك التي كان بليار قد وافق عليها. فأرسل في (١٦ ربيع الآخر ١٢١٦هـ/ ٢٦ آب ١٨٠١م)، مندوبين عنه إلى هتشنسون يطلب وقف القتال مدة ثلاثة أيام حتى يُعدُّ طلب التسليم، ووافق القائد البريطاني على طلبه، فعقد مجلساً عسكرياً لاتخاذ قرار حاسم، وبعد التداول استقر الرأي على أن الوضع لا يسمح باستمرار الدفاع عن الإسكندرية، وتكليفه بالتفاوض مع القادة العثمانيين والبريطانيين من أجل جلاء الجيش الفرنسي عن الإسكندرية على أن تكون شروط الجلاء مُشرِّفة لرجال الجيش.

وجرى بعد إجراء المفاوضات التوقيع على اتفاقية الجلاء في (٢١ ربيع الآخر/ ٣١ آب)، وقّعها كل من: اللورد كيث القائد العام للأسطول البريطاني في البحر المتوسط، والقائد هتشنسون القائد العام للحملة البريطانية على مصر، وحسين باشا، ومينو، وتضمَّنت ما يأتي:

ـ جلاء القوات الفرنسية عن الإسكندرية في مدة عشرة أيام.

ـ يُسلِّم الفرنسيون سفنهم الموجودة في الميناء.

ـ يُنقل الجنود الفرنسيون على سفن الحلفاء إلى إحدى الموانئ الفرنسية مع أسلحتهم وأمتعتهم، وعشرة مدافع من مدافعهم، ويُسلِّموا باقي مدفعيتهم وذخيرتهم.

ـ يُسلِّم أعضاء المجلس العلمي، ولجنة العلوم والفنون، جميع الآثار والخرائط والرسوم والمخطوطات التي جمعوها من مصر، إلى القادة العثمانيين والبريطانيين.

واحتفل سكان القاهرة عندما وصلت إليهم أنباء عقد الاتفاقية وأطلقوا المدافع،

وأخذت السفن تنقل الجنود الفرنسيين من الإسكندرية ابتداء من (٦ جمادى الأولى/ ١٤ أيلول)[١].

وهكذا طُويت بجلاء الفرنسين عن الإسكندرية صفحة الاحتلال الفرنسي لمصر الذي دام مدة تزيد قليلاً عن ثلاث سنوات، وفُتحت صفحة جديدة اختلفت بمعطياتها والقوى الموجودة فيها عن تلك التي كانت في مصر في وقت وجود الفرنسيين في البلاد، وأدَّت إلى حدوث نقلة نوعية في التوجهات السياسية وفي البنيان السياسي الذي سيظهر في البلاد بعد خروجهم منها[٢].

نتائج الحملة الفرنسية على الأوضاع المصرية العامة

شكَّلت الحملة الفرنسية على ولاية مصر العثمانية نقلة نوعية في مسار الصراع بين القوى الغربية وبين الدولة العثمانية، وتتمثَّل الخاصية الأساس لهذه النقلة فيما انطوت عليه هذه الحملة من إرساء خطوط صراع جديدة تستجيب لاحتياجات «استراتيجية» هدفها تفكيك توازنات القوى الداخلية للدولة العثمانية كمقدمة لتحويل مصر إلى مستعمرة غربية، وتميزت هذه الحملة بخصائص مغايرة لخصائص النظم السائدة، وأيقظت أذهان المصريين بفعل احتكاكهم بأنماط جديدة في الحكم والحرب والإنتاج العلمي، وسنتحدث عن هذه النتائج وفق الترتيب الآتي:

النتائج السياسية

يمكن رصد هذه النتائج في مجالين داخلي وخارجي:

ففيما يتعلق بالمجال الداخلي، أثَّرت الحملة الفرنسية في النظم السياسية الداخلية، فأوجدت مؤسسات جديدة في مصر لم يعهد المصريون مثيلاً لها من قبل، ويُعدُّ إنشاء الديوان في القاهرة، وإنشاء دواوين في الأقاليم، خطوة أساسية في هذا السبيل.

وأبعد الفرنسيون القيادات الإقطاعية و«الأرستقراطية»، عن السلطة، وسلَّموها لرجال الطبقة الوسطى من المشايخ والعلماء والأعيان، في خطوة للتقرب من الأهالي، ودليلاً على الرغبة في التغيير، وقد وجدت هذه الخطوة تجاوباً من الأهالي، لكن السلطة الجديدة لم تكن دائماً أداة طيعة في أيدي الفرنسيين، وتنفيذ سياستهم الاستعمارية.

وكان الشعور العام الذي أحدثه دخول الفرنسيين إلى مصر، وطنياً ودينياً، تزايد

---

(١) الدارندلي: ص٣٦١ ـ ٣٦٢. لورنس: ص٥٩٨ ـ ٥٩٩.

(٢) يحيى: ص٥٢١.

مع مرور الأيام في عهد الحكم الفرنسي، وانتشر في الأقاليم المصرية كافة، الأمر الذي أوجد توجهاً عدائياً تجاه الأجانب، وشعوراً بأن مصر هي جزء لا يتجزأ من دار الإسلام، وبأنها تخضع للسلطان العثماني خليفة المسلمين ولم يأخذ المصريون على محمل الجد ادعاء الفرنسيين حبهم للإسلام ورغبتهم في التحول إليه، وبرهنت العوامل الاقتصادية وفرض الغرامات، والضرائب والإتاوات، أن هؤلاء لم يأتوا إلى مصر إلا لنهب ثرواتها، وشعروا بتضارب مصالحهم مع مصالح الفرنسيين، ثم إن سلوك الجنود الفرنسيين في الشوارع وبخاصة مع السيدات، وعدم احترامهم للحرمات والمقدسات، واستحداثهم البدع؛ كانت تدفع المصريين إلى الشعور باختلافهم اجتماعياً عنهم، وليس أدلَّ على تبلور الشعور المصري تجاههم من حركات الانتفاضات التي قامت في القاهرة والأقاليم والتي استمرت طيلة وجود الفرنسيين في البلاد.

وعلى الرغم من فشل الحملة الفرنسية سياسياً في تنفيذ ما خطَّط له الفرنسيون تجاه مصر، إلا أنها كانت عاملاً فعَّالاً في إحداث تغييرات كثيرة أثَّرت على القوى الوطنية، وأيقظت الشعور الوطني الذي سيتأجج في المستقبل ضد الدول الاستعمارية وبخاصة بريطانيا.

وفيما يتعلق بالمجال الخارجي، فقد لفتت الحملة الفرنسية أنظار الدول الاستعمارية إلى أهمية مصر في السياسة الدولية كنقطة اتصال بين الشرق والغرب، وسوقاً مهمة لتصريف المنتجات الأوروبية، ومنطقة إنتاج المواد الخام التي تحتاج إليها الصناعات الأوروبية، وكشفت ضعفها العسكري وسهولة الاستيلاء عليها، لذلك ظل الفرنسيون يتطلعون بعد خروجهم منها إلى العودة إليها، فقد أرسل سبستياني سفير فرنسا في استانبول تقريراً سرياً إلى حكومته وردت فيه عبارة تفيد أن جيشاً من ستة آلاف مقاتل يكفي لغزو مصر، فبدا أن فكرة استئناف طموحات فرنسا في مصر قد تجدَّدت ما أدى إلى تخوف بريطانيا.

وشعر البريطانيون من جانبهم بأهمية السيطرة على مصر وخطورة وقوعها مجدداً بأيدي الفرنسيين، لذلك حاولت الحكومة البريطانية أن تُبقي قواتها فيها أطول مدة ممكنة، فماطلت في سحبها، إلا أنها اضطرت تحت ضغط السلطان سليم الثالث، وإلحاح فرنسا إلى إجلائها عن مصر في (أوائل صفر ١٢١٨هـ/ أواخر أيار ١٨٠٣م)، لكنها أقامت علاقات صداقة مع بعض قادة البلاد وبخاصة المماليك لاتخاذهم قواعد تستند إليها للاحتفاظ بنفوذ لها، وقد حاولت فعلاً العودة إليها بعد جلاء قواتها كما حدث مع حملة اللورد جون دكورث الذي أرسل حملة بحرية بقيادة فريزر

إلى مصر في محاولة لاحتلال الإسكندرية واتخاذها مركز انطلاق لتحركات بريطانيا في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ضد فرنسا والدولة العثمانية، وقد نجح في احتلالها في (٧ محرم ١٢٢٢هـ/ ١٧ آذار ١٨٠٧م) إلا أنه فشل أمام رشيد، ويئس أخيراً من محاولات تثبيت أقدامه والتوسع في عمق البلاد، فرحل مكرهاً عن الديار المصرية بعد أن عقد اتفاقاً بشأن ذلك مع محمد علي باشا.

ورأت الدولة العثمانية في احتلال فرنسا، مصر، تهديداً سافراً لأحد أقاليمها المهمة، وخطراً كبيراً على بقية الأقاليم العثمانية في شمالي أفريقيا وبلاد الشام، لذلك عمدت إلى إبقائها تحت سيادتها المباشرة.

وهكذا أدى قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر، إلى ظهور تنافس بين فرنسا وبريطانيا للسيطرة عليها، وتشديد الدولة العثمانية قبضتها عليها.

النتائج العسكرية

تشكَّلت القوات العسكرية في مصر قبل مجيء الحملة الفرنسية من فِرق القوات العثمانية، وقوات المماليك، اتسمت الأولى بالضعف وعدم الانضباط، وتحوَّل بعضها إلى فِرق إقليمية تألفت من عناصر مختلفة شامية ومغاربة وعربان، واتسمت الثانية بأنها قوات خاصة بالبكوات المماليك، لا تخضع للدولة، وغالبية عناصرها مستوردة من الخارج، وقد أصابها الضعف أسوة بالقوات العثمانية.

وانهمكت القوات العسكرية بنوعيها العثماني والمملوكي في أعمال الإدارة والتجارة والزراعة بفعل قلة الحروب، فافتقرت إلى التنظيم وحسن التدريب.

وكان التسليح بدائياً بالمقارنة مع الأسلحة الفرنسية المتطورة، فتراجعت قوة نيران مدافع الميدان، وتحوَّلت من سلاح مساند لعمليات الهجوم والحصار، إلى سلاح دفاعي تركَّز في القلاع، واستُخدم في الداخل في الاحتفالات، وتأدية التحية، وإعلان موعد الصيام والإفطار في شهر رمضان، وفي إخماد حركات الانتفاضات، بدلاً من مواجهة الأعداء.

وتسرَّب الضعف إلى صفوف المشاة بفعل تخلُّف البنادق التي يستعملونها بالمقارنة مع البنادق المستخدمة في الجيوش الأوروبية، وتفوَّق الفرسان في التدريب والتنظيم بشكل جعل منهم السلاح الوحيد الفاعل في الدفاع عن البلاد.

وأصاب القيادة، الجهل والغرور وقِصر النظر العسكري، فعندما وصلت أنباء نزول القوات الفرنسية إلى الإسكندرية، أظهر المسؤولون غروراً وتعالياً وثقة عمياء في قوتهم وقدرتهم على التصدي لهذا الغزو، وعندما واجهوا قوة العدو تعرَّضوا لصدمة عنيفة هزَّت كيانهم، وراحوا يرتكبون الأخطاء في ميدان تخصصهم، ولم يكن

هناك نظام لسلاح الإشارة، والمعروف أن أنباء نزول الفرنسيين إلى الإسكندرية لم تصل إلى القاهرة إلا بعد بضعة أيام.

وافتقرت الخطط العسكرية الموضوعة إلى التفكير السليم، وهي إلى الفطرية أقرب، فقد قام مراد بك بتجميع قواته في خط طويل يمتد من إمبابة حتى الأهرام لمنع الفرنسيين من الوصول إلى الجيزة، وكان الأجدى أن يُخلِّي بينهم وبين عبور النيل ثم يُقدم على إغراق سفنهم أثناء عملية العبور ويحتفظ بها سليمة لاستخدامها في معارك تالية، الأمر الذي أضاع جزءاً كبيراً من قوة فرسانه.

وشهدت الجبهة الداخلية انقساماً في القيادة على أساس الأشخاص، فكان لكل من مراد بك وإبراهيم بك قواته الخاصة، وقد تفرَّقت بعد معركة الأهرام وتوزَّعت بين الصعيد والشرقية، وتركت القاهرة تواجه خط الهجوم الفرنسي عليها.

وأظهرت المعارك اللاحقة مع الفرنسيين، حال الغرور والضعف والتخبط في التخطيط والتنظيم، الأمر الذي أدى إلى العجز عن مواجهة المعتدين، وبالتالي التعرُّض للهزيمة.

والواضح أن الحملة الفرنسية التي فشلت في تحقيق أهدافها، خلَّفت نتائج مهمة فيما يتعلق بمصير القوات العسكرية الموجودة في مصر سواء العثمانية أو المملوكية، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمصر وللمصريين الذين شاهدوا المعارك، وقوَّموا من اشترك فيها، وشكَّلت الهزائم التي تعرَّضت لها القوات العثمانية في مصر سبباً آخر دفع الدولة العثمانية إلى محاولة تحديث قواتها العسكرية على الطراز الأوروبي الأمر الذي سيتم في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، وستنعكس النتائج العسكرية في مصر على العلاقة بين المصريين والعثمانيين وعلى علاقة المصريين بالمماليك[1].

النتائج العلمية

أسهمت إقامة الفرنسيين في مصر إسهاماً كبيراً في توسيع مجال العلوم كلها، وترك الفرنسيون بعد خروجهم من مصر أثراً واضحاً في ميدان العلوم والفنون وذلك بفعل اصطحابهم مجموعة من العلماء من أعضاء لجنة العلوم والفنون الفرنسية ضمَّت مهندسين معماريين وبحريين، وعلماء فلك ورياضيات وكيمياء وأحياء وآثار وعدد من الفنانين والرسامين والموسيقيين ومستشرقين ومسؤولين عن الطباعة، وشكَّل هؤلاء

---

(١) يحيى: ص٥٢٤ ـ ٥٢٩.

العلماء لجاناً متخصصة أنشأت: مصنعاً للبارود، وداراً لصك النقود، وحظيرة للحيوانات، ومكتبة للعلوم الطبيعية وأخرى للتاريخ الطبيعي، ومختبراً للكيمياء، مرصداً فلكياً، ومعامل لتقطير الكحول، وأشرفت على مصانع دباغة الجلود.

وقام عدد من علماء هذه اللجان بالذهاب إلى الصعيد لدراسة هذا الإقليم، والآثار الموجودة فيه، ووصلوا إلى وادي الملوك والكرنك، وأسوان وجزيرة فيلة.

واهتم كليبر بعد أن تسلَّم قيادة الحملة الفرنسية عقب مغادرة نابليون بونابرت إلى فرنسا، بالنواحي العلمية، فكلَّف اللجان المختصة بدراسة عادات المصريين، وأساليب حياتهم، ومعتقداتهم، وتقاليدهم، والقوانين التي تسري عليهم، ودراسة شؤون التعليم والتجارة، وعمل الخرائط، وجمع الوثائق المهمة المتعلقة بكل هذه الموضوعات، وكتابة تاريخ البلاد من وقت مجيء حملة حسن باشا إلى مصر في عام (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٦م) حتى وقت مجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد، وعلاقة مصر ببقية الأقاليم الأفريقية[١].

وأنشأ نابليون بونابرت المجمع العلمي في القاهرة في (١٠ ربيع الأول ١٢١٣هـ/ ٢٢ آب ١٧٩٨م) ضمَّ عدداً من العلماء، وألحق به مطبعة الجيش والمختبر الكيميائي، ومكتباً للعلوم الطبيعية، والمرصد، وخصَّص له صالة للاجتماعات والمحاضرات، وهكذا أضحى المجمع العلمي المصري هيئة جديدة منفصلة عن لجنة العلوم والفنون، ولها تنظيمها الخاص بها[٢].

وعيَّن نابليون بونابرت العالِم مونغ رئيساً للمجمع العلمي، وطلب منه دراسة الآثار القديمة، وكشف النقوش والكتابات الموجودة على الغرانيت، ودراسة أحوال البلاد وأهلها، ووضع خريطة دقيقة، ودراسة طرق الزراعة ووسائل تحسين الري، ودراسة برزخ السويس تمهيداً لشق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، وقد شارك نابليون بونابرت بنفسه في هذه الدراسة بعد احتلال مدينة السويس.

وخدم النشاط العلمي ما جرى من العثور على حجر رشيد مع بقايا بعض الأبنية المصرية القديمة التي كان سلاطين مصر قد شيَّدوا عليها برج رشيد، وقد عثر عليه بوشار في (صفر ١٢١٤هـ/ تموز ١٧٩٩م)، وهو حجر من الغرانيت الأسود، يقرب ارتفاعه من المتر، ويقرب عرضه من ثلاثة أرباع المتر، وتبلغ سماكته ٢٥ سم، وحمل هذا الحجر نقوشاً على وجه واحد في ثلاث مجموعات منفصلة عن بعضها، كُتبت المجموعة الأولى باللغة الهيروغليفية، وكُتبت المجموعة الثانية بلغة لم يعرفوها، وظهر فيما بعد أنها اللغة المصرية العامية القديمة، وكُتبت المجموعة الثالثة

(١) شكري: ص٦٢١.
(٢) يحيى: ص٥٤٤.

باللغة اليونانية القديمة، وتمكَّن العالم شامبليون في عام (١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م) من فك رموزه كاملة، وكان هذا العمل مفتاحاً للولوج إلى اللغة المصرية القديمة، والأساس لمعرفة تاريخ مصر القديم[١].

وخدم النشاط العلمي أيضاً ما جرى من دراسة بقية الآثار الفرعونية الموجودة في مصر بشكل عام، والموجودة في الصعيد بشكل خاص، ووصف العلماء تلك الآثار التي زاروها، بكل دقة، وشكّلت أعمالهم ثروة ضخمة بالنسبة للتاريخ[٢].

وقام العلماء بجمع المعلومات الجغرافية التي تُساعد على وضع خريطة مفصلة لمصر، ومسح الأراضي الزراعية لتنظيم الضرائب العقارية، وحمل الفرنسيون معهم مطبعة كانت فاتحة لمعرفة المصريين بشؤون الطباعة وأهمية المطبوعات.

---

(١) يحيى: ص٥٤٨.

(٢) المرجع نفسه: ص٥٤٨ ـ ٥٤٩.

قيام دولة محمد علي باشا وتوسعها في الجزيرة العربية

قيام دولة محمد علي باشا

القوى السياسية في مصر بعد خروج الفرنسيين

كانت الحملة الفرنسية بعيدة الأثر في مستقبل مصر السياسي، فقد هيأت الظروف لنشوء الفكر الوطني ونمو آمال جديدة في نفوس المصريين على مدى العقود التالية على نحو غير مألوف، لكن ليس معنى ذلك أن المصريين استوعبوا فوراً ما أحدثته الحملة من ثورة فكرية لأن العصر لم يكن عصر نضج فكري، وتكمن تلك الظروف في الصراع على السلطة بين القوى الموجودة في مصر، وما أسفر عنه من تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي جذري على يد محمد علي باشا[1].

لقد وُجدت على الساحة المصرية بعد جلاء القوات الفرنسية خمس قوى راحت تتنافس فيما بينها على النفوذ وهي:

القوة الفرنسية: فقد احتفظت فرنسا بعد جلاء قواتها ببعض التأثير المعنوي في مصر من دون أن يستند على قوة مادية، في خطوة انكفائية ريثما تُعيد ترتيب أوضاعها العامة.

لقد فتحت الحملة الفرنسية مجالات واسعة أمام قادة البلاد حين أشركتهم في الديوان، وعاملتهم بصفتهم أهل البلاد وأصحابها، وسيظل بعض المصريين متعلقين بذكرى الفرنسيين بعد خروجهم، ونتيجة لشعور المصريين بعامة بانفصالهم عن الفرنسيين وتبلور شخصيتهم بشكل واضح ومستقل؛ جعلت بعضهم يأسفون على رحيلهم، وستقف فرنسا موقف المتفرج تجاه النزاع الذي سينشب في مصر بين القوى المتعددة للوصول إلى السلطة، إلا أن ذلك لم يمنعها من تطوير سياسة فرعية وظرفية تمثَّلت في العمل على دعم القوة المملوكية وتمكينها من امتلاك شروط انفصالها الفعلي عن الدولة العثمانية من جهة، والتحكم بقوى المجتمع الأهلي في مصر من جهة أخرى.

---

(١) طربين، أحمد: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص١٠٧.

القوة البريطانية: ازدادت أهمية مصر في نظر بريطانيا منذ مجيء الحملة الفرنسية إليها، وشعرت بخطورة عودة النفوذ الفرنسي إلى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لعلاقاتها ومواصلاتها مع الشرق الأقصى، وأتاح لها توازن القوى المتنافسة بعد رحيل الفرنسيين؛ الإمساك بزمام المبادرة، فسعت إلى تطوير سياسة موازية على مستوى ولاية مصر، بهدف قطع الطريق على فرنسا من معاودة غزوها ومنع السلطة العثمانية من تثبيت سلطتها عليها، لذلك حاولت الإفادة من وجود قوات لها في مصر للحصول على بعض المكتسبات عبر إيجاد قواعد لها، ولم يكن أمامها من أجل تحقيق ذلك سوى المماليك أتباع مراد بك المتوفىٰ، الساعون إلى فرض سيطرتهم على مصر من جديد مع الحفاظ على تبعيتهم الاسمية للسلطنة العثمانية وكانوا بأمس الحاجة إلى دعم خارجي، فعملت على دعمهم وحمايتهم، وضغطت على السلطنة العثمانية من أجل قبول عودتهم إلى الحكم، فتحولت القوة المملوكية بذلك إلى إحدى المرتكزات السياسية للسيطرة البريطانية بالدرجة الأولى، وللسيطرة الفرنسية في الدرجة الثانية.

شكَّلت السياسة البريطانية المزدوجة والدافعة إلى تثبيت سلطة المماليك في مصر مع الإبقاء على الارتباط الشكلي لولاية مصر بالسلطة المركزية وما يعينه ذلك من التزام بريطانيا بوحدة أراضي الدولة العثمانية؛ توجهاً ملائماً لمصالحها، فقد أتاحت لها حرية التحرك في أكثر من اتجاه، فمن جهة ضمنت لها الاستئثار بالنفوذ والسيطرة على الدولة العثمانية بشكل متدرج على حساب باقي الدول الاستعمارية المنافسة لها وبخاصة فرنسا وروسيا، وفي المقابل قطعت الطريق أمام إمكان تطوير الدولة العثمانية لأي سياسة فعَّالة في مواجهة بريطانيا، وتُمكِّنها في الوقت المناسب من إحكام قبضتها على مصر واحتلالها[(١)].

القوة العثمانية: كشفت الحملة الفرنسية عجز بُنى السلطنة العثمانية عن توفير شروط المواجهة، وكان العثمانيون بعد خروج الفرنسيين أصحاب الحق الشرعي في مصر، وأصحاب السيادة على هذا البلد، وشعروا أنه من حقهم استعادة سلطتهم عليه، فاغتنموا فرصة ضعف المماليك وانقسامهم على بعضهم ليستأثروا بالسلطة المطلقة، الأمر الذي أدى إلى حدوث نزاع بينهما.

وتأثرت القوات العثمانية الموجودة في مصر بما كان يجري من تنافس داخل الهيئات الحاكمة في استانبول، فقد تألفت هذه القوات من جيشين كما مرَّ معنا:

الأول: بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا، وتألَّفت عناصره من الإنكشارية

---

(١) الضيقة، حسن: دولة محمد علي والغرب. الاستحواذ والاستقلال، ص١٣٣.

ومن بعض المجندين من بلاد الشام، والمغاربة، ويتمركز في القاهرة ومنطقة شرقي الدلتا وبعض مناطق الصعيد.

الثاني: بقيادة حسين باشا، ويتكوَّن في غالبيته من الأرناؤوط مع بعض الإنكشارية، ويتمركز في منطقة أبي قير.

كان معنى ثنائية القيادة إمكان وقوع تنافس بين القيادتين حتى في أبسط الأمور، والمعروف أن حسن باشا تربى مع السلطان سليم الثالث، وله تأثير عليه، في حين خضعت القوات البرية للصدر الأعظم ووزير خارجيته، وسينعكس التنافس بين السلطان، ورئيس وزرائه على الوضع الموجود في مصر عند ترشيح محمد خسرو باشا والياً على هذا البلد، لكن مصير الأسطول العثماني كان الجلاء عن مصر مع قواته نظراً لحاجة الدولة إليه في مناطق أخرى، الأمر الذي أدى إلى بقاء القوات البرية وحدها في مصر، وكانت هذه القوات تشتمل على عصبيات متعددة راحت تتنافس فيما بينها، الأمر الذي أثَّر على فاعليتها، وكان لا بد لهذا الانقسام والتناحر من أن يزيد من انتشار الفوضى والفتن بعد خروج الفرنسيين من مصر.

القوة المملوكية: أُصيبت القوة المملوكية بضربة شديدة على يد الفرنسيين، وتكبَّد المماليك كثيراً من الخسائر خلال مقاومتهم للوجود الفرنسي في مصر، وحُرموا من استيراد عناصر جديدة من الخارج، وازداد وضعهم حرجاً بفعل انقسامهم وتوزُّع ولاءاتهم بين العثمانيين والفرنسيين، وشعروا عقب خروج الفرنسيين من مصر بأنهم كانوا حكام مصر السابقين وأن العثمانيين يريدون الآن الاستئثار بالسلطة، والقضاء على نفوذهم ثم التخلص منهم بشكل نهائي؛ فدفعهم هذا الشعور إلى التقارب مع البريطانيين، وقد أدرك هؤلاء هواجسهم وتطلعاتهم السياسية، فحاولوا استغلالها والإفادة منها. لكن المماليك كانوا موزّعي الولاءات السياسية ما أثَّر سلباً على قوتهم، فرأى مماليك مراد بك أن الموقف قد تحوَّل ضد الفرنسيين ولصالح البريطانيين، فنقضوا اتفاقية مراد بك مع الفرنسيين، وانضموا إلى البريطانيين، وسعوا إلى استعادة سلطتهم في مصر، وكانوا بقيادة محمد بك الألفي، وكان هناك قطاع مملوكي آخر بقيادة عثمان بك البرديسي، يرى ضرورة التعاون مع الفرنسيين، كما وُجد فريق من المماليك المرادية يرى ضرورة اتخاذ موقف الحياد والتعاون مع الدولة العثمانية، وانضم مماليك إبراهيم بك إلى هذه الدولة ولم يكن لهم وزن كبير.

القوة الوطنية: شكَّلت العناصر الوطنية قوة لها ثقلها في الميدان، معنوياً على الأقل، وقد بدأت باليقظة، خلال السنوات التي قضاها الجيش الفرنسي في البلاد،

وذلك بفعل المقاومة والكفاح السياسي، فثارت في وجه الاحتلال الفرنسي بروح معنوية جديدة، وأخذت تنظر بعين السخط إلى محاولة عودة المماليك والعثمانيين إلى الحكم، وتعمل على التخلص منهما، وبرز بعض الزعماء الوطنيين الذين أخذوا على عاتقهم توعية الشعب وتوجيهه للصالح الوطني العام، الأمر الذي عرَّضهم للاضطهاد على أيدي الفرنسيين، وازداد نفوذهم بعد جلاء هؤلاء بسبب التنازع بين المماليك والعثمانيين الذي أضعف كليهما، فراح هؤلاء الزعماء يتدخلون في الشؤون العامة، وفي تعيين الولاة وعزلهم، نذكر منهم: عمر مكرم، ومحمد السادات، والشيخ عبد الله الشرقاوي، والشيخ محمد الأمير، والشيخ سليمان الفيومي، والشيخ مصطفى الصاوي وغيرهم، وشكَّل عهدهم فجر النهضة القومية في مصر.

محاولة العثمانيين القضاء على المماليك

بدأت المحاولة عقب إقدام الدولة العثمانية على تطبيق سياستها الخاصة بإعادة مصر إلى سيطرتها المباشرة، فقد ترتَّب على سلسلة المواجهات التي خاضتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر وخلالها، تعميق وتسريع مسارات تراجعها «الاستراتيجي»، وكشفت مواجهات هذا الصراع عن مدى تخلف وعجز المؤسسة العسكرية العثمانية عن النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، لذلك سعت السلطة المركزية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي إلى تطوير عدد من السياسات الخاصة بغية معالجة الاختلال الآخذ في التفاقم بعد كل عملية مواجهة عسكرية[١].

استدعى هذا التوجه القاضي بمعالجة الاختلال، تطوير سياسة موازية تمثَّلت في سعي السلطة المركزية في استانبول إلى تشديد قبضتها على ولاياتها من أجل تأمين احتياجات المواجهات العسكرية المكلفة مع القوى الأوروبية، واستدعى هذا بدوره التصدي لقوى السلطات المحلية في الولايات، التي استفادت في المراحل السابقة من تفكُّك بُنى السلطة المركزية.

اتخذت هذه السياسة، وما رافقها من تعقيدات فرضتها معطيات الصراع في كل ولاية؛ أساليب متميزة، ففي حال ولاية مصر، أدَّت السياسة الانفصالية للمماليك بالإضافة إلى سعي بريطانيا المتكرر إلى تدعيم هذا التوجه الانفصالي، وبخاصة بعد جلاء الفرنسيين عن مصر؛ إلى ترسيخ قناعة لدى السلطة المركزية بضرورة تصفية القوة المملوكية وبخاصة أن المواجهات مع الحملة الفرنسية فكَّكت بُنى هذه القوة

---

(١) هنري، لويس: المملكة المستحيلة، فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث ص١٢٣ ـ ١٢٤.

وأبطلت شرعيتها في نظر المجتمع الأهلي[١].

شجعت هذه الوضعية المستجدة على تنفيذ السياسة العثمانية المذكورة، غير أن الأسلوب الذي اتبعته السلطة المركزية خلال عملية التنفيذ، لم يحمل أي جديد، فقد عمدت إلى إرسال ولاة عاجزين عن مواجهة الفوضى والاضطراب الذي ساد القاهرة بعد خروج الفرنسيين من مصر، وذلك في ظل نوع من التوازن بين القوة العثمانية المركزية وبين القوة المملوكية، وفي إطار هذا المأزق المزدوج لكلا القوتين المتصارعتين أُتيحت فرصة تاريخية جديدة أمام قوتين سياسيتين مغايرتين للنهوض بأدوار حاسمة في إعادة تشكيل المشهد السياسي لولاية مصر؛ تمثَّلتا بالكتلة الشعبية التي أفرزتها تجربة المواجهة مع المستعمر التي يقودها عمر مكرم، وقوة محمد علي[٢]، التي تنتمي إلى إحدى التشكيلات العسكرية للسلطة المركزية[٣].

وفي الوقت الذي أوضحت الدولة العثمانية لبريطانيا موقفها من المماليك؛ عمدت إلى التخلص منهم عبر توجيه ضربة قاضية لهم، فتلقّى كل من الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا وقائد البحرية حسين باشا، تعليمات من استانبول بتغيير نظام الحكم في مصر، وإنشاء أربع باشويات تحل محل سلطة المماليك وإلقاء القبض على أكبر عدد من بكواتهم وإرسالهم إلى استانبول، وسيُعوضهم الباب العالي عن أملاكهم في مصر، فقاما بتنفيذها، واتبعا في ذلك سياسة مزدوجة قائمة على استقطاب المماليك ثم القضاء عليهم، فأقطع الصدر الأعظم إمارة الصعيد وإقطاعات الوجه البحري لمحمد بك الألفي، والمعروف أن هذه المناطق كانت تحت حكم مشترك بين مماليك مراد بك وبين مماليك الألفي ما أدى إلى ازدياد حدة التنافس بينهما، وبالتالي إضعافهما، فانتهز الصدر الأعظم فرصة هذا الانقسام، ووجَّه ضربة قاضية لهما في (١٢ جمادى الآخرة ١٢١٦هـ/ ٢٠ تشرين الأول ١٨٠١م) عبر دعوة بكواتهما الموجودين في القاهرة إلى منزله، فقبض على إبراهيم بك، ومرزوق بك،

---

(١) الضيقة: ص١٣٩.

(٢) وُلد محمد علي في عام (١٧٦٩م) في قرية قولة، وهي مدينة صغيرة تقع شرقي سالونيك وسط مجتمع بسيط. انخرط في سلك الجندية، وترقى إلى رتبة قائد فوج مكافأة على شجاعته. قدم إلى مصر مع القوة العسكرية التي أرسلتها الدولة العثمانية لمحاربة الجيش الفرنسي، وهو بهذا ابن المؤسسة العسكرية العثمانية، ولا تتميز نشأته بسمات معينة تجعله خارج السياق العام لنشأة رجال السلطة العثمانية إلا لجهة كونه أحد العسكريين الألبان الذين انخرطوا داخل المؤسسة العسكرية من خارج مؤسسة الإنكشارية.
المرجع نفسه: ص١٤٠، ١٤١.

(٣) المرجع نفسه: ص١٤٠.

وتسعة من البكوات الآخرين، وأرسل قوات من الأرناؤوط بقيادة طاهر باشا إلى الصعيد للقبض على محمد بك الألفي، وكان على حسين باشا الموجود في الإسكندرية أن يقبض على البكوات في جوارها الذين كانوا على صلات مع القوات البريطانية المتمركزة فيها، فدعا جماعة منهم لمقابلته في (١٤ جمادى الآخرة/ ٢٢ تشرين الأول) لإبلاغهم بقرار الباب العالي بترحيل من لا يرضى منهم الدخول في خدمة السلطان، وفي خلال نقلهم إلى إحدى السفن تمَّ القضاء على عدد منهم، وأخذ الصدر الأعظم العهد على من بقي حياً بالولاء للسلطان، وبعدم التعاون مع الأجانب، وكان عثمان بك البرديسي من بين هؤلاء، وما إن انتشرت أخبار هاتين المؤامرتين، حتى احتج كل من الضابطين هتشنسون في القاهرة وستيورات في الإسكندرية وطالبا بإطلاق سراح الأسرى، فأُطلق سراحهم، ومنحهم الباب العالي معاشات سنوية، وأسند إليهم بعض الوظائف، وأُبعد من لم يرغب منهم إلى خارج البلاد[1].

ذهب المماليك بعد إطلاق سراحهم مع أتباعهم إلى الجيزة، وانضم إليهم من نجا من إخوانهم من مؤامرة أبي قير، فتكتلوا وقرَّروا الانتقام من الدولة العثمانية التي ضعف مركزها في مصر وبخاصة بعد مغادرة حسين باشا أبي قير، وأملوا في تلقي مساعدة من حُماتهم البريطانيين، لكن بريطانيا اضطرت بفعل تغيُّر الموقف السياسي بين الدولة العثمانية وفرنسا، إلى الوقوف على الحياد، والمعروف أنه جرى تقارب بين الدولتين العثمانية والفرنسية، مُوجَّه ضد بريطانيا التي خشيت أن تستعيد فرنسا نفوذها السابق في المنطقة، وعقدت الدولتان اتفاقية باريس في (١ جمادى الآخرة ١٢١٦هـ/ ٩ تشرين الأول ١٨٠١م) التي أعادت العمل بالاتفاقيات السابقة المعقودة بينهما.

وانتظر المماليك أن تحين لهم الفرصة من جديد للحصول على مساعدة بريطانيا، فانتقلوا في (رمضان ١٢١٦هـ/ كانون الثاني ١٨٠٢م) إلى الصعيد لينظموا صفوفهم، استعداداً للمواجهة المحتملة، وظلَّت السلطة في القاهرة والوجه البحري في أيدي العثمانيين.

وقرَّر الصدر الأعظم آنذاك، العودة إلى استانبول، فاستدعى محمد خسرو باشا لكي يُسلِّمه السلطة في مصر قبل رحيله، فحضر إلى القاهرة في (١٧ رمضان/ ٢١ كانون الثاني)، واستقر في سدة الحكم، وغادر الصدر الأعظم إلى بلاد الشام، واصطحب معه قسماً من الجيش العثماني، وأضحى محمد خسرو باشا الحاكم المطلق الصلاحية في القاهرة، ومثَّل السلطة الشرعية في مصر.

---

(١) الجبرتي: جـ٣ أحداث ١٢١٦هـ. يحيى: ص٥٧٠ ـ ٥٧١.

كان المماليك قد غيَّروا توجههم السياسي بعد تخلِّي بريطانيا عنهم، وحاولوا التقرب من فرنسا، فأرسل إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي رسالة إلى القنصل الأول نابوليون بونابرت يشرحان فيها انهيار سلطة المماليك في مصر نتيجة مجيء الحملة الفرنسية، وموقف الدولة العثمانية المعادي لهم، ويطلبان مساعدة فرنسا للتوسط لهم لدى الدولة العثمانية، لكن التقارب العثماني ـ الفرنسي، دفع بحاكم فرنسا إلى تجاهل الطلب، وظلَّت هذه المحاولة من دون نتيجة، وأظهرت ضعف موقف المماليك، وقوة سيطرة العثمانيين على البلاد.

وما جرى في (محرم ١٢١٧هـ/ أيار ١٨٠٢م) من سحب حكومة الهند البريطانية جنودها المتمركزين في الجيزة، وتسليم معسكرهم إلى مندوبي محمد خسرو باشا؛ أتاح لهذا الوالي أن يوطِّد حكمه في مصر، فحاول القضاء على المماليك، واصطدم بهم بالقرب من قرية «هو»[(١)]، لكنه خسر المعركة وقُتل قائده حسن باشا خلال القتال. ويُذكر أنه لم يبق من قوات بريطانية في مصر، سوى تلك التي كانت مرابطة في الإسكندرية.

لقد شكَّل الوجود البريطاني في الإسكندرية عامل دعم للمماليك وبخاصة أن بريطانيا استاءت من التقارب العثماني ـ الفرنسي، فسعى ستيوارت لدى الباب العالي أن يُعيد للمماليك امتيازاتهم القديمة، لكن مساعيه فشلت أمام رفض السلطان، وزحفت قوات المماليك في هذه الأثناء إلى إقليم البحيرة لتكون قريبة من مكان تواجد القوات البريطانية، فأرسل محمد خسرو باشا جيشين للاصطدام بهم، الأول بقيادة يوسف بك، وكيل الباشا، والثاني بقيادة محمد علي، فاصطدم الجيش الأول بهم بالقرب من دمنهور في (٢٤ رجب ١٢١٧هـ/ ٢٠ تشرين الثاني ١٨٠٢م) إلا أنه خسر المعركة[(٢)].

لم يشترك محمد علي في المعركة، ويبدو أنه رأى من مصلحته أن يدع المماليك والعثمانيين يتقاتلون، فتتخلص البلاد من الفريقين معاً، وتخلو له الساحة السياسية، ويستولي على الحكم، وسيكون لهذا الموقف تداعيات على علاقته مع الباشا الذي حاول اغتياله، وإن كان قد فشل بفعل شدة احترازه[(٣)].

وما جرى في أوروبا من صلح أُميان في (٢٣ ذي القعدة ١٢١٦هـ/ ٢٧ آذار ١٨٠٢م)

---

(١) هو، قرية في الصعيد تابعة لمركز نجع حمادي بمديرية قنا الآن.

(٢) الجبرتي: جـ٣ ص٣٦٧. (٣) المصدر نفسه.

بين فرنسا وبريطانيا وهولندا وإسبانيا، نصَّ في بعض بنوده على جلاء البريطانيين عن مصر، فنصح ستيوارت المماليك بالانسحاب إلى الصعيد وانتظار فرصة أخرى تتيح لبريطانيا أن تساعدهم، وخرج محمد بك الألفي مع القوات البريطانية، وأدَّت عملية الانسحاب إلى سيطرة العثمانيين على الإسكندرية.

واستأنف المماليك محاولاتهم للسيطرة على السلطة بقيادة عثمان بك البرديسي، فدخلوا المنيا وتحكَّموا بالملاحة في نهر النيل، وتعرَّض محمد خسرو باشا في هذه الأثناء لضغط الجند بفعل تأخر رواتبهم، فعزلوه، واختار العلماء والمشايخ طاهر باشا قائد قوات الألبان، الأرناؤوط، قائمقاماً لولاية مصر إلى أن يُعيِّن الباب العالي والياً جديداً، وذلك في (١٤ محرم ١٢١٨هـ/٦ أيار ١٨٠٣م)، وخرج الباشا المعزول إلى المنصورة[١].

اتسم عهد طاهر باشا بالظلم والتسلط على رقاب العباد، وأخذ يؤلب القوات العسكرية ضد بعضها البعض، وفضَّل القوات الألبانية على الإنكشارية، وأهمل دفع رواتبهم، فثاروا عليه وقتلوه في (٤ صفر/٢٦ أيار)[٢].

اختار الإنكشارية أحد كبار ضباطهم، وهو أحمد باشا، حاكماً على مصر، وكان والياً على المدينة المنورة، في خطوة لإبعاد الجنود الألبان وقائدهم محمد علي عن السلطة، الأمر الذي أثار هؤلاء، فكان الموقف أقرب إلى وقوع حرب أهلية أو معركة بين فِرق القوات العثمانية المختلفة، لذلك قرَّر محمد علي القضاء عليه، فتحالف مع المماليك، فطردوه من القاهرة بعد يوم وليلة من اعتلائه الحكم، ونادى المنادون في الشوارع بالأمان «حسب ما رسم إبراهيم بك حاكم الولاية وأفندينا محمد علي»، ومعنى ذلك أن الرجلين اقتسما السلطة فيما بينهما وتحالفا سوياً واشتركا في حكم مصر[٣].

وكان محمد خسرو باشا قد حاول من مركزه في المنصورة أن يتفاهم مع المماليك لكي يعاونونه على استعادة ولايته، ولكنه لم يجد الوقت الكافي لتنفيذ هذه المحاولة فقد طاردته قوة عسكرية ألبانية بقيادة حسن بك واشتبكت معه في فارسكور، وعلى الرغم من انتصاره، فقد طاردته قوات حسن بك، فدخل دمياط وتحصَّن بها، فحاصره حسن بك الذي تلقى تعزيزات عسكرية بقيادة عثمان بك البرديسي ومحمد علي، فاقتحم المحاصِرون المدينة، ودخلوها وقبضوا على محمد خسرو باشا وأرسلوه أسيراً إلى القاهرة[٤].

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٣٨٦.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٩٠.
(٣) المصدر نفسه: ص٢٩٢، ٣٩٣.
(٤) المصدر نفسه: أحداث ربيع الأول ١٢١٨هـ.

وفي اليوم الذي أُرسل فيه محمد خسرو باشا إلى القاهرة في (١٨ ربيع الأول ١٢١٨هـ/ ٨ تموز ١٨٠٣م)؛ وصل إلى الإسكندرية علي باشا الجزائرلي، وقد عيَّنته الدولة العثمانية والياً على مصر، وأضحى على حكومة الائتلاف أن تواجه هذا الخطر الجديد، فكتب إلى المماليك يوبخهم على دخولهم القاهرة من دون إذن الباب العالي، وعلى قتلهم رجال الإنكشارية وحذَّرهم من مغبة عصيان أوامره.

كان التوجه السائد لدى المماليك، الاحتفاظ بالمكتسبات القديمة والتوسع في المناطق التي لا تزال خاضعة مباشرة للدولة العثمانية؛ أي: منطقة شمالي الدلتا ورشيد والإسكندرية، واعتقد عثمان بك البرديسي أن سيطرته على الإسكندرية سيترتَّب عليها طرد العثمانيين من البلاد، فحشد قواته عند دمنهور، استعداداً للزحف عليها مع قوات محمد علي.

عند هذه المرحلة من التعاون؛ اختلفت سياسة المتحالفيْن، فقد قامت سياسة محمد علي على منع المماليك من مدِّ سيطرتهم إلى الإسكندرية لأسباب عدة نذكر منها ما يأتي:

ـ إن سيطرة المماليك على الإسكندرية من شأنها أن تقضي على سلطة الدولة العثمانية في مصر وتُتيح لهم السيطرة التامة على البلاد، ما يحرمه من التحرك في المستقبل، ويوقعه في مأزق في حال إقدام الدولة العثمانية على إرسال حملة جديدة إلى مصر لاستعادة سيطرتها عليها، إذ إن وضعه سيكون مجرد قائد القوات العسكرية التي أتاحت للمماليك الوقوف في وجه السلطان.

ـ إن سيطرة المماليك على الإسكندرية من شأنها إتاحة الفرصة لهؤلاء إقامة علاقات مع القناصل الأجانب وبخاصة قناصل بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي يُهدِّد بتغيير الوضع السياسي في مصر لصالح المماليك والأجانب بعيداً عن مصلحته.

ـ إن سيطرة المماليك على مصر، تحول بينه وبين تنفيذ سياسته القاضية بإضعافهم والتعجيل بالتخلص منهم.

ـ رأى محمد علي أن بقاء الإسكندرية بيد الوالي العثماني، لا تحتاج إلى جهد كبير للقضاء عليها في الوقت المناسب بفعل أن سلطته مزعزعة ومضطربة.

لذلك آثر العودة إلى القاهرة بحجة أن لجنوده رواتب متأخرة لم تُدفع لهم، فارتاب عثمان بك البرديسي من هذه العودة المفاجئة، فعدل عن مهاجمة الإسكندرية بفعل تناقص قواته بعد انسحاب محمد علي، وعاد أدراجه إلى القاهرة.

بقي علي باشا الجزائرلي في الإسكندرية حتى (٨ رمضان ١٢١٨هـ/ ٢٢ كانون الأول ١٨٠٣م) ثم غادرها إلى القاهرة ليتقلَّد منصبه، بناء على دعوة أمراء المماليك

الذين تظاهروا بالرغبة في الوفاق، لكن هذه الدعوة كانت فخاً للتخلص منه، فاعترضته قوة مملوكية في شلقان بمركز قليوب بين بلبيس والصالحية، وذهبت به إلى حدود بلاد الشام، وقتلته هناك في (شوال ١٢١٨هـ/ كانون الثاني ١٨٠٤م)، ويبدو أن محمد علي كان وراء هذه المؤامرة، لكنه مكث بعيداً ليتحمَّل عثمان بك البرديسي تبعة مقتل الوالي.

حاول المماليك بعد القضاء على الوالي علي باشا الجزائرلي أن يستولوا على الإسكندرية سلمياً، فدعوا حاكمها أحمد خورشيد باشا لتولي الباشوية في القاهرة، وكانت هذه المناورة أمراً ضرورياً لسببين:

الأول: عدم ظهورهم أمام السلطان بمظهر من نقض الاتفاق.

الثاني: إن وجود أحمد خورشيد باشا في القاهرة يُمهد لعقد اتفاق جديد بينهم وبين الباب العالي.

كان أحمد خورشيد باشا يطمع في اعتلاء منصب الوالي، في القاهرة، لكنه سرعان ما أدرك الواقع، وشعر بخطورة تسليم الإسكندرية إلى المماليك وبخاصة أنه لم يكن قد تأكد من موقف الباب العالي تجاههم بعد قتل علي باشا الجزائرلي. وهكذا فشلت محاولة المماليك مدّ سيطرتهم إلى الإسكندرية.

وما جرى آنذاك من وصول محمد بك الألفي إلى مصر؛ شكَّل مفاجأة غير سعيدة لكل من إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي؛ لأنه يُعدُّ منافساً خطيراً لهما بفعل طموحه السلطوي، فالتجأ البرديسي إلى محمد علي، وكان يثق به، بفعل ابتعاده عن التدخل في شؤون المماليك، وقيادته القوى العسكرية الرئيسة الموجودة في مصر، فانتهز محمد علي الفرصة للاستمرار في سياسته التقليدية وهي العمل على تأليب المماليك بعضهم ضد بعض، فاتفق مع البرديسي على التخلص من محمد بك الألفي قبل وصوله إلى القاهرة، لكن هذا نجا وفرَّ إلى الشرقية، ومنها إلى الصحراء، والتجأ إلى بعض العربان، واختفى مؤقتاً عن مسرح الأحداث.

ورأى محمد علي بعد ذلك أن مصلحته تقضي بإنهاء الائتلاف مع المماليك، فصرَّح في (ذي القعدة ١٢١٨هـ/ آذار ١٨٠٤م) أنه لا يمكنه التعاون مع هؤلاء الذين غدروا بصديقهم ورفيقهم محمد بك الألفي، واعتمد على جنوده الألبان، ومساندة العلماء والمشايخ، وأفراد الشعب، فتغلغل في وسطهم، ونادى معهم بضرورة وقف المظالم وإبطال ضريبة الفردة[(١)]، فاضطر عثمان بك البرديسي تحت ضغط الأحداث

---

(١) الفردة أو الفرضة، هي ضريبة على الأفراد من الرجال والنساء بين ثماني عشرة والستين من العمر، وقد فُرضت لتغطية العجز في الميزانية والإنفاق على الحروب وكان تحصيلها مروعاً، فتفجَّرت الشكاوى والاحتجاجات في كل مكان في مصر.

إلى الخروج من القاهرة خشية على حياته، وكذلك فعل إبراهيم بك.

ورفض محمد علي، على الرغم من انتصاره تولِّي الحكم في مثل هذه الظروف، فاختار أحمد خورشيد باشا لملء منصب الوالي، ويعني هذا الاختيار سيطرته على السلطة من وراء حجاب، وظهوره أمام الشعب والعلماء والمشايخ بمظهر الرجل الذي يعمل للصالح العام.

رضي الباب العالي بهذا الاختيار، وعدَّه عاملاً لدعم سلطته على مصر، فأرسل إلى أحمد خورشيد باشا فرمان التعيين، وتدخَّل محمد علي في شؤون الوالي، وحتى في تعيين حاشيته، واحتفظ لنفسه بكل سلطة ممكنة، من دون أن يتحمل في المقابل أي مسؤولية، ما شكَّل إحراجاً لمركز أحمد خورشيد باشا، ودافعاً للاصطدام به.

اعتلاء محمد علي السلطة

دخل أحمد خورشيد باشا إلى القاهرة وهو لا يحظى بثقة محمد علي وجنوده الألبان، وكان المماليك يسيطرون على المنطقة المحيطة بالقاهرة ويُهدِّدون وصول المؤن إليها، فاستغل الباشا هذه الفرصة للتخلص من الطرفين، فأمر محمد علي بحربهم، فطلب منه دفع رواتب جنوده المتأخرة كي يتمكَّن من إقناعهم بالسير معه إلى الحرب، والواقع أن مسألة تأمين الأموال كانت ضرورية لإخراج الألبان من القاهرة لمحاربة المماليك، لكن جاء ذلك على حساب الأهالي، فقد اضطر أحمد خورشيد باشا إلى فرض ضرائب جديدة وجمع مال الميري عن السنة المقبلة، ما أثار الأهالي والملتزمين والفلاحين، فأُغلقت الأسواق والمحلات التجارية، واضطرب حبل الأمن، فخشي على نفسه، وتحصَّن بالقلعة، واستقدم تعزيزات من بلاد الشام لتقوية موقفه.

وخرج محمد علي في (١٢ رجب ١٢١٩هـ/ ٢١ تشرين الأول ١٨٠٤م) على رأس قواته الألبان وعددهم نحو ثلاثة آلاف مقاتل، وأرسل الوالي معه جيشان آخران، **الأول** بقيادة قائد سلاحه، ويبلغ عديده نحو أربعة آلاف مقاتل، **والثاني**: بقيادة حسن باشا وعدده نحو ألف ومئتي مقاتل، وطاردت هذه القوات، المماليك في الصعيد، واستولت على المنيا في (١٣ ذي الحجة ١٢١٩هـ/ ١٥ آذار ١٨٠٥م)، فدخلها محمد علي، وعلم وهو فيها بوصول التعزيزات من بلاد الشام وقوامها ألف فارس، فأدرك فوراً مدى ما يُشكِّله ذلك من خطر على وضعه، فغادر المنيا بسرعة في (١٠ محرم ١٢٢٠هـ/ ١٠ نيسان ١٨٠٥م) عائداً إلى القاهرة لينازع أحمد خورشيد باشا على السلطة، ففوجئ هذا بعودته، فعمل على تأليب العلماء والمشايخ ضده، وأبلغهم أن عودته تعني الشر وأن عليه إما أن يعود إلى الصعيد لقتال المماليك، وإما أن يخرج من مصر.

ويبدو أن محمد علي نجح في استقطاب قادة الشاميين عند طرة، فانضموا إلى جنوده، ثم زحف إلى القاهرة ودخلها في (١٩ محرم/ ١٩ نيسان).

وتلقى محمد علي دعماً من العلماء والمشايخ والأهالي على خلفية ما يمثلون من قوى اجتماعية واقتصادية، وقد أخذوا في البحث عن بديل سياسي بإمكانه إخراج ولاية مصر من حال التمزق السياسي والظلم الاقتصادي الناجم عن سياسات القوى المملوكية وسلطة الولاة العثمانيين، وهذا ما توسمته في شخص محمد علي الذي أثبت خلال مرحلة الاضطرابات، قدرته على التواصل والتجاوب مع أهداف الهيئات الأهلية ومعلناً خضوعه للشروط كافة، فبادر زعماء القوى الأهلية، انطلاقاً من هذه المعادلة، الطلب منه في (١٣ صفر ١٢٢٠هـ/ ١٣ أيار ١٨٠٥م) تولي مقاليد السلطة وفقاً للصيغة التي أبلغه بها عمر مكرم «إننا نريدك والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من الخير والعدالة»[١].

ترتَّب على نشوء هذه المعادلة بين الهيئات الأهلية ومحمد علي توفر شرط أساس من شروط قيام السلطة الجديدة[٢]، لكن كان على هذه الهيئات أن تواجه استحقاقاً آخر من أجل تثبيت شرعية الوالي الجديد، فقد استمرت الإدارة المركزية في استانبول في محاولاتها الرامية إلى بسط سيطرتها المباشرة على ولاية مصر عبر واليها أحمد خورشد باشا، فأصدر السلطان فرماناً عيَّن بموجبه محمد علي والياً على جدة، وهنا برز من جديد الدور السياسي للهيئات الأهلية التي استطاعت إلغاء فرمان السلطان ومن ثمَّ تعديله باتجاه تثبيت ولايته عبر الطلب من السلطان تقليده منصب الولاية، ولم يكن أمام السلطان إلا الاعتراف بالأمر الواقع والاستجابة مكرهاً، ووصل مندوب السلطان إلى القاهرة في (١١ ربيع الآخر ١٢٢٠هـ/ ٩ تموز ١٨٠٥م) وهو يحمل فرمان التعيين، وعُدَّ أحمد خورشيد باشا معزولاً، وفي رواية أن المندوب السلطاني حمل فرمانين: **الأول**: تعيين محمد علي والياً على مصر، **والثاني**: عزل أحمد خورشيد باشا[٣].

ومهما يكن من أمر، فقد أضحى محمد علي باشا والياً بإرادة الأهالي وانتهى الحكم العثماني لمصر، وأذعن أحمد خورشيد باشا، فسلَّم القلعة في (٩ جمادى الأولى/ ٥ آب) ثم رحل عن البلاد فكان آخر والٍ عثماني حكم مصر بإرادة السلطنة العثمانية، ودخلت مصر في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الحديث تميز بوصول حاكم بإرادة الأهالي، لكن الوضع السياسي الداخلي كان لا يزال يشتمل على كثير

---

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٥٢٩ ـ ٥٣٨.
(٢) الضيقة: ص١٤٣.
(٣) الجبرتي: جـ٣ ص٥٢٩ ـ ٥٣٨.

من التناقضات التي ستؤثر في التوجهات الداخلية في المرحلة القادمة من تاريخ مصر الحديث[1].

تفرُّد محمد علي باشا بالسلطة

أخذ محمد علي باشا خلال السنوات العشر الأولى من حكمه؛ يعمل على تدعيم سلطته، وتوطيد حكومة قوية ومستقرة في البلاد تمهيداً للتفرد بالسلطة، فسارع بعد انتصاره على البريطانيين في رشيد، وعقد اتفاقية الانسحاب معهم؛ إلى توظيف مكتسباته التي تحقَّقت لصالح تركيز سلطته في الداخل، واقتضى هذا العمل:

- تحجيم الزعامات الشعبية وتفكيك الدور السياسي للكتلة الشعبية التي أمَّنت له شروط وصوله إلى الحكم.
- القضاء على القوة المملوكية.

ففيما يتعلق بتحجيم الزعامات الشعبية وتفكيك الدور السياسي للكتلة الشعبية؛ فقد انصرف إلى تحطيم موقعها المتمثل بعمر مكرم، فعمل على تعميق الاختلاف والصراع القائم بين شرائح العلماء، فتواصل مع الشريحة التي سبق لها أن هادنت الفرنسيين الأمر الذي أدى إلى فقدانها مصداقيتها لدى الأهالي، فدعمها عبر إعفائها من ضريبة الفائض عن أملاكها، ووجدت هذه الشريحة، بالمقابل في محمد علي باشا سندها في مواجهة الزعامات الشعبية، ولهذا عملت على تغطيته وتشجيعه في سياسته الرامية إلى التخلص من عمر مكرم، ووفَّرت له شرطاً أساسياً من شروط إنضاج الظروف المناسبة لتصفية هذه الزعامات، وبالتالي تحرير السلطة من جملة الشروط التي كانت تخضع لها في علاقتها بالزعامات الشعبية، والعلماء، فتولية محمد علي باشا كانت مشروطة بتحقيق العدل، وإقامة الأحكام الشرعية، والإقلاع عن المظالم، وألا يفعل أمراً إلا بمشورة عمر مكرم والعلماء، وأنه متى خالف ذلك عزلوه[2].

توترت العلاقة بين الرجلين نتيجة فرض ضرائب جديدة على الشعب في وقت ازدادت فيه الضائقة الاقتصادية في البلاد، كما ازداد الأمر سوءاً عندما رفض عمر مكرم الاجتماع به، فعزله من نقابة الأشراف ونفاه إلى دمياط في (٢٧جمادى الآخرة ١٢٢٤هـ/ ٩ آب ١٨٠٩م)، ثم إلى طنطا (١٢٢٧ ـ ١٢٣٣هـ/ ١٨١٢ ـ ١٨١٨م) ثم إلى طنطا من جديد، وتوفي في عام (١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م)، واستمر محمد علي باشا

(١) الجبرتي: جـ٣ ص٥٢٩ ـ ٥٣٨.

(٢) عمارة، محمد: محمد علي باشا والسيد عمر مكرم، صراع الدولة والأمة: ص٦٤.

في التخلُّص من الأشخاص الذين يشك في إخلاصهم، مثل الشيخ الشرقاوي الذي مات في اليوم التالي لزيارته للباشا، وإسماعيل الكاشف الطوبجي حاكم المنيا، ونفى زعماء آخرين إلى ينبع، فوجَّه بذلك ضربة قاسية لسلطة الزعماء والعلماء.

التفت محمد علي باشا بعد ذلك إلى التخلص من الشريحة العلمائية التي ساندته، فأزاحها عن المسرح السياسي.

وفيما يتعلق بالقضاء على القوة المملوكية، فقد ساندته الظروف بوفاة زعيمي المماليك عثمان بك البرديسي في عام (١٢٢١هـ/١٨٠٦م) ومحمد بك الألفي في عام (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م)، وتخلَّص من شاهين بك زعيم مماليك الألفي الذي نقض عهده معه، وذلك في (صفر ١٢٢٦هـ/آذار ١٨١١م)، وكان قد دعاه مع أعيانه للاحتفال بتقليد ابنه طوسون قيادة الحملة ضد الوهابيين في الجزيرة العربية، فحضر الجميع إلى القلعة، وفي الوقت الذي كانوا يعبرون الطريق إلى باب العزب، أُقفلت الأبواب، وأُطلقت النار عليهم من كل صوب، فقتلوا جميعاً إلا اثنين، كما أباد عدداً كبيراً منهم في القاهرة وفي الأقاليم، فكانت إبادة شبه تامة، ثم صادر أموالهم وأخذ أبناءهم فأدخلهم في خدمته، وأجرى الأرزاق على نسائهم، وزوجهن بضباط من جيشه وباتباعه، وهربت طائفة منهم إلى دنقلة جنوبي الشلال الثالث كان من بينهم إبراهيم بك الذي توفي هناك في عام (١٢٣١هـ/١٨١٦م)[١].

وهكذا خلت الساحة السياسية أمام محمد علي باشا الذي غدا يتمتع بوضع عسكري وسياسي مستقر، وخرج زعماء المماليك من معادلة السلطة، وأضحت ولاية الباشا حقيقة ثابتة ما أتاح له استكمال شروط قيام سلطته وأضحى باستطاعته الاندفاع تجاه تحقيق مشاريعه الكبرى، وإحداث نقلة نوعية في وضعه تُمكِّنه من تحرير إرادته عن طريق تنفيذها.

تعقيب على قيام سلطة محمد علي باشا

يستدعي قيام سلطة محمد علي باشا وقفة متأنية بغية استكشاف الأسباب التي أسهمت في تكوينه بعد استبعاد ظواهر عدة، أهمها ما يأتي:

ـ الظاهرة التي ترى في محمد علي باشا نتاجاً للحملة الفرنسية، والواقع أن هذه الظاهرة تفتقر إلى سند تاريخي سواء لجهة ما مارسته الحملة من سياسة استعمارية أو لجهة ما واجهته من مقاومة داخلية.

ـ الظاهرة التي ترى في محمد علي باشا امتداداً للسلطة المملوكية، والمعروف أن

---

(١) طربين: ص١١٢.

القوة المملوكية كانت في عزلة بالنسبة لقوى المجتمع الأهلي، وقد تصدَّت هذه القوى لنزعة المماليك الاستبدادية، وحاولت إسقاط شرعيتها السياسية.

ـ الظاهرة التي ترى في محمد علي باشا امتداداً للسلطة العثمانية، وتفتقر هذه الظاهرة إلى دليل كافٍ، والمعروف أن الدور الأساس في تثبيت ولاية محمد علي باشا يعود إلى إرادة الكتلة الشعبية التي استطاعت فرضها كأمر واقع على السلطة المركزية في استانبول.

ـ الظاهرة التي ترى في محمد علي باشا تعبيراً عن حراك سياسي لقوى المجتمع المصري، وتصطدم هذه الظاهرة بواقع انقلاب محمد علي باشا على هذه القوى واستئثاره بمقاليد السلطة بعد عام (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م).

الواقع أن دولة محمد علي باشا قامت نتيجة حدثين تاريخيين:

الأول: تراجع قوة الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر الميلادي، وما آلت إليه من تفكُّك وانحلال في المجالات كافة.

الثاني: الصراع العام بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية والذي أدى إلى اختلال في وضعيتها.

لذلك سوف نشهد طيلة العقود الأربعة التي عاشتها دولة محمد علي باشا سباقاً بين توجهين:

الأول: يعمل على تكثيف خطوات الدولة الجديدة بغية بلوغ أهدافها المرجوة.

الثاني: يعمل على إجهاض هذه التجربة مستغلاً ما تنطوي عليه من نقاط ضعف واختلال متعدد الأوجه[1].

توسع محمد علي باشا في الجزيرة العربية

ممهدات التوسع

شغلت الجزيرة العربية والبحار المحيطة بها حيزاً مهماً في سياسة الدولة العثمانية لأسباب عدة أهمها: أنها تُمثِّل المركز الديني الضامن لشرعية السلطنة بفعل وجود الحرمين الشريفين في الحجاز، كما أنها تمثل مركزاً تجارياً على مستوى العلاقات التجارية بين الشرق والغرب من جهة وتأمين خطوط التجارة بين الدولة العثمانية والشرق من جهة أخرى.

وأدَّت ولاية مصر في ظل هذه المعادلة، دوراً خاصاً في معالجة شؤون الجزيرة

---

(١) الضيقة: ص١٤٨ ـ ١٥١.

العربية، فمنذ دخول العالم العربي في المنظومة العثمانية في القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ شكلت مصر مركزاً سياسياً وعسكرياً تمر عبره سياسة الباب العالي في مواجهة التحديات الأوروبية الطامعة في فرض سيطرتها على منطقة المشرق «الاستراتيجية»[١] بالإضافة إلى تأمين الاحتياجات الاقتصادية لمكة والمدينة عبر ما أوقف فيهما من أوقاف متنوعة.

اتسمت العلاقات بين ولاية مصر وبين الجزيرة العربية بالمستقرة، واستمرت كذلك حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي لتدخل بعدها في طور جديد تميز بعلاقات متخلخلة وجدت تعبيراً لها في تفكك بُنى السلطنة العثمانية وعجزها عن تأمين شروط استمرار وحدة المجال السياسي، وهو الأمر الذي ترتَّب عليه دخول القوة المملوكية في علاقات مباشرة مع القوى الأوروبية، وكان لذلك آثار سلبية على المستويين السياسي والاقتصادي، ثم جاءت حملة نابوليون بونابرت لتُفاقم حدة الأزمة عبر ما أحدثته من أزمات جديدة إن لجهة تعطيل الطريق التجاري بين جدة والسويس أو لجهة حرمان الحجاز من أغلب موارده الاقتصادية وصولاً إلى توقف قوافل الحج المصري[٢]، لكن لم يؤد انتهاء الاحتلال الفرنسي لمصر إلى عودة الأمور إلى عهدها السابق، فقد بادرت بريطانيا بعد جلاء القوات الفرنسية إلى العمل على التمدد إلى البحر الأحمر إما عن طريق جعله منطقة مفتوحة أمام التجارة البريطانية أو عن طريق فرض معاهدات تجارية وصولاً إلى إمكان احتلاله مع ما يُشكل ذلك من نتائج سياسية واقتصادية مدمرة للدولة العثمانية بعامة ولمصر بخاصة[٣].

وكانت الجزيرة العربية تشهد بموازاة التحولات الجارية في البحر الأحمر؛ تحولات متسارعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في ظل عجز الدولة العثمانية، فقد تمكَّنت الحركة الوهابية خلال هذه المرحلة من توحيد بلاد نجد تحت سلطتها، وبدأت تستعد للتوسع خارجها.

أمام واقع هذه التحولات السياسية والاقتصادية والجغرافية سواء على مستوى العلاقات الداخلية والخارجية أو على مستوى وحدة الأراضي العثمانية، طلبت الدولة العثمانية، من محمد علي باشا القضاء على الحركة الوهابية، وبالتالي القضاء على الدولة السعودية الناشئة.

---

(١) عبد المعطي، حسام محمد: العلاقات المصرية ـ الحجازية في القرن الثامن عشر، ص٢١.
(٢) المرجع نفسه: ص١٦٣.
(٣) الضيقة: ص١٥٢.

ظهور الدعوة الوهابية

ظهرت الدعوة الوهابية، في جزيرة العرب حوالي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي على يد مؤسسها الشيخ محمد بن الوهاب (١١١٥ ـ ١٢٠٦هـ/١٧٠٣ ـ ١٧٩٢م) فنُسبت إليه، وسُمي أتباعه بالوهابيين.

ينتسب الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى قبيلة تميم، نشأ في بيئة دينية يراقب مجلس والده عن كثب ويُنصت إلى أحاديث القوم وجدالهم، وبعد أن قوي عوده عمل على نشر أفكاره في نجد وسط مجتمع بدوي أقرب إلى البساطة، والبعيد عن مفهوم الدولة، وقد تأثر بالمذهب الفقهي الحنبلي وبأفكار المجدِّد ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، وقامت دعوته على مصدرين للتشريع هما القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، وركَّز على تنقية العقيدة الإسلامية من الشوائب، وإصلاح المجتمع.

حقَّقت الدعوة الوهابية نجاحاً في نجد، بعد أن احتضنها أمير الدرعية محمد بن سعود، وتجاوزتها إلى بعض أنحاء الحجاز واليمن وعسير وأطراف العراق وبلاد الشام، وسيطر الوهابيون على مكة والطائف والمدينة المنورة، حتى بدا ضغطها واضحاً على الوجود العثماني في أماكن انتشارها، وأدرك العثمانيون أن نجاحها سيؤدي إلى فصل الحجاز وخروجه من يدها، وبالتالي خروج الحرمين الشريفين، ما يفقدها الزعامة التي تتمتع بها في العالم الإسلامي بحكم إشرافها على هذين الحرمين في وقت كانت قد بدأت تسعى فيه إلى التغلب على عوامل الضعف الداخلية، وتقوية الصلات بينها وبين أنحاء العالم الإسلامي بوصفها مركز الخلافة الإسلامية[(١)]. شكَّلت هذه العوامل حافزاً للدولة العثمانية للوقوف في وجهها ومواجهتها للحد من انتشارها أو للقضاء عليها، فأرسلت ضدها حملات عسكرية عدة بقيادة ولاة بغداد ودمشق، لكنها فشلت، لذلك وقع اختيارها على محمد علي باشا للقضاء عليها.

حملة أحمد طوسون باشا

معركة الصفراء

طلبت الدولة العثمانية من محمد علي باشا في عام (١٢٢٣هـ/١٨٠٨م) إرسال حملة عسكرية للقضاء على الوهابيين، فتردَّد في بادئ الأمر متذرعاً تارة بأن قواته العسكرية غير كافية، وهو بحاجة إلى قوات تأتي من بلاد الشام والعراق، وطوراً بالمطالبة بعزل سليمان باشا والي الشام المتعاون مع المماليك، وتعيين يوسف كنج بدلاً منه؛ كي يتمكَّن من إنجاز مهمته بسرعة.

---

(١) عمر: ص٢١٦.

الواقع أن محمد علي باشا كان يرغب في ضمّ بلاد الشام وهذا ما أكَّدته الأحداث فيما بعد، ولما وجد أن كل محاولاته قد فشلت بسبب تصلب الدولة العثمانية؛ قام بإعداد الجيوش البرية والبحرية للحملة على الحجاز في عام (١٢٢٦هـ/ ١٨١١م) بقيادة ابنه أحمد طوسون.

ويبدو أن محمد علي باشا كان مدفوعاً بعوامل عدة بالإضافة إلى رغبة السلطان، أهمها:

ـ كان يأمل من وراء استرجاع الحرمين الشريفين أن يكسب ثقة شعبية ورسمية في العالمين الإسلامي والعربي.

ـ طموحه بالسيطرة على التجارة الشرقية، مع الهند واليمن التي تمر عبر جدة.

ـ التخلص من الجنود الذين ساعدوه على اعتلاء الحكم في مصر وبخاصة أنهم تحوَّلوا إلى قوة خطيرة هدَّدت حكمه من خلال تقييد تحركاته ومراقبة أعماله.

ـ وعْدُ الباب العالي بتعيين أحد أبنائه والياً على دمشق.

جهَّز محمد علي باشا حملة عسكرية بقيادة ابنه أحمد طوسون باشا، وكان في السادسة عشرة أو الثامنة عشرة من عمره، وأرسلها إلى الجزيرة العربية وأجرى مراسلات سرية مع غالب شريف مكة لاستقطابه، فوعده بالمساعدة.

كان الجيش المصري المؤلف من عناصر مرتزقة من الأتراك والألبان والمغاربة، مسلحاً تسليحاً جيداً، ويمتلك بعض المدافع، واكتسب قادته خبرة عسكرية بفعل محاربة الفرنسيين والبريطانيين، وهم مطَّلعون على فنون الحرب الأوروبية.

وصلت طلائع الحملة إلى الحجاز بحراً في (٢١ رجب ١٢٢٦هـ/ ١١ آب ١٨١١م)، وهدفها الأولي تأمين قاعدة تجمُّع، فكانت ينبع على ساحل مكة تُحقِّق هذا الهدف، فاستولت عليها من دون مقاومة لخلوها من القوات السعودية.

ووصل أحمد طوسون باشا إلى ينبع على رأس القوة العسكرية في (شوال/ تشرين الثاني)، وظلَّ فيها أسابيع عدة، وهو يتلقَّى الإمدادات من القاهرة حتى بلغ عديد قواته أربعة عشر ألف جندي[١].

كانت الدولة السعودية تمر آنذاك في وقت عصيب، فقد تراجعت قوتها الهجومية، فلم يُحقِّق السعوديون أي انتصار يُذكر بعد تدميرهم كربلاء، وضمِّهم الحجاز، وألحق البريطانيون المتحالفون مع سلطان مسقط، بهم هزائم قاسية في البر والبحر، وازداد وضعهم سوءاً بسبب تفشي الكوليرا بينهم، فكان يموت في الدرعية عشرات

(١) ابن بشر، عثمان بن عبد الله: عنوان المجد في تاريخ نجد: جـ١ ص١٥٥.

الأشخاص يومياً[1]، وعلى الرغم من ذلك فقد احتفظوا ببعض القوة المختزنة، ولا زالت بعض القبائل القوية تساندهم، ثم إن طبيعة الجزيرة العربية الصعبة كانت لصالحهم.

كان الأمير سعود بن عبد العزيز يراقب استعدادات محمد علي باشا العسكرية، فعزَّز تحصينات المدينة المنورة، وعندما احتلَّ أحمد طوسون باشا ينبع عبَّأ أفضل قواته وأرسلها إلى الحجاز بقيادة ابنه الأمير عبد الله، وقد بلغ عديدها نحو ثمانية عشر ألف جندي[2].

تمركزت القوات السعودية في خيف في أضيق نقطة من وادي الصفراء في منتصف الطريق بين ينبع والمدينة المنورة، وانتظرت قدوم الجيش المصري الذي لا بد أن يمرَّ من هذا المكان في طريقه إلى المدينة المنورة، واشتبك الطرفان في معارك متفرقة في (ذي القعدة/كانون الثاني)، وما حدث أثناء مطاردة أحمد طوسون باشا قبيلة حرب الموالية للسعوديين، أن دخل في ممر جبلي ضيق قرب وادي الصفراء، ففقد بذلك حرية الحركة والانتشار الضروريين لخوض معركة ناجحة، فاستغلَّت القوات السعودية المتمركزة في جوانب المضيق هذه الفرصة، وفاجأت قواته التي انهزمت وفرَّت لا تلوي على شيء، تاركة خيامها وأحمالها وتجهيزاتها في أرض المعركة، وطاردتها القوات السعودية، ولم ينقذها من الهلاك الشامل سوى انهماك السعوديين بنهب معسكرها، وتكبَّدت القوات المصرية نصف عديدها، وعاد الناجون إلى ينبع.

السيطرة على الحجاز

لم يستثمر السعوديون انتصارهم في الصفراء، وقبعوا في معاقلهم في الدرعية، ما أعطى أحمد طوسون باشا الفرصة لإعادة تنظيم صفوف قواته، كما طلب إمدادات من القاهرة، وأخذ يستميل القبائل الضاربة بين ينبع والمدينة المنورة بالمال والهدايا، ونجح في سياسته هذه التي مهَّدت له السبيل لاستعادة المدينة المنورة ومكة والطائف، واحتلَّت قوة عسكرية مصرية جدَّة في (محرم ١٢٢٨هـ/كانون الثاني ١٨١٣)[3].

الواقع أن المصريين انتزعوا الحجاز من أيدي السعوديين من دون جهود عسكرية كبيرة على الرغم من هزيمتهم في الصفراء، وقد ساعدهم على ذلك: عداء

---

(١) ابن بشر: جـ١ ص١٣١ ـ ١٣٤.

(٢) المصدر نفسه: ص١٥٥ ـ ١٦٦.

(٣) المصدر نفسه: ص١٥٨ ـ ١٦١.

الحجازيين للسعوديين، والأعطيات الذهبية التي وُزِّعت بسخاء على أعيان ووجهاء القبائل وعلى البدو، وانتقال شريف مكة إلى جانبهم.

لم يركن السعوديون إلى الهدوء، فهاجموا القوات المصرية في (منتصف ١٢٢٨هـ/ صيف ١٨١٣م)، وفَقَدت هذه القوات عدداً من الجنود أكبر مما فقدته في المعارك، وذلك بسبب الإرهاق، والحر الشديد، وتفشي الأمراض، والإعياء الناتج عن شدة القيظ، وقلة المؤونة والماء، وحرمها هلاك دواب الركوب والنقل من إمكان المناورة والسير مسافات بعيدة، وإيصال العتاد والذخيرة والأغذية، إلى وحداتها المنتشرة؛ في الوقت المناسب، فتراخت القبائل في التعامل معها.

وقام القائد العسكري الوهابي عثمان المضيفي في (أواخر ١٢٢٨هـ/ خريف ١٨١٣م) بغارة على الطائف، فمني بالهزيمة، وفرَّ من أرض المعركة، لكن قُبض عليه وسُلِّم إلى الشريف غالب، فأرسله إلى القاهرة، ثم نُقل إلى استانبول حيث أُعدم[١].

على أثر الانتصارات التي حقَّقتها القوات المصرية ضد السعوديين، اتبع هؤلاء تكتيكاً عسكرياً جديداً يقضي باستدراج تلك القوات إلى داخل الصحراء حيث يسهل القضاء عليها بفعل أن السعوديين أشد احتمالاً لحرب الصحراء من المصريين، لذلك قاد الأمير عبد الله بن سعود جيشاً زحف به نحو الحناكية الواقعة شرقي المدينة المنورة في الطريق إلى نجد، فأخضع القبائل التي تعاونت مع القوات المصرية في تلك المنطقة، وتمكَّن الأمير فيصل بن سعود في الوقت نفسه من إنزال الهزيمة بقوات أحمد طوسون باشا التي كان يقودها قائد الفرسان مصطفى بك والشريف راجح وتكبَّد الجيش المصري خسائر فادحة، فأعلم أحمد طوسون باشا والده بنبأ الهزيمة، وشرح له ظروفه الصعبة التي تحول دون متابعة القتال بفعل ازدياد قوة السعوديين، وأنه يخشى عاقبة الأمور، وطلب منه الإسراع في إرسال النجدات إليه[٢].

ويبدو أن الطرفين قد أنهكهم القتال المتواصل فمالا إلى الصلح إلا أنهما فشلا في تحقيقه؛ لأن محمد علي باشا طلب من السعوديين دفع جميع ما صرفه على حملة الحجاز إلى وقت الصلح، وإعادة النفائس إلى الحجرة النبوية، وحضور الأمير عبد الله بن سعود بنفسه إلى القاهرة، فعدَّ هذا الأخير أن الشروط المصرية إهانة له، وقرَّر مواصلة القتال، كما قرَّر محمد علي باشا من جهته أن يخوض الحرب بنفسه فطلب من ابنه الثبات إلى حين وصوله[٣].

---

(١) ابن بشر: جـ١ ص١٦٢.

(٢) الرافعي: عصر محمد علي: ص١٤١.

(٣) المرجع نفسه.

قدوم محمد علي باشا إلى الحجاز

أدرك محمد علي باشا بأن السعوديين لم ينتهوا على الرغم من احتلال الحجاز، لذلك لا بد من التمدد نحو نجد للقضاء على الدولة السعودية في عقر دارها، فقدم إلى الجزيرة العربية ليدرس الوضع الميداني عن كثب، ويؤدي في الوقت نفسه، فريضة الحج، فغادر إلى جدَّة على رأس ألفين من المشاة، وألفين من الفرسان، وثمانية آلاف جمل، أحضرتها إليه القبائل من الصحراء، ووصل إليها في (١ رمضان ١٢٢٨هـ/ ٢٨ آب ١٨١٣م)، فاجتمع بالشريف غالب، وتعاهدا على التعاون[١].

ويبدو أن حاكم مصر لم يثق بالشريف، فاعتقله في أواخر (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م) متذرعاً بأن السلطان قد طلب منه ذلك، ونفاه مع عائلته إلى القاهرة، وصادر أمواله، وعيَّن الشريف يحيى بن سرور بدلاً منه، ووضع يده على مداخيل الحجاز[٢].

لم يرض سكان الحجاز عن تصرف محمد علي باشا، وتجلَّى غضبهم في لجوء كثير من وجهائهم إلى السعوديين خشية من البطش بهم، كان من بينهم الشريف يحيى بن سرور والشريف راجح[٣].

وتعرَّض محمد علي باشا في أواخر (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م)، وأوائل (١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م) إلى الإخفاق العسكري، حيث مُنيت قواته بقيادة ابنه أحمد طوسون باشا بالهزيمة في تَرَبة القريبة من مكة وفي قنفذة الواقعة جنوب غربي الطائف، فأضحى وضعه حرجاً، وخشي من اهتزاز مكانته في مصر إذا لم يُحقِّق انتصاراً حاسماً في الجزيرة العربية، لذلك اتخذ إجراءات عاجلة لإعادة فرض سيطرته على الحجاز بحيث تكفل له توسيع فتوحه حتى تبلغ نجد للقضاء على الدولة السعودية، وتمثَّلت هذه الإجراءات بما يأتي:

- فرض ضرائب على الفلاحين المصريين لتمويل حملاته.
- أرسل إمدادات إلى جدَّة كان من بينها قوة من الفرسان.

اتّفق مع إمام مسقط حول إرسال سفن لنقل القوات المصرية، والمعروف أن هذا الإمام كان معادياً للسعوديين.

- حسَّن علاقاته مع الحجازيين.
- ألغى بعض الاتاوات المرهقة، وقلَّص الرسوم الجمركية في جدَّة.

---

(١) ابن بشر: جـ١ ص١٦٣، ٢٩٦.
(٢) الرافعي: ص١٣٢.
(٣) ابن بشر: جـ١ ص١٦٤ ـ ١٦٥.

ـ وزَّع النقود على المحتاجين.
ـ رمَّم الكعبة، وقدَّم الهدايا لعلماء الدين.
ـ أمر جنوده بعدم ممارسة النهب والتنكيل، وأن يدفعوا ثمن ما يأخذونه من أغذية.

نتيجة لهذه الإجراءات، تغيَّر موقف الحجازيين تجاه المصريين على نحو أفضل.

وتميزت الشهور الأولى من عام (١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م) بالعمليات العسكرية التي نشبت في الحناكية، وبتعرُّض نجد لموجة من أسراب الجراد التي أتت على كل شيء، فاضطر السكان إلى الاهتمام بهذا الخطر متجاوزين الخطر المصري، وتوفي الأمير سعود بن عبد العزيز في (٨ جمادى الأولى ١٢٢٩هـ/ ٢٨ نيسان ١٨١٤م) تاركاً لولده الأمير عبد الله مهمة الدفاع عن الدولة والحركة الوهابية[١].

أفادت وفاة أمير الدرعية، والي مصر محمد علي باشا، وكان السعوديون قد فقدوا الحجاز كله، وعُمان، والبحرين، وقسماً من تهامة، فتسلَّم الأمير عبد الله حكم دولة انتابها الخراب، وبعد أن أخضع المتذمرين من الحكم السعودي في الداخل، وثبَّت أقدامه في الحكم؛ نهض لمواجهة الغزو المصري ومواصلة الحرب ضد محمد علي باشا.

معركة بَسل[٢]

أخذت سياسة محمد علي باشا تؤتي ثمارها بعد الإجراءات المشار إليها، فباشر العمليات العسكرية بنفسه لإقرار الأوضاع في الحجاز وفي غيره من أقاليم ساحل البحر الأحمر، ونجح في إقناع الشريف راجح بالعودة إلى خدمته، وأضحى يمتلك قوة ذات بأس تقارب العشرين ألف جندي.

وحشد السعوديون في (٩صفر ١٢٣٠هـ/ ٢٠ كانون الثاني ١٨١٥م) قواتهم البالغة نحو ثلاثين ألف مقاتل في بَسل، بقيادة الأمير فيصل شقيق الأمير عبد الله، ونشبت بين الطرفين رحى معركة ضارية، اشترك فيها محمد علي باشا شخصياً، انتصرت فيها قواته، وسيطرت بعد المعركة على تربة، ورنية، وبيشة وهي مفتاح اليمن وواحات وادي زهران، وواصلت تقدمها إلى ساحل البحر الأحمر، فاستولت على قنفذة.

وبعد أن اطمأن محمد علي باشا إلى سيطرته على منطقة الجنوب في عسير وتهامة، عاد إلى مكة ليطمئن على الجبهة الشمالية التي كانت تحت قيادة ابنه أحمد

---

(١) فيلبي، سانت جون: تاريخ نجد: ص١٩٥. (٢) بَسل: وادٍ من أودية الطائف.

طوسون باشا، وجرى تسليمه زعيم عسير طامي بن محمد الذي قاتل إلى جانب السعوديين، وكان أصدقاؤه قد غرَّروا به، فقبضوا عليه وأرسلوه إليه، فأرسله بدوره إلى مصر ثم أُرسل إلى استانبول حيث أُعدم، فتمَّ بذلك دحر السعوديين في عسير والمناطق المهمة الواقعة بين الحجاز ونجد وعسير.

وتناهى إلى أسماع محمد علي باشا وهو في قنفذة بحدوث اضطرابات في مصر بين حكومته والمماليك، وأن لطيف باشا قد أعدَّ مؤامرة ضده في محاولة للاستيلاء على الحكم في مصر، كما علم بفرار نابليون بونابرت من منفاه في جزيرة ألبا، فخشي أن تصبح مصر هدفاً لحملة فرنسية جديدة، والمعروف أنه كان مهتماً بأحداث أوروبا، ويخشى من تأثيرها على استقلال مصر[١]؛ لذلك قرَّر العودة إلى مصر تاركاً أمر العمليات العسكرية لابنه أحمد طوسون باشا، وكان آنذاك في المدينة المنورة يتجهَّز لمهاجمة نجد.

ظروف عودة أحمد طوسون باشا إلى مصر

تقدَّم أحمد طوسون باشا إلى القصيم بناء على دعوة أهلها في الرس والخَبِرة الذين ضاقوا ذرعاً بالحكم السعودي، فدخلها من دون مقاومة تُذكر، وأخضع الحصون في القرى المجاورة باستثناء المدن والقرى الواقعة في المناطق الوسطى والشرقية من القصيم التي ظلت موالية للحكم السعودي، وقد تعرَّضت لهجمات المصريين، فأسرع الأمير عبد الله لإنقاذها.

كانت قوات الأمير عبد الله مرابطة في عنيزة، فقامت بهجمات متفرقة ضد الرس والخَبِرة، وكمنت لفرقة عسكرية مصرية بقيادة توماس قيس، واستمرت العمليات العسكرية سجالاً شهوراً عدة حتى (أواسط ١٢٣٠هـ/ صيف ١٨١٥م)[٢].

أدرك أحمد طوسون باشا بعد توغله بعيداً عن الحجاز أنه ارتكب خطأ عسكرياً جسيماً، فقد طالت خطوط إمداداته، وخشي من قطع المواصلات بينه وبين قواعده في الحجاز، فمال إلى إجراء مفاوضات مع الأمير عبد الله بهدف تحقيق الصلح، وكان النجاح الذي حقّقته القوات المصرية، شديد الوطأة على وضع الأمير السعودي، وكان قد عانى من نقص في عديد قواته، ورأى نفسه لا يملك القدرة على مقاومة المصريين، ودرء خطرهم، فمال هو الآخر للتفاهم مع أحمد طوسون باشا.

---

(١) الرافعي: ص١٣٨.

(٢) دحلان، أحمد زيني: خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام: ص٣٠١.

دارت المفاوضات بين الطرفين حول شروط الصلح التي تقدم بها الوفد المصري المفاوض، فرفضها الأمير عبد الله الذي عدَّها إهانة له، وقرَّر أن يُرسل وفداً إلى القاهرة للتفاوض مع محمد علي باشا مباشرة، تألَّف من عبد الله بن محمد والقاضي عبد العزيز بن حمد بن إبراهيم، ووصل إلى القاهرة في (شوال ١٢٣٠هـ/ أيلول ١٨١٥م)[١].

وأخلى أحمد طوسون باشا في هذه الأثناء، منطقة القصيم من دون سبب ظاهر، وربما يعود ذلك إلى صعوبة وضع قواته، ولدى وصوله إلى المدينة المنورة، أرسل إلى والده يطلب السماح له بالعودة إلى مصر نظراً لسوء حاله الصحية، فسمح له والده بذلك بعد استأذن الباب العالي، فعاد إلى مصر في (٥ ذي الحجة ١٢٣٠هـ/ ٨ تشرين الثاني ١٨١٥م)[٢].

فشلت مفاوضات الوفد السعودي في القاهرة نتيجة إصرار محمد علي باشا الضمني على تحطيم الدرعية، والقضاء على قوة آل سعود نهائياً، ففرض شروطاً قاسية منها حضور الأمير عبد الله بن سعود شخصياً إلى مصر ليرسله إلى استانبول حيث يُقرَّر مصيره.

وطلب محمد علي باشا من السلطان أن يمنحه حكم بلاد الشام على سبيل المكافأة بفعل الانتصارات التي حقَّقها، وأضحت مهمته الآن تقتصر على تثبيت أقدامه في الحجاز والجزيرة العربية، والقضاء على الدولة السعودية؛ أكثر إلحاحاً، فأرسل حملة جديدة إلى الجزيرة العربية بقيادة ابنه إبراهيم باشا، والمعروف أن القوات المصرية سيطرت فقط على إقليم الحجاز الذي أضحى تابعاً إدارياً لمصر تحت ظل السيادة العثمانية.

سقوط الدولة السعودية الأولى

غادر إبراهيم باشا مصر من فرضة بولاق في (١٣ شوال ١٢٣١هـ/ ٥ أيلول ١٨١٦م)، ووصل إلى ينبع في (ذي القعدة/ تشرين الأول)، فتريث بالتوغل في عمق الجزيرة العربية الذي لا يتم من دون مساعدة البدو، لذا سعى إلى استقطابهم، فألغى الضرائب التي فرضها السعوديون عليهم، وراح يغريهم عن طريق المال، وتقرَّب من سكان الحجاز، وقد نجح في مسعاه فابتعد وجهاء وأعيان واحات وسط الجزيرة العربية عن السعوديين بحجة التوقف عن إمدادهم بثروات الغزوات، وتذمَّر السكان الحضر من الحروب المتواصلة والطويلة الأمد ومن دفع الأتاوات التي لا تنقطع،

---

(١) ابن بشر: جـ١ ص١٨٣.

(٢) الرافعي: ص١٤٣.

وكانت القبائل المتحالفة مع السعوديين على استعداد للخروج عليهم في أي لحظة، ولم يبق سنداً للدرعية سوى رجال الدين الوهابيين.

وبالمقارنة بين وضع الجنود المصريين والجنود السعوديين، فقد اختلف الجنود المصريون عن أولئك الذين خاضوا معارك الحجاز قبل ست سنوات، من حيث التدريب، والكفاءة القتالية، واستخدام المدفعية بمهارة، واصطحب إبراهيم باشا معه، مُدرِّبين فرنسيين من جيش نابوليون بونابرت، وأطباء أوروبيين مستفيداً من أخطاء الماضي، وفي المقابل لم يشهد الوضع العسكري السعودي أي تطور باتجاه الجيوش النظامية، وظل مقاتلو الأمير عبد الله على غرار المتطوعة العشائرية والحضرية كما كانوا سابقاً، وكان السعوديون ضعفاء من حيث التعبئة والتجهيز والإعداد العسكري، صحيح أنهم يقاتلون في ظروف مناخية موآتية لهم وتعوَّدوا عليها ويدافعون هذه المرة عن قلب دولتهم؛ إلا أن قدرتهم القتالية كانت ضعيفة[١].

الراجح أن الأمير عبد الله أدرك صعوبة وضعه وهو بصدد الاشتباك مع العدو في معركة مصيرية، فوضع خطة عسكرية تقضي بانسحابه إلى عمق الأراضي النجدية لإغرائه على مطاردته، ثم يتوقف فجأة ويصطدم به بعد أن يكون قد أبعده عن قواعده التموينية، وأرهقه السير الطويل، فسار إلى الرس، ثم انسحب إلى وسط نجد، إلا أن القوات السعودية المكلفة باستدراج إبراهيم باشا فشلت في مهمتها بعد أن تكبدت خسائر فادحة في معركة ماوية[٢]، وفشلت بالتالي خطة الأمير عبد الله.

وتعرَّض السعوديون لتصدع شديد بفعل انضمام فيصل الدرويش مع عربانه إلى المصريين، الأمر الذي أدى إلى ضعف القوات السعودية التي تحصَّنت في بلدتي الرس وعنيزة، واستعدت للدفاع عن الدرعية والمناطق الوسطى من أراضي الدولة السعودية.

وصل إبراهيم باشا إلى المدينة المنورة في (ذي الحجة ١٢٣٢هـ/ تشرين الأول ١٨١٧م)، وبدأ منها زحفه على نجد، فاحتل الحناكية وأسس فيها قاعدة لعملياته العسكرية ثم زحف إلى الرس، فاستسلمت له، وخرجت حاميتها منها والتحقت بالأمير عبد الله، كما استسلمت عنيزة، وبريدة، والشقراء في (١٦ ربيع الأول ١٢٣٣هـ/ ٢٤ كانون الثاني ١٨١٨م)، ثم احتل ضرمى في (ربيع الآخر ـ جمادى الأولى/ شباط ـ آذار)[٣].

---

(١) عبد الرحيم، عبد الرحمٰن عبد الرحيم: الدولة السعودية الأولى: ص٣١٨.

(٢) ماوية، ماء لبني العنبر ببطن فلج، وفلج مدينة بأرض اليمامة. الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت: معجم البلدان: جـ٤ ص٢٧١، جـ٥ ص٤٨.

(٣) ابن بشر: جـ١ ص١٨٩ ـ ١٩٤.

وجرى المشهد الأخير من المأساة السعودية في (جمادى الآخرة/ نيسان) عندما بدأت معركة الدرعية التي استمرت أكثر من خمسة أشهر، وقاد ثلاثة من أشقاء الأمير عبد الله هم: فيصل وإبراهيم وفهد، فرقاً عسكرية للتصدي للقوات المصرية، ودافعت عن العاصمة قوات من منفوخة بقيادة عبد الله بن مزروع، وكذلك فرقاً من حريق وسدير.

بدأ إبراهيم باشا هجومه على طول خط وادي حنيفة الذي تقع عليه الدرعية، وخرج بعد بداية الاشتباكات، المترددون من جيش الأمير عبد الله بقيادة عضيب العتيبي، وانضموا إلى جيش إبراهيم باشا، وزوَّدوه بمعلومات عن الوضع الداخلي في المدينة، وعن الطرق والمسالك التي تُمكِّنه من الوصول إلى هدفه بسهولة[١]، فاستغلها إبراهيم باشا، وجرى الهجوم العام على المدينة في مطلع (ذي القعدة/ أيلول)، واحتمى الأمير عبد الله في قلعة الطريف، وأدار منها العمليات العسكرية.

وتعرَّضت الدرعية للقصف بالمدافع، ولما اشتد الضغط العسكري على السكان، أدرك الأمير عبد الله أنه لا قِبَل له بمقاومة خصمه المصري، ورأى أن كل شيء قد ضاع، ما دفعه إلى الاستسلام في (١٠ ذي القعدة/ ١١ أيلول)، ونتيجة للمفاوضات التي جرت بين الطرفين تقرر:

- تسليم الدرعية إلى الجيش المصري شرط الإبقاء عليها وعدم التعرض للأهالي.
- يُسافر الأمير عبد الله بن سعود إلى استانبول لتقديم الولاء للسلطان.
- يرد الوهابيون الكوكب الدرِّي، وما بقي في حوزتهم من التحف والمجوهرات التي أخذوها حين استولوا على المدينة المنورة[٢].

ويبدو أن محمد علي باشا لم يرض بهذا الانهيار والاستسلام لأن هدفه تدمير الدرعية، والقضاء على الدولة السعودية الأولى، لذلك رفض شرط عدم التعرض للدرعية، وأرسل إلى ابنه إبراهيم باشا يأمره بهدمها وتخريب منازلها، فنفَّذ الابن أمر أبيه، وأرسل الأمير عبد الله إلى استانبول عن طريق القاهرة بصحبة اثنين من المقربين منه.

وعلى هذا الشكل سقطت الدولة السعودية الأولى، وعاد إبراهيم باشا إلى القاهرة في (٢١ صفر ١٢٣٥هـ/ ٩ كانون الأول ١٨١٩م)[٣].

---

(١) الرافعي: ص٢٠٠.

(٢) فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية: ص٤٠٩.

والكوكب الدرِّي هو عبارة عن صحن مصنوع من الذهب الخالص، وفيه قطع من الماس الفاخر، أهداه السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠م) ووضعه تجاه وجه النبي ﷺ، ثم نُقل بعد ذلك إلى استانبول.

(٣) ابن بشر: جـ١ ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.

توسع محمد علي باشا في اليمن

لم يعد للدولة السعودية الأولى وجود بعد سقوط وتدمير الدرعية، وأضحى محمد علي باشا حاكم أواسط الجزيرة العربية، وعلى الرغم من انهيارها سياسياً إلا أنها تركت في نجد بعض المقومات التي ساعدت على قيام الدولة السعودية الثانية، إذ ظلَّت أفكار محمد بن عبد الوهاب ماثلة في أذهان النجديين، وظل المجتمع النجدي يكنُّ الولاء للأسرة السعودية التي تبنَّت عملية الدفاع ضد الحكم المصري، فشهدت نجد انطلاقاً من ذلك بعض الانتفاضات في محاولة لإعادة حكم آل سعود، كان محمد علي باشا يواجهها بإرسال حملات عسكرية لقمعها وإخمادها بوصفها تحدياً سياسياً لوجوده في الجزيرة العربية، نذكر منها: انتفاضة الأمير السعودي مشاري بن سعود أخو الأمير عبد الله في عام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م)، وانتفاضة الأمير السعودي تركي بن عبد الله في العام التالي، وسيطر محمد علي باشا على المراكز السعودية في الخليج العربي في الأحساء، والقطيف، وسيهات، وتاروت، فجاورت ممتلكاته مشيخات الساحل العُماني[١] المتصالح، وامتد نفوذه إلى عُمان.

وتطلع محمد علي باشا بعد ذلك إلى التوسع باتجاه اليمن، والواقع أن تدخله في هذا البلد ارتبط بما جرى من حروب في جزيرة العرب بينه وبين السعوديين، فقد ناصر أهالي عسير ومنطقة الساحل الشمالي لليمن السعوديين، وناوشوا قواته في الحجاز، فوجَّه حملة إلى شمالي اليمن تمكَّنت من الاستيلاء على قنفذة.

كان الهدف من تحرك الجيش المصري باتجاه الجنوب في الظاهر، تعقُّب فلول السعوديين الذين لجأوا إلى القبائل اليمنية التي كانت خاضعة لنفوذهم في السابق، أما الهدف الحقيقي فهو السيطرة على اليمن والاستيلاء على تجارة بُن المخا، والتحكم بطرق التجارة بين الشرق والغرب.

وكان الشريف أحمد بن حمود وريث آل خيرات في عسير والمخلاف السليماني وتهامة، قد خلف أباه في الحكم، فمال إلى التفاهم مع المصريين على أن يبقوه أميراً على بلاده، فاستدعاه خليل باشا قائد القوات المصرية إلى معسكره لإجراء مباحثات معه، فحضر، وقدَّم ولاءه للمصريين، فطلب منه القائد المصري أن يكتب إلى جميع عماله وحامياته من أبي عريش شمالاً إلى زبيد جنوباً بالاستسلام، ففعل،

(١) كان النقيب بريدو من ضباط البحرية البريطانية في الهند، هو الذي اقترح تسمية الساحل العُماني الذي تطلُّ عليه الإمارات العربية باسم الساحل العُماني المتصالح، وكان ذلك على أثر عقد بريطانيا معاهدات الهدنة البحرية مع شيوخ الإمارات.

فأضحت هذه المنطقة تحت إمرة خليل باشا[1].

وبعث خليل باشا رسولاً إلى إمام صنعاء المهدي بن عبد الله بن أحمد يطلب منه أن يوفد مبعوثين من قِبله للتفاوض في أمر إبقائه في منصبه مقابل أن يدفع مبلغاً من الخراج سنوياً إلى الباب العالي، ففعل، فأعادت قوات محمد علي باشا بذلك تبعية إمام صنعاء إلى السيادة العثمانية، وكان ذلك اعترافاً من أئمة صنعاء بعودتهم إلى السيادة العثمانية.

ورأى محمد علي باشا نتيجة تبلور فكرة إقامة دولة عربية كبرى بزعامته، والسيطرة على الطرق التجارية الشرقية؛ أن يجتثَّ جذور المتمردين في الجزيرة العربية، ومنها اليمن، فأرسل حملة أخرى إلى هذا البلد بقيادة إبراهيم يكن باشا وعيَّنه حاكماً على اليمن، وذلك في عام (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م)؛ استطاعت السيطرة على معظم الثغور اليمنية وبعض المواقع الداخلية في تهامة، واتخذ ميناء الحديدة مركزاً لإدارته، وأضحى والياً على اليمن[2].

أقام محمد علي باشا إدارة منظمة في اليمن حقَّقت استقراراً نسبياً للبلاد لم تنعم به من قبل، وذلك خلال المدة القصيرة التي استمر فيها الحكم المصري، وتوالت ردود الفعل المؤيدة للوجود المصري من إمام صنعاء وأمراء حضرموت.

أدَّت سيطرة محمد علي باشا على البحر الأحمر والجزيرة العربية إلى تمكينه من إعادة ترميم وتعزيز شبكة العلاقات الاقتصادية بين مصر والجزيرة العربية، واتخذ هذا التوجه مساراً تصاعدياً في المراحل اللاحقة عندما تمكَّن من وضع يده على الساحل الغربي للبحر الأحمر أو ما كان يُعرف بولاية الحبش التابعة للحجاز ثم الاندفاع شرقاً وبلوغ شواطئ الخليج العربي.

موقف بريطانيا من الحروب في الجزيرة العربية

كانت بريطانيا تتابع بقلق توسع نفوذ محمد علي باشا في الجزيرة العربية بما فيها اليمن خشية أن يؤثر ذلك على سياستها العامة وعلى طريق الهند الحيوية بالنسبة لازدهارها، فكان من الطبيعي أن تناوئ النفوذ المصري هناك، وبخاصة أنها دفعت ثمناً غالياً مقابل اختراقها الخليج العربي وتثبيت أقدامها فيه على حساب المشيخات العربية، فقامت خلال حرب محمد علي باشا مع السعوديين بإرسال بعض الضباط،

---

(١) العقيلي، محمد بن أحمد عيسى: تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ: جـ١، ق٢، ص٥٤٣.

(٢) المصدر نفسه: ص٥٤٩.

والبنادق لمساعدة هؤلاء في قتالهم ضد المصريين، كما أرسلت سفناً عدة من الهند إلى جدَّة من أجل هذه الغاية، واستاءت عندما انهزم هؤلاء أمام القوة المصرية؛ لأن ذلك يتيح لمحمد علي باشا السيطرة على الخليج العربي والبحر الأحمر، فبذلت مساعي سياسية لوقف الامتداد المصري:

وحذَّر كايمبل القنصل البريطاني العام في القاهرة محمد علي باشا من محاولات التمركز في الخليج العربي ومنها البحرين، وهدَّده باستخدام القوة عند الضرورة لوقف نشاطه التوسعي.

واحتج بالمرستون وزير خارجية بريطانيا المعروف بعدائه الشخصي لمحمد علي باشا، أمام حكومة الهند البريطانية، على موقفها المتخاذل من التمدد المصري في الخليج العربي، لذلك أمرت قائد أسطولها في الخليج العربي السير ميتلند بمراقبة تحركات الوالي المصري خورشيد باشا، وإيقاف النشاط المصري في الخليج العربي، والدفاع عن البحرين عند الاقتضاء.

وطلبت حكومة الهند البريطانية من معتمدها في الخليج العربي، هنل، أن يُرسل لها تقريراً مفصلاً عن قوة ومواقف الشيوخ العرب.

وقرَّر خورشيد باشا أن يضمَّ مشيخات الخليج العربي إلى النفوذ المصري، وبدأ يتجهَّز لتحقيق هذا المشروع، غير أنه افتقر إلى السفن، فطلب من محمد علي باشا أن يُزوِّده بسفينتين عسكريتين لتكونا نواة الأسطول المصري في الخليج العربي، ولتدعيم مركزه في المنطقة.

ويبدو أن حاكم مصر لم تكن لديه النية في قطع طريق مواصلات بريطانيا إلى الهند، ولا إرسال حامية مصرية لاحتلال البحرين، حتى لا يُثير عليه بريطانيا، فأمر قائده بالتريث بفعل وجود محظورات تحول دون الاستجابة لطلبه، تتمثل بمعارضة بريطانيا، وعلى الرغم من ذلك، تصرَّف خورشيد باشا تصرفاً شخصيّاً، فأرسل رسله إلى مشايخ الخليج العربي، فلاقوا ترحيباً في الكويت، ولما حاولوا دخول البحرين منعتهم بريطانيا، فأعلم القاهرة بذلك، فأمره محمد علي باشا بالتوقف عن التدخل في شؤون البحرين.

وزار هنل الساحل العُماني المتصالح، فاجتمع بشيوخ الإمارات، وخوَّفهم من وقوعهم في قبضة مبعوث والي مصر، ووزَّع عليهم الأسلحة لتقويتهم عسكرياً للوقوف ضد النفوذ المصري.

وهال بريطانيا تقدم محمد علي باشا في اليمن وفي السودان ومساهمته في تجارة الهند البريطانية القادمة من بومباي عبر البحر الأحمر، والمعروف أن بريطانيا تعتمد

في البحر الأحمر على موانئ اليمن والسودان، ولما دخل هذان البلدان تحت الحكم المصري، شعر البريطانيون أن البحر الأحمر خرج من يدهم إلى يد مصر، ولهذا احتلوا عدن في (١ ذي القعدة ١٢٥٤هـ/١٦ كانون الثاني ١٨٣٩م)، فشكَّل ذلك ضربة موجهة إلى محمد علي باشا لإرغامه على الانسحاب من اليمن.

انهارت دولة محمد علي باشا في عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م) نتيجة توقيع معاهدة لندن التي جرَّدته من أملاكه خارج مصر[١]، فجلا عن نجد واليمن، ويبدو أنه كان بحاجة إلى قواته المنتشرة في بلاد الشام والجزيرة العربية، للدفاع عن مصر في حال نشوب الحرب بين مصر وفرنسا من جهة وبين الدولة العثمانية وبريطانيا من جهة أخرى، فغادرت القوات المصرية الجزيرة العربية، باستثناء بعض الجنود الاحتياطيين الذين بقوا في المنطقة تحت إشراف الأمير خالد بن سعود، فانتهى بذلك الحكم المصري في الجزيرة العربية ومنها اليمن.

---

(١) انظر نص المعاهدة عند: Hurewitz, J.c: The Middle East and North Africa in world Politics. A Documentary Record I (1535 - 1914), pp116 - 119.

توسع محمد علي باشا في السودان واليونان وبلاد الشام

التوسع في السودان

دوافع التوسع

تعرَّضت العلاقات التجارية بين مصر والسودان لانتكاسة خلال الأعوام (١٢٢٥ ـ ١٢٣٥هـ/ ١٨١٠ - ١٨٢٠م) سببها ما جرى في السودان خلال ثلاثة عقود (١٢٠١ ـ ١٢٣٥هـ/ ١٧٨٧ ـ ١٨٢٠م) من اضطرابات داخلية دفعت العديد من زعمائه ومشايخه إلى طلب المساعدة من محمد علي باشا لوقف دورة الحروب الداخلية، وإصلاح الوضع، مقابل الاعتراف بسيادته عليهم.

الواقع أن الوضع السياسي في السودان تعرَّض للاضطراب، وعمَّت الفوضى في سنّار عاصمة مملكة الفونج، الواقعة في منطقة النيل الأزرق، بفعل الصراع الداخلي على السلطة، وقد علم محمد علي باشا بأخبار هذه الاضطرابات من التجار المصريين الذين يقومون بالتجارة بين مصر وسنَّار، كما جاء الملك نصر الدين ملك الميرفاب في بربر إلى مصر، فاجتمع بمحمد علي باشا وشرح له الوضع المتدهور في سنَّار، وما آلت إليه أوضاع المملكة من ضعف وانحلال، وإمكان السيطرة عليها بسهولة، واجتمع محمد علي باشا أيضاً بوفد من منطقة أرقو أرسله الملك الزبير، وشرح له الوضع المتدهور في دنقلة بفعل عبث المماليك الذين هربوا من مصر والتجأوا إليها.

الواضح أن عاملين رئيسين، سياسي واقتصادي، دفعا محمد علي باشا للتدخل في شؤون السودان وضمِّه إلى مصر.

نذكر من بين الدوافع السياسية ما يأتي:

ـ تُشكِّل مصر والسودان وحدة سياسية واقتصادية، ويجمعهما روابط تاريخية ودينية ولغوية ووطنية بالإضافة إلى صلات الدم والنسل، فالسودان منذ القديم هو جزء لا يتجزأ من مصر.

ـ كانت بلاد النوبة وما يليها جنوباً في مملكة سنَّار في ارتباك شديد، فقد فَقَدَت

النوبة وجود سلطة سياسية تحفظ الأمن في ربوعها، وعجزت سنَّار عن توحيد مختلف القبائل التي جمعتها يوماً في حكومة منظمة.

ـ يُغري الارتباك بالتدخل فيما وراء الحدود لسببين:

الأول: إن الارتباك في البلد المجاور يُهدِّد الأمن والاستقرار.

الثاني: إن عدم الاستقرار يدفع بالسيطرة على ما يملكه الغير(١).

ـ إن استقلال مصر التام لا يتحقَّق إلا إذا شمل وادي النيل من منبعه إلى مصبه، والمعروف أن النيل هو مصدر حياة مصر.

ـ رغبة محمد علي باشا بالقضاء على بقايا فلول المماليك ممن نجوا من مذبحة القلعة، وفروا إلى دنقلة، والمعروف أن هؤلاء انتهزوا فرصة الاضطرابات في دنقلة لمحاولة إنشاء سلطة مملوكية جديدة عبر شراء مماليك سود وتسليحهم، وهم بحكم تفوقهم العسكري على القبائل السودانية أضحوا قوة ذات بأس في دنقلة، وأخذوا يُخطِّطون للعودة إلى مصر.

ـ أراد محمد علي باشا أن يتخلَّص من الجنود المتمردين وبخاصة الألبان الذين عاثوا فساداً في البلاد، وشكَّلوا مصدر قلق للأمن والنظام.

ـ رغبة محمد علي باشا في استخدام ثلاثين أو أربعين ألفاً من السودان في جيوشه التي سيعدها لاحقاً.

ـ يؤدي ضمّ السودان إلى إدخال إقليم إسلامي حيوي ضمن المجال السياسي للدولة العثمانية في مرحلة تاريخية سمتها الرئيسة تقلص وتراجع قوة الدولة، ما يعطيه ميزة «استراتيجية» جديدة إن لجهة علاقته بالسلطة المركزية أو لجهة موقعه في سياسات الدول الأوروبية الساعية إلى تعزيز سيطرتها على مداخل شرقي أفريقيا، ما يُسهم في حصوله على مصادر قوة سياسية واقتصادية جديدة تُسهم بدورها في تعزيز وترسيخ قدرته على متابعة تحقيق أهدافه السياسية(٢).

ونذكر من بين الدوافع الاقتصادية ما يأتي:

ـ رغبة محمد علي باشا في اكتشاف مناجم الذهب الموجودة في سنَّار والاستيلاء عليها.

ـ توسيع نطاق التجارة المصرية، والانتفاع بموارد التجارة السودانية.

ـ تسهيل الأمور الاقتصادية وتنظيمها بين مصر والسودان.

ـ الحصول على الثروة الزراعية والغابية، السودانية.

ـ يُحقِّق ضمّ السودان تنمية الأوضاع في مصر عبر ازدياد الدخل القومي، ويُعوِّض عما فقدته مصر من الأموال والنفقات في الحروب مع الوهابيين في الجزيرة العربية.

---

(١) طربين: ص١٤٨.

(٢) الضيقة: ص١٥٥.

عمليات ضم السودان

ضمّ دنقلة

مهَّد محمد علي باشا لحملته التي قرَّر إرسالها إلى السودان بإجراءات عدة نذكر منها ما يأتي:

ـ أرسل إلى المماليك الفارين إلى جنوبي النوبة في دنقلة يدعوهم للعودة إلى مصر، على ألا يسكنوا في المدن إلا بإذنه، ويحضروا تحت حراسة ضباطه حتى لا ينهبوا القرى التي يمرون بها، وأن يتنازلوا عن امتيازاتهم القديمة، وكان يُدرك أنهم لن يقبلوا بتلك الشروط، وهذا ما حدث، وهدَّدوا بالدخول إلى حدود مصر، فاتخذ من ذلك ذريعة لإرسال الحملة.

ـ أرسل وفداً في عام (١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م) إلى ملك سنَّار هدفه الظاهري الطلب منه طرد المماليك الذين لجأوا إليه من مصر، وهدفه الباطني استطلاع أوضاع البلاد وما تتطلبه من عدة وعدد لضمِّها.

ـ أرسل فريدريك كايو العالم الفرنسي المشهور إلى الصحراء الشرقية لاكتشاف معادن الزمرد والذهب.

ـ ذهب محمد علي باشا إلى حدود مصر العليا، ووصل إلى ما وراء شلال أسوان، لاستطلاع تلك المناطق، وترتيب مواقع الجنود، ووضع خطة الزحف، ثم عاد إلى القاهرة في (٢٧ محرم ١٢٣٥هـ/ ١٥ تشرين الثاني ١٨١٩م).

وجهَّز محمد علي باشا بعد أن أتمَّ استعداداته، جيشاً مؤلفاً من أربعة آلاف مقاتل، بقيادة ابنه إسماعيل باشا وأمره بضمِّ سنَّار، وصحب الجيش ثلاثة من العلماء لدعوة أهل المدن والقرى إلى الدخول في الطاعة والاعتراف بسلطة محمد علي باشا حقناً للدماء وهم: القاضي محمد الأسيوطي الحنفي، والسيد أحمد البقلي الشافعي، والشيخ السلاوي المغربي المالكي، ويدل ذلك على توزُّع السكان بين تلك المذاهب[(١)].

تحرَّك الجيش برّاً وبحراً باتجاه دنقلة في (ذي القعدة ١٢٣٥هـ/آب ١٨٢٠م)، فبلغ أسوان، واجتاز الشلال الأول والثاني، وتقدَّم نحو الجنوب إلى منطقة دنقلة، ووصل إلى المدينة، ودخلها من دون مقاومة تُذكر.

واستسلمت المناطق التي مرَّ بها الجيش المصري في سكوت والمحس وأرقو، وقدَّم أهلها وحكامها الولاء والطاعة، وتابع الجيش تقدمه داخل أراضي القبائل

---

(١) شقير، نعوم: تاريخ السودان: ص١٩٥ ـ ١٩٦.

المعروفة بالشايقية، فأجرى إسماعيل باشا مفاوضات مع زعمائها، وطلب منهم التخلي عن سلاحهم وخيولهم، الأمر الذي عدُّوه إهانة لهم، فاصطدموا بالجيش المصري في (٢٧ محرم ١٢٣٦هـ/ ٤ تشرين الثاني ١٨٢٠م) في بلدة كورتي، لكنهم تعرَّضوا للهزيمة[١].

ضم سنَّار

دفعت هزيمة الشايقية في كورتي، هؤلاء إلى الانضمام إلى جيش إسماعيل باشا، وانتظموا في صفوفه، وقد فتح هذا الانتصار الطريق أمامه إلى منطقة سنَّار، فدخل بربر في (٢٩ جمادى الأولى ١٢٣٦هـ/ ٥ آذار ١٨٢١م)، فرحَّب به ملكها نصر الدين فأقرَّه إسماعيل باشا على بلاده، كما دخل شندي بعد ثلاثة أيام وهي إحدى الولايات التابعة لمملكة سنَّار وتقع على الضفة اليمنى للنيل؛ فاستقبله ملكها نمر بالترحاب، فأقرَّه أيضاً على بلاده[٢].

وتابع الجيش المصري تقدمه نحو الجنوب إلى أن بلغ حلفاية المهمة الواقعة على ملتقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض، واجتاز الجنود النيل إلى الخرطوم في (٢٥ شعبان ١٢٣٦هـ/ ٢٨ أيار ١٨٢١م)، وسيطر على أم درمان الواقعة على النيل الأبيض، وعند وصوله إلى المتممة أرسل إسماعيل باشا إلى بادي ملك سنّار يدعوه إلى الطاعة، ولما اقترب الجيش المصري من المدينة، خرج بادي طائعاً، ودخل إسماعيل باشا المدينة في جو الانتصار في (١١ رمضان ١٢٣٦هـ/ ١٢ حزيران ١٨٢١م)[٣].

ضم كردفان

عهد محمد علي باشا إلى صهره محمد بك الدفتردار بضمِّ كردفان ودارفور، وأرسله على رأس الجيش، فاشتبك مع سلطان دارفور محمد الفضل في بلدة البارة عاصمة كردفان أسفرت عن انتصاره، وخضع السلطان للباشا المصري وذلك في (١٣ رجب ١٢٣٦هـ/ ١٦ نيسان ١٨٢١م)[٤].

وهكذا أحكم محمد علي باشا سيطرته على السنّار وجميع المناطق التي كانت مرتبطة بحلف معها باستثناء المناطق المرتبطة بالحبشة، كما أحكم سيطرته على كردفان، فخضعت بذلك منطقة غربي السودان لحكمه.

---

(١) شقير: ص١٩٧ ـ ١٩٨. (٢) المرجع نفسه: ص١٩٩.
(٣) الرافعي: ص١٦٣. شقير: ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.
(٤) المرجعان نفساهما.

ضم فازوغلي

وحدث آنذاك أن انتشرت أمراض المناطق الحارة في صفوف الجيش المصري، ففتكت بنحو ألفين من جنوده، ما أثر سلباً على قدرته القتالية، فأرسل إسماعيل باشا إلى والده يشكو سوء الوضع، فأرسل إليه مدداً بقيادة أخيه إبراهيم باشا وفريقاً طبياً لمكافحة الأمراض، فانتعش الجنود وارتفعت معنوياتهم القتالية.

اتفق الأخوان على استئناف العمليات العسكرية من أجل مزيد من التوسع، فقسَّما الجيش إلى قسمين:

الأول: بقيادة إبراهيم باشا ومهمته اختراق جزيرة سنَّار حتى بلاد الدنقا على النيل الأبيض وحتى الوصول إلى أعالي النيل، لكن القائد المصري تعرَّض أثناء تقدمه لمرض الإسهال، فعاد إلى سنّار ومنها إلى مصر.

الثاني: بقيادة إسماعيل باشا ومهمته ضمّ المناطق الواقعة على النيل الأزرق حتى إقليم فازوغلي، فوصل بعد جهد إلى الإقليم، فقدَّم ملكه حسن ولاءه وخضوعه له وذلك في (٧ ربيع الآخر ١٢٣٧هـ/ ١ كانون الثاني ١٨٢٢م)[١].

مقتل إسماعيل باشا

أقام إسماعيل باشا في سنَّار ينظم شؤون البلاد التي ضمَّها، وأرسل أفواجاً من الأسرى السودانيين إلى أسوان لتجنيدهم في الجيش المصري، ثم غادرها في طريق عودته إلى مصر، لكن ما جرى من انتفاضة ضد حكمه في حلفاية وشندي، ونجاح المتمردين في تحرير الأسرى السودانيين، دفعه إلى العودة إلى شندي، فاجتمع بالملك نمر وحمَّله مسؤولية الانتفاضة، فوبَّخه ولطمه على وجهه بالشبك، فأسرَّها هذا في نفسه، ونوى الثأر، فدعا إسماعيل باشا وحاشيته إلى وليمة في مكان إقامته في شندي وكان من القش، فلبى الجميع الدعوة، وكان هذا الملك قد أمر الحراس بإشعال النار في المكان أثناء وجود الوفد المصري داخله، فحاصرت النيران إسماعيل باشا وحاشيته في الوقت الذي خرج فيه الملك، فلم يستطيعوا الخروج، وتعرَّضوا في الوقت نفسه لهجوم بالنبال والسهام من الحراس، فسُدَّت المسالك في وجوههم وماتوا عن آخرهم وذلك في (١١ ربيع الآخر ١٢٣٨هـ/ ٢٦ كانون الأول ١٨٢٢م)[٢].

حزن محمد علي باشا حزناً شديداً عندما علم بمقتل ابنه، وكان صهره محمد بك

---

(١) شقير: ص٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٠٨ ـ ٢٠٩. الرافعي: ص١٦٧.

الدفتردار آنذاك في كردفان، فأمره بمهاجمة شندي، فزحف إليها، فدخلها وخرَّبها، وأسرف في التنكيل والقسوة، وسبى آلافاً من أهلها، وأرسلهم إلى القاهرة، وتعقَّب الملك نمر، لكنه لم يدركه لفراره إلى الحبشة، ثم استأنف تقدمه نحو الجنوب والغرب، فضمَّ مُصوع وسواكن على البحر الأحمر، والمعروف أن الأخيرة كانت مرفأ مزدهراً آنذاك والحركة الاقتصادية نامية بفعل أن الصادرات والواردات بين السودان وجدَّة كانت تمر عبره.

نتائج ضم السودان

النتائج الإدارية والعمرانية

ـ أحكم محمد علي باشا قبضته على السودان، ووحَّد السلطة في البلاد، ووضعها بيد حاكم يُسمى حكمدار السودان، وخوَّله ممارسة السلطتين العسكرية والمدنية، ويرتبط إدارياً بوزارة الداخلية في القاهرة، وبفعل بُعد المسافة وصعوبة المواصلات؛ أضحت سلطته مطلقة.

ـ قسَّم محمد علي باشا البلاد إلى مديريات وأقسام، وجعل لكل مدينة وكيلاً ومعاونين وكتَّاباً وقاضياً ومفتياً، ومجلساً أهلياً، ولكل قسم ناظر، وكان عدد المديريات في أواخر حكمه سبعة هي: دنقلة، بربر، الخرطوم، كردفان، كسلة، سنَّار وفازوغلي.

ـ غدت بلاد السودان ذات كيان سياسي ونظام إداري موحَّد ولها عاصمة واحدة، فتحقَّقت بذلك وحدة وادي النيل من الشمال إلى الجنوب.

ـ انضمت الأقاليم السودانية إلى العالم العربي سياسياً بعد أن كان ارتباطها دينياً وثقافياً فقط.

ـ ازدادت حركة العمران في السودان بعد تأسيس المدن وبخاصة الخرطوم التي اتخذها الحكمدار عثمان بك (١٢٤٠ ـ ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥ ـ ١٨٢٦م) مقراً للحكم، فانتقل إليها ونقل معه دوائر الحكومة، وجعلها مركزاً له، وبقيت مركزاً للولاة وعاصمة للسودان، وقد اختارها بفعل موقعها المهم الذي يلتقي فيه النيل الأزرق بالنيل الأبيض، وسُميت الخرطوم لأن ملتقى النيلين يشبه رأس خرطوم الفيل، وبنى الوالي خورشيد باشا (١٢٤١ ـ ١٢٥٥هـ/ ١٨٢٦ ـ ١٨٣٩م) فيها جامعاً، وثكنة للجنود، ومخزناً، وأمر الناس بالبناء بالطوب بدلاً من البوص (الكتان) وجلود البقر، وقد أمدَّهم بالأخشاب والألواح ترغيباً لهم في العمارة[١].

---

(١) شقير: ص٢١٢ ـ ٢١٧.

النتائج الاقتصادية

ـ أضحت الخرطوم بعد تأسيسها ونموها ملتقى طرق التجارة القادمة من أنحاء السودان ومن قلب أفريقيا أو الواردة إليها من مصر ومن الخارج.

ـ أدى إحكام المراقبة على القوافل التجارية في قلب أفريقيا، وبناء مدينتي الخرطوم وكسلا، واستتباب الأمن وتنظيم طرق القوافل التجارية بين النيل والبحر الأحمر، إلى ازدياد النشاط التجاري في سواكن وسنَّار.

ـ أعطى ضمّ السودان إمكانات اقتصادية مهمة إلى مصر، كما فتح الباب على مصراعيه لإحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية في بعض بلدان القارة الأفريقية.

ـ سمح هذا الضمّ لمصر إحكام سيطرتها على مجرى النيل الأعلى، فمنحها ذلك سبل الحياة، فالنيل هو حياة مصر وهي هبة النيل، وهو الشريان الحيوي للاقتصاد في القارة الأفريقية، بدليل تطلع بعض الدول الأوروبية إلى السيطرة على المناطق الواقعة في وادي النيل، وبخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا.

النتائج الجغرافية

توسُّع رقعة مساحة النفوذ المصري، والمعرف أن حدود مصر قبل ضمّ السودان تنتهي عند جزيرة ساي جنوبي وادي حلفا، وتوسَّعت بعد الضمّ، فوصلت شرقاً إلى البحر الأحمر، وبلغت في الجنوب، جزيرة جونكر، وشمل الحكم المصري من جهة الغرب كردفان، ودخلت دارفور رسمياً في أملاك محمد علي باشا بمقتضى فرمان (٢١ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ١٣ شباط ١٨٤١م) الذي أسند إليه حكم السودان، لكن دارفور لم تُضمّ إلا في عهد إسماعيل باشا[١].

موقف بريطانيا من ضمِّ السودان

تطلعت بريطانيا إلى السيطرة على الحبشة لتأمين مصالحها التجارية مع بلدان القارة الأفريقية، وقد لاحظت أن توسع محمد علي باشا في الجزيرة العربية جعل البحر الأحمر في متناول سيطرته عملياً، والمعروف أن هذا البحر يُشكِّل إحدى الحلقات الأساس لطريق الهند التي كانت تسلكها السفن التجارية البريطانية، لكن بريطانيا تجنَّبت استخدام القوة ضد محمد علي باشا، وبخاصة بعد الهزيمة التي مُنيت بها قواتها بقيادة فريزر على ساحل الإسكندرية، فمالت إلى السياسة لتحقيق مصالحها، وقد أقلقتها نوايا محمد علي باشا بالتوسع باتجاه الحبشة وهي موضع

(١) حمصي، نهدي صبحي: حروب محمد علي في الجزيرة العربية والسودان واليونان والموقف الأوروبي: ص١٢٧.

اهتمامها بفعل أهميتها في سياستها، ووقوعها على باب البحر الأحمر لجهة الغرب مقابل السواحل اليمنية، كما أنها ترتدي أهمية اقتصادية بسبب احتواء أرضها على المعادن والأحجار الثمينة[1]، ثم اتفق الطرفان ضمنياً حول مسألة الحبشة، فتعهد محمد علي باشا بعدم المساس بها مقابل عدم إثارة بريطانيا مسألة السودان.

الحرب في اليونان

ممهدات الحرب

كانت بلاد اليونان جزءاً من السلطنة العثمانية منذ أن فتحها السلطان محمد الثاني الفاتح في عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م)، وكان السلطان العثماني يُرسل من يحكمها من ولاته حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وانطوى فتح العثمانيين للمناطق البيزنطية على خاصية تمثَّلت في تطبيق نظام الملل العثماني، وساعد هذا النظام على نمو العصبيات والقوميات في المجتمع العثماني، ذلك أن العثمانيين لم يتبعوا سياسة هضم القوميات بل وضعوا كل ملة أو عصبية تحت حكم زعيم لها هو المسؤول عنها أمام السلطات، ولهذا ظلَّت الأسس القومية سليمة، وعندما تطلعت هذه القوميات إلى الانفصال عن جسم الدولة، وجدت في قوميتها متانة كافية للصمود أمام القوات العثمانية.

وحافظت التكوينات الاجتماعية والثقافية الأرثوذكسية على وحدتها الداخلية ما وفَّر لمؤسسة الكنيسة شروط استمرارها والنهوض بأدوار مُتعدِّدة، تشمل كل جوانب أنشطة رعاياها.

وبموازاة ذلك، أدَّى تفكك بُنى السلطة المركزية في القرن الثامن عشر إلى عجزها عن التصدي لصعود طبقة الأعيان والملتزمين ونزوعها نحو الانفصال عن الدولة، وترتَّب على هذا الوضع ولادة قابليات كبرى للتفاعل مع ما يجري خارج حدود الدولة العثمانية، فقد أدَّى صعود روسيا في القرن المذكور واندفاعها جنوباً، إلى تحقيق مكاسب أساسية على حساب الدولة العثمانية تُوِّجت بمعاهدة كوتشك قينارجة في عام (١١١٨هـ/ ١٧٧٤م)[2].

وفَّر هذا التحول لصالح روسيا شروطاً سياسية وثقافية، موآتية لنزوع مؤسسة الكنيسة وطبقة الأعيان نحو الانفصال تحت شعار إحياء الامبراطورية الأرثوذكسية في

---

(١) حمصي: ص١٢٩ ـ ١٣١.

(٢) تجد نصوص المعاهدة في تاريخ أحمد جودت: جـ١ ص٣٩٨ ـ ٤١١.

الشرق، وأدى تقاطع المصلحة الروسية مع مصالح الدول الأوروبية إلى تدعيم استقلال اليونان، وإتاحة الفرصة لليونانيين للتنقل بحرية بين البحرين المتوسط والأسود مستظلين بالعلم الروسي وبالسياسة البريطانية وبذلك، توفَّرت شروط كافية لقيام أسطول تجاري يوناني بدور مركزي في تمكين حركة الاستقلال من الحصول على دعم الطبقة التجارية الناشئة[١].

وسعى اليونانيون إلى الانفصال عن جسم الدولة العثمانية، وظهرت بوادر ثورتهم في الربع الأول من القرن التاسع عشر بفعل عوامل عدة أهمها ما يأتي:

- تطور المجتمع اليوناني بفعل الرخاء الاقتصادي الذي نجم عن الحروب النابوليونية.
- انتشار الأفكار الأوروبية وبخاصة أفكار الثورة الفرنسية.
- ردود الفعل الآيلة ضد المركزية العثمانية.
- التدخل الأوروبي المباشر[٢].

والحقيقة أن الحركات الثورية والجمعيات السياسية السرية والعلنية نمت في بلاد اليونان ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر، وأضحت تُشكل خطراً بدءاً من عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م)، واتخذت مراكز لها في كل من روسيا والنمسا لتكون على اتصال وثيق بالحكومات الأوروبية من جهة وبمنجاة من اضطهاد الحكام العثمانيين من جهة أخرى.

ولعل أشهر هذه الجمعيات السرية جمعية «فيلكي إيتريا» أي «الجمعية الأخوية»، التي تأسست في عام (١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م) في ثغر أوديسا بتشجيع من القيصر اسكندر الأول، وقد وضعت نصب عينيها الثورة على الحكم العثماني، وتأسيس دولة مستقلة، وقد هدف القيصر إلى افتعال الأزمات في وجه الباب العالي حتى يتهيأ الجو لتدخل روسي[٣]، والمعروف أن الروس كانوا يقومون خلال حروبهم مع الدولة العثمانية، بتحريض اليونانيين والرعايا الأرثوذكس بعامة على الثورة.

وانضم أعيان اليونان وشبانها ورجال الدين إلى هذه الثورة، وساندتها الدول الأوروبية، وقرَّب القيصر بعض زعمائها[٤]، كما ساعدها أصحاب الرأي والكلمة

---

(١) الضيقة: ص١٥٦.

(٢) كامل، مصطفى: المسألة الشرقية: ص٥١.

(٣) سرهنك، الميرالاي إسماعيل: تاريخ الدولة العثمانية: ص٢٧٣، ٢٧٣.

(٤) استوزر القيصر الروسي أحد زعماء اليونان ويُدعى كابوديستريا، وجعله موضع ثقته، كما استخدم ضابطاً يونانياً في الجيش الروسي هو أبسلانتي.

في أوروبا بفعل الإعجاب العام بالهيللينية التي أخذت تنتشر في أوروبا مع ظهور حركة النهضة، والحركة الإنسانية التي ركَّزت على كل ما هو قديم، فكان مثقَّفو «الأرستقراطية» و«البرجوازية» في أوروبا، الذين تعلَّموا اللغة الإغريقية، القديمة، والأدب الإغريقي القديم والفلسفة اليونانية؛ قد تحولوا، نتيجة إعجابهم بالهيللينية، إلى مدافعين عن الدعوة اليونانية.

ظلَّت هذه الجمعية تعمل سرّاً حتى عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م) وانتشرت بين جميع اليونانيين وبخاصة في شبه جزيرة المورة، وبلغ عدد أعضائها أكثر من عشرين ألفاً من الشبان القادرين على حمل السلاح والمتهيئين للثورة، وقد وضعت نصب عينيها إحياء الامبراطورية البيزنطية، والاستيلاء على العاصمة استانبول وإخراج العثمانيين من أوروبا ودفعهم إلى آسيا.

اندلاع الثورة

انتهزت جمعية فيلكي إيتريا فرصة انهماك الدولة العثمانية بقمع حركة علي باشا في يانيا في الجزء الغربي من بلاد اليونان في أوائل عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م) وحصول فراغ في السلطة نتيجة إعدامه مع أولاده؛ فأعلنت الثورة، وهاجم أفرادها الحاميات العثمانية في الحصون والقلاع، ثم توسَّعت آفاق الثورة بسرعة فائقة فشملت البيلوبونيز، وأواسط اليونان، وجزيرة كريت، واحتل الثوار مدن أثينا وتيبس وميسولونجي[١].

تزعَّم الثورة في إقليم المورة، أسقف باتراس المدعو جرمانوس، واتخذت طابعاً دينياً، ورفعت شعار: الإيمان والحرية والوطن[٢]، واستولى الثوار على العاصمة تريبولستا، ونكَّلوا بالعثمانيين المقيمين فيها بوحشية بالغة[٣]، وهاجمت سفنهم المراكب العثمانية في الأرخبيل اليوناني، فأسرتها أو دمَّرتها وقتلت بحارتها.

وشكَّل الثوار جمعية وطنية من ستين عضواً يمثلون المقاطعات الثائرة، انعقدت في (جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ/ كانون الثاني ١٨٢٢م)، وأعلنت انفصال اليونان، ووضعت دستوراً قومياً للبلاد[٤].

واجهت الدولة العثمانية مصاعب كبيرة في محاربة الثوار نظراً لكثرة الجزر ولوعورة المسالك التي اشتهرت بها بلاد اليونان، وبفعل معرفة اليوناني كيفية الاستفادة منها «استراتيجياً» ضد القوات العثمانية[٥].

---

(١) كامل: ص٥٧.
(٢) فريد بك، محمد: ص٤١٢ ـ ٤١٣.
(٣) كامل: ص٦٣.
(٤) المصدر نفسه: ص٦٣.
(٥) فريد بك: ص٤١٣.

ومن العوامل التي أعطت اليونانيين قدرات عسكرية سريعة وفعَّالة، عملهم لسنوات طويلة في الملاحة البحرية، وإتقانهم المهارات الملاحية، وتحويل السفن التجارية إلى سفن عسكرية، بالإضافة إلى استخدامهم سفناً خفيفة بُنيت بهدف التلصُّص في البحار[١]، ولهذا كانت الحرب ضد الثوار في البر والبحر، وكانت المعارك أشبه بالمذابح المتبادلة بين الطرفين[٢].

وعمد شعراء أوروبا وكتَّابها ومفكروها إلى إبراز أعمال العثمانيين، وبالغوا في وصفها بالوحشية بهدف إثارة ما في كوامنهم من حقد على الإسلام والمسلمين، فأخذوا ينشدون شعراً مؤثراً يثيرون به الرأي العام في أوروبا، وعلى هذا الوتر الحساس، ضرب ڤيكتور هيغو الفرنسي ولورد بايرون الإنكليزي الذي لقي حتفه في معركة ميسولونجي[٣].

وتداعت الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر في ڤيرونا لحل هذه المشكلة ووضع سياسة موحَّدة تجاهها. دافعت الدولة العثمانية في المؤتمر عن موقفها تجاه الثورة اليونانية، وبدا واضحاً من المناقشات التي جرت، تعارض الأفكار الأوروبية في حلها، فانفضَّ المؤتمر من دون التوصل إلى قرار موحَّد، وبقيت الدول الأوروبية في حال انتظار تطورات أخرى قد تساعد على إيجاد حل لهذه المشكلة، لكن هذه الآمال الأوروبية في انتصار يوناني أو في نجاح الدولة العثمانية بإخماد الثورة، تبدَّدت بسرعة عندما طلب السلطان محمود الثاني من محمد علي باشا والي مصر أن يُرسل قواته إلى بلاد اليونان لإخضاع الثوار بعد أن تفاقم خطرهم، وعيَّنه والياً على جزيرة كريت وإقليم المورة[٤].

التدخل المصري

لم يتردَّد محمد علي باشا في الاستجابة لطلب السلطان على الرغم من أن بلاد اليونان لم تكن محط أطماعه، فقد رأى أن الخطر موجَّه ضد دولة المسلمين العامة المتمثلة بالدولة العثمانية، وضد الإسلام ممثلاً بالسلطان العثماني خليفة المسلمين[٥] كما أنه لم يتجرَّأ على الرفض لأن ذلك يعني إغلاق الباب بينه وبين السلطنة، وقد

---

(١) سرهنك: ص٢٧٨. (٢) فريد بك: ص٤١٣.

(٣) الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مُفترى عليها: جـ٢ ص٨٤٠.

(٤) فريد بك: ص٤١٤. نوار، عبد العزيز: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث: ١٥١٧ ـ ١٩١٠، ص٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٥) الجميعي، عبد المنعم إبراهيم: عصر محمد علي، دراسة وثائقية. وثيقة رقم ١ تاريخ ٢٩ رمضان ١٢٣٦هـ، ص١١٥ ـ ١١٩، ووثيقة رقم ٢ تاريخ ١٠ شوال ١٢٣٦هـ، ص١٢٠ ـ ١٢٢.

يتخذ السلطان من ذلك حجة لعزله عن ولاية مصر؛ لذلك أعدَّ أسطولاً مؤلفاً من ست وعشرين سفينة عسكرية وثمانمئة مقاتل بقيادة أمير البحر إسماعيل بك، أقلع من الإسكندرية في (٩ رمضان ١٢٣٦هـ/ ١٠ حزيران ١٨٢١م)، وتوجَّه إلى مياه جزيرة رودس، لمطاردة السفن اليونانية، ثم أبحر إلى الدردنيل حيث التقى بالأسطول العثماني، ثم عاد إلى الإسكندرية في (جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ/آذار ١٨٢٢م) لنقل الحملة إلى جزيرة كريت لإخماد الثورة التي اندلعت فيها، قاد الحملة حسن باشا، فنزل في الجزيرة، واصطدم بالثوار. استمرت الحرب مدة سنة وكانت سجالاً توفي خلالها حسن باشا وخلفه حسين باشا فتمكّن من دحر اليونانيين، وفرَّ من بقي حيّاً منهم من الجزيرة، كما أخمد الثورة التي نشبت في قبرص.

وأعدَّ محمد علي باشا أسطولاً آخر بقيادة صهره أمير البحر محرم بك، مؤلفاً من أربع عشرة سفينة عسكرية، أقلع باتجاه بلاد اليونان لمساعدة الأسطول العثماني المحاصَر في ميناء كورون، فاشتبك في طريقه مع بعض السفن اليونانية التي كانت تهاجم سفينة تجارية عثمانية في مياه جزيرة كريت، كما طارد سفن القراصنة في بحر إيجه، ونتيجة لما تعرَّض له من خسائر؛ اضطر إلى العودة إلى الإسكندرية للتعويض عما فقده، وترميم السفن المتضررة.

وأرسل محمد علي باشا حملة أخرى إلى بلاد اليونان بقيادة ابنه إبراهيم باشا لإخماد الثورة في شبه جزيرة المورة، تألفت من سبعة عشر ألف مقاتل من المشاة وأربع بطاريات مدفع، وسبعمئة فارس، وجهَّزها بالبنادق والذخائر، أقلعت من الإسكندرية في (٢٢ ذي القعدة ١٢٣٩هـ/ ١٩ تموز ١٨٢٤م)، وساندها أسطول بقيادة أمير البحر إسماعيل بك ضمَّ إحدى وخمسين سفينة عسكرية وست وأربعين سفينة نقل، التقت الحملة بالأسطول العثماني في جزيرة رودس بقيادة أمير البحر خسرو باشا، ثم انتقل الأسطولان معاً إلى الجزر اليونانية في بحر إيجة، ونزل أفراد الحملتين في شبه جزيرة المورة وحاصروا ناڤارين برّاً وبحراً وهي أهم مواقع شبه الجزيرة، وتولى إبراهيم باشا قيادة القوات البرية في حين تولى خسرو باشا قيادة الأساطيل، و قد عزله السلطان فيما بعد بفعل خلافه مع إبراهيم باشا واستبدله بعزت باشا[1]. استسلمت ناڤارين في (٢٩ رمضان ١٢٤٠هـ/ ١٨ أيار ١٨٢٥م)، ودخل الجنود المصريون إلى المدينة، وقد زعزع سقوطها الثقة في نفوس الثوار اليونانيين، ودبَّ اليأس في قلوبهم.

تلَّقى إبراهيم باشا بعد فتحه ناڤارين تعزيزات عسكرية مكَّنته من التوجه إلى داخل

---

(١) الجميعي: وثيقة رقم ٧ تاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٤٣، ص١٣٤.

بلاد اليونان، فهزم قوة يونانية في ميناء كلاماتا ودخل المدينة، وسيطر على تريبولستا في (شوال/ حزيران)، وطارد الثوار، واستولى على معاقلهم وبخاصة في بانزاس في (رجب ١٢٤١هـ/ شباط ١٨٢٦م)، واستعدَّ للقضاء على آخر معاقلهم في هيدرا، واستبزيا، والعاصمة نوبلي، وميسولونجي.

معركة ناڤارين

نتيجة لانتصارات الجيش المصري، قام اليونانيون بتحريك الرأي العام الأوروبي لإنقاذ الثورة، والحقيقة أنهم أصبحوا بحاجة إلى تأييد أوروبي مباشر لتحقيق أهدافهم، فنهضت جماعة من أقطاب الشعراء والأدباء يثيرون الرأي العام في أوروبا بكتاباتهم، ويحثُّون الدول الأوروبية على التدخل لصالح الثورة اليونانية.

وفعلاً، دعت انكلترا، روسيا للتشاور بغية الوصول إلى تفاهم حول مستقبل اليونان، ونجحت في إقناعها بفصل نزاعها مع الدولة العثمانية عن المسألة اليونانية، وتكلَّلت هذه المفاوضات بتوقيع بروتوكول سان بطرسبرج في (٢٧ شعبان ١٢٤١هـ/ ٤ نيسان ١٨٢٦م)، وانضمت إليه فرنسا بعد مدة قصيرة.

واتفقت الدول الثلاث على حثِّ الباب العالي على عقد هدنة مع اليونانيين، ومنحهم قدراً من الحكم الذاتي في إطار التبعية الاسمية للسلطان العثماني[١]، على أن النية لم تكن قد اتجهت بعد، إلى استخدام القوة، لكن ما جرى بعد ذلك بوقت قصير من سقوط ميسولونجي في يد الجيش المصري في (٢١ رمضان/ ٢٢ نيسان) وكانت آخر معقل كبير للثوار[٢]؛ أثار الساسة ووسائل الإعلام في أوروبا، فقامت دعوة لإنقاذ اليونان.

وفي الوقت الذي كانت فيه الاجتماعات والمشاورات دائرة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، سقطت أثينا في يد إبراهيم باشا في (١٠ ذي القعدة ١٢٤٢هـ/ ٥ حزيران ١٨٢٧م)، ما شجَّع السلطان على رفض وساطة الدول الأوروبية بحجة أن المسألة اليونانية داخلية، وأن السلطان لن يقبل أي مسعى في هذا السبيل؛ لأن التدخل في مثل هذه الشؤون بالنسبة للعلاقات الدولية يُعدُّ أمراً في غير محله.

ونتيجة لموقف السلطان المتصلب، رأت الدول الأوروبية أنه لا مفر من التدخل المباشر لمساندة اليونانيين، فعقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا مؤتمراً في لندن في (١١ ذي الحجة ١٢٤٢هـ/ ٦ تموز ١٨٢٧م) لمناقشة حل القضية اليونانية، وإعادة الأمن إلى البحر المتوسط، وذلك عبر منح السلطان، اليونانيين استقلالاً إدارياً في ظل

---

(١) كامل: ص٦٨.
(٢) المرجع نفسه: ص٧٣.

السيادة العثمانية، ودفع جزية سنوية إلى السلطان، وإذا لم يقبل الباب العالي ذلك في مدة شهرين، تتدخل الدول الأوروبية الثلاث لفرض الهدنة على الطرفين من دون أن تشترك مباشرة في القتال.

ويبدو أن السلطان العثماني أصرَّ على موقفه الرافض لشروط الحلفاء ما دفع الدول الثلاث إلى إرسال أساطيلها إلى ميناء ناڤارين لفرض شروطهم بالقوة، وأرسل كوردنغتون قائد الأسطول البريطاني رسالة إلى إبراهيم باشا يطلب منه تطبيق قرارات مؤتمر لندن، ووقف توغله داخل شبه جزيرة المورة، فقابل الطلب بالحنكة السياسية، فأجابه بأنه سيرسل مطالب الحلفاء إلى والده وإلى استانبول ليتلقّى منهم التعليمات بشأن قبولها أو رفضها، فأوصاه والده تجنُّب كل ما من شأنه أن يُعرِّضه للصدام مع الحلفاء، وأوصاه بأن يأتمر بأوامر الباب العالي[١].

وبفعل موقف السلطان الرافض لأي وساطة لإنهاء الوضع المتأزم في اليونان، استقر رأي الحلفاء على دخول أساطيلهم إلى ميناء ناڤارين بغية إجبار إبراهيم باشا على قبول شروطهم، فحاصرت الأسطولين العثماني والمصري داخل الميناء وضربتهما ودمَّرتهما تماماً في (٢٩ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ٢٠ تشرين الثاني ١٨٢٧م)[٢].

عُدَّت معركة ناڤارين بمثابة انتصار لروسيا؛ لأنه أعطى أسطولها تفوقاً على الأسطول العثماني في البحر الأسود، وأحدثت نتيجة المعركة امتعاضاً شديداً في الدوائر السياسية البريطانية، ويبدو أن هدف بريطانيا الأساس كان فرض قيود شديدة على الأسطولين العثماني والمصري، وأن القائد البريطاني كوردنغتون وجد أنه من الأفضل القضاء عليهما حتى يتسنَّى تسوية المشكلة اليونانية بالطريقة التي تريدها بلاده، أما فرنسا فقد انحصر هدفها في إعادة اعتبارها أمام الدول الأوروبية بعد أن أُجبرت على العودة إلى حدودها الأصلية في عام (١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م).

انسحاب محمد علي باشا من اليونان

لم يشهد إبراهيم باشا المعركة، وعندما علم بالنبأ حزن حزناً شديداً، وأمر بإعادة السفن التي نجت من المعركة إلى مرفأ الإسكندرية، واتبع خطة دفاع تهدف إلى إخلاء شبه جزيرة المورة، والتمركز في ثغري كورون ومودون إلى أن يتلقَّى أوامر جديدة من والده.

---

(١) انظر: وثيقة رقم ٧ عند الجميعي: ص١٣٤ ـ ١٣٨.

(٢) المرجع نفسه: رقم ٨، ص١٣٩ ـ ١٤١. سرهنك: ص٢٩٢ ـ ٢٩٦.

عند هذه المرحلة من المشكلة اليونانية، كانت وجهات النظر العثمانية والمصرية متفقة على السياسة العامة، إلا أنه بعد تدخل الدول الأوروبية وانتصارها البحري في ناڤارين، اختلفت وجهتي نظر الجانبين.

والواضح أن المعركة أدَّت على الصعيد الداخلي إلى تباعد السياستين العثمانية والمصرية، فقد أدرك محمد علي باشا أن ليس من مصلحة مصر الاستمرار في السير على خطى السياسة العثمانية، وبخاصة بعد أن تكبَّد خسائر فادحة في الأرواح وفي النفقات، وأن استعادة بلاد اليونان مسألة عبثية لا تجدي، فرأى من الحكمة فك ارتباط سياسة مصر بسياسة الدولة العثمانية، والاتفاق مع الحلفاء الأوروبيين على وقف القتال وجلاء الجيش المصري عن المورة[1].

ويبدو أنه تلقَّى نصيحة من قناصل الدول الأوروبية في مصر تفيد بأن الحلفاء مُصمِّمون على مساندة اليونانيين في الحصول على استقلالهم، واستهداف مصر إن هي استمرت في اتباع سياسة الدولة العثمانية[2]، كما تقدم «الأميرال» كوردنغتون إلى الإسكندرية، وأنذر بتدميرها إذا لم يبادر محمد علي باشا باستدعاء ابنه إبراهيم باشا من المورة، وسعى باركر قنصل بريطانيا في مصر إلى إقناعه بالكفِّ عن القتال[3]، فاستمع لهذه النصائح والتهديدات، وعقد اتفاقاً مع الحلفاء في (١٩ محرم ١٢٤٤هـ/ ١ آب ١٨٢٨م) تضمَّن ما يأتي:

- يتعهد محمد علي باشا بإعادة الأسرى اليونانيين وتحرير من بيع منهم في مصر.
- يتعهد الأميرال البريطاني بإرجاع الأسرى المصريين وإعادة السفن المصرية التي أُسرت أثناء القتال.
- يُخلِّي الجنود المصريون المورة، وينقلهم محمد علي باشا على سفنه.
- لا يتعرَّض محمد علي باشا لليونانيين الموجودين في مصر أو يكرههم على الرحيل عنها كما لا يُجبرهم على البقاء فيها، ويسمح لمن يشاء من اليونانيين في المورة أن يصحبوا الجيش المصري عند عودته إلى مصر.
- يُبقي إبراهيم باشا قوة عسكرية مصرية في اليونان لا يزيد عديدها عن ألف ومئتي جندي للحفاظ على كورون ومودون وناڤارين وباتراس وكاستل وتوزيني، ويُخلي المواقع الأخرى[4].

---

(١) انظر: وجهة نظر محمد علي باشا ورغبته في سحب قواته من بلاد اليونان في الجميعي، الوثيقة رقم ٩، ص١٤٢ ـ ١٤٥.

(٢) سرهنك: ص٢٩٦ ـ ٢٩٧. حمصي: ص١٨١ ـ ١٨٢.

(٣) انظر: الوثيقة رقم ٩ في المرجع السابق.

(٤) الرافعي: ص٢١٤.

وهكذا عاد الجيش المصري إلى بلاده بعد أن أنهكته الحرب، وفتكت به الأمراض، وتكبدت مصر كثيراً من الأرواح، ثلاثين ألفاً من أصل اثنين وأربعين ألفاً، ونفقات جسيمة بلغت سبعمئة وخمسة وسبعين ألف جنيه، وفقدت أسطولها.

نتائج الحرب اليونانية

تُعدُّ الحرب اليونانية منعطفاً خطيراً ومهماً لمصر أثَّرت على علاقاتها الخارجية مع الدولة العثمانية، والدول الأوروبية، ونتج عنها ما يأتي:

- تمخَّضت معارك المواجهات التي جرت في بلاد اليونان عن ولادة معطيات سياسية جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن معطيات الصراعات التي سبقتها، فقد بدا واضحاً بعد المعارك التي خاضها محمد علي باشا في البلاد المذكورة؛ تدخل الدول الأوروبية في رسم سياسة الدولة العثمانية، وقد أضحى واقعاً يستحيل استبعاد آثاره.

- تراجع إمكان الاستفادة من صراعات القوى الأوروبية فيما بينها عندما يبلغ الصراع حدوداً تطال المصالح «الاستراتيجية» الأوروبية والمتمثلة بالتصدي لأي مشروع تجديد للنهوض بالدولة العثمانية[١].

- ازدياد قناعة محمد علي باشا بوجود هوَّة نوعية في ميزان القوى بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وبالتالي فصل سياسة مصر عن سياسة الدولة العثمانية، والتفاهم مع الدول الأوروبية الذي يوفر له فرصة تجديد قواه العسكرية والاقتصادية كي تبلغ مستوى تؤهلها لاحقاً لمواجهة التحديات المفروضة[٢].

- لم تنل مصر من تلك الحرب المكلفة سوى جزيرة كريت، فقد عهد السلطان محمود الثاني إليه بولاية تلك الجزيرة مكافأة له على خدماته في حرب المورة.

- خاض الجيش المصري المدرب على الطراز الأوروبي أول حرب مع دول أوروبية متطورة عسكرياً، وكان نداً لأرقى الجيوش الأوروبية في ميادين القتال ما رفع شأنه، وكان ذلك بمثابة الأساس لقيام مصر الحديثة.

- اعتراف الحلفاء الأوروبيين بأن الدولة العثمانية تقاتل بوساطة الجيش المصري الذي يعود إليه الفضل في قمع الاضطرابات سواء في الجزيرة العربية أو في بلاد اليونان.

- أضحى حاكم مصر من القوة مقابل ضعف الدولة العثمانية، حاكماً شبه مستقل يعقد الاتفاقيات مع الدول الأوروبية من دون العودة إلى الباب العالي في الوقت الذي رفض هذا عقد مثل هذه الاتفاقيات، وقد شجَّعه ذلك على الميل إلى إعلان

---

(١) الضيقة: ص١٥٨.
(٢) المرجع نفسه.

استقلاله عن السلطنة العثمانية، وقد ساورته هذه الفكرة منذ أن رسَّخ أقدامه في مصر، وكان يعمل لها بثبات وينتهز الفرص لإعلانها.

ـ أكسبت الحرب اليونانية مصر مركزاً دولياً، فقد خشيت بريطانيا من استئثار فرنسا؛ بالنفوذ في الشرق، فمالت إلى التقرب من محمد علي باشا(١).

مواقف الدول الأوروبية من القضية اليونانية

الموقف الروسي

واجهت حملة محمد علي باشا ضد اليونانيين موقفاً أوروبياً عكس اهتمامات روسيا وفرنسا وبريطانيا والنمسا وإيطاليا بالمسألة الشرقية بالإضافة إلى اهتمامات الرأي العام الأوروبي، كون القضية تطرح نفسها قضية شعب يناضل في سبيل حريته، واستقلاله من وجهة نظر الرأي العام الأوروبي.

كان الموقف موحداً على الصعيد الإعلامي والثقافي على عكس الصعيد السياسي، إذ سعت كل دولة إلى استغلال القضية اليونانية لصالحها، فطمع البريطانيون في الاستيلاء على جزء من أراضي السلطنة العثمانية، لكنهم خشوا خطط كاترين الثانية امبراطورة روسيا التي طمعت هي الأخرى في الاستيلاء على استانبول، ومدّ النفوذ الروسي إلى المياه الدافئة كمبدأ أساس، وقامت سياستها وسياسة حلفائها تجاه القضية اليونانية على قاعدتين مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القضية دينية لا وطنية.

الأولى: دعم انفصال المسيحيين اليونانيين عن الحكم العثماني:

الثانية: رفض إقامة دولة يونانية مستقلة لسببين:

١ ـ الخشية من انتقال عدوى التحرر إلى باقي شعوب البلقان المجاورين لليونانيين.

٢ ـ إن استقلال اليونان عمل سلبي وغير مناسب، وأن المسيحيين بحاجة إلى نوع من الإدارة الذاتية، كي لا يؤدي ذلك إلى كيان يصعب صهره فيما بعد عند تقسيم السلطنة العثمانية في إطار الأرثوذكسية الروسية.

وحاولت روسيا إقناع باقي الدول الأوروبية بوجهة نظرها خلال مؤتمر السفراء الأوروبيين الذي عُقد في مدينة سان بطرسبرج في (٧ شوال ١٢٣٩هـ/ ٥ حزيران ١٨٢٤هـ) لتنسيق تدخل الدول الأوروبية في اليونان، ولكن من دون جدوى، حيث

---

(١) حمصي: ص١٨٥ ـ ١٨٨.

تمسَّكت كل دولة بموقفها الخاص من المشكلة اليونانية، لكن الأمور تبدَّلت جزئياً عقب وفاة القيصر اسكندر في (جمادى الأولى ١٢٤١هـ/ كانون الأول ١٨٢٥م)، واعتلاء القيصر نيقولا سدة الحكم الذي كان أكثر حزماً تجاه السياسية البريطانية، وقد طلب وزير خارجيته من سياسي نمساوي هو البارون بروكش فون أوستن في (ربيع الأول ١٢٤٢هـ/ تشرين الأول ١٨٢٦م) أن يذهب إلى مصر بهدف إقناع محمد علي باشا بحسم الحرب ضد اليونانيين عسكرياً كي لا يتمكَّن هؤلاء من إنشاء دولة مستقلة تُشكِّل سابقة خطرة تُهدِّد سلطة القياصرة المبنية على أسس تقليدية[1]، لكن المبعوث النمساوي فشل في مهمته وخرج بخلاصة مفادها أن محمد علي باشا لا يرغب في حسم الحرب لثلاثة أسباب هي:

- المضايقات التي كان يلقاها من الباب العالي.
- شح الموارد في مصر.
- قناعته بأن الأوان قد فات بالنسبة للحسم العسكري[2].

الموقف البريطاني

سعت بريطانيا في جعل اليونان تحت سيادتها لا تحت السيادة الروسية، لذلك عملت على إثارة مشاعر الثوار اليونانيين ضد سياسة روسيا التي لم تكن تعترف لهم بالسيادة المستقلة، واجتمع السفراء الأوروبيون مجدداً في مدينة سان بطرسبرج في (١٥ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ/ ٤ شباط ١٨٢٥م) من أجل حل المشكلة اليونانية، وقضى بروتوكول الاتفاق الذي صدر عقب الاجتماع في (٢٤ جمادى الآخرة/ ١٣ شباط) التمني على الباب العالي القبول بمسعى الدول الأوروبية الهادف إلى التدخل في اليونان من أجل وقف الاضطرابات الدامية المستمرة هناك والتي تنعكس على الشرق بكامله، وستؤدي هذه الدول دوراً في توقيع اتفاقية سلام بين العثمانيين واليونانيين على أساس إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، لكن الباب العالي رفض تدخل الدول الكبرى المناصر للثوار اليونانيين الذين سيوضعون على قدم المساواة مع الدولة العثمانية أثناء المفاوضات.

وحاولت بريطانيا إقناع القيصر الروسي نيقولا بالموافقة على السياسة البريطانية، ونجحت في ذلك بعد محاولات عدة.

---

(١) حمصي: ص١٩٤.

(٢) المرجع نفسه.

Sabry, M: L’ Empire Egytien sous Mohamed Ali et la Question d’Orient, 1811 - 1849, pp120 - 129.

وسعى السياسيون البريطانيون إلى فصل محمد علي باشا عن مشروع السلطنة العثمانية، وإقناعه بتوجيه نشاطه إلى بلاد الشام للاستيلاء عليها بدلاً من اليونان التي تأتي في سياق سياسة عثمانية وأهداف عثمانية لا أهداف مصرية، والواضح أن هؤلاء هدفوا إلى خلق شرخ بينه وبين الدولة العثمانية وإضعافهما معاً.

الموقف الفرنسي

ساد الانقسام في صفوف السياسيين الفرنسيين بشأن المسألة اليونانية، فنفوذ فرنسا كان كبيراً في مصر، وترى أن مصلحتها تقضي بتحقيق انتصار التحالف العثماني ـ المصري[(١)]، لكن ضغط الرأي العام الفرنسي المتعاطف دينياً وثقافياً مع الثوار اليونانيين، ونجاح بريطانيا في استقطاب معظم الدول الأوروبية لتبني المسألة اليونانية؛ دفعا فرنسا إلى اتخاذ موقف مزدوج ومتناقض، فقد دعمت استقلال اليونان من منطلق أوروبي «استراتيجي» بهدف إضعاف السلطنة العثمانية، ودعمت في الوقت نفسه مشروع إقامة دولة مصرية مستقلة تكون همزة وصل بينها وبين الشرق الأقصى والهند[(٢)].

والواقع أن فرنسا لم يكن باستطاعتها أن تقف ضد التوجه الأوروبي الرسمي والشعبي المناصر للمسألة اليونانية لاعتبارات سياسية ودينية، كونها تطرح نفسها كمدافعة عن المسيحيين في الشرق، كما لم يكن من مصلحتها أن ينتصر اليونانيون المتحالفون مع بريطانيا، كونها، أي فرنسا، المناصر الرئيس للقوة المصرية[(٣)].

توسع محمد علي باشا في بلاد الشام

التحولات السياسية الممهدة للتوسع

لفت توسع محمد علي باشا في بلاد الشام الأنظار، وفاق توسعه في كل من الجزيرة العربية والسودان، ويُعدُّ هذا التوسع مهم جدّاً في حدِّ ذاته من حيث موقعه في السلطنة العثمانية، وفي المواصلات البرية والبحرية العالمية التي تمر عبر المشرق العربي، وهو مهم جدّاً أيضاً لأن تدخل محمد علي باشا فيه وخروجه منه، ارتبط بأزمات سياسية أوروبية بحيث تحوَّلت شروط الارتباط بين مصر وبلاد الشام من مسألة عثمانية إلى مسألة علاقات أوروبية هدّدت في وقت ما بالتحول من أزمة توتُّر إلى حرب سافرة استُخدمت فيها القوة لحل تلك الأزمة[(٤)].

---

(١) Sabry: p108.

(٢) Ibid: p109.

(٣) حمصي: ص١٩٣.

(٤) طربين: ص١٥٠، ١٥١.

الواضح أن المدة بين الهزيمة في ناڤارين في عام (١٢٤٢ ـ ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م)، والتوسع في بلاد الشام في عام (١٢٤٦ ـ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م)، انطوت على تحولات مهمة في ميزان القوى المتصارعة.

فقد نتج عن خسارة محمد علي باشا في الحرب اليونانية:

ـ انكفاؤه إلى مصر محاولاً امتصاص الضربات الموجعة التي تلقاها.

ـ تجديد وتطوير قوته العسكرية وبخاصة في المجال البحري.

ـ بذله جهوداً سياسية كثيفة لمهادنة وتطمين بريطانيا وفرنسا عبر الدخول معهما في مفاوضات لبناء جسور الثقة، حول المسائل المتعلقة بالمصالح المتبادلة.

وخرجت الدولة العثمانية من الحرب مع اليونانيين بخسائر جغرافية وسياسية أكثر قوة من محمد علي باشا، لذا لم يكن وضعها المستجد يُتيح لها استيعاب نتائج هذه الهزيمة، ومما زاد الأمر سوءاً، تدخل روسيا المباشر وإعلانها الحرب على الدولة في (١١ شوال ١٢٤٣هـ/ ٢٦ نيسان ١٨٢٨م) إثر رفض الباب العالي مطالب الحلفاء في مؤتمر لندن القاضية بإنقاذ الثورة اليونانية عبر:

ـ استقلال شبه جزيرة المورة وجزائر السيكلايد على أن يحكمها أمير نصراني تنتخبه الدول الأوروبية.

ـ دفع الحكومة اليونانية جزية سنوية إلى الباب العالي مقدارها خمسون ألف قرش.

بل إن الباب العالي طالب الدول الأوروبية بتعويض عما لحق بالأسطول العثماني من دمار، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية[١].

وطوَّرت فرنسا في ظل هذا الوضع المتفاقم، مشروعها الخاص القاضي بطرح تقسيم أراضي الدولة العثمانية، وتشجيع محمد علي باشا على إعلان استقلاله في إطار خلافة عربية تحت الحماية الفرنسية، فتكون بذلك قد قطعت الطريق على كل من بريطانيا وروسيا في محاولتها الاستئثار بالنفوذ الأقوى في كل من استانبول واليونان[٢]، ورأت إمكان استخدام قوة محمد علي باشا لبلوغ هدفها.

وحاول محمد علي باشا من جهته أن يُناور على جبهة فرنسا وبريطانيا للاستفادة من الصراع بينهما بغية بلوغ أهدافه الخاصة، لكن ضمن حدود سياسته الرامية إلى توفير أسباب بناء قوته العسكرية بما في ذلك حاجته الماسة لعلوم وخبرات الدولة الفرنسية، ورأى فيما يتعلق بالدولة العثمانية أن سياسة المهادنة مع الدول الأوروبية تتيح لها أن تعمل بسرعة على تجديد قواها وتطويرها بغية التصدي لأطماعها لاحقاً،

---

(١) فريد بك: ص٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٢) Sabry: pp159.

لكن فاته أن هذه الرؤية السياسية الخاصة لا تنطبق على الدول الأوروبية، فقد وجدت فرنسا في ظل واقع الاختلال في ميزان القوى، الفرصة للمضي قدماً باتجاه تحقيق مكاسب سياسية جديدة وجدت ترجمتها في احتلال الجزائر في (٢٢ ذي الحجة ١٢٤٥هـ/ ١٤ حزيران ١٨٣٠م)، وبدا واضحاً لدى الدول الأوروبية السياق الانحداري للسلطنة العثمانية، وبالتالي عجزها التام عن المبادرة إلى صياغة سياسة تقي ولاياتها من أطماعها الاستعمارية، لكنها رأت في ضوء ما تملكه من قدرات، ولو كانت محدودة، في اللعب على تناقضات مصالح الدول الأوروبية؛ مخرجاً وحيداً لها من أزماتها[1].

أسباب التوسع

فرض سياق التحولات المذكورة أعلاه وضعاً جديداً على محمد علي باشا حمل معه مزيداً من التراجعات العثمانية أمام الدول الأوروبية، فقد فازت روسيا بموجب معاهدة أدرنة التي عقدتها مع الدولة العثمانية في (ربيع الأول ١٢٤٥هـ/ أيلول ١٨٢٩م) ببعض الأراضي في آسيا على حساب الدولة المذكورة ما أدَّى إلى توسعها في القوقاز، إلا أنها لم تحصل على كسب مماثل في أوروبا، بفعل يقظة بريطانيا وفرنسا وتربصهما بها، واعترفت الدولة العثمانية بانفصال اليونان وفقاً لما تضمَّنته قرارات مؤتمر لندن عام (١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م)، لكن هذه الدولة الجديدة اقتصرت على شبه جزيرة المورة واليونان الوسطى بما فيها ميسولونجي وجزر السيكلايد.

لقد خرج محمد علي باشا من الحرب اليونانية من دون أن يظفر بفتوح جديدة، ولم يُحقِّق أي استفادة من الاشتراك فيها، في حين انتهت الحرب مع الوهابيين ببسط نفوذه على جزيرة العرب، وأتاح له دخول السودان ضمّ الجزء المتمم للأراضي المصرية، أما العمل الذي قام به بعد ذلك، فكان مسرحه بلاد الشام.

أرادت الدولة العثمانية أن تُعوِّض محمد علي باشا بعض ما خسره في الحرب اليونانية، فأسندت إليه جزيرة كريت، لكن هذا التعويض لم يكن ذا قيمة، إذ ليس من السهل أن تحكم مصر هذه الجزيرة، وأن تستفيد منها لاشتهار أهلها بالعصيان والتمرد، وفي ضوء هذه المعطيات رأى أن يضم بلاد الشام إلى مصر، فطلب من الباب العالي منحه ولاية سوريا يدفعه في ذلك عاملان سياسي واقتصادي:

أما العامل السياسي فهو اتخاذ بلاد الشام حاجزاً يقي مصر الضربات العثمانية في

---

(١) الضيقة: ص١٦١، ١٦٢.

المستقبل[1] من جهة، وإنشاء دولة عربية، أوقيام سلطنة إسلامية قوية من جهة أخرى، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيمكِّنه من تجنيد جيش من سكانها، فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه.

وأما العامل الاقتصادي، فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام من الخشب والفحم والنحاس التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمر قوافل التجارة.

الراجح أن محمد علي باشا كان يطمح إلى ضمِّ بلاد الشام منذ عام (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) ويأمل أن يصل إلى حكمها بموافقة السلطان، فطلب من محمود الثاني في عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م) أثناء الحرب مع الوهابيين، أن يعهد إليه بحكمها بحجة أنه بحاجة إلى مدد منها يعاونه في القتال، لكن السلطان العثماني رفض طلبه، إذ في ظل ما آلت إليه أوضاع السلطنة من تدهور، لم يكن هذا الطلب من النوع الذي يمكن البحث فيه، وبالتالي قوبل بالرفض، أما فيما يتعلق بوالي مصر فقد كان هذا الطلب خياره السياسي الوحيد.

وظلَّت اهتمامات محمد علي باشا ببلاد الشام ناشطة، ففي عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م) قام بدور الوسيط بين الحكومة العثمانية وبين عبد الله باشا والي صيدا الذي شقَّ عصا الطاعة ضد الدولة العثمانية وأقام علاقة مع اليونانيين[2] وبين هذا الوالي والأمير بشير الثاني الشهابي أمير لبنان الذي لجأ إليه هرباً من مضايقاته، ووجد في الرجلين صديقين مخلصين، ونشأت بينه وبينهما علاقات وثيقة وبخاصة مع الأمير الشهابي، إلا أنه لم يتخذ في هذا الوقت أي إجراء فيما يتعلق ببلاد الشام[3].

وأخذت أهداف محمد علي باشا تتبلور بدءاً من عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م) من خلال حديثه مع الجنرال بواييه عندما صارحه بأنه سوف يعمد، بعد أن ينتهي من حرب المورة إلى وضع يده على بلاد الشام وعكا، ولن يقف بجيشه إلا على ضفاف دجلة والفرات، وفي بلاد اليمن والجزء الأوسط من جزيرة العرب[4].

---

(١) يلاحظ أن جميع الدول التي قامت في مصر لم تجد بداً من أن تبسط سلطانها على بلاد الشام.

(٢) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص١٣٠، ١٣١.

(٣) ضناوي، محمد علي: قراءة إسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة من الفتح الإسلامي ونشأة المارونية حتى سنة ١٨٤٠، ص٣١٣ ـ ٣١٤.

(٤) خوري وإسماعيل: جـ٢ ص٥٧ ـ ٦٠.

Hajjar, J: L'Europe et le Destin du proché - Orient 1815 - 1848, p103.

وتتوافق هذه التوجهات السياسية مع ما أُشيع نقلاً عنه وعن ولده إبراهيم باشا، بأنه سيكون المدافع الأول عن حقوق الشعوب العربية التي تعيش تحت الحكم العثماني حياة البائس المستضعف، وأضحت السيطرة على بلاد الشام بدءاً من عام (١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م) من الأمور الضرورية في سياسته «الاستراتيجية».

ورأى أحد القناصل البريطانيين ويُدعى باركر في عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م)، أن جيش محمد علي منهمك في مشروع تحرير الشعوب العربية، وجمعها في امبراطورية عربية، وأن هدفه المباشر، توطيد سلطته في بشالق عكا ودمشق، ثم التوسع بعد ذلك نحو حلب وبغداد عبر كل الولايات العربية[١].

لكن الواضح أن محمد علي باشا عدَّ أن رسالته تهدف إلى إنقاذ الدولة العثمانية نفسها من خطر الخراب، وإحداث تغييرات جذرية في أجهزتها الإدارية والعسكرية، ونفخ روح جديدة فيها، لقد كان مؤمناً بوحدة العالم الإسلامي بزعامة السلطان شرط أن يسارع إلى حماية المسلمين بعد كارثة ناڤارين منبهاً إلى ضرورة تجديد السلطنة، على قاعدة الدين الإسلامي الحنيف، وعلى أثر معركة كوتاهية التي ألزمته بالانسحاب من الأناضول في عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م) والاحتفاظ ببلاد الشام؛ عاد ليؤكد أنه لا يطمع مطلقاً في خلافة المسلمين، بل يسعى إلى تجنُّب انهيار السلطنة العثمانية.

وسواء أكان محمد علي باشا يحلم بدولة عربية منفصلة عن الدولة العثمانية وتقوم على أنقاضها، أو كانت رسالته تقضي بقيام سلطنة إسلامية قوية تحت زعامة السلطان؛ فمما لا شك فيه أن تدخل الدول الأوروبية في هذه القضية حال بينه وبين أي تفاهم مع الباب العالي من جهة، ومنعه من تحقيق أهدافه من جهة أخرى.

تعدُّ الحروب التي خاضها والي مصر في بلاد الشام، حروباً دفاعية وهجومية في آن معاً. أما كونها حروباً دفاعية فلأن محمد علي باشا كان يعلم أن الدولة العثمانية لا تألو جهداً في السعي لاسترداد مركزها في مصر، وأن السلطان محمود الثاني لم يكن صافي النية، أما كونها حروباً هجومية فلأن هدفه كان أيضاً التوسع.

وهكذا وقع حاكم مصر أسير عاملين: أسير نفسه، إذ رأى أن الباب العالي ظلمه عندما منعه من ولاية الشام على الرغم من أدائه خدمات جليلة للسلطنة، وأسير اعتقاده أنه أصلح ولاة الشام[٢].

---

(١) Hajjar: p103.

(٢) ضناوي: ص٣٢٥.

مراحل التوسع

مرَّ توسُّع محمد علي باشا في بلاد الشام بمرحلتين، انتهت الأولى باتفاقية كوتاهية، في حين انتهت الثانية باتفاقية لندن عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م).

المرحلة الأولى

ضمّ عكا والمدن الساحلية

كان محمد علي باشا يراقب باهتمام الانحلال التدريجي للسلطنة في بلاد الشام، وكان طموحه أوسع وأكثر جذرية من تصرفات ولاة هذه البلاد الذين كانوا يرفعون راية العصيان، وعدَّ توسعه ضرورة حتمية لوجوده السياسي، لذا كان عليه أن يجد مبرراً شرعياً للتدخل، وكانت سياسته الداخلية في مصر تقوم على إجبار الفلاحين على العمل في الأرض وتأدية الخدمة العسكرية، وهو ما أثار هؤلاء، فهاجرت عائلات فلاحية بكاملها إلى بلاد الشام هرباً من العمل بالسخرة وتأدية الخدمة العسكرية، فطلب محمد علي باشا من عبد الله باشا المتقلب سياسياً، إعادتهم إلى مصر، فرفض مستنداً على الحرية المعطاة لرعايا الدولة العثمانية الانتقال من ولاية إلى ولاية أخرى، وسانده الباب العالي، فاتهمه محمد علي باشا بسوء النية تجاهه، وعدم وفائه بدين عليه، وابتزازه أموال بعض التجار المصريين، واستيلائه على تجارتهم في بلاد الشام، وتهريب بعض البضائع من الجمارك المصرية، فاتخذ من ذلك ذريعة، فأرسل جيشاً إلى فلسطين في (٧ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٤ تشرين الأول ١٨٣١م) مؤلفاً من تسعة آلاف جندي، وبطاريتي مدفع، وألف من البدو، بقيادة إبراهيم كجك باشا وهو ابن أخيه، يسانده أسطول بحري مؤلف من أربعين سفينة تحمل سبعة آلاف جندي مع مدفعية حصار، وعيَّن ابنه إبراهيم باشا قائداً أعلى للقوات الزاحفة[١].

استقبل سكان فلسطين الجيش المصري كمخلِّص، ففتحت المدن أبوابها أمامه مثل غزة وحيفا، ثم توجه إلى عكا وحاصرها في (٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ٢٦ تشرين الثاني ١٨٣١م)، فقرَّر عبد الله باشا والي عكا[٢] مقاومة الحملة المصرية والدفاع عن المدينة.

وأرسل إبراهيم باشا قوة عسكرية ضمَّت المدن الساحلية: صور وصيدا وبيروت وطرابلس، كما أرسل إنذاراً إلى والي عكا يطلب منه تسليم المدينة حقناً لدماء المسلمين، فرفض، وأصرَّ على المقاومة.

---

(١) بازيلي: ص١٣٨.

(٢) كانت عكا قاعدة لولاية صيدا لذلك سُميت أحياناً بولاية عكا.

وتدخلت الدولة العثمانية في هذه الأثناء لرأب الصدع بين الطرفين المتحاربين حرصاً منها على عدم تفلُّت الأمر من يدها، فأرسلت مندوباً إلى محمد علي باشا، نصحه بالعدول عن الحرب منعاً لسفك الدماء، وحتى لا يختل الأمن والنظام في بلاد الشام، وحذَّره من عواقب الاستمرار في الحرب.

أبدى محمد علي باشا تفهماً لموقف الدولة العثمانية، وتظاهر بالإخلاص لها، وألمح أن الهدف من الحرب هو الحفاظ على شرف مصر، وإعادة مجدها في ظل الدولة العثمانية، وأنه يحارب حاكماً شبه مستقل خارج على طاعة الدولة، ومع ذلك أبدى استعداده بتسوية الموقف إذا قام السلطان بعزل عبد الله باشا وتعيين آخر محله حائزاً على ثقته[١]، ويبدو أن السلطان رفض طلب العزل، ما دفع محمد علي باشا إلى مواصلة الحرب، عندئذٍ اتهمه السلطان ببذر بذور الفتنة والفساد بين الناس، واستصدر فتوى بخيانته الدولة مع ابنه إبراهيم باشا، وأمر بعزله من منصبه[٢].

أحدث أمر العزل ضجة عنيفة داخل الأوساط الدينية في مصر حول شرعية حكم محمد علي باشا، فواجه هذه الضجة بالعنف، فأعدم من أثارها ومن بينهم بعض علماء الأزهر[٣].

وبفعل فشل المحاولات السلمية طلب السلطان من والي حلب عثمان باشا تجهيز جيش لمحاربة إبراهيم باشا وتأديبه مقابل تعيينه حاكماً عاماً على بلاد الشام، تقدم هذا الجيش باتجاه بلاد الشام وتمركز عند حمص، وعندما علم إبراهيم باشا بزحفه غادر عكا على رأس قسم من قواته للتصدي له ووقف زحفه، وأبقى قسماً آخر أمام عكا لمواصلة عملية الحصار، وتمركز في بعلبك وراح يراقب الجيش العثماني، ثم اصطدم به في سهل الزراعة جنوبي حمص وتغلَّب عيه، مظهراً بذلك تفوُّق جيشه على الجيش العثماني الذي وُضع في موقف حرج، ثم عاد إلى عكا لمواصلة حصارها، وتمكَّن من دخولها عنوة في (ذي الحجة ١٢٤٧هـ/أيار ١٨٣٢م)، فأسر عبد الله باشا وأرسله إلى مصر[٤].

استئناف الزحف باتجاه الشمال

استأنف الجيش المصري زحفه باتجاه الشمال وكان يتلقى التعزيزات من مصر

---

(١) الجميعي: وثيقة رقم ١، ص١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) Dodwell, H: The Founder of Modern Egypt A Study of Muhammad Ali. Cambridge University press, 1931, p110.

(٣) Ibid.

(٤) مؤرخ مجهول: حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، ص١٤ ـ ١٥.

بصورة مستمرة، فدخل دمشق بعد قتال مع واليها، ورحَّب به السكان لأنهم كانوا أقرب إلى الرغبة في تغيير حكامهم بفعل مساوئ الولاة العثمانيين[١].

جزع الباب العالي لسقوط عكا ودمشق وفلسطين، وخشي السلطان محمود الثاني أن يتزعزع مركزه أمام انتصارات الجيش المصري، فحشد جيشاً آخر بقيادة السر عسكر حسين باشا ودفعه لوقف الزحف المصري، وإجبار المصريين على الانسحاب من بلاد الشام[٢].

اصطدم إبراهيم باشا بالجيش العثماني الجديد في معركة حمص وتغلَّب عليه في (محرم ١٢٤٨هـ/ حزيران ١٨٣٢م) ودخل على أثر ذلك مدينة حلب، وسيطر على حماة، وتأهَّب لاستئناف الزحف باتجاه الشمال[٣].

انسحب حسين باشا باتجاه الشمال وتمركز في ممر بيلان وهو أحد الممرات الفاصلة بين بلاد الشام والأناضول، فلحقه إبراهيم باشا واصطدم به وتغلَّب عليه، وطارد من بقي من جيشه حتى اضطرهم إلى مغادرة المنطقة عن طريق ميناء الإسكندرون، وسيطر على الممر، كما سيطر على ميناء إياس الواقع شمالي الإسكندرون، ودخل ولاية أضنة وطرسوس[٤].

لم ييأس السلطان محمود الثاني نتيجة الهزائم المتلاحقة التي حاقت بجيوشه، فأعدَّ جيشاً آخر عهد بقيادته إلى الصدر الأعظم محمد رشيد باشا، تقدم في بطاح الأناضول، والتقى بالجيش المصري في سهول قونية، وأسفرت المعركة عن انتصار الجيش المصري، ووقوع محمد رشيد باشا في الأسر، وذلك في (رجب/ كانون الأول)[٥].

فتحت معركة قونية الطريق أمام الجيش المصري إلى استانبول، فساد القلق عاصمة الخلافة، وارتعدت فرائص السلطان الذي خشي من تقدم إبراهيم باشا نحو العاصمة، فعرض على الحكومة البريطانية عقد تحالف، وأرسل سفيره في ڤيينا إلى لندن للتفاوض في شأن إرسال مدد بحري يقوم هو بسدِّ نفقاته[٦].

---

(١) مؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، ص٤٨ ـ ٤٩.

(٢) بازيلي: ص١٤٦.

(٣) الشهابي، أحمد حيدر: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين. الجزء الثالث وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، ص٨٢٠ ـ ٨٢١، ٨٦٧ ـ ٨٦٨.
مؤرخ مجهول: حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، ص٢٠ ـ ٢١.

(٤) رستم، أسد: بشير بين السلطان والعزيز، ص٨٥ ـ ٨٦.

(٥) مؤرخ مجهول: ص٢٨، ٢٩.

(٦) Temperley, H: England and the Near East. The crimea, p63.

عند هذه المرحلة من التوسع تباينت وجهة نظر محمد علي باشا مع وجهة نظر ابنه إبراهيم باشا بشأن متابعة الزحف إلى استانبول، فقد سمح الأب لابنه بالتقدم إلى كوتاهية فقط، ورأى الابن متابعة الزحف حتى عاصمة الخلافة بفعل عدم وجود مقاومة على طول الطريق الموصل إليها.

والواضح أن رؤية الابن استندت في تقريرها على الوضع الداخلي المتدهور للدولة العثمانية، وعلى تحديدها لسقف تحركها السياسي، ونظرتها إلى سياسات الدول الكبرى باعتبارها معطى خارجي بالإمكان تفويت فرصة ترجمته عبر إجراءات عملية لحسم الوضع العسكري بسرعة.

وتقاطعت رؤية الأب مع معطيات الحراك السياسي الداخلي في الدولة العثمانية الدافعة باتجاه التقدم نحو استانبول بالإضافة إلى المعطيات المتعلقة بمواقف الدول الكبرى والتي تدفع في إجهاض هذا التوجه.

وفي ضوء هذه التعقيدات، تجاذبت خيارات الأب مع خيارات ابنه، فقد رأى الأب الاكتفاء بما أُنجز مرحلياً، والعمل على استيعاب ومعالجة المواقف السلبية والتي كانت قد بدأت رياحها بالتجمع في مراحل سابقة لتبلغ ذروتها بعد معركة قونية(١).

مواقف الدول الأوروبية من التوسع المصري

استرعت انتصارات الجيش المصري أنظار الدول الأوروبية، فخشيت من تقدم إبراهيم باشا نحو استانبول وإسقاط عائلة بني عثمان والاستئثار بالخلافة، ما يخلُّ بالتوازن الأوروبي.

كانت روسيا أشد الدول الأوروبية قلقاً، فقد نظرت بعين الخوف والقلق إلى تقدم الجيش المصري واقترابه من استانبول، وخشيت من اتساع نفوذ محمد علي باشا حتى المضائق والبحر الأسود، فيصبح بوسعه تأسيس دولة قوية تقوم على أنقاض السلطنة العثمانية المتداعية، ويتعارض ذلك مع سياستها تجاه هذه السلطنة التي كانت قد قرَّرتها في عام (١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م) والقاضية بتقسيم أراضيها(٢).

---

(١) الضيقة: ص١٦٤، ١٦٥.

(٢) لقد حدّدت روسيا موقفها من وجود الدولة العثمانية في هذه المرحلة، في الاجتماع الموسع الذي عقده القيصر نيقولا الأول عقب توقيع معاهدة أدرنة مع هذه الدولة في عام (١٨٢٩م) والذي حضره سبعة من كبار سياسييه أشهرهم واشكوف، ونسلروود، وقد تقرَّر في هذا الاجتماع الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، ومنع أي تدخل خارجي في شؤونها.

Temperley: pp53 - 63.

وكانت بريطانيا تراقب من بعيد تطور هذه الأزمة، فقد كانت منهمكة بالمسألة البلجيكية[١]، والإصلاحات الداخلية، كما أن ساستها كانوا أقرب إلى التردد في اختيار الموقف الذي يخدم سياسة بلدهم، لذلك لم يُعطوا في البداية الأزمة المصرية الأهمية اللازمة، وبخاصة أنهم رفضوا طلب السلطان بمد يد المساعدة، وكان موقفهم هذا أقرب إلى مصالح محمد علي باشا منه إلى مصالح السلطان.

وكانت فرنسا تُشجِّع محمد علي باشا في سياسته التوسعية في بلاد الشام، ووقفت كل من النمسا وبروسيا على الحياد.

استغلت روسيا الموقف الدولي من المشكلة المصرية، فتحركت منفردة لحلها، فأرسلت في (شعبان ١٢٤٨هـ/ كانون الثاني ١٨٣٣م) أحد سياسييها وهو موراڤييڤ بمهمة «دبلوماسية» إلى استانبول والإسكندرية ليعرض على السلطان مساعدة بلاده، وإقناع محمد علي باشا بأن يتوقف في زحفه عند قونية[٢].

تردَّد السلطان محمود الثاني في بادئ الأمر بقبول العرض الروسي، لكنه عندما يئس من الحصول على دعم بريطاني أو فرنسي، في الوقت الذي استأنف فيه إبراهيم باشا زحفه فسيطر على كوتاهية؛ بعث في (أواخر شوال/ أوائل شباط) مذكرة إلى القائم بالأعمال الروسي بوتنييف يطلب فيها إرسال أسطول روسي إلى منطقة المضائق، وقوات برية إلى العاصمة للحفاظ عليها[٣].

لبَّت روسيا طلب السلطان، فأرسلت أسطولاً بحرياً رسا أمام سراي السلطان، وأنزلت أربعة عشر ألف جندي في منطقة البوسفور[٤].

سبَّب التدخل الروسي قلقاً لكل من بريطانيا وفرنسا والنمسا التي خشيت على مصالحها من أن تستغل روسيا تداعي الدولة العثمانية لتُقوِّي مركزها في المضائق،

---

(١) المسألة البلجيكية في جوهرها حركة استقلال قومي عن هولندا، تدخلت فيها فرنسا بهدف ضم بلجيكا أو جزء منها، الأمر الذي عارضته بريطانيا؛ لأن من شأن ذلك أن يخل بالتسوية الإقليمية التي أقرَّتها معاهدة ڤيينا عام (١٨١٥م)، ورأى بالمرستون وزير خارجيتها أن بلجيكا يمكن إذا ما تحولت إلى دولة أن تُستخدم درعاً ضد بريطانيا من قِبل فرنسا، ولم تُحلّ هذه القضية إلا في ١٩ نيسان ١٨٣٩ وفقاً لمعاهدة وقَّعتها الدول الخمس الكبرى أقرَّت باستقلال بلجيكا.

(٢) كامل: ص٨٨، ٨٩.

Hajjar: p118.

(٣) المصدر نفسه: ص٩٠ ـ ٩١.

Anderson, M: The Eastern Question 1774 - 1923, p81.

(٤) المصدر نفسه: ص٩١. رستم: بشير بين السلطان والعزيز: ص٩١.

ورأت أن خير وسيلة تقوم بها هي التوسط لعقد سلام بين السلطان ومحمد علي باشا.

واستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع مصر لإقناع محمد علي باشا بتسوية خلافه مع السلطان، ومن جهته، أرسل هذا الأخير، بإيعاز من السفارة الفرنسية في استانبول، مندوباً عنه هو خليل باشا، إلى مصر لإجراء مباحثات مع محمد علي باشا، كما أرسلت الحكومة الفرنسية مندوباً من قِبلها إلى مصر لإقناعه بألا يتشدَّد في مطالبه وأن يكتفي من فتوحه بولايات صيدا وطرابلس والقدس ونابلس[١].

رفض محمد علي باشا وجهة النظر الفرنسية، وأصرَّ على ضمِّ بلاد الشام وولاية أضنة، وجعل جبال طوروس الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وممتلكاته، وأمر ابنه بالتقدم في فتوحه بهدف الضغط على السلطان[٢].

وبذلت فرنسا جهوداً مضنية للتوفيق بين وجهتي النظر العثمانية والمصرية، وهدَّدت في إحدى مراحل المفاوضات بقطع العلاقة مع مصر، وأخيراً توصل الجانبان إلى توقيع اتفاقية كوتاهية في (١٤ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ٤ أيار ١٨٣٣م) تنازل الباب العالي بموجبها عن كامل بلاد الشام، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ يتخلَّى محمد علي باشا عن إقليم الأناضول، وتنسحب جيوشه إلى ما وراء جبال طوروس.

٢ ـ تُعطى لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته، ويتم تعيينه والياً على ولايات الشام الأربع: عكا وطرابلس وحلب ودمشق بالإضافة إلى جزيرة كريت.

٣ ـ تعيين إبراهيم باشا والياً على إقليم أضنة[٣].

وبتوقيع اتفاقية كوتاهية انتهت المرحلة الأولى من توسع محمد علي باشا في بلاد الشام.

المرحلة الثانية

استئناف الحرب ومواقف الدول الأوروبية

لم تكن التسوية التي تمَّت في كوتاهية إلا تسوية مؤقتة، إذ لم يوافق السلطان محمود الثاني على توقيعها إلا مرغماً تحت ضغط الأحداث العسكرية والسياسية، وهو عازم على استئناف القتال في ظروف أفضل لاستعادة نفوذه في بلاد الشام

---

(١) كامل: ص٩٠. بازيلي: ص١٦٤.

(٢) المصدران نفساهما: ص٩٠ ـ ٩١، ص١٦٤.

(٣) مؤرخ مجهول: ص٣٠ ـ ٣١. فريد بك: ص٤٥١. رستم: ص٩٣، ٩٤.

ومصر وهو لا يزال ممتعضاً من بريطانيا بسبب تمنعها عن مساعدته، وعدَّ فرنسا صديقة لمحمد علي باشا، لذلك لم يجد سوى القيصر الروسي على استعداد للتحالف معه، وما كان ليقبل هذا التحالف مع عدوه اللدود لولا الظروف القاسية التي مرَّت وتمر به، فعقد معه معاهدة خونكار أسكله سي في (١٩ صفر ١٢٤٩هـ/ تموز ١٨٣٣م) التزمت كل دولة بمقتضاها أن تساعد الدولة الأخرى إذا استُهدفت لخطر داخلي أو خارجي، وتعهَّد الباب العالي بالسماح للأسطول الروسي بالمرور عبر المضائق، وإغلاقها في وجه السفن التابعة للدول الأخرى التي هي في حال حرب مع روسيا[١].

ولم يوافق محمد علي باشا على عقد التسوية المذكورة إلا خشية من تهديد الدول الأوروبية بحرمانه من فتوحه، ولما كان التفكير السياسي لكل طرف على هذا الشكل؛ كان لا بد من استئناف الحرب لتقرير النتيجة النهائية.

ونفَّذ السلطان سياسة «استراتيجية» من شقين: حيث راح يُحرِّض سكان بلاد الشام ضد الحكم المصري من جهة، وقام بحشد القوات لضرب الجيوش المصرية وإرغامها على الخروج من البلاد من جهة أخرى، وذلك بمساندة بريطانيا في محاولة منها لتعطيل اتفاقية خونكار أسكله سي، وتدويل القضية المصرية حتى لا تنفرد روسيا بحلها، وتقدَّمت بعروض لدعم السلطان نذكر منها إثارة سكان بلاد الشام ضد الحكم المصري، وتحريضه على التحرش بالجيش المصري لإرغامه على خوض الحرب مجدداً[٢].

وأدرك محمد علي باشا بعد التطورات السياسية، بأن مواقف الدول الأوروبية، كانت لغير صالحه، وبأن خططه الانفصالية غير قابلة للتحقيق، لكنه لم يفقد الأمل باعتراف السلطنة، بالحقوق الوراثية لعائلته في حكم المناطق التي كانت تحت إدارته، وحاول انتهاز الفرصة لإجراء مباحثات جديدة مع السلطان، لكن هذه المباحثات التي جرت مع مبعوث السلطان صارم أفندي انتهت إلى الفشل بسبب التصلب في المواقف[٣].

فقد بدا من الواضح بعد معركة قونية صعوبة إخفائه لسياسته الفعلية، لذلك حاول أن يعمل على خطين: فمن جهة حاول إقناع السلطان بضرورة إيجاد حل داخلي يقطع الطريق على تدخلات الدول الأوروبية، وحاول من جهة أخرى إعادة بناء السلطنة العثمانية على أسس جديدة.

---

(١) تجد نص المعاهدة عند: Hurewitz: I, pp105 - 106.

(٢) كامل: ص٩٣.

(٣) جرت المباحثات في جو أقرب إلى التشنج، فعرض صارم أفندي أن يضم محمد علي باشا بلاد الشام الجنوبية من دون أن يُطبق على هذا الجزء مبدأ الوراثة شأن مصر والجزيرة العربية، في حين أصرَّ محمد علي باشا من جهته على الانفصال والاستقلال بمصر وبلاد الشام. بازيلي: ص٢١٣، ٢١٤.

كان من الطبيعي ألا يلقى هذا التوجه أي استجابة من جانب السلطان إن بسبب ما آلت إليه بنية دولته أو بسبب ارتهان سياسته لسياسات الدول الأوروبية.

وأمام انسداد أفق هذه السياسة عاد محمد علي إلى طرح فكرة الاستقلال ضمن حدود المناطق الخاضعة لسيطرته، لكنه جوبه برفض شامل من السلطان ومن جميع الدول الأوروبية.

وهكذا تطورت الأمور السياسية نحو التأزم، وأضحى استئناف الحرب بين الطرفين أمراً لا مفر منه، وجرت الاستعدادات العسكرية في استانبول بشكل نشط ومُكثَّف، وتابعت الدول الأوروبية الميول العسكرية لدى السلطان باهتمام بالغ، وكان لهذا التطور أثره الحاسم عندما دخل محمد علي باشا لاحقاً في مواجهة مباشرة مع السلطان الذي وفَّر لنفسه الشروط المناسبة لإعلان الحرب عليه وبادر بإرسال جيوشه للاصطدام به.

الواقع أن السلطان استغل ثورة سكان بلاد الشام ضد الحكم المصري، ودفع بجيش في (أوائل ١٢٥٥هـ/ربيع ١٨٣٩م) تعداده مئة ألف مقاتل بقيادة حافظ باشا، إلى بلاد الشام[(١)].

وكان ظهوره عند الحدود كافياً لإيصال الأزمة إلى ذروتها، وكان إبراهيم باشا يترقب تنفيذاً لرغبة والده في اجتناب كل ما يظهره بمظهر المعتدي.

أزعجت تصرفات السلطان الدول الأوروبية، فاتفقت بريطانيا وفرنسا على إرسال أسطول مشترك إلى البوسفور، في حال دخل الروس الأراضي العثمانية، وكان آخر عمل قام به السلطان محمود الثاني قبل وفاته في (١٧ ربيع الآخر/ ٣٠ حزيران)، هو إصدار الأمر إلى حافظ باشا بمهاجمة الجيش المصري المتحصن في حلب وتعداده أربعين ألف مقاتل.

ويبدو أنه تملَّك محمد علي باشا الفرح لتحمُّل السلطان وقائده مسؤولية البدء بالعمليات العسكرية المعادية، لذلك أمر ابنه بمهاجمة الجيش العثماني، وكان ذلك في (٢ ربيع الآخر/ ١٥ حزيران)، وجرى الاشتباك بين الجيشين في نصيبين (نزيب) في الجزيرة الفراتية، مني فيها الجيش العثماني بخسارة جسيمة، وتعذَّر على حافظ باشا في جو المعركة، أن يدفع عن نفسه غائلة هجوم المصريين، ومن جهته وجد إبراهيم باشا صعوبة في تعقُّب المنهزمين نحو مرعش وملطية[(٢)]، وقضت المعركة على قوة العثمانيين العسكرية.

وضع انتصار الجيش المصري في نصيبين، المسألة المصرية والمسألة الشرقية،

---

(١) الجميعي: وثيقة رقم ١، ص٤٣٩ ـ ٤٤٠.

(٢) عند بازيلي تفاصيل وافية عن تحركات الجيشين واصطدامهما، ص٢٣١ ـ ٢٣٨.

ومسألة التوازن الأوروبي، موضع البحث وإعادة النظر، فتجدَّدت أطماع الدول الأوروبية في أراضي السلطنة العثمانية.

انتهزت روسيا هذه الفرصة لبسط حمايتها الفعلية على الدولة العثمانية بحجة الدفاع عنها تنفيذاً لاتفاقية خونكار أسكله سي.

وناصرت فرنسا مصر، وكانت تميل إلى إقرار محمد علي باشا على بلاد الشام، وجزيرة العرب تنفيذاً لاتفاقية كوتاهية ونتيجة لمعركة نصيبين، وهي تطمع في فرض نوع من الحماية على مصر بهدف التمكين لنفسها في الجزائر الخاضعة لاستعمارها[١].

وجاهرت بريطانيا بعدائها لمصر، وأعلنت وجهة نظرها القاضية بوجوب الحفاظ على كيان السلطنة العثمانية، ونظرت بقلق إلى قوة محمد علي باشا النامية في مصر وبلاد الشام، وهي مناطق تحاذي طريق الهند، كما ارتابت من مخطَّطاته في البحر الأحمر والخليج العربي[٢]، ونظرت بمرارة إلى خطط روسيا في المضائق.

ومال مترنيخ الوزير الأول النمساوي، إلى تعزيز مركز الدولة العثمانية لسببين:

الأول: عدم إعطاء روسيا ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية وبسط حمايتها عليها؛ لأن ذلك يُشكِّل خطراً على النمسا.

الثاني: أنه كان ينظر إلى قيام محمد علي باشا ضد الدولة العثمانية كثورة على الحاكم الرسمي، ويتعارض ذلك مع مبدئه بمقاومة الثورات التي يراد منها الخروج على سلطة الحكومات الرسمية.

ولم يكن لبروسيا أي أطماع خاصة في الأزمة؛ بل كانت ترغب في الحفاظ على السلم اتقاء للأخطار التي قد تنجم عن حرب أوروبية، وكان ملكها يكره فرنسا لأسباب قومية ويميل إلى مناهضة سياستها.

وكان محمد علي باشا يُعلِّل النفس بأن ينهض بحكم البلاد العربية، وبدت له الفرصة الآن لتنفيذ هذه الرغبة، فأرسل مذكرة إلى الدول الأوروبية الغربية في (أواخر ١٢٤٩هـ/ مطلع ١٨٣٤م) ندَّد فيها بالخطر الروسي وتهديده للسلطان، وطلب من الدول أن تعترف باستقلاله مقابل اشتراكه في مقاومة نفوذ روسيا في المنطقة، ولكن بريطانيا رفضت بشدة لأسباب عدة نذكر منها ما يأتي:

ـ هيمنته على طريق الهند.

ـ إن وجوده في بلاد الشام يعرقل مساعي بريطانيا في الاستيلاء على العراق والجزيرة العربية.

---

(١) احتلت فرنسا الجزائر في (٢٢ ذي الحجة ١٢٤٥هـ/ ١٤ حزيران ١٨٣٠م).

(٢) بازيلي: ص٢٤٩.

ـ إنه يُهدِّد الملاحة النهرية التي أخذ الخبراء البريطانيون يقومون في العراق باختباراتها في مياه نهر الفرات[1].

ورأى السلطان العثماني عبد المجيد الأول الذي خلف السلطان محمود الثاني أن من الحكمة أن يجنح للسلم، فأرسل إلى محمد علي باشا مندوباً خاصاً هو عاكف أفندي، يحمل كتاباً يُعرب فيه عن عواطفه الودية نحوه، ونسيان ما حدث في الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقة بينهما، ويخوله حكم مصر الوراثي[2].

لكن مطامع الدول الأوروبية وقفت حائلاً دون تحقيق هذا التفاهم، وتحت ستار سعيها إلى إيجاد حل عادل للمسألة الشرقية، وبإيحاء من النمسا؛ قدَّمت خمس دول هي: النمسا، روسيا، بريطانيا، فرنسا[3] وبروسيا، مذكرة إلى السلطان في (١٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/٢٧ تموز ١٨٣٩م)، تطلب منه أن لا يُبرم أمراً بشأن المسألة المصرية إلا بعد اطلاعهم واتفاقهم، وأعربوا عن استعدادهم للتوسط بينه وبين محمد علي باشا لحل هذه المسألة[4].

وافق السلطان على المذكرة الأوروبية لأنه كان يساوره القلق من طموح تابعه المصري، ما أطاح بآمال محمد علي باشا الذي تبدَّل موقفه فور تسلمه نسخة عنها، فكتب إلى الصدر الأعظم خسرو باشا يُناشده الدخول في تسوية سلمية من دون أي تدخل خارجي، إلا أن الباب العالي رفض التخلي عن موقفه[5].

اجتمع سفراء الدول الأوروبية في استانبول عند الصدر الأعظم، وبعد مناقشات عقيمة للبحث عن الوسائل التي يجب اتباعها لإحلال السلام في الشرق، بدأ هؤلاء يبحثون في وضع مسودة بنود مصالحة بين السلطان ومحمد علي باشا[6].

وتضاربت الآراء في هذا الاجتماع، فأبدى سفيرا بريطانيا والنمسا ضرورة إعادة بلاد الشام إلى الدولة العثمانية، وإعطاء محمد علي باشا ولاية مصر، فعارضهما سفيرا فرنسا وروسيا، حيث طلب الأول أن يُمنح محمد علي باشا مُلْكَ مصر وولايات الشام الأربع له ولذريته، وإقليمي أضنة وطرسوس له مدة حياته، غير أن انحياز سفير بروسيا إلى جانب سفيري بريطانيا والنمسا رجَّح رأيهما.

---

(١) طربين: ص١٥٦. (٢) سرهنك: ص٣٠٧.

(٣) قد يبدو غريباً أن تشترك فرنسا في تقديم هذه المذكرة، وهي التي تُنادي بتأييد مصر في هذه القضية، ويبدو أن السياسة الفرنسية كانت في تصرفاتها غير مستقرة ولا حازمة، وذلك بفعل تطور هذه القضية ومواقف الدول الأوروبية منها.

(٤) بازيلي: ص٢٤٨، ٢٤٩. (٥) المصدر نفسه: ص٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٦) المصدر نفسه ص٢٥٠ ـ ٢٥١.

وطلب مترنيخ في ظل هذه الأجواء، عقد مؤتمر في ڤيينا أو في لندن لحل هذه القضية، إلا أنه لقي معارضة من جانب كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا، وقد أصرَّت الأخيرة على تطبيق معاهدة خونكار أسكله سي[1].

وخشيت بريطانيا وفرنسا من إصرار روسيا على التمسك بوجهة نظرها، فطلبتا من الباب العالي السماح لمراكبهما بالمرور عبر المضائق لحماية العاصمة استانبول من هجوم روسي، ومن جهتها هدَّدت روسيا الدولة العثمانية إذا سمحت بذلك، كما خشيت النمسا من أن ذلك قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الأوروبي، وهدَّدت بالخروج من التحالف إذا أصرَّت بريطانيا وفرنسا على موقفهما.

وخشي الباب العالي من تفاقم الأمور عندما علم بمواقف الدول الأوروبية المتضاربة، فرفض طلب حكومتي بريطانيا وفرنسا، فرأت الأولى عندئذٍ أن تنفرد بالعمل، فعرضت عليه أن تضغط على محمد علي باشا لإعادة الأسطول العثماني[2] مقابل السماح لمراكبها الدخول إلى المضائق للتصدي لروسيا عند الضرورة، ولما علمت فرنسا بذلك، أمرت قائد أسطولها لالاند بعدم الاشتراك مع الأسطول البريطاني في أي محاولة عدوانية ضد محمد علي باشا[3].

وانقضت أشهر عدة في تبادل الآراء بهدف التوفيق بين وجهات النظر، ثم عرض بالمرستون رئيس الوزراء البريطاني حلاً وسطاً يقضي بإعطاء محمد علي باشا الحكم الوراثي لمصر وولاية عكا، باستثناء مدينة عكا، إلا أن فرنسا رفضت هذا العرض وتمسَّكت بوجهة نظرها.

وانتهزت روسيا فرصة عدم الاتفاق، فعرضت على بريطانيا إطلاق يدها في العمل ضد مصر شرط السماح لها بإنزال جيش في مدينة سينوب بالقرب من العاصمة، بهدف مساعدة السلطان إذا تخطَّى إبراهيم باشا بلاد الشام، فاشترطت بريطانيا للقبول بهذا العرض، أن تتنازل روسيا عن معاهدة خونكار ـ أسكله سي، فرفضت روسيا ذلك[4].

وصمَّم بالمرستون على حلِّ القضية وفقاً للشروط البريطانية، فنجح في عقد تحالف رباعي ضمَّ كل من بريطانيا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا، تعهدت فيه هذه

---

(١) بازيلي: ص٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٢) نفر أحمد باشا قائد الأسطول العثماني من عدم تعيينه صدراً أعظم، وخشي من إيقاع منافسه الصدر الأعظم خسرو باشا به بفعل العداوة الشديدة بينهما، فأبحر على رأس الأسطول العثماني إلى مصر، وانضمَّ طواعية إلى الأسطول المصري في الإسكندرية. بازيلي: ص٢٤٢. سرهنك: ص٣٠٧.

(٣) بازيلي: ص٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٤) كامل: ص٩٦.

الدول أن تدافع عن وحدة أراضي الدولة العثمانية، وأن تُكره محمد علي باشا على التخلي عن بلاد الشام على أن يحتفظ بفلسطين باستثناء مدينة عكا.

معاهدة لندن

وبناء على اقتراح النمسا، عُقد مؤتمر في لندن لحل المسألة المصرية نتج عنه توقيع معاهدة لندن في (١٥ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٥ تموز ١٨٤٠م) بين الدول الأربع، صدَّقت عليها الدولة العثمانية، بهدف الضغط على محمد علي باشا، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ يكون لمحمد علي باشا وخلفائه حكم مصر الوراثي، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية، من بلاد الشام المعروفة بولاية عكا بما فيها مدينة عكا، بشرط أن يقبل ذلك في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغه هذا القرار، وأن يشفع قبوله بإخلاء جزيرة كريت، وبلاد العرب وإقليم أضنة، وأن يعيد للدولة العثمانية أسطولها.

٢ ـ إذا لم يقبل هذا القرار في مدة عشرة أيام، تُترك له ولاية مصر وحدها، ويُمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي فيها، فإذا لم يقبل خلال هذه المدة كان السلطان في حلٍّ من حرمانه ولاية مصر.

٣ ـ يدفع محمد علي باشا جزية سنوية إلى الباب العالي تُحدَّد نسبتها وفقاً للبلاد التي يُعهد إليه بإدارتها.

٤ ـ تسري في كل من مصر وولاية عكا، القوانين العثمانية، ويتولى محمد علي باشا وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان.

٥ ـ تُشكِّل القوات المصرية البرية والبحرية جزءاً من قوات السلطنة العثمانية.

٦ ـ يتكفَّل الحلفاء في حال رفض محمد علي باشا لتلك الشروط باللجوء إلى القوة لتنفيذها، وأن يتخذوا بناء على طلب السلطان، كل الوسائل لحماية، وجعل المضائق بمأمن من أي اعتداء.

٧ ـ يحق لبريطانيا بالاتفاق مع النمسا، مساعدة سكان بلاد الشام على خلع طاعة محمد علي باشا.

٨ ـ يحق للسفن البريطانية والروسية والنمساوية الدخول إلى مضيق البوسفور لحماية استانبول، في حال تقدمت الجيوش المصرية نحوها[1].

مدى نجاح تطبيق معاهدة لندن

أحاطت بالاتفاقية صعوبتان:

---

(١) تجد نص الاتفاقية عند: Hurewitz: I, pp116 - 119.

الأولى: أنها وُقِّعت بغياب فرنسا.

الثانية: أن اللجوء إلى القوة سيكون ضرورياً لفرض أحكامها على محمد علي باشا.

إلا أن بالمرستون لن يلبث أن يظهر مقدرته على التصدي لهاتين الصعوبتين.

عدَّت الدوائر السياسية الفرنسية استبعاد فرنسا بأنه إهانة، وأعلن رئيس وزرائها تييرس، أن العلاقات الجيدة مع بريطانيا قد انهارت، وراح يتعجل الاستعدادات العسكرية، ويُحرِّض محمد علي باشا على رفض الاتفاقية ويعده بمساعدة فرنسا[1].

كان محمد علي باشا من جهته مصمماً على التمسك بالبلاد التي سيطر عليها، وأقرَّته عليها معاهدة كوتاهية، وأخذ يراهن على مساعدة فرنسا وعلى حرب أوروبية ينتظرها بين ساعة وساعة أخرى، ولما أبلغته السلطنة العثمانية وقناصل الدول الأوروبية في مصر بنود المعاهدة، ترك الأيام العشرة الأولى تمر من دون أن يصدر عنه أي ردّ رسمي، فأنذره قناصل الدول الأوروبية في اليوم الحادي عشر، وأمهلوه عشرة أيام أخرى، وأبلغوه أنه لم يعد له الحق بولاية عكا.

ومرَّت الأيام العشرة الثانية من دون أن يقبل صراحة تنفيذ بنود الاتفاقية، فعدَّ قناصل الدولة الأوروبية، أن ذلك يعني الرفض، عندئذٍ أصدر السلطان فرماناً بخلعه من ولاية مصر[2].

لجأ بالمرستون إلى استخدام القوة ضد محمد علي باشا، فأرسل تعليماته إلى قوى بريطانيا البحرية لقطع المواصلات البرية والبحرية بين مصر وبلاد الشام، وضرب موانئ هذه البلاد، وأوعز إلى سفيره في استانبول بإشعال نار الثورة في مدنها ضد محمد علي باشا، وقطعت الدول الأوروبية الأربع علاقاتها بمصر[3].

استقبل محمد علي باشا نبأ عزله بهدوء، وأعرب عن أمله بالتغلب على هذه المحنة، ثم جنح للسلم عندما ظهر الأميرال نابييه البريطاني أمام الإسكندرية مُهدداً بلغة الحديد والنار، ورأى أن فرنسا غير قادرة على مقاومة أوروبا كلها؛ لذلك وقَّع اتفاقية مع الأميرال البريطاني في (٢ شوال/٢٧ تشرين الثاني) وعد فيها بالإذعان لرغبات الدول الكبرى، والجلاء عن بلاد الشام بشرط ضمان ولايته الوراثية لمصر، لكن الدولة العثمانية رفضت هذا الشرط بإيعاز من بريطانيا[4].

ساندت فرنسا محمد علي باشا في موقفه، وتشدَّدت في ذلك حتى خيف من وقوع حرب أوروبية، عندئذٍ تدخَّلت كل من النمسا وبروسيا في هذه القضية وأجبرتا

---

(١) كامل: ص٩٨.

(٢) فريد بك: ص٤٦٥. سرهنك: ص٣٠٨.

(٣) بازيلي: ص٢٨٧ ـ ٣٠٢.

(٤) كامل: ص٩٩ ـ ١٠٠.

بريطانيا وروسيا على تبنِّي وجهة نظر محمد علي باشا وفرنسا[1]، فاجتاز والي مصر مأزق الخلع وإن أُرغم على الاكتفاء بولاية مصر في المستقبل، وأصدر السلطان فرماناً في عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م) بجعل ولاية مصر وراثية لمحمد علي باشا[2]، وانتهت بذلك الأزمة العثمانية ـ المصرية.

تعقيب على مشاريع محمد علي باشا التوسعية

وجدت دولة محمد علي باشا نفسها منذ نشأتها حتى إجهاضها في مواجهة مع سياسات القوى الأوروبية في ظل مرحلة تاريخية سمتها الأساس اختلال ميزان القوى لصالح الدول الأوروبية.

وشكَّلت هزيمة محمد علي باشا أمام الدول الأوروبية ضربة قاضية لآماله التوسعية وتأسيس دولة مستقلة تشمل جزيرة العرب وبلاد الشام بالإضافة إلى مصر والسودان، وكان ذلك مؤشراً لحدوث تحولات عميقة فرضتها تلك الدول وبخاصة بريطانيا التي ستنجح في تحقيق أهدافها «الاستراتيجية» عبر احتلال مصر، وتدمير بنيان دولة محمد علي باشا على المستويات كافة.

فعندما تيقَّنت الدول الأوروبية من إمكان بلوغ دولة محمد علي باشا مرحلة اكتمال بُناها الذاتية عبر قرعه أبواب العاصمة العثمانية، وبالتالي إمكان إمساكه بمقاليد الدولة؛ اتخذت قرارها النهائي بضرورة إجهاض هذا المسار التجديدي، فقد تدافعت هذه الدول لإعلان حمايتها للسلطنة العثمانية عن طريق ممارسة مختلف أساليب الضغط بما فيها التدخل العسكري المباشر، ما دفع والي مصر إلى التراجع أمام معادلة هذه القوى ضمن إطار المناطق التي بلغتها قواته، وإقامة مملكة عربية مستقلة، في محاولة منه لامتصاص الهجوم الغربي من جهة، والاستفادة من تناقض مصالح تلك القوى وبخاصة فرنسا التي كانت تشجعه على الاستقلال، غير أن ما حقَّقه بعد الانتصار في قونية، دفع الدول الأوروبية كافة بما في ذلك فرنسا، للتصدي لمشروعه الاستقلالي رافعين في وجهه شعار الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية، أي إجباره على التخلي عن مشروعه الاستقلالي وتفكيك مشروعه السياسي والاقتصادي والخضوع لسياسات الباب العالي.

وقد تمَّ على المستوى السياسي تفكيك المقومات الاستقلالية لدولته عبر إفشال هدفه في بلوغ عاصمة الخلافة، كما تمَّ التصدي لمشروعه الاستقلالي ضمن حدود المناطق التابعة له، واستُكملت عملية التفكيك في ضرب ركائز سلطته ضمن ولاية

---

(١) كامل: ص٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) بازيلي: ص٣١٠.

مصر عبر المؤسسات العسكرية والاقتصادية والثقافية التي احتضنت مشروعه التحديثي، فغدت مصر من جديد ولاية تابعة للدولة العثمانية لكن في سياق غدت فيه هذه الدولة في وضع المحمية الأوروبية.

وأطلقت هزيمة محمد علي باشا أيضاً أيدي القوى الأوروبية في بلاد الشام للعمل على تفكيك ما تبقَّى من توازنات سياسية واقتصادية، وبالتالي إعادة تشكيل البنيان السياسي والاقتصادي لولاياتها بما يجعلها لاحقاً حقل نفوذ مباشر لهذه القوى وفي طليعتها بريطانيا وفرنسا، حيث عُدت مكشوفة أمام أطماعهما.

وعمدت هاتان الدولتان إلى بلورة خطوط عمل سياسية واقتصادية وثقافية تستطيع بموجبها فرض سيطرتها المباشرة على هذه المنطقة، وإنشاء حاجز بين استانبول والقاهرة يُفقد كل منهما إحدى ركائز توازنه السياسي والاقتصادي، ويقطع الطريق مستقبلاً على أي محاولة تحديثية.

وقد ولَّدت المواجهة بين محمد علي باشا والقوى الأوروبية قناعة راسخة لديه مفادها استحالة الركون إلى أي من سياسات هذه القوى بغية الحفاظ على ما تبقَّى من مشروعه السياسي، لذلك سعى إلى تحسين علاقته بالباب العالي علَّه يجد في ذلك إحدى مقومات استمرارية سلطته على مصر، والحد من تصاعد السيطرة الأوروبية التي اتخذت في هذه المرحلة صيغة مُحدَّدة تمثَّلت بطرح مشروع قناة السويس، وقد اشترط للقبول به أن تقوم مصر بإنجازه معتمدة على قواها الذاتية كي تبقى القناة تحت سيطرتها، لذلك، نلحظ الموقف السلبي من قِبل بريطانيا وفرنسا من محاولات تمتين علاقته باستانبول وستعملان اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي على تطوير خططهما السياسية والاقتصادية والثقافية من أجل الهيمنة الاستعمارية في إطار المجال العثماني الآخذ في التصدع والانحلال على مستوى بُناه السياسية المنتشرة بين القاهرة واستانبول.

لكن دولة محمد علي باشا استطاعت أن تنتزع مع ذلك، مكانة مركزية في المجال العثماني طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي بفعل انتقال «الاستراتيجيات» الأوروبية من مرحلة التطويق والحصار إلى مرحلة الاقتحام والسيطرة، وترسَّخت في هذا السياق أسس النظم السياسية والاقتصادية والثقافية الحديثة[١].

(١) الضيقة: ص١٧٦ ـ ١٧٨.

الفَصْل السَّابع

تجربة محمد علي باشا الإصلاحية

تمهيد

شكَّل بروز محمد علي باشا كحاكم قوي في مصر، منعطفاً مهماً في تاريخ هذا البلد طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، فقد استفاد مما تركته حملة نابليون بونابرت في مصر، ومن الممارسة المبكرة للعثمانيين بالإضافة، إلى إدراكه السليم؛ فأجرى سلسلة من الإصلاحات في المجالات كافة.

وكانت أوروبا قد شهدت في مطلع القرن المذكور ثورة صناعية على مختلف الصُّعُد بعد أن حقَّقت دولها وحدتها القومية، وسعت إلى تعميم أفكارها الإصلاحية وفرضها على العالم كله، وتفكيك المجتمعات التقليدية وإلحاقها بركبها.

ونتيجة لذلك باتت السلطنة العثمانية، وولاياتها، ومنها مصر، عُرضة للتجاذب الأوروبي فاقتبس بعض سلاطينها أفكاراً إصلاحية غربية، مثل محمود الثاني، على أمل النهوض بالسلطنة.

وأسَّس محمد علي باشا في مصر نهضة مهمة في تاريخ هذه البلاد، وبنى ركائز حكمه على قاعدة جيش عصري أثبت كفاءة عالية في المعارك العسكرية التي خاضها، وهدَّد الدولة العثمانية في عقر دارها، وقد تحقَّق ذلك في إطار مشروع شامل لتحديث مصر بمساعدة أوروبية[١]، واستمدَّ قوته العسكرية والخبرة الإدارية والمالية والتربوية من النموذج الفرنسي بخاصة، الذي توافر لديه بعد رحيل الجيش الفرنسي وبقاء عدد من أفراده في مصر، واختطّ لنفسه منحى جديداً لم يكن سائداً في السابق بسبب تبعية مصر المباشرة بالسلطنة العثمانية، وبات له جيشه الخاص وإدارته وقوانينه شبه المستقلة عن مركز القرار في استانبول، ونظامه التعليمي، وأجرى إصلاحات ضريبية وزراعية، وبنى قاعدة صناعية متطورة في بعض القطاعات، وحقَّق سلسلة طويلة من الإصلاحات الاجتماعية في المجالات المختلفة[٢].

---

(١) ضاهر، مسعود: النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، ص٨٨، ٢٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٩١.

عدَّ محمد علي باشا مصر ملكاً له آل إليه بالغلبة، فتوجَّه نحو تمتين وصيانة حكمه، وإرسائه على أسس ثابتة تُمكِّنه من تنفيذ إصلاحاته التي انطوت على سلسلة من القرارات الصادرة لأغراض معينة لمواجهة مواقف محددة، استجابة للظروف، وهي التي بنت ركائز الدولة الحديثة.

ونمت النظم المختلفة لسلطة محمد علي باشا داخل ولاية مصر منذ تشكُّلها وحتى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الميلادي؛ انطلاقاً مما وفَّره المجال العثماني بالإضافة إلى سلطته المركزية، من مصادر قوة مختلفة، وأحدثت سياسته تحولات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعسكرية طوال مدة سلطته، ولم يبق ميدان من ميادين الأنشطة خارج سياق هذا التحول.

الإصلاح الاقتصادي

الضرائب وملكية الأراضي الزراعية

في الوقت الذي ثبَّت فيه محمد علي باشا أقدامه في حكم مصر، بدأ في وضع نظام اقتصادي جديد للبلاد قائم على ثلاث قواعد هي: تطوير بعض الحرف القديمة لإنتاج سِلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية، واحتكار الدولة للتجارة، وتأسيس صناعة حديثة، وقد دفعه إلى هذا التوجه عاملان:

الأول: إلغاء البنية الاقتصادية الموجودة في مصر، وإقامة نظام اقتصادي مصري حديث وفق نظم استوحاها من الدول الأوروبية الغربية وبخاصة فرنسا.

الثاني: ذو طابع خاص، فقد عدَّ مصر ملكاً خاصاً له، وانطلاقاً من هذا المبدأ، أدار البلاد بأسلوب المالك الذي يرعى ويستثمر أمواله(١).

كانت الخطوة الأولى في درب الإصلاح الاقتصادي، استعادة التوازن المالي في البلاد من خلال السيطرة على مصادر الثروة الزراعية المتمثلة بتغيير النظام الضريبي، ونظام ملكية الأرض الزراعية، ويبدو أنه استقى هذه الأفكار من ثلاثة منابع هي:

- المخطط الذي وضعه الفرنسيون لمصر أثناء حكم مينو.
- الممارسة المبكرة للعثمانيين.
- إدراكه السليم للأمور.

كان مصدر الدخل الرئيس منذ العهد المملوكي يصبُّ في جيوب خاصة، وتبقى خزينة الدولة بالتالي خاوية، فكان من الضروري تنظيم مصادر الثروة وإعادة التوازن

---

(١) فارجيت، غي: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ص١٠٩.

المالي إلى الخزينة، والمعروف أن محمد علي باشا كان بحاجة ماسة إلى الأموال لدفع عجلة الإدارة، وتغطية نفقات الجيش[١].

لقد فُرضت على الفلاح في العهد المملوكي كل أشكال الضرائب غير القانونية إلى الحد الذي دفع به إلى التمرد أو حرق المحاصيل، فكان يدفع للملتزم: مال الحر، ويتكفل الملتزم بدفع ضريبة الميري وضريبتين أخريين، ويحتفظ بما تبقّى من المال لنفسه ويُسمى: «الفايظ»، الفائض؛ وكان يدفع للملتزم أيضاً البراني والمضاف والوجبة، ورسوم الضيافة عيناً لإطعامه مع حاشيته من جامعي الضرائب طيلة مدة بقائهم في القرية لجمع ضرائبهم، كما يدفع للجنود الذين يرافقون الملتزم، ويدفع الفلاح أيضاً الكشوفية لمدير الإقليم، ويُسدِّد مطالب البدوي الذي يُهدِّد محاصيله وحاشيته[٢].

كانت الضرائب تُجمع نقداً وعيناً من القمح والشعير بصورة عشوائية ومتقلبة وغير مقنَّنة، وتستمر في السنوات العجاف.

بدأ محمد علي باشا الإصلاح الضريبي بسلسلة من الإجراءات التنفيذية، ففرض ضريبة الفِردة نقداً أو عيناً، على الأهالي، باستثناء علماء الأزهر والفقراء، فاستغل هؤلاء العلماء هذا التدبير، وقاموا بشراء الأراضي، ووضعوا الفلاحين تحت حمايتهم.

واستولت الحكومة في عام (١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م) على ثلاثة أرباع الفائض على أن يدفع الفلاح نصفه ويدفع الملتزم نصفه الآخر مع استثناء العلماء، وفرضت في العام التالي ضريبة على أراضي المسموح الخاصة بشيوخ العائلات الفلاحية، وفرضت ضريبة على أراضي الآوسية التي يزرعها الفلاحون بالسخرة لحساب الملتزمين.

أثار فرض هذه الضرائب عمر مكرم الذي رفض التسليم بها، ما دفع محمد علي باشا إلى نفيه إلى دمياط، وكانت طلبات الحكومة للحصول على الأموال من الملتزمين والتجار والطوائف تمر عبره، فيقوم بجمعها، وكان على الحكومة أن تبرر طلبها، فرأى محمد علي باشا ضرورة إصلاح ما يجري، وإعادة تشكيل الصورة المالية لمصر على نحو لا يجعل الحكومة مضطرة إلى الاستجداء.

وفرضت الحكومة منذ عام (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م) ضرائب على أراضي الرزق والأوقاف التي كانت معفية سابقاً من دفعها ووضعت يدها على الأراضي والعقارات التي خُصّصت للإنفاق على المساجد والمدارس وغير ذلك من وجوه البر، وجميعها

(١) مارسو، عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي، ص٢١١.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٠٨.

معفاة من الضرائب، ثُمَّ طوّر هذه السياسة لاحقاً، فألحق الجزء الأكبر منها بأراضي الميري مبرراً تصرفه بأن الموارد المالية والعينية التي تنتجها الأراضي الوقفية كانت مخصّصة في الأساس لأغراض اقتضتها التشريعات الإسلامية، وتغيَّر الواقع في عهده على نحو غدت بموجبه الموارد الوقفية حكراً للمشرفين عليها، ولما كانت الدولة تنهض بأعباء كبيرة، فمن الأجدى أن تتحول هذه المداخيل إلى ميزانيتها على أن تتولى الدولة تأمين احتياجات الأوقاف[١].

والواضح أنه تزامن هذا التحول مع ضغوط مالية كبيرة فرضتها تكاليف الحروب التي خاضها حاكم مصر في الجزيرة العربية، إذ إن تكاليف هذه الحروب بلغت حدّاً عجزت معه الحكومة توفيرها عن طريق الموارد المالية السابقة، وبخاصة بعد تراجع ما وفَّرته تجارة الحبوب مع أوروبا خلال الحروب النابوليونية بفعل فتح مجال البحر الأسود، واستئناف التجارة بين بريطانيا وروسيا.

وصادر محمد علي باشا في عام (١٢٢٦هـ/ ١٨١١م) عقب سقوط الصعيد، الالتزامات كلها، من مالكيها ومعظمهم من البكوات المماليك كعقوبة لهم على انحيازهم لخصومه المماليك، بالإضافة إلى السيطرة على الإنتاج الريفي تمهيداً لمصادرته ومكافأة أتباعه بهبات من الأراضي الزراعية التي تمّت مصادرتها[٢]، وحلَّ المشايخ والعُمد محل الملتزمين في تحصيل الضرائب والإشراف على الأراضي، فكسبت الحكومة بذلك ثقة وتأييد مشايخ البلاد، وأمَّنت الحصول على ضرائبها بصورة منتظمة، وقد ابتهج الفلاحون في بادئ الأمر لاستبعاد الملتزمين، وتمَّ إلغاء ذلك الحشد من الضرائب التي سبق أن فُرضت على الأراضي وحُصرت في ضريبة واحدة هي الخراج الذي كان يُحصَّل في أوقات منتظمة.

وقامت الحكومة بإجراء مسح للأراضي وأعفت جزءاً منها من الضرائب وحدَّدت مقدار الضريبة على الجزء الآخر وفقاً لمدى خصوبة الأرض وموقعها، وجُرِّد الملتزمون مما كان تحت أيديهم من أراضي الخراج، غير أنهم عُوِّضوا بمبلغ من المال يعادل الفايظ وبملكية الأراضي الأوسية التي كان يتضمنها الالتزام، مدى الحياة.

وقُسِّمت الأراضي الزراعية إلى قطع مختلفة المساحة، ووُزِّعت على الفلاحين لزراعتها، وهو الحق الوحيد الذي يملكونه، على أن يقوموا بالاعتناء بها، ولهم الحق أن يتنازلوا عنها لورثتهم طالما كانت الضرائب مدفوعة، وأُوكِل لمشايخ البلاد

(١) الضيقة: ص١٨٨

(٢) مارسو: ص٢١٣ ـ ٢١٤.

مهمة التوزيع، ولهم الحق في توزيع أرض الفلاح الذي يموت من دون أن يكون له ذرية من الذكور أو في حال تخلُّفه عن دفع الضرائب لسنوات عدة.

وشكَّلت أراضي المسموح نواة لملكية الأراضي الزراعية المملوكة بواسطة النخبة الريفية، وتحوَّلت بمرور الزمن إلى إقطاعات أصبحت شائعة في المستقبل، حيث قام مالكوها بتوسيع ملكياتهم باللجوء إلى عدد من الوسائل، كما فَقَدَ بعضهم أملاكه ليعود إلى جموع الفلاحين المعدمين(١).

نتج عن هذا النظام الجديد، قيام ثلاث شرائح اجتماعية جديدة، تبوَّأت الهرم الإداري والمالي، وارتبطت عضوياً بالسلطة السياسية وهي:

١ ـ كبار موظفي الدولة من أتراك وجراكسة وأكراد وألبان.

٢ ـ موظفون من وسط النخب القبطية أُسندت إليهم وظائف الكتابة والجباية(٢).

٣ ـ شيوخ العائلات الفلاحية الذين أوكلت إليهم وظيفة تنظيم وإدارة عمليات الإنتاج المباشرة في القرى مقابل امتيازات خاصة تمثّلت بمنحهم حق التصرف بجزء من أراضي القرية عُرف باسم «المسموح»(٣).

وطوَّر محمد علي باشا في منتصف الثلاثينيات شكلاً جديداً من الالتزام سُمِّي بـ«العهدة»، وهو ذو طبيعة مالية، لا يكتسب المتعهد بموجبه أي حقوق في الملكية، وتبقى الأرض في حوزة الفلاحين الذين سُجِّلت بأسمائهم في سجلات المساحة(٤)، وبمقتضى هذا الإجراء، فرض محمد علي باشا خلال عامي (١٢٥٢ ـ ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٦ ـ ١٨٤٧م) على كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم ممن أثروا في الحروب، تعهد مساحات واسعة من الأراضي بغية دفع ضرائبها المتأخرة، والواضح أن السلطة أقدمت على هذا التدبير بهدف معالجة مشكلاتها المالية المتفاقمة، وهو لا يُشكِّل تحولاً في نظام الملكية المعمول به من قبل(٥).

احتكار الإنتاج الزراعي

تزامن مع هذه التغييرات في مجالي الضرائب وملكية الأراضي الزراعية، احتكار الإنتاج الزراعي والسلع، وهو من التقاليد العثمانية الموروثة، فقد احتكر محمد علي باشا مخزون الحبوب في البلاد وباعه للتجار البريطانيين، وكانت رسوم التصدير

---

(١) مارسو: ص٢١٧ ـ ٢١٨.
(٢) شلبي: حلمي أحمد: الموظفون في مصر في عهد محمد علي، ص٢٣.
(٣) شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي، ص١٤ ـ ١٦، ٣٥.
(٤) ريفلين، هيلين آن: الاقتصاد والإدارة في مصر، ص٩٧.
(٥) الضيقة: ص١٩٠.

المرتفعة تدعم مالية الدولة، وشكّلت الشرائح الثلاث أعلاه سلسلة من الوظائف والأدوار، أتاحت للسلطة التحكم المباشر بأنشطة الإنتاج الزراعي، وبلغ مستوى تدخل الدولة في تنظيم عملية الإنتاج الزراعي مبلغاً كبيراً، بحيث تحوَّل الريف المصري إلى مزرعة كبيرة تخضع لنظام دقيق تتحدَّد فيه واجبات كل فرد بدقة، تماثل إلى حد بعيد آليات عمل الوحدات العسكرية(١).

ونتج عن هذا الإجراء احتكار الدولة لعمليات التبادل الذي أتاح لها اقتطاع جزء أساسي من فائض الإنتاج الزراعي، ويقضي هذا الإجراء بأن يُسلِّم الفلاحون المحصول للدولة التي تتولى تحديد أسعاره عند استلامه، ثم تعيد تحديد سعر السلعة عند عرضها في السوق الداخلية أو عندما تُصدِّر الفائض إلى الخارج(٢)، وكان محظَّراً عليهم بيع حبوبهم إلى الأفراد في الوقت الذي تحوَّل فيه تجار الحبوب إلى موظفين لدى الحكومة أو أنهم فقدوا مهنتهم واضطروا للبحث عن وسيلة أخرى للتعيش، وكانت رسوم التصدير المرتفعة تدعم مالية الدولة، وهي ضرورية لتمويل الجيش.

شمل هذا الإجراء معظم السلع الزراعية سواء تلك التي تُعرض في السوق المحلي أو تلك المعدة للتصدير مثل القمح والأرز والسكر والقطن والقنب الهندي والسمسم والشعير والفول والبن.

ترتَّب على سياسة محمد علي باشا القاضية بفرض سيطرة الدولة المباشرة على الإنتاج الزراعي وتصفية دور الوسيط الذي كانت تتولاه سابقاً طبقة الأعيان؛ قيام نظام إداري ومالي وقضائي جديد تستطيع الدولة بوساطته التحكم بعملية الإنتاج الزراعي بطريقة مركزية محكمة ودقيقة(٣)، وأدى إلى توجيه ضربة قوية للطبقة التجارية المرتبطة بالسوق الداخلية، وذلك لصالح الدولة، بالإضافة إلى تمويل الجزء الأكبر من الأرباح التي كانت تستحوذ عليها هذه الطبقة، إلى مالية الدولة، وشملت مفاعيل هذا النظام قوى المجتمع كافة، لكنها تركت آثاراً مباشرة على المجتمع من خلال عمليات التوزيع بشقيها الاستهلاكي والاستثماري، نذكر منها: ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، البؤس الشديد، عجز قوى المجتمع الأهلي عن إبداء أي معارضة تُذكر، وبخاصة بعد أن تمكَّنت الدولة من تفكيك تكوينات المجتمع الأهلي وتحطيمها(٤)، ولادة تقشف قسرية مكَّنت السلطة من الاستحواذ على القسم الأكبر من مدخرات المجتمع.

---

(١) الضيقة: ص١٩١.

(٢) شلبي: الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية، ص٨٢، ١٦٠.

(٣) الضيقة: ص١٠٠.

(٤) المرجع نفسه: ص١٩٨

يُستفاد مما تقدم تبيان دور نظام الاحتكار في تأمين مورد أساس من الموارد المالية للدولة.

موقف بريطانيا من نظام الاحتكار والحماية

حاول محمد علي باشا بعد ضمِّه بلاد الشام أن يطبق نظام الاحتكار والحماية الجمركية على عمليات تبادل السلع بشقيها الداخلي والخارجي، فتحولت الدولة بذلك إلى المحتكر الأول للسلع الزراعية المعدة للتصدير الخارجي، ما حرَّض عليه التجار الأجانب.

فقد بادرت الدولة منذ عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) إلى فرض سياسة شراء ما تحتاجه مصانعها من الحرير، كما حاولت تطوير احتكار تجارة الحرير والصوف، ورفع التعرفة الجمركية على السلع المستوردة بنسبة ٣٪.

أثار هذا التوجه مقاومة شديدة من جانب بريطانيا بخاصة التي سارعت إلى الضغط على الباب العالي من أجل إصدار فرمان يُجبر محمد علي باشا على الامتثال لنظام الامتيازات المعمول به، وبالتالي تصفية نظامه الاحتكاري وسياسته الجمركية الحمائية[(١)].

الواضح أن بريطانيا أدركت مدى ما تُشكِّله سياسة محمد علي باشا الاقتصادية من خطر على أهدافها الاقتصادية والسياسية في بلاد الشام، ونجح سفيرها في استانبول في دفع السلطة المركزية إلى إصدار فرمان في (شعبان ١٢٥١هـ/ كانون الأول ١٨٣٨م) يقضي بإلغاء نظام الاحتكار في ولايات الشام.

أدّى رضوخ محمد علي باشا لهذه السياسة إلى توفير الشروط المناسبة لنمو وتوسع اختراقات عدة اقتصادية وسياسية لصالح الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا.

موارد الدولة

مثَّلت ضريبة الميري ونظام الاحتكار أهم موردين ماليين لحكومة محمد علي باشا، لكنها استحدثت إلى جانبهما موردين آخرين أحدهما مالي هو ضريبة الرؤوس أو الفِردة، والآخر نظام السخرة، شملت ضريبة الفِردة الذكور كافة الذين تتوزع أعمارهم بين ١٦ و٦٠ سنة، وتختلف قيمتها تبعاً لتفاوت الناس بالثراء، وهي من ١٥ قرشاً إلى ١٠٠ قرش[(٢)]، وبلغت بالنسبة للموظفين وأصحاب الرواتب ما يعادل

---

(١) سالم، لطيفة محمد: الحكم المصري في بلاد الشام، ص١٧٥ ـ ١٧٨.

(٢) المرجع نفسه: ص١٧٩.

مرتب شهر واحد في السنة، وتراوحت بالنسبة للفلاحين ما بين ٢٠ و١٠٠ قرش، واحتلت هذه الضريبة المرتبة الثالثة في سلَّم الموارد الحكومية[١].

أما المورد الرابع وهو نظام السخرة؛ فقد اختلف عن غيره لجهة خاصيته غير المالية، وقوامه إجبار القوى العاملة على وضع جزء أساس من قوة عملها في خدمة الأعمال الحكومية، وشغل هذا النظام حيزاً مهماً داخل الدورة الاقتصادية العامة للدولة.

الإنفاق الحكومي

الواضح أن المؤسسة العسكرية احتلت المركز الأساس الذي استأثر بالجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي، لكن الجديد في حقل الإنفاق يتمثل في ما أنفقته الدولة على قطاع الصناعة الجديد، فإنشاء هذا القطاع وتطويره؛ يُمثل إحدى تعبيرات السياسة الاقتصادية التي بلورها محمد علي باشا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الدور المركزي لنظام السخرة في تجديد البنية الإنتاجية للقطاع الزراعي، أمكننا القول بأن سياسة الدولة الإنفاقية توزَّعت على ثلاثة محاور:

الأول: بناء طراز جديد من القوى العسكرية.

الثاني: تطوير البنية الإنتاجية للزراعة.

الثالث: يشمل قطاع الصناعة الحديثة، الذي ينطوي على ميزات مهمة طارئة في ظل ما فرضته التحديات الوافدة من مخاطر، دفعت محمد علي باشا على مواجهتها عبر تحديث وتطوير القطاع الحِرفي والصناعي، ما يوفِّر شروط قيام دورة اقتصادية داخلية قادرة على احتضان مشروعه العام بإنقاذ الملة وصيانة الاستقلال، ويُذكر بأن دولة محمد علي باشا حافظت خلال تاريخها على توازن دقيق بين حجم مواردها وحجم إنفاقها مع الحفاظ على موازنة راجحة، والاعتماد على ما تُوفِّره الدورة الاقتصادية والإنتاجية الداخلية من موارد مالية وعينية وطاقات إنتاجية[٢].

الصناعات

الصناعات الخفيفة

شكَّلت سياسة التصنيع التي نفَّذها محمد علي باشا إحدى الحلقات الرئيسة للنظام الاقتصادي المصري من أجل بناء الدولة الحديثة، وقد انطوت على خصائص عدة، أهمها اثنتان:

---

(١) كلوت، أ. ن: لمحة عامة إلى تاريخ مصر: جـ٣ ص٣٠٢.

(٢) الضيقة، ص٢٠٣.

الأولى: كانت عملاً رائداً في المجتمعات غير الأوروبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي.

الثانية: وفَّرت مادة غنية للدراسة والتحليل إن لجهة معرفة المقومات التي أتاحتها التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية أو لجهة معرفة أهداف الدولة، وسعيها إرساء تجربة التصنيع(١).

لقد امتد احتكار محمد علي باشا ليشمل الصناعة الوطنية؛ إذ عندما أعوزته الموارد عمد إلى بسط سيطرته الكاملة على الصناعة، وفرض ضرائب مباشرة على الصنَّاع، وضرائب غير مباشرة على المستهلكين، وتشمل عناصر هذا الاحتكار ما يأتي:

ـ اختيار سلعة رائجة وإخضاعها لهذا النظام.

ـ تجميع منتجي تلك السلعة والمتاجرين بها في كل مدينة، في مكان معين حتى يمكن مراقبتهم منعاً للتهريب.

ـ تعيين ناظر يُعهد إليه جمع المكوس المفروضة.

ـ شراء الحكومة الخامات اللازمة وبيعها لأصحاب الحرفة بأسعار تُحدِّدها الدولة.

ـ احتكار الحكومة عملية بيع المنتجات وفق الأسعار التي تُحدِّدها.

ـ حظر إنتاج أي سلعة أو بيعها من دون موافقة الحكومة.

ـ إرغام مشايخ القرى على شراء حصة من الإنتاج الحِرفي(٢).

أتاحت التنظيمات الاقتصادية التي نفَّذتها الحكومة؛ تحكُّمها في الإنتاج الحِرفي عبر سيطرتها على عملية التبادل وتنظيم الأسعار، ووضع يدها على القسم الأكبر من الفائض الإنتاجي من دون أن تُحدث تغييراً نوعياً في عملية الإنتاج المباشرة تتصل بأساليب وطرق هذه العملية الإنتاجية، لكنها مكَّنت الدولة من السيطرة على المركز الاحتكاري الجديد، وتصفية طبقة التجار، وتحجيم دور طبقة الحِرفيين عبر فصل دورها كمنتج وتاجر، حيث تمَّ الحفاظ على دورها كمنتج، وتصفية دورها كتاجر(٣).

كانت الصناعة الموجودة قبل ذلك في مصر، صناعة يدوية متأخرة، فعمد محمد علي باشا إلى تنظيم بعض الصناعات الخفيفة وزيادة إنتاجها وشكَّلت هذه الخطوة خياراً «استراتيجياً» من أجل الوصول إلى تنمية سريعة للدولة، وبناء نظام اقتصادي متكامل الحلقات يمتلك القدرة على الاستغناء عن استيراد السلع المُصنَّعة من الخارج على قاعدة الاكتفاء الذاتي.

---

(١) الضيقة: ص٢١٩، ٢٢٠.

(٢) الحرتلي، علي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص٦٧.

(٣) الضيقة: ص٢٢٠، ٢٢١.

بدأ محمد علي باشا باحتكار صناعة النشوق[1] في عام (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م)، وفرض ضرائب على العاملين بصناعته وتجارته، وجمعهم في مكان واحد، وحدَّد سعراً معلوماً، وعيَّن ناظراً للإشراف على هذه الصناعة، وحدَّد سعراً مرتفعاً للسلع الرائجة للحصول على أرباح كثيرة، مثل صناعة الجلود والسمن والزيت والسيرج وزيت القِرطِم[2] وغيرها، ما أدى إلى اختفائها من السوق، كما احتكر صناعة الأقمشة القطنية والصوفية وسائر المنسوجات، وعيَّن ديواناً خاصاً للإشراف على صناعة النسيج، وأرسل الوكلاء إلى القرى ليشتروا الخيوط التي تغزلها النساء لحساب الحكومة، وعين مشايخ في القرى ليقوموا بإحصاء مغازلها، ويضمنوا استمرار تشغيل نسَّاجيها، وقامت النساء في القرى بغزل الكتان الخام تحت إشرافهم، وأرسل الموظفين الحكوميين إلى المدن والقرى لشراء المنسوجات الجاهزة، واحتكر عسل النحل وشمعه، وحدَّد الرطل بستة قروش بعد أن كان بثلاثة قروش، كما احتكر صناعة الصابون، وحجز جميع إنتاجها ثم سمح بتجارتها وحدَّد سعرها، واستولى في عام (١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م) على صناعة الخشب والقصب والتلي الذي يُصنع من الفضة للطرازات والمقصبات والمناديل والمحارم وغيرها، وَوُضِعت معاصر الزيوت تحت إشراف الحكومة بدءاً من عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، وحظَّر إنشاء مصانع جديدة من دون موافقة الحكومة المسبقة، ومنع الفلاحين من تصنيع الحصر لحسابهم الخاص، وألزم منتجي ماء الورد ببيعه إلى الحكومة بسعر مُحدد[3].

واستعان محمد علي باشا بالخبراء الفنيين من أوروبا ومن مناطق أخرى، لتطوير مصانعه، فاختار خبراء من إيطاليا لصناعة الحرير، وخبراء بريطانيين من جزر الأرخبيل لصناعة العرق من قصب السكر والقنّب من الهند، واستدعى الفرنسي جوميل للإشراف على الصناعة القطنية.

وهكذا طبَّق محمد علي باشا نظام الاحتكار على عدد من الصناعات الخفيفة التي كانت قائمة في ذلك الوقت، لكن النتيجة لم تكن مشجعة نظراً لسهولة التهريب، وأدَّى التقدير غير المدروس للأسعار من جانب الموظفين الحكوميين إلى وقوع الضرر بالصنَّاع، وكان هؤلاء يشترون السلع الجاهزة بثمن يقلُّ كثيراً عن سعرها في السوق، وإذا ما رغب الصانع في شراء بعض المنتجات، عليه أن يشتريها بسعر

---

(١) النشوق: دقيق التبغ الذي يُدخل في الأنف، والنشوق كل دواء يُنشق.

(٢) القِرطِم: نبات يُتخذ منه صبغ أحمر.

(٣) Mengin, Felix: Histoire Sommaire de l'Egypt sous le government de Mohammed Aly T2, p375 - 377.

السوق، ووضعت الحكومة معدلاً للحرف تتمُّ المحاسبة على أساسه، من ذلك، تحديد مقدار الغزل الذي يُنتج من رطل القطن، ومقدار النيلة اللازمة لصباغة متر القماش.

الواقع أن محمد علي باشا لم يتمكَّن من الإحاطة بكل جوانب النشاط الاقتصادي، وكان عليه أن يعتمد على وكلائه، وتلك هي نقطة الضعف في هذا النشاط، فالإدارة لم تكن على مستوى الرئيس الأعلى، وأدَّت المركزية في الإدارة إلى حدوث ارتباك وفوضى، وتعرَّض أرباب الحرف للاضطهاد، وحُرموا من أرباحهم المشروعة الأمر الذي أدَّى إلى عدم تشجيعهم على الإنتاج والتوسع فيه، بل إنهم هجروا صناعاتهم هرباً من اضطهاد مندوبي الحكومة، ثم إن تحديد الأسعار بطريقة تضرُّ بالمنتج؛ أضرَّ بالصناعة، مثلما حدث عندما خفَّضت الحكومة أسعار الورد، فأحجم المنتجون عن زراعته، وأدَّى ذلك إلى اضمحلال هذه الصناعة[١].

كان من الطبيعي أن يؤدي التدخل الحكومي في إدارة الصناعات الخفيفة إنتاجاً وتسويقاً؛ إلى القضاء على روح الابتكار لدى الصناعيين فضلاً عن الضرر الذي لحق بالصناعات، وأدرك محمد علي باشا في أواخر أيام حكمه عاقبة الإفراط في فرض الرقابة على الصناعات الخفيفة، فعدل عن ذلك، واكتفى بفرض ضرائب عليها[٢].

الصناعات العسكرية

باشرت دولة محمد علي باشا بموازاة الأنشطة المختصة بالصناعات الخفيفة الاستهلاكية والاستثمارية، في إطلاق نوع تصنيعي لتغطية احتياجاتها العسكرية، وترافق هذا البرنامج التصنيعي مع بدايات تكوين الجيش النظامي الحديث.

توزَّعت هذه الصناعات الثقيلة على النحو الآتي:

- مصانع الصهر وإنتاج الأسلحة في ترسانة القلعة بدءاً من عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) وحتى عام (١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م).
- مصانع القلعة، بلغ إنتاجها في العام قرابة ٤٠ إلى ٨٠ مدفعاً، و١٠٠ قطعة برونز، و٣٠ إلى ٥٠ ألف بندقية، إلى جانب ما تحتاجه أسلحة الجيش من قذائف.
- ترسانة الإسكندرية، ضمَّت هذه الوحدة العديد من المصانع والورش المختصة ببناء وصيانة قطع الأسطول البحري، كما استقطبت قوة عاملة عادية وفنية تراوح عديدها بين ثلاثة آلاف وستة آلاف عامل.

---

(١) هريدي، صلاح أحمد: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، ص١٩٤.

(٢) المرجع نفسه.

ـ خمس مصانع لإنتاج البارود.
ـ إنشاء حوض لصيانة السفن في عام (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م)[١].

الصعوبات التي واجهت محمد على باشا في المجال الصناعي

أنشأ محمد علي باشا المصانع الكبرى برؤوس أموال حكومية، وعيّنت الدولة الصنَّاع للعمل في مصانعها الجديدة بالأجور التي تقرِّرها، وتُدار معظم المصانع بالثيران بفعل غلاء الفحم المستورد من الخارج، واعتقد أنه يستطيع النهوض بهذه الصناعة مقتدياً بما جرى في فرنسا، فشرع بالعمل، واستقدم عمالاً وحرفيين من فرنسا وإيطاليا ومالطة، وأغراهم بالمرتبات المرتفعة، واستورد الآلات الحديثة من الدول الأوروبية، وأمر بحشد الآلاف من الصبيان وإلحاقهم بالمصانع ليتعلموا فنون الصناعة على أيدي الخبراء الأجانب، فكانت المصانع، مصانع إنتاج ومدارس صناعية، تلقّى فيها العمال أساليب الصناعة الحديثة، وأرسل محمد علي باشا البعوث العلمية إلى الخارج ليطلعوا على أحدث ما وصلت إليه أساليب الإنتاج الصناعي.

والواضح أن حاكم مصر أراد إحداث انقلاب صناعي شامل يُكمِّل اقتصاد البلاد، ويُكسب الأمة حِرفاً جديدة بجوار حِرفة الزراعة، فتصبح الصناعة إحدى القواعد التي يُشاد عليها البناء الاقتصادي القومي[٢].

إن ما مثَّلته تجربة التصنيع من جدَّة وما تطلبته من موارد مالية وفنية ومواد أولية، وما تفرَّع عنها من أنشطة تنظيمية وتعليمية؛ كانت عملية فريدة من نوعها ضمن دائرة المجتمعات غير الأوروبية، لكنها واجهت صعوبات كثيرة نذكر منها ما يأتي:

ـ كراهية الفلاحين للتجنيد العسكري الإلزامي.
ـ صعوبة إرسال العمال إلى المصانع.
ـ عجز المشايخ عن توفير العمال من الفلاحين بفعل تكاسلهم وتباطئهم، فاضطروا إلى استخدام المتسولين والمساجين وذوي العاهات والنساء والعبيد السود.
ـ كان أفراد الشعب يعملون مكرهين لأنهم يعلمون بأن الناتج والفائدة تكون للحاكم وليس لهم.
ـ منافسة البضائع الأوروبية للبضائع المصرية من حيث الجودة، وتدني أسعارها.
ـ كراهية الفلاحين العاملين بالحِرف المختلفة العمل في المصانع، ولما كانوا يُساقون إليها، فقد اضطروا إلى تأدية العمل وهم مُكرهون.

---

(١) الحرتلي: ص٦٠، الضيقة: ص٢٢٧. (٢) هريدي: ص١٩٦.

ـ كان العمال يتحينون الفرص للفرار من العمل في المصانع.

ـ واجهت الصناعة مشكلة الأيدي العاملة المدربة تدريباً حديثاً على الآلات المستوردة، والمعروف أن التدريب يستغرق وقتاً طويلاً، وقد ترتّب على ذلك خسائر فادحة.

ـ جهل المُرسلين في البعثات العلمية والتدريبية باللغات الأجنبية، الأمر الذي كان يؤدي إلى طول مدة البعثة، ومع ذلك فإن العائدين من البعثات لم يُستخدموا في المكان المناسب وفق تخصصهم، كما كانوا يتعرضون لاضطهاد رؤسائهم.

ـ رفض بريطانيا وفرنسا مساعدة حاكم مصر في استخدام عمال بريطانيين وفرنسيين، لكن الوكلاء المصريين نجحوا في بعض الأحيان في إقناع عمال فرنسيين من ذوي الخبرة، بالعمل من دون موافقة حكومتهم، وكان استقدامه عمالاً أجانب أكثر نجاحاً في جنوبي أوروبا؛ حيث كانت الأوضاع الاقتصادية سيئة، كما أنه استعان بعمال من استانبول بالإضافة إلى عمال من الأرمن.

ـ عدم معرفة بعض الذين استُقدموا من الأجانب، شيئاً عن التخصص الذي من أجله قدموا إلى مصر.

ـ تعرُّض بعض الأجانب للدسائس والوشاية.

ـ ضآلة الأجور وعدم قبض العمال أجورهم في مواعيدها المحددة.

ـ لم تكن المصانع تعمل ليلاً نظراً لتكاليف الإضاءة الباهظة.

ـ بُعد سكن العمال وما يترتب عليه من إضاعة الوقت.

إصلاح المؤسسة العسكرية

كان محمد علي باشا متحرراً من وطأة كل من المؤسسة العسكرية الإنكشارية والهيئة الدينية الحاكمة في الدولة العثمانية، فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، تعرَّضت السلطة في مصر لتحولات كان من نتائجها انهيار مركز الوالي والمؤسسة العسكرية الإنكشارية، لصالح القوة المملوكية.

وترتَّب على الغزو الفرنسي لمصر، دفع السلطة المملوكية للبحث عن حلول تستطيع على ضوئها إخراج الفرنسيين من هذا البلد، فاشتدت الحاجة إلى إحداث تغيير في بنية المؤسسة العسكرية، وعندما اعتلى محمد علي باشا سدة الحكم، جاء خيار التحديث العسكري على يده لبلوغ الأهداف التي خطَّط لها، فقد رأى أن تثبيت حكمه في مصر لا يتحقّق إلا بإنشاء جيش نظامي يدين له بالولاء، وقد ارتبطت فكرة إنشاء هذا الجيش بترسيخ مجده الشخصي وتأكيد شهرته «لقد اقتضت التجليات الإلٰهية التي أظهر الله فينا آياتها أن يخرج هذا الأثر الجليل؛ أي النظام الجهادي

الجديد، من حيز القوة إلى حيز الفعل في زمان شيخوختنا، فماذا عسانا صانعون، اللَّهُمَّ إلا أن يكون قد أدَّينا على قدر كبرنا خدمة للدين المبين، وأن نكون قد ضاعفنا ما اكتسبنا من مجد وشهرة»[١].

بدأ محمد علي باشا بإرساء قواعد نظامه العسكري الحديث خلال المدة الفاصلة بين حملتي الجزيرة العربية والسودان، واستلهم في عملية التحديث النموذج العسكري الفرنسي، وأتاحت ظروف سقوط نابوليون بونابرت في فرنسا وعودة الملكية في عام (١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م)، إمكان الاستفادة المباشرة من خبرات العديد من النخب العسكرية الفرنسية والإيطالية التي نُفيت أو أُبعدت عن فرنسا إثر التحول المذكور، ففتحت مصر ذراعيها لاستقبالهم، فوفد أفضلهم إليها، كان منهم: البارون دارماندي الضابط السابق في مدفعية حرس نابليون بونابرت، والنقيب آلاء مساعد المارشال برون، وجوزيف أنثلم سيف الذي أسلم فيما بعد وعُرف باسم سليمان باشا، وكان قد اشترك في المعارك في: روسيا وغروش وواترلو، ودخل في خدمة محمد علي باشا في عام (١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م)، وعُيِّن مديراً لمدرسة المشاة في القاهرة في عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م)، والكاهن دوم رفائيل، وجول بلانا وغيرهم من الفرنسيين، والألمانيين فيشر وبرونر، والإيطالي لورنزو مازي، واليونانيون: تيودور وميشال توسنيرا، وجان دانا ستاري[٢]، فوضع هؤلاء التقنيون علمهم وخبراتهم في خدمة والي مصر.

استهل محمد علي باشا مشروعه بتدريب خمسمئة عنصر من المماليك على يد جوزيف سيف في عام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م) مكوناً بذلك نخبة عسكرية لجيشه[٣]، وأُقيم أول معسكر لذلك في القصبة قرب أسوان لقربها من السودان الذي ينتظر أن يكون هذا البلد مصدر المجندين السود للجيش الجديد، وحتى لا يُثير حفيظة الباب العالي، كان على جوزيف سيف أن يُكوِّن من بين بضع مئات من العبيد، والأتراك، والجراكسة، والمماليك، أول ضباط محترفين.

ورأى محمد علي باشا أن يستعين بعناصر جديدة من خارج دائرة قواته التقليدية، فكان العنصر السوداني يُلبي حاجته، فبادر في عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) إلى الطلب من قواته العاملة في السودان بضرورة جمع ثلاثين أو أربعين ألف رجل وإرسالهم

---

(١) رستم، أسد وعبد الرحمٰن زكي: الممهدات لتاريخ الجيش المصري في عهد محمد علي باشا الكبير، ص٧.

(٢) حجار، جوزيف: أوروبا ومصير الشرق العربي، ص١٦، ١٧.

(٣) طوسون، عمر: صفحة من تاريخ محمد علي، الجيش المصري البري والبحري، ص٣، ٣٣.

إلى مصر، وتكرَّرت المحاولة أكثر من مرة، وأنشأ الثكنات لإيوائهم، وأحاطهم بالعناية الطبية، ومع ذلك فقد تعرَّضوا للأمراض، ولم يحتملوا مناخ مصر، ومات الآلاف منهم، فانزعج الباشا ورأى أنه لا يمكنه الاستمرار في الاعتماد على المجندين السود وحدهم، لذا قرَّر حل مشكلة تكوين الجيش الوطني بالطريقة نفسها التي اتبعتها الثورة الفرنسية؛ أي: بفرض التجنيد العام، فأصدر في (٢٥ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ/١٧ شباط ١٨٢٢م) أمراً يقضي بجمع أربعة آلاف مصري للجيش الحديث، فبدأت منذ ذلك الوقت مرحلة تحضير جيشه على مستوى العناصر والرتب الدنيا[١].

ترافق مع هذا التحول إجراء آخر تمثل في إبقاء رتب الجيش العليا حكراً على النخب العسكرية العثمانية المكونة من المماليك والجراكسة والأتراك والألبان[٢]، وبذلك استطاع أن يُنشئ مؤسسة عسكرية ذات هرمية عسكرية شديدة المركزية تتولى قيادتها نخبة عسكرية عثمانية تُشكِّل حلقة وسطى بين رأس الهرم وقاعدته[٣]، أتاحت له أن يمتلك قوة عسكرية ذات بأس، شديدة الانضباط والطواعية بحيث يستطيع استخدامها وفقاً لتوجهاته السياسية، وتعاظم حجم هذه المؤسسة خلال عشرين عاماً قرابة عشرة أضعاف[٤].

صادف محمد علي باشا خلال بنائه جيشاً حديثاً، بعض الصعوبات، نذكر منها ما يأتي:

- رفضُ «الأرستقراطية» التركية تجنيد أبنائها، وعارضت تجنيد الفلاحين المصريين بحجة أن ذلك يحطُّ من قدر الجندية، كما أن تسليح هؤلاء من شأنه أن يؤدي إلى طردهم.

- تهيُّبُ الفلاحين المصريين من تجنيدهم في الجيش، ولم يكن نظام البدل المالي معروفاً آنذاك، فعمدوا إلى إتلاف أجسادهم للإفلات من الجندية، وقد تحمَّل الشباب إتلاف أعضائهم ما دام ذلك موجباً لبقائهم بين أُسرهم بعيداً عن شبح الجندية التي لم يتعوَّدوها من قبل.

- عمد الفلاحون إلى الفرار من قراهم والالتجاء إلى المغاور والوهاد كلما سمعوا بخبر حاجة الباشا إلى الجنود، أو يرون فرق التجنيد تتجه صوب قراهم.

- واجه محمد علي باشا هاتين الصعوبتين بثبات، فلم يكترث بمزاعم «الأرستقراطية» التركية، واتخذ بعض الإجراءات للحيلولة من الإفلات من الجندية نذكر منها:

---

(١) الضيقة: ص٢٧٣.

(٢) طوسون: ص٦.

(٣) الضيقة: ص٢٧٣.

(٤) طوسون: ص١٧٦.

أ ـ كافح إتلاف الأعضاء عبر منع العطارين بيع سم الفأر حتى لا يتمكن الفلاحون من وضعه في عيونهم فيتلفها.

ب ـ أمر بإعدام بعض من تسبَّب في إتلاف أعضائه أو أعضاء غيره.

جـ ـ عمد إلى إغراق النساء اللاتي يسملن عيون أولادهن قبل بلوغ سن الرشد.

د ـ أرسل بعض من أتلف أعضاءه إلى السجن مدة حياته.

هـ ـ كوَّن فِرقة من الجنود ممن فَقَدَ عينه إو إصبعه أو أسنانه(١).

نتيجة الاعتناء بالجيش ارتفع عديده من أربعة وعشرين ألفاً في عام (١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م) إلى مئة وخمسين ألفاً في عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م)، وجرى تطوير صناعة الأسلحة النارية الخفيفة، والمدافع، وأُنشئت المدارس العسكرية المختلفة مثل مدرسة البيادة (المشاة)، ومدرسة السواري (الفرسان)، ومدرسة الطوبجية (المدفعية)، ومدرسة الرجال (أركان الحرب)، ومدرسة البحرية في الإسكندرية.

وترافق مع الاستعانة بالخبراء الأجانب لتنظيم الجيش وتدريبه؛ إرسال بعثات عسكرية إلى الخارج: فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا، للتعلم والتخصص، كانت الأولى في عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م)، والثانية في عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م)، والثالثة في عام (١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م)(٢).

تألفت البعثة الأخيرة من أربعة وأربعين شاباً من الأتراك والمصريين، ثم توافد الطلاب إلى فرنسا في كل عام حتى بلغ عدد من قدموا في المدة بين (١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م)، و(١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م) نحو ستين طالباً، وبلغ عدد أفراد البعثة التي أرسلها محمد علي باشا إلى فرنسا في عام (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م) سبعين طالباً(٣).

وأنشأت فرنسا مدرسة خاصة لطلبة تلك البعثة عُرفت باسم المدرسة المصرية بباريس، وكانت تحت إشراف وزير الدفاع الفرنسي، وعُيِّن «الأميرلاي» بواتسو ناظراً لها، وكان الهدف من إرسال البعثة هو التخصص في العلوم العسكرية، وقد التحق بها بعد ذلك أعداد أخرى(٤).

الإصلاح الثقافي

أدرك محمد علي باشا أنه لا يمكن إدخال أي إصلاح ثابت ما لم ينشأ جيل جديد أكثر تعليماً وثقافة وأهلاً للثقة من أبناء الجيل الحاضر، لذلك اهتم بتدريب

---

(١) شكري، محمد فؤاد، وعبد المقصود العناني وسيد محمد خليل: بناء دولة محمد علي: ص٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) كلوت بك: ص٥١١، ٥١٢. (٣) المصدر نفسه.

(٤) زكي، عبد الرحمٰن: التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير: ص٣٢٨.

نخبة من المصريين في المجالين العسكري والمدني، وقام بإرسال البعثات إلى أوروبا من أجل هذه الغاية، كما قام بتشجيع التعليم على المستويات كافة بهدف رفع المستوى العلمي والثقافي في البلاد.

اهتم محمد علي باشا ببناء المدارس العصرية في مصر وقد بلغ عددها نحو خمسين مدرسة تضم خمسة آلاف وخمسمئة طالب في عام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م)، ويكفي التذكير بأن مدرسة أبو زعبل كانت تضمُّ آنذاك حوالي ألف وخمسمئة تلميذ، ومدرسة الإسكندرية نحو ألف وثلاثمئة تلميذ.

ولعل أول مدرسة أنشأها هي مدرسة القلعة لأبناء المماليك بعد مذبحة القلعة في عام (١٢٢٦هـ/ ١٨١١م)، وأنشأ المدرسة الملكية لسد حاجة دواوين الحكومة إلى الموظفين، ومدرسة الإدارة الملكية لتخريج طائفة من الموظفين والمترجمين، ومدرسة الطب البشري في عام (١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م) برئاسة كلوت بك لإعداد ما يتطلبه الجيش الجديد من الأطباء، ومدارس الطب البيطري، والمدارس الزراعية والهندسية والألسنية، ثم اتضح أنه ينبغي تهيئة طلبة المدارس العسكرية قبل التحاقهم بها، فأنشأ المدارس الابتدائية والتجهيزية، وكانت الدولة تؤمن معيشة الطلبة، وجميع لوازمهم، تدفع لهم رواتب شهرية، وظلَّت هذه المدارس تابعة لديوان الجهادية الذي أنيطت به الشؤون العسكرية البرية، ثم قُسِّمت المدارس إلى ابتدائية وتجهيزية وخصوصية. تهيئ الأولى الطلبة للالتحاق بالمدارس التجهيزية التي تُعد الطلبة بدورها للانتساب إلى المدارس الخصوصية مثل مدارس: الهندسة والمدفعية، والفرسان، والمشاة، والطب البشري، والطب البيطري، والألسن، ثم فُصلت المدارس عن ديوان الجهادية في عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م)، وصارت تابعة لديوان المدارس[(١)].

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن التوجه العام الذي حكم السياسة التربوية، تمثَّل بالاستفادة من خبرات العلماء الأجانب الذين كانوا يتولون التدريس في المدارس المصرية، وعمد محمد علي باشا إلى الاستعانة بطائفة من المترجمين لتعريب دروسهم، ولكن على خلفية العمل لاستبدالهم بوطنيين تؤمنهم المدارس والمهنيات الداخلية أو بعثات التخصص في الخارج.

ولما كان الحقل المعرفي لا ينفصل عن السياق السياسي والثقافي، كان من الطبيعي أن تتداخل عملية التواصل المعرفي مع المراكز العلمية في الخارج، فأرسل محمد علي باشا البعثات إلى الخارج للتخصص في شتى فروع المعارف العسكرية والمدنية.

---

(١) طربين: ص١٢٩.

أُرسلت البعثة الأولى إلى إيطاليا في عام (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م)، والثانية في عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م)، وأُرسلت في عام (١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م) بعثة كبيرة إلى فرنسا كان رفاعة رافع الطهطاوي من بين أعضائها، فأقام في باريس خمس سنوات، فدرس على يد جومار مؤلف كتاب «وصف مصر» وقد أتاح له أن يقابل العديد من الشخصيات العلمية في الأدب والفن والعلوم الاجتماعية نذكر منهم سيلفستر دي ساسي، وأعدَّ لدى عودته إلى مصر تقريراً لمحمد علي باشا ضمَّنه رؤيته في الإصلاحات الواجب تنفيذها في التعليم الثانوي والجامعي، وتحديث التعليم في الأزهر عبر الانفتاح على المواد التعليمية الحديثة، وعدم الاكتفاء بعلوم القرآن والدين، لكنه تمادى عندما نادى بفصل الدين عن الدولة، وتحرير المرأة المسلمة على نمط المرأة الأوروبية.

كان من نتائج التقرير الذي أعده رفاعة، إنشاء الحكومة برنامج تعليم ثانوي في مصر طبقاً للأسلوب الفرنسي، واشتركت الإرساليات الدينية الفرنسية بصورة فعَّالة في التعليم مثل أخوات سان ڤانسان دى بول التي وصلت إلى القاهرة في عام (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م)، وتلاها مدارس الفرير والجيزويت التي أسَّست مدارس على نمط المدارس الفرنسية، والتحق بها الغالبية الساحقة من صفوة المصريين[1].

وتتابع إرسال البعوث العلمية ما بين (١٢٤٣ ـ ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٨ ـ ١٨٣٠م)، ومنها بعثة كبيرة للصناعات توزَّع طلابها بين فرنسا وبريطانيا والنمسا لدراسة الهندسة وبناء السفن والفنون البحرية، وأُرسلت أكبر بعثة إلى فرنسا بلغ عدد أعضائها سبعون طالباً، لتعلم الفنون العسكرية، وهي ترمز إلى التوجه السياسي الجديد الهادف إلى المحافظة على الوضع الذي كفلته تسوية عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م) باستيفاء جيش مصري كبير[2].

تولى الطلبة المبعوثون بعد عودتهم، مراكز تعليمية وصناعية، كان من نتائجها تلبية جوانب أساسية من متطلبات النظم الصناعية والعسكرية والتعليمية الحديثة.

اعتنى محمد علي باشا بالإضافة إلى إنشاء المدارس وإرسال البعوث إلى الخارج؛ بحركة الترجمة والتعريب لنقل علوم الغرب وفنونه إلى التركية والعربية، وأمر باختيار أفضل الكتب لنقلها إلى اللغتين المذكورتين، وطرحها بين أيدي الطلبة والأساتذة، وحرص على أن تكون لمؤلفين أجانب يُدرسون طلاب المدارس المصرية أو لمؤلفين كبار، في موضوعات الطب والهندسة والتاريخ والجغرافيا والمنطق والقانون والعلوم، ويبدو أن هذه الجهود لم تكن كافية ما دفعه إلى إنشاء

---

(١) فارجيت: ص٩٤ ـ ٩٥.　　(٢) طربين: ص١٣٠.

مدرسة الألسن في (أوائل ١٢٥١هـ/ أواسط ١٨٣٥م)، وشمل منهاجها الدراسي، دراسة اللغات العربية والفرنسية والتركية والفارسية والإنكليزية والإيطالية، وشيئاً من الآداب والتاريخ والجغرافيا والقانون، وتخرَّجت أولى دفعاتها في عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م)، فعكف أفرادها على تعريب وترجمة كتب التاريخ والأدب بإشراف رفاعة مدير المدرسة[١]، واعتمد محمد علي باشا على عدد من المترجمين والمعربين من الشوام لترجمة وتعريب المؤلفات في العلوم الطبية بشكل خاص.

استتبع تعريب وترجمة الكتب عملية طباعتها ونشرها، وقد احتلت حيزاً واسعاً في سياسة محمد علي باشا الثقافية، فقامت مطبعة بولاق المشهورة التي تأسَّست في عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) بهذا الدور، ثم تبعتها مطابع أخرى أُلحقت بمدارس الطب والمدفعية والفرسان والهندسة وبعض الدواوين، وبذلك أسهمت الطباعة في نشر الثقافة الحديثة، وصدرت عن هذه المطبعة في (أواسط ١٢٤٣هـ/ أواخر ١٨٢٨م) الجريدة الرسمية المسماة «الوقائع المصرية» باللغتين العربية والتركية، والتي عُدَّت أول جريدة عربية تصدر بانتظام في بلد عربي.

كان لتحديث الحركة الثقافية في عهد محمد علي باشا، أثر ظاهر في قيام جيل جديد من المثقفين المستنيرين في مصر، وفي توسيع آفاق الأهلين في المدن والقرى، وتزويدهم بثقافة عربية وإسلامية بالإضافة إلى الإعداد الفني، والحرص على تلقي العلوم الحديثة باللغة العربية.

تعقيب على تجربة محمد علي باشا الإصلاحية[٢]

ـ شكّلت تجربة محمد علي باشا الإصلاحية إضاءة خاطفة على الرغم من أنه كان يؤمن بضرورة الإصلاح الجذري للسلطنة العثمانية وولاياتها خشية من وقوعهما في قبضة الاستعمار الأوروبي.

ـ أدرك حاكم مصر أن حركة الإصلاح لا تتم من دون الاقتباس من النماذج الأوروبية المتطورة، فالتحديث يحتاج إلى فكر نيِّر وجديد، وصناعة قوية تدعمه، ومدارس وطنية تُخرِّج شباناً متعلمين تعليماً عصرياً، وموارد اقتصادية كبيرة، وبعثات علمية للتخصص العالي في أوروبا، ورقابة صارمة من قِبل الدولة.

ـ كان الباشا على اقتناع راسخ بأن الشعور بخطر الغزو الأوروبي سيدفع الباب العالي إلى التحاور مع الولاة الأقوياء، للتعاون في مواجهته، وقد برز هذا الغزو باحتلال نابوليون بونابرت، مصر، وتعزيز دور بريطانيا في الصراع البريطاني ـ

(١) طربين: ص١٣٠.
(٢) انظر: ضاهر، ص٢٨٣ ـ ٣٢١.

الفرنسي على الساحة الدولية، وازداد هذا الشعور بفعل عجز الدولة العثمانية عن حماية نفسها والحفاظ على ولاياتها، بدليل نجاح محمد علي باشا في السيطرة على بلاد الشام وجزء من الأناضول بسهولة، أربكتها.

ـ لم يأخذ محمد علي باشا بعين الاعتبار، عندما فرض إصلاحاته في بلاد الشام والمناطق العثمانية الأخرى التي تواجد فيها الجيش المصري تطور التوجهات الاجتماعية المختلفة؛ لذلك سرعان ما انفجرت الأوضاع خلال وجود الحكم المصري، بين القوى التقليدية المسيطرة، والقوى الاجتماعية الجديدة التي ساندت الإصلاح.

ـ نتج عن تجربة محمد علي باشا الإصلاحية ازدياد تراجع نفوذ السلطنة العثمانية، وعجزها عن التحكم بولاياتها، وفقدانها لهيبتها كزعيمة للعالم الإسلامي.

ـ إن انخراط محمد علي باشا المبكر في تجربة هي الأولى من نوعها لإصلاح المجتمعات الإسلامية على النمط الغربي؛ فتح الباب واسعاً أمام تجارب الإصلاح في السلطنة العثمانية وولاياتها طوال القرن التاسع عشر الميلادي.

ـ إن استيراد النماذج الغربية من دون استيعابها وتطويرها، يمكن أن يؤدي إلى انخراط الدولة في تبعية مباشرة للدول الغربية، وقد تنبَّه محمد علي باشا إلى هذه الظاهرة وحاول تفاديها، فأنشأ قواعد لتحديث المجتمع المصري عبر تأسيس صناعات متطورة، لكن الدول الأوروبية عملت على توظيفها لتفكيك عرى الروابط التقليدية للمجتمع المصري، لذا فإن حركة التصنيع في مصر أعطت ثماراً محدودة في تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لهذا المجتمع، وسرعان ما توقَّف التصنيع في عهد خلفاء محمد علي باشا الذين اعتمدوا على استيراد السلع الجاهزة من الخارج.

ـ لقد امتلك أبناء الجاليات الوافدة إلى مصر مساحات زراعية واسعة، واستخدموا عمالاً مصريين للعمل فيها، لذا صبَّت إصلاحات محمد علي باشا الاقتصادية في صالحهم، ولم تنل شرائح المجتمع المصري إلا النزر اليسير، من دون تغيير جذري في أوضاعها، ثم إن احتكار الدولة للأرض وبعض قطاعات الإنتاج، وسيطرة غير المصريين على قطاعات إنتاجية، دفعت هذه الشرائح إلى التمسك بتقاليدها الاجتماعية الريفية المتوارثة.

ـ إن إقدام خلفاء محمد علي باشا على التخلي بالكامل عن تطوير التجربة الإصلاحية أدى إلى وقوفها عند حدود الاقتباس من دون الاستيعاب والتطوير، وسقوط مصر في دائرة التغريب الموصل إلى الاستدانة عبر القروض بفوائد مرتفعة، وبالتالي فقدان السيادة والسقوط في أحضان الاحتلال المباشر.

الفصل الثامن

مصر في عهود عباس وسعيد وإسماعيل
١٨٤٨ ـ ١٨٧٩م

دخلت المسألة المصرية دورها التالي في عهد خلفاء محمد علي باشا، وهو دور شهد تحديات داخلية وخارجية تجلَّت مظاهرها في تفرد الحاكم بالسلطة، والتغلغل الأجنبي المتزايد في الإدارة والاقتصاد والحكم والقضاء وبخاصة في العقد الذي سبق الاحتلال البريطاني لمصر، كما تجلَّت في تصدي الشعب لهذه التحديات، ومطالبته بالحكم النيابي، ووقفت الدول الأوروبية في المقابل موقف العداء من هذه المطالبة لا سيما بريطانيا وفرنسا، فتفجَّرت الحركة الوطنية الدستورية ضد التدخل الأجنبي، وتطورت باتجاه الثورة التي قادها أحمد عرابي، وقد وقف الخديوي والبريطانيون في وجهها ما أدى إلى استخدام هؤلاء القوة لاحتلال مصر وإخضاعها لحكم استعماري استمر اثنين وثلاثين عاماً حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

عباس الأول ١٨٤٨ ـ ١٨٥٤م

سياسته العامة

عاد محمد علي باشا في أواخر أيامه إلى الإسكندرية من رحلة زار فيها استانبول في (رجب ١٢٦٢هـ/ تموز ١٨٤٦م)، وعرَّج على بلدته قولة، ونظراً لتدهور صحته قلَّد ابنه إبراهيم باشا الولاية في (شوال ١٢٦٤هـ/ تموز ١٨٤٨م)، ولكن المنية عاجلته في (ذي الحجة/ تشرين الثاني)[1].

كان عباس بن طوسون في الحجاز عندما توفي إبراهيم باشا، فاستُدعي إلى مصر ليخلفه في الحكم تنفيذاً لنظام الوراثة المعمول به، فتولى الحكم في (٢٧ ذي الحجة ١٢٦٤هـ/ ٢٤ تشرين الثاني ١٨٤٨م)، ولم يلبث محمد علي باشا أن توفي في (١٣ رمضان ١٢٦٥هـ/ ٢ آب ١٨٤٩م)[2].

---

(١) فارجيت: ص٢٠٦.
(٢) المرجع نفسه.

لم يرث عباس مواهب جده وطموحه، ولم يشبه عمه إبراهيم باشا في بطولته وعظمته، وافتقر إلى المزايا والصفات التي تجعل منه حاكماً ناجحاً يضطلع بأعباء الحكم، ويقود البلاد إلى مزيد من التطور والانفتاح والتقدم.

لقد بذل محمد علي باشا جهداً كبيراً في تهيئته لاستلام الحكم في المستقبل، إذ كان أكبر أفراد الأسرة سناً وبالتالي أحقهم باعتلاء الحكم بعد عمه إبراهيم باشا فاعتنى بتربيته وقلَّده المناصب الإدارية والعسكرية، فعيَّنه مديراً للغربية، واشترك مع عمه في الحروب في بلاد الشام، فقاد أحد الفيالق، لكنه لم ينجح لا في الإدارة ولا في القيادة العسكرية، ولم يتميز بالكفاءة.

عكس توجه عباس المناهض لكل تطور، سلوكه السياسي الشاذ، وثورته على كل ما حقَّقه جدّه من إنجازات تحديثية، وابتعد عن كل ما هو أوروبي، وأدار ظهره لكل الإصلاحات التي تمَّت في عهد جدّه، وفضَّل أن يكون عبداً للسلطان العثماني المسلم على أن يكون عبداً لقناصل الدول الأوروبية، والمعروف أنه رفض في صباه تعلم اللغات الأجنبية والتربية الأوروبية، واعتزل الناس في شبابه، وانزوى في أعمق دركات الغموض، وقضى معظم أيامه مع كلابه وجياده.

أقدم عباس فور اعتلائه سدة الحكم على استبعاد مستشاري جدّه، وعبث بالأموال العامة، فأنفق أموالاً طائلة في بناء قصوره وزخرفتها، وأغلق المدارس والمعاهد ذات المسحة الأوروبية، وأحاط نفسه بحراس من الألبان والمماليك، وقضى على ما كان للجيش من مسحة وطنية وصبغة مصرية، وخفَّضه إلى بضعة آلاف من الجنود، فزعزع بذلك أحد أركان الدولة الأساسية[١].

مكث عباس حوالي خمس سنوات في الحكم بدا فيها غريب الأطوار، شاذاً في حياته، كثير التطير، فيه ميل إلى القسوة، سيئ الظن بالناس، ولهذا كان يأوي إلى العزلة، وأساء الظن بأفراد أسرته، ورجال جدّه، وخُيِّل إليه أنهم يأتمرون به فأساء معاملتهم، وخشي الكثير منهم على حياته فرحلوا إلى استانبول وإلى أوروبا خوفاً من بطشه بهم، وبلغ به الأمر أنه حاول أن يقتل عمته الأميرة نازلي هانم، فهاجرت إلى استانبول[٢].

وسعى عباس إلى تغيير نظام الوراثة لتقديم ابنه إلهامي باشا خليفة له بدلاً من سعيد باشا، ولكنه فشل، فنقم سعيد عليه، وكان بحكم سنه ولياً للعهد، فاتهمه بالتآمر عليه، واشتدت العداوة بينهما، ثم اضطر أن يغادر القاهرة إلى

(١) هريدي: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر جـ٢ ص٢٣٢.

(٢) الرافعي: عصر إسماعيل جـ١ ص١٢.

الإسكندرية[1]، وانتشرت الجاسوسية في عهده بشكل لافت وهي انعكاس لشخصيته الانعزالية، وارتيابه في أفراد أسرته وفي الأشخاص المقربين منه، وحتى في عامة الناس، حتى صار الرجل لا يأمن على نفسه من صاحبه ومن صديقه، وأن من يغضب عليه، ينفيه إلى السودان، ويصادر أملاكه.

يختلف عهد عباس عن عهد جدّه محمد علي باشا، فقد تراجعت حركة النهضة، والنشاط الذي امتاز به عهد جدّه، فقد أوقف مشاريع الإصلاحات، واستغنى عن خدمات الخبراء الأجانب لا سيما الفرنسيين، وقد خشي من تعاظم النفوذ الفرنسي الذي بدا واضحاً في أواخر عهد جدّه، فسعت فرنسا إلى التربص به لدى الباب العالي بمساعدة عمه سعيد، واتهمته بالإسراف والاستبداد والعجز.

وجدت الدولة العثمانية في هذه الشكاية فرصة سانحة لإلغاء فرمانات عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م)، وإعادة مصر ولاية عثمانية عبر مطالبة عباس بتطبيق التنظيمات العثمانية في مصر، فرفض ذلك بحجة أن تطبيقها يخل بممارسة سلطاته الداخلية، ويجعله في مستوى الولاة العاديين الأمر الذي يتناقض مع مضمون الفرمانات المذكورة أعلاه التي منحته الولاية بموافقة الدول الأوروبية المعنية.

والواضح أن الإصرار على إلغاء الفرمانات، كان معناه إلغاء الباشوية الوراثية، واستقلالها الداخلي، وجاء رفض عباس على هذه الخلفية، ودفعه ذلك إلى التقارب مع بريطانيا عدوة فرنسا ومنافستها على النفوذ في مصر على الرغم من كراهيته للأجانب، وبدا تأثير القنصل البريطاني في القاهرة عليه واضحاً.

وكانت بريطانيا بحاجة إلى تسهيل مرور قوافلها التجارية عبر مصر إلى البحر الأحمر والهند، وكانت تعارض فكرة فرنسا بشق قناة تربط البحرين المتوسط والأحمر خشية تعرُّض مصالحها للخطر الفرنسي، لذلك طلبت من عباس تعبيد الطريق البري الذي يربط الإسكندرية بالسويس وإنشاء خط سكة حديد يربط الإسكندرية بالقاهرة ووعدته بمساعدته في إزالة الضغط العثماني عليه، والحصول على موافقة الباب العالي على المشروع وهذا ما حصل، فأصلح عباس طريق السويس، وشرع في مد خط السكة الحديد، وعهد إلى المهندس البريطاني المشهور روبرت ستيفنسن بوضع مخطط العمل، وعاونه مهندسون مصريون، واستخدم عباس الجنود والبحارة المصريين في تمهيد الطريق وتركيب القضبان، وأُنشئ في عهده الخط الذي يربط الإسكندرية بكفر الزيات، وتمّ إنهاء الخط في عهد خلفه سعيد.

ولا شك بأن هذا المشروع الحيوي كان في صالح مصر بغض النظر عن التنافس

---

(١) الرافعي: جـ١ ص١٢.

البريطاني ـ الفرنسي، ولعل هذا العمل الإنشائي هو الوحيد الذي يُذكر لعباس[1].

واعتنى عباس ببعض الإصلاحات العسكرية مثل تجديد الاستحكامات وإنشاء الطرق العسكرية لتسهيل مرور الجيش الذي أثبت جدارته في حرب القرم التي نشبت في عام (١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م) بين الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا من جهة وبين روسيا من جهة أخرى، فطلب السلطان عبد الحميد الأول منه أن يمده بالجنود والأساطيل وفقاً لما نصَّت عليه اتفاقية لندن التي حلَّت المسألة المصرية في عهد محمد علي باشا من أن القوات المصرية البرية والبحرية تشكل جزءاً من قوات السلطنة العثمانية، فلبى الطلب، وكان أيضاً مدفوعاً بالخوف من أخطار انهيار السلطنة وتقاسم أملاكها من جانب الدول الأوروبية، واحتلال بريطانيا مصر، وأحيا دار صناعة السفن في الإسكندرية التي كانت معطلة، وجدَّد السفن، وأعدَّ حملة مؤلفة من عشرين ألف جندي بقيادة سليم فتحي باشا وهو أحد القادة الذين اشتركوا في حروب الشام والأناضول مع إبراهيم باشا، أبحرت على ظهر الأسطول بقيادة الأميرال حسن باشا الإسكندراني، ووصلت إلى استانبول ثم مضت إلى ميادين القتال على نهر الدانوب، ورابط الجيش المصري في مدينة سلسترية، وصدَّ هجمات الروس عليها، وأقام حصناً عُرف بـ «طابية العرب»، واستمرت الحرب إلى عهد سعيد[2]، وساهم الأسطول المصري في الحرب، فأبحر إلى شواطئ الأناضول الشمالية، فأوقعت به السفن الروسية في البحر الأسود.

لم يدم حكم عباس الذي اتسم بالضعف مدة طويلة، فقد اغتيل في (١٧ شوال ١٢٧٠هـ/ ١٣ تموز ١٨٥٤م) في قصره ببنها نتيجة مؤامرة دُبِّرت للتخلص منه[3].

سعيد ١٨٥٤ ـ ١٨٦٣م

خلف سعيد بن محمد علي باشا عباسَ الأول عقب اغتياله، وكان على النقيض منه، مثقفاً، منفتحاً، نفَّذ بعض الإصلاحات الضرورية للنهوض بالمجتمع والدولة، وخاض حروباً في القرم وفي المكسيك، ومنح امتياز حفر قناة السويس لصديقه فرديناند دي ليسبس.

إصلاحات سعيد

الإصلاحات الاجتماعية: ألغى سعيد تجارة الرقيق في مصر والسودان، وسنَّ قانون معاشات التقاعد لموظفي الحكومة، وأصلح ترعة المحمودية التي تراكم

(١) الرافعي: جـ١ ص١٥، ١٦. (٢) المرجع نفسه: ص١٨، ١٩.

(٣) انظر تفاصيل المؤامرة في المرجع نفسه: ص١٩ ـ ٢١.

الطمي فيها وأضحت غير صالحة لمرور السفن، وأتمَّ مد خط السكك الحديد بين الإسكندرية والقاهرة، وأنشأ خطاً بين القاهرة والسويس، وعمل على تحديث الخطوط التلغرافية؛ الأمر الذي أدى إلى تنشيط حركة العمران والتجارة.

إصلاح القطاع الزراعي: بذل سعيد جهوداً حثيثة لإصلاح الزراعة، وتحقيق أوضاع الفلاحين نذكر منها ما يأتي:

- منح الفلاحين حق الملكية العقارية للأراضي الزراعية، وسنَّ لهذه الغاية قانونه المشهور باللائحة السعيدية في (٢٤ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ٥ آب ١٨٥٨م)، وهي من أعظم إصلاحاته لأنها شكَّلت أساس التشريع الخاص بملكية الأراضي الزراعية في مصر، والمعروف أن الفلاح كان محروماً من حق التملك في عهد محمد علي باشا.

- ألغى نظام احتكار المحاصيل الزراعية، وكان مطبقاً في عهد أبيه، فأضحى للفلاح حرية التصرف في إنتاجه الزراعي، واختيار أنواع الزراعة.

- خفَّف عن الأهالي عبء الضرائب، وألغى متأخرات السنين الماضية، ما أراح الفلاحين، وكان عمال الجباية يرهقونهم ويستولون على محاصيلهم الزراعية، وقرَّر تسديد الضرائب نقداً لا عيناً وحرَّر نظام ملكية الأراضي بحيث أضحى التمتع بالملكية وراثياً، فكسب الفلاحون بذلك، حق الملكية العقارية، وملكية المحاصيل الزراعية، وحرية التصرف بها، وتحسَّن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

- ألغى ضريبة الدخولية التي كانت تُجبى على المحاصيل والسلع التي تتبادلها المدن والقرى، وكانت مصدر إرهاق للأهالي، وشكَّلت عقبة أمام حرية التجارة الداخلية، إذ كانت الحكومة تتقاضى نسبة ١٢٪ من قيمتها عند دخولها أي مدينة أو قرية؛ الأمر الذي كان يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويقوم بتحصيلها ملتزمون يبتزون الأهالي، فخفَّف إلغاؤها الضرر الواقع عليهم.

الإصلاحات العسكرية: بذل سعيد جهوداً كبيرة للنهوض بالجيش بعد تراجع المؤسسة العسكرية، تمثَّلت بما يأتي:

- سمح للضباط المصريين بالترقي إلى المراتب العليا في الجيش ما أدَّى إلى تكوين مجموعة من الضباط الوطنيين نمت وتقوَّت في القرن العشرين، وناضلت من أجل استقلال مصر عن السلطنة العثمانية وعن بريطانيا.

- قصَّر مدة الخدمة العسكرية وجعلها سنة واحدة، وكان المجندون وأهاليهم ينفرون من طولها، وكان لذلك أثره في التفاف هؤلاء حول الخدمة العسكرية.

- أنشأ القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية، وحصَّنها لصدِّ هجمات الأعداء عن القاهرة إذا هاجموها عن طريق النيل.

ـ اهتم بترقية البحرية، فأمر بإصلاح السفن المتضررة من حرب القرم، وأنشأ سفناً جديدة، الأمر الذي أثار بريطانيا وقد خشيت من تعاظم قوة مصر البحرية، فأوعزت إلى الباب العالي أن يمنع سعيد من النهوض بالأسطول المصري، وأوهمته بأنه إذا قوي فسيشكل خطراً على السلطنة كما كان في أيام محمد علي باشا، فاقتنع برأيها، وأصدر أوامره إلى سعيد بالكفِّ عن النهوض بالبحرية المصرية، الأمر الذي أدّى إلى تراجع قوة مصر البحرية، لكن سعيداً اعتنى من ناحية أخرى بالملاحة النيلية فأسس في عام (١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م) شركة الملاحة النيلية لنقل المحاصيل والمسافرين عبر نهر النيل، واستبدل المراكب الشراعية البطيئة بالبواخر البخارية، وقد سُميت بالشركة المصرية للملاحة البخارية، والواقع أنها لم تكن مصرية إلا بالاسم، إذ إنها قامت على أكتاف الأوروبيين وبرؤوس أموال أجنبية، وأعضاؤها من الأوروبيين، وأسَّس سعيد شركة ثانية للملاحة البحرية في عام (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م) برئاسة مصطفى فاضل بن إبراهيم باشا، وتشكَّل مجلس إدارتها من أعضاء مصريين وأجانب، وعين نوبار باشا نائباً للرئيس، وسميت بالشركة المجيدية نسبة إلى اسم السلطان عبد المجيد الذي كان يتولى الحكم آنذاك. قامت الشركة بالملاحة بين السويس وثغور الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومُصوع، ونقل الحجاج من وإلى ثغور الحجاز، غير أن هذه الشركة لم تُعمِّر مدة طويلة، فقد تلاشت في أواخر عهد سعيد بسبب سوء إدارتها، فحلتها الحكومة[1].

حروب سعيد

استمر اشتراك مصر في حرب القرم في عهد سعيد، فأرسل قوة عسكرية مدداً للجيش المصري، وقد لقي الجنود المصريون الشدة في هذه الحرب بسبب شدة البرد، وتوفي الكثير منهم في ميادين القتال أو بسبب الأمراض، وقد أوكل إليهم الدفاع عن مدينة أبياتوريا في شبه جزيرة القرم وصدِّ الهجمات الروسية عليها[2].

واشتركت مصر في الحرب التي اندلعت في المكسيك بين فرنسا والسلطة الشرعية بقيادة جوارز، وقد أراد الامبراطور الفرنسي نابوليون الثالث بسط سيادة فرنسا على هذا البلد لكنه فشل، وبفعل صداقته للرئيس الفرنسي، لبَّى سعيد دعوته بمساعدته، فأرسل كتيبة من الجنود السودانيين بقيادة جبر الله محمد السوداني، ومحمد ألماس،

---

(١) الرافعي: جـ١ ص٣٤ ـ ٣٥.

(٢) انتهت حرب القرم في عام ١٨٥٦ بانتصار بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية وخسارة روسيا التي اضطرَّت إلى القبول بمضمون معاهدة باريس الذي كان في غير صالحها.

في عام (١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م)، ظلت هذه القوة العسكرية تحارب قرابة أربع سنوات جنباً إلى جنب مع القوات الفرنسية، لكن النصر النهائي كان في صالح جمهورية المكسيك، ومُني الفرنسيون بالهزيمة وجلوا عن البلاد، وعاد من تبقى من الكتيبة المصرية إلى مصر[(١)].

السودان في عهد سعيد

نال السودان نصيباً من اهتمام سعيد، فأرسل من أصلح شؤونه وإدارته ثم زاره في (٢٠ جمادى الأولى ١٢٧٣هـ/ ١٦ كانون الثاني ١٨٥٧م)، فاجتمع بأهالي الخرطوم، واستمع لشكواهم من فداحة الضرائب، وظلم الحكام، فقرَّر إصلاح الوضع، فخفَّض الضرائب، وأعفى الأهالي من دفع المتأخرات ورفع الظلم عنهم، وعزل الموظفين الأتراك الذين كانوا مصدر شكواهم، وأنشأ مجالس محلية اختار أعضاءها من رؤساء العشائر والعائلات وألغى نظام السخرة، ومنع الجنود من القيام بتحصيل الضرائب بفعل اشتهارهم بالقسوة، وأنشأ محطات في صحراء كروسكو لتسهيل المواصلات بين وادي حلفا والخرطوم.

منح امتياز قناة السويس

كان شق قناة السويس من أهداف الحملة الفرنسية لربط تجارة فرنسا بالشرق، فعهد نابليون بونابرت إلى مهندس فرنسي يُدعى لوبير لوضع المخططات اللازمة لشق القناة، لكن لوبير توصل إلى استنتاج أن هذا العمل أمر مستحيل بسبب اختلاف مستوى البحرين المتوسط والأحمر، فعاد نابليون إلى فرنسا من دون أن يُحقِّق هذا الهدف.

وأُثير موضوع حفر القناة في عهد محمد علي باشا، لكن أعوزه المال لتنفيذ المشروع، فاستبدله ببناء القناطر الخيرية، وأعدَّ المهندس لينان في عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م) مشروعاً لشق القناة، واشترك مع ثلاثة من رجال الأعمال البريطانيين في الإعداد للحفر، غير أن جهودهم باءت بالفشل.

وتأسست في (١١ ذي الحجة ١٢٦٢هـ/ ٣٠ تشرين الثاني ١٨٤٦م)، جمعية خاصة بالدراسات الهندسية لشق قناة السويس، وجرى مسح منطقة الحفر، لكن محمد علي باشا رفض المشروع برمته بحجة عدم فتح باب للأجانب للإغارة على مصر.

وعكف فرديناند دي ليسبس في عام (١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م) بعد اعتزاله العمل

---

(١) الرافعي: جـ١ ص٣٨.

السياسي؛ على درس كل ما يتعلق بحفر القناة، وكان صديقاً لسعيد منذ صباه[١]، فاستغل هذه الصداقة وأقنعه بتنفيذ المشروع، فمنحه امتياز شق القناة، وصدَّقه حين زعم أن ذلك لن يُكلفه إلا التوقيع على العقد؛ لأن الشركة ستكون دولية تتكفل بكل النفقات واللوازم، ورأى سعيد من جهته أن بناء القناة سيجعله تحت ضمانة الدول الأوروبية، ويجعل مصر خالصة له ولذريته من بعده، وأن الاستقلال عن السلطنة سيحول دون وقوع مصر بيد إحدى الدول الطامعة في امتلاكها، وأن فرنسا ستقف إلى جانبه ضد نوايا السلطنة العثمانية، وتؤيد استقلاله عنها فضلاً عن أن القناة ستعود على مصر بتنمية ثروتها ومواردها[٢]، وصدر فرمان الامتياز في (٩ ربيع الأول ١٢٧١هـ/ ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٤م)، وتأسَّست شركة القناة في (٢٦ ربيع الآخر ١٢٧٢هـ/ ٥ كانون الثاني ١٨٥٦م)، وكان لمصر ٤٤٪ من أسهم الشركة بقرض استدانه سعيد بمبلغ سبعين مليون فرنك فرنسي، وتعهدت الشركة بتقديم مساحات شاسعة مع شق ترعة للماء العذب، وتقديم أربعة أخماس القوة العاملة للحفر، وقد عملت بالسخرة، وحُدِّدت مدة الامتياز بـ تسعة وتسعين عاماً تنتهي في عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م).

لقي المشروع معارضة بريطانيا التي خشيت من امتداد النفوذ الفرنسي إلى مصر، الأمر الذي يُهدِّد طريقها إلى الهند، واستاءت السلطنة العثمانية التي خشيت أن يؤدي المشروع إلى خلق مستعمرة فرنسية على ضفتي القناة، تُهدِّد السيادة العثمانية في مصر.

واجه سعيد هذه المعارضة بمساندة مشروع فرديناند دي ليسبس، وتشجيعه على الحفر الذي بدأ في (٢٢ رمضان ١٢٧٥هـ/ ٢٥ نيسان ١٨٥٩م)، ما أثار غضب بريطانيا، فسعت لدى الباب العالي لوقف العمل بمشروع الحفر، فأرسل مندوباً إلى مصر يُدعى مختار بك يحمل أمراً بوقف الحفر، فتدخل الرئيس الفرنسي نابوليون الثالث لدى الباب العالي لإبطاله، ونجح في ذلك.

وهكذا كان للسياسة الفرنسية التي ساندت المشروع الفضل في استكمال العمل بحفر القناة إلى أن جرت فيها مياه البحر المتوسط حتى بحيرة التمساح، وذلك في (٢٥ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٨٦٢م)، وعند هذه النقطة، وصل حفر القناة في عهد سعيد.

---

(١) كان والد فرديناند قنصل فرنسا في مصر في عهد محمد علي باشا.

(٢) طربين: ص١٧٠.

وفاة سعيد

ذهب سعيد إلى أوروبا للمعالجة من مرض عضال ألمَّ به، ويبدو أن المعالجة لم تنجح، فعاد إلى الإسكندرية في (أواسط ١٢٧٩هـ/أواخر ١٨٦٢م)، وقد تفاقم المرض، واستعصى العلاج، وما زال يشتد حتى خارت قواه وأدركته المنية صبيحة (٢٧ رجب ١٢٧٩هـ/ ١٨ كانون الثاني ١٨٦٣م) وله من العمر اثنان وأربعون عاماً، ودُفن في الإسكندرية بمسجد النبي دانيال[١].

الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩م

اعتلاؤه السلطة

خلف إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا، سعيداً عقب وفاته محققاً بذلك أمله الذي راوده خلال حكم سلفه.

تغيير نظام الوراثة

عمد إسماعيل في بداية حياته السياسة إلى تغيير نظام الوراثة لضمان الحكم من بعده إلى أفراد أسرته من صلبه، فتذرَّع بما نشب بينه وبين كل من أخيه مصطفى فاضل وعمه عبد الحليم بن محمد علي باشا من النزاع للإقدام على هذا العمل، وبذل الأموال الطائلة على القيمين في الإدارة العثمانية في استانبول من أجل نجاح مسعاه، والمعروف أن نظام الوراثة الذي فرضه فرمان عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م) يقضي بأن يعتلي عرش مصر أكبر أفراد أسرة محمد علي باشا، فصدر فرمان في (١٢ محرم ١٢٨٣هـ/ ٢٧ أيار ١٨٦٦م) قضى فيما يتعلق بوراثة العرش بانتقال ولاية مصر وملحقاتها وقائمقاميتي سواكن ومُصوع، إلى أكبر أولاد إسماعيل الذكور، ومنه إلى أكبر أبنائه، وهكذا، وإذا خلا منصب الولاية ولم يترك الوالي المتوفى ولداً ذكراً، ينتقل الإرث حينئذٍ إلى أكبر إخوته وإذا لم يكن له إخوة على قيد الحياة، فإلى أولاد أكبر إخوته المتوفين الذكور[٢].

وأبلغ الباب العالي مضمون هذا الفرمان إلى الدول الكبرى الموقعة على معاهدة لندن عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م) وهي: النمسا، روسيا، بريطانيا، فرنسا وبروسيا؛ ما أضفى عليه صفة المعاهدة التي تربط الدولة العثمانية بمصر بحيث لا يحق لها تعديله إلا بموافقتها.

---

(١) الرافعي: جـ١ ص٦٦.

(٢) انظر: النص الكامل لمضمون الفرمان عند الأيوبي جـ١ ص٣٧٠ - ٣٧٢.

استتبع هذا الفرمان صدور فرمان آخر في (٢ صفر ١٢٨٣هـ/ ١٥ حزيران ١٨٦٦م) تضمَّن ترتيب نظام الوصاية لمن يعتلي منصب الولاية إذا كان قاصراً.

نتج عن تغيير نظام الوراثة؛ اتساع هوة الخلاف بين إسماعيل وبين أخيه مصطفى فاضل الذي كان ولياً للعهد، واشتداد حدَّة الكراهية بينه وبين عمه عبد الحليم ابن محمد علي باشا الطامع في اعتلاء الحكم، فحيكت المؤامرات بين الأطراف الثلاثة، وأدَّت في النهاية إلى انتصار إسماعيل ومغادرة مصطفى فاضل مع أسرته إلى استانبول، ونفي عبد الحليم.

تغيير لقب والي مصر

حصلت مصر في عهد إسماعيل على مزيد من الامتيازات المتعلقة بالاستقلال الداخلي الإداري والمالي، فعلى أثر زيارة هذا الوالي إلى استانبول، وبذله الأموال على أرباب الحكم هناك، وبفعل تلبيته طلب السلطان عبد العزيز بإرسال فرق عسكرية مصرية إلى كريت لإخماد الثورة فيها؛ صدر فرمان في (٥ صفر ١٢٨٤هـ/ ٨ حزيران ١٨٦٧م) تضمَّن ما يأتي:

- إنشاء الخديوية في مصر.
- منح إسماعيل وخلفائه لقب الخديوي[(١)].
- استقلال مصر في إدارة شؤونها الداخلية والمالية.
- الترخيص لمصر بعقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع (الترانزيت) والركاب، وأجور الضبطية للرعايا الأجانب (شرطة الأجانب) في داخل البلاد؛ مع وكلاء الدول الأجنبية[(٢)].

وعلى الرغم من أن لقب الخديوية لم يحمل أي حقوق استقلالية تامة لمصر عن السلطنة العثمانية؛ إلا أن تغيير نظام الوراثة أعطى الخديوي امتيازاً على ولاة وباشوات السلطنة العاديين، وبناء على ذلك نظر إسماعيل إلى هذا اللقب على نحو مخالف لنظرة الباب العالي، ومن هنا نشأ التناقض في السنوات القليلة القادمة بين الباب العالي الذي يصر على عدم المساس بالحقوق السلطانية، وبين إسماعيل الذي تطلَّع إلى تحقيق استقلاله التام عن السلطنة[(٣)].

---

(١) خَدْيو: كلمة فارسية معناها ملك، أمير، كبير القوم.

(٢) الأيوبي: جـ١ ص٣٨٦ ـ ٣٩١. الرافعي: جـ١ ص٧٧.

(٣) طربين: ص١٧٢.

علاقة إسماعيل بالدولة العثمانية

تراوحت علاقة إسماعيل بالدولة العثمانية بين الود والجفاء، فقد وضع هذا الخديوي نصب عينيه منذ أن اعتلى سدة الحكم؛ العمل على استقلال مصر التام عن الدولة العثمانية، فبدأ عهده بالتودد إلى السلطان العثماني عبد العزيز وأركان حكمه، فذهب إلى استانبول، وقدَّم فروض الولاء والطاعة، وانتهز فرصة هذه الزيارة لتمتين روابط الود مع السلطنة العثمانية، فدعا السلطان إلى زيارة مصر، فقبل الدعوة وقام بالزيارة في (شوال ١٢٧٩هـ/ نيسان ١٨٦٣م)، ومكث في ضيافة إسماعيل مدة عشرة أيام وسط مظاهر الحفاوة البالغة، فغمر السلطان وحاشيته بالهدايا والمال، وردَّ إسماعيل الزيارة التي نتج عنها صدور الفرمانات الخاصة بتغيير نظام الوراثة.

على أن العلاقة الودية، ما لبث أن أصابها الفتور والعداء، فقد طلب إسماعيل من السلطان منحه حق تعيين سفراء مصر في الدول الأجنبية، فرفض لأنه رأى فيها مظهراً من مظاهر الاستقلال والانفصال عن السلطنة، فغضب إسماعيل وهدَّد بسحب جنوده من جزيرة كريت أو الاستيلاء عليها إذا لم يستجب السلطان لطلبه، وفعلاً، أوعز إلى شاهين باشا قائد الجيش المصري في الجزيرة أن يعمل على استقطاب سكانها وترغيبهم إلى الانضمام إلى مصر، استاء السلطان عندما علم بذلك وطلب من إسماعيل عزل قائده، فاضطر إلى قبول الطلب، فعزله وعيَّن الفريق إسماعيل سليم مكانه[(١)].

وتعدَّدت تصرفات إسماعيل التي تدل على سعيه للانفصال عن السلطنة العثمانية نذكر منها ما يأتي:

ـ إجراؤه مفاوضات مباشرة مع الدول الأوروبية من أجل إنشاء نظام قضائي مختلط في مصر.

ـ اشتراكه في معرض باريس في عام (١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م)، وقد أقام فيه قسماً خاصاً بمصر دلالة على اشتراكها كبلد مستقل.

ـ طلبه من المصانع الفرنسية، بناء ثلاث بوارج عسكرية مصفحة، وصناعة آلاف البنادق الحديثة لتسليح الجيش المصري.

ـ اعتناؤه بالجيش المصري، وإنشاؤه المدارس الحربية لتخريج الضباط، واستدعاؤه ضباطاً أمريكيين لتدريبهم، وتكوينه أركان حرب.

ـ قيامه بجولة أوروبية مع اقتراب موعد افتتاح قناة السويس، لدعوة الملوك

---

(١) الرافعي: جـ١ ص٧٧، ٧٨.

والرؤساء لحضور حفل الافتتاح متجاهلاً حدود تبعيته للسلطان[1].

استاءت السلطنة العثمانية من تصرفات إسماعيل الاستقلالية وتوجَّست خيفة من أن يُعلن استقلاله التام، فأصدر السلطان فرماناً في (٢٤ شعبان ١٢٨٦هـ/ ٢٩ تشرين الثاني ١٨٦٩م) قيَّد فيه حقوقه، فحظَّر عليه عقد قروض جديدة إلا بعد أن يحصل على إذن من السلطان، ومنعه من بناء السفن العسكرية إلا بعد ترخيص من السلطان، وعليه أن يعرض ميزانية مصر العامة على الباب العالي ليطلع على وجوه المداخيل والمصاريف، ومعنى هذا، الإشراف على شؤون مصر المالية[2].

استاء إسماعيل من صدور الفرمان الذي قيَّد تصرفاته، وكانت بريطانيا وفرنسا قد نصحتاه أثناء جولته الأوروبية بأنهما لا تؤيدان نزاعه مع السلطان؛ لأنه يُلحق الضرر به وبأسرته، وفضَّلت بريطانيا بقاء مصر ضمن حظيرة الدولة العثمانية، وبخاصة بعد شق قناة السويس، وبروزها كطريق للمواصلات السريعة بينها وبين الهند، وبفعل كونها مفتاح السيطرة في البحر المتوسط، ومدخل التوسع الاستعماري الجديد في أفريقيا، الأمر الذي جعل الاستيلاء على مصر ركناً أساسياً في السياسة البريطانية آنذاك، ولا بد لتحقيق ذلك من تثبيت نفوذ الباب العالي فيها، وإحكام قيود الوصاية الدولية عليها، واستغلال الأزمة المالية المتفاقمة للتدخل سياسياً في شؤونها، واغتنام الفرصة لاحتلالها عسكرياً[3].

وبفعل استيائه من صدور الفرمان المذكور، واشتداد أزمته المالية، ونصيحة بريطانيا له بتحسين علاقته مع السلطنة العثمانية؛ أخذ إسماعيل يسعى إلى التقرب من السلطنة وفتح صفحة جديدة معها، فاغتنم فرصة احتفالها بتبوؤ السلطان عبد العزيز السلطة، فذهب إلى استانبول في (أواسط ١٢٨٩هـ/ صيف ١٨٧٢م)، يصحبه إسماعيل صدِّيق وزير المالية ونوبار وزير الخارجية، وكان الصدر الأعظم المتشدد عالي باشا قد توفي في العام الماضي وخلفه محمود نديم باشا، وبفعل ما بذله من هدايا وأموال، ومظاهر الولاء، عادت علاقة الود بينه وبين السلطنة، وصدر فرمان في (٢٢ رجب ١٢٨٩هـ/ ٢٥ أيلول ١٨٧٢م) خوَّل الحكومة المصرية الحق في عقد القروض الأجنبية، وتبعه فرمان شامل في (١٣ ربيع الآخر ١٢٩٠هـ/ ٨ حزيران ١٨٧٣م) ثبَّت جميع الحقوق والامتيازات السابقة، الممنوحة لمصر ولحكامها، بحيث أضحى لها الحق في عقد القروض الخارجية، وسن القوانين التي تتطلبها حاجة البلاد؛ مباشرة من دون استئذان السلطان، وبشرط عدم الإخلال بمعاهدات

---

(١) الأيوبي: جـ١ ص٣٨٩، ٣٩١ ـ ٣٩٥، ٤٠٨ ـ ٤١٠.

(٢) الرافعي: جـ١ ص٧٩.

(٣) طربين: ص١٧٢ ـ ١٧٣.

السلطنة مع الدول الأخرى، وزادت مصر مقابل ذلك الخراج التي تدفعه للسلطنة إلى الضعف تقريباً، وبذلك لم يبق للسلطان إلا سيادة إسمية لا تتعدى سك العملة باسمه، والخطبة له على المنابر، ودفع الخراج لاستانبول، وتمثيل مصر في الخارج بوساطة السفراء العثمانيين[١]، ومع ذلك لم تُحقِّق هذه الفرمانات الوئام بين إسماعيل والسلطنة العثمانية بسبب سوء نية كل طرف بالطرف الآخر، الأمر الذي أدَّى في النهاية إلى خلع إسماعيل عن العرش.

تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر

أخذ النفوذ الأجنبي يتغلغل في مصر مالياً واقتصادياً في بداية عهد إسماعيل، وتحوَّل في أواخر عهده إلى سيطرة مالية وسياسية شديدة الوطأة، والواضح أن النجاح الذي حقَّقه في إبعاد النفوذ العثماني عن مصر، قابله تفاقم النفوذ الأجنبي، وازدياد تدخل الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا وبريطانيا في شؤونها.

لم يكن لدى ألمانيا بعد تحقيق وحدتها في عام (١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م) أي أطماع في مصر وإن كانت لا ترى أي مانع من إطلاق يد بريطانيا فيها، وقد انهمكت في الإصلاحات الداخلية حتى عام (١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م).

ولم يكن للحكومة الإيطالية مصالح حيوية في مصر ولا خارج حدودها الإقليمية، وظلَّت منصرفة إلى معالجة شؤونها الداخلية التي نتجت عن الاتحاد الإقليمي للبلاد.

ولم يكن لروسيا أطماع في مصر وانهمكت في أوضاع آسيا الوسطى والجامعة الصقلبية في البلقان، والعلاقات مع ألمانيا، لكنها أيَّدت وجهة نظر بسمارك المتضمنة سيطرة النفوذ الروسي على البوسفور والدردنيل مقابل إطلاق يد بريطانيا في مصر، وظلَّت ملتزمة بموقفها السلبي خلال الأزمة المصرية في عام (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م)، ولكنها عارضت بعد ذلك، محاولات بريطانيا الانفراد بالدفاع عن قناة السويس.

وانصرفت النمسا إلى حل مشكلاتها الداخلية، وانحصر اهتمامها الخارجي في أطماعها في البلقان على حساب الدولة العثمانية، ولم يكن لها أطماع في مصر أو في قناة السويس، ولكنها أيَّدت نظرية بسمارك القاضية بسيطرة بريطانيا على وادي النيل، وإن كانت ترى تحييد قناة السويس، ولذا عارضت أطماع بريطانيا في قناة السويس خلال الأزمة المصرية.

وكان لفرنسا نفوذ أدبي كبير على إسماعيل، ويعود ذلك إلى ما يأتي:

---

(١) طربين: ص١٧٣. انظر نص فرمان ٨ حزيران ١٨٧٣ عند الرافعي: جـ١ ص٨١.

ـ تربيته الفرنسية، واتصاله المستمر بالفرنسيين، وميله إلى تقليدهم في حياتهم، واقتباسه أساليبهم ونظمهم.

ـ علاقته الشخصية بالإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث، وإعجابه به، وتقليده إياه في مظاهر الأبهة والعظمة، وسعيه إلى توثيق روابطه الودية معه.

وتجلَّى النفوذ الفرنسي في الخلاف الذي نشب بين إسماعيل وشركة قناة السويس، حيث قَبِلَ بتدخل نابليون الثالث في حسم الخلاف، وفاته أن هذا الإمبراطور لا يمكن إلا أن يكون محابياً في حكمه لصالح الشركة، وقد حكم فعلاً بإلزام الحكومة المصرية دفع تعويضات باهظة للشركة تبلغ ملايين عدة من الجنيهات.

وبلغ النفوذ الفرنسي في مصر أقصاه خلال حفلة افتتاح قناة السويس في (١٢ شعبان ١٢٨٦هـ/١٧ تشرين الثاني ١٨٦٩م) قبل أن يتراجع في أعقاب الحرب السبعينية (١٢٨٧ ـ ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٠ ـ ١٨٧١م) التي نشبت بين ألمانيا وفرنسا وانتهت بخسارة فرنسا في معركة سيدان، ونتج عنها انهيار فرنسا أمام قوة ألمانيا، وفقدان سيطرتها السياسية في أوروبا والشرق، وسقوط نابليون الثالث صديق إسماعيل.

وكانت بريطانيا قد بدأت منذ افتتاح قناة السويس في العمل على تثبيت مركزها في مصر تمهيداً لاحتلالها، ورأت في اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع هذا البلد تحت السيطرة الفرنسية، وإذا ما نشبت الحرب بينها وبين فرنسا فبإمكان الأخيرة أن تحتل مداخل القناة التي تصبح مفتوحة أمام الفرنسيين ومغلقة أمام البريطانيين، ويمكن في هذا الحال لحملة فرنسية أن تصل إلى عدن وتحتلها، وتُهدِّد تجارة بريطانيا ومواصلاتها مع الهند[١].

وتحوَّل إسماعيل بفعل تراجع النفوذ الفرنسي، إلى بريطانيا، فعهد في عام (١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م) إلى الشركة البريطانية غرانفيلد تنفيذ مشروع توسيع ميناء الإسكندرية، والقيام بأعمال الإصلاح فيها مقابل ملايين عدة من الجنيهات، وأثقل كاهله بديون متنوعة المصادر بلغت اثنين وعشرين مليون وخمسمئة ألف جنيه، وعقد في العام نفسه قرضاً آخر يفوق سبعة ملايين جنيه بضمان الأراضي الأميرية، فانتهزت بريطانيا فرصة ارتباكه المالي لكي تزيد من ورطته، وكانت تُخطط لاحتلال قناة السويس ومصر والقضاء نهائياً على النفوذ الفرنسي، فرأت بعد افتتاح قناة السويس ضرورة الإشراف المباشر عليها، ولم تتوان عن اقتناص فرصة عرض إسماعيل بيع نصيب مصر من الأسهم في شركة قناة السويس، وكان يتهيأ لبيع الأسهم للبيوت المالية الفرنسية، إلا أن رئيس وزراء بريطانيا دزرائيلي استطاع

---

(١) أبو نحل، أسامة محمد: الثورة العرابية، ص٢٠.

بسياسته إثناءه عن عزمه، وسارع إلى دفع المبلغ الذي طلبه وهو أربعة ملايين جنيه فآلت الصفقة إلى الحكومة البريطانية في (٢٦ شوال ١٢٩٢هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٥م)، وكانت سرعة دزرائيلي في شراء هذه الأسهم قد عطّلت حركة فرنسا في العمل، وأدَّت إلى وقوع مصر فريسة للاحتلال البريطاني فيما بعد، ولم تكن فرنسا من القوة بحيث تستطيع فعل شيء لتعطيل تحرك بريطانيا في مصر، ومع ذلك لم يُجْدِ بيع إسماعيل أسهم قناة السويس نفعاً، وبدأت بريطانيا منذ ذلك الحين تنتهج سياسة خارجية نشطة تجاه مصر، ورأت من الضروري ضرب القوى الوطنية المصرية المعارضة.

السودان في عهد إسماعيل

وصل النفوذ المصري في السودان في عهد محمد علي باشا إلى البحر الأحمر شرقاً، وإقليم التاكا (كسلا) الواقع شرقي نهر عطبرة، والقضارف والقلابات من جهة الحبشة، ودخلت مُصوَّع وسواكن في نطاقه، ووصلت الحملات جنوباً إلى جزيرة جونكر تجاه غندكرو الواقعة على النيل الأبيض.

وجرى في عهد إسماعيل استكمال ضمّ السودان، وتوحيد وادي النيل وملحقاته، وبسط الحكم المصري في أنحائه، فامتدت حدود مصر من البحر المتوسط شمالاً إلى منابع النيل والمحيط الهندي جنوباً، ومن البحر الأحمر شرقاً إلى صحراء ليبيا غرباً، وسيطرت مصر على مديرية فاشودة، وضمَّت محافظتي مُصوَّع وسواكن نهائياً إلى أملاكها، وفتحت إقليم خط الاستواء، ومملكة أونيورو، وبسطت حمايتها على أوغندة، وفتحت إقليم الغزال، وسلطنة دارفور، وضمّت محافظتي زيلع وبربرة الواقعتين على خليج عدن، وسلطنة هرر الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الحبشة، ودخلت سواحل الصومال الشمالية في أملاكها حتى رأس جردفون على المحيط الهندي.

تعيين غوردون حاكماً على إقليم خط الاستواء

عيَّن إسماعيل الضابط البريطاني غوردون حاكماً على إقليم خط الاستواء خلفاً لصموئيل بيكِر، ويبدو أن تعاقب بريطانيَين على منصب حاكمية إقليم خط الاستواء كان عملاً مخططاً له من جانب الحكومة البريطانية التي أوعزت إلى إسماعيل أن يسند هذا المنصب إلى غوردون، وذلك بهدف التدخل في شؤون السودان، والوصول إلى منابع النيل، المصدر المهم لحياة مصر[1]، والمعروف أن هذا الضابط

---

(١) الرافعي: جـ١ ص١١٦، ١١٧.

اتصف بالتعصب الشديد لبلاده، وإخلاصه لها، فراح يبذل جهوده من أجل التوسع البريطاني، ودلّت خاتمته المحزنة على أنه كان أكبر ضحية قدَّمتها بريطانيا من أجل وضع يدها على السودان بعد نشوب الثورة المهدية.

أطلق إسماعيل يد غوردون في حكم إقليم خط الاستواء، فعمد فور وصوله إلى غندكرو إلى عزل رؤوف بك حاكم السودان، وتفرَّد في حكم تلك الجهات الجنوبية الشرقية من القارة الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وسواحل اليمن، ونقل مركز الحكومة من غندكرو إلى اللادو بحجة سوء مناخ الأولى، فأضحت منذ ذلك الحين عاصمة إقليم خط الاستواء، وبعد أن ثبَّت أقدامه في الحكم، توجَّه نحو الجنوب حتى بلغ بحيرة ألبرت، فنظَّم الملاحة في أعالي النيل وفي البحيرة، وأنشأ نقاطاً عسكرية عدة على شاطئ النيل، وحصَّن النقاط التي أنشأها بيكر[(١)].

وأرسل غوردون، رئيس أركان حربه وهو ضابط أميركي دخل في خدمة الجيش المصري، يُدعى شايي لونغ؛ إلى أوغندة لبسط حمايته على هذه المملكة، فاجتمع بملكها أمتيسي وعقد معه معاهدة في عام (١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م)، قَبِل بموجبها وضع مملكته تحت حماية مصر، فدخلت بذلك جميع الأقاليم الواقعة حول بحيرة ڤيكتوريا وبحيرة ألبرت، إلى أملاكها[(٢)].

وغادر غوردون مديرية إقليم خط الاستواء عائداً إلى القاهرة بعد أن وسَّع النفوذ المصري هناك، وعيَّن وكيله الضابط الأميركي بروت حاكماً مؤقتاً على تلك البلاد وذلك في عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)، ثم استقال فجأة من منصبه وعاد إلى بلاده ليقدم تقريراً عن أعماله إلى الحكومة البريطانية، وتلقي تعليمات جديدة منها بدليل أنه لم يبق في بريطانيا سوى ثلاث سنوات تقريباً عاد بعدها ليتسلم منصبه السابق بفعل تدخل حكومته لدى إسماعيل[(٣)].

حروب إسماعيل

الحرب مع الحبشة

أراد إسماعيل من خلال سعيه التوسع في الجنوب تحقيق هدفين:

الأول: تطويق الحبشة تمهيداً لإخضاعها.

---

(١) الرافعي: جـ١ ص١١٦ ـ ١١٧، الأيوبي: جـ٢ ص٣٩ ـ ٤٠.

(٢) الأيوبي: المرجع نفسه، شقير: ص٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٣) الرافعي: جـ١ ص١٢٥ ـ ١٢٦. شقير: ص٢٥٢ ـ ٢٥٧. الأيوبي: جـ٢ ص٤٠ ـ ٤١.

الثاني: تحويل تجارة النيل الأعلى والبلاد الواقعة على البحيرات إلى المحيط الهندي لصالح مصر.

لكن هذا التوسع أثار كلاً من بريطانيا والحبشة، فقد عارضت الأولى تمدُّد النفوذ المصري إلى المناطق الجنوبية التي تعدها مناطق حيوية لسياستها في المحيط الهندي، فاتصلت بإسماعيل وطلبت منه التوقف عن الزحف فانصاع إلى الطلب خشية من تدهور العلاقة معها، لكن بريطانيا اعترفت بامتلاك مصر الصومال الشمالية الواقعة على خليج عدن حتى رأس حفُّون على المحيط الهندي(١).

وتوترت علاقة إسماعيل مع الحبشة في عهد النجاشي ثيودوروس، وتفاقمت بفعل ثلاثة عوامل:

الأول: التوسع المصري في المناطق الجنوبية وضمّ زيلع وبربرة وهرر، وقد رأى النجاشي في هذا التوسع خطراً يُهدِّد بلاده.

الثاني: محاولة إسماعيل إنشاء خط حديد بين مُصوع وكسلة يمر في مدينة سنهيت المتنازع عليها والواقعة شمال مُصوَّع، وكان الهدف من إنشاء هذا الخط تسهيل الحركة التجارية وسبل المواصلات بين السودان والبحر الأحمر.

الثالث: انحياز مصر إلى بريطانيا في نزاعها مع الحبشة(٢).

انهمك الملك يوحنا الذي خلف ثيودوروس بمحاربة القبائل الثائرة على حكمه، فانتهز إسماعيل هذه الفرصة للتوسع على حساب الحبشة، فأرسل ثلاث حملات عسكرية من أجل هذه الغاية فشلت في تحقيق الهدف المنشود وتعرَّضت للهزائم أمام القوات الحبشية، واضطرت مصر إلى عقد اتفاق مع الملك يوحنا تضمَّن ما يأتي:

- انسحاب الجنود المصريين من أرض الحبشة.
- تحرير الأسرى المصريين.
- تسهيل حركة التجارة المصرية بين مُصوَّع والحبشة.
- بقاء مدينة سنهيت تحت الحكم المصري(٣).

إخماد الانتفاضة في عسير

انتفض الأمير محمد بن عائض أمير عسير على الدولة العثمانية، وهدَّد بالاستيلاء

---

(١) الرافعي: جـ١ ص١٣٩.

(٢) إن سبب هذا النزاع مرده إلى اعتقال النجاشي بعض التجار البريطانيين والقنصل كاميرون ورفضه إطلاق سراحهم، والمعروف أن هذا النزاع انتهى بانتصار البريطانيين ومقتل النجاشي وتنصيب البريطانيين الملك يوحنا خلفاً له، وذلك في عام (١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م).

(٣) الأيوبي: جـ٢ ص٨٩، ٩٢ ـ ١١٩.

على تهامة اليمن، فتصدى له والي الحُديدة، ويبدو أنه عجز عن وقف توسعه، فطلب المساعدة من السلطان، ولما كان هذا واقعاً تحت ثقل الديون، وتراجع القوة العسكرية للجيوش العثمانية، فإنه طلب من إسماعيل أن يُرسل جيشاً إلى عسير لمساعدة القوات العثمانية هناك في القضاء على الانتفاضة، فلبى الطلب وأرسل ثلاث فرق عسكرية بقيادة إسماعيل صادق، تمكنَّت من إخضاع أمير عسير، وذلك في عام (١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م)[١].

إخماد الثورة في كريت

اندلعت الثورة في جزيرة كريت ضد الحكم العثماني في عام (١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م) بتحريض من روسيا واليونان، وعجزت الحامية العثمانية فيها عن مقاومة الثائرين، فالتمس السلطان المساعدة من مصر، فلبى الخديوي الالتماس وأرسل قوة عسكرية مؤلفة من خمسة آلاف مقاتل ونيف بقيادة شاهين باشا، يعاونه إسماعيل صادق.

أبحرت الحملة إلى الجزيرة، واصطدمت بالثائرين في منطقة أبي قرون وأرقازي، فهزمتهم، وقمعت ثورتهم، وعاد الجيش المصري إلى بلاده[٢].

الحرب في البلقان

حاولت الأقاليم البلقانية في عهد السلطان عبد العزيز التخلص من الحكم العثماني والانفصال عن الدولة العثمانية، وكان نمو الشعور القومي، العامل الذي فجَّر الأوضاع، ودفع الثورات إلى الأمام، وبخاصة بعد قيام الجامعة السلافية بدفع من روسيا، التي نادت بالانفصال عن الدولة.

وتُعدُّ الثورة التي نشبت في البوسنة والهرسك في عام (١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م) ذات أهمية خاصة في المشكلة البلقانية، إذ إنها استمرار لثورات الشعوب البلقانية في الجبل الأسود والصرب للتخلص من الحكم العثماني، وكشفت عن تعارض سياسة كل من روسيا والنمسا في المنطقة، ونبَّهت بريطانيا من احتمال تدخل روسيا المباشر ما يشكل تهديداً لمصالحها.

اندلعت الثورة في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية على شفير الإفلاس، وتعاني من مشكلات داخلية، فطلبت من إسماعيل إرسال فرقة عسكرية لمساندة القوات العثمانية في إخماد الثورة، فأرسل قوة عسكرية مؤلفة من نحو تسعة آلاف مقاتل بقيادة راشد باشا حسنين اشتركت مع القوات العثمانية في قتال الصربيين وانتصرت عليهم.

---

(١) الأيوبي: جـ٢ ص٢٥٣ ـ ٢٣٦. الرافعي: جـ١ ص١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) المرجعان نفساهما: ص٢٣٦ ـ ٢٤١. ص١٩٤، ١٩٥.

وحدثت في غضون ذلك تطورات داخلية في استانبول، أتاحت للسلطان عبد الحميد الثاني اعتلاء السلطة في عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)، وقد وجد نفسه في جو مشبع بالثورة والاضطراب، فقد تجدَّدت الثورة في إقليمي البوسنة والهرسك، واستمرت في بلغاريا، وكانت صربيا والجبل الأسود في حال حرب مع الدولة العثمانية، وفشل مؤتمر استانبول الذي انعقد في (٦ ذي الحجة ١٢٩٣هـ/ ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م) في حل تلك المشكلات.

كان من الطبيعي أن يكون الثأر في روسيا بالغاً للقضية البلقانية، فأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في (١٠ ربيع الآخر ١٢٩٤هـ/ ٢٤ نيسان ١٨٧٧م)، فطلب السلطان من إسماعيل تعزيز القوة المصرية الموجودة في استانبول للدفاع عنها في حال تعرُّضها لهجوم روسي، فتحرَّج موقفه من هذا الطلب لأسباب عدة أهمها ما يأتي:

- كان إسماعيل آنذاك يتهيأ لإرسال حملة عسكرية إلى الحبشة للثأر لمقتل الضابط أندروب ورجاله على يد ملك الحبشة.

- حاجته إلى الأموال في ظل الأزمة المالية التي كان يمر بها وقد اضطرته إلى تسريح قسم كبير من قواته.

- إن إرسال فرق عسكرية إلى البلقان من شأنه أن يُفرغ البلاد من القوات اللازمة للدفاع عنها، وبخاصة أن مركزه كان مزعزعاً بسبب إفراطه في النفقات غير المنتجة، وزيادته الضرائب التي أدَّت إلى نشوب الثورة في الصعيد.

- تعرُّضه لضغط فرنسي كي لا يُرسل قوات إلى البلقان بحجة أن موارد مصر ليست تابعة له؛ بل هي من اختصاص الدائنين، كما تعرَّض لضغط روسي مشابه وتحذير بفرض الحصار على مصر، وضرب الموانئ المصرية من جانب الأسطول الروسي، وعرقلة تجارتها الخارجية.

- كان من الصعب على إسماعيل في ظل الأوضاع القلقة التي يعيشها أن يستجيب لطلب السلطان، ومع ذلك لم يستطع أن يقاوم ضغط استانبول عليه؛ فقرَّر إرسال نحو سبعة آلاف جندي بقيادة ابنه الأمير حسن، نزلوا في ميناء ڤارنا على البحر الأسود، واشتركوا مع القوات العثمانية في قتال القوات الروسية.

وما زالت القوات المصرية تُقاتل إلى جانب القوات العثمانية حتى انتهاء الحرب حيث عادت إلى مصر[1].

ترتَّب على إرسال الحملة المصرية إلى البلقان آثار خطيرة، فقد تقلَّصت الحاميات

---

(١) الأيوبي: جـ٢ ص٢٤١ ـ ٢٤٦.

العسكرية في السودان الأمر الذي شجَّع السكان وتجار الرقيق على التفكير بالخروج على الدولة، وشجَّع إسماعيل على التطلع إلى الاستقلال في حال انهيار الدولة العثمانية، فتقرب من بريطانيا على أمل أن تُساعده على ذلك.

ولكن وحتى تتضح نتيجة التنافس بين بريطانيا وروسيا وموقفهما من الدولة العثمانية؛ كان إسماعيل على استعداد لتنفيذ تعليمات السلطان وتطبيق الشروط نفسها على قناة السويس المطبقة على المضائق فيما يتعلق بمنع السفن العسكرية الروسية من عبورها[١].

التدخل الأجنبي في مالية مصر

على الرغم من تفاقم الوضع المالي، عقد إسماعيل في عام (١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م) مع بيت أوبنهايم المالي القرض المعروف بالقرض المشؤوم وقدره اثنين وثلاثين مليون جنيه بفائدة قدرها ٧٪ بحجة سداد جزء من ديون مصر، فكان هذا القرض وبالاً على الحكومة المصرية، فهو أكبر القروض من حيث القيمة وأسوأُها من حيث الشروط، وأطلق عليه أرباب المال «القرض الكبير» ولم يدخل منه فعلاً إلى الخزينة بعد استبعاد النفقات والخصم والسمسرة سوى ٢٠٧٤٠٠٧٧ جنيهاً أي بنقص ٣٧٪ من قيمته الاسمية، وبسبب هبوط قيمة السندات المالية التي دُفعت ضمن القرض، ولم تتسلم الخزانة المصرية، مئة نقداً سوى أحد عشر مليون جنيه والباقي وقدره تسعة ملايين جنيهاً جعلت سندات للخزينة المصرية في حين التزمت مصر بسداده من إيرادات السكك الحديد وجزء من الضرائب، وعوائد الملح[٢].

وما جرى من إعلان الباب العالي في (٤ رمضان ١٢٩٢هـ/ ٤ تشرين الأول ١٨٧٥م) بأن نصف الفائدة المستحقة على الدين العثماني في العام وقسائم استهلاكها، ستُدفع نقداً لمدة خمسة أعوام بدءاً من مطلع عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) بفائدة ٥٪ وهو ما يعني إفلاس الحكومة العثمانية؛ أدى إلى تراجع قيمة السندات المصرية، واستبداد القلق بدائني مصر خشية أن يقتدي إسماعيل بالسلطان عبد العزيز ويُعلن إفلاسه، فتزعزعت ثقتهم به، وتدهور الوضع المالي إلى أدنى درجة، وامتنعت المصارف عن تسليفه، ولما كان بحاجة إلى المال، اضطر إلى التفاوض مع مصرف فرنسي لإصدار سندات على المالية العامة بضمان أسهم قناة السويس وعددها ١٧٦ ألف سهم، ويعني ذلك تفوُّق المصالح الفرنسية في القناة على المصالح البريطانية،

---

(١) مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢، ص٤٦.

(٢) الرافعي: جـ٢ ص٤١ ـ ٤٣.

ما دفع رئيس الوزراء البريطاني دزرائيلي إلى الإسراع في شراء الأسهم كما ذكرنا، وقبض إسماعيل ثمنها ما ساعد على تأجيل الانهيار المالي مؤقتاً[١].

أدى الوضع الاقتصادي المتردي في مصر إلى توقف إسماعيل عن دفع فائدة ديونه العامة والخاصة، كما توقف عن دفع رواتب موظفي الدولة، وضاعف الضريبة السنوية المفروضة على الفلاحين، ثم سعى إلى إصلاح وضع البلاد المالي، فطلب من بريطانيا أن تُرسل موظفَيْن لمساعدته يُشرف أحدهما على الإيرادات والآخر على النفقات، ويكونان خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره[٢].

ردَّت بريطانيا على طلب إسماعيل بعد ثلاثة أسابيع بالإيجاب، ولكنها عمدت إلى إرسال بعثة نُصح مؤلفة من خمسة أشخاص بعد استشارة وزارة المالية، واضطر إسماعيل إلى الموافقة على ذلك[٣].

وصلت البعثة إلى مصر، ودرست أوضاعها المالية، ووضعت تقريراً بذلك في (ربيع الأول ١٢٩٣هـ/ ٤ نيسان ١٨٧٦م) أشارت فيه إلى أن سوء الوضع المالي مرده في معظمه إلى ما يأتي:

- فداحة الشروط التي عُقدت بموجبها القروض المتوالية.
- الإسراف في إنفاق مبالغ جسيمة في وجوه غير منتجة، وفي حملات عسكرية قليلة الجدوى.
- جشع الحاشية والسياسيين.

واقترحت ما يأتي:

- استعمال محصلات المقابلة[٤] لتسديد الديون القصيرة الأجل التي اقتُرِضت في سنوات (١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٧م).
- تحويل جميع الديون الأخرى إلى ديْن مُوحَّد قدره خمسة وسبعون مليون جنيه يُسدَّد في مدة خمسين سنة بفائدة قدرها ٧٪.
- إخضاع حركة الإصلاح للمشورة الأوروبية عبر إنشاء مصلحة للرقابة على مالية مصر برئاسة شخص ذي ثقة، وألمح التقرير بأن يكون بريطانياً.
- احترام الخديوي قرارات هذه المصلحة، ويمتنع عن عقد أي قرض إلا بعد موافقتها.

---

(١) رتشتين تيودور: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠، ص٤٤.

(٢) المرجع نفسه. (٣) المرجع نفسه.

(٤) المقابلة: دفع الضرائب المفروضة على الأرض عن ست سنوات مُقدماً، مقابل إعفاء هذه الأرض فيما بعد، من نصف تلك الضرائب إلى الأبد. الأيوبي: جـ٢ ص٢٨٢.

الواضح أن اللجنة اهتمت بمصالح الدائنين الأوروبيين بعامة والبريطانيين بخاصة، وتحوَّلت عن مهمتها المالية إلى مهمة سياسية، وتمهيد الطريق لتدخل بريطاني في شؤون مصر.

عمد إسماعيل عقب نشر تقرير اللجنة إلى التوقف مؤقتاً عن دفع أقساط الديون، فانتشر الذعر في الأوساط المالية الأوروبية، وسعياً منه إلى تهدئة الخواطر، وضمان تسديد أقساط الديون؛ أصدر مرسوماً في (١٢ ربيع الآخر ١٢٩٣هـ/ ٧ أيار ١٨٧٦م) تضمَّن ما يأتي:

- توحيد ديون مصر في ديْن مُوحَّد قدره إحدى وتسعون مليون جنيه يُسدَّد خلال خمسة وستين سنة بفائدة قدرها ٧٪.
- إنشاء صندوق الدين العمومي يُشرف عليه مندوبو الدول الدائنة مهمته استلام إيرادات الجمارك، والسكك الحديد، ودخل مديريات البلاد[(١)].

ويبدو أن الدائنين رفضوا توحيد الديون، فأرسلوا بعثة تمثلهم مؤلفة من كوشن البريطاني وجوبير الفرنسي، طلبا من إسماعيل ما يأتي:

- فصل بعض القروض عن الديْن الموحد لتؤلف بمفردها ديْناً ممتازاً.
- يكون دخل السكك الحديد وميناء الإسكندرية ضامناً لسداده.
- فرض الرقابة الثنائية البريطانية ـ الفرنسية على المالية العامة مع الإبقاء على صندوق الديْن.
- تثبيت قيمة الفائدة بنسبة ٧٪[(٢)].

نتائج التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

إنشاء صندوق الدين العمومي

أنشأ إسماعيل صندوق الدين العمومي بتاريخ (٧ ربيع الآخر ١٢٩٣هـ/ ٢ أيار ١٨٧٦م)، يتولى إدارته مندوبون أجانب تنتدبهم الدول الدائنة، ويعينهم الخديوي، مهمتهم تسلم النقود المُخصَّصة لوفاء الديون، وقد ترتَّب على هذه المهمة، تكبيل الحكومة المصرية عبر منعها من:

- عقد أي قرض جديد إلا بعد موافقة أعضاء الصندوق.
- عدم تعديل الضرائب المُخصَّص إيراداتها للصندوق بشكل يُفضي إلى إنقاص الواردات إلا بعد موافقة أغلبية أعضاء الصندوق.

---

(١) رتشتين: ص٥٧ ـ ٥٨.

(٢) المرجع نفسه: ص٦١.

ـ عدم إصدار إفادات مالية على الخزانة الخاصة بالصندوق إلا لأسباب ضرورية تقضي بها حاجة البلاد، وبعد موافقة أعضاء الصندوق.

واحتفظت الحكومة المصرية بحق الاقتراض بالحساب الجاري مبلغاً لا يزيد عن خمسين مليون فرنك، للقيام بخدمة الخزانة العامة، وتختص المحاكم المختلطة بالنظر في الدعاوى التي يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الدين[١].

شكَّل صندوق الدين العمومي أول هيئة رسمية أوروبية أُنشِئت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون مصر، والسيطرة الأوروبية عليها، وكفّ يد الحكومة المصرية عن إدارة شؤونها المالية والإدارية، وهو أداة اعتداء سافر على استقلال مصر المالي والسياسي؛ لأنها كانت بمثابة حكومة أجنبية داخل حكومة مصر تتمتع بسلطات واختصاصات واسعة المدى.

تبع إنشاء الصندوق تشكيل هيئة الرقابة الثنائية البريطانية ـ الفرنسية في (١١ ذي القعدة ١٢٩٣هـ/ ٢٨ تشرين الثاني ١٨٧٦م) على الإيرادات والنفقات بدعوى تمثيل أصحاب الديون تألفت من جوشن وجوبير، على أن يتولى أحدهما مراقبة إيرادات الحكومة والآخر نفقاتها، وتمتعت الهيئة بحق تعيين مأموري ضرائب الأقاليم[٢].

وعلى هذا الشكل بدأ التغلغل الفعلي في شؤون مصر، وبدا للعيان أن الأجانب أضحوا أصحاب الأمر والنهي لأن مسألة الشؤون المالية هي من الأهمية بحيث تحكَّمت بالشؤون السياسية وفي تسيير دفة الحكم وأثَّرت على النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

الرقابة الثنائية

أثارت التسويات المالية التي تضمَّنها مرسوم (٧ أيار ١٨٧٦م) سخطاً شديداً في بريطانيا وفرنسا، فاتفقت الدولتان البريطانية والفرنسية على العمل المشترك وتنسيق الجهود بين البلدين.

وبعد مقاومة يائسة وافق إسماعيل على قدوم بعثة جوشن ـ جوبير التي وصلت إلى مصر في (رمضان ١٢٩٣هـ/ تشرين الأول ١٨٧٦م)، وأخذت تبحث في شؤون مصر المالية، لكن إسماعيل راح يضع العراقيل في وجه البعثة، فرفض أن يُقدِّم لها المعلومات والتقارير المفصلة عن النفقات والواردات، الأمر الذي ترتَّب عليه صعوبة وصولها إلى الحقيقة.

---

(١) رتشتين: ص٥٧ ـ ٥٨.

(٢) المرجع نفسه: ص٦١ ـ ٦٢.

وحثَّ إسماعيل شريف باشا رئيس حزب الأتراك، والمفتش إسماعيل صدِّيق؛ على مقاومة التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية، ما أغضب بريطانيا وفرنسا، فتحرج موقفه، ولم يجد له مخرجاً إلا بقتل المفتش، وإظهاره بمظهر المسؤول عن فساد أوضاع مصر المالية، وشجَّعه جوشن على هذا التصرف وكان يطالب بالرقابة الثنائية، وقد رأى أن نجاحها يتوقف على التخلص من المفتش.

وأصدر إسماعيل مرسوماً في (١ ذي القعدة ١٢٩٣هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٨٧٦م) تضمَّن ما يأتي:

- فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية.

- تخفيض قيمة الديْن الموحد إلى تسعة وخمسين مليون جنيه مصري بفائدة قدرها ٦٪ أُضيف إليها ١٪ للاستهلاك.

- وضع السكك الحديد وميناء الإسكندرية اللذان خُصّصت إيراداتهما لدفع الفائدة المستحقة لأصحاب الديْن، في يد هيئة تتكون من خمسة أشخاص، مصريين وبريطانيين وفرنسي واحد.

- يتولى الرقابة، مراقبان بوظيفة مفتشين عموميين، **أحدهما**: بريطاني لمراقبة الواردات الحكومية، **والآخر**: فرنسي لمراقبة النفقات الحكومية.

عيَّنت الحكومة البريطانية عملاً بهذا المرسوم، رومين مراقباً على الواردات، وإڤلن بارنغ (اللوركرومر) عضواً في صندوق الدين، وماريوت رئيساً للجنة السكك الحديد وميناء الإسكندرية، كما عيَّنت فرنسا البارون دي مالاريه مراقباً على النفقات، ودى بلنيير عضواً في صندوق الدين[1].

تعقيب على الرقابة الثنائية

بدأت بصدور المرسوم الخاص بالرقابة الثنائية مرحلة جديدة في تاريخ مصر أثَّرت سلباً على الأوضاع المالية والسياسية والاجتماعية، ونذكر من بين سلبياتها ما يأتي:

- صعوبة المساس بالنظام المالي من دون موافقة الدولتين الغربيتين على الرغم من أن هذه التسوية قامت على التنافس بينهما، وعُدَّت نجاحاً كبيراً للسياسة الفرنسية التي استردَّت قدراً من هيبتها القديمة في مصر، ولم تُبد بريطانيا في المقابل استياءها من مساواتها بفرنسا في المزايا السياسية التي كانت ترغب في الاستئثار بها، ويبدو أنها كانت راضية طالما أن رجالها العاملين في مصر قد هيمنوا على الإدارة المصرية، ورأت أن وظيفة المراقب البريطاني تفوق في الأهمية وظيفة المراقب الفرنسي.

---

(١) مصطفى: ص٤٢.

ـ خوَّلت هذه التسوية المراقبيْن سلطة مطلقة في إدارة الشوؤن المالية، وجعلت منهما وصيين على الحكومة المصرية.

ـ وضعت هذه التسوية إدارة السكك الحديد وميناء الإسكندرية في يد إدارة مختلطة.

ـ تجاهلت هذه التسوية أوضاع الشعب المصري في الوقت الذي كرَّست اهتمامها بمصالح الدائنين الأوروبيين.

ـ تُعدُّ هذه التسوية من النظم الاستعمارية الجائرة التي تدل على جشع الماليين والسياسيين البريطانيين والفرنسيين، وسوء نيتهم تجاه مصر.

ـ امتناع الحكومتين الغربيتين عن مساعدة الحكومة المصرية مادياً، وراحتا تعرقلان جهودها عبر الاعتراض على أي إصلاح تشريعي أو إداري من شأنه المسّ بمصالح الدائنين، وفصلتا الموظفين المصريين وأحلَّتا مكانهم موظفين أجانب يتقاضون مرتبات مرتفعة ولا يتقنون لغة أهل البلاد.

إنشاء لجنة تحقيق

يبدو أن نظام الرقابة الثنائية فشل في تحقيق الغايات التي أُنشئ من أجلها، فقد ساءت الأوضاع المالية في مصر إلى حد كبير في مطلع عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م)، فظهرت الأزمة من جديد عندما أثارت الجاليات الأجنبية ضجة كبيرة بفعل اعتقادها بأن الخديوي يخدعها بادعائه العجز عن الدفع في الوقت الذي تملك مصر والخديوي ما يكفي لسداد الديْن المطلوب.

ويبدو أن هذه الإثارة نتجت عن الضغط البريطاني ـ الفرنسي من أجل مزيد من التدخل في شؤون مصر الذي وصل إلى حد التهديد بالقضاء على الخديوي نفسه، وكان جوشن يشك في قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، واعتقد أن التأكد من حقيقة وضعه لا يتم إلا بإجراء تحقيق شامل وجاد في كل ما يتعلق بدخله ونفقاته، وأن الدائنين لا يجب أن يتحمَّلوا مزيداً من التضحيات قبل إجرائه.

وجرى الاتفاق على إجراء تحقيق شامل في الوضع المالي لمصر برمته يقوم به مندوبون عن صندوق الديْن. ووقف إسماعيل ضد مبدأ التحقيق لأنه يتعارض مع حق السيادة الذي يتمتع به، وأنه سينال من سلطة الحكومة المصرية، لذلك أصرَّ على أن يطلب من الباب العالي، إرسال مندوب عنه ليترأس اللجنة، وألا يسمح للمندوبين ممارسة تحقيقهم بالكيفية التي يرونها، غير أن ڤيڤيان قنصل فرنسا في مصر نصحه بألا يُقحم الباب العالي في مسألة تتعلق بإدارة البلاد الداخلية.

ووافق إسماعيل في النهاية على مبدأ التحقيق على أن تُعهد رئاسة اللجنة التي

تقوم بالتحقيق إلى أحد المصريين. وبعد مناقشات داخلية وخارجية مكثَّفة، تم الاتفاق على أن تتحول لجنة صندوق الديْن العام إلى هيئة تحقيق أوروبية بتفويض من الباب العالي على أن يتعاون معها المراقبان العموميان جوشن وجوبير، وأصدر مرسوماً في (٢٣ محرم ١٢٩٥هـ/ ٢٧ كانون الثاني ١٨٧٨م) قضى بتأليف لجنة أوروبية عُرفت بلجنة التحقيق العليا مهمتها التحقيق في أسباب العجز وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب، ووسائل إصلاحها، ووضع موارد الميزانية عن عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م).

الواضح أن هذا المرسوم حدَّد مهمة اللجنة بالتحقيق في الواردات فقط ما أثار الدائنين الذين أصرُّوا على التحقيق في الواردات والنفقات معاً، فتدخلت الدولتان البريطانية والفرنسية لصالحهم، فأذعن إسماعيل وأصدر في (٢٦ ربيع الأول/ ٣٠ آذار) مرسوماً آخر عمَّم بموجبه اختصاص اللجنة وجعله شاملاً لأوضاع الحكومة المالية، أي أنه يشمل الواردات والنفقات[١].

تألفت لجنة التحقيق العليا من فرديناند دي ليسبس رئيساً، وريڤرز ويلسون ومصطفى رياض باشا وكيليْن، ومن أعضاء صندوق الديْن العام وهم: دي بلنيير وباراڤللي وبارنغ وفون كريمر، وعُيِّن ليرون ديرول مفتش المالية الفرنسية أميناً للسر، والمحامي كولون مستشار شركة قناة السويس كاتباً لمحاضر الجلسات[٢].

بدأت اللجنة عملها، وأخذت تدعو من تشاء من الموظفين المصرين لاستجوابهم، وأرسلت مندوبين عنها إلى الأقاليم لدراسة الموقف على أرض الواقع، وبدت صاحبة اليد العليا في كل ما يتعلق بالإدارة المصرية، وأثارت غضب المصريين عندما فرضت سلطتها على الإدارة الوطنية، وأصرَّت على استجواب شريف باشا وزير الحقانية (العدلية) والخارجية، وقد رفض المثول أمامها، وعندما أصرَّت على استجوابه قدَّم استقالته.

وأشار تقرير اللجنة إلى كثرة نفقات الخديوي الشخصية، ووجوب الفصل بين أمواله وأموال الحكومة، وإلى فساد ذمم المتعهدين الأجانب، وجشع المرابين والممولين، وأوصت بأن يتنازل إسماعيل عن سلطته الشخصية المطلقة إلى وزارة مسؤولة، وأن يتنازل أيضاً هو وأسرته عن أملاكهم مقابل رواتب سنوية معقولة، وأغفل التقرير أي إشارة إلى فائدة الدين المرتفعة، والضرر الفادح الذي يلحق بمصر واقتصادها نتيجة وجود أكثر من مئة ألف أوروبي مُقيم في مصر يعملون في التهريب

(١) شفيق، أحمد باشا: مذكراتي في نصف قرن: جـ١ ص٢٩، ٣٠.

(٢) الرافعي: جـ٢ ص٦٩.

والنهب والتجاوز مستفيدين من حماية الامتيازات، وهم لا يؤدون أموالاً للخزينة، ولم يتطرق التقرير إلى تدفق الموظفين الأوروبيين ذوي الرواتب المرتفعة الذين زاد عددهم على الثمانمئة[١].

الوزارة المختلطة

كان من الطبيعي أن يعترض إسماعيل على نشاط لجنة التحقيق التي بدت منها روح التشدُّد وتتبُّع شؤونه الخاصة وهو الذي سبق له عرقلة التحقيقات التي قام بها كيڤ ثم جوشن وجوبير، ورأى أن المُحققين تخطُّوا السلطات التي منحها لهم مرسومه وأنهم يريدون تشويه سمعته وزعزعة سلطته؛ الأمر الذي يتناقض مع التعهدات التي أقنعته بتعيين اللجنة.

كان من الواضح أن نشاط اللجنة سيُفضي إلى تعيين نوبار رئيساً للوزراء، وكان آنذاك في لندن يُجري مباحثات مع سالسبوري وزير خارجية بريطانيا بشأن تشكيل الوزارة، وكان قد أجرى مباحثات سابقة مع وادنغتون وزير خارجية فرنسا من أجل هذه الغاية، والمعروف أن هذا الرجل اشتهر بميوله الأوروبية، وتوجهاته المطمئنة للساسة الأوروبيين.

وجاءت الخطوة الحاسمة عندما اتفقت بريطانيا وفرنسا على تشكيل وزارة مختلطة في مصر تحل محل الرقابة الثنائية، على أن يدخلها وزيران أوروبيان أحدهما بريطاني للمالية والآخر فرنسي للأشغال العامة، تقوم على أساس تقييد سلطة الخديوي، ويُعدُّ ذلك مدخلاً لكل إصلاح مالي، وأوعزت الدولتان إلى الخديوي باستدعاء نوبار من أوروبا وتكليفه بتشكيل الوزارة[٢].

قدم نوبار إلى مصر في (١٦ شعبان ١٢٩٥هـ/ ١٥ آب ١٨٧٨م) بعد أن أصدرت لجنة التحقيق تقريرها الذي أوصى بتنازل الخديوي عن الحكم المطلق، وتسليم أراضيه إلى الدولة، وقبوله مرتباً سنوياً، وإجراء إصلاحات في الإدارة المالية، فوافق على التقرير، وأبدى نوبار استعداده في حال تكليفه بتشكيل الوزارة أن يُعيِّن ريڤرز ويلسون وزيراً للمالية، ومنحه سلطة مطلقة في عزل الموظفين وتعيينهم، ودى بلنيير وزيراً للأشغال العامة، واختيار أفضل العناصر الوطنية لبقية المناصب، وفرض سلطة الوزارة على الخديوي الذي عدَّه السبب الرئيس في بؤس المصريين بفعل استحواذه على أراضٍ خاصة اشتراها بأموال الدولة، وعمل على زراعتها بالسخرة[٣].

---

(١) طربين: ص١٨٢ ـ ١٨٣.

(٢) شفيق: جـ١ ص٣١ ـ ٣٢. الرافعي: جـ٢ ص٦٥ ـ ٦٦، ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) الرافعي، المرجع نفسه: ص٧٥ ـ ٧٦.

وافق إسماعيل على قرار لجنة التحقيق بعد تردُّد، وتهديد نوبار بترك المسألة في أيدي الدول الكبرى، فكلَّفه بتشكيل الوزارة في (٢٩ شعبان/ ٢٨ آب) فأبصرت النور في (١٧ شوال/ ١٤ تشرين الأول) وضمَّت الوزيرين البريطاني والفرنسي المذكورين أعلاه، واحتفظ نوبار لنفسه بوزارتي الخارجية والحقانية، وعيَّن شريف باشا وزيراً للحربية، وعلي مبارك وزيراً للمعارف والأوقاف[1].

لجأت الحكومة في بداية عهدها إلى اتباع أساليب الحكومات السابقة لمعالجة الأزمة المالية، فعقدت قرضاً مع آل روتشيلد في لندن في (٥ ذي القعدة/ ٣١ تشرين الأول) بشروط مجحفة بلغت قيمته ثمانية ملايين جنيهاً انكليزياً ونصف، لم يدخل منه إلى الخزينة المصرية سوى ٦,٢٩٧ مليون جنيهاً بحجة سداد الديون، واشتدت الحكومة في جمع الضرائب، وطردت عدداً كبيراً من الموظفين المصريين، واستخدمت مكانهم موظفين أجانب برواتب مرتفعة، فازدادت حدّة التذمر الوطني، وشجَّع إسماعيل شعور الاستياء ضد هذه الوزارة[2].

شكَّل تأليف وزارة نوبار ضربة جدَّية وُجِّهت إلى نظام الحكم الفردي في مصر، فالخديوي بقى من حيث المبدأ الحاكم المطلق للبلاد، يتمتع بحق تعيين وعزل الوزراء الوطنيين، والوزارة مسؤولة أمامه، إلا أنه لم يتمتع بحق عزل الوزيرين الأوروبيين.

كانت تجربة الوزارة المختلطة محكومة بالفشل مسبقاً، لأن العنصر الوطني لم يتمثل فيها بشكل كافٍ، وبالتالي غابت مشاعر السكان الوطنية وتوجهاتهم السياسية والدينية، وكان عليها أن تتعاون مع الخديوي، لكي تقوم بعملها على الوجه الأفضل الذي لا يزال يتمتع بنفوذ قوي على الموظفين الوطنيين، وتفرض سلطتها على مرؤوسيها، ونصح قنصلا بريطانيا وفرنسا حكومتيهما بالعمل على أن يرأس الخديوي جلساتها، لكن ما فعله نوبار وويلسون من احتكار عملها، عكس توجههما، إذ بذلا جهودهما لتجريد إسماعيل من سلطاته بسبب كرههما الشخصي له، كما أن نوبار الذي لم يكن يتقن اللغة العربية، لم يكتسب ثقة المصريين وعطفهم، فقد رأوا أنه أداة بريطانية لفرض الحماية على البلاد، وأنه أرمني مسيحي عيَّنه الأجانب في منصبه وساندوه، وقد أثرى على حساب الشعب بفضل الرأسماليين الأوروبيين، ورأى الفلاحون أنه أنشأ المحاكم المختلطة لتسليمهم إلى جشع المرابين، وأن ويلسون وبلنيير كانا يجهلان لغة البلاد وعاداتها وتقاليدها[3].

---

(١) الأيوبي: جـ٢ ص٤٤٨ ـ ٤٤٩. (٢) المرجع نفسه: جـ٤ ص٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٣) انظر المصاعب التي واجهتها الوزارة المختلطة عند مصطفى: ص٧٠ ـ ٧٤.

سقوط الوزارة المختلطة

تألفت الوزارة المختلطة في وقت عصيب شارفت فيه المالية المصرية على الإفلاس إلى حد أن معظم الضباط والجنود والموظفين لم تُصرف رواتبهم منذ عشرين شهراً، وباع الفلاحون في الأقاليم محاصيلهم مقدماً بأقل من نصف القيمة أو بربع القيمة ليدفعوا الضرائب تفادياً لقسوة الجباة، الأمر الذي زاد من بؤسهم، واشتكت جميع فئات الشعب من التدخل الأجنبي، وشعرت بتدهور الأوضاع الاقتصادية، وازداد الوضع السياسي تأزماً بفعل تجاهل الحكومة، للخديوي، فلم تتعاون معه، وقد بذل نوبار وويلسون جهوداً لتجريده من كل سلطة وجعله مجرد حاكم اسمي، واتهم جميع المصريين الوزارة بالخيانة وممالأة الأوروبيين، وكان نوبار مكروهاً من الشعب المصري، ولم يحظ بثقته وعطفه، ورأوا فيه أداة بريطانية لفرض الحماية على البلاد[١].

وما جرى من فشل الوزارة في تنفيذ برنامجها الإصلاحي في الوقت الذي واجهت فيه سخطاً شعبياً واسع النطاق؛ دفع إسماعيل إلى التحرك لإسقاطها، وجاءت الضربة التي أطاحت بها عندما تجمَّع ألفان وستمئة من الضباط المسرحين الذين طُلب إليهم المجيء إلى القاهرة لتسليم أسلحتهم، فقاموا بمظاهرة في (٢٥ صفر ١٢٩٦هـ/ ١٨ شباط ١٨٧٩م)، توجهت إلى رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية في قصر النيل، وانضمَّ إليها أربعة أعضاء من شورى النواب، وجمهور من الشعب، فحاصر المتظاهرون نوبار وويلسون في وزارة المالية، فتدخل إسماعيل بناء على طلب القنصل البريطاني، ففرَّق المتظاهرين، وأعلن بحضور أعضاء الهيئة القنصلية أنه لن يكون مسؤولاً عن النظام العام إلا إذا تمتع بالقسط اللائق به من سلطة الحكم في البلاد عبر السماح له برئاسة جلسات مجلس الوزراء أو باختيار رئيس الوزراء الذي يتمتع بثقته، ثم طالب باستقالة نوبار بعد أن اتهمه باستلاب سلطته وضعضعة مركزه، فقدَّم هذا استقالته في اليوم التالي بعد أن اعترف بعدم قدرته على الحفاظ على الأمن العام[٢].

رد الفعل على سقوط الوزارة المختلطة ـ عزل إسماعيل

عدَّت بريطانيا وفرنسا ما حدث من سقوط وزارة نوبار تحدياً لنفوذهما في مصر لا يمكن السكوت عنه، فاتفقتا على إرسال سفينتين حربيتين إلى المياه المصرية للضغط على إسماعيل، وأخبرتاه بأنهما لن تقبلا أي تعديل في الاتفاقيات السياسية

---

(١) الأيوبي: جـ٢ ص٤٦٣ ـ ٤٦٦.

(٢) شفيق: جـ١ ص٣٣ ـ ٣٦. الأيوبي: جـ٢ ص٤٧٠ ـ ٤٧١. مصطفى: ص٧٥ ـ ٧٦. طربين: ص١٨٣ ـ ١٨٤.

والمالية التي كان قد وافق عليها، وأن استقالة نوبار لا تعني تعديل النظام القائم.

وردَّ إسماعيل بالتعهد بالحفاظ على الالتزامات التي ارتبط بها، الخاصة بالإصلاح الإداري، ورغبته في مراعاة الالتزامات المالية، وعارض عودة نوبار إلى الحكومة، ويبدو أن القنصلين البريطاني والفرنسي لم يثقا بتعهده، وأدركا أن مركزهما سيزداد صعوبة في ظل ترؤسه جلسات مجلس الوزراء، لذلك أخذا يعملان على الحد من خطورة ذلك عبر إعطائهما حق النقض، فعارض إسماعيل ذلك إذا ما أُعلن بقانون عام[1].

وجرت آنذاك مباحثات بين لندن وباريس حول مسألة العلاقات الواجب قيامها بين إسماعيل ووزرائه؛ تمَّ بنهايتها الاتفاق على ما يأتي:

- عدم ترؤس الخديوي مجلس الوزراء.
- تعيين الأمير محمد توفيق رئيساً لمجلس الوزراء.
- للوزيرين البريطاني والفرنسي حق النقض المطلق على اقتراحات مجلس الوزراء.
- في ظل هذه التحفظات لا يكون وجود نوبار ضرورياً في مجلس الوزراء[2].

وعندما عرضت الدولتان هذا الاتفاق على إسماعيل، حذَّرتاه بأن أي اضطرابات أو عراقيل جديدة، ستُلقى مسؤوليتها على عاتقه، وأن النتيجة ستكون خطيرة على مستقبله السياسي، وردَّ إسماعيل على هذا التحذير بشكر الدولتين على استبعاد نوبار، ووعدهما بأن يتعاون مع وزرائه بإخلاص إذا ما قابله هؤلاء بالروح الودية نفسها، وعدم التسبب بنشوب القلاقل[3].

وتقرَّب إسماعيل من شورى مجلس النواب كي يُقوِّي موقفه، وقد جمعتهما مصلحة وطنية مشتركة، وتقدم النواب ورؤساء الطوائف الدينية بلائحة وطنية في (١٢ ربيع الآخر ١٢٩٦هـ/ ٥ نيسان ١٨٧٩م)، يطالبون فيها ما يأتي:

- تأليف وزارة مصرية بحتة.
- إقرار مسؤولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب.
- إبعاد الأوروبيين عن الإشراف على مالية البلاد.
- إقالة الوزيرين الأوروبيين[4].
- إعادة الرقابة الثنائية.
- تسوية الديون من دون الحاجة إلى إعلان إفلاس البلاد.

ودعا إسماعيل قناصل الدول الكبرى، وأبلغهم أن البلاد تمرُّ بمرحلة تململ واستياء، وهي ليست في حال إفلاس، وقادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وأن

---

(١) الأيوبي: جـ٢ ص٤٧٢.

(٢) المرجع نفسه: جـ٢ ص٤٧٣. مصطفى: ص٨٠. (٣) شفيق: جـ١ ص٣٥.

(٤) المرجع نفسه: ص٣٧.

الأمير محمد توفيق قدَّم استقالة وزارته استجابة للرأي العام، وأنه سيُقدّم لهم خطة مالية تمثل رغبات الشعب، لكي يقدمونها بدورهم إلى حكوماتهم.

وعيَّن إسماعيل، شريف باشا رئيساً للوزراء وطلب منه تعيين أعضائها من المصريين، وحدَّد له أسلوب العمل وفقاً لمرسوم ٢٨ آب الذي نصَّ على مبدأ المسؤولية الوزارية[١].

كان لهذا الإجراء، صدى عميقاً في مصر، إذ عدَّه المصريون بداية عهد جديد، وبخاصة بعد أن وعد إسماعيل بمنح البلاد دستوراً نيابياً حقيقياً، وعدَّته بريطانيا وفرنسا خرقاً لتعهدات إسماعيل، فطلبتا منه تفسيراً بذلك، وإعادة الوزيرين البريطاني والفرنسي، وهدَّدتاه بالاحتفاظ لنفسيهما بالحرية في الدفاع عن مصالحهما في مصر، وردَّ إسماعيل أن ليس باستطاعته إعادة الوزيرين لأن الرأي العام يعارض ذلك، وأنه سيُحوِّل المسألة إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، فأرسل هذا المجلس مذكرة رسمية إلى قنصلي بريطانيا وفرنسا تتضمَّن توجُّه مصر بعدم رفض خدمات الأوروبيين شرط مراعاتهم عادات البلاد وتقاليدها ومشاعر شعبها الديني، وحتى يتجنّب إصرار الدولتين البريطانية والفرنسية، على إعادة الوزيرين؛ اقترح أن يتولى بريطاني وفرنسي وكالة مجلس الدولة الذي أُنشئ حديثاً، ووُضِع تحت رئاسته، على أن يتمتعا بحق حضور جلسات مجلس الوزراء بصفة استشارية عند النظر في مشاريع القوانين التي يقترحها المجلس، وطلب من الحكومتين البريطانية والفرنسية إعادة المراقبين إلى منصبهما، فرفضتا العرض، ونتيجة لذلك، قدَّم أعضاء لجنة التحقيق استقالتهم في (١٧ ربيع الآخر/ ١٠ نيسان) بحجة أن الإصلاحات المالية لن يتم تنفيذها إلا على يد وزارة يتمثَّل فيها العنصر الأوروبي.

وأقدم إسماعيل في (٢٩ ربيع الآخر/ ٢٢ نيسان)، على إصدار مرسوم خفَّض بموجبه الفائدة على الديْن المُوحَّد من ٧ إلى ٦٪، فمسَّ بذلك الاحتياطي المُخصَّص لاستهلاك الديْن العام، مخالفاً بذلك قانون المحاكم المختلطة الذي نصَّ على عدم سن قانون مالي يمس حقوق الدائنين الأجانب من دون موافقة حكوماتهم، فاحتج أعضاء صندوق الدين على هذا المرسوم، ورفعوا شكوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة[٢].

وأبدى الباب العالي في هذه الأثناء، اهتماماً جديّاً بشؤون مصر، فحاول وزير الخارجية العثمانية قرة تيودوري إقناع الحكومتين البريطانية والفرنسية بعدم إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية للضغط على إسماعيل، وتقاطع موقفه هذا مع توجهات الصدر الأعظم خير الدين باشا القاضية بمساعدة إسماعيل في محنته، ورأى الرجلان ضرورة مناقشة المسألة المصرية مع الباب العالي لا مع الخديوي.

الواضح أن الدولة العثمانية حاولت استغلال المسألة المصرية لإلغاء المزايا التي

(١) الأيوبي: جـ٢ ص٤٨٠ ـ ٤٨١.
(٢) مصطفى: ص٩٢.

حصل عليها الولاة منذ عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م)، واستعادة نفوذها في مصر، كما أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يود إحراز نصر يؤثر في العالم الإسلامي، ويخدم سياسته الخاصة بحركة الجامعة الإسلامية[١].

وأبلغ خير الدين باشا، القائم الفرنسي بالأعمال في استانبول أن السلطان على استعداد لخلع إسماعيل بسبب جشعه وسوء إدارته، وتحقيقاً لرفاهية المصريين، وأنه سيطبق فرمانات عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م)، ويُعيِّن الأمير حليم حاكماً على مصر بمساعدة بريطانيا وفرنسا[٢].

ويبدو أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ مثل هذا الإجراء، فقد رفض رئيسا وزراء بريطانيا وفرنسا سالسبوري وواد نغتون سياسة الباب العالي، وأنه لا بد من استخدام وسائل أخرى للحفاظ على مصالح الدولتين في مصر، وأن تدخُّل الباب العالي من شأنه أن يُعقِّد المسألة وبخاصة أن الأمير حليم على علاقة جيدة مع السلطان ويخضع لنفوذه[٣].

وحثَّ قنصلا الدولتين في القاهرة حكومتيهما على خلع إسماعيل، في الوقت الذي أصرَّ فيه الباب العالي على مقترحاته، ما دفع الحكومتين إلى الضغط على إسماعيل للتنازل عن العرش لابنه محمد توفيق، على أن يخصَّص له راتباً سنوياً.

ورأى الباب العالي أن الفرصة مناسبة لاستعادة سيادته على مصر، فأرسل في (٤ رجب ١٢٩٦هـ/ ٢٦ حزيران ١٨٧٩م) برقيتين إلى مصر، **الأولى**: موجَّهة إلى إسماعيل تتضمَّن عزله، و**الثانية**: إلى محمد توفيق تقضي بتوليته حكم مصر، كما أرسل برقيتين إلى سفيري بريطانيا وفرنسا في استانبول يخبرهما بذلك[٤].

لم تأسف الحكومة البريطانية، على خلع إسماعيل على الرغم من صدور قرار العزل بصورة فجائية من دون أخذ رأيها؛ لأن هذا القرار قد حلَّ المشكلة المصرية برمتها.

وكان إسماعيل على استعداد للمقاومة، لكن الشعور العام في البلاد وفي الجيش كان معادياً له، فغادر البلاد بعد يومين من صدور قرار العزل إلى المنفى في نابولي حيث بقي فيها حتى عام (١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م) قبل أن يغادرها إلى استانبول التي أمضى فيها ما تبقى من عمره[٥].

وهكذا استطاعت بريطانيا وفرنسا عن طريق العمل السياسي المشترك أن تحرزا نفوذاً بارزاً في مصر، وكان من الصعب أن ينجو الخديوي الجديد من تدخلهما في شؤون بلاده طالما كانتا مسؤولتين عن تعيينه.

---

(١) مصطفى: ٩٨ ـ ٩٩.

(٢) الأيوبي: جـ٢ ص٤٩٧.

(٣) المرجع نفسه: ص٤٩٨ ـ ٥٠٢.

(٤) شفيق: جـ١ ص٣٩. مصطفى: ص١٠٥.

(٥) الأيوبي: جـ٢ ص٥١٢، ٥١٧ ـ ٥٢٠.

مصر في عهد محمد توفيق ١٨٧٩ ـ ١٨٩٢م

توجهات محمد توفيق السياسية

تولى الخديوي محمد توفيق الحكم في مصر في (٦ رجب ١٢٩٦هـ/ ٢٦ حزيران ١٨٧٩م) عقب عزل والده إسماعيل في وقت كانت فيه مصر تجتاز مرحلة من أدق مراحل تاريخها القومي، فالشعب يئن من المظالم والضرائب الفادحة، وازداد التنافس البريطاني ـ الفرنسي حدّة، ووجد الخديوي نفسه أمام قوتين متعارضتين تُمثِّل إحداهما النفوذ الأجنبي، وتُمثِّل الأخرى التيارات الفكرية في مصر، وواجه في بداية حكمه اشتداد الحركة الوطنية في الجيش الذي برز من صفوفه أحمد عرابي.

واستبشر المصريون خيراً بتولية محمد توفيق الذي بدا من خلال سيرته قبل أن يتولى الحكم أفضل من والده، لكنه سرعان ما بدَّل صفاته الشخصية الحميدة، وكشف عن شخصيته الحقيقية بعد توليه الحكم، ونزعته إلى السلطة المطلقة.

الواضح أن التدخل الأجنبي هو المسؤول عن هذا التبدل إلى جانب ضعف شخصيته، فقد خشي من عودة والده إلى مصر، واقتنع بأن الحفاظ على عرشه يقضي بالاعتماد على بريطانيا وفرنسا والانصياع لإرادتهما، وقد فضَّلت هاتان الدولتان التعامل مع شخصية ضعيفة مثل محمد توفيق، على التعامل مع غيره، لا سيما في موضوع المالية الذي يعده الأوروبيون من اختصاصهم وحدهم[1].

صدور فرمان عام ١٨٧٩م

وحدث قبل أن تنفرد الدولتان البريطانية والفرنسية بشؤون مصر لترسيخ نفوذهما فيها؛ أن أقدم السلطان عبد الحميد الثاني على إلغاء الفرمان الصادر في عام (١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م) على الرغم من معارضة هاتين الدولتين، لأن إلغاءه يُعيد إلى السلطان حق ممارسة سيادته على مصر، ويبدو أن لهذا التوجه السلطاني علاقة بحركة الجامعة الإسلامية التي تبناها عبر التأكيد على سيطرته على الأقاليم الإسلامية

---

(١) رتشتين: ص١٣٩ ـ ١٤١. شفيق: جـ١ ص٩٢. لورد كرومر: الثورة العرابية: ص١٤١.

التابعة للسلطنة ومنها مصر، وأصدر فرماناً جديداً في عام (١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م).

نصَّ على ما يأتي:

- جباية الضرائب باسم السلطان.

- جعل الخراج سبعمئة وخمسين ألف جنيه تركي تُسكُّ في مصر.

- تحديد عديد الجيش المصري في أوقات السلم بثمانية عشر ألف جندي على أن تكون شعارات الجنود ورتبهم متماشية مع نظم الجيش العثماني.

- منع الخديوي من بناء سفن مدرعة وعقد قروض جديدة إلا بهدف تحسين أوضاع البلاد المالية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثليهم الرسميين.

- منح الخديوي حق عقد وتجديد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية فيما يتعلق بالمسائل الجمركية والتجارية، وما يمس شؤون البلاد الداخلية، بشرط أن تُرسل هذه الاتفاقيات إلى الباب العالي قبل إبرامها[١].

الواضح أن المقصود من هذا الفرمان إرغام الدول الأوروبية على أن تُناقش شؤون مصر مع الباب العالي، والهدف من ذلك كسب بعض المزايا عندما تشرع الدول الكبرى في تخطيط الحدود بين الدولة العثمانية واليونان الذي تقرَّر في مؤتمر برلين في عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م)، وكانت روسيا وإيطاليا تُشجعان الباب العالي على التشدُّد في موقفه، وقد هدفت الأولى إلى ضرب نفوذ بريطانيا وفرنسا في مصر، وإضعاف نفوذ بريطانيا في المشرق عبر اشتراك الدول الأخرى في إدارة شؤون مصر، وهدفت الثانية إلى تقوية نفوذها في مصر.

كان من الطبيعي أن تعارض بريطانيا وفرنسا أي خطة من شأنها تدويل المسألة المصرية؛ لأن معنى ذلك عرقلة سياستيهما المالية في مصر، والمساس بهيبة الخديوي محمد توفيق الذي وقع اختيارهما عليه.

ومهما يكن من أمر، فقد قُرئ الفرمان في القلعة في (١٥ شعبان ١٢٩٦هـ/ ٤ آب ١٨٧٩م) وفقاً لما جرى عليه العُرف والتقاليد المقرَّرة التي تقضي بأن يتوجَّه الخديوي بنفسه إلى استانبول حيث يعترف به السلطان شخصياً ويمنحه خلعة الولاية، لكن اعترضت الدولتان البريطانية والفرنسية على زيارة محمد توفيق لعاصمة الخلافة بفعل أنها ستكلف مصر قدراً كبيراً من المال على شكل هدايا للسلطان وحاشيته، بالإضافة إلى ضرورة بقائه في مصر في ذلك الوقت بسبب وجود مسائل كثيرة تتطلب حلولاً عاجلة[٢].

---

(١) رتشتين: ص١٤٢. مصطفى: ص١١٥.

(٢) مصطفى: ص١١٥ ـ ١١٦.

إعادة الرقابة الثنائية

ترتَّب على صدور الفرمان المشار إليه أعلاه، تحديد أسس العلاقة بين مصر والدول الأوروبية، وقد نصَّ مرسوما (١ ذو القعدة ١٢٩٣هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٨٧٦م) و(١ رمضان ١٢٩٥هـ/ ٢٩ آب ١٨٧٨م) على وقف الرقابة الأوروبية على مالية مصر طالما يباشر الوزيران الأوروبيان سلطاتهما، وكان محمد توفيق من حيث المبدأ ضد إعادة الرقابة الثنائية على مالية بلاده التي فُرضت على والده، لكن كان من الواضح أن عليه أن يختار بين الوزيرين وبين الرقابة التي رأى أنها لم يعد لها مبرر في عهده، وبخاصة أن الدول التي اختارته لحكم مصر لا بد أنها كانت تثق به، ومعنى هذه الثقة أن تعطيه الحرية المطلقة في أن يتصرف وفق إمكاناته الخاصة، لكن الدولتين البريطانية والفرنسية أرادتا تدعيم نفوذهما في مصر بعد عزل إسماعيل، عبر إعادة الرقابة الثنائية، فأبلغتا محمد توفيق بتعيين إڤلين بيرنغ البريطاني (اللور كرومر) ودي بلنيير الفرنسي مراقبين مع منحهما سلطة تفتيش واسعة، وعضوية استشارية في مجلس الوزراء مع عدم جواز فصلهما من دون موافقتهما، ومعنى ذلك خضوع مصر التام للرقابة التي توسَّعت اختصاصاتها بشكل فاعل، وقَبِل محمد توفيق على مضض بهذا التدبير وأصدر مرسوماً بذلك في (١٧ رمضان ١٢٩٦هـ/ ٤ أيلول ١٨٧٩م)، أذيع في (٢٩ ذي القعدة/ ١٥ تشرين الثاني)[١].

أضحى المراقبان منذ ذلك الوقت، الحاكمان الفعليان لمصر، فقد فرضا رغباتهما على محمد توفيق وحكومته، وعاد نفوذ الدولتين أقوى مما كان، إذ خرجت الرقابة من إطارها المالي إلى الإطار السياسي، وأضحت مصر عُرضة لفرض الحماية البريطانية ـ الفرنسية على مقدراتها، وسلَّمت حكومة مصطفى رياض بذلك مرغمة.

تعرَّض مرسوم إعادة الرقابة الثنائية لسيل من الاحتجاجات من قِبل الرأي العام في مصر، وهاجمته الصحف المصرية بشدة، فأُرغم مصطفى رياض على مصادرة ثلاث صحف هي: مصر الفتاة، ومصر، والتجارة، واعترف هو بأن المصريين لم يقبلوا هذه الرقابة، وعدُّوها دليلاً على الخضوع لبريطانيا وفرنسا، وانعدام الثقة بالخديوي وحكومته، لكنه لم يُقدم على الاستقالة، ويبدو أن لذلك علاقة باستمرار ممارسة مسؤوليته في الحكم ولو تحت إشراف المراقبين من أجل إنقاذ مصر من مشكلاتها، وتسديد الديون، فيمكنه بذلك التخلص من النفوذ الأجنبي في أسرع وقت ممكن.

استمرت الرقابة الثنائية، وبخاصة السياسية حتى احتلت بريطانيا مصر في عام

---

(١) مصطفى: ص١٢١.

(١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م)، غير أنها انتهت فعلياً قبل ذلك بسنة بفعل عودة الحكم النيابي[١].

تصفية الديون

عندما عملت بريطانيا وفرنسا على خلع إسماعيل، كان هدفهما إجراء تصفية عامة لديون مصر، ولما كان معظم الدائنين من البريطانيين والفرنسيين، اقترح وادنغتون انفراد الدولتين بعملية التصفية، لكن سالسبوري رفض الاقتراح واتفق معه على تدويل التصفية من دون أن يؤثر ذلك على نشاط المراقبين اللذين رؤي أن يحتفظا باستقلالهما، على أن يقيما علاقة ودية مع مندوبي التصفية، وقد تعرَّض سالسبوري للنقد في مجلس النواب البريطاني بسبب إسرافه في الارتباط بفرنسا على حساب المصالح السياسية البريطانية.

كان محمد توفيق وحكومته شديدي الحماسة لإجراء التصفية حتى يتسنى تنظيم الديون، ووضع خطة مالية عامة تُنقص الفائدة حتى لا تتعرَّض البلاد للإفلاس، بالإضافة إلى أن التصفية من شأنها أن تساعد على تثبيت الدين العام عبر تحديدها المبالغ المُخصَّصة له، كما تساعد الحكومة على تحديد علاقاتها بالدائنين[٢].

وأصدر محمد توفيق مرسوماً في (١٩ ربيع الآخر ١٢٩٧هـ/ ٣١ آذار ١٨٨٠م) حدَّد بموجبه:

- عدد أعضاء لجنة التصفية، مندوبَيْن عن كل من بريطانيا وفرنسا، ومندوباً واحداً عن كل من مصر وألمانيا والنمسا وإيطاليا.
- اختصاص لجنة التصفية، بالتحقيق في أوضاع مصر المالية مع مراعاة ملاحظات الأطراف المعنية، وتخويلها حق الإشراف على تنفيذ القرارات التي تتخذها، بالاتفاق مع المراقبيْن.
- نوع العلاقات بين الحكومة المصرية والدوائر الخديوية من جهة، والدائنين من جهة أخرى.
- مقدار الرسوم وطريقة التصفية، والمداخيل المُخصَّصة في الميزانية للديون الثابتة والسائرة[٣]، والمبالغ اللازمة للوفاء بمطالب الحكومة المصرية.

---

(١) رتشتين: ص١٤٨. (٢) مصطفى: ص١٢٣.

(٣) كانت ديون إسماعيل ثلاثة أنواع: ثابتة وسائرة وداخلية، فالثابتة هي عبارة عن قروض اقترضها من المصارف الأوروبية بضمان ثابت كدخل بعض مصالح الحكومة، وجاءت السائرة نتيجة أعمال نُفِّذت ولم تُدفع أجورها نقداً؛ بل بقيت ديناً عليه، والداخلية هي عبارة عن ديون مصرية بحتة عقدها إسماعيل عندما تعذَّر عليه عقد القروض الثابتة والسائرة.

ـ مدة انتهاء أعمال اللجنة بثلاثة أشهر من تاريخ المرسوم[١].

انكبَّت اللجنة على تنظيم المالية المصرية، ووضعت مشروع قانون بذلك تضمَّن ما يأتي:

أ ـ توحيد ديون مصر كلها.

ب ـ تخفيض فائدة الديون من ٧٪ إلى ٤ أو ٥٪.

جـ ـ فصل الميزانية العامة عن ميزانية صندوق الديْن العام.

د ـ تحديد المبالغ المُخصَّصة لنفقات الإدارة بـ ٤٢٪ من دخل البلاد.

هـ ـ ضمان رأسمال الدائنين الأوروبيين.

و ـ منح الدائنين المصريين فائدة قدرها ٩٪ لمدة خمسين عاماً مقابل فقدهم لرؤوس أموالهم[٢].

الواضح أن تنفيذ البند «د» من شأنه حرمان مصر من حوالي ٥٨٪ من دخلها لمدة واحداً وستين عاماً، لكي تدفع الخراج وفوائد الديون واستهلاكها، وهي جميعاً نفقات غير منتجة، وأن تطبيق البند «و» من شأنه أن يلغي القرضَين اللذَين دفعهما المصريون وهما: الروزنانة الذي فُرض على الأقاليم في عام (١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م) وقيمته تسعة ملايين جنيهاً بفائدة قدرها ٩٪، والمقابلة وقدره حوالي خمسة عشر مليون جنيه، لكن اللجنة عوَّضت مُلَّاك الأراضي بحصولهم على وعد بتخفيض مبلغ مئة وخمسين مليون جنيه سنوياً من الضرائب المستحقة عليهم لمدة خمسين عاماً[٣].

وعندما عُرض مشروع التصفية على محمد توفيق، وافق عليه من دون تعديل، ونُشر في (١١ شعبان/ ١٩ تموز) في جريدة الوقائع[٤].

حركة أحمد عرابي

دوافعها

مثَّلت حركة أحمد عرابي ذروة محاولات قام بها العنصر العربي للوصول إلى المراكز العليا في الجيش في وجه معارضة العنصرين الشركسي والمملوكي. وكان لحركة أحمد عرابي دوافع عدة نذكر منها ما يأتي:

الدافع الفكري: بدأت حركة التنوير تتغلغل في المجتمع المصري منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وذلك عقب عودة البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي

---

(١) مصطفى: ص١٢٨.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) شفيق: جـ١ ص١٠٥.

باشا، من الخارج، وبدأت تشق طريقها عبر نشر الأفكار الغربية التي من أهم سماتها ظاهرة القومية والإصلاح.

وظهر في النصف الثاني من القرن المذكور تيار الجامعة الإسلامية كرد فعل للغزو العسكري والثقافي الأوروبي للعالم الإسلامي، ولدعوات التغريب والإصلاح والدستور وغيرها من الشعارات المماثلة، وكانت آمال الكثير من أفراد الشعوب الإسلامية قد خابت نتيجة تردي الأوضاع، وفساد الأمور في الدولة العثمانية خلال الحقبة الأخيرة من حكمها، ما أدى إلى طمع الدول الغربية بها.

ووقعت آنذاك أحداث دامية في العالم الإسلامي جعلت المسلمين يتطلعون إلى الدولة العثمانية لقيادتهم وحمايتهم، مثل سيطرة البريطانيين على الهند، وغزو الروس طشقند وسمرقند وإخضاعهم إمارة بخارى، واستنجاد خانات الترك بالدولة العثمانية ضد محاولات روسيا السيطرة على بلادهم.

وظهرت آنذاك شخصية شكَّلت روح تيار الجامعة الإسلامية وساهمت في إيقاظ الشعور الإسلامي، وأعني بها جمال الدين الأفغاني الذي طاف في الأقطار الإسلامية: الهند وفارس والحجاز واستانبول ومصر، واطَّلع على أوضاع المسلمين السياسية والاجتماعية، وكان للثقافة الواسعة التي حصَّلها، والتجربة السياسية التي عاشها في تلك الأقطار؛ دور واضح في تحليله لأسباب تدهور المسلمين التي عزاها إلى ابتعادهم عن دينهم، وإهمالهم وسائل الإصلاح التي رآها كفيلة بنهوضهم.

جاء الأفغاني إلى مصر في (١ محرم ١٢٨٨هـ/ ٢٣ آذار ١٨٧١م) بناء على دعوة رياض باشا الذي كان قد اجتمع به في استانبول، وخصَّصت له الحكومة راتباً منتظماً مقابل إلقاء بعض الدروس في الأزهر[١].

مارس الأفغاني نشاطه في مصر، فأسهم في نشر النهضة الوطنية من خلال دروسه ومقالاته الصحفية، وطالب بالإصلاح الديني، وحرية الفكر، وبثَّ دعوته بين طلاب العلم بالأزهر الذي كان يعج بطلاب العلم من آسيا وأفريقيا، وكان محبذاً للنظام الدستوري ضد نظام الطغيان الذي عانى منه الشرق.

وللأفغاني فضل كبير في أحداث مصر، فقد ظهر الحزب الوطني في أواخر عهد إسماعيل متأثراً بأفكاره، وأيقظ روح المعارضة ضد التدخل الأجنبي وعمل على إنشاء حزب للمعارضة داخل مجلس النواب، واستطاع بقوة أسلوبه وسحر حديثه أن يُكوِّن فئة من المصريين المثقفين والمفكرين تكون دعامة للشعب المصري، وتعمل ضد الحكم الفردي الأمر الذي أدى إلى قيام الحركة العرابية.

---

(١) شفيق: جـ١ ص١٠٨ ـ ١٠٩.

أثارت أفكار الأفغاني الإصلاحية طرفين هما: محمد توفيق وحاشيته التي حذَّرته من مغبة آرائه الجريئة ونصحته بالتخلص منه، وبريطانيا وفرنسا اللتان خشيتا من انعكاس خططه الإصلاحية وتدخله في الشؤون السياسية على نفوذهما، وتعريض أموال الأوروبيين للضياع، فدفعتا الخديوي إلى التخلص منه.

استجاب محمد توفيق للنصائح أعلاه وهو الذي اعتقد بقصور الوعي القومي لدى الشعب المصري الذي لا يسمح بقيام نظام دستوري، فقبض على جمال الدين الأفغاني وطرده من مصر، وفصل محمد عبده من خدمة الحكومة وأعاده إلى قريته، وحذَّره من القيام بأي نشاط عام(١).

الدافع الداخلي: شكَّل التوجه السياسي لكل من رئيس الوزراء مصطفى رياض ووزير الحربية عثمان رفقي، أحد الدوافع لقيام حركة أحمد عرابي، فقد اتصف الأول بالعناد والتعصب الشديد لوجهات نظره، وهو يشبه الساسة الأتراك في أفكاره السياسية المحافظة، وتعاون مع المراقبَيْن والتزم بنصائحهما ما أدى إلى استياء المعارضة الوطنية، وعلى الرغم من أنه حقَّق بعض الإصلاحات مثل إلغاء السخرة وبعض الضرائب التي فُرضت في عهد إسماعيل؛ إلا أن قسوة حكام الولايات الذين منحهم سلطات واسعة، بالغوا في مضايقة الناس، وسجنهم من دون محاكمة، ونفيهم إلى السودان من دون سبب ظاهر؛ قد حجبت إصلاحاته، وأثارت الشعب ضده، ونازعه الأعيان والملَّاك بسبب موقفه العدائي من مجلس شورى النواب، وخضوعه للغرب، وإلغائه دَيْن المقابلة الذي ألحق الضرر بهم، وهاجمته الصحافة الوطنية بسبب خضوعه للسيطرة الأجنبية، ونازعه الزعماء السياسيون العداء بسبب تشديده الرقابة عليهم أمثال محمد شريف وسليمان أباظة، بالإضافة إلى العسكريين الذين جرَّدهم من رتبهم أمثال المشير شاهين باشا، وأثار الضباط الوطنيين بفعل إقدامه على تسريح ألف وثلاثمئة في حين لم يُسرِّح أحداً ينتمي إلى الصفوة الشركسية والتركية التي تستأثر بمناصب الجيش العليا، وأغاظ المؤسسة العسكرية بفعل تخفيضه عديد الجيش بحجة الاقتصاد في النفقات بالإضافة إلى الغبن الذي اشتمل عليه نظام الترقية الذي أقره وزير الحربية وقضى بإبقاء معظم الضباط المصريين في المراتب الدنيا وترقية الضباط الشراكسة والأتراك؛ الأمر الذي أدى إلى تفشي الاستياء في صفوف العناصر العسكرية.

وشهدت الإسكندرية نتيجة تصاعد الحركة الوطنية ظهور جمعية تُسمى «مصر الفتاة» وكان جمال الدين الأفغاني، والصحفي السوري أديب إسحاق، وسليم

---

(١) شفيق: جـ١ ص١١٠. يحيى، جلال: المجمل في تاريخ مصر الحديثة، ص٢٧٤.

النقاش، وعبد الله النديم من بين أعضائها، وقد طلبت من محمد توفيق إجراء إصلاحات ورفعت إليه مشروعاً إصلاحياً لحل المشكلات التي تواجهها مصر، وأصدرت جريدة تنطق باسمها لكن الحكومة عطَّلتها[1].

وظهر في مصر آنذاك الحزب الوطني، فدعا إلى الإصلاح، وأصدر بياناً في (١٩ ذي القعدة ١٢٩٦هـ/ ٤ تشرين الثاني ١٨٧٩م) تضمَّن برنامجاً إصلاحياً لإنقاذ مصر من مشكلاتها، وانضم إلى هذا الحزب: الضباط الوطنيون الساخطون وحليفهم محمود سامي البارودي، وبعض مُلَّاك الأراضي، وبعض الباشاوات.

كان من الطبيعي في مثل هذه الأوضاع المتردية أن يتدخل الجيش لكفِّ يد الحكومة عن التمادي في ارتمائها في أحضان الدول الأوروبية ودفعها إلى إجراء إصلاحات عسكرية وسياسية واقتصادية تُحسِّن أوضاع المصريين.

الدافع الخارجي: شكَّل تدخل بريطانيا في شؤون مصر ومحاولتها احتلالها دافعاً خارجياً لقيام حركة أحمد عرابي، وقد مثَّل إدوارد ماليت القنصل البريطاني العام والوزير المفوض في القاهرة؛ السياسة البريطانية الاستعمارية في مصر القاضية بتحييدها والحفاظ على أوضاعها، وعدم تمكين أي دولة كبرى أخرى من الاستحواذ على نفوذ فيها يفوق ما تتمتع به بريطانيا.

ومن الممكن ضمان هذا التوجه السياسي إما بسيطرة بريطانية مباشرة على مصر أو بفرض سلطة بريطانية عليها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توظيف البريطانيين، وإدخال رأس المال البريطاني، وتوازي هذه المزايا المسؤوليات العسكرية والمالية المترتبة عليها، وتوفر هذه السيادة حيادها بشرط ألا ينحدر الحكم الوطني إلى مستوى الفوضى أو يستديم الظلم الذي لا بد أن يُقنع دولاً أوروبية كبرى بضرورة التدخل[2].

نفَّذ إدوارد ماليت سياسة حكومته في مصر، فكان يُزودها بأدق التفاصيل عن أوضاعها، وبخاصة أنه استحوذ على ثقة محمد توفيق وحاشيته، وأضحى له نفوذ كبير في القاهرة، وسانده في موقفه في وجه المحاولات التي من شأنها إضعاف سلطته، وبالتالي إضعاف النفوذ البريطاني، كما ساند المحافظين المصريين باسم الحفاظ على النظام، وأضحى من ألدِّ أعداء الحركة الوطنية[3].

---

(١) عمر، عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص٣١١.

(٢) مصطفى: ص١٣٣ ـ ١٣٤. (٣) المرجع نفسه: ص١٣٤ ـ ١٣٥.

حادثة قصر النيل

كان متوقعاً بفعل ما جرى من احتجاجات شعبية وعسكرية ضد الوضع القائم مما شرحناه آنفاً، أن يتدخل الجيش لتقويم الأوضاع، وقد اقتضت الظروف بمنطقها الطبيعي أن يطالب الجيش بتحقيق إصلاحات عسكرية وسياسية واقتصادية في ظل ضعف سلطة محمد توفيق وذلك على يد ضابط هو أحمد عرابي.

وليس من المستغرب أن يرأس العسكر الحركة الوطنية ويقوموا بالدفاع عن حقوق الشعب، فهذه سمتهم في المشرق، فقد كانوا وما يزالون، نسبياً، العامل الأكبر في قيام الحركات السياسية بفعل طبيعة نظامهم العسكري الذي يوحدهم، بالإضافة إلى شجاعتهم التي تُمكِّنهم من بلوغ أهدافهم.

وقدَّم أحمد عرابي، وعبد العال حلمي، وعلي فهمي عريضة إلى مصطفى رياض في (١٣ صفر ١٢٩٨هـ/ ١٥ كانون الثاني ١٨٨١م) تطالب بعزل عثمان رفقي، وإصلاح نظام الجيش، وبيَّنوا في الشكوى، المظالم التي يتعرَّض لها الضباط المصريون على يديه حيث كان يعاملهم بُذلٍّ واحتقار، وجعلهم أنفاراً تحت سلطة الشراكسة والأتراك[1].

وعندما تسلَّم مصطفى رياض الشكوى طلب مقابلتهم، وبيَّن لهم خطورة ما سيترتب على موقفهم، ونصحهم بالعدول عنه، لكنهم تمسَّكوا به، فاضطر عندئذٍ إلى عرض الأمر على مجلس الوزراء، وفي الجلسة التي عقدها المجلس في (٢٨ صفر/ ٣٠ كانون الثاني)، تقرَّر القبض على الضباط الثلاثة ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري برئاسة القائد العام للجيش[2].

ويبدو أن أنباء المؤامرة تسرَّبت إلى الضباط الثلاثة إما عن طريق زوجة مصطفى رياض المصرية أو عن طريق وزير الأوقاف محمود سامي البارودي، وكان على اتصال بهم، أو عن طريق قنصل فرنسا الذي كان على اتصال بالضباط المصريين؛ فاستعدوا لمواجهتها[3].

واستُدعي الضباط الثلاثة إلى قصر النيل في (١ ربيع الأول/ ١ شباط) حيث كانت توجد وزارة الحربية، بحجة الإعداد لزفاف إحدى الأميرات، فقُبض عليهم، وقُدِّموا للمحاكة، وعندما بدأت المحاكمة تدخلت بعض فرق الجيش، فأطلقت سراحهم ثم توجَّه الجميع على رأس مظاهرة كبرى اشترك فيها الضباط والجنود، إلى قصر عابدين، فكرَّروا مطالبهم وأصرُّوا على البقاء في أماكنهم حتى تُستجاب.

---

(١) الجميعي: ص١٥.
(٢) المرجع نفسه: ص١٥ ـ ١٦.
(٣) شفيق: جـ١ ص١١٤. لورد كرومر: ص٥٦ ـ ٥٧.

كان موقف الخديوي ضعيفاً بعد أن انضم معظم أفراد الجيش إلى الضباط الثلاثة باستثناء حفنة من الشراكسة والأتراك، فاضطر الخديوي تحت ضغط الأحداث ونصيحة قنصلي بريطانيا وفرنسا إلى إقالة عثمان رفقي تفادياً لحدوث كارثة، وعيَّن محمود سامي البارودي مكانه بالإضافة إلى منصبه وزيراً للأوقاف[١].

الواضح أن مطالب الضباط لم تجد في بادئ الأمر آذاناً صاغية، إلا أنها انتهت باستجابة المسؤولين، ويبدو أن محمد توفيق يتحمل المسؤولية حيث كان عليه أن يسلك أحد طريقين: إما تجنيد قوة كافية تسانده في القضاء على الحركة أو التفاهم مع الضباط قبل أن يتحول سخطهم إلى حركة عامة، وأما محاولة التنكيل بهم، وفرض عقوبات بحقهم من دون الاستناد إلى قوة تنفيذية؛ فهي أسوأ الطرق وأبعدها عن الحكمة[٢].

مظاهرة ٩ أيلول

تأثرت هيبة محمد توفيق بحادثة أول شباط، وأثبتت أنه يفتقر إلى الحنكة السياسية، فقد قرَّر الانتقام من الضباط الثلاثة على الرغم من تفاهمه معهم، وعطفه على مطالبهم، واهتمامه بأمرهم.

وشعر هؤلاء بالقلق إلى حد الظن بأنه سينقلب عليهم، ويُلغي أمر العفو عنهم عند أول فرصة، ويبدو أن لشعورهم هذا علاقة بما جرى من انتشار الإشاعات في أوساط القصر بأن ثمة تدبيراً لدس السم لهم؛ فأحاطوا أنفسهم بالحراس، وراحوا يجتمعون سرّاً بالضباط الوطنيين في منزل أحمد عرابي الذي ظهر بمظهر الزعيم الوطني والمعبِّر عن آمال الشعب وآلامه.

وقرَّر الضباط الثلاثة في شهر (جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ/أيار ١٨٨١م) المطالبة بزيادة عديد الجيش إلى ثمانية عشر ألفاً وفق ما نصَّت عليه الفرمانات السلطانية، وبقيام مجلس تمثيلي تصبح فيه الحكومة مسؤولة أمامه، وله الحق في مناقشة الميزانية.

وما جرى من استفحال العدوان الأوروبي ضد السلطنة العثمانية، في مؤتمر برلين حيث طُرح تقسيم أراضيها على بساط البحث؛ أثار مخاوف العالم الإسلامي من سياسة بريطانيا وفرنسا والنمسا تجاه هذه المسألة، ورأى المصريون ضرورة وجود جيش قوي يمكن الاعتماد عليه لمواجهة أطماع بريطانيا في مصر وبخاصة بعد انتشار

---

(١) شفيق: جـ١ ص١١٤. رتشتين: ص١٦٣. لورد كرومر: ص٥٧ ـ ٥٩.

(٢) لورد كرومر: ص٥٩.

الإشاعات بأنها عازمة على احتلالها، واتهموا مصطفى رياض بالتآمر معها؛ لذلك التفوا حول حركة أحمد عرابي، وأخذ مركز مصطفى رياض يزداد سوءاً، ودفعه غروره إلى الاصطدام بالخديوي الذي عزم على عزله[1].

وأقال محمد توفيق، محمود سامي البارودي من وزارة الحربية في (٢٩ رمضان ١٢٩٨هـ/ ١٤ آب ١٨٨١م) بسبب صداقته لأحمد عرابي وجماعة الدستوريين، وعيَّن صهره داود يكن بدلاً منه الذي اتصف بالتشدُّد ضد الوطنيين، فأصدر في (١٣ شوال/ ٨ أيلول) أمراً بإبعاد الفرقتين اللتين يقودهما عرابي وعبد العال إلى أطراف البلاد، إحداهما إلى الإسكندرية والأخرى إلى دمياط، في محاولة لتشتيت شمل القوات المسلحة الوطنية، فرأى أحمد عرابي أن الخديوي لا يريد بهم إلا شراً، فرفض الأمر، واستعدَّ للانتفاض على حكومة مصطفى رياض، فاستغل الخديوي هذه الفرصة للتخلص من رئيس وزرائه ومن الضباط الوطنيين معاً[2].

وجاء الرد سريعاً من القوى الوطنية، فقد اتفق أحمد عرابي مع الحزب الوطني على أن يقوم الجيش بمظاهرة يوم (١٤ شوال/ ٩ أيلول) إلى قصر عابدين لإبلاغ محمد توفيق مطالب الجيش والشعب وهي:

١ ـ إسقاط وزارة مصطفى رياض المستبدة.

٢ ـ دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد.

٣ ـ زيادة عدد أفراد الجيش إلى ثمانية عشر ألفاً[3].

والهدف من تلك المطالب:

ـ إسقاط الوصاية الأجنبية التي تُمثلها الوزارة.

ـ إسقاط نظام الخديوي محمد توفيق المُطلق، وكان قد علَّق الدستور وحلَّ مجلس النواب.

ـ توفير أداة عسكرية لحماية استقلال البلاد.

الواضح أن أهداف الخديوي والضباط الوطنيين قد تلاقت في التخلص من وزارة مصطفى رياض، لكن ليس إلى حد الوصول إلى درجة التحالف؛ بدليل قيام هؤلاء بالانتفاض ضد حكمه بعد أن شعروا بأنه لم يكن مخلصاً فيما دعا إليه من الإصلاح، فللطرفين هدف مشترك هو إسقاط وزارة مصطفى رياض، لكن لكل منهما برنامج مغاير للآخر من الصعب أن يلتقيا[4].

---

(١) مصطفى: ص١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢) شفيق: جـ١ ص١٩٩. رتشتين: ص١٦٦. (٣) شفيق: جـ١ ص١٢٠.

(٤) أبو نحل: ص٤٧.

واحتشد في اليوم المحدد أعلاه أربعة آلاف جندي في ميدان عابدين، وحاصروا قصر الخديوي، وقدَّم أحمد عرابي إليه المطالب الثلاثة وجرى نقاش بينهما، فقد رأى الخديوي أن لا حق له ولأنصاره بها، ومال إلى رفضها، فتدخل كوكسن قنصل بريطانيا في الإسكندرية في النقاش، وكان يرافق محمد توفيق، ومعه المراقب المالي أوكلند كلفن، وكان قد نصح محمد توفيق بقتل أحمد عرابي رمياً بالرصاص وعلى مشهد من جنوده، لكن محمد توفيق لم يكن من الشجاعة بحيث يستطيع الإقدام على ذلك[1].

ولقي أحمد عرابي عطفاً وتأييداً من فئات المصريين جميعها وفي مقدمتها العلماء والأعيان ومشايخ العربان، وتمكَّن من جمع التوكيلات لإنابته عن الأمة، فأضحى بذلك المثل الصادق للمصريين وزعيم الأمة الجديد.

انتهى النقاش بين الطرفين برضوخ الخديوي، فشكَّل وزارة جديدة برئاسة محمد شريف لم يَكن أحمد عرابي عضواً فيها، ويُعدُّ ذلك تنازلاً من قيادة الحركة بعد أن تمَّ وضعها في يد تميل بحكم مصالحها الاقتصادية إلى الارتباط بسرايا الخديوي أكثر من ارتباطها بمصالح الشعب، فمحمد شريف كان يمثل جزءاً من كبار الملَّاك، ولم يكن هذا الجزء صالحاً كي يؤدي دوره القيادي في مرحلة من أخطر مراحل الانتفاضة، وهي مرحلة الحشد والتعبئة[2]، وقد يكون هذا التنازل أحد الأخطاء الذي وقع فيه قائد الحركة، ويبدو أنه اعتقد أن رضوخ الخديوي لمطالبه كافٍ آنياً على الأقل للخطوة اللاحقة التي يُعدُّ لها.

ويُذكر بأن محمد شريف أعلن في البداية عدم رغبته في تولي منصب رئاسة الوزراء مرشحاً من قِبل الجيش الثائر، لكنه وافق فيما بعد تحت ضغط بريطانيا وفرنسا، واشترط نقل الفِرق العسكرية التي قامت بالانتفاضة من القاهرة، فجمع أحمد عرابي أعيان القاهرة لتدارس هذا الشرط، وكان يأمل في الحصول على مساندتهم، لكنه اصطدم بطبيعة التناقضات الداخلية، فقد خشي مُلَّاك البلاد من تصاعد الحركة الشعبية، وأيَّد الأعيان رئيس الوزراء ضده، فاضطر إلى الموافقة، وسحب جنوده من القاهرة[3].

ومهما يكن من أمر، فقد انتهت مظاهرة ٩ أيلول من دون إراقة دماء، لكن تفاعلت انعكاساتها في أوروبا، فقد أصاب الساسة الأوروبيون الذعر، وبخاصة

(١) رتشتين: ص١٦٦، ١٦٧.

(٢) جرجس، فوزي: دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، ص٨٧.

(٣) أبو نحل: ص٥٢.

البريطانيين، إذ إن إخضاع الجيش المصري الحكومة لإرادته، معناه القضاء على ما لبريطانيا في مصر من المصالح السياسية ما دفعها إلى إعادة تحديد مركزها في مصر.

واتسمت مظاهرة عابدين بالروح الوطنية المصرية، فالضباط الذين قادوها كانوا من المصريين الرافضين لما كان يجري من التمايز بينهم وبين الضباط الشراكسة والأتراك، وتحكُّم الأتراك بالجيش والإدارة، ثم إن جانباً من الانتفاضة كان مُوجَّهاً ضد التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية، وأكَّدت المظاهرة على مكانة مصر المتميزة عن بقية أقاليم الدولة العثمانية(١).

وأقرَّ محمد توفيق بإجراء انتخابات نيابية في (١٧ ذي الحجة ١٢٩٨هـ/ ١٠ تشرين الثاني ١٨٨١م) وفقاً لقانون عام (١٢٨٣هـ/١٨٦٦م)، وأعدَّ محمد شريف مشروع دستور يُعطي النواب حق سنّ القوانين، وفرض الضرائب، ومسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب، لكنه لم يتضمَّن حق النواب في مناقشة الميزانية، ويبدو أنه خشي أن يتعرَّضوا إلى مسائل مالية حساسة تُثير حفيظة بريطانيا وفرنسا مثل: مسألة الديون، وقانون التصفية المالية، والرقابة الثنائية(٢)، وكانت الحكومة قد أصدرت في (أوائل ذي القعدة/أواخر أيلول) القوانين العسكرية لإصلاح نظام الجيش وبخاصة الترقيات والاستيداع.

التوجهات السياسية الخارجية وأثرها على الوضع الداخلي

أقلقت أحداث مصر السلطان عبد الحميد الثاني فقرَّر التدخل لتعزيز مركزه في هذا البلد، فأرسل بعثة برئاسة علي نظامي هدفها الظاهري إبلاغ الخديوي بموافقته على الطريقة الذي نجح بها في تسوية مشكلات مصر، ورأى تسُّو سفير فرنسا في استانبول أن هدف السلطان من إيفاد هذه البعثة هو التمهيد لإرسال قوة عسكرية تحتل مصر، وتحلُّ الجيش المصري، وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة في أماكن قاصية من الأراضي العثمانية، وخلع محمد توفيق واستبداله بوالٍ تركي(٣).

والواقع أن الأحداث الأخيرة أثارت قلقاً شديداً في استانبول، وخشي القيمون على الحكم من أن تمتد عدواها إلى الولايات الأخرى على الرغم من ارتياح الدوائر العثمانية لما حدث ورغبتها في اغتنام الفرصة لتأكيد سلطتها على مصر، ولكن الدولة

(١) رزق، يونان لبيب: مكانة مصر. مجلة المصور المصرية، العدد ٤٣١٠، القاهرة (١ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ/ ١٨ أيار ٢٠٠٧)، ص٣١، ٣٢.

(٢) شفيق: جـ١ ص١٢٩ ـ ١٣٠.

(٣) عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ ـ ١٩٥٢، ص٣٠٤.

العثمانية كانت آنذاك في مرحلة تراجع ظاهر، ولم يكن لدى السلطان عبد الحميد الثاني خطة موضوعة لتحقيق هدفه، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنه كان يرفض مبدأ الثورات خشية الإطاحة بحكمه، ورأى أنه لا يستطيع أن يمنح إحدى ولاياته دستوراً ويمنعه عن الولايات الأخرى، لذلك اتبع سياسة مزدوجة عقَّدت الأمور الداخلية، فهو من جهة كان ملزماً بمساعدة الخديوي الذي يدين له بالتبعية، وتثبيت سلطته بوصفه ممثلاً له، وأقام من جهة أخرى علاقة سرية مع الحركة الوطنية وبخاصة حركة أحمد عرابي بوصفها حركة إسلامية مناهضة للاستعمار الأوروبي، ومعنى ذلك معارضته التسلط الأوروبي على مصر.

ومن جهته، لم يكن أحمد عرابي يُحب الأتراك الذين أساءوا حكم مصر لقرون عدة، ولم يُرحِّب جدياً بتدخل السلطان في شؤون مصر على الرغم من طلبه المساعدة من استانبول، لكنه فرَّق بين الحكومة العثمانية وسلطة السلطان الدينية، إذ كان عليه أن يطيع أمير المؤمنين طالما يحكم بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكان العلماء والضباط المصريون يعترفون بالسلطة الدينية للسلطان بوصفه خليفة المسلمين بالإضافة إلى إمكان اغتنام سلطته ضد أي نزاع قد ينشب بين مصر والدول الأوروبية، لكنهم رفضوا هيمنته على البلاد.

وأزعجت أحداث مصر الرأي العام الأوروبي والحكومات الأوروبية، على الرغم من تأكيد محمد شريف وأحمد عرابي لممثلي الدول الأوروبية أن مصالح رعاياها ستحظى بالرعاية، لكن الأوروبيين خشوا على الرغم من ذلك أن تمس مصالحهم الكثيرة في مصر، لذلك شرعت الدول الأوروبية في إعداد خطة لتدخل عسكري، لكن الخلافات البريطانية ـ الفرنسية حول السياسة الواجب اتباعها في مصر أجَّلت تنفيذ التدخل إلى حين، فقد عارضت فرنسا تفرُّد بريطانيا في ترتيب أوضاع البلاد، وأصرَّت على القيام بعمل مشترك، فاقترح برثليمي سانت هيلير، وزير خارجية فرنسا إقامة رقابة عسكرية ثنائية على مصر، فرفض اللورد غرانڤيل وزير خارجية بريطانيا الاقتراح، كما رفض اقتراح إيطاليا، التدخل الجماعي من قِبل الدول الأوروبية، ورفض وزير خارجية فرنسا بدوره التدخل العثماني المدعوم من ألمانيا والذي يخدم المصالح الألمانية[1].

ورأت فرنسا بناء على المعطيات السياسية ضرورة التصدي لتدخل الباب العالي في شؤون مصر لأن من شأن هذا التدخل أن:

ـ يشكل خطراً على مصالح فرنسا وبريطانيا مادياً ومعنوياً.

---

(١) رتشتين: ص١٦٩.

ـ يؤدي إلى تقوية التعصب الإسلامي الذي يُهدِّد وضع فرنسا في شمالي أفريقيا.
ـ يُعقّد الوضع الداخلي في مصر بفعل انضمام القوات العثمانية المُرسلة إلى المصريين لأسباب دينية أو إلى الأتراك في مصر ضد المصريين.
ـ يُحوِّل المسألة المصرية إلى مسألة أوروبية عامة في حال بقاء القوات العثمانية في مصر إلى أجل غير مسمى، إذ إن الدول الكبرى التي ضمنت وضع مصر في معاهدة لندن عام (١٢٢٦هـ/ ١٨٤٠م) وفي مؤتمر برلين عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م)، لن تتردَّد في المطالبة بحقها بالاشتراك في ترتيب الأمور على حساب الحكم الثنائي البريطاني ـ الفرنسي.

واقترحت فرنسا أن تقوم الدولتان بإجراء أدبي لتهدئة الأوضاع عبر إرسال قوات تركية تحت إشراف لجنة عسكرية بريطانية ـ فرنسية وإنشاء رقابة عسكرية يقوم بها «جنرالان» بريطاني وفرنسي لإقرار الأمن والنظام، لكن بريطانيا رفضت الاقتراح[(١)].

وأبلغ محمد شريف ممثلي الدولتين البريطانية والفرنسية في مصر خشيته من أن تؤدي بعثة علي نظامي التي وصلت إلى الإسكندرية في (١٢ ذي القعدة ١٢٩٨هـ/ ٦ تشرين الأول ١٨٨١م) إلى التدخل العسكري العثماني، وأبدى رغبته في أن تبقى في مصر أقصر مدة ممكنة، فوعدته الحكومة البريطانية بالضغط على الباب العالي لعدم إرسال قوات عسكرية عثمانية، ومكوث البعثة أقصر مدة ممكنة في مصر، فأرسلت مذكرة مشتركة مع فرنسا إلى السلطان من أجل هذه الغاية، وأبلغت الخديوي ورئيس وزرائه عن استعدادها مع فرنسا لمساعدتهما في الحفاظ على استقلال مصر الذاتي وفق ما أقرَّته الفرمانات السلطانية، وتعزيزاً لهذه المذكرة أرسلت الدولتان سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية على الرغم من احتجاج السلطان.

وتمَّ الاتفاق أخيراً بين الأطراف كافة على مغادرة السفينتين والبعثة معاً في (٢٥ ذي القعدة/ ١٩ تشرين الأول)، لكن السفينة البريطانية وصلت إلى الإسكندرية بعد يومين من وصول السفينة الفرنسية، وكانت البعثة قد غادرت مصر.

ممهدات احتلال بريطانيا لمصر

أعقب رحيل البعثة العثمانية، صراع بين محمد توفيق ورئيس وزرائه محمد شريف، فقد حاول الأول إضعاف الوزارة واستعادة سلطته المطلقة والثأر من خصومه، الأمر الذي أدى إلى تعكير حال الهدوء، فاغتنمت بريطانيا هذا الوضع لإسقاط وزارة محمد شريف المدعومة من فرنسا، وتشكيل وزارة جديدة موالية لها

---

(١) رتشتين: ص١٧٢. لورد كرومر: ص٧٧، ٧٨.

وتؤمِّن أهدافها، وخشي المصريون من تدخل بريطاني منفرد في ظل سكوت فرنسا، فاصطلاح «حال الفوضى» الذي ورد في نهاية المذكرة غامض المعنى، ومن الممكن استعماله وفقاً للظروف[1].

وتلقى محمد شريف ضربة موجعة عندما عرض مشروع الدستور على مجلس شورى النواب في (١١ صفر ١٢٩٩هـ/ ٢ كانون الثاني ١٨٨٢م) تمثَّلت باعتراض النواب على حرمان المجلس من حقه في مناقشة الميزانية، وأصرُّوا على مناقشتها على ألا يتعرَّضوا للجزء المخصّص من الإيرادات الخاصة بسداد الديون.

استاءت الدولتان البريطانية والفرنسية من توجهات مجلس شورى النواب وطلبتا من الخديوي عبر مذكرة مشتركة، حلّ المجلس، واستعادة سلطته المطلقة والقضاء على الحركة الوطنية[2]، ووافق الخديوي على الطلب.

واجهت المذكرة المشتركة سيلاً من الاحتجاجات داخلياً وخارجياً.

فقد واجه المصريون المذكرة المشتركة بالسخط لأنها حرمتهم من التمتع بالحرية التي علّقوا عليها الآمال في تنظيم حكومتهم الداخلية في نطاق الحدود التي رسمتها الدول الأوروبية، واشتد سخطهم عندما علموا بأن محمد توفيق قبلها، وتوقَّعوا أن تتعرَّض مصر إلى الاحتلال الأجنبي.

وأثارت المذكرة غضب السلطان عبد الحميد الثاني، فاستنكر تدخل بريطانيا وفرنسا في شؤون مصر الواقعة تحت سيادته وشكاهما إلى ألمانيا وروسيا والنمسا وإيطاليا، وأشار إلى أن أوضاع مصر لا تُبرِّر الخطوة التي اتخذتها الدولتان.

واستاء ممثلو ألمانيا والنمسا وإيطاليا من المذكرة المشتركة وعدُّوها موجَّهة ضد بلدانهم، فقابلوا محمد شريف وعبَّروا عن سخطهم من تفرُّد بريطانيا وفرنسا بالعمل في مصر.

وتعرَّض محمد شريف آنذاك لضغط النواب الذين أصرُّوا على حق المجلس في تقرير الميزانية، ورفضوا سياسة الاعتدال التي انتهجها، وما جرى من انفضاض العُرابيين والعسكريين من حوله، وسعيهم إلى إقصائه عن الحكم؛ دفعه إلى تقديم استقالته في (١٣ ربيع الأول ١٢٩٩هـ/ ٢ شباط ١٨٨٢م)، وخلفه محمود سامي البارودي، وتقلَّد أحمد عرابي وزارة الحربية، ويُعد ذلك انتصاراً للفئة العسكرية، وتحدياً سافراً للتدخل الأجنبي، وعُرفت هذه الوزارة بوزارة الثورة.

ونشرت الوزارة على الفور اللائحة الأساس التي كان قد أعدَّها مجلس شورى

---

(١) مصطفى: ص١٦٢.

(٢) انظر: نص المذكرة في: شفيق جـ١ ص١٢٦، ١٢٧.

النواب والتي ضمنت للمجلس حقوقه، وأبطلت الرقابة الثنائية، وأعدَّت عدداً من مشاريع القوانين الإصلاحية مثل مشروع قانون انتخابي جديد أكثر «ديمقراطية» وإلغاء السخرة، وتأسيس مصرف زراعي وغيرها، الأمر الذي أثار بريطانيا، فطلبت من الخديوي إقالة الحكومة، وإبعاد أحمد عرابي ورفاقه، فرضخ للطلب لأنه يخدم مصالحه، غير أن الأمور لم تجر على نحو طيب بالنسبة له؛ لأن وزارة البارودي أثَّرت إيجاباً في الشعب المصري الذي التفَّ حولها الأمر الذي أدخل الخوف في قلبه، إذ لم يكن على استعداد لأن يستبدل بحكم القناصل الأجانب، حكم الجيش، ولما كانت بريطانيا وفرنسا قد ساعدتاه عبر المذكرة المشتركة، فلم يتردَّد في أن يرمي بنفسه في أحضانهما مرة أخرى.

وتطورت الأحداث في مصر نحو التأزم عندما راجت أنباء عن تبادل حملة تطهير وقيام اغتيالات بين الطرفين، فاستغل إدوارد ماليت ذلك لإحداث شرخ بين الخديوي ووزارته، وخلق ذريعة للتدخل الذي أنذرت به المذكرة المشتركة، فاقترح على محمد توفيق عرض المسألة على السلطان، فأثار بذلك حفيظة زعماء الحركة الوطنية الذين عدوا هذا العرض تنازلاً عن الامتيازات التي حصلت عليها مصر في استقلالها بشؤونها الداخلية.

وعارض فريسينيه رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها اقتراح ماليت، واقترح بالمقابل أن تتدخل بريطانيا وفرنسا مباشرة عبر إرسال كل دولة ثلاث سفن حربية بحجة حماية الرعايا الأجانب في الظاهر، والضغط على الوزارة المصرية في الباطن ودفعها إلى الاستقالة، والقيام بمظاهرة بحرية لإرهاب العسكريين القائمين بحكم مصر؛ فوافقت بريطانيا على هذا الاقتراح[١].

أبحرت السفن البريطانية والفرنسية إلى مصر، ووصلت إلى الإسكندرية في (٢ رجب/ ٢٠ أيار)، وقدَّم قنصلا بريطانيا وفرنسا مذكرة مشتركة هي بمثابة إنذار طلبا فيها ما يأتي:

١ ـ إخراج أحمد عرابي من مصر بصفة مؤقتة مع احتفاظه برتبه ومرتباته.

٢ ـ إرسال علي فهمي باشا وعبد العال حلمي باشا إلى الريف للإقامة في قريتهما مع احتفاظهما بالرتبة والمرتب[٢].

٣ ـ إقالة الوزارة من الحكم[٣].

رفضت الوزارة المذكرة المشتركة على أساس أن مضمونها يُعدُّ اعتداء على

---

(١) رتشتين: ص٢٠٦، ٢١٣، ٢٢١. لورد كرومر: ص١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) المعروف أنهما كانا من أنصار أحمد عرابي.

(٣) لورد كرومر: ص١٦٩. شفيق: جـ١ ص١٤٠.

الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حدَّدت وضع مصر، وخالف محمد توفيق رأي وزارته وأعلن موافقته على مضمونها ما أثار الوزراء، فقدَّموا استقالتهم احتجاجاً، كما تعرَّض لانتقادات شديدة، واتهمه الوطنيون بالخيانة وأصرُّوا على خلعه، واندلعت مظاهرات عدة في أنحاء مصر طالب المشاركون فيها بعزله، وتثبيت أحمد عرابي والوزراء الوطنيين في مناصبهم[1]، فاضطر إلى الاستعانة بالسلطان وطلب منه إيفاد بعثة لدراسة أوضاع مصر، ولما كانت فرنسا تعارض التدخل العثماني خشية من تحويل مصر إلى ولاية عثمانية، فقد اقترحت عقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المصرية، ورفض الباب العالي المشاركة في المؤتمر؛ لأنه يَعدُّ نفسه المسؤول الوحيد عن التدخل لإعادة الأمن والنظام إلى ربوع مصر، وسارع بإرسال بعثة برئاسة المشير درويش باشا إلى القاهرة، وزوَّدها بتعليمات متناقضة بين دعم سلطة الخديوي وبين العمل على إعادة سلطة الباب العالي، وإلغاء مجلس شورى النواب الذي يرمز إلى استقلال مصر، والتخلص من أحمد عرابي وزملائه[2]، وعندما وصلت البعثة إلى مصر في (٢٠ رجب ١٢٩٩هـ/ ٧ حزيران ١٨٨٢م) واطلعت على أوضاعها وتوجهات سكانها، ولمست شعبية أحمد عرابي الواسعة؛ حاول رئيسها قمع حركته بالتهديد والوعيد، فنهض للدفاع عن مصالح بلاده وسط انتشار الشائعات عن تفاقم عداء المصريين للأجانب فأخذ هؤلاء يغادرون البلاد خوفاً على حياتهم، وما وقع في (٢٤ رجب/ ١١ حزيران) من شجار في الإسكندرية بين مصري ومالطي من رعايا بريطانيا وأسفر عن مقتل المصري؛ تطور إلى مذبحة عمَّت المدينة، فانتشر الذعر في البلاد، وتزايد نزوح الأجانب والمحليين من الأقباط والأرمن والأتراك، وهرب الخديوي إلى الإسكندرية مع كبار مسؤوليه واحتموا بالأسطول البريطاني، وشكَّل حكومة موالية له برئاسة إسماعيل راغب، وسيطر الوطنيون على السلطة في القاهرة، وشكَّلوا مجلساً من الأعيان برئاسة يعقوب سامي باشا وكيل الديوان، وأعلن أحمد عرابي نفسه نائباً للسلطان، غير أن هذا وصفه بالتمرد والخارج عن طاعته.

وقفت فرنسا من الأحداث الجارية في مصر موقفاً سلبياً، فلم يشأ فريسينيه أن يُوتِّر علاقته مع بريطانيا بسبب مصر، وإن كان لا يرغب بتفردها باحتلالها، وأقصى ما دعا إليه للخروج من هذا المأزق هو عقد مؤتمر دولي في استانبول لبحث المسألة المصرية، ورأى من الأفضل أن تحتفظ مصر باستقلالها.

---

(١) رتشتين: ص٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٢) انظر نص التعليمات في: شفيق: جـ١ ص١٥٠.

الواقع أن فرنسا لم يكن باستطاعتها الدخول في صراع مكشوف مع بريطانيا بسبب ضغط الدوائر الفرنسية الاقتصادية التي كانت تجني أرباحاً طائلة من الديون المصرية بالإضافة إلى أنها كانت مُهدَّدة من الشرق بخصم قوي هو ألمانيا، والمعروف أن حكومة بسمارك كانت تُشجّع التوسع البريطاني في مصر من أجل إثارة الصراع بين بريطانيا وفرنسا وإفساد العلاقة بينهما.

إنفاذ الاحتلال

انعقد المؤتمر الدولي في (٦ شعبان/ ٢٣ حزيران) في دار السفارة الإيطالية في استانبول حضرته الدول الأوروبية الست: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وروسيا، بالإضافة إلى الدولة العثمانية بعد تردد، وصدر عن المؤتمر «بروتوكول» إنكار الذات في (٨ شعبان/ ٢٥ حزيران) تعهدت فيه الدول المشتركة بعدم سعيها إلى امتلاك شيء من أراضي مصر، ولا إلى أي إذن خاص، ولا إلى أي فائدة تجارية لرعاياها، إلا ما كان عامًّاً لا يمكن أن تناله أي أمة أخرى، لكن السفير البريطاني دوفرين عارض الامتناع عن العمل المنفرد، واقترح مع السفير الفرنسي دي نوا أن يضاف إلى «البروتوكول» عبارة «إلا عند الضرورة القصوى» وعُدِّلت أخيراً إلى «حال طارئة» فكانت هذه الإضافة الثغرة التي تسلَّلت منها بريطانيا لاحتلال مصر[١].

وما جرى من إقدام الجيش المصري على ترميم التحصينات حول الإسكندرية، أمَّن الذريعة لبريطانيا للتدخل العسكري بحجة أن هذه الترميمات تُهدِّد أسطولها، كما خشيت من حصول العرابيين على مدافع «كروب» من ألمانيا[٢]، فضرب الأسطول البريطاني المدينة التي اندلعت فيها النيران وأخذ أهلها الفزع وفرُّوا باتجاه الداخل، واضطر الجيش المصري إلى الانسحاب وتحصَّن في كفر الدوار ونزل الجنود البريطانيون إلى البر ودخلوا المدينة في (٢٨ شعبان/ ١٥ تموز)، ثم زحفوا إلى القاهرة عن طريق السويس، واصطدموا بالعرابيين في التل الكبير في (٢٩ شوال/ ١٣ أيلول) وأحرزوا نصراً سهلاً عليهم، وعندما علم أحمد عرابي باندحار قواته، وتبين له أن أعضاء المجلس العرفي لا يودون أن تتعرَّض القاهرة لمصير الإسكندرية؛ فَقَدَ الأمل واستسلم على أبواب القاهرة[٣].

---

(١) الخديوي عباس حلمي: مذكرات عباس حلمي الثاني ص٣٠. شفيق: جـ١ ص١٥٦. صفوت، محمد مصطفى: الاحتلال الإنكليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، ص٤٨، ٤٩. وانظر فيما يتعلق بالمداولات التي حصلت في المؤتمر: رتشتين: ص٢٤٥ ـ ٢٥٢.

(٢) يحيى: ص٢٩٤.

(٣) شفيق: جـ١ ص١٨٨ ـ ١٨٩، ١٩٩. مصطفى: ص٢٩٠.

استبشر الخديوي محمد توفيق بالنجاح الباهر الذي أحرزه البريطانيون، فعاد إلى القاهرة بصحبة القائد البريطاني غارنت ولسلي وإدوارد ماليت ودوق كنوت ورئيس الوزراء محمد شريف الذي كان قد شكَّل وزارة جديدة قبل خمسة أيام خلفاً لوزارة إسماعيل راغب، فكرَّم الضباط والقادة البريطانيين وأنعم عليهم بالأوسمة، وألغى الجيش المصري بحجة أنه انضمَّ إلى العصاة، وكان ذلك تمهيداً لمحاكمة قادته وضباطه، فشكَّل محكمة برئاسة محمد رؤوف حكمت على أحمد عرابي وزملائه بالنفي إلى جزيرة سيلان، وتجريدهم من الرتب والألقاب والنياشين، ومصادرة أملاكهم[1].

واستقر محمد توفيق في دست الحكم، وأرسل إلى غلادستون شاكراً الحكومة البريطانية باسمه وباسم الشعب المصري لمساعدته على إعادة النظام في مصر ومُعبِّراً عن أمله في أن تتمتع بلاده بالرفاهية والسعادة في ظل نصيحة بريطانيا وتوجيهاتها[2].

وظلَّ أحمد عرابي في المنفى إلى أن سمحت له الحكومة البريطانية بالعودة إلى مصر في عام (١٢١٩هـ/ ١٩٠١م).

وضع بريطانيا القانوني في مصر

دخلت بريطانيا إلى مصر في ظل ضعف حكم الخديوي محمد توفيق مستهلة عهداً استعمارياً يُوظِّف مركز مصر في خدمة مصالحها، لكنها واجهت عقبة قانونية، ذلك أن مركز مصر الدولي وارتباطه بالسيادة العثمانية يجعل دخولها غير شرعي بموجب القانون الدولي، ولتجاوز هذه العقبة أعلنت أن وجودها في مصر هو مؤقت، وأنها ستسحب قواتها بعد تثبيت سلطة الخديوي، وتخليص البلاد من الفوضى، وإعادة الاستقرار إليها، وحماية الأقليات، وإدخال المدنية والحضارة الغربية إليها؛ لكنها تفرَّدت بالنفوذ الفعلي فيها، وتجاهلت طموحات المصريين ومطالبهم، ورفضت تدخل الدولة العِثمانية والدول الأوروبية الأخرى في شؤونها في محاولة لفرض واستمرار سيطرتها عليها، وأرسلت سفيرها في استانبول دوفرين إليها ليدرس أوضاعها ويقدم تقريراً بما يتوصل إليه من آراء ومقترحات تُلبي توجهاتها السياسية.

كان دوفرين على حظ موفور من الدهاء السياسي والخبرة العميقة بشؤون الدولة العثمانية، فأرسى تفاصيل أسس عامة لسياسة الحكومة البريطانية في مصر بحيث غدا

(١) شفيق: جـ١ ص٢٠٣.

(٢) المرجع نفسه: ص٢١٥ ـ ٢٢٠.

تقريره صورة أمينة لسياسة الاحتلال، فتبنَّته حكومة الأحرار بزعامة غلادستون[1].

بدأ دوفرين مهمته في جو هادئ، ولم يكن في مصر مُعقِّب على توجهاته وآرائه وملاحظاته التي شملت مختلف جوانب الحياة في مصر، وتضمَّن تقريره الذي وضعه، السياسة التي يجب على بريطانيا الالتزام بها طوال سنوات الاحتلال، وتقوم على الأسس الآتية:

أسلوب الحكم: نصح دوفرين الحكومة البريطانية بألا تتولى حكم مصر، حكماً مباشراً، لأن من شأن ذلك أن يُعرِّضها لمشكلات داخلية تتمثل بسخط المصريين، ومشكلات خارجية تتمثل بالدسائس والمؤامرات من قِبل الدول المنافسة، فتضطر إما إلى الجلاء بشروط مهينة، وإما إلى ضمِّها إلى الممتلكات البريطانية، ورأى أن السياسة المثلى هي الاكتفاء بنصيب من السيطرة عليها، وإعداد المصريين لحكم أنفسهم في ظل الصداقة البريطانية، وهي سياسة ملتوية، والمعروف أنه جاء إلى مصر حاملاً مشروعاً استعمارياً هو فرض نظام الحماية.

الجيش: طالب دوفرين في تقريره بإلغاء جيش العرابيين، وإنشاء جيش مصري جديد محدود العدد والتسليح قوامه ستة آلاف جندي تحت قيادة بريطانية لا يضم العناصر التي سبق لها أن انخرطت في الجيش العرابي، وتقتصر مهمته على اختصاصات تُشبه اختصاصات قوى الأمن الداخلي مثل: مواجهة الحركات ذات الصبغة الدينية، والمحافظة على الأمن الداخلي، وصدّ غارات البدو، والدفاع عن الحدود المصرية الجنوبية، وإنشاء شرطة للمحافظة على النظام في الأقاليم تحت إشراف مفتش بريطاني عام.

النظام النيابي: اقترح دوفرين في تقريره إلغاء مجلس النواب وحجته أن مصر ليست كفوءة لأن يكون لها مجلس نواب وحكومة «ديمقراطية»، وابتكر نظاماً نيابياً آخر قوامه ثلاث هيئات هي:

١ ـ مجلس شورى القوانين، يتألف من ثلاثين عضواً بينهم أربعة عشر معيَّنين من قِبل الحكومة، مهمته إبداء الرأي في مشاريع القوانين من دون أن يتمتع بحق إقرارها أو رفضها، ولا يحق له النظر في بعض أبواب الميزانية المتصلة بالإيرادات والنفقات التي حدَّدتها الاتفاقيات الدولية.

٢ ـ جمعية عمومية تجتمع مرة كل سنتين، وتتألف من اثنين وثمانين عضواً، ستة وأربعون مُنتخبون، والباقون هم ستة وزراء، وأعضاء مجلس شورى القوانين.

---

(١) الشناوي، عبد العزيز: جـ٤ ص٢٢٨٨ ـ ٢٢٨٩.

٣ ـ إنشاء مجالس المديريات[١].

الواقع أنه لم يكن للمجالس المذكورة أعلاه أي دور يُذكر في الشؤون العامة حتى عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) وهو تاريخ فرض الحماية البريطانية على مصر، وقد ذكر دوفرين في تقريره أنه وضع هذا النظام لتمكين المصريين من أن يحيوا حياتهم التي ألفوها، وأن يديروا حكومتهم[٢].

النظام القضائي: رأى دوفرين تطعيم المحاكم الأهلية بالعنصر الأوروبي، وإسناد منصب النائب العام إلى محام بريطاني، وهاجم المحاكم المختلطة على الرغم من توفر العنصر الأوروبي فيها من مستشارين وقضاة ومحامين، وحجته أنها كانت أداة لفرض الذلة والمسكنة على الأهالي والفلاحين، لأنها طبَّقت القانون الأوروبي الشخصي على مجتمع لا يزال إلى حد كبير في حال هي أشبه بالبداوة الأولى، الأمر الذي كان له آثار سيئة على الأهالي بعامة وعلى الفلاحين بخاصة.

اقتراحات متنوعة: عرض دوفرين في تقريره لأعمال الري والأشغال العمومية، فنصح بأن تستعين الحكومة المصرية بمهندسين بريطانيين مارسوا أعمال الري في الهند، بفعل تشابه نظامي الري في البلدين، وتعيين مفتشين بريطانيين للري، فعيَّن محمد توفيق الضابط كولن سكوت مونكريف مفتشاً عاماً للري في وزارة الأشغال العمومية.

وتناول دوفرين في تقريره نظام السخرة والكرباج بوصفهما نظاماً همجياً، ودعا إلى إلغائهما، كما تناول النظام المالي، فدعا إلى إلغاء الرقابة الثنائية، ووضع الشؤون المالية تحت إشراف مستشار مالي بريطاني له حق حضور جلسات مجلس الوزراء، وأوصى بتكييف نظام التعليم ليخدم السياسة البريطانية.

أرادت بريطانيا أن تُنفِّذ اقتراحات دوفرين على أرض الواقع، واعتقدت أن إدوارد ماليت، قنصلها العام في مصر، لا يصلح للقيام بهذه المهمة؛ لأنه كان مكروهاً من المصريين، وأنه يفتقر إلى الخبرة المالية والإدارية، لذلك اختارت اللورد كرومر معتمداً جديداً في مصر في (٩ ذي القعدة ١٣٠٠هـ/ ١١ أيلول ١٨٨٣م)، وكلَّفته القيام بهذه المهمة[٣].

وأشار المستشار الألماني بسمارك بعد أن تمَّ احتلال مصر على وزارة الخارجية

---

(١) رتشتين: ص٢٧٢. الشناوي: جـ٤ ص٢٢٩٢.

(٢) الشناوي: المرجع نفسه.

(٣) سنتحدث في الفصل التالي عن سياسة كرومر المالية والإدارية في مصر بفعل امتدادها إلى عهد الخديوي عباس حلمي (عباس الثاني).

البريطانية بالإبقاء على السيادة العثمانية على مصر مع العمل على تثبيت دعائم الاحتلال البريطاني، وقد لقيت هذه المشورة قبولاً لدى وزير الخارجية غرانڤيل، وبذلك ظلت مصر من ناحية القانون الدولي العام ولاية عثمانية، وظل السلطان صاحب السيادة عليها وإن كانت إسمية محدودة تمثَّلت في قيام مصر بدفع الجزية السنوية المقررة عليها للباب العالي، وتعيين قاضي القضاة، والدعاء للسلطان على المنابر، وسك العملة باسمه، ورفع العلم العثماني[1].

الواقع أنه لم يكن باستطاعة بريطانيا أن تُغيِّر وضع مصر القانوني الذي كان قد تقرَّر في معاهدة لندن عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م) على وضع مُعيَّن من الاستقلال الذاتي داخل نطاق الدولة العثمانية، من دون أن تتعرَّض لانتقادات الدول الكبرى، وأضحى وضع مصر القانوني من عام (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م) إلى عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م)، شاذاً، ولاية عثمانية ذات وضع خاص تحتلها بريطانيا، ولم يكن بمقدور الحكومة البريطانية أن تُعلن الحماية السافرة على مصر، لذلك لجأت إلى بسط حماية مُقنَّعة إلى أجل غير مسمى[2]، ومارست في ظل هذا النظام سلطات واسعة.

تبنَّى غرانڤيل تقرير دوفرين، فحدَّد قواعد السياسة البريطانية في مصر عقب الاحتلال وفقاً لمضمونه وذلك في البرقية التي أرسلها إلى الدول الكبرى والحكومة المصرية في (٢٣ صفر ١٣٠٠هـ/ ٣ كانون الثاني ١٨٨٣م)[3] بعد مضي أربعة أشهر على دخول القوات البريطانية إلى القاهرة وهي: القضاء على الثورة العسكرية في مصر، وإعادة الأمن والنظام إلى هذا الإقليم، وإبقاء قوة عسكرية بريطانية لحماية النظام العام على أن تُسحب عندما تسمح حال البلاد بذلك، وإلى أن يحين هذا الموعد، فإن وضع الحكومة البريطانية تجاه الخديوي، يفرض عليها واجب بذل النصائح التي تستهدف التأكد من قدرته على تحقيق الاستقرار والنظام العام.

تناولت البرقية مسائل مصر الخارجية والداخلية:

تمسّ الأولى الدول الأوروبية الكبرى وتختص بـ: قناة السويس، وقانون التصفية، وطلب مساواة الأجانب بالمصريين في دفع الضرائب، وتعديل نظام المحاكم المختلطة.

وتمسّ الثانية إعادة تنظيم الجيش المصري والشرطة وتدعيمهما بضباط وخبراء بريطانيين، وإلغاء نظام الرقابة المالية الثنائية.

الواقع أن ما تضمَّنته البرقية المشار إليها ينطوي على الخداع والتضليل التي

---

(١) الشناوي: جـ٤ ص٢٢٩٩.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) انظر نص البرقية في: Hurewitz: I, p197 - 199.

اشتهرت بهما السياسة البريطانية، فالحكومة البريطانية كانت مقتنعة بعدم شرعية الاحتلال، وضعف وضعها الرسمي في مصر؛ لأنها دخلت البلاد بالغلبة على الرغم من تأكيدها بأن احتلالها هو مؤقت ينتهي بإعادة الأمن والنظام إلى مصر، وتوطيد سلطة الخديوي، والاعتراف بالسيادة العثمانية على البلاد، وتنفيذ مشاريع إصلاحية عدة، فقد أبقت السيادة العثمانية رسمياً على مصر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، وسعت إلى إضعاف الروابط بين الدولة العثمانية ومصر، ثم استبدلت الحماية بالاحتلال المؤقت، ثم منحت مصر استقلالاً اسمياً تحت وطأة نمو الحركة الوطنية المصرية، وظل جنودها يحتلون مصر أكثر من ثلاثة وسبعين عاماً[1].

رفضت الدولة العثمانية وفرنسا وإيطاليا ما تضمَّنته برقية غرانڤيل، فطلب السلطان العثماني من بريطانيا الجلاء عن مصر، لكن الدولة العثمانية غدت أضعف من أن تُثير عقبات سياسية خطيرة في وجه الاحتلال البريطاني في مصر، لذلك لم يكن لطلب السلطان أي معنى سياسي، ورأت فرنسا أن بريطانيا لا تنوي تنفيذ وعودها المتكررة بالجلاء عن مصر بل ستعمل جاهدة على إقصاء النفوذ الفرنسي عن ميادين السياسة والاقتصاد والإدارة في مصر، وقد تأكَّد ذلك بعد أسبوعين من إرسال البرقية، فقد أصدر الخديوي محمد توفيق مرسوماً في (٩ ربيع الأول ١٣٠٠هـ/ ١٨ كانون الثاني ١٨٨٣م) قضى بإلغاء نظام الرقابة المالية الثنائية، كما أصدر مرسوماً في (٢٦ ربيع الأول/ ٤ شباط) أنشأ بموجبه منصب مستشار مالي للحكومة المصرية وأسنده إلى بريطاني؛ فتلبَّد الجو السياسي بين باريس ولندن، وحملت الحكومة الفرنسية على الحكومة البريطانية، وندَّدت بتصرفاتها، واتهمتها باتخاذ الاحتلال وسيلة للتفرد بالنفوذ والسيطرة، والتخلُّص من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمصر، والقضاء على التفاهم الفرنسي ـ البريطاني الذي نشأ في عام (١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م)، وطمعت إيطاليا في أن يكون لها نصيب في إدارة مصر[2].

وكانت مصر الدولة الوحيدة التي استجابت لمضمون برقية غرانڤيل، فتسابق رجال الحكم في تنفيذ النصائح الإلزامية للاحتلال، ولم تشذ عن هذه السياسة سوى حكومة شريف باشا عندما طلبت منها الحكومة البريطانية بالجلاء عن السودان إثر تفاقم الثورة المهدية، فرفضت الاستجابة لهذه النصيحة وآثرت الاستقالة في (٨ ربيع الأول ١٣٠١هـ/ ٧ كانون الثاني ١٨٨٤م).

الثورة المهدية وأثرها على مصر

أثَّر توجُّه بريطانيا في استمرار احتلالها لمصر على سياستها في السودان، فقد

---

(١) الشناوي: جـ٤ ص٢٣٠٣.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٣٠٤.

تزايد الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بشكل تكفل تأمين سلامة الوجود البريطاني في مصر، وذلك بإبعاد الأخطار التي كانت تُهدِّدها من قِبَل الدول الأوروبية والمنطلقة من الصراع على أفريقيا وبخاصة السودان.

كان الجو الديني في السودان مُهيئاً لقبول فكرة المهدي المنتظر بفضل تدين السودانيين العميق وانتسابهم إلى الفِرق الصوفية، وقام الداعي محمد أحمد بجولة في أنحاء السودان، ودعا السودانيين إلى تأييد المهدية التي اختصه الله بها، فاستجاب له الكثير من السودانيين، والتفوا من حوله فسمّاهم الأنصار، ثم حمل راية الجهاد وكتب عليها «محمد المهدي خليفة رسول الله»، وأصبح يُعرف منذ ذلك الحين بمحمد المهدي، واستقر في جبل قدير في كَردفان.

كان حاكم السودان آنذاك رؤوف باشا الذي اتصف بالضعف السياسي، فتصدَّى للمهدي، إلا أنه انهزم أمامه، فعزلته الحكومة المصرية وعيَّنت مكانه عبد القادر حلمي، وأرسلت قوة عسكرية إلى السودان قوامها ستة آلاف جندي بقيادة الشلالي لمطاردة المهدي في جبل قدير، لكنها هُزمت وقُتل قائدها.

تردَّدت أصداء هذا الانتصار في أنحاء السودان، وآمن السودانيون بالمهدي المنتظر، فتدفقت الوفود إليه من مديريات كردفان ودارفور والجزيرة، وانتظمت في صفوف قواته، فانتقل من الدفاع إلى الهجوم، فهاجم الأبيض عاصمة كردفان، واستولى عليها وعلى بارة في (١٠ ربيع الأول ١٣٠٠هـ/ ١٩ كانون الثاني ١٨٨٣م) وهما أهم مدينتين في كردفان، ثم هاجم منطقة النيل الأبيض والنيل الأزرق، وحاصر سنَّار، فتصدى له عبد القادر حلمي ونجح في إبعاده، ثم استُدعي إلى القاهرة في (ربيع الآخر/ شباط)، وعيَّنت الحكومة المصرية علاء الدين باشا حاكماً جديداً على السودان، وأرسلت معه جيشاً قوامه اثني عشر ألف جندي بقيادة الضابط هيكس، وأمرته بالتصدي لخطر المهدي، فاشتبك الجيش المصري مع المهديين في غابة شيكان[1] في (٤ محرم ١٣٠١هـ/ ٥ تشرين الثاني ١٨٨٣م)، فانهزم أمامهم، ولقي كل من علاء الدين باشا وهيكس حتفه، وقُتل جميع الضباط المصريين والأوروبيين في الحملة.

كان لهذه الهزيمة ثلاث نتائج:

الأولى: انتشار الثورة المهدية وامتدادها إلى أرجاء السودان وتهديد الأنصار أو الدراويش الحدود الجنوبية لمصر، فاستسلمت دارفور للقوات المهدية وكذلك فعلت منطقة بحر الغزال في (جمادى الآخرة ١٣٠١هـ/ نيسان ١٨٨٤م)، وقطع عثمان دقنة،

---

(١) يرد ذكر هذه المعركة باسم آخر هو وادي كاسجيل.

مبعوث المهدي، طريق المواصلات الحيوي بين سواكن وبربر وسيطر على سنكات وطوقر، وامتنعت عليه سواكن.

الثانية: قرار الحكومة البريطانية بإخلاء السودان.

الثالثة: اعتزام الحكومة البريطانية إبقاء احتلالها لمصر إلى أجل غير مسمى بعد أن كانت قد أعلنت أنه مؤقت ريثما يعود الأمِن والنظام إلى مصر ويسترد الخديوي محمد توفيق سلطته الشرعية.

كان لهزيمة غابة شيكان تأثير حاسم على موقف الحكومة البريطانية تجاه السودان، إذ رأت فيها فرصة ذهبية لمطالبة الحكومة المصرية بالجلاء عن السودان بناء على رأي كرومر، وباشرت بالضغط عليها لتتخلَّى عن المناطق الواقعة جنوب وادي حلفا.

وعندما تأكَّدت الحكومة المصرية برئاسة شريف باشا من نبأ هزيمة ومقتل علاء الدين وهيكس ورجالهما قرَّرت أن تجلو عن دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء وتجميع حامياتها في الخرطوم لتقوية الحامية المعسكرة فيها، على أن تبقى الحامية الموجودة في سنَّار مؤقتاً لإمداد الخرطوم بالمؤن، وأن يُعاد فتح الطريق بين سواكن وبربر.

ويبدو أن الحكومة المصرية وإن وافقت على التخلي عن الأقاليم التي خرجت منها أو المُهدَّدة بالخروج من حوزتها، فهي من ناحية أخرى تمسَّكت بالأقاليم التي بحوزتها؛ لأن سياسة التخلي عن السودان كانت تتعارض مع سياستها العليا، فهي لم تكن في وارد التخلي عن هذه الأقاليم أو إخلائها(١) بحجة:

ـ أن مصر لا يحق لها التنازل عن أملاكها في السودان بموجب فرمان (١٨ شعبان ١٢٩٦هـ/ ٧ آب ١٨٧٩م) الذي عيَّن محمد توفيق خديوياً لمصر ومنعه من أن يتنازل عن أي إقليم.

ـ إن التخلّي عن السودان يُسهم في شهرة المهدي الذي سيغدو الحاكم الأوحد على كل أقاليمه، وستنضمّ إليه القبائل التي لا زالت موالية لمصر كالعبابدة والبشارية.

ـ إن الوجود المصري في السودان، ضروري لسلامة مصر وكيانها وحياتها لأن من شأن إخلائه أن يقع على مصر عبء مكافحة قبائل البدو العديدة التي تحيط به من كل جانب بسبب غريزة السلب والنهب في نفوسها والأسلاب التي يتوقعون الحصول عليها.

---

(١) شكري: ص٣٣٤، ٣٣٥.

ـ إن للثورة المهدية طابع ديني، وأكثر ما يناسب مواجهة المسألة هو تدخل عثماني نظراً لصعوبة استخدام جنود بريطانيين أو هنود غير مسلمين، وأن الدولة العثمانية لن ترفض تقديم المساعدة لسببين:

الأول: أن مصر أمدتها في السابق بقوات أسهمت في مساعدة السلطان في حروبه في الجزيرة العربية والمورة والقرم والبلقان وكريت.

الثاني: منع امتداد الثورة المهدية إلى الجزيرة العربية وطرابلس الغرب.

لكن الحكومة البريطانية أصرَّت بناء على رأي كرومر ورجال السياسة والعسكريين البريطانيين، على انسحاب القوات المصرية من السودان، وتخلي الحكومة المصرية عن هذا البلد، لعجزها عن الدفاع عنه، فتجاوب محمد توفيق معها وكان مطواعاً لسياستها في حين عارض رئيس وزرائه شريف باشا إخلاء السودان، ورفض التجاوب مع السياسة البريطانية، وقدَّم استقالته في (٨ ربيع الأول ١٣٠١هـ/ ٧ كانون الثاني ١٨٨٤م)، وخلفه نوبار باشا الذي قبل إخلاء السودان[١].

وهكذا تذرَّعت الحكومة البريطانية بانتصار المهديين في غابة شيكان والسودان الشرقي، لتغيِّر موقفها تجاه مصر والسودان، فبعد أن أعلنت أن احتلالها لمصر مؤقَّت، ورفضت استخدام جنود بريطانيين وهنود لمساعدة المصريين على الاحتفاظ بالخرطوم والأقاليم الشرقية، إذ بها تدَّعي بأن مصر عاجزة عن الصمود في وجه المهدي، وأن عليها إخلاء السودان، وعهدت إلى «الجنرال» غوردون تنفيذ هذه المهمة.

وصل غوردون إلى القاهرة في طريقه إلى السودان، وقابل كرومر ومحمد توفيق، وعيَّنه الأخير حاكماً عاماً على هذا البلد وسلَّمه الإرادة السَنِيَّة يوم (١٧ ربيع الأول/ ٢٦ كانون الثاني)، وأمراً آخر يتضمن مهمته وفحواها «إن الغرض من إرسالكم إلى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر، وذلك مع حفظ النظام في البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصري...»[٢].

وصل غوردون إلى السودان في (١٠ ربيع الآخر/ ٨ شباط)، وأرسل قبل وصوله، رسالة إلى المهدي يدعوه إلى الكفِّ عن القتال، والاعتراف به سلطاناً على كردفان، وأرسل إليه مع الرسالة هدية، فلم يهتم المهدي برسالته، وردَّ إليه الهدية ودعاه إلى اعتناق الإسلام، وأرسل إليه جُبَّة الأنصار ليلبسها، كما أذاع منشوراً بين أهالي

---

(١) شكري: ص٣٤٥ ـ ٣٤٧.

(٢) شقير: تاريخ مصر والسودان، ص٤٣٥ ـ ٤٣٦.

الخرطوم أوضح لهم فيه: فصل السودان عن مصر، وتعيين المهدي سلطاناً على كردفان، وإلغاء الأوامر الصادرة بمنع تجارة الرقيق، والتنازل عن الضرائب المتأخرة لغاية عام (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م) وعن ضرائب سنتين في المستقبل، وتشكيل حكومة وطنية، وعيَّن الشيخ عوض الكريم أباسن مديراً على الخرطوم[١].

لم يُحقِّق هذا المنشور الغاية المنشودة؛ بل جاء بنتائج عكسية، فقد أدى إلى زيادة نفوذ المهدي، وكان تعيين غوردون للمهدي سلطاناً على كردفان مثار الدهشة؛ لأن المهدي كان يحكم فعلاً كردفان، وأضحى بعد معركة غابة شيكان سلطاناً معنوياً على السودان كله، وسلطاناً فعلياً على السودان الغربي، لذلك لم يحفل بمضمون المنشور، والأهم من ذلك، أن المنشور دفع السودانيين إلى التخلي عن ولائهم للحكومة المصرية الضعيفة والانضمام إلى الجانب الأقوى وهو جانب المهدي[٢].

وهكذا أساء غوردون فور وصوله إلى الخرطوم، تقدير الموقف في السودان، وارتكب أخطاء أدَّت إلى زيادة هيبة ونفوذ المهدي، وقضت على نفوذ الحكومة المصرية.

واضطر غوردون بعد أن أدرك خطأ سياسته المسالمة في السودان؛ إلى تغييرها، واستعد للقتال، وطلب مدداً من مصر وعيَّن الزبير باشا رحمت حاكماً على السودان لما يتمتع به من نفوذ وعصبية تساعده على مقاومة المهدي، وكان مقيماً آنذاك في مصر، وقد رفض غرانڤيل هذا الطلب بشقيه.

الراجح أن هذا الرفض جاء على خلفية سياسية بريطانيا في مصر؛ لأن تحقيق طلب غوردون من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على الثورة المهدية، وهذا ما لم تكن بريطانيا تعمل له، ثم إن الزبير كان من كبار تجار الرقيق وأن إعادته إلى السودان يساعد على رواج هذه التجارة، الأمر الذي تعترض عليه الجمعيات البريطانية الخاصة بمنع تجارة الرقيق.

أدَّت سياسة الحكومة البريطانية إلى تحرُّج موقف غوردون في الخرطوم، فتدخل مجلس العموم البريطاني، ووافق في (١١ شوال ١٣٠١هـ/ ٤ آب ١٨٨٤م) على فتح اعتماد إضافي لتمكين الحكومة البريطانية من القيام بالعمليات اللازمة لإنقاذه إذا اتضح أن هذه العمليات ضرورية، وتقرَّر أخيراً إرسال حملة إنقاذ بقيادة ولسلي صاحب انتصار معركة التل الكبير[٣].

وما جرى من حصار المهدي للخرطوم قبل وصول حملة الإنقاذ أدَّى إلى سقوط

---

(١) شكري: ص٣٦٨ ـ ٣٦٩.
(٢) الشناوي: جـ٤ ص٢٣٢٧.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٣٢٨.

المدينة بيده في (٩ ربيع الآخر ١٣٠٢هـ/ ٢٦ كانون الثاني ١٨٨٥م) ومقتل غوردون، وكان سقوطها إيذاناً ببداية السيطرة الكاملة للمهديين على أرجاء السودان.

وما جرى أيضاً من نشوب أزمة بين بريطانيا وروسيا بفعل قيام الأخيرة بالتوسع في أفغانستان الذي هدَّد الممتلكات البريطانية في الهند؛ دفع بريطانيا إلى وقف العمليات العسكرية في السودان وإخلائه، وتنفيذاً لهذا التوجه أمرت ولسلي في (٢٧ جمادى الآخرة ١٣٠٢هـ/ ١٣ نيسان ١٨٨٥م) بالتخلي عن الحملة إلى الخرطوم والعودة إلى مصر.

توفي المهدي بشكل مفاجئ في (٩ رمضان/ ٢٢ حزيران)، وخلفه مساعده الأيمن عبد الله التعايشي في زعامة وقيادة الثورة المهدية، ولم تر حكومة المحافظين التي تسلَّمت الحكم في (١١ رمضان/ ٢٤ حزيران) برئاسة سالسبوري أن تنقض قرار وزارة الأحرار السابقة برئاسة غلادستون، الانسحاب من السودان، لذلك أجلت حامية دنقلة، ووضعت قوات في وادي حلفا وأسوان لحماية حدود مصر الجنوبية.

استغل المهديون الوضع الجديد الناجم عن إخلاء السودان، فجمعوا حشودهم تمهيداً للزحف على حدود مصر الجنوبية، فسيطروا على بعض القرى، لكن باغتتهم القوات المصرية بهجوم مفاجئ في (١٣ ربيع الأول ١٣٠٣هـ/ ٣٠ كانون الأول ١٨٨٥م) وأوقعت بهم هزيمة ساحقة في معركة جنس[١]، وتوقفت محاولاتهم عند هذا الحد لانشغالهم بما جرى من مشكلات داخل صفوفهم.

وهكذا ضاعت الأملاك المصرية في السودان بفعل الجلاء عنها لتقع إما بيد المهديين، بحر الغزال وسنَّار ودارفور ومديرية خط الاستواء والسودان الشرقي، أو لتستولي عليها الدول الأوروبية في تنافسها الاستعماري لامتلاك أفريقيا والتوغل في أطراف السودان، والسيطرة على منابع النيل وروافده الاستوائية.

وفاة الخديوي محمد توفيق

ألمَّ بالخديوي محمد توفيق مرض لم يمهله أكثر من أسبوع، ابتدأ ببرد ثم تحوَّل إلى نزلة وافدة حادة، وتولى علاجه طبيبه الخاص الدكتور عيسى حمدي والدكتور سالم، فبذلا جهودهما لإنقاذه من المرض، لكنهما لم يتمكَّنا من ذلك، فوافته المنية في الساعة الخامسة من مساء (٦ جمادى الآخرة ١٣٠٩هـ/ ٧ كانون الثاني ١٨٩٢م) في حلوان[٢].

---

(١) الشناوي: جـ٤ ص٢٣٣٣.

(٢) شفيق: جـ٢ ص٥٢١.

التطورات السياسية في مصر ١٨٩٢ ـ ١٩١٤م

تولي عباس حلمي الحكم

خلف الخديوي عباس حلمي، عباس الثاني، والده توفيق باتفاق الحكومتين المصرية والبريطانية، وكان حين وفاة والده في النمسا لطلب العلم، فاستُدعي للحضور إلى مصر عقب حادثة الوفاة وعُيِّن خديوياً، وكان صغيراً لا يبلغ سن الرشد إلا في (١٨ ذي الحجة ١٣٠٩هـ/ ١٤ تموز ١٨٩٢م) أي بعد سبعة أشهر تقريباً، لذلك يجب بموجب القوانين المرعية الإجراء أن يُعيَّن له مجلس وصاية، غير أن ولاة الأمور في مصر ارتأوا أن يُحسب سن الأمير بالسنين الهجرية، فيبلغ بذلك سن الرشد عقب وفاة والده مباشرة، وذلك تجنباً لتدخل الدولة العثمانية من جهة وخلق المشكلات والدسائس من جهة أخرى، فبادر السلطان عبد الحميد الثاني بإسناد منصب الخديوية إليه بعد إعلامه بذلك من قبل سالسبوري وزير خارجية بريطانيا، وتسلم عباس حلمي منصبه في (١٧ جمادى الآخرة ١٣٠٩هـ/ ١٨ كانون الثاني ١٨٩٢م)[١].

مشكلة ترسيم حدود مصر مع بلاد الشام

واجه عباس حلمي فور اعتلائه حكم مصر، مشكلة ترسيم الحدود بين مصر وبلاد الشام، وقد أثارت هذه المشكلة الدولة العثمانية عندما حاولت إخراج سيناء من فرمان التولية، فعارضت بريطانيا ذلك، والمعروف أن اتفاقية لندن عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م)، والفرمان الصادر في العام التالي المتعلق بتعيين محمد علي باشا والياً على مصر؛ جعلا الحد بين أملاك الدولة العثمانية وأملاك مصر، عبارة عن خط يمتد من سواحل البحر المتوسط جنوبي غزة إلى العقبة الواقعة في نهاية الخليج المسمَّى بهذا الاسم، وجرت مفاوضات في هذا الشأن بين الحكومتين العثمانية

---

(١) شفيق: جـ٢ ص١ ـ ١١. كيلاني، محمد سعيد: عباس حلمي الثاني: وعصر التغلغل البريطاني في مصر ١٨٩٢ ـ ١٩١٤، ص١٠ ـ ١١.

والمصرية بعد موافقة كرومر، تقرَّر في نهايتها في (١٧ رجب ١٣٠٩هـ/١٦ شباط ١٨٩٢م) أن تتخلَّى مصر عن ثغر العقبة للدولة العثمانية، وذلك في محاولة من الخديوي للتقرب منها[١].

ويبدو أن الدولة العثمانية كانت مُصِرَّة على تعديل الحدود وضمّ مزيد من الأراضي الواقعة تحت الحكم المصري، فحاولت ضمّ منطقة الطور، فعارضتها بريطانيا، وتدخَّلت فرنسا وروسيا في هذه المسألة، ورأتا إعطاء المنطقة للدولة العثمانية مقابل السماح لمصر بتقوية جيشها إلى الحد الذي يكفي لحماية حدودها، فعارضت بريطانيا هذا الرأي، ثم حُلَّت المسألة لصالح مصر، وبقيت منطقة الطور في يدها[٢].

لم تركن الدولة العثمانية إلى الهدوء بعد أن تركت شبه جزيرة سيناء تحت حكم الخديوية المصرية، فحاول رشيد باشا والي العقبة السيطرة على مدينة طابا[٣]، ومَنَعَ قوة عسكرية أرسلها عباس حلمي لمراقبة الحدود وَمنْع تهريب الأسلحة؛ بقيادة الضابط البريطاني براملي وسعد رفعت حاكم سيناء.

وتبادل الطرفان العثماني والمصري الرسائل بشأن حل المشكلة وكانت الآمال معلقة على إمكان التوصل إلى حل مُعيَّن، لكن الخلاف كان يزداد يوماً بعد يوم؛ لأن الباب العالي رفض التنازل عن طابا بحجة أنها جزء من ولاية سوريا، وحتى يقطع الطريق على المصريين جعل شبه جزيرة سيناء سنجقاً تابعاً لولاية الحجاز، فاحتجت الحكومة البريطانية بشدة نيابة عن مصر، وأرسلت السفينة الحربية ديانا إلى مياه العقبة لقطع الطريق على السفن العثمانية المحملة بالجنود والسلاح لإخماد الثورة في اليمن[٤].

وزاد المسألة تعقيداً ما أُشيع عن مساعدة ألمانيا الدولة العثمانية مقابل إعطائها امتيازاً بإنشاء محطة للفحم في العقبة ومستودعاً ترسل منه الأدوات اللازمة لإنشاء فرع سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة[٥].

وحُلَّت هذه المشكلة أخيراً بالتوافق عبر لجنة عثمانية ـ مصرية مشتركة عيَّنت الخط الإداري الفاصل بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وشبه جزيرة سيناء التي جُعلت كلها باستثناء خليج العقبة ملكاً لمصر، وبقيت مدينة طابا تابعة لمصر، وجرى توقيع

---

(١) شفيق: جـ٢ ص٩ ـ ١٠، جـ٣ ص٨٤. (٢) المرجع نفسه: جـ٢ ص١٢.

(٣) تقع طابا على رأس خليج العقبة إلى الجنوب الغربي من أم الرشراش، إيلات الحالية.

(٤) شفيق: جـ٣ ص٧٨ ـ ٧٩. كيلاني: ص٩٦.

(٥) شفيق: المرجع نفسه، ص٩٠.

اتفاقية بهذا الشأن في (١٢ شعبان ١٣٢٤هـ/ ١ تشرين الأول ١٩٠٦) بين الحكومتين العثمانية والمصرية[١].

سياسة كرومر المالية والإدارية في مصر

حكمت بريطانيا مصر أكثر من ثلاثة عقود من غير توكيل حتى فرضت الحماية عليها في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) على الرغم من وعودها بالجلاء عنها فور إعادة النظام إليها، وهي حريصة على عدم المساس بالحقوق الأساس للدول الكبرى، ولكنها في المقابل، استخدمت سلطة تكاذ تكون مطلقة تتناقض مع الاتفاق الذي أبرمته مع الدول الست في استانبول، واستطاعت إيهام الأوروبيين بالإصلاح المالي الذي تعهَّدت بإدخاله إلى مصر لصالح حملة السندات، لذلك سمحت لها الحكومات الأوروبية بالاحتفاظ بمركزها المتفرد، وكان هذا التصرف عاملاً كبيراً في طمأنة حملة السندات، ودعمت أعمالها بأرقام تدل على تقدم البلاد المالي.

كانت المشكلة المالية هي الأولى التي واجهت كرومر عند تعيينه معتمداً جديداً في مصر، وتمثَّلت بتغطية النفقات التي استلزمتها الاضطرابات التي اندلعت في السودان[٢]، ونفقات القوات البريطانية في مصر، والتعويضات التي طالب بها الأجانب بسبب حريق الإسكندرية إثر ضربها بالمدافع من قِبل البحرية البريطانية، والنتائج المترتبة على انتشار وباء الكوليرا، وانخفاض منسوب النيل في عام (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م).

ورأى كرومر أنه لن يستطيع أن يتغلَّب على الصعوبات المالية إلا بالعودة إلى الاقتراض لتغطية ما تراكم من الديون السائرة، وتعديل قانون التصفية، بشكل يُلائم الوضع الجديد، وبخاصة أن مصادر الناس الاقتصادية تراجعت بسبب الحرب، وأضيف إليها كساد التجارة والصناعة الذي قضى على كثير من صغار الفلاحين، وأثَّر سلباً على الملَّاك الكبار، بحيث أضحت زيادة الضرائب لسد النفقات الجديدة أمراً ضرورياً، لكن يستحيل تنفيذ ذلك في ظل الضائقة الاقتصادية.

وكانت لجنة شكَّلها كرومر لدراسة المشكلة المالية وإيجاد الحلول لها قد اقترحت ما يأتي:

- عقد قرض جديد قدره ثمانية ملايين جنيه بفائدة ٥.٤٪ لتسوية الديون السائرة، وتعويض حملة السندات بما خسروه من الأرباح، على الرغم من أنه سيُحمِّل الخزينة عبئاً جديداً قدره ثلاثمئة وخمسين ألف جنيه مع عجز الميزانية المستمر.

---

(١) شفيق: جـ٣ ص٩٠.

(٢) المقصود هنا الثورة المهدية.

ـ تخفيض أرباح الديون بمقدار نصف في المئة[1].

ـ تعديل قانون التصفية.

الواقع أن تلك الاقتراحات من شأنها إذا ما طُبِّقت أن تؤدي إلى حال إفلاس جديدة لأنها تُحمِّل الشعب المصري مزيداً من الأعباء.

وعرض كرومر الاقتراحات على الحكومة البريطانية، فوافق غرانڤيل عليها، ودعا الدول الأوروبية المعنية إلى عقد مؤتمر في لندن لدراستها، وإيجاد الوسائل الواجب اتخاذها لتحسين مالية مصر وتجنُّب تعرُّضها للإفلاس، وانتهى المؤتمر الذي عُقد في (١ جمادى الآخرة ١٣٠٢هـ/ ١٨ آذار ١٨٨٥م) بعقد اتفاقية بين الدول الست: بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا بالإضافة إلى الدولة العثمانية تقضي بالموافقة على الاقتراحات أعلاه، وتمكَّنت مصر نتيجة ذلك من الحصول على قرض مقداره تسعة ملايين جنيه بضمان الدول المعنية بفائدة ٣٪، خُصِّص لدفع تعويضات حريق الإسكندرية، وتغطية عجز السنوات بين (١٢٩٩ ـ ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٢ ـ ١٨٨٥م).

وألغت الاتفاقية ما اشترطه قانون التصفية الخاص بالتصرف بفائض الإيرادات لتغطية عجز الميزانية، واستبدلته بآخر يقضي بتغطية العجز من الإيرادات المُخصَّصة، على أن تُقسم الزيادة إلى قسمين، قسم يذهب إلى صندوق الدين والآخر يذهب إلى الحكومة المصرية، وأعطت الاتفاقية الحكومة المصرية حق بيع أراضي الدائرة السنية، والمفاوضة في فرض ضرائب على الأجانب؛ من أجل زيادة مداخيلها[2].

وتبنَّى كرومر سياسة العطف على الفلاحين الذين يعيشون في فقر مدقع، ليس حبّاً بتحسين أوضاعهم، إنما لزيادة دخل الخزينة، فقد أدرك أن ازدياد ثروة الفلاح وانتعاش وضعه المعيشي، سيؤديان بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة، لذلك خفَّف من وطأة الضرائب، وألغى الكرباج والسخرة[3].

دفعت هذه الإجراءات الفلاحين إلى الاعتقاد بأن الاحتلال يعمل على تحسين أوضاعهم، لكن سرعان ما اكتشفوا أنه يعمل لصالح المجتمع البريطاني، وكانت سياسة التركيز على زراعة القطن، واحتكار شرائها من قبل المصانع البريطانية، قد قضى على كل ما من شأنه أن يعود بالتقدم الصناعي، فاضطرت الحكومة المصرية إلى وقف إرسال البعثات الصناعية إلى الخارج، وفرضت ضريبة مقدارها ٨٪ على المصنوعات القطنية في مصر تعادل الرسوم الجمركية التي كانت تُحصَّل آنذاك على الواردات من الغزل والمنسوجات القطنية، وهي خطوة لصالح الصناعة البريطانية

---

(١) رتشتين: ص٢٩٦. عمر: ص٣٣٢.

(٢) رتشتين المرجع نفسه: ص٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٣) المرجع نفسه: ص٣١١ ـ ٣١٢.

التي غزت أسواق مصر، وظلَّ المجتمع المصري في ظل انهيار الصناعة الوطنية، محتفظاً بطابعه الزراعي مدة أخرى.

وحرص كرومر في مجال الإدارة على حرمان المصريين من المشاركة في إدارة شؤون بلادهم، وجعلها إدارة بريطانية، وخصَّص الموظفين المصريين بالوظائف الدنيا، وأسند الوظائف العليا إلى موظفين بريطانيين وأوروبيين.

وأخذت سياسة الاحتلال في التفاقم عقب توقيع الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في عام (١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م) الذي أطلق يد بريطانيا في مصر، فتضاعف عدد الموظفين البريطانيين في الدوائر الرسمية، ففي عام (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٦م) كان هناك مستشار بريطاني في وزارة الداخلية، ومستشار مالي في وزارة المالية بالإضافة إلى وكيلاها ومراقب ضرائب، وكذلك في وزارة الأشغال: مستشار ووكيلان ومفتش عام للري، وشغل البريطانيون مناصب: وكيل وزارة الحربية، وسردار الجيش المصري (قائد عام الجيش)، ومستشار قضائي، ومدعي عمومي، ومفتش عام للنيابات في وزارة الحقانية، فسيطروا بذلك على مفاصل الدولة باستثناء وزارة الخارجية نظراً لقلة أهميتها حيث لم يكن لمصر بوصفها ولاية عثمانية، علاقات «دبلوماسية» رسمية مع الدول في الخارج[(١)].

ولم تؤد سياسة التعليم في عهد الاحتلال البريطاني إلى تخريج موظفين أكفاء يسدُّون حاجة البلاد، ويُذكر بأن إهمال كرومر للتعليم كان من أهم مظاهر حكمه، ومن مميزات إدارته على الرغم من تضمين دوفرين تقريره بترقية التعليم، ولما شعر في أواخر عهده بضرورة الاهتمام بالتعليم العالي والرغبة في إنشاء جامعة مصرية، حاول القضاء على هذه الفكرة، وركَّز على التعليم الابتدائي وما فوقه، فاستكثر من: الكتاتيب، وأسند وظائف التدريس إلى البريطانيين، وقصر التعليم على خدمة الأهداف البريطانية، وجعل اللغة الإنكليزية اللغة الأولى في المدارس، فضمن بذلك تفوق هذه اللغة في دوائر الحكومة على حساب اللغة العربية[(٢)].

العلاقة بين عباس حلمي وكرومر

كان عباس حلمي شديد الإعجاب بجدِّه إسماعيل، ولام والده لضعفه واستسلامه، ورأى أن البريطانيين قد فرضوا سيطرتهم على شؤون الدولة والبلاد، فاعتزم وضع حد لهذا التدخل غير المشروع، وقد شجَّعه مستشاروه على استرداد

---

(١) عمر: ص٣٣٥.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٣٧. رتشتين: ص٣٥٦ ـ ٣٦٠.

حقوقه وبخاصة أن فرنسا وروسيا تساندانه للاستقلال بحكم مصر الذاتي؛ فقام بتغيير الحاشية التي أحاطت بوالده، وتقرَّب من الشعب المصري الذي أحبَّه، واستبشر به خيراً لدرجة أن كرومر اعتقد أن المبادئ العرابية قد عادت إلى الظهور، والواقع أن الخديوي عباس حلمي كان جريئاً، مصرياً بحتاً كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول[1].

بدأ عباس حلمي حياته السياسية، بمقاومة الاحتلال، فأقال وزارة مصطفى فهمي في (جمادى الآخرة ١٣١٠هـ/ كانون الثاني ١٨٩٣م)، وقد ساءه استسلام رئيس وزرائه للسياسة البريطانية، ورشَّح تيغران لرئاسة الوزارة الجديدة، وأبلغ كرومر بهذا الترشيح، فرفضه بوصف تيغران مسيحي، ويجب أن يكون رئيس الوزراء مسلماً، واعتقد عباس حلمي أنه يستطيع، اختيار رئيس وزرائه من دون استشارة المعتمد البريطاني، ويُشكِّل هذا التدبير في حال تطبيقه انعطافة في العلاقة بين الخديوي والمعتمد البريطاني، فعيَّن حسين فخري رئيساً للوزراء، وأبلغ كرومر بذلك، فأبلغ هذا بدوره وزير الخارجية البريطانية.

رأت الحكومة البريطانية التي كانت تُهيمن على السلطة، أنه إذا تُرك الخديوي الشاب يتصرف بمعزل عن المعتمد البريطاني، فقد ينتهي الأمر بضياع نفوذها، لذلك رفضت تصرفه، وأبلغت معتمدها في مصر بإعلامه بوجوب أخذ رأيها في المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير الوزارة، وأنه لا ضرورة في الوقت الحاضر للتغيير، وبالتالي لا تستطيع أن توافق على تعيين حسين فخري، وحذَّرت بأنه إذا كان يرفض أخذ رأيها، فإن العاقبة تكون وخيمة عليه، فاجتمع كرومر معه في السرايا وأبدى اعتراضه واعتراض حكومته على الخطة التي جرى عليها التغيير، وأمر الموظفين البريطانيين بعدم التعامل مع الوزارة حتى يسمح لهم بذلك، فكان لهذا الأمر وقع سيئ لدى عباس حلمي وأنصاره، وجرى الاتفاق أخيراً على أن يستقيل مصطفى فهمي وفق طلب الخديوي، كما يستقيل حسين فخري وفقاً لطلب كرومر، وأن يُعيَّن مصطفى رياض رئيساً للوزراء، فانتهت الأزمة بطريقة التراضي[2].

ويبدو أن إملاءات الحكومة البريطانية والمعتمد البريطاني، لم توهن عزيمة عباس حلمي الوطني الانتماء، فصمَّم على أن يقوم بكل شيء من أجل إيقاظ مصر، وإعطائها معنى لشخصيتها، وتحقيق استقلالها، فالتفت إلى تقوية الجيش وهو الوسيلة القادرة على ضمان الحريات الوطنية، وتمكّن خلال ستة أشهر من تنظيمه

---

(١) انظر مذكرات عباس حلمي الثاني: ص٥٩ ـ ٦١. عمر: ص٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) مذكرات عباس حلمي: ص٦٢ ـ ٦٤. شفيق: جـ٢ ص٥٩، ٦٠.

على طريقته بحيث أضحى يُشرف فعلياً على كل ما يجري في وزارة الحربية، وحصل على معلومات تتعلَّق بكيفية إنفاق الأموال المُخصَّصة للوزارة في الميزانية، فرأى أن بعضها يُنفق بطريق غير سليم.

كانت الرقابة الدائمة والدقيقة لهذه الوزارة، تُثير قائد الجيش كتشنر، فنصب شركاً للخديوي فيما كان في زيارة لمحافظة الحدود، فاستعرض الجيش في وادي حلفا، وأبدى بعض الملاحظات الشائنة على أدائه عدَّها البريطانيون مُحَقّرة لهم، معتقداً أن وضعه كرئيس أعلى للجيش يُخوِّله ذلك، لكن كتشنر عدَّ هذه الانتقادات موجهة ضده شخصياً، فقدَّم استقالته، كما استقال ضباطه البريطانيون، وعلى الرغم مما جرى بعد ذلك من التفاهم بين الرجلين إلا أن كرومر أبدى عدم رضاه بشأن هذه الحادثة، فاتصل بمصطفى رياض وطلب اعتذاراً رسمياً من عباس حلمي يُنشر في الجريدة الرسمية، وهدَّد بخلعه، فلم يجد الخديوي بداً من الاعتذار[١]؛ لأنه وجد نفسه وحيداً في مواجهة المعتمد البريطاني لا سيما وأن قنصلي فرنسا وروسيا اللذين كانا يشجعانه على مقاومة البريطانيين؛ قد تخليا عنه، ولما لم يكن من خصاله الاستسلام للهزائم، فقد حاول الاحتماء بالدولة العثمانية، غير أن السلطان عبد الحميد الثاني كان عاجزاً عن مقاومة الدول الأوروبية، والتخلص من نفوذها، لذلك نصحه بالرضى بما قسم الله له، والحفاظ على العلاقات الحسنة مع البريطانيين[٢]، واضطر بعد هذه الحادثة إلى التخلي عن إشرافه على الجيش.

الصراع الدولي على السودان وأثره على مصر

برز في غمرة التطورات السياسية والعسكرية في السودان، صراع دولي، وتسابق الدول الاستعمارية: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا بالإضافة إلى الحبشة؛ للتوغل في قلب القارة الأفريقية، واقتطاع ما أمكن من أقاليم سودانية في ظل عجز حكومة الخليفة عبد الله التعايشي عن الدفاع عن حدود السودان.

واتسمت السياسة البريطانية في ظل هذا الصراع بالتناقض، فقد كانت تتمسَّك بالسيادة المصرية ـ العثمانية على السودان، وتتصدى لأطماع الدول الأوروبية المنافسة لها في وادي النيل، وفي المقابل كانت تقتطع عندما تريد، لنفسها أو لحليف لها، بعض أملاك مصر في السودان وخارجه وتتذرَّع بالمُلك المباح لهذه البلاد من أجل تنفيذ ذلك[٣].

---

(١) انظر نص الاعتذار في مذكرات عباس حلمي: ص٧١. كيلاني: ص٦٣.

(٢) عمر: ص٣٤٦.

(٣) شكري: مصر والسيادة العثمانية على السودان: ص٦٤.

الواقع أن فرنسا وإيطاليا والحبشة طمعت في توسيع دائرة ممتلكاتها بالاستيلاء على السودان وأعالي النيل، فجوبهت بمعارضة بريطانيا التي أرادت أن تستأثر بها وضمَّها إلى امبراطوريتها الأفريقية التي أرادت أن تُنشئها بين البحر المتوسط شمالاً ورأس الرجاء الصالح جنوباً، فراحت تعمل على ألا تقع الأقاليم السودانية في أيدي تلك الدول حتى لا تُشكِّل تهديداً لوجودها في مصر، وتتحكَّم بمياه النيل، وتُلحق الضرر بمصالحها الاستعمارية في أفريقيا الشرقية والوسطى، ونجحت في منع توغلها في أعالي النيل من ناحية البحر الأحمر، لكنها سمحت لإيطاليا التي لم تخش بأسها في الاستقرار بشكل مؤقت في مُصوع، وتأسيس مستعمرة أريتريا، واحتلال كسلا حتى نهر عطبرة، بهدف تأمين مراكزها في اريتريا، وأقنعتها بأن السودان ما زال جزءاً من أملاك الدولة العثمانية في العُرف الدولي، وأمِلت في اتخاذها حاجزاً يحول دون توغل الفرنسيين غرباً انطلاقاً من الصومال الفرنسي(١).

وتفاهمت بريطانيا مع ألمانيا على تحديد مناطق النفوذ التابعة لهما في زنجبار، فاحتفظت الأولى بأعالي النيل حتى الحدود المصرية، وسمحت لألمانيا في التوسع في الكاميرون شمالاً حتى بحيرة تشاد غرباً، وشرقاً حتى حدود الكونغو البلجيكي، فأبعدتها بذلك عن مناطق نفوذها(٢).

وكان ليوبولد الثاني ملك بلجيكا من بين الطامعين في الأملاك المصرية في السودان الواقعة إلى الشرق من مستعمرة الكونغو التي أنشأها في عامي (١٣٠١ ـ ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م)، فراح يتوغّل شرقاً باتجاه بحر الغزال، ففضّلت بريطانيا التفاهم معه واتخاذه حاجزاً يقي نفوذها ضد أطماع فرنسا في المنطقة الممتدة من الساحل الغربي لأفريقيا حتى ساحلها الشرقي، وأرسلت إليه رينل رود، اجتمع به في بروكسل، ونجح في عقد معاهدة معه في (١٦ شوال ١٣٠٩هـ/ ١٤ أيار ١٨٩٢م)، أتاحت لليوبولد السيطرة على الأراضي الواقعة على شاطئ النيل الغربي من بحيرة ألبرت حتى فاشودة، على ألا يتجاهل مطالب مصر والدولة العثمانية في حوض النيل الأعلى(٣).

ضايقت المعاهدة البريطانية ـ البلجيكية أعلاه، فرنسا التي رأت أنها مُوجَّهة ضد خططها التوسعية في أفريقيا، وعدَّتها اعتداء على حقوق السيادة المصرية ـ العثمانية، ومخالفة لشرط تولية الخديوي عباس حلمي المتضمن عدم جواز ترك أراضي مصر للغير، والذي وافقت عليه الدول الأوروبية.

---

(١) شكري: ص٦٤. (٢) المرجع نفسه.

(٣) رياض، زاهر: السودان المعاصر من الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١ ـ ١٩٥٣م، ص١٧٧.

Silvawhite, Arther: The Expansion of Egypt Under Anglo - Egyptian Condominium, p394.

وكانت فرنسا تعارض بشدة الاحتلال البريطاني لمصر، وتسعى في الوقت نفسه لاحتلال إقليم بحر الغزال والوصول إلى نهر النيل، تنفيذاً لمشروعها الاستعماري الكبير الخاص بتكوين حزام يمتد من شرقي القارة إلى غربيها، وقطع الطريق على مشروع بريطانيا الخاص بمد خط سكة حديد بين القاهرة والكاب في جنوبي أفريقيا، ومهَّدت لتنفيذ مشروعها بسلسلة من الاتفاقيات مع ألمانيا وبلجيكا والحبشة أتاحت لها حرية التوغل باتجاه الشرق إلى أقصى ما تستطيع الوصول إليه، كما وطَّدت علاقاتها مع الحبشة في الجانب الشرقي من أفريقيا، فتقرَّبت من الامبراطور منليك الثاني وحصلت منه على امتياز مد خط سكة حديد من جيبوتي إلى أديس أبابا، وأقنعته بمساعدته على مد الحدود الحبشية الغربية إلى بحر الجبل بوصفه الحد الطبيعي للحبشة من ناحية الغرب، ودفعته إلى إعلام الدول الأوروبية بأنه سيحاول إعادة حدود الحبشة إلى ما كانت عليه قديماً من الخرطوم شمالاً إلى بحيرة ڤيكتوريا جنوباً، والاشتراك في تقسيم أفريقيا إذا حاولت الدول الأوروبية الإقدام على ذلك، ويتوافق ذلك مع أهداف فرنسا التي تسعى إلى عرقلة مشاريع كل من بريطانيا وإيطاليا في وادي النيل[(١)].

وما جرى من رواج شائعات عن اعتزام بريطانيا التقدم من أوغندة باتجاه الشمال إلى حوض النيل، فضلاً عن فشل مفاوضاتها مع فرنسا بشأن تسوية المشكلات الاستعمارية بينهما؛ دفعت الأخيرة إلى إرسال حملة إلى حوض النيل في (٣ ربيع الآخر ١٣١٠هـ/ ٢٥ تشرين الأول ١٨٩٢م) بقيادة ليونارد، من أجل تنفيذ مشروعها الاستعماري، كما أرسلت حملة أخرى في (أواخر ١٣١٣هـ/ أوائل ١٨٩٦م) بقيادة مارشان خرجت من أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وتوجَّهت شمالاً إلى حوض النيل لرفع العلم الفرنسي هناك.

كانت بريطانيا تعدُّ حوض النيل منطقة نفوذ لها، لذلك بات عليها أن تدافع عن مصالحها الحيوية فيه، وبخاصة أن وصول منافستها فرنسا إلى أعالي النيل أحرج وضعها في مصر، كما أحرج تقدم الفرنسيين من الغرب، الوجود الإيطالي في الشرق وبخاصة بعد خسارة الإيطاليين معركة عدوة أمام الأحباش في (٢٥ رمضان ١٣١٣هـ/ ١ آذار ١٨٩٦م)[(٢)]، وإلحاحهم على البريطانيين بوجوب مساعدتهم للخروج من حرجهم، والمعروف أن إيطاليا كانت تطمع في التوسع

---

(١) منصور، عبد الفتاح عبد الصمد: العلاقات المصرية ـ السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤، ص٤٨، ٤٩.

(٢) جرت هذه المعركة بين منليك الثاني والإيطاليين في عام ١٨٩٦، انتصر فيها منليك على الجيش الإيطالي.

في السودان الشرقي، وشرقي أفريقيا، وقد شجعتها بريطانيا على ذلك[1].

ويبدو أن بريطانيا هدفت عبر تحركها إلى إشغال ثلاث قوى منافسة لها في وقت واحد، الإيطاليين والسودانيين والأحباش، فقد أرادت أن تستعين بالإيطاليين لمقاومة النفوذ الفرنسي النامي في الحبشة وشرقي أفريقيا، ووقف خطر المهديين، والمعروف أن إيطاليا كانت قد عقدت معاهدة أوتشيالي مع الامبراطور منليك في (٢ رمضان ١٣٠٦هـ/ ٢ أيار ١٨٨٩م)، وضعت بموجبها الحبشة تحت سلطتها، وسعت بريطانيا إلى عقد اتفاقية مع إيطاليا وُقِّعت في عام (١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م) حدَّدت مناطق نفوذ كل منهما في شرقي أفريقيا، واعترفت إيطاليا بموجبها بالسيادة العثمانية ـ المصرية على شرقي السودان، الأمر الذي طمأن بريطانيا، فلم تعد تخشى من السماح لإيطاليا باحتلال كسلا كما ذكرنا، الذي تمَّ في (١٣ محرم ١٣١٢هـ/ ١٧ تموز ١٨٩٤م).

استرجاع السودان

كانت بريطانيا قد أجبرت مصر على إخلاء السودان في عام (١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م)، لكن التطورات العسكرية والسياسية المتسارعة على الساحة الأفريقية، دفعتها إلى إعادة النظر بسياستها في السودان، وقرَّرت استرجاع هذا البلد مدفوعة بعوامل عدة أهمها ما يأتي:

ـ تحسُّن المالية المصرية وقدرتها على تحمل نفقات الحملة، والمعروف أن كرومر كان ينوي تحميل الخزينة المصرية نفقات الحملة.

ـ بلوغ الجيش المصري درجة من حسن التنظيم والاستعداد تؤهله الدخول في حرب كبيرة.

ـ تسابق الدول الأوروبية على اقتطاع أطراف السودان والتوغل في أراضيه على حساب حكومة الخليفة عبد الله التعايشي الضعيفة.

ـ رغبة فرنسا الملحة في التوغل في أفريقيا الوسطى للوصول إلى حوض النيل، وضمّ إقليم بحر الغزال إلى أملاكها الأفريقية.

ـ إلحاح إيطاليا بطلب المساعدة من بريطانيا ضد المهديين، والمعروف أنه نتج عن معركة عدوة مسألتان:

الأولى: تخلي إيطاليا مؤقتاً عن أطماعها الاستعمارية في شرقي أفريقيا بحيث بات ازدياد الصراع بين بريطانيا وفرنسا في وادي النيل أمراً لا مفر منه بفعل تحطُّم السد الذي أقامته بريطانيا في وجه الفرنسيين للحيلولة دون وصولهم إلى أعالي النيل من ناحية الشرق.

---

(١) منصور: ص٤٩.

الثانية: اغتنام المهديين فرصة حرج موقف إيطاليا، ونجاحهم في تسوية خلافاتهم مع الحبشة، للضغط على الإيطاليين في كسلا.

وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية إلى كرومر في (٢٦ رمضان ١٣١٣هـ/ ١٢ آذار ١٨٩٦م) أمرته بالشروع في إرسال حملة مصرية لاستعادة دنقلة وإشغال المهديين في الشمال لتخفيف الضغط عن الإيطاليين، فجهَّز حملة عسكرية بقيادة كتشنر وأرسلها إلى السودان[1]، فانتصرت في سواردة وفركة والحفير، واستعادت دنقلة في (ربيع الآخر ١٣١٤هـ/ أيلول ١٨٩٦م)[2].

أظهرت حملة دنقلة حقيقتان:

الأولى: ضعف قوة المهديين وإمكان القضاء عليهم.

الثانية: خشية البريطانيين من وصول الفرنسيين إلى بحر الغزال وأقاليم النيل العليا ما يُشكِّل خطراً على دنقلة وباقي السودان.

ويبدو أن الدوائر البريطانية الحاكمة علمت بوجود خطة فرنسية للوصول إلى حوض النيل انطلاقاً من غربي أفريقيا بالاشتراك مع الحبشة؛ فاضطرت إلى إخراج الأخيرة من حلبة التنافس، فعقدت اتفاقية مع الامبراطور منليك في (١٢ ذي الحجة ١٣١٤هـ/ ١٤ أيار ١٨٩٧م) تضمَّنت وقوفه على الحياد.

وحدث في عام (١٣١٦هـ/١٨٩٨م) ما عرَّض مركز بريطانيا في مصر للاهتزاز، فقد اشتدَّ التنافس بينها وبين فرنسا على اقتسام مناطق النفوذ في أفريقيا، وقد أرادت فرنسا تحقيق هدفين في وقت واحد:

الأول: توسيع ممتلكاتها الأفريقية في الوقت الذي أخذت الدول الأوروبية الكبرى تتوسَّع في هذه القارة.

الثاني: فتح باب المسألة المصرية، وإجبار بريطانيا على تنفيذ وعودها بالجلاء عن مصر.

وكانت بريطانيا قد قطعت الطريق على فرنسا للوصول إلى حوض النيل إثر الترتيبات التي أقامتها في عهد الخديوي محمد توفيق كما مرَّ معنا، لكن الحدود تعدَّلت بعد ذلك بموجب الاتفاق الذي وقَّعته فرنسا مع ليوبولد الثاني ملك بلجيكا بحيث أُخليت المراكز التي كانت تعوق تقدمها إلى مشارف بحر الغزال عن طريق الكونغو[3]، فأرسلت جيشين إلى فاشودة لاحتلالها، وهي مدينة مصرية تقع على نهر النيل، بقيادة كلوشيت ومارشان، لم يُحقِّقا أي نجاح.

---

(١) شفيق: جـ٢ ص٢٨٢.　　(٢) المرجع نفسه: ص٢٨٥.

(٣) شكري: ص٦٤.

دفعت هذه التطورات العسكرية بالإضافة إلى تحوُّل القوات المهدية من الدفاع إلى الهجوم، وتصميمها على استعادة بربرة من القوات المصرية؛ بريطانيا، فأرسلت كتشنر في (رمضان ١٣١٥هـ/ كانون الثاني ١٨٩٨م) لاسترجاع السودان إلى الحظيرة المصرية، فاشتبك مع المهديين في معركة عطبرة، وانتصر عليهم، ثم زحف إلى أم أم درمان واستولى عليها في (١٥ ربيع الآخر ١٣١٦هـ/ ٢ أيلول ١٨٩٨م) وهرب الخليفة المهدي منها[١]، ودخل الخرطوم، ثم تقدم نحو الجنوب عندما علم بوصول الفرنسيين إلى فاشودة، ولما وصل إليها وجد مارشان قد سبقه إليها ودخلها، ورفع العلم الفرنسي على أنقاض قلعتها.

وعندما اجتمع القائدان، احتج كتشنر على احتلال مارشان مدينة مصرية، ورفع العلم الفرنسي على أملاك الخديوي، وأبلغه بأن هذا الاحتلال يُعدُّ انتهاكاً لحقوق مصر، وأنه جاء ليستعيد المدينة، ويرفع العلم المصري عليها، والواقع أن القائد الفرنسي لم يقاوم بفعل قلة عدد جنوده بالمقارنة مع عدد جنود الحملة المصرية، لكنه تمسَّك بموقفه الرافض لإخلاء المدينة امتثالاً لأوامر حكومته.

كان من المتوقع أن تتمسَّك فرنسا بموقفها لفتح باب المفاوضات بشأن المسألة المصرية وإجبار بريطانيا الجلاء عن مصر مقابل جلاء القوات الفرنسية عن فاشودة وأمل المصريون أن تتحقَّق تطلعاتهم الاستقلالية عبر الجلاء، واعتقدوا بأن فرنسا لن تتزحزح عن موقفها، لكن خاب أملهم عندما تراجعت، ويبدو أنها خشيت من انعكاس نتائج الحرب عليها وعلى أملاكها في أفريقيا في ظل صمت حليفتها روسيا وتوثب ألمانيا للتوسع في أوروبا وخارجها، وضعف قوات مارشان؛ فأذعنت للأمر الواقع، وتفاوضت مع بريطانيا لحل الأزمة سلمياً على أساس انسحاب مارشان من فاشودة الذي تمَّ في (٢٧ رجب ١٣١٦هـ/ ١١ كانون الأول ١٨٩٨م)، وتحديد مناطق نفوذ فرنسا الذي تمَّ في (٩ ذي القعدة ١٣١٦هـ/ ٢١ آذار ١٨٩٩م)، فأُخرجت من مناطق بحر الغزال وبحر العرب ودارفور ودارفرتيت، وبهذا تكون بريطانيا قد حصلت على كل ما طلبته وهو استرجاع السودان وإبعاد النفوذ الفرنسي عن وادي النيل[٢].

كشف حادث فاشودة خطورة المرحلة التي مرَّت بها العلاقات بين الدولتين البريطانية والفرنسية، وهي استمرار للخلافات بينهما على استعمار أفريقيا وأعالي النيل وعلى المسألة المصرية، وأظهرت نتائج الحادث عجز فرنسا أمام بريطانيا،

---

(١) شكري: ص٦٥.

(٢) مذكرات عباس حلمي: ص٩٠ ـ ٩١. منصور: ص٥٢.

وتأكيد حقوق مصر في السودان، إلا أن الحادث في المقابل كان صدمة كبيرة أصابت الحركة الوطنية المصرية، وقد بعثت اليأس في نفوس المصريين الذين علَّقوا الآمال على فرنسا، ودلَّ على نية بريطانيا إبقاء احتلالها لمصر والسودان وعدم نية فرنسا معارضة ذلك(١).

وكان ذلك آخر حدث له قيمته من أجل تحقيق الجلاء في ظل عجز الدولة العثمانية عن التدخل، وصمت روسيا، وانتهى الصراع بتنازل كانت مصر هي رهينته لأنها تُرِكت بمفردها في مواجهة بريطانيا(٢).

ظروف عقد الاتفاق الثنائي بشأن مستقبل السودان

لقد نظرت الحكومة البريطانية إلى السودان في إطار:

ـ استعمار أفريقيا والمشاريع المتعلقة بها.

ـ ضمان سلامة أملاكها الاستوائية.

ـ تأمين وضعها في مصر بفضل تحكُّمها في منابع النيل.

ـ الحفاظ على طريق الهند بالسيطرة على الساحل الغربي للبحر الأحمر التابع لمصر والسودان.

وجاء رأي كرومر حول هذا الموضوع متوافقاً مع توجهات حكومته، فقد تطلع إلى ضمّ السودان إلى الإمبراطورية البريطانية، على الرغم من أن الجيش المصري والخزينة المصرية تحمّلا العبء الأكبر في عملية استرجاعه، لكنه خشي من:

ـ النفقات الباهظة التي تتطلبها إدارة السودان التي لا تنوي بريطانيا المساهمة فيها، وإنما تريد أن تتحمَّل مصر النفقات العسكرية والمالية كلها.

ـ عودة الثورة المهدية إذا عادت مصر إلى حكم السودان منفردة.

لذلك رأى أن تكون بريطانيا صاحبة السيادة العليا في مصر ولا يتحقَّق ذلك إلا بإبعاد السيادة العثمانية عن السودان تفادياً للمشكلات التي قد يُثيرها السلطان ضد السيطرة البريطانية، بالإضافة إلى التخلُّص من ازدواج التبعية القائم في مصر بين التبعية القانونية للسلطان العثماني، والتبعية الفعلية للاحتلال البريطاني؛ فسعى إلى إيجاد الظروف الملائمة لإقامة نوع من الحكم في السودان يختلف عما كان قائماً منذ ما قبل قيام الثورة المهدية، واعتقد أن النجاح الذي تحقَّق في هذا البلد إنما يُمثِّل نجاحاً بريطانياً أكثر منه مصرياً، وأن القوات البريطانية التي اشتركت في عملية استعادته ليست قوات مساعدة، بل قوات رئيسة أدَّت دوراً محورياً في هذه العملية.

---

(١) الرافعي: ص٥٩ ـ ٦٢.

(٢) مذكرات عباس حلمي: ص٩٢.

تمثَّلت أول إشارة إلى نوع الحكم المنتظر في السودان برفع العلمين المصري والبريطاني جنباً إلى جنب على خرائب سراي حاكم السودان في الخرطوم، وهي إشارة ظاهرة على التغيير القائم فعلاً في السودان، ومظهراً من مظاهر الوضع الجديد والذي يُحقِّق هدفين بريطانيين هما: إبراز ما استقر عليه رأي الحكومة البريطانية من خلال مشاركتها المشروعة في إدارة السودان، والقضاء نهائياً على ما كان شائعاً في مصر من أن غاية استعادة السودان هي أن تستعيد مصر وحدها السلطة فيه(١).

وكانت الحكومة البريطانية تعلم أن تحديد الوضع الجديد للسودان على النحو الذي يُشير إليه رفع العلمين، لن يُقابل بالرضى في السودان ومصر والدولة العثمانية والحبشة وفرنسا، لذلك سارعت إلى اتخاذ الإجراءات العملية لوضع ما اعتزمت القيام به موضع التنفيذ وفرض أمر واقع، فتنازلت لمصر عن قيمة ما كانت قد اقترضته منها لتمويل حملة استرجاع السودان، وعدَّت ذلك تنازلاً عن قيمة نصيبها في هذه العملية إلى جانب ما ساهمت به من الرجال، وأبلغت الحكومة المصرية بذلك في (١٧ ربيع الآخر ١٣١٦هـ/ ٤ أيلول ١٨٩٨م).

وعلى الرغم من خطورة ما تضمَّنه التبليغ؛ فلم يتعدَّ رد فعل الخديوي والسلطان، اللامبالاة، الأمر الذي شجع بريطانيا على تسويق مشروعها أوروبياً، فأعلمت فرنسا بما اعتزمت على تنفيذه لإثبات الحقوق التي صارت لبريطانيا ومصر في السيادة على المناطق موضوع النزاع معها، وهي الأراضي التي كانت خاضعة للسلطان، وقد أضحت بعد العمليات العسكرية التي حدثت مؤخراً، مُلكاً للحكومتين البريطانية والمصرية بحق الفتح، وأن هذا الحق لا يقبل المناقشة(٢).

وعلى هذا الشكل حدَّدت بريطانيا سياستها في السودان.

اتفاقية الحكم الثنائي

تقرَّر مستقبل السودان في اتفاقية الحكم الثنائي التي أُكرهت مصر على توقيعها مع بريطانيا في (٧ رمضان ١٣١٦هـ/ ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩م)، وهي الاتفاقية التي جعلت إدارة السودان إدارة ثنائية، من الناحية الاسمية تشترك فيها كل من مصر وبريطانيا، أما في الحقيقة فإن الحاكم العام ومجلس مستشاريه وحكام المديريات ومفتشي النواحي، كانوا من ضباط الجيش البريطاني، واقتصر دور مصر في الحكم على سدّ العجز السنوي في ميزانية السودان، ووافقت الحكومة البريطانية على إنشاء دولة جديدة تقوم على مبدأ الحكم الثنائي، ووضع كرومر مشروعاً لهذا الحكم يقوم على الأسس الآتية:

---

(١) منصور: ص٥٩.

(٢) شكري: ص٥٣٣.

ـ تفسيرات توضيحية للفظة السودان لإزالة ما قد يُثيره تعميم اللفظ من مشكلات، فقسَّمت الاتفاقية الأراضي التي يُطلق عليها لفظ السودان إلى ثلاث فئات هي:

١ ـ الأراضي التي لم تُخْلِها القوات المصرية منذ عام (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م) مثل وادي حلفا وسواكن، وقد دخلت في نطاق بلاد السودان.

٢ ـ الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل الثورة المهدية وفقدتها مؤقتاً ثم استعادتها، وقد أخرجتها الاتفاقية، من حدود السودان وهي: قسم من مديرية خط الاستواء، وقد ضُمَّ إلى محمية أوغندة البريطانية، زيلع وبربرة اللتان صارتا جزءاً من الصومال البريطاني.

٣ ـ الأراضي التي قد تحتلها الدولتان المصرية والبريطانية معاً في المستقبل في جنوبي السودان وغربيه.

ـ استعمال العلمين المصري والبريطاني معاً في البر والبحر في جميع أنحاء السودان باستثناء مدينة سواكن حيث يُستعمل العلم المصري فقط.

ويبدو أن المقصود هو التمييز بين سواكن وبين سائر السودان فيما يتعلق بامتداد ولاية المحاكم المختلطة القضائية[(١)].

ـ إسناد الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يحمل لقب «حاكم عام السودان»، يُعيَّن بأمر الخديوي بناء على طلب الحكومة البريطانية، ويُعزل بالطريقة نفسها.

الواضح أن بريطانيا استأثرت بتعيين وعزل الحاكم العام من الناحية العملية وخصّت إصدار أمر التعيين بالخديوي، وهو إجراء شكلي، وانسحب هذا الاستئثار على شؤون السودان كلها من دون إقامة أي اعتبار لمصر[(٢)].

ـ للحاكم العام حق سن أو تعديل القوانين والأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول بها والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حق الملكية فيه بجميع أنواعها، وعلى الحاكم العام أن يُبلغ فوراً المعتمد البريطاني في مصر ورئيس مجلس وزراء مصر بالمنشورات التي يُصدرها، ولكن التبليغ على هذا النحو لا أهمية له لأنه يتم بعد إصدار القوانين والعمل بها.

ويبدو أن إبلاغ رئيس مجلس وزراء مصر بما يصدر من قوانين؛ مرده إلى الضرورة المزدوجة وهي أن السودان على الرغم من وضعه السياسي المنفصل، ما يزال من الناحية النظرية أرضاً مصرية، بالإضافة إلى المسؤوليات المالية التي تعهدت

---

(١) منصور: ص٩٠ ـ ٩١.
(٢) المرجع نفسه: ص٩٢.

بها مصر تجاه السودان[1]، وقد حقَّقت بريطانيا من خلال صلاحية الحاكم العام بسن وتعديل القوانين وغيرها؛ إضفاء الصفة القانونية على التدابيرِ الإدارية والتشريعية التي تُتخذ في السودان.

ـ عدم سريان على السودان الجديد أو على أي جزء منه: القوانين أو الأوامر السلطانية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر بعد صدور هذه الاتفاقية، باستثناء ما يصدر من قِبَل الحاكم العام.

ـ عدم منح امتيازات خاصة لرعايا أي دولة أو دول، والإشارة هنا إلى إقامة الأوروبيين والعثمانيين في السودان وتملكهم وعملهم في ربوعه.

ـ نظَّمت الاتفاقية الرسوم الجمركية على التجارة بين السودان ومصر وبين السودان والبلدان الأخرى، على قاعدة، عدم دفع رسوم الواردات على البضائع القادمة من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، على أن تُحصَّل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من خارج الأراضي المصرية، وتلك القادمة عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الأحمر.

ـ عدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة على أي جهة من جهات السودان فيما عدا مدينة سواكن.

ـ يوضع السودان كله ما عدا سواكن تحت الأحكام العُرفية، ويبقى كذلك حتى يتقرّر غير ذلك بمنشور من الحاكم العام[2].

ـ تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان، ولا يُصرَّح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

ـ منع إدخال الرقيق إلى السودان وتصديره منه[3].

ذيول مفعول الاتفاقية الثنائية

رأى الخديوي عباس حلمي أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد اتفاقية كهذه؛ لأن فيها اعتداء على السيادة العثمانية، وعلى الرغم من ذلك، فقد وافق مجلس الوزراء المصري عليها، ووقَّعها وزير الخارجية بطرس غالي وكرومر، وعُيِّن كتشنر

(١) انظر: نص القرار الوزاري الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٨٩٩ الخاص بدعم اقتصاد السودان: عند: منصور. الملحق رقم ١٥، ص٤٤٠، ٤٤١، وهو باللغة الإنكليزية.

(٢) استمرت الأحكام العُرفية سارية في السودان حتى عام ١٩٢٦ حين أُلغيت في وقت واحد مع قانون الطوارئ.

(٣) انظر النص الكامل للاتفاق الثنائي في: منصور، الملحق رقم ١ ص٣٧١ ـ ٣٧٤. وهو باللغة الإنكليزية.

حاكماً عاماً على السودان مع احتفاظه بوظيفة قائد الجيش المصري الذي يتولى حماية السودان، ويرابط في البلاد مع قوة بريطانية رمزية، وعندما كُلِّف بالتوجه إلى جنوبي أفريقيا لمحاربة البوير، عُيِّن مكانه السير ريدجنالت ونغت في (أوائل ١٣١٦هـ/ أواخر ١٨٩٩)[١].

قوبلت الاتفاقية في مصر بعاصفة شديدة من الاستنكار على الصعيدين الصحفي والحزبي، وبخاصة بعد أن طالبت بريطانيا الحكومة المصرية بسداد مبلغ مئتين وخمسة عشر ألف جنيه كانت بريطانيا قد أنفقته على الجنود البريطانيين في معركتي عطبرة وكرري بوصفها شريكة مصر في السودان، وهاجمت الصحف المصرية الاتفاقية بعنف، وانتقدها محمد فريد في رسالة إلى بطرس غالي بوصفها مخالفة للفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية[٢]، وقد بلغت حدّة الانتقادات درجة أدَّت إلى اغتيال بطرس غالي فيما بعد.

وظهرت المعارضة للحكم الثنائي جلية بعد شهر من تعيين ونغت حاكماً عاماً على السودان، وانتقلت إلى ضباط الجيش المصري في السودان، وهاجم جنود إحدى الفرق مخازن السلاح في أم درمان، ونهبوا الذخيرة، وفَقَدَ الضباط البريطانيون السيطرة عليهم، فتدخل بعض الضباط الكبار، وانتهى الأمر بمعاقبة عدد من ضباط الفرقة العسكرية التي هاجمت مخازن السلاح.

وسعت الإدارة البريطانية في الخرطوم إلى قطع صلات مصر بالسودان وهدم الوحدة السياسية لوادي النيل وضايقت المصريين الموجودين في السودان من عسكريين ومدنيين وموظفين لدفعهم على مغادرته وذلك بهدف فرض الهيمنة البريطانية على البلاد، غير أنها لم تتمكَّن من قطع الصلات اللغوية والدينية بين الشعبين المصري والسوداني، وظهر ذلك جلياً في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وخشيت هذه الإدارة من قيام ثورات ترتكز على أساس ديني، فقمعت حركة قادها مدَّع للمهدية في جبال تقلي بكردفان في عام (١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م)، وقبضت عليه وأعدمته، وظهر ثائر آخر في العام التالي في ضواحي سنجة ادعى أنه النبي عيسى، كما ظهر آخر في الغضاريف في عام (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م)، فاعتُقلا قبل أن تستفحل حركتهما، ولعل أخطر الحركات الثورية التي قامت في ذلك الوقت، تلك التي قام بها عبد القادر ودّ حبُّوبة في إقليم الحلاويين، وكان من أنصار المهدي، ولم يعترف بالحكومة المحلية، وأُخمدت حركته وأُعدم بعد أن سقط عدد من ضباط وجنود الحكومة.

---

(١) مذكرات عباس حلمي: ص١٨١. (٢) شكري: ص٥٢٩ ـ ٥٣٨.

تجدُّد الحركة الوطنية

خمدت الحركة الوطنية نسبياً في مصر عقب القضاء على حركة أحمد عرابي واحتلال بريطانيا مصر، واستبداد كرومر بشؤون البلاد، واعتقد هذا أن الوجود البريطاني فيها ضروري لحل مشكلاتها وإصلاح أوضاعها، لكن هذا الوجود لا يستند على حق شرعي أو قانوني، إذ كانت البلاد تابعة للدولة العثمانية، وأدرك عباس حلمي عقب اعتلائه سدة الخديوية، أن الاحتلال أخلَّ بوعوده بالجلاء عن مصر على الرغم من تسوية الشؤون المالية، وبقي جاثماً على صدور المصريين محاولاً تفرقتهم باتباع خطة تدعو إلى ما يأتي:

ـ عدم تشبُّث المصريين بالأمل في الاعتماد على التدخل العثماني أو الأوروبي ضد الاحتلال.

ـ أن يُدرك فريق من المصريين على الأقل، المصلحة القائمة بينهم وبين الاحتلال على أساس تبسيط مركز مصر الدولي بحيث يؤدي إلى تسوية العلاقة بين مصر وبريطانيا تدريجاً بشرط أن يقبل ما تمليه الظروف، وما يتفق مع الهيمنة البريطانية الكاملة على مصر.

ـ التفرقة بين مختلف فئات المجتمع المصري[1].

جاء رد المصريين سريعاً على الدعوة التي تضمّنتها الخطة البريطانية، عبَّر عنه مصطفى كامل الذي تهيأ له الجو لتزعم الحركة الوطنية، في طورها الجديد، وهو محامي شاب درس الحقوق في فرنسا.

ظهر مصطفى كامل في ميدان الجهاد الوطني في عام (١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م) في جو داخلي وخارجي موآت.

ففيما يتعلق بالجو الداخلي يمكن رصد ما يأتي:

ـ تسرُّب اليأس إلى نفوس المصريين بعد أن انتهت الحركة العرابية إلى الإخفاق والفشل.

ـ نقض سلطة الاحتلال مواعيدها في الجلاء عن البلاد.

ـ ابتعاد الدول الأوروبية عن حل المسألة المصرية الأمر الذي دفع بريطانيا للعبث كما تشاء باستقلال مصر وحقوق المصريين.

ـ تراجع النفوذ البريطاني في وادي النيل بفعل الثورات الوطنية التي نشبت في عواصمه ومديرياته.

---

(١) غربال، محمد شفيق: تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية: ص٢٦.

ـ إضعاف القوة الميدانية للجيش المصري، ووضعه تحت قيادة بريطانية.

ـ التغلغل البريطاني في مفاصل البلاد ومرافقها بحيث أضحى المعتمد البريطاني كرومر صاحب الأمر والنهي.

ـ تعاون بعض رجال مصر مع الاحتلال.

وفيما يتعلق بالجو الخارجي، نرصد ما يأتي:

ـ تقدم الشعور بالحرية، ونمو الروح القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان وفي أقاليم الدولة العثمانية في البلقان واليونان.

ـ تأثر مصر بهذا التيار، إذ لم يكن الحكم البريطاني مهما حاول التقرب من المصريين وإصلاح أوضاعهم، سوى حكم أجنبي لا يمكن بأي حال أن يُمثِّل أماني الشعب المصري أو يعمل على تحقيقها(١).

تزعَّم مصطفى كامل الحركة الوطنية بعد قيام الاحتلال البريطاني، وذكَّر المصريين بماضيهم، وخصَّص جهوده كلها لإثارة عاطفة الوطنية وتمجيدها، وعلى الرغم من أنه تبنى المفهوم التحرري للوطنية إلا أنه تأثر بالفكر السياسي الإصلاحي لجمال الدين الأفغاني، فنادى بالحرية والاستقلال في نطاق دولة الخلافة العثمانية، ورأى أن الحكمة السياسية تقضي بتوثيق الروابط معها لاتخاذها وسيلة لمقاومة الاحتلال، وذلك بما لها من حقوق دولية في مصر.

وظهر تعلُّق مصطفى كامل بالجلاء في برقية بعث بها إلى السلطان العثماني بمناسبة انتهاء الحرب العثمانية ـ اليونانية، أعرب فيها عن رجائه أن يشترط على دول أوروبا لعقد الصلح، جلاء البريطانيين عن مصر مقابل جلاء الجيش العثماني عن بلاد اليونان.

الواضح أن دعوة مصطفى كامل إلى الانضواء تحت راية الدولة العثمانية، واعتناقه مبادئ حركة الجامعة الإسلامية؛ أخرج الوطنية المصرية عن مسارها الطبيعي وهو الاستقلال عن كل من بريطانيا والدولة العثمانية، والاعتزاز بالوطنية المصرية بعيدة عن التبعية، ولكن لم يُشكِّل ذلك عائقاً أمام اكتمال الوعي الوطني لديه، فكان أول مصري يهتف «تحيا مصر».

ودافع مصطفى كامل عن حقوق بلاده والدعاية لقضيتها في المحافل الدولية عبر إلقاء الخطب، وكتابة المقالات والرسائل، وإقناع المحافل الصحفية والسياسية والأدبية بعدالة المسألة المصرية(٢)، لا سيما في فرنسا التي أبدت معارضة مستمرة للاحتلال البريطاني وكان التجاؤه إلى الدول الأوروبية لإجبار بريطانيا على الجلاء عن مصر أمراً تقتضيه:

---

(١) عمر: ص٣٤٧.

(٢) الرافعي: ص٤٠ ـ ٥٠.

ـ الظروف الدولية المحيطة بالمسألة المصرية آنذاك وهي المرتبطة بالتوازن الدولي في البحر المتوسط، والحفاظ على كيان الدولة العثمانية.

ـ الصفة الدولية للمسألة المصرية والتي تستند من الناحية القانونية، على معاهدة لندن عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م)، والفرمانات المؤكِّدة لها بالإضافة إلى الفرمانات التي صدرت في عهد إسماعيل بشأن اختصاصات ومسؤوليات الخديوية، لكن فرنسا خذلته مرتين:

الأولى: حين تراجعت عن الوقوف في وجه بريطانيا في مصر ووادي النيل إثر حادثة فاشودة في عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م).

الثانية: بعد توقيع الاتفاق الودي بين الدولتين الفرنسية والبريطانية في عام (١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م) الذي طمأن بريطانيا إلى استقرار وضعها السياسي في مصر، وزوال التحديات التي تطالبها بسرعة الجلاء عنها(١).

وبذلك ضعف أمله في تدخل أوروبا لإنقاذ مصر، وانهار ركن من أهم أركان سياسته، لكنه لم ييأس بل استمر في جهاده ينادي بالجلاء فأصدر في عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م) جريدة اللواء بهدف الاتصال بالرأي العام، وتغذية عقول القراء ونفوسهم لتكون علماً للحركة الوطنية التي تزعَّمها، فكان منبراً لبث الروح الوطنية، والتذكير بأمجاد المصريين وانتصاراتهم والتأكيد على معاني الكرامة الوطنية والصمود وتفنيد مزاعم الاحتلال ودعاوى عملائه، واستطاع أن يستقطب بعض الأعيان المقرَّبين من السراي، وكثيراً من الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى من الموظفين والطلبة والمحامين، وبدأت مظاهر اليقظة الوطنية تظهر في الشباب المثقَّف بشكل عملي في عام (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م) عندما فكّروا في إنشاء ناد للمدارس العليا، وقد تمَّ افتتاحه في العام التالي، وكان بمثابة معهد وطني علمي أخلاقي، خرَّج جيلاً من خيرة الشباب المصري(٢).

احتضن عباس حلمي حركة مصطفى كامل، واتخذها وسيلة لمقاومة سلطة الاحتلال، وكان قد توجَّه نحو الشعب المصري بعد الإذلال البريطاني له ليستمد منه العون، ومنذ عام (١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م)، وجد في مصطفى كامل، الزعيم الوطني الذي يمكن أن يحدَّ من تسلط المعتمد البريطاني كرومر، وعمل هذا على إيجاد جو من التفاهم بين الخديوي والمصريين ورأب الصداع الداخلي الذي نفذ منه الاحتلال، وحاول التوفيق بين الطائفتين الإسلامية والقبطية اللتين يتكوَّن منهما المجتمع المصري.

(١) الرافعي: ص٦٧.

(٢) عمر: ص٣٥٢.

وتوَّج مصطفى كامل عمله الوطني في عام (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م) بإنشاء الحزب الوطني في مواجهة حزب الأمة على الرغم من أنه لم يكن يُؤمن بإنشاء حزب رسمي اعتقاداً منه أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انقسام الشعب.

لم يعش مصطفى كامل طويلاً بعد تأليف حزبه، فقد توفي في (٧ محرم ١٣٢٦هـ/ ١٠ شباط ١٩٠٨م)، لكن حياته القصيرة لم تمنع أفكاره من تكوين تيار وطني قوي استمر عشرات السنوات بعد وفاته.

حادثة دنشواي وأثرها في نمو الشعور الوطني

حدث في (٢٠ ربيع الآخر ١٣٢٤هـ/١٣ حزيران ١٩٠٦م) أن وقعت حادثة دنشواي المشهورة فاستثارت الشعور الوطني، ورفدت الحركة الوطنية بزاد جديد أخذ يمتد إلى أعماق الريف، وتتلخَّص الحادثة في أن بعض الضباط البريطانيين خرجوا في رحلة صيد إلى مديرية المنوفية، على طريق الإسكندرية لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي، فأصابوا امرأة أثناء عملية الصيد، وأتلفوا الغلال، وأشعلوا النار في أحد أجران القمح، وقتلوا الحمام المنزلي وحملوه في أكياسهم؛ الأمر الذي أثار الأهالي، فهاجموا الضباط، وهرب أحدهم عبر حقول المحاصيل، ومات بفعل ضربة شمس، فعاد الجنود المرافقين له إلى القرية، وقتلوا بعض الفلاحين المسالمين انتقاماً[١].

ثارت ثائرة سلطة الاحتلال عندما علمت بهذه الحادثة، فأجرت تحقيقاً انتهى إلى محاكمة بعض الفلاحين، وأصدرت المحكمة أحكاماً قاسية بحقهم، لتكون عبرة وعظة لأهل البلاد، تراوحت بين الإعدام والسجن لمُدد زمنية متفاوتة، وجلد المحكوم عليهم خمسين جلدة، ونُفِّذ الحكم في اليوم التالي على مرأى من أُسر المحكوم عليهم[٢].

تردَّدت أصداء هذه الحادثة داخلياً وخارجياً.

فعلى الصعيد الداخلي، تُعدُّ هذه الحادثة انعطافة في تاريخ الحركة الوطنية؛ لأنه قبل حادثة دنشواي حمل سكان المدن وحدهم عبء الحركة الوطنية، أما بعد وقوع الحادثة فقد ازدادت قوة الفلاحين، وأضحى من الصعب مواجهتها، وبفعل هذه القوة التي اكتسبتها الحركة الوطنية؛ واصلت سلطة الاحتلال تشجيع الفئة المتعاونة معها من كبار المُلَّاك وبعض المثقفين على مواصلة جهودهم ضد الحركة الوطنية، وأنعشت هذه الحادثة، الحركة الوطنية بعد الركود والضعف الذي انتابها قبل وقوع

---

(١) مذكرات عباس حلمي: ص١٣٢، ١٣٣. (٢) كيلاني: ص١٠٠ ـ ١٠٩.

الحادثة، وألهبت مشاعر المصريين، وزادت السخط والغضب الشعبي على بريطانيا وبخاصة بعد أن كشفت هذه الحادثة حقيقة نوايا الاحتلال المتمثلة في إخضاع الشعب المصري والقضاء على الشعور الوطني بالعزة والكرامة، ووجد مصطفى كامل فيها فرصة فريدة لشن حرب دعائية قاسية ضد الاحتلال وسياسته التعسفية، في مصر، كان آنذاك في أوروبا، فندَّد بفظاعة الأحكام وتناقضها مع أبسط مبادئ الإنسانية والعدالة، وأطلع الرأي العام الأوروبي على حقائق المسألة المصرية وردَّ التهم الظالمة عنها عبر جريدة اللواء بنسختيها الفرنسية والإنكليزية[1].

وعلى الصعيد الخارجي، فقد اهتمت الصحف الأوروبية بالمسألة المصرية وراحت تنشر المقالات والرسائل والبحوث والتعليقات، المستفيضة عن شؤون مصر ومطالب المصريين، الأمر الذي أدى إلى تحول نظرة الرأي العام الأوروبي إلى الشعب المصري من شعب متأخر لا يفقه معنى الوطنية والاستقلال، ولا يختلف عن بقية شعوب المستعمرات الأوروبية خارج القارة؛ إلى شعب يطالب بحريته واستقلاله، فعظم بذلك شأنه في نظر الأوروبيين، واحترامهم له.

وأدركت الحكومة البريطانية، أن سياستها في مصر بحاجة إلى إعادة نظر، فاستجوب مجلس العموم البريطاني الحكومة بشأن ما جرى في دنشواي، وظهر تيار قوي داخل حزب الأحرار، شجب سياسة الاحتلال المتبعة في مصر، وتقرَّر على أثره تنحية كرومر من منصبه في (١٧ صفر ١٣٢٤هـ/ ١٢ نيسان ١٩٠٦م)، فقوبل ذلك بالابتهاج في الدوائر الوطنية، وبالحزن والامتعاض في أوساط الموالين لسلطة الاحتلال، وأصدر عباس حلمي بعد مغادرته عفواً عن المسجونين في (٣ ذي الحجة ١٣٢٥هـ/ ٧ كانون الثاني ١٩٠٨م)[2].

قيام الأحزاب السياسة

حزب الأمة

نشطت منذ أوائل القرن العشرين حركة قيام الأحزاب السياسية في مصر.

الواقع أن دعوة مصطفى كامل لم تلق تجاوباً من قِبَل ملَّاكي الأراضي الزراعية والمثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية، وقد تشبَّعوا بالنظريات الأوروبية التي تدعو إلى التحرر، بالإضافة إلى تأثرهم بتعاليم الشيخ محمد عبده الإصلاحية عن طريق

---

(١) الرافعي: مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية، ص٩٥ ـ ١٠٤.

(٢) انظر نص أمر الخديوي بالعفو في: كيلاني، ص١٢١.

التربية والتعليم، وتحرير العقل، وإعادة هداية الدين، والمعروف أنه بنى خطته الإصلاحية على تربية الأمة المصرية وتكوينها، حتى تكون مصدر الإدارة والسياسة في بلادها، وقد أدرك منذ البداية أنه لن يتمكَّن من تنفيذ إصلاحاته إلا عن طريق رسمي، وهذا ما دفعه إلى الاتصال بالخديوي عباس حلمي والبريطانيين.

وشكَّل توجُّه المثقفين بداية التحول في التفكير السياسي المصري، وبداية التبلور الكامل لفكرة الوطنية المصرية وفق مفهوم الشعب المصري لها من خلال مُثُله الخاصة وتفكيره الخاص.

ووجد هؤلاء المُثقَّفون أنهم بحاجة إلى صحيفة سياسية تُعبِّر عن توجهاتهم، فأصدروا «الجريدة» في (٢٤ محرم ١٣٢٥هـ/ ٩ آذار ١٩٠٧م) وقد اتخذت شعاراً هو الاعتدال، وإرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقي، ونُصح الحكومة، وتبيان ما هو خير للبلاد.

تسلَّم أحمد لطفي السيد رئاسة تحرير الجريدة، وهو من أتباع الشيخ محمد عبده، وكان يُدرك أن مصر لم تفد شيئاً من العلاقة الشرعية التي تربطها بالدولة العثمانية التي نظَّمتها معاهدة لندن، وأنه لا يمكن الاعتماد على فرنسا وبريطانيا ولا على أي دولة أخرى لحل المسألة المصرية، ولا يمكن أن تُحرَّر مصر إلا على أيدي المصريين أنفسهم؛ لذلك وضع برنامجاً بعيداً عن التأثيرات الخارجية العثمانية والبريطانية، والتأثيرات الداخلية المتمثلة بسلطة الخديوي المطلقة، ويقوم هذا البرنامج على الأسس الآتية:

- قبول نوع الحكومة القائمة.
- عدم نشر المسائل التي تثير حساسيات دينية.
- خلق رأي عام صحي في البلاد.
- بحث مسائل المصلحة العامة بوساطة هيئة خاصة.
- التعامل مع الآخر بروح الاعتدال.
- الجرأة في التعبير عن المبدأ.

وقرَّر أعضاء شركة الجريدة تحويلها إلى حزب سياسي أطلقوا عليه حزب الأمة، على أن تكون الجريدة لسان حاله، وتمَّ ذلك في (١٣ شعبان ١٣٢٥هـ/ ٢١ أيلول ١٩٠٧م)[(١)]، وكان قوامه جماعة من الباشاوات والملَّاك أمثال: محمود سليمان الذي رئس الحزب، وهو أحد أعضاء مجلس شورى القوانين ومن كبار أثرياء الصعيد، وحسن عبد الرازق، وحمد الباسل وعبد الرحيم الدمرداش وعبد الخالق ثروت وغيرهم.

---

(١) شفيق: جـ٣ ص١٢٩.

ويبدو أن لسعد زغلول دوراً ما في تأسيس الحزب، والمعروف أنه كان يعمل سرّاً مع أخيه فتحي لتقوية نفوذه، كما كان كرومر من المؤيدين لقيامه لاتخاذه وسيلة لمناهضة سياسة الخديوي عباس حلمي[1].

تبنَّى الحزب مبادئ مستمدة من طبيعة تكوينه ومن مبادئ خطة الشيخ محمد عبده الإصلاحية، وتتلخَّص بالمسائل الآتية:

١ ـ مساندة حركة التعليم ونشره بالطرق كافة وجعله إجبارياً في الأولى والابتدائي.

٢ ـ الحصول على حق البلاد الطبيعي في الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة، وتوسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين تدرجاً إلى إيجاد مجلس نواب.

٣ ـ توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلاً إلى تقدم البلاد الزراعي وعدم إهمال الصناعة والتجارة والسعي لترقيتهما.

ويمكن حصر هذه المبادئ من الناحية السياسية بأمرين هما: المطالبة بالدستور والاستقلال.

فالمطالبة بالدستور تضمن عدم قيام استبداد فردي، وتتيح لأعضاء الحزب الاشتراك في الحكم مع السلطتين، الشرعية التي يُمثلها الخديوي، والفعلية التي يُمثلها الاحتلال البريطاني، وهو أمر يرى أعضاء الحزب أنه من حقهم؛ لأنهم يمثلون طليعة الرأي العام في الأمة، وهم أصحاب المصالح الرئيسة، ورؤساء العائلات التي تتكوَّن منها الأمة، ومن حقهم أن يُشاركوا في إدارة شؤون بلدهم، وأن يشغلوا مركزاً ثابتاً بين السلطتين اللتين تستبدان بأمور البلد، ومعنى هذا أنهم لم يعتقدوا أن البريطانيين هم الأعداء الوحيدون الذين يجب أن تُوجَّه كل الجهود لمحاربتهم، وإنما الخديوي أيضاً بفعل سلطته المطلقة، ولهذا استهدفوا البريطانيين والخديوية معاً، وتعرَّضوا بسبب ذلك إلى حملات من جانب عباس حلمي الذي اتهمهم بأنهم كانوا يستوحون من لورد كرومر، ومن الممكن أنهم كانوا يأتمرون بأوامره[2].

وطالب الحزب بالاستقلال السياسي القائم على تكوين الأمة المصرية كشعب له مقوماته وتاريخه ومُثُله وتقاليده الخاصة من دون تبعية للخلافة أو لسلطة الاحتلال.

ويبدو هذا أمراً طبيعياً بالنسبة لهذه الفئة التي لا تريد أن تعود إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الاحتلال، ولا إلى الاستبداد الذي يمارسه الخديوي وبطانته، ولا

---

(١) شفيق: جـ٣ ص١٢٩.

(٢) مذكرات عباس حلمي: ص١١١.

إلى ازدراء الأتراك والشراكسة والأرمن والأرناؤوط وغيرهم من الجنسيات الدخيلة على الوطن المصري، ورأت أن توثيق العلاقة مع الدولة العثمانية، والانضمام إلى الجامعة الإسلامية، لا يتفق مع النمو الذاتي المستقل للشعب المصري، وأن الاحتلال البريطاني «قوة أتت بها ظروف سياسية مُرتَّبة، وتذهب بها ظروف سياسية مُرتَّبة»، وعلى بريطانيا ترك مصر لأهلها، إذ لا تستطيع أن تُغيّر من صيغته شيئاً، ولا أن تقونن احتلالها[١]. من هنا، رأى حزب الأمة أن تقوية الأمة المصرية سوف يؤدي إلى زوال الاحتلال، لذلك دعا إلى إعداد الأمة، وتعليم الشعب الجاهل[٢].

ونتيجة لهذا التوجُّه السياسي، اعترف حزب الأمة بوجود الاحتلال كحقيقة واقعة، ورأى ضرورة التعامل مع سلطته بوصفها القوة الفعلية في البلاد، وأن عدم الاعتراف بشرعيته لا يعني عدم وجوده، ولا يُقلِّل من سلطته أو نفوذه.

ويبدو أن الهدف من هذه النظرة السياسية هي إعداد الأمة للاستقلال الذاتي إلى أن تتهيأ الظروف لزوال الاحتلال أو حتى «يستأثر حب الاستقلال الذاتي بجميع حواس الأمة وملكاتها على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام»[٣].

وكان حزب الأمة في تعامله مع البريطانيين يسير على النهج الذي رسمه الشيخ محمد عبده الذي فرَّق بين خدمة البلاد وبين العبودية للمالك، وأن الوطنية تقضي بحب الأمة، وتحقيق منفعتها، وتحري طرق الإصلاح، وإتيانها من أبوابها[٤].

أثار موقف حزب الأمة من الاحتلال البريطاني، وقيام العلاقات الودية بين بعض أعضائه، وبين بعض المواطنين البريطانيين الكبار؛ شكوك أعداء هذا الحزب، واتُهمت الجريدة بأنها بريطانية الميول، وقد أُنشئت بوحي من كرومر.

الواقع أن كرومر ومساعديه كانوا يُشجِّعون الفئة المتعاونة مع الاحتلال، وأن كرومر عيَّن سعد زغلول وزيراً للمعارف في (١٠ رمضان ١٣٢٤هـ/ ٢٨ تشرين الأول ١٩٠٦م)، ويُعدُّ هذا التعيين من النتائج المباشرة لحادثة دنشواي، ويبدو أن سلطة الاحتلال أرادت تعديل سياستها في مصر عبر إسناد بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين، للتخفيف من سخط المصريين بعامة على الاحتلال واستقطاب المثقفين من أعضاء حزب الأمة[٥].

والراجح أن تفسير الصلة بين حزب الأمة والاحتلال البريطاني يعود إلى أن كرومر كان يستغل معارضة الأغنياء والفئة المثقفة لمبادئ الحزب الوطني وتوجهاته

---

(١) الجريدة تاريخ ٦ تموز ١٩٠٨.
(٢) عمر: ص٣٧٠، ٣٧١.
(٣) الجريدة تاريخ ١٧ أيار ١٩٠٨.
(٤) الجريدة تاريخ ٢٤ آذار ١٩٠٧.
(٥) عمر: ص٣٧٢.

السياسية، لاستقطابهم ودفعهم إلى الوقوف في وجه الخديوي عباس حلمي وسلطته المطلقة، لكن كثيراً من العناصر البارزة في حزب الأمة كانت تنتمي إلى أُسَرٍ أدَّت دوراً ما في الحركة العرابية، من هنا كانت معارضتهم لسلطة الخديوي المطلقة ولسلطة الاحتلال معاً، وإذا كان حزب الأمة قد حرص على حسن صلته بالاحتلال فلأنه كان يعتقد أن مصر في ضعفها لا تستطيع أن تكافحه، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالاتفاق مع سلطة الاحتلال[1].

الحزب الوطني

قامت سياسة مصطفى كامل الخارجية على الأسس نفسها التي قامت عليها سياسة جريدة العروة الوثقى، وتتلخَّص في ثلاثة أمور هي:

- أن المسألة المصرية مسألة دولية، لذلك يجب الاستعانة بالدول الأوروبية الفاعلة لإكراه بريطانيا على الجلاء عن مصر.

- أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر هي الدولة العثمانية، فيجب التشبُّث بهذه العلاقة لإظهار بطلان الاحتلال وإكراهه في النهاية على الجلاء.

- الدعوة للجامعة الإسلامية على أساس التفاف الشعوب الإسلامية حول الدولة العثمانية.

ظهر الحزب الوطني على المسرح السياسي بعد ظهور حزب الأمة بقليل، وقام في بادئ الأمر على شكل حركة سياسية تهدف إلى العمل على استقلال مصر، وكان مصطفى كامل قد فكَّر في عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م) في تحويل الحركة إلى حزب منظم على غرار الأحزاب الأوروبية، ولكنه قرَّر تنفيذ فكرته في عام (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م) بعد تهيئة الظروف والنفوس لهذا التحول.

وما جرى في العام المذكور من حادثة دنشواي نتج عنها تبلور الوضع في مصر بحيث أدى إلى ظهور الأحزاب، وكانت القطيعة قد قامت بين عباس حلمي ومصطفى كامل منذ (رمضان ١٣٢٢هـ/ تشرين الثاني ١٩٠٤م)، لكن الطرفين تجنَّبا الإفراط في العداء لشعور كل منهما بضعف موقفه تجاه الاحتلال وحاجته إلى الآخر، وعندما وقعت حادثة دنشواي رأى فيها كل منهما الفرصة للتضامن وتوجيه ضربة قاضية لكرومر وسياسته، فتقارب الطرفان بعد تدخل بعض الأعوان، وبخاصة طبيب القصر الدكتور محمود صادق رمضان، الوطني الانتماء والمُقرَّب من الزعماء

---

(١) عمر: ص٣٧٣.

الوطنيين، فاجتمع عباس حلمي سرّاً في (رمضان ١٣٢٤هـ/ تشرين الثاني ١٩٠٦م) بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ولطيف سليم، ووضعوا خطة للتعاون بين الطرفين، وقرَّروا إنشاء الحزب الوطني وإصدار جريدتين واحدة باللغة الإنكليزية، والأخرى باللغة الفرنسية، وتمَّ رصد عشرين ألف جنيه إنكليزي لتحقيق ذلك[1].

وهكذا أدَّت حادثة دنشواي إلى مسألتين:

الأولى: إعادة التعاون بين الخديوي وبين مصطفى كامل.

الثانية: تخلي بريطانيا عن سياسة كرومر في مصر بعد أن تبين لها خطأوها، الأمر الذي أدى إلى عزله واستبداله بآخر.

وشكَّك مصطفى كامل بسياسة حزب الأمة بعد ظهور الجريدة بفعل ميولها البريطانية، وعندما عاد من أوروبا ألقى خطبة مهمة في الإسكندرية في (١٤ رمضان ١٣٢٥هـ/ ٢١ تشرين الأول ١٩٠٧م) دعا فيها إلى الانضمام إلى الحزب الوطني، واتخذ الجلاء مبدأ للحزب حتى صار يُعرف باسم «حزب الجلاء»[2].

وعقدت في (٢٢ ذي القعدة/ ٢٧ كانون الأول) أول جميعة عمومية للحزب، فافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة تحدَّث فيها عن أهداف الحزب القائمة على نشر التعليم والاستقلال، والوفاق بين الأمة، وتقريب المسافات بينها وبين الشعوب الأخرى، والسمو بالمصري، وتمَّ التصديق في هذا الاجتماع على لائحة الحزب، واختار المجتمعون مصطفى كامل رئيساً للحزب مدى الحياة، ووضعوا نظاماً داخلياً لإدارته[3]، كما وضعوا برنامجاً واسعاً لاستقطاب الطامحين وإرضاء المتطرفين والشبان، يقوم على المبادئ الآتية:

- استقلال مصر كما قرَّرته معاهدة لندن، وتضمنته الفرمانات السلطانية، وهو الاستقلال التي وعدت بريطانيا باحترامه، وتعهدت رسمياً بذلك.

- إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام مجلس نيابي تام كمجالس النواب في أوروبا.

- احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون وقبول مراقبة مالية كالرقابة الثنائية؛ ما دامت مصر مدينة لأوروبا، إذا طُلب منها ذلك.

---

(١) عمر: ص٣٨٠.

(٢) انظر نص الخطبة في: الرافعي، ص١٢٧ ـ ١٢٩.

(٣) زرق: ص٥٨.

ـ الصراحة في انتقاد الأعمال الضارة، وتشجيع الأعمال النافعة للحكومة المصرية.

ـ العمل على نشر التعليم على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء منه أوفى نصيب.

ـ ترقية الزراعة والصناعة والتجارة.

ـ بث الشعور الوطني في الشعب، وإفهامه حقوقه الوطنية، ودعوته للائتلاف والتساند بين عنصريه.

ـ العناية بالشؤون الصحية.

ـ بث روح المحبة بين المصريين والأجانب.

ـ تقوية العلائق بين مصر والدولة العلية.

ـ الدعاية لمصر في الخارج، ونفي كل شبهة عنها يُلصقها بها خصومها[1].

انتقلت قيادة الحزب الوطني إلى محمد فريد عقب وفاة مصطفى كامل، وتعرَّض في غضون ذلك لضربات قاصمة من البريطانيين عقب مقتل رئيس الوزراء بطرس غالي على يد إبراهيم ناصيف الورداني وهو أحد المتحمسين للحزب في (٩ صفر ١٣٢٨هـ/ ٢٠ شباط ١٩١٠م)[2] بسبب توقيعه اتفاقية السودان، وترؤوسه المحكمة الخاصة في حادثة دنشواي، وإعادته لقانون المطبوعات، وسعيه إلى إنفاذ مشروع تمديد امتياز القناة، فتتبَّع كتشنر عناصره المتطرفة، وقدَّمهم للمحاكمات وعرَّضهم للاضطهادات حتى لم يكد يمضي عام كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب الوطني قد هاجر إلى خارج البلاد[3].

وانتهى بنشوب الحرب العالمية الأولى الدور التاريخي للحزب الوطني في قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها، بفعل: تشتُّت أعضائه، واحتجابه مدة الحرب عن الرأي العام، وتغيُّر الظروف السياسية الدولية التي كان يعمل بمقتضاها؛ عقب انتهاء الحرب، والمتمثلة بانهيار الدولة العثمانية، وتحالف بريطانيا وفرنسا، ووفاة محمد فريد، وظهور قيادة وطنية جديدة تمثَّلت بحزب الوفد برئاسة سعد زغلول، وقد توجَّهت إلى مخاطبة القاعدة الكبيرة من الفلاحين، وتغلغلت في القرى، في الوقت الذي كان الحزب الوطني لا يزال يعمل في المدن وسط كتلة محدودة العدد، والموقف المتطرف الذي اتخذه الحزب من مسألة التفاوض مع بريطانيا؛ ما صرف

---

(١) شفيق: جـ٣ ص١٢٧.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، تاريخ مصر القومي من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٩م، ص٣٠٦.

الشعب عنه، وقد رأى أن فكرة عدم التفاوض غير مقبولة طالما كانت بريطانيا متفوقة، وأن اعتراف الدول في مؤتمر الصلح بالحماية، جعل المسألة المصرية مسألة ثنائية بين مصر وبريطانيا لا سبيل إلى حلها إلا بالتفاوض، أو أن تفرض بريطانيا حلاً لا يُحقق آمال الشعب المصري.

حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية

لم يشأ الخديوي عباس حلمي أن يبقى وحيداً في الساحة السياسية بلا حزب يسانده وينطق باسمه ويجمع أنصاره، فوجد ضالته في شخص الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد، الأزهري الثقافة، فأوعز إليه تأسيس حزب الإصلاح في (١٨ صفر ١٣٢٥هـ/ ٢ نيسان ١٩٠٧م)، وملخص مبادئه ما يأتي:

- تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الإداري.
- الاعتماد على الوعود والتصريحات التي أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلالها القطر المصري، ومطالبتها بتحقيقها.
- المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية.
- أن يكون التعليم الابتدائي عاماً ومجاناً.
- أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في البلاد.
- أن تُعطى الوظائف في المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان.
- أن تكون محاكمة الأجانب جنائياً أمام المحاكم المختلطة[١].

استمر هذا الحزب حتى وفاة مؤسسه في عام (١٣٣١هـ/ ١٩١٣م).

أحزاب مختلفة

قامت في مصر في المدة نفسها أحزاب سياسية لم تُعمِّر طويلاً وسرعان ما زالت بوفاة مؤسسيها، ولم يكن لها تأثير يُذكر في الحياة السياسية، نذكر منها: الحزب الوطني الحر، وحزب المصريين المستقلين، وحزب مصر الفتاة.

أوضاع مصر السياسية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى

تبدَّلت سياسة بريطانيا في تعاملها مع الخديوي عباس حلمي من الشدة إلى المرونة والوفاق، عبَّر عنها إلدون غورست الذي خلف كرومر، إذ في الوقت الذي

---

(١) شفيق: جـ٣ ص١٢٨ ـ ١٢٩.

كان الأخير على خلاف دائم مع الخديوي، سلك غورست سياسة مخالفة تقوم على التعاون والوفاق معه بوصفه ممثل السلطة الشرعية، وأن حكم مصر إنما هو له(١)، لكن هذه السياسة جاءت على حساب كبت الحريات العامة، فقد أطلق المعتمد البريطاني الجديد يد الخديوي في خنق الحريات العامة، ومعاملة رجال الحزب الوطني بالقسوة، والتنكيل بهم، فتعرَّض محمد فريد للمضايقة، وكان قد حذَّر من انتهاج غورست سياسة سلطة كرومر، وردَّ عباس مدافعاً عن النوايا الحسنة التي يكنُّها غورست لمصر والمصريين، فهو الذي طلب العفو عن سجناء دنشواي، وحضَّ موظفيه البريطانيين على حسن التعامل مع المصريين، وساعد في إصلاح الأزهر(٢).

ونجم عن تعاون الرجلين إبعاد مصطفى فهمي التركي الأصل عن رئاسة مجلس الوزراء، وهو المعروف بصداقته للبريطانيين، وتعيين بطرس غالي مكانه وهو المعروف أيضاً بصداقته الوطيدة بالبريطانيين، وقد دلَّ تعيينه على أن غورست لم يُقدِّر المشاعر الوطنية تقديراً جيداً؛ لأن بطرس غالي هو الذي وقَّع اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين بريطانيا ومصر والتي عارضها المصريون، وترأس المحكمة الخاصة التي نظرت في قضية دنشواي وأدانت الفلاحين المصريين كما ذكرنا.

وازدادت في عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) قوة الحركة الوطنية، وتنبَّه الشعب إلى حقوقه السياسية، فطالب بالاستقلال والحكومة النيابية، ولعل مرد ذلك يعود إلى أسباب نذكر منها ما يأتي:

- التنافس بين الأحزاب الثلاثة الرئيسة.
- اتساع دائرة النقاش في حقوق الشعب.
- إعلان الدستور في الدولة العثمانية(٣)، وكان لهذا الحدث وقع عميق في مصر، وأثر قوي في إذكاء الشعور الوطني.
- شعور المصريين بتراجع سياسة الاحتلال واضطرار البريطانيين إلى تغيير عميدهم كرومر أمام قوة الوطنية المصرية(٤).

لكن غورست عمل على تثبيط عزائم المطالبين بالدستور مدعياً بأن المصريين ليس لديهم ما للأتراك من استعداد للحكم الذاتي، ولم يصلوا إلى المستوى الذي يؤهلهم للحياة النيابية، ورضخ الخديوي لمزاعم الاحتلال وسكت عن حقوق بلاده وشعبه(٥).

(١) شفيق: جـ٣ ص١٢١.
(٢) المرجع نفسه: ص١٤٢.
(٣) انظر كتابنا تاريخ العثمانيين: ص٤٩٦ ـ ٥٠٤.
(٤) شفيق: جـ٣ ص١٥٢.
(٥) المرجع نفسه: ص١٥٢ ـ ١٥٨.

وهكذا أدَّت سياسة الوفاق بين عباس حلمي وغورست إلى تعكير الجو السياسي وإلحاق ضرر بالغ بالحركة الوطنية، من ذلك أنه عندما طالبت الحركة الوطنية بالجلاء والحكومة النيابية والدستور تجاوب معها مجلس شورى القوانين، فطالب في (ذي القعدة ١٣٢٦هـ/ كانون الأول ١٩٠٨م) بإنشاء مجلس نيابي، فتدخل بطرس غالي وأقنع رئيس المجلس بعدم قيام حياة نيابية، واستبدال ذلك بنظام يُتيح للأمة الاشتراك مع الحكومة في إدارة الشؤون العامة الداخلية، وإبداء الرأي في تقرير مشاريع القوانين واللوائح التي تُطبق على الأهالي، وفي تقرير الضرائب والرسوم، باستثناء ما يختص بنصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية، والدين العام، وأحكام قانون لجنة التصفية، وبكل ما يتعلق بالمصالح والحقوق العائدة للأوروبيين، وتقرَّر أن يصدر قانون بذلك[١].

وبفعل تمادي أركان الحزب الوطني في مهاجمة الخديوي الذي ضاق ذرعاً بالحملات الصحفية ضده؛ كلَّف بطرس غالي بالتعجيل في معاجلة هذه المشكلة، فاستقر الرأي على بعث قانون المطبوعات الصادر في عام (١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م) خلال قيام الحركة العرابية، وهو قانون شديد القساوة في مواده، ووافق مجلس شورى القوانين على تنفيذه، ونُشر في (٥ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/ ٢٧ آذار ١٩٠٩م).

واجه إحياء قانون المطبوعات عاصفة من الاحتجاج من قِبل الصحافة والطلاب، فهاجمته صحيفة اللواء، واحتجت لجنة الحزب الوطني على نشره وتنفيذه بسبب تقييده حرية الصحافة، وقام الطلاب بمظاهرة احتجاج ضد صدوره، ما دفع مجلس شورى القوانين إلى إعادة النظر بصدوره، وترتَّب على تنفيذه، محاكمة الشيخ جاويش رئيس تحرير صحيفة اللواء والحكم عليه بالغرامة[٢].

وشُغل الرأي العام المصري في عام (١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م) بمشروع مدّ امتياز قناة السويس الذي طرحه المستشار المالي البريطاني على الحكومة المصرية لسدّ حاجتها من المال، والمعروف أن غورست رأى بعد مرور عام على تعيينه بالاتفاق مع المستشار المالي، أن يجد حلاً للوضع الصعب الذي نجم عن تصرفه بأموال الاحتياطي الخاص بصندوق الدين من دون الحاجة إلى الاقتراض، فاستغلت شركة قناة السويس حاجة الحكومة إلى المال، وعرضت عليها مدَّ امتياز القناة أربعين سنة جديدة تنتهي في عام (٢٠٠٨م) مقابل أربعة ملايين جنيهاً تُدفع على أربعة أقساط سنوية، لكن المشروع لقي معارضة شديدة من الحركة الوطنية التي رأت فيه محاولة لإطالة أمد الهيمنة الأجنبية على مصر، وعمَّت المظاهرات شوارع القاهرة هاتفة ضد

---

(١) شفيق: ج٣ ص١٦٧، ١٦٨.
(٢) المرجع نفسه: ص١٧٣ ـ ١٨٠.

المشروع، وضد الاستبداد، وضد جريدة الأهرام التي كانت تُروِّج له، وللخروج من هذا المأزق، اقترح محمد فريد عرض المشروع على الجمعية العمومية، فأحالته الحكومة على الجمعية في (٢٦ محرم ١٣٢٨هـ/ ٧ شباط ١٩١٠م) بعد موافقة غورست، فناقشته مدة شهرين تقريباً ثم رفضته بالإجماع على الرغم من تأييد الخديوي له(١).

وخلال مناقشة المشروع في الجمعية العمومية اغتيل بطرس غالي ما أثار المعتمد البريطاني غورست، فقرَّر اتباع سياسة الشدة مع المصريين، فشنَّ حملة شديدة من القمع ضد الوطنيين والصحافة الوطنية، وساءت صحته في غضون ذلك، وتوفي في (١٥ رجب ١٣٢٩هـ/ ١٢ تموز ١٩١١م)، وعُيِّن بدلاً منه اللورد كتشنر قائد الجيش المصري السابق، وشكَّل تعيينه إيذاناً بنهاية الوفاق مع الخديوي وبداية مساعي كتشنر لعزله بفعل عدائه له منذ حادث الحدود، ووصل كتشنر إلى مصر في (٣ شوال/ ٢٧ أيلول)(٢).

وأخذت سياسة كتشنر في مصر وعلاقته بالخديوي تتضح تدريجاً منذ قدومه، فأخذ يتدخل في كل شؤون الحياة المصرية، وقام برحلات في الأقاليم اتصل خلالها بالفلاحين مباشرة، ولعل أبرز ما استحدثه كان إلغاء الجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين، وإنشاء الجمعية التشريعية مع سلطات أوسع، فصدر نظامها في (٨ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٣ تموز ١٩١٣م)، وأُجريت الانتخابات، ونجح فيها سعد زغلول الذي أضحى من أبرز أعضائها(٣).

فرض الحماية البريطانية على مصر

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) تردَّد في الأوساط المصرية احتمال دخول تركيا الحرب إلى جانب دول الوسط: ألمانيا والنمسا وبلغاريا، فأبلغ حسين رشدي رئيس الوزراء المصري ممثل المُعتمد البريطاني شيتهام رسالة شفوية تتضمن رأيه بأن تركيا تنوي الدخول في الحرب إلى جانب الألمان، وأنه يمكن في هذه الحال صدور إعلان بفصل مصر عن تركيا شرط منحها حكماً ذاتياً.

قابل المسؤولون البريطانيون هذه الرسالة بالفتور في بادئ الأمر ثم أدركوا مغزاها

---

(١) شفيق: جـ٣ ص١٨٦ ـ ١٨٨، ٢٠٤ ـ ٢٠٨.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٥١.

(٣) المرجع نفسه: ص٢٩٩ ـ ٣٠٢. لاشين، عبد الخالق محمد: سعد زغلول دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، ص٥٥، ١٩٧ ـ ١٩٨.

بعد ذلك، فاجتمع ممثل المعتمد البريطاني ومستشارا الداخلية والمالية في القاهرة، وتوصلوا إلى نتيجة بأنه في حال دخول تركيا الحرب؛ فإن وضع مصر الدولي سيتعرَّض لمخاطر جسيمة؛ لأنه محكوم باتفاقيات دولية وفرمانات سلطانية بالإضافة إلى ازدواج ولاء الموظفين، واحتمال استقالة الوزراء المصريين خشية على حياتهم، وصعوبة العثور على آخرين يتولون مناصبهم، وردود الفعل الدينية، وقرّروا إيجاد بديل يوفر لهم تجنُّب تلك المخاطر ويستقطب المصريين، ورأوا أن فرض الحماية البريطانية على مصر يُحقِّق ذلك، وهي خطوة في سبيل الحكم الذاتي وتعاون المصريين مع البريطانيين.

وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح سلطة الاحتلال في مصر، واشترط الأمير حسين كامل[(١)] ورئيس الوزراء حسين رشدي أن تقترن هذه الخطوة بمنح مصر استقلالاً ذاتياً، ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تتقبَّل فكرة منح الاستقلال الذاتي، وهي غير مستعدة للاستجابة لهذا الشرط في الوقت الذي كان دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا قد أضحى أمراً مؤكداً، لكنها خشيت من أن ينجم عن فرض الحماية من دون هذا الشرط، أعمال عنف في مصر، وأزمة سياسية بفعل رفض المسؤولين المصريين التعاون معها، ورأت في تأييدهم أهمية كبرى بسبب تأثيرهم على الرأي العام المصري، لذلك اقترح شيتهام على حكومته التريث بإعلان الحماية والاكتفاء بإعلان الأحكام العرفية، ويمكن عبر هذه الوسيلة تنفيذ التدابير الإدارية من دون استشارة الجمعية التشريعية، ومن دون الحصول على موافقة الدول الأخرى فيما يتعلَّق بالأفراد الأجانب، فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك، وأعلنت الأحكام العرفية في (١٣ ذي الحجة ١٣٣٢هـ/ ٢ تشرين الثاني ١٩١٤م)[(٢)]، وبعد خمسة أيام من فرض الأحكام العرفية أعلنت الحرب على تركيا، فأضحت السلطة والسيطرة في مصر بيد القائد العام للجيوش البريطانية، كما أضحت مصر منذ ذلك الوقت في حال حرب مع الدولة صاحبة السيادة عليها من الناحية القانونية[(٣)].

ويبدو أن المخاوف البريطانية التي راودت المسؤولين البريطانيين من حدوث ردود فعل عنيفة من جانب الشعب المصري عند إعلان الأحكام العرفية، قد زالت، بفعل أن الشعب المصري لم يكترث بالأمر، ما أدى إلى تعزيز وجهة نظر أنصار ضمّ مصر

---

(١) كان الخديوي عباس حلمي آنذاك خارج مصر في رحلة له إلى أوروبا، وقد غادر البلاد في (٢٠ أيار ١٩١٤م). شفيق: جـ٣ ص٣١٧ ـ ٣١٨.

(٢) Newman, Polson: Great Britain in Egypt, p205.

(٣) حمود، ماجدة محمد: دار المندوب السامي في مصر ١٩١٤ ـ ١٩٢٤م، جـ١ ص١١٢، ١١٣.

إلى الممتلكات البريطانية وعلى رأسهم كتشنر الذي تولى وزارة الحربية، وحجتهم في ذلك أن نظام الحماية:

ـ يحرم بريطانيا من مساعدة الجيش المصري في حربها مع أعدائها والذي كان من المنتظر أن يكون ذا فائدة في دفاعه عن الأرض المصرية على الأقل، ولهذه المسألة أهميتها الحيوية بالنسبة للعسكريين أمثال كتشنر(١).

ـ يُفقد كثيراً من قانونيته، والمعروف أن أشكال الحماية التي عُرفت من قبل تتمُّ عن طريق معاهدات تُعقد بين الدولة الحامية والدولة المحمية، أما الحماية المقترحة على مصر فقد كان مُقرراً أن تتمَّ من طرف واحد وهو الطرف البريطاني(٢).

ـ إن الضم المدعَّم بقوة عسكرية كافية، يُعدُّ أفضل حل للوضع في مصر.

اقتنعت الحكومة البريطانية بوجهة النظر هذه، وأعلنت ضمّ مصر إلى أملاكها في (٢٤ ذي الحجة ١٣٣٢هـ/ ١٣ تشرين الثاني ١٩١٤م)(٣) في ظل تباين وجهات النظر بين السياسيين والعسكريين، وكان عليها أن تُقنع حليفتها روسيا وفرنسا بعملية الضمّ، فجاء الرد الروسي بالموافقة، ورفضت فرنسا فكرة الضمّ على أساس أن بريطانيا تكون قد بدأت في جني ثمار الحرب، وفضَّلت إبقاء الأمور على حالها إلى حين انتهاء الحرب.

وجاء القرار الحاسم برفض الضمَّ من رجال السياسة والعسكريين في مصر الذين اعترضوا على قرار حكومتهم بحجة أن الوزراء المصريين قد قبلوا بالحماية، وضمنوا تأييد الفئات الدينية، وأن الضمَّ سيؤدي إلى استقالتهم مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية(٤)، وطالب شيتهام حكومته بإبطال الضمَّ والقبول بالحماية التي تؤدي إلى اكتساب الاحتلال قوة قانونية، وشكَّل تحسُّن الوضع الداخلي عاملاً آخر أزال العقبات من أمام إعلان الحماية، بالإضافة إلى حاجة بريطانيا الاستعانة بالمصريين، وإشراكهم في الحرب إلى جانبها وجانب حلفائها، لذلك أعادت الحكومة البريطانية النظر بقرار الضمِّ وأعلنت الحماية البريطانية على مصر في (٣٠ محرم ١٣٣٣هـ/ ١٨ كانون الأول ١٩١٤م)، وأعلن وزير خارجية بريطانيا قطع العلاقة بين مصر وتركيا، وتغيير الوضع القانوني لمصر التي أضحت واقعة تحت الحماية البريطانية، وستتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها.

---

(١) Lord - Loiyed: Egypt Since Cromer I, p200 - 201.
رزق: قضية الحماية البريطانية على مصر، ص١٠٢.

(٢) رزق: المرجع نفسه. (٣) حمود: جـ١ ص١١٤.

(٤) Stors, Ronald: Orientation, p132.

وهكذا أُسدل الستار على الحماية المقنعة التي خضعت لها مصر منذ وقوعها تحت الاحتلال البريطاني في عام (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م)، وأضحت الحماية سافرة على البلاد، وتغيَّر الشكل القانوني للعلاقات بين البلدين، وأدَّى إلى تغيرات واسعة المدى شملت أوجه الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية في البلاد.

خلع عباس حلمي

صدرت أول إشارة إلى خلع الخديوي عباس حلمي من شيتهام ممثل المعتمد البريطاني كتشنر في مصر بإيعاز منه، وكان قد أعرب لحكومته عن رغبته في عدم عودة الخديوي من استانبول حيث كان يقضي إجازته الصيفية، ورأى عدم السماح له بالعودة إلى مصر لأسباب عدة نذكر منها ما يأتي:

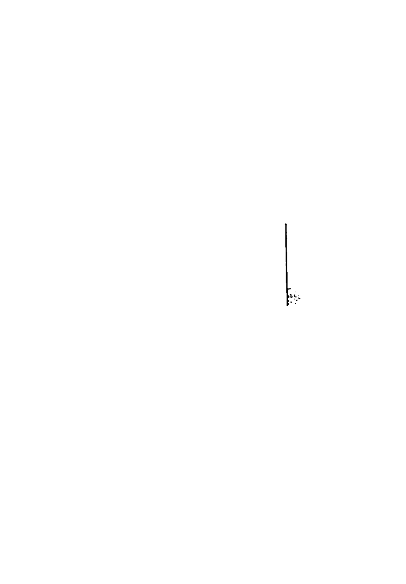
- تصاعد نفوذه ودسائس بعض حاشيته.
- عداؤه القديم معه وبخاصة موقفه من مسألة طابا.
- صداقته للسلطان العثماني الذي قد يُعلن الحرب على بريطانيا وحلفائها.
- وقْف توزُّع ولاءات وزرائه بين القصر وبين دار المعتمد البريطاني بحيث يكونون أكثر اعتماداً على الاحتلال.
- نشاطه المعادي لبريطانيا في عاصمة الخلافة.
- إن بقاءه على العرش المصري يتناقض مع أحد أهداف بريطانيا في إعلان حمايتها على مصر.

وطلب كتشنر من وزير الخارجية البريطانية أن ينصح الخديوي بالتوجه إلى بلد محايد في الوقت الحالي، فأبلغه السفير البريطاني في استانبول الرسالة، وأن حكومته لا تنظر بعين الرضا إلى وجوده في تركيا، وتقترح عليه مغادرتها إلى إيطاليا للإقامة هناك طيلة مدة الحرب.

ومعنى هذا في العرف السياسي أن بريطانيا عقدت العزم على خلعه؛ لأنه لم يكن الشخص المرغوب فيه، ولا الصالح بالنسبة لمصالح بريطانيا في تلك الظروف الحساسة والحرب المشتعلة، وقد أقدمت على ذلك في (٢٩ محرم ١٣٣٣هـ/ ١٨ كانون الأول ١٩١٤م)، وعيَّنت الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر[١].

---

(١) شفيق: جـ٣ ص٤٣٩ ـ ٤٤٠. الرافعي: تاريخ مصر القومي، ثورة ١٩١٩، ١٩١٤ ـ ١٩٢١، ص١٨.
طالب الأمير حسين كامل لدى اختياره لتحمل المسؤولية تحويل مصر إلى مملكة يحكمها ملك مصري، لكن كان من المستحيل أن يحمل أمير تابع لملك بريطانيا اللقب نفسه الذي يحمله مولاه، وكذلك لقب صاحب الجلالة؛ لأن ملك بريطانيا يحمل هذا اللقب أيضاً، لذلك اقترح ستورز إبدال لقب ملك بلقب سلطان، وهو لقب عربي على أن يُسمَّى «صاحب العظمة» لتمييزه عن غيره من الألقاب المرادفة له.



الفَصْلُ الحادي عَشَر

التطورات السياسية في مصر حتى صدور دستور عام ١٩٢٣م

أوضاع مصر خلال الحرب العالمية الأولى(١)

دخلت مصر بعد إعلان الحماية البريطانية في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها، انعكس أثرها على البلاد والعباد، وعلى دور المحتل البريطاني، وتغيّر النظام السياسي بوقوع البلاد في قبضة الحماية البريطانية، وكشفت بريطانيا أمام الدول الأوروبية عن وضعها الجديد في مصر، وأبلغتها بتوجيه مراسلاتها مع ممثليها في القاهرة إلى المندوب السامي بدلاً من الحكومة المصرية، فأضحى وجودها قانونياً وشرعياً، من وجهة نظرها، وترتَّب على هذا التغيير تغيير آخر طال وظيفة ممثلها في مصر، فرفعت درجة وظيفته وأضحى يُلقب بالمندوب السامي وبنائب الملك بدلاً من قنصل أو الوكيل السياسي، وجعلت منه وسيطاً بينها وبين السلطان المصري، وهكذا أضحى المندوب السامي وزيراً للخارجية المصرية، واستتبع ذلك إنشاء منصب جديد هو منصب مدير عام أو وكيل وزارة الخارجية يكون بمثابة حلقة اتصال بين المندوب السامي وإدارة الخارجية، وقد شغل روبرت غريغ هذا المنصب معظم سنوات الحرب(٢).

وسيطرت بريطانيا على مرافق الحياة العامة، وحظَّرت التعامل مع ألمانيا وحلفائها، وخوَّلت قواتها البرية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية، ووضعت قانوناً في (٢٨ ذي القعدة ١٣٣٢هـ/١٨ تشرين الأول ١٩١٤م) لمنع التظاهر والتجمهر، ومعاقبة كل من يُقدم على ذلك، وعُدَّ كل اجتماع يتجاوز خمسة أشخاص في مكان عام، جنائياً، يتوجب تفريقه، واضطهدت أعضاء الحزب الوطني ولاحقت أنصاره، واعتقلت الكثير منهم وزجتهم في السجون أو نفتهم إلى مالطة، وأوروبا مثل: أحمد لطفي السيد وفهمي كامل وعبد الله طلعت وغيرهم كثير.

---

(١) يُعدَّ هذا العنوان بمثابة تمهيد لمضمون الفصل.

(٢) رزق: ص٩٩.

قوبل قرار الحماية بالاحتجاج الشعبي، وتجاوز سخط الشعب إلى مهاجمة السلطان فتعرَّض للاعتداء مرتين: **الأولى**: في القاهرة في (١٣ جمادى الأولى ١٣١٣هـ/ ٨ نيسان ١٩١٥م)، **والثانية**: في الإسكندرية في (٢٦ شعبان/ ٩ تموز)[١].

كان وجود القوات العسكرية البريطانية على أرض مصر تأكيداً لسلطة الحماية، ودعامة أساس لحكم المندوبين السُماة طوال وجودهم في البلاد، فكان الجيش أداة لحفظ الأمن وقمع الانتفاضات ضد سلطة الاحتلال.

وبدأت الحكومة البريطانية منذ بداية الحرب في تقوية مركز قوتها العسكرية جنباً إلى جنب مع تقوية وضعها السياسي، وتفاوتت علاقة المندوبين السُماة مع السلطان وأركان الدولة بين التعاون والجفاء وفقاً للظروف والطبائع الشخصية لدى هؤلاء.

كان السيد هنري مكماهون أول مندوب سامي، وصل إلى مصر في (٢٢ صفر ١٣٣٣هـ/ ٩ كانون الثاني ١٩١٥م)[٢]، فعمل على تسخير موارد البلاد للدفاع عن المصالح البريطانية، والتصدي للجيش التركي المرابط في فلسطين والمتوثب للزحف إلى مصر للسيطرة على قناة السويس، وأكَّد أن القواعد السياسية التي سارت عليها بريطانيا في جميع البلدان التي تدير شؤونها ومنها مصر، ستظل مرعية الإجراء، وأنه سيبذل قصارى جهده في هذا السبيل لاستكمال ما قام به أسلافه ومعتمداً على مساعدة الذين يعملون معه[٣].

الواقع أن مكماهون لم يتمكّن من إحداث أي تغييرات في إدارة شؤون مصر الداخلية بسبب ظروف الحرب، وقِصر المدة التي قضاها في البلاد وهي اثنين وعشرين شهراً والتي لم تُتح له القيام بإصلاحات أو بدور ما كأسلافه، وظلّت القواعد الأساس للسياسية البريطانية في مصر مطبقة باستثناء ما أملته ظروف الحرب من سيطرة السلطة العسكرية على البلاد[٤].

أطلق مكماهون أيدي الموظفين البريطانيين، وتركَّزت السلطات في أيدي المستشارين حتى أضحوا الحكام الحقيقيين، وكانوا مسؤولين أمامه مباشرة، ويبدو أنه وقع تحت تأثير هؤلاء وبخاصة المستشار المالي إدوارد سيسل، وذلك بسبب ضعف شخصيته.

وحرص مكماهون على القيام بواجبات المندوب السامي التقليدية على الرغم من

---

(١) الرافعي: تاريخ مصر القومي، ثورة ١٩١٩، جـ١ ص٢٨، ٢٩.

(٢) جريدة الأهرام تاريخ ٧ و٨ و٩ كانون الثاني ١٩١٥م.

(٣) جريدة المقطم تاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩١٤م.

(٤) حمود: جـ١ ص٢٤٣.

ظروف الحرب، وكانت علاقته سيئة بالسلطان حسين كامل على الرغم مما قدَّمه من خدمات لسلطة الحماية، فلم يُتح له قدراً من السلطة يستطيع أن يُقوي مركزه بين شعبه، ولم يسمح له الإدلاء بأي حديث مع الصحف يتناول الشؤون العامة إلا من بعد إذنه، وبلغ من إذلاله له عندما طلب منه أن يعرض عليه في دار الحماية ما يريده إذا شاء، ولا يفعل ذلك في قصره في عابدين وذلك لأنه هو نائب الملك، ويعني ذلك أنه «يُزار ولا يزور»، فلم يقبل السلطان ذلك[١].

وأمر مكماهون السلطان بألا يُبرم أمراً صغيراً أو كبيراً بغير موافقته، وأنشأ خطاً هاتفياً مباشراً بين مكتبه في قصر عابدين وبين مكتبه في دار الحماية من أجل تسهيل هذه المهمة.

الواقع أن ما أصاب السلطان من سلب جميع سلطاته وعدم معاملته معاملة غير كريمة؛ أدى إلى وقوع الجفاء بينه وبين المندوب السامي، وأخذ السلطان يقابله بفتور كلما زاره في قصر عابدين، ولم يعد يحتفل به كما جرت العادة، واتخذ من مرضه وسيلة للتأخر في لقائه ووداعه، وكثيراً ما تعلَّل بالمرض، للاعتكاف في مزارعه الخاصة تفادياً للاجتماع به[٢].

ويبدو أن الحكومة البريطانية علمت بفتور العلاقة بين السلطان ومندوبها السامي، فرأت من الأفضل في ظروف الحرب وتهديد تركيا جبهة مصر الشرقية، أن يشغل هذا المنصب قائد عسكري بدلاً من رجل سياسي، فعيَّنت ريجنالد وينغت حاكم السودان مندوباً سامياً في مصر خلفاً لمكماهون، وصدر قرار التعيين في (١٠ محرم ١٣٣٥هـ/ ٦ تشرين الثاني ١٩١٦) على أن يتسلم منصبه في آخر السنة[٣].

وضع وينغت فور وصوله إلى مصر وتسلُّمه مهام منصبه، أسس سياسته التي اعتزم تنفيذها في مصر، فأجرى لقاءات عديدة ويومية مع أركان الحكم، والأعيان والفلاحين للحصول على المعلومات من مصادرها، وكان أول عمل إداري قام به هو نقْل المستشار المالي سيسل بسبب سوء علاقته بالسلطان والوزراء، وهو لا يريد أن يواجه أي مصاعب وعراقيل خلال تعامله معهم، فاستجابت الحكومة لطلبه وعيَّنت السير بروتبات مكانه[٤].

ونهج وينغت سياسة أسلافه في تفهُّم مشاعر المصريين الدينية، فزار الجامع الأزهر، واجتمع بوزير الأوقاف، وشيخ الجامع سليم البشري، ومفتي الديار

---

(١) مذكرات سعد زغلول جـ٥ ص٨٧. (٢) سالم: ص٥٢.
(٣) جريدة الأهرام تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩١٦م.
(٤) سالم: ص٥٤.

المصرية الشيخ محمد بخيت وآخرون، كما زار بطريركية الأقباط، واجتمع بالبطريرك[١].

وشارك وينغت في المجهود العسكري لمساعدة بلاده في الحرب، فسخَّر موارد مصر من أجل ذلك، وسعى لدى الحكومة المصرية لزيادة دورها العسكري في سبيل خدمة بريطانيا، فاشترك الجيش المصري في حرب القناة ضد الأتراك، وقدَّمت مصر الرجال والأموال والمحاصيل والمستشفيات[٢]، ودعا الجنود المصريين الاحتياطيين للانضمام إلى الجيش المصري، ووافق مجلس الوزراء المصري على الدعوة[٣]، فبلغ عدد جنود الاحتياط الذين انضموا نحو اثني عشر ألف جندي[٤].

ومضى الجيش المصري يحارب في ميدان آخر، فأُرسلت بعض فرقه إلى الجزيرة العربية لمساعدة حاكم الحجاز الشريف حسين الذي أعلن الثورة والحرب على الأتراك[٥] على الرغم من معارضة رئيس الوزراء حسين رشدي، ويبدو أن ما تريده الحكومة المصرية شيء وما يُنفَّذ على أرض الواقع شيء آخر في ظل تباين الرأي بين الحكومتين المصرية والبريطانية.

مسألة وراثة العرش

عندما تدهورت صحة السلطان حسين كامل في (ذي الحجة ١٣٣٥هـ/ أيلول ١٩١٧م) بحث رئيس الوزراء حسين رشدي مسألة وراثة العرش مع سعد زغلول، وذكر له أنه لا يجرؤ أن يتباحث بهذه المسألة مع السلطان خشية تأثره، ويتضمن مشروعه أن يخلف السلطان أكبر أبنائه ثم أخيه فؤاد ثم يوسف كمال الدين إذا لم يكن للأولين أبناء من الذكور[٦]، وتباحث رئيس الوزراء مع وينغت، فكتب هذا لحكومته لأخذ رأيها في المشروع أعلاه بأمر من السلطان.

وبذل السلطان حسين كامل قبل وفاته جهوداً لإقناع ابنه كمال الدين حسين ليخلفه على العرش، وهو الوريث الشرعي، وكانت السلطات الحاكمة في مصر والمندوب السامي يميلون إلى تفضيله، لكن الأمير رفض ذلك وأرسل كتاباً إلى والده في (٢١ ذي الحجة ١٣٣٥هـ/ ٨ تشرين الأول ١٩١٧م) قبل وفاته بيوم واحد يعتذر فيه عن

---

(١) جريدة الأهرام تاريخ ١٠ و١٤ كانون الثاني ١٩١٧م.
(٢) المرجع نفسه: تاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩١٧م.
(٣) المرجع نفسه: تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩١٦م.
(٤) الرافعي: جـ١ ص٣٣. (٥) سالم: ص٢٤٠.
(٦) مذكرات سعد زغلول: جـ٦ ص٢٥٦.

عدم قبول وراثة العرش[1]، كما بذل المندوب السامي جهوداً يائسة لإقناعه، وعزا رفض الأمير إلى حالته النفسية وتركيبة شخصيته، ويتضح من الدور الذي أدَّاه، مدى التدخل في شؤون الحكم في مصر.

ارتقى الأمير فؤاد الأول عرش مصر بعد اعتذار كمال الدين حسين ووفاة السلطان حسين كامل في ظل الترتيبات التي أجراها المندوب السامي والتي فرضها على السلطان الجديد وقد منعته من ممارسة أبسط حقوقه، وعلى الرغم من ذلك فقد أكَّد على إخلاصه ورغبته في التعاون مع الحكومة البريطانية «والسير معاً يداً في يد»[2]، ومع ذلك فإن الخلاف سرعان ما سيحدث بينهما.

ثورة عام ١٩١٩م

ممهدات الثورة

ما كادت الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها في (٦ صفر ١٣٣٧هـ/ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨م) حتى أخذ الساسة المصريون يتشاورون في مصير بلادهم بعد الحرب، وظهرت في الأفق السياسي آنذاك بوادر حراك شعبي للمطالبة بالدستور والاستقلال، ويبدو أنه تأثَّر بما جرى خلال الحرب وبعدها مباشرة من أحداث مثل:

- قيام الثورة الشيوعية في روسيا في (محرم ١٣٣٦هـ/ تشرين الأول ١٩١٧م)، وقد تردَّد صداها في مصر ما أدى إلى انبعاث موجة من التفاؤل للانطلاق نحو الحرية.

- التصريح البريطاني - الفرنسي المشترك في (٢ صفر ١٣٣٧هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٩١٨م) والذي عبَّرت الدولتان من خلاله عن رغبتهما في تحرير الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، ولا شك بأن هذا التصريح قد أثَّر في نفوس المصريين حتى أن وزارة الخارجية البريطانية أرسلت إلى مندوبها السامي تسأله عن مدى تأثير هذا التصريح على المصريين ورد فعلهم.

- كان الإعلان عن انتهاء الحرب بمثابة الشرارة التي انطلق على أثرها المصريون للمطالبة بحقهم في الاستقلال، وإيذاناً بتغيير وضع مصر السياسي.

- ما نادى به الرئيس الأميركي ويلسون عند افتتاح مؤتمر الصلح في باريس في عام (١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م) من مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، وقد أثَّرت في نفوس المصريين بعامة والفئة المثقفة بخاصة، وعبَّرت عن الشعور المختزن في الصدور[3].

---

(١) انظر نص الكتاب في: الرافعي جـ١ ص٣٥.

(٢) جريدة الأهرام تاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩١٧. مذكرات سعد زغلول: جـ٩ ص٢٩١.

(٣) حمود: جـ٢ ص٧.

هذا بالإضافة إلى التراكمات الاستعمارية على الصعيد الداخلي بدءاً من عام (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م) والتي تحدَّثنا عنها في الفصلين الأخيرين، وتأكُّد المصريين من هدف السياسة البريطانية بعد الحرب ورغبتها في الاحتفاظ بمصر ودعم الوجود البريطاني فيها، ومع كل ذلك؛ ظلَّ البحث في مستقبل مصر يؤرق السياسيين المصريين والشعب المصري، فاجتمع السلطان فؤاد مع المندوب السامي وينغت في (٢٨ محرم ١٣٣٧هـ/ ٣ تشرين الأول ١٩١٨م)، وأعرب له عن رغبته في جعل مصر ملكية دستورية لها مجلس وطني، وعندما أُعلنت الهدنة في (٦ صفر/ ١١ تشرين الثاني)، كان التوجه السياسي إدراج وضع مصر على جدول أعمال مؤتمر الصلح في باريس، امتداداً للخط السياسي الذي كان يرى حل المسألة المصرية، حلاً قانونياً، فيُنظر إليها على أنها قضية تتمثل في عدم إسناد الاحتلال إلى أساس قانوني، والدعوة المبهمة التي قطعها البريطانيون على أنفسهم في أكثر من مناسبة بالجلاء عن مصر وتبعيتها للدولة العثمانية، والذي سيطرح في مؤتمر الصلح في ظل بحث مصير البلدان التابعة للدولة العثمانية.

وهكذا فإن تحديد مستقبل مصر يحتاج إلى قرار من المجتمع الدولي ممثلاً بالأطراف التي ستجتمع حول مائدة الصلح، وهو الأمر الذي يتطلب تشكيل وفد مصري يضطلع بهذه المهمة، وكان هذا رأي الفئة المعتدلة في حزب الأمة الذين خلت لهم الساحة السياسية بعد تهميش دور الحزب الوطني قبل الحرب، فقرَّروا تأليف وفد مصري للسفر إلى باريس ليعرض وجهة نظر الشعب المصري الذي يطالب بما يأتي:

- الاستقلال التام استناداً إلى ما لمصر من مؤهلات تجعلها جديرة به.

- تأمين المصالح «الاستراتجية» لبريطانيا في قناة السويس عبر عقد محالفة عسكرية معها والسماح لها باحتلالها في حال نشوب توتر دولي يُعرِّض مصر لأطماع دولة أخرى ويُهدِّد بالخطر المصالح «الاستراتيجية» لبريطانيا.

- القبول بوجود مستشار مالي بريطاني للإشراف على صندوق الدَّين وإدارته، ويؤدي دور القيِّم على مطالب الدائنين.

- اعتماد المصريين أسلوب التفاوض المباشر مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال المنشود من دون إدخال أطراف أخرى في الموضوع.

تشكَّل الوفد برئاسة سعد زغلول وعضوية عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي، فاجتمع مع المندوب السامي، وقدَّم إليه مطالب الأمة بالاستقلال واحترام بلاده التزاماتها السياسية والمالية، وصداقتها لبريطانيا، صداقة الند للند، ثم طلب الإذن

بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، فوعده وينغت بنقل مطالبه إلى حكومته، وحبَّذ فكرة السماح بالسفر للمصريين الذين يودون مخاطبة وزارة الخارجية مباشرة[1].

وبعد ساعات قليلة من مقابلة وينغت للزعماء، تمَّ لقاء بينه وبين رئيس الوزراء حسين رشدي الذي طلب منه هو الآخر أن يسافر هو وعدلي باشا إلى لندن للتباحث مع المسؤولين هناك في تحديد مدة الحماية ومعرفة كنهها وماهيتها، وحقوق مصر على بريطانيا تحت الحماية[2].

استاء وزير الخارجية البريطانية بلفور من موقف مندوبه السامي، ورأى أنه كان عليه أن يكون أكثر حزماً، وأن يُعنِّف هؤلاء الوطنيين، واتهمه بعدم التنسيق معه ومع قصر عابدين، كما اتهمه بالضعف، ورأى في زيارة الوفد أنها ليست مناسبة الآن وإن كان قد رحَّب بزيارة الوفد الرسمي إلا أنه لم يأذن له بالقدوم إلى لندن، وأيَّد فكرة إرسال لجنة لزيارة مصر وكتابة تقرير عنها قبل اتخاذ قرار بشأن أي إصلاحات[3].

كان على المندوب السامي أن يُنفِّذ سياسة وزير خارجيته القاضية بمناهضة أعضاء الحركة الوطنية، فضغط على الأعيان وهدَّدهم كي لا يشتركوا في هذه الحركة، وأن يمتنعوا عن التوقيع على التوكيلات التي تُتيح لزعمائها التحدث باسمهم، ومنع تداول هذه التوكيلات بين العامة والتوقيع عليها، الأمر الذي أثَّر سلباً على انتشارها، فانفضَّ من حولها أغلب الذين كانوا يتردَّدون عليها، فحصر بذلك نشاطها في دائرة ضيقة لا تتعدَّى القيام بمحادثات بسيطة مع دار المندوب السامي[4].

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية رأت في السماح بسفر أعضاء الوفد:

ـ اعترافاً منها بانتدابهم كممثلين شرعيين للشعب المصري وإعطاء حركة الاستقلال موافقة رسمية.

ـ إمكان إثارة المشكلات أمام مؤتمر السلام في حال عدم تحقيق مطالبهم في لندن الأمر الذي يُسبِّب المزيد من الحرج أمام الحكومة البريطانية.

ـ ويدل رفض الحكومة البريطانية، على تمسُّكها بالحماية.

بعد أن رفضت الحكومة البريطانية طلب حسين رشدي بالسفر إلى لندن، رأى أن لا سبيل أمامه إلا الاستقالة، وفعلاً رفعها إلى السلطان فؤاد، وخوَّلت الخارجية

---

(١) فهمي، عبد الرحمٰن: مذكرات عبد الرحمٰن فهمي، يوميات مصر السياسية، جـ١ ص٤٨ ـ ٤٩.
(٢) رمضان: جـ١ ص٩٣. (٣) حمود: جـ٢ ص٢٤.
(٤) رمضان: جـ١ ص١٠٢.

البريطانية مندوبها السامي في (١٩ ربيع الأول ١٣٣٧هـ/ ٢٣ كانون الأول ١٩١٨م) سلطة نصح السلطان بضرورة قبولها وتشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد مظلوم أو إسماعيل سري، لكن هذين المرشحين رفضا تشكيل الوزارة في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها البلاد، ما اضطر المندوب السامي إلى إرجاء البت باستقالة الحكومة، ثم ذهب إلى لندن بناء على استدعاء حكومته ليشرح الموقف أمامها[١].

وأصرَّت الحكومة البريطانية على منع سفر رئيس الوزراء، والوفد، وعدم منح مصر أي قدر من الاستقلال، واستمرار نظام الحماية، ولم تسمح بعودة وينغت إلى مصر، واستبقته في لندن بحجة إبداء النصح، وتسلَّم شيتهام إدارة دار الحماية نيابة عنه[٢].

وجدَّد حسين رشدي تقديم استقالته في (٢٩ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/ ١ آذار ١٩١٩م)، فطلب شيتهام من السلطان قبولها ففعل، وطلب منه تصريف الأعمال ريثما تُشكَّل حكومة جديدة. انزعج الوفد من قبول السلطان استقالة الحكومة، ورأى فيها دليلاً على أن السلطات البريطانية لا تُقيم وزناً لأي اعتبار لا يتفق مع مصالحها[٣]، وأن قبولها وتشكيل وزارة جديدة معناه تثبيت نظام الحماية، وأن عدم قبولها من شأنه تقوية موقف الحركة الوطنية وحكومة حسين رشدي تجاه السلطة البريطانية، من هنا كانت بداية تغير موقف السلطان وإذعانه لدار الحماية[٤].

تصدَّى الوفد لمحاولة إسقاط الحكومة، وسدَّ الطريق أمام السلطان ودار الحماية من خلال منع أي مصري من تشكيل حكومة جديدة، فاستدعى «الجنرال» واطسون القائد العام للجيوش البريطانية في مصر، بناء على طلب شيتهام، سعد زغلول وسبعة من رفاقه في (٣ جمادى الآخرة/ ٦ آذار)، وحذَّرهم من مغبة إحداث أي عمل يؤدي إلى عرقلة مسيرة الإدارة، وذكَّرهم بوجود قانون الأحكام العرفية، ما يجعلهم عُرضة للمعاملة الشديدة[٥].

لم يتراجع أعضاء الوفد عن موقفهم أمام هذا الإنذار، وبادر سعد زغلول في اليوم نفسه إلى إرسال برقية إلى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية، شرح له فيها ما حدث وطلب السماح بسفر الوفد[٦].

عدَّ شيتهام إصرار سعد زغلول على موقفه الذي تجلَّى في برقيته إلى رئيس الوزراء

---

(١) رمضان: جـ١ ص١١٢.
(٢) الرافعي: ص١١٤.
(٣) مذكرات عبد الرحمٰن فهمي: جـ١ ص١٢٨.
(٤) الرافعي: جـ١ ص١١٠.
(٥) المرجع نفسه: ص١١٤.
(٦) المرجع نفسه.

البريطاني، تحدياً سافراً، وأن حركته وصلت إلى نقطة يتحتم معها الالتجاء إلى وسائل أشد عنفاً، فطلب من حكومته السماح له بإلقاء القبض عليه وإبعاده عن مصر، ورأى في ذلك وسيلة لإخماد صوت المعارضة، وإنقاذ سمعة السلطان بوصفه أهمية سياسية لبريطانيا.

وافقت الحكومة البريطانية في (٤ جمادى الآخرة/ ٧ آذار) على طلب شيتهام، فكلَّف هذا في اليوم التالي، واطسون باعتقال سعد زغلول وإسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل ونفيهم إلى مالطة، ويبدو أن الهدف من ذلك تخويف بقية أعضاء الوفد، وبث روح اليأس في نفوس المصريين جميعاً، لكنه لم يُقدِّر حساسية الوضع الداخلي في مصر حق قدره، إذ ما لبثت أن اندلعت في اليوم نفسه الشرارة الأولى إيذاناً بميلاد إحدى الثورات الكبيرة في تاريخ مصر الحديث[١].

أحداث الثورة

تشير الأحداث الأولى لثورة (جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ آذار ١٩١٩م) إلى أن المصريين كانوا يريدون التعبير عن احتجاجهم على اعتقال سعد زغلول ورفاقه من خلال مظاهرات سلمية، والتأكيد على مطلبهم الخاص بالاستقلال ورفضهم الظلم الاجتماعي، فقد خرج طلاب مدرسة الحقوق في مظاهرة باتجاه مدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة، ثم مدرسة الطب ومدرسة التجارة، وخرج معهم طلاب المدارس، وانضم الجمهور إليهم؛ لكن الأمر تطور بسبب تصدي السلطة البريطانية لهم، واعتقال ثلاثمئة طالب، تحت تأثير عجزها عن تقدير الشعور الوطني والحال النفسية التي يعانون منها؛ تقديراً سليماً[٢]، فتحولت المظاهرات إلى ثورة عارمة بما انضم إليها من عناصر جديدة دلَّت على حدوث تغيير عميق في كيان المجتمع المصري، فنتيجة لإجراءات القمع التي مارستها قوات الاحتلال ضد المظاهرات وحركات الإضراب؛ ثارت قوى الشعب ضد بريطانيا، وانضمَّت فئاته من: الطلاب، والعمال، والمهنيين، والمثقفين، وعلماء الأزهر، ورجال الدين المسلمين والمسيحيين، والفلاحين، والمرأة المصرية، إلى الثورة التي عمَّت أقاليم مصر كافة من شمالي الدلتا إلى أقصى جنوبي الصعيد[٣].

كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدية للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووجود الأزهر فيها؛ أول ما ظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد

---

(١) الرافعي: جـ١ ص١١٤ ـ ١١٥.
(٢) المرجع نفسه: ص١٧٠ ـ ١٧١.
(٣) يذكر الرافعي بشيء من التفصيل الأقاليم التي انتشرت فيها الثورة: جـ١ ص١٤٤ ـ ١٦٥.

زغلول ورفاقه، وانتقل منها إلى الأقاليم، وحمل الفلاحون عبء النضال في القرى بتأييد الأعيان، وتصدَّرت الفئة المثقفة النضال، وقادته منذ البداية، فانتشر أفرادها بين العمال في المدن والفلاحين في القرى، يوقظون الوعي الوطني، ويُنظمون الصفوف[١].

مرَّت أحداث الثورة بمرحلتين رئيستين:

الأولى: مرحلة الثورة العنيفة في (آذار عام ١٩١٩م)، وهي المرحلة التي اشتركت فيها جموع الشعب، وقامت بقطع خطوط السكك الحديد، وأسلاك البرق والهاتف في كل من الوجهين البحري والقبلي، ووسائل المواصلات في المدن، وقد قابلتها السلطة البريطانية بالعنف.

الثانية: مرحلة ما بعد شهر آذار، حيث تراجعت خلالها الثورة، وانحصرت في المدن، واتخذت شكل مظاهرات طلابية، وتحركات المثقفين[٢].

جاءت الثورة مفاجأة لتلك النخبة الاجتماعية ـ السياسية التي تمارس العمل السياسي، وكان لأحداثها وما صاحبها من عنف شديد طال ممتلكات كبار الأعيان؛ أثر واضح في موقف غالبية أعضاء الوفد المصري في باريس بعد ما سُمح لهم بالسفر إلى هناك من حيث التلهف على التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين، وبخاصة أن ما كان معروضاً عليهم هو صيغة الاستقلال الذاتي التي كانوا يطمحون إليها قبل الحرب وبعدها، ومن ثَمَّ تمسَّكت تلك النخبة بأسلوب التفاوض سبيلاً لتحقيق الاستقلال الوطني ونبذها لفكرة الكفاح المسلح التي تحتوي على قدر كبير من المخاطرة.

ورأى سعد زغلول أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ومُرهق بالأعباء ومشحون بالجند والسلاح، لكن شعور الناس، والتماسهم المُتنفَّس للتعبير عن آلامهم المكبوتة كان كافياً لانفجارها[٣]، ونصح عبد العزيز فهمي وهو أحد أفراد الوفد، الطلاب، عندما أفضوا إليه بتحفزهم للخروج والتظاهر في أحياء العاصمة؛ بالإقلاع عن هذه الفكرة، والتزام الهدوء[٤].

الواقع أن الأحداث قد جرت في بادئ الأمر، على غير تدبير الوفد ولا بإيحاء منه، فقد سيطر الشعب في المدن والقرى على زمام الموقف، وأنشأ لجاناً ثورية وجمعيات سرية، بشكل عفوي أخذت تُنظِّم مسيرة الثورة، فحوَّلت بذلك المسألة

(١) رمضان: جـ١ ص١٣٠، ١٣١.
(٢) عمر: ص٤٠٨.
(٣) المرجع نفسه: ص٤١٠.
(٤) العقاد، عباس محمود: زعيم الثورة سعد زغلول، ص٢٢ ـ ٢٣.

المصرية من مسألة دولية خارجية إلى مسألة محلية داخلية، ويعني ذلك أن الشعب قد قفز إلى مسرح الأحداث، سابقاً قيادته التي كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة تتجنّب العنف وتسعى إلى حلٍّ المسألة المصرية في الإطار القانوني داخل مؤتمر الصلح(١)، وشكَّل ذلك انعطافة في تاريخ الحركة الوطنية، إذ أفاد سعد زغلول من تلك الثورة، عندما بدأ يشعر بأن وراءه قوة شعبية تحميه الأمر الذي دفعه إلى مزيد من التشدُّد في موقفه.

مواجهة الثورة

واجهت السلطة البريطانية الثورة بسلاح العنف، فلم يكن ثمة مظاهرة إلا وأطلقت القوات البريطانية النار عليها، كما قامت بإحراق القرى وتدميرها، في الصعيد والوجه البحري، وأنشأت المحاكم العسكرية لمحاكمة المتظاهرين المُخلِّين بالأمن، وقد أصدرت أحكاماً بالسجن والجلد والإعدام إلى جانب أحكام أخرى(٢)، حتى أن بلفن القائد العام للقوات البريطانية في مصر والذي وصل إلى البلاد في (١٢ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ١٥ آذار ١٩١٩م)، اعترف بأن تماسك وصلابة ومدى انتشار الثورة، يجعل من غير الممكن أن يتحقّق قمعها من دون اللجوء إلى أشدّ أعمال القمع، وأنذر بتدمير كل قرية يُقدم أهلها على تدمير محطات السكك الحديد والمهمات التي تجري بواسطتها، كما أنذر كل من يقطع وسائل الاتصالات، بالإعدام بالرصاص، بمقتضى الأحكام العرفية، وهدَّد بتنفيذ خطة هجومية ضد الأحداث الجارية؛ ما سيكون وبالاً على البلاد والعباد مثل: تدمير العمائر، وتخريب القصور، وإحراق القرى، وإراقة الدماء(٣).

ورأى شيتهام القائم بأعمال المندوب السامي أن ضرب الثورة بعنف سوف يؤدي إلى هدوء الأوضاع، وإمكان حل الأزمة الوزارية، لكنه كان واهماً لأن استخدام العنف أدَّى إلى ردود فعل عكسية دفع النفوس إلى التحدي والمعاندة بدلاً من الإذعان والسكينة، فقد ازداد الوضع اشتعالاً، فتظاهر عُمال السكك الحديد، وقطعوا القضبان وأسلاك البرق والهاتف غير مكترثين للعاقبة، فعزلوا القاهرة والمدن الكبرى، واضطرت السلطة إلى استخدام الجنود البريطانيين لتنظيم المواصلات(٤).

وطلب بلفن في ظل هذه الأوضاع المتردية، الإسراع في تشكيل وزارة مصرية

---

(١) عمر: ص٤١٠. رمضان: جـ١ ص١٤٥.

(٢) الرافعي: جـ١ ص١٢٦.

(٣) وثائق منشورة: خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩، ص١٩٩، ٢٠٨.

(٤) العقاد: ص٢٣، ٢٤.

لتتعاون مع الجيش في إعادة الهدوء إلى البلاد[1].

مساعي التهدئة

رأت السلطة البريطانية في مصر أن تستعين بالوفد لإطفاء نار الثورة التي استفحل أوارها، فاجتمع واطسون مع بعض أعضائه البارزين في (١٣ جمادى الآخرة/ ١٦ آذار)، وناقش معهم موضوع إزالة أسباب الاضطرابات، وحاول إلقاء المسؤولية على عاتقهم، لكنهم أكدوا له أنهم ليسوا مسؤولين عن هذه الاضطرابات، وأن أنجع السبل لتهدئة خواطر المصريين إنما يكون بتشكيل وزارة جديدة تُعطي الشعب ما يرضيه حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر، وتتعاون مع الجيش في إعادة الهدوء إلى البلاد[2].

وأرغمت التطورات الخطيرة لمسار الثورة؛ القائم بالأعمال البريطانية، شيتهام، على أن يقترح على حكومته ما يأتي:

- إصدار بيان عن مؤتمر الصلح يعترف بالحماية البريطانية على مصر.
- إصدار بيان عن الحكومة البريطانية بقبول بريطانيا الانتداب على مصر.
- إلغاء جميع القيود المفروضة على سفر المصريين بمن فيهم الوفد، وحجته أن بريطانيا لا يمكنها أن تتجاهل قوة وإجماع الشعور المؤيد للوفد.
- إرسال لجنة إلى مصر لبحث الموقف ووضع توصيات لحل المسألة المصرية.

وأكد في نهاية برقيته بضرورة تقديم بعض التنازلات وإمكان الاعتماد على المعتدلين إذا تمَّ الإعلان عن موقف جديد ومحدَّد[3]، ويبدو أن شيتهام بنى معظم مقترحاته على موقف المصريين المعتدلين الذين روَّعهم العنف الثوري والعنف المضاد أمثال: عدلي باشا الذي اقترح أن يمنح مؤتمر الصلح بريطانيا الانتداب على مصر لأن ذلك يُهيئ السبيل للوصول إلى نوع من الحل للأزمة، ومظلوم باشا وغيره الذين أبدوا استعدادهم بالمساهمة في التهدئة مقابل السماح بسفر الوفد[4].

أدركت الحكومة البريطانية بفعل تفاقم الأحداث، أن هناك مسألة مصرية وطنية لا يمكن إنكارها، ولا بد من معالجتها، ورأت أنها بحاجة إلى رجل قوي لمواجهتها الأمر الذي أدى إلى إرسال «الجنرال» اللنبي للقيام بهذه المهمة، وهو أحد العسكريين الذين حقَّقوا النصر للحلفاء في فلسطين، وصاحب خبرة بالشؤون

---

(١) رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣، ص٢٠٩.
(٢) المرجع نفسه. (٣) حمود: جـ٢ ص٤٦ ـ ٤٧. ص٢٣٤.
(٤) خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩م.

المصرية؛ لأنه كان قائداً للقوات البريطانية في مصر، وصاحب السمعة العسكرية الكبيرة في البلاد، بالإضافة إلى أنه أكثر شكيمة، وأقوى بأساً من وينغت؛ ما يجعله مؤهلاً لمواجهة الثورة وقمعها[١].

وأعلنت الحكومة البريطانية عن تعيين ادموند اللنبي مندوباً سامياً فوق العادة على مصر والسودان وقائداً عاماً للقوات البريطانية فيها[٢]، فوصل إلى القاهرة في (٢٢ جمادى الآخرة/ ٢٥ آذار).

سياسة اللنبي في مصر

اتبع اللنبي في مصر، سياسة مزدوجة ففي الوقت الذي ترك الإجراءات العسكرية تأخذ مجراها في قمع الثورة، لجأ في المقابل إلى محاولة إزالة أسباب نشوبها عن طريق التفاوض، فاستدعى في اليوم التالي لوصوله ما تبقى من زعماء الوفد في القاهرة، وتباحث معهم في أسباب الاضطرابات، وطلب منهم أن يُقدموا له تقريراً بذلك كما استدعى رئيس الوزراء المستقيل وأعضاء وزارته، للوقوف على آرائهم في أسباب الاضطرابات، والموقف في مصر بعامة[٣]. واجتمع مع جماعة من كبار أعيان الأمة، فأوضح لهم مبادئ مهمته التي جاء من أجلها إلى مصر وتقوم على ما يأتي:

- وضع حد ونهاية للاضطرابات الحالية.
- التحري عن الأسباب التي دفعت المصريين إلى الشكوى.
- العمل على إزالة الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها، ثم طلب منهم مساعدته في تحقيق هذه المبادئ من أجل إعادة الأمن إلى البلاد[٤].

كان رد أعضاء الوفد على طلب اللنبي إيجابياً، فقد قدَّموا له تقريراً حول المسألة المصرية والأسباب التي دعت إلى الثورة، يتضمن نظرتهم إلى الحماية باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف العسكرية وقتذاك، وتشكيل وزارة جديدة تُقدِّم ترضيات يرضى عنها الشعب، وأبدوا استعدادهم للتعاون معه للقضاء على الاضطرابات؛ وقد وصفها اللنبي بأنها معتدلة[٥].

وأبلغ الوزراء المستقيلون اللنبي برأيهم بالوسائل التي من شأنها القضاء على

---

(١) الرافعي: جـ١ ص١٥٩ ـ ١٦٦.

Marlow, John: The Anglo Egyptian Relations 1900 - 1952, p233.

(٢) جريدة الأهرام، تاريخ ٢٦ آذار ١٩١٩م. (٣) رمضان: جـ١ ص١٤٩.

(٤) جريدة الأهرام تاريخ ٢٧ آذار ١٩١٩م.

(٥) خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩، ص١٩٧. مذكرات عبد الرحمٰن فهمي: جـ١ ص١٨٧ ـ ١٩٣.

الاضطرابات والفوضى في البلاد ومنها رفع القيود أمام كل من يريد السفر من مصر من دون استثناء، وقد تأكَّد من صوابية هذا الرأي، واقترح إضافة إلى ذلك أن تصدر جوازات السفر للمصريين الذين يرغبون في زيارة أوروبا من دون النظر إلى نوع مطالبهم[1]، ويبدو أن الذي دفعه إلى تبني هذا الاقتراح هو استمرار الخطر وصعوبة تشكيل الوزارة.

ورأى اللنبي في بداية تطبيق خطته الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، فأرسل في (٢٨ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ٣١ آذار ١٩١٩م) ينصح حكومته بإطلاق سراحهم، والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا، فلم تجد مناصاً من الإذعان لمندوبها السامي التي منحته سلطة مطلقة ليتصرف في الموقف.

وأذاع اللنبي في (٤ رجب/ ٧ نيسان) بلاغاً، بعد الاتفاق مع السلطان فؤاد، أعلن بموجبه الأمور الآتية:

- رفع الحجر عن سفر المصريين.
- إطلاق سراح الوفد المعتقلين في مالطة ورفع الحجر عن سفرهم.

وقد أتاح له ذلك تشكيل وزارة برئاسة حسين رشدي في (٦ رجب/ ٩ نيسان)، لكن هذه الوزارة لم تستمر في الحكم إلا اثني عشر يوماً، فقدَّمت استقالتها تحت ضغط الثورة في (١٨ رجب/ ٢١ نيسان)[2]، وإزاء فشله في تشكيل حكومة أخرى، قرَّر أن يعمل بالسلطة التي يُخولها له قانون الأحكام العرفية، كقائد عام للقوات البريطانية في مصر، فأصدر في (٢٥ رجب/ ٢٨ نيسان) قراراً قضى بتكليف وكلاء الوزارات القيام بأعمال الوزراء، وخوَّل لنفسه ممارسة سلطات رئيس مجلس الوزراء، وباشر القيام بالمهام التي كان يقوم بها[3].

وكان على اللنبي السعي لاختيار شخصية تقبل بتشكيل الوزارة، فوجد ضالته في محمد سعيد الذي صرَّح يوم تشكيلها في (١٩ شعبان/ ٢٠ أيار) أمام مندوبي الصحافة أنها وزارة إدارية مهمتها إعادة الهدوء والنظام إلى مصر، وليس لها صبغة سياسية، فمضى بسياسة ظاهرها كسب ثقة الشعب، وباطنها دفعه إلى الرضا بالواقع، فشغله بالمسائل الجزئية الخاصة مثل: زيادة أجور الموظفين، والإفراج عن بعض المعتقلين لتهدئة الخواطر، فنجح في ذلك نجاحاً كان موضع تقدير اللنبي، فاستجاب لطلب الوزارة الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، وألغى الرقابة على الصحف،

---

(١) خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩م، ص١٩٧، ١٩٨.
(٢) رزق: ص٢١٠. الرافعي: جـ٢ ص١٢، ١٣.
(٣) المرجعان نفساهما: ص٢١٢. ص١٧، ١٨.

وحوَّل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية[١].

ويبدو أن المصريين ارتابوا بنوايا رئيس الوزراء، فتعرَّض لحادثة اغتيال على يد طالب، فألقى عليه قنبلة في (٦ ذي الحجة ١٣٣٧هـ/ ٢ أيلول ١٩١٩م)، انفجرت لكنها لم تُصبه[٢].

الاعتراف الدولي بالحماية على مصر

قرَّر أعضاء الوفد بعد السماح لهم بالسفر، إرسال بعثة إلى باريس لعرض المسألة المصرية على مؤتمر الصلح تضم: علي شعراوي، وسينوت حنا، وجورج خياط، ومصطفى النحاس، والدكتور حافظ عفيفي، على أن ينضم إليهم في مالطة سعد زغلول ورفاقه.

وصلت البعثة إلى باريس في (١٨ رجب ١٣٣٧هـ/ ١٩ نيسان ١٩١٩م)، وبدأت اتصالاتها بوفود الأمم ورجال الصحافة، واعتقد أعضاؤها بسهولة تنفيذ مهمتهم، وهو اعتقاد نابع من عدالة قضيتهم ومن عدم درايتهم بخفايا الصراع السياسي الدولي الذي كان يدور آنذاك في أروقة مؤتمر الصلح بين التوجه الاستعماري بقيادة بريطانيا وفرنسا والتوجه التحرري بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنهم صُدموا عندما واجهوا الحقيقة على أرض الواقع، فقد وضعت بريطانيا العراقيل أمام البعثة، فلم يعترف بها أحد، ولا سمع الرسميون صوتها، وعندما أرسل سعد زغلول إلى الرئيس الأميركي ويلسون بطلب منه الإذن في مقابلة خاصة للبعثة المصرية، تلقى رداً غير متوقعاً، وهو اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالحماية البريطانية على مصر في اليوم التاسع عشر من شهر نيسان، أي في اليوم نفسه الذي وصلت فيه البعثة إلى باريس[٣].

الواضح أن الرئيس الأميركي لم يتمكَّن من مواجهة دسائس بريطانيا وفرنسا، واضطر إلى التجاوب مع توجهات الأولى بفعل عوامل عدة نذكر منها ما يأتي:

- عدم إغضابها برفض الاعتراف بحمايتها على مصر.
- كانت بريطانيا حليفة اليابان التي كانت الولايات المتحدة الأميركية تخشاها بسبب أطماعها في الشرق الأقصى.
- كان ويلسون يزداد انعزالاً في المؤتمر بفعل آرائه بتحرير الشعوب ومعارضة أطماع إيطاليا، الأمر الذي سبَّب انسحاب الوفد الإيطالي وعودته إلى بلاده.

---

(١) الرافعي: جـ٢ ص٣١ ـ ٣٣.
(٢) المرجع نفسه: ص٣٣.
(٣) العقاد: ص٤٨.

ـ وقع ويلسون تحت تأثير لويد جورج صاحب النفوذ الأكبر في مؤتمر الصلح، وربما أدخل في روعه أن المصريين أساؤوا فهم السياسة البريطانية وأن ثورتهم تُهدِّد الحضارة والمصالح الأجنبية، وأن كلمة منه تحقن الدماء، وتُعيد الأمن، وتصون أرواح الأوروبيين والمصالح الأجنبية، وأن ترك مصر عُرضة للتنازع عليها بين الدول الأوروبية؛ قد يجر العالم إلى حرب، وأن بقاءها في ظل الحماية البريطانية أصون للسلام وأنفى للحرب[١].

الواقع أن أعضاء البعثة صُدموا باعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر، وبدا لسعد للوهلة الأولى، أن العمل في أوروبا لا يُجدي، وأن التركيز في مصر أجدى.

وتوالت الصدمات التي أعدتها بريطانيا لأعضاء البعثة، فنشرت شروط الصلح التي قرَّرها الحلفاء في فرساي فيما يتعلق بمصر[٢]، والتي ألزمت ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر والتنازل عن امتيازاتها في هذا البلد، ونقلت السلطات المُخوَّلة لتركيا بموجب الاتفاقية الموقعة في (٢٣ صفر ١٣٠٦هـ/ ٢٩ تشرين الأول ١٨٨٨م) المتعلقة بحرية المرور في قناة السويس إلى بريطانيا.

وهكذا اكتسبت بريطانيا قبل مضي ثلاثة أسابيع على وصول البعثة المصرية إلى باريس، اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر.

وحرصت بريطانيا على نشر اعتراف الرئيس الأميركي من دار الوكالة الأميركية في مصر، فأذاع اللنبي بلاغاً جاءه من همسون غاري وكيل الولايات المتحدة الأميركية يتضمَّن اعتراف الرئيس ويلسون بالحماية البريطانية على مصر[٣].

وشجَّع الاعتراف الأميركي سلطة الحماية في مصر على التشديد على الحركة الوطنية واضطهاد أعضائها، وإذلال المصريين، فاستخدمت الكرباج في معاقبة من يُشتبه في أمره، وارتكب الجنود البريطانيون جرائم الاعتداء ونهب القرى.

لجنة ملنر

قوي موقف بريطانيا في مصر عقب اعتراف مؤتمر الصلح في باريس بالحماية البريطانية على مصر، واغتبط الساسة البريطانيون لهذا النصر الذي حقَّقوه في المؤتمر، وبدا ذلك في خطاب ألقاه كيرزون باسم الحكومة البريطانية في مجلس

---

(١) عمر: ص٤٤٦.

(٢) انظر النص الكامل لتلك الشروط كما قرَّرتها معاهدة فرساي في الرافعي: جـ٢ ص٢٠ ـ ٢١.

(٣) انظر النص الكامل للبلاغ في: العقاد، ص٤٩.

اللوردات في (١٤ شعبان ١٣٣٧هـ/ ٥ أيار ١٩١٩م)، أكَّد فيه على الحماية، وأعلن عن اعتزامه إرسال لجنة إلى مصر برئاسة وزير المستعمرات اللورد ألفرد ملنر للتحقيق في أسباب الاضطرابات، واقتراح الحلول لإعادة الهدوء والنظام، والاعتناء بالمصالح الأجنبية في ظل الحماية[١].

لم يكن الدافع على التفكير في إرسال لجنة ملنر إلى مصر هو رغبة الحكومة البريطانية في إلقاء بعض مسؤولياتها على عاتق لجنة تحقيق، وأنها لا تستطيع أن تتخذ قراراً في المسألة المصرية إلا بناء على رأي سديد ونصيحة طيبة لم تكن متاحة في ذلك الحين، كما لم يكن الدافع على ذلك هو أن لجان التحقيق تُعدُّ عادة الوسيلة المُحَبَّبة لدى الحكومة البريطانية لحلِّ المشكلات المُعقدة سواء في الداخل أو في الخارج، لكن الراجح أن الدافع على إرسال اللجنة هو تنفيذ قرار لا التمهيد لاتخاذ قرار، بدليل البلاغ الذي أصدره المندوب السامي في (٢٠ صفر ١٣٣٨هـ/ ١٤ تشرين الثاني ١٩١٩م) والذي أعلن فيه عن قرب وصول لجنة ملنر، وحدَّد مهماتها، وهي:

- الاحتفاظ بالحكم الذاتي في مصر والتمسُّك بالحماية.
- تشكيل حكومة ذاتية تحت رئاسة حاكم مصر.
- الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي أو تدخل أي دولة أجنبية.
- تأسيس نظام دستوري يُمكِّن السلطان ووزراءه ومندوبي الأمة المنتخبين الاشتراك معاً في إدارة الشؤون العامة كل في مجاله الخاص بأسلوب يزيد فيه نفوذهم مع مرور الأيام تحت إرشاد بريطانيا[٢].

رأى رئيس الوزراء محمد سعيد تأجيل قدوم اللجنة بضعة أشهر كي يُتاح له تنفيذ برنامجه السياسي وإنشاء حزب معارض لسعد زغلول، والقبض على ناصية الأمور، واعترض على قدومها قبل توقيع معاهدة الصلح مع تركيا بحجة أنه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا إلى بريطانيا، فلا يمكن الشروع في مفاوضات على قواعد راسخة.

والواقع أن اللنبي لم يأخذ برأيه في الوقت الذي اشتدت فيه المظاهرات احتجاجاً على قدومها، ما دفعه إلى تقديم استقالته في (٢١ صفر/ ١٥ تشرين الثاني)، فقبلها السلطان، وكلَّف يوسف وهبة بتشكيل الوزارة الجديدة بعد مشاورات أجراها مع اللنبي[٣].

---

(١) الرافعي: جـ٢ ص٢٣، ٢٤.

(٢) رمضان: جـ١ ص٢١٧ ـ ٢١٨. وانظر نص البلاغ في الرافعي: جـ٢ ص٦٤.

(٣) الرافعي: المرجع نفسه، ص٦٨. رزق: ص٢١٦ ـ ٢١٧.

قوبل تشكيل الوزارة بالسخط العام بفعل إقرارها بالسياسة البريطانية، واستعدادها لمساعدة المندوب على تنفيذها في الوقت الذي ثار فيه الشعب على هذا التوجه السياسي، كما استاء الأقباط من موقف رئيسها القبطي بفعل مخالفته ما أجمعت عليه الأمة المصرية من رفض التعاون مع لجنة التحقيق والتمسك بطلب الاستقلال التام[١].

وصلت اللجنة إلى مصر في (١٤ ربيع الأول ١٣٣٨هـ/ ٧ كانون الأول ١٩١٩م)[٢]، فجوبهت بعاصفة من الاحتجاجات والمظاهرات في القاهرة والإسكندرية، وأصدرت لجنة الوفد المركزية في اليوم التالي بياناً إلى الأمة دعتها فيه إلى مقاطعتها بحجة:

ـ أن المسألة المصرية مسألة دولية، وأن قبول التفاوض معها يُفقدها هذه الصبغة، ويجعلها مسألة داخلية بين مصر وبريطانيا.

ـ أن اللجنة تريد التفاوض على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبلها، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام.

ـ أن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العُرفية والقوانين الاستثنائية، وإن إصرار الحكومة البريطانية على إرسال اللجنة على الرغم من الإجماع الذي تجلى في كثير من المظاهر، لا يفيد، إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع القومي[٣].

استطاعت اللجنة على الرغم من مقاطعة فئات المجتمع، أن تجمع المعلومات اللازمة عن طريق السجلات والتقارير والأوراق التي زوَّدتها بها وزارة الخارجية البريطانية، والمندوب السامي في مصر، واستفادت من الموظفين البريطانيين في الدوائر المصرية الذين أمدوها بشهاداتهم ونصائحهم.

وأصدر ملنر بلاغاً عن مهمته في (٦ ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ ٢٩ كانون الأول ١٩١٩م) حدَّد بموجبه هدف اللجنة وهو التوفيق بين أماني الأمة المصرية والمصالح الخاصة لبريطانيا في مصر مع الحفاظ على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين في مصر، ورغب في أن تكون العلاقة بين مصر وبريطانيا قائمة على اتفاق ودي يُزيل أسباب الاحتكاك مع توافر حسن النية بين الجانبين، ويمكن للأمة المصرية أن تصرف جهودها إلى ترقية شؤون البلاد في ظل أنظمة حكم ذاتي، وتود اللجنة للوصول إلى هذه الغاية أن تقف على آراء الهيئة المشخِّصة للأمة المصرية

---

(١) الرافعي: جـ٢ ص٦٩.

(٢) المرجع نفسه: ص٧٣.

(٣) عمر: ص٤٥١.

وآراء الأشخاص الذين يهتمون بخير بلادهم[1].

غادرت اللجنة مصر في (٢٦ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ/١٨ آذار ١٩٢٠م)، وتوصل ملنر إلى اقتناع أن مصر لن تتفاوض مع بريطانيا إلا عبر سعد زغلول، واجتمع قبل مغادرته مع عدلي يكن وأبلغه أنه على استعداد للتفاوض مع الوفد، وفعلاً، أرسل فور وصوله إلى لندن أحد أعضاء اللجنة وهو هيرست إلى باريس ليدعو قادة الوفد للمجيء إلى لندن للتفاوض مع اللجنة[2].

المفاوضات المصرية ـ البريطانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢

لبَّى قادة الوفد الدعوة، فذهب سعد زغلول ومحمد محمود عبد العزيز فهمي وعلي ماهر، إلى لندن في (١٨ رمضان ١٣٣٨هـ/ ٥ حزيران ١٩٢٠م) وأجرت مفاوضات مع ملنر في وزارة المستعمرات، وقدَّم هذا مشروعاً لمعاهدة لم يُخرج مصر من الحماية البريطانية، ولا يتضمن ما يصلح أن يكون موضع تفاهم واتفاق بين الطرفين؛ فرفضه أعضاء الوفد[3].

وقدَّم الوفد مشروعاً يقوم على إنهاء الحماية وما يترتب عنها من جلاء القوات البريطانية، وعقد معاهدة دفاعية بين مصر وبريطانيا، وعَرْض ما ينشأ من خلافات بين الطرفين على عصبة الأمم للفصل فيها[4].

رفض ملنر هذا المشروع وتوقفت المفاوضات عقب ذلك قبل أن تُستأنف لاحقاً، وقد ترأس عدلي يكن الجانب المصري، وجرى نقاش جديد للتوصل إلى اتفاق، وعرض ملنر مشروعاً ثانياً يشتمل على تعديل يسير في العبارات الواردة في مشروعه الأول من دون تغيير جوهري في مبادئه، وقد علَّق في ديباجته استقلال مصر على تحديد العلاقات بين البلدين، وتعديل نظام الامتيازات، ثم علَّق الأمرين على مفاوضات تتم مع ممثلين معتمدين من الحكومة المصرية، بما يشير إلى نية بريطانيا تخطِّي الوفد وسعد زغلول؛ بدليل أنها رشَّحت عدلي يكن المعتدل ليتولى المفاوضات عن الجانب المصري، والواضح أنها هدفت إلى تعميق الصدع بين خطي التشدُّد والاعتدال في صفوف الوفد.

مال سعد زغلول إلى رفض المشروع خشية الانقسام الذي بدت بوادره في أوساط الوفد، ووافق عليه عدلي يكن بعد أن أدخل تعديلات على مضمونه، وحجته أنه

---

(١) انظر نص البلاغ في الرافعي: جـ٢ ص٧٩، ٨٠.

(٢) العقاد: ص٩٢.

(٣) المرجع نفسه: ص٩٢ ـ ١٠١. انظر نص المشروع في الرافعي: جـ٢ ص٩٧، ٩٨.

(٤) عمر: ص٤٥٥، ٤٥٦. انظر نص المشروع في الرافعي: جـ٢ ص٩٨ ـ ١٠١.

يشتمل على مزايا مهمة في الوقت الذي تغيَّرت فيه الظروف الدولية لغير صالح مصر، وانفراد بريطانيا بالهيمنة، وعدم قدرة الشعب على متابعة المقاومة، ثم عرضه على الشعب لإبداء رأيه[1].

كان التوجه الشعبي يميل إلى قبول المشروع بعد تعديله على أساس تحفظات تحدُّ من تدخل بريطانيا في شؤون مصر بعد عقد المعاهدة المنشودة، وتُلغي كل ما تشتمل عليه من تقييد استقلال البلاد[2].

وعندما عُرضت نتيجة الاستفتاء على ملنر، رفض البحث في التحفظات، ورأى إما قبول المشروع كما هو أو رفضه، وعارض بشدة تضمين المعاهدة نصّاً يُفضي إلى إلغاء الحماية، فانتهت المفاوضات عند هذه النقطة.

ورفع ملنر تقريراً إلى حكومته في (٢٧ ربيع الأول ١٣٣٩هـ/ ٩ كانون الأول ١٩٢٠م) أوصى فيه ما يأتي:

- إلغاء الحماية بسبب رفض الرأي العام المصري لها، وعقد معاهدة يرضى بها الطرفان تُوفق بين أماني مصر ومصالح بريطانيا والأجانب.
- حصول بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوة عسكرية في مصر لكي تتمكَّن من حماية مواصلاتها.
- يكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب ومصالحهم.
- تترك بريطانيا شؤون مصر الداخلية للمصريين، وتعترف باستقلال مصر بهذه القيود ومشروطاً بها.
- استبعاد السودان نهائياً عن هذه التسوية، وإبقاء الوضع فيه على ما كان عليه منذ الاتفاقية الثنائية عام (١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م)[3].

لم تقبل الحكومة البريطانية الأخذ بتقرير ملنر كما ورد، كما لم ترفضه بالمطلق، بل أخذت منه فكرتين:

الأولى: إبدال الحماية التي عدَّتها علاقة غير مرضية بعلاقة تنبع من رضا الطرفين المصري والبريطاني.

الثانية: بناء خطة مفاوضات على أساس وجود تفاوت في استعداد المصريين قبول جوهر التسوية.

وعلى هذا، أبلغت بريطانيا السلطان فؤاد في (١٧ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ ٢٦

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤، مجموعة وثائق رسمية، ص٦٤، ٦٥.

(٢) العقاد: ص١١٣.

(٣) الرافعي: جـ٢ ص١٤٣ ـ ١٤٤. عمر: ص٤٥٩.

شباط ١٩٢١م) عن رغبتها في تبادل الآراء حول توصيات ملنر مع وفد يُعينه للوصول إلى استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح البريطانية الخصوصية التي تُمكِّنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية، وتتطابق مع الأماني المشروعة لمصر والشعب المصري[١]، وأبدت رغبتها في أن يترأس عدلي يكن وفد المفاوضات وإذ اختير هذا للقيام بهذه المهمة، كان عليه أن يتمتع بصفة معتمد حكومي، لذلك كلفه السلطان فؤاد بتشكيل وزارة جديدة إثر استقالة وزارة توفيق نسيم في (٥ رجب ١٣٣٩هـ/ ١٥ آذار ١٩٢١م).

حاول عدلي يكن التعاون مع سعد زغلول بشأن تشكيل الوزارة وإجراء مفاوضات مع بريطانيا، لكن تباين وجهة نظريهما بشأن المفاوضات بين الاعتدال والتشدد؛ أدى إلى خلاف بينهما، وانقسام الشعب بين سعديين وعدليين، وكان الأول أقرب إلى قلوب الشعب، وشهدت البلاد حوادث عنف دموية في القاهرة والإسكندرية وطنطا، ويبدو أن بريطانيا فشلت في رهانها عليه وقرَّرت إرسال مندوب إلى مصر ليدرس الوضع السياسي عن كثب قبل إجراء المفاوضات، واختارت هاري بويل «السكرتير» السابق لدار المعتمد البريطاني في عهد كرومر، لهذه الغاية:

ظلّ هاري بويل مدة شهر في القاهرة قابل خلالها زعماء البلاد ورئيس الوزراء والوزراء والمندوب السامي البريطاني، ثم عاد إلى بلاده وقدَّم تقريره إلى حكومته ادعى فيه أن غالبية أصحاب المصالح في مصر الذين يهمهم تقدم ورخاء البلاد؛ يرون بقاء السيادة البريطانية في مصر بفعل خشيتهم من أن استقلال مصر سوف يؤدي إلى فساد الحكم بفعل النقص الخلقي في حياة الزعماء المصريين الذي لا يجعل منهم حكاماً عادلين، بالإضافة إلى عودة الخراب الذي كان يعم البلاد في عهد إسماعيل[٢].

ولا شك أن مثل هذا التقرير سوف يؤثر إلى جانب عوامل أخرى، في الموقف المتشدِّد للحكومة البريطانية أثناء المفاوضات التي بدأت في (٦ ذي القعدة ١٣٣٩هـ/ ١٢ تموز ١٩٢١م) بين عدلي يكن وكيرزون وانتهت إلى الفشل بسبب تشدُّد رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج، وإصراره على إبقاء حامية بريطانية في مصر، وعدم الاتفاق على تحديد مدة الإشراف على شؤون مصر الخارجية.

---

(١) الرافعي: جـ٢ ص١٤٧.

(٢) دورية آخر ساعة تاريخ ١٦ نيسان ١٩٣٩.

تصريح ٢٨ شباط عام ١٩٢٢م

بعد فشل مفاوضات عدلي ـ كيرزون، رأى لويد جورج ضرورة استخدام العنف ضد المظاهرات، ونفي سعد زغلول، والقضاء على الحركة الوطنية، فأُنذر سعد وعدداً من رفاقه بعدم الاشتراك في السياسة، والإقامة في الريف، فرفضوا ذلك، فاعتُقلوا ونفوا إلى جزيرة سيشل في (١٢ ربيع الآخر ١٣٤٠هـ/ ٢٣ كانون الأول ١٩٢١م) ثم نقل سعد زغلول إلى جبل طارق بسبب وضعه الصحي، وأتاح هذا النفي الفرصة للوصول إلى اتفاق بين اللنبي والسلطان فؤاد وعبد الخالق ثروت وعدلي يكن وإسماعيل صدقي في (١٣ جمادى الأولى ١٣٤٠هـ/ ١٢ كانون الثاني ١٩٢٢م)، حول تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد الخالق ثروت بعد استقالة عدلي يكن بسبب فشله في المفاوضات.

وكان اللنبي يوافي حكومته تباعاً بالمستجدات في مصر، ويحثها على إلغاء الحماية من طرف واحد منعاً لنشوب الثورة من جديد، وكي يضمن لحلفائه من المصريين قدراً سياسياً يُمكِّنهم من حكم البلاد لصالح العلاقات الودية مع بريطانيا، وأنه مع قيام الوضع الجديد يمكن للحكومتين المصرية والبريطانية الاشتراك في عقد اتفاق جديد.

وظهرت آنذاك في الأفق السياسي حلول عدَّة بهدف الخروج من هذا المأزق لم يكن تصريح ٢٨ شباط سوى واحد منها وهو الذي استقرَّ عليه الرأي أخيراً، فاجتمع كيرزون مع اللنبي والمستشارين وايموس وكلايتون في لندن بدءاً من (٢٩ جمادى الأولى/ ٢٨ كانون الثاني).

كان أمام المجتمعين اختيار أحد حلين: إما أن تُذعن بريطانيا لمصر، وإما أن تتشبث بموقفها وتُجبر مصر على الإذعان لشروطها:

ففيما يتعلق بالحل الأول، كان سعد زغلول قد أضحى بنظر الحكومة البريطانية مثيراً للشغب والعداوة ضد بريطانيا، ومن ثَمَّ فلم يكن متوقعاً أن تلجأ الحكومة البريطانية إلى اعتماد هذا الحل.

وفيما يتعلق بالحل الثاني الذي لا يقل تعذراً عن الأول، فقد اعترضته صعوبتان:

الأولى: الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر.

الثانية: تتمثل في معارضة اللنبي سياسة حكومته المتشددة[1].

وسرعان ما تمخَّضت الاجتماعات المتعددة عن حل أُذيع في (١ رجب/ ٢٨

---

(١) عمر: ص٤٦٣ ـ ٤٦٤.

شباط) نظّم العلاقات المصرية ـ البريطانية مدة أربعة عشر عاماً حتى إبرام معاهدة عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)، وتضمَّن ما يأتي:

ـ انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر مستقلة ذات سيادة.

ـ إلغاء الأحكام العرفية فور إصدار السلطان قانون تضمينات[١] يسري على جميع ساكني مصر.

ـ تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بتولي الأمور الآتية حتى يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقيات بين الحكومتين المصرية والبريطانية عبر مفاوضات ودية:

أ ـ تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

ب ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

جـ ـ حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

د ـ السودان[٢].

وقد أبلغ المندوب السامي، السلطان فؤاد بهذا التصريح.

وافق مجلس العموم البريطاني على التصريح في (١٦ رجب ١٣٤٠هـ/ ١٥ آذار ١٩٢٢م)، وأبلغت الحكومة البريطانية مضمونه إلى الدول الأجنبية وأعلمتها بأنها لا تسمح لأي دولة بمناقشته لأن ذلك يمس حقوق ومصالح الإمبراطورية، وهو عمل غير ودي.

تعقيب على مضمون تصريح ٢٨ شباط

الواضح أن هذا القدر من الاستقلال لا يتناسب مع تضحيات الشعب المصري ولا مع أمانيه الوطنية التي ثار من أجل تحقيقها، لذلك كان من الطبيعي أن يقابل إعلان التصريح بالفتور والإعراض، فعلى الرغم من أن مصر قد مُنحت الحق في إدارة شؤونها بنفسها؛ إلا أن حريتها في العمل بدت مقيدة إلى حد كبير بالاعتبارات الناشئة عن التحفظات الأربعة، وبخاصة التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية، وحماية الأقليات، وعلى الرغم من أن مصر قد أضحى لها وزارة خارجية ومبعوثون سياسيون في البلاد الأجنبية؛ إلا أن المسائل ذات الأهمية لبريطانيا في الشؤون الخارجية سوف تُقدَّم بالتداخل بينها وبين الدول الأجنبية، وعلى الرغم من إلغاء الأحكام العرفية، فإن اللنبي لا يزال مندوباً سامياً لبريطانيا في مصر، ليُعطي

---

(١) يتضمن إقرار الإجراءات العسكرية التي أُتخذت باسم السلطة العسكرية.

(٢) العقاد: ص١٢١. البشري: ص٩٢.

المصريين صورة صريحة لماهية الاستقلال[1]، وظل الشعب يُردِّد صيحته من أجل الاستقلال التام، وحدث شغب في طنطا في (٣ رجب/ ٢ آذار) أسفر عن وقوع إصابات قاتلة، وأضرب المحامون مدة خمسة أيام، واقتدى كثير من الطلبة بهم، واستؤنفت اغتيالات الموظفين البريطانيين، ما سبَّب ذعراً لأفراد الجالية البريطانية، فتقرَّر تزويد كل فرد منها بسلاح ناري ليدافع به عن نفسه.

وضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية كي تضع حدّاً لحملة الجرائم السياسية، فاضطرت إلى الاستجابة واستخدمت القوة لقمع المقاومة الشعبية، فحظَّرت الاجتماعات السياسية، وعطَّلت الصحف الموالية للحركة الوطنية، وصادرت الحريات، واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية سبعة من أعضاء الوفد[2]، وقدَّمتهم للمحاكمة بتهمة طبع ونشر منشور في (٢٢ شوال/١٨ حزيران) يتعرَّض للحكومة بالكراهية والاحتقار[3].

وخاب أمل اللنبي الذي اعتقد أن إعطاء مصر قدراً من الاستقلال سوف يُلهي المصريين عن المطالبة بالباقي، وأن مقاومتهم التي ظلَّت مستمرة ثلاث سنوات سوف يخبو أوارها حالما يُفاجأون بتصريح الاستقلال. وسقط حزب المعتدلين الذي أراد اللنبي أن يرفع من قدره، في الانتخابات الأولى التي فاز فيها بستة مقاعد من أصل مئتين وأربعة عشر مقعداً.

ولا شك بأن أخطاء جسيمة ارتُكبت قبل صدور التصريح وعند صدوره ألحقت ضرراً بالغاً به وأدَّت إلى فشله الذريع، لعل أهمها ما يأتي:

- القبض على سعد زغلول ورفاقه ونفيهم إلى خارج مصر، ويُعدُّ ذلك اعتداء على حقوق السيادة المصرية والشعب المصري.

- مبالغة أصحاب التصريح في التعظيم من شأنه، وإعلان استقلال مصر المنقوص وسط الاحتفالات وطلقات المدافع.

- قيام المعارضة الوطنية بالتهوين من أمر التصريح، وإظهار عيوبه، وقياس البُعد الشاسع بينه وبين الاستقلال الحقيقي، ما أدى إلى هبوط قيمته العملية والمعنوية.

- وقوف الوفد منذ البداية، موقف العداء الصريح وظلَّ ينكره في المفاوضات التي جرت بينه وبين الحكومة البريطانية، وفي جميع المناسبات التي تطلبت من بريطانيا

---

(١) رمضان: جـ١ ص٣٦٣. حمود: جـ٢ ص١٤٨.

(٢) هم: حمد الباسل، وويصا واصف، ومرقص حنا، وواصف بطرس غالي، وعلوي الجزار، وجورج خياط، ومراد الشريعي.

(٣) العقاد: ص١٢٤. رمضان: جـ١ ص٣٦٣.

الإشارة إليه، وعدَّه سعد زغلول أكبر نكبة حلَّت بالبلاد، وهو عبارة عن خدعة ووسيلة يُراد بها الحصول على تصحيح مركز بريطانيا في مصر[١].

لكن تصريح ٢٨ شباط على الرغم من كل ذلك، كان تتويجاً متواضعاً لمرحلة من الكفاح الشعبي استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر، سقطت به الحماية على الرغم من جهود بريطانيا المبذولة لدفع الدول في مؤتمر الصلح، على الاعتراف بها، بالإضافة إلى ما بذلته داخل مصر لحمل الشعب المصري على الاعتراف بها أيضاً، ذلك أن اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد رفع من شأن مصر تجاهها ظاهرياً على الأقل، وتجاه الدول التي اعترفت بالحماية من قبل، وقد ترتب على ذلك، إعادة منصب وزير الخارجية الذي أُلغي في عهد الحماية، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر[٢].

ولعل أبرز النتائج التي ترتبت عن هذا التصريح على الصعيد الداخلي هي:

ـ إتاحة الفرصة للعناصر المعتدلة والمعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد، للعمل المنفصل، بدليل تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن خصم سعد في يوم صدور التصريح.

ـ تقدم القصر بسبب الدستور الجديد لعام (١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م) إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة في الداخلي، فتوزَّعت بذلك جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصر من ناحية، وبين كفاحهم ضد البريطانيين من ناحية أخرى.

ـ انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكلة من الشعب لأداء مهمة معينة، إلى حزب سياسي[٣].

أزمة الدستور

أخذت مصر بعد تصريح ٢٨ شباط في ترتيب أوضاعها الجديدة، فأعلن عبد الخالق ثروت في (٢ رجب ١٣٤٠هـ/ أول آذار ١٩٢٢م) تأليف وزارته الجديدة، وأعلن السلطان فؤاد نفسه ملكاً على مصر في (١٦ رجب/ ١٥ آذار)، وأبلغت الحكومة المصرية معتمدي الدول الأجنبية أن مصر قد أضحت دولة مستقلة ذات سيادة، وأن ولي أمرها اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر[٤]، ثم أخذ مجلس الوزراء يضع أُسس الإدارات العامة، فألغى وظائف المستشارين في الوزارات الحكومية باستثناء وزارتي المالية والحقانية، لكنه حصر مهمتهما بإبداء الرأي

(١) رمضان: جـ١ ص٣٦٤، ٣٦٥.
(٢) المرجع نفسه: ص٣٦٥، ٣٦٦.
(٣) عمر: ص٤٦٧.
(٤) العقاد: ص١٢٣.

والمشورة سوى ما يتعلَّق بالديون العمومية بالنسبة للأول، وأبطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء، وأضحى الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصري، ثم عيَّنت الحكومة وكلاء مصريين للوزارات بدلاً من الوكلاء البريطانيين.

ورأى عبد الخالق ثروت، لاستكمال شكل النظام الجديد، العمل على وضع دستور للبلاد وإقامة الحياة النيابية، فشكَّل لجنة من ثلاثين عضواً للقيام بهذه المهمة ضمَّت وزراء سابقين، ورجال علم وقانون، ورؤساء روحيين وأعياناً، ودعى الوفد إلى الاشتراك في اللجنة بعضوين أو ثلاثة، فرفض لسببين:

الأول: قِلَّة العدد بالمقارنة مع ثلاثين من أنصار الوزارة المعادين للوفد ورئيسه.

الثاني: معارضة الوفد المبدئية تشكيل لجنة لوضع الدستور، فقد كان يُطالب بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بهذه المهمة[١].

عقدت اللجنة جلسات عدة بين (١٣ شعبان ١٣٤٠هـ ـ ٥ ربيع الأول ١٣٤١هـ/ ١١ نيسان ـ ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٢م) حفلت بالمناقشات القانونية التي كانت تُخفي وراءها صراعاً بين تيارين، تيار «ديمقراطي» يضم أنصار الحكومة، وتيار «أوتوقراطي» يضم أنصار الملك.

ضمَّنت الوزارة وأنصارها مشروع الدستور المبادئ التي تتناسب مع توجههم السياسي مثل: مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب، والاعتراف بالأمة وحدها مصدراً للسلطات بدلاً من حصرها في أيدي الملك، ومن جهته أراد الملك فؤاد أن يُضمِّن الدستور مبدأ مسؤولية الوزارة أمامه، فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة، ومال القصر إلى التقرب من الوفد لمواجهة الدستوريين[٢]، كما توترت العلاقات بين الوزارة وبين دار المندوب السامي البريطاني بشأن مسألة السودان، يضاف إلى ذلك أن حكومة عبد الخالق ثروت لم تستطع توفير مناخ الاستقرار والأمن الذي طمعت فيه بريطانيا، وقدَّمت من أجله تنازلات مهمة في تصريح ٢٨ شباط؛ الأمر الذي ترتَّب عليه تهاوي آمال كثيرة كانت بريطانيا قد عقدتها على هذه الوزارة.

وعلى ضوء تلك المواقف والاعتبارات، كانت بريطانيا مستعدة للتضحية بوزارة عبد الخالق ثروت، ولاح في الأفق أن الملك يترقب الفرصة للتخلص من هذه الوزارة أيضاً، وقد سنحت هذه الفرصة عبر اتهام رئيسها بأنه من رجال الخديوي السابق، ويخشى تسوية أوضاعه المالية، وعندما واجهه الملك بهذه الشبهة عزم على الاستقالة، ثم حدث ما عجَّل إقدامه على الاستقالة عندما دُعي للصلاة مع الملك في

---

(١) العقاد: ص١٢٦.
(٢) المرجع نفسه: ص١٢٦، ١٢٧.

الجامع الأزهر، وعلم أن مظاهرة كبرى ستلقاه داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والتحقير والاتهام، على مسمع ومشهد من الملك وحاشيته؛ فقبلها الملك بعد نصف ساعة من تقديمها وذلك في (٩ ربيع الآخر ١٣١٤هـ/ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٢)[١].

وكان الوفد يأمل في تشكيل وزارة برئاسة توفيق نسيم يرضى عنها الملك وتؤيدها الأمة، وترفض تصريح ٢٨ شباط، وتعمل على الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه المنفيين، وأعضاء الوفد المسجونين، وجميع المعتقلين السياسيين، وفعلاً، استدعاه الملك وكلَّفه بتشكيل الوزارة الجديدة، وحدَّد له هدفها الأول وهو تعديل الدستور، وتوسيع صلاحيات الملك في التبعية الوزارية، وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ، والتمسك بالسودان، أما وسيلتها فهي التقرُّب من الوفد واسترضاؤه حتى لا يثير المشكلات ضد التعديل[٢].

الواقع أن التقرُّب من الوفد لم يُهيئ الجو لتعديل مشروع الدستور كما وضعته اللجنة، وأن الوزارة لم تفعل شيئاً تجاه مسألة المنفيين كما كان منتظراً منها، ولم تُقدم على تمثيل مصر في مؤتمر لوزان الذي كان منعقداً للنظر في مسائل الشرق، وتنقيح المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة السابقة على مصر، والتزمت خطة الصمت.

ولم يكن البريطانيون بطبيعة الحال حريصين على النظام الدستوري المصري إلا بقدر حرصهم على دعم حلفائهم الأحرار الدستوريين، وضمان مشاركتهم في الحكم من خلال الدستور بما يكفل وضعاً مستقراً في مصر ويُمكِّن من حسم المسائل المعلقة في تصريح ٢٨ شباط، ولما وجدوا أن الملك يناوئ مسلكهم، ويتقرَّب من الوفد، ويستغل النصوص الخاصة بالسودان ليظهر بمظهر الحاكم الحريص على حقوق مصر وملقياً المسؤولية على البريطانيين؛ حذَّروه بكشف ميوله السلطوية، وهدَّدوه بالتخلي عنه، وأجبروا توفيق نسيم على الاستقالة في (٢٢ جمادى الآخرة ١٣٤١هـ/ ٩ شباط ١٩٢٣م)[٣].

كانت الأزمة الخاصة بالسودان موضع خلاف بين الحكومات المصرية المتعاقبة والحكومة البريطانية، وتمحورت حول مادتين من مواد المشروع إحداهما هي المادة ٢٩ وتنص على أن الملك يُلقَّب بـ «ملك مصر والسودان» والأخرى هي المادة ١٤٥ وتنص على تطبيق أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية عدا السودان على الرغم من أنه يُعدُّ جزءاً من مصر، ويُقرَّر نظام الحكم فيه بقانون خاص.

---

(١) العقاد: ص١٢٧، ١٢٨.

(٢) المرجع نفسه: ص١٢٨.

(٣) حمود: جـ٢ ص٢٢٩.

صدور الدستور

صدر الدستور في (٣ رمضان ١٣٤١هـ/١٩ نيسان ١٩٢٣م) بصيغة وسط، حقَّقت بعض مطالب الملك، وبعض ما تمسك به الوفد، واعترفت بتصريح ٢٨ شباط، وصدر مع الدستور قانون تعويضات الأجانب «التضمينات» كما طلب البريطانيون، وأُفرج عن سعد زغلول ورفاقه، وكان قد زُجَّ بهم في السجن في (١٦ رجب ١٣٤١هـ/ ٤ آذار ١٩٢٣م) بسبب ما جرى من أعمال عنف وإلقاء قنابل ذهب ضحيتها بعض الجنود البريطانيين.

المبادئ العامة للدستور

قرَّر الدستور الحقوق السياسية للبلاد، وفصّل شكل الدولة والحكومة والهيئات النيابية وغير ذلك، ونصَّ على أن مصر دولة ذات سيادة وحكومتها ملكية وراثية في أسرة محمد علي باشا وشكلها نيابي، وأن الأمة هي مصدر السلطات، ويتولى الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والمجلس النيابي السلطة التشريعية، ويتولى الملك السلطة التنفيذية في حدود الدستور، وتتولى السلطة القضائية، المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ونصَّ على مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب، ورئيس الدولة غير مسؤول، ويتولى سلطته بواسطة وزرائه.

وضمن الدستور على الصعيد الاجتماعي لفئة المُلّاك الزراعيين والرأسماليين الكبار؛ الاحتفاظ بممتلكاتهم، وأضحى من اليسير استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التي تُنادي بتأميم الخدمات العامة والصناعات الاحتكارية التي تُهدِّد مصالح الشعب.

وكفل الدستور الحرية السياسية لجميع المصريين، لكنها اقتصرت في الواقع على الفئة «البورجوازية»، الكبيرة منها بخاصة، فاحتفظ الملّاك الزراعيون والرأسماليون الكبار بثرواتهم، وصار باستطاعتهم بفضل ما يتمتعون به من نفوذ في الريف، أن يدفعوا بأنفسهم وأنصارهم إلى المجلس النيابي، ويسيطروا على الأحزاب التي يُغذونها بالمال، وأكَّد الدستور على هذه الحقيقة عندما اشترط على من يرشح نفسه لمجلس النواب دفع تأمين قدره مئة وخمسين جنيهاً، وهو مبلغ باهظ لا تملكه فئة الجماهير الشعبية، كما لا تستطيع تحمُّل نفقات الحملة النيابية.

واستحدث الدستور مجلساً للشيوخ يُعين الملك خُمسي أعضائه، وينتخب الباقون ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمئة جنيه، على أن يكونوا من رجال الأعمال التجارية أو الصناعية، أو أن يكونوا من الملَّاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مئة وخمسين جنيهاً في العام.

وصدر قانون الانتخاب مع صدور الدستور، وجعل الانتخاب على درجتين، وحدَّد يوم (٤ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ/١٢ كانون الثاني ١٩٢٤م) موعداً للانتخاب[١].

رد فعل الهيئات السياسية على صدور الدستور

يُعدُّ صدور الدستور انعطافة في التطور السياسي لمصر، فقد كان مطلباً شعبياً فلقي تأييد معظم أفراد الشعب المصري، من هنا نستطيع القول أن تأييد البريطانيين للنظام الدستوري في مصر استهدف في المقام الأول استرضاء الرأي العام، وتطويق محاولة الملك فؤاد إقامة حكومة تابعة للقصر، وظهر ذلك جلياً خلال معركة الملك مع عبد الخالق ثروت ثم مع البريطانيين فيما يتعلق بلقبه ملك مصر والسودان، ولم يرض الملك عن مضمون الدستور على الرغم من أنه منحه سلطات واسعة مثل حق حل مجلس النواب، وتأجيل انعقاده، وإصدار المراسيم في حال غيابه، وتعيين وإقالة الوزراء، ومع ذلك قفز الملك إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة للثورة الشعبية بزعامة سعد زغلول، وأخذ يتآمر مع قوة الثورة المضادة؛ كالاستعمار وكبار الملاك والرأسماليين، من أجل تقويض الحياة النيابية، والقضاء على الدستور، وحُكم البلاد حكماً استبدادياً مطلقاً.

وانتقد الوفد الدستور وقت صدروه، في مواضع عديدة، وكانت نظريته في أن الدستور هو أب القوانين، وحامي الحقوق والحريات، فيجب أن تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً، وبذلك لا يكون منحة من أحد أو عُرضة للعبث والتعديل، لكن ظلَّ هذا الانتقاد محصوراً في الصحف وفي الخطابة في المجتمعات، وقرَّر الوفد أن يشترك في الانتخابات، ما عرَّضه لحملة عنيفة من جانب الأحرار الدستوريين، ويبدو أن زعماءه كانوا على سعة من المناورة السياسية في هذه المرحلة التي واجهوا فيها السياسة البريطانية، وتصريح ٢٨ شباط، ودستور عام ١٩٢٣م، كما واجهوا تحالف البريطانيين والأحرار الدستوريين، فتحالفوا مع الملك، وأسمعوه لأول مرة هتافات شعبية بحياته، وكانوا يخافون من نظام دستوري ينشأ في غياب أبرز زعمائهم في المنفى وفي المعتقل، وأدركوا أنه لا بد من قيام تحالف مؤقت مع الملك لمواجهة الحلف المعادي، فأيَّدوا وزارة توفيق نسيم الملكية في البداية على شروط وضعوها منها: إعادة المنفيين والإفراج عن

(١) شبلي، علي ومصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٣٦م، ص١٨.

المعتقلين، وإلغاء الأحكام العرفية، ولم تمض أسابيع ذات عدد حتى بدأوا ضغطهم على الوزارة التي تريد أن تحكم البلاد بسياسة الصمت، والمساس بحقوق الأمة في الدستور، ومسألة حذف نصوص السودان، وتدرَّج هذا الضغط من النقد إلى الهجوم، والتهديد بمتابعة الكفاح، وجرت صحافة الوفد في الأيام الأولى على هذا المنوال إلى أن فوجئت كما فوجئ الجميع بنشر برقية أرسلها سعد زغلول من المنفى في جبل طارق إلى رئيس الوزراء المستقيل توفيق نسيم يهنئه وزملاءه الوزراء على سياستهم المفعمة بالوطنية والحكمة[1]، ويوضّح هذا الموقف إلى أي مدى بلغت سعة الحيلة والمناورة بسعد في تلك المرحلة العصيبة التي كانت تتشكل فيها المواقع السياسية للقوى المختلفة وهي على مشارف مرحلة جديدة.

(١) شفيق، أحمد: حوليات مصر السياسية، ج٣. التمهيد: ص٤٢٣.

الفَصْلُ الثَّانِي عَشَرُ

التطورات السياسية في مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٣٠م

الانتخابات النيابية

كان من الطبيعي بعد صدور الدستور أن تُجرى أول انتخابات نيابية وفقاً لأحكامه، فحُدِّد يوم (٤ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ/ ١ كانون الثاني ١٩٢٤م) موعداً لذلك.

الواقع أن الشعب قد اهتم بإجراء الانتخابات، ما يدل على ارتقاء النضج السياسي في البلاد، كما أن هذه الانتخابات تُعدُّ أول انتخابات نيابية حقيقية تجري في مصر، واشتركت فيها الأحزاب الثلاثة الرئيسة: الوفد والأحرار الدستوريون والوطني بالإضافة إلى عدد كبير من المستقلين، وجرت في جو مشبع بالحرية بفعل نزاهة رئيس الوزراء يحيى إبراهيم بدليل أنه هُزم شخصياً فيها، وحقَّق الوفد فوزاً ساحقاً فيها حيث حصل على أغلبية المقاعد، مئة وخمسة وتسعين من أصل مئتين وأربعة عشر[1]، وبدا الحزب الوطني لا أنصار له تقريباً، فقد حصل على أربعة مقاعد على الرغم من أن أعضاءه ومرشحيه كانوا من الملَّاك الكبار الذين تدين لهم مساحات كبيرة بالتبعية والولاء، وحصل المستقلون على ستة مقاعد.

وهكذا تركَّزت الكتلة الشعبية في الوفد وزعيمه سعد زغلول.

يُعدُّ هذا المجلس النيابي أول مظهر نظامي لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة في الحكم بل القوة الوحيدة التي لها حق الحكم، وشكّل ذلك انعطافاً دلَّ على أن الشعب نما نمواً كبيراً، وأضحى على الرغم من كل القوى التي واجهته القوة الأولى المرهوبة الجانب، وأظهرت نتائج الانتخابات إجماع الأمة وتمسكها بمبادئ الوفد.

وزارة سعد زغلول

بات بحكم المؤكد وفقاً للقواعد الدستورية أن يُقدم رئيس الوزراء يحيى إبراهيم استقالته تمهيداً لتشكيل وزارة جديدة برئاسة سعد زغلول زعيم الأكثرية النيابية، ويبدو أن الملك كان يريد تأجيل هذه الخطوة لسببين:

---

(١) العقاد: ص١٣٩. عبد القادر، محمد زكي: محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢، ص٤٧.

الأول: ملء أكبر عدد ممكن من أنصاره في الوظائف المفصلية.

الثاني: تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ وفقاً لنص الدستور ما يُتيح له حرية أكبر في اختيار هؤلاء في ظل الوزارة الحالية.

ويبدو أنه اعتقد عبر تحقيق هذين الهدفين أن باستطاعته إيجاد نوع من التوازن بينه وبين الوزارة الجديدة سواء في داخل المجلس النيابي وفي خارجه.

وقدَّم يحيى إبراهيم استقالة حكومته في (٩ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ/ ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤م)، فأرجأ الملك قبولها مؤقتاً بحجة قيامه بإجراء اتصالات ومشاورات في هذا الصدد، وحاول في غضون ذلك كسب تأييد الجانب البريطاني، لكن البريطانيين وقفوا على الحياد وفق ما عبَّر عنه نائب المندوب السامي كلارك كير الذي وصف الاستقالة بأنها إجراء طبيعي وضروري بعد هزيمة رئيس الوزراء في الانتخابات وما ينتج عنها من فقدان سلطته واحترامه في البلاد، عندئذٍ قبلها الملك وكلَّف سعد زغلول بتشكيل وزارة جديدة[١].

وهكذا ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث يتولى منصب رئاسة الوزارة شخص من صميم الشعب من دون شروط مما اعتاد الملك أن يفرضها على من يتولى هذا المنصب، ولهذا سُميت هذه الوزارة بـ «الوزارة الشعبية»[٢].

علاقة الوزارة بالملك

تُعدُّ وزارة سعد زغلول أولى الوزارات الدستورية التي تولَّت الحكم بعد صدور دستور عام ١٩٢٣م، وقد شهدت مدة حكمها التي لم تتجاوز عشرة أشهر صراعاً مريراً على السلطة بين الملك ذي النزعة الفردية والوفد الذي تبوَّأ مكان الصدارة بعد أن تزعَّم الحركة الوطنية، وقبض على زمام الحكم في آن واحد.

انتهجت وزارة سعد زغلول نهجاً جديداً خلال ممارسة الحكم لم يُعهد في الوزارات السابقة، فأظهرت حرصها الشديد على التمسك بحقوقها الدستورية تجاه الملك، وموقفها الصارم تجاه المندوب السامي، وأخذت تُثبِّت شخصيتها الوطنية، واعتدادها بثقة الشعب، والدفاع عن حقوقه وحرياته؛ ما أدخلها في خلافات مع الملك ومع سلطة الاحتلال.

شجر أول خلاف دستوري بين الملك فؤاد وسعد زغلول عقب إجراء انتخابات

---

(١) العقاد: ص١٤٠. رزق: ص٢٦٣.

(٢) رزق: المرجع نفسه، ص٢٦٦. العادلي، أسامة أحمد: التجربة السياسة المصرية بين الملكية والجمهورية ص٢٦٥.

مجلس الشيوخ في (١٧ رجب ١٣٤٢هـ/ ٢٣ شباط ١٩٢٤م) وتمحور حول من له حق تعيين خمسي الأعضاء غير المنتخبين، الملك أم الوزارة؟

فقد تمسَّك الملك بحقه المطلق في تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ وفقاً لنص المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن «يؤلَّف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يُعين الملك خمسيهم. . .»، ويبدو أنه كان مدفوعاً في تمسكه هذا برغبته في تحقيق نوع من التوازن بينه وبين الوزارة داخل المجلس وبخاصة بعد حصول الوفد على أغلبية ساحقة من مقاعده[١].

ورأى سعد زغلول أن حق الملك في التعيين ليس خاصاً يستعمله من دون أن يُشرك وزراءه؛ لأنه مقيد بنص المادة ٤٨ من الدستور التي تقضي بأن يمارس الملك سلطته بواسطة وزرائه، بالإضافة إلى نص المادة ٥٧ التي تقضي بهيمنة الوزارة على مصالح الدولة، ونص المادة ٦٠ التي تقضي بتوقيع رئيس الوزراء والوزراء المعنيين بعد توقيع الملك في الأمور العامة.

واتُفق تجاه تصلب الطرفين على تحكيم الفقيه البلجيكي البارون فان دن بوش؛ لأن نص المادة ٧٤ مأخوذ من الدستور البلجيكي، وكان يشغل آنذاك منصب النائب العام للمحاكم المختلطة، فأفتى بعد دراسة المسألة بأن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ غير المنتخبين يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء[٢].

وهكذا انتهى الخلاف حول هذه المسألة لكنه كشف عن حقيقة العلاقة بين الطرفين القائمة على:

ـ صلابة الوزارة في التمسك بحقوقها الدستورية.

ـ نية الملك بعدم التورط في خلافات جديدة مع الوزارة طالما بقي سعد زغلول مدعوماً بالتأييد الشعبي، وطالما استمر البريطانيون بالتفاهم معه لإقرار العلاقات المصرية ـ البريطانية، مدركاً أنه لن يترتب على هذا الخلاف إلا مزيد من سلبه حقوقاً يعتقد أنها له[٣].

وشكَّل ما جرى من تفجر الاضطرابات في السودان، وما أقدمت عليه الحكومة البريطانية من إجراءات القمع؛ خلافاً آخر أدى إلى تحرُّج موقف الحكومة المصرية فضلاً عن تزايد علاقتها سوءاً مع الجانب البريطاني، الأمر الذي دفع سعد زغلول إلى تقديم استقالته في (٢٦ ذي القعدة ١٣٤٢هـ/ ٢٩ حزيران ١٩٢٤م)، إلا أن الملك رفضها.

---

(١) أبو النور، سامي: دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦م. رزق: ص٢٦٩.
(٢) الرافعي: جـ١ ص١٣٨ ـ ١٣٩.
(٣) أبو النور: ص١٣٨.

ويبدو أنه أدرك:

ـ أن قبول استقالة سعد زغلول التي جاءت إثر مطالبته بتحقيق الأماني القومية للبلاد، يجعلها استقالة مشرفة للحكومة، وتُعرِّض الملك إلى مزيد من السخط من الرأي العام والأحزاب.

ـ عدم وصول العلاقات بين الوزارة ودار المندوب السامي بعد، إلى درجة كافية من التدهور يُمكن معها بدء العمل لتقويض أركانها وإسقاطها.

إلا أن فشل مفاوضات سعد ـ مكدونالد في (ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ تشرين الأول ١٩٢٤م)، وما تلى ذلك من فتور في العلاقات بين الجانبين، وانهيار جسور التفاهم بينهما؛ أتاح للملك أن يحسم صراعه مع الوزارة الدستورية وتحرك في اتجاهين:

الأول: التقارب مع الجانب البريطاني ومحالفته، فراح يتودد إلى المندوب السامي، ويعرض رغبته في التعاون معه، وافق الأخير على رغبة الأول، وقد هدف من ذلك أن يُشعر سعد زغلول بأنه ليس السياسي الوحيد على الساحة وإنما هناك سياسيون آخرون، يضاف إلى ذلك، عدم اقتناع بريطانيا بأن حكومة الوفد هي الحكومة المثالية التي تريدها، لذلك أخذت تتحين الفرصة للقضاء عليها، وإطلاق يدها في مصر، والعودة إلى الحكم الاستعماري.

الثاني: استهداف الوزارة لإسقاط هيبتها وتقويض كيانها لإضعافها من الداخل، ومن ثَمَّ تغدو عاجزة عن مواجهة الملك، فعمد إلى تدبير المؤامرات ضدها، بدأت أولاها بإضراب طلاب الأزهر في (٤ ربيع الآخر ١٣٤٣هـ/ ٢ تشرين الثاني ١٩٢٤م) لتحقيق مطالبهم[١] وأهمها إلغاء مدرسة القضاء الشرعي التي تُخرِّج القضاة الشرعيين، وكان الأزهريون يطالبون بأن تنحصر فيهم وظائف القضاء الشرعي والتعليم الديني واللغة العربية، وتحسين أوضاعهم، فشكَّلت الحكومة لجنة لدرس هذه المطالب ورفع توصياتها إلى الحكومة، كان من بين أعضائها حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وساعد الملك الأيمن.

وعلى الرغم من أن إدارة المعاهد الدينية هي بيد الملك، وأن الحكومة ليست صاحبة القرار سواء في الرفض أو في القبول، فقد حمَّلها طلاب الأزهر مسؤولية التراخي في النظر في تقرير اللجنة الذي جاء لمصلحتهم، فخرجوا في مظاهرات وهم يُنادون بحياة الملك بعد أن كان المألوف المناداة بحياة سعد، والواضح أن المطالب المذكورة لم تكن لتأخذ شكل الإضراب أو المظاهرات إلا بإيعاز من الملك وتدخله.

---

(١) رزق: ص٢٧٤.

وتمادى الملك في مضايقة سعد زغلول ودفعه إلى الاستقالة عندما:

ـ عيَّن حسن نشأت وكيلاً للديوان الملكي ورئيساً له بالنيابة إلى جانب وظيفته وكيلاً لوزارة الأوقاف من دون علم الوزارة وهو محور المضايقات.

ـ دفع توفيق نسيم وزير المالية إلى الاستقالة، وهو معروف بموالاته له[1]، في خطوة لهدم البنيان الوزاري من الداخل.

ترتَّب على مواقف الملك هذه أن قدَّم سعد زغلول استقالته إليه في (١٧ ربيع الآخر ١٣٤٣هـ/ ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٤م)، لكنه لم يقبلها، وعبَّر عن ثقته به ورغبته في أن يعدل عن الاستقالة، إلا أن سعداً كان مصمماً على الاستقالة، عندئذٍ أمهله إلى الغد[2]، ويبدو أنه أراد أن يقف على رد فعل الهيئات الرسمية والشعبية، فتدخل النواب والشيوخ لدى الملك لعدم قبولها، وطلبوا من سعد زغلول العودة عنها، واندفعت المظاهرات الشعبية نحو قصر عابدين وهي تهتف: «سعد أو الثورة»[3]، فأُسقط في يد الملك، وكان على سعد زغلول بعد أن تأكد من سلامة موقفه أن يتوجه إلى القصر ليقدم شروطه إلى الملك ويسحب استقالته، ومن تلك الشروط دخول مسائل الأزهر والمعاهد الدينية، ووظائف السلك السياسية، ووظائف القصر، ومنح الرتب والنياشين؛ في اختصاص مجلس الوزراء، ويبدو أن الهدف من ذلك هو:

ـ تجنُّب إحراج الحكومة من قِبل المطالبين بإصلاح الأزهر الذين يعمدون في الوقت نفسه على عرقلته.

ـ منع تمادي الوزراء المفوضين والسفراء، في إحراج الحكومة أمام الدول الأجنبية.

ـ التأكد من تنفيذ قرارات الحكومة المتعلقة بمراقبة الموظفين، والمعروف أن رئيس الوزراء كان قد طلب من الملك إقصاء حسن نشأت من وكالة الأوقاف، فنقله إلى القصر وأنعم عليه بالوشاح الأكبر من دون علم الحكومة كما ذكرنا.

استجاب الملك لهذه المطالب، ووعد بإدخالها في الدستور، فعاد سعد زغلول عندئذٍ عن استقالته في (١٩ ربيع الآخر/ ١٧ تشرين الثاني)، وأعلن ذلك أمام مجلسي النواب والشيوخ[4].

---

(١) رزق: ص٢٧٤.

(٢) الجزيري، محمد إبراهيم: آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، جـ١ ص٣٨٤. العقاد: ص١٦٤، ١٦٥.

(٣) رزق: ص٢٧٤.

(٤) الجزيري: جـ١ ص٣٩٥.

علاقة الوزارة بسلطة الاحتلال

وفَّر وصول الوفد إلى السلطة متنفساً كبيراً للتعبير عن الانفعال الشعبي ضد الموظفين البريطانيين، فأعربت الحكومة البريطانية عن قلقها فيما أسمته موقف العداء تجاه الموظفين الأجانب.

تمثَّل السبب الأبرز وربما الوحيد الذي سمح لوزارة الوفد أن ترى النور؛ في إدراك الحكومة البريطانية لجدوى التسوية أو الاتفاقية التي تعقدها مع الوفد بفعل أن ما يوافق عليه يلقى قبولاً عند المصريين، وكانت فرصة إجراء مفاوضات بين سعد زغلول ورامزي مكدونالد رئيس وزراء بريطانيا، قد تعزَّزت إلى حد كبير مع مجيء حكومة عمالية إلى السلطة في بريطانيا والتي اعتقد سعد زغلول أن موقفها سيختلف عن موقف المحافظين.

وقد حرص كل طرف على بناء جسور من التفاهم والثقة على الرغم من تباين أهدافهما من وراء تحقيق هذا التفاهم.

فقد تمثَّلت أهداف الوزارة المصرية في الحصول على استقلال وطني حقيقي وبخاصة في ظل مجموعة من الظروف التي واكبت تحقيق هذا الهدف نذكر منها ما يأتي:

ـ اعتلاء الحركة الوطنية السلطة لأول مرة في تاريخ مصر بعد فوز الوفد في الانتخابات النيابية وتشكيل الوزارة.

ـ تشكيل حكومة في بريطانيا تنتمي إلى حزب العمال الذي يرتبط هو ورئيسه رامزي مكدونالد بعلاقات ودية مع الوفد برئاسة سعد زغلول.

وتمثَّلت أهداف بريطانيا في الحصول على اعتراف من الوزارة المصرية بوجود بريطاني فعَّال في مصر، لأن مثل هذا الاعتراف من شأنه أن يؤدي إلى استقرار العلاقات البريطانية ـ المصرية، وتحقيق أهداف «الاستراتيجية» البريطانية.

وحصل تقارب بين سعد زغلول ودار المندوب السامي في مصر، وجد فيه المندوب السامي فرصة لحسم المسألة المصرية، مع قائد الثورة وزعيم الأغلبية النيابية، وقد علَّق عليه الوفد وسعد زغلول أملاً كبيراً في الوصول إلى حل عادل للمسألة المصرية.

لكن العلاقة الودية بين الحكومتين المصرية والبريطانية لم تستمر مدة طويلة بفعل تباين أهدافهما، وقد ساعد على تغيُّر تلك العلاقة؛ أزمات عديدة أهمها: تصريح ٢٨ شباط، وتحقيق الأماني القومية لمصر والسودان، وتحديد صلاحيات الموظفين الأجانب وبخاصة البريطانيين الذين تضاءلت سلطتهم بفعل إحلال موظفين مصريين

محلهم، وقد طرحت عليهم الحكومة المصرية الإحالة على التقاعد مع ما يتبع ذلك من تعديل القانون الرقم ٢٨ لعام ١٩٢٣م المتعلق بتعويضاتهم، ورفْض الحكومة المصرية المساهمة في تكاليف القوات البريطانية في مصر.

ورأى الطرفان المصري والبريطاني على الرغم من تباين أهدافهما ضرورة إجراء مفاوضات بينهما من أجل إيجاد حلول لوجهات النظر المتباينة، وقد جرت في لندن بين (٢٥ صفر و٢٤ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ٢٥ أيلول و٢٣ تشرين الأول ١٩٢٤م)، وتمحورت حول موضوعين هما السودان وحماية قناة السويس(١)، ولكنها لم تصل إلى نتيجة إيجابية؛ لأن الجو السياسي بين البلدين لم يساعد على تحقيق أي اتفاق بينهما.

ففيما يتعلق بالسودان، كانت الحكومة البريطانية قد قرَّرت قبل بدء المفاوضات إجلاء القوات المصرية عن هذا البلد في حال رفضت مصر العمل باتفاقية الحكم الثنائي، والاستعاضة عن القوات المصرية، بقوة دفاع سودانية بإمرة الحاكم العام. فأصدرت على أثر فشل المفاوضات كتاباً أبيض وضَّحت فيه سياستها تجاه السودان، ومسؤوليتها عن حفظ الأمن، والحفاظ على النظام القائم، وعدم المسّ بالاتفاقيات الحالية.

وفيما يتعلق بقناة السويس، فقد اعترض سعد زغلول على وجود معسكرات بريطانية على ضفتي القناة، وعلى أي موقع داخل الحدود المصرية، وطرح سحب القوات البريطانية من الأراضي المصرية، واقترح أن يقوم البريطانيون بحماية القناة من خلال انتدابهم على فلسطين وعن طريق سلاحهم البحري، ومع ذلك وعلى الرغم من قدرة الجيش المصري على حماية القناة إلا أنه سوف يطلب مساعدة بريطانيا عندما يطرأ ما يُبرِّر هذه المساعدة، وردَّ رامزي مكدونالد بأن مثل هذا الاقتراح سوف يؤدي إلى عمليات تفتيش يقوم بها البريطانيون على الجيش المصري للتأكد من جهوزيته وكفاءته ما يؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية لمصر، وهو آخر شيء يُفكِّر فيه(٢).

وطرح سعد زغلول سحب المستشارَيْن المالي والقضائي وإزالة كل إشراف بريطاني على علاقات مصر الخارجية، وتنازل بريطانيا عن مطالبتها بحماية الأجانب والأقليات والتنازل كذلك عن طلبها المشاركة في الدفاع عن قناة السويس، وقد رفض رامزي مكدونالد ذلك(٣).

---

(١) انظر محاضر جلسات المفاوضات في: البشري، ص٣١١ ـ ٣٨٦.

(٢) ديب: ص٩٦ ـ ٩٧. (٣) العقاد: ص١٥٢.

وما جرى من اغتيال قائد الجيش المصري وحاكم السودان السردار لي ستاك في القاهرة في (٢٢ ربيع الآخر ١٣٤٣هـ/ ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤م)، زاد من درجة التأزم، وبدت حادثة الاغتيال وكأنها ساعة الصفر لتشرع بريطانيا على الفور في تنفيذ ما خطَّطت له من خنق الحركة الوطنية، وطرد المصريين من السودان، والاستيلاء على سلطات هذا البلد[١].

ورأى سعد زغلول أن هذه الحادثة موجهة ضده لتحطيمه والقضاء على الوفد، وهي من تدبير الجهة التي حاولت اغتياله في (٩ ذي الحجة ١٣٤٢هـ/ تموز ١٩٢٤م)[٢].

الواقع أن حادثة اغتيال السردار أعطت فرصة مثالية للاحتلال البريطاني للتخلص من الوزارة الشعبية، فقد سار المندوب السامي اللنبي على رأس مظاهرة عسكرية إلى مقر رئاسة الحكومة، وسلَّم إنذاراً إلى رئيس الحكومة يتضمن مهانة، الأمر الذي لم يكن من الممكن تقبُّله من حكومة حريصة على الاستقلال الوطني.

فقد طلب اللنبي من الحكومة المصرية ما يأتي:

- التحقيق في الحادث أيّاً كان المسؤولون.
- دفع غرامة نصف مليون جنيه.
- سحب الجيش المصري من السودان.
- زيادة المساحة المزروعة قطناً في منطقة الجزيرة في السودان إلى أي قدر تراه الحكومة البريطانية.
- يحق للسودان أخذ أي قدر من مياه النيل يحتاج إليه لري هذه الزيادة[٣].

رُوِّع سعد زغلول لهذا الإنذار وللطريقة التي حُمل بها وكرَّر عبارة قالها حين مقتل السردار «إن الرصاصة التي أودت بحياته لم تُوجه إلى صدره بل وُجِّهت إلى صدري أنا»[٤].

الواضح أن هذا الإنذار يتسم بانقطاع الصلة بحادثة الاغتيال، واتخذته الحكومة البريطانية ذريعة للضغط على الحكومة المصرية الوطنية لإحراجها، وإخراجها من الساحة السياسية، صاغه اللنبي للانتقام من سعد زغلول، وتفرُّد بريطانيا بحكم السودان، إذ كيف تربط بين مقتل موظف كبير وبين مطالبتها بسحب الجيش المصري من السودان وغير ذلك مما ورد في الإنذار الذي لا علاقة مباشرة بمضمونه بمصرع لي ستاك.

---

(١) هيكل، محمد حسين: مذكرات في السياسة: جـ١ ص١٧٤ ـ ١٧٥. رمضان: جـ١ ص٤٧٠.
(٢) العقاد: ص١٦٢.
(٣) هيكل: جـ١ ص١٧٥.
(٤) المرجع نفسه.

اجتمع مجلس الوزراء وناقش مضمون الإنذار، فقبل منه ما يتعلق بالتحقيق في الحادثة، ودفع مبلغ نصف مليون جنيه، ورفض سحب الجيش المصري من السودان، واحتج على زيادة المساحة المزروعة قطناً في أرض الجزيرة، واستيفاء مياه الري قبل أن تستوفي مصر حاجتها من هذه المياه، وطلب من الحكومة البريطانية أن تُعيد النظر في هذين الأمرين بحجة أنهما لا علاقة لهما بالحادثة، وأن فيهما مساساً بحقوق مصر(١).

عدَّ اللنبي رد الحكومة المصرية بمثابة رفض للإنذار، فتابع خطة مرسومة أُريد بها الوصول إلى غاية بذاتها، فأمر القوات البريطانية باحتلال جمرك الإسكندرية ووضع يدها على إيراده، من دون أن ينتظر موافقة حكومته، وأخبر سعد زغلول بأن هذا الإجراء هو أول تدبير يُتخذ، فوضعه بذلك أمام اختيار أحد الحلول الآتية: إما الاستقالة أو الموافقة على إخراج الجيش المصري من السودان أو التهديد بالقوة المسلحة.

الواقع أن بقاء سعد زغلول في السلطة بات مسألة وقت عقب الأزمات المتلاحقة التي واجهها من جانب الملك وسلطة الاحتلال، وعجز حكومته عن التصدي لها، فألح على الملك أن يقبل استقالته التي كان قد قدَّمها شفوياً في (٢٤ ربيع الآخر/ ٢٢ تشرين الثاني) ثم كتابة في اليوم التالي، فوافق الملك وقبلها في (٢٦ ربيع الآخر/ ٢٤ تشرين الثاني)(٢).

كان لاستقالة سعد زغلول صدى هزَّ كيان الشعب المصري، وصدمة أصابت الشعور الوطني في الصميم، ووقفت سلطة الاحتلال في وجه المد الشعبي واتخذت إجراءات تعسفية، وأصدرت الأوامر بإخراج الجيش المصري من السودان.

وهكذا لم تتمكَّن وزارة الوفد برئاسة سعد زغلول من الاستمرار في تولي زمام السلطة بعد حكم دام أقل من عشرة أشهر على الرغم من أنها ظلَّت تتمتع بتأييد الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس التشريعي، وقد مثَّلت معارضتها للمصالح البريطانية، وفشلها في التوصل إلى معاهدة مع الحكومة البريطانية، وكذلك محاولتها الاستمرار في تقييد صلاحيات الملك؛ عوامل حاسمة أدَّت إلى سقوطها في النهاية(٣).

---

(١) هيكل: جـ١ ص١٧٥.

(٢) رزق: ص٢٧٥. هيكل: المصدر نفسه: ص١٧٦. رمضان: جـ٢ ص٤٧٩.

(٣) ديب: ص٩٨، ٩٩.

وزارة أحمد زيور

استدعى الوضع السياسي في مصر عقب استقالة سعد زغلول؛ توحيد جهود السياسيين في ظل الظروف الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد، فأبدى سعد زغلول استعداده لدعم أي وزارة تعمل لمصلحة البلاد على الرغم من أنه كان يميل إلى اعتبار خصومه السياسيين منشقين يعملون ضد مصالح وتطلعات الأمة.

وأتاحت تأثيرات التدخل البريطاني الفرصة أمام المعارضين لإثبات حضورهم، فتشكّلت وزارة جديدة برئاسة أحمد زيور في اليوم نفسه الذي قُبلت فيه استقالة سعد زغلول، وهو ما يؤكد أن الأمر كان مبيتاً، وكان أحمد زيور يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ، فبدا في نظر المصريين وفدياً حيث كان من أعضاء وزارته أحمد محمد خشبة وكيل مجلس النواب، الوفدي، وعثمان محرم وكيل وزارة الأشغال المعروف بميوله الوفدية[١].

كان يمكن للبلاد في عهد الوزارة الجديدة أن تتخطّى الأزمة الخطيرة من دون أن تتكبَّد خسائر جسيمة، وذلك في حال ارتفع زعماء المعارضة بأنفسهم إلى مستوى المسؤولية الوطنية، وغلَّب الملك فؤاد مصلحة بلاده على مصلحته الشخصية؛ لكن ما جرى من أحداث، دلَّت على أن مصلحة مصر كانت في المقام الثاني، وأن الرغبة في الثأر واحتلال الفراغ الذي خلَّفته الوزارة المستقيلة كانا فوق الرغبة في إنقاذ البلاد من محنتها الخطيرة، فتحولت المعركة ضد البريطانيين إلى معركة ضد الوفد والشعب الذي يُسانده، وتحوَّل الملك وزعماء المعارضة من العمل لمصلحة البلاد إلى إثارة الخصومة الحزبية وتفتيت الوضع الداخلي.

الواقع أن وزارة أحمد زيور كانت وزارة اعتداء على الدستور ووزارة تسليم بالمطالب البريطانية.

ففيما يتعلق باعتدائها على الدستور، فقد كان أحمد زيور أداة طيعة في يد الملك فؤاد الذي خطط لهدم الوفد عبر تأسيس حزب موالٍ له يقف في وجهه، والتلاعب بالدستور بشكل يخدم مخططه هذا، فقد أصدر بناء على طلب الحكومة مرسوماً في (٢٧ ربيع الآخر ١٣٤٣هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤م) يقضي بتأجيل انعقاد مجلس النواب مدة شهر، كما أصدر مرسوماً آخر قبل انقضاء هذا الشهر بيوم واحد قضى بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة في (١٠ شعبان ١٣٤٣هـ/ ٦ آذار ١٩٢٥م)[٢].

---

(١) الجزبري: ص٤١٣. هيكل: جـ١ ص١٧٦.

(٢) هيكل: جـ١ ص١٨٥.

لا شك بأن هذا التصرف يتعارض مع الصلاحية التي تقرَّر من أجلها إعطاء الوزارة الحق في حل مجلس النواب، لأن الحكمة تقضي بالعودة إلى تحكيم هيئة الناخبين، أي الأمة، عند حدوث خلاف في الرأي بين الوزارة والمجلس النيابي، ولكن وزارة أحمد زيور لم تراع ذلك وقرَّرت الحل قبل أن يحدث مثل هذا الخلاف، وهو ما يُعدُّ سابقة خطيرة في حياة مصر الدستورية، استندت إليها واستعملتها الوزارات فيما بعد بشكل استنسابي كلما مالت إلى ممارسة السلطة من دون رقابة المجلس النيابي، أو كانت غير مطمئنة لحصولها على ثقته[1].

وتمادت حكومة أحمد زيور في مخالفة الدستور عندما استصدرت مرسوماً بإجراء الانتخابات على درجتين وفقاً لقانون الانتخابات القديم الذي كان قد ألغاه المجلس النيابي في عهد وزارة سعد زغلول، واستبدله بقانون الانتخاب المباشر[2].

وسعى أحمد زيور للتحالف مع حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني وخوض الانتخابات معاً في مواجهة حزب الوفد، واستقبل الملك زعماءهما في القصر تأكيداً لهذا التحالف، وقد نتج عن ذلك إدخال إسماعيل صدقي عدو الوفد منذ أن طُرد من عضويته إلى الوزارة وتعيينه وزيراً للداخلية، والاستعانة به في تسخير الأداة الحكومية للعبث في الانتخابات التي بدت بوادرها تلوح في الأفق، وإسقاط الوفد، فأصدر قراراً بتعديل الدوائر الانتخابية، لصالح مرشحي الحكومة، وسخَّر الإدارات العامة للضغط على الناخبين، وعيَّن العُمد أو مشايخ البلاد الذين يؤيدون مرشحاً بذاته، وغير ذلك من التدابير التي تضمن فوز مرشحي الحكومة[3].

وأنشأ الملك حزباً سياسياً هو حزب الاتحاد ليخوض المعركة الانتخابية ضد الوفد، واستعان بحسن نشأت لجذب من استقال من الوفد بالإضافة إلى الطامعين في تولي المناصب الإدارية، وكل ضعيف الإرادة من الأهالي، وأُعلن عن تأليف الحزب في (١٤ جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ/ ١٠ كانون الثاني ١٩٢٥م)[4].

وأخذ إسماعيل صدقي يُعدُّ المسرح لمعركة الانتخابات بحيث يؤمِّن سقوط الوفد وفوز المعارضة، وكان صحيحاً ما جرى تداوله من أنه لو أراد أن يهزم الوفد في الانتخابات فسيكون من المستحيل بالنسبة له أن يمارس عمله ملتزماً الحياد، فكانت المعركة حرباً بين من استفادوا من حادثة مقتل لي ستاك ومن أُصيبوا بهذه الحادثة،

---

(١) شلبي، إبراهيم أحمد: تطور النظم السياسية والدستورية في مصر، ص٤٢٧.

(٢) شفيق: الحولية الثانية، ص٢٧٢ ـ ٢٧٥. هيكل: جـ١ ص١٨٦.

(٣) هيكل: المرجع نفسه. (٤) المرجع نفسه: ص١٨٨.

ومنهم الأمة بحذافيرها[1].

أسفرت العملية الانتخابية عن انتصار الوفد وفوزه بأكثر من نصف المقاعد[2] على الرغم من الجهود التي بذلها الملك وزراؤه لإسقاطه بالإضافة إلى جهود الحكومة البريطانية، وانعقد المجلس في (٢٧ شعبان ١٣٤٣هـ/ ٢٣ آذار ١٩٢٥م) وانتخب سعد زغلول رئيساً له، وعندما وجد الملك فؤاد نفسه في مواجهة مجلس نيابي وفدي، أصدر مرسوماً بحله في يوم انعقاده بالذات، بحجة أن تطبيق النظام الدستوري في مصر مقضي عليه بالفشل، وأن الأمة المصرية لا تقبل حياة نيابية مزيفة، وحدَّد يوم (٢٩ شوال/ ٢٣ أيار) موعداً لإجراء انتخابات جديدة على أن يجتمع المجلس الجديد في (٨ ذي القعدة/ أول حزيران)[3].

كان الملك ينوي التفرد بالحكم عن طريق إبطال النظام النيابي، فأصدر مرسوماً بعد ثلاثة أيام قضى بوقف العملية الانتخابية بحجة أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً، وأنه سيضع قانوناً جديداً يكفل التمثيل الصحيح، فعطّل بذلك الحياة النيابية بعد عام من قيامها، وسرعان ما أخذ يستأثر بالسلطة كلها حتى أضحى مصدر السلطات الوحيد في البلاد[4].

وفيما يتعلق بالتسليم بالمطالب البريطانية، فقد نجحت السياسة البريطانية في استغلال جثة السردار لي ستاك لتنفيذ مؤامرتها لطرد المصريين من السودان والسيطرة على السلطات فيه.

وتحت شعار «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» راحت وزارة أحمد زيور تقدم التنازلات للحكومة البريطانية فيما يتعلق بمصر والسودان من دون قيد أو شرط وهي المطالب التي تمثَّلت فيما يتعلق بمصر بإدخال تعديلات على قانون تعويض الموظفين الأجانب، والتسليم بسلطة المستشارَيْن المالي والقضائي البريطانيين، واحترام آراء مدير القسم الأوروبي البريطاني في وزارة الداخلية، وقبلت فيما يتعلق بالسودان بسحب الجيش المصري والموظفين المدنيين من هذا البلد، وتمويل قوة الدفاع السودانية التي حلَّت محل الجيش المصري[5].

لقد تضافرت ظروف الخديعة والغدر من جانب القيادة البريطانية في السودان[6]

---

(١) العقاد: ص١٨٣.

(٢) جاءت النتيجة على الشكل الآتي: مئة وخمسة وستون وفدياً، وتسعة وعشرون حراً دستورياً، وستة مستقلين، وخمسة حزب وطني، وخمسة اتحاديين. العقاد: ص١٨٩.

(٣) شفيق: ص٣٤٧ ـ ٣٥٠.

(٤) هيكل: جـ١ ص١٩١، ١٩٢.

(٥) المرجع نفسه: ص١٧٧ ـ ١٧٨.

(٦) انظر التفاصيل في: رمضان جـ٢ ص٤٨٣.

مع الاستسلام اللامشروط من جانب حكومة أحمد زيور؛ في انسحاب الجيش المصري من السودان، وعندما وصلت أوامر اللنبي إلى حكومة السودان بطرد الجيش المصري لم يكن التنفيذ مهمة صعبة.

وكانت الحكومة المصرية بالاتفاق مع الملك، قد قبلت النزول على حكم الإنذار البريطاني، فأصدرت الأوامر إلى الجيش المصري بالعودة من السودان من دون مقاومة، وعهدت إلى وزير الحربية صادق يحيى بإرسال رسالة إلى ضباطه وجنوده بوجوب الإذعان لهذا الأمر، وكانت حجة أحمد زيور أن مقاومة الجيش المصري في ظل المناوشات التي كانت ناشبة مع القوات البريطانية، ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى، وقد تُتيح لبريطانيا الفرصة للاستئثار بالأمر في السودان[1].

ونتيجة لاستسلام أحمد زيور لمطالب البريطانيين، قدَّم الوزيران الوفديان أحمد خشبة وعثمان محرم استقالتيهما من الوزارة بعد أسبوع من تشكيلها، وصرَّحا بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية، كان على غير رأيهما، وأنه من الأسباب التي دعتهما إلى الاستقالة[2].

عهد الائتلاف

كان من نتيجة استفحال نفوذ الملك فؤاد، وما أغدقه على أنصاره من المغانم؛ أن أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون إلى حزب الاتحاد في الوقت الذي حاول فيه هذا الحزب الانتشار في المديريات، وكان ذلك بداية انشقاق الحزبين. الواقع أن عداء الملك للأحرار الدستوريين سواء لأسباب شخصية أو عقدية، وتخوُّف هؤلاء من توجهاته السلطوية الفردية؛ جعلت العلاقة بينهما غير مستقرة، وعلى الرغم من ذلك، اقتنع الملك بدخول الأحرار الدستوريين وإسماعيل صدقي في وزارة أحمد زيور على أساس أنه لا غنى عنهما لنجاح سياسته، وباستطاعته أن يجبرهما على الاستقالة إذا فقدا أهميتهما.

وانقسم الأحرار الدستوريون حول مسألة التعاون مع الاتحاديين، فقد استاء فريق منهم من حملة هؤلاء الانتخابية في المديريات ومحاولتهم جذب بعض أعضاء الحزب[3].

انتظر الملك فؤاد سنوح الفرصة التي تُمكِّنه من طرد الأحرار الدستورين ومعهم

---

(١) هيكل: جـ١ ص١٧٧.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه: ص١٩٢ ـ ١٩٣.

إسماعيل صدقي من الوزارة، وسنحت هذه الفرصة التي لم تتأخر طويلاً مع الأزمة التي أثارها كتاب القاضي الشرعي علي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم» الذي ذكر فيه أن الخلافة ليست أصلاً من أصول الحكم في الإسلام، وأنها طرأت على الحكم الإسلامي في عصور متأخرة عن العصور الأولى(١)، وهو المنصب الذي كان يطمح إليه الملك فؤاد.

من المستغرب أن يكون لكتاب علمي أثر ما في سياسة بلد ما، لكن اقتران ظهور هذا الكتاب مع الظروف التي كانت تجتازها فكرة الخلافة في العالم الإسلامي عقب إعلان الجمهورية في تركيا وإلغاء الخلافة من قِبل مصطفى كمال أتاتورك في ذلك الحين، وارتباط ذلك بمصالح الملك فؤاد بخاصة؛ جعل كتاب الشيخ علي عبد الرازق يحظى بتلك الشهرة وهذا الأثر(٢).

كانت أسرة الشيخ من الأنصار البارزين للأحرار الدستوريين، فأرادوا إنقاذه وحمايته عبر رئيسهم عبد العزيز فهمي وزير الحقانية المُكلَّف بفصل الشيخ من منصب القضاء الشرعي وفقاً لقرار هيئة كبار العلماء في الأزهر، لم يتأخر الوزير في حمايته، فشكَّل لجنة لتقصي الحقائق بدلاً من تنفيذ قرار الفصل، فأوعز الملك إلى يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالوكالة(٣) أن يُخيِّر عبد العزيز فهمي بين تنفيذ قرار هيئة كبار العلماء أو تقديم استقالته، فرفض الخيارين، فأصدر الملك عندئذٍ مرسوماً ملكياً في (١٦ صفر ١٣٤٤هـ/ ٥ أيلول ١٩٢٥م) بإقالته وتكليف علي ماهر وزير المعارف العمومية القيام بأعباء وزارة الحقانية إلى حين تعيين وزير بدلاً من عبد العزيز فهمي(٤)، وعلى هذا الشكل خرج الأحرار الدستوريون من الوزارة.

مال الأحرار الدستوريون بعد خروجهم من الوزارة إلى التقارب مع الوفد والتعاون معه ضد خصمهما المشترك حزب الاتحاد وعلى رأسه الملك فؤاد، وكان ذلك أهون شرّاً من طغيان الملك بنظرهم(٥)، وتجاوب الوفد مع دعوة التقارب، فخفَّت حدة العداء السابق بينهما، وتوقف الجدل العنيف المتبادل بينهما، وبدآ هجوماً مكثفاً ضد الحكم الفردي، وضد حزب الاتحاد(٦).

تغيير المندوب السامي وأثره على الأوضاع في مصر

لم يكن باستطاعة الملك أن يستمر في مسيرته نحو الحكم المطلق من دون أن

---

(١) هيكل: جـ١ ص١٩٥.
(٢) رمضان: جـ٢ ص٥٨٢.
(٣) كان رئيس الوزراء آنذاك خارج القاهرة.
(٤) هيكل: جـ١ ص٢٠٠، ٢٠١.
(٥) المرجع نفسه، ص٢٠٤.
(٦) المرجع نفسه: ص٢٠٥.

يصطدم بتوجهات السياسة البريطانية، وكان تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا قد أرسل نيڤيل هندرسون لينضم إلى رجاله في دار المفوضية من دون استشارة اللنبي، وعيَّنه برتبة وزير مفوض، وكلفه بتزويده بالتطورات الداخلية في مصر، وعُدَّ هذا التعيين بمثابة تنحية اللنبي من الناحية الواقعية، لذلك قدَّم استقالته في (٨ شوال ١٣٤٣هـ/ ٢ أيار ١٩٢٥م)، وغادر مصر في (٢٢ ذي القعدة/ ١٤ حزيران).

طلب نيڤيل هندرسون من الملك فؤاد إبقاء الوضع الوزاري على حاله إلى حين تعيين مندوب سام جديد، وتوجَّه إلى الأحرار الدستوريين لإقناعهم بالاستمرار في الوزارة الحاضرة، لكن هؤلاء كانوا قد اتخذوا قراراً بعدم التعاون معها احتجاجاً على تصرفها المخالف للدستور والتقاليد السياسية، وإقالة رئيس الحزب، فاستقال وزراؤهم منها[1]، فوقع ما كانت تخشاه بريطانيا من تكتل الأحزاب لمواجهة الحكم الفردي، وهو ما اصطلح على تسميته بعهد الائتلاف.

وصل المندوب السامي الجديد لويد جورج إلى القاهرة في (٣ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ٢١ تشرين الأول ١٩٢٥م) تزامناً مع تفاقم الأزمة السياسية والدستورية حاملاً معه خطة عمل قائمة على قاعدتين:

الأولى: إعادة الحياة النيابية.

الثانية: وقف نفوذ الملك عند حد معين.

ففيما يتعلق بالقاعدة الأولى، اجتمع لويد جورج بعدلي يكن وأبلغه بأن المجلس النيابي هو في حال انعقاد، وأنه يسعى لأن يكون الانتخاب وفق القانون الذي سنَّه المجلس النيابي، وأن بريطانيا مستعدة لأن تؤيد أي حكومة مصرية تعمل على حسن الوفاق معها وأنه لا يشك في نتيجة الانتخاب، وأن مجلس النواب سيكون معادياً للملك. وقد ظهر حرص المندوب السامي على توفير أسباب النجاح لعودة الحياة الدستورية وتجنُّب مؤامرات الملك؛ من خلال تبنيه فكرة دعوة المجلس النيابي إلى الانعقاد في دورة غير عادية لتجنب تدخل الملك وإقدامه على تأجيل الجلسة أو حل المجلس، إذا كان الانعقاد في دورة عادية، ويبدو أن الملك ناور المندوب السامي، وأوضح له أن موافقة رئيس الوزراء على انعقاد المجلس النيابي، أمر ضروري، وكان يرغب بأن يرفض ذلك، غير أنه وافق على وجهة نظر المندب السامي والتي لقيت تأييداً من عدلي يكن وعبد الخالق ثروت، خلافاً لرغبة الملك[2].

وفيما يتعلق بالقاعدة الثانية، فقد كان الاتهام المُوجَّه إلى اللنبي هو ضعفه وتهاونه في مواجهة الشعب الأمر الذي يُهدِّد المصالح البريطانية، وكان اغتيال السردار لي

(١) هيكل: جـ١ ص٢٠٢.

(٢) أبو النور: ص٢٤١.

ستاك مبرراً آخر لنقد سياسة المندوب السامي على الرغم مما أبداه من تشدُّد، بالإضافة إلى ذلك، فإن انحياز دار المندوب السامي إلى الملك في عدائه للقوى الوطنية إثر حادثة الاغتيال؛ من شأنه تقوية الملك، وتشجيعه على السير بالبلاد نحو الحكم المطلق، والإخلال بتوازن قوى الصراع السياسي، والمعروف أن سياسة بريطانيا في مصر كانت حريصة على هذا التوازن في هذه المرحلة.

لذلك، سعى لويد جورج إلى إعادة التوازن السياسي ما وضعه في مواجهة مع سياسة الملك والقائم عليها حسن نشأت، وبناء عليه أضحى عزله ضرورة ملحة لإنقاذ السياسة البريطانية في الوقت الذي تمسَّك الملك بشدة ببقائه، وعدَّ الهجوم عليه بمثابة الهجوم على شخصه هو.

لم يكن المندوب السامي على استعداد لملاينة الملك في هذا الشأن، وبدا موقفه متشدِّداً، فطلب منه إقصاءه فوافق بعد أن أمهله يوماً للتفكير وعيَّنه وزيراً مفوضاً في مدريد(١)، وذلك في (٢٤ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ ١٠ كانون الأول ١٩٢٥م)(٢).

كان لسقوط حسن نشأت صدى واسعاً في الأوساط الشعبية، والقصر، فقد عدَّه الرأي العام خطوة تمهيدية لعودة الحكم الدستوري، ورأى الملك فيه نكسة لدوره، وبخاصة أنه كان يشاركه في صنع القرارات عن كثب.

ويبدو أن الملك اضطر إلى احتواء خلافاته مع البريطانيين والموافقة على عزل حسن نشأت، بسبب بروز ملامح تحالف الأحزاب السياسية والمندوب السامي للوقوف في وجهه؛ والواقع أنه لم تكن أمامه بدائل للاختيار في الوقت الذي كان بحاجة إلى ضمان وقوف الحكومة البريطانية إلى جانبه على نحو يجعل موقفه قويّاً(٣).

المؤتمر الوطني

في ظل مناورات الملك لتعطيل الحياة النيابية، ورفضه عودة الوفد إلى السلطة، وبفعل محاولته كبح الأحزاب السياسية والتضييق عليها عبر المرسوم بقانون الصادر في (٩ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٥م)(٤)؛ دعا الوفد إلى عقد

---

(١) أبو النور: ص٢٤٢، ٢٤٣.
(٢) رمضان: جـ٢ ص٥٩٨.
(٣) أبو النور: ص٢٤٣.
(٤) يُجبر هذا القانون الجمعيات والهيئات السياسية وبخاصة الأحزاب، الإفصاح عن برامجها وفروعها، وإخطار الإدارة بكل تغير يقع في هذه البيانات، وحق مجلس الوزراء بحل كل جمعية أو هيئة سياسية لا تتبع هذه الإجراءات، وقد هدف الملك إخضاع الأحزاب لنوع من الرقابة والإشراف الحكومي.

مؤتمر وطني عام للنظر فيما يجب اتخاذه من إجراءات لإعادة الحياة النيابية، وطُرحت فكرة وجوب انعقاد المجلسين النيابي والشيوخ من تلقاء نفسيهما يوم السبت في (٥ جمادى الأولى/ ٢١ تشرين الثاني) من غير حاجة إلى دعوة الملك وذلك استناداً إلى نص المادة ٩٦ من الدستور التي تُجيز للمجلس أن يجتمع بحكم القانون إذا لم يُدعَ إلى ذلك.

وافقت الأحزاب الثلاثة الوفد والأحرار الدستوريون والوطني على الفكرة المطروحة، وعندما علمت حكومة أحمد زيور بالأمر، وشعرت بخطورته أصدرت الأوامر بمنع حصول الاجتماع، فكلَّف وزير الداخلية الجيش بالمحافظة على النظام، واستخدام القوة إذا لزم الأمر.

وبفعل التدابير العسكرية المتشددة، قرَّر النواب والشيوخ نقل الاجتماع من مقر المجلس النيابي إلى فندق الكونتننتال، فاجتمع أعضاء المجلسين في هيئة مؤتمر، وقرَّروا عدم الثقة بالوزارة القائمة لمخالفتها أحكام الدستور، واعتبروا المجلس النيابي قائماً، وأرسوا أُسس السياسة التي سيتبعها المؤتمر والتي تتلخص في أنه إذا لم يُدعَ مجلس عام (١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م) إلى الانعقاد فسيتعين إجراء انتخابات جديدة وفقاً لقانون الانتخاب الرقم ٤ لسنة (١٣٤٢ ـ ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م)، أي الانتخاب على درجة واحدة[1].

تكمن أهمية اجتماع الكونتننتال في نظر البريطانيين في ارتباط الأحزاب الثلاثة معاً في قضية واحدة، وانتشار موجة الكراهية للملك والحكومة، فشعر لويد جورج بقلق بالغ تجاه ذلك، إذ بدا واضحاً أن مركز بلاده في مصر وسياستها التي أعلنتها في تصريح ٢٨ شباط، تقتضي منه التدخل بقوة، فنصح رئيس الحكومة بإلغاء قانون الانتخاب المعدل الصادر في (٢٣ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ ٨ كانون الأول ١٩٢٥م)، وإجراء الانتخابات وفقاً للقانون الرقم ٤ المشار إليه أعلاه.

الواقع أن الظروف الداخلية كانت ضاغطة على سياسة الملك، وقد حملت تأثيرات قوية لم يتمكن من مقاومتها أو تجنبها، وقد تمخَّض عن ذلك عودة الدستور ودخول البلاد في عهد الائتلاف.

---

(١) هيكل: جـ١ ص٢٠٩.

وزارات الائتلاف الوفدية

وزارة عدلي يكن

أصدرت وزارة أحمد زيور مرسوماً في (٩ شعبان ١٣٤٤هـ/ ٢٢ شباط ١٩٢٦م) قضى بإجراء الانتخابات النيابية في (١٠ ذي القعدة/ ٢٢ أيار) وفقاً لقانون الانتخاب المباشر؛ أي: على درجة واحدة.

استعدَّت الأحزاب الائتلافية الثلاثة لخوض الانتخابات، فوزَّعت المقاعد فيما بينها تجنباً للتنافس وما يتبعه من التناصر على الشكل الآتي: مئة وستون مقعداً للوفد، وخمسة وأربعون مقعداً للأحرار الدستوريين، وتسع مقاعد للحزب الوطني، وسُمح له بمنافسة الوفد في ثلاثة مقاعد(١).

وتوزعت المقاعد النيابية بعد إجراء الانتخابات على الشكل الآتي: مئة وخمسة وستون مقعداً للوفد، تسعة وعشرون مقعداً للأحرار الدستوريين، خمسة مقاعد لكل من الحزبين الوطني والاتحاد، وعشرة مقاعد للمستقلين.

استقال أحمد زيور في (٢٦ ذي القعدة ١٣٤٤هـ/ ٧ حزيران ١٩٢٦م) فكان من الطبيعي أن يُكلَّف سعد زغلول بتشكيل الوزارة الجديدة، لكن بريطانيا رفضت عودته مرة أخرى إلى الحكم بفعل عدائه المرير لها، ومعارضته سياستها في مصر، كما أنها حمَّلت الوفد مسؤولية الاغتيالات والفوضى التي أثارت القلق والخوف بين المقيمين في البلاد(٢).

ورفض سعد زغلول من جهته العودة إلى الحكم مرة أخرى، وأسرَّ إلى أحد زائريه بأن أعظم خطأ ارتكبه في حياته إنما كان في قبوله منصب رئيس الوزارة في عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م)، وأن لا شيء يحمله على تكرار هذا الخطأ مرة أخرى، وكان مما دفعه إلى قبول التخلي عن رئاسة الوزارة لعدلي يكن هو حرصه على ألا يقع شيء يتسبَّب عنه تأخير عودة الحياة النيابية أو تعطيلها نهائياً(٣)، لكن المشهد السياسي ما لبث أن تغيَّر عندما أصدرت محكمة جنايات مصر في (١٣ ذي القعدة ١٣٤٤هـ/ ٢٥ أيار ١٩٢٦م) حكماً قضى ببراءة أحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي من تهمة الاغتيالات السياسية المتفرعة عن اغتيال السردار لي ستك، فرُدَّ إلى الوفد اعتباره، وسقطت الحجج التي تذرعت بها بريطانيا لتقديم إنذارها في (ربيع الآخر ١٣٤٣هـ/ تشرين الثاني ١٩٢٤م) والمعروف أن هذا الإنذار كان مبنياً على هذه

---

(١) الرافعي: جـ١ ص٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٢) جريدة الأهرام تاريخ ١ حزيران ١٩٢٦م. (٣) رمضان: جـ٢ ص٦١٠.

التهمة، فدفع صدور الحكم سعد زغلول إلى العدول عما اعتزمه من التخلي لعدلي يكن عن منصب رئيس الحكومة وأصرَّ على ممارسة حقه الدستوري في تولي الحكم بفعل حصوله في الانتخابات على الأغلبية الساحقة، لكن البريطانيين كانوا له بالمرصاد، فقد أبلغه لويد جورج، بصفة شخصية، بمعارضة الحكومة البريطانية توليه رئاسة الوزارة، وذكَّره بأحداث (ربيع الآخر ١٣٤٣هـ/ تشرين الثاني ١٩٢٤م) التي ما تزال ماثلة في ذاكرة البريطانيين[١].

ويبدو أن انطباع لويد جورج بعد هذه المقابلة أن سعد زغلول لن يُغيِّر رأيه عن طريق الإقناع، وبالتالي، أعدَّ استعراضاً للقوة عبر إصدار الأوامر إلى البارجة «ريزوليوشن» بالتوجه إلى الإسكندرية، إلا أن سعداً رضخ قبل أن يبدأ استعراض القوة من جانب البريطانيين[٢].

شكَّل عدلي يكن الوزارة في اليوم نفسه الذي استقال فيه أحمد زيور من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، تسعة من الحزب الأول وثلاثة من الحزب الثاني[٣]، وامتنع الحزب الوطني عن الاشتراك فيها، وانُتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب[٤].

رأت الحكومة منذ البداية أن تُرجئ حل المسألة المصرية إلى حين تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا، ويتمهَّد الطريق لإجراء مفاوضات بينهما في مناخ سياسي مناسب لنجاحها؛ لأن الوضع الحالي لا يُساعد على ذلك، على أن يقتصر عمل الحكومة والمجلس النيابي على معالجة المسائل الداخلية.

استغل لويد جورج حرص الحكومة على تجنُّب المتاعب مع بريطانيا لتدعيم النفوذ البريطاني في مصر، ولعل أجرأ ما ابتدعه بمناسبة قرب انتهاء عقود الموظفين الأجانب في (٢٨ رمضان ١٣٤٥هـ/ ١ نيسان ١٩٢٧م)، الاقتراح الذي قدَّمه إلى حكومته المتضمن ضرورة احتفاظ البريطانيين ببعض الوظائف الإدارية المهمة في الدوائر الحكومية لمدة عشر سنوات، وإخضاع الموظفين الأجانب من غير البريطانيين لموافقة السلطات البريطانية، واختار أهم الوزارات لملئها بالموظفين البريطانيين وهي: المواصلات والمعارف والمالية والحربية والعدلية.

وسنحت الفرصة للمندوب السامي للتدخل في الشؤون المصرية الداخلية عندما فاز أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي في الانتخابات الفرعية وتعيين الأول رئيساً

---

(١) رمضان: جـ٢ ص٦١٠.

(٢) ديب: ص١٠١، وهامش رقم ٦٨.

(٣) هيكل: جـ١ ص٢١٧.

(٤) جريدة الأهرام تاريخ ٩ حزيران ١٩٢٦م.

للجنة المحاسبة والثاني «سكرتيراً» للجنة المعارف؛ فعدَّ لويد جورج هذا العمل تحدِّياً للحكومة البريطانية التي لم تعترف بحكم البراءة، وواقعة خطيرة قد تُشجِّع على قيام حملة جديدة ضد البريطانيين.

وتعرَّضت الوزارة آنذاك لأزمة داخلية، نذكر من بين أسبابها ما يأتي:

ـ قيام العناصر المتطرفة في الائتلاف بالتحريض على العنف للحصول على بعض المكاسب.

ـ انتقاد الحكومة من قِبل بعض النواب المتشدِّدين أثناء النظر في الميزانية.

ـ توتر العلاقة بين الملك والمجلس النيابي حيث انتقد النواب ميزانية الملك، واقترح بعضهم تخفيض راتب المنصب السياسي في مدريد الذي كان يشغله حسن نشأت.

ـ تخلُّف سعد زغلول عن حضور جلسات المجلس النيابي، وتولي مصطفى النحاس رئاسة الجلسات بدلاً منه.

ـ رفض المجلس النيابي الاقتراح المقدم من خمسة عشر نائباً المتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدَّمته من مساعدة لمصرف مصر بسبب ما كان يقوم به من تنمية الاقتصاد المصري، إذ عدَّ عدلي يكن هذا الرفض بمثابة عدم الثقة، بوزارته.

ـ ما أُثير في مجلس النواب من مسألة مباشرة المندوب السامي وظيفته مع الحكومة قبل أن يُقدم أوراق اعتماده إلى الملك، فطلب النواب أن تُدلي الحكومة برأيها في هذا الوضع.

وجاء رد رئيس الحكومة سريعاً وقبل أن يسمع النواب جواب الحكومة في هذه المسألة، حيث فاجأهم عدلي يكن بتقديم استقالته وذلك في (١٦ شوال ١٣٤٥هـ/ ١٩ نيسان ١٩٢٧م)[١].

وزارة عبد الخالق ثروت

كان سعد زغلول أثناء نشوب الأزمة في عزبته ببلدة مسجد وصيف، فأسرع بالعودة إلى القاهرة ليعالج الأمر، ولم يطل به البحث ليعلم أن عودة عدلي يكن عن استقالته أمر غير ممكن، فاختار عبد الخالق ثروت، فشكل الحكومة الجديدة في (٢٣ شوال ١٣٤٥هـ/ ٢٦ نيسان ١٩٢٧م)[٢].

عمل عبد الخالق ثروت عقب تشكيل الوزارة على مضاعفة الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا اعتقاداً منه بأن ذلك يُجنِّب مصر أسباب الاحتكاك التي تُثير الأزمات بين الدولتين بين حين وآخر ويترتب عليها ضرر لمصر.

(١) هيكل: جـ١ ص٢٢٨، ٢٢٩. (٢) المرجع نفسه: ص٢٢٩.

وكان تحديث الجيش وإبعاده عن السيطرة البريطانية في طليعة تلك المسائل، فقد اتخذت الحكومة بعض الإجراءات في هذا السبيل لاعتقادها بأن الجيش المصري لا يقع تحت التحفظات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ شباط، وأن لمصر حرية مطلقة في التصرف بشأنه؛ الأمر الذي أثار المندوب السامي، فطلب من حكومته السماح له بإبلاغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصري إلى أداة سياسية، لا يُحقِّق رغبة الحكومة البريطانية في الحصول على مساعدة المصريين في صيانة مواصلاتها الإمبراطورية، وحماية مصر من أي اعتداء أجنبي، وجعل الجيش المصري قوة فعَّالة تكون جزءاً من مشروع دفاعها، وأن من الضروري من أجل الوصول إلى تسوية ودية؛ أن تُعيد مصر النظر في موقفها، وإلا فإن بريطانيا سوف تجد نفسها مضطرة إلى اعتبار الجيش المصري خطراً محتملاً على قيامها بمسؤولياتها(١).

وافقت الحكومة البريطانية على الطلب، وأبلغت الحكومة المصرية بذلك.

على أن الأمور سرعان ما تكشَّفت عن تباين كبير في وجهات نظر المسؤولين البريطانيين، وتأرجحت بين وزير الخارجية الذي أيَّد ما اقترحه لويد جورج وبين رئيس الوزراء بلدوين الذي رأى استغلال الأزمة الناشبة لعقد تسوية مؤقتة تُجبر مصر على الاعتراف بحق بريطانيا الاحتفاظ بحامية في البلاد لأغراض دفاعية، والتعاون مع البريطانيين في ذلك.

أثَّر هذا التباين البريطاني الداخلي في وجهات النظر على مصير المفاوضات الجارية بين المصريين والبريطانيين، لولا أن تدخَّل لويد جورج فسلَّم عبد الخالق ثروت مذكرة سياسية خطيرة في (٢٩ ذي القعدة ١٣٤٥هـ/ ٣١ أيار ١٩٢٧م) طلب فيها أن توافق على سلسلة من الإجراءات تستهدف الإشراف البريطاني على الجيش المصري بشكل كامل كما كان في عهد الحماية(٢).

وكتب لويد جورج في الوقت نفسه رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية أنه في حال لم يكن الرد المصري مُرضياً، فإن عليه أن يطلب من الملك تأجيل اجتماعات المجلس النيابي، وتشكيل وزارة إدارية، ثم يُقدم مذكرة تُحدد مدة معينة للرد المصري، وتربط العودة إلى الحياة الدستورية بالموافقة عليها.

لكن الملك وضع بعض الشروط لكي يقبل الاقتراح البريطاني، خشية من الانتحار السياسي وهي:

---

(١) رمضان: جـ٢ ص٦٢٦.

(٢) انظر تلخيص الطلب في رمضان: جـ٢ ص٦٢٨.

١ ـ أن يعرف الجميع أنه فعل ذلك لسبب خارج عن إرادته.

٢ ـ أن يحصل على ضمانات من البريطانيين بمساندته تحت أي ظروف.

٣ ـ أن يُسمح له بإلغاء الدستور[١].

وافق وزير الخارجية البريطانية على مشروع مندوبه السامي في مصر، وأرسل إليه كتاباً بذلك في (١ ذي الحجة ١٣٤٥هـ/ ٢ حزيران ١٩٢٧م)[٢].

لم يتأخر الرد المصري، وجاء في اليوم التالي، وتضمن عدم قبول الشروط البريطانية باستثناء المطلب الخاص بقبول وزير الحربية آراء لجنة الضباط.

ويبدو أن لويد جورج كان على يقين بأن السياسيين المصريين لم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة إلى الاضطراب السياسي في هذه المرحلة، لذلك تدخَّل لإقناع سعد زغلول وعبد الخالق ثروت بتخطي الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية والرد المصري، ونجح في ذلك عندما وافق الأخير على قبول المطالب البريطانية في (١١ ذي الحجة/ ١٢ حزيران)، فانتهت بذلك هذه الأزمة.

مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين

بعد موافقة حكومة الائتلاف على المطالب البريطانية، أخذ الطريق يتمهد لإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن حل المسألة المصرية، وإيجاد تسوية شاملة، وقد أُتيحت الفرصة لإجراء هذه المفاوضات عندما سافر عبد الخالق ثروت بصحبة الملك فؤاد إلى أوروبا في (أوائل ١٣٤٦هـ/ صيف ١٩٢٧م)، فاجتمع بوزير المالية نيڤيل تشمبرلين الذي خيَّره بين أمرين: إما التعاون مع بريطانيا وفقاً للنظرية البريطانية، وإما بقاء العلاقات المصرية ـ البريطانية تحت رحمة أي حادث قد يضطرها إلى تسويته بالقوة، وطلب من ثروت أن يقدم إليه مشروع معاهدة لتسوية العلاقات بين البلدين.

شرع عبد الخالق ثروت في وضع مشروع معاهدة في ضوء نظرته السياسية الهادفة إلى كسب ثقة البريطانيين مع إدراكه لتطلعات ومطالب المصريين، وعوامل الريبة وعدم الاطمئنان من جانب البريطانيين، ورأى أن من الحكمة أن يكون هذا المشروع أداة لفتح باب المفاوضات على ألا يُذكر فيه المسائل الخلافية قدر الإمكان، وبنى المشروع على الأسس الآتية:

ـ تبذل مصر في حال اشتباك بريطانيا في حرب المساعدة داخل حدود أراضيها

---

(١) ديب: ص١٠٣. (٢) رمضان: جـ٢ ص٦٢٨.

حتى لو لم يترتب على هذه الحرب أي مساس بحقوقها ومصالحها بما في ذلك استخدام موانئها، ومطاراتها، وطرق المواصلات فيها.

ـ تتعهد مصر بألا تتخذ موقفاً خلال علاقاتها الخارجية مع البلدان الأجنبية؛ يتنافى مع المحالفة أو موقفاً يمكن أن يُفضي إلى إثارة صعوبات لبريطانيا أو يضر بالمصالح البريطانية.

ـ تُرخِّص الحكومة المصرية للحكومة البريطانية بأن تُبقي قوة عسكرية في الأراضي المصرية تسهيلاً لقيامها بحماية طرق مواصلاتها، ولا يكون لهذه القوة صفة الاحتلال، ولا تخلُّ بحقوق السيادة، على أن تستقر في أي مكان من منطقة قناة السويس[١].

ـ يوافق عبد الخالق ثروت على بقاء المستشارَيْن المالي والقضائي، وقد عدَّ وجودهما دليلاً على استمرار سياسة النظام المالية والقضائية.

ـ يرى عبد الخالق ثروت تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجري فيما بعد، على أن توافق الحكومتان منذ الآن على العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل عام (١٣٤٢ ـ ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م)، وتتعهدان بتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق[٢].

قدَّم عبد الخالق ثروت مشروعه إلى تشمبرلين يوم (١٨ محرم ١٣٤٦هـ/ ١٨ تموز ١٩٢٧م)، واعتقد أنه قد أزال به ريبة البريطانيين ودلَّل به على رغبة المصريين الصادقة في إقامة علاقة تقوم على التحالف المتين بين البلدين، لكنه صُدم عندما ردَّ الجانب البريطاني بمشروع مضاد أدرك منه مقدار فشله فيما أراده من كسب ثقة البريطانيين، قائم على نظام وصاية ضاغط ومراقبة صارمة، ودلَّ على أن الحكومة البريطانية ليس لها ثقة كبيرة بمصر[٣].

كان عبد الخالق ثروت أثناء المفاوضات على اتصال بسعد زغلول وإسماعيل صدقي في مصر، لكن سعد زغلول توفي في (٢٤ صفر ١٣٤٦هـ/ ٢٣ آب ١٩٢٧م)، وانتُخب مصطفى النحاس رئيساً للوفد في (١٧ ربيع الأول ١٣٤٦هـ/ ١٤ أيلول ١٩٢٧م)، فأضحى عبد الخالق ثروت متحفظاً فيما يتعلق بطرح حصيلة مفاوضاته مع تشمبرلين؛ لأنه لم يكن واثقاً من موقف مصطفى النحاس، واستشعر الوفديون القلق من موقفه ما عرَّض ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين للخطر[٤].

---

(١) ترك عبد الخالق ثروت تحديد مدة استقرار القوات البريطانية إلى المناقشات.

(٢) رمضان: جـ٢ ص٦٣ ـ ٦٣٣، ٦٣٦. (٣) المرجع نفسه: ص٦٣٦.

(٤) هيكل: جـ١ ص٢٣١ ـ ٢٣٣.

وعلى أثر انتخاب مصطفى النحاس رئيساً للوفد، أعلن عن سياسته التي ينوي اتباعها ومنها تأييده لعقد اتفاقية مع بريطانيا مبنية على احترام حقوق مصر ومصالح بريطانيا المشروعة التي لا تتعارض مع استقلال هذا البلد، ورأت الحكومة البريطانية في وفاة سعد زغلول واختيار مصطفى النحاس لرئاسة الوفد حافزاً على استئناف المفاوضات؛ لأن من شأن ذلك أن يُسهِّل على عبد الخالق ثروت تأليف حزب مؤيد للمعاهدة ويواجه الوفد، ويتعارض هذا التوجه السياسي مع توجه لويد جورج الذي شكَّك في إمكان التوصل إلى نتيجة إيجابية تضمن موافقة الشعب المصري عليها، وحذَّر من أي سياسي مصري يتولى الدفاع عن معاهدة لا تتضمَّن الاستقلال التام على الأقل؛ يُعرِّضه للخطر، ورأى في ظل الظروف الجديدة وقف المفاوضات حتى ظهور دلائل تكشف عن تطورات الموقف، لكن تشمبرلين رأى أن الأحرار الدستوريين قد سنحت لهم فرصة انتزاع القيادة من الوفد بعد غياب سعد زغلول، وأنه ينبغي تزويدهم بأرض يُقاتلون عليها هي المعاهدة المصرية ـ البريطانية.

وهكذا عاد عبد الخالق ثروت إلى لندن في (٤ جمادى الأولى ١٣٤٦هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٧م) لاستئناف المفاوضات، فعرض عليه تشمبرلين في (١٢ جمادى الأولى/ ٧ كانون الأول) مشروع معاهدة وطلب منه توقيعها قبل نهاية النصف الأول من شهر كانون الأول، لكن عبد الخالق ثروت وجد أن مشروع المعاهدة يتضمن بعض النصوص المبهمة التي يمكن أن تُفسَّر على وجوه مختلفة، لذلك رأى أنه لا بد من العمل على إيضاحها تجنباً لسوء التفاهم بصددها، إلا أن تشمبرلين طلب منه عرض المشروع على وزارته مع الاستمرار في التفاوض على المسائل المعلقة بعد التوقيع.

وجرت الأمور بعد ذلك في مجراها الطبيعي، فقد أسفرت دراسة مصطفى النحاس لمشروع المعاهدة عن رفضه؛ لأنه لا يتفق لا في أساسه ولا في نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها، وصارح عبد الخالق ثروت في (١ رمضان ١٣٤٦هـ/ ٢٢ شباط ١٩٢٨م) بذلك بحضور إسماعيل صدقي، واتفقا على أن يعرض مصطفى النحاس المشروع على الوفد ليتخذ القرار المناسب فيه، ويقوم عبد الخالق ثروت بعرضه على مجلس الوزراء لدراسته واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

اجتمع الوفد لدراسة المشروع البريطاني، واتخذ قراراً برفضه كما اجتمعت الكتلة الوفدية النيابية وقرَّرت رفضه أيضاً، وقد رؤي أن لا ضرورة لعرضه على المجلس النيابي؛ لأن الكتلة الوفدية النيابية تُمثل الأكثرية من أعضاء المجلسين، وهو بمثابة عرضه على المجلس النيابي بصفة غير رسمية، والاكتفاء بعرضه على مجلس

الوزراء، فاجتمع هذا المجلس في (١١ رمضان/ ٤ آذار)، وكان أمامه اختيار أحد الحلول الثلاثة الآتية: قبول المشروع أو رفضه أو إبداء ملاحظات عليه لإزالة ما فيه من نقص.

لم يكن عبد الخالق ثروت يطمع في قبول المشروع جملة بعد أن وقف على رأي الوفد، لكنه كان يود أن تُبدي الوزارة بعض الملاحظات، ما يفتح أمامه باباً جديداً لإعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية، واستكمال ما في المشروع من نقص، غير أن مجلس الوزراء قرَّر عدم قبول المشروع؛ لأنه لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها، ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً، وعهد إلى رئيسه إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الخارجية البريطانية، فأبلغه إلى المندوب السامي في اليوم نفسه، واضطر بعد أن اختلف مع زملائه الوزراء ومع الوفد، إلى تقديم استقالته في اليوم نفسه أيضاً[١].

انهيار الائتلاف

طلب الملك فؤاد من مصطفى النحاس عقب استقالة عبد الخالق ثروت أن يُرشح من يعينه رئيساً للوزراء بوصفه زعيماً للوفد، لكن هذا أراد أن يعود إلى الحكم على رأس وزارة وفدية، فكلفه الملك بتشكيلها في (٢٣ رمضان ١٣٤٦هـ/ ١٦ آذار ١٩٢٨م).

كان مصطفى النحاس يرغب في الحفاظ على الائتلاف مع الأحرار الدستوريين الذين كانوا منقسمين على أنفسهم بشأن الاشتراك في الوزارة، واستطاع محمد محمود المؤيد للائتلاف أن يحصل على أغلبية ضئيلة في صالح المشاركة في الوزارة التي ضمَّت اثني عشر وزيراً ثلاثة منهم من الأحرار الدستوريين[٢].

بدأ الائتلاف يتعثر في عهد وزارة مصطفى النحاس الجديدة، ذلك أن ثمة اتفاق قد عُقد بين الملك والأحرار الدستوريين والمندوب السامي للاعتداء على الدستور، وكان لكل طرف هدفه الخاص من وراء ذلك.

فقد رأى الملك أن الدستور قيَّد تدخله في الحكم وانفراده به فراح يترقب الفرصة المناسبة لتعطيله.

وكان هدف الأحرار الدستوريين الوحيد هو الهيمنة على الوزارة والمناصب، وما دام هذا لم يتحقق في ظل الدستور، فليتحقَّق بتعطيله.

---

(١) انظر فيما يتعلق بمفاوضات ثروت شمبرلين ونتائجها: شفيق: الحولية الخامسة ص١٤٧، ١٤٨. هيكل: جـ١ ص٢٣٢ ـ ٢٣٦. رمضان: جـ٢ ص٦٣٠ ـ ٦٤٨.

(٢) هيكل: جـ١ ص٢٣٦.

وعدَّ المندوب السامي رفض مشروع تشمبرلين الذي قدَّمه خلال مفاوضاته مع عبد الخالق ثروت، جريمة تستحق عقاب الأمة المصرية بالحرمان من الدستور.

وهكذا التقت الأطراف الثلاثة على هدف واحد هو تعطيل الدستور، لكنهم واجهوا عقبة تمثَّلت بحصول وزارة مصطفى النحاس على ثقة مجلس النواب الأمر الذي تطلب تنفيذ مخطط يقضي باستقالة الحكومة، وحتى يتَّحقق ذلك لا بد من استقالة بعض الوزراء، فاستقال محمد محمود وزير المالية ووكيل حزب الأحرار الدستوريين في (٢٨ ذي الحجة ١٣٤٦هـ/ ١٧ حزيران ١٩٢٨م) بسبب خلافه مع مصطفى النحاس حول إلغاء أو بقاء قانون الاجتماعات[١]. كما استقال كل من جعفر ولي وزير الحربية والبحرية في (١ محرم ١٣٤٧هـ/ ١٩ حزيران ١٩٢٨م)، وأحمد خشبة وزير الحقانية، وقد شكلت استقالته صدمة شديدة للوزارة؛ لأنه كان حتى ذلك الحين وفدياً، وإبراهيم فهمي وزير الأشغال.

ويدل هذا الشكل المتتابع لهذه الاستقالات على وجود اتفاق بين هؤلاء الوزراء بعضهم مع بعض من ناحية وبينهم وبين الملك من ناحية أخرى، ولم يكن المندوب السامي بعيداً عن هذا الجو، وقد تأكد هذا الاتفاق بتعيينهم جميعاً في الوزارة التالية[٢].

اتخذ الملك من هذه الاستقالات ذريعة لإقالة الوزارة في (٧ محرم/ ٢٥ حزيران) بعد أن أُصيبت بالتصدع، وشكلت هذه الإقالة انهيار الائتلاف، وعهد إلى محمد محمود بتشكيل وزارة جديدة[٣].

تعطيل الحياة الدستورية وتداعياته

استردَّ النفوذ البريطاني قوته في اليوم التالي لإقالة وزارة مصطفى النحاس، ونجح لويد جورج في فرض محمد محمود على الملك لتأليف الوزارة بدلاً من إسماعيل صدقي، وهو الذي تربى في البيئة العلمية البريطانية.

قام برنامج الوزارة التي تشكَّلت من ائتلاف الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد على ما يأتي:

ـ تكييف الحياة النيابية لتكون صورة صحيحة لحاجات البلاد.

ـ التركيز على المسائل الداخلية مثل مشاريع الري، وبيع الأراضي الأميرية، والإصلاح العام لظروف الريف.

---

(١) كان رأي مصطفى النحاس إلغاء القانون، في حين رأى محمد محمود بقاءه تجنباً لنشوب أزمة.

(٢) العادلي: ص٢٨٠، ٢٨١.

(٣) هيكل: جـ١ ص٢٤٠. رزق: ص٣٢١ ـ ٣٢٣.

ـ إقناع بريطانيا بالحفاظ على حيادها فيما يتعلق بتغيير النظام الدستوري.

وتنفيذاً لهذا البرنامج أجَّلت الحكومة انعقاد المجلس التشريعي مدة شهر بحجة الإتاحة لنفسها فرصة للتفكير في خطتها للمستقبل على ضوء تجربة عام (١٣٤٣ ـ ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م)، ولا شك بأن البريطانيين كانوا وراء هذا القرار، ولم تكد مدة التأجيل تُشرف على نهايتها حتى استصدرت الوزارة أمراً ملكياً في (٢٩ محرم ١٣٤٧هـ/ ١٩ تموز ١٩٢٨م) بحل مجلسي النواب والشيوخ، وتأجيل إجراء انتخابات جديدة مدة ثلاث سنوات، على أن يُعاد النظر في إجرائها أو في تأجيلها مرة أخرى في نهاية المدة، ويتولى الملك السلطة التشريعية بمراسيم خلال مدة التعطيل، كما قضى بوقف العمل بتطبيق بعض مواد الدستور التي تتعارض مع تعطيل الحياة الدستورية.

وتذرَّع الأحرار الدستوريون بثلاث ذرائع لتعطيل الحياة الدستورية هي:

ـ تحوُّل الحياة النيابية إلى أداة طغيان بيد فئة قليلة هيأت لها الصدفة تبوؤ مكان الزعامة من الأكثرية، والمقصود هنا هو مصطفى النحاس، وأنها لذلك أضحت عاجزة عن تحقيق الإصلاحات المختلفة في المرافق العامة للبلاد[١].

ـ تدخل النواب في أعمال السلطة التنفيذية[٢].

ـ فساد الحياة النيابية[٣].

واجهت إجراءات الحكومة، وتعطيل الحياة الدستورية، سيلاً من المعارضة الوفدية، فقد أخذ الشيوخ والنواب في دوائرهم، يكتبون العرائض ويُرسلون الوفود إلى قصر عابدين تطالب بعودة الحياة النيابية، ولما توالت هذه الوفود وكثر تواردها، أمرت الحكومة، الشرطة بمنعها من الوصول إلى القصر، واستعملت الشدة في ذلك[٤]، وأصدرت مرسومين قضيا بتشديد أحكام قانون الاجتماعات، وفرض غرامة أو عقوبة الحبس أو كليهما معاً على كل من يُحرِّض على كراهية نظام الحكم القائم.

كان رد فعل الوفد على منع الاجتماعات العامة، وتكميم الصحف، وكبت الحريات؛ تحويل الاجتماعات العلنية إلى سرية، وطبع المنشورات الثورية ونشرها، ولجأ الوفد إلى وسيلة أخرى للنضال تمثَّلت بمقاطعة البضائع البريطانية[٥]، وإرسال

(١) محمد، محمد: اليد القوية. خطب وأحاديث، ص١٦.
(٢) المرجع نفسه: ص٧.
(٣) جريدة الأهرام تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩م.
(٤) هيكل: جـ١ ص٢٤٨.
(٥) جريدة السياسة تاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٩م.

بعثة إلى لندن برئاسة مكرم عبيد تتولى الدعاية ضد الحكم القائم، والدفاع عن الحياة النيابية، والتنديد بالحكومة، وإثارة الرأي العام البريطاني، وإقناعه بمسؤولية حكومته عن قيام الحكم الفردي في مصر، بالإضافة إلى إزالة أي شك في سريان الضعف في جسم الوفد بعد وفاة سعد زغلول، وضرورة التعامل مع الوفد لحل المسألة المصرية[١].

تعرَّضت وزارة محمد محمود للضغط من قِبل ثلاث قوى، أدَّى في النهاية إلى سقوطها.

تمثَّلت القوة الأولى بالملك فؤاد الذي لم يكن راضياً عن سياستها بعد أن أدارت له ظهرها عقب توليها الحكم، وفضَّلت الاعتماد على المساندة البريطانية، بالإضافة إلى تعرُّض الائتلاف بين حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين إلى التأزم بسبب الخلافات والنزاعات حول مسائل عديدة مثل: التعيينات في الوزارات الشاغرة، كما شاب التوتر بينه وبين رئيس وزرائه وتفاقم تدريجياً، فاشترك الملك في مؤامرة للإطاحة بالوزارة من خلال محاولة علي ماهر التنسيق مع أخيه أحمد ماهر من أجل إزالة الخلافات بين الوفد وحزب الاتحاد، وهو ما رفضه الوفد رفضاً قاطعاً، وكان الملك يلح على البريطانيين إقالة محمد محمود وإحلال أحد رجاله محله.

وتمثَّلت القوة الثانية بالوفد الذي بلغ نضاله ضد وزارة محمد محمود ذروته في (أواسط ١٣٤٧هـ/ نهاية ١٩٢٨م)، فقد التقى أعضاء المجلس التشريعي المنحل في (٣ جمادى الآخرة/ ١٧ تشرين الثاني) وصوَّتوا على حجب الثقة عنها، وجرت الاستعدادات في (أواسط رجب/ أواخر كانون الأول) لعقد مؤتمر قومي للوفد يشمل اللجان الوفدية في كل أنحاء البلاد، تُوزع خلاله عرائض للتوقيع من أجل عودة الحياة الدستورية وتقديمها إلى الملك، واكتسب نضال الوفد بُعداً جديداً من خلال حثّ المصرين على مقاطعة نشاط الحكومة، ورفض تنفيذ مفاعيل القوانين الجديدة بفعل تعارضها مع مبادئ العدل والمساواة.

ونشط مكرم عبيد في لندن عندما علم بأنباء المفاوضات بين محمد محمود وآرثر هندرسون وزير خارجية بريطانيا من أجل حل المسألة المصرية، فشنَّ حملة عنيفة ضد رئيس الوزراء ووزارته التي تولت تقرير مصير الأمة وهي تفتقر إلى الشعبية، كما نشط الوفد داخل مصر، فاجتمع الشيوخ والنواب الوفديون في (١٤ صفر ١٣٤٨هـ/ ٢٢ تموز ١٩٢٩م)، وأرسلوا برقيات إلى الملك وإلى رئيس الوزراء

---

(١) رمضان: جـ٢ ص٦٩٣، ٦٩٤.

البريطاني مكدونالد يعلنون فيها باسم الأمة المصرية سخطهم على هذه المفاوضات[١].

أثمرت هذه الحملة بسرعة، فقد صرَّح آرثر هندرسون بأن سياسة بريطانيا مع مصر لن تدخل حيز التنفيذ إلا إذا وافقت عليها الأمة المصرية[٢]، وصاغ مشروع المعاهدة على أنه مقترحات وليس مشروعاً.

وقامت صحف الوفد بحملة عنيفة على الوزارة وعلى مشروع المعاهدة التي انتهى إليها رئيسها بحجة أن المشروع لا يلبي مطالب الأمة كاملة[٣].

وتمثَّلت القوة الثالثة بالبريطانيين وارتبطت بحدثين:

الأول: قيام حكومة العمال البريطانية برئاسة مكدونالد بعد نجاح حزب العمال في الانتخابات التي جرت في (ذي الحجة ١٣٤٧هـ/ أيار ١٩٢٩م)، وعزل لويد جورج من منصبه في القاهرة، حيث كان لهذا العزل دلالات عميقة على العلاقات السياسية مع مصر التي ارتبطت باسمه، وهي التدخل في الشؤون المصرية، ويعني ذلك فقدان حكومة محمد محمود أهم دعائم استمرارها.

الثاني: إقدام الحكومة البريطانية الجديدة على فتح باب المفاوضات مع مصر من أجل حل المسألة المصرية، وعندما علم محمد محمود بذلك أبدى تخوفه على أساس أن عدداً من الوزارات المصرية السابقة، هوت على صخرة المفاوضات، وخشي أن تلقى وزارته المصير نفسه، ولكن على الرغم من هذا التخوف وجد نفسه أمام أحد حلين:

إما قبول العرض البريطاني أو الإقالة[٤]، وكان محقاً في تخوفه، ذلك أن المفاوضات التي أجراها مع وزير خارجية بريطانيا آرثر هندرسون، بغض النظر عن مدى نجاحها، قد قاربت نهايتها في الوقت نفسه الذي كان عهد وزارته يُشرف على نهايته[٥].

كانت الأحداث المتسارعة تدل على حرج موقف وزارة محمد محمود تجاه الملك وإزاء السياسة البريطانية، وبدا واضحاً أنها لم تعد تقوى على عمل شيء أمام تخلي الملك والبريطانيين عنها، وهجوم الوفد عليها، فاضطر إلى تقديم استقالته في (٢٧ ربيع الآخر ١٣٤٨هـ/ ٢ تشرين الأول ١٩٢٩م)، فقبلها الملك في اليوم نفسه، وكلَّف عدلي يكن بتأليف الوزارة الجديدة[٦].

---

(١) شفيق: حولية ام ١٩٢٩م، ص٥٢٥، ٥٢٨، ٥٣٤، ٥٥١.
(٢) المرجع نفسه: ص٥٤٣.
(٣) هيكل: جـ١ ص٢٥٦.
(٤) المرجع نفسه: ص٢٥٠.
(٥) رزق: ص٣٣٢.
(٦) هيكل: جـ١ ص٢٥٦، ٢٥٧. أبو النور: ص١١٦. الوقائع المصرية، العدد ٨٥ سنة ١٩٢٩م.

عودة الحياة الدستورية

شكَّل عدلي يكن الوزارة في (٢٩ ربيع الآخر ١٣٤٨هـ/ ٤ تشرين الأول ١٩٢٩م)، وكانت وزارة مؤقتة مهمتها إجراء الانتخابات بحياد تام بدليل أنها تشكَّلت من عناصر ليس لهم انتماءات حزبية، وقد تضمَّن خطاب عدلي يكن أثناء قبوله تأليفها، طبيعة مهمتها، وهي إعادة الحياة الدستورية، وإجراء انتخابات مجلس النواب بعيداً عن الضغوط أو التأثير غير المشروع بحيث تنقل صورة صادقة لإرادة الأمة، لكي يتمكن المجلس النيابي بعد ذلك من تقرير مصير البلاد[١]، وأصدرت هذه الوزارة مرسوماً حدَّدت بموجبه موعد إجراء الانتخابات ودعوة المجلس النيابي إلى الانعقاد[٢].

أدرك الأحرار الدستوريون منذ البداية أن فرصتهم في الفوز في الانتخابات التي ستجري معدومة بسبب ما جرى أثناء حكمهم من ضغط وترهيب، لذلك آثروا عدم الاشتراك فيها، وخاضها الوفد والحزب الوطني وحزب الاتحاد والمستقلون، وجاءت النتائج على الشكل الآتي: فاز الوفد بـ ٢١٢ مقعداً من أصل ٢٣٥، والحزب الوطني بـ ٥ مقاعد، وحزب الاتحاد بـ ٣ مقاعد، والمستقلون بـ ١٥ مقعداً[٣].

أعقب هذه الانتخابات استقالة وزارة عدلي يكن في (٢٩ رجب ١٣٤٨هـ/ ٣١ كانون الأول ١٩٢٩م) حتى يتسنى للأغلبية النيابية أن تتولى الحكم وفقاً لقواعد النظام النيابي وأحكام الدستور، وهو ما حدث فعلاً حيث عهد الملك إلى رئيس الوفد مصطفى النحاس في (٢٩ رجب ١٣٤٨هـ/ ١ كانون الثاني ١٩٣٠م) بتشكيل الوزارة الجديدة.

مفاوضات النحاس ـ هندرسون وفشلها

اقتصرت مهمة وزارة مصطفى النحاس على إجراء مفاوضات مع بريطانيا لحل المسألة المصرية، وساعدت الظروف السياسية الخارجية والداخلية على الوصول إلى حل المسائل المعلقة بينهما، وكان اضطراب السياسة الدولية، وتهديد إيطاليا الفاشية لمصر ولمصالح بريطانيا في أفريقيا؛ من العوامل التي ساعدت على زيادة التقارب بين الوفد والبريطانيين من ناحية، ودفعت بريطانيا للوصول إلى تسوية للمسألة المصرية من ناحية أخرى، فقد شعرت بريطانيا على الرغم من وجود قوات الاحتلال، بضعف مركزها في مصر، وخشيت من تجدُّد الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩، وبخاصة بعد أن تشكَّلت الجبهة الوطنية من الزعماء السياسيين الكبار، ونشطت الدعاية الإيطالية ضد بريطانيا آنذاك، وأخذت تحضُّ المصريين على التقرب

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ٨٧ سنة ١٩٢٩. (٢) الرافعي: جـ٢ ص٩٧.

(٣) شلبي: ص٤٢٩.

من إيطاليا، والتنديد بسياسة بريطانيا في مصر، والمطالبة بنصيب في إدارة شركة قناة السويس، وتعرَّضت مصر خلال هذه المدة لأزمة دستورية عقب إلغاء دستور ١٩٢٣م، وإعلان دستور ١٩٣٠م[١].

أشار مصطفى النحاس في خطابه الخاص بقبول تأليف الوزارة إلى تحقيق استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً، والوصول إلى اتفاق شريف ووطيد مع بريطانيا[٢]، لكن كان عليه أن يحصل على تفويض من مجلس النواب لإجراء المفاوضات، وقد حصل عليه في (٧ رمضان/٦ شباط)[٣]، فشكَّل في أعقابه، الوفد المفاوض الذي تألف منه شخصيّاً، وعضوية وزراء الخارجية واصف بطرس غالي، والأشغال عثمان محرم، والمالية مكرم عبيد[٤].

بدأت المفاوضات في (١ ذي القعدة/ ٣١ آذار) وهي التي عُرفت باسم مفاوضات النحاس ـ هندرسون، وأهم ما تمَّ التوصل إليه خلالها ما يأتي:

ـ أقرَّ الوفد المصري بمبدأ المحالفة وقَبِله.

ـ وافق الوفد المصري على وجود قوات بريطانية في قناة السويس بشرط أن يكون بعيداً عن الأراضي المزروعة.

ـ شكَّلت مسألة السودان موضع خلاف بين الطرفين، إذ صمَّم الجانب البريطاني على أن تكون صيغ المواد الخاصة بالسودان في الاتفاق؛ غامضة وملتوية ما دعا الوفد المصري إلى رفضها، ثم قطع المفاوضات في (١٩ ذي الحجة/ ١٨ أيار) وعاد إلى مصر[٥].

ذيول فشل المفاوضات

يُعدُّ فشل المفاوضات بمثابة بداية النهاية لوزارة مصطفى النحاس، إذ ما إن قُطعت المفاوضات حتى تحرَّك أعداء الوفد التقليديون لإسقاطه.

لقد رأى الملك فؤاد أن إخفاق الوفد قدَّم له فرصة ذهبية للتخلص من الوزارة الوفدية يجب ألا يُفوِّتها، وبخاصة بعد اشتداد الخلاف بينهما حول مسألتين:

الأولى: إصرار الوزارة على إحالة مشروع قانون محاكمة الوزراء إلى المجلس النيابي، وتقضي نصوصه بعقاب الوزراء الذين يُقْدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه الجوهرية، ومحاكمة كل وزير يُبدِّد أموال الدولة العامة، وقد هدف من ذلك صيانة الدستور من العبث وتأمين ظهر الوزارة الوفدية، وعندما

---

(١) عمر: ص٤٩٠.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٢ سنة ١٩٣٠م.

(٣) هيكل: جـ١ ص٢٥٨.

(٤) غربال: ص٢٢٣.

(٥) رزق: ص٣٤٤.

عُرض المشروع على الملك، رفض توقيع المرسوم الخاص بعرضه على المجلس النيابي.

الثانية: الخلاف الذي قام بين الملك والوزارة حول تعيين أعضاء في مجلس الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم خلال التجديد النصفي للمجلس، فقد حذف الملك أسماء من القائمة التي قدَّمها له مصطفى النحاس، ووضع محلها أسماء مرشحين آخرين لم ترشحهم الوزارة، فوجدت الوزارة أن يدها مشلولة عن أداء مهمتها، وأن مثل هذا التدخل لا يوازي مسؤوليتها أمام المجلس التشريعي[١].

ورأى الأحرار الدستوريون أن الفرصة أضحت سانحة لاقتناصها فوقَّعوا عريضة في (٢٨ ذي الحجة ١٣٤٨هـ/ ٢٧ أيار ١٩٣٠م) ورفعوها إلى الملك فؤاد وصفوا فيها وجود الأغلبية النيابية بأنه غير مُبرَّر بعد أن استنفدت جهودها، وطلبوا منه أن «يتلافى الأمر بحكمته»[٢]، واتصلوا بالمندوب السامي البريطاني بيرسي لورين لإقناعه بعدم جواز استمرار الوزارة في الحكم وبخطورة هذا الاستمرار.

وأدرك زعماء الوفد ما طرأ على موقفهم في الوزارة من حرج نتيجة فشل المفاوضات ما دفعهم إلى وضع خطة متعددة الجوانب اتسمت بالاعتدال بهدف:

- تحييد الجانب البريطاني في صراعهم مع الملك والأحرار الدستوريين.
- تعبئة أنصارهم بهدف تحذيرهم عبر استعراض القوة الشعبية مما يمكن أن يترتب على سعيهم الإطاحة بهم، وعمدوا إلى حشدهم لاستقبال أعضاء الوفد المفاوض لدى عودتهم إلى البلاد.
- العمل على ملء الإدارة الحكومية بالوفديين، لتأكيد وجودهم في الجهاز الحكومي.
- تحجيم دور الملك.

واتخذ البريطانيون من حيث المبدأ، جانب الحياد، وعدم التدخل في هذا الصراع، لكن جرى تغيير جزئي في موقفهم لم يخل من التحيز لصالح الملك على الرغم من أنه كان في نظرهم رجلاً لا يُعتمد عليه، وغير موثوق به[٣].

وهكذا اتفقت أهداف الملك والأحرار الدستوريين والسياسة البريطانية على إسقاط وزارة مصطفى النحاس، فقدَّم استقالته في (٢٠ محرم ١٣٤٩هـ/ ١٧ حزيران ١٩٣٠م)، وأسرع الملك بقبولها بعد يومين، وعهد إلى إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة الجديدة[٤].

---

(١) جريدة الأهرام ٢٠ آب ١٩٢٩م.
(٢) رمضان: جـ٢ ص٧١٩.
(٣) ديب: ص١٦٤، ١٦٥.
(٤) هيكل: جـ١ ص٢٥٩. الوقائع المصرية، العدد ٥٨ سنة ١٩٣٠م.

الفصل الثالث عشر

التطورات السياسية في مصر حتى ٢٢ تموز عام ١٩٥٢م

الانقلاب الدستوري

تولى إسماعيل صدقي الحكم في وقت دقيق، فقد كانت المسألة المصرية على مشارف الحل بموافقة الأحزاب وأولي الرأي، وكان ذلك ضرورة للخلاص من القلق السياسي والاضطراب في البلاد، والواقع أنه كانت تجري آنذاك مفاوضات بين الوفد وبين المندوب السامي البريطاني لإتمام الاتفاق مع بريطانيا قبل حدوث الانقلاب الدستوري في الوقت الذي هاجم فيه الحكومة الجديدة وبخاصة بعد أن أجَّلت انعقاد المجلس النيابي مدة شهر ابتداء من (٢٤ محرم ١٣٤٩هـ/ ٢١ حزيران ١٩٣٠م)، فقد عقد الشيوخ والنواب الوفديون اجتماعاً في (٢٩ محرم/ ٢٦ حزيران) أعلنوا فيه مقاطعة الوزارة لأنها عمدت إلى حكم البلاد حكماً مطلقاً من دون أن تنال ثقة المجلس النيابي.

ويبدو أن الفرصة ضاعت لحصر المعركة في النطاق الدستوري، فتحولت إلى معركة شعبية بعد أن جال مصطفى النحاس على بعض المدن للترويج لسياسة الوفد تخلَّلها اعتداءات دامية نتج عنها قتلى وجرحى، فاتهمت الحكومة الوفد بافتعالها، فاعتقلت أعضاء لجنته المركزية مع عدد كبير من الأهالي بحجة أنهم من المتظاهرين[١].

أدَّت هذه الأحداث الخطيرة إلى تدخل بريطانيا التي رأت فيها صورة من صور الحرب الأهلية، ولم يكن تدخلها من أجل حل المشكلة وإنما للحفاظ على أرواح وممتلكات الأجانب، وأرسلت بارجتين عسكريتين إلى الإسكندرية من أجل ذلك، وحدِّد مكدونالد سياسة حكومته من الصراع الداخلي بالوقوف على الحياد، وهو موقف يدعو إلى الريبة؛ لأنه في الوقت الذي تُطلق يد الحكومة المصرية لقمع الحركات الشعبية ولا تعترض على بقاء الوزارة في الحكم؛ فإنها تقف موقف التهديد والوعيد من القوى الشعبية التي تدافع عن الدستور، ذلك أن الإنذار الذي وجَّهه إلى

---

(١) شفيق: الحولية السابعة، ص١٠٨٥.

مصطفى النحاس والذي ترافق مع إرسال البارجتين هو دعوة صريحة لهذه القوى للخضوع.

دافع مصطفى النحاس عن وجهة نظر الوفد، وألقى مسؤولية الأحداث على الوزارة التي أدى نهجها السياسي في الأزمة الدستورية؛ إلى وقوعها، وأن موقف القوى الشعبية هو موقف الدفاع عن الدستور.

اغتنم إسماعيل صدقي موقف بريطانيا المحايد ليمضي قدماً في اعتداءاته على الدستور، فاستصدر مرسوماً في (١٥ صفر/١٢ تموز) قضى بتعطيل الدورة النيابية، وأغلق دار المجلس النيابي، وعطَّل صحف الوفد، فطلب النواب من الملك أن يدعو المجلس إلى الانعقاد لاستجواب الحكومة على ما قامت به من تصرفات مخالفة للدستور والاقتراع على الثقة بها، فرفض هو والحكومة الطلب، فاجتمع عندئذٍ معظم أعضاء المجلس في النادي السعدي وقرَّروا عدم الثقة بالحكومة، وقدَّموا عريضة جديدة إلى الملك طلبوا فيها مرة أخرى بعقد اجتماع غير عادي لمجلس النواب للنظر فيما اعتزمت عليه الحكومة من تعديل قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤م، وأشاروا إلى الأحداث الدامية التي تسبَّبت بها عندما استخدمت الجيش لقمع المظاهرات الشعبية التي اجتاحت أرجاء البلاد احتجاجاً على تصرفاتها، واعتداءاتها على الدستور، فرفضت الحكومة الطلب مرة أخرى[١].

وتمادت وزارة إسماعيل صدقي في الاعتداء على الدستور عندما ألغت بأمر ملكي في (٢٩ جمادى الأولى/٢٢ تشرين الأول) دستور عام ١٩٢٣م واستبدلته بدستور جديد المعروف بدستور عام ١٩٣٠م، وحلَّت مجلس النواب[٢].

الواقع أن الانقلاب الدستوري كان تعبيراً عن رغبة مشتركة من الملك وسلطة الاحتلال، فالملك كان يسعى إلى استعادة ما كان له من سلطة مطلقة، ويتفق هذا الانقلاب مع مسعاه، وكانت سلطة الاحتلال تسعى إلى التخلص من هيمنة الوفد على المجلس النيابي بعد أن حمَّلته مسؤولية فشل التوصل إلى عقد معاهدة مصرية ـ بريطانية تتفق مع المصالح البريطانية، على الرغم من إعلان الحكومة البريطانية الوقوف على الحياد، ويبدو أنها لم تتوقع النجاح للتغييرات التي أجراها إسماعيل صدقي، ومع ذلك تركته يتابع مسيرته على أمل أن يؤدي انكشاف عجز الوفد إلى انتهاج زعمائه نهجاً أكثر تعقلاً.

(١) شلبي وجبر: ص١٦٠، ١٦١.

(٢) هيكل: جـ١ ص٢٦٧. انظر النص كامل في شفيق: ص١٢٤٧ ـ ١٢٨١.

أحكام دستور عام ١٩٣٠م

أُعدَّ دستور عام ١٩٣٠م بصفة أساسية لتقوية سلطة الملك، وارتبطت نشأته بإرادة الملك المنفردة من دون ظهور إرادة الشعب، وهو عبارة عن منحة ملكية للشعب المصري، وبالمقارنة مع ما جاء به دستور عام ١٩٢٣م، نرى أنه اتفق معه في كثير من أحكامه، فقد حافظ على الملامح الرئيسة لشكل النظم النيابية إلا أنه اختلف معه في مواضع عدة مستهدفاً تقوية السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية وذلك عبر صورتين: **إحداهما**: مباشرة عن طريق منحها اختصاصات وسلطات أوسع، **والأخرى**: غير مباشرة عن طريق إضعاف السلطة التشريعية؛ أي: أنه عزَّز في الواقع سلطة الملك فؤاد بمنحه إياه مجالاً أوسع لممارسة حكمه الفردي.

فقد منحت المادة ٢٨ الملك سلطة اقتراح مشاريع القوانين المالية، وأضحى موقفه أقوى بموجب المادة ٣٥ في مواجهة مشاريع القوانين النيابية، عما كان عليه الحال في دستور عام ١٩٢٣م، وبدلاً من تعيين نسبة الخُمسَيْن فقط من أعضاء مجلس الشيوخ، أصبح من حقه تعيين ثلاثة أخماس، بالإضافة إلى ذلك أضحى من حق الملك وفقاً للمادة ١٤٢ تعيين شيخ الأزهر والزعماء الدينيين لغير المسلمين، وحدَّ الدستور الجديد من أهمية طرح الثقة بالوزارة، فقد أصبح تصويت المجلس النيابي بعدم الثقة بها أكثر صعوبة، إذ يتعين من أجل إجازة الاقتراع حصوله على الأغلبية المطلقة، وبعد مرور عشرة أيام على الأقل من تقديم الاقتراح، كما تمَّ تحجيم سلطة مجلس النواب، إذ خُفض الحد الأدنى للدورة النيابية إلى خمسة أشهر بدلاً من ستة، ولم يحتوِ الدستور على مادة توازي المادة ١٤٠ من دستور عام ١٩٢٣م، والتي تُحظِّر فض دور الانعقاد العادي للمجلس قبل مناقشته الميزانية.

ومثَّل دستور عام ١٩٣٠م، رِدَّة على طريق التحديث الدستوري، إذا أضاع العديد من المكاسب التي حقَّقتها الأمة من خلال دستور عام ١٩٢٣م، وتتمثَّل معالم هذه الرِدَّة فيما أبداه هذا الدستور من حرص على تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والإلغاء الكامل للنظام النيابي[1].

الانتخابات النيابية ونتائجها

كانت الخطوة الأولى نحو تطبيق الدستور هي إجراء انتخابات نيابية، ولما كانت وزارة إسماعيل صدقي هي التي وضعت هذا الدستور، فقد كان لزاماً عليها أن تصنع مجلساً نيابياً حتى تكتمل صورة الحكم، وعلى هذا الأساس أنشأ رئيسها حزباً في

---

(١) العادلي: ص٢٩٧ ـ ٣٠٥.

(٢٥ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠م) هو حزب الشعب وتولى هو رئاسته، وأصدر صحيفة تنطق بلسانه هي صحيفة الشعب.

تركَّزت جهود إسماعيل صدقي بعد إنهاء عقد المجلس النيابي في (١٥ صفر/ ١٢ تموز) في إجراء تعديلات على قانون الانتخاب من أجل جعل أعضاء المجلس «أصدق تمثيلاً» للناخبين، وهو ما ورد في خطابه في (١٧ ربيع الآخر/ ١١ أيلول)[١]، وفي إدخال بعض التعديلات على النظام الدستوري، وقد أكّد حزب الأحرار الدستوريين أن السبب الرئيس لمساوئ النظام النيابي يكمن في استبداد الأغلبية النيابية وليس في الدستور الذي ينبغي حماية مبادئه الأساس ومنها: أن الأمة هي مصدر السلطات، وحماية الحريات العامة، والمسؤولية الوزارية[٢].

الواضح أن إسماعيل صدقي أراد تخليص البلاد من النظام الحزبي النيابي فكان عليه أن يختار طريقاً وسطاً يجمع بين إرضاء الملك فؤاد، ولكن من دون أن يُصبح تابعاً له، وبين الحفاظ على تأييد محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذي كان آنذاك ينفر من الملك، ولكن الامتيازات الكبرى التي تمتَّع بها الملك فؤاد في ظل الدستور الجديد، شكَّلت مكافأة قدَّمها إليه إسماعيل صدقي في مقابل موافقته على مخططه القاضي بإحداث تغييرات أساسية في بنية النظام النيابي بهدف تقويض سلطة الوفد، ولكنه وضع حزب الأحرار الدستوريين أمام الأمر الواقع عندما أصرَّ على عدم استعداده تغيير أو تبديل أي كلمة وردت في المشروع بعد أن اتفق مع الملك على إصدار الدستور كما هو[٣].

ولعل نقطة الخلاف الرئيسة بين الطرفين تكمن في طبيعة النظر إلى الحكم أهو وسيلة أم غاية؟ فرأى إسماعيل صدقي أن الوصول إلى الحكم هو غاية على عكس رأي حزب الأحرار الدستوريين بأنه وسيلة.

وتقاطعت مصلحة الوفد مع مصلحة حزب الأحرار الدستوريين في مقاطعة الانتخابات الجديدة التي ستُجرى في ظل الدستور الجديد، فكان الاتفاق هو الخطوة الأولى نحو إيجاد نوع من الاتصال والتنسيق بينهما وصولاً إلى تحقيق هدفهما المشترك وهو إسقاط وزارة إسماعيل صدقي والدستور الذي جاءت به وتجلَّت مظاهر التنسيق في ذلك الميثاق الذي عُقد بينهما في (١٢ ذي القعدة ١٣٤٩هـ/ ٣١ آذار ١٩٣١م) والذي يتلخص مضمونه في ما يأتي:

١ ـ التمسك بدستور عام ١٩٢٣م بوصفه النظام الوحيد الذي ترضاه الأمة لحكمها.

---

(١) شفيق: ص١١٥٢.

(٢) المرجع نفسه: ص١١٦٩ ـ ١١٧١.

(٣) هيكل: جـ١ ص٢٦٤.

٢ ـ تجريد النظام الجديد من القاعدة الشعبية حتى لا يستقر ويسهل بالتالي سقوطه وانهياره، ولا يتحقق ذلك إلا بمقاطعة الحزبين الانتخابات النيابية، وهما اللذان يمثلان الغالبية العظمة من الشعب المصري، بحيث أن المجلس النيابي الجديد الذي يُعقد على أثر هذه الانتخابات؛ لا يمثل الأمة.

٣ ـ الاحتجاج على ما قامت به وتقوم به الوزارة من مصادرة حرية الرأي بتعطيل الصحف ومراقبتها والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى آخر، وتسخير الموظفين بأعمال لا تتصل بشؤون وظائفهم أو واجباتهم، وإلى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والأمة، التي تؤدي إلى سفك الدماء وإثارة الخواطر الأمر الذي سيكون له أسوأ الأثر في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٤ ـ رفع هذه القرارات إلى الملك فؤاد وإبلاغها إلى ممثلي الدول الأجنبية في مصر[١].

أهمل الملك ووزارته ما ورد في الميثاق، ولم يلتفتا إلى شخصية الموقعين عليه، واستمرت الحكومة في الإمعان بسياستها، فأجرت الانتخابات في شهري (محرم وصفر ١٣٥٠هـ/ أيار وحزيران ١٩٣١م) على درجتين شارك فيها حزبا القصر الاتحاد والشعب بالإضافة إلى الحزب الوطني، وأعلنت الحكومة في نهايتها عن حصولها على أغلبية أصوات الناخبين في ظل اتهامات خصومها بتزويرها[٢].

تصدع الوفد وانقسامه

شهد العامان (١٣٥٠ ـ ١٣٥١هـ/ ١٩٣١ ـ ١٩٣٢م) مجموعة من المتغيرات الداخلية أدَّت إلى تصدع الوفد وانشقاقه وفض تحالفه مع حزب الأحرار الدستوريين، لقد تمثّل المأزق الذي وجدت فيه المعارضة نفسها في مسائل خلافية؛ في تباين وجهات النظر في العلاقة مع البريطانيين، فقد أيَّد مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومحمود فهمي النقراشي، الرأي المتطرف بوجوب الدعوة إلى النضال ضدهم؛ لأنهم العدو الحقيقي في حين رفض محمد محمود وبقية زعماء حزب الأحرار الدستوريين تبنّي هذه السياسة[٣].

وظهرت في شهر (رمضان ١٣٥٠هـ/ كانون الثاني ١٩٣٢م) فكرة تأليف حكومة قومية (وطنية) نتيجة الحوار الذي جرى بين المندوب السامي البريطاني بيرس لورين وعدلي يكن، وقد أبلغ الأول الثاني بأن الحكومة البريطانية مستعدة إذا تألفت وزارة

---

(١) العادلي: ص٣١١، ٣١٢.
(٢) رزق: ص٣٥٩.
(٣) ديب: ص١٦٩.

قومية برئاسته أن تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)[١].

لم يتردَّد الأحرار الدستوريون في قبول هذه الفكرة، وانقسم أعضاء الهيئة العليا للوفد بين مؤيد ورافض، ورأى مصطفى النحاس ومكرم عبيد، وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، وهم من الرافضين، ضرورة المضي في المقاومة حتى إسقاط الوزارة، لكن أمكن تجاوز هذا الانقسام من خلال الاتفاق على تشكيل وزارة جديدة من الأحزاب الموقعة على الميثاق القومي، وإجراء انتخابات نيابية قبل أن يُبت في موضوع الوزارة القومية، ومع ذلك فقد ظهرت في الأفق السياسي بوادر الانقسام مرة أخرى بين الوفد والأحرار الدستوريين، فقد طرح مصطفى النحاس موضوع مقاطعة التعامل مع بريطانيا، فلم يلق القبول من الأحرار الدستوريين باستثناء قلة من القياديين أبرزهم وكيل الحزب محمد علي علوية، من هنا كانت الفرصة الذهبية لحزب الأحرار الدستوريين لعزل مصطفى النحاس وأقليته وشق الوفد إلى قسمين، إذ لم يكن محمد محمود مستعداً لسلوك طريق يساعد على رأب الصدع في صفوف الوفد ويُعزز موقف مصطفى النحاس وأقليته وهو يطمح إلى الاستيلاء على الزعامة الشعبية، لذلك تمسَّك بفكرة الوزارة القومية[٢].

وتجدَّد الخلاف بين أعضاء الهيئة العليا للوفد وبخاصة بين مكرم عبيد ومحمد نجيب الغرابلي، وتمحور حول الدفاع عن المتهمين بالقيام بسلسلة من الانفجارات التي حدثت خلال عامي (١٣٥٠ ـ ١٣٥١هـ/ ١٩٣١ ـ ١٩٣٢م)، وأدى إلى استقالة الأخير من الهيئة العليا، فتدخل مصطفى النحاس وأقنعه بسحب الاستقالة، ولكن عندما برَّر عودته بأنها حظيت على تأييد أغلبية أعضاء الهيئة العليا، غضب مصطفى النحاس وطلب منه إنهاء عضويته ما أثار الأغلبية التي ارتأت عدم اتخاذ أي إجراء بحق الغرابلي حتى يعود العضوين علي الشمسي وواصف غالي من أوروبا، وأصرَّ مصطفى النحاس على موقفه، ولقي تأييداً من صفية زغلول، وطالب بطرده مع الأعضاء الثمانية من الأغلبية الذين ساندوه، وفصل علي الشمسي الذي أيَّد المنشقين الذين سموا مجموعتهم باسم الوفد السعدي[٣].

نتج عن انشقاق الوفد انشقاق آخر بين وفد مصطفى النحاس والأحرار الدستوريين، فقد رأى محمد محمود من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم مصطفى النحاس، أن يظهر تأييده لهم، فتضامن معهم، الأمر الذي شطر المعارضة إلى

---

(١) هيكل: جـ١ ص٢٧٩. (٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه: ص٢٨٢، ٢٨٣.

شطرين من غير أن يكون لإسماعيل صدقي فضل في ذلك[1].

انتهاء عهد وزارتي إسماعيل صدقي

كان من المتوقع أن يقوى مركز وزارة إسماعيل صدقي في أعقاب انقسام المعارضة، غير أن مجموعة من عوامل الفشل قد اجتمعت وأثَّرت سلباً على استمرار وجودها، نذكر منها ما يأتي:

ـ تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في عام (١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م) على الاقتصاد المصري لارتباطه بالاقتصاد الغربي، وبدا تأثيرها واضحاً على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للشعب المصري.

ـ تبادل الاتهامات بين الوزراء بشأن تصرفات مالية مشبوهة.

ـ استخدام الوزارة وسائل البطش والإرهاب.

فقدَّم إسماعيل صدقي استقالته إلى الملك في (٧ رمضان ١٣٥١هـ/ ٤ كانون الثاني ١٩٣٣م)، واعترف في كتاب الاستقالة بأن «الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة في القيام بأعباء الحكم، فضلاً عن كونهما من أهم عوامل نجاحها قد أصابهما في الآونة الأخيرة شيء من الوهن الذي يترتب عليه استعصاء قيامي بالواجب الوطني الأسمى الذي تفضَّلتم جلالتكم بإسناده إلي»، فقبل الملك استقالته وعهد إليه بتشكيل وزارة جديدة[2].

شكَّل إسماعيل صدقي وزارته الجديدة في اليوم نفسه الذي استقال فيه واستبعد منها الأشخاص المناوئين له أمثال علي ماهر وعبد الفتاح يحيى، والأشخاص الذين تعرَّضوا للاتهام في قضية مقتل مأمور مركز البداري بالإضافة إلى الأشخاص المتهمين بالفساد المالي، ومع ذلك لم تحظ بالاستقرار وبطول العمر وذلك لأسباب عدة نذكر منها ما يأتي:

ـ ما جرى في مصر خلال غياب رئيس الوزراء في الخارج من استفحال نفوذ الملك فؤاد الذي أضحى السلطة الوحيدة المؤثِّرة في الوزارة في ظل ضعف الوزراء الذين لم يستطيعوا معارضة طلباته، بالإضافة إلى بروز رجل القصر آنذاك زكي الإبراشي الذي أخذ يبث نفوذه، ويتدخل في شؤون الحكم بحيث عندما عاد إسماعيل صدقي إلى بلاده «وجد الوضع لا يُطاق»[3].

---

(١) هيكل: جـ١ ص٢٨٢.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٩٠. الرافعي: جـ٢ ص٧٦١ ـ ٧٦٤. الوقائع المصرية، العدد، ٢ سنة ١٩٣٣م.

(٣) مذكرات إسماعيل صدقي: ص٥٩. الوقائع المصرية، العدد ٢٤ سنة ١٩٣٣م.

ـ استبدال المندوب السامي البريطاني، فأثناء غياب إسماعيل صدقي، عمدت الحكومة البريطانية إلى نقل بيرسي لورين وتعيين مايلز لامبسون محله وعُدَّ ذلك دليلاً على نية الحكومة البريطانية تغيير سياستها في مصر.

امتعض إسماعيل صدقي من اتساع نطاق تدخل الملك فؤاد في شؤون الحكم، فقدَّم استقالته في (١ جمادى الآخرة ١٣٥٢هـ/ ٢١ أيلول ١٩٣٣م)[١].

وزارة عبد الفتاح يحيى

عيّن الملك فؤاد عبد الفتاح يحيى رئيساً للوزراء وهو خصم إسماعيل صدقي السياسي، وكان آنذاك في باريس، متجاهلاً التقاليد الدستورية المرعية باستشارة زعيم الغالبية النيابية، واختار أعضاءها قبل أن يعود إلى مصر، فلم يكن أمام رئيسها سوى توقيع المراسيم، فوقّعها عقب عودته في (٧ جمادى الآخرة ١٣٥٢هـ/ ٢٧ أيلول ١٩٣٣م)[٢].

كانت هذه الوزارة ملكية خالصة منذ البداية سواء في ظروف تشكيلها أو في طبيعة تركيبتها أو في الدور الذي أدّاه الملك في ذلك، ما طبع مسيرتها في الحكم بتبعية مطلقة له.

قوبل تنصيب الوزارة بالعداء من جانب إسماعيل صدقي والوفد والأحزاب المعارضة، ودعوا إلى تشكيل وزارة محايدة أو ائتلافية.

ووضعت الوزارة نصب عينيها تحقيق هدفين:

الأول: تحجيم دور إسماعيل صدقي السياسي، فاضطرته إلى تقديم استقالته من رئاسة حزب الشعب.

الثاني: التقرب من الأحزاب السياسية المعارضة والحصول على تأييدها أو الإيقاع فيما بينها، ولكنها فشلت في تحقيق هدفها[٣].

وتحدَّد موقف الحكومة البريطانية من الوزارة من خلال أربعة عوامل هي:

١ ـ افتقار رئيسها إلى الشعبية.

٢ ـ عدم قدرة رئيسها على الصمود أمام الملك.

٣ ـ عدم محاولة رئيسها بذل جهد كافٍ للظهور بمظهر الأداة الطيعة لرغبات البريطانيين.

٤ ـ تعرُّض الملك لمرض خطير استمر معه طوال العام وأفقده القدرة على مباشرة

---

(١) رزق: ص٣٦٥. (٢) المرجع نفسه.

(٣) هيكل: جـ١ ص٢٩٣. الأهرام تاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٣٣م.

أمور الحكم، وقد نشأ عن ذلك أن أضحى زكي الإبراشي ناظر الخاصة الملكية هو الحاكم الحقيقي للبلاد، ما أثار الاستياء والتذمر في الأوساط كافة[1].

الواضح أن عبد الفتاح يحيى لم يُبد أي رغبة في التشاور مع المندوب السامي البريطاني في شؤون الحكم المختلفة، واتخذ مواقف متصلبة في بعض الأحيان، ما جعل الصدام بينهما أمراً وشيك الوقوع، وكان من شأن هذا الموقف أن أخذ اهتمام الحكومة البريطانية يزداد لمواجهة ثلاثة أمور هي:

الأول: إسقاط وزارة عبد الفتاح يحيى.

الثاني: احتمال وفاة الملك فؤاد.

الثالث: احتمال امتداد مرضه.

ففيما يتعلق بالأمر الأول، كانت الظروف تعمل لغير صالح الوزارة، فقد شعر البريطانيون أن عليهم مسؤولية عن موقف التأييد لهذه الوزارة التي اتُهمت بعدم النزاهة، فقام المندوب السامي بزيارات إلى المدن ومصالح الحكومة لإحراجها ودفعها إلى الاستقالة.

وفيما يتعلق بالأمر الثاني، لم يكن ولي العهد فاروق قد بلغ في ذلك الحين السن القانونية لتولي شؤون الحكم، ومن ثمَّ كان الأمر يقتضي وفقاً لقانون تنظيم ولاية العرش أن يُعين الملك ثلاثة أوصياء، وقد رأت الحكومة البريطانية أن يكون لها اليد الطولى في اختيارهم حتى تضمن ولاءهم.

وفيما يتعلق بالأمر الثالث، فقد رأت الحكومة البريطانية تعيين مجلس وصاية على الملك خلال مدة مرضه أو تعيين الأمير محمد علي قائماً مقامه إلى أن يُشفى[2].

وما جرى من اغتنام عناصر غير مسؤولة في القصر فرصة مرض الملك لتتخذ لنفسها صلاحيات لا يخولها إياها وضعها الوظيفي، فطلب المندوب السامي من الملك تعيين شخصية تتولى منصب الديوان الملكي وتحد من نفوذ زكي الإبراشي، فعيَّن أحمد زيور في (١٨ رجب ١٣٥٣هـ/ ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٤م)، وأقال وزيرين أيضاً بناء على طلبه، وعلى الرغم من ذلك لم يرض البريطانيون بأقل من استقالة الحكومة[3].

ووجد عبد الفتاح يحيى نفسه وسط ظروف داخلية وخارجية معارضة لوجوده على رأس الحكومة، ما دفعه إلى تقديم استقالته في (٢٨ رجب/ ٦ تشرين الثاني)، فقبلها

---

(١) رمضان جـ٢ ص٧٦٦. ديب: ص١٧٣.

(٢) زوز اليوسف تاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٣٤م.

(٣) رزق: ص٣٧٣ ـ ٣٧٤.

الملك وكلَّف محمد توفيق نسيم بتشكيل الحكومة الجديدة في اليوم نفسه[1].

وزارة محمد توفيق نسيم ـ التغيير الدستوري

إن أهم ما يُميز استقالة عبد الفتاح يحيى أنها تؤرخ لنهاية عهد عُرف بعهد صدقي أو عهد دستور عام ١٩٣٠م، وكان اختيار محمد توفيق نسيم لتشكيل الوزارة قد تمَّ بفعل دافعين:

الأول: رفضه تأييد دستور إسماعيل صدقي، ويعني ذلك أن توليه منصبه يحمل معه النية على إنهاء عهد هذا الدستور.

الثاني: أن المعارضة وعلى رأسها الوفد، أيَّدت الرجل بوصفه من العناصر القادرة على قيادة مرحلة التحول والعودة إلى دستور عام ١٩٢٣م[2].

وكان اختيار محمد توفيق نسيم لتولي رئاسة الوزارة في تلك الظروف كافياً لتوقع تغييرات دستورية، وهي الخطوة الأخيرة نحو وقف العمل بدستور عام ١٩٣٠م، إذ إنه علَّق قبوله بشروط منها: تعطيل الدستور المذكور، وحل المجلس النيابي القائم، وإجراء انتخابات جديدة خلال عام على أساس دستور آخر يتعين تحديده، وفعلاً صدر في (٢٣ شعبان/ ٣٠ تشرين الثاني) أمر ملكي بوقف العمل بالدستور، وجرت مشاورات ثلاثية بين الملك ورئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني وقد جمعهم عامل مشترك تمثَّل برفضهم العودة إلى دستور عام ١٩٢٣م، على تباين أسباب كل منهم في هذا الرفض[3]، غير أن الشعب المصري كان له موقف آخر؛ إذ عمَّت البلاد حركة شعبية ضخمة للمطالبة بعودة دستور عام ١٩٢٣م، ولم يكن أمام الوزارة سوى التجاوب مع الشعب، فقدَّم رئيس الوزراء مذكرة إلى الملك يقترح فيها عودة الحياة الدستورية بإحدى وسيلتين:

الأولى: إعادة العمل بدستور عام ١٩٢٣م على أن يجري تعديله عند الضرورة.

الثاني: تشكيل جمعية تأسيسية وطنية تُمثل الأمة لإقرار دستور جديد.

اختار الملك الوسيلة الأولى، وأصدر أمراً ملكياً قضى بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣م، كما أصدر قانوناً قضى بإعادة العمل بقانون الانتخاب المباشر، ووصلت في غضون ذلك موافقة الحكومة البريطانية بشأن الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة مصرية ـ بريطانية.

---

(١) رزق: ص٣٧٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٣٧٥
(٣) شلبي، إبراهيم: ص٤٣٩.

وزارة علي ماهر

تعرَّضت وزارة محمد توفيق نسيم للمعارضة من جانب الملك والأحزاب السياسية، فقد أكَّد الملك للمندوب السامي البريطاني أنه عارض من قبل تعيينه رئيساً للحكومة، وأن البريطانيين هم الذين اختاروه، وقد أخطأ في تستره وراء الملك ووراء المندوب السامي في المسألة الدستورية وأنه لا بد من اعتزاله، وتخلَّت الأحزاب السياسية عن مساندته.

وجاء الرد البريطاني آنذاك بالموافقة على استئناف المفاوضات مع الرأي بضرورة بقاء الأحزاب متحدة؛ لأن الحكومة البريطانية ترغب في أن تجري مع ممثلي الشعب بأسره، ويعني ذلك تشكيل وزارة جامعة تتولى المفاوضات، فدعا الملك محمد توفيق نسيم إلى القصر وعبَّر له عن رغبته في تأليف حكومة تمثل الأمة، فاستوعبها رئيس الوزراء وقدَّم استقالته، وعرض الملك علي مصطفى النحاس تشكيل الوزارة الجديدة فرفض العرض لأن الائتلاف يخالف مبادئ الوفد؛ وقد جرَّبه من قبل وفشل، وتمَّ الاتفاق مع الأحزاب على تكليف علي ماهر بتشكيل الحكومة مع استبعاد الوفد، فشكَّلها في (٦ ذي القعدة ١٣٥٤هـ/ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦م)[١].

وأجرت الحكومة الانتخابات النيابية في (١٠ صفر ١٣٥٥هـ/ ٢ أيار ١٩٣٦م)، حصل الوفد فيها على الأغلبية، مئة وستة وستين مقعداً مقابل ستة وستين للأحزاب الأخرى، كما حصل الوفد على اثنين وستين مقعداً في مجلس الشيوخ مقابل خمسة عشر للأحزاب الأخرى[٢].

كان من الطبيعي أن تقدم الحكومة استقالتها بعد إجراء الانتخابات وبخاصة أن مدة مهمتها المحدودة بمئة يوم قد انتهت، ليشكل مصطفى النحاس وزارة جديد في (١٧ صفر/ ٩ أيار).

وزارة مصطفى النحاس

اتفاقية عام ١٩٣٦م

بدأت المباحثات التمهيدية للمفاوضات في القاهرة في (٧ ذي الحجة ١٣٥٤هـ/ ٢ آذار ١٩٣٦م)، ترأس مصطفى النحاس الوفد المصري المفاوض في حين ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي مايلز لامبسون يعاونه خبراء عسكريون وقانونيون.

وتوالت الجلسات بين الفريقين، فتم الاتفاق على النصوص العسكرية في

---

(١) هيكل: جـ١ ص٣٢٥. رزق: ص٣٨١.

(٢) هيكل: المرجع نفسه. البلاغ تاريخ ٨ أيار ١٩٣٦م.

(٥ جمادى الأولى ١٣٥٥هـ/ ٢٤ تموز ١٩٣٦م)، ثم انتقلت المفاوضات إلى البحث في مسألة السودان اشترك فيها ستيورات سايمز حاكم السودان العام، وتمَّ الاتفاق على نصوص هذه المسألة في (١٣ جمادى الأولى/ ١ آب) ثم بحث الفريقان مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى، فتمَّ الاتفاق عليها في (٢٣ جمادى الأولى/ ١١ آب)، ثم انتقل المفاوضون إلى لندن حيث تمَّ التوقيع على معاهدة «الصداقة والمودة والتحالف» بين مصر وبريطانيا في (٨ جمادى الآخرة/ ٢٦ آب).

مضمون اتفاقية عام ١٩٣٦م

تضمَّنت اتفاقية عام ١٩٣٦م الأسس التي قامت عليها سياسة بريطانيا في مصر حتى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م، نذكر منها ما يأتي:

- انتهاء الاحتلال البريطاني عسكرياً.
- انضمام مصر إلى عصبة الأمم.
- عقد محالفة بين مصر وبريطانيا، وتوطيد الصداقة، والتفاهم الودي، وحسن العلاقات بينهما.
- يتعهد كل من الطرفين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة، وأن لا يعقد معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام الاتفاقية.
- إذا نشب خلاف بين أحد الطرفين وبين دولة أخرى، وتفاقم إلى حد قطع العلاقات مع تلك الدولة؛ يتبادل الطرفان الرأي لحل هذا الخلاف بالوسائل السلمية.
- حدَّدت الاتفاقية التسهيلات التي تقدمها مصر إلى بريطانيا في حال الحرب أو خطر الحرب، أو قيام وضع دولي مفاجئ يُخشى خطره، وتتمثل في: استعمال الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات، واتخاذ الإجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية، ورقابة فعَّالة على الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى.
- يُرخِّص ملك مصر لملك بريطانيا بوضع قوات عسكرية بجوار قناة السويس تتعاون مع القوات المصرية في الدفاع عن القناة، إلى حين يتمكَّن الجيش المصري منفرداً من الدفاع عنها؛ ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال، كما أنه لا يخلُّ بحقوق السيادة المصرية، ونصَّ ملحق هذه المادة وهي المادة الثامنة، على ألا يزيد عدد القوات البرية عن عشرة آلاف جندي، وأربعمئة طيار، بالإضافة إلى عدد كافٍ من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية.
- وافق الجانب البريطاني فيما يتعلق بالسودان على ما يأتي:

١ ـ الاعتراف الصريح بالإدارة المشتركة بين الجانبين المستمدة من هذه الاتفاقية ومن اتفاقية عام ١٨٩٩م، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين.

٢ ـ يُخول الحاكم العام في السودان بتعيين الموظفين وترقيتهم على قاعدة المساواة بين الموظفين البريطانيين والموظفين المصريين، في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء.

٣ ـ يوضع الجنود البريطانيون والمصريون والسودانيون تحت إمرة الحاكم العام، للدفاع عن السودان.

٤ ـ حرية هجرة المصريين إلى السودان، وخلوُّها من أي قيد باستثناء ما يتعلق بالصحة والنظام العام.

٥ ـ عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة والملكية.

٦ ـ يكون الموظف المصري في شؤون الري عضواً في مجلس إدارة الحاكم العام كي يُستشار في شؤون مصلحته، ولمصر الحق في تعيين موظف اقتصادي كبير في الخرطوم، وموظف عسكري يكون «سكرتيراً» للحاكم العام.

٧ ـ اتفق الطرفان على إلغاء نظام الامتيازات وما يتبع ذلك من إلغاء القيود التي تُقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب، بحجة أن الامتيازات الأجنبية لم تعد تلائم روح العصر، والوضع الداخلي في مصر، وقد عُقد مؤتمر في مونترو بسويسرا[١] في (٢٩ محرم ١٣٥٦هـ/ ١٢ نيسان ١٩٣٧م) لإلغاء الامتيازات الأجنبية دعت إليه الحكومة المصرية، حضره ممثلو الدول ذات الامتيازات[٢].

تعقيب على اتفاقية عام ١٩٣٦م

حقَّقت اتفاقية ١٩٣٦م بعض المكاسب للمصريين نذكر منها ما يأتي:

- سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري.
- إلغاء وظيفة المفتش العام ووظائف الموظفين التابعين له.
- إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية.
- خروج العنصر الأوروبي من سلك الشرطة في مدى خمس سنوات.

---

(١) رمضان: جـ٢ ص٧٨٩.

(٢) المرجع نفسه: ص٧٩٤ ـ ٨٠٠. عمر: ص٤٩٢ ـ ٤٩٤.

ـ أطلقت حرية الحكومة المصرية في الاستغناء عن المستشارَيْن القضائي والمالي.

ـ اعتراف بريطانيا بمسؤولية الحكومة المصرية عن أرواح الأجانب في مصر.

ـ إلغاء جميع الاتفاقيات والوثائق التي تتعارض أحكامها مع أحكام هذه الاتفاقية ومنها تصريح ٢٨ شباط مع تحفظاته الأربعة.

ـ أعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكامها.

ـ إلغاء الامتيازات الأجنبية، ويُعدُّ ذلك من أهم المكاسب الداخلية لأن هذا النظام كان عقبة في سبيل تقدم البلاد، فتحرَّرت مصر بإلغائه من القيود التي كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يسري على جميع المقيمين في مصر، وأضحى بوسعها وضع ميزانيتها على أسس مالية صحيحة، وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة، وتحقيق المساواة بين المصريين والأجانب.

ـ هيأت الاتفاقية مصر للتمتع بالاستقلال الداخلي إلى الحد الذي سمح به النضال الحزبي في مصر في ظل الحكم الملكي ودستور عام ١٩٢٣.

ـ تعدُّ اتفاقية عام ١٩٣٦م النهاية الطبيعية لثورة عام ١٩١٩م، فقد طوت صفحة من العداء الشديد بين مصر وبريطانيا، وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين، ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلاً إلا بقدر ما كشف المصريون عن وجهه الحقيقي خلال الحرب العالمية الثانية التي شكَّلت محنة للعلاقات المصرية ـ البريطانية، الأمر الذي أدى إلى بداية نضال وطني جديد[1].

ـ تُعدُّ اتفاقية عام ١٩٣٦م انعطافة في تاريخ مصر المعاصر، ففي ظل توهم المصريين أنهم حصلوا على الاستقلال التام الناجز، وانصرفوا إلى النضال المرتبط بتقلبات الحكم؛ انهار النظام السياسي الذي جعل ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م حتمية تاريخية[2].

الملك فاروق يخلف والده

توفي الملك فؤاد في (٦ صفر ١٣٥٥هـ/ ٢٨ نيسان ١٩٣٦م)، وخلفه ابنه الملك فاروق ولم يبلغ سن الرشد، إذ كان في السادسة عشرة ونيف من عمره، فتألف مجلس وصاية من الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبري، تولى سلطات الملك الدستورية حتى بلغ الملك فاروق سن الرشد وهو ثمانية عشر عاماً وذلك في (جمادى الأولى ١٣٥٦هـ/ ٢٩ تموز ١٩٣٧م)، حيث تولى سلطاته الدستورية[3].

---

(١) رمضان: جـ٢ ص٨٠٠ ـ ٨٠٢. (٢) عمر: ص٤٩٤، ٤٩٥.

(٣) هيكل: جـ١ ص٣٣٣. عمر: ص٤٩٤ ـ ٤٩٥.

دور القوى في مصر في الحياة السياسية

يعكس نشوء الأحزاب السياسية في مجتمع ما الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم تلك الأحزاب في ظلها، وتترك هذه الظروف بصماتها على شكلها، وأسلوب عملها، وتنظيمها، وتُعدُّ الأحزاب السياسية على تنوع أهدافها، وتباين نزعاتها، من أهم ركائز الحكم «الديمقراطي» السليم.

وشهدت مرحلة ما بعد عقد الاتفاقية المصرية ـ البريطانية ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية التي أدَّت دوراً متفاوت الخطورة والأهمية في تاريخ مصر المعاصر، وقد اتخذتها بعض الأحزاب السياسية التي ظهرت منذ السبعينيات إطاراً مرجعياً لها.

ونشطت هذه الأحزاب على الساحة السياسية في السلطة وفي الحياة النيابية، كموالية للنظام السياسي أو معارضة له، مثل جماعات الرفض السياسي والاجتماعي كالمنظمات الشيوعية، وجماعة الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي عبَّرت عن بعض التوجهات الإصلاحية مثل حزب العمال وحزب الفلاح، وجماعة النهضة القومية وغيرها، بالإضافة إلى الأحزاب المُنشقَّة عن الوفد مثل الهيئة السعدية والكتلة الوفدية المستقلة.

وشهدت مرحلة العودة إلى دستور عام ١٩٢٣م صراعاً بين ثلاث قوى وُجدت على الساحة السياسية وهي: الملك وبريطانيا والأحزاب السياسية، وسنتناول الدور الذي أدَّته كل من هذه القوى ومدى تأثيره على الوضع السياسي العام.

دور الملك

شكَّل القصر منذ عهد الملك فؤاد مؤسسة لها هيكلها الداخلي وتنظيمها الخاص، مارس الملك الحكم من خلالها كطرف في الصراع على السلطة، وكان رئيس الديوان الملكي على رأس هذا التنظيم، وقد تعاقبت شخصيات قوية على اعتلائه عُرفت بحنكتها السياسية وبشدة مراسها وولائها للملك، وكان من الطبيعي في ظل ضعف الملك، وانعدام خبرته السياسية، أن ينتقل دور القصر من يده إلى الديوان الملكي بشكل تلقائي.

لقد فرضت الظروف السياسية نفسها لتجمع بين اعتلاء الملك فاروق عرش مصر وتولي الوفد المسؤولية الوزارية، ونهج كل طرف أسلوبه السياسي الخاص بعد أن غمره شعور الانتصار، وحرص على عدم التنازل عن شيء مما يراه حقاً له، فأراد الوفد منذ اللحظة الأولى تدعيم نفوذه وهو على يقين من سهولة توجيه الملك

فاروق، وجعله ملتزماً بمنهجه السياسي أن الملك يملك ولا يحكم في الوقت الذي اعتنق الملك عكس هذه النظرية، وبناء عليه أضحى الجانبان على طرفي نقيض، ونشب الصراع بينهما منذ اليوم الأول لتولي الملك سلطاته الدستورية[1].

ويبدو أن الملك فاروق اغتنم فرصة انشقاق الوفد على نفسه وما تبع ذلك من إضعاف قوته، ووقوف بريطانيا على الحياد؛ ليفتح باب الصراع مع الوفد.

وكان من الطبيعي في ظل تباين وجهتي نظر الطرفين؛ أن تفشل سائر المحاولات التي بُذلت للخروج من الأزمة، حيث أُقيلت وزارة مصطفى النحاس في (٢٦ شوال ١٣٥٦هـ/ ٣٠ كانون الأول ١٩٣٧م)[2].

شكّلت هذه الإقالة انعطافة وبداية لمرحلة جديدة من حكم الملك فاروق من خلال اعتماده على أحزاب الأقلية المعارضة للوفد، فعلى امتداد السنوات الآتية، وحتى التدخل البريطاني ضد الملك فيما عُرف بحادثة (١٧ محرم ١٣٦١هـ/ ٤ شباط ١٩٤٢م)، تفرَّد الملك خلالها بمقاليد السلطة مستغلاً الظروف التي تهيأت له بعد إنهاء الوجود الوفدي في الحكم، فكلَّف محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين بتأليف الوزارة الجديدة، وضمَّت ستة عشر وزيراً من الشخصيات المشهورة على الساحة السياسية بهدف تجميع التوجهات اللاوفدية كافة، مثل إسماعيل صدقي رئيس حزب الشعب، وحافظ عفيفي رئيس الحزب الوطني، وعبد العزيز فهمي، وهو من الرعيل الأول من الوفد، ولذلك أُطلق على هذه الوزارة اسم «وزارة الشخصيات الكبيرة»[3].

كان هدف الوزارة تحقيق ثلاثة أمور هي: الاستقرار الوزاري، وعدم تكرار أخطاء التجارب السابقة، والتخلص من المجلس النيابي الوفدي، لذلك أقدمت على: تأجيل انعقاد المجلس النيابي مدة شهر قبل أن تحله في (١ ذي الحجة ١٣٥٦هـ/ ٢ شباط ١٩٣٨م) ثم أجرت انتخابات نيابية تدخلت فيها لإنجاح مرشحيها، وإسقاط مرشحي الوفد، وقد وصل هذا التدخل إلى الحد الذي أدى إلى سقوط مصطفى النحاس ومكرم عبيد في دائرتيهما، وأسفرت النتيجة النهائية عن حصول الائتلاف القومي الذي يُمثل الوزارة على ثلاثة وتسعين مقعداً، وفوز الهيئة السعدية بثمانين مقعداً، وحصل الوفد على اثني عشر مقعداً[4].

---

(١) رزق: تاريخ الوزارات ص٣٩٩ ـ ٤٠١. يوسف، حسن: القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢م، ص٩٨.

(٢) رزق: ص٤٠٣ ـ ٤٠٧.

(٣) المرجع نفسه: ص٤٠٨، ٤٠٩.

(٤) هيكل: جـ٢ ص٥٨.

الواضح أن في هذه النتائج دلائل على تدخل الوزارة السافر في الانتخابات؛ إذ ليس من الطبيعي أن ينقلب الرأي العام هذا الانقلاب السريع بشكل مفاجئ في مثل هذه المدة القصيرة التي فصلت بين مرحلتي الانتخاب.

وأتاح تعدُّد الأحزاب في المجلس الجديد، واستبعاد الأغلبية الوفدية ووقوف الحكومة البريطانية على الحياد في هذا الصراع؛ إلى استعادة الملك فاروق سيطرته على الوزارة وامتلاك السلطة التي كان يتوق إليها، وتعاقب على الوزارة خلال هذه المرحلة التي امتدت حوالي خمس سنوات، عدد من وزارات الائتلاف اللاوفدية، استطاع الملك فاروق من خلالها التدخل في جزئيات العمل الإداري، والإشراف الكلي على السياسة الخارجية، متجاوزاً صلاحيات رئيس الوزراء، والوزراء المختصين، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

ـ انفرد الملك فاروق بمقابلة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت في (ربيع الأول ١٣٦٤هـ/ شباط ١٩٤٥م) خلال زيارته لمصر، فلم يصطحب معه رئيس الوزراء أحمد ماهر ولا وزير الخارجية محمود فهمي النقراشي، واكتفى باصطحاب رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين[1].

ـ قام الملك فاروق بزيارة المملكة العربية السعودية في عام (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م) أجرى خلالها مباحثات مع الملك عبد العزيز آل سعود حول العلاقة بين البلدين والقضايا الخارجية، وذلك من دون أن يصطحب معه رئيس الوزراء أو وزير الخارجية، بل إنه لم يُبلِّغ أحداً منهما بنبأ هذه الزيارة.

ـ دعا الملك فاروق الملوك والرؤساء العرب إلى الاشتراك في مؤتمر عُقد بقصره في أنشاص في عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) من دون علم رئيس الوزراء إسماعيل صدقي ووزير خارجيته أحمد لطفي السيد.

ـ اعترف الملك فاروق بالانقلاب العسكري الأول في سورية في عام (١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م) بقيادة حسني الزعيم والذي أسفر عن تنحية رئيس الجمهورية شكري القوتلي ودعا قائد الانقلاب لزيارته، وذلك من دون علم وزارة إبراهيم عبد الهادي[2].

وإذا كان تدخل الملك في الوزارات التي اصطنعها أمراً له ما يُبرره، فإن الذي لا مبرر له هو تدخله في وزارة الوفد التي شكَّلها مصطفى النحاس في (٢٢ ربيع الأول ١٣٦٩هـ/ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠م)، والواقع أنه انزعج من حصول الوفد على الأغلبية النيابية، ما دفعه إلى تعيين حسين سري رئيساً للديوان ليواجه معه الموقف

---

(١) العادلي: ص٣٨٣.

(٢) هيكل: جـ٢ ص٢٨٢.

المترتب على وجود مجلس نواب ذي أغلبية وفدية، ما دفع رئيس الوزراء إلى تقديم تنازل وراء آخر في الوقت الذي كان يواجه أيضاً الجناح اليميني المعتدل لحزب الوفد الذي قاده فؤاد سراج الدين[(١)].

ونذكر من بين التنازلات التي قدَّمتها الوزارة للملك ما يأتي:

ـ تعيين الملك الفريق محمد حيدر وزيراً للحربية وهو من خارج الوفد، وكانت التقاليد الوفدية لا تسمح بأن يدخل وزارة يؤلفها الوفد، وزيراً غير وفدي، وبدلاً من أن يُصر مصطفى النحاس على التمسك بهذه التقاليد، فقد تنازل عندما وافق على إنشاء منصب جديد هو منصب القائد العام للقوات المسلحة بدرجة وزير، له حق الاتصال المباشر برئيس الحكومة، وعُيِّن محمد حيدر في هذا المنصب[(٢)].

ـ تعيين الملك، حافظ عفيفي رئيساً للديوان من دون علم الوزارة أو استشارتها، ولم يحتج رئيسها على ذلك، ولم يُغير نهجه في مهادنة القصر ومسايرته[(٣)].

ـ أضحى للملك رأي قاطع في تعيين الوزراء الجدد، وهو أمر لم تجر عليه وزارات الوفد السابقة، من ذلك تعيين الملك عبد الفتاح حسن وزيراً للشؤون الاجتماعية[(٤)].

ـ استجابة الوزارة الوفدية لرغبة الملك بإقصاء محمد حسين هيكل عن رئاسة مجلس النواب، وإبطال عضوية مصطفى مرعي ومجموعة أخرى من الشيوخ، وتعيين تسعة وعشرين عضواً جديداً بدلاً من أولئك الذين أُبطلت عضويتهم[(٥)].

لكن ما لبثت العلاقة الجيدة أن ساءت بين الملك والوزارة الوفدية بفعل إقدام الحكومة على إجراء تحقيق بشأن الأسلحة الفاسدة والذي سار حثيثاً حتى وصل إلى القصر[(٦)]. لم يقبل الملك فاروق بما جرى، وصمَّم على نقل وزير العدل عبد الفتاح الطويل إلى وزارة المواصلات[(٧)].

دور بريطانيا

اختلفت ظروف المرحلة التي بدأت مع توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦م وحتى إلغائها من طرف واحد (مصر) عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م)؛ عن ظروف المراحل التي سبقتها،

---

(١) البشري، طارق: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ص٣٠٧، ٣٠٨.
(٢) عبد القادر، محمد زكي: محنة الدستور، ص١٧٨.
(٣) بهاء الدين، أحمد: فاروق ملكاً، ص٤٢.
(٤) رزق: ص٥٠٥.
(٥) يوسف: ص٢٥٠ ـ ٢٥١. رزق: ص٥٠٥.
(٦) بهاء الدين: ص١٠١.
(٧) الوقائع المصرية، العدد ٨٣ سنة ١٩٥١م.

فقد أضحت مصر بموجب هذه الاتفاقية مكتملة المقومات يتعذر معها أن تستمر بريطانيا في تدخلها السافر في شؤونها الداخلية وبالشكل نفسه التي كانت تمارسه قبل توقيعها، غير أن الممارسة العملية لسياسة بريطانيا أثبتت أن الحرص على عدم التدخل في الشؤون المصرية مرهون بما تقتضيه المصلحة البريطانية، ومن دون أن يكون لذلك علاقة بما نصت عليه الاتفاقية، ولعل أبرز ما جرى من تدخل بريطانيا في شؤون مصر الداخلية، حادثان أسفر الأول عن إسقاط وزارة علي ماهر، ونتج عن الثاني حادث ٤ شباط وعودة الوفد إلى الحكم.

وسوف نستعرض فيما يأتي كلاً من هذين الحادثين:

ففيما يتعلق بالحادث الأول، فقد نشبت الحرب العالمية الثانية في (٢ رجب ١٣٥٨هـ/ ١٨ آب ١٩٣٩م) ولم يمض على تشكيل وزارة علي ماهر سوى أقل من أسبوعين، وكانت بريطانيا طرفاً مهماً فيها، وقد حاولت في الأسابيع الأولى من نشوبها دفع مصر إلى إعلان الحرب على أعدائها وبخاصة ألمانيا، تنفيذاً لنصوص اتفاقية عام ١٩٣٦م التي تُلزم مصر بدخول الحرب إلى جانبها.

واختلف موقف القوى السياسة في مصر:

فرأى فريق عدم تورط مصر في صراع لا يمس مصالحها، وتعديل المعاهدة بما يُقلِّل من التزاماتها (إسماعيل صدقي).

ورأى فريق آخر أن تقتصر مصر على الوفاء بالتزامات الاتفاقية ولا تتعداها، أي مساعدة بريطانيا داخل مصر مع السعي إلى انتزاع باقي الأماني الوطنية مقابل ذلك (الإخوان المسلمون والوفد وجماعة من الأحرار الدستوريين).

ورأى فريق ثالث أن تشمل مساندة مصر لبريطانيا دخول الحرب إلى جانبها (أحمد حسين زعيم مصر الفتاة وجماعة من السعديين ومن الأحرار الدستوريين وعلى رأسهم أحمد ماهر ومحمد محمود) وقد ذهبوا بعيداً إلى حد قبول التزامات خارج مصر تحت لواء حلف سعد آباد.

ولم ير علي ماهر أي سبب يدعو مصر إلى إعلان الحرب على ألمانيا واشتراكها في الحرب إلى جانب بريطانيا، إذ إن نصوص الاتفاقية من وجهة نظره تعني فقط، الالتزام بتقديم المساعدات والتسهيلات التي تطلبها.

ويبدو أنه تبنى هذا التفسير بفعل الاختلاف داخل الوزارة حول إعلان مصر الحرب على ألمانيا، وأنه لا يمكنه أن يُقرِّر من دون إجماع الوزراء، كما أن وجود عدد من القوات البريطانية في مصر لا يجعلها آمنة في مواجهة أي هجوم إيطالي تزداد فرص احتماله في حال أعلنت مصر الحرب.

وفي المقابل، أراد علي ماهر أن يُثبت حسن نية وزارته في تعاملها مع بريطانيا في ظل ظروف الحرب، فأعلن الأحكام العرفية استجابة لطلب الحكومة البريطانية، ووضع الموانئ المصرية وطرق المواصلات تحت تصرف السلطات البريطانية، وأشرك الحكومة البريطانية في الرقابة عليها، ومراقبة تجارة مصر الخارجية، ووافق على تعيين حكام عسكريين بريطانيين وتطبيق القانون العسكري البريطاني على مناطق القاهرة والإسكندرية وقناة السويس والصحراء الغربية[(١)].

ويبدو أن المطالب البريطانية التي لم يستجب لها علي ماهر كانت أهم المطالب من وجهة النظر البريطانية، ما دعا السفير البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون إلى أن يكتب إلى وزير خارجيته في (٢١ شعبان ١٣٥٨هـ/٦ تشرين الأول ١٩٣٩م)، يصف وزارة علي ماهر بأنها وزارة غير صحية[(٢)].

وازدادت علاقة وزارة علي ماهر ببريطانيا سوءاً بفعل ثلاثة عوامل:

الأول: إصرار رئيس الوزراء على عدم إعلان الحرب على ألمانيا.

الثاني: تدهور وضع بريطانيا العسكري على جبهات القتال إثر تتابع الانتصارات الألمانية.

الثالث: دخول إيطاليا الحرب في (٤ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ/ ١٠ حزيران ١٩٤٠م)، وإعلانها عن نيتها دخول الأراضي المصرية لإخراج البريطانيين منها مع احترامها لاستقلال مصر.

دفعت هذه العوامل بريطانيا إلى زيادة ضغوطها على الحكومة المصرية، إلا أن هذه الحكومة تمسَّكت بموقفها الرافض لإعلان الحرب، وقاومت الضغوط البريطانية، وأبدت استعدادها الدفاع عن أراضيها في حال تعرَّضت لهجوم إيطالي، وهذا يعني أنها ربطت دخول الحرب بمبادأة الجيوش الإيطالية بالهجوم على الأراضي المصرية.

عند هذه المرحلة، تحرك السفير البريطاني في مصر مايلز لامبسون، فكتب إلى وزير خارجيته يصف علي ماهر بأنه غير متعاون ولا يمكن الاعتماد عليه؛ بل ولا احترامه، وهو على الرغم من وعوده المتكررة، فشل في توجيه الرأي العام المصري إلى الوجهة السليمة[(٣)]، ورد وزير الخارجية البريطانية في اليوم التالي على سفيره

---

(١) المسدي، محمد جمال الدين ويونان لبيب رزق وعبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، ص١٤٠ ـ ١٤٢.

(٢) انظر ملحق الوثائق في المرجع نفسه:

F.O.J 4046 N33 Oct 6 Lampson to Halifax.

(٣) انظر ملحق الوثائق في: المسدي ورزق ورمضان:

F.O.J 1588 G N52 15 June 1940 from Lam, p50n.

بالموافقة على إسقاط وزارة علي ماهر وفق خطة أُطلق عليها اسم حادثة ٤ شباط الصغيرة، تقوم على إخراجه من الوزارة والديوان الملكي بشكل متدرج، والمعروف أنه كان رئيساً للديوان وظل هذا المنصب شاغراً منذ تركه بفعل توليه رئاسة الوزارة، وقد خشيت بريطانيا من أن يعود إليه الأمر الذي يعني استمرار نفوذه، على أن تُشكِّل الوزارة الجديدة شخصية غير وفدية لكنها تتمتع بثقة الوفد، حتى لا يغضب الملك الذي لم يجد في مواجهة التبليغ البريطاني الموجَّه إليه بهذا الصدد، سوى الانصياع والموافقة على إخراج علي ماهر الذي قدَّم استقالته في (١٧ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ/ ٢٣ حزيران ١٩٤٠م)[١] تحت الضغط البريطاني.

وهكذا كانت بريطانيا وراء إسقاط وزارة علي ماهر غير عابئة بما تفرضه عليها اتفاقية عام ١٩٣٦م، ولا بالدستور المصري الذي يربط وجود الوزارة واستقالتها بثقة المجلس النيابي، واللافت أن القوى السياسية لا سيما الوفد لم تُبد أي احتجاج يُذكر على التدخل السافر في شؤون مصر الداخلية[٢].

وفيما يتعلق بالحادث الثاني فقد شكَّل حسن صبري الوزارة الجديدة خلفاً لوزارة علي ماهر وانتهج نهجها السياسي حيال الحرب بتجنيب مصر ويلاتها، فرفض الموافقة على إعلان دخول الحرب. لم تواجه بريطانيا هذا الرفض بالأسلوب نفسه الذي واجهت به رفض وزارة علي ماهر، ولعل لذلك علاقة بما يأتي:

ـ انتهاج وزارة حسن صبري أسلوباً جديداً في التعامل مع بريطانيا على نحو أدى إلى تحسن كبير في العلاقات بين الطرفين[٣].

ـ اقتناع بريطانيا بأن الجيش المصري وقواته الجوية لا يستطيعان القيام بدور فاعل في الدفاع عن مصر إن هي أعلنت الحرب، وبخاصة أنه كان من المتوقع أن تقوم إيطاليا بغزو الأراضي المصرية عقب هذا الإعلان، فضلاً عن التهديدات التي قد تتعرَّض لها القواعد البريطانية في منطقة قناة السويس[٤].

ـ تخوُّف الحكومة البريطانية من أن يؤدي إعلان مصر الحرب؛ إلى مطالبتها الاشتراك في التسوية النهائية التي ستعقب الحرب، ما قد يعطيها فرصة المطالبة بجلاء القوات البريطانية وحقوقها في السودان وغيرها من المطالب التي لا تريد بريطانيا تحقيقها[٥].

(١) المسدي ورزق، ورمضان: ص٢٢٩ ـ ٢٣١.

(٢) هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣م، ص٨٧.

(٣) رزق: ص٤٢٤.

(٤) هدى جمال عبد الناصر: ص٨٩، ٩٠.

(٥) المرجع نفسه: ص٩٠.

لم يكن انتهاء مشكلة إعلان مصر الحرب، نهاية التدخلات البريطانية في شؤون مصر الداخلية، ذلك أن عدم استقرار الأوضاع الداخلية في مصر، كان يُسبِّب قلقاً لبريطانيا، وقد بدأ هذا القلق مع قيام الوفد في (ربيع الأول ١٣٥٩هـ/ نيسان ١٩٤٠م) بإرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية تتضمن مطالب عدة أهمها ما يأتي:

ـ أن تعد الحكومة البريطانية بسحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية بعد نهاية الحرب.

ـ أن يكون لمصر الحق في الاشتراك في مباحثات الصلح.

ـ أن تدخل بريطانيا في مفاوضات مع مصر للاعتراف نهائياً بالسيادة المصرية على السودان.

ـ إيقاف الأحكام العرفية.

ـ رفع الحظر المفروض على تصدير القطن(١).

كان أثر مذكرة الوفد كبيراً على الصعيد الداخلي وعلى الجانب البريطاني، فقد بلورت على الصعيد الداخلي شعور غالبية الشعب المصري، وحدّدت أمانيهم وأبرزتها، وجمعتهم حول مطالب معينة تصلح أساساً لسياسة تحرر وطني، وسبَّبت على الجانب البريطاني الألم والقلق وبخاصة أنها تزامنت مع تدهور العلاقات بين الحكومة البريطانية وحكومة علي ماهر، وعدَّت محاولة الوفد خطوة مقصودة من أجل أن يؤدي دوراً في السياسة الداخلية بعد غياب طويل، وأضافت الحكومة البريطانية بأن المذكرة تؤدي إلى إعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٣٦م، وتدخل بريطانيا في السياسة الداخلية في مصر، والطعن فيما تتخذه من وسائل الضغط الاقتصادي ضد ألمانيا، والمقصود هنا تصدير القطن المصري إلى هذا البلد.

لذلك رفضت الحكومة البريطانية المطالب التي تضمَّنتها المذكرة، لكنها تأكدت بعد ذلك من مدى خطورة وزارات الأقلية القائمة آنذاك على المصالح البريطانية في مصر، كما تنبهت في الوقت نفسه إلى خطورة وجود حزب الوفد الذي يتمتع بالأغلبية الشعبية في موقع المعارضة، وما يمثله ذلك أيضاً من تهديد للمصالح البريطانية والفرنسية في المشرق العربي(٢).

وعلى الرغم من إدراك الحكومة البريطانية لهذه الأخطار التي تتعرَّض لها مصالحها، إلا أنها لم تتحرك لتداركها إلا بعد مرور عام ونصف عندما استجدت في

---

(١) المصري تاريخ ٢ نيسان ١٩٤٠م.

(٢) هدى جمال عبد الناصر: ص١٠٥. المسدي ورزق ورمضان: ص١٩٩.

مطلع عام (١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م) أحداث دفعتها إلى التدخل في مصر، لعل أهمها الحادث المشهور باسم حادث ٤ شباط عام ١٩٤٢م.

بدأت الظروف التي هيَّأت لوقوع الحادث المذكور عندما قامت وزارة حسين سري بقطع العلاقات مع حكومة ڤيشي الفرنسية استجابة لطلب بريطانيا من دون موافقة مسبقة من القصر، فتفجرت الأزمة بسبب هذا التصرف، فقد اتخذت الوزارة قرارها في ظل غياب الملك الذي كان يقوم آنذاك برحلة على ساحل البحر الأحمر، وما إن عاد من هذه الرحلة حتى سعى علي ماهر ورجاله في القصر إلى تصوير الموقف على أنه تجاهل لموقعه وأن الوزارة قد تجاوزت اختصاصاتها، واعتدت على حقوق الملك في الإشراف على العلاقات السياسية الخارجية، الأمر الذي دعا الملك فاروق رئيس الوزراء ووزير الخارجية في (١ محرم ١٣٦١هـ/ ١٩ كانون الثاني ١٩٤٢م)، وعنَّفهما تعنيفاً شديداً لما أقدما عليه من دون استشارته، وعدَّ ذلك مساساً بحقوقه؛ لأن السفراء والوزراء المفوضين في الخارج يمثلون الملك فلا يجوز التصرف بأمرهم قبل عرض الأمر عليه، وقرار قطع العلاقات مع حكومة ڤيشي معناه استدعاء الوزير المصري المفوض في فرنسا، وبناء على ذلك أمر وزير الخارجية صليب سامي بأن يلزم داره، الأمر الذي أثاره ودفعه إلى تقديم استقالته إلى رئيس الوزراء[(١)]، وقد رأى حسين سري في هذه الاستقالة، موجباً لاستقالته هو الآخر بفعل أن مسؤولية الوزارة عن قطع العلاقات هي مسؤولية تضامنية تتحملها الوزارة ككل، ورأت الحكومة البريطانية أن إجراءً قد اتخذ بناء على طلبها لا يجوز تحديه من جانب القصر على هذا النحو[(٢)]، وأنها هي المقصودة بهذا التحدي، ولذلك فقد توجَّه مايلز لامبسون إلى القصر لمقابلة رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين في (٤ محرم/ ٢٢ كانون الثاني) ليبلغه أن استقالة الوزارة أو أحد وزرائها لهذا السبب سوف يؤدي ببريطانيا إلى أن تكون طرفاً في الأزمة، وأن معنى ذلك وجود عناصر سيئة داخل القصر تُصرُّ على التخلص من حسين سري[(٣)]، ولذلك طلب من الملك استبعاد هذه العناصر بالإضافة إلى استبعاد حاشية الملك من الإيطاليين[(٤)].

أذعن الملك فاروق وتراجع عن موقفه تحت الضغط البريطاني، فالتقى مع حسين سري في (٩ محرم/ ٢٧ كانون الثاني)، وأبلغه بالإبقاء على وزير الخارجية في منصبه، وطلب منه في الوقت نفسه أن يتوسط لدى البريطانيين حتى يتنازلوا عن

---

(١) سامي، صليب: ذكريات سياسية، ص٢٧٣.

(٢) رزق: ص٤٤٠.

(٣) المقصود علي ماهر ورجاله.

(٤) رزق: ص٤٤٠.

طلبهم بشأن استبعاد من طلبوا استبعاده من القصر، وبالفعل قام حسين سري بالتوسط لدى السفير البريطاني، وكادت الأزمة أن تنتهي لولا حدوث ما قلب الموقف رأساً على عقب، إذ لم يكد ينقضي يوم واحد على التسوية حتى وردت الأنباء بنجاح القوات الألمانية بقيادة روميل في إحراز انتصار كبير على قوات الحلفاء في الصحراء الغربية، فاستردت القسم الأكبر من برقة ودخلت بنغازي في (١١ محرم/ ٢٩ كانون الثاني)، واقترنت هذه الكارثة العسكرية بقيام مظاهرات شعبية في القاهرة في (١٥ محرم ١٣٦١هـ/ ٢ شباط ١٩٤٢م) راحت تهتف أسوأ هتاف عدائي لبريطانيا «إلى الأمام يا روميل»[١].

ويبدو أن الملك فاروق وعلي ماهر كانا وراء قيام هذه المظاهرات للتخلص من حكومة حسين سري، فنشأت بذلك أزمة سياسية وقف فيها القصر في جانب والبريطانيون ووزارة حسين سري في جانب آخر[٢].

وشعر حسين سري بأن حكومته لم تعد تحظى بثقة الملك، وتتعرَّض للمتاعب من جانب علي ماهر وعصبة القصر وما يعنيه ذلك من عدم إمكان مواصلة الاعتماد على تأييد نواب الأحرار الدستوريين والسعديين الذين تطلعوا إلى اعتلاء منصب رئيس الوزراء، وراحوا يوجهون الانتقادات لرئيس الحكومة، كما شنَّ الوفد من خارج المجلس النيابي حملة على رئيس الحكومة، وتعرَّض هذا أيضاً لانتقادات مستمرة من الأطراف كافة بسبب فشله في علاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب؛ لذلك قرَّر تقديم استقالته.

أدرك مايلز لامبسون أن الوزارة ورئيسها قد استنفدا طاقتهما وأن أيّاً منهما لم يعد قادرا على الاستمرار في تأدية دوره في خدمة المجهود الحربي للحلفاء، فأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء حول تشكيل وزارة جديدة، فطرح هذا أسماء عدد من الشخصيات مثل بهي الدين بركات وأحمد ماهر ومحمد حسين هيكل، رفضها السفير البريطاني بحجة أنها لا تناسب ظروف المرحلة الصعبة، وكانت آخر اقتراحات حسين سري إجبار الملك على تشكيل حكومة وفدية، فوافق لامبسون على هذا الاقتراح، ويبدو أنه استفاد من ظروف سقوط حسين سري، وهي أن حكومة لا تملك مساندة نيابية لا تستطيع أن تحكم بروح الاتفاقية البريطانية ـ المصرية، وكانت الحكومة البريطانية بالاشتراك مع السلطات البريطانية في القاهرة قد وضعت خطة عمل للخروج من هذه الأزمة قائمة على تحقيق هدفين:

---

(١) رمضان: جـ٤ ص١٧٩.

(٢) المرجع نفسه: ص١٨٩، ١٩٠.

الأول: تجريد الملك من نفوذه عبر إرغامه على تعيين وزارة تختارها بريطانيا ما يُمكِّنها من السيطرة على الملك والوزارة معاً.

الثاني: فرض وزارة صديقة لبريطانيا تتمتع في الوقت نفسه بشعبية كافية لجعلها قوية في مواجهة القصر، وقادرة على تنفيذ بنود وروح اتفاقية التحالف، والتقليل من نشاط المعارضة في آن واحد.

وبذلك تتمكّن بريطانيا من تأمين الميدان السياسي خلف قواتها المسلحة في الصحراء الغربية[1].

وانطلاقاً من هذين الهدفين، قام السفير البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون بمقابلة الملك فاروق ظهر يوم (١٥ محرم ١٣٦١هـ/ ٢ شباط ١٩٤٢م) وشكا من أن دعاية المحور لم تتوقف في مصر، وأن العناصر الموالية للمحور تتحرك بحرية، وأن الطلاب يشجعون على القيام بمظاهرات في صالح روميل، ونظراً لخطورة الموقف أصرَّ على تشكيل وزارة ترضى عنها غالبية الشعب وقدَّم للملك المطالب التي تتلخص فيما يأتي:

- تأليف وزارة تدين بالولاء للاتفاقية وتكون قادرة على تنفيذها لفظاً ومعنى، أي نصّاً وروحاً.
- أن تكون هذه الوزارة قوية وتحظى بتأييد شعبي كاف.
- إن هذا يعني استدعاء مصطفى النحاس بوصفه زعيم حزب الأغلبية في البلاد للتشاور معه في تأليف الوزارة الجديدة.
- أن يتم ذلك في موعد أقصاه ظهر غد.
- يكون الملك مسؤولاً شخصيّاً عن قيام أي اضطرابات قد تحدث في تلك الأثناء[2].

أذعن الملك فاروق لهذه المطالب، فاستدعى مصطفى النحاس لمقابلته في اليوم التالي (١٦ محرم/ ٣ شباط)، وعرض عليه تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب والقوى الوطنية كافة، بيد أن النحاس رفض هذا العرض، وأبدى رغبته في تشكيل حكومة وفدية بحتة، مستنداً في ذلك إلى عدم استطاعته الاشتراك في الحكم مع أولئك الذين ساهموا في إقالة وزارة الوفد في نهاية عام (١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م)، فرفض الملك فاروق ذلك وأصرَّ على تأليف وزارة قومية معتقداً بأن هذه الأزمة ستمر كما مرَّت غيرها من قبل.

وما إن علم مايلز لامبسون بفشل المفاوضات بين الملك فاروق ومصطفى النحاس حتى استدعى أحمد حسنين وطلب منه أن يُبلغ الملك بضرورة أن يُرسل في

---

(١) العادلي: ص٤٠٢، ٤٠٣.

(٢) رمضان: جـ٤ ص١٩٤، ١٩٥.

طلب النحاس ويُسند إليه تأليف وزارة وفدية، وأرسل في اليوم التالي أي في (١٧ محرم/ ٤ شباط) إنذاراً إلى الملك فاروق جاء فيه «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس قد دُعي لتأليف الوزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث»[١].

دعا الملك فاروق في مواجهة هذا التصعيد كبار السياسيين المصريين للاجتماع والنظر في الإنذار، فرفضه المجتمعون بحجة أنه يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها، ويخل بالاتفاقية البريطانية ـ المصرية[٢].

لم يكن أمام بريطانيا بعد رفض الإنذار إلا أن تُنفِّذ الجزء الأخير من خطتها، وهو ما أُطلق عليه اسم «حادث ٤ شباط» حيث توجَّه السفير البريطاني إلى القصر في الساعة التاسعة مساء يصحبه «ستون» قائد القوات البريطانية في مصر، ومجموعة من الضباط والقوات المسلحة تنقلهم الدبابات والعربات المصفحة التي حاصرت القصر، ثم دخل السفير وقائد القوات إلى غرفة الملك، واجتمعا به بحضور رئيس ديوانه أحمد حسنين، وخيَّره السفير البريطاني بين التنازل عن العرش وبين استدعاء النحاس لتأليف وزارة برئاسته وبشروطه، فأذعن الملك لطلب السفير واستدعى زعيم الوفد لتشكيل الوزارة.

كان لهذا الحادث دلالات مهمة أثَّرت على الوضع الداخلي نذكر منها ما يأتي:

ـ أكَّد هذا الحادث للشعب المصري أن الوجود البريطاني في مصر، مهما اتخذ لنفسه من أشكال، إنما هو انتهاك خطير للاستقلال الوطني.

ـ شكَّل هذا الحادث بداية النهاية الشعبية لحزب الوفد الذي ظل يتمتع بها على امتداد العقود الثلاثة السابقة، والمعروف أنه ظل يستمد شعبيته من خلال توجهاته الوطنية ضد الوجود البريطاني، أما الآن وقد جاء إلى الحكم على حراب البريطانيين، وبشبهة التواطؤ معهم؛ فهو أمر لم يألفه المصريون، ومن الصعب عليهم أن يتقبلوه، فبدأت نظرة الجماهير إلى الحزب تتغير.

ـ كان حادث ٤ شباط بمثابة بداية النهاية لنظام الحكم في مصر، فإن الملك فاروق في سعيه لتدمير الوفد لم يُفكر في البديل في الوقت الذي أخذت فيه قوى سياسية أخرى (الإخوان المسلمون، الشيوعيون، الاشتراكيون) تنتزع نصيباً من رصيد الوفد الشعبي، كما أخذت قوى أخرى (الضباط الأحرار) تتحفَّز للانقضاض على النظام والإحاطة به، وهو ما تم بعد عشر سنوات من العمل السري الدائم[٣].

---

(١) هيكل: جـ٢ ص٢٢٩.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٣٤ ـ ٢٣٨.

(٣) رزق: ص٤٣٦، ٤٣٧.

ومهما يكن من أمر؛ فإن هذا الحادث كان كافياً كي تقف الأطراف كلها عند حد مُعين في علاقتها ببريطانيا، فالقصر والوفد على السواء، أدركا أن الصدام مع بريطانيا يُبعدهما عن السلطة، ومن جهتها لم تضطر بريطانيا طوال السنوات العشر التالية وحتى قيام مصر بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦م من طرف واحد في (٧ محرم ١٣٧١هـ/ ٨ تشرين الأول ١٩٥١م) إلى استخدام التدخل بصورة مباشرة في شؤون مصر الداخلية[١].

دور الأحزاب

عرضنا في ثنايا تناولنا لدور كل من الملك وبريطانيا، دور الأحزاب المصرية في الحياة السياسية، ومدى ما تركه هذا الدور من تأثير على الأوضاع الداخلية، ولا حاجة لنا بإعادة عرض الأحداث التي تتعلق بهذا الدور، والمعلوم أن وزارة مصطفى النحاس السادسة كانت أطول عمراً من وزارته السابقة، عامان ونصف العام (١ جمادى الأولى ١٣٦١ ـ شوال ١٣٦٣هـ/ ٢٦ أيار ١٩٤٢ ـ ٨ تشرين الأول ١٩٤٤م)، وأهم ما يُسجَّل خلال تاريخها تحفُّز الملك للتخلص من حكومة فُرضت عليه، مقابل حرص السفير البريطاني على التمسك بها، واصطنع كل طرف الوسائل التي تُمكِّنه من بلوغ هدفه، الأمر الذي نتج عنه حصول أزمات أدَّت في النهاية إلى استقالة الحكومة.

دخول مصر الحرب العالمية الثانية

شكل أحمد ماهر وزارته الثانية (١١ صفر ـ ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ١٥ كانون الثاني ـ ٢٤ شباط ١٩٤٥م)، وقد واجهت قضية دخول مصر الحرب. الواقع أن مصر ظلَّت منذ قيام الحرب العالمية الثانية في (رجب ١٣٥٨هـ/ أيلول ١٩٣٩م)، خارج نطاق الحرب على الرغم مما أحاط بها من مخاطر القتال الذي طال في مرحلة ما بعض أراضيها من جانب قوات المحور.

واستمرت الوزارات المتعاقبة تنأى بنفسها عن دخول الحرب لتتجنب ويلاتها حتى كان عهد وزارة أحد ماهر الثانية، إذ عادت قضية دخول البلاد الحرب تفرض نفسها، ذلك أنه اجتمع كل من تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وروزفلت رئيس الولايات المتحدة الأميركية والرئيس الروسي ستالين في يالطا ببلاد القرم في (٢٧ صفر ١٣٦٤هـ/ ١١ شباط ١٩٤٥م)، وقرَّروا الدعوة لعقد مؤتمر في سان فرنسيسكو

---

(١) رزق: ص٤٠٥.

في (١٢ جمادى الأولى/ ٢٥ نيسان) لوضع دستور ميثاق الأمم المتحدة على أن يُدعى إليه الدول المشتركة في عصبة الأمم وتلك المتضامنة التي تعلن الحرب على دول المحور قبل (١٦ ربيع الأول/ أول آذار).

وكان البريطانيون قد وعدوا الحكومة المصرية خلال أزمة ١٩٤٢م بإشراكها في مؤتمر السلام بعد الحرب، فتقدم السفير البريطاني في القاهرة في (٢ ربيع الأول/ ١٥ شباط) بطلب إلى حكومة أحمد ماهر بإعلان مصر دولة محاربة إذا رغبت في الاشتراك بعضوية مؤتمر سان فرنسيسكو، ولم يكن أمام رئيس الوزراء المتحمس بإشراك مصر في الحرب إلا الاستجابة، إيماناً منه بأن هذا الاشتراك هو الوسيلة الفعَّالة لمنح مصر الاستقلال فخرج بذلك عن سياسة أسلافه بتجنيب مصر ويلات الحرب.

وبدا للوهلة الأولى، أن استجابة الحكومة الائتلافية للطلب البريطاني ليست أكثر من «تحصيل حاصل» بسبب قرب انتهاء الحرب، إلا أنه سرعان ما تفجَّر الموقف السياسي في مواجهة تلك القضية، فقد شنَّ الوفد حملة عنيفة على توجه الحكومة إعلان الحرب، لقيت صدى واسعاً إلى حد أدخل المخاوف في قلوب الوزراء ودار السفارة البريطانية.

فقد رأى الوفد أن مثل هذه الخطوة سوف تؤدي إلى تضحيات جسيمة من جانب مصر في المال والرجال، وهي تتناقض مع سياسة الحكومات السابقة التي لقيت التأييد من الأمة والمجلس النيابي بتجنيب مصر ويلات الحرب، وبخاصة أن الوفد حصل على تأكيد من بريطانيا بإشراك مصر في مؤتمر السلام، ثم إن هذا الاشتراك لا يشكل الضمانة بتحقيق آمال المصريين بالاستقلال التام وإلغاء قيود المعاهدة لأن هذه الأمور خاصة بالعلاقات بين مصر وبريطانيا، وأنه يجب إقرار هذه العلاقات قبل إعلان الحرب لتجنب الخلافات التي يمكن أن تنشب مع البريطانيين في مؤتمر السلام[1].

أقلق موقف الوفد المعارض الحكومة الائتلافية وبريطانيا، فاستصدرت الحكومة قراراً من مجلس النواب يدين البيان الوفدي؛ لأنه يستهدف إزعاج الرأي العام، ووصف السفير البريطاني في القاهرة البيان الوفدي بأنه صيغ على نحو استهدف إلقاء الروع في نفوس المصريين بأنهم سوف يتعرَّضون لويلات الحرب، وأرسل المستشار الشرقي للسفارة إلى بعض زعماء الوفد يبلغهم بأن جهود الحكومة البريطانية لوقف أعمال القمع من جانب الحكومة المصرية ضد الوفد سوف تتوقف إذا توقَّفت مثل

---

(١) انظر نص البيان في: البلاغ تاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٥م.

هذه الإثارة، وأصدر بياناً للصحافة يوضح أن إعلان مصر الحرب لن يُغيِّر الوضع القائم بشأن المساعدة التي تقدمها مصر بمقتضى معاهدة التحالف، وأشار إلى عدم وجود النية لاستخدام فيالق عمال مصرية في الشرق الأقصى أو في أي مكان آخر(١)، وانضم حزب مصر الفتاة إلى المعارضة التي تزعمها الوفد.

وتباينت مواقف أحزاب الائتلاف الوزاري من هذه القضية، فقد عارض وزير العدل حافظ رمضان ممثل الحزب الوطني دخول مصر الحرب، وقدَّم استقالته احتجاجاً على الخطوة المقترحة، لولا ضغط الملك عليه لسحبها(٢)، ورأى السعديون أن تتخذ الوزارة قرار الدخول في الحرب من دون استشارة المجلس النيابي، في حين صمَّم مكرم عبيد وحزب الكتلة الوفدية على أن يكون اتخاذ القرار من خلال المجلس النيابي(٣).

ومضى أحمد ماهر في تنفيذ مشروعه السياسي في هذا الجو المليء بالمحاذير، فتشاور مع أبرز الشخصيات المصرية في محاولة لإقناعها بوجهة نظره، كما قامت الصحف المؤيدة للوزارة بحملة تستهدف إقناع الرأي العام بصوابية خطوة الحكومة(٤).

وألقى أحمد ماهر بيان الحكومة في جلسة سرية لمجلس النواب في مساء يوم السبت (٢٢ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ٢٤ شباط ١٩٤٥م) بإعلان حال الحرب ضد اليابان وألمانيا، وفي الوقت الذي كان ينتقل من قاعة مجلس النواب إلى قاعة مجلس الشيوخ، لقي مصرعه على يد أحد الشبان الذين رأوا أنه ضحَّى بمصالح مصر في خطوته هذه، وتعبيراً عن رفض المعارضة لقرار مصر إعلان الحرب(٥).

الأوضاع السياسية حتى أواخر العهد الملكي من خلال عمل الوزارات

استمر الصراع المرير في أواخر عهد الملكية من أجل الوصول إلى السلطة واستغلال النفوذ عبر استخدام الوسائل القانونية وغير القانونية، وإلى حد انتهاك الدستور، وإفساد الذمم والضمائر، وتزوير الانتخابات، والاعتماد على القصر والبريطانيين للوصول إلى الحكم، وتراجعت المسألة الوطنية في غمار تلك الممارسات المتهالكة، وتفتت وحدة الأمة، كما استمرت سلسلة الأزمات التي لا تنتهي.

---

(١) المسدي، ورزق ورمضان: ص٢٥٤.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٥٥. رزق: ص٤٦٩. (٣) رزق: المرجع نفسه.

(٤) أخبار اليوم تاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٥، وتاريخ ٣ آذار ١٩٤٥م.

(٥) رزق: ص٤٦٩. المسدي ورزق ورمضان: ص٢٥٧.

وزارة محمود فهمي النقراشي الأولى

استقر الرأي عقب اغتيال أحمد ماهر على تكليف محمود فهمي النقراشي بتشكيل الوزارة الجديدة، فهو صديق المغدور ونائب رئيس الهيئة السعدية، فأبصرت النور في (١١ ربيع الأول ١٣٦٤هـ/ ٢٤ شباط ١٩٤٥م)، ولم تنقض أشهر قليلة على تأليفها حتى انتهت الحرب العالمية الثانية في (ربيع الآخر ـ جمادى الأولى/ أيار)، وكان على تلك الوزارة أن تواجه تداعيات هذه الحرب على الصعيد الداخلي وتتلخَّص فيما يأتي:

ـ تضخُّم حجم المدينة المصرية، واتساع قاعدة العمال والطلاب والموظفين وأصحاب المهن الحرة.

ـ نمو الوعي الوطني، وقد رأى الوطنيون في برامج الأحزاب التقليدية السعي فقط للوصول إلى الحكم بما يتناسب مع آمالهم وطموحهم في إصلاح أوضاعهم الاجتماعية وتحقيق أمانيهم القومية، الأمر الذي أدى إلى نشوء الأحزاب العقدية التي اختلفت أساليبها في الممارسة السياسية عن أساليب الأحزاب التقليدية، فقد اصطبغت بصبغة من العنف كانت وراء كثير من أسباب الاضطراب خلال تلك الحقبة[(١)].

كان على وزارة النقراشي في ظل ظروف تداعيات ما بعد الحرب، أن تبدأ بعلاج المسألة الوطنية في طورها الجديد مع الآمال التي أخذت تداعب المصريين بالتخلص من الوجود العسكري البريطاني وإنهاء اتفاقية عام ١٩٣٦م وهما المطلبان الأساسيان للكفاح الشعبي منذ بداية القرن العشرين[(٢)].

ويبدو دقة موقف وزارة النقراشي في هذا الصدد، من تعرُّضها لهجمات صحف المعارضة بعد رفع الرقابة عن الصحف في (رجب ١٣٦٤هـ/ حزيران ١٩٤٥م)، وأطلقت هذه الصحف التعليقات اللاذعة على رئيسها.

وتحرَّك النقراشي تحت الضغط الداخلي لتصفية مسألتي الجلاء والسودان، فأرسل مذكرة إلى الحكومة البريطانية في (١٥ محرم ١٣٦٥هـ/ ٢٠ كانون الأول ١٩٤٥م)، طلب فيها فتح باب المفاوضات لإعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٣٦م، وقد عُدَّ هذا الطلب خطوة في طريق حل المسألة الوطنية[(٣)].

تأخَّر الرد البريطاني أكثر من شهر، ثم سُلِّم إلى سفير مصر في لندن في (٢٢ صفر

---

(١) رزق: ص٤٧٢، ٤٧٣. (٢) المرجع نفسه: ص٤٧٣.

(٣) البشري، طارق: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢م، ص٢٥.

١٣٦٥هـ/ ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٦م)، وتضمَّن التشديد على مبدأ التحالف مع بريطانيا، وتمسك الحكومة البريطانية باتفاقية عام ١٩٣٦م، وأنها تُعدُّ مصر ضمن مجموعة الأمم الإمبراطورية، وهذه النقطة هي من أكثر ما يمس الكبرياء المصري(١).

رأى المصريون في الرد البريطاني بأنه يمس كرامة مصر وسيادتها وبخاصة ما يتعلق بربطها بمجموعة الأمم الإمبراطورية، والمعروف أن المصريين لم يعترفوا منذ عام ١٨٨٢م بالولاية البريطانية، ولا بأن مصر أو السودان جزء ولو متميز من الإمبراطورية أو من الممتلكات البريطانية.

تعرَّض توجه الحكومة السياسي بممالأة البريطانيين لعاصفة من الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية نرصدها فيما يأتي:

ـ استقالة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني ووزير العدل من الوزارة احتجاجاً على محاولة الحكومة إجراء مفاوضات الجلاء؛ لأنه يتناقض مع مبدأ الحزب، فخرج هذا الحزب من الائتلاف اللاوفدي.

ـ ازدياد الغضب الشعبي، وتكثيف المظاهرات الطلابية، والصدامات مع الشرطة، وقد حدث أسوأها في حادثة «كوبري» عباس المشهورة في (٧ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ٩ شباط ١٩٤٦م).

ـ توسيع الهوة بين مكرم عبيد وحزب الكتلة الوفدية وبين النقراشي والهيئة السعدية، الأمر الذي أدى إلى استقالة مكرم عبيد وزملائه من الوزارة في (١٢ ربيع الأول/ ١٤ شباط) وبالتالي انهيارها.

ـ اغتيال أمين عثمان الشخصية المهمة في مصر ووزير المالية في الوزارة الوفدية السابقة.

وتوالت في المقابل تصريحات بعض السياسيين الرسميين التي تُدعم السياسة البريطانية في مصر، من ذلك تصريح عبد الحميد بدوي في الأمم المتحدة، والذي تحدث فيه عن أواصر الصداقة التي تربط بين مصر وبريطانيا منذ أكثر من نصف قرن، وأن ليس لمجلس الأمن الدولي حق النظر في أي مسألة تتصل بمصر أو بالعالم العربي، لأن مشكلاتهم ليست مما تمخضت عنه الحرب(٢)، والواقع أن التصريح لم يكن إلا تعبيراً عن سياسة الحكومة.

وما جرى من لقاء بين الملك فاروق والسفير البريطاني مايلز لامبسون في (١٥ صفر/ ١٩ كانون الثاني) عقب اغتيال أمين عثمان، أعرب خلاله السفير عن عدم

---

(١) انظر نص المذكرتين المصرية والبريطانية في: الوقائع المصرية، العدد ١٦٩، عام ١٩٤٥م.

(٢) صحيفة الوفد المصري تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٤٦م.

ارتياحه لاستمرار وزارة النقراشي في الحكم؛ وأنه لا يستطيع التعايش معها، وما ترتّب على تحرك النقراشي الخارجي نحو حل القضية الوطنية من غضب شعبي؛ سقطت الوزارة النقراشية الأولى، وسقط معها عهد الائتلاف الحكومي وذلك في (١٣ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ١٥ شباط ١٩٤٦م)[١].

وزارة إسماعيل صدقي

كلَّف الملك، إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة الجديدة، فأبصرت النور في (١٤ ربيع الأول/١٦ شباط) وسط اشتداد المظاهرات في القاهرة وفي المدن المصرية الأخرى، ولم يكن باستطاعتها وقف تيارها الجارف بشكل فوري وكان رئيسها حريصاً أن يمحو ما يزال عالقاً في الأذهان من ذكريات البطش والعنف الذي مارسه في الثلاثينيات.

حاول إسماعيل صدقي على الصعيد البريطاني أن يستغل وصول حزب العمال البريطاني الأكثر مرونة، للعمل على قضيتي الجلاء والسودان، وتوجس البريطانيون من جهتهم خيفة من تصاعد الاضطرابات في مصر وتزايد الفوران الشعبي، وازداد قلقهم من الموقف المتشدِّد الذي اتخذه حزب الوفد، وكان أمام الطرفان مسألتين ينبغي حسمهما تقليلاً لفرص الاحتكاك مع الأوضاع المصرية:

الأولى: وجود مايلز لامبسون سفيراً في مصر، وهو رمز التدخل البريطاني في السياسية المصرية. **الثانية**، إجراء مفاوضات بشأن قضيتي الجلاء والسودان.

ففيما يتعلق بالمسألة الأولى، فقد سحبت الحكومة البريطانية سفيرها من القاهرة، وكان هذا قد ارتكب خطأ عندما أعرب للملك فاروق عن عدم ارتياحه لاستمرار وزارة النقراشي، فطلب الملك منه تقديم مذكرة خطية تتضمن طلبه بالتخلص من الوزارة، وما إن استلمها حتى أرسلها إلى لندن وأرفقها باحتجاج على استمرار تدخل السفير البريطاني في الشؤون الداخلية المصرية، فلقي احتجاجه أذناً صاغية، وكان ذلك من بين أهم الأسباب وراء سحب مايلز لامبسون في (ربيع الآخر ١٣٦٥هـ/آذار ١٩٤٦م) واستبداله برونالد كامبل المستشار السابق في دار المندوب السامي في القاهرة[٢].

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، فقد أقبل إسماعيل صدقي على التفاوض لتصفية قضيتي الجلاء والسودان غير أن صخب المظاهرات أزعج الطرفين المصري والبريطاني، ومع ذلك صمَّما على إجراء المفاوضات، فعادت فكرة التمثيل القومي

---

(١) رزق: ص٤٧٤.
(٢) المرجع نفسه.

لهيئة التفاوض تفرض نفسها، وجعل تسارع الأحداث التي حفلت بها الأسابيع الأولى من عهد الوزارة، هذا المطلب أكثر إلحاحاً، ففي (١٩ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ٢١ شباط ١٩٤٦م) أضربت جميع القطاعات في القاهرة، وخرجت المظاهرات تهتف بالجلاء، وهو اليوم الذي عرف بيوم الجلاء، حيث قُتل وجُرح فيه عدد غير قليل من المتظاهرين دهمتم سيارات الجيش البريطاني، وحدثت صدامات أخرى في (٢٩ ربيع الأول/ ٤ آذار) خلال احتفال الشعب بشهداء يوم ٢١ شباط، قُتل وأصيب فيه عدد كبير من المتظاهرين وبُذلت محاولات مع الوفد لضمه إلى هيئة التفاوض إلا أن مصطفى النحاس اشترط ثلاثة شروط للقبول، هي:

١ ـ أن يرأس هو وفد المفاوضات.

٢ ـ أن يكون للوفد نصف عدد أعضاء هيئة التفاوض.

٣ ـ الموافقة على حل مجلس النواب فور انتهاء المفاوضات سواء نجحت أو فشلت[١].

لم يوافق الملك ولا رئيس وزرائه على تلك الشروط ومضيا في تأليف هيئة التفاوض من الشخصيات المستقلة بالإضافة إلى ممثلين عن أحزاب السعديين والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية فأبصرت النور في (٣ ربيع الآخر/ ٧ آذار)، وشكَّلت بريطانيا وفداً للتفاوض في (٢٩ ربيع الآخر/ ٢ نيسان) برئاسة بيفن.

رسمت بريطانيا حدود المفاوضات بالنقاط الآتية:

ـ توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة.

تحديد مراحل الجلاء وتاريخ بدئه.

اتخاذ التدابير بين الحكومتين لتحقيق التعاون في حال الحرب أو خطر حرب وشيك الوقوع[٢].

يتضح من تلك الشروط أن الجلاء يقابله إبرام المحالفة، وأحقية بريطانيا في العودة إلى مصر في حال الحرب أو خطر وقوعها الوشيك، والجلاء ليس فورياً وعلى مرحلة واحدة، ولكنه يتم على مراحل وخلال آجال يتم الاتفاق عليها، ولم تترك تلك الشروط للمفاوضة إلا الجانب الفني.

واجهت الشروط البريطانية موجة عارمة من الهياج الشديد داخل مصر، فعلَّق

---

(١) الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية جـ٣ ص١٨٤ ـ ١٨٧.
أخبار اليوم تاريخ ٩ آذار ١٩٤٦م.

(٢) البشري: ص١١٩.

إسماعيل صدقي عليها في مجلس النواب بأن الجلاء التام والمحالفة الصادقة في حدود ميثاق سان فرنسيسكو نعمة بعيدة المدى، وأصدرت الأحزاب والهيئات السياسية المختلفة بيانات معارضة، وقامت المظاهرات في الشوارع عملت الشرطة على تفريقها[1].

وواجهت الشروط معارضة شديدة من جانب حزب المحافظين البريطاني الأمر الذي دفع المفاوض البريطاني إلى التشدُّد فيما بعد.

ومهما يكن من أمر، فقد بدأت المفاوضات في (٧ جمادى الآخرة/ ٩ أيار) في جو مشحون، فقدَّم الوفد المصري مشروعاً رفضه الجانب البريطاني، وقدَّم هذا الجانب مشروعاً لا يختلف كثيراً عن اتفاقية عام ١٩٣٦م رفضه الجانب المصري، فتوقفت المفاوضات عند هذا الحد في (١٧ جمادى الآخرة/ ١٩ أيار).

الواقع أن نقطتي الخلاف تمثَّلتا في ما يأتي:

ـ قضية الجلاء، فقد عرض البريطانيون الجلاء على خمس سنوات في حين عرض المصريون الجلاء على سنة واحدة.

ـ تحديد حدود حال الخطر الموجب لعودة القوات البريطانية إلى مصر بعد الجلاء، وهو حال الاعتداء على أي دولة في الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران واليونان، في حين عرض المصريون قصرها على البلدان التي لها حدود مشتركة معها.

وجرى في نهاية حزيران تقارب بين الطرفين على أساس أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات شرط أن يؤخذ بنظام الدفاع المشترك عبر تشكيل لجنة عسكرية مشتركة مهمتها التشاور وإبداء النصح للحكومتين بما تقومان به من العمل المناسب في الحالات التي تُهدِّد سلامة الشرق الأوسط[2].

وعندما شاعت هذه الفكرة رأى الشعب المصري فيها شكلاً من أشكال الحماية البريطانية، وعندما علم بموافقة الحكومة المصرية عليها، خرج إلى الشوارع تعبيراً عن رفضه لها.

ورأى إسماعيل صدقي أن يضرب هذه الحركة بسرعة ويُثبِّت للبريطانيين قدرته على السيطرة على البلاد، وضبط الأمن والاستقرار والقدرة على تنفيذ ما تلتزم به الحكومة المصرية، فنفَّذ حملة اعتقالات واسعة بين الكتَّاب، والصحفيين، وزعماء اللجنة الوطنية، ونقابات العمال، والشباب الوفدي وغيرهم، وأغلق عدداً من دور النشر والجمعيات الجديدة، مثل دار الأبحاث العلمية، ولجنة نشر الثقافة الحديثة.

---

(١) الأهرام تاريخ ١٢ أيار ١٩٤٦م.
(٢) البشري: ص١٢٢، ١٢٣.

استؤنفت المفاوضات بين الجانبين، فكانت تسير حيناً وتتعثر أحياناً حتى شهر (شوال ١٣٦٥هـ/ أيلول ١٩٤٦م)، وحدث خلال هذه المدة تقارب بين إسماعيل صدقي والسعديين نتيجة لمساعي الملك، وقد أدى ذلك إلى دخول أربعة من السعديين إلى الوزارة من بينهم إبراهيم عبد الهادي وزير الخارجية، ولكن لم يمض وقت طويل على اشتراك الهيئة السعدية في الوزارة حتى اختلف أعضاء هيئة المفاوضات حول مسألة السودان، فاشتد الضغط على إسماعيل صدقي الذي رأى أن يتدارك الوضع، فقدَّم استقالته في (٢ ذي القعدة/ ٢٨ أيلول)، فكلَّف الملك شريف صبري وهو أحد أعضاء هيئة التفاوض، بتشكيل الوزارة الجديدة، فواجه عقدة التوفيق بين الأحزاب المختلفة وجمعها في وزارة واحدة، فاعتذر، وعاد إسماعيل صدقي إلى رئاسة الوزارة[١].

حكمت وزارة إسماعيل صدقي بعد عودته نحو شهرين ركَّزت خلالها اهتمامها على التوصل إلى حل مع البريطانيين، فسافر إلى لندن في (١٩ ذي القعدة/ ١٥ تشرين الأول) مع وزير خارجيته إبراهيم عبد الهادي لإتمام المباحثات مع بيفن بالنسبة للمسألة الوحيدة الباقية وهي مسألة السودان، واستطاع أن يتوصل إلى اتفاق معه وقَّعه الاثنان بالأحرف الأولى في (٢٩ ذي القعدة/ ٢٥ تشرين الأول)[٢].

ولكن بدلاً من أن يتوج هذا الاتفاق أعمال الحكومة إذا به يؤدي إلى سقوطها، فقد واجه المشروع سيلاً من الرفض من جانب:

- سبعة من أعضاء هيئة المفاوضات الاثني عشر، ما أوقع حرجاً شديداً بحكومة إسماعيل صدقي أدى إلى حل الهيئة.

- فئات الشعب التي خرجت في مظاهرات عارمة في أنحاء البلاد كافة.

يضاف إلى ذلك اختلاف الطرفين المصري والبريطاني حول تفسير البروتوكول الخاص بالسودان والملحق بالمعاهدة.

وهكذا فشلت حكومة إسماعيل صدقي في بلوغ ما تألَّفت من أجله، ولم يبق أمام رئيسها الذي اعتلت صحته إلا أن يُقدم استقالته، فقدمها إلى الملك في (١٥ محرم ١٣٦٦هـ/ ٩ كانون الأول ١٩٤٦م)[٣].

---

(١) رزق: ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٢) انظر نص مشروع المعاهدة في: الرافعي جـ٣ ص١٩٥ ـ ١٩٩.

(٣) رزق: ص٤٨٤.

وزارة محمود فهمي النقراشي الثانية

كلَّف الملك فاروق محمود فهمي النقراشي بتشكيل الوزارة الجديدة، فأبصرت النور في التاريخ المذكور أعلاه، وضمَّت اثني عشر وزيراً مناصفة من حزبي السعديين والأحرار الدستوريين لاعتقاد رئيسها بأن الوزارات الحزبية أفضل انتاجاً من الوزارات الائتلافية، وهو لهذا استبعد الشخصيات المستقلة كما استبعد حزب الكتلة الوفدية من تشكيلته الوزارية.

حكمت هذه الوزارة مدة عامين وبضعة أيام حدثت خلالها أحداث جسام جعلت عهدها انعطافة في التاريخ المصري المعاصر بعامة، فمن ناحية العلاقات مع الجانب البريطاني، فإن التفاؤل بين الطرفين الذي ساد في الأسابيع الأولى من عمرها لم يلبث أن تلاشى ليحل محله التشاؤم والقطيعة بينهما، فرأت اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لعرض مشكلتي الجلاء والسودان، مستغلة التنافس الاستعماري بين المعسكرين الشرقي والغربي في الشرق الأوسط.

إذن كان لا بد من وجهة نظر الحكومة المصرية من عرض المسألة على مجلس الأمن للخروج من الطريق المسدود، وتخلصاً من الضغط الشعبي والصحافي الواقع عليها على الرغم من اعتقاد الطرفين المصري والبريطاني تفادي هذا المسلك إن بدت سانحة تُمكِّن من ذلك، لسببين:

الأول: إن خروج المسألة المصرية عن نطاق العلاقات الثنائية هو تقليد يخشاه الاستعمار لأنه يُضعف من سيطرته، كما أنه يكشف مواقف الأصدقاء والأعداء في السياسة الدولية، وكانت بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية تخشيان موقف الاتحاد السوفياتي وبولندا في مجلس الأمن، وكان الاتحاد السوفياتي حريصاً في صراعه مع الغرب، على المساهمة في تصفية الوجود الاستعماري الغربي في العالم بعامة وفي الشرق الأوسط بخاصة نظراً لأهميته السياسية والعسكرية بالنسبة له لمتاخمته حدوده الجنوبية، كما كان يحرص على كسب تأييد سياسي وأدبي من مواقفه المناصرة لقضايا الشعوب الضعيفة، والحركات الوطنية.

الثاني: إن موقف العداء بين الطرفين المتقابلين في مجلس الأمن، سيفرض نفسه على العلاقات بينهما تشدداً وتطرفاً واندفاعاً في المواقف والمطالب، ما يُحطم إمكانات الالتقاء في المستقبل[١].

وانطلاقاً من المحاذير السياسية المنوه عنها، بذلت الولايات المتحدة الأميركية

---

(١) الأهرام تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٧م.

مساعيها الحميدة لدى مصر للعدول عن عرض قضيتها على مجلس الأمن الدولي، وأملت بأن تُوفَّق مصر وبريطانيا في تسوية مسألة السودان بطريقة تُرضي الطرفين، واستبعدت في حال عرض المسألة على مجلس الأمن الدولي، أن يفصل هذا المجلس فيها لصالح مصر[1].

وهاجم بيفن حكومة النقراشي في مجلس العموم البريطاني، وردَّ سبب فشل المفاوضات إلى أنها تمَّت مع حكومة أقلية[2].

وقدَّمت الحكومة المصرية في (٢٤ شعبان ١٣٦٦هـ/ ١٣ تموز ١٩٤٧م) عريضة إلى مجلس الأمن الدولي بشأن المسألة المصرية، وطالبت بالجلاء عن مصر والسودان، وذهب النقراشي إلى نيويورك على رأس وفد رسمي من أجل الدفاع عن حقوق مصر، ويبدو أنه لم يكن بقادر على أن يتجاهل الاضطرابات الداخلية، فقرّر أن يسير في موكب المعارضة، فأطلق عبارته المشهورة «أيها القراصنة أخرجوا من بلادي»[3].

وحاول النقراشي استقطاب الولايات المتحدة الأميركية، وقدَّم لها الوعود والضمانات لتقف إلى جانبه، فوعدها: بأن مصر ستظل حليفة للغرب، تابعة له، والسماح بدخول خبراء أميركيين إلى مصر فور خروج البريطانيين منها، وأن مصر ستتعاون على تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وصرَّح ممدوح رياض عضو الوفد الرسمي بأن إجابة مطالب مصر تخدم المصالح الأميركية.

ويبدو أن محاولة النقراشي ذهبت أدراج الرياح، وديست تحت أقدام الدول الغربية الكبرى ومصالحها، إذ لم ينل قرار تأييد الجلاء الأصوات السبعة اللازمة لإصداره، فقد أيَّده ثلاثة مندوبين هم: فارس الخوري مندوب سوريا، واندريه غروميكو مندوب الاتحاد السوفياتي وأوسكار رنغ مندوب بولندا، وامتنعت الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت، مبرهنة وقوفها على الحياد، ومتوثبة للحلول محل بريطانيا في مصر.

وصلت حكومة النقراشي إلى طريق مسدود بعد فشل المفاوضات المباشرة والتحكيم الدولي، وتعرَّضت في الداخل لانتقادات شديدة، فقامت المظاهرات والاضطرابات، فكان لا بد من عمل ما يُحوِّل الأنظار إلى مشكلة أخرى، وكانت قضية فلسطين قد تفاقمت ووصلت إلى ذروتها عندما تقرَّر إعلان إنشاء دولة إسرائيل

---

(١) الأهرام تاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٧م. المصري تاريخ ١٢ أيلول ١٩٤٧م.
(٢) الأهرام تاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٧م.
(٣) الأهرام تاريخ ٦ تموز ١٩٤٧م. البشري: ص١٥٠.

في (٦ رجب ١٣٦٧هـ/ ١٥ أيار ١٩٤٨م)، فتردَّد النقراشي في استغلال هذا الظرف والتدخل المسلح في القضية الفلسطينية، بفعل إدراكه أن الجيش المصري ليس مستعداً عسكرياً للدخول في حرب على أرض فلسطين، لكنَّه غيَّر رأيه عندما اتخذ الملك فاروق زمام مبادرة التدخل العسكري[1].

الواقع أن الملك فاروق وجد في القضية الفلسطينية ما يساعده على استرداد شعبيته التي كانت قد تراجعت في العامين السابقين، ويُدعم هيبة الدولة التي هدَّت المظاهرات والاضطرابات كيانها، فأمر الجيش باجتياز الحدود من دون علم رئيس الوزراء ومن غير انتظار موافقة السلطة التشريعية، وأبدى استعداده بمساعدة العرب عسكرياً ومادياً، وهو لن يقبل أن تقوم دولة صهيونية على مقربة من حدود مصر، ويتوافق هذا الموقف مع طموحه في تزعم العالم العربي، وبناء زعامة عربية تنافس العائلة الهاشمية المالكة في العراق وشرق الأردن.

اضطرت الحكومة إلى الانصياع لقرار الملك لعدم قدرتها على معارضته، ورأت في الدخول في الحرب تلبية للمطالب الشعبية العامة، وتنفيساً للضغط الداخلي الواقع عليها.

بدأت الحرب بحماس لافت ولكنها انتهت بعد أشهر بالهزيمة وترتب عليها تداعيات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

نذكر على الصعيد الداخلي ما يأتي:

- تراجع الصراع الداخلي بين الهيئات السياسية والشعبية وبين الملك والحكومة في ظل مرور النظام بمرحلة أوشك فيها على الانهيار.

- استغلت الحكومة موجة الحماس الشعبي للحرب ففرضت الأحكام العرفية لتحكم قبضتها على الوضع الداخلي بالقوة.

- وصول جماعة الإخوان المسلمين التي شاركت في حرب فلسطين إلى ذروة قوتها، فأضحى يُخشى بأسها، وأمدتها الحرب بفرصة ذهبية لحشد السلاح والتمرن على استعماله بدعوى أنه من أجل فلسطين، فتوتر الجو بين شبابها وبين الحكومة التي قرَّرت حلها ومصادرة أموالها وأملاكها وذلك في (٦ صفر ١٣٦٨هـ/ ٨ كانون الأول ١٩٤٨م).

- كانت الحرب في جانب منها احتكاكاً للسلاح في صراع سياسي بفعل فشل المفاوضات المباشرة.

- أحكمت الهزيمة حلقات الحصار حول الحكومة وحول النظام الملكي كله،

---

(١) المصري تاريخ ١ و٢ كانون الأول ١٩٤٧م.

وأكَّدت الكارثة للثوريين في مصر أن قيادة البلد ينبغي الإطاحة بها، ما أثَّر في الجيش الذي عاد من فلسطين باقتناع عميق بأن قادته السياسيين غدروا به.

ـ تفكك كيان الدولة وجميع تنظيماتها، وانهيار هيبتها وكرامتها.

ونذكر على الصعيد الخارجي ما يأتي:

ـ حطَّمت الهزيمة قدرة بريطانيا على رسم سياسة «استراتيجية» في الشرق الأوسط تعتمد على التعاون مع الجامعة العربية، وهو هدفها من تأسيس هذه الجامعة.

ـ شلَّت الهزيمة عمل الجامعة العربية ولو مؤقتاً.

ـ كشفت الهزيمة عن وجه الاستعمار الأميركي الجديد.

أتاح تطور الأحداث على الشكل المبين أعلاه الفرصة لعودة الوفد إلى الحكم، وبدا الشعور بأن ذلك هو الملاذ الأخير بعد فشل حكم النقراشي، لكن هذا تعرَّض للاغتيال، فقد أُطلِق الرصاص عليه وهو يتهيأ لركوب المصعد في فناء وزارة الداخلية في (٢٦ صفر/٢٨ كانون الأول).

وزارة إبراهيم عبد الهادي الأولى

حدث اغتيال النقراشي في أسوأ ظروف يمكن أن تواجه النظام السياسي القائم، فحبل الأمن مضطرب، والجيش المصري يتعرَّض لنكسات في فلسطين، فكلَّف الملك فاروق وكيل ديوانه إبراهيم عبد الهادي بتشكيل الوزارة الجديدة لتكون امتداداً للوزارة السابقة، وتمهيداً لوزارة ائتلاف وطنية تضم الأحزاب التقليدية المختلفة أملاً في توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية المستجدة[١] لم تشترك فيها أحزاب الوفد والوطني والكتلة الوفدية على أهميتها.

نفَّذت الوزارة حملة ضد الإخوان المسلمين والعناصر المعادية للنظام، وامتدت إلى الشيوعيين إلى حد أن أحد الوزراء وهو رياض عبد العزيز سيف النصر وزير المواصلات قد استقال في (٢٨ ربيع الآخر ١٣٦٨هـ/ ٢٧ شباط ١٩٤٩م) لاتهام ابن أخ له بالشيوعية[٢].

وواجهت الحكومة المأزق الذي كانت تعاني منه مصر في فلسطين والذي انتهى في عهده بتوقيع الهدنة الدائمة في (ربيع الآخر/شباط).

وفشلت الوزارة في تحقيق الهدف الأسمى وهو توحيد الصفوف، بل إن وحدة الصف التقليدية بين الدستوريين والسعديين قد أخذت بالتفكك، وثار الخلاف بين الطرفين بسبب تقسيم الدوائر الانتخابية، وتحوَّل إلى أزمة عندما حاول السعديون

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ١١٩ سنة ١٩٤٨م. (٢) رزق: ص٤١٩.

استقطاب عدد من الأحرار الدستوريين إلى الهيئة السعدية لترشيحهم في الانتخابات كسعديين.

أدَّت هذه الخلافات مع تطور الأحداث السياسية الأخرى نحو التأزم والتعقيد؛ إلى إضعاف الوزارة ومن ثَمَّ إلى سقوطها في (٢٩ رمضان ١٣٦٨هـ/ ٢٧ تموز ١٩٤٩م)[١].

وزارة حسين سري الأولى

اختار الملك فاروق حسين سري لتأليف الوزارة الجديدة، وحدَّد مهمتها بالإشراف على الانتخابات وتهيئة الأوضاع الداخلية للمعركة الانتخابية، لذلك بادرت الأحزاب التقليدية جميعها إلى الاشتراك فيها، فكانت بطبيعتها وبحكم مهمتها وزارة انتقالية تجري الانتخابات وتُمهد لمجيء حكم آخر.

جرت الانتخابات النيابية في (١٣ ربيع الأول ١٣٦٩هـ/ ٣ كانون الثاني ١٩٥٠م)، حصل الوفد فيها على ٢٢٨ مقعداً من أصل ٣١٩ مقعداً، وحصل السعديون على ٢٨ مقعداً، والأحرار الدستوريون على ٢٦ قعداً، والحزب الوطني على ٦ مقاعد، والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) على مقعدة واحد، والمستقلون على ٣٠ مقعداً.

انزعج الملك من انتصار الوفد، وحمَّل حسين سري مسؤولية هذا الانتصار، فعيَّنه رئيساً للديوان الملكي بعد أن قدَّم استقالته ليتولى التفاهم مع الوفد، ويواجه معه، أي مع الملك، وجود مجلس نواب ذي أغلبية وفدية، وكلَّف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة.

وزارة مصطفى النحاس

أبصرت وزارة مصطفى النحاس النور في (٢٢ ربيع الاول ١٣٦٩هـ/ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠م)، ويبدو أن قيادة الوفد رأت أن تُغيِّر سياستها تجاه الملك، من المواجهة إلى الملاينة بعد أن لم يعد له سند غيرها عقب القضاء على أحد طرفي الصراع المتمثل بأحزاب الأقلية وضماناً لاستمرارها من خلال النظام القائم، ويتطلب هذا التغيير تجنب زحزحته عن السلطة، وإغلاق جميع المنافذ أمامه حتى لا يعود إلى الحكم الاستبدادي أو يستعين بأي قوة خارجية أو داخلية تساعده على ذلك، وقد طمأن هذا التغيير الملك.

تمثل أول اختبار جدي لسياسة الوفد الجديدة في مسألة تبعية الجيش، فقد تمسَّك

---

(١) رزق: ص٤٩٢.

الملك بحقه في اختيار قياداته لضمان ولائهم له، فاختار محمد حيدر وزيراً للحربية والبحرية، فرفض مصطفى النحاس تعيينه وزيراً في وزارته تنفيذاً لتقاليد الوفد في ألا يدخل معه في وزاراته عنصراً غير وفدي. تجاه هذا التباين، اصطلح الطرفان على أن يكون وزير الحربية وفدياً هو مصطفى نصرت، وأن ينشأ منصب جديد للقائد العام للقوات المسلحة يكون له الإشراف على الجيش، وعُيِّن محمد حيدر في هذا المنصب.

وبهذا فَقَدَ وزير الحربية سلطته على الجيش والتعيينات والترقيات والتشكيلات العسكرية، واحتفظت الوزارة بحقها الدستوري من الناحية الشكلية، وتنازلت عن هذا الحق من الناحية الموضوعية، فتخلَّت بهذا عن إحدى التقاليد الثابتة للوزارات الوفدية[1].

كان هذا التصرف إحدى المبادرات المهمة لاستسلام الوزارة لنفوذ الملك الذي استبدَّ في تعيينات الوظائف الكبرى، وكان السفراء يُعينون بإرادة القصر، ويقابل بعضهم الملك أو رئيس ديوانه قبل مقابلة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية، فتجاهلت الوزارة بذلك تقاليدها من الكفاح للحد من سلطة الملك، وحتى تُبرِّر موقفها، استبدلت بهذا التقليد نهجاً جديداً أسمته «التوجهات السامية».

وفرض الملك على الوزارة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من رجاله التابعين له ممن لم يكونوا من الشخصيات البارزة أو ذات التقدير.

ومع تسليم الوزارة بنفوذ الملك ازداد تدخل رجال القصر في شؤون السياسة والاقتصاد وفي اختيار كبار الموظفين، ودافعت الوزارة عنهم في قضية الأسلحة الفاسدة، إلا أنها اضطرت تحت الضغوط الشديدة من جانب الرأي العام والصحافة، إلى فتح باب التحقيق الذي سار حثيثاً حتى وصل إلى الملك[2].

واشتط الملك في طلباته المالية بعد أن تبيَّن له أن أحداً لن يوقفه عند حده؛ سواء للإنفاق على حياته الخاصة أو لعقد صفقات مشاريع في الخارج بالاستثمار عن طريق شراء الأسهم والسندات، واحتاج في إحدى الصفقات إلى مبلغ كبير من المال، اقترضه من الحكومة ويبلغ إحدى وتسعين ألف جنيه، وانعكس نهجه المالي على علاقته بالأوقاف واللعب فيها لحسابه الخاص وانتقال أموالها إلى جيبه الخاص[3].

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه الأمور على هذا النحو في علاقة الملك

---

(١) البشري: ص٣٠٩.

(٢) بهاء الدين، أحمد: فاروق ملكاً، ص١٠١. (٣) المرجع نفسه: ص١٨٩، ١٩٠.

بالوزارة الوفدية؛ كانت تجري علاقات على نحو آخر بين هذه الوزارة وبين البريطانيين، فقد استأنفت حكومة الوفد بعد شهرين من تشكيلها، المفاوضات مع الجانب البريطاني والتي استمرت تسعة عشر شهراً (جمادى الأولى ١٣٦٩ ـ محرم ١٣٧١هـ/ آذار ١٩٥٠ ـ تشرين الأول ١٩٥١م)، ولم تُسفر عن نتيجة، ما دفع حكومة الوفد إلى إلغاء اتفاقية عام ١٩٣٦م واتفاقيتي الحكم الثنائي في السودان، من جانب واحد[١].

ويبدو أن الوزارة قد اتخذت هذا القرار الجريء بفعل اعتبارات عدة أهمها ما يأتي:

ـ لقد استمد الوفد في الماضي شعبيته من قِبل مصدرين أحدهما التصدي للحكم الفردي للملك والآخر صلابته في التعامل مع الاحتلال، وبدا في هذا الوقت وقد فَقَدَ المصدرين سواء باستسلامه للأول وبموقفه من حادث ٤ شباط ١٩٤٢م، ولا شك بأن هذه الصورة قد تتأكد إذا وقف الحزب موقفاً مائعاً من تعثر المفاوضات ومن ثمَّ لم يكن أمامه سوى اتخاذ القرار بإلغاء اتفاقية عام ١٩٣٦م إنقاذاً لبعض تقاليد سياسته القديمة[٢].

ـ انتهاء علاقة الود مع الملك منذ النصف الثاني من عام ١٩٥١م عقب غضب الملك مما حدث في قضية الأسلحة الفاسدة وتشريعات الصحافة، فرغب في إصدار قانون «من أين لك هذا» وأصرَّ على تطبيقه بأثر رجعي منذ عام ١٩٣٩م وذلك بفعل ما تردّد من أن بعض الوفديين وأنصارهم أثروا ثراء فاحشاً من وراء استغلال النفوذ.

ـ انزعج الوفد من نمو القوى السياسية العقدية الذي أتاحه مناخ الحرية السياسية الذي وفَّرته وزارته الأخيرة للشعب، وشعر بأن شعبيته قد أضحت موضع تساؤل، لذلك كان لا بد من عمل ما يُعيد إليه بعض ما فقده من شعبيته أو على الأقل الحفاظ على ما تبقَّى له منها.

لكن الوزارة الوفدية أغفلت ما يمكن أن يترتب على تصرفها من نتائج داخلية، فقد سارت الأمور على نحو يتناقض مع ما أرادته، ذلك أن المد الوطني ارتفع بشكل هائل عقب إلغاء الاتفاقية، فاستغلته القوى العقدية في بث عقائدها، وتأكيد وجودها، من خلال العمليات العسكرية في منطقة القناة ضد الحاميات البريطانية، كما أرادت أن تفرض واقعاً جديداً يتحرك المفاوض المصري من منطلقه، ويُعطي ميزة لعملية التفاوض، لكن الأحداث تداعت بفعل أعمال العنف بين الجانبين المصري والبريطاني بدا معه العجز التام لحكومة الوفد حيال القضية الوطنية، وقد

---

(١) البشري: ص٣٥ ـ ٣٣٦. رزق: ص٥٠٧. (٢) رزق: المرجع نفسه.

وصلت إلى ذروتها بالمذبحة التي أجرتها القوات البريطانية في صفوف الجنود المصريين في الإسماعيلية في (٢٧ ربيع الآخر ١٣٧١هـ/ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٢م)، حيث كان لها رد فعل واسع كان أخطره ما حدث في القاهرة في اليوم التالي من إحراق عدد من المؤسسات والمباني فيما عُرف بحريق القاهرة والذي كان بمثابة نقطة النهاية للوفد، وبداية احتضار النظام، والواقع أن النظام احترق مع فندق شبرد[١].

وصلت سلطة الملك في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢م إلى طريق مسدود، ذلك أنه مع إقالة وزارة الوفد في اليوم التالي بفعل إخفاقها في حفظ الأمن والاستقرار[٢]، لم يكن ثمة بديل لأكثر من سبب، ذلك أن البديل التقليدي بائتلاف أحزاب الأقلية أضحى بلا قيمة؛ لأن هذه الأحزاب انتهت من الناحية العملية خلال تلك الحقبة بفعل فقدانها الجانب الشعبي التي كانت تحاول انتزاعه من الوفد، كما أنها أغضبت الملك عندما شهَّرت بحاشيته واتهمتها بإساءة التصرف وبالفساد المالي والخلقي، وتلك إشارة إلى ما انتشر من فساد مالي وخلقي على صعيد القصر، كما كانت شعبية الوفد تتآكل يوماً بعد يوم، وكان البديل الآخر المحتمل يتمثل بالجماعات العقدية النامية التي أخذت تنتشر في صفوف الشعب لتصبح من أهم مراكز الضغط في السياسة المصرية لكن الملك نظر إليها من خلال طبيعة هويتها بوصفها جماعات ضد النظام القائم، من هنا كان الطريق المسدود الذي واجهه الملك بعد إقالة وزارة مصطفى النحاس، واضطر للخروج منه إلى تشكيل وزارات من المستقلين أو من المعروفين بولائهم له، لكن مثل هذا النوع من الوزارات عرفته السياسة المصرية كوزارات انتقالية بين عهد وعهد آخر، وعند هذه النقطة بلغ التخبط أشده، وهو مؤشر على احتضار النظام[٣].

وزارة علي ماهر

لقد فرضت قضيتان نفسيهما خلال الأشهر الستة بين حريق القاهرة وتنازل الملك فاروق عن العرش، تمثَّلت الأولى بالتعامل مع الوجود البريطاني في البلاد فيما عُرف بقضية التحرير، وتمثَّلت الثانية بالتعامل مع الفساد الداخلي فيما عُرف بقضية التطهير، وكان على كل وزارة من الوزارات الأربع التي تشكَّلت خلال هذه المدة أن

---

(١) رزق: ص٥٠٩. البشري: ص٥٣٠ ـ ٥٣٣.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٢٠ عام ١٩٥٢م.

(٣) رزق: ص٥١٤.

تختار طريقاً تسلكه، التحرير أو التطهير، وكان الجمع بين الطريقين صعباً؛ لأن الطريق الأول يستلزم الوحدة الوطنية، ويفتح الطريق الثاني جراحاً كثيرة لا بد أن تصيب الأمة.

أبصرت وزارة علي ماهر النور في (٢٩ ربيع الآخر ١٣٧١هـ/ ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢م)، واختارت طريق التحرير، فأيَّدت إلغاء الاتفاقية، وحاولت التفاوض مع السفير البريطاني في القاهرة، حول مسألة الجلاء، لكنها واجهت صعوبات داخلية، فقد تخلَّى الملك عنها بسبب ملاينتها الوفد، وكان يأمل أن تضربه بشدة، كما عقَّد علاقتها بالملك ما جرى من رفض علي ماهر تعيين رجال السراي من الموظفين في مناصب كبيرة بسبب كراهية الرأي العام الشديدة لهم مثل كامل قاويش وأحمد طلعت، وزهدت الأحزاب في التعاون معها، واعتذر السفير البريطاني عن إجراء مباحثات معها بشأن الجلاء بعد إبلاغه من قِبل القصر بأنها لم يعد لها حظ في البقاء(١).

الواقع أن وزارة علي ماهر تشكَّلت في ظروف صعبة من وزراء مستقلين من الفنيين ومن ذوي العلاقات الشخصية باستثناء وزيرين فرضهما الملك هما مرتضى المراغي وزير الداخلية وزكي عبد المتعال وزير المالية والاقتصاد، وكان وضعها يتلخص في أنها وزارة تهدئة وإعادة المسألة الوطنية إلى التمييع والجمود، وقد عرَّضها ذلك إلى محاذير عديدة، فهي في حرصها على انتشال النظام من الدمار لا بد أن تحكم من خلال الدستور القائم وأن تعتمد في استمرارها على المجلس النيابي، وهي وزارة ملكية ولكنها لا تتمتع بتأييد الملك وثقته كلها، إذ كان الملك قد قَبِل بعلي ماهر على مضض، وهي وزارة لن تكون أكثر من وزارة انتقالية بسبب الظروف السياسية التي أحاطت بها، ثم إن مهمة انتشال النظام تقتضي اتخاذ إجراءات كثيرة من القمع والتصفية للحريات العامة والصحافة والتنظيمات المختلفة؛ ما يجعلها محط غضب الهيئات الشعبية، وكانت الخطة المرسومة في الدوائر الملكية أن تتحول الوزارة إلى معالجة مشكلة الفساد، وصرف النظر عن المسألة الوطنية إلى مسألة لها بريق شعبي.

وقامت وزارة علي ماهر في ظروف لا تزال الجروح فيها مفتوحة والأعين متربصة، ودخان الحرائق متصاعد، ولا ضمان فيها بتصفية الكتائب الفدائية المقاتلة خارج إطار الدولة، وجمع السلاح؛ لذلك لم يكن باستطاعتها أن تنقل هذه الأوضاع

---

(١) البشري: ص٥٦٢، ٥٦٣. سالم، لطيفة محمد: فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢م، ص٥٨٠، ٥٨١.

النقلة النوعية الواسعة التي يريدها الملك، وهي بضعفها لا تستطيع أن تواجه الوفد، لذلك اتبعت أسلوباً سياسياً أملت من خلاله فرض بقائها على الملك، وعدم قطع أي اتصال بينها وبين أي من القوى السياسية المؤثرة[١].

حاولت الوزارة بفضل سياسة التهدئة معالجة المشكلات الاجتماعية مثل مكافحة الغلاء وخفض نفقات المعيشة، وتوفير المواد الغذائية، واتخذت إجراءات لوقف الكفاح المسلح في القناة وانسحاب الفدائيين، وتغاضت عن عودة الكثير من العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، واستئناف أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية في الموانئ المصرية، وإعادة تموين المعسكرات البريطانية[٢].

وطلب علي ماهر مقابلة الملك، فرفض مقابلته، فقدم عندئذٍ استقالته في (٣ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ/١ آذار ١٩٥٢م)[٣].

وزارة أحمد نجيب الهلالي الأولى

فُتح باستقالة علي ماهر الطريق أمام النوع الثاني من الوزارات، ألا وهي وزارات التطهير، فقد جاء جواب أحمد نجيب الهلالي على تكليفه تشكيل الوزارة مليئاً بالحديث عن الفساد والرشوة والمحاباة والمحسوبية والوساطة والشفاعة، وعن النية في السير على طريق القضاء على كل تلك المساوئ، أي طريق التطهير[٤]، فعُدَّ بذلك الشخصية المناسبة لتنفيذ هذه السياسة فشكَّل الوزارة في التاريخ المذكور أعلاه.

كان أحمد نجيب الهلالي أحد أعداء الملك منذ عام (١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م)، وانقلب موقفه تماماً في عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) عندما أجرى اتصالات مع رجال القصر ومع المسؤولين البريطانيين الذين مرُّوا بمصر مثل وزير الدولة في حكومة العمال، ستوكس، ومع بعض الأميركيين مثل مبعوث دين أتشيسون وزير الخارجية الأميركية[٥].

وتراءى لرجال الديوان الملكي أن الصلابة المعروفة من الرجل بالإضافة إلى ماضيه النظيف، يمكن أن يُقدما صورة لرئيس الوزراء القادر على إنقاذ البلاد مما تعاني منه، وأمل الملك بأن يُشكل الرجل حزباً من الشخصيات الكبيرة المشهورة بالأمانة والنزاهة وغيرها من الشخصيات المستقلة المعادية للوفد[٦]، غير أن ما واجهه من عقبات قضى على هذه الآمال؛ لأن القوى التي تجمَّعت ضده كانت أكبر من أن يواجهها، ونذكر من بين العقبات التي واجهته ووزارته ما يأتي:

---

(١) البشري: ص٥٦٠، ٥٦١.
(٢) المرجع نفسه: ص٥٦٢.
(٣) رزق: ص٥١٩.
(٤) المرجع نفسه: ص٥٢٢.
(٥) بهاء الدين: ص١٢٩، ١٣٠.
(٦) البشري: ص٥٦٥.

ـ لقد قدَّر أن يكون المخرج من معالجة مشكلة الفساد، طرد رجال الحاشية أو بعضهم، فنهض هؤلاء للدفاع عن أنفسهم وعن مكتسباتهم، وصوَّروا الموقف للملك على أن سير الوزارة في طريق التطهير سيؤدي في النهاية إلى وصول يد التطهير إلى موظفي القصر، فخشي الملك من هذا الانعكاس.

ـ أثبتت وزارة أحمد نجيب الهلالي أنها ضد الدستور عندما قامت بتأجيل اجتماع المجلس النيابي مدة شهر تنتهي في (١٧ رجب ١٣٧١هـ/ ١٢ نيسان ١٩٥٢م) ثم حلَّت مجلس النواب في (٢٦ جمادى الآخرة/ ٢٤ آذار)، ودعت إلى إجراء انتخابات جديدة في (٢٣ شعبان/ ١٨ أيار)، ثم أجَّلت الانتخابات إلى أجل مسمى[١].

ـ حاول أحمد نجيب الهلالي الاستعانة ببعض زعماء أحزاب الأقليات، الأمر الذي حوَّل وزارته أمام الشعب من وزارة للتطهير إلى وزارة للانتقام، وأن هذا الانتقام يستهدف الوفد[٢].

ـ أمل أحمد نجيب الهلالي أن يُقدِّم البريطانيون عروضهم من جانب واحد لحل المسألة المصرية من دون أن تتورط وزارته في عرض أمر يُثير السخط عليها، وتكون هذه العروض أساس المباحثات، وكان تفاؤله كبيراً بإصدار البريطانيين عروضهم بفعل ثقته بأن الولايات المتحدة الأميركية ستضغط عليهم لإصدارها، لكن الفشل الذي لازم هذه الوزارة في سياستها الداخلية أفقدها ثقة البريطانيين والأميركيين فتخلوا عنها، وبخلوا عليها ببيان الجلاء الذي تطلبه[٣].

وهكذا أُغلقت المسالك في وجه الوزارة الهلالية التي أرادت اجتيازها نحو التطهير والجلاء، والواضح أنها اختارت طريقاً مسدوداً، وأغرقت الرأي العام بالمهاترات بينها وبين الوفد وغيره، ومنعت الصحافة من مهاجمة البريطانيين، والإشارة إلى أي نوع من قضايا الكفاح، ومنعت نشر ما كان يجري في تونس من كفاح الشعب ضد الاستعمار الفرنسي، وجمعت في أيديها سلطات الحكم، فهي سلطة تنفيذية بحكم وضعها الأساس، وهي سلطة تشريعية بفعل حل مجلس النواب، وهي سلطة قضائية تُصدر أحكاماً باعتقال من تشاء وإطلاق من تشاء، ولا تُنفذ الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية[٤].

ويبدو أن الملك وحاشيته خشوا من حركة التطهير من أن تمتد إلى المساس بامتيازاتهم، فنشطوا في حياكة المؤامرات للإطاحة بالوزارة، فكان الملك يسخر من

(١) الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ تموز، ١٩٥٢، ص١٤٤.
(٢) رزق: ص٥٢٢.   (٣) البشري: ص٥٧٦.
(٤) المرجع نفسه: ص٥٧٧.

رئيسها في مجالسه الخاصة، وهانت في أعين رجال القصر، وعلم رئيسها أن «المليونير» أحمد عبود عرض على بعض رجال حاشية الملك استعداده لدفع مليون جنيه لإسقاطها[١]، فأدرك الهلالي عندئذٍ أن الملك تخلَّى عنه وأنه غير راغب في استمراره في الحكم، فقدَّم استقالته في (٥ شوال ١٣٧١هـ/ ٢٨ حزيران ١٩٥٢م).

وزارة حسين سري الثانية

ظلَّت البلاد مدة أربعة أيام من دون وزارة، تنافس خلالها رجال القصر حول اختيار إحدى الشخصيتين: بهاء الدين بركات وحسين سري، وكان كريم ثابت وإلياس اندراوس اللذان عقدا صفقة إخراج الهلالي مع أحمد عبود، يرشحان حسين سري الذي تربطه بهما علاقة وثيقة، وقد أرادا وزارة لا تسلك طريق التطهير من جانب، ويُمثل فيها أعوانهما من جانب آخر، وقد وجدا ضالتهما في حسين سري الذي قبل شروطهما كلها، ورشحت جماعة الديوان، حافظ عفيفي وبهاء الدين بركات، وانتصر مرشح الحاشية والمال، حسين سري، فشكّل الوزارة في (٩ شوال/ ٢ تموز) وقد ضمَّت عدداً من كبار رجال القانون من القضاة والمحامين ومن فنيين لم يعمل معظمهم بالسياسة من قبل، وبرز من بين التشكيلة الوزارية وزير الدولة كريم ثابت الذي طغى تعيينه وزيراً على كل شيء بوصفه من حاشية الملك، وذلك لما يحيط باسمه وبشخصه من مشاعر البغضاء والتحقير والبذاءة لدى الرأي العام[٢].

اختار حسين سري طريقاً آخر غير طريق التحرير وطريق التطهير، هو طريق الإصلاح الاقتصادي؛ لأن البلاد كانت تمر بوضع اقتصادي خطير، فاعتزم الاهتمام بشؤون التموين والمشاريع العمرانية، والتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي، ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك، وبدا أنه جاء من دون هدف واضح، ولازمه الفشل كما لازم من سبقه.

لم تُعمِّر هذه الوزارة أكثر من عشرين يوماً تفجَّرت خلالها أزمة الجيش بفعل حل مجلس إدارة نادي الضباط برئاسة اللواء محمد نجيب، وكان تنظيم الضباط الأحرار قد انتزعها من الضباط الموالين للملك[٣]، ويُعدُّ هذا التصرف بمثابة إشارة البدء بثورة ٢٣ تموز، فقدم اللواء استقالته، وحاول رئيس الوزراء إنقاذ الموقف بأن طلب من الملك تعيينه وزيراً للحربية فرفض، ما دفعه إلى تقديم استقالته في (٢٧ شوال/ ٢٢ تموز)[٤].

---

(١) هيكل: جـ٢ ص٣٧١.
(٢) البشري: ص٥٧٨.
(٣) السادات، أنور: البحث عن الذات، ص١٣٩.
(٤) الوقائع المصرية، العدد ١٠٧ سنة ١٩٥٢م.

وزارة أحمد نجيب الهلالي الثانية

اختار الملك فاروق أحمد نجيب الهلالي لتشكيل الوزارة الجديدة بدفع من الحاشية التي آثرت السلامة في تلك الظروف التي حملت بوادر تحرك الجيش في مواجهة السلطة المدنية، وأملت بفعل سمعته الطيبة في تهدئة الضباط والخروج من المأزق الذي أخذ يواجه النظام بل العهد كله.

واشترط أحمد نجيب الهلالي لقبول تشكيل الوزارة ما يأتي:

- إبعاد كريم ثابت عن الإشراف على الإذاعة.
- يكون حافظ عفيفي الرسول الوحيد بين القصر والوزارة.
- أن يختار رئيس الوزراء وزراءه من دون تدخل القصر.
- إبعاد العناصر الفاسدة من رجال الحاشية.
- إلغاء الأحكام العرفية على أن تقرر الوزارة الجديدة موعد إجراء الانتخابات من دون تدخل القصر(١).

لم يكن أمام الملك فاروق في ظل الظروف المستجدة، سوى قبول هذه الشروط التي تألفت الوزارة الهلالية الثانية على أساسها في (٢٧ شوال/ ٢٢ تموز) واللافت أنها تألفت من الأشخاص أنفسهم الذين تشكَّلت منهم وزارته الأولى مع بعض التغييرات الطفيفة.

ويبدو أن الأوضاع في مصر وصلت إلى مرحلة فاقت ما شهدته البلاد خلال تاريخها الحديث من صراعات حزبية تقليدية، وتدخل القوى الخارجية التي ظلت تؤثر في اختيار الوزارات، ولم تكد تمضي ثماني عشرة ساعة على تشكيل الوزارة حتى كانت الثورة قد قامت فعلاً في القاهرة واستولى الجيش على الإذاعة، وبدأ يذيع بياناته منها بدءاً من الساعة السابعة صباحاً من اليوم التالي.

وتوجَّه أحمد نجيب الهلالي حوالي الظهر إلى القصر، وشرح للملك ما حدث منذ الساعة العاشرة والنصف من مساء اليوم السابق، وأنه اتصل باللواء محمد نجيب في مركز القيادة، وفهم منه أن الثورة تفضل وزارة يرضى عنها الجميع، وأن الاختيار متجه نحو علي ماهر، فاستقال أحمد نجيب الهلالي، (٢٩ شوال/ ٢٤ تموز)، وتشكّلت وزارة علي ماهر.

---

(١) صبري، موسى: قصة ملك وأربع وزارات، ص١٨٩، ١٩٥.

الفَصْلُ الرَّابِعَ عَشَرَ

ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م

قيام تنظيم الضباط الأحرار

وُضعت اللبنة الأولى لتنظيم الضباط الأحرار في معسكر منقباد في صعيد مصر من قِبل مجموعة من الضباط الصغار الحديثي العهد بالتخرج، في عام (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م)[١] كان من بينهم جمال عبد الناصر وأنور السادات، وقد ساهمت عوامل عدة في تجميعهم، منها عارضة مثل العلاقات الشخصية فيما بينهم، وأخرى أساسية تتمثَّل في شعورهم بتناقضات المجتمع الذي ينتمون إليه، سواء من حيث وجود الاحتلال وهيمنته على حكم مصر، ما يجرح الكرامة الوطنية، أو من حيث ارتباط القصر بالأحزاب السياسية المتصارعة، إضافة إلى الظلم الاجتماعي الذي تعيش الأغلبية الساحقة في ظله[٢].

ووضع هؤلاء الضباط «ميثاق منقباد» وتمثَّلت أهم بنوده في تكاتفهم وإخلاصهم على الدوام للصداقة التي تربطهم من أجل إعادة بناء الوطن متحرراً من الاحتلال ومتخلصاً من الفساد[٣]، وشكَّل هذا الميثاق انعطافة في تاريخ الحركات التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية بفعل أنها قلبت موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط لمصلحة العرب بعامة ومصر بخاصة على حساب الاستعمار الغربي، ومهَّدت لقيام ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م عبر تحديد معالم طريق الضباط والنهج الذي ساروا عليه حتى قيام الثورة.

وانتهت مرحلة منقباد التي لم تتجاوز خلالها الاجتماعات السرية غير المنظمة استكشاف الروح الوطنية والوعي السياسي؛ بقيام الحرب العالمية الثانية، وتفرَّق الضباط بين مدن مصر وفي السودان، لكن لم يكن يعني ذلك زوال الفكرة؛ بل ظلُّوا يعملون لتحقيقها حيثما كانوا.

---

(١) السادات: ص٣٠ ـ ٣٣.

(٢) حسنين، جمال مجدي: ثورة يوليو، لعبة التوازن القبلي، ص١٤.

(٣) رفعت، كمال الدين: مذكرات. حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦م وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤م، ص١٤.
البشري: الحركة السياسية، ص٤٥٧.

وترجع الجذور التاريخية لقيام التنظيمات العسكرية السرية في مصر إلى تنظيم سلاح الطيران في عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م) الذي بدأ بمجموعة من أربعة ضباط من رتبة ملازم طيار، هم: أحمد سعودي، وحسن عزت، ومحمد وجيه أباظة وعبد اللطيف البغدادي[١].

كان هدف هذا التنظيم العمل على التصدي للقوات البريطانية المحتلة، وتدمير مخازنها، وخطوط مواصلاتها، وعرقلة انسحابها أمام قوات المحور الضاغطة عليها، واعتقد هؤلاء الضباط أن ذلك يُتيح لهم المطالبة باستقلال البلاد وإعلان حيادها.

ويذكر أنور السادات قيام أول تنظيم سري من الضباط في عام (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م)، وكان من بين أعضائه عبد المنعم عبد الرؤوف، وعبد اللطيف البغدادي، وحسن إبراهيم، وخالد محيي الدين، وأحمد سعودي، وحسن عزت والمشير أحمد إسماعيل[٢].

والراجح أن البداية الحقيقية لنشأة النخبة العسكرية في الجيش، ترجع إلى عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٧م) عندما بدأ دخول الطلبة المصريين من خريجي المدارس الثانوية إلى المدرسة الحربية، وكان من بينهم ثمانية ممن شكَّلوا تنظيم الضباط الأحرار فيما بعد وهم: جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي، وزكريا محي الدين، وأنور السادات، وجمال سالم، وصلاح سالم وحسين الشافعي ثم دخل اثنان آخران في العام التالي هما كمال الدين حسين وحسن إبراهيم، وكان آخر من دخل منهم هو خالد محيي الدين الذي تخرَّج من المدرسة الحربية في عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م).

شكَّل هؤلاء الأحد عشر ضابطاً تنظيم الضباط الأحرار، واكتمل بناؤهم التنظيمي عندما انُتخب جمال عبد الناصر رئيساً لهيئة التنظيم بالإجماع في (ربيع الأول ١٣٦٩هـ/ كانون الثاني ١٩٥٠م)[٣].

علاقات التنظيم بالأحزاب السياسية

العلاقة مع حزب الوفد

كان من المتوقع أن يتعاون أعضاء تنظيم الضباط الأحرار مع حزب الوفد في ظل ميراثه الوطني الحافل منذ حقبة العشرينيات، ومواقف قياداته الوطنية ضد القصر

(١) البغدادي، عبد اللطيف: مذكرات جـ١ ص١٢.
(٢) البحث عن الذات، ص٣٤. (٣) البغدادي: جـ١ ص٣٦.

والبريطانيين في سبيل الحفاظ على الدستور والحصول على الاستقلال، لكن أثبت سير الأحداث ابتعاد الضباط عن الوفد، وانضمام بعضهم إلى الجماعات الجديدة التي برزت على المسرح السياسي، ونمت نمواً كبيراً خلال عقد الأربعينيات، وكان أهمها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والأحزاب اليسارية، ولعل مرد ذلك يعود إلى ما يأتي:

ـ اعتقاد حزب الوفد بأن الجيش ينبغي أن يبتعد عن ممارسة العمل السياسي واقتصار دوره على العمل العسكري، ويبدو أن قادة الوفد خشوا من أن يؤدي تدخل الجيش في السياسة إلى دخول البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية التي يمكن أن تقضي على امتيازاتهم، لذلك فضَّلوا عدم التعاون مع الجيش لتحقيق الأهداف الوطنية.

ـ تباين وجهات النظر السياسية بين الوفد والضباط الأحرار فيما يتعلق بسبل الاستقلال والتحرر الوطني، ففي الوقت الذي اعتقد فيه الوفد بأن التحرر الوطني لا يتم إلا بالأُطر الدستورية، آمن الضباط الأحرار بأن ذلك لا يتم إلا عن طريق الانقلاب العسكري.

ـ التفاوت الواضح بين قيادات الوفد والضباط الأحرار فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعي وذلك بفعل أن هذه القيادات كانت من كبار الملَّاك وهي أشد حرصاً على مصالحهم.

أدَّى هذا التباين في التوجهات السياسية والاجتماعية إلى ابتعاد الوفد عن تنظيم الضباط الأحرار، الأمر الذي كان له أثر في تكوين رؤية سلبية للضباط تجاه هذا الحزب.

العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين

انطلقت جماعة الضباط الأحرار كمجموعة من جماعة الإخوان المسلمين في الجيش[1]، حيث تجلّت العلاقات العسكرية ـ المدنية في أقوى صورها، وتمثَّلت في الإمداد بالسلاح والتدريب على استخدام السلاح، وبدأت اتصالات حسن البنا المرشد العام للجماعة بأفراد الجيش منذ بداية الحرب العالمية الثانية، فقد كان يُدعى إلى بعض الوحدات العسكرية في المناسبات الدينية، فيُلقي المحاضرات، ويتحدث مع الضباط والجنود عن الإسلام، وكان لدى الجماعة ضابط متقاعد هو محمود لبيب استطاع تجنيد بعض الضباط والجنود وإدخالهم في صفوف الإخوان[2].

---

(١) العشماوي، حسن: الإخوان والثورة، جـ١ ص١٤.

(٢) السادات: ص٣٦.

وجدت لقاءات حسن البنا في هذه المناسبات، وكلماته التي كان يلقيها؛ صدى واسعاً دفع الكثير من الضباط والجنود على مداومة حضور دروس الثلاثاء التي كان يُلقيها في المركز العام بالحلمية، وقد تأثر هؤلاء بها تأثراً كبيراً بفعل امتلاكه مقدرة فذة على الإقناع، والتسلل إلى نفوس مستمعيه، حيث كان قوي الحجة واسع الاطلاع[1]، وهو ما عبَّر عنه عبد المنعم عبد الرؤوف وهو أحد الضباط الأحرار بقوله لحسن البنا: «لو أن الروح الإخوانية التي لاحظتها في دروس الثلاثاء تسود الجيش المصري لعاد ذلك عليه بالخير الكثير»، واقترح على حسن البنا تكوين مجموعة من الضباط تعتنق مبادئ جماعة الإخوان، وقد تجاوب معه المرشد العام وأحاله على محمود لبيب الذي سيساعده على ذلك[2].

وقد عمل عبد المنعم عبد الرؤوف منذ ذلك الحين على دعوة الضباط إلى الدخول إلى صفوف الإخوان المسلمين، ونجح في إدخال النقيب جمال عبد الناصر في (شوال ١٣٦١هـ/ تشرين الأول ١٩٤٢م)، وأتبعه بضابط آخر هو الملازم أول حسين حمودة، ثم كمال الدين حسين، وخالد محيي الدين الذي رتَّب له لقاء مع محمود لبيب في جزيرة الشاي في حديقة الحيوانات[3].

وبدأت علاقة «من نوع غريب»[4] مع جماعة الإخوان وتكوَّنت مجموعة عسكرية تضم العديد من الضباط كانوا يلتقون في أماكن عامة في بادئ الأمر، نُقلت بعد ذلك إلى أماكن خاصة وأضحت منتظمة، وكان يحضرها: جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين، وحسين حمودة، وحسين الشافعي، وخالد محيي الدين، وسعد توفيق، وصلاح خليفة، وعبد اللطيف البغدادي، وحسن إبراهيم، وكانت علاقة الإخوان بهذه المجموعة من الضباط تتسم بالحساسية؛ لأن الإخوان وجدوا أنفسهم أمام «كنز» من الضباط المستعدين لعمل أي شيء من أجل الوطن[5]، ولكن هؤلاء الضباط لم يكونوا على درجة واحدة من الولاء للجماعة، من ذلك أن صلاح خليفة وحسين حمودة كانا مع الجماعة من دون تحفظ، وكان الآخرون مجرد عناصر تبحث عن طريق[6].

وكان جمال عبد الناصر يعتقد أن الإخوان يريدون استغلال مجموعة الضباط ويتخذونهم أداة لاكتساب مكانة سياسية من خلال نفوذهم في الجيش في الوقت

---

(١) محيي الدين، خالد: والآن أتكلم، ص٤٤.
(٢) عبد الرؤوف: عبد المنعم: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش، ص٤١.
(٣) محيي الدين: ص٤٣.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) المرجع نفسه: ص٤٤.
(٦) المرجع نفسه.

الذي لن يقدموا شيئاً للقضية الوطنية، بدليل أن حسن البنا رفض طلب أحد أعضاء المجموعة بوضع برنامج واضح يقدم حلولاً عملية لمشكلات الناس، بحجة أن ذلك يُرضي البعض ويُغضب البعض، فيكسب بذلك ناساً ويخسر آخرين، وهو لا يريد ذلك[(١)]، وكان جمال عبد الناصر يلح عليه في الاجتماعات القيام بعمليات عسكرية ضد الاحتلال[(٢)]، ومع ذلك نجح حسن البنا في ضمِّه مع خالد محيي الدين إلى الجهاز السري للجماعة وأقسما اليمين للإخوان، على الرغم من رفض جمال عبد الناصر احتواء الجماعة للضباط، ودعوته إلى تنظيم مستقل لهم[(٣)].

وتسارعت الأحداث السياسية بعد ذلك، فقد كشفت جماعة الإخوان المسلمين عن وجهها السياسي، وراحت تتصرف كجماعة سياسية متخلية عن دعاوى النقاء الديني، فتقرَّبت من إسماعيل صدقي، وحصلت منه على قرار بإصدار صحيفة يومية تُعبِّر عن وجهة نظرها، ووقفت ضد اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وحاولت أن تشكل جماعة أخرى بالتعاون مع إسماعيل صدقي، الأمر الذي أضعف تأثيرها على الضباط الأحرار الذين بدأوا يشعرون بأنها تسعى إلى تحقيق مصلحتها أسوة ببقية الجماعات السياسية الأخرى، وتُفضل مصلحتها على مصلحة الوطن، فأخذوا بالابتعاد عنها، كان في طليعتهم جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين[(٤)]، وتمَّ الطلاق بينهما بعد حرب عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م)، ومقتل حسن البنا في العام التالي، حيث أخذ تنظيم الضباط الأحرار منحى آخر بعيداً عن الجماعة، ويُذكر بأن إصرار جمال عبد الناصر وأعضاء لجنة القيادة على عدم خضوع التنظيم لوصاية أو توجيه أحد من خارج الجيش، كان سبباً في إسقاط عضوية عبد المنعم عبد الرؤوف الرجل الثاني بعد جمال عبد الناصر في تأسيس التنظيم، وذلك قبل قيام الثورة بثلاثة أشهر، لارتباطه بجماعة الإخوان ومحاولته نقل ولاء الضباط الأحرار إلى هذه الجماعة.

العلاقة مع الأحزاب اليسارية

أقام الضباط الأحرار علاقة جيدة مع بعض الأحزاب والمنظمات اليسارية، فقد انتمى جمال عبد الناصر وهو طالب في المدرسة الثانوية، إلى الحزب الاشتراكي مصر الفتاة، واعتُقل بسبب ذلك قبل دخوله إلى المدرسة الحربية، وانخرط في صفوف فرق القمصان الخضر، ولم تنقطع صلة أنور السادات بهذا الحزب، وكذلك

---

(١) محيي الدين: ص٤٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٤٥، ٧٧.
(٣) المرجع نفسه: ص٤٥.
(٤) المرجع نفسه: ص٤٧.

حسن إبراهيم الذي حُرم من دخول المدرسة الحربية بسبب عضويته في هذا الحزب في الإسكندرية[١]، ويذكر خالد محيي الدين أنه عندما كان في المرحلة الثانوية، كانت كلمات أحمد حسين مؤسس حزب مصر الفتاة في مجلة الصرخة تُحرك مشاعره بالعداء للاحتلال وبمحبة الوطن[٢].

ويُلاحظ أن معظم من انضم إلى مصر الفتاة أو تعاطف معها من الضباط الأحرار، كانوا في مرحلة الدراسة الثانوية، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثرهم بفرق القمصان الخضراء التي شكلها الحزب والتي أحرزت انتشاراً واسعاً في أوساط الشباب وبخاصة طلبة المدارس الثانوية والجامعات، هذا بالإضافة إلى أن رئيس الحزب نفسه شكَّل جمعيته أو حزبه وتزعمه في عام (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م) ولم يكن قد تجاوز الثانية والعشرين من عمره[٣].

وفي مرحلة لاحقة، ومع تصاعد نشاط الضباط الأحرار، تبنَّى الحزب الاشتراكي منشوراتهم وعلّقت جريدته عليها واصفة إياها بالجرأة والوطنية والإخلاص، وأنذرت الملك من أن الجيش اليوم كسائر أفراد الشعب يئن من الفساد الذي تفشى في الحياة المصرية، وأن رأي الحزب في الإصلاح لا يختلف عن رأي سائر الشعب[٤].

لم تعمل المنظمات الشيوعية بعامة على ضمّ الضباط الأحرار إليها باستثناء منظمة حديتو التي نشطت منذ أواسط الأربعينيات في التغلغل في صفوف الجيش، وابتدأت بسلاح الطيران، ثم امتد نشاطها إلى سلاح الصيانة، والكتَّاب العسكريين والموسيقيين، ما دفع إدارة الجيش إلى التصدي لها، فقامت بنقل أربعين صف ضابط من سلاح الطيران إلى واحة سيوة بسبب قيامهم بنشاط سياسي[٥]، وأخذت خلايا حديتو تتزايد داخل الجيش حتى بلغ عدد أعضائها حوالي مئة ضابط كان من أبرزهم: أمال المرصفي، وصلاح مصطفى، ورشاد عواد وغيرهم، وانضم خالد محيـي الدين إلى منظمة إيسكرا الشيوعية في عام (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م) بعد ابتعاده عن الإخوان المسلمين بفعل تعاونهم مع إسماعيل صدقي[٦]، وكان لا يزال يبحث عن طريق يقوده إلى وضع نفسه في خدمة مصر، ويبدو أن تجربته مع إيسكرا لم تكن موفقة، فانضم في عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م) إلى حديتو عن طريق أحمد فؤاد، وكان

---

(١) محمد، حمادة حسني أحمد: التنظيمات السياسية لثورة يوليو، ١٩٥٢م، ص٤١.
(٢) والآن أتكلم: ص٢٥. (٣) حسين، أحمد: إيماني: ص٥٢.
(٤) محمد: ص٤١.
(٥) حمروش، أحمد: قصة ثورة ٢٣ يوليو جـ١ ص١٩.
(٦) محيي الدين: ص٥١.

لهذه المنظمة قسم خاص في الجيش تديره لجنة مكونة من أحمد فؤاد، المسؤول الثقافي، وأحمد حمروش، المسؤول السياسي، وشوقي فهمي، المسؤول التنظيمي.

ويبدو أن هذه المنظمة لم تُخطط للقيام بانقلاب عسكري، واقتصر نشاطها على خلق مناخ اشتراكي «ديمقراطي» في صفوف الجيش، ومع ذلك صارت وثيقة الصلة بكل ما يجري، وشريكة في تنظيم الضباط الأحرار من دون أن تكشف أوراقها كمنظمة سرية فضلاً عن أنها احتفظت بضباطها بعيداً عن تنظيم الضباط الأحرار(١).

وتجنَّب الحزب الشيوعي الذي انضم إليه عدد من الضباط ومن بينهم الملازم أول أحمد حمروش، الانخراط في الصراع الوطني وبما كان يجري داخل الجيش على الرغم من وجود تيارات يسارية فيه، ومن ثمَّ لم تستطع قيادته إدراك دلالة وجود تنظيم الضباط الأحرار، ومع ذلك كانت تلتقي بأحد قادة التنظيم، وعُرف فيما بعد بأنه جمال عبد الناصر الذي كان يناقشها في الأوضاع السياسية، واشترك مع أحمد حمروش في كتابة بعض منشورات الضباط التي نشرتها صحيفة الحزب(٢).

وأقام بعض الضباط الأحرار علاقة بالجناح اليساري لحزب الوفد، وتأثروا بجناح سري في الحزب الوطني بقيادة عبد العزيز علي، وكان منتمياً إلى عصابة اليد السوداء التي نشطت في عام (١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م) والتي وضعت نصب عينيها مهاجمة الاحتلال البريطاني ومخازنه من الأسلحة، ونذكر من بين الذين تعاونوا مع هذا الجناح عبد اللطيف البغدادي، وكان عبد العزيز علي هو الذي أثار مبدأ اشتراك الجيش في الحركة السياسية(٣).

وخرج خالد محيي الدين من تجربته مع اليساريين باقتناع أن التطرف الشديد والحماس المبالغ فيه، والتشنج؛ ليست دليلاً على قدرة المناضل على الاستمرار في المعركة، بل لعلها إيحاء بالعكس(٤)، والراجح أن هذا هو رأي الضباط الأحرار بعامة، يضاف إلى ذلك، أن هؤلاء فضَّلوا أن يكون لهم فكرهم الخاص وتنظيمهم المستقل الذي يجمع الخصائص المشتركة للعقائد الخاصة بالتنظيمات المذكورة، ويبدو أن هذا المنحى الاستقلالي مرده إلى موقف رئيس التنظيم جمال عبد الناصر ورغبته في عدم الخضوع لقيادات أخرى من خارج الجيش.

ولا شك بأن هذا الحرص على الابتعاد بالتنظيم عن التيارات السياسية التي كانت سائدة آنذاك، هو الذي حفظ لهذا التنظيم ذاتيته ووحدته؛ لأن أعضاءه كانوا على

---

(١) السعيد، رفعت: منظمات اليسار المصري ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧م، ص٨٧ ـ ٨٨.

(٢) طيبة، مصطفى: الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠م، ص٦٧ ـ ٦٩.

(٣) البغدادي: جـ١ ص١٤. محمد: ص٤٤. (٤) والآن أتكلم: ص٥٢.

قدر من اختلاف الهويات السياسية، لا يسمح بتكوين حزب منهم أو انتمائهم لسياسة واحدة متسقة[١].

دوافع الثورة

تُمثل الثورات عادة انعطافه في مسيرة تاريخ الأمم التي تقع فيها مثل تلك الثورات، بفعل أنها تقضي على النظام القديم، وتفتح الباب أمام تطورات تنقل البلاد إلى مرحلة جديدة من مراحل تطورها، وتتخذ الثورات في سعيها إلى تغيير الواقع القائم؛ الإجراءات التي تراها صالحة لنقل البلاد إلى واقع أفضل.

وكان قيام ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م نتاجاً طبيعياً للأوضاع الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الأوضاع الدولية التي عاشت مصر في ظلها، منذ انتهاء ثورة آذار ١٩١٩م والتي قامت على نوع من الاستقلال الذاتي التي ظلت بريطانيا تتمتع في ظله بوجودها العسكري وهيمنتها على أداة الحكم من خلال ممثلها السياسي.

وحاولت القوى السياسية المصرية التخلص من هذا الوضع الشاذ عبر المفاوضات، ولكنها لم تنجح في تحقيق الاستقلال المنشود، كما عجزت عن التوصل إلى علاج المسألة الاجتماعية التي كانت قد بلغت درجة من التفاقم عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وازدادت حدّة نتيجة الكساد الاقتصادي العالمي في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، وأزمة الحرب العالمية الثانية[٢].

وعجز النظام الحزبي في مصر عن وضع حلول لتلك الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واستيعاب الفئات الاجتماعية الجديدة، وظلَّت أغلب قيادات هذه الأحزاب على اختلاف برامجها وشعاراتها، تعكس مصالح كبار المُلَّاك مع ازدياد «دور الرأسمالية الصناعية»[٣]، كما عجز النظام القائم عن استيعاب متغيرات تلك المشكلات وانخراط العديد من أبناء الفئة الوسطى في المؤسسات التعليمية بكل مراحلها، والحرفية والتجارية، وانعكست الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية على قيام الثورة.

وهكذا عاش النظام قبل ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م في أزمات محكمة لم يتمكَّن من إيجاد الحلول لها، فتفاقمت واستمرت في التفاقم حتى قضت عليه، وسنستعرض فيما يأتي لهذه الأزمات التي شكَّلت دوافع قيام الثورة.

---

(١) البشري: الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو، ص٣٠.

(٢) عباس، رؤوف: ثورة يوليو إيجابياتها وسلبياتها بعد نصف قرن، ص٢٣.

(٣) نجيب، محمد: كلمتي للتاريخ، ص١٦، ١٧.

أزمة النظام السياسية

لقد انعكست ظروف نشأة وتطور النخبة الاجتماعية التي قادت العمل السياسي في مصر بعد الحرب العالمية الأولى؛ على درجة وعيها السياسي والاجتماعي ما أثَّر على خياراتها عند وضع أسس النظام السياسي الذي صاغته في دستور عام ١٩٢٣م، فجاء تعبيراً عن مصالحها، وبعيداً عن مصالح الفئات الشعبية التي أدت دوراً محورياً في ثورة عام ١٩١٩م، وعبَّر عن توازن سياسي أدت فيه قوى القصر والبريطانيين وكبار المُلَّاك، الدور الأكبر، ومن ثمَّ جاء النظام السياسي الذي أرسى هذا الدستور ودعائمه، تعبيراً عن هذا التوازن، وتأكيداً لاستمراره[1].

وعندما نشبت ثورة عام ١٩١٩م رفعت الفئات الشعبية شعار الاستقلال، باستثناء جماعة من المثقفين قليلة العدد ضمَّت منصور فهمي، ومحمود عزمي، وعزيز ميرهم؛ نادت بشعار الحكم النيابي الذي يُحقق سيادة الشعب بوصفه مصدراً للسلطات غير أن هذه الجماعة لم تؤسس تياراً يساند أفكارها وسط حركة يقودها الوفد[2]، ومن اللافت أن تأتي مبادرة إقامة حكم نيابي دستوري في مصر من جانب السلطات البريطانية عبر المذكرة التي قدَّمها المندوب السامي البريطاني إلى السلطان فؤاد، وقد أرفق بها تصريح ٢٨ شباط عام ١٩٢٢م الذي اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع التحفظات الأربعة المشهورة التي جعلت من الاستقلال استقلالاً إسمياً، وكانت خطوة مقصودة من جانب البريطانيين لمواجهة المطلب الشعبي بالاستقلال التام.

وكان فؤاد الذي أضحى ملكاً يسعى إلى تبني المبادرة البريطانية بالشكل الذي لا يؤثر على توجهاته السلطوية المطلقة ما انعكس على صياغة الدستور، فقد مال إلى تشكيل لجنة إدارية لوضع الدستور، ولم يعهد به إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة تُمثل الأمة، وهو الطريق الدستوري الطبيعي، وبدلاً من أن تتخذ اللجنة من التجربة الدستورية المصرية إطاراً مرجعياً لها لجأت إلى بعض الدساتير الأوروبية وبخاصة الدستور البلجيكي، وصاغت مواد الدستور المصري على هديها بعد أن شذَّبت ما اقتبسته بما يتلاءم مع رغبات الملك، ومضمون تصريح ٢٨ شباط عام ١٩٢٢م، ثم تولّت وزارة الحقانية تعديل المشروع لتوسيع صلاحيات الملك على حساب الشعب، الأمر الذي أدى إلى إضعاف التجربة النيابية والإضرار بالدستور.

واتخذ الملك من أحزاب الأقلية أدوات يستند إليها في حكمه، وزُوِّرت

---

(١) عباس، رؤوف: الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٥٢م، فصل في كتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، ص١٩.

(٢) المرجع نفسه.

الانتخابات للقضاء على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات والذي يُمثل محور الحياة «الديمقراطية».

واستغلت أحزاب الأقلية، الثغرات التي تضمَّنها قانون الانتخاب لتزوير إرادة الناخبين عبر التلاعب في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً لرغبة مرشحي الحكومة، لضمان نجاح مرشحين بعينهم، وامتدت عمليات التزوير لتطال جداول الانتخاب من خلال وضع جداول ملفقة تتضمن تكرار الأسماء، وأسماء أشخاص وهميين لا وجود لهم، وأسماء الموتى.

ومارست السلطة إرهاب الأُميين من الناخبين وهم الغالبية الذين كانوا يصوتون شفاهة، واستخدمت الرشوة لشراء أصوات الناخبين وبخاصة في المدن.

وعلى هذه الصورة شوَّهت الممارسات الانتخابية جوهر النظام «الديمقراطي» الذي يقوم على الإرادة الحرة للناخب في اختيار من ينوب عنه، ويمثله في المجلس النيابي، ولذلك لم يُحقِّق دستور عام ١٩٢٣ حياة ديمقراطية سليمة، ولعل ذلك يُفسِّر عدم استقرار الحياة النيابية في مصر في تلك الحقبة[١]، فقد توالت عشرة مجالس نيابية منذ عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م) وحتى قيام ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م، لم يُكمل مجلس واحد منها سنواته الخمس[٢].

وعانت مصر إلى جانب عدم استقرار الحياة النيابية، من عدم استقرار السلطة التنفيذية، فقد تعاقبت الوزارات الواحدة تلو الأخرى في مُدد زمنية متقاربة لم يصمد أي منها إلا أربعة عشر شهراً في المتوسط، الأمر الذي أثَّر سلباً على الإدارة الحكومية.

وشهدت تلك المرحلة حياة حزبية، امتازت فيها الأحزاب بالتعددية، ويُعبِّر معظمها عن مصالح كبار المُلّاك والفئات المتنفذة التي شاركت في صياغة دستور عام ١٩٢٣، ودخلت طرفاً في لعبة السياسة المصرية خلال تلك الحقبة لتؤمن لنفسها مكاناً في المجلس التشريعي وفي السلطة[٣].

وتأثَّرت الأحزاب التي قامت بعد ثورة عام ١٩١٩م، إلى حد كبير، بظروف الحياة الحزبية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى، وكانت تعبيراً عن موقف جماعات المصالح التي سادت في النظام السياسي الجديد الناتج عن دستور عام ١٩٢٣، فنظَّمت نفسها في أحزاب لتخوض الانتخابات النيابية من أجل

---

(١) عباس: ص٢٠، ٢١.

(٢) هلال، علي الدين: السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢م، ص١٠٩ ـ ١٣٤.

(٣) عباس: ص٢٢.

المشاركة في السلطة والاشتراك في صياغة مشروع الاستقلال الوطني وفقاً لرؤيتها السياسية، فنشأت بذلك أحزاب جديدة، كان بعضها كحزب الأحرار الدستوريين امتداداً لحزب الأمة، كما كان الحزب الوطني امتداداً للحزب نفسه مع اختلاف الظروف والمكانة السياسية(١).

وتمتع رئيس الوفد في هذه المرحلة بمكانة مرموقة، ويعكس ذلك تفرد الزعامة الوفدية، لكن هذه الزعامة كانت وراء الانشقاقات التي حدثت داخل صفوف الوفد نتيجة تفرد الزعيم باتخاذ القرارات التي تخالف آراء غالبية أعضاء هيئة الوفد، الأمر الذي أضعف قدرة الوفد على الحركة، وهدَّد بنيته الداخلية، وشاركته في ذلك أحزاب الأقلية التي خرجت من صفوفه، سواء في ذلك الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية، ويُلاحظ أن هذه الأحزاب افتقدت إلى القاعدة الشعبية التي تُغذي التنظيمات القيادية بالعناصر العاملة، وكان انضمام الأفراد إلى القيادة من دون المرور بالعضوية أمراً وارداً عند جميع الأحزاب، ما أتاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى آخر أربع مرات خلال ثلاث سنوات(٢).

وتشترك الأحزاب التحررية في افتقارها إلى البرامج السياسية التي تُعالج مشكلات المجتمع، وترسيم السياسات الاجتماعية اللازمة لحلها، فقد تكوَّنت هذه الأحزاب من الفئات العليا، لذلك لم تهتم إلا برعاية مصالحها الذاتية على حساب المصالح الشعبية، واتخذت من التركيز على قضية الاستقلال الوطني بوصفها أولية؛ ذريعة لإغفال وضع البرامج الاجتماعية التي لا تستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال(٣).

وأدَّت أحزاب الأقلية التي خرجت من صفوف الوفد دوراً في إضعاف النظام الحزبي سواء من خلال الحملات الصحفية الموجهة ضد الوفد أو من خلال التعاون مع القصر والبريطانيين، ضماناً للوصول إلى السلطة.

وقامت الولاءات الشخصية على أساس العلاقات السياسية، فهي أحزاب أشخاص لا أحزاب مبادئ، ومن ثمَّ اتسم نشاطها بالانتهازية السياسية والبُعد عن الشعب(٤).

وهكذا نرى ملامح أزمة النظام السياسية التي أتاحها دستور عام ١٩٢٣، فقد كان نظاماً فردياً استبدادياً، وكان الملك هو المصدر الحقيقي للسلطات وليس الأمة،

---

(١) عباس: ص٢٢، ٢٣.

(٢) رزق: الحياة الحزبية في مصر ١٨٨٢ ـ ١٩١٤م، ص١٠٤ ـ ١٣٥.

(٣) عباس: ص٢٥. (٤) المرجع نفسه: ص٢٦.

يشاركه البريطانيون من خلال وجود جيش الاحتلال بالإضافة إلى ما كفله لهم تصريح ٢٨ شباط عام ١٩٢٢م من حق التدخل في شؤون مصر في إطار التحفظات الأربعة المشهورة وما وفَّرته لهم اتفاقية عام ١٩٣٦م من مزايا، وواءمت الأحزاب السياسية نفسها مع هذا الوضع بما فيها الوفد، فجعلت من الوصول إلى السلطة هدفاً رئيساً على حساب هدف تحقيق الاستقلال الذي يأتي في مرتبة لاحقة(١).

وبناء على ذلك، كانت «الديمقراطية» التي عرفتها مصر قبل ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م، «ديمقراطية» وهمية، فكان الحكم في أيدي القصر تمارسه نخبة محدودة من الشرائح العليا ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة، وأُخليت في ظل هذا النظام الساحتين التشريعية والتنفيذية للشريحة العليا من كبار الملَّاك الزراعيين ورجال الأعمال، وقد عملوا من خلال هاتين الساحتين على رعاية مصالحهم الفئوية الضيقة، ووقفوا حائلاً أمام دعوات الإصلاح التي روَّجها بعض المثقفين ممن تميزوا ببُعد النظر.

وهكذا حدَّدت التطورات التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة آذار عام ١٩١٩م، معالم الطريق إلى ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م، فقد بلغت أزمة النظام السياسية ذروتها عندما عجز عن تحقيق الأهداف الوطنية التي تطلع إليها الشعب المصري عندما خرج ثائراً على الاحتلال والظلم الاجتماعي، وبات واضحاً أن النخبة السياسية الحاكمة باتت غير مهيأة تماماً لإعادة صياغة الواقع المصري في إطار مشروع نهضوي وطني يُحقق أمل الشعب في التحرر الوطني والعدل الاجتماعي وهو ما دارت حوله المبادئ الإصلاحية، وحركات الرفض السياسي، حتى قدَّم الجيش المصري الطليعة الثورية من الضباط الأحرار التي أطاحت بالنظام السياسي الذي صاغه دستور عام ١٩٢٣م، ليحل محله نظام سياسي جديد يُحقّق أمل الشعب المصري(٢).

أزمة النظام الاجتماعية والاقتصادية

ترتَّب على ربط الاقتصاد المصري بالجنيه الاسترليني وبالاقتصاد الرأسمالي العالمي، تغيرات اجتماعية واقتصادية مهمة، فقد تحولت الأرض الزراعية وهي أداة الإنتاج في المجتمع الزراعي، إلى سلعة تدعيم الأساس القانوني للملكية الفردية، وتركيز الملكيات الزراعية في مساحات كبيرة في أيدي عدد محدود من كبار الملَّاك الذين ارتبطت مصالحهم بالسوق العالمية بوصفهم من كبار منتجي القطن في مصر، وعلى الرغم من المكاسب الكبيرة التي حقَّقوها خلال الحرب العالمية الأولى، فقد

---

(١) عباس: ص٢٦، ٢٧.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٥.

بدَّدوها في شراء مزيد من الأراضي الزراعية التي ارتفعت أسعارها بشكل لافت، وذلك على حساب طاقتها الإنتاجية، وفي تسديد ما عليهم من ديون عقارية للمصارف الأجنبية، وقد نتج عن ذلك تراجع فرص تراكم رأس المال الوطني عند نهاية الحرب، وتعرَّضت الملكيات الزراعية الصغيرة في المقابل إلى التفتت والانقراض بفعل الإرث، ونزع ملكيتها لصالح المرابين الذين انتشروا في الريف المصري يقدمون القروض للفلاحين بفوائد مرتفعة مستغلين حاجتهم إلى مصدر تمويل لزراعة القطن في غياب مصادر الائتمان الزراعي، وضعف الحركة التعاونية، وأخذت أعداد الفلاحين المُعدمين تتزايد، وشكلت السواد الأعظم من سكان الريف المصري الذين يعيشون إلى حد الكفاف، وتحت هذا الحد أحياناً[١].

ولم تكن الفئة العاملة في المدن بأحسن وضعاً، فقد تأثَّرت بدورها بما كان يصيب الصناعة من تصاعد وهبوط تبعاً للظروف الاقتصادية، وقد حالت ظروف الحرب من دون استيراد المواد المُصنَّعة، فتوجه المستثمرون إلى تصنيع بعض المواد الضرورية، وأدَّت متطلبات الحرب إلى تصنيع عدد من الصناعات الصغيرة التي تخدم الجيوش البريطانية، وتطلَّب ذلك حماية الصناعة التي انتهت مع نهاية الحرب، وتراجع حجم السوق المحلي برحيل القوات البريطانية التي استدعت ظروف الحرب حشدها على أرض مصر، فعادت حركة الواردات وتدفقت المصنوعات الأوروبية على السوق المصرية بأسعار جعلت الإنتاج المحلي يعجز عن منافستها في ظل غياب الحماية الجمركية، وضعف القوة الشرائية بسبب تفشي الفقر، وبقاء الأجور عند الحدود التي كانت عليها قبل الحرب في الوقت الذي زادت فيه تكاليف المعيشة، وقد نتج عن ذلك أن أخذت المؤسسات الصناعية تعاني من الصعوبات الاقتصادية، فأغلقت بعض المصانع أبوابها، وعمدت أخرى إلى خفض نفقات الإنتاج عبر إنقاص العمالة، وتخفيض الأجور، وزيادة عدد ساعات العمل، وواجه العمال هذه الإجراءات عبر حركة إضرابات عارمة، وطالبوا بإصدار تشريعات لحماية حقوقهم.

وازدادت أوضاع العمال معاناة بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تفجَّرت في نهاية العشرينيات، وامتدت آثارها إلى مصر، وأدَّت السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة تلك الآثار ومنها رفع الرسوم الجمركية؛ إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش أثقلت كاهل المستهلكين، وبخاصة الفئات الفقيرة، فانخفضت معدلات الأجور، وعمَّت الإضرابات البلاد، والشكاوى الجماعية من قطاعات

---

(١) عباس: ٢٧، ٢٨.

واسعة ومتباينة[١].

وواجهت الفئات العمالية مصاعب كثيرة خلال الحرب العالمية الثانية بفعل أجور العمال الزهيدة، وعدم حصولهم على فرص عمل دائمة، ومعاناة مستأجري الأراضي من ارتفاع قيمة الإيجارات الزراعية، وبدأت البطالة تنتشر بين العمال بفعل انخفاض الإنتاج الصناعي في أواخر الحرب، فنهضوا يطالبون بتحسين ظروف العمل وشروطه[٢].

ترجع تلك الصورة القاتمة للأزمة الاجتماعية في مصر إلى غياب السياسات الاجتماعية، فأداة الحكم كانت جهاز تسلط واستبداد وليست جهاز خدمات وحماية مصالح المواطنين، وكان الحكام من المُلَّاك الزراعيين الكبار، وعلى الرغم من وعيهم الفئوي بصورة غريزية، إلا أنهم افتقروا إلى الوعي الاجتماعي، ولم يُدركوا مدى الخطر على مصالحهم وبقائهم في حال عدم معالجة التناقضات الاجتماعية، وتخفيف وطأة المشكلات الاجتماعية[٣].

ويتحمل الاحتلال البريطاني جانباً من مسؤولية تدهور النظام الاقتصادي الذي استمر حتى قيام ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م، وكانت سلطة الاحتلال تعي خطورة استمرار ظاهرة سوء توزيع الثروات بين المصريين، وما ينجم عنها من قلاقل اجتماعية قد تتخذ طابع العمل السياسي المعادي للوجود البريطاني في مصر، لذلك تبنَّت سياسة ترمي إلى توسيع نطاق الملكيات المتوسطة وتشجيعها، وتثبيت الملكيات الصغيرة، وحاولت أن توفر مصادر الائتمان لصغار ومتوسطي المُلَّاك، وتدخلت في التشريع في محاولة لحل مشكلة ديون الفلاحين عبر إصدار قانون «الخمسة أفدنة». غير أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل؛ لأنها لم تمس البنية الاقتصادية التي أفرزت الظاهرة المطلوب علاجها، فتحقيق النجاح لمثل هذه السياسة يقتضي فتح مجالات جديدة أمام المُلَّاك المصريين الكبار والأجانب لاستثمار أموالهم في مجالات أخرى غير المجال الزراعي[٤].

وباستثناء محاولات سلطة الاحتلال، لم تُبد السلطة المحلية الحاكمة أي اهتمام بتنفيذ سياسة اجتماعية تهدف إلى تخفيف أعباء الحياة عن كاهل الفئات الفقيرة، وبالتالي التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية، ولم تضبط رأس المال الزراعي والصناعي، وإذا تدخلت بالتشريع، كان ذلك لمصلحة الأغنياء، وحرصاً على

---

(١) الدسوقي، عاصم: مصر في الحرب العالمية الثانية، ص٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٢) المرجع نفسه. (٣) عباس: ص٣٣.

(٤) عباس: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، ص١٤٥ ـ ١٦٠.

مصالحها، وإذا احتدمت الأمور، وهدَّدت بالانفجار تحت ضغط الحركة العمالية، فإنها تضع النظم التي تفتقر إلى القوة الرادعة التي تضمن تنفيذها لصالح الفقراء أو تُضمِّنها ثغرات تُسهِّل فرص التحايل عليها من جانب أصحاب الأعمال[1].

وكشفت المناقشات التي دارت في المجلس النيابي أثناء النظر بقانون التعليم في (محرم ١٣٥٢هـ/أيار ١٩٣٣م)، عن مدى غياب الوعي الاجتماعي عند الملّاك الكبار الذين يرون إبقاء الفئات الفقيرة من الفلاحين تعيش في فقر مدقع، وجهل مطبق من أجل ضمان مصالحهم، وعندما طُرح قانون التعليم الإلزامي للمناقشة في مجلس النواب في عامي (١٣٥٦ ـ ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨م)، تجدَّد الحديث عن الخشية من إفساد التعليم للفلاح، وعدم جدوى تعليم أبنائه واقتصار تعليمهم على أدوات الزراعة، ودودة القطن، وكيفية مكافحتها، وطالبوا بأن يقتصر التعليم على أبناء الموسرين من أهل الريف خشية من أن يفسد أبناء الفلاحين وجعلهم يعتادون على حياة المدينة، لذلك شهدت المدة الواقعة بين (١٣٣٧ ـ ١٣٧١هـ/ ١٩١٩ ـ ١٩٥٢م) مظاهر الرفض الاجتماعي من جانب الفئات الفقيرة، وقد دفعتهم إلى التمرد على واقعهم الاجتماعي السيئ في صورة هبَّات تلقائية غير منظمة، سرعان ما كان يتم القضاء عليها، ومعاقبة المشاركين فيها من دون الاهتمام بحل مشكلاتهم التي دفعتهم إلى هذا التصرف، ولعل افتقارهم إلى القيادات السياسية الواعية، وإلى الخبرة بالنضال الجماعي، والتنظيم، وغياب الوعي الاجتماعي؛ يُشكل الأسباب الجوهرية لفشل تلك الفئات في تنظيم حركة للدفاع عن مصالحها في مواجهة المُلَّاك الكبار[2].

ويبدو أن الفئات العاملة كانت أكثر قدرة على التنظيم من الفلاحين وأكثر خبرة بأساليب التنظيم الجماعي، لذلك كانت أحسن حالاً من هؤلاء.

واتخذ الرفض عند العمال مظاهر متنوعة من بينها الإضرابات وحركات الاحتجاج، واحتلال المصانع، وتحطيم الآلات، وتتخذ تلك المظاهر شكل الظاهرة المستمرة في أوقات الأزمات الاقتصادية الخانقة.

وكانت السلطة الحاكمة تواجه رفض العمال بمختلف أساليب القمع مثل حظر الاجتماعات، وفضّ المظاهرات والإضرابات، وإطلاق الرصاص على العمال، وسجن القادة النقابيين، وفصلهم من أعمالهم، وتشريدهم، وتطبيق قانون المشبوهين عليهم.

---

(١) عباس: الحركة الوطنية في مصر، ص٣٤، ٣٥.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٦.

وجاء الإحساس بخطورة المسألة الاجتماعية من جانب الأحزاب العقدية مثل الحزب الاشتراكي وحزب العمال وحزب مصر الفتاة وحزب الفلاح، ولكن هؤلاء الأحزاب الذين نادوا بتحسين أوضاع الفلاح عبر تدابير اجتماعية مختلفة، أغفلوا جوهر المشكلة الاجتماعية وهو: تحديد وسائل الحل تحديداً دقيقاً، واقتصار المشكلة على عمال الصناعة والخدمات وإغفال أمر عمال الزراعة، والتفاوت في توزيع الثروة وسوء توزيعها.

كانت كل تلك الأفكار الإصلاحية بمثابة جرس إنذار لتنبيه الأذهان إلى صعوبة استمرار الخلل الناجم عن التأزم الاجتماعي، وعدم إيجاد الحلول المناسبة له، وشكَّل تفاقم المسألة الاجتماعية خطوة واسعة على الطريق إلى ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م.

الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأثره على قيام الثورة

برز نشوب الحرب العالمية الثانية كحدث كبير في المدة السابقة على قيام الثورة في مصر، كما برز الوجود والنفوذ البريطاني في هذا البلد على مستوى الأحداث والعلاقة بين الثورة وبين التطور السياسي؛ من هنا فإن مكانة بريطانيا في النظام الدولي في تلك المرحلة، وطبيعة علاقات التحالف التي ربطتها مع بعض القوى الدولية، وعلاقات الصراع التي ربطتها بألمانيا النازية، والصعود التدريجي للولايات المتحدة الأميركية؛ كانت من أهم ملامح التطور في ذلك النظام العالمي التي انعكست على تطور مصر السياسي الداخلي آنذاك[(١)].

وما جرى آنذاك من وجود بريطاني مباشر في فلسطين، والسياسات التي اتُبعت في تمكين حركة الهجرة الصهيونية إليها، وبناء مؤسسات الدولة الصهيونية قبل قيامها، ومواقف بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية من مسألة تقسيم فلسطين في عام (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م)، ثم الاعتراف بدولة الكيان الصهيوني فور قيامها في العام التالي، وما حدث من حرب فلسطين وخسارة العرب؛ كل ذلك أدى دوراً محورياً في الإعداد للثورة وربما التعجيل بقيامها.

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار معسكر دول الحلفاء على معسكر دول المحور، لكن خرجت بريطانيا وفرنسا من الحرب على الرغم من انتصارهما منهكتين بشرياً ومدمرتين اقتصادياً، وكان ذلك إيذاناً ببدء عصر جديد أنهى الإمبراطوريات

---

(١) علوي، مصطفى: الوضع الدولي فيما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢م، وثورة يوليو فصل في كتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، ص٥١، ٥٢.

الاستعمارية، وظهرت قوى دولية عظمى بديلة، هي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي، وهي قوى توصف بأنها في الأساس غير استعمارية لعدم تورطها في الماضي الاستعماري التي انغمست فيه بريطانيا وفرنسا.

واحتلت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي وبريطانيا وفرنسا والصين المقاعد الدائمة في عضوية مجلس الأمن الدولي، ومن ثمَّ أضحت تُمثِّل قيادة النظام العالمي الجديد، إلا أن الثلاث دول الأخيرة لم يكن لها تأثير كبير على التطور السياسي في مصر آنذاك.

ففيما يتعلق بتأثير الولايات المتحدة الأميركية، فإن تراجع مكانة بريطانيا الدولية واهتزاز وضعها في المنطقة العربية، قد أغرياها للعمل على توسيع وجودها في المنطقة في السنوات التالية على انتهاء الحرب، فطردت النفوذ البريطاني وحلَّت محله عقب العدوان الثلاثي على مصر في (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م)، وعلى الرغم من أن هذا التطور لم يتناغم مع مواقف النخبة الحاكمة في مصر، إلا أن التأييد الأميركي المطلق للكيان الصهيوني من ناحية والصيغة السياسية التي طرحتها الولايات المتحدة الأميركية لإنشاء تنظيم دفاعي غربي في المنطقة من ناحية أخرى؛ حالا دون التقاء السياستين المصرية والأميركية، وقلَّصا الميزة التي كانت لأميركا على القوى الاستعمارية التقليدية، ذلك أن الاعتراف الأميركي بدولة الكيان الصهيوني، والتأييد المطلق له؛ أصاب الشعوب العربية بعامة بالإحباط تجاهها، وأشاع مشاعر الشك وعدم الثقة بها، وتمثَّلت مشكلة مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط التي تبنتها، في أن هذه المشاريع ركَّزت على احتواء الخطر الشيوعي الذي لم يكن يُمثل بالنسبة لمصر الخطر الأكبر، في الوقت الذي تجاهلت فيه تماماً الهدف المصري الرئيس المتمثل في التخلص من الاحتلال البريطاني، واحتواء الكيان الصهيوني؛ لذلك جاء رفض مصر بالمشاركة في المشروع الأميركي قبل عام (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م) من هذا المنظور؛ لأنه كان يعني دوام الاحتلال البريطاني فضلاً عن إمكان وجود عسكري غربي على أرضها(١).

وفيما يتعلق بالاتحاد السوڤياتي، فقد انحصر اهتمامه في عهد ستالين في منطقة شرقي أوروبا ومنطقة شرقي آسيا وبخاصة منذ اندلاع الحرب الكورية في عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)؛ أي: أن اهتمامه بالمنطقة العربية كان محدوداً، واهتمامه بمصر كان محصوراً في نطاق ما كان يُطرح عليه من مشاريع وأفكار غربية للدفاع عن الشرق الأوسط، وذلك بفعل ارتباطها المباشر بنشاط الولايات المتحدة الأميركية

---

(١) علوي: ص٥٨، ٥٩.

الرامي إلى احتواء الاتحاد السوفياتي، ومنع امتداد نفوذه إلى منطقة الشرق الأوسط، لذلك كان طبيعياً أن يؤيد الاتحاد السوفياتي معارضة مصر لتلك المشاريع، وإلغاء اتفاقية عام ١٩٣٦م، واتفاقية السودان عام ١٨٩٩م، من جانب واحد، وحظي موقفه هذا بترحيب بعض القوى اليسارية وبخاصة مصر الفتاة.

الراجح أن العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي لم تؤثر مباشرة في الإعداد للثورة أو في قيامها، ولكن ذلك لا يقطع بعدم وجود أي نوع من التأثير، ذلك أن مواقف بعض القوى الوطنية اليسارية المؤيدة لسياسة الاتحاد السوفياتي في المنطقة، كان لها تأثير في صياغة فكر بعض الأعضاء في تنظيم الضباط الأحرار الذي خطَّط للثورة ونفذها، ومن ثَمَّ يمكن الزعم بوجود علاقة غير مباشرة بين تلك المواقف السوفياتية من مشاريع الدفاع الغربية، ومواقف حكومة الوفد السابقة على الثورة، ومواقف الثورة ذاتها لاحقاً من القضية نفسها، ويمكن القول بأن فكر قادة الثورة أو فكر بعضهم قد تأثر بتلك المواقف الرافضة للمشاريع الدفاعية الغربية[١].

وفيما يتعلق ببريطانيا، فقد تراجعت قوتها بعد الحرب، وانعكس ذلك على مستعمراتها في آسيا وأفريقيا، وتجلَّى ذلك في خسارة أهم مستعمراتها باستقلال الهند وباكستان في عام (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م)، وتخليها عن قيادة المعسكر الغربي لصالح الولايات المتحدة الأميركية، وقد شجَّع ذلك الحركات الوطنية للمطالبة بالتحرر والاستقلال في البلاد الخاضعة لها ومنها مصر؛ ولذلك فإن حركة الضباط الأحرار وثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م، مثَّلت تغيراً نوعياً في تعبير الشعب المصري عن رفضه الخضوع للاحتلال البريطاني، وتعاوُن القصر مع هذا الاحتلال، بل ولمجمل الوضع السياسي القائم[٢]؛ ثم إن السلوك البريطاني في فلسطين وخروج البريطانيين من هذا البلد العربي بعد أن ضمنوا دعم المؤسسات الصهيونية وقيام الدولة الصهيونية، وما حدث في فلسطين من حرب عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م)؛ كان له شأن في صياغة الرؤية السياسية لقادة تنظيم الضباط الأحرار وبخاصة جمال عبد الناصر الذي كان للحصار الذي تعرَّضت له كتيبته في الفالوجة في الحرب المذكورة، تأثير مهم على قيادته للتنظيم وعلى فكره السياسي.

وفيما يتعلق بفرنسا، فقد بدأ وجودها في الخارج بالاضمحلال بعد الحرب العالمية الثانية، فقد واجهت المتاعب في الهند الصينية وفي أفريقيا، وخرجت من المشرق العربي بانتهاء انتدابها على كل من سوريا ولبنان في عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) وكان ذلك يعني غياب التأثير الفرنسي على ذلك الموقف الذي لم يتبلور إلا بعد قيام

---

(١) علوي: ص٥٤، ٥٥. (٢) المرجع نفسه: ص٥٦.

الثورة، واشتداد حدّة ثورة الجزائر، الأمر الذي أزعج فرنسا، فأخذت تسلك مسلكاً عدائياً ضد مصر ظهر بوضوح في العدوان الثلاثي في عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م)، وهو النهج الذي أدى إلى خسارتها نفوذها السياسي، وخروجها من شمالي أفريقيا، ونهاية حقبة استعمارها في هذه المنطقة، ويُذكر بأن التأثير الفرنسي على الأوضاع المصرية السابقة على حركة الضباط الأحرار كان شبه معدوم في حين كان للمواجهة الفرنسية مع حركات التحرر في شمالي أفريقيا تأثير واضح في صياغة فكر النظام الثوري في مصر في عقد الخمسينيات.

وفيما يتعلق بالصين، فقد كان هذا البلد بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط، لكنه ظل قوة إقليمية وليست عالمية، فضلاً عن أن الصراع الداخلي استمر حتى عام (١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م) وأسفر عن انتصار الثورة التي قادها ماوتسي تونغ، ثم نشب الصراع بين الصين الشعبية وتايوان منذ ذلك التاريخ، وهو ما جعل قدرة الصين على التأثير في الأوضاع في مصر قبل عام ١٩٥٢ محدودة جدّاً أو حتى غائبة[١].

من الصعب التعرف على إدراك قادة الثورة للوضع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة، فليس ثمة وثائق متاحة تركها هؤلاء عن تصوراتهم لتلك المرحلة، ولا تُمثل مذكراتهم الشخصية التي كتبوها بعد سنوات طويلة من قيام الثورة مصدراً كافياً يُمكِّن الباحث من استخلاص ملامح إدراكهم للوضع الدولي آنذاك، ولكن يمكن استناداً للميثاق الوطني لعام (١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م) تحديد أهم معالم الوضع الدولي المؤثِّر في صياغة موقف قادة الثورة في المرحلة السابقة عليها؛ في عدد من النقاط أهمها ما يأتي:

- تعاظم قوة الحركات الوطنية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ضد القوى الاستعمارية، وقد أضحى لها تأثير عالمي فعَّال.
- ظهور المعسكر الشيوعي في مواجهة المعسكر الرأسمالي.
- تأثير التقدم العلمي الهائل في مجالات عدة منها: وسائل الإنتاج، أسلحة الحرب التي أضحت رادعاً ضد نشوب الحروب.
- زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم كالأمم المتحدة، وقوى الرأي العام العالمي.
- سيطرة الاستعمار الجديد على الشعوب من الداخل عبر التكتلات الاقتصادية، والحرب الباردة، لتشكيك الأمم الصغيرة في قدرتها على تطوير نفسها[٢].

الواضح أن أي حديث عن تأثير الوضع الدولي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية

---

(١) علوي: ص٥٤. (٢) المرجع نفسه: ص٦٠.

على فكر قادة الثورة وبرنامج تحركهم هو من قبيل الاجتهاد، وكان طبيعياً في ظل حقبة الاستعمار أن يكون التحرر من رقبة هذا الاستعمار هو المبدأ الأول للثورة الذي احتل موقع الصدارة في قائمة مبادئها، إلا أن تأثير الأوضاع الدولية في المدة بعد انتهاء الحرب على فكر الثورة وبرنامجها السياسي، كان أوضح في المرحلة الأولى من عمر النظام الثوري فيما بين عامي (١٣٧١ ـ ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦م)، وقد تولَّدت بفعل المواجهة الكبرى مع القوى الاستعمارية في عام ١٩٥٦م؛ قوى ضغط، وعوامل تأثير جديدة، أخذت تُحدث تأثيرات عميقة في مسار فكر الثورة وحركتها وبخاصة فيما يتعلق بالأسلوب والمنهج في ظل بقاء الهدف العام المتمثل في السعي إلى التحرر والاستقلال والتنمية.

وهكذا كانت سنة ١٩٥٦م فاصلة في تاريخ مسيرة الثورة وفي تحديد النطاق الزمني للتأثير المباشر من جانب الأوضاع الدولية السابقة على قيامها وعلى برنامج عملها وفكرها[(١)].

ممهدات الثورة

مهَّد الضباط الأحرار لقيام الثورة، بنشر منشورات تُعبِّر عن سياستهم تجاه الأوضاع المضطربة في مصر، صدر الأول في (أوائل ١٣٧٠هـ/ خريف ١٩٥٠م) تحت عنوان «نداء وتحذير» ووُقِّع باسم «الضباط الأحرار»[(٢)]، وكانت قضية الأسلحة الفاسدة تشغل أذهان المصريين بعد أن انتشرت أخبارها على صفحات الجرائد، وحذَّر المنشور ضباط الجيش من أن يُساقوا إلى حرب أخرى من دون استعداد ومن دون سلاح أو بأسلحة فاسدة، وحذَّر المنشور الملك فاروق من التدخل لمنع استمرار التحقيق العادل في قضية الأسلحة الفاسدة، وإلا فإن عرشه سوف يصبح مهدداً[(٣)].

انتشر هذا المنشور بين الضباط عبر رسائل بريدية، فأخذ الكثيرون يتدفقون حماساً ويسألون عن الضباط الأحرار، الأمر الذي دفع بهم خطوات واسعة إلى الأمام، وحقق لهم نفوذاً واسعاً، وعضوية أوسع.

وقرَّر الضباط الأحرار بعد النجاح اللافت الذي حقَّقه منشورهم الأول، إصدار المنشور الثاني، لكن الأمن كان يتربص بهم، ويبدو أن المنشور الأول كشفهم أمام الأجهزة الأمنية التي أوعزت إلى أجهزة البريد بمصادرة أي رسائل موجهة إلى ضباط

(١) علوي: ص٦٠، ٦٥.

(٢) محيي الدين: ص٨٣، ٨٣.

(٣) المرجع نفسه.

الجيش، وتمَّت بالفعل مصادرة معظم الرسائل، لذلك عمدوا إلى توزيع ما تبقى منها في الأماكن المغلقة.

وتوالت بعد ذلك منشورات الضباط الأحرار، وكانت المنشورات السرية هي الوسيلة، والأداة الأساس للتعبير عن البرنامج السياسي لهؤلاء في المدة التي سبقت الثورة، وكانوا يهدفون إلى تحقيق ما يأتي:

ـ إشعار الضباط بأن عليهم مسؤولية وطنية، لا تقل عن مسؤولية المدنيين، وكانت معظم المنشورات التي تصدر، تجمع بين الجيش والشعب، مثل المنشور المعنون «الجيش جزء من الشعب» الذي طالب بثلاثة أمور عسكرية هي: تسليح الجيش، وإنشاء مصانع للأسلحة، وتدريب الجيش، ومطلب مدني واحد هو إطلاق جميع حريات الشعب(١).

ـ التدرج في بث الوعي السياسي بين الضباط حتى يمكن توحيدهم، ويقوموا بدور ما في الثورة، من دون أن يتأثروا بالأحداث الجارية التي قد تدفعهم من غير وعي سياسي، إلى ارتكاب أعمال أمن دون خطة مدروسة(٢).

وأصدر الضباط الأحرار بعد أن شكَّل الهلالي الوزارة، منشوراً بعنوان «انقلاب جديد» تناولوا فيه تطورات الأحداث على الساحة السياسية، وأثنوا فيه على حكومة الوفد لإلغائها المعاهدة، ورفضها الدخول في الأحلاف العسكرية، كما أثنوا فيه على حكومة علي ماهر لعدم تجاوبها مع القصر والبريطانيين، وهاجموا حكومة الهلالي؛ لأنَّها انحرفت عن المطالب الوطنية عندما أعلنت أنها جاءت لمحاربة الفساد، وأجَّلت المواجهة مع البريطانيين، في الوقت الذي عدَّ فيه الضباط الأحرار وجود الاحتلال بأنه الفساد الأكبر(٣).

وهكذا بدأت تتوضح الأبعاد الداخلية والخارجية للضباط الأحرار، وتأثرهم بالفكر الوطني الذي يقدم قضية الجلاء، وإدراكهم من خلال الخبرة التاريخية للحركة القومية، أن الاستعمار البريطاني هو القوة المؤثرة في مصير البلاد.

أحداث الثورة

وضع الضباط الأحرار خطة للتحرك، تعتمد على عنصر المفاجأة، وحدَّدوا ساعة الصفر لبدء التنفيذ ليلة ٢١ ـ ٢٢ تموز عند منتصف الليل، ثم رأوا بعد ذلك تأجيلها مدة أربع وعشرين ساعة ليتم استكمال دراسة الخطة التفصيلية للتنفيذ، وحدَّدوا مهمة

(١) رفعت: ص٦٦.

(٢) البشري: الحركة السياسية، ص٤٦٨.

(٣) محيي الدين: ص٩١.

كل وحدة من وحدات الجيش التي ستساهم في الانقلاب، ودور كل ضابط سيشترك بها.

قامت خطة الانقلاب على أساس ثلاث مراحل هي:

الأولى:

ـ العمل على السيطرة على القوات المسلحة عبر الاستيلاء على مبنى القيادة العسكرية بمنطقة كوبري القبة، واعتقال بعض الضباط الكبار من قيادات الأسلحة المختلفة لضمان عدم تحرُّك هؤلاء للتصدي للانقلاب.

ـ السيطرة على مداخل القاهرة الموصلة إلى مبنى القيادة العسكرية، والطرق المختلفة المؤدية أيضاً إلى وحدات الجيش المختلفة التي تتمركز في شرقي وغربي القاهرة.

ـ محاصرة قصر عابدين.

ـ السيطرة على مطارات سلاح الطيران الثلاث في القاهرة وهي: الماظة ومصر الجديدة وغربي القاهرة.

ـ تحليق الطيران فوق القاهرة والإسكندرية لمنع الملك فاروق من الهرب عن طريق الجو أو البحر مع استخدام القوة إذا حاول ذلك، بالإضافة إلى مراقبة تحركات أي قوة بريطانية والتصدي لها عند أي مبادرة منها للتصدي للانقلاب.

ـ السيطرة على محطة الإذاعة وشبكة الهاتف حتى يمكن مخاطبة الشعب عن طريق الإذاعة.

الثانية: العمل على السيطرة على جهاز الحكومة المدني عن طريق تعيين وزارة مدنية تضمن ثقة الشعب، والولاء لحركة الانقلاب.

الثالثة: التخلص من الملك نفسه[(١)].

رأى قادة الثورة أن يختاروا لواء معروفاً ذي شعبية ومقبولاً لقيادة الحركة ضد الملك فاروق، وكان جمال عبد الناصر على استعداد للتنازل عن مركزه في القيادة لصالح عسكري معروف من رتبة أعلى، وكان المرشح الأول للقيادة الانقلاب المُخطط له هو اللواء فؤاد صادق[(٢)]، لكن الملك عيَّنه لتوه قائداً للجيش، فشعر أنه مُجبر على رفض العرض، واقتُرح بعد ذلك اسم محمد نجيب الذي لم يتردَّد في قبول العرض.

وأكمل الضباط الأحرار خططهم بالاتصال بالبريطانيين والولايات المتحدة الأميركية، والإخوان المسلمين، والحركة «الديمقراطية» للتحرر «حديتو»، وأبلغ علي

---

(١) البغدادي: جـ١ ص٤٩ ـ ٥١.

(٢) Mansfield, Peter: Nasser, p46 - 48.

صبري وهو أحد الضباط الأحرار المُلحق الجوي في السفارة الأميركية دايفو إيڤانز، وكان رد الفعل الأميركي تجاه أخبار الانقلاب المرتقب: «اتجهوا لتنفيذ ما عزمتم عليه» وأن السفارة الأميركية ستطلب من البريطانيين عدم التدخل إذا كانت الحركة غير شيوعية ولا تُهدد المصالح الأميركية[1]، وليس هناك سجل عن رد فعل البريطانيين والبلدان الشيوعية، ولكن من المرجح أن يكون الإخوان المسلمون قد رحَّبوا بالأخبار بحماسة، والواضح أن التبليغ عن الخطط لعناصر من الخارج، كان ضرورياً للحيلولة دون تقديم أي دعم بريطاني أو أميركي لمساعدة الملك فاروق، كما كان نيل تأييد الإخوان المسلمين والشيوعيين ضرورياً أيضاً، فقد سرَّب جمال عبد الناصر الخبر إلى الإخوان المسلمين عن طريق حسن عشماوي، وإلى حديتو عن طريق حمروش[2].

ومع قبول محمد نجيب، واستكمال الخطط لاحتلال الجسور الرئيسة، ومكاتب البريد والهاتف، ومبنى المواصلات اللاسلكية، ومحطة الإذاعة، والمراكز الرئيسة للجيش؛ فإن الوحدات العسكرية بقيادة الضباط الأحرار كانت جاهزة للتحرك.

وعلى الرغم من الحذر الذي اتخذه الضباط الأحرار، إلا أن خبر الانقلاب قد تسرَّب إلى الملك فاروق من مصدرين:

الأول: عن طريق لواء الجو المتقاعد صالح محمود صالح الذي شكَّ في تصرفات شقيقه الملازم أول حسن محمود صالح، فاتصل بحيدر باشا في الإسكندرية حيث يتواجد الملك.

الثاني: عن طريق الضابط ممدوح شوقي وهو مع حركة الضباط الأحرار، وقد أراد أن يستقطب ضابطاً آخر هو فؤاد كرارة، فأبلغه بأن الجيش سيتحرك مساء ٢٢ تموز، فأسرع هذا بإبلاغ اللواء أحمد طلعت حاكم شرطة العاصمة الذي سارع بدوره بإبلاغ القصر[3].

لم يكن باستطاعة الضباط الأحرار تغيير الخطط الموضوعة، فأنزلوا في مساء التاريخ المذكور وحدات من الجيش إلى الشوارع في وقت مبكر احتلَّت المراكز «الاستراتيجية» والأبنية التي سبق ذكرها.

وبعد التأكد من أن كل شيء كان تحت السيطرة؛ أُرسل عبد الحكيم عامر لإبلاغ محمد نجيب وإحضاره إلى المقر الرئيس للجيش في الوقت الذي كان البيان الأول

---

(١) محيي الدين: ص١٢٢. (٢) المرجع نفسه: ص١٤٣.

(٣) أبو الريش، سعيد: جمال عبد الناصر آخر العرب، ص٦٢.

الذي شارك في صياغته جمال عبد الناصر، وخالد محيي الدين، يُتلى في الإذاعة المصرية من قِبل أنور السادات، وقد كُتب باسم مجلس قيادة الثورة، وعُرف محمد نجيب كرئيس وقائد له، كما عُرف جمال عبد الناصر كنائب للرئيس، كان ذلك في صباح ٢٣ تموز ١٩٥٢م، ومع أن المعرفة بما كان يدور في ذهن الجيش، كانت ضئيلة؛ فإن الشعب المصري كان مبتهجاً، فقد عمَّت المظاهرات السلمية المناطق الفقيرة في كل مكان وقد هتف المتظاهرون باسم محمد نجيب، وحملوا صوره، وطلب قادة الانقلاب لاحقاً من الشعب أن يضبط حماسه وأن يوقف مظاهرات التأييد، ولكن قلة من الناس أصغت إلى ذلك، لقد هتفت الجموع في كل مكان مؤيدة للجيش وضد الملك والسياسيين التقليديين(١).

وعرف محمد نجيب بأحداث الانقلاب وهو في طريقه للانضمام إلى الضباط، وعندما وصل إلى المقر الرئيس للجيش بصحبة عبد الحكيم عامر، اكتشف أن كل شيء قد تمَّ، ونظر إلى الشباب من حوله وقال لهم: «مبروك، تهانينا».

كان الانقلاب عملية عسكرية سهلة كلفت فقط حياة جنديين، وباستثناء الحماسة في استعادة كرامة الناس، كان أنور السادات يذيع بيانات غير واضحة باسم مجلس قيادة الثورة ورئيسها، ما ترك معظم المصريين في التباس، ذلك أن عدم الدقة وغياب التعريف الواضح لأهداف الجيش، وانتشار الشائعات بأن الضباط قابلوا قيادات من الإخوان المسلمين؛ جعل كثيرين يعتقدون أن الانقلاب من صنع هؤلاء(٢)، وكان هناك غموض في معرفة دوافع وأسباب الانقلاب، وبخاصة أن رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالي، وإسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك فاروق ووزير الحربية، كانوا لا يزالون أحراراً، لكن جمال عبد الناصر، كان يعرف ما ينبغي أن يحدث لاحقاً، فمن خلال الاتصال بالملك فاروق عن طريق رئيس الوزراء وآخرين، طلب تعيين علي ماهر، السياسي المستقل، والمعروف نسبياً بسجله النظيف؛ رئيساً للوزراء، ووافق الملك فوراً على الطلب(٣).

ويبدو أن الضباط حتى ذلك الوقت، لم يكونوا يريدون أن يحكموا مصر، بل وقف الاندفاع نحو الفوضى فقط(٤)، وباستثناء التعيين الطبيعي لمحمد نجيب وزيراً للحربية في حكومة ماهر؛ فإن الضباط أظهروا عدم الرغبة في ترقية أنفسهم أو المشاركة في الحكومة، لكنهم توقعوا من خلال تطبيق وعودهم في برنامج النقاط

---

(١) أبو الريش: ص٦٢.

(٢) إمام، عبد الله: عبد الناصر والإخوان المسلمون، ص٣٣.

(٣) البغدادي: جـ١ ص٥٧، ٥٨.

(٤) Nutting, Anthony: Nasser, p38.

الست[1]؛ أن يكونوا حراساً لرغبات الشعب من عبث الملكية، وفئة الباشاوات، فحرَّكوا وحدات من الجيش في الإسكندرية المقر الصيفي للملك، ولم يعرف علي ماهر شيئاً عن هذا التحرك، وأبلغوا محمد نجيب عن هذه التطورات الجديدة للجيش، ولكن بعد أن أضحى ذلك أمراً واقعاً، ويبدو أنه كان سعيداً وهو يتخذ وضعية خاصة أمام عدسات التصوير متظاهراً بأنه قائد انقلاب الضباط[2]، وقد بقيت معظم الصور ليومي ٢٢ و٢٣ تموز تظهره في المركز الأول مع جمال عبد الناصر إلى جانبه في وضع الاحترام، وكان محمد نجيب لطيفاً وهادئاً بطبعه، ولكن نفد صبر جمال عبد الناصر وهو يراقبه كما لو أنه ينتظر منه أن يفعل شيئاً أو يقول شيئاً.

عزل الملك فاروق

كان لا بد للعهد الجديد من أن يعزل الملك فاروق تمشياً مع قناعة الضباط الأحرار بمكافحة الفساد والذي يمثله وحاشيته، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ويبدو أن الملك قدَّر خطورة موقف الضباط الأحرار، وأقلقه نشاطهم، وأثارته منشوراتهم وتحركاتهم، وسبَّبت له الريبة، ومع ذلك؛ فإنه كان على يقين من أن ذلك كان بمثابة فقاعات هوائية، كما كان مقتنعاً حتى آخر لحظة من حكمه أن الجيش هو جيشه، وهو مطيع له، ومنفذ أوامره.

والواضح أنه سيطرت عليه الثقة الزائدة في النفس، والشعور بقوته وإدراكه بأن ضباط الجيش الكبار يلتفون من حوله، ويحمون عرشه، الأمر الذي دفعه إلى التأني في التصرف ورد الفعل، لكن حاشيته وهي صاحبة التأثير عليه وقد أدركت مخاطر الانقلاب؛ دفعته إلى اتخاذ قرار بالتصدي والإطاحة بتلك الشرذمة من الضباط، وعندما علم هؤلاء بقرار التصدي لهم أسرعوا في التحرك المضاد، وقرَّروا عزله، فانتقل القائد العام محمد نجيب وفريق من قادة الثورة إلى الإسكندرية في (٩ شوال ١٣٦٩هـ/ ٢٥ تموز ١٩٥٢م)، وقاموا بحصار قصري التين والمنتزه في صباح اليوم التالي بهدف الضغط على الملك وإجباره على التنازل عن العرش لصالح ابنه الطفل أحمد فؤاد، وقامت الطائرات العسكرية بطلعات استكشافية فوق البحر لمنعه من الهرب باستخدام يخته الخاص «المحروسة» أو أي قطعة بحرية أخرى يمكن أن يهرب عليها[3].

وبعد أن تمت السيطرة الكاملة على المدينة وحصار القصرين؛ سلَّم القائد العام،

---

(١) انظر: النقاط الست في: ص٤١٨ ـ ٤١٩.

(٢) أبو الريش: ٦٣.

(٣) البغدادي: جـ١ ص٥٨، ٥٩. محيي الدين: ص١٦٣.

علي ماهر إنذاراً للملك فاروق بالتنازل عن العرش، فسلمه رئيس الوزراء بدوره إلى الملك وطلب منه التوقيع على الوثيقة المعدَّة من جانب مجلس قيادة الثورة قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً، على أن يغادر البلاد على ظهر يخته الخاص قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه أي في (١٠ شوال/ ٢٦ تموز)[١].

وقَّع الملك فاروق وثيقة التنازل، وغادر الإسكندرية على ظهر يخته «المحروسة» في الساعة السادسة من مساء اليوم المذكور في طريقه إلى الخارج، ونصَّب مجلس الوزراء في اليوم نفسه ابنه الأمير أحمد فؤاد ملكاً، وأعلن مجلس قيادة الثورة بأنه سيباشر سلطات الملك الدستورية إلى أن يُسلمها إلى مجلس الوصاية الذي شكَّله مجلس الوزراء في (١٧ شوال/ ٢ آب) وهو مكوَّن من ثلاثة أشخاص، يقوم بحكم مصر إلى أن يبلغ ولي العهد سن الرشد، وقد مثل أعضاؤه القاعدة المصرية للقوى السياسية، وهؤلاء الأشخاص هم: اللواء رشاد مهنا، والقاضي بهاء الدين بركات والأمير محمد عبد المنعم عضو العائلة المالكة.

ويبدو أن هذا التشكيل الهزيل كان تعطيلاً للعهد بالاستمرارية لكن تبين مما جرى لاحقاً من فكرة حلِّه، ربما كانت ضمن الأفعال التي خطَّط لها جمال عبد الناصر مسبقاً، ذلك أن ربط حركة الضباط الأحرار بمجلس فاعل للوصاية، لم يكن بالمستطاع أن يستمر جنباً إلى جنب مع هيئة الضباط الأحرار.

الأوضاع السياسية عقب قيام الثورة

تحديد معالم الطريق أمام الثورة

اجتازت الثورة خطواتها الأولى بنجاح ملحوظ، فكان عليها أن تبدأ مرحلة التحرر الوطني وذلك بمواجهة السيطرة الداخلية المستغِلَّة القائمة على تحالف الإقطاع ورأس المال من ناحية والسيطرة الخارجية المعتدية المتمثلة في الاستعمار البريطاني الرابض على ضفاف القناة من ناحية أخرى، ولكنها كانت محكومة بمجموعة من المبادئ أهمها ما يأتي:

- الالتزام بالأهداف الستة التي وضعتها الثورة عند قيامها، وهي:

١ ـ القضاء على الاستعمار وأعوانه.

٢ ـ القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال.

٣ ـ القضاء على الاحتكار.

---

(١) البغدادي: جـ١ ص٥٨، ٥٩. محيي الدين: ص١٦٥.

٤ ـ إقامة عدالة اجتماعية سليمة.

٥ ـ إقامة جيش وطني قوي.

٦ ـ إقامة حياة «ديمقراطية» سليمة.

لقد حدَّدت هذه الأهداف معالم الطريق أمام قادة الثورة، وقد عملوا من خلالها لحل المشكلات التي كان يُعاني منها المجتمع المصري، ففي مواجهة قوات الاحتلال الرابضة على ضفاف قناة السويس؛ دعت الثورة إلى القضاء على الاستعمار وأعوانه من المصريين، وفي مواجهة تحكُّم الإقطاع الذي يستبد بالأرض ومن عليها؛ عملت على القضاء على الإقطاع، وفي مواجهة الاستغلال؛ عملت الثورة على إقامة عدالة اجتماعية، وفي مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين المستغلِّين؛ عملت على القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، واستهدفت إقامة جيش وطني قوي، وحياة «ديمقراطية» سليمة.

ـ القيام بدراسة التاريخ دراسة علمية تعتمد على التأمل في الماضي بما يُمثل من حلقات في سلسلة التطور والتي تُمثل بدورها حصيلة الجهد الإنساني في التقدم على أساس الوعي بأن التاريخ يسجل تجارب الشعوب، ويُقدِّم منهجاً صحيحاً أمام الأمم التي تسعى لبناء نفسها عبر تأملها لتاريخها، والنظر إلى واقع عالمها، ثم تُقدم على صنع مستقبلها في ثبات على أرضها.

ـ اعتماد النظرة الشاملة في معالجة قضايا التطور، والأخذ بمنطق القياس الطبيعي للأمور، وقد ساعد ذلك على الوصول إلى بعض القواعد المنهجية، فقد توصلت على سبيل المثال إلى أن تطور المجتمعات لا يتم بشكل عشوائي أو من دون ضوابط، ولكن التطور تحكمه قوانين عامة، كما توصلت إلى أن التفاعل بين الإرادة الإنسانية من جهة، والواقع المادي القائم في المجتمع من جهة أخرى، هو المسؤول عن التطور وتحديد اتجاهاته، وبفعل هذه القاعدة تكون الثورة قد أكَّدت الدور الإنساني في التطور ولم تُنكر دور العامل المادي في خلق واقع التطور ذاته، فعملت من خلال ذلك على تطوير البنى التحتية للمجتمع بما يتلاءم مع متطلبات القاعدة الشعبية العريضة، والاعتماد على الإنسان في دفع التقدم المادي القائم على الصناعة والزراعة وتوجيهه الوجهة التي تخدم مصالح الشعب وتُحقق أهدافه.

ـ الاعتماد على العلم في دراسة الواقع، ومحاولة تجاوز الواقع المتخلف إلى واقع أكثر تقدماً عبر الوعي القائم على الاقتناع العلمي، وعدَّت الثورة أن العلم والمنهج العلمي هما الأساس في الممارسة الثورية، ولعل هذا ما دفع جمال عبد الناصر بعد ذلك إلى التأكيد في الميثاق الوطني على أن الانفتاح على التجارب

الإنسانية بوعي واستنارة، والاستفادة من هذه التجارب ضرورة مهمة لسلامة الممارسة الثورية[1].

الإصلاح الزراعي

شُغِلت قيادة الثورة في السنوات الأولى بقضيتين أساسيتين كانت لكل منهما تأثيرها الواضح على القرارات الاقتصادية:

الأولى: تصفية القوى السياسية التقليدية التي سيطرت على مقاليد السلطة قبل عام (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، وتضمن ذلك إقصاء الملك عن العرش، وإعلان الجمهورية، وحل الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين.

الثانية: قضية التحرر الوطني، وتحقيق الاستقلال السياسي والتي حُسمت بتوقيع اتفاقية الجلاء في عام (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م) ثم دحر العدوان الثلاثي عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م).

وقد حال الانشغال بهاتين القضيتين من دون الدخول في سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها إحداث تغيير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي، وكان الاستثناء الوحيد هو قانون الإصلاح الزراعي الذي كانت له اعتبارات سياسية تتعلق بتصفية القوى السياسية القديمة[2].

لاحظ الضباط الأحرار أن رئيس الوزراء علي ماهر لم يتجاوب معهم في أول مشروع إصلاحي تقدموا به وهو تحديد الملكية الزراعية، وبدا لهم أنه يضع العقبات في سبيل صدوره، فهو يجتمع بالمُلَّاك الكبار ومعارضي هذا القانون، وهم يتكتلون لإحباط المشروع، وكان يساندهم في ذلك رجال الأحزاب ممن كان من مصلحتهم وضع العقبات في طريق الثورة لزعزعة كيانها.

كان علي ماهر يرى أن تُفرض ضرائب تصاعدية على كل مالك يملك أرضاً زراعية تزيد مساحتها عن خمسمئة فدان، وأن تُفرض هذه الضرائب على الجزء الزائد عن هذا الحد فقط من دون الاستيلاء عليه.

وكان مشروع القانون المقترح من مجلس القيادة يشترط عدم امتلاك الفرد الواحد أكثر من مئتي فدان، يُضاف إليها مئة فدان أخرى لأسرته، وما يزيد عن هذا الحد تقوم الدولة بالاستيلاء عليه لتوزيعه على الفلاحين المعدمين، مع تعويض صاحب

---

(١) إدريس، محمد السعيد: الإيديولوجية الناصرية. فصل في كتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، ص٢٢٠ ـ ٢٢٢.

(٢) المرجع نفسه ص٢٢٥، ٢٢٦.

الأرض عن الجزء الذي يُستولى عليه بسبعين مثلاً من الضريبة السنوية للفدان الواحد، وتوزيع الأرض المُستولى عليها على الفلاحين في حدود لا تزيد على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين للأسرة الواحدة، مع مراعاة الحال الاجتماعية لكل أسرة، وتقسيط الثمن على الفلاحين الموزعة عليهم الأرض على ثلاثين عاماً بفائدة ٣٪[١].

وعُقد اجتماع مشترك في مجلس الوزراء لمناقشة الأمر بعد أن تبيَّن أن هناك تعارضاً في وجهتي النظر حضره أعضاء مجلس الوصاية فيما عدا محمد عبد المنعم، كما حضره علي ماهر رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، وحضره من مجلس قيادة الثورة كل من: محمد نجيب، جمال عبد الناصر، جمال سالم، صلاح سالم، عبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي.

ودارت المناقشة حول وجهتي النظر المتباينتين، وحاول الضباط الأحرار إقناع علي ماهر بوجهه نظرهم والدافع الإنساني والسياسي وراء هذا التوجه، ولكنه ظل متمسكاً بوجهة نظره، ومتصلباً في موقفه، وسانده رشاد مهنا وبهاء الدين بركات، وانتهى الاجتماع من دون التوصل إلى رأي مُوحَّد.

ويبدو أن علي ماهر كان واقعاً تحت تأثير بعض أمراء الأسر الغنية ذات الإقطاعات الزراعية التي ستتأثر من تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي بحجة أنها تعوَّدت على مستوى معين من العيش، وأن المساحة من الأرض الزراعية المقترحة في المشروع كحد أعلى لملكيتهم لا تُغطي مصاريفهم[٢].

لم يجد مجلس قيادة الثورة مخرجاً لهذا التباين في الرأي سوى إعفاء رئيس الوزراء علي ماهر من منصبه، وتمَّ ذلك في (١٧ ذي الحجة ١٣٧١هـ/ ٧ أيلول ١٩٥٢م)، وعيَّن مكانه محمد نجيب، وصدر قانون الإصلاح الزراعي في (١٩ ذي الحجة/ ٩ أيلول)[٣].

اتسمت المسألة الزراعية في مصر قبل عام (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م) بالتركيز الشديد في الملكية، فعشية الإصلاح الزراعي كان المالكون لأكثر من مئتي فدان، أقل من ١٪ من إجمالي عدد ملَّاك الأراضي الزراعية، ويملكون ٣٠٪ من إجمالي مساحة الأرض الزراعية، في حين بلغت نسبة الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ٩٤,٣٪ بنسبة ٣٥٪

---

(١) البغدادي: جـ١ ص٦٦. (٢) المرجع نفسه: ص٦٦، ٦٨.

(٣) المرجع نفسه: ص٦٨. يذكر خالد محيي الدين أن علي ماهر وقع في مأزق حرج وقرَّر أن يستقيل ثم تراجع عن الاستقالة ثم عاد إليها بعد أن أيقن أن ثمة قوة أخرى عبر مجلس الوزراء هي التي تملك مفاتيح السلطة. والآن أتكلم، ص١٨٢.

من إجمالي المساحة، أما نسبة الـ ٣٥٪ الباقية من مساحة الأرض الزراعية، فتوزعت بين ملكيات أقل من مئتي فدان إلى أكثر من خمسة أفدنة، وتبلغ نسبتهم ٦,٥٪، أما نسبة الأسر المُعدمة في الريف، فقد بلغت في عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م) ٤٤٪ من إجمالي الأسر الريفية[١].

حدَّد قانون الإصلاح الزراعي الملكية الزراعية بمئتي فدان للفرد ومئة أخرى للأولاد، وتوزيع ما يزيد عن هذا الحجم على صغار المستأجرين وصغار الملاك لأقل من خمسة أفدنة، كما ذكرنا، وحدَّدت المادة التاسعة من القانون شرائح الفلاحين الذين يستفيدون من الأرض الزائدة، فكانت الأولية عند التوزيع لمن يزرع الأرض فعلاً، سواء بالإيجار أو بالمزارعة، يليه من هو أكثر عيالاً من أهل القرية، ثم لمن هو أقل مالاً منهم، ثم أخيراً لغير أهل القرية.

جاء هذا التحديد فيما يبدو مراعاة لتقاليد الخبرة الزراعية وللحياة في الريف التي لا تسمح بنزول غريب في الأرض، فإذا كان هناك من يزرع في الأرض الخاضعة بمقتضى الإيجار أو المزارعة، فيكون من حقه أن يصبح مالكاً لها، ثم إن الذي يباشر زراعة الأرض بنفسه، يُعدُّ أكثر خبرة من عامل الزراعة الذي يؤدي عملية معينة ثم يتركها إلى غيرها في أرض أخرى[٢].

أما تحديد مساحة الأرض التي توزع على المنتفع وأسرته بحيث تصل إلى خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين؛ فقد تمَّ على أساس أن ما تحتاجه الأسرة الريفية المكونة من سبعة أشخاص كحد أدنى لمواجهة متطلبات المعيشة، مئة وستة عشر جنيهاً في العام وفقاً للأسعار الرائجة في ذلك العام، وأن إيراد خمسة أفدنة في الظروف العادية آنذاك تبلغ مئة وعشرين جنيهاً سنوياً.

جاء جوهر قانون الإصلاح الزراعي متسقاً مع التكوين الاجتماعي للضباط الأحرار، ما دفعهم إلى الأخذ بالإصلاح وليس بالطفرة، فلم يلجأ هؤلاء إلى العنف، وكان بإمكانهم وقد امتلكوا السلطة الاستيلاء على الأرض الزائدة عما تحدَّد أو على كل الأرض وإعادة توزيعها، لكن العنف لم يكن أسلوبهم، وهدفهم تجريد المُلَّاك الكبار من قوتهم الاقتصادية والسياسية، وإنهاء سيطرتهم على الحكم والإدارة، وليس تصفية وجودهم، وانخفضت نسبة الأسر المعدمة في الريف من ٤٤٪ عام (١٢٦٣هـ/ ١٩٥٠م) إجمالي عدد أسر الريف إلى ٣٠٪ عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م)[٣].

---

(١) الدسوقي، عاصم: تأثير الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠م على الوضع الاجتماعي للفلاحين. فصل في كتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، ص٣٧١، ٣٧٢.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٧٢.

(٣) المرجع نفسه: ص٣٧٤.

وأدى تحديد إيجار الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة في قانون الإصلاح الزراعي، وتحديد المزارعة بنصف المحصول؛ تأثيره الكبير على الانتعاش الاقتصادي للفلاحين الصغار من المستأجرين، وقد تمكّنوا من الانتفاع بجزء من ناتج عملهم الذي كان يذهب إلى المالك[1].

وهكذا قلب قانون الإصلاح الزراعي الأوضاع الاقتصادية في الريف المصري، وغيّر كثيراً من علاقاته الاجتماعية، وجعل للفلاحين قيمة اجتماعية وإنسانية لم يشعروا بها طوال قرون عديدة.

الحياة الدستورية عقب قيام الثورة

كان أمام العهد الجديد أن يُسقط النظام القديم ويستبدل به نظاماً آ خر يمكّن الأمة من تحقيق أهدافها، وقد مرَّت الحياة الدستورية عقب قيام الثورة مباشرة بمرحلة انتقالية شغلت مدة ثلاث سنوات.

فقد أعلن محمد نجيب بوصفه قائداً لحركة الجيش في (٢٢ ربيع الأول ١٣٧٢هـ/ ١٠ كانون الأول ١٩٥٢م) إلغاء دستور عام ١٩٢٣م، وضرورة وضع دستور جديد يُحقِّق للأمة آمالها في حكم نيابي سليم؛ فشكَّل لجنة من خمسين عضواً تمثَّلت فيها الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات المستقلة والكفاءات العلمية، وكلَّفها بوضع مشروع دستور جديد، وبفعل أن إعداد مثل هذا المشروع يتطلب وقتاً طويلاً كان لا بد من اختيار نظام دستوري يُسبغ على الحركة الشرعية، ويُقوي وضعها القانوني داخلياً وخارجياً، لذلك أصدر في (٢٥ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ/ ١٠ شباط ١٩٥٣م) إعلاناً يتضمَّن المبادئ والأحكام التي ستسري خلال المرحلة الانتقالية وحتى صدور دستور جديد، وعُرف هذا الإعلان باسم الدستور المؤقت.

تميز الدستور المؤقت بأنه أقصر الدساتير المصرية، حيث تكوَّن من إحدى عشرة مادة تضمَّنت أحكاماً موجزة نظَّمت عمل السلطات السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى الحريات العامة، وحدَّد صلاحيات الهيئات الآتية خلال المرحلة الانتقالية على الشكل الآتي:

قائد الثورة: يتولى هذا القائد أعمال السيادة العليا، ويتخذ الإجراءات التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم، وله حق تعيين وعزل الوزراء.

المجلس المشترك: يوازي هذا المجلس من حيث الصلاحية الدستورية، مجلس الوزراء، ويتكوَّن من اجتماع مجلس قيادة الثورة مع مجلس الوزراء، ويختص هذا

---

(١) الدسوقي: ص٣٧٥.

المجلس المشترك في النظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات، ويُنافش ما يراه من تصرفات الوزراء في وزاراتهم.

مجلس الوزراء: يتولى هذا المجلس أعمال السلطة التنفيذية وله حق تعيين وعزل الوزراء، وبكل ما يختص بالسلطة التشريعية باستثناء ما يعهد به إلى هيئة منتخبة.

ونظَّم الدستور المؤقت الحقوق والحريات العامة، فتحدث عن المساواة أمام القانون، وكفل الحرية الشخصية وحرية الرأي في حدود القانون، وحُرمة المنازل والملكية وفق أحكام القانون، وحرية العقيدة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد وفقاً للقواعد والعادات المرعية على ألا يخلّ ذلك بالنظام العام والآداب[١].

الواضح مما تقدم أن الدستور المؤقت لم يفصل بين السلطات على الرغم من أنه نصَّ أن أحكامه التي يصدرها تُنفذ باسم الأمة، ثم إن المجلس المشترك الذي يُعدُّ في مرتبة أعلى من مرتبة مجلس الوزراء، قد فَقَدَ قيمته بفعل دخول جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة كوزراء فيه.

لم يتحدث الإعلان الدستوري أو الدستور المؤقت عن مجلس قيادة الثورة إلا لماماً، على الرغم من أنه كان الهيئة المسيطرة على مقدرات الحكم وتوجهات حركة الضباط الأحرار، بدليل أن إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية قد صدرا ببيان عنه.

يُعدُّ الإعلان عن قيام الدستور المؤقت خطوة نحو إعلان الجمهورية، ثم إن منح قائد الثورة حق تعيين وعزل الوزراء، هو وضع غريب في ظل وجود مجلس وصاية على العرش.

إعلان الجمهورية

استقامت الأمور بعد صدور الدستور المؤقت، وتهيأت الساحة السياسية لاستقبال نظام سياسي جديد، فتلت إلغاء الدستور مجموعة من القرارات شكَّلت ملامحه، لعل أبرزها القرار الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة في (٥ شوال ١٣٧٢هـ/ ١٨ حزيران ١٩٥٣م) الذي ألغى النظام الملكي وأقام النظام الجمهوري.

ويُعدُّ هذا القرار مع صدور الدستور المؤقت انعطافة في تاريخ مصر المعاصر، وإشارة واضحة لرغبة الضباط الأحرار في تحويل مجلس قيادة الثورة من مجرد كونه قيادة ثورية إلى نظام سياسي.

---

(١) العادلي: ص٤٣١.

وقضى القرار بتولي محمد نجيب رئاسة الجمهورية مع احتفاظه برئاسة مجلس الوزراء، وتعديل تشكيل الوزارة بإدخال ثلاثة عسكريين إليها هم جمال عبد الناصر وزيراً للداخلية، وعبد اللطيف البغدادي وزيراً للحربية والبحرية، وصلاح سالم وزيراً للإرشاد القومي ووزير دولة لشؤون السودان، وتعيين عبد الحكيم عامر الذي رقى إلى رتبة لواء قائداً عاماً للقوات المسلحة بدلاً من محمد نجيب، وكان المجلس قد أصدر قراراً في (٥ رمضان ١٣٧٢هـ/ ٩ أيار ١٩٥٣م) بتعيين جمال عبد الناصر نائباً لرئيس مجلس الوزراء[١]، فسيطر رجال الثورة بذلك على مفاصل الحكم في البلاد.

التنافس على السلطة

إذا كانت الثورة قد استطاعت التخلص من رموز النظام السابق بسهولة، إلا أنها عانت من تنافس داخل مجلس قيادة الثورة مع إعلان قيام الجمهورية، والواضح أن الوضع كان يُنذر باحتمال الانفجار بفعل اختلاف التوجهات السياسية والعقدية لقادة الثورة، وتركيبهم الفكري غير المتجانس، وعدم قدرتهم على إدارة مقاليد الحكم بمفردهم، وقد أدى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وازدياد احتمال المواجهة بين أفراد النخبة العسكرية، وأخذت الجماعات المعارضة للنظام الجديد تبذل جهودها لزعزعة التماسك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة مستغلة في ذلك محمد نجيب وجوّ الخلافات التي بدأت تتفجر بين أعضائه.

وفي الوقت الذي كان فيه محمد نجيب يبدو للشعب المصري وللعالم الخارجي وكأنه مُفجِّر الثورة، والرئيس الفعلي داخل مجلس قيادتها؛ كان جمال عبد الناصر وهو الرجل الأول في تنظيم الضباط الأحرار، يسعى قدر جهده للإمساك بزمام الأمور، وكان الأول قد اكتسب شعبية واسعة، وأضحى من الصعب زحزحته، وأخذ يُظهر إيماءات على استقلالية في العمل ومحاولته توجيه الحكومة باتجاه تبني سياسات محافظة، فبدأ بمعارضة الإصلاح الزراعي، ولم يؤيد حلّ مجلس الوصاية، وإلغاء الملكية، ولكنه عانى من مشكلتين:

الأولى: أنه لم يكن لديه تنظيم في الجيش يمكنه الاعتماد عليه.

الثانية: أنه لم يكن لديه رؤية سياسية واضحة.

وأخذت استقلالية محمد نجيب تبرز في مجالات أخرى مثل العلاقات الخارجية، فقد استغل زيارة وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس إلى القاهرة في (رمضان ١٣٧٢هـ/ أيار ١٩٥٣م) لتحسين صورته كرئيس للدولة المصرية، واعتقد بأن

---

(١) البغدادي: جـ١ ص٧٧.

تقربه من الولايات المتحدة الأميركية سيساعده على الدخول في منافسة مع جمال عبد الناصر، فأبلغ دالاس أنه يُفضل وجود بعثة أميركية في مصر[١]، وأهداه دالاس مسدساً ذهبياً هدية من الرئيس أيزنهاور[٢].

وتفجَّر الموقف بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين دفعوا به إلى الواجهة حيث احتل قلوب الملايين من الشعب المصري بوصفه القائد الذي خلَّصهم من النظام الملكي الذي عانوا الكثير في ظله، فتعاظمت ثقته بنفسه، وتنامت عنده شهوة السلطة، وقد وجد أن مكانته كرئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء ولمجلس قيادة الثورة، قد أضحت صورية في ظل الفجوة الكبيرة بين المناصب المهمة التي يشغلها وبين ثقله النسبي في عملية صنع القرار داخل مجلس قيادة الثورة، فقد كانت مشاركته في صنع القرار أقل بكثير من مستوى ما يُمثِّل، وكان مجلس قيادة الثورة يأخذ قراراته بالأغلبية، ولا يتمتع بداخله بأي ميزة نسبية، فضلاً عن أن العيب الأساس كما يؤكد خالد محيي الدين، يتمثل في أن محمد نجيب قد أهمل إلى حد كبير مسؤولياته كرئيس للجمهورية، وتفرَّغ للاحتفالات والزيارات وبناء ما يمكن تسميته «كاريزما»[٣] جماهيرية، وترك كل شيء للآخرين، وسرعان ما تلقفت أيدي جمال عبد الناصر النشيطة واليقظة كل ما تركه محمد نجيب من مسؤوليات، فأصبح ممتلكاً للقوة الفعلية، وصاحب الكلمة العليا في كثير من الأمور[٤].

وأخذ محمد نجيب يُطالب باختصاصات تتناسب مع سلطاته وتتجاوز أحياناً مسؤوليته كقائد فريق، ولم يُدرك وهو في نشوة النصر أن الإنجازات المتتالية التي حقَّقتها الثورة، أخذت تُكسبها رصيداً شعبياً راح يتنامى، وتناسى دوره المحدود في حركة الضباط الأحرار، ومحدودية قدراته قياساً بدور وقدرات جمال عبد الناصر، وبدا في نظر زملائه متعطشاً للسلطة من دون أن يكون مؤهلاً لها[٥].

كان طبيعياً أن يرفض الذين ثاروا على النظام الملكي منح من يعدوه صنيعة أيديهم سلطات أوسع مما كان للملك فاروق، وخشوا إن هم منحوه السلطات التي طلبها، من إمكان أن يُصبح حاكماً مطلقاً، بالإضافة إلى أن ما طلبه يتناقض مع ما

---

(١) حمروش: ص١٠١. (٢) أبو الريش: ص٧٣.
(٣) كاريزما: مصطلح يوناني مشتق من كلمة نعمة؛ أي: هبة إلهية تجعل المرء مُفضَّلاً لجاذبيته، وهي القدرة التي يتمتع بها شخص معين للتأثير في الآخرين إلى الحد الذي يجعله في مركز قوة بالنسبة لهم، ويمنحه الواقعون تحت تأثيره حقوقاً تسلطية عليهم نتيجة لقدرته التأثيرية.
(٤) والآن أتكلم: ص٢٣٧. (٥) المرجع نفسه: ص٢٢٥، ٢٢٦.

درجوا عليه منذ أن شكَّلوا حركتهم من اعتماد أسلوب القيادة الجماعية[١]، وأضحت مشكلته مسألة لا بد من وضع حد لها.

وأخذ مجلس قيادة الثورة يجتمع بدءاً من (١٧ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ/ ٢١ شباط ١٩٥٤م) من دون محمد نجيب الذي تقدم باستقالته في (١٩ جمادى الآخرة/ ٢٣ شباط)، واعتقد أنه باستقالته سوف يضع المجلس أما خيارين: إما رفض الاستقالة ومن ثمَّ يستعيد سلطاته ويقوم بتصفية الثورة تدريجياً لصالحه، وإما قبول الاستقالة ومن ثمَّ تنشأ أزمة تكون الغلبة فيها له بفعل تمتعه بشعبية في الشارع المصري وفي الجيش.

وقَبِل مجلس قيادة الثورة استقالته في (٢١ جمادى الآخرة/ ٢٥ شباط)، وتقرَّر تعيين جمال عبد الناصر رئيساً للوزارة، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، وأن يظل منصب رئيس الجمهورية شاغراً حتى عودة الحياة النيابية[٢].

كان لاستقالة محمد نجيب وقبول المجلس لها رد فعل في البلاد وحدوث تطورات خطيرة، فقد حاول هذا أن يستغل شعبيته وتطلُّع النخبة الحزبية إلى «الديمقراطية» فأخذ يتحدث عن أهمية «الديمقراطية» وضرورة إعادة الحياة النيابية، وعودة الجيش إلى ثكناته، وانتقد في مجالسه الخاصة وبحضور المعتمدين السياسيين الأجانب ممارسات زملائه في مجلس قيادة الثورة؛ بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد قابل مصطفى النحاس الزعيم القديم للوفد في خطوة مستفزة تمَّت بشكل علني كتحدٍ لجمال عبد الناصر الذي صمَّم على التخلص منه، واعترض سلاح الفرسان (الدبابات) على استقالة محمد نجيب، وأصرَّ ضباطه على تطبيق «الديمقراطية»، وطالبوا بأن يبقى رئيساً للجمهورية فقط من دون سلطات كرمز للثورة[٣]، فاضطر مجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ قرار بإعادته إلى السلطة، وعودة أعضائه إلى وحداتهم العسكرية[٤]، غير أن ضباط الصف الثاني المحيطين بمجلس القيادة رفضوا الاستجابة لهذا القرار، وحاصروا سلاح الفرسان بالمدفعية المضادة للدبابات، وأخذت الطائرات الموالية لهم تستعد للتدخل لمساندتهم، الأمر الذي هدَّد البلاد بالحرب الأهلية.

ويبدو أن رد فعل سلاح الفرسان لم يكن الوحيد لاستقالة محمد نجيب؛ بل أعلن ضباط الإسكندرية أيضاً تمسكهم به فقامت المظاهرات الضخمة في شوارع المدينة

---

(١) فرسخ، عوني: إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية. فصل في كتاب ثورة ٢٣ يوليو، ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، ص١٣٤.

(٢) جريدة الأهرام تاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٤م.

(٣) البغدادي: جـ١ ص١٠٤، ١٠٥.

(٤) حمروش: ص٣٣٧.

المؤيدة له بتحريض من الإخوان المسلمين والأحزاب الأخرى المعارِضة؛ تطالب بعودته وسقوط «الديكتاتورية» وسقط العديد من القتلى والجرحى بعد أن تعدَّت الشرطة العسكرية للمتظاهرين وأطلقت النار عليهم.

كان استيعاب جمال عبد الناصر لحقائق القوة وما يبدو من إخضاع محمد نجيب، قد برز خلال الجدل الذي دار بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول ماهية المهمة التي نذروا أنفسهم من أجلها[1].

وحدث خلال ذلك أن اختطفت قوة عسكرية محمد نجيب في (جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ/ شباط ١٩٥٤م) وأعلنت أنه تمَّ إعفاؤه من جميع أعماله[2]. فقامت مظاهرات في القاهرة مؤيدة له وأخرى معارضة، فالإخوان المسلمون والوفد وآخرون ممن اعتقدوا أنه كان القائد الحقيقي للثورة؛ طالبوا باستعادته لموقعه في الدولة، لكن الخطوة الحاسمة المؤيدة له والتي أوقفت الانزلاق باتجاه حرب أهلية وفوضى عارمة، جاءت من عضو مجلس قيادة الثورة خالد محيـي الدين الذي أمر وحدة عسكرية بتحريره[3]، وأكَّد أنه أقدم على ذلك لاقتناعه بأن الضباط الأحرار لا يزالون غير قادرين على الاستمرار في إدارة البلد من دونه، وأنه حتى بعد مرور عامين على الانقلاب؛ فإنه ما زالت هناك حاجة إليه من قِبل مجلس قيادة الثورة، وهناك اقتناع بأنه كان مدفوعاً بسبب شخصي في الغالب، ربما لأنه كان يطمع في منصب رئاسة مجلس الوزراء الذي تبوأه جمال عبد الناصر عقب قبول استقالة محمد نجيب، بدليل أن جمال كان قد رشحه لتولي هذا المنصب عندما ناقش مجلس قيادة الثورة فكرة قيام وزارة مدنية وإعادة محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية[4]، ولكنه لم يكن في مستوى معارضته لجمال، واتهمه صلاح سالم بأنه المشكلة الحقيقية[5]، وانتهى به الأمر إلى وضعه في الإقامة الجبرية، ثم مُنح إجازة غيابية، ونُفي إلى أوروبا، ومثَّل الحكومة في بعض الأوقات في عدد من الدول الأوروبية[6]، ويؤكد إبعاده بدلاً من وضع نهاية له على رفض جمال عبد الناصر إراقة الدماء.

---

(١) انظر تفاصيل النقاش الذي دار داخل مجلس قيادة الثورة حول الخلاف مع محمد نجيب عند البغدادي جـ١ ص٩٢ ـ ١١٣.

(٢) يذكر البغدادي أن اليوزباشي كمال رفعت واليوزباشي حسن تهامي وهما من الضباط الأحرار أبلغا المجلس أنهما قاما من تلقاء نفسيهما بإلقاء القبض على محمد نجيب وهو في منزله ونقلاه إلى مكان سلاح المدفعية: جـ١ ص١٠٩.

(٣) أبو الريش: ص٧٤، ٧٥.

(٤) البغدادي: جـ١ ص١٠٦، ١٠٧.

(٥) محيـي الدين: ص٢٧٩.

(٦) المرجع نفسه: ص٣١٧، ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

ومع انحياز خالد محيي الدين، ومطالبة الأحزاب وكتلة شعبية كبيرة بإعادة محمد نجيب إلى موقعه في الدولة؛ تراجع جمال عبد الناصر ضماناً لوحدة الجيش، وتفادياً لانشقاقه[١].

شكَّلت عودة محمد نجيب إلى السلطة انعطافة في شخصيته جعلته يُطالب بسلطات أوسع لم يكن يتمتع بها من قبل، وأرسل مطالبه إلى مجلس قيادة الثورة في (٣ رجب ١٣٧٣هـ/ ٨ آذار ١٩٥٤م)، وتتلخص في: حضور جلسات مجلس قيادة الثورة، والاعتراض على قراراته بوصفه رئيساً للجمهورية، وينطبق مثل ذلك على علاقاته مع مجلس الوزراء، والموافقة على تعيين قادة الوحدات العسكرية من رتبة قائد كتيبة وما فوق بعد ترشيحهم من قِبل القائد العام للقوات المسلحة، وأخذْ بيعة جديدة من الشعب على أن يُشار في وثيقة البيعة بأنه عاد إلى منصبه ثانية بإرادة الشعب، وإجراء استفتاء شعبي على الجمهورية ورئيسها[٢].

ويبدو أن تلك المطالب لم تلق قبولاً من قِبل مجلس قيادة الثورة، فعاد التنافس مرة أخرى بين الطرفين في (٢٠ رجب/ ٢٥ آذار)، فانتهز جمال عبد الناصر الفرصة لكي يشن الجولة الثانية من هذا التنافس، فعمد إلى نشر الاتصالات بين محمد نجيب، ومصطفى النحاس، وبالغ في التهديدات التي تُمثلها، الأمر الذي أثَّر سلباً على موقعه في السلطة، فقد انفضَّ الأحزاب والمؤيدون من حوله، ولم يستطع الإخوان المسلمون تبرير عودته إلى حزب الوفد الذي اتهموه بالفساد، وعمد المجلس إلى إصدار قرارات عدة تمثَّلت في: السماح بقيام الأحزاب، وأن يكون انتخاب الجمعية التأسيسية انتخاباً حرّاً ومباشراً، ويتم حل مجلس قيادة الثورة في (٢٣ ذي القعدة/ ٢٤ تموز)، وتسليم البلاد لممثلي الأمة، وتنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها[٣].

وهيَّأ جمال عبد الناصر الأجواء الداخلية، ودفع محمد نجيب إلى شرك محكم، فاتصل بزعماء الإخوان المسلمين لضمان حيادهم، واعتقل زعماء الأحزاب المناهضة للثورة فشلَّ بذلك تحركات أتباعهم، وحلَّ النقابات التي وقفت إلى جانب محمد نجيب مثل نقابة الصحفيين ومجلس نقابة المحامين، ودبَّر قيام مظاهرات ضده؛ فاحتشد الضباط الموالون له وأعلنوا استعدادهم لتحريك قواتهم ضد أعضاء مجلس قيادة الثورة، وهكذا أضحت مصر مجدَّداً عُرضة لاحتمال نشوب حرب أهلية.

---

(١) البغدادي: جـ١ ص١٠٥.

(٢) انظر لائحة المطالب في المرجع نفسه: جـ١ ص١٢٨، ١٢٩.

(٣) نصر، صلاح: مذكرات، ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير: جـ١ ص١٦٧، ١٦٨.

وجرت في (صفر ١٣٧٤هـ/ تشرين الأول ١٩٥٤م) محاولات لإصلاح العلاقة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ومن ضمنها محاولة الملك سعود بن عبد العزيز، إلا أنهما وجدا أن من المستحيل أن يعملا معاً، واعتقد كل منهما أنه سوف ينتصر على الآخر، ولم يُقدِّر محمد نجيب الضرر الذي جلبه على نفسه بفعل تعاونه مع مصطفى النحاس في الوقت الذي قوي وضع جمال عبد الناصر بعد إبعاد خالد محيي الدين، ودعم بقية رفاقه له، وقد أرادوا طي صفحة محمد نجيب، وكما يحدث غالباً في حالات مشابهة، فإن شرارة الاشتعال التي قادت إلى المواجهة النهائية بين الضابطين، جاءت على يد شخص من خارج دائرة التنافس يُدعى محمد عبد اللطيف[(١)]، فقد قام هذا بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر بإطلاق الرصاص عليه أثناء إلقائه خطاباً بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء مع البريطانيين، في ساحة المنشية في الإسكندرية[(٢)]، ولكنه أخطأه، وكان الإخوان المسلمون قد وزَّعوا بياناً وعدوا فيه بأن الاتفاقية لن تمر[(٣)].

وعلى الرغم من فشل المحاولة إلا أنها أخذت تُعطي أثاراً معاكسة[(٤)]، فاستغلها

---

(١) أبو الريش: ص٧٧. (٢) البغدادي: جـ١ ص١٩٠.

(٣) إمام: ص٧٤.

(٤) اختلفت الآراء حول الجهة التي حاولت اغتيال جمال عبد الناصر، فذكر البعض أن عناصر الجهاز السري في جماعة الإخوان المسلمين كانوا يحضرون الاحتفالات للتدريب على الاغتيال، وأن المرشد استنكر ذلك. التلمساني، عمر: ذكريات لا مذكرات: ص١٦٩.

وذكر البغدادي: أن محمد عبد اللطيف هو أحد الإخوان المسلمين. مذكرات: جـ١ ص١٩٠.

وذكر أنور السادات: أن الإخوان حاولوا قتل جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية. البحث عن الذات: ص١٦٥.

وذكر بعضهم صراحة أن لديهم، أي الإخوان، خطة بالفعل لاغتيال جمال عبد الناصر عند عودته من الإسكندرية. عشماوي، علي: مذكرات، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين: ص٣٠.

ويعيب البعض الآخر على جماعته أنها فكَّرت في التصدي لعدوان جمال عبد الناصر المسلح، بالسلاح، وكان حرياً بهم ألا يواجهوا انقلاباً مسلحاً بسلاح مثله. دوح، حسن: ٢٥ عاماً في الجماعة، ص٦٥.

ووُجِّهت أصابع الاتهام إلى محمد نجيب باعتباره متآمراً مع جماعة الإخوان المسلمين، ويشك البغدادي في أي دور لمحمد نجيب في محاولة الاغتيال عندما يذكر:

«... قيل إنه كان على اتصال بالإخوان ومتعاوناً معهم، وأن ذلك جاء على لسان بعض المتهمين». مذكرات: جـ١ ص١٩١.

ويذكر خالد محيي الدين في هذا الصدد بأن قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في (١٠ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٥ كانون الثاني ١٩٥٤م) صدر بإجماع أصوات الأعضاء بمن فيهم =

جمال عبد الناصر للقضاء على خصومه ومنافسيه، فأجرى اعتقالات واسعة، وشكَّل محكمة شعب برئاسة جمال سالم الذي رقَّاه إلى منصب نائب رئيس الوزراء، أصدرت أحكاماً تراوحت بين الإعدام والسجن.

واستمرت إجراءات فرض النظام بشكل صارم حتى عام (١٣٧٤ ـ ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥)، وما عُدَّ جريمة ضد الثورة، امتد ليشمل تحالف الإخوان المسلمين والشيوعيين والوفد الذي عارض الضباط[1].

الواضح أن الأجواء لم تكنُ مُهيأة لمحاكمة عادلة، إذ لم يكن لدى بعض المتهمين ممثلو دفاع من المحامين، ومعظم العمل قد تدنى إلى مستوى مسرحية، ولم يُبد جمال عبد الناصر أي عطف إنساني أو مساومات.

وجرى بعد فشل محاولة الاغتيال إعفاء محمد نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية

= محمد نجيب، ويؤكد بأن تنصل محمد نجيب فيما بعد من هذه الموافقة ليس متطابقاً مع الحقيقة. والآن أتكلم: ص٢٤٣.

ورأى البعض أن هذا الحادث كان مُدبراً من جانب جمال عبد الناصر وفريقه لتحقيق ثلاثة أهداف هي:

١ ـ إضفاء هالة شعبية على وجه السرعة لشخص جمال عبد الناصر.

٢ ـ القضاء على شوكة الجماعة الإسلامية وإظهارها كمجموعة من المتآمرين.

٣ ـ التخلص نهائياً من محمد نجيب عبر إظهاره بمظهر المتآمر مع جماعة الإخوان المسلمين ضد مجلس قيادة الثورة.

وقد تحققت هذه الأهداف بعد محاولة الاغتيال.

وهناك من يرى أن الحادث مدبر من النظام لكي يقوم بتوجيه ضربة مؤثرة إلى الإخوان المسلمين، ووفقاً لرواية محمد نجيب؛ فإن مؤامرة إطلاق الرصاص على جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٤م هي وهمية من أولها إلى آخرها، وكانت مرتبة بواسطة أحد رجال المباحث العامة الذي كوفئ فيما بعد بمنصب كبير، كما استؤجر في هذه المؤامرة شاب من الإخوان قُدِّم إليه العديد من الوعود والإغراءات لإقناعه بتمثيل دور إطلاق الرصاص على جمال عبد الناصر، وكان جزاؤه في النهاية الإعدام. حديث اللواء محمد نجيب إلى مجلة اقرأ السعودية نشره جابر رزق في كتابه: مذابح الإخوان في سجون مصر ٢١، ٢٢.

مع الملاحظة بأن الجاني أطلق ثماني رصاصات على جمال عبد الناصر من مسافة خمسة وعشرين قدماً، ثمانية أمتار تقريباً، ولم يصبه، وأن احتمال الإصابة من هذه المسافة القريبة كبير جدّاً.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الحادث سيظل محاطاً بالشكوك بفعل تباين الروايات التي ذكرته، لكن يمكن من خلال انعكاساته على الأحداث اللاحقة، الوصول إلى نوع من الترجيح حول دوافعه الحقيقية.

(١) أبو الريش: ص٧٩، ٨٠.

في (١٨ ربيع الأول ١٣٧٣هـ/ ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤م) ووُضِع في الإقامة الجبرية خارج القاهرة، وحُرم من حقوقه السياسية مدة عشر سنوات، ولكنه لم يُحاكم، ووقف وحيداً يواجه مصيره، فلم يدافع عنه أحد في الجيش، وجرى اعتقال أعوانه من الإخوان المسلمين والوفديين، ولم يكن هناك رد فعل من الشعب[١].

وعيَّن مجلس قيادة الثورة جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية في (جمادى الأولى ١٣٧٤هـ/ كانون الثاني ١٩٥٥م) حتى انتخابات الرئاسة، وكان ذلك تغيراً جوهرياً في التوجه بالنسبة إلى الشخص الذي دعا من قبل إلى عودة الجيش إلى ثكناته، وعارض رفاقه، ودعم إعادة تأسيس «الديمقراطية» النيابية وحتى الضباط الذين أقالهم من الجيش لكونهم ملكيين أو متعاطفين مع الإخوان المسلمين فقد استمروا في استلام مرتباتهم كاملة[٢].

الواقع أن هذا النمط من السلوك المتناقض استمر حتى بعد أن أصبح قائداً شعبياً، وضمن ثقلاً كافياً للنجاح في انتخابات حرة، وهو شيء متفرد في تاريخ مصر[٣].

علاقة الثورة بالأحزاب

رحَّبت الأحزاب السياسية بقيام الثورة، وأدرك قادتها بعد تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد، أن الانقلاب الذي قام به الضباط الأحرار قد نجح، فتوجهوا إلى استراحة محمد نجيب في ثكنات مصطفى باشا بالإسكندرية وقدَّموا له التهنئة.

وهكذا بدا أن موقف الأحزاب مؤيد للثورة، وربما اعتقد قادتها أن حركة الجيش موجهة في الأساس ضد الملك وتطهير الجيش، ولكن بعد نجاح الثورة وتخلصها من الملك، اتجهت نحو باقي أركان النظام السياسي القديم، فقد أذاع القائد العام للثورة محمد نجيب صباح (٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ٢٤ تموز ١٩٥٢م) بياناً دعا فيه الأحزاب إلى تطهير صفوفها، وعندما نوقشت هذه المسألة في مجلس قيادة الثورة ظهر توجهان:

الأول: بقيادة جمال عبد الناصر تركز أساساً حول القيام بإجراء انتخابات نيابية بعد ستة أشهر، وأن الحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات يتولى الحكم.

الثاني: تبنته مجموعة من الطيارين من أعضاء مجلس القيادة، ويقضي بأن تكون

---

(١) البغدادي: جـ١ ص١٩١.

(٢) المرجع نفسه: جـ١ ص٦٤.

(٣) أبو الريش: ص٨٢.

السلطة في أيدي مجلس قيادة الثورة كقيادة جماعية ولمدة مُحدَّدة إلى أن تتحقَّق أهداف الثورة ويتحرر الفلاح والعامل من سيطرة مالك الأرض وصاحب رأس المال، ثم يتولى السلطة بعد ذلك في البلاد الحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات النيابية(١).

رأى المجتمعون نتيجة هذه الانقسام، التصويت حول استمرار الأحزاب القائمة أو إلغائها على أن يحل محلها قيادة جماعية ممثلة في مجلس قيادة الثورة ولمدة زمنية محدَّدة، وتبين بعد التصويت تعادل الأصوات، لكن رجَّح صوت رئيس المجلس محمد نجيب الرأي الثاني، الأمر الذي أدى إلى امتناع جمال عبد الناصر الذي تمسَّك برأيه، عن حضور الجلسات، واعتزل في منزله، وجرت محاولات فاشلة لإقناعه بالعدول عن موقفه، وخيف من حدوث انشقاقات داخل المجلس، لذلك تقرر تبني حل وسط يقضي بالطلب من الأحزاب السياسية القائمة، العمل على تطهير صفوفها بنفسها، واستبعاد القيادات السياسية ممن يقع عليها بعض المآخذ، والتي سبق وانحرفت وفَقَدَ الشعب ثقته بها(٢).

وبناء على ذلك طُلب من الأحزاب في (٩ ذي القعدة/ ٣١ تموز) تطهير صفوفها أسوة بالجيش، وما إن باشرت بذلك حتى تفجَّرت الخلافات داخل كل منها على خلفية الاتهام بعدم النزاهة، والخروج على الانضباط الحزبي، وبدا أن دعوة التطهير فخ نُصب لها، فوقعت فيه من دون أن تُدرك قياداتها أنها بصراعاتها الداخلية قد أضعفت مواقفها في مواجهة ضباط الثورة، ويدل ذلك على قصور وعيها وتقديم الذاتية على مصالح أحزابها(٣).

وأعلنت الأحزاب عن إحداث برامج جديدة تتقاطع مع توجهات العهد الجديد، وقامت بتطهير صفوفها، نذكر من بينها: الوفد والأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والحزب الوطني.

ويبدو أن عمليات التطهير لم توفر القناعة بسلامة إجراءاتها ما دفع مجلس قيادة الثورة إلى إصدار القانون الرقم ١٧٩ عام ١٩٥٢م، قضى بأن يتقدم كل حزب بإخطار لوزير الداخلية مدعَّماً ببيان عن نظام الحزب، وأسماء أعضائه المؤسسين، وموارده المالية مع شهادة إيداع أموال الحزب في أحد المصارف، وأُعطي وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين أي حزب، كما أُعطي حق اللجوء إلى القضاء، واستثنيت جماعة الإخوان المسلمين من أحكام هذا القانون بفعل تدخل جمال

---

(١) البغدادي: جـ١ ص٧٠.
(٢) المرجع نفسه: ص٧١.
(٣) فرسخ: ص١٣٨.

عبد الناصر لدى وزير الداخلية بوصفها جمعية ذات نشاط اجتماعي[1]، وكانت هذه الجماعة تسعى لاحتواء حركة الضباط الأحرار والتحكم في صناعة القرار، وإبعاد القوى السياسية الأخرى وتحديداً الوفد، واعتقد قادتها بأن السلطة سوف تكون لهم بعد تراجع شعبية الوفد.

لكن ما لبث الخلاف أن دبَّ بين جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين فبعد قائمة جماعة الإخوان الطويلة المعارِضة لجمال عبد الناصر والمتعلقة بالوضع الاقتصادي، وتأسيس هيئة التحرير التي رأى فيها حسن الهضيبي أنها تُمثل تكتلاً حكومياً جديداً يريد جمال عبد الناصر أن يُذيب فيه جماعة الإخوان في معرض اندفاعه إلى النفوذ والرئاسة، فلا يبقى صوت سوى صوته[2]، ورفضه مطالبهم بتمثيل جدِّي في الحكومة حيث طالبوا بأربع وزارات وقد أُضيف إليها الآن ما جرى من عقد اتفاقية الجلاء، وقد عارضت الحركة البنود المتعلقة باستقلال السودان، وتلك التي اشترطت بقاء ألف ومئة من الفنيين البريطانيين في مصر بعد جلاء القوات البريطانية الذين يمكن أن تتخذ منهم الحكومة البريطانية ذريعة لعودة قواتها إلى مصر في حال توتر الأوضاع في الشرق الأوسط.

واتهم الإخوان المسلمون جمال عبد الناصر بالتخلي عن السودان من أجل الحصول على اتفاقية حول قناة السويس لتقوية شعبيته، لكن الواضح أن الظروف الداخلية والخارجية هي التي وجَّهته، وكانت خلف سياسته، ويبدو أنه كان محقّاً في اعتقاده بأن تحرير قناة السويس أهم في اعتقاد الشعب المصري، وأن معظم المواطنين لم تكن لديهم مشاعر قوية تجاه الوحدة مع السودان في الوقت الذي صوَّت فيه الشعب السوداني لصالح الاستقلال وشكَّل حكومة سودانية مستقلة، كما اتهموه بأنه وراء الإجراءات الخاصة بحل الأحزاب، وبالتوازي مع هذه المسألة وردود الفعل عليها، استخدم جمال عبد الناصر الأشخاص الأكثر طواعية ضمن علماء الأزهر لخلق توازن مع الإخوان المسلمين، وقد هدفت هذه المحاولة إلى وضع خط فاصل بين الدين والدولة، وأدى ذلك إلى كسب جمال عبد الناصر بعض التأييد ضمن أكثر المثقفين المصريين بالإضافة إلى الصحفيين، وقد قوبلت هذه الحركة بانزعاج من الإخوان المسلمين[3].

---

(١) فرسخ: ص١٢٩، ١٣٠.

(٢) شادي، صلاح: حصاد العمر، صفحات من التاريخ، ص٢٥٦. والمعروف أن هدف تأسيس هيئة التحرير التي قامت في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣م هو تمثيل الواقع التحرري الذي دعا إليه الجيش.

(٣) أبو الريش: ص٦٩.

وأُضيف إلى لائحة الاتهامات تجاهل أعضاء حركة الضباط الأحرار ذكر أي شيء عن القضية الفلسطينية التي أُبعدت إلى مستوى ثانوي، ليس ذلك فقط بل يبدو أن جمال عبد الناصر نفسه اعتقد أن السلام بين العرب والكيان الصهيوني هو مسألة وقت، لذلك حصر اهتمامه بمعالجة الشؤون الداخلية، وإجلاء البريطانيين عن مصر[١].

وجرت محاولات عدة للتفاهم وحلّ الخلافات بين الطرفين لكنها لم تؤد إلى نتيجة إيجابية، وانقسم الإخوان على أنفسهم حول العلاقة مع الحكومة، فانحاز الجناح الذي يتزعمه عبد الرحمٰن السندي رئيس الجهاز السري إلى جمال عبد الناصر ضد جناح حسن الهضيبي، فاستغلت الحكومة هذا الانقسام للقضاء على الجماعة أو الحد من نفوذها على الأقل.

وما جرى في (جمادى الأولى ١٣٧٣هـ/ كانون الثاني ١٩٥٤م) من صدامات خلال احتفال جماعة الإخوان المسلمين بذكرى الشهداء الذين سقطوا في الجامعة خلال الكفاح المسلح في قناة السويس، واشتراك هيئة التحرير في الحفل[٢]، دفعت مجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ قرار بحل الجماعة، وصاحب ذلك اعتقال حسن الهضيبي وأربعمئة وخمسين عضواً في القاهرة والأقاليم، وكانت قيادة الثورة بعامة و جمال عبد الناصر بخاصة يقف وراء هذه الحملة للإطاحة بقيادة الإخوان القائمة، وإيجاد زعامة أكثر انقياداً للثورة، وتوافقاً مع تلك السياسة حرص جمال عبد الناصر على عدم قطع الصلة نهائياً مع الإخوان، لكن توقف كل شيء فجأة عشية الأزمة السياسية التي طوَّقت مصر والتي سُميت بأزمة آذار ١٩٥٤م، وكانت بين محمد نجيب ومعظم أعضاء مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، وتتلخص أسباب ووقائع هذه الأزمة في أنها كانت مرتبطة بمطالبة محمد نجيب بسلطات تتناسب مع مكانته كرئيس للجمهورية، وحول الأسلوب الواجب اتباعه في إدارة شؤون البلاد[٣].

وهادن مجلس قيادة الثورة الإخوان المسلمين لضمهم إلى صفه في التنافس الذي احتدم على السلطة أو ضمان تحييدهم على الأقل فلا ينحازون إلى جانب محمد نجيب، فأفرج عن الإخوان المعتقلين وعلى رأسهم حسن الهضيبي في (٢١ رجب ١٣٧٢هـ/ ٢٦ آذار ١٩٥٤م)[٤].

---

(١) محيي الدين: ص١٩٢.

(٢) كان الهدف من اشتراك هيئة التحرير في الحفل هو التحرش بالإخوان.

(٣) انظر تفاصيل هذه الأزمة في: البغدادي جـ١ ص٨٥ ـ ١٣٣.

(٤) المرجع نفسه: ص١٥٥.

وتجدَّدت الخلافات والصراعات مرة أخرى بين هيئة التحرير والإخوان المسلمين بفعل معارضة حسن الهضيبي التفاهم المشترك بين مصر وبريطانيا حول عدد من المبادئ العامة كأساس لمعاهدة جديدة تُسوِّي النزاع بينهما، وكانت قيادة الإخوان في ذلك الوقت مختبئة في الإسكندرية، وشغلت الحملات المتبادلة بين الهيئة والجماعة طيلة شهري آب وأيلول، وبلغت ذروتها في ٢٦ تشرين الأول عندما جرت محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر كما ذكرنا، وقد شكَّلت مبرراً قانونياً كافياً لقمع الجماعة، فجرت محاكمة شاملة للإخوان كأفراد وجماعات، وزُجَّ الآلاف من أتباعها والعشرات من قادتها في السجون.

وتواصل القمع خلال استمرار جمال عبد الناصر في الحكم، وعلى الرغم من أنه استخدم المؤسسة الإسلامية التعليمية، جامعة الأزهر، ليقلِّل من رصيد الجماعة؛ إلا أنها لم تتوقف عن العمل، وطوَّرت هيكلاً إقليمياً، فأسَّست قواعد في بعض الأقطار العربية مثل الأردن الذي منح قادتها جوازات سفر «دبلوماسية» لتسهيل تحركاتهم ضد جمال عبد الناصر، وأمدتهم المملكة العربية السعودية بما يحتاجون إليه من أموال[١].

وكانت الجماعة كبيرة بما فيه الكفاية، ومنظَّمة بما يكفي لكي تصبح نقطة جذب للمصالح الإقليمية والدولية، الراغبة في التأثير في الأحداث في الشرق الأوسط، ففي (أوسط ١٣٧٥هـ/أواخر ١٩٥٥م)، أُعيد تنشيط العلاقات القديمة بينها وبين البريطانيين، وزار وفد منها الملك فاروق في منفاه بإيطاليا في محاولة لاكتشاف إمكان التعاون ضد جمال عبد الناصر والإطاحة به.

وأثنى الممثلون الغربيون في الشرق الأوسط على جماعة الإخوان المسلمين في عقد الخمسينيات بفعل حماستهم ضد الشيوعية، وبدأت الولايات المتحدة الأميركية تميل باتجاه التعاون مع مجموعات من الأصوليين الإسلاميين ومن بينهم جماعة الإخوان المسلمين؛ لأنَّهم رأوا فيهم عاملاً يساعد على تأسيس تحالف معاد للشيوعيين في الدول الإسلامية[٢].

اتفاقية الجلاء

كان جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس مطلباً أساسياً لمجلس قيادة الثورة والشعب المصري، وقد أراد جمال عبد الناصر أن يُشرف شخصيّاً على مغادرة

(١) أبو الريش: ص١٢٢.
(٢) المرجع نفسه: ص١٢٣.

القوات الأجنبية، فقاد المفاوضات[1] التي بدأت مع البريطانيين في (جمادى الأخرة ١٣٧٢هـ/ آذار ١٩٥٣م).

كانت قاعدة قناة السويس تؤدي مهمة مزدوجة تجارية ودفاعية، وتُعدُّ من أكبر القواعد العسكرية البريطانية، إذ تضم أكثر من خمسة وسبعين ألف جندي، وقُدِّرت إنشاءاتها الدائمة في عام ١٩٥٣م بـ ١,٧٥ بليون دولار، كما أنها من أقوى قواعد الدفاع الغربية بعامة وقواعد الدفاع عن المصالح البريطانية بخاصة[2].

وبعد أن أقدمت مصر في (محرم ١٣٧١هـ/ تشرين الأول ١٩٥١م) على إلغاء اتفاقية عام ١٩٣٦م، أضحى الوجود البريطاني في مصر غير قانوني من وجهة النظر المصرية، ويمثل وجوداً بالغلبة، فتصاعدت المقاومة المصرية في وجه الاحتلال البريطاني، وازدادت بالتالي حدة المواجهة العسكرية البريطانية.

كان المطلوب في ظل هذه الظروف إعادة النظر بقانونية الوجود العسكري البريطاني، وفي هذه الحال يكون نهاية الوجود البريطاني في مصر أمراً وارداً، وقد أبدى مجلس قيادة الثورة الرغبة في استئناف بحث المشكلة مع بريطانيا لاستقطاب الرأي العام المصري بتحقيق هذا المطلب القومي، ودعم موقفه الداخلي، لذلك رحَّب بإجراء المفاوضات مع بريطانيا بشأن الجلاء التام على وجه السرعة وعدم إرجاء هذا المطلب الوطني الملح، لكن بريطانيا لم تُرحب ببدء المفاوضات إذ كانت ترى عقد صفقة شاملة مع مصر، ففي مقابل جلائها عن قاعدة قناة السويس لا بد من ارتباط مصر بنظام الدفاع الغربي، ويعني هذا جعل قاعدة القناة، قاعدة دفاع عالمية، وليست مقصورة على بريطانيا فقط.

كان من الطبيعي أن يعترض مجلس قيادة الثورة على هذا التوجه البريطاني، ورَفَضَ أي تواجد أجنبي على أرض مصر، أما التفكير في التحالف مع الغرب في مواجهة الاتحاد السوڤياتي فيمكن أن يُبحث بعد أن تُحل هذه المشكلة، وأن الصفقة البريطانية لن تتحقَّق ما لم تنسحب القوات البريطانية أولاً من مصر قبل أن تفكر في الانضمام إلى نظام الدفاع الغربي في المنطقة.

ولجأ قادة الثورة إلى إضعاف مركز بريطانيا من خلال أربعة توجهات سياسية هي:

الأول: التفريق بين التحالف الأميركي ـ البريطاني، وذلك بالتركيز على تنمية عوامل التعاون المصري مع الولايات المتحدة الأميركية، والمعروف أن أوجه

---

(١) السادات: ص١٧٦.

(٢) مايَر، جَايَل: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢. ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨م. ترجمة: عبد الرؤوف أحمد عمرو: ص٨١.

الخلاف بين الحليفتين يتمثل في إنكار الولايات المتحدة الأميركية استمرار حال الاستعمار البريطاني في الشرق بعامة وفي مصر بخاصة؛ لأنَّه يُعرقل المشروع الأميركي في جذب الدول العربية وإدخالها في منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط في مواجهة الاتحاد السوڤياتي، وأدركت بريطانيا استناداً إلى ذلك أنها لن تستطيع وحدها مواجهة خطر الاتحاد السوڤياتي الذي يُهدِّد منطقة الشرق الأوسط.

الثاني: الإيحاء إلى الولايات المتحدة الأميركية بأنه من السهل عليها أن تكسب إلى جانبها المتطرفين اليساريين من أعضاء مجلس قيادة الثورة.

الثالث: العودة إلى العمل الفدائي ضد الاحتلال البريطاني في قاعدة قناة السويس لإنهاكه وإشغاله.

الرابع: تشجيع الولايات المتحدة الأميركية لكي تمارس ضغطها على حليفتها بريطانيا للتوصل إلى حل للمسألة المصرية.

ويبدو أن هذه التوجهات المصرية كان لها صدى إيجابياً في الولايات المتحدة الأميركية، فقد وجد المسؤولون الأميركيون فيها فرصة لتسويق مشروعهم الخاص بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، بحيث تكون مقبولة لدى مصر أفضل من المقترحات البريطانية.

ويبدو أن العلاقة بين الانسحاب البريطاني والتعاون المصري مع الغرب في نظام دفاعي، قد يُدخل مصر في حلقة مفرغة من الجدل والنقاش حول الحصول على حريتها وهويتها، لذلك رأى الضباط الأحرار الوقوف عند هذا الحد على أن تكون الأولية لتسوية مسألة السودان مع بريطانيا، حيث طلبت مصر إما إعادة وحدة السودان مع مصر أو إعطاء الحرية للسودانيين لتقرير مصيرهم بأنفسهم، وقد تمَّ التوصل إلى اتفاق في وقت قصير حول هذه المسألة، وذلك في (٢٧ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ/ ١٢ شباط ١٩٥٣م) قام على أربعة مبادئ هي:

١ ـ إنهاء الحكم الثنائي المصري ـ البريطاني.

ـ حق أهل السودان في تقرير مصيرهم وقيام جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان.

٣ ـ يمارس السودانيون شؤون الحكم خلال مدة الانتقال السابقة على تقرير المصير.

٤ ـ الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً.

زالت نتيجة هذا الاتفاق إحدى المشكلتين الكبيرتين بين مصر وبريطانيا بعد مضي ما يقرب من ربع قرن من الجدل حولها، وشجَّع الجانبين المصري والبريطاني على الدخول في مفاوضات فيما يتعلق بموضوع الجلاء عن مصر.

وشكَّلت الظروف الدولية مناسبة أخرى لدفعهما على ذلك، فقد أضحت مصر آنذاك قوة يُعتد بها، وهي واثقة من نفسها ومتمسكة بقضيتها، وتلقَّت مساندة من الشعوب العربية، وأدركت حكومة المحافظين في لندن أن الاستمرار في رفض مطلب مصر لن يؤدي إلى نتيجة عملية، ورأت أن الدفاع عن مركزها في الشرق الأوسط، والاحتفاظ بمصالحها النفطية، تستدعي التقارب معها والتنازل عن سياسة الاستعمار القديمة، إذ إن التمسك بها ربما يؤدي إلى نمو روسيا في الشرق الأوسط، وشكَّل التطور العسكري في مجال الطيران البعيد المدى بعد الحرب العالمية الثانية، والانسحاب من الهند التي فقدت أهميتها كجزء من الامبراطورية البريطانية بعد استقلالها، وإمكان إنشاء قواعد جديدة في بعض الدول العربية؛ عاملاً آخر دفع البريطانيين إلى الإسراع ببدء المفاوضات، هذا في الوقت الذي أخذ موقف حزب العمال البريطاني المعارض يميل إلى الموافقة على جلاء القوات البريطانية عن مصر.

ومهما يكن من أمر، فقد نجحت المفاوضات وعُقد الاتفاق النهائي في (٢١ صفر ١٣٧٤هـ/ ١٩ تشرين الأول ١٩٥٤م) الذي نظَّم عملية الجلاء، وأهم بنوده ما يأتي:

ـ انسحاب القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس خلال عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق.

ـ إلغاء معاهدة التحالف المصرية ـ البريطانية عام ١٩٣٦م مع ما يتفرَّع عنها من اتفاقيات أخرى.

ـ تبقى أجزاء من القاعدة صالحة للاستعمال ومُعدة للاستخدام فوراً على أن يتمركز فيها ألف ومئتا خبير من المدنيين.

ـ في حال وقوع هجوم مسلح من دولة خارجية على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك، بين دول الجامعة العربية أو على تركيا؛ يجري التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة، وتُقدم مصر لها التسهيلات الضرورية لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعَّالة.

ـ في حال عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه.

ـ تُقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التي هي جزء لا يتجزأ من مصر، طريق مائي له أهميته الاقتصادية والتجارية، وتُعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقَّع عليها في القسطنطينية في (٢٠ صفر ١٣٠٦هـ/ ٢٦ تشرين الأول ١٨٨٨م).

ـ تظل الاتفاقية سارية المفعول لمدة سبعة أعوام من تاريخ توقيعها، وتتشاور

الحكومتان خلال اثني عشر شهراً الأخيرة من تلك المدة ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق[1].

انتقال السلطة إلى جمال عبد الناصر

كانت مدة الانتقال التي حُدِّدت بثلاث سنوات على وشك الانتهاء، وكان من الضروري على مجلس قيادة الثورة أن يصل إلى قرار في نظام الحكم الذي سيخلف تلك المرحلة، وقد دارت مناقشات عدة بين أعضائه بعضها في اجتماعات مجلس القيادة وبعضها الآخر في جلسات خاصة خلال عام (١٣٧٤ ـ ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)؛ لم تؤد إلى نتيجة إيجابية.

وعقد مجلس قيادة الثورة في (جمادى الأولى ١٣٧٥هـ/ كانون الثاني ١٩٥٦م) جلسة لمناقشة مشروع الدستور الجديد المقترح الذي سيحل محل الدستور المؤقت ويتواءم مع المرحلة الجديدة للثورة بعد انتهاء مدة الانتقال، وكان جمال عبد الناصر قد شكَّل لجنة قانونية لإعداد هذا الدستور[2].

وكان جمال عبد الناصر يرغب في نقل السلطة إليه عبر استفتاء شعبي في الوقت الذي تراجع رفاقه إلى النشاط الإداري المكتبي، وهذا هو السبب في عدم ترشُّح أي منهم ضده، وبعد موافقة مجلس قيادة الثورة على مشروع الدستور وترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، عُرضا على الاستفتاء الشعبي في (١٦ ذي القعدة ١٣٧٥هـ/ ٢٥ حزيران ١٩٥٦م) ونال أكثر من ٩٨٪ من أصوات الناخبين، فانتقلت السلطة بذلك إلى جمال عبد الناصر دستورياً بعد هذا الاستفتاء[3].

جمع الدستور الجديد بين نموذجين من نماذج نظم «الديمقراطية» النيابية هما النظامين النيابي والرئاسي، ويُعدُّ في هذا الحال ذو طبيعة خاصة حيث أخذ بفردية السلطة التنفيذية من النظام الرئاسي كما أخذ بعنصر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على نحو مشابه لما يجري العمل به في ظل النظام النيابي.

يتولى رئيس الجمهورية بموجب هذا الدستور السلطة التنفيذية ويُعين الوزراء ويرأس مجلسهم، ويضع السياسة العامة للدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفقاً للمادة ١٣٢، ويُعدُّ القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع ويُعين القائد العام.

ويتولى مجلس الأمة السلطة التشريعية ويُشكَّل بالانتخاب السري العام المباشر، ويراقب المجلس أعمال السلطة التنفيذية، وهي رقابة محدودة يملك فيها المجلس

---

(١) السادات: ص١٧٦. عمر: ص٥١٠ ـ ٥١٢. ماير: ص١٠٦، ١٠٧.

(٢) البغدادي: جـ١ ص٢٦٧.

(٣) المرجع نفسه: ص٢٦٨.

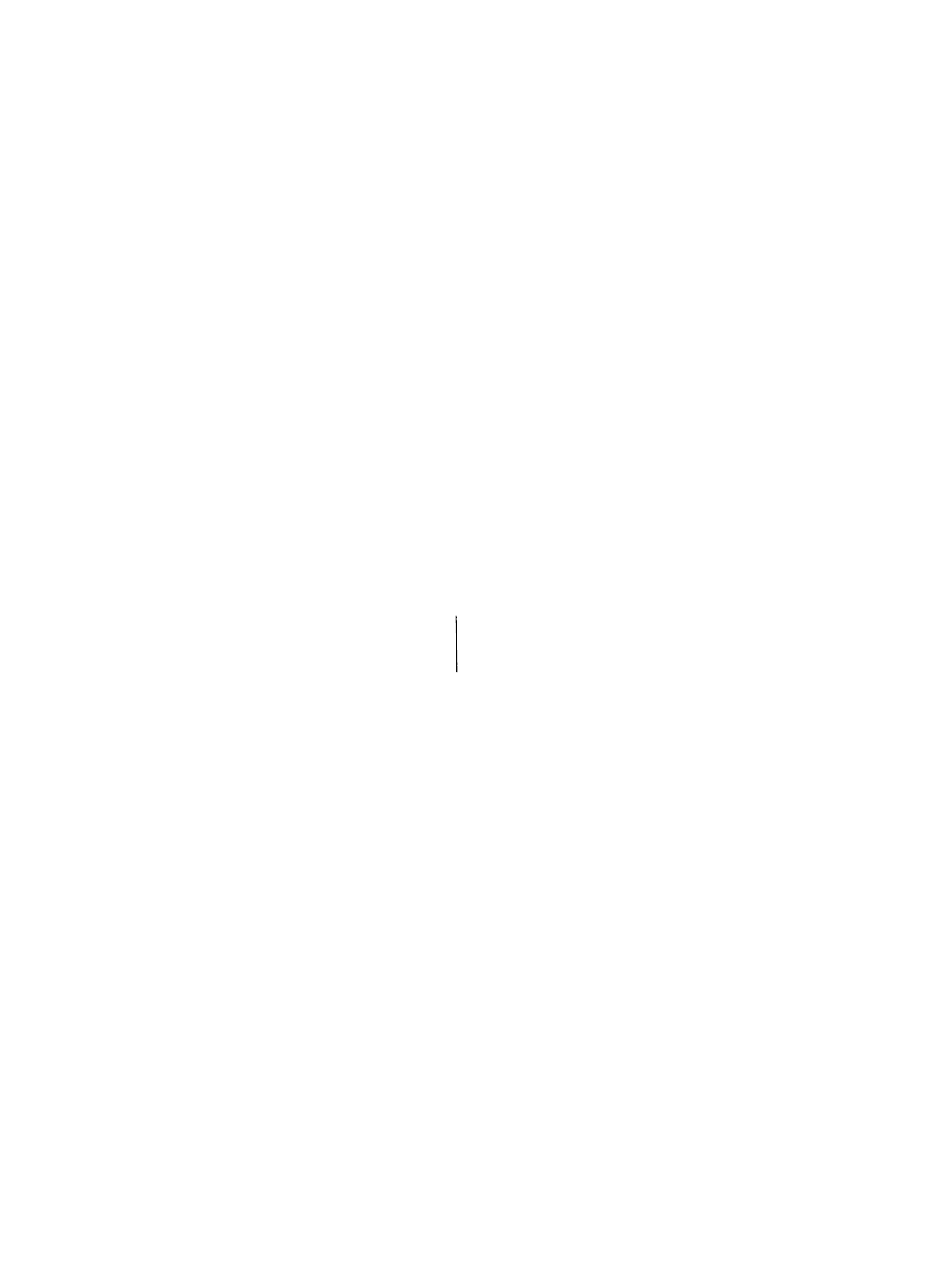
سحب الثقة، من أحد الوزراء من دون أن تقوم مسؤولية تضامنية للوزراء كلهم أمام المجلس؛ لأن رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية المستفتى عليه مباشرة من الشعب، فلا يملك مجلس الأمة تجاهه سلطات في حين أن لرئيس الجمهورية سلطة حل المجلس وفقاً لأحكام المادة ١١١، ويُشكل المواطنون وفقاً لأحكام المادة ١٩٢، اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها، ويُكوَّن هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية، ويتولى الترشيح لمجلس الأمة، واستناداً إلى هاتين العبارتين تمَّ استيعاب المجلس التشريعي من قِبل رئيس الجمهورية، فهو يملك حق تعيين المجلس وعزله، ومن ثمَّ يملك الإرادة التي تُمكِّنه من فرض السيطرة على المجلس، فسقط بنص المادة ١٩٢ أحد الحقوق الجوهرية للشعب، وانتهى إمكان تكوين الأحزاب، وأضحى الجميع خاضعين لسلطة الاتحاد القومي المنبعثة أساساً من رؤية رئيس الجمهورية وتفكيره[١].

الواقع أن دستور عام ١٩٥٦م ركَّز السلطة في يد رئيس الجمهورية الذي تضخَّم دوره، وأضحى الضمانة الوحيدة للتطور السياسي والاجتماعي في مصر وشكَّل بداية السلطة الفردية للحكم، وأضحى مجلس الأمة معبراً عما تريده الحكومة، كما أضحى الوزراء معاونين لرئيس الجمهورية، وبدا واضحاً أن جمال عبد الناصر أضحى يملك السلطة المطلقة بعد أن حلَّ مجلس قيادة الثورة الذي انتهى دوره، وهيمن على جهاز الدولة الإداري وهو المؤسسة الرئيسة لتنفيذ العمل السياسي.

ومهما يكن من أمر، لم يستمر العمل بهذا الدستور سوى أشهر قليلة، حيث أُعلن في (رجب ١٣٧٧هـ/ شباط ١٩٥٨م) عن اتفاق القيادتين المصرية والسورية على الوحدة بين البلدين، وتمَّ إجراء استفتاء في كل من البلدين على قيامها، وبإعلان موافقة الشعبين على الاتحاد، تكوَّنت دولة جديدة بدستور جديد هي الجمهورية العربية المتحدة.

---

(١) بدوي، ثروت: النظام الدستوري العربي، جـ١ ص٣٤١ ـ ٣٤٣.
البشري: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠م، ص٢٠٨، ٢٠٩.



الفَصْلُ الخَامِسَ عَشَرَ

مصر في عهد جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥م

تمهيد

يُعدُّ جمال عبد الناصر القائد العربي الأبرز في القرن العشرين، بدأ حياته السياسية عقب ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م، وجسَّد المواجهة التاريخية بين العرب والغرب، وكانت الهوة عميقة بينه وبين معظم القادة العرب، حيث كان هؤلاء يعتمدون في الحفاظ على عروشهم على الدعم الغربي، ويتجاهلون شعور شعوبهم المناهضة للغرب، كما امتنعوا عن محاولات تأسيس أي تحرك سياسي «ديمقراطي» في بلادهم، غير أن الشعوب العربية تجسَّدت في شخصه.

وتختصر سيرة جمال عبد الناصر وعهده، تاريخ الشرق الأوسط في القرن العشرين، وتكشف إعادة النظر في حياته السياسية مع الأخذ بعين الاعتبار ما جرى في الماضي؛ من فشل جهوده في تحرير الشعوب العربية من الاستعمار.

الواقع أن جمال عبد الناصر لم يترك إرثاً سياسياً خلفه على الرغم من تمتعه بدعم جماهيري واسع لم يشاركه فيه أحد من قادة العرب في الزمن الحديث والمعاصر، ومع أن الشعوب العربية مارست أحياناً ضغوطاً على حكامها لإجبارهم على السير معه أو على خطاه، إلا أن هذا القائد لم يجمع هذه الشعوب ويوجهها للعمل ضمن أطر حزبية أو حركية فاعلة، ما كان سبباً في تبخر حلمه بعد وفاته، وربما يكون ما حدث على هذا النحو هو الذي حمل الشعوب العربية على إيقاف محاولاتها من أجل العمل على تحقيق أهدافه.

لا يزال جمال عبد الناصر وعهده بعد خمسة وستين عاماً تقريباً على ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م، وخمسين عاماً تقريباً على وفاته، أكثر الزعماء والقادة العرب مثاراً للجدل وموضوعاً للكتابة السياسية والتاريخية، وحتى الذين ينظرون إليه كقائد عظيم لا يملكون أن يتبنُّوا كل الخيارات التي اتبعها لا سيما لجهة عسكرة الدولة في عهده، وتعميم التعاطي المخابراتي، ولكن في المقابل فإن الذين يأخذون على هذه الثورة انحرافها السلطوي لا يستطيعون أن يوازنوا بينها وبين أنظمة الانقلابات التي سادت في أكثر من دولة عربية.

إن العلاقة الفارقة في شخصية جمال عبد الناصر لا تكمن فقط في أنه ظل بعيداً عن الفساد خلافاً بمن تعامل معهم من حاشيته؛ بل لأنه كان صاحب رؤية سياسية، وهي عبارة عن صرخة تردَّدت أصداؤها في العالم العربي «ارفع رأسك يا أخي لقد ولَّى عهد الاستعمار».

صحيح أن جمال عبد الناصر تعرَّض لنكسة، إلا أنه أسَّس ما سيمحو آثارها، فأعاد بناء الجيش، وأمده بالذخيرة خلال مرحلة من مراحل الصراع العربي ـ الصهيوني هي مرحلة الاستنزاف.

ووصل البعض في سياق هذا الجدل حول ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م وحول عهد جمال عبد الناصر إلى حد معارضتهما واعتبارهما مسؤولين عن تدهور وضع الأمة العربية بعامة، والواضح أنه من الطبيعي أن تقع الثورة في بعض الأخطاء وهي تقود معاركها المتتالية في الداخل والخارج، غير أن تلك الأخطاء لا يمكن أن تحجب الإنجازات التي حقَّقتها، من ذلك أن الغالبية الساحقة من الشعب المصري كانت تعيش في فقر مدقع، وأن ٨٠٪ من سكان الريف كانوا من المعدمين، كما كانت الدولة في خدمة فئة محدودة من أصحاب المصالح، وتغيَّر كل شيء بعد الثورة، وظهر فجر جديد على أنقاض الماضي بفضل جمال عبد الناصر الذي ظل حتى آخر لحظة من حياته متمسكاً بمبادئه وملتزماً بثوابت الثورة وبمصالح الشعب، ومتمتعاً بقدرة هائلة في إدراك طبيعة حركة التاريخ والقوانين التي تحكمها(١).

وسأتناول في هذا الفصل أبرز المحطات التاريخية في عهد جمال عبد الناصر في المدة بين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦م.

العلاقات الخارجية المصرية حتى عام ١٩٥٦م

العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية

كانت الدلائل خلال السنوات الأولى للثورة وحتى عام (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م) تُشير إلى قيام علاقات أفضل بين مصر والولايات المتحدة الأميركية، لكن سياسة الدفاع الأميركية في الشرق الأوسط كانت العامل الرئيس الذي حدَّد ماهية العلاقة بينهما.

فعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، شرعت الولايات المتحدة الأميركية في رسم سياسة جديدة في الشرق الأوسط تقوم على الأسس الآتية:

ـ إنهاء الصراع العربي ـ الصهيوني وتحقيق السلام.

---

(١) أبو الريش: ص١٥ ـ ١٨. الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية: جـ١٨ ص٣٦٧ ـ ٣٦٩.

ـ إدخال المنطقة العربية في دائرة سياستها في مواجهة الاتحاد السوڤياتي وتطويقه.

ـ الحلول مكان بريطانيا في المنطقة.

ونتيجة لهذا التوجه السياسي أضحت مصر ذات أهمية خاصة في سياستها في المنطقة، فبدأت بالاتصال بقادة الثورة عبر السفارة الأميركية في القاهرة، وكان جمال عبد الناصر يسعى إلى تطوير علاقته بالولايات المتحدة الأميركية من أجل الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية كانت مصر بأمس الحاجة إليها، لكن توجهات السياسة الأميركية تجاه مصر ارتبطت بشروط أهمها ما يأتي:

ـ اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ـ إيجاد نوع من التسوية للصراع مع الكيان الصهيوني.

ـ ضرورة تقديم مصر تعهدات مكتوبة بهذا الموضوع.

وتبادل الطرفان الوفود والسفراء لشرح وجهات نظرهما، فأكدت مصر أنها على استعداد لمناقشة فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد إتمام الانسحاب البريطاني غير المشروط من مصر، وأن مصر لا يمكن أن تكون شيوعية، وتتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الولايات المتحدة الأميركية للحصول على مساعداتها العسكرية والاقتصادية، وتمكينها من تسليح جيشها، وقدَّمت التعهدات المطلوبة كتابة، وقد حملها عبد المنعم أمين ممثل محمد نجيب إلى السفير الأميركي الأميركي في القاهرة جيفرسون كافري في (١٤ صفر ١٣٧٢هـ/ ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م).

ونشطت المباحثات عقب نجاح دوايت أيزنهاور في انتخابات الرئاسة الأميركية، وتوليه المسؤولية في (ربيع الآخر ١٣٧٢هـ/ كانون الثاني ١٩٥٣م)، فأعدت وزارة الخارجية الأميركية في بداية عام ١٩٥٣م تصوراً شاملاً للأهداف الأميركية في مصر فيما سُمي بالخطة الإقليمية والمهام التي يجب على السفارة الأميركية في القاهرة أن تُنفذها وتشمل ما يأتي:

ـ اتخاذ إجراءات من شأنها تيسير التعاون بين مصر والغرب.

ـ خلق إدراك واقعي بالخطر الذي يُهدّد تطلعات مصر من الاستعمار السوڤياتي والتخريب الشيوعي.

ـ تنمية الثقة في النهضة المصرية واحتمال إمكان التقدم الاقتصادي والاجتماعي خلال التطور المنظم.

ـ انطلاق هذه المهام من فرضية ضرورة إسهام مصر في نظام الدفاع الإقليمي عن

الشرق الأوسط، والدخول في سلام مع الكيان الصهيوني الذي لا يُهدِّد مصالح مصر[1].

الواقع أن الولايات المتحدة الأميركية بخاصة والغرب بعامة صعَّدا رغبتهما في استيعاب مصر في تحالف عسكري يهدف إلى إبعاد الاتحاد السوفياتي والشيوعية عن منطقة الشرق الأوسط، وتحوَّل هذا التصعيد إلى طلب رسمي أثناء اجتماع جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركية مع كل من محمد نجيب وجمال عبد الناصر ومحمود فوزي وزير الخارجية المصرية في (٢٦ شعبان ١٣٧٢هـ/ ١١ أيار ١٩٥٣م)[2]، والمعروف أن الإدارة الأميركية رأت أن يقوم دالاس بجولة استكشافية في المنطقة لصياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية الأميركية واحتواء الخطر الشيوعي، وملء الفراغ الذي سيحدثه رحيل البريطانيين عن مصر.

لم يترتب على تلك الاجتماعات أي شيء ملزم؛ لأنها كانت اجتماعات لاستكشاف الآراء والنوايا في أول زيارة لمسؤول أميركي رفيع المستوى إلى مصر، ولكن وخلافاً لموقف جمال عبد الناصر المعارض للتحالف مع الغرب، فإن محمد نجيب المحافظ لم يعارض الفكرة، ومن ثَمَّ سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى إيجاد حلفاء بعد مرور سنة على الزيارة حيث كان جمال عبد الناصر يضع أسس السياسة الخارجية المصرية، وكان معارضاً لكل أشكال التحالف مع القوى الخارجية.

ويبدو أن دالاس توصل إلى قناعة بأهمية قاعدة قناة السويس بالنسبة للغرب، وضرورة التوفيق بين المصالح الغربية وسيادة مصر، وتحديد الإجراءات المطلوبة تجاه المنطقة مع تحذير العرب والإسرائيليين من العدوان، ولوَّح بإمكان تقديم المساعدة العسكرية إلى مصر إذا وافقت على حلّ النزاع مع بريطانيا وفقاً للتصورات الأميركية، أي الربط بين تسوية الجلاء عن قاعدة قناة السويس وتحقيق أمن الدول الغربية، مع الأخذ بعين الاعتبار الشكوك العميقة لشعوب المنطقة في القوى الاستعمارية وفي الولايات المتحدة الأميركية لارتباطها بحلف شمالي الأطلسي[3].

لكن سياسة أيزنهاور تجاه مصر واجهت ثلاث عقبات.

الأولى: اشتراط الكيان الصهيوني أن يُعامل بالمثل أو تُوقِّع مصر معاهدة صلح مع الإسرائيليين وذلك قبل حصولها على المساعدة العسكرية.

---

(١) فتحي، ممدوح أنيس: مصر من الثورة إلى النكسة، مقدمات حرب حزيران ١٩٦٧م، ص٤٨.

(٢) هيكل، محمد حسنين: عبد الناصر والعالم: جـ١ ص٥٥ ـ ٦٩.

(٣) فتحي: ص٥٠.

الثانية: معارضة بريطانيا إمداد مصر بالأسلحة.

الثالثة: تصاعد معارضة تسليح مصر داخل الإدارة الأميركية والتي تتمثَّل في الموقف من برنامج الأمن المتبادل، بحجة أن النظام في مصر لا يزال غير مستقر، وهو في حال حرب مع إسرائيل المجاورة[1].

وجرى في هذه الأثناء أن بدأت فكرة سياسة الحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي تفرض نفسها على جمال عبد الناصر من خلال علاقته بالسفير الهندي في القاهرة، حيث التزمت الهند بهذه السياسة على الرغم من عضويتها في رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث» كما تأثر جمال عبد الناصر بفكرة الحياد التي كانت متداولة بين بعض السياسيين داخل مصر أمثال وزير الخارجية محمد صلاح الدين ومحمود عزمي، وبدأ تعبير الحياد يتردَّد على لسان أعضاء مجلس قيادة الثورة منذ (ربيع الآخر ١٣٧٢هـ/ كانون الثاني ١٩٥٣م)، وازداد بعد زيارة دالاس للقاهرة[2]، وسرعان ما أضحى السلاح البلاغي لمؤيدي جمال عبد الناصر بعد أن ردَّده كثيراً في خطاباته، وتبنَّته الدول الآسيوية والأفريقية التسعة والعشرين التي اشتركت في مؤتمر باندونغ باندونيسيا بين (٢٥ شعبان ـ ٢ رمضان ١٣٧٤هـ/ ١٨ ـ ٢٤ نيسان ١٩٥٥م).

وحدَّدت وزارة الخارجية الأميركية عقب عودة دالاس إلى بلاده، أهداف السياسة الأميركية تجاه مصر على الشكل الآتي:

- التصدي للتوجه المصري نحو الحياد.
- تشجيع الحكومة المصرية على التقيد بالمبادئ الدستورية، والابتعاد عن «الديكتاتورية» العسكرية، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي والبناء الداخلي.
- إقناع المصريين بأن مواجهة الشيوعية لن يُكتب لها النجاح إلا إذا تعاونت مصر مع العالم الغربي، وأن قاعدة قناة السويس هي جزء من هذا الإطار.
- تبديد المشاعر المناهضة للبريطانيين لدى المصريين.
- مراعاة ما سبق في ظل تنفيذ برنامج المساعدة العسكرية الأميركية لمصر مع الأخذ بعين الاعتبار إمكان تحقيق تسوية بين مصر والكيان الصهيوني[3].

ويُذكر أن هذا التوجه الأميركي السياسي كان الأساس الذي طبع التعامل مع مصر حتى عام (١٣٧٤ ـ ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)، مع الإصرار على الربط بين تقديم المساعدة العسكرية لها وتوقيعها على اتفاقية الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة الأميركية،

---

(١) فتحي: ص٥٠.

(٢) هيكل: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة ص١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣) فتحي: ص٥١.

وكان الأميركيون آنذاك يسعون إلى إنشاء حزام إسلامي عبر إقامة حلف إسلامي عسكري يرتبط بالولايات المتحدة الأميركية بمعاهدة أمن متبادل بهدف مقاومة الإلحاد والشيوعية الدولية[١].

وحدَّدت الإدارة الأميركية وجهة استعمال الأسلحة الممكن تزويد مصر بها في: أغراض الأمن الداخلي، والدفاع المشروع عن النفس، والمشاركة في الدفاع عن المنطقة من خلال تدابير وترتيبات الأمن الجماعي مع ربط مصر بتحالف مع أميركا، وموافقتها على وجود بعثة أميركية في القاهرة تتمتع بالحصانة «الدبلوماسية» الكاملة.

وأبلغ جمال عبد الناصر مسؤولي السفارة الأميركية في القاهرة أثناء اجتماعه معهم في (محرم ١٣٧٥هـ/ أيلول ١٩٥٥م) أن اتفاقية المساعدة الأميركية غير مقبولة بشروط الولايات المتحدة الأميركية بسبب الموقف الداخلي في مصر المعادي للغرب، وخبرة المصريين مع الاستعمار الأجنبي[٢] مع الحرص على الحصول على المساعدة الأميركية، ولكن من دون اتفاقية مصاحبة، وفي المقابل كان الحرص الأميركي على عدم استثناء مصر من اتفاقية الأمن المتبادل.

وكان جمال عبد الناصر يسعى من جانبه إلى تطوير علاقته مع الولايات المتحدة الأميركية وتحسينها، وكان للسفير كافري دور تاريخي في محاولة إقناع حكومته بالاستجابة لمساعي الصداقة من جانب مصر واحترام خصوصيتها ومصالحها الحيوية، وكان يمكن أن تكون اتفاقية الجلاء مع بريطانيا منعطفاً إيجابياً نحو دفع علاقة البلدين إلى آفاق أفضل، من التعاون والصداقة، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية خضعت لضغوط داخلية من جانب «الكونغرس» وضغوط خارجية من جانب بريطانيا والكيان الصهيوني، جعلتها تتردَّد في الاستجابة لمطالب مصر، ما دفع جمال عبد الناصر إلى عقد صفقة الأسلحة السوڤياتية ـ التشيكية، الأمر الذي كان إيذاناً بتدهور العلاقة بين البلدين.

مثَّلت صفقة السلاح انعطافة في تغيُّر العلاقة المصرية ـ الأميركية، وقد بالغت الولايات المتحدة الأميركية في اتهام جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية، ورأت أن تحريضه الشعب العربي ضد قادته قد حلَّ مكانه عداؤه للشيوعية، وقبلت موقفه العدائي للكيان الصهيوني كأمر طبيعي بالنسبة إلى قائد مصري، ولم تكن منزعجة من اشتراكيته المعتدلة؛ لكن العرض بالمساعدة في تمويل السد العالي في أسوان أضحى موضع شك، حدث ذلك عندما قرَّرت واشنطن أن صفقة الأسلحة هي جزء من سياسة شخصية لعبد الناصر لتصعيد تهديداته للمصالح الغربية في منطقة

---

(١) فتحي: ص٥٢، ٥٣.

(٢) ماير: ص٢٣٥.

الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة الأميركية لديها شك في أنه يريد الشرق الأوسط له وحده.

وكانت السياسة الأميركية تربط بين المساعدة الاقتصادية والعسكرية وبين التوجهات الخارجية للدول المتلقية لهذه المساعدة، وهي سمة سلبية في السياسة الأميركية، وقد دفعت مصر إلى تأميم قناة السويس والتوجه إلى الاتحاد السوڤياتي كبديل مناسب في مجال التعاون الدولي التي تطمح إليه، وقد دفع ذلك السياسة الأميركية إلى مسارات أدَّت إلى نتائج عكسية أكثر سلبية، وتدهوراً، واتخذت منحى العقاب، ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تعلم بقرار الحرب ضد مصر من جانب بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني، إلا أنها لم تفعل أي شيء لتحول دون وقوعه(١).

الواقع أن العلاقة الأميركية مع مصر ارتبطت بثوابت عدة من الجانب الأميركي أثَّرت في طبيعتها وهي:

- ربط العلاقة بينهما بتحسين العلاقات المصرية ـ الصهيونية.
- ربط المساعدة العسكرية الأميركية بمدى التحالف مع الغرب أو السير في فلك السياسة الغربية، والمشاركة في الترتيبات الأمنية والدفاعية مع الغرب.
- إن كل تقارب بين مصر والكتلة الشرقية يعني تباعداً بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر.
- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية خلق قوى عربية منافسة لمصر ولقيادتها في العالم العربي في حال تأزم العلاقة معها، مع العمل على عزلها.

العلاقة مع بريطانيا

كان جمال عبد الناصر يأمل عقب توقيع اتفاقية الجلاء في (٢١ صفر ١٣٧٤هـ/ ١٩ تشرين الأول ١٩٥٤م) في فتح صفحة جديدة في العلاقة مع بريطانيا وبخاصة أنها كانت قد أعلنت في (ذي الحجة ١٣٧٣هـ/ آب ١٩٥٤م) عن رفع الحظر الذي فرضته على بيع الأسلحة لمصر منذ عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) تنفيذاً للاتفاق الثلاثي الأميركي والفرنسي والبريطاني الموقع عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)(٢) ويبدو أن لذلك علاقة بـ:

- خلق مناخ يساعد على التوصل إلى اتفاقية لصالح بريطانيا.
- خشية بريطانيا من أن تحل الولايات المتحدة الأميركية محلها في سوق تقليدية للأسلحة البريطانية، وعندما رأى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل أن ذلك

---

(١) فتحي: ص١٣٠.

(٢) ناتنغ، أنطوني: ناصر: ص٩٨.

يُعدُّ تهديداً لإسرائيل، أكد له وزير خارجيته أنطوني إيدن استحالة ذلك، وحجته أن رفع الحظر البريطاني عن الأسلحة لن يكون ذا قيمة بفعل وجود لجنة الشرق الأدنى لتنسيق الأسلحة في واشنطن منذ عام (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م) وبها ممثلون عن الدول الثلاث الأميركية والبريطانية والفرنسية، للسيطرة على صادرات الأسلحة للشرق الأوسط والمنوط بها الحفاظ على التوازن العسكري بين الدول العربية وإسرائيل، وستُحوَّل إليها طلبات التسليح التي ستسيطر عليها[(١)].

وتوقعت مصر أن تُنفِّذ بريطانيا التزامها بتوريد صفقة الأسلحة المعقودة بين البلدين في عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) بعد صدور قرارها برفع حظر بيع الأسلحة لمصر، ولكن لم يحدث شيء من هذا للأسباب نفسها التي جعلت الولايات المتحدة الأميركية تتراجع عن اتفاقها مع مصر بتزويدها بالسلاح؛ ولأن بريطانيا كانت تسعى أيضاً إلى دفع مصر للاشتراك في أحلاف مع الغرب، وهو ما رفضه جمال عبد الناصر[(٢)].

الواقع أنه كان هناك اتفاق بين الدول الثلاث الأميركية والبريطانية والفرنسية على الحفاظ على توازن التسلح بين الكيان الصهيوني وجيرانه العرب، وشعرت هذه الدول بأن نوع الأسلحة التي يطلبها جمال عبد الناصر سيضعه في مكانة متعادلة أو متفوقة نسبياً.

ومن المؤكد أن كلاً من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ربطت بين دخول مصر في تنظيم الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، وتقديم المساعدة العسكرية، وإذا رفضت فإن البديل هو الامتناع عن تلبية طلب المساعدة والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في مواجهة الدول العربية، وقد حافظت الدول الثلاث الموقعة على الاتفاق الثلاثي على هذا المبدأ في علاقتها مع الدولة العربية بعامة ومع مصر بخاصة؛ بل إنها قامت بتوريد السلاح اللازم إلى الكيان الصهيوني على الرغم من وجود التصريح الثلاثي الذي يُحذّر من توريد السلاح إلى هذا الكيان وإلى الدول العربية المواجهة له[(٣)].

العلاقة مع الاتحاد السوفياتي

كانت التقديرات السوفياتية الأولية لقيام ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢م تُشير إلى أنها انقلاب عسكري على صلة بالولايات المتحدة الأميركية، غير أن هذه التقديرات

---

(١) فتحي: ص٦١.

(٢) عبد الناصر، جمال: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر، القسم الأول، ص٢٧٥ ـ ٢٧٧.

(٣) البغدادي: جـ١ ص١٩٨.

سرعان ما تغيَّرت عندما بدأ مجلس قيادة الثورة بالاتصال بالاتحاد السوفياتي لأسباب اقتصادية تتعلق بتصريف محصول القطن لعام (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، فتقرَّر الاتصال ببلدان الكتلة الاشتراكية، فكلَّف مجلس قيادة الثورة يوسف صديق بالاتصال بالمستشار التجاري السوفياتي، وخالد محيي الدين بالاتصال بالمستشار التجاري المجري(١).

وتوصل مجلس قيادة الثورة بعد رفض الغرب إمداد مصر بالمساعدات العسكرية؛ إلى قناعة بأن مواجهة الاستعمار الغربي لا يتحقَّق إلا بالتعاون مع قوى أخرى منافسة وغير مرتبطة بالمنظومة الاستعمارية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، فأرسل البعثات إلى موسكو من أجل ذلك، نذكر منها:

بعثة طه الغزنواني: سافر إلى موسكو في (رمضان ١٣٧٢هـ/ أيار ١٩٥٣م)، وناقش مع المسؤولين السوفيات إمكان تأييدهم للحق العربي وللشعب الفلسطيني، وإمداد مصر بالأسلحة السوفياتية، وقد ردَّ المسؤولون السوفيات أنه بالإمكان النظر في الأمر مستقبلاً لأن مبادئ ستالين كانت تمنعهم من إعطاء السلاح إلا للدول الشيوعية(٢)، إلا أنهم أبدوا رغبتهم في فتح صفحة جديدة في علاقات الصداقة مع الدول العربية بعامة ومع مصر بخاصة، وإنهاء التوتر الناجم عن الاعتراف السوفياتي الفوري بالكيان الصهيوني(٣).

بعثة مراد غالب: سافر إلى موسكو (صفر ١٣٧٣هـ/ تشرين الأول ١٩٥٣م) بتكليف من مجلس قيادة الثورة للعمل مع الفريق عزيز المصري، الوزير المصري المفوض هناك في البحث مع المسؤولين السوفيات حول موضوع التسليح، وطلب تدريب ضباط مخابرات مصريين في دورات خاصة على أيدي المخابرات السوفياتية بالإضافة إلى إمداد مصر بالنفط، والمعروف أن قادة الثورة خشوا من أن الصدام المرتقب مع بريطانيا المسيطرة على المصادر الرئيسة للنفط المصري في منطقة السويس، قد يؤدي إلى قطع النفط عن مصر، فاستجاب السوفيات على الفور لطلب الإمداد بالنفط، وأجَّلوا البحث في تزويد مصر بالأسلحة، بحجة المزيد من الدرس، ولم يوافقوا على تدريب ضباط المخابرات المصريين(٤).

---

(١) جلاب، فيليب وآخرون: قصة السوفيات مع مصر، حوار مع مسؤولين حوار مع خالد محيي الدين، ص٦٥.

(٢) السادات: ص١٦٩. ويُذكر بأن ستالين كان قد توفي في آذار ١٩٥٣م.

(٣) الغزنواني، طه: مذكرات، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي، ص٣١، ٣٢.

(٤) فتحي: ص٥٩.

بعثة حسن رجب: أرسلت مصر في أواخر السنة المذكورة أعلاه بعثة رسمية إلى الاتحاد السوڤياتي برئاسة المهندس حسن رجب، مكثت في موسكو حتى بداية عام ١٩٥٤م، أجرت خلالها مفاوضات مع السوڤيات بشأن إمكان الحصول على مساعدات وقروض وبناء مصانع وشراء أسلحة من الاتحاد السوڤياتي(١).

لم تُسفر البعثات المصرية المختلفة عن تلبية طلب مصر بإمدادها بالسلاح ويبدو أن المسؤولين السوڤيات كانوا حذرين بفعل الأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة بسبب أطماع الغرب بالإضافة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي فقدَّموا عرضاً لمصر بالمساعدة على بناء السد العالي، ويُذكر بأن العلاقة المصرية مع الاتحاد السوڤياتي لم تتأثر بمحاكمة الشيوعيين في نهاية عام ١٩٥٣م، وبداية عام ١٩٥٤م؛ بل إنه في (١٧ رجب ١٣٧٣هـ/ ٢٢ آذار ١٩٥٤م)، تقرَّر رفع مستوى التمثيل «الدبلوماسي» بين مصر والاتحاد السوڤياتي إلى مستوى السفارة، وتمَّ تعيين الفريق عزيز المصري أول سفير لمصر في الاتحاد السوڤياتي(٢).

لم تستمر العلاقة الجيدة، مع الاتحاد السوڤياتي مدة طويلة، فقد تدهورت سريعاً بفعل عاملين:

الأول: رفع المستوى «الدبلوماسي» بين الاتحاد السوڤياتي والكيان الصهيوني إلى درجة السفارة في (شوال ١٣٧٣هـ/ حزيران ١٩٥٤م)، وتقديم السفير السوڤياتي أوراق اعتماده في مدينة القدس بوصفها عاصمة هذا الكيان، وذلك تعبيراً عن الرغبة المتبادلة في تقوية الصداقة بين البلدين، وقد رفضت الدول العربية ومنها مصر الاعتراف بذلك.

الثاني: رأت الدوائر السوڤياتية في توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا بأنها موجهة ضد المصالح الوطنية لمصر والدول العربية، وأنها جاءت نتيجة لضغط أميركي(٣).

ونذَّد الاتحاد السوڤياتي باتفاقية الجلاء وعدَّها صفقة مع «الامبرياليين» فتدهورت العلاقة المصرية ـ السوڤياتية وبخاصة بعد أن قامت القاهرة بشن حملات دعائية ضد الشيوعيين، واعتقلت العديد منهم.

ولكن مع (أواسط ١٣٧٤هـ/بداية ١٩٥٥م)، وبفعل تأكيد مصر على معاداتها للأحلاف الغربية، ومناهضتها لحلف بغداد؛ تغيَّر الموقف السوڤياتي، ورأت موسكو في سياسة الحياد التي اتبعتها مصر إضعافاً للمعسكر الغربي الرأسمالي، ومكسباً

---

(١) جلاب: شهادة خالد محيي الدين، ص٦٦.

(٢) جلاب: شهادة مراد غالب، ص١٣٥.

(٣) لاكور، والتر: الاتحاد السوڤياتي والشرق الأوسط، ص١٧٨، ١٧٩.

سياسياً للاتحاد السوفياتي، لذلك رحَّبت بمؤتمر باندونغ الذي عُقد في أندونيسيا في (شعبان ١٣٧٤هـ/نيسان ١٩٥٥م)، وأيدت قراراته في الوقت الذي أثارت غضب الدول الغربية.

وسعى الاتحاد السوفياتي إلى تحقيق أهدافه ومصالحه في المنطقة فاستجاب بسرعة لطلب مصر بتزويدها بالأسلحة، ثم سارع إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والخبرة الفنية لبناء السد العالي، وتأييد موقف مصر في تأميم قناة السويس[١].

وقد أفاد الاتحاد السوفياتي من علاقته مع مصر بكسر طوق الأحلاف الغربية ضده، وإتاحة الفرصة له في كسب صداقة حركات التحرر الوطني في كثير من بلدان آسيا وأفريقيا، كما ارتبط التسليح في المنطقة به، واستطاع مع مرور الوقت أن يتواجد بحرياً في البحر المتوسط والاعتماد على الموانئ المصرية وغيرها من الدول الصديقة[٢].

العلاقة مع فرنسا

عندما فقدت فرنسا نفوذها في تونس والمغرب تمسكت بشدة بالجزائر إلا أنها واجهت مقاومة شديدة من الثوار الجزائريين الذين كانت مصر تدعمهم معنوياً ومادياً وعسكرياً، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقة المصرية ـ الفرنسية فضلاً عن الدعم العسكري الفرنسي للكيان الصهيوني الذي أدى إلى مزيد من التدهور حتى حصل الصدام والعدوان عقب إعلان مصر تأميم قناة السويس من خلال التحالف الفرنسي ـ الإسرائيلي[٣].

موقف مصر من نظام الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط

أنهى نجاح الاتحاد السوفياتي في تفجير القنبلة الهيدروجينية في (ذي الحجة ١٣٧٢هـ/آب ١٩٥٣م)، احتكار الولايات المتحدة الأميركية وتفوقها في السلاح النووي، وأدَّى إلى تطور جديد في الأسلوب «الاستراتيجي» في مجال العلاقة بين البلدين، فرأت الولايات المتحدة الأميركية أنه لا بد من إنشاء حزام شمالي لمواجهة تسرب النفوذ الشيوعي إلى منطقة الشرق الأوسط المهمة سياسياً واقتصادياً بالنسبة للعالم الغربي، وسعى الاتحاد السوفياتي من جانبه إلى تطوير نظامه الدفاعي المركزي إلى نظام لا مركزي عبر إنشاء قواعد عديدة في البلدان الأوروبية والآسيوية الخاضعة لنفوذه، ومن ثمَّ كان لزاماً على الولايات المتحدة الأميركية أن تُطور

(١) فتحي: ص١٣١.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه: ص١٣٢.

نظامها الدفاعي بحيث تتفادى هجوم الاتحاد السوفياتي وزحفه إلى المنطقة، فاعتمدت على الناحية الاقتصادية في مكافحة تمدد النفوذ السوفياتي إليها[١]، وكان من أشكال هذه السياسة برنامج «النقطة الرابعة»، وهي أداة تعاقدية ثنائية بينها وبين دول المنطقة تتضمن الدعم الاقتصادي والفني بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وبناء على ذلك أضحت منطقة الشرق الأوسط إحدى خطوط الدفاع المتقدمة بالنسبة للمعسكر الغربي بعامة وللولايات المتحدة الأميركية بخاصة، حيث يشكل موقعها أهمية بالغة في حال نشوب حرب بين المعسكرين الغربي والشرقي[٢] فاتجه المسؤولون الغربيون إلى استقطاب الدول المتاخمة للاتحاد السوفياتي من ناحية الجنوب المعرضة لخطر الهجوم عليها، وإدخالها في حلف عبر إغرائها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية من أجل دعمها وتقوية دفاعاتها.

وبرز دور مصر في هذه المنظومة الدفاعية، وكانت الولايات المتحدة الأميركية تُخطّط أن يكون هذا البلد محور هذا النظام الدفاعي، وعضواً فاعلاً فيه بسبب وجود قاعدة قناة السويس، وتقدُّم مصر كرائدة في المنطقة حيث بإمكانها أن تفرض نفوذها وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط ما سيترك أثراً إيجابياً على نظام الدفاع الغربي[٣].

وكانت مصر التي أضحت آنذاك محل اهتمام الولايات المتحدة الأميركية، بحاجة إلى دعمها ومساندتها من أجل تنمية اقتصادها وتطوير أساليب دفاعاتها، وتقوية تحالفها مع الدول العربية، وكان الوجود العسكري البريطاني في الشرق الأوسط يواجه آنذاك تحديّاً كبيراً، فقد تصاعدت الضغوط ضده في مصر، فاقترحت الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة هذا الوضع، إنشاء قيادة شرق أوسطية تضمها مع بريطانيا وفرنسا ومصر وتركيا تحل محل الوجود البريطاني في قاعدة قناة السويس، وتتخذ من مصر مقراً لها.

ويبدو أن الأمر احتاج إلى إقناع دول المنطقة بأهمية تلك الترتيبات الدفاعية، فقام جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركية بزيارة دولها ومنها مصر كما ذكرنا، أجرى خلالها مباحثات مع قادة الثورة الذين رفضوا تطويق العالم العربي بالأحلاف الغربية، ولاحظ دالاس خلال زيارته للمنطقة ما يأتي:

---

(١) بريسون، طوماس: العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥م، ص٤٣٦، ٤٣٧.

(٢) ماير: ص١٦٣، ١٦٤.

(٣) المرجع نفسه: ص١٦٥.

ـ إن الدول العربية منهمكة بصراعها مع إسرائيل ولا تعير اهتماماً جدياً بتغلغل النفوذ السوڤياتي.

ـ تزايد العداء العربي للغرب، ومعارضة معظم الدول العربية الانضمام إلى أحلاف تتزعمها الدول الغربية.

ـ عدم جدوى فرض الترتيبات الغربية بالقوة، ويجب أن ينبع أي تنظيم عسكري دفاعي من داخل المنطقة[1].

ورأى دالاس لتجاوز هذه المعضلة إقامة حزام شمالي للدفاع عن الشرق الأوسط الذي وافقت بعض دول المنطقة على ترتيباته وهي: تركيا وباكستان وإيران والعراق، على أن يبدأ الحلف على شكل نظام دفاعي إقليمي بين هذه الدول، ويُترك الباب مفتوحاً أمام انضمام دول أخرى في المستقبل من خلال الشعور المشترك والخطر الذي تتعرَّض له[2].

انقسمت الدول العربية حيال مشروع الترتيبات الغربية الدفاعية إلى قسمين:

الأول: أيَّد المشروع، العراق، ووقَّع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية حصل بمقتضاها على أسلحة أميركية مقابل تعهده بالانضمام إلى حِلف دفاعي في المستقبل، ما كان سبباً في عزلته عن العالم العربي، ويبدو أن هذه المساعدة كانت تحت المراقبة الأميركية الشديدة نظراً لارتباط العراق بالقومية العربية، غير أن نزعة العراق العدائية لمصر كانت مفيدة للمسؤولين الأميركيين في الوقت الذي لم يُشكل كل من الأردن ولبنان وسوريا خطراً على إسرائيل، كما أن تقديم المساعدة العسكرية للعراق قبل التوصل إلى حل المشكلة العربية ـ الإسرائيلية، أمر لا يُشكل خطورة، من وجهة النظر الأميركية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير العراق على الدول العربية المشار إليها، باستثناء مصر، بحيث تكون وسيلة لجذبها إلى الانضمام إلى نظام الدفاع الغربي وانسحابها من عضوية نظام الدفاع العربي.

الثاني: عارض المشروع، مصر والمملكة العربية السعودية، وحجتهما أن الدخول في أحلاف موالية للقوى العظمى يُدخل المنطقة في حلبة الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية[3].

وقاومت الحكومة المصرية بكل الوسائل المتاحة إمكان التعاون مع الغرب، وهاجمت العراق، ورأت أن البديل هو تكوين نظام دفاعي عربي يوحد العرب في

---

(١) بريسون: ص٤٥١، ٤٥٢.

(٢) منصور، ممدوح: الصراع الأميركي ـ السوڤياتي في الشرق الأوسط، ص١١٦، ١١٧.

(٣) ماير: ص١٦٩. منصور: ص١١٧، ١١٨.

إطار القومية العربية ويدافع عن أمنهم، وأرسلت صلاح سالم إلى العراق والأردن في (صفر ١٣٧٤هـ/ تشرين الأول ١٩٥٤م) في محاولة لإقناعهما بالالتزام بسياسة مصر.

وتطلع جمال عبد الناصر إلى الدول الإسلامية لتلقي الدعم منها لنظامه الدفاعي، وناقش في مؤتمر مكة الإسلامي الذي عُقد في (ذي الحجة ١٣٧٣هـ/ آب ١٩٥٤م) المشكلات التي تواجه نظام الدفاع عن المنطقة مع محمد علي رئيس وزراء باكستان، وأيَّد بيان المؤتمر التعاون بين الوحدة العربية والمنظمة الإسلامية، وقد رحَّب جمال عبد الناصر بهذا البيان[١].

وسعت مصر لدى تركيا إلى إقامة علاقات فيما بينهما على أساس عربي - إسلامي، وأرسلت في شهر (صفر ١٣٧٤هـ/ تشرين الأول ١٩٥٤م) بعثة مصرية إلى تركيا لشرح وجهة نظر مصر وإقامة تعاون بين البلدين بوصفهما أقوى دولتين في منطقة الشرق الأوسط وأن ماضيهما القريب واحد، وجيل الآباء في كلا البلدين أخوة، لكن المفاوضات بينهما لم تُسفر عن شيء وظلَّت علاقاتهما مجمدة وذلك بفعل تباين وجهات النظر في السياسة الخارجية، كما أن تركيا كانت تجري في الوقت نفسه مفاوضات مع إيران بشأن عقد اتفاقية ثنائية والدخول في منظومة الدفاع الغربية.

ودعا جمال عبد الناصر رؤساء الحكومات العربية إلى حضور المؤتمر الذي قرر مجلس وزراء الخارجية العرب عقده بين (٢٨ جمادى الأولى - ١٣ جمادى الآخرة ١٣٧٤هـ/ ٢٢ كانون الثاني - ٦ شباط ١٩٥٥م)، فحضره رؤساء الحكومات العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك: مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن وليبيا، وكانت هذه أول محاولة تقوم بها مصر لنقل المبادئ التي تؤمن بها في مجال السياسة العربية إلى حيز التنفيذ الفعلي، حيث كان الهدف الأساس من عقد المؤتمر محاولة قيام تكتل عربي، والتحرر من السيطرة الأجنبية، ومقاومة الأحلاف الغربية، لكن المؤتمر لم يتوصل إلى شيء بفعل انقسام أعضائه في الرأي، لكن سياسة جمال عبد الناصر نجحت في أن تحول دون انضمام الدول العربية الأخرى إلى نظام الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط، ما أوحى إلى الدول الغربية بأن جمال عبد الناصر هو أكبر أعدائها في المنطقة، وأنه يمثل عقبة كبرى أمام مخططاتها للسيطرة عليها.

رأت الولايات المتحدة الأميركية أن سياسة مصر لا تُمكِّنها من الاستمرار في

(١) ماير: ص١٨١.

مواصلة السعي إلى إقامة نظام الدفاع عن دول الحزام الشمالي، واعتقدت أن سلسلة الاتفاقيات الثنائية سوف تُشكِّل الخطوة الأولى لقيام مثل هذا النظام، وكانت قد دفعت كلاً من تركيا وباكستان في (ذي الحجة ١٣٧٣هـ/آب ١٩٥٤م) إلى عقد معاهدة دفاعية بينهما، وعندما زار جمال عبد الناصر باكستان عُدَّ ذلك مؤشراً إيجابياً في الأوساط الأميركية تجاه المنظومة الدفاعية المقترحة، غير أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدَّد عندما أعلن الرئيس المصري أنه يتعين إرجاء النظر في مسألة إقامة أحلاف دفاعية موالية للغرب في المنطقة حتى يتسنى للعرب اجتياز مخاوفهم من الدول الرأسمالية الغربية(١).

كان انضمام مصر ضرورياً لما تُشكِّله من ثقل سياسي في العالم العربي، لذلك حاول الأميركيون إغراء جمال عبد الناصر بالمساعدات الاقتصادية بعد فشل الوسائل السياسية، فقدَّموا لمصر أربعين مليون دولار كمساعدة اقتصادية، وسمحوا لها بشراء ما قيمته عشرين مليون دولار من المعدات العسكرية بأسعار وشروط مُخفَّفة، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية ماطلت في تسليم الأسلحة إلى مصر بحجة وجود بعض العقبات الإدارية، وعُدَّت هذه المماطلة نوع من الضغط على جمال عبد الناصر الذي رفض التراجع عن سياسته(٢).

وزار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا العراق في (٢ رجب ١٣٧٤هـ/ ٢٤ شباط ١٩٥٥م)، ووقَّع رسمياً على معاهدة التعاون المشترك مع المسؤولين العراقيين، وقد تركت المادة الخامسة منها الباب مفتوحاً أمام انضمام دول أخرى، وكان ذلك بمثابة التمهيد لقيام حلف بغداد، فانضمت بريطانيا إلى الحلف في (شعبان/ نيسان)، وباكستان في (ذي القعدة/تموز)، وإيران في (ربيع الأول ١٣٧٥هـ/ تشرين الثاني ١٩٥٥م)، فظهر بذلك حلف بغداد إلى الوجود(٣).

وقام نوري السعيد رئيس وزراء العراق بمحاولة أخيرة لاستقطاب مصر عندما زار القاهرة في (محرم ١٣٧٥هـ/ آب ١٩٥٥م) إلا أنه لم ينجح، وبرَّر موافقة العراق على الدخول في الحلف بعدم إمكان اعتماده على العرب للدفاع عن بلاده، وأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تُساعده، وعلى الرغم من تفهُّمه لشكوك مصر تجاه بريطانيا، فإن الاجتماع المتوتر بينه وبين جمال عبد الناصر أضاف مشكلة أخرى إلى

---

(١) منصور: ص١٢٠.

(٢) Burns, William: Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955 - 1981, p23.

(٣) مقلد، إسماعيل صبري: قضايا دولية معاصرة في السياسة الدولية، من الحرب الباردة إلى الوفاق، ص٢٨٩.

بقية المشكلات بين مصر والعراق، ومنذ ذلك التاريخ وصاعداً أُضيف إلى قائمة مبررات جمال عبد الناصر لرفض الدخول في الحلف انعكاس مشاعره تجاه نوري السعيد.

وجدَّدت الولايات المتحدة الأميركية مساعيها لإقناع جمال عبد الناصر بالانضمام إلى الحلف، فأرسلت مبعوثيْن من الضباط الأميركيين في زيارة سرية إلى القاهرة، أجريا اتصالات مع كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، تبادل الطرفان خلالها الآراء حول انضمام مصر إلى أحلاف غربية ضد السوفيات، وركَّز المبعوثان على قصور القوات الدفاعية العربية، وأهمية الترتيبات الإقليمية في الدفاع عن المنطقة، ثم ثار جدل حول العدو الحقيقي الذي رآه المصريون في الكيان الصهيوني، في حين رآه الأميركيون في الاتحاد السوفياتي، ولم يتوصل الطرفان إلى شيء.

وما جرى من امتناع كل من مصر والمملكة العربية السعودية عن الدخول في الحلف؛ دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى الأحجام عن الانضمام إليه على الرغم من أنها كانت المُحرِّضة على إنشائه، ويبدو أنها لم تكن ترغب آنذاك في إثارة العداء مع هاتين الدولتين، وبخاصة أنه صادف ترتيب إنشاء الحلف، موعد تجديد اتفاقية الظهران التي تمنحها حق استغلال قاعدة الظهران «الاستراتيجية»[1]، ولعل للكيان الصهيوني أيضاً دور في امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن الدخول في الحلف بفعل ما يُشكله ذلك من دعم القدرات العسكرية للعراق، وبالتالي تهديد هكذا الكيان[2]، لكن الولايات المتحدة الأميركية انضمَّت إلى عضوية اللجان العسكرية والاقتصادية التي أنشأتها اتفاقية التحالف.

وانطوى الموقف السوري على نفي أي نية لدى سوريا الانضمام إلى الحلف، وأيَّدت موقف مصر المناوئ للانضمام إلى الأحلاف المرتبطة بالدول العظمى، وأعلن الأردنيون أنهم على الرغم من كراهيتهم للأحلاف الأجنبية، فإنه يتعذر عليهم إدانة التحالف صراحة؛ لأنهم يعتمدون على مساعدة بريطانيا في بقاء الفيلق العربي الذي يتولى قيادته قائد بريطاني هو غلوب.

وسعت مصر من خلال حرصها على مواجهة حلف بغداد، إلى الاتفاق مع سوريا والمملكة العربية السعودية لوضع أسس للتعاون معهما، ووقَّع خالد العظم رئيس وزراء سوريا في (٨ رجب ١٣٧٤هـ/ ٢ آذار ١٩٥٥م) على تصريح مشترك في السفارة

(١) عبد الحميد، محمد كمال: الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ص٢٦٨.

(٢) منصور: ص١٢٣.

المصرية بدمشق برفض الانضمام إلى الحلف التركي ـ العراقي أو أي أحلاف أخرى، والعمل على الاتصال بالحكومات العربية الأخرى لعرض أسس الاتفاق على إقامة تعاون اقتصادي ودفاعي عربي[١]، ثم سافر وفد مصري ـ سوري إلى عمَّان لعرض أسس الاتفاق، ولكن الأردن طلب إعطاءه الوقت الكافي للرد، كما سافر الوفد المشترك إلى الرياض حيث وافق الملك سعود بن عبد العزيز في (١١ رجب/ ٥ آذار) على ما جاء في البيان المصري ـ السوري المشترك[٢].

وتمَّ عقد لقاء ثلاثي في القاهرة في (٦ شعبان/ ٣٠ آذار) حضره عن مصر: جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، ومحمود فوزي، ومحمود رياض، وعن سوريا: خالد العظم، وفاخر الكيالي، وشوكت شقير، وعن المملكة العربية السعودية: الأمير فيصل، والسفير السعودي في القاهرة، وعُقدت سلسلة من الاجتماعات الثلاثية حتى (١٠ شعبان/ ٣ نيسان) من دون التوصل إلى أي تفاهم، وكان ذلك إيذاناً بفشل الميثاق الثلاثي الذي كانت مصر تسعى إلى تحقيقه لإقامة حلف دفاعي عربي، ويبدو أن سبب الفشل يعود إلى إصرار خالد العظم على إقامة وحدة مصرية ـ سورية مع المملكة العربية السعودية.

وأبرز حلف بغداد التعارض بين سياسة الولايات المتحدة الأميركية والتوجهات البريطانية نحو الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن الدولة الأولى قد أدَّت دوراً فاعلاً في الإيحاء بإقامة الحلف، ودفعت بعض الدول إلى الاشتراك فيه، تراجعت هي نفسها عن الاشتراك تاركة بريطانيا الدولة الغربية الوحيدة التي انضمت إليه؛ تواجه العداء العربي؛ بل إنها حاولت استغلال هذا الموقف لصالحها عبر السعي إلى تعزيز مكانتها لدى الدول العربية، ورأى بعض المسؤولين الأميركيين التخلي تماماً عن إقامة أي علاقة بدول الحلف.

وكانت بريطانيا تحرص بشدة على التمسك بنفوذها ومصالحها في المنطقة خشية من استحواذ الولايات المتحدة الأميركية عليها بعد أن أضحت المنافس القوي لها، كما حرص البريطانيون على أن يقوموا بدورهم في المنطقة لاعتقادهم أن لهم اليد الطولى فيها.

سبَّبت سياسة الولايات المتحدة الأميركية المخاوف لدى الكيان الصهيوني الذي حمَّلها مغبة الموقف المتدهور والتهديدات الموجهة إليه من قِبَل العرب، وأتاح الفرصة أمام الاتحاد السوفياتي أن يتدخل بقوة في شؤون المنطقة.

---

(١) رياض، محمود: الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل. مذكرات: جـ٢ ص١٠٢، ١٠٣.
(٢) المرجع نفسه: ص١٠٥ ـ ١٠٨.

انعكاس سياسة الحياد على تسليح مصر

كان الحدث الرئيس الذي غيَّر توجهات جمال عبد الناصر السياسية وانتقاله من التعاون مع الغرب إلى الانفتاح على الشرق؛ قد وقع في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا والذي اشتركت فيه تسع وعشرون دولة آسيوية ـ أفريقية، وتبنَّى المؤتمر قرارات عدة مناهضة للاستعمار.

وحضر المؤتمر بعض القادة البارزين أمثال جواهر لال نهرو ممثلاً للهند، وأحمد سوكارنو ممثلاً لأندونيسيا، وجوزيف بروز تيتو ممثلاً ليوغوسلافيا، ونيكروما لغانى وجمال عبد الناصر ممثلاً لمصر، وقد مثّل الذين اشتركوا في المؤتمر أكثر من نصف سكان العالم.

كان مؤتمر باندونغ بداية مرحلة جديدة في مسيرة جمال عبد الناصر السياسية؛ لأن أغلب دول الشرق الأوسط كانت محكومة مباشرة أو غير مباشرة من قِبل قوى خارجية، لذلك كان بحاجة إلى تبني سياسة عدم الانحياز التي قرَّرها المؤتمر أكثر مما يحتاجه غيره من السياسيين المشتركين في المؤتمر، وأدى ذلك إلى تغيير جوهري في الشرق الأوسط عما كان عليه تمثَّل بالانفتاح على الكتلة الشرقية والحصول على الأسلحة من مصدر غير غربي.

وبرزت الصين الشعبية آنذاك كقوة دولية، وظهرت المجموعة الآفرو آسيوية في الأمم المتحدة، وهي كتلة تُمثل أكثر من نصف سكان العالم مؤلفة من أقطار حصلت على استقلالها حديثاً، وقد جسَّدت بشكل عملي ولأول مرة مفهوم الحياد في مناخ من علاقات دولية سادتها الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، وأعطته معنى النهج السياسي الذي يقتضي من الدولة التي تتبناه أن تتفاعل سياسياً مع الأحداث العالمية، وأن تُشارك في حلِّ مشكلات المجتمع الدولي على أساس عدم الانحياز وحسبما تُمليه مبادئ العدالة الدولية بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والسلام العالميين.

وهكذا ظهرت قوة عالمية جديدة خارج التكتلات العالمية فيما سُمِّي بالعالم الثالث.

أضحى لمصر بعد نجاح مؤتمر باندونغ حضوراً قويّاً على الساحتين العربية والدولية، وتلقَّى جمال عبد الناصر الدعم والمساندة من شعوب دول عدم الانحياز، وأضحى شخصية فاعلة وجريئة بشكل متزايد من خلال سياسته الداخلية والخارجية، وبدأ يهتم بتقوية الجيش عقب الغارة الإسرائيلية على قطاع غزة في (جمادى الآخرة ١٣٧٤هـ/ شباط ١٩٥٥م) في الوقت الذي رأت فيه الإدارة الأميركية أن مصر غير

مستعدة بعد لقبول مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ولا قبول البعثة العسكرية الأميركية للمراقبة.

الواقع أن الشروط الأميركية بربط كل شيء في الشرق الأوسط بحل القضية الفلسطينية بطريقة غير مقبولة للعرب، غدا علامة مميزة للسياسة الأميركية، فاحت منها رائحة المؤامرة في الوقت الذي هدَّدت فيه إسرائيل مصر، وشعر جمال عبد الناصر بالتشاؤم فيما يتعلق بالمساعدة الغربية، وعلى الرغم من ذلك استمر في إلحاحه بطلب السلاح من الولايات المتحدة الأميركية حتى النصف الأول من عام ١٩٥٥م بسبب أن الجيش المصري مسلح ومُدرب على السلاح الغربي، لكن الإدارة الأميركية أصرَّت على قبول مصر لشروطها.

ووجد جمال عبد الناصر أنه لا مفر من الالتجاء إلى الكتلة الشرقية، للحصول على الأسلحة التي كانت مصر بأمس الحاجة إليها، فاستغل انعقاد مؤتمر باندونغ وعبَّر للرئيس الصيني شو إن لاي عن رغبة مصر بشراء أسلحة صينية، فنصحه بطلب السلاح من الاتحاد السوڤياتي، وأبلغه بأن الصين الشعبية تعتمد على المصادر السوڤياتية من السلاح، ووافق شو إن لاي على طلب جمال عبد الناصر بالتوسط لدى السلطات السوڤياتية، فاستجاب الاتحاد السوڤياتي ووافق على تزويد مصر بأسلحة تشيكية، فعقدت مصر اتفاقاً مع تشيكوسلوڤاكيا في (٩ صفر ١٣٧٥هـ/ ٢٧ أيلول ١٩٥٥م) يقضي بإمدادها بما تحتاج إليه من الأسلحة على أن تدفع ثمن ما تطلبه بما تنتجه من القطن والأرز.

شكَّل هذا الاتفاق انعطافة في كسر احتكار السلاح الغربي بالنسبة إلى مصر بخاصة والشرق الأوسط بعامة، وصفعة شديدة للنفوذ الغربي في المنطقة، وأدَّى إلى القضاء على آمال دالاس في السيطرة على سباق التسلح في الشرق الأوسط، ما دفع الإدارة الأميركية إلى التخلي عن شروطها السابقة في محاولة لاحتواء التحرك السوڤياتي في المنطقة، فأرسلت وزير الخارجية جورج آلن إلى القاهرة في محاولة لإثناء جمال عبد الناصر عن المضي فيما عزم عليه، إلا أنه فشل في مهمته.

وتطورت الأحداث بشكل سريع نحو الأسوأ، فأرسلت الإدارة الأميركية بعثة أخرى في محاولة للتأثير على موقف جمال عبد الناصر، إلا أنها فشلت أيضاً، عندئذٍ حاولت استعادة مكانتها عبر تقويم الموقف العام في الشرق الأوسط، والنظر في طلب مصر من الأسلحة، ونصح هنري بايرود، السفير الأميركي في مصر، المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية بضرورة التوصل إلى حلّ حتى لا يسبقهم الاتحاد السوڤياتي في توقيع اتفاقية معها، لكن دالاس توقف عند هذا الحد عقب

وورود تقارير المخابرات الأميركية إليه التي تؤكد أن مسألة تسليح مصر انتهت من دون التوصل إلى نتيجة إيجابية.

شكَّل موقف مصر من سياسة الحياد انعطافة في تحول علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية التي عدَّت نفسها المصدر الرئيس لطلبات الدول العربية من الأسلحة لكنها امتنعت عن تلبية طلب مصر، وحاولت كبح جماح جمال عبد الناصر في تحديه للغرب، وكان عليها انتهاج سياسة منفتحة مع مصر تتلاءم مع أوضاعها الداخلية والخارجية، وبخاصة أن المسؤولين الأميركيين ما زالوا مقتنعين بأن ما أقدم عليه جمال عبد الناصر من شراء الأسلحة من الكتلة الشرقية، سوف لن يتكرر[١] لكن الرئيس المصري طوَّر علاقاته بالكتلة الشرقية في إطار الحرب الباردة، تجنباً للوقوع في حبائل الغرب الاستعمارية المزمع تنفيذها في الشرق الأوسط وهو حريص على أن يتعامل مع الاتحاد السوفياتي في إطار تمسكه بالحياد الإيجابي.

واستغل الاتحاد السوفياتي التقارب مع مصر للقفز فوق حاجز حلف بغداد إلى قلب العالم العربي، واستطاع أن يهز نظام الحلف، وأضحت قوته وازنة في سياسات منطقة الشرق الأوسط، وكان ذلك عاملاً حاسماً في تغيير موازين القوى بين الشرق والغرب، وارتبطت سياسة مصر الخارجية، منذ ذلك الحين بمصالح الكتلة الشرقية، الأمر الذي ترتَّب عليه رفضها الارتباط بنظام الدفاع الغربي.

تمويل مشروع بناء السد العالي وانعكاسه على مصر

يُعدُّ مشروع بناء السد العالي في أسوان حيويّاً لتنمية اقتصاد مصر عبر الخطة الإنمائية التي وضعتها الحكومة المصرية للسنوات العشر القادمة، وسيكون لهذا السد تأثير عميق على الحياة المصرية لأنه:

- يزيد من مساحة الأراضي الزراعية ١,٣ مليون فدان.
- يروي أكثر من سبعمئة ألف فدان بالإضافة إلى إمكان زراعة سبعمئة ألف فدان بالأرز.
- يُولد الطاقة الكهربائية التي من شأنها أن تزيد المشاريع الصناعية.
- يؤمِّن فرص عمل جديدة في المجالين الزراعي والصناعي.
- يساعد على زيادة الصادارت بنسبة ٥٠٪.
- يحمي من أخطار الفيضانات والجفاف.
- يحول دون هدر المياه عبر ضياعها في البحر[٢].

---

(١) ماير: ص٢٤١، ٢٤٢.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٥٧، ٢٥٨.

وشُكّلت لجان متخصصة لدراسة المشروع، أشارت إلى أهميته لنهضة مصر، فمنح مجلس قيادة الثورة لجنة الإنتاج القومي الموافقة على بناء السد العالي مع صلاحيات واسعة وصلت إلى حد الاقتراض من المصرف الدولي، واعتقد بأن الولايات المتحدة الأميركية لن تتأخر عن تقديم المساعدة المادية، وبخاصة بعد أن قام يوجين بلاك مدير البنك الدولي بدراسة المشروع مع المسؤولين المصريين، وأرسل تقريراً إلى الرئيس الأميركي أيزنهاور تضمن فوائد المشروع بالنسبة لمصر، وشجَّعه على الاهتمام به.

وأقرَّت الإدارة الأميركية في صيف عام ١٩٥٤م تمويل المشروع[١]، وأنها لن تتوانى عن تقديم أي مساعدة ممكنة لتنفيذه، ووافقت على تقديم أربعين مليون دولار كقرض من أجل ذلك، وكان من المرجَّح أنها سوف تلتزم بذلك، غير أنها لم تفعل، وربطت تقديم المساعدة بدخول مصر في مشروع الدفاع الغربي في الشرق الأوسط، وعودتها إلى حظيرة الدول الغربية، على الرغم من إدراكها بضرورة الحفاظ على المصالح الأميركية في مصر من خلال تمويل مشروع بناء السد العالي بعد أن ضاعت منها هذه الفرصة من خلال صفقة الأسلحة التي أبرمتها مصر مع الاتحاد السوفياتي والتي أثَّرت سلباً على المصالح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

وجرى جدل في الأوساط الأميركية حول المنفعة التي سوف تجنيها الولايات المتحدة الأميركية من وراء تمويل المشروع من خلال تأثيره السلبي على قدرة مصر على استيراد الأسلحة مرة ثانية من الكتلة الشرقية، واستهلاك مواردها الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن مواجهة إسرائيل عسكرياً، ويُشغلها عن معارضة العراق الدخول في حلف بغداد[٢].

ووعد البنك الدولي مصر بمساعدتها في بناء السد العالي بالتضامن مع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لأنهما يضمنان المصرف في تقديم مثل هذه المساعدة، وأبدى الاتحاد السوفياتي في (صفر ١٣٧٥هـ/ تشرين الأول ١٩٥٥م) رغبته في تقديم المساعدة لمصر لتنفيذ المشروع، وأبلغ السفير السوفياتي في القاهرة دانيال سولود وزير الإنتاج المصري أن بلاده ستقدم قرضاً قدره مئتي مليون دولار بفائدة ٢٪ يُسدَّد على مدى ثلاثين عاماً بضمان محصول القطن خلال خمسة وعشرين عاماً، ثم زاد قيمة القرض إلى ستمئة مليون دولار بفائدة ٢٪ تُسدَّد على مدى خمسين عاماً[٣].

---

(١) جريدة الأهرام تاريخ ٣١ تموز و٢٥ آب ١٩٥٤م.

(٢) ماير: ص٢٦٠.

(٣) المرجع نفسه: ص٢٦٠، ٢٦١.

أحدثت رغبة الاتحاد السوفياتي في تقديم المساعدة رد فعل عنيف في الأوساط الغربية، وناقشت بريطانيا مع الولايات المتحدة الأميركية مدى الأخطار التي سوف تترتَّب على ذلك، وعلى الرغم من العرض السوفياتي المُغري، فضَّل جمال عبد الناصر تلقي المساعدة الغربية لتنفيذ مشروع بناء السد العالي، وأعلم السفيرين ترفيليان وبايرود بأن الأسبقية في تنفيذ المشروع للبنك الدولي ثم للحكومة المصرية، ثم إلى الحكومات الغربية، ثم إلى الاتحاد السوفياتي[1].

وجرت مباحثات في واشنطن بين البعثة المصرية برئاسة وزير الاقتصاد عبد المنعم القيسوني وبين يوجين بلاك في (٢٩ ربيع الأول ١٣٧٥هـ/ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥م)، وافقت كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا على إثرها في (٢ جمادى الأولى/ ١٧ كانون الأول) على تقديم المساعدة لتنفيذ بناء السد العالي وأبلغتا الحكومة المصرية بذلك عبر عبد المنعم القيسوني، حيث ستساهم الأولى بستة وخمسين مليون دولار في حين تساهم الثانية بأربعة عشر مليون دولار بالإضافة إلى قرض يقدمه البنك الدولي بقيمة مئتي مليون دولار للمرحلة الأولى للمشروع[2]، لكنهما أبلغتا البنك الدولي وضع شروط على تقديم المساعدة نذكر منها ما يأتي:

- أن يكون قرض البنك متوقفاً على وفاء كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بتعهداتها تجاه المشروع.
- أن تركز مصر برنامج تنميتها على السد العالي بأن تُحوِّل ثلث عائداتها الداخلية لمدة عشر سنوات لميزانية المشروع.
- أن تتخذ مصر الإجراءات الكفيلة بوقف التضخم المالي الناجم عن الإنفاق الهائل للأموال العامة على هذا المشروع.
- أن يتم منح عقود الأعمال الإنشائية على أساس المنافسة ولكن يُشترط عدم قبول أي مساعدة من الكتلة السوفياتية.
- على مصر من أجل التأهيل لتحمل عبء خدمة القرض أن تتعهد بعدم قبول قروض أخرى أو عقد اتفاقيات أخرى دون موافقة البنك الدولي[3].

أثارت تلك الشروط مخاوف وشكوك جمال عبد الناصر؛ لأنها كانت تعني ضمناً السيطرة الغربية شبه الكاملة على الاقتصاد المصري، وعدم إمكان شراء أسلحة جديدة من الكتلة الشرقية إلا بعد موافقة الغرب، وأقلقه عدم التزام الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بتمويل المشروع بكامله، وكان يأمل بأن تضعا حلولاً وليس

---

(١) ماير: ص٢٦٢. (٢) بريسون: ص٤٧٠.
(٣) منصور: ص١٧١، ١٧٢.

شروطاً غير مقبولة، واشترطت الولايات المتحدة الأميركية أيضاً أن تبدأ مصر في اتصالات مع إسرائيل لتحسين العلاقات بينهما، وعلى الرغم مما أظهره من مخاوف وشكوك واستياء، اضطر إلى التوصل إلى اتفاق نهائي مع البنك الدولي على أساس تلك الشروط في (٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ/ ٩ شباط ١٩٥٦م).

وواجهت الإدارة الأميركية آنذاك مشكلة تمويل المشروع على المدى الطويل التي تستغرقها عملية البناء والتي قدَّرتها بخمسة عشر عاماً تقريباً، حيث يصعب عليها ضمان موافقة «الكونغرس» مستقبلاً على الاستمرار في المشاركة في تمويله في ظل محدودية سلطات الرئيس الأميركي في ذلك، بالإضافة إلى أن المشروع يُحمِّل مصر طاقة تفوق إمكاناتها الاقتصادية؛ ما جعلها تميل إلى معارضة المشروع تحت ضغط المجلس، وبخاصة جماعة منتجي القطن في الجنوب الذين خشوا أن تتأثر مصالحهم أمام منافسة القطن المصري طويل التيلة بالنسبة للقطن الأميركي؛ نتيجة بناء السد العالي، ومعارضة اللوبي الصهيوني الذي خشي من أن تؤثر المساعدة المادية سلباً على المساعدة المقدمة إلى إسرائيل طالما ترفض مصر إقامة سلام دائم معها، بالإضافة إلى أن هذه المساعدة سوف تُدعم موقف مصر داخلياً وخارجياً بحيث تفرض نفوذها على كل من الأردن ولبنان وسوريا الأمر الذي يحدُّ من نفوذ إسرائيل في المنطقة، لكن المعارضة الشديدة جاءت من جانب المجموعة المناهضة لسياسة الحياد في «الكونغرس»، وبخاصة رجال الأعمال الذين رفضوا سياسة مصر الخارجية الموالية للاتحاد السوڤياتي وقادهم «السناتور» كنولاند ذو الشعبية الواسعة داخل الرأي العام الأميركي، وعلى الرغم من ذلك كان هناك رأي عام كبير يؤيد تقديم المساعدة لمصر من أجل تنفيذ مشروع بناء السد العالي.

كان باستطاعة الإدارة الأميركية تجاوز المعارضة، وإقراض مصر ما تطلبه من الأموال في نطاق التعاون بين البلدين ما سيكون له أثر إيجابي على مصالح الغرب في الشرق الأوسط، غير أن التطورات السياسية السريعة في المنطقة دفعتها إلى الامتثال للضغوط الخارجية، إذ في هذه الأثناء حاولت تركيا إدخال الأردن إلى حلف بغداد، فاشتدت المعارضة الأردنية العسكرية ضد التدخل البريطاني في شؤون البلاد، الأمر الذي نتج عنه طرد «الجنرال» غلوب قائد عام الجيش الأردني ومعه ضباط آخرون، وذلك في (١٧ رجب ١٣٧٥هـ/ ١ آذار ١٩٥٦م)، وعارضت المملكة العربية السعودية أي تقارب بين العراق والأردن خشية أن يؤدي إلى تقوية البيت الهاشمي المعادي للأسرة السعودية، لذلك عرضت بالاشتراك مع مصر تقديم المساعدة حتى لا يكون تحت قيد بريطانيا ونفوذها.

اتهمت بريطانيا جمال عبد الناصر بأنه وراء طرد غلوب، بالإضافة إلى أن هذا الحدث تزامن مع وجود وزير الخارجية سلوين لويد في القاهرة في زيارة رسمية، ما عُدَّ إهانة بالغة لها.

وهكذا تطورت الأحداث وردود أفعالها، ومن المؤكد أن العرض الأميركي لمساعدة مصر كان من بين دوافعه كبح جماح الكتلة الشيوعية وتأثيرها العميق في المنطقة، وهذا جزء من «استراتيجية» الحرب الباردة، والنتيجة الحتمية لمثل هذا التفكير أن هذه المساعدة كان من المؤمَّل أن تُغري جمال عبد الناصر بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية أو على الأقل ألا يتدخل في سياستها، لكن مثل هذه الآمال من الممكن أن تنهار أمام حماسه، ومحاولته تزعم دول الحياد الإيجابي، وكانت الخارجية الأميركية تأمل أيضاً أن تدفع المساعدة الرئيس المصري على استخدام نفوذه لحل المشكلة الفلسطينية، لكن الآمال الأميركية لم تتحقَّق.

والواقع أن آخر ما كان يحتاج إليه هذا الوضع المعقد هو أن يخلَّ شخص ما بهذا التوازن بإدخال عناصر جديدة إلى المسرح، وهذا ما قام به جمال عبد الناصر عندما سحب اعترافه بحكومة الصين الوطنية التي تساندها الولايات المتحدة الأميركية، واعترف بالصين الشعبية في (٥ شوال ١٣٧٥هـ/ ١٦ أيار ١٩٥٦م)، متجاهلاً الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي استفز الإدارة الأميركية، ويبدو أنه أراد أن يضمن مصدراً للسلاح بعد تراجع هذه الإدارة عن فعل ذلك.

وأضاف استقبال جمال عبد الناصر وزير الخارجية السوفياتي ديمتري شبيلوف للمرة الثانية خلال شهر عاملاً آخر استفز الإدارة الأميركية، فاستخدمت المساعدات الاقتصادية أداة في السياسة، وقرَّرت معاقبته بوقف برنامج المساعدة في الأغذية، وقد دعا أعضاء في «الكونغرس» إلى عمل أكثر تشدداً ضده.

الواضح أن جمال عبد الناصر كان يبحث عن ممول غير غربي لتنفيذ مشروع بناء السد العالي تجنباً لتأثير الدول الغربية على سياسته، ورفض المسؤولون الغربيون وبخاصة الأميركيين بشدة قبول هذه السياسة، إذ اعتقدوا أنه يسعى إلى استغلال القوى العالمية من خلال تعامله مع الشرق والغرب وضربها بعضها ببعض لكي يُحقِّق ما يريد، معتقداً بأن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا سوف تضطران إلى قبول سياسته في نهاية الأمر.

لقد ارتبط مشروع بناء السد العالي بسياسة مصر الخارجية، وكان بمثابة الفعل ورد الفعل لدرجة أنه تسبَّب في تحطيم كل أمل في تقديم أي مساعدة لإنشائه من قِبل الغرب، ففي (١٠ ذي الحجة ١٣٧٥هـ/ ١٩ تموز ١٩٥٦م) سحب وزير الخارجية

الأميركية دالاس عرض بناء السد العالي مذكراً بالتزامات مصر المالية الثقيلة بسبب صفقة السلاح، إضافة إلى ما وصفه «ضعف الاقتصاد المصري» ويبدو أن الإدارة الأميركية لم تُنسِّق مع الحكومة البريطانية في هذا الأمر لكن رئيس الحكومة انطوني إيدن كان يتوقع ذلك، وسحب في اليوم التالي عرض حكومته بالمساهمة في تمويل بناء السد[١].

لم يكن رد فعل مصر نتيجة سحب دالاس عرض بناء السد العالي بالقدر المتوقع، لأن جمال عبد الناصر كان يتوقع ذلك، لكن ما أغضبه هو الأسلوب الذي اختاره وزير الخارجية الأميركية لسحب العرض الذي استهدفه شخصيّاً، وكان هذا إثماً كبيراً في نظره ونظر شعبه، وعدَّه طعنة من الخلف، وقد جرى إلغاؤه من دون الإخطار «الدبلوماسي» المناسب[٢].

كان جمال عبد الناصر آنذاك بعيداً عن بلاده، حيث كان يشارك في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز المنعقد في جزيرة بريوني اليوغوسلافية، فعاد على عجل إلى مصر وقد فاجأته عملية سحب التمويل، وقد نصحه كل من تيتو ونهرو بالتريث، واستغل الوقت القصير خلال رحلة عودته لإعادة تقويم وضعه، وعندما تبعت بريطانيا في اليوم التالي الولايات المتحدة الأميركية وسحبت الجزء الخاص بها في العرض، فإنه كان لا يزال يعتقد الخروج بحل مع الولايات المتحدة الأميركية، وأراد أن يقوم البنك الدولي بمفرده في تمويل المشروع، ويبدو أنه لم يكن يرغب في العودة إلى الاتحاد السوڤياتي لتمويله، لكن رئيس البنك الدولي يوجين بلاك قد خذله هو الآخر[٣]، وكان ذلك صفعة قوية له، أيقن عقبها بأن الولايات المتحدة الأميركية قد أعلنت الحرب الاقتصادية عليه، ووجد نفسه أمام ثلاثة خيارات لتوفير المال اللازم لبناء السد العالي هي:

١ ـ تأميم شركة قناة السويس.

٢ ـ تأميم نسبة ٥٠٪ من شركة قناة السويس.

٣ ـ التهديد بتأميمها.

والواضح أنه ركّز على قناة السويس كمصدر مالي لبناء السد العالي، وضمان التنمية الاقتصادية المصرية، ومعالجة الأذى الذي لحق بالشعب المصري وبشخصه، وقرَّر في النهاية التأميم الكامل[٤].

---

(١) البغدادي: جـ١ ص٣١٧، ٣١٨. أبو الريش: ص١٤٠.

(٢) أبو الريش: ص١٤١.

(٣) المرجع نفسه: ص١٤٢. البغدادي: جـ١ ص٣١٧، ٣١٨.

(٤) أبو الريش: المرجع نفسه.

العدوان الثلاثي على مصر

دوافع العدوان

أدَّت التطورات السريعة والمتلاحقة إلى التعجيل في إصدار قرار تأميم شركة قناة السويس لتصبح مصرية، واتخذ جمال عبد الناصر من سحب عرض التمويل ذريعة لذلك؛ لكن يبدو أنه كان يُمهد منذ منتصف (١٣٧٢هـ/١٩٥٣م) لاتخاذ قرار تأميم الشركة قبل انتهاء مدة الامتياز في (شعبان ١٣٨٨هـ/تشرين الثاني ١٩٦٨م)، إلا أنه فضَّل أن يتم ذلك عقب انسحاب بريطانيا من منطقة القناة، وهو ما حصل في (٩ ذي القعدة ١٣٧٥هـ/ ١٨ حزيران ١٩٥٦م) حتى يصبح لمصر جيش قوي يواجه رد الفعل المتوقع من جانب الدول المسيطرة على الشركة.

واتخذ جمال عبد الناصر الإجراءات الكفيلة بنجاح عملية التأميم نذكر منها ما يأتي:

- طلب من عبد المنعم القيسوني أن يعمل على تحويل أكبر قدر ممكن من الأرصدة المصرية من مصارف الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، إلى دول أخرى كسويسرا تجنباً لتجميدها من جانب تلك الدول، على ألا يُثير الشبهات حول هذا التصرف، ولكن نظراً لضيق الوقت لم يتمكّن من تحويل الأرصدة كلها.

- الاستيلاء على مكاتب الشركة في مدن القاهرة وبور سعيد والإسماعيلية والسويس، على أن يتم ذلك بصورة مفاجئة ومن دون أن تتسرب أي معلومات إلى إدارة الشركة تجنباً لحدوث تخريب لمنشآتها من بعض العاملين الأجانب بها أو العمل على إخفاء مستنداتها عبر الاستيلاء عليها، لذا استدعى زميله في الكلية العسكرية الضابط المهندس محمود يونس، وكان على قدر كبير من الكفاءة الإدارية، وكلَّفه في (١٥ ذي الحجة ١٣٧٥هـ/ ٢٤ تموز ١٩٥٦م) القيام بهذه المهمة، وقد اتفق معه على أن تبدأ عملية الاستيلاء عندما يذكر جمال عبد الناصر في خطابه الذي يُبث مباشرة عبر محطات الإذاعة في (١٧ ذي الحجة/ ٢٦ تموز) اسم فرديناند ماري دي ليسبس، ووضع تحت تصرفه بعض الوحدات العسكرية لاستخدامها عند الضرورة[(١)].

كان قرار التأميم من أخطر القرارات السياسية الخارجية المصرية، وانعكس على المنطقة كلها:

فقد أصغى العرب باهتمام إلى الخطاب وردَّدوا ما ورد فيه من عبارة «موتوا

---

(١) البغدادي: جـ١ ص٣٢٠، ٣٢١.

بغيظكم»، وخرج الآلاف إلى الشوارع هاتفين بشعارات التأييد من شمالي أفريقيا إلى الخليج العربي، وأضاء الناس المشاعل، وأطلق آخرون بنادقهم في الهواء ابتهاجاً بالحدث، لقد أنجز انتصاره القومي العربي الأول، وأعطى العرب إحساساً بالوجود كانوا قد حُرموا منه من قبل، وذهب نوري السعيد إلى لندن، وقابل أنطوني إيدن وقدَّم له استشارته المشهورة: «إضربه، إضربه بقوة، واضربه الآن»[1].

وأثار قرار التأميم الدول الغربية التي تمثل القناة شريان الحياة بالنسبة لها، ولم تطمئن إلى وجود القناة تحت سيطرة زعامة معارضة لمصالحها مثل جمال عبد الناصر.

وأدرك البريطانيون والفرنسيون أنه إذا سُمح لجمال عبد الناصر القيام بمثل ذلك العمل الذي يمس مصالحهما بصورة خطيرة من دون عقاب رادع؛ فإن ذلك سيشجع باقي الدول العربية، كما أنه سيدفع الدول العربية المناوئة له إلى محاولة التقرب منه بعد أن تأكد لها مدى قدراته، وعدم استطاعة الدول الكبرى الوقوف في وجهه أو التصدي له، وسيؤدي ذلك إلى انهيار النفوذ الغربي في الشرق الأوسط.

وقرَّر رئيس وزراء بريطانيا أنطوني إيدن اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة القرار المصري بتأميم شركة قناة السويس تقوم على الأسس الآتية:

ـ التنسيق المشترك مع الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، وعدم الالتجاء إلى مجلس الأمن الدولي.

ـ يقوم رؤساء أركان حرب الجيش البريطاني بإعداد خطة عسكرية لاحتلال القناة وتأمين سلامتها، وذلك بعد أن حصل على قرار من مجلس الوزراء باستخدام القوة ضد جمال عبد الناصر بعد مرور أربع وعشرين ساعة فقط على خطابه.

ـ تجميد جميع الحسابات الاسترلينية الجارية لمصر في لندن.

ـ فرض الحماية على أموال شركة قناة السويس وموجوداتها في لندن.

ـ تأجيل إبحار أربع مدمرات مصرية كانت في زيارة لموانئ المملكة المتحدة ومالطة.

ـ تسليم مصر مذكرة احتجاج رسمية، وقد رفضتها مصر[2].

وتبنَّت فرنسا الإجراءات أعلاه، ورأت في الأزمة وسيلة للتخلص من جمال عبد الناصر والانتهاء بذلك من استمرار الحرب في الجزائر، فأسرع كريستيان بينو وزير خارجيتها إلى لندن فاجتمع بأنطواني إيدن في (١٩ ذي الحجة/٢٨ تموز) الذي أرسل رسالة إلى أيزنهاور يحثه فيها على عمل حاسم يُنهي مشكلة جمال

(١) أبو الريش: ص١٤٥.

(٢) فتحي: ص١١٦.

عبد الناصر[1].

وتباين رأي الولايات المتحدة الأميركية في عملية التأميم، فهي أقل انفعالاً ولا تريد الإقدام على عمل من شأنه أن يستفز جمال عبد الناصر، وهي من ناحية أخرى لا تريد تجاهل استياء حليفتيها، ورفضت استخدام القوة أو فرض عقوبات اقتصادية صارمة ضد مصر، وحاولت ثني البريطانيين والفرنسيين عن التدخل المسلح واتباع الطرق السياسية والضغوط الممكنة مثل إيقاف المساعدات، وتجميد الموجودات المالية المصرية لديهما، وتأييد الرأي العام الدولي، ووضع القناة تحت إدارة دولية.

لكن في الوقت الذي كانت فيه الدولتان البريطانية والفرنسية تعملان على وضع الخطط لاستعمال القوة ضد مصر؛ أبدتا بعض المرونة بدفع من الولايات المتحدة الأميركية، فقد صدر في (٢٤ ذي الحجة ١٣٧٥هـ/ ٢ آب ١٩٥٦م) بيان مشترك عن الحكومات الثلاث بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإقامة ترتيبات للإدارة في ظل نظام دولي يستهدف ضمان استمرار تشغيل القناة كما تضمنتها اتفاقية القسطنطينية الموقعة في عام ١٨٨٨م.

وأيَّد الاتحاد السوڤياتي القرار المصري، فأعلنت الحكومة السوڤياتية في (٢ محرم ١٣٧٦هـ/ ٩ آب ١٩٥٦م) بياناً خاصاً حول قضية قناة السويس جاء فيه أن قرار مصر حول التأميم هو عمل شرعي ينبع من الحقوق الشرعية لدولة مستقلة، وإن محاولة تغيير هذا القرار بشكل أو بآخر ستكون تدخلاً سافراً في شؤون مصر الداخلية[2].

عُقد المؤتمر المنوه عنه، في لندن بين (٩ ـ ١٤ محرم/١٦ ـ ٢١ آب) بحضور أربع وعشرين دولة من مستخدمي القناة، وحضره علي صبري مدير مكتب جمال عبد الناصر للشؤون السياسية، وقد اكتفى بدور المراقب، ودافع عن موقف مصر في المؤتمر كل من الاتحاد السوڤياتي والهند.

بحث المؤتمر فكرة تدويل أزمة السويس بدل بحث سُبل ضمان الملاحة في قناة السويس، وأصدر قراراً بتدويل القناة مع تقديم تعويضات عادلة للشركة المُشغِّلة، وشكل لجنة السويس برئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا لعرض المشروع على جمال عبد الناصر، فاستقبل اللجنة في المدة بين (٢٧ محرم ـ ٣ صفر/٣ ـ ٩ أيلول)، وعلى الرغم من أن النقاشات استمرت ستة أيام، إلا أنها لم تُسفر عن نتيجة، حيث أصرَّ جمال عبد الناصر على أن تظل القناة في أيدي المصريين، ورفض أي رقابة أو سيطرة دولية عليها[3].

---

(١) هيكل: ملفات السويس، ص٤٧٥.
(٢) جريدة الأهرام تاريخ ١٠ آب ١٩٥٦م.
(٣) هيكل: قصة السويس: جـ٢ ص١٦٢ ـ ١٦٩.

علَّق منزيس على إصرار جمال ناصر على رأيه الرافض واضعاً اللوم على الرئيس الأميركي أيزنهاور بسبب موقفه الذي يُهدِّد بإفشال مهمة اللجنة، فرد الرئيس الأميركي في مؤتمر صحافي قائلاً: «إن الولايات المتحدة ملتزمة بحل سلمي لهذه المشكلة» ولعل لهذا الموقف علاقة بسياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية الساعية للحلول محل القوى الاستعمارية القديمة في المنطقة، ورأى أن استمرار الوجود البريطاني فيها بذكرياته الاستعمارية المريرة في نفوس شعوبها، لن يزيد هذه الشعوب إلا كراهية لبريطانيا ومعها الغرب بأسره، ومن ثمَّ فإنه من مصلحة الغرب العامة إزالة هذا الوجود وإحلال النفوذ الأميركي محله؛ لأنه الأقدر على الحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة وحمايتها[1].

وصرَّح بولغانين رئيس وزراء الاتحاد السوڤياتي في (٥ صفر/ ١١ أيلول) بمناسبة استعدادات بريطانيا وفرنسا العسكرية بعد فشل لجنة منزيس «أنها ليست مصر التي تحشد القوات وتُهدِّد باتخاذ إجراء عسكري ضد أي دولة؛ بل بريطانيا وفرنسا» ما أكَّد للعالم أن تحرك لندن وباريس السياسي إنما كان مصاحباً باستعدادات لعمل عسكري ضد مصر، وكان الاتحاد السوڤياتي آنذاك في أوج قوته وهو يسعى إلى التغلغل في منطقة الشرق الأوسط.

نتيجة لفشل لجنة منزيس عرضت حكومتا بريطانيا وفرنسا المسألة على مجلس الأمن الدولي في الوقت الذي كانتا تتهيآن لتنفيذ عمل عسكري، ويبدو أنهما فقدتا الأمل في إقناع جمال عبد الناصر بالموافقة على سياستيهما، فطلبتا عقد اجتماع طارئ في (١٦ صفر/ ٢٣ أيلول) لبحث المشكلة، وردَّت مصر بالطلب هي الأخرى من المجلس بحث الأعمال التي تُدبرها بريطانيا وفرنسا ضد مصر.

بحث مجلس الأمن الدولي المشكلة في (٢٩ صفر/ ٥ تشرين الأول) واتخذ قراراً في (٨ ربيع الأول/ ١٣ تشرين الأول) يتألف من ست نقاط تعتمد على مضمون اتفاقية القسطنطينية وهي الآتية:

١ ـ حرية الملاحة الدولية في القناة.

٢ ـ احترام سيادة مصر.

٣ ـ عزل عملية إدارة القناة عن سياسة أي دولة.

٤ ـ تحديد رسوم المرور في القناة.

٥ ـ تخصيص نصيب عادل من دخل القناة لتطويرها.

---

(١) Spanier, John: American Policy Since World War II, p121 - 122.

فتحي: ص١١٩.

٦ ـ اللجوء إلى التحكيم في النزاعات التي تنشأ في المستقبل بين مصر وشركة قناة السويس[(١)].

ودفعت التطورات السياسية على الساحة الدولية جمال عبد الناصر إلى قبول قرار مجلس الأمن الدولي، إذ مع انحسار خطر الحرب، مال إلى التوصل إلى تسوية للأزمة، وبغض النظر عن مدى حقيقة أنه كان يريد التوصل إلى اتفاق من بداية الأزمة بشرط عدم المساس بسيادة مصر، كان هناك سببان آخران دفعاه إلى السعي للتوصل إلى تسوية.

الأول: مالي يتعلق بتجميد بريطانيا أرصدة مصر المالية من الاسترليني والذي بدأ يُشكِّل ضغطاً اقتصادياً مؤثراً، كما أن بريطانيا وفرنسا كانتا لا تزالان تسيطران على أكثر من نصف السفن التي تستخدم القناة، وتدفع رسوم العبور إلى شركة قناة السويس السابقة، ولم يكن جمال عبد الناصر في وضع يُمكِّنه من تغيير هذا الواقع من دون اتخاذ إجراءات ضد السفن والتي ستتخذها الدولتان ذريعة لشن الحرب[(٢)].

الثاني: سياسي يتعلق بضغوط دول عربية عدة بالإضافة إلى الهند والاتحاد السوڤياتي ويوغسلاڤيا من أجل التوصل إلى تسوية، وكان الاتحاد السوڤياتي بشكل خاص يواجه خطر وقوع ثورة وشيكة في بلاد المجر، وتحدياً بولندياً عقب إقالة «المارشال» السوڤياتي روكوسوڤسكي من منصبه كوزير دفاع لبولندا، لذا لم يكن خروتشوف في وضع يسمح له بتقديم مساعدة لمصر إذا نشبت الحرب، وبالتالي نصح جمال عبد الناصر بالتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا وفرنسا[(٣)].

ونتيجة لهذه المتغيرات والضغوط، قَبِل جمال عبد الناصر المبادئ الستة التي وافق عليها مجلس الأمن الدولي على أن تكون الأساس في المفاوضات المقبلة حول مسألة القناة، وأوعز إلى وزير خارجيته محمود فوزي إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد قبول مصر المبادئ الستة[(٤)].

لكن سرعان ما عاد وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا سلوين لويد وبينيو إلى مجلس الأمن الدولي وطالبا بالتصويت على حل آخر لا يختلف في مضمونه عما قدَّمه روبرت منزيس لجمال عبد الناصر في القاهرة والذي رفضه، واضطرَّت روسيا إلى استخدام حق النقض لإسقاطه وهو ما اتخذته الدولتان مبرراً من وجهة نظريهما أمام الرأي العام الدولي لاستخدام القوة العسكرية ضد مصر[(٥)].

---

(١) البغدادي: جـ١ ص٣٣٤، ٣٣٥.
(٢) ناتنغ: ص١٧٩.
(٣) فتحي: ص١٢١.
(٤) البغدادي: جـ١ ص٣٣٥.
(٥) المصدر نفسه.

الواقع أن قرار شن الحرب على مصر كان قد اتُخذ، وكان يجري وضع الخطط العسكرية في الوقت الذي كانت فيه كل من بريطانيا وفرنسا تخادع من خلال المباحثات مع الولايات المتحدة الأميركية ومجلس الأمن الدولي لحل الأزمة سياسياً، ولم تكن المطالب البريطانية ـ الفرنسية أمام المجلس المذكور سوى تهيئة الرأي العام العالمي لتقبل الحل العسكري للأزمة بوصفه الوسيلة الوحيدة المتاحة[1]، من وجهة نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية.

تنفيذ العدوان وفشله

وجدت بريطانيا وفرنسا في إسرائيل الأداة التي تُمكنهما من إسقاط جمال عبد الناصر والقضاء عليه، فأدخلتاها في التخطيط للحرب، وقد تحمَّست لذلك بتحفظ، حيث كانت بحاجة إلى أسلحة توازي ما حصل عليه جمال عبد الناصر من الكتلة الشرقية، فتكفَّلت فرنسا بتقديمها لها، فزوَّدتها بطائرات ميستير التي أخذت تتضاعف مع مرور الوقت، وأبدت كندا عن رغبتها بتزويدها بأربعة وعشرين طائرة مقاتلة أميركية الصنع من طراز F.86. وكانت إسرائيل آنذاك تراقب بقلق شديد عملية إعادة بناء القوات العسكرية المصرية في الوقت الذي تصاعدت فيه هجمات الفدائيين ضدها، ووصلت إلى تل أبيب.

وهكذا تقاطعت أهداف البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين في إسقاط جمال عبد الناصر، وتمَّ التواطؤ بينهم الموجَّه نحو الهجوم الذي عُرف منذ ذلك الحين بالعدوان الثلاثي، واتُخذ قرار الحرب خلال اجتماع الأطراف الثلاثة في بلدة سيفر في ضواحي باريس في (١٩ ربيع الأول ١٣٧٦هـ/ ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٦م) وتضمَّن ما يأتي:

ـ تقوم إسرائيل بشن هجوم واسع النطاق على مصر يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ بهدف الوصول إلى قناة السويس.

ـ تُصدر حكومتا بريطانيا وفرنسا في مواجهة هذه الأحداث إنذاراً مزدوجاً إلى كل من مصر وإسرائيل تطلبان منها ما يأتي:

أ ـ وقف العمليات العسكرية.

ب ـ انسحاب القوات المصرية والإسرائيلية إلى مسافة عشرة أميال على جانبي قناة السويس الغربي والشرقي.

جـ ـ قبول مصر لاحتلال القوات البريطانية والفرنسية منطقة قناة السويس بصورة مؤقتة لتأمين حرية الملاحة.

---

(١) فتحي: ص١٢٢.

د ـ إذا رفضت الحكومة المصرية الإنذار تقوم القوات البريطانية والفرنسية المشتركة في صباح ٣١ تشرين الأول بعمليات عسكرية ضد القوات المصرية.

هـ ـ تقوم الحكومة الإسرائيلية باحتلال الجزء الغربي من خليج العقبة وجزر تيران وصنافير لتأمين حرية ملاحة سفنها في الخليج.

و ـ تتعهد إسرائيل بعدم الهجوم على الأردن.

ز ـ تتعهد فرنسا بتأمين حماية المجال الجوي الإسرائيلي وذلك بإرسال سرب من طائرات الميستير ٤ إلى إسرائيل في المدة بين ٢٩ ـ ٣١ تشرين الأول[١].

ابتدأت العمليات العسكرية وفق الخطة الموضوعة، فأنزلت إسرائيل قوات مظلية بالقرب من ممر متلا وسط سيناء في مساء ٢٩ تشرين الأول[٢] فيما سُمي بعملية الفارس من قِبَل البريطانيين والفرنسيين، وعملية قادش كما عرَّفها الإسرائيليون، وبعد ساعات عدة ومع تغطية جوية فرنسية، قامت القوات الإسرائيلية بهجمات عدة ضد المواقع المصرية، وكان ذلك هو الوقت المناسب بالنسبة لبريطانيا وفرنسا للحديث عن تهديد عسكري للقناة، وكان ذلك المبرر المخادع للتدخل في القتال، فأصدرتا في (١٥ ربيع الأول ١٣٧٦هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦م) إنذاراً مشتركاً للمتحاربين بالانسحاب مسافة عشرة أميال عن القناة خلال اثنتي عشرة ساعة، وكان معنى ذلك احتلال القوات الإسرائيلية لجزء من الأراضي المصرية يمتد من غزة حتى عشرة أميال من الضفة الشرقية للقناة[٣].

أحدث الإنذار بلبلة على صعيد القيادة المصرية بين مؤيد لقبول الإنذار والاستسلام، عبد الحكيم عامر وصلاح سالم، وبين رافض للإنذار، فتدخل جمال عبد الناصر بقوة وهدَّد بقتل من يقترح عليه قبول الإنذار[٤].

وشهد يوم (١٦ ربيع الأول/ ٣١ تشرين الأول) هجوماً جوياً على أنحاء مصر كلها قامت به الطائرات البريطانية، ومن خلال إدراكه بضعف قواته وعدم قدرتها على صدّ العدوان؛ تولى جمال عبد الناصر شخصيّاً إدارة المعركة، فأمر بعد أن نسَّق مع الحكومتين السودانية والمملكة العربية السعودية، بمغادرة الطائرات العسكرية التابعة للقوة الجوية المصرية إلى السودان والمملكة العربية السعودية، واتخذ قرارين «استراتيجيين» هما: إخلاء سيناء عبر انسحاب القوات المصرية البرية منها، وإغلاق قناة السويس أمام الملاحة الدولية بالإضافة إلى منشآت أخرى. الواضح أن

---

(١) منصور: ص١٨٢.

(٢) البغدادي: جـ١ ص٣٣٦.

(٣) المرجع نفسه: ص٣٣٨. السادات: ص١٩٠.

(٤) السادات: المرجع نفسه.

الانسحاب لم يكن نموذجاً عسكرياً، وأصاب الكثير من العسكريين الخوف وقد قاتل الجنود المصريون وحدهم بشجاعة حتى في داخل سيناء، وتمسكوا بخطوطهم مدة أسبوع، ورفض جمال عبد الناصر عروضاً من الحكومتين الأردنية والسورية لمساعدته في القتال لإدراكه بأن البريطانيين والفرنسيين سوف يُدمرون كل شيء يعترض طريقهم.

عند هذه المرحلة من سير الأحداث، أعلن جمال عبد الناصر إلى العالم في خطاب ألقاه في الأزهر يوم (٢٨ ربيع الأول/ ٢ تشرين الثاني)، رفض مصر الإنذار البريطاني ـ الفرنسي، وتصميمها على القتال، ما دفع الحكومتين البريطانية والفرنسية إلى تشديد الضغط العسكري.

وكان مجلس الأمن الدولي عاجزاً عن اتخاذ أي قرار بشأن عملية الغزو بسبب اعتراض بريطانيا وفرنسا، فقد تقدمت كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية، إلا أن تلك الدولتين استخدمتا حق النقض ما حال دون إصدار أي قرار عن هذا المجلس، ونظراً لخطورة الموقف، أحالت الولايات المتحدة الأميركية القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار مشروع التحالف من أجل السلام؛ فأصدرت في (٣ ربيع الآخر/ ٧ تشرين الثاني) قراراً بوقف إطلاق النار وعودة المتحاربين إلى خطوط الهدنة، إلا أن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ فوراً، فقد أنزلت الحكومة البريطانية قوات مظلية في بور سعيد في حين أنزلت الحكومة الفرنسية قوات مظلية في بور فؤاد، وقصفت الطائرات البريطانية والفرنسية المطارات والمدن المصرية على امتداد أربعة أيام، وواصلت القوات الإسرائيلية عمليات التمشيط[1].

نتائج العدوان

لقد أخطأت الحكومتان البريطانية والفرنسية في حساباتهما، وهذه خطيئة رئيسة في السياسة العالمية الواقعية، ورضختا عند مواجهة قوة أعلى.

لقد أُجبرت بريطانيا وفرنسا على التراجع، فانسحبت القوات البريطانية والفرنسية من منطقة قناة السويس في (٢٠ جمادى الأولى/ ٢٣ كانون الأول) تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن شريكتهما الصغرى، إسرائيل ألحَّت على أنها لا تفكر بترك المناطق التي استولت عليها، فقد احتلت في (١ ربيع الآخر/ ٥ تشرين الثاني) معظم سيناء، وقطاع غزة، والجزيرتين في خليج العقبة القريبتين من مضائق تيران وهما

(١) أبو الريش: ص١٦٠.

تيران وصنافير، والمنطقة «الاستراتيجية» المصرية في شرم الشيخ. وقرَّرت الأمم المتحدة تأليف قوة طوارئ دولية ونشرها على جانبي الحدود داخل مصر وإسرائيل، غير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون أبلغ الكنيست في (٣ ربيع الآخر/٧ تشرين الثاني) أن حكومته لن تسمح لأي قوة دولية بالتمركز في إسرائيل أو في المناطق التي احتلتها، وأن خط الهدنة الإسرائيلي ـ المصري لعام ١٩٤٩م قضى نحبه ودُفن، وأن أرض الأجداد الأوائل عادت إلى أصحابها الشرعيين، وستكون إيلات مجدداً الميناء العبري القائد في الجنوب، ومضائق السويس ستُفتح أمام الملاحة الإسرائيلية، وستعود تيران كجزء لا يتجزأ من «كومونولث» إسرائيل[١].

لقد استعملت إسرائيل الأسلحة كلها العسكرية والسياسية والبيانية البلاغية في محاولتها الإبقاء على المناطق التي احتلتها، وتحدث بن غوريون كعضو في العالم الحر وليس فقط كرئيس وزراء إسرائيل، فصوَّر الشرق الأوسط مُهدَّداً من قبل الاتحاد السوڤياتي وحلفائه، مصر وسوريا، لكنه تراجع تحت الضغط الدولي المستمر، وبدأت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من سيناء في (٢٩ ربيع الآخر/٣ كانون الأول)، ودمَّرت أثناء انسحابها بصورة منهجية، خطوط الهاتف، والتلغراف، ومحطة السكك الحديد، والطرقات المعبَّدة، ونسفت الأبنية العسكرية في العريش والمنازل في قريتي القُسيمة وأبو عكيلة، لكن بن غوريون تمسَّك بغزة التي بقيت تحت الاحتلال، ورفض أن يتزحزح عن موقفه، ما دفع الدول العربية بالاشتراك مع أفغانستان وباكستان وأندونيسيا إلى تقديم مشروع قرار إلى الأمم المتحدة، يدعو إلى إنهاء المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لإسرائيل. إذن كانت العقوبات قادمة، والولايات المتحدة الأميركية على استعداد لأداء دور غير تقليدي في مجلس الأمن الدولي كمراقب حيادي، لكن قبل أن توجَّه الضربة رضخت إسرائيل ووافقت على انسحاب كلي وتام لقواتها إلا أنها حصلت على مكسب مهم بالنسبة لها وهو فتح مضائق تيران للملاحة الإسرائيلية، وجرى ذلك بضغط من الولايات المتحدة الأميركية على مصر، كما لم تُثَر مسألة التعويضات عن الأرواح والممتلكات المدمرة، وهكذا كوفئت مرتين بدل أن تعاقب لدورها في الاشتراك بالحرب التي قضت على حياة آلاف المصريين عسكريين ومدنيين[٢].

---

(١) سولت: جيرمي: تفتيت الشرق الأوسط، ص٢٢٣.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٢٦.

الفَصْلُ السَّادِسَ عَشَرَ

مصر في عهد جمال عبد الناصر ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧م

التطورات السياسية العامة عقب العدوان الثلاثي

انتهى العدوان الثلاثي على مصر على الشكل الذي ذكرنا، لكن تمخَّض عنه تطورات عديدة سياسية وعسكرية على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية وقد أثَّرت في الأحداث اللاحقة مباشرة في المنطقة، نذكر من بين هذه التطورات ما يأتي:

التطورات الداخلية

ركَّز جمال عبد الناصر عقب انتهاء العدوان الثلاثي على ضرورة وجود برنامج لتنمية مصر اقتصادياً واجتماعياً، ورأى أنه لن يتم ذلك إلا من خلال امتلاكها مواردها وسيطرتها على اقتصادها، لذلك أصدر في (٢٩ جمادى الأولى ١٣٧٦هـ/ ١ كانون الثاني ١٩٥٧م) قراراً جمهورياً بقانون يقضي بإلغاء اتفاقية (٢١ صفر ١٣٧٤هـ/ ١٩ تشرين الأول ١٩٥٤م).

ونتيجة لهذا القرار أضحى لمصر الحق في مصادرة محتويات القاعدة من معدات ومخازن ومنشآت مملوكة للدولتين المعتديتين، فأضحت لأول مرة في تاريخها المعاصر دولة مستقلة ذات سيادة إسمياً وواقعياً، وانتهزت فرصة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع بريطانيا وفرنسا، فصادرت أموال رعاياهما وممتلكاتهم، وفرضت الحراسة عليها، وأنشأت المؤسسة الاقتصادية في (١١ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٧م)، ثم صدر بعد يومين قرار بتمصير المؤسسات التجارية والمالية ومنها المصارف(١).

وتوسَّع جمال عبد الناصر في مجال المصادرات والتأميمات فشملت مصانع ومؤسسات الدخان والأسمنت والأدوية والفوسفات، وتمَّ دفع تعويضات لأصحابها، وجعل هذه التأميمات جزءاً من منظومة التنمية الاقتصادية، إلا أنه لم يصل إلى

---

(١) فتحي: ص١٣٧.

سيطرة كاملة للحكومة، فقد نفَّذ ما كان بحاجة إليه من برنامجه التنموي ويُقدَّر بالثلث، وبقي الثلثان بأيدي القطاع الخاص.

ونما الإنتاج الزراعي وكذلك الاستثمار في الصناعة الذي دُعِّم بزيادات جمركية، وكانت مصانع حديد حلوان في طريقها لتصبح أكبر مؤسسة في مصر، فقد زوَّدت البلاد بالإنتاج، ووظَّفت عشرات الآلاف من العمال والموظفين، في الوقت الذي لم يكن قد انتهى العمل بعد في السد العالي في أسوان.

واستطاع جمال عبد الناصر نتيجة تلك الترتيبات الاقتصادية أن يسيطر على اقتصاد البلاد، ويتحرر اقتصادياً كما تحرَّر سياسياً، ويعمل على بناء مجتمع اشتراكي «ديمقراطي» وأنشأ في (١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧م) لجنة التخطيط القومي وكلَّفها بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما عهد إليها وضع خطة قومية للسنوات الخمس الأولى للتصنيع (١٣٧٦ ـ ١٣٨١هـ/ ١٩٥٧ ـ ١٩٦١م)، تلا ذلك إنشاء منصب وزير دولة للتخطيط لأول مرة في تاريخ مصر.

وكان تنظيم هيئة التحرير قد أُلغي وتمَّ تأسيس الاتحاد القومي في (أوائل ١٣٧٧هـ/ منتصف ١٩٥٧م) ليحل محله، وكان مجلس الأمة هو الجهاز الذي مثَّل المجلس التشريعي[١].

كان لجمال عبد الناصر نزعة بإلغاء دور المؤسسة الدينية في القضاء، فدفعته إلى علمنة المحاكم الدينية التي كانت تستخدم المبادئ الدينية في المرافعات وجعلها جزءاً من المحاكم المدنية، كما أعطى المرأة حقوقاً مساوية للرجل، وكما كان متوقعاً فقد عارض الإخوان المسلمون تلك الخطوات، ووضعوا قرار علمنة المحاكم الدينية بأنه غير إسلامي، واعترضوا على الحقوق المساوية للمرأة، وتعرَّضوا للهجوم عليه من خلال كتاب بعنوان: «معالم في الطريق» من تأليف العقائدي سيد قطب، وقد وصف فيه حكومة جمال عبد الناصر بالجاهلية الثانية، ويُذكر بأن الجاهلي وفقاً لسيد قطب هو النقيض للإسلامي[٢].

وأتبع جمال عبد الناصر قراراته الخاصة بالمحاكم الإسلامية والمرأة بأن جعل التعليم إلزامياً، فأخذت أعداد الطلاب في كل مراحل التعليم بالتصاعد، وضغط على علماء الأزهر من أجل القبول بتحديثه، وإدخال المواد العلمية إلى مناهجه الدراسية، وكانت تلك الخطوة الرئيسة، هي المحاولة الأولى لإصلاح الأزهر منذ قرون[٣].

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٧.
(٢) أبو الريش: ص١٨٥.
(٣) المرجع نفسه: ص١٨٦.

وأدَّت علاقة جمال عبد الناصر المباشرة بالشعب إلى التقليل من أهمية المسؤولين الآخرين من رفاقه القدامى باستثناء عبد الحكيم عامر، لكنه عمل على الاحتفاظ بهم، ومن المؤكد أنه بذل جهداً كبيراً لحثِّهم على العدول عن تهديداتهم المستمرة بتقديم استقالاتهم، ولم تكن هناك مقاومة لافتراضه أن له منزلة خاصة جدّاً، ونسب كل شيء لنفسه، وجسَّد شخصيّاً النظام، وبخلاف المجموعات العسكرية التي استولت على السلطة في بعض الدول العربية بخاصة ودول الشرق الأوسط بعامة، تجنَّب جمال عبد الناصر ورفاقه الكيد لبعضهم البعض، وابتعدوا عن أسلوب التصفيات، واللجوء إلى العنف لإقصاء الآخرء، ومنعه من التنافس معه، وهو لم يشعر بأن أيّاً منهم يستطيع التنافس معه، ويبدو أن لذلك علاقة بشخصيته القوية، وتعود المسيرة السلمية للدولة في عهده إلى طبيعته المسالمة في جوهرها[١].

التطورات الإقليمية والدولية

ترتبط التطورات السياسية الإقليمية بالتطورات السياسية الدولية بفعل تداخل أهدافهما، ولعل أبرز هذه التطورات ما ترتب على حرب السويس من الاتفاق بين مصر وإسرائيل عبر توسط الولايات المتحدة الأميركية الخاص بانسحاب إسرائيل من سيناء، وينقسم هذا الاتفاق إلى قسمين:

الأول: القسم المعلن، ويتعلق بقبول وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود بين مصر وإسرائيل بالإضافة إلى تمركز هذه القوات في شرم الشيخ حيث تقع مضائق تيران التي تتحكم بالملاحة في خليج العقبة.

القسم الثاني: السري، ويتعلق بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضائق تيران وصولاً إلى البحر الأحمر، وذلك مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء[٢].

ولا شك بأن مصر قبلت بمثل هذا الاتفاق تحت ضغط الظروف الإقليمية والدولية، وفي مقابل مطلب حيوي مهم هو عودة سيناء تحت السيادة المصرية، لكن الحكومة المصرية ظلَّت تنظر بقلق شديد إلى هذا الوضع، وتعده نقطة ضعف في موقفها تجاه إسرائيل يجب التخلص منها[٣].

وهكذا استطاع جمال عبد الناصر على الرغم من الهزيمة العسكرية، أن ينتزع نصراً سياسياً بانسحاب القوات المعتدية، وعدم نجاحها في تحقيق كامل أهدافها،

---

(١) أبو الريش: ص١٦٧.

(٢) لقد ربطت إسرائيل انسحابها من سيناء بضمان السماح لسفنها بعبور مضائق تيران والملاحة الدولية في خليج العقبة، وعدم السماح بوجود عسكري مصري في قطاع غزة.

(٣) فتحي: ص١٣٥، ١٣٦.

فاكتسب شعبية هائلة في الأمة العربية، وتحركت روح المقاومة للأنظمة الموالية للاستعمار في الدول العربية التي انزعجت من قراره بتأميم القناة، ولم تُرحب بتحقيقه النصر السياسي، وبدا ذلك جلياً في العراق المرتبط بحلف بغداد.

لكن انتاب جمال عبد الناصر القلق بشأن المستقبل بفعل حدثين:

الأول: القرار الخاص بتأسيس قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة لكي تقوم بمراقبة وحراسة الحدود المصرية ـ الإسرائيلية على الجانبين، ووجه القلق هو رفض إسرائيل القبول بوجود أي قوات في جهة حدودها، وبعد مفاوضات طويلة بينه وبين الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، استقر الرأي على وضع القوة الدولية بكاملها على الجانب المصري من الحدود.

الواضح أنه لم يكن في نية جمال عبد الناصر من ذلك، التنازل عن أي حقوق لمصر في السيطرة على أراضيها، فقد كان مفهوماً منذ البداية أن وجود قوات الطوارئ الدولية تمَّ بإرادة مصرية، ولكن كان هناك تفاهم شفوي مع داغ همرشولد بالعمل على وقف نشاط الفدائيين.

ونظر بعض القادة والمثقفين العرب إلى نشر قوات الطوارئ الدولية في الجانب المصري من الحدود، بسوء الظن، فقد خشوا أن ذلك ربما يعني أن السلام المصري مع إسرائيل أضحى أمراً واقعاً، لكن جمال عبد الناصر لم يعتقد ذلك ورأى غالبية العرب أن هناك أسباباً معقولة دفعته إلى السماح لقوات الطوارئ الدولية في العمل، وحاول نوري السعيد بطاقته كلها استخدام انتشار القوات الدولية ضد جمال عبد الناصر، لكنه فشل[(١)].

الثاني: محاولة الولايات المتحدة الأميركية وضع سياسة جديدة في الشرق الأوسط لمواجهة التغلغل السوڤياتي، وإقامة بديل عربي لجمال عبد الناصر الذي تضخم حجمه، وبدأ أيزنهاور في تنفيذ مشروعه في (منتصف ١٣٧٦هـ/ بداية ١٩٥٩م)، وكان التسابق آنذاك على أشده بين الأميركيين والسوڤيات على ملء الفراغ الناتج عن ضعف بريطانيا وفرنسا وانسحابهما من المنطقة، فرأى أيزنهاور أن يقوم بذلك قبل أن يسبقه السوڤيات، وقامت خطته التي سُميت بمبدأ أيزنهاور على قاعدتين:

١ ـ دعم القوة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط.

٢ ـ استخدام قوات عسكرية أميركية لضمان وحماية وحدة أراضي واستقلال الدول التي تطلب مساعدة الولايات المتحدة الأميركية حتى يُمكنها التصدي للعدوان التي تشنه أي دولة شيوعية عليها.

---

(١) أبو الريش: ص١٦٧، ١٦٨.

خطا أيزنهاور خطوته الأولى من أجل تحقيق مشروعه عندما عيَّن جيمس ريتشارد الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في «الكونغرس»، مساعداً ومستشاراً خاصاً لشؤون الشرق الأوسط في (٥ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ ٧ كانون الثاني ١٩٥٧م)، وكلَّفه في (٧ شعبان/ ٩ آذار) بالذهاب إلى المنطقة لعرض مشروعه على دولها، والتوصل إلى أفضل الوسائل لتنفيذه[١]، وانضمَّت الولايات المتحدة الأميركية في (٢١ شعبان/ ٢٣ آذار) إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد في محاولة منها لدعم المشروع[٢].

حقَّق جيمس ريتشارد نجاحاً في العراق ولبنان وليبيا، ورحَّبت كل من تركيا وباكستان وإيران بهذا المشروع، واتسم موقف المملكة العربية السعودية واليمن بالتحفظ، وأبدى الأردن استعداده للموافقة، إلا أن المعارضة الداخلية لم تُمكِّن حكومته من تنفيذ ذلك الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى مساندة موقف الملك حسين بتحريك الأسطول السادس ليكون قريباً من الأردن، وتحفظت إسرائيل التي لم ترغب في توحيد صفوف الدول العربية، بأي شكل حتى ولو كان هذا الاتحاد من تخطيط الولايات المتحدة الأميركية، لأنه يحدُّ من حركة التوسع الإسرائيلي على حساب العرب، وهي إحدى ركائزها «الاستراتيجية» في المنطقة[٣].

وتزامن مع طرح مبدأ أيزنهاور، الإعلان عن دعم أميركي مفتوح للجماعات المسلمة، فتأسست خلايا معادية لجمال عبد الناصر في شرقي المملكة العربية السعودية، وبرزت مجموعات مسلمة أخرى في باكستان وأفغانستان.

كان المخرج الوحيد لجمال عبد الناصر في ظل هذه الظروف السياسية هو التقرب أكثر من الاتحاد السوڤياتي لكن من دون الوصول إلى درجة تابع، والمعروف أنه كان دائماً ضد الحزب الشيوعي المصري.

وتزامن أيضاً دخول الولايات المتحدة الأميركية إلى الشرق الأوسط مع وجود فكرة بريطانية بالعمل على قتل جمال عبد الناصر، لكن التفكير الأميركي لم يكن قد ذهب آنذاك إلى هذا الحد، ومع معارضة الأميركيين، تراجع البريطانيون عن الفكرة، ويبدو أن الأميركيين بدَّلوا رأيهم بعد ذلك، فقد موَّلت وكالة الاستخبارات المركزية، مكتب الإخوان المسلمين في جنيف، وعهدت إليه القيام باغتيال جمال عبد الناصر،

---

(١) هيكل: ملفات السويس: جـ١ ص١٩٨.

(٢) هويدي، أمين: حروب عبد الناصر، ص٨٧، ٨٨.

(٣) الموافي، عبد الحميد محمد: مصر في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠م، ص١٧٥. فتحي: ص١٤٦.

لكن الفكرة أُلغيت في الدقائق الأخيرة؛ لأن القرار حول كيفية تنفيذ عملية الاغتيال تقرَّر تغييره[1].

لقد ارتبطت المواجهة الأولى بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر بالأردن، كان موقف الإدارة الأميركية ضد الوحدة العربية والتعاون مع المخططات التآمرية مع الدول العربية الموالية للغرب، وكانت هناك حاجة إلى الأردن لضمان استمرار انقسام العالم العربي، وكان الأردن قد خرج من الهيمنة البريطانية خلال أزمة السويس عندما نجح تحالف مؤيد لجمال عبد الناصر في الانتخابات النيابية، وتولى سليمان النابلسي منصب رئيس الوزراء.

وأبدى التحالف المصري ـ السعودي ـ السوري استعداده بدفع مساعدة مالية تحل محل المساعدة البريطانية، إلا أن الملك حسين لم يقتنع بجديَّة العرض، وتمسَّك بالمساعدة البريطانية، وفضَّل البقاء مع أصدقائه القدامى، إلا أنه بدَّل رأيه بعد ذلك عندما شعر بأن حرب السويس جعلت بريطانيا أكثر تحفظاً في الإبقاء على تحالفها مع الأردن، بدليل تراجع نفوذها في المنطقة وحلول الولايات المتحدة الأميركية محلها، الأمر الذي دفع الملك حسين إلى الطلب من بريطانيا إنهاء معاهدة عام ١٩٤٨م، ووقَّع معها معاهدة في ١٣ آذار ١٩٥٧م نصَّت على جلاء القوات البريطانية من الأردن، فتخلَّص بذلك من الوضع العسكري الغريب على أرضه، لكنه لم يتحرَّر من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي كانت تلاحقه، وقد عجزت دول التحالف العربي عن حلها، ما دفع الملك حسين إلى البحث عن حلفاء جدد وموارد اقتصادية جديدة، وكانت الولايات المتحدة الأميركية تطمع في الحلول محل بريطانيا وفرنسا في المنطقة وملء فراغ القوة الذي خلَّفتاه، فمال إلى التعاون معها.

مثَّلت وضعية الأردن مواجهة مصغرة بين القوة المؤيدة والقوة المعارضة لجمال عبد الناصر في الشرق الأوسط فحصلت مؤامرة ومحاولة انقلاب قام بها بعض ضباط الجيش، ولكن الانقلاب فشل ونتج عن ذلك إقصاء سليمان النابلسي من منصبه واعتقاله مع رئيس الأركان علي أبو نوار والعشرات من السياسيين وضباط الجيش، وهرب آخرون، وكان من الطبيعي أن يكون العراق مستعداً لمساعدة الأردن، لكن ارتباطه بحلف بغداد كان يعني نشر قوات عراقية في ربوعه، الأمر الذي أثار إسرائيل، وبفعل هذا الوضع الذي لم يسمح له بتنفيذ وحدة الأقطار العربية التي دعا إليها؛ قلَّص جمال عبد الناصر توقعاته الوحدوية التي جرى تبنِّيها من قِبل حزب البعث في سوريا، وحركة القوميين العرب وأحزاب أخرى.

---

(١) هيكل: لمصر لا لعبد الناصر: ص١٥.

تأثر جمال عبد الناصر كثيراً بهزيمته في الأردن، وعدَّ الانقلاب جزءاً من خطة أميركية، ومؤامرة من أجل إيقاف اندفاع حركته وشلِّها تمهيداً لانتكاسات أخرى.

الوحدة المصرية ـ السورية

الأوضاع السياسية في سوريا

حاول جمال عبد الناصر في البداية حصر جهوده في مصر، إلا أنه بعد حرب السويس ارتبط بالعالم العربي، فتحرك بسرعة ولكن تدريجاً لممارسة دوره العربي، وأضحت صورته رمزاً للتحديث العربي، وكانت طموحاته المتعلقة بكونه قائداً للعرب كبيرة جدّاً، وهو بحاجة إلى التعويض عن خسارته في الأردن.

وكان نوري السعيد والملك حسين بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، يسعون للقضاء على مؤيديه في سوريا وعندما لم يتمكَّنوا من ذلك حرَّكوا تركيا.

كانت الأوضاع السياسية في سوريا آنذاك مزعزعة بفعل كثرة الانقلابات العسكرية بين عامي (١٣٦٨ ـ ١٣٧٣هـ/ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤م)، وكان الأخير بقيادة أديب الشيشكلي الذي حاول التفرد بالحكم، ما وضعه في مواجهة مع السياسيين الذين تنافسوا بدورهم على الاستحواذ على مناصب الدولة.

وتجاذبت سوريا آنذاك تيارات خارجية عديدة بين الوحدة العربية، والانضمام إلى الكتلة الغربية، وقبول القروض والمساعدات الفنية من الدول الغربية، والحد من انتشار الشيوعية.

واعتقل الشيشكلي في خضم هذا الصراع، عدداً من الزعماء السياسيين من بينهم رشدي الكيخيا، وعدنان الأتاسي، وصبري العسلي، وأكرم الحوراني، وميشال عفلق، وإحسان الجابري، وحسن الأطرش، فتحرّكت الأحزاب السياسية وبعض الضباط المعارضين له لتنسيق التحرك ضد حكمه، لكن الانقلاب انطلق من حلب بقيادة المقدم فيصل الأتاسي والنقيب مصطفى حمدون، واختار الشيشكلي مغادرة البلاد إلى المنفى في (جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ/ شباط ١٩٥٤م).

أُعيد بعد سقوط نظام الشيشكلي رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، كما أُعيد مجلس النواب، وقامت حكومات «برلمانية» دستورية منحت الحرية للأحزاب السياسية والصحافة، ونُظِّمت انتخابات نيابية وفقاً للأصول «الديمقراطية» انبثق عنها مجلس نيابي وانتُخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، فعاشت سوريا بذلك مرحلة سياسية مفعمة بالحرية، ومع ذلك لم تصل إلى هدفها الأسمى، ولعل مردَّ ذلك يعود إلى:

ـ تجدُّد الخلافات الحزبية التي راحت تنخر العهد الجديد.

ـ إن لعبة «الديمقراطية» في بلد متخلف نسبياً قد تؤدي إلى تفكُّكه وضياعه.

وقام في إطار هذه «الديمقراطية» مجلس نيابي مُقسَّم إلى كتل وأحزاب متنافرة ومتناحرة أدَّت إلى تردِّي الأوضاع السياسية، استعان بعضها بالقوى العسكرية لتُثبِّت مواقعها، الأمر الذي أقحم الجيش من جديد في اللعبة السياسية، ونمت الأحزاب اليسارية على حساب الأحزاب اليمينية التقليدية ما انعكس على علاقات سوريا الخارجية، حيث قوي الاتجاه المعادي للغرب والداعي إلى الحياد الذي قاد بدوره إلى بداية قيام علاقات أوثق مع الكتلة الشيوعية، وتراجع النفوذ العراقي على صعيد الصراعات العربية الداخلية لصالح النفوذ المصري ـ السعودي.

التقارب السوري ـ المصري

لم يكن عام (١٣٧٦ ـ ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) أقل خطراً على سوريا من العام الذي سبقه، فقد اشتد الضغط الخارجي عليها، وكثرت المؤامرات في الداخل، وتجاذبتها الأحداث الجسام، نذكر منها ما يأتي:

ـ محاولة فرض مشروع مبدأ أيزنهاور للسلام في الشرق الأوسط على دول المنطقة، ورفض سوريا المبادئ التي قام عليها.

ـ وعود الاتحاد السوڤياتي والصين الشعبية بحماية دول الشرق الأوسط من أي تدخل أجنبي ناتج عن المشروع الأميركي.

ـ حشد تركيا جيوشها على الحدود السورية وتهديدها بالعدوان عليها.

ـ تحذير دول حلف بغداد من تزايد الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط.

ـ زيارة قطع الأسطول السوڤياتي ميناء اللاذقية.

ـ زيارة خالد العظم موسكو في (محرم ١٣٧٧هـ/آب ١٩٥٧م)، وعقده اتفاقاً للمساعدة الاقتصادية والفنية مع الاتحاد السوڤياتي، والمعروف أنه كان نائباً في المجلس التشريعي، وقد عقد الجانبان بعد ذلك اجتماعاً في دمشق للتنسيق وإقرار برنامج عمل الخبراء الفنيين.

ـ تنفيذ حركة تشكيلات، وإقالات، وتعيينات واسعة النطاق في صفوف الجيش السوري والأمن الداخلي، وتعيين عفيف البزري رئيساً للأركان العامة وترقيته إلى رتبة لواء.

ـ تعرُّض سوريا لمؤامرة عراقية وأخرى أميركية حاكها هوارد ستون الموظف في السفارة الأميركية في دمشق، وكان عضواً في وكالة المخابرات الأميركية، وهي تتمة للمؤامرة العراقية.

كان على رئيس الجمهورية شكري القوتلي وسط هذه الأجواء المضطربة أن يقود سوريا إلى شاطئ الأمان، ويحميها من المؤامرات الخارجية والداخلية، فاستغل تأييد جمال عبد الناصر لتوجهات سوريا السياسية العربية من دون تحفظ، وتقرَّب منه، وأدى ذلك في نهاية الأمر إلى إقامة وحدة بين البلدين.

ممهدات الوحدة

كانت سوريا تمر آنذاك في مرحلة ازدواجية الحكم، فقد اشتدت سلطة العسكريين على الساحة السياسية من جهة، وكان هناك جمهورية دستورية من جهة أخرى تتلاعب بها أهواء بعض الضباط الطامعين بالسلطة، كما كانت تتعرَّض لتهديدات خارجية، وبدا أنها أضحت معرضة للتمزق الداخلي.

تحركت مصر لمساندة سوريا ضد الأخطار التي كانت تُهددها، وأعربت عن وقوفها إلى جانبها ضد أي اعتداء يقع عليها، وأرسلت في (١٨ ربيع الأول ١٣٧٧هـ/ ١٣ تشرين الأول ١٩٥٧م) أسطولاً بحرياً إلى ميناء اللاذقية ضمَّ بضع ناقلات للجنود وثلاث مدمرات، ونزلت إلى الشاطئ قوات مصرية تشكل في مجموعها لواءين بمعداتهما، في خطوة لتأكيد تصميمها على مساندتها، على الرغم من أن هذه القوات كانت رمزية وقليلة الفائدة في المواجهة ضد الجيش التركي الضخم المرابط على الحدود بين البلدين(١)، وكان هذا الإجراء بداية لقيام الثورة المصرية بالتوسع في ظاهرة الانتشار العسكري للقوات المسلحة المصرية خارج حدود الدولة لمساعدة الدول العربية والصديقة ودعمها.

وعندما أبدت مصر رغبتها في تطوير علاقاتها وتعاونها مع سوريا إلى نوع من الوحدة أو الاتحاد، هلَّلت غالبية الشعب السوري لهذه الرغبة، وأخذت معظم الأحزاب والنقابات والقوى السياسية، تُوجِّه سياستها لتحقيق هذا الهدف، وكان طبيعياً ألا تخرج القوات المسلحة عن هذا النهج.

وما جرى في سوريا من الخوف من عدوان صهيوني أو عدوان يقوم به حلف بغداد، بالإضافة إلى الوضع الذي نشأ في الأردن نتيجة الصراع بين الملك حسين ورئيس وزرائه سليمان النابلسي، وتحويل لبنان إلى قاعدة تآمر ضد سوريا في عهد كميل شمعون؛ اضطرت سوريا إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الأمنية لمواجهة ما قد يطرأ من احتمالات، وإعداد الرأي العام لحرب شعبية.

وسادت البلاد منذ ذلك الوقت، موجة من التوتر النفسي، وراحت الأمور تسير

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٣٣. رياض: مذكرات جـ٢ ص٢٠٣.

بسرعة نحو الوحدة مع مصر كرد طبيعي على ذلك، وأخذت الفئات الشعبية ومعظم الأحزاب والمنظمات السياسية، والقيادات العسكرية وبخاصة عبد الحميد السراج رئيس شعبة المخابرات، الذي كان يُنسِّق مع محمود رياض سفير مصر في دمشق؛ تتنافس في الدعوة إلى تحقيق الوحدة بزعامة جمال عبد الناصر من دون قيد أو شرط، وأضحى تيار الوحدة مع مصر في هذا الجو المفعم بالآمال والمشاعر الجياشة؛ من القوة بحيث لم يعد بمقدور أحد مقاومته.

وكان شكري القوتلي قد اقترح خلال عام (١٣٧٦ ـ ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م) إقامة اتحاد بين الدول العربية المتحررة تكون له أجهزته الاتحادية، لكن جمال عبد الناصر أبدى تحفظاً لدى اجتماعه بالمبعوثين السوريين، وفضَّل أن يتم التعاون العربي عبر الجامعة العربية، ورأى أن تتم الوحدة بين سوريا ومصر على مراحل؛ كالوحدة العسكرية، والوحدة الثقافية، والوحدة الاقتصادية وغيرها.

أظهر الوحدويون السوريون تحفظ جمال عبد الناصر على إقامة اتحاد بين مصر وسوريا على أنه قبول بمشروعهم الاتحادي، لكن عمق الخلافات، وتزايد التصدع في صفوف السياسيين السوريين، أدَّى إلى نوع من فقدان التوازن بين التوجهات المختلفة[(١)]، لكن بدا واضحاً أن حزب البعث و جمال عبد الناصر، وجدا نفسيهما في العام الميلادي المذكور أعلاه أشد قوتين فاعلتين في السياسة السورية، وكان هدفهما واحداً هو تكريس الوحدة العربية، ونشأت بينهما علاقة خاصة، وأضحى حزب البعث من أشد الداعين للرئيس المصري، وقد تمتَّع في المقابل بقوة وثقل الدعم السياسي المصري، وأصابت حملة الحزب للاتحاد مع مصر حداً من النجاح جعلها تدخل في برنامج حكومة صبري العسلي الائتلافية التي شُكِّلت بعد حرب السويس[(٢)].

ونتيجة للموقف المصري تجاه سوريا في أزمتها مع تركيا، قرَّر مجلس النواب السوري برئاسة أكرم الحوراني في (ربيع الأول ١٣٧٧هـ/ تشرين الأول ١٩٥٧م) توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصري لزيارة سوريا، وقدم في (٢٣ ربيع الآخر/ ١٧ تشرين الثاني) وفد من مجلس الأمة المصري برئاسة أنور السادات[(٣)] أعاد تأكيد التضامن المصري ـ السوري، وتعهد بتأييد اتحاد البلدين، واتخذ المجتمعون قراراً تاريخياً دعوا فيه نواب المجلسين المصري والسوري، وحكومتي البلدين، الدخول

---

(١) العظم، خالد: مذكرات جـ٣ ص٩٨، ١٠٤، ١٠٦.

(٢) المرجع نفسه: ص٩٨.

(٣) السادات: ص١٩٦ ـ ١٩٧. البغدادي: جـ٢ ص٣٤.

في مباحثات مشتركة لإقامة اتحاد «فيدرالي» بين القطرين العربيين، لكن عند عودة الوفد المصري إلى القاهرة في (٢٨ ربيع الآخر/ ٢٢ تشرين الثاني)، لم تصدر عنه أي إشارة واضحة تدل على رغبة القيادة المصرية في تنفيذ قيام الاتحاد.

قيام الجمهورية العربية المتحدة

أضحى موضوع الوحدة في (أواسط ١٣٧٧هـ/ أواخر ١٩٥٧م) حديث الرأي العام والصحافة في سوريا، وكان من الموضوعات اليومية التي تُبحث في المجالس العامة والخاصة المدنية والعسكرية، وجاءت الخطوة الأولى في اتجاه قيام وحدة بين البلدين في (٢٠ جمادى الآخرة ١٣٧٧هـ/ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨م) عندما سافر وفد عسكري سوري إلى القاهرة برئاسة رئيس الأركان عفيف البزري وعضوية ثلاثة عشر ضابطاً من بينهم: مصطفى حمدون، أحمد عبد الكريم، حسين حدة، أمين الحافظ، عبد الغني قنوت، وانضم إليهم عبد الحميد السراج فيما بعد[١].

تركَّزت مطالب الوفد السوري على الأمور الآتية:

- دستور واحد يُعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، ويرسم نظام الحكم فيها، ويُفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية.
- رئيس دولة واحدة، وسلطة تشريعية واحدة، وسلطة تنفيذية واحدة.
- تُسنُّ القوانين المنظِّمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى الدستور الموحَّد.
- تقوم الوحدة العسكرية على أساس قائد أعلى للقوات المسلحة، ومجلس دفاع أعلى، وقيادة عامة للقوات المسلحة التي تتشكَّل من البرية والبحرية والجوية موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز.

ويبدو أن جمال عبد الناصر كان حذراً في تولي مسؤولية سوريا المُثقلة بالنزاعات والتصدُّعات الداخلية، ولكنه وافق أخيراً بشرط أن تقوم وحدة بين البلدين وليس اتحاداً، فوافق الوفد السوري على ذلك[٢].

وسافر في (١٠ رجب ١٣٧٧هـ/ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨م) وفد سوري إلى القاهرة برئاسة شكري القوتلي للتوقيع على اتفاق الوحدة، فاستقبله جمال عبد الناصر في اليوم التالي، ووزَّع على أعضائه صورة عن الدستور المؤقت للدولة العربية المرتجاة، تُحدِّد نظمها، والمقومات الأساس للمجتمع الوحدوي، وتنظيم الاقتصاد

---

(١) الجندي، سامي: البعث، ص٧٥.

(٢) الساطع، أكرم نور الدين: تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين، ص١٢ هامش١.

والقوانين، وصيانة الملكية الفردية، والحقوق والواجبات العامة، ونظام الحكم، والسلطة القضائية، وأحكاماً عامة وختامية انتقالية[1].

أبدى السوريون الاشتراكيون بعض الملاحظات حول الدستور المعروض تتعلق بمنح الرئيس المنتخب صلاحية نشر الدستور المؤقت، وأضافت عليه لجنة مشتركة فقرة تتعلَّق بالاتحاد القومي، ثم اجتمع الرئيسان جمال عبد الناصر وشكري القوتلي مع ممثلي مصر وسوريا في قصر القبة للتداول في الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي، وتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، وعندما أضحى جاهزاً أُعلن في (١٥ رجب ١٣٧٧هـ/ ٥ شباط ١٩٥٨م)، وأقرَّ مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري بعد ذلك اتفاق الوحدة التي قامت في (٢ شعبان/ ٢٢ شباط) باسم الجمهورية العربية المتحدة، بعد استفتاء شعبي جرى في (١ شعبان/ ٢١ شباط)، وجاءت النتيجة إيجابية[2].

واجتمع مجلس النواب السوري في دمشق للمصادقة على مشروع الوحدة، فألقى شكري القوتلي خطاباً رشَّح فيه جمال عبد الناصر لرئاسة دولة الوحدة، ووافق المجلس على قيام الجمهورية العربية المتحدة والمبادئ الدستورية التي سيتم العمل بها في المرحلة الانتقالية، وأيَّد النواب بالإجماع ترشيح جمال عبد الناصر لمنصب الرئاسة.

نصَّ اتفاق الوحدة على قيام مجلس تشريعي مؤلف من أربعمئة نائب نصفهم على الأقل من المجلسين التشريعيين القائمين آنئذ في مصر وسوريا، وتبقى القوانين المصرية والسورية نافذة إلى أن يتم تغييرها، وإقامة مجلس تنفيذي منفصل لكل قطر.

وزار جمال عبد الناصر دمشق في (٤ شعبان/ ٢٤ شباط) للتشاور حيث استُقبل بحشود جماهيرية كثيفة، فاجتمع مع شكري القوتلي وبعض أركان الدولة، واستقبل وفود المهنئين[3].

وصدر في (١٣ شعبان/ ٥ آذار) دستور رئاسي موحَّد للجمهورية العربية المتحدة مصر وسوريا باسم الإقليم الجنوبي والإقليم الشمالي، وتشكَّلت حكومة الوحدة الأولى بعد يومين، وضمَّت أربعة نواب لرئيس الجمهورية مصريان هما: عبد اللطيف

---

(١) انظر نص الدستور المؤقت في مذكرات خالد العظم: جـ٣ ص١٤٥ ـ ١٤٩.

(٢) انظر بيان إعلان الوحدة في: الساطع ص١٢٥ ـ ١٢٦. مذكرات خالد العظم: جـ١ ص١٦١ ـ ١٦٤. مذكرات أكرم الحوراني: جـ٣ ص٢٥٣٤ ـ ٢٥٤٧، ٢٥٤٠ ـ ٢٥٤٢.

(٣) مذكرات خالد العظم: ١٦٥، ١٦٦. مذكرات أكرم الحوراني: جـ٣ ص٢٥٦٣.

البغدادي، وعبد الحكيم عامر، وسوريان هما: أكرم الحوراني، وصبري العسلي، وثلاثين وزيراً منهم اثني عشر سورياً[1].

واستوجب هذا التنظيم «الفيدرالي» المعزَّز بالانقسام الجغرافي بين الإقليمين، إقامة حكومة مركزية، نال السوريون فيها ثلاثة مقاعد من أصل أربعة عشر مقعداً.

رد الفعل الإقليمي والدولي على قيام الوحدة

كانت وجهة نظر القوى المحيطة بسورية: العراق، تركيا ولبنان، والقوى الغربية؛ معارضة للوحدة العربية؛ لأنها تُشكِّل خطراً على مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط، وتخلُّ بالتوازن في المنطقة لصالح مصر، لكن مع ميل أميركي لتأييدها وتشجيعها في سياق الحلول في المنطقة، وكانت بريطانيا وفرنسا من أشد المعارضين لها.

وعرض العراق لمواجهة هذه الوحدة، قيام وحدة بينه وبين الأردن والمملكة العربية السعودية أو بدونها وذلك بدفع من بريطانيا[2]، واقترح شارل مالك وزير خارجية لبنان مواجهة الجمهورية العربية المتحدة بالقوة أو بالعمل على تمزيقها تدريجاً، وفعلاً أعلن العراق في (٢٤ رجب ١٣٧٧هـ/ ١٤ شباط ١٩٥٨م) قيام الاتحاد العربي بينه وبين الأردن، وبدا أنه كان مقصوداً لتوقيت إعلان هذا الاتحاد الهاشمي أن يتم سابقاً على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، ووقفت المملكة العربية السعودية على الحياد، لكن الملك سعود بن عبد العزيز أعلم جمال عبد الناصر بموضوع الاتحاد العربي عبر سفيره في الرياض في (١٩ رجب/ ٩ شباط).

وتبادل الطرفان المتنافران عبارات الاتهام الجارحة، وحاولا استقطاب باقي الدول العربية، فانضمت اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة في (١٦ شعبان/ ٨ آذار)، وتنافسا لاستقطاب لبنان الذي كانت فيه رياح الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ناشطة على الصعيد الشعبي، وكان هذا البلد منذ قبوله مبدأ أيزنهاور، قد أضحى فريسة أزمة داخلية خطيرة ترافقت مع تحركات سرية لعناصر المخابرات السورية، وحملات صحفية مصرية وسورية، وقد راحت تُسعِّر الأحقاد، وتُثير الكراهية بين الطوائف والعائلات اللبنانية وتُحرِّض على النظام، لذلك بقي هذا البلد خارج نطاق التحالفات.

---

(١) مذكرات أكرم الحوراني: جـ٣ ص٢٥٧٩ ـ ٢٥٨٧. الساطع: ص١٢٨ ـ ١٣٢.

(٢) مذكرات أكرم الحوراني: المرجع نفسه، ص٢٥٥٣.

وسعى أيزنهاور بناء على توصية نائب وزير خارجيته كريستيان هيرتر إلى توحيد جهود كل من المملكة العربية السعودية ولبنان والأردن والعراق ضد الوحدة المصرية ـ السورية منذ مولدها، فصدر توجيه أميركي في (٢٧ رمضان/ ١٧ نيسان) إلى رؤساء البعثات الأميركية في الشرق الأوسط، يؤكد أن الوحدة تُعرِّض المصالح الأميركية في المنطقة للخطر، لذا يجب أن تقوم السياسة الأميركية على إقناع جمال عبد الناصر بأنها مستعدة للاستجابة لبعض شروطه، لكن مع ضرورة استمرار الجهود الأميركية في مهاجمة فكرة الوحدة بين مصر وسوريا، والعمل على عزل دولة الوحدة عن باقي الدول العربية، ومن ثَمَّ إقناع هذه الدول بخطرها عليها وبخاصة الملكية منها مع ضرورة انتهاز الفرص لتقوية الاتحاد العراقي ـ الأردني، لكن الولايات المتحدة الأميركية اعترفت أخيراً بالجمهورية العربية المتحدة كأمر واقع ولكن بخبث، وعدَّلت واشنطن سياستها المالية تجاه هذه الجمهورية، فرفعت الحظر عن الممتلكات المصرية المجمَّدة منذ أزمة السويس، وأبدت استعدادها بمنح مصر مساعدات مالية.

واعترف الاتحاد السوڤياتي بالجمهورية العربية المتحدة على الرغم مما حدث للحزب الشيوعي السوري بفعل حلّ الأحزاب التقليدية في سوريا، وتعاطفت مصالح إسرائيل مع مصالح الدول الغربية في نظرتها لخطورة هذه الخطوة بفعل أنها أضحت تواجه دولة كبيرة على حدودها الشمالية والجنوبية، الأمر الذي يزيد من قدرة هذه الدولة سياسياً وعسكرياً في أي صراع ضدها(١).

لم تُعمِّر دولة الاتحاد الهاشمي مدة طويلة، إذ إن ما جرى من حصول انقلاب في العراق في (١٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م) بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم؛ أن تفجَّرت ثورة شعبية دموية راح ضحيتها الملك فيصل وجميع أفراد أسرته بالإضافة إلى نوري السعيد.

وبدت دولة الوحدة المصرية ـ السورية بعد سقوط ألدّ أعدائها، السيدة المُطاعة في العالم العربي، كما بدت ثورة العراق مؤيدة للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، لكن سرعان ما خابت آمال الوحدويين، إذ انقلب العراق من حليف إلى منافس مقلق، وعاد ليُشكِّل تحدياً لزعامة جمال عبد الناصر ووجود الجمهورية العربية المتحدة ذاتها، وأضحت بغداد الجاذبة للمعارضين السوريين للتخلص من السيطرة المصرية، والواقع أن فشل جمال عبد الناصر في العراق مهَّد لسقوط

---

(١) زهر الدين، عبد الكريم: مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ ـ ٨ آذار ١٩٦٣م، ص١٤.

الوحدة، وخلق مناخاً لصالح الإقليمية في كل أنحاء العالم العربي[1].

انفصال قُطري الجمهورية العربية المتحدة

حرص جمال عبد الناصر منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة، على جعْل سوريا مقاطعة تدور في فلك القاهرة وتحجيم القوى السياسية والعسكرية السورية، ويبدو أنه كان حذراً مما قد يقومون به من تبدل في توجهاتهم ما ينعكس سلباً على أوضاع المولود الجديد، فعيَّن محمود رياض مستشاراً له في قضايا الإقليم الشمالي، وأزاح الشيوعيين من المناصب العسكرية، وأقال عفيف البزري، وحلَّ الأحزاب التقليدية، ومنح عبد الحميد السراج سلطات واسعة، أشرف من خلالها وبوصفه وزيراً للداخلية، على قوات الأمن، وبخاصة جهاز المخابرات الذي تحوَّل إلى مكتب خاص، وربط السراج به مباشرة[2].

وما جرى من انقلاب في العراق بزعامة عبد الكريم قاسم، دفع جمال عبد الناصر إلى تشديد قبضته على سوريا للحؤول دون ارتدادها، واتخذت القاهرة قراراً بتمصيرها، وأصدرت التشريعات الخاصة بذلك، مثل قانون الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية، المطبقيْن في مصر، ودعَّمت المركزية، ووضعت قيوداً، وأخضعت سوريا أكثر فأكثر إلى إشرافها.

وفَقَدَ السوريون ميزة اتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذه، فتوالت الاستقالات نتيجة ذلك نذكر منها: استقالة صبري العسلي زعيم الحزب الوطني من منصبه نائباً لرئيس الجمهورية، وأُقصي أكرم الحوراني عن الحكم في الإقليم الشمالي، وقاد الحزب الشيوعي السوري معارضة علنية للنظام في الوقت الذي انقسم فيه قادة حزب البعث بين مؤيد للانفصال ومعارض له[3].

تقلَّصت شعبية جمال عبد الناصر نتيجة تلك الإجراءات، وانتشر التذمر في أوساط المدنيين والعسكريين؛ ما دفعه إلى إعادة تنظيم الجمهورية العربية المتحدة، فعيَّن عبد الحكيم عامر حاكماً للإقليم الشمالي في (١٨ ربيع الآخر ١٣٧٩هـ/ ٢١ تشرين الأول ١٩٥٩م)[4].

ولم يمض سوى شهر على هذا التعيين حتى استقال جميع الوزراء البعثيين من المجلس التنفيذي السوري بمن فيهم أكرم الحوراني، وازدادت أزمة الحكم تعقيداً

---

(١) بشور، أمل ميخائيل: دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، ص٤٧٠، ٤٧١.

(٢) هيكل: ما الذي جرى في سورية، ص١٠٣ ـ ١٠٦.

(٣) الجندي: ص٨٧. (٤) البغدادي: جـ٢ ص٧١.

في الإقليم الشمالي بعد صدور قرار رئيس الاتحاد القومي في عام (١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م) بشأن تكوين المؤتمر العام للاتحاد القومي، واللجنة العامة، واللجنة التنفيذية، واختصاصات كل منها، وأضحى جهاز الاتحاد القومي ظلاً للجهاز الحكومي، ولم يكن له أي اختصاصات في مشاركة السلطة الحاكمة، ولا في وضع سياسة الدولة أو إدارة شؤون الحكم، ومن ثَمَّ لم يكن إلا أداة من أدوات السلطة، ولم ترض الأوساط الحزبية في سوريا عن نشاطه ولا عن الأشخاص الذين عُينوا فيه، لذلك سعت هذه الأوساط إلى تكتيل المعارضة في مجلس الأمة لمناهضة هذا التعيين؛ بل وهذا النظام السياسي بأسره.

لم يأخذ جمال عبد الناصر وجهة نظر السوريين من النظام السياسي على محمل الجدّ، فأصدر في (١٨ ربيع الأول ١٣٨٠هـ/ ١٠ أيلول ١٩٦٠م) أول تطبيق لنظام الإدارة المحلية، وتمَّ تعيين المحافظين في الجمهورية، وظهر العنصر العسكري المرتبط بأجهزة الأمن في مراكز خارج اختصاصاتهم ومعرفتهم وخبرتهم وعُيِّن عبد الحميد السراج رئيساً للمجلس التنفيذي في (ربيع الآخر/ تشرين الأول) في الإقليم الشمالي خلفاً للمهندس نور الدين كحالة، فهيمن بحكم هذا المنصب على أهم أجهزة الدولة وأخطرها في سوريا، وعاد عبد الحكيم عامر إلى القاهرة بناء على استدعاء جمال عبد الناصر[1].

واشتدت أزمة الحكم بعد صدور قرارات التأميم في (٩ صفر ١٣٨١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٦١م) وقد شملت عدداً كبيراً من الشركات الصناعية والتجارية، والمصارف وشركات التأمين والنقل العام والمقاولات والكهرباء في مصر، وأضحت الحكومة شريكة بالنصف في رأسمال بعض الشركات الأخرى، وخُفِّضت ملكية الأرض الزراعية إلى مئة فدان بدلاً من مئتين، وحُظِّر على أي فرد أن يستأجر أكثر من خمسين فداناً، وأعفت القرارات الفلاحين المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي من دفع الفائدة السنوية المستحقة على باقي الأقساط المتبقية عليهم من ثمن الأرض الموزَّعة، وزيدت مدة دفع هذه الأقساط إلى أربعين عاماً بدلاً من ثلاثين التي كانت مقررة في قانون الإصلاح الزراعي، وأضحى من حق العمال والمشتغلين في الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية الحصول على نسبة ٢٥٪ من الأرباح لتعود عليهم بالنفع، كما أضحى لهم الحق في المساهمة في إدارة تلك الشركات والمؤسسات عبر تمثيلهم في مجالس إداراتها بعضو مقابل سبعة أعضاء، وخفَّضت القرارات ساعات العمل اليومية إلى سبع ساعات بدلاً من ثمانية من دون تخفيض

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٧١.

الأجور، وزيدت نسبة الضرائب السنوية على الإيراد العام فأصبحت ٩٠٪ على كل ما يزيد عن عشرة آلاف جنيه مصري من الدخل السنوي، وأن لا يزيد مرتب الفرد في أي مؤسسة عن خمسة آلاف جنيه مصري في العام كحد أقصى، وأُطلق على هذه القرارات فيما بعد بالقرارات الاشتراكية، وشملت هذه القرارات أيضاً بعض المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية في سوريا، وزيدت فيها الضرائب على المداخيل السنوية، ولما كان السوريون هم أنفسهم الذين يملكون الأغلبية من تلك الشركات بخلاف الوضع في مصر، لذا كان وقع تلك القرارات سيئاً عند فئة غير قليلة من الشعب، وزادت هذه الإجراءات من ضيقهم عما هم فيه(١).

دفع تذمُّر الأوساط المدنية والعسكرية في سوريا، جمال عبد الناصر إلى إعادة تنظيم الجمهورية العربية المتحدة في (٢٤ صفر ١٣٨١هـ/ ٧ آب ١٩٦١م)، عبر توحيد القطرين في وزارة واحدة، وأضحى عبد الحميد السراج بموجب هذا التعديل نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية، ونُقل نتيجة ذلك إلى القاهرة، ويبدو أن جمال عبد الناصر عمد إلى إبعاده عن سوريا بعد أن ازدادت الشكوى منه(٢).

كانت تلك الحادثة إحدى أخطاء الحكم، إذ برحيل عبد الحميد السراج إلى القاهرة، نشطت القوى المعارضة في سوريا، وشعرت بحريتها مرة أخرى لتتآمر من أجل انفصال سوريا عن مصر، وأمضى عبد الحميد السراج ما يقرب من شهر في القاهرة بعد صدور القرار، ولما وجد نفسه فيها من دون أي سلطات أو حتى عمل يقوم به، عاد إلى دمشق من دون أن يستأذن جمال عبد الناصر أو يبلغه بسفره، وعندما وصل إلى دمشق تصادم مع عبد الحكيم عامر الذي كان قد عاود نشاطه في سوريا بعد نقل السراج إلى القاهرة. وكان الإحساس القطري في سوريا لا يزال قويّاً ما أدى إلى عدم قبول السوريين حكم عبد الحكيم عامر، ولما اشتد الخلاف بينهما استدعاهما جمال عبد الناصر إلى القاهرة، ولما قدم عبد الحميد السراج تقدَّم باستقالته، وظل مصرّاً عليها حتى قبلها منه جمال عبد الناصر في (١٤ ربيع الآخر ١٣٨١هـ/ ٢٥ أيلول ١٩٦١م)، ثم عاد إلى دمشق(٣).

كان لا بد من حدوث انفجار في جسم الوحدة بعد أن كثرت التيارات المتنافرة فيه، وراح عبد الحميد السراج يفكر بالقيام بحركة انفصالية تعيد سوريا إلى عهد حكم المخابرات المطلق الذي كان يمارسه، وقد شعر أحد الضباط وهو المقدم عبد الكريم النحلاوي بذلك، وكان هذا قد اطَّلع يحكم موقعه في الجيش الأول

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٧٣، ٧٤.

(٢) المرجع نفسه: ص٧٤.

(٣) المرجع نفسه.

على لائحة تسريح عدد كبير من الضباط السوريين كانت تعدها القيادة في القاهرة، فأدرك فوراً أبعاد هذه الخطوة الخطرة المحدقة بالجيش وبالبلد، فقرَّر بالاتفاق مع بعض زملائه من الضباط، القيام بحركة يمنع عبرها هذا التسريح[(١)].

تزامنت هذه الحركة مع نزعة عبد الحميد السراج الانفصالية، ونفَّذت خطتها في (١٧ ربيع الآخر ١٣٨١هـ/ ٢٨ أيلول ١٩٦١م)، واستولى قادتها على مفاصل العاصمة وإداراتها المهمة، واعتُقل عبد الحميد السراج وسُجن في سجن المزة[(٢)]، ولما استقر الأمر للنحلاوي وزملائه في قيادة الجيش الأول، اجتمع مع عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية في القطر الشمالي، والفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول، وغيرهما من الضباط، فشرح لهم النحلاوي أسباب قيامه بحركته هذه التي عدَّها تصحيحية لوضع حد للتسلط والانحرافات وطلب من عبد الحكيم عامر ما يأتي:

- إلغاء التسريحات.
- إعادة الضباط المصريين الذين أساؤوا إلى السوريين إلى مصر.
- تصحيح الأوضاع الاقتصادية المتردية.
- رفع سلطة المخابرات عن الشعب.

والراجح أن هذه المطالب تهدف إلى المحافظة على كيان سوريا في إطار الوحدة القائمة[(٣)].

طلب عبد الحكيم عامر بعض الوقت ريثما يتصل بجمال عبد الناصر ويضعه في جو تلك المطالب، وكان الرئيس المصري مصمماً على القضاء على حركة النحلاوي التي عدَّها تمرداً ضد إنجازاته الوحدوية ومبادئه الاشتراكية، فأوعز إلى عبد الحكيم عامر بمداراته هو ورفاقه حتى تصل النجدات العسكرية من مصر لحسم الموقف، وكان قد أصدر أوامره بإعداد أفراد الصاعقة والمظليين، وبعض القوات الجوية، على أن تكون جاهزة للتحرك عندما تصدر إليها الأوامر بذلك مع إعداد ثلاث مدمرات بحرية[(٤)].

نفَّذ المشير تعليمات رئيسه، فأجرى مباحثات مع قائد الحركة وتمَّ الاتفاق على ما يأتي:

- تشكيل قيادة الجيش الأول من الضباط السوريين.

---

(١) للتوسع في أسباب الحركة يُراجع: عرموش، أحمد راتب، رحلة العمر، ص٢١٨ وما بعدها.
(٢) العشي، محمد سهيل: فجر الاستقلال في سوريا، ص٢٠٤، ٢٠٥.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٠٥. (٤) البغدادي: جـ٢ ص١١٢.

ـ ترحيل الضباط المصريين إلى مصر، وإعادة الضباط السوريين من القاهرة إلى سوريا، أو الإبقاء على أعداد متساوية وعلى الوظائف المماثلة.

ـ إذاعة بلاغ من رجال الحركة يعلنون فيه إنهاء العصيان المسلح والاتفاق على حل يحفظ الوحدة.

ـ إذاعة بيان من المشير يؤكد ما جاء في بلاغ رجال الحركة، ويتعهد بعدم اتخاذ إجراءات بحق عناصر الحركة.

ـ سحب القوات المسلحة التي طوَّقت القيادة.

ـ إجراء عرض عسكري في اليوم الثاني تشترك فيه وحدات الجيش كافة للدلالة على إنهاء الوضع المتوتر والعودة إلى أحضان الوحدة[1].

ويبدو أن عبد الكريم النحلاوي وزملاءه أدركوا ما نُصب لهم من فخ، أو أنه نُمي إليهم ما بيَّته جمال عبد الناصر للقضاء عليهم، فقبضوا على عبد الحكيم عامر ورفاقه وأعادوهم إلى القاهرة، كما أعادوا كثيراً من المصريين غير المرغوب فيهم[2].

وأعاد عبد الكريم النحلاوي ترتيب الأوضاع الإدارية في سوريا فعيَّن اللواء عبد الكريم زهر الدين قائداً عاماً للجيش خلفاً للفريق جمال فيصل الذي أصرَّ على مرافقة عبد الحكيم عامر، وقرَّر إعادة الحياة النيابية، وردّ أمانة الحكم إلى الشعب.

وأيَّد معظم السياسيين الحركة الانفصالية بمن فيهم شكري القوتلي[3]، ثم جرى الاستفتاء على شرعية الوضع القائم، وتسلَّم مأمون الكزبري رئاسة الحكومة الأولى بعد الانفصال، وتقرَّر إجراء انتخابات نيابية في (٢٢ جمادى الآخرة ١٣٨١هـ/ ١ كانون الأول ١٩٦١م) انبثق عنها مجلس نيابي، وانتخب مأمون الكزيري رئيساً له، وناظم القدسي رئيساً للجمهورية، وتشكَّلت الحكومة برئاسة معروف الدواليبي في (١٤ رجب/ ٢٢ كانون الأول)[4].

تقويم الوحدة المصرية ـ السورية

لا يزال موضوع الوحدة بين مصر وسوريا وانفصالهما يلقى اهتمام الباحثين في الدراسات التاريخية المتعلقة بالشرق الأوسط، ويمكن القول بأن أول تجربة وحدوية في العالم العربي في التاريخ المعاصر قد سقطت مخلفة وراءها جملة حقائق.

لقد أبرزت الوحدة الخصائص الإقليمية وحيويتها، وعليه فإن قيام وحدة عربية

---

(١) زهر الدين: ص٥٤.

(٢) البغدادي: جـ٢ ص١١٧.

(٣) زهر الدين: ص٩١.

(٤) المرجع نفسه: ص٢٠٨. الساطع: ص١٦٢، ١٦٣.

موحدة في المستقبل لا ينبغي أن تقوم على الأسس نفسها التي قامت عليها الجمهورية العربية المتحدة، وأضحى على العرب اعتماد أشكال سياسية مرنة تحترم تلك الخصائص على أرض كل بلد عربي.

شكَّلت سوريا نقطة جمال عبد الناصر الأضعف، لقد تعرَّضت إلى مؤامرات لا تُحصى من قِبل أطراف معارضة له وللجمهورية العربية المتحدة، فقد أشارت المعارضة السورية الداخلية إلى الدور الثانوي الذي يؤديه السوريون في إدارة شؤون بلادهم، وانتقدت برامج الإصلاح الزراعي لافتقارها إلى التخطيط السليم؛ لأنها صدرت من دون معرفة عميقة بالأوضاع الاقتصادية، كما أشارت إلى الاختلافات بين البلدين من حيث التنوع والجرأة في التعبير المشبعة بالكرامة والتعددية، والعلاقة بين مُلَّاك الأرض والمستأجرين.

وامتعض الضباط السوريون بوصفهم مرؤوسين من قِبل الضباط المصريين الذين اتهموهم بأنهم أقل كفاءة منهم، كما أنهم استاءوا من تصرفاتهم وعبثهم، وكان عبد الحميد السراج رجل أمن مكروهاً تسبَّب حضوره في تراجع شعبية جمال عبد الناصر، وكره السوريون عبد الحكيم عامر الذي لم يكن يفقه شيئاً عن المشكلات السورية، وأثبت عدم قدرته على التعامل معها، وإن أسلوبه المصري في التعامل معهم كان غريباً عليهم، وأزعجهم تعيينه موظفين مصريين لإدارة شؤون سوريا في الوقت الذي وُجد فيه سوريون ملائمون لأداء العمل، ويبدو أن جمال عبد الناصر اختارهما بسبب ولائهما الشديد له، وفضَّل ذلك على سوء تصرفهما وفشلهما في إدارة الأمور، بدليل أن الضرر الذي تسبَّبا به كان كبيراً ومؤلماً[(١)].

وكان الإحساس القطري لا يزال قويّاً في سوريا، يضاف إلى ذلك، دور حزب البعث السلبي، فعندما لم يستطع فرض سيطرته على سوريا وتحقيق أهدافه من خلال الوحدة، راح يعمل ضدها مستغلاً الأخطاء التي وقع فيها المصريون، وأراد حزب البعث من جمال عبد الناصر أن يُغيِّر أسلوبه ويُلغي مبدأ نظام الحزب الواحد، والتنازل عن بعض السلطات للمنظمات السياسية المحلية، وبدلاً من أن يكون البعثيون تابعين له، فإنهم أرادوا أن يكونوا شركاءه.

واستمالت المملكة العربية السعودية قبائل البدو السورية، ودفعت لهم مبالغ مالية للتوقف عن الاستمرار في ولائهم لجمال عبد الناصر[(٢)]، وأخذت أقلية من السوريين ممن كانوا يعملون من أجل إقامة ملكية سورية؛ تتعاون مع الملك حسين لتحقيق انفصال سوريا عن مصر.

---

(١) أبو الريش: ص٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٥٣.

وكان للخلافات التي اندلعت بين عبد الحكيم عامر وعبد الحميد السراج والتي انتهت إلى استقالة الثاني من منصبه بعد أن كان يحكم سوريا بنظام المخابرات، فضلاً عن فشل الأول في إدارة الشؤون السوريا لصالح الأهداف والمصالح القومية؛ دور في الحركة الانفصالية.

وأضحى جمال عبد الناصر مقتنعاً بأن الوحدة ضمن الدول العربية غير ممكنة بعد التطورات السلبية في سوريا والعراق عقب تحول حاكم العراق عبد الكريم قاسم الذي قاد الانقلاب العسكري ضد العائلة المالكة من مناصر للوحدة العربية إلى التمسك بأن يُصبح القائد الأعلى للعراق.

إن تجربة الجمهورية العربية المتحدة كانت فاشلة من جانبين، فقد حلَّت الهيمنة المصرية محل ما كان قائماً من قبل حين تبنى جمال عبد الناصر الأساليب غير «الديمقراطية»، وتحركت ضدها القوى الإقليمية والقوى الدولية.

لقد أُحبطت الوحدة بقوى إقليمية مناهضة ومعادية زاد من تأثيرها اشتراكها مع سوريا في الحدود، وهذه القوى هي: العراق وتركيا والأردن بالإضافة إلى إسرائيل.

كان على جمال عبد الناصر أن يواجه تحالف الأمير فيصل بن عبد العزيز ووكالة المخابرات المركزية الأميركية، والمجموعات الإسلامية الطامعة في تدميره وإنهاء قوميته العربية، وصد الملك حسين محاولاته الوحدوية كلها، وتقرَّب من إسرائيل لدعم موقفه.

وبالتزامن مع ذلك، بدأت الولايات المتحدة الأميركية بالتساؤل حول جدوى وجود الجمهورية العربية المتحدة، ودفعها ذلك إلى معارضة مشاريع الوحدة العربية كلها لأنها تُهدِّد إسرائيل كما تُهدِّد مصالحها في المشرق الإسلامي، والمعروف أن الجمهورية العربية المتحدة كانت مهيأة قبل الانفصال لاستقطاب بلدان عربية أخرى، وتوسيع الوحدة العربية، فدخلت نتيجة ذلك في صراع مباشر مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية، وكان من بين أهداف الطرفين التحكم باليمن ذي الموقع «الاستراتيجي» المهم، وتبادل جمال عبد الناصر، والرئيس الأميركي جون كينيدي الرسائل الودية، لكنها لم تكن كافية للتغلب على الصراع القائم حول القضية العربية ـ الإسرائيلية والنفط، وكان هذان الموضوعان خارج نطاق قدرة الرئيس المصري في التصرف المنفرد فيهما ولكنه أدرك أن خطاباته كانت أبعد عن التحقيق، إذ لم يكن باستطاعته التوصل إلى تسوية مع إسرائيل في الوقت الذي كان يَعِد الشعب العربي بانتصار حتمي على الكيان الصهيوني[١].

---

(١) أبو الريش: ص٢٦٧.

وانزعج الاتحاد السوفياتي من سياسة جمال عبد الناصر العدائية للشيوعية، واعتقاله الشيوعيين المحليين، وشعر بأنه استخدم ذلك في لعبته الخاصة بسياسة القوة، من ذلك أنه نظر إلى مجاهرته بأنه لن يسمح للعراق بالسقوط تحت الحكم الشيوعي كخدمة للولايات المتحدة الأميركية، وحرَّك هجومه على الاتحاد السوفياتي بفعل صداقة السوفيات لعبد الكريم قاسم، وكان هؤلاء يطمعون في السيطرة على الشرق الأوسط، في وقت كان يعتمد فيه بشكل كبير عليهم في الحصول على السلاح والدعم المالي، لكن العلاقة بين البلدين جرى إنقاذها بسبب وجود العدو الغربي المشترك، ورغبتهما المشتركة في طرد الولايات المتحدة الأميركية خارج الشرق الأوسط.

وكان الفرنسيون لا يزالون يُدبرون المؤامرات ضد جمال عبد الناصر بسبب تأييده للثورة الجزائرية.

ونظر البريطانيون إلى جمال عبد الناصر والوحدة العربية كخطر على المصالح الغربية المتمثلة بالنفط والهيمنة، فعملوا على تقليص حجمه أو التخلص منه، ولم يؤمنوا بالحركات الشعبية العربية، وعارضوا دائماً الحركات القومية العربية، وفعلوا كل شيء لإبقاء العرب رعاعاً، وأقنعوا أنفسهم بأن الرعاع لا يصنعون امبراطوريات ولا دول، ولم يكن لديهم ثقة في الشعب العربي، ولم يدعموا أي أفكار لتوحيدهم[1].

إن نقطة الامتحان لحلم جمال عبد الناصر في الوحدة العربية قد حدثت في سوريا، وكان الاحتفال بالوحدة المصرية ـ السورية مُشوِّشاً للذهن، مليئاً بترديد الأغاني الشعبية التي نُظمت خصيصاً لهذه المناسبة، ولكن الذي حدث بعد ذلك للدفع بالوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق كان قليلاً جدّاً.

وأنزل جمال عبد الناصر عقب الانفصال وخروج سوريا من الوحدة، قوات مصرية حول الميناء السوري في اللاذقية، ولكنه ومن خلال دعمه الشعار «إن العربي لا يقاتل أخاه العربي» أمر القوات المصرية بالانسحاب بعد ثمان وأربعين ساعة، ورفض أن يُدين الانفصاليين، وذهب إلى أبعد من ذلك، فتحمَّل شخصيّاً مسؤولية ما حدث، وأعاد التأكيد بالتزامن مع ذلك، على التزامه بالقومية العربية، ووصف ما حدث بأنه ليس أكثر من نكسة، ورأى أن حدثاً وإن كان بهذا الحجم الكبير لن يوقف زحف الوحدة العربية، فارتفع بذلك فوق المناسبة، ولم يُوبخ أو يُعاقب أحداً؛ بل إنه أثنى على جهود عبد الحكيم عامر، لكنه أسرَّ إلى خاصته المقربين

(١) أبو الريش: ص٢٦٨.

أمثال محمد حسنين هيكل بأن انكسار الجمهورية العربية المتحدة كان نتاج مؤامرة، وأشار بأصابع الاتهام إلى عبد الكريم قاسم والمملكة العربية السعودية والأردن ومن ورائهم القوى الغربية، وعلى الرغم من هذه الاتهامات؛ فإنَّه واصل اعتقاده بوجود علاقة خاصة بينه وبين الشعب السوري، وأنها سوف تُعبِّر عن نفسها في يوم ما وتُعاقب المتآمرين، وردَّ على انفصال سوريا بالتركيز على الداخل ومعالجة المشكلات التي كانت تواجهها مصر وبخاصة الاقتصادية بفعل النمو المتزايد للسكان وغيرها من المشكلات(١).

انعكاس انهيار الوحدة على الداخل المصري

استمرت الجمهورية العربية المتحدة في مسيرتها ممثلة في مصر، والتفت جمال عبد الناصر إلى ترتيب الوضع الداخلي ومعالجة تداعيات انهيار الوحدة، وشعر بأنه ربما تحاول بعض الشركات الكبرى الفاعلة استغلال الفرصة لاتخاذ وسائل مباشرة لعرقلة تقدم الثورة، لذلك أصدر سلسلة أخرى من إجراءات التأميم وفرض الحراسة على الرأسماليين والأغنياء، وحاول أن يستفيد من أخطاء المرحلة السابقة لتغيير أسلوب العمل في اتخاذ القرارات المصيرية عبر إشراك الشعب في ذلك سواء عن طريق الاتحاد القومي أو مجلس الأمة، فدارت مناقشات مطولة بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا يملكون حتى ذلك الوقت سلطة اتخاذ القرارات السياسية في الدولة؛ حول اختيار أفضل سبل الإصلاح، لتجنب تكرار ما حدث في سوريا واحتمال وقوعه في مصر، وسعى جمال عبد الناصر إلى وضع منهج «ديمقراطي» لإشراك الشعب في تنظيم عقيدة سياسية للنظام المصري من أجل إحداث تفاعل بين الجماهير وعملية صنع القرار التي تتخذها النخبة الحاكمة(٢).

بدأت عملية التنظيم في (٦ جمادى الأولى ١٣٨١هـ/ ١٦ تشرين الأول ١٩٦١م) عندما قوَّم جمال عبد الناصر المرحلة السابقة، وحدَّد الأخطاء التي وقعت فيها القيادة السياسية، وأسبابها، وأكَّد على قصور التنظيم الشعبي المتمثل بالاتحاد القومي عن تحقيق التفاعل والمشاركة في شؤون الحكم من قِبل القاعدة الشعبية، والصراع على السلطة داخل النخبة الحاكمة ما جعلها تبتعد عن أهداف الجماهير، ودعا إلى عمل اشتراكي يُدعم ما تملكه مصر فعلاً من القوانين الاشتراكية(٣).

---

(١) انظر فيما يتعلق بهذا التقويم: أبو الريش، ص٢٥٣ ـ ٢٧٧.
البغدادي: جـ٢ ص١٢٠ ـ ١٢٢.

(٢) البغدادي: المصدر نفسه: ص١٤١ ـ ١٤٣ ـ ١٥٩. (٣) فتحي: ص١٧٣.

وتنفيذاً لهذه الفكرة أوضح جمال عبد الناصر في بيان له في (٢٥ جمادى الأولى/ ٤ تشرين الثاني) المبادئ العامة التي يجب أن تُتبع لإعادة التنظيم السياسي ونظام الحكم، وأكَّد على ضرورة تنظيم القوى الشعبية بحيث يكون التمثيل الشعبي أوسع وأعمق من ذي قبل، وأن يرتبط العمل الوطني بميثاق محدَّد وواضح تُجمع عليه القوى الشعبية، وحدَّد خطوات ووسائل تحقيق ذلك من خلال تكوين لجنة تحضيرية مهمتها تحديد ممثلي القوى الحقيقية للشعب صاحب المصلحة في التحول الاشتراكي، ثم انتخاب ممثلي هذه القوى من مختلف الطوائف، لعقد مؤتمر وطني عام خلال عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م) يعرض عليه رئيس الجمهورية مشروع الميثاق الوطني لمناقشته وإقرار مشروع التنظيم السياسي[١].

وعلى الرغم من أن هذا البيان يُعدُّ تطوراً مهماً في مسيرة الثورة منذ قيامها، إلا أنه يبقى شكلياً من حيث أسلوب ممارسة السلطة لأنه يجعل رئيس الجمهورية ممسكاً بخيوط الحركة السياسية في المجتمع المصري، وأثبتت الممارسة العملية أن «الديمقراطية» التي تمَّ تطبيقها في اللجنة التحضيرية ثم في مؤتمر القوى الشعبية، لم تتعد حرية التعبير عن الرأي فقط بل إنها لم تصل إلى حد المشاركة في صنع القرارات السياسية[٢].

وعلى أثر انتهاء اللجنة التحضيرية من عملها، تمَّ انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية اللذين سيقرون الميثاق ومشروع التنظيم السياسي، وتألف من ألف وخمسمئة عضو يمثلون الفلاحين والعمال والنقابات المهنية والموظفين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا وطلاب من القسم الثانوي والجامعات بمن فيهم أعضاء اللجنة التحضيرية.

انعقد المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في (١٦ ذي الحجة ١٣٨١هـ/ ٢١ أيار ١٩٦٢م)، واستمر حتى أوائل (صفر ١٣٨٢هـ/ تموز ١٩٦٢م)، وشكَّل لجنة لدراسة مشروع الميثاق الذي تقدم به جمال عبد الناصر، فوضعت تقريرها وقدَّمته إلى المؤتمر الذي وافق عليه بالإجماع.

يُعدَّ الميثاق الوطني أول وثيقة سياسية في عهد الثورة تُعرض للمناقشة العلنية على المستوى الشعبي، فاكتسبت بذلك شرعيتها.

وطرح جمال عبد الناصر في إحدى جلسات المؤتمر مشروع التنظيم السياسي المقترح للاتحاد الاشتراكي، ثم أصدر قراراً بتشكيل الأمانة العامة لهذا الاتحاد التي

---

(١) فتحي: ص١٧٤.

(٢) حمروش، أحمد: ثورة ٢٣ يوليو: جـ٢ ص٢٠٩.

تكوَّنت من شخصيات قيادية بارزة نذكر منها: أنور السادات، حسين الشافعي، كمال الدين حسين، حسن إبراهيم، علي صبري، أحمد عبده الشرباصي وغيرهم.

وفي ظل إخفاق تجربتي هيئة التحرير والاتحاد القومي، وتحت وطأة أحداث الانفصال عن سوريا، وبفعل الأوضاع المتغيرة خلال البناء الاشتراكي؛ أضحى تفسير الوحدة الوطنية مقصوراً على المفهوم الذي وضعته اللجنة التحضيرية والذي يشمل قوى الشعب العاملة.

وكان على النظام السياسي أن يمر بمرحلة انتقالية بفعل الأوضاع السياسية التي كانت تمر بها مصر في أعقاب إعلان الميثاق الوطني وقبل بناء المؤسسات السياسية في الدولة وفقاً للأسس التي تضمَّنها هذا الميثاق، لذلك صدر قرار دستوري في (٢٧ ربيع الآخر ١٣٨٢هـ/ ٢٧ أيلول ١٩٦٢م) نظَّم سلطات الدولة العليا في هذه المرحلة على أساس جماعية القيادة مثلما نص عليه الميثاق الوطني وقرار المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، وإلى حين إقرار الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة؛ قُسِّمت السلطات العليا في الدولة إلى ثلاث هيئات هي: رئاسة الجمهورية، ومجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي، وتمَّ تحديد اختصاصات رئيس الجمهورية التي يمارسها منفرداً وقد تقلَّصت بعض الشيء، واختصاصات كل من مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي، إلا أن الواقع السياسي العملي يؤكد أن السلطة العليا للدولة ظلَّت في يد رئيس الجمهورية بدليل أن قرارات رئاسة الجمهورية المنفِّذة لقرار مجلس الرئاسة في هذا الأمر، لم تصدر رغم إثارة تأخر إصدارها في اجتماعات الرئاسة، كما أن أي معلومات عما كان يجري في البلاد لم تصل إلى أعضاء المجلس وهو المسؤول الأول في الدولة، فدخل نتيجة ذلك في عزلة تامة عن مجريات الأمور، فأخذت الشكوك تساور بعض أعضاء المجلس بأن جمال عبد الناصر لا يريد أن يكون للمجلس فعاليته وقوته؛ لأنها إن وُجدت فستُقلِّص من قوته السياسية ولو ظاهرياً على الأقل أمام الرأي العام، وهو ما كان يحاول دائماً أن يتفاداه[(١)].

وصدر في (٢٧ ربيع الآخر ١٣٨٢هـ/ ٢٧ أيلول ١٩٦٢م) قرار جمهوري قضى بتشكيل مجلس الرئاسة الذي يُعدُّ الهيئة العليا لسلطة الدولة حيث يوازي مجلس الوزراء في النظام النيابي من ناحية إقرار السياسة العامة للدولة، كما يُعدُّ صاحب الاختصاص العام في المجال الإداري.

أدى السير تجاه نظام يقترب من النموذج السوڤياتي، إلى حضور الانشقاق العقدي الرئيس الوحيد ضمن الأعضاء الأصليين لمجلس قيادة الثورة فالذين تعبوا من

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٢٢٥.

تحولات وتغيُّرات جمال عبد الناصر، أراد كثير منهم أن يكون جمال عبد الناصر رئيساً مدى الحياة، وهو شيء رفضه عبد الناصر، ومن جهة أخرى؛ فإن عبد الحكيم عامر أراد ضماناً بأن يكون الرجل الثاني في النظام مستغلاً تقربه من عبد الناصر، وكان عبد اللطيف البغدادي وحسين الشافعي معارضيْن بحدة للإجراءات الاشتراكية المتطرفة، كما عارضا تبنِّي النظام الجديد، وقدَّما استقالتيهما[1]، ورأى البغدادي في سلوك جمال عبد الناصر فقداناً للاتجاه السياسي لثورة الضباط الأحرار، وأراد علاقة أكثر قرباً بالولايات المتحدة الأميركية منها بالاتحاد السوڤياتي، وكان همّ عبد الحكيم عامر الوحيد هو وضعه الخاص.

التدخل المصري والسعودي في اليمن وانعكاساته

أسباب التدخل المصري

تغيَّرت حظوظ جمال عبد الناصر بشكل غير متوقع في (٢٦ ربيع الآخر ١٣٨٢هـ/ ٢٦ أيلول ١٩٦٢م) عندما حدث انقلاب في اليمن ضد نظام الإمامة قاده قائد أركان الجيش وقائد حرس الإمام محمد البدر، عبد الله السلَّال، وكان هذا من أتباع جمال عبد الناصر ويؤيد أفكاره القومية.

كانت اليمن منذ عام (١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م) جزءاً من الدول العربية، المتحدة مع مصر وسوريا، ولكن الاتحاد أضحى معلقاً بفعل تعرُّض سياسة جمال عبد الناصر للنقد، ما دفع الرئيس المصري إلى انتهاج سياسة مصرية تقضي بتغيير نظام الإمامة بالثورة، واعتمد في تطبيق هذه السياسة على عاملين.

الأول: الدعاية الخارجية، فقد أتاحت القاهرة في هذا المجال لعبد الرحمٰن البيضاني عبر إذاعة صوت العرب، القيام بدعوة صريحة للثورة ضد الإمامة، والاتصال ببعض الشخصيات اليمنية المهمة داخل اليمن من زعماء القبائل والضباط الأحرار.

الثاني: الأنشطة السرية، فقد أقدمت القاهرة على تدريب بعض العناصر اليمنية وأمدتهم بالسلاح، كما كان لمصر اتصال بالثوار داخل اليمن عن طريق عبد الرحيم عبد الجبار طيار الأسرة المالكة، والذي أدى دوراً كبيراً في نقل الأسلحة إليهم[2].

استمر تنفيذ هذه السياسة حتى وفاة الإمام أحمد وتولى ابنه محمد البدر منصب

---

(١) انظر نص استقالة عبد اللطيف البغدادي في مذكراته: جـ٢ ص٢٣٦.

(٢) جزيلان، عبد الله: التاريخ السري للثورة اليمنية، ص٨٦.

الإمامة، فأرسل برقية إلى جمال عبد الناصر في (٢٠ ربيع الآخر ١٣٨٢هـ/ ٢٠ أيلول ١٩٦٢م) أبلغه فيها استعداده اتباع سياسة رشيدة مع مصر والتعاون في الظروف كلها[(١)]، ما دفع الرئيس المصري إلى وقف النشاط الإذاعي ضد الإمام محمد البدر.

لم يكن باستطاعة جمال عبد الناصر إلا أن ينتهز الفرصة واحتمالاتها في تهديد المملكة العربية السعودية، وكانت علاقته معها متوترة إلى حد كبير، وكسر العزلة السياسية التي حدثت في أعقاب الانفصال وتطبيقاً لمبدأ التحرر الوطني، واستعادة الدور المصري في المنطقة، وبالتالي استعادة جمال عبد الناصر لمكانته وزعامته العربية؛ فتمَّ الاعتراف بعبد الله السلال فوراً من جانب مصر، وأعلن عبد الناصر أن انبثاق الثورة اليمنية علامة على أن القومية العربية لا تزال بعيدة عن النهاية.

الواقع أن القاهرة لم تُفاجأ بقيام الثورة ولا بطلب التدخل، والمعروف أن عبد الرحمٰن البيضاني اجتمع بجمال عبد الناصر ليلة (٢٦ ربيع الآخر/ ٢٦ أيلول) وطلب منه خمسمئة جندي وثلاث طائرات وخبيراً عسكرياً، وبعد يومين وصلت طائرة مصرية إلى صنعاء نقلت عبد الرحمٰن البيضاني، ومحمد محمود الزبير، وعبد الرحيم عبد الله، والعميد علي بن الخبير[(٢)]، وهذا يعني بأن قرار التدخل العسكري قد اتُّخذ من حيث المبدأ على الأقل، ولكن إرسال القوات وفقاً لهذا القرار لم يبدأ إلا بعد ذلك بأيام.

ويبدو أن تدخل مصر لمساعدة الثورة اليمنية لم يكن يصاحبه إدراك القيادة بأن المسألة ستطول ويتسع نطاقها إلى الحد الذي حدث بالفعل في السنوات الست التي أعقبت ذلك، وتخللها الدخول في معارك عسكرية واسعة النطاق، وأضحى من العسير على هذه القيادة أن تتراجع بعد أن مدَّت يد المساعدة في وقت أضحت الجمهورية العربية اليمنية الفتية محاطة بالخصوم من الجهات كلها[(٣)].

أشارت الأخبار الأولى عن الثورة إلى أن الإمام محمد البدر قد قُتل، ولكن اتضح لاحقاً أنه نجا من محاولة الاعتداء على حياته، وفرَّ من أطلال قصره الذي تعرَّض للضرب من جانب الانقلابيين، إلى الريف حيث تمت حمايته من قِبل أتباعه الزيديين الملتزمين بالولاء للعائلة المالكة، ودفع ذلك الملك فيصل إلى إحضار الأمير حسن عم الإمام محمد البدر الذي كان رئيساً لوفد اليمن في الأمم المتحدة

---

(١) انظر نص البرقية في جريدة الأهرام تاريخ ٢١ أيلول ١٩٦٢م.

(٢) جزيلان: ص١٣٨، ١٣٩.

(٣) أباظة، فاروق عثمان: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٣٩ - ١٩٦٧م، ص١٦٢، ١٦٣.

ليعلن نفسه إماماً، وعندما ظهر محمد البدر، دعمته المملكة العربية السعودية، وبدأ العمل على تصعيد المقاومة ضد الجمهورية العربية اليمنية الوليدة وحلفائها المصريين، فطالب بانسحاب القوات المصرية، واعتمد على دعم المملكة العربية السعودية والأردن.

أسباب التدخل السعودي

ترجع أهمية الموقف السعودي الداعم للملكيين إلى عاملين.

الأول: جغرافي، فقد كانت المملكة العربية السعودية تجاور جغرافياً اليمن، وتُمثِّل مكاناً نموذجياً لقاعدة خارجية للملكيين بحكم متاخمتها للإقليم الذي تمركز فيه هؤلاء.

الثاني: اقتصادي، وفي هذا الإطار كان باستطاعة المملكة العربية السعودية أن تتفوَّق على الجمهورية العربية اليمنية وحُماتها المصريين عبر رشوة القبائل.

وبرهن الساسة السعوديون عن وعي وإدراك لمدى امتداد تأثير الثورة اليمنية إلى نظامهم من خلال الحرب الأهلية اليمنية، وتنبع أهمية التعاون مع الملكيين أيضاً من حقيقة التشابه الكبير بين النظامين الإمامي في اليمن والسعودي في الرياض، واشتراكهما في الأساس الديني للشرعية السياسية، وقواعد توريث الحكم، وغيرها، ولهذا يمكن القول بأن سقوط النظام الملكي في اليمن أضحى بنظر السعوديين نذيراً بسقوط نظامهم الملكي؛ لذلك ينبغي التحرك لإجهاض الثورة الانقلابية في اليمن.

وأدرك السعوديون أيضاً أن هدف جمال عبد الناصر من مساعدة الثورة اليمنية هو الحصول على موطئ قدم في الجزيرة العربية يطيح بالنظام السعودي، وقد ساعد على تأكيد هذا الإدراك تصريح عبد الرحمٰن البيضاني في (جمادى الأولى ١٣٨٢هـ/ تشرين الثاني ١٩٦٢م) نقل المعركة إلى الأراضي السعودية عند الضرورة[١].

وهكذا مثَّل الانقلاب الثوري في اليمن تحدّياً خطيراً للنظام السعودي الذي كان عليه مواجهته والتصدي له، فتعاون الملك سعود مع أخيه فيصل من أجل ذلك، وتمثَّل الدعم السعودي للملكيين اليمنيين بعاملين:

الأول : التدخل العسكري الذي اقتصر على تأمين القاعدة الخارجية للملكيين في نجران وغيرها، وتقديم الأموال والسلاح، وتجنيد اليمنيين العاملين في المملكة للعمل في صفوف الملكيين.

الثاني: المساندة السياسية والدعائية، فقد نشطت المملكة العربية السعودية على

---

(١) جريدة الأهرام تاريخ ٢ و٣١ تشرين الأول ١٩٦١م و١٥ كانون الأول ١٩٦٢م.

الخط السياسي، ويعتمد هذا الخط على المطالبة باتخاذ موقف ضد أي تدخل في الشؤون اليمنية الداخلية، وانسحاب القوات الأجنبية المتدخلة، وأن يُترك لليمنيين تقرير مصيرهم بحرية، وقامت المملكة نيابة عن الملكيين اليمنيين بجهود دعائية لخلق الاهتمام والتعاطف مع قضيتهم، كما شنَّت الإذاعة السعودية حملات دعائية معادية لثورة اليمن ومصر تستهدف تأكيد شرعية الإمام محمد البدر، وإحداث التفكك في جبهة الثورة، وإثارة الشعب اليمني ضد القوات المصرية، وإثارة الرأي العام العربي ضد جمال عبد الناصر.

التدخل الدولي في اليمن

في مشهد جدير بالملاحظة، من التعاطف مع الأنظمة التي تبدو تقدمية، اعترفت الولايات المتحدة الأميركية بالجمهورية العربية اليمنية بعد أقل من شهرين من الانقلاب وذلك في (٢٢ رجب ١٣٨٢هـ/ ١٩ كانون الأول ١٩٦٢م)، وقد تسبَّب ذلك في عدم ارتياح كبير من جانب المملكة العربية السعودية، وكانت دوافع الرئيس الأميركي كينيدي هي شكُّه الدائم بالمملكة، ومن دون معرفة إدارة كينيدي، انضمت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى توجهات البريطانيين والسعوديين المناهضة للثورة اليمنية ضد حكومتها، ويبدو أن لذلك علاقة بتدخل الاتحاد السوڤياتي لصالح الثورة، وكان القرار قد أتخذ بسرية تامة بالاتفاق مع المخابرات السعودية، ويبدو أن الرئيس الأميركي بدَّل سياسته بعد ذلك من تسوية سلمية عبر التفاوض، إلى دعم السعوديين ربما بضغط من وكالة الاستخبارات المركزية، لكن الراجح أن لذلك علاقة مباشرة بمصالح الولايات المتحدة الأميركية النفطية في المنطقة، والصراع العربي ـ الإسرائيلي بالإضافة إلى التحكم باليمن ذي الموقع «الاستراتيجي»، فأمر القوات الجوية الأميركية بدعم السعوديين بغطاء جوي، وركَّز على منطقة نجران المهمة.

ومرة أخرى رأى البريطانيون في جمال عبد الناصر التهديد الرئيس للجزيرة العربية كلها، وتجدر الإشارة إلى أن موقف بريطانيا من الثورة اليمنية وما تمخَّض عنها من قيام نظام جمهوري، كان مثار نقاش وخلاف في الدوائر السياسية في لندن، فقد رأت بعض القطاعات مثل وزارة الخارجية، وقطاعات داخل مجلس العموم البريطاني، والمعارضة العمالية، والصحافة البريطانية؛ أن المصالح البريطانية يمكن أن تُصان بأفضل ما يمكن في حال الاعتراف البريطاني بالنظام الجمهوري الجديد في القسم الشمالي من اليمن، في حين يكون البديل تدمير الوضع البريطاني والمصالح البريطانية في البلاد العربية ومواجهة مشكلات عسكرية في جنوبي

اليمن[1]، ودعَّم وجهة النظر هذه تقرير بعثة مجلس العموم البريطاني التي زارت اليمن في (جمادى الأولى/تشرين الأول).

لكن بريطانيا ظلَّت تتبنى وجهة نظر مضادة تسود في وزارتي المستعمرات وشؤون «الكومنولث» والدفاع، وبعض قطاعات داخل مجلس العموم البريطاني، تقضي بعدم الاعتراف بالنظام الجمهوري في صنعاء، فخطَّطت الحكومة البريطانية فوراً لمساعدة الإمام محمد البدر عبر شن حملة عسكرية ضد عبد الله السلَّال، وتطوّرت المواجهة ضد جمال عبد الناصر باستخدام البريطانيين الضباط السابقين للقوات الجوية الخاصة؛ كمستشارين للإمام؛ ولأن بريطانيا ما زالت تحتل عدن المجاورة، كانت لها مصلحة في الإمام محمد البدر المعتدل وأتباعه، واستخدمت قبائل الجبال اليمنية بفعالية، وموَّل السعوديون الفعاليات البريطانية.

التطورات العسكرية

تدخلت الجمهورية العربية المتحدة في اليمن من أجل دعم الثورة اليمنية وتثبيت سيطرتها على أنحاء اليمن، ونتيجة لقلة معلومات القيادة المصرية حول اليمن، عيَّن جمال عبد الناصر أنور السادات مسؤولاً سياسياً عن اليمن[2] لتخطيط ودراسة المساعدات السياسية والعسكرية العاجلة لدعم ثورة اليمن، وضمَّ إليه عبد الرحمٰن البيضاني وهو أحد رجال الثورة، وكان مقيماً في القاهرة، والقاضي محمد الزبيري وهو من مؤيدي الثورة بالإضافة إلى أعضاء عسكريين.

توجَّه أعضاء هذه الهيئة إلى اليمن في (٢٨ ربيع الآخر ١٣٨٢هـ/٢٨ أيلول ١٩٦٢م)، وعادوا باقتراحات عسكرية تقضي بتدخل سريع بكتائب صاعقة وسرب طائرات معاونة للاستطلاع الجوي وقذف القنابل والصواريخ، وتنفيذاً لاقتراحات اللجنة وصلت الباخرة السودان إلى ميناء الحديدة في (٦ جمادى الأولى/٥ تشرين الأول) وعليها سرية من القوات المصرية تُقدر بمئة فرد، ثم تزايد العدد بعد ذلك حتى وصل إلى حوالي سبعين ألف جندي[3]، وأطلق المصريون على هذه العملية العسكرية في اليمن الاسم الرمزي «العملية تسعة آلاف»[4].

قدَّرت القيادة المصرية أن تُنهي القوات العسكرية مهمتها في غضون ثلاثة أشهر على الأكثر، وتمَّ في (٤ جمادى الآخرة/٢ تشرين الثاني) التوقيع على اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والجمهورية العربية اليمنية، وقد أضفت الشرعية على الوجود

(١) أباظة: ص٢١٤، ٢١٥.
(٢) السادات: ص٢١١.
(٣) السادات: ص٢١١.
(٤) فتحي: ص٢٠٣، ٢٠٤.

العسكري المصري ومشاركة القوات المصرية في المعارك إلى جانب الجمهوريين.

تطورت الأحداث العسكرية، ونشطت القبائل اليمنية المضادة للثورة تُساندها قوات سعودية وأردنية ومرتزقة بالإضافة إلى نشاط وكالة المخابرات المركزية الأميركية الموجه ضد الحكم الثوري في اليمن[1]، فضلاً عن النشاط الإسرائيلي.

ونظراً لغياب التنظيم الثوري في اليمن تفجرت الخلافات بين رجال الثورة، وبدأوا يواجهون المتاعب في السيطرة على عدد من القبائل التي أعلنت ولاءها للإمام محمد البدر، الأمر الذي أحرج موقف القوة العسكرية المصرية المحدودة العدد، فاضطرت القيادة المصرية إلى إرسال المزيد من الدعم العسكري الذي تضخم مع مرور الزمن، وأُنشئت قيادة عسكرية لإدارة العمليات العسكرية بقيادة ضابط من رتبة لواء.

وصعَّدت القيادة العسكرية المصرية التدخل العسكري وقد اتخذ شكل هجوم في (رمضان ـ شوال ١٣٨٢هـ/ شباط ـ آذار ١٩٦٣م) فيما عُرف بهجوم رمضان بهدف تحقيق نصر نهائي على الملكيين قبل أن تصل الجهود الدولية التي كانت تُبذل آنذاك لفض الاشتباك، إلى نهايتها بحيث تكون أي اتفاقية فض اشتباك مؤيدة للانتصار المصري ـ الجمهوري اليمني المشترك، ويتم ذلك بالسيطرة على المدن والطرق الرئيسة وإغلاقها بوجه الملكيين.

حقَّق هجوم رمضان نجاحاً كبيراً على الصعيد العسكري، فاكتسح أمامه المقاومة الملكية، وشكَّل ضربة موجعة للملكيين، وانعكس ذلك على القيادة المصرية التي عدَّته نصراً نهائياً.

عند هذه المرحلة من الصدام العسكري تدخلت الولايات المتحدة الأميركية لفض الاشتباك بين مصر من جانب والمملكة العربية السعودية من جانب آخر، وشاركتها الأمم المتحدة، وقد أثارتها الهجمات الجوية المصرية على المواقع السعودية بين (رجب ـ شعبان ١٣٨٢هـ/ كانون الأول ١٩٦٢ ـ كانون الثاني ١٩٦٣م)، ونجحت مساعيها في (١٩ ذي القعدة ١٣٨٢هـ/ ١٣ نيسان ١٩٦٣م) بتوقيع الجانبين اتفاقية فض الاشتباك[2].

ويبدو أن الاتفاقية لم تُطبق كليّاً على أرض الواقع، وتبين أن الطرف السعودي كان أكثر التزاماً في التوقف عن دعم الملكيين، وإن الطرف المصري لم يف بالتزامه

---

(١) حمروش: جـ٢ ص٧٣.

(٢) انظر نص الاتفاقية في: أحمد، أحمد يوسف: الأبعاد الوطنية والقومية للوحدة اليمنية، مجلة كلية القيادة والأركان، صنعاء العدد ٤ أيلول ١٩٩٠م.

الانسحاب من اليمن، والراجح أن التبرير المصري بعدم الانسحاب مردُّه إلى استمرار نشاط الملكيين، وثمة سبب واضح لذلك يكمن في أن هؤلاء لم يكونوا طرفاً في الاتفاقية، كما أن الاتفاقية لم تُلزم المملكة العربية السعودية في الضغط عليهم للكفّ عن نشاطهم العسكري.

لكن ما جرى من الضغوط الداخلية في مصر على القيادة المصرية[1]، وفَّر للقيادة وزناً أسهم في تعزيز التوجه نحو التسوية، وبخاصة أن الوضع العسكري قد تطور لغير صالحها عبر استئناف الملكيين العمليات العسكرية بدءاً من (شعبان ١٣٨٤هـ/ كانون الأول ١٩٦٤م)، وتحقيقهم نجاحات لافتة حيث استعادوا بعض المدن مثل مأرب، واستولوا على أكثر من ثلث المنطقة التي كانت القوات المصرية تسيطر عليها، وبسطوا سيطرتهم على حوالي نصف أراضي اليمن، إلا أنهم لم يحرزوا نصراً نهائياً، وأدَّى هذا التطور المتكافئ إلى تجميد العمليات العسكرية، والتوجُّه نحو التسوية السلمية، فعُقدت المؤتمرات لحل القضية اليمنية، منها مؤتمر خِمر، وجرت مباحثات بين جمال عبد الناصر والملك فيصل في جدَّة نتج عنها توقيع اتفاقية جدَّة في (٢٧ ربيع الآخر ١٣٨٥هـ/ ٢٥ آب ١٩٦٥م).

لم تؤد اتفاقية جدَّة إلى حل قضية اليمن، فقد جاء في أحد بنودها عقد مؤتمر يمني انتقالي في حرض في (٢٩ رجب ١٣٨٥هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٥م) يُقرِّر أسس التسوية، لكن المؤتمر لم يتوصل إلى شيء، وما جرى من إعلان بريطانيا الانسحاب من قاعدة عدن المقرر في عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م) كحد أقصى؛ دفع جمال عبد الناصر إلى تغيير خططه في اليمن بحيث تبقى قواته في هذا البلد حتى إتمام الانسحاب البريطاني من الجزيرة العربية.

ولم تنته المشكلة اليمنية إلا في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم الذي عُقد في (جمادى الأولى ١٣٨٨هـ/ آب ١٩٦٨م)، ونفَّذت القيادة المصرية التزامها بموجب اتفاقية الخرطوم، فأخلت قواتها مواقعها المتفرقة في اليمن، وتجمعت في الحُديدة قبل أن تعود إلى مصر في (٧ رمضان/ ٢٨ تشرين الثاني)، وفي (١٧ رمضان/ ٨ كانون الأول)، وتلقَّت القيادة العامة للقوات المسلحة من ميناء الحُديدة ما يفيد بأنه ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحاً لم يعد لمصر أي جندي في اليمن[2].

---

(١) يمكن الإشارة إلى ضغط الرأي العام بسبب الخسائر المتزايدة في الأرواح، والإصابات، والضغط الاقتصادي، والضغوط المؤسساتية، مثل: مجلس الوزراء والمؤسسة العسكرية والاتحاد الاشتراكي.

(٢) جريدة الأهرام تاريخ ٣٠ تشرين الثاني، ٩ كانون الأول ١٩٦٧م.

انعكاسات حرب اليمن على الأوضاع في مصر

استنزفت حرب اليمن كثيراً من اقتصاد مصر وقواها، فبعد نجاح القوات المصرية في السيطرة على الوضع، اضطرت القيادة السياسية إلى إرسال الدعم المالي والاقتصادي والمساعدات الغذائية إلى هذا البلد، وإمداد القبائل بالأموال والأسلحة لاستقطابها أو درء خطرها على الأقل، واهتمت مصر ببعض النواحي الاجتماعية مثل: إنشاء المدارس، وشق الطرق، وإدارة أعمال ميناء الحُديدة.

استمر القتال في اليمن مدة خمس سنوات تقريباً أثَّر في القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية تمثَّل: بتراجع التدريب وضعفه، واستهلاك طاقات الجنود في حرب عصابات لم يألفوها، وأجبر اختلاف طبيعة الأرض عن طبيعة أرض سيناء، وظروف إدارة المعارك؛ الوحدات العسكرية إلى تغيير خططها عبر دفعها إلى الثبات وعدم التحرك، الأمر الذي نتج عنه تعذر إجراء التدريبات العسكرية أو المناورات، فضلاً عن عدم مواجهة هذه القوات لعدو منظم في معارك ميدانية رئيسة.

واستنزفت حرب اليمن اقتصاد مصر ومعظم الزيادة في الدخل القومي التي وصلت إلى ٢٦٠٪، أي انها ارتفعت بمعدل يقترب من ستة أضعاف النمو في الدخل القومي بين (١٣٨٢ ـ ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥م)، وفرضت مساحة حجم القوات الذي وصل إلى حوالي سبعين ألفاً، وهو ما يعادل ثلث عدد القوات المسلحة، واستهلاك الأسلحة والعتاد؛ أعباء مادية وإدارية جسيمة، استنزفت ميزانية القوات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الحال الفنية للأسلحة والمعدات العسكرية، وتراجع الكفاءة القتالية للقوات، وتفشي عدم الانضباط العسكري بين الجنود وزيادة الوساطة والمحسوبية سعياً وراء المرتب المضاعف، واستغلال النفوذ لأغراض شخصية، والاستهانة بالفاعلية الحقيقية لمتطلبات القتال[١].

ومن أهم آثار حرب اليمن وأخطرها، إهمال القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية مسرح العمليات الرئيس في سيناء، فلم يتم إعداد وتدريب القوات على الحرب ضد إسرائيل، كما لم يتم إعداد وتجهيز الخطوط الدفاعية لعدم توفر الإمكانات المالية، حيث اكتُفي بتجهيز الخط الدفاعي الأول القريب من الحدود الشرقية[٢]، وهكذا فإن تأثير حرب اليمن السلبي في القوات المسلحة المصرية ترتَّب عليه دخولها حرب حزيران ١٩٦٧م من دون استعداد لخوض أي معركة حديثة.

---

(١) فتحي: ص٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٤٦.

من المؤكد أن جمال عبد الناصر وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة لم يكن على اطلاع إلى مدى ما وصلت إليه حال القوات المسلحة من التردي واعتقد أن الجيش المصري قد اكتمل بناؤه، وأضحت القوات البرية والبحرية والجوية قوة هائلة قادرة على الدفاع والهجوم معاً، ويبدو أن لذلك علاقة بالتقارير غير الدقيقة عن الوضع العسكري التي كانت تُنظمها قيادة الجيش وتُرسلها إلى القيادة السياسية.

لا يتحمَّل جمال عبد الناصر وحده مسؤولية ما حدث في اليمن حيث يُشاركه الكثيرون وعلى رأسهم أنور السادات الذي كان مستشاراً له في شؤون اليمن، وقد تعرَّف على أوضاع هذا البلد عبر عبد الرحمٰن البيضاني وهو أحد رجال الثورة اليمنية، وكان متزوجاً من شقيقة جيهان زوجة أنور السادات، وهو الذي أشار إلى توسيع العمليات العسكرية لفرض السيطرة على اليمن كله، فأبلغ جمال عبد الناصر في بداية الأمر أن المسألة لن تعدو أن تكون نزهة بحرية في البحر الأحمر وبأنها ستكون حرباً بسيطة لن تدوم أكثر من أسبوعين.

وكان جمال عبد الناصر يُخدع بشكل كارثي من قِبل قادته العسكريين، وجُرَّ إلى الحرب خطوة خطوة، وأصغى مرة أخرى إلى عبد الحكيم عامر الذي طمأنه عن وضع الجيش[١] ضد نصائح آخرين، فجسَّد غياباً مدمراً في القدرة على التقويم فيما يتعلق بأصدقائه الشخصيين، وكان ذلك فشلاً ذريعاً في إدارته للأمور.

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص١٧٦.

مصر في عهد جمال عبد الناصر ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠م

حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧م

رؤية جمال عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي

لم يكن جمال عبد الناصر زعيماً عقدياً يُحدِّد مواقفه السياسية وفق أفكار ونظريات مسبقة وجاهزة، وليس معنى ذلك افتقاده لوضوح الرؤية الفكرية أو أن قراراته ومواقفه السياسية تفتقد إلى أُطر فكرية؛ إنما كان له أسلوبه الفكري والعقدي والرؤيوي الواضح، وقد تأثر عبر مراحل تطوراته المختلفة بتيارات فكرية مثل القومية والاشتراكية، وبالتالي لم تكن رؤيته لطبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحكمها أفكار مسبقة وجامدة، وإنما تطورت وفقاً لتطور خبرته الشخصية المستمدة من طريقة تفاعله مع المعطيات المختلفة لعناصر هذا الصراع في مرحلة ما قبل الثورة أو بعدها.

فقد اشترك جمال عبد الناصر وهو ما يزال في مرحلة التعليم الثانوي في مظاهرة أو في إضراب في ذكرى وعد بلفور، وأبدى استعداده مع الضباط في الجيش المصري للتطوع والمشاركة في القتال إلى جانب الفلسطينيين في أعقاب صدور قرار تقسيم فلسطين في عام (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م)، وشارك في تجربة حرب وهزيمة عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).

كان لهذه التجربة تأثير بعيد المدى على رؤيته لطبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ولدور مصر فيه وذلك من خلال النزعة العسكرية والتوسعية لإسرائيل التي تُشكِّل مصدر تهديد وعدوان، وأداة للمخططات الاستعمارية، وعائقاً أمام الوحدة العربية.

فمن حيث إن إسرائيل تُشكِّل مصدر تهديد وعدوان، رأى جمال عبد الناصر أن هذه النزعة تُشكل تهديداً لأمن مصر الوطني، وقد ظهر سلوك إسرائيل العدواني تجاه ثورة تموز عام ١٩٥٢م مبكراً، والمعروف أنها شكَّلت شبكة تخريب كبيرة أرسلتها إلى مصر لزعزعة أوضاعها، وتخريب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية،

وإرهاب الخبراء الألمان الملحقين بإدارة الأبحاث في الجيش المصري، وقد اشتهرت هذه العملية باسم «عملية لافون»، وصعَّدت عملها العسكري العلني هذه المرة عندما شنَّت غارة مفاجئة على مواقع الجيش المصري المرابط في غزة في (جمادى الآخرة ١٣٧٤هـ/ شباط ١٩٥٥م)، ويبدو أن الهدف منها هو استعراض القوة وإظهار ضعف مصر وعجزها أمام شعبها وأمام الدول والشعوب العربية، وبالتالي إرهابها كي تقبل التوقيع على تسوية بشروطها، أو على الأقل الانخراط في الأحلاف العسكرية الموالية للغرب في مواجهة الاتحاد السوڤياتي.

وتجدَّد العدوان الإسرائيلي على نطاق واسع وخطير هذه المرة في عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م) بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، واستهدف توجيه ضربة قاسمة للجيش المصري وتحطيمه قبل أن يتمكَّن من استيعاب صفقة السلاح التشيكية، واحتلال سيناء إما بهدف التوسع أو بهدف المساومة على تسوية بشروطها، والتخلص من جمال عبد الناصر ونظامه، غير أن العدوان فشل وخرج جمال عبد الناصر منه منتصراً وأقوى مما كان.

وأخذت إسرائيل تُخطّط على الفور لتنفيذ ضربة جديدة توفر لها شروط النجاح، وحانت لها الفرصة في (صفر ـ ربيع الأول ١٣٨٧هـ/ حزيران ١٩٦٧م) بسبب أخطاء ارتكبتها القيادة المصرية في إدارة الصراع، وقامت بشن هجوم واسع النطاق، ولم يقتصر ذلك على مصر فقط بل شمل سوريا والأردن أيضاً.

كان من الطبيعي أن يُركِّز الخطاب الناصري بعد هذه الاستفزازات والحروب المتكررة على إبراز إسرائيل كقاعدة للعدوان وككيان توسعي يُشكِّل خطراً رئيساً على المشرق العربي بالإضافة إلى مصر، وكان جمال عبد الناصر مقتنعاً بأن تلك الصورة تعكس حقيقة إسرائيل، وهو إدراك سليم، وسعى إلى استخدامها كأداة للتعبئة والحشد في مواجهتها.

وكان من المتوقع أن ينعكس هذا الإدراك على حسابات جمال عبد الناصر الخاصة بإدارة الصراع مع إسرائيل، ويدفعه إلى توخي الحذر والحيطة تجاه عدو متحفز ومستعد لأي تصرفات غادرة، لكن ذلك لم يحدث، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين صورة إسرائيل كما عكسها الخطاب الناصري وبين ما تتطلبه هذه الصورة من استعداد وتخطيط لمواجهة الاحتمالات كافة.

ومن حيث إن إسرائيل أداة للمخططات الاستعمارية، فقد استقرت هذه الأداة في إدراك العرب بعامة، بدليل أن الدور البريطاني في التمكين لقيام الكيان الإسرائيلي كان حاسماً، وتجلَّت صورة إسرائيل كخادم للمصالح الاستعمارية بشكل فاق أكثر

التوقعات تطرفاً أثناء أزمة السويس، إذ لم يكن قرار جمال عبد الناصر بتأميم القناة موجهاً ضد إسرائيل، ولم يمس مصالحها بشكل مباشر، ومع ذلك لم تتردَّد في القيام بدور محوري في مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر، وقد بدت مصالحها في أثناء تلك الأزمة متقاطعة مع مصالح الدولتين الاستعماريتين الرئيستين في المنطقة بريطانيا وفرنسا.

ولا شكَّ في أن انكشاف حقيقة الدور الإسرائيلي في مؤامرة السويس، أسهم في تعميق إدراك جمال عبد الناصر بعضوية الارتباط بين مصالح إسرائيل ومصالح الاستعمار التقليدي في المنطقة.

ولا يختلف الدور الذي أدَّته إسرائيل في عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) لحساب الولايات المتحدة الأميركية كثيراً من حيث الجوهر والمضمون عن الدور الذي سبق لها أن أدَّته في عام (١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٦م)، وإن اختلفت أساليبه وآلياته. فقد تبيَّن فيما بعد أن الولايات المتحدة الأميركية في عهد الرئيس ليندون جونسون، قد ضاقت ذرعاً بسياسات جمال عبد الناصر، لدرجة أنها وضعت خطة للتخلص منه، فالتقت في سياق هذه الخطة مع مصالح إسرائيل، لكن حرص هذا الكيان الإسرائيلي على تجنُّب الأخطاء التي وقع فيها في حرب (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م) دفعه إلى الحذر، وخلْق مجال أكبر للحركة المنفردة، ما سمح له بالعمل جزئياً على الأقل لحسابه الخاص.

ومن حيث إن إسرائيل عائق أمام الوحدة العربية، فإن من الطبيعي أن يستقر في ضمير جمال عبد الناصر ووجدانه أنها تُشكل عقبة أمام تحقيق الوحدة العربية بفعل توجهاتها التوسعية والعدوانية وبحكم موقعها الجغرافي الذي يشطر العالم العربي إلى شطرين شرقي وغربي في مرحلة بناء علاقات متينة بين الدول العربية، من منطلق أنه الوسيلة الوحيدة للتصدي للخطر الصهيوني، وقادت الدعوة لعروبة القضية الفلسطينية إلى عدم تصرف أي دولة فيها بمفردها، لكن الشعوب العربية رأت في جمال عبد الناصر القائد الذي يُحقِّق طموحها في الوحدة، وحمَّلته هذه المسؤولية أعباء فوق طاقته الشخصية وربما فوق طاقة مصر وبخاصة أن العلاقة بين قضية الوحدة العربية وبين القضية الفلسطينية شابها قدر من الالتباس على صعيد الفكر وعلى صعيد الممارسة، فالمسؤول عن طموح العرب في تحقيق وحدتهم لا بد أن يكون مسؤولاً في الوقت نفسه، عن قضيتهم القومية الأولى وهي القضية الفلسطينية، ولأن قضية الوحدة العربية قد تعثَّرت لأسباب كثيرة، فقد كانت إسرائيل من بين المسؤولين عن هذا التعثر، يضاف إلى ذلك، أن العلاقة بين الوحدة العربية وبين القضية الفلسطينية انطوت على العديد من الإشكالات انعكست سلباً على طريقة إدارة الصراع العربي ـ

الإسرائيلي، وتحوَّل مفهوم قومية القضية الفلسطينية إلى شعار للمزايدة الخطرة، وهو ما حدث بالفعل وكان أحد الأسباب وراء كارثة عام ١٩٦٧م.

وعندما تولى جمال عبد الناصر مقاليد السلطة، كانت حركته في إدارة الصراع مع إسرائيل محكومة بإطار سياسي وقانوني موروث من النظام السابق، وتمثَّلت أهم معطياته بأحكام اتفاقية الهدنة المعقودة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٤٩م، وظلَّت حال الحرب بين الطرفين في ظل هذه الاتفاقية قائمة من الناحية القانونية وهو ما سمح لمصر أن تمنع إسرائيل من المرور في قناة السويس وخليج العقبة.

ويبدو أن جمال عبد الناصر لم يعترض من حيث المبدأ على فكرة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، غير أن عدم ثقته بإسرائيل فضلاً عن التزامه بالموقف العربي العام، جعله شديد الحذر والحيطة، وتحدَّد موقفه بوضوح في هذه المرحلة بما يأتي:

ـ رفض إجراء مفاوضات مباشرة سرية أو علنية مع إسرائيل.

ـ استعداده قبول مبدأ تسوية سياسية قائمة على أسس الشرعية الدولية.

ـ امتداد مصر الجغرافي مع دول المشرق العربي، وألا تُشكِّل إسرائيل حاجزاً بينها وبين تلك الدول.

لقد تعثَّرت هذه المحاولة المبكرة لاستكشاف آفاق التسوية السياسية لأسباب كثيرة لعل أهمها رفض إسرائيل المطلق للحدود الواردة في قرار التقسيم كحدود نهائية بالإضافة إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ولم تُتح التطورات المحلية والإقليمية والدولية خلال المدة التي أعقبت أزمة السويس، أي فرصة حقيقية للبحث عن آلية للتسوية.

فعلى الصعيد المحلي عمَّق عدوان عام ١٩٥٦م مشاعر الكراهية تجاه إسرائيل وبخاصة في صفوف الجيش المصري.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد خرج التيار القومي من أزمة السويس منتصراً، وفرضت قضية الوحدة العربية، نفسها على الجميع، لكنها فرضت أيضاً مخاوف كثيرين داخل العالم العربي وخارجه.

وعلى الصعيد الدولي، فقد اشتد صراع الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي، للسيطرة وبسط النفوذ على المنطقة العربية، فاعتمدت الأولى على إسرائيل كوكيل لها في المنطقة، وساندت الثانية مصر.

نستنتج مما سبق أن جمال عبد الناصر، من خلال إدراكه لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، اتبع سياسة الاحتواء في التعامل مع إسرائيل حتى حرب عام ١٩٦٧م،

فقد استبعد احتمالات التسوية، وصعَّد حملته الدعائية والعقدية لتعبئة العالم العربي في مواجهتها، ولكنه تصرف في الوقت نفسه، على أساس أن وجود قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة على حدود مصر الدولية مع إسرائيل، يُشكل عازلاً يحول دون اندلاع صدام عسكري غير محسوب معها، وربما رأى أن هذا الوضع رغم مساوئه يمكن أن يُتيح لمصر فرصة لالتقاط أنفاسها، وتجميد الصراع مدة من الزمن تسمح ببناء قوة مصر الذاتية، وإحكام الحصار العربي في وجهها، وعزلها سياسياً على الصعيد العالمي.

غير أن سياسة الاحتواء هذه قد توقفت بفعل عدم القدرة على تحقيق توازن حقيقي على الأرض يسمح بردع إسرائيل أو على الأقل الصمود في وجه اعتداءاتها ومحاولة التصعيد من جانبها، واستدراج مصر لمواجهتها عسكرياً في الزمان والمكان الذي تُحددهما هي، لكن ظروف الصراع لم تُتح له القيام بحركة اتخاذ زمام المبادرة لحسمه سلماً أو حرباً، لذلك تعامل معه بمنطق رد الفعل القائم على ثوابت الموقف المصري التقليدي تجاه الصراع من ناحية، وردود الأفعال الإسرائيلية تجاه مشروع ثورة تموز ١٩٥٢م لبناء مصر الحديثة والمستقلة من ناحية أخرى[١].

ممهدات الحرب

تعود البداية الحقيقية لحرب عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) عندما قرَّر جمال عبد الناصر الرد على مشاريع إسرائيل تمويل مجرى نهر الأردن عبر الدعوة إلى عقد مؤتمرات قمة عربية، ومنذ اللحظة التي قرَّرت فيه الدول العربية التصدي بالقوة للمشاريع الإسرائيلية؛ كان ينبغي توقع دخول الصراع العربي ـ الإسرائيلي مرحلة التصعيد الذي يمكن أن يصل إلى صدام مسلح شامل، وإذا أضفنا إلى ذلك، ما قررته القمتان العربيتان في الإسكندرية (جمادى الأولى ١٣٨٤هـ/أيلول ١٩٦٤م) وفي الرباط (جمادى الأولى ١٣٨٥هـ/ أيلول ١٩٦٥م) من إنشاء قيادة عربية موحدة، وهيئة عربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده تلتزم الدول العربية بتوفير الدعم العسكري والمالي لها، والموافقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل جيش فلسطيني؛ لأدركنا أنه كان يستحيل على إسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدي[٢].

وحفل عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) بأسباب التوتر والقلق بين مصر وإسرائيل التي

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل: نافعة، حسن: عبد الناصر والصراع العربي الإسرائيلي بين الإدراك والإدارة ص٤٥٢ ـ ٤٧١. فصل في كتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م دراسات في الحقبة الناصرية.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٧٦، ٤٧٧.

دفعت المنطقة إلى الانفجار، بدأ التوتر يوم (٢٥ ربيع الأول/ ١٤ تموز) عندما دارت معركة جوية فوق مواقع تمويل مجرى نهر الأردن بين الطائرات السورية والإسرائيلية، وتجدَّدت المعارك الجوية في (٢٧ ربيع الآخر/ ١٥ آب) إلى جانب اشتباكات بنيران المدفعية عبر بحيرة طبرية.

وتلقَّى جمال عبد الناصر في (جمادى الأولى/أيلول) أخباراً مزعجة عن التوجه السياسي الأميركي الجديد في الشرق الأوسط تمثَّل في عقد اجتماع سري في بروكسل لممثلي حلف شمالي الأطلسي أكدوا فيه عدم اقتناعهم باستمرار التعايش السلمي مع مصر، وأن جمال عبد الناصر قد أضحى عقبة أمام السياسة الأميركية في المنطقة بفعل تعاونه مع الاتحاد السوڤياتي، ووضعت واشنطن سياسة جديدة للدفاع عن المصالح الحيوية الأميركية في الشرق الأوسط تستند فيها على تركيا وإسرائيل، والمعروف أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأميركية كانت مضطربة في عهد الرئيس الأميركي ليندون جونسون بفعل الضغط الاقتصادي الأميركي على مصر المتمثل بوقف تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية المعقودة بينهما بالإضافة إلى تزويد إسرائيل بطائرات أميركية.

أضحى جمال عبد الناصر إثر ذلك، أكثر اقتناعاً بأن الغارة الأخيرة على سوريا هي مقدمة لإجراء مُنسَّق من جانب الغرب وإسرائيل للقضاء على القومية العربية، ولذلك فإن الغرب سيُقدِّم الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل.

وتلقَّى سفراء مصر وسوريا والسودان في موسكو في هذا الوقت، نصيحة سوڤياتية بضرورة تهدئة الموقف على الحدود بين سوريا وإسرائيل، وعدم الاستجابة للاستفزازات الاستعمارية والصهيونية لجر مصر إلى الحرب.

ونتيجة لهذا التوتر السوري ـ الإسرائيلي، زار وفد سوري برئاسة رئيس الوزراء يوسف زعيِّن القاهرة في (١٥ رجب/ ٣٠ تشرين الأول)، اجتمع بعبد الناصر، وتركز البحث على التوتر على خط الهدنة، وضرورة مواجهته من قبل الجمهورية العربية المتحدة وسوريا معاً، وبعد يومين من المباحثات توصل الجانبان إلى: عقد اتفاقية دفاع مشترك بينهما، ومن ثمَّ أضحى أي عدوان على أي بلد من البلدين، عدواناً على الآخر، وإنشاء مجلس دفاع وقيادة مشتركة تتشكل من مجلس رؤساء الأركان، وهيئة الأركان المشتركة، وفي حال بدء العمليات العسكرية، يتولى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة، قيادة العمليات في الدولتين، وتحدَّدت مدة الاتفاقية بخمس سنوات تتجدَّد تلقائياً[1].

---

(١) فتحي: ص٣٠٨، ٣٠٩.

استمر معدل التوتر في المنطقة بالتصاعد، ففي (٢٨ رجب/ ١٢ تشرين الثاني) انفجر لغم في دورية إسرائيلية في جنوبي مدينة الخليل، فقُتل ثلاثة جنود إسرائيليون وجُرح ستة آخرون، وردَّت إسرائيل في اليوم التالي بهجوم على قرية السموع قرب مدينة الخليل، ونسفت جميع منازلها، وقتلت واحداً وعشرين فلسطينياً وجرحت سبعة وثلاثين[١].

صعَّدت هذه الغارة الحقد العربي، ونقل الأردن القضية إلى الأمم المتحدة حيث وُجِّه اللوم إلى إسرائيل، وصوَّتت الولايات المتحدة الأميركية لصالح قرار اللوم، وأرسلت مساعدات عسكرية لدعم القوات الأردنية، لكن إسرائيل ضربت بنصيحة الأمم المتحدة بضبط النفس عُرض الحائط.

كان الهجوم الإسرائيلي على الأردن عملية محدودة، الهدف منها هو سوريا، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية أبلغت مصر استياءها من التصرف الإسرائيلي، وأبلغت السفير الإسرائيلي في واشنطن في (١ شعبان/ ١٥ تشرين الثاني) قلق الإدارة الأميركية، واستياءها مما حدث، إلا أن موقفها في مجلس الأمن في (٣ شعبان/ ١٧ تشرين الثاني) كان مختلفاً تماماً، فلم تُدن العدوان الإسرائيلي على الأردن.

وما جرى في نهاية عام ١٩٦٦م من ضغوط عربية وبخاصة أردنية حكومية وشعبية وإعلامية، متهمة مصر بالاحتماء وراء قوات الطوارئ الدولية في سيناء، وهي لا تقوم برد فعل غير التأييد بالكلمات ضد الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن وسوريا؛ دفع جمال عبد الناصر إلى إعادة تقويم الموقف، وكلَّف لجنة لدراسة إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل، وأكَّدت اللجنة بعد مناقشات مستفيضة أن التوجهات السياسية في المنطقة وفي العالم غير ملائمة لهذه الخطوة في الوقت الحاضر، واقترحت توجيه مصر رسالة إلى يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة تُبلغه فيها بإنهاء مهمة قوات الطوارئ الدولية عندما تتطلب ضرورة الموقف ذلك؛ لأنه حق قانوني لمصر[٢].

وعقد مجلس الدفاع العربي الأعلى اجتماعاً طارئاً في (٢٣ شعبان ١٣٨٦هـ/ ٧ كانون الأول ١٩٦٦م) لبحث الوضع العسكري على خطوط الهدنة، والصعوبات التي تواجه العمل العربي الموحد من أجل فلسطين، واتخذ قرارات عدة نذكر منها ما يأتي:

---

(١) هيوم، شارل دوغلاس: العرب وإسرائيل، ص٨١.

(٢) هيكل: الانفجار ص٣٦٩، ٣٧٠. ويُذكر بأن هيكل كان أحد أعضاء اللجنة.

ـ ضرورة دخول القوات السورية والعراقية إلى الأراضي الأردنية.

ـ تعديل الخطط العسكرية للقيادة وفقاً للتوصيات الصادرة عن مجلس الدفاع إلى القيادة العليا لجيوش الدول العربية.

ـ عدم تضمين الاتفاقيات العسكرية التي تعقدها الدول العربية، نصوصاً تتعارض مع توجهات القيادة العامة الموحدة.

ـ عدم تحرك أي قوات عربية إلا بعلم هذه القيادة[١].

واتخذت الولايات المتحدة الأميركية مع بداية عام ١٩٦٧ قراراً بالتخلص من جمال عبد الناصر، ومن هنا بدأ العد التنازلي، فتحركت إسرائيل لتنفيذ عمليات عسكرية ضد مصر مستغلة المناخ السياسي والعسكري الإقليمي المناسب والذي من أهم مظاهره ما يأتي:

ـ حصول القوات العسكرية الإسرائيلية على سلاح كمي ونوعي، وقد تمَّ تدريبها عليه.

ـ وصول الدعم الأميركي السياسي والعسكري إلى أفضل مستوياته ما يساعد إسرائيل في أي مواجهة قادمة.

ـ وجوب استغلال العمل مع الولايات المتحدة الأميركية وعلى مستوى القمة قبل حلول عام ١٩٦٨م وبدء انتخابات الرئاسة الأميركية والتجديد النصفي للكونغرس.

ـ استعداد المسرح الإقليمي وبخاصة تركيا وإيران قبول دور عسكري إسرائيلي في المنطقة.

ـ تمزق العالم العربي لدرجة أكبر من أي وقت مضى، فهناك أزمة حادة في العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية، وبين مصر والأردن، وبين الحكومة الأردنية والفلسطينيين، وبين سوريا والأردن، وبين العراق وسوريا.

ـ عدم قدرة الجيوش العربية على الدخول في حرب، وهي غير مؤهلة تماماً، فالجيش المصري منهمك في اليمن، والجيش السوري مُرهق بفعل سلسلة من الانقلابات العسكرية، والعداوات الحزبية والطائفية وما أعقبها من تصفيات.

ـ المشكلات الاقتصادية المتفاقمة التي تواجه مصر[٢].

في الطريق إلى الحرب

شهدت الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧م اعتداءات عسكرية إسرائيلية عدة لجس نبض المنطقة نحو عمل عسكري توسعي واسع النطاق، ففي السنوات التي قادت إلى

---

(١) فتحي: ص٣١٠.

(٢) المرجع نفسه: ص٣١٠، ٣١١.

حرب عام ١٩٦٧م كثيراً ما هدَّد الإسرائيليون بشن ضربات استباقية ضد أهداف عربية، وكانت تعني بداية أعمال عسكرية أكبر بكثير، والأهداف الأكثر احتمالاً في «الاستراتيجية» العسكرية الإسرائيلية هي الأنظمة القومية العربية التي تحكم مصر وسوريا.

فقد حدث في (٢٠ رمضان ١٣٨٦هـ/٢ كانون الثاني ١٩٦٧م) اشتباك بالمدفعية بين القوات السورية والإسرائيلية في منطقة قرية الدكة وحتى منطقة الماجور[١]، ووقع اشتباك آخر بينهما بعد أربعة أيام في المنطقة نفسها عندما أطلقت دورية إسرائيلية النار على المزارعين العرب عند مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية، نتج عنه تدمير جرار إسرائيلي تجاوز خط الهدنة[٢]، ووقع اشتباك آخر في (٢٦ رمضان/ ٨ كانون الثاني) نتج عنه نسف مخزن للذخيرة، وتدمير ثلاث عربات مدرعة، وجرار زراعي إسرائيلي[٣].

نتيجة لهذه الاشتباكات، أرسلت إسرائيل مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي ضمَّنتها ما ادعته من اعتداءات أُرتكبت ضدها من جانب سوريا، وصرح ليڤي أشكول رئيس وزراء إسرائيل بأن عام ١٩٦٧ سيكون عاماً حرجاً للشرق الأوسط، وهدَّد سوريا واتهمها بتصعيد التوتر على خطوطها مع إسرائيل وعلى حدودها مع الأردن[٤].

وأعربت الولايات المتحدة الأميركية عن قلقها من تصاعد وتيرة الأحداث العسكرية بين سوريا وإسرائيل، وطلبت من مصر القيام بدور تهدئة سوريا، فردَّت بأن إسرائيل هي أساس التوتر في المنطقة، ويجب عليها الالتزام باتفاقيات الهدنة[٥].

واتهم أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل سوريا بتشجيع عمليات الفدائيين، ودعمها ضد إسرائيل، فتدخَّل الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت لتهدئة الموقف، فدعا إلى ضبط النفس وتعزيز المراقبين على جانبي الحدود، ودعا بعد أن علم بأخبار الحشود العسكرية على الحدود بين الطرفين، إلى عقد اجتماع خاص لمناقشة موضوع زراعة الأرض الواقعة في المناطق المنزوعة السلاح، وقد وافقت كل من سوريا وإسرائيل على هذا الاقتراح، لكن الاجتماعات التي عُقدت قد فشلت في التوصل إلى حل وسط، ما أكَّد فشل نظام تطبيق اتفاقيات الهدنة برمتها.

---

(١) جريدة الأهرام تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٦٧م.
(٢) المرجع نفسه تاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٦٧م.
(٣) المرجع نفسه تاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٦٧م.
(٤) المرجع نفسه تاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٦٧م.
(٥) فتحي: ص٣١١، ٣١٢.

وتعرَّضت مصر فجأة بدءاً من (١٤ شوال ١٣٨٦هـ/ ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٧م) لحملة إعلامية مكثفة ومنظمة من قِبل الولايات المتحدة الأميركية ضد أعمالها في اليمن، ولم يكن معلوماً في ذلك الوقت ظروف هذه الحملة المفاجئة وأسبابها وبخاصة في ظل التدهور الشديد في الموقف بين سوريا وإسرائيل، لكن عُلم بعد ذلك من خلال حديث دار بين المندوب الدائم للجمهورية العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة محمد عوض القوني وبين يوثانت في (٩ ذي الحجة ١٣٨٦هـ/ ٢١ آذار ١٩٦٧م)، أنه لم يعد أحد في الإدارة الأميركية يستطيع أن يتناول أخبار الرئيس المصري ولا أي موضوع يتعلق بمصر أمام ليندون جونسون، وأن الرئيس الأميركي لم يعد يُطيق أن يُذكر أمامه اسم الرئيس المصري، وقد استقى يوثانت معلوماته من دين راسك وزير الخارجية الأميركية، كما جاءت معلومات مطابقة لهذا التوجه الأميركي من موسكو من خلال حديث دار بين الملحقين العسكريين المصري والأميركي، أكَّد الأخير خلاله أن الأضرار التي تُلحقها السياسة المصرية بالمصالح الأميركية في المنطقة هي جسيمة[١].

وبرز في المقابل نشاط إسرائيلي ملحوظ في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، من خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين، الأمر الذي يؤكد وجود تنسيق مشترك يجري تنفيذه، وترتَّب على الاجتماعات المتعددة التي كانت تُناقش مسألة أمن إسرائيل ومشكلاتها مع الدول العربية المجاورة، وأوضاع الحدود مع مصر وسوريا؛ أن صرَّح لوشي كارمل وزير النقل الإسرائيلي في (١١ ذي الحجة/ ٢٣ آذار) أنه ربما يكون قد حان الوقت لقيام إسرائيل بعمل عنيف ضد سوريا[٢].

وأعلن ليڤي أشكول في الكنيست الإسرائيلي في (٢٤ ذي الحجة/ ٥ نيسان) أن إسرائيل قرَّرت أن ترد بالطريقة التي تراها مناسبة، وأن الطريق إلى دمشق مفتوح، ويبدو أن بعض السياسيين العرب لم يأخذ هذا التهديد على محمل الجد بدليل استمرار الخلافات بين الدول العربية واشتدادها.

وشنَّت إسرائيل في (٢٦ ذي الحجة/ ٧ نيسان) هجوماً جوياً كبيراً على سوريا اشتركت فيه ستون طائرة إسرائيلية، وتمَّ إسقاط ست طائرات سورية من طراز ميغ منها اثنتان قرب دمشق، فردَّت سوريا عبر فدائيي منظمة فتح باختراق خط الهدنة ومهاجمة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، فنشرت أجهزة الإعلام الإسرائيلية روايات عن خطط تُحضَّر لعمل عسكري أبعد وأكبر من أي غارات انتقامية سابقة.

---

(١) فتحي: ص٣١٣، ٣١٤.

(٢) جريدة الأهرام تاريخ ٢٤ آذار ١٩٦٧.

ونتيجة لهذه الغارة التقى إبراهيم ماخوس رئيس وزراء سوريا السفير المصري في دمشق طه الغزنواني وطلب منه أن تقوم مصر بتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، فأرسل جمال عبد الناصر وفداً عسكرياً إلى دمشق برئاسة الفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية المصرية للاطلاع عن كثب على وضع الطيران السوري، ودراسة الوضع العسكري على الحدود مع إسرائيل(١).

وعاد محمد صدقي محمود إلى القاهرة في (٢ صفر ١٣٨٧هـ/ ١٢ نيسان ١٩٦٧م) وقدَّم تقريراً عن زيارته إلى عبد الحكيم عامر أشار فيه إلى وجود خلافات داخل القيادة السورية الأمر الذي يؤثر سلباً على تخطيط العمليات العسكرية وإدارتها(٢).

ويبدو أن الجانب السوري كان يسعى إلى خلق حال من التوتر في المنطقة لتمكين حزب البعث من السيطرة على الوضع الداخلي عبر دفع مصر إلى الدخول في معركة مع إسرائيل.

وزار دمشق بين (٨ ـ ١٢ صفر/١٨ ـ ٢٢ نيسان) وفد مصري مؤلف من رئيس الوزراء صدقي سليمان، ووزير الدولة أمين هويدي، والممثل الشخصي لجمال عبد الناصر حسن صبري الخولي، لإجراء محادثات مع المسؤولين السوريين، وتفقُّد الجبهة السورية، وأكَّد صدقي سليمان للسوريين بأن اتفاقية الدفاع المشترك سوف تُطبق فقط في حال قيام إسرائيل بهجوم عام على سوريا.

وكما كانت مصر قلقة على الوضع العسكري في سوريا كذلك كان الاتحاد السوفياتي قلقاً من تطور الأحداث في سوريا فسعى إلى التعرُّف على موقف مصر تجاه الاستفزازات الإسرائيلية، ووجَّه المسؤولون السوفيات رسالة إلى إسرائيل في (١٦ صفر/٢٦ نيسان) تتضمن تحذيراً من التمادي في السياسة الخطرة التي تنتهجها إزاء دول المنطقة والتي تدفعها إلى حافة الهاوية.

وتناهى إلى أسماع الملك حسين في هذا الوقت، أنباء عن وجود مؤامرة لاستدراج مصر وتوريطها بحيث يمكن ضربها، وأن سوريا هي طُعْم الاستدراج أو التوريط، وأن موعد التنفيذ قريب، وعلى الرغم من الخلافات بين البلدين، فقد أبلغ الملك حسين ذلك إلى الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القيادة العربية الموحدة، فأبلغ هذا المعلومات إلى عبد الحكيم عامر، وأرسلها هذا بدوره إلى جمال عبد الناصر(٣).

وازدادت منذ (أواخر محرم/ بداية أيار) التهديدات الإسرائيلية على المستويات

---

(١) الغزنواني: مذكرات ص٦٦ ـ ٦٨.
(٢) جريدة الأهرام تاريخ ١٨ نيسان ١٩٦٧.
(٣) فتحي: ص٣١٧.

السياسية والعسكرية، وكانت موجَّهة كلها ضد سوريا ويتقاطع ذلك مع ما تناهى إلى أسماع الملك حسين، فقد ذكر متحدث عسكري إسرائيلي في (٢ صفر/ ١٢ أيار) ردود فعل تتراوح بين حرب العصابات إلى غزو واحتلال دمشق، وأنذر ليڤي أشكول في اليوم التالي بأنه قد يكون على إسرائيل إعطاء درس لسوريا أكثر حدَّة مما كان في السابع من نيسان، وتبعه إسحاق رابين بالتهديد بأن أي عملية انتقامية ضد سوريا ستكون أكثر حدَّة ومختلفة تماماً عن العمليات الانتقامية السابقة ضد الأردن، وهدَّد مصدر رفيع المستوى بعمليات عسكرية تهدف إلى إسقاط الحكومة السورية حتى ولو كانت هناك مخاطر من تدخل مصري.

وتوافرت معلومات لجمال عبد الناصر في (١ صفر/ ١١ أيار) عن حشود إسرائيلية على الحدود السورية استعداداً لتنفيذ هجوم شامل عليها، وتوجيه ضربة انتقامية لها بحجة رعاية الفدائيين المنطلقين من أراضيها إلى إسرائيل؛ فأجرى تقديراً للموقفين السياسي والعسكري، وإمكان التدخل المصري واحتمالاته، في الوقت الذي كان فيه يتعرَّض لهجمات الإعلام الأردني والسعودي الذي اتهمه باتباع سياسة مهادنة إسرائيل، الأمر الذي أثَّر على قدرته التزام الصمت وهو مرتبط بسوريا بمعاهدة دفاع مشترك بالإضافة إلى مسؤوليته تجاه الأمة العربية في معركتها التحريرية والتزامه بمعاهدة الدفاع المشترك العربية؛ لذلك اجتمع مع عبد الكريم عامر، وبحث معه الموقف وتداعياته، وقرَّر في النهاية دعوة هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية إلى اجتماع طارئ صباح (٤ صفر/ ١٤ أيار) لدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات عسكرية تقتضيها ضرورات الاستعداد.

وعقد عبد الحكيم عامر في اليوم نفسه اجتماعاً مع قادة القوات المسلحة تقرر فيه رفع درجة استعداد القوات المسلحة المصرية إلى الحال القصوى، كما صدرت توجيهات عملانية من رئيس هيئة الأركان الفريق الأول محمد فوزي بتعبئة القوات المسلحة المقرر حشدها في سيناء.

وبحث جمال عبد الناصر مع محمود فوزي نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية في صباح (٥ صفر/ ١٥ أيار) في مدى تأثير مهمة قوات الطوارئ الدولية على تحرك القوات المصرية، وتمَّ الاتفاق على طلب سحبها من مناطق الحدود مع إسرائيل باستثناء قطاع غزة، وهو سحب جزئي.

وفي يومي (٥ و٦ صفر/ ١٥ و١٦ أيار) كانت هناك قوات مصرية ما زالت تتدفق عبر القناة إلى مناطق حشدها في سيناء[1] على الرغم من أن المناطق الدفاعية لم

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٢٥٨، ٢٥٩.

تكن كاملة التجهيز باستثناء خط الدفاع الأول وما هي إلا ساعات حتى انتشرت أخبارها في المنطقة وفي العالم، وهذا ما كانت تترقبه إسرائيل.

وخطت مصر خطوة أخرى على طريق الحرب عندما أعلمت قائد قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة وشرم الشيخ بأن مصر تحشد قواتها في سيناء وعلى حدودها الشرقية استعداداً لصدّ أي هجوم إسرائيلي، وأنه حرصاً على سلامة هذه القوات فإنها تطلب سحبها جزئياً من مراكزها في سيناء، فرفض الأمين العام للأمم المتحدة الانسحاب الجزئي، لذلك لم يعد أمام مصر سوى طلب الانسحاب الكامل لقوات الطوارئ الدولية، وقد تمَّ ذلك في (٧ صفر/١٧ أيار) وحلَّت القوات المصرية محلها[١]، وردَّت إسرائيل على ذلك بإعلان التعبئة الجزئية تحسباً للتطورات.

أدى دخول القوات المصرية إلى المراكز التي كانت تتمركز فيها القوات الدولية إلى بروز مشكلة الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، فدعا جمال عبد الناصر إلى عقد اجتماع في منزله حضره معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق، وطرح عليهم فكرة السيطرة المصرية على خليج العقبة، فصمَّم عبد الحكيم عامر على إغلاقه بوجه الملاحة الإسرائيلية، فوافق الجميع باستثناء صدقي سليمان الذي أشار إلى أن هذا يعني الحرب، ثم تقرَّر التنفيذ في موعد ملائم مع استعدادات القوات المسلحة لذلك[٢].

وبدأت القيادة العامة المصرية في (٨ صفر/١٨ أيار) في الإعداد لتنفيذ خطة هجومية محدودة ومسبقة ضد إسرائيل تتضمَّن ضرب القواعد الجوية الإسرائيلية في النقب، وتشكيل مظلة جوية لحماية القوات البرية المهاجمة لمنطقة إيلات، كما صدرت التعليمات إلى الجيش البري في سيناء بتنفيذ الهجوم، ولم يتم إبلاغ جمال عبد الناصر وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة بشأن هذه العملية على الرغم من عدم جهوزية النطاقات الدفاعية، وقد أبلغ قائد المنطقة العسكرية الشرقية ذلك إلى القائد العام للقوات المسلحة.

كان على رأس الجيش الإسرائيلي عدد من «الجنرالات» منهم: إسحاق رابين، وعزرا وايزمن، وموشي دايان وغيرهم، وخاض معظمهم مع الحلفاء ضمن الفيلق اليهودي الحرب العالمية الثانية، واكتسبوا خبرة قتالية ممتازة، وكان لديهم جيش مُدرَّب تحت السلاح يُقدر بمئة ألف عسكري، ويستطيعون استدعاء الاحتياط فيصل عديد جيشهم إلى ربع مليون عسكري، ولديهم سلاح طيران متفوق معظم طائراته ميراج فرنسية كانت عشية الحرب من أفضل الطائرات المقاتلة.

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٢٦٣، ٢٦٦.

(٢) فتحي: ص٣٣٣.

وقد ضغط الجيش على السياسيين حتى شكَّل ليڤي أشكول وزارة وحدة وطنية، وسلَّم وزارة الدفاع إلى أحد ضباط الجيش الإسرائيلي موشي دايان، فاستكملت إسرائيل بذلك استعداداتها العسكرية ووحدتها الوطنية.

واتخذت القيادة العسكرية الإسرائيلية قراراً بالتحرك باتجاه الحرب، فأصدر إسحاق رابين رئيس الأركان العامة تعليماته إلى القادة والضباط بأنهم متوجهون نحو الحرب ضد مصر من أجل الحفاظ على هيبة الدولة الإسرائيلية ومكانتها.

الواقع أن التوجه الإسرائيلي كان هدفه تحطيم القوة العسكرية للعرب والتوسع على حسابهم عبر عمليات عسكرية حاسمة والسيطرة على كامل فلسطين وعلى الأرض الواسعة البعيدة عبر نهر الأردن شرقاً، وتركَّزت السياسة الإسرائيلية دائماً على زرع وتعميق الشقاق بين الدول العربية وتفتيت جبهة الدول العربية تمهيداً لهذا التوسع، وحدَّد ليڤي أشكول بمناسبة الذكرى التاسعة عشر لقيام الكيان الصهيوني سبب الحرب مع العرب بما يلي:

- منع حرية الملاحة في البحر الأحمر أمام إسرائيل.
- تحويل مجرى نهر الأردن.
- وكشف عن مخطط إسرائيل في المنطقة العربية بأن الشرق الأوسط لن يكون منطقة عربية وإنما منطقة قوميات متعددة(١).

كانت الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوڤياتي تعلم عن طريق مخابراتها و«دبلوماسييها» حقيقة القوى المختلفة في المنطقة، وإمكانات كل دولة، وتتوقع انتصار إسرائيل في حال وقوع الحرب بينها وبين العرب.

ونظراً لأهمية هذه الدول التي تتمتع بحق النقض في مجلس الأمن الدولي؛ عمدت إسرائيل على كسب تأييدها باستثناء الاتحاد السوڤياتي بسبب وقوفه إلى جانب العرب، فأرسلت وزير خارجيتها أبا إيبان لحشد تأييدها مستغلة ما يقوم به جمال عبد الناصر ومتظاهرة بالخوف على كيانها، وهي في الواقع كانت تنتظر تلك اللحظة لكسر شوكة العرب، والقضاء على نظام جمال عبد الناصر.

ويبدو أن تصرفات جمال عبد الناصر لم تكن ملائمة لمواجهة الوضع المستجد فقد قال آرثر غولدبرغ المندوب الدائم للولايات المتحدة الأميركية في مجلس الأمن الدولي لـ «الجنرال» ميئير آميت مبعوث إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأميركية قبل الحرب: «إن ناصر يريد تحقيق انتصار بغير حرب، وهذه سياسته الواضحة من جميع

---

(١) مذكرات أكرم الحوراني: جـ٤ ص٣٤١٥.

تصرفاته، ولا يحق لنا ولا لكم أن نسمح له بذلك»[1].

وأعلن جمال عبد الناصر ظهر يوم (٢٢ صفر/ ٢٢ أيار) خلال اجتماعه بالطيارين المصريين في قاعدة أبو صويرة الجوية، قرر إغلاق خليج العقبة بوجه الملاحة الإسرائيلية القادمة إلى ميناء إيلات[2]، وهاجم إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية والرجعية العربية.

أضحت المنطقة العربية بعد إغلاق خليج العقبة، تغلي حماساً وتأييداً لمصر، شعوباً وحكومات، ودفع هذا الجو اللاهب لا سيما في الأردن، الملك حسين للسفر إلى القاهرة في (٢٠ صفر/ ٣٠ أيار)، حيث عقد اتفاقية للدفاع المشترك مع مصر[3] على الرغم من أنه كان أكثر القادة العرب إدراكاً لمخاطر الاشتباك مع إسرائيل نظراً لمطامعها التوسعية على حساب المملكة الأردنية الهاشمية بصورة خاصة، وعندما عاد إلى عمَّان يرافقه أحمد الشقيري الأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية، جرى له استقبال شعبي حافل، وقد سمحت هذه الاتفاقية للقوات العراقية، بدخول الأردن، كما باركتها المملكة العربية السعودية، وتبعها العراق بعد أيام عدة، وما إن ارتبطت أربع دول عربية هي: مصر وسوريا والأردن والعراق حتى صار عند جماعة الحرب في إسرائيل مزيد من الدلائل لتقديمها إلى الرأي العام العالمي بأن إسرائيل محاصرة مرة أخرى بطوق عربي.

وجاء موقف دول النفط العربية مشجعاً لجمال عبد الناصر بإمكان النجاح في معركته السياسية ضد الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، فأعلن وزير خارجية الكويت في (٢٤ صفر/ ٢٤ أيار) بأن سلاح النفط يمكن أن يدخل ساحة المعركة، كما أعلنت ليبيا عن استعدادها لمنع تدفق النفط إلى أي دولة تشترك بالعدوان، وأعلن هواري بومدين عن عزمه على إرسال قوات جزائرية إلى الجبهة المصرية، كما أعلنت تونس بأنها ستسمح للقوات الجزائرية بالمرور عبر أراضيها، وأعلن الملك الحسن كذلك بأنه سيضع قواته تحت تصرف الجمهورية العربية المتحدة[4].

لقد وضعت الدول العربية خلافاتها جانباً، وتوحَّدت لمواجهة الخطر المشترك باستثناء سوريا التي تابعت حملاتها ضد المملكة العربية السعودية والأردن.

كانت إسرائيل متشوقة ومنتظرة اتخاذ قرار كهذا من جانب جمال عبد الناصر؛ لأنه يوفر لها الذريعة اللازمة لتنفيذ خططها الهجومية، وكانت حرية الملاحة في

---

(١) هيكل: الانفجار: ص٦٤٥. (٢) البغدادي: جـ٢ ص٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) المرجع نفسه: ص٢٧٧. جمعة، سعد: المؤامرة ومعركة المصير، ص١٧٣.

(٤) مذكرات أكرم الحوراني: جـ٤ ص٣٤٢١.

خليج العقبة والسيطرة على مياه نهر الأردن الركنين الأساسيين اللذين تقوم عليهما برامج التنمية، لقد شلَّ هذا الإغلاق مرفأ إيلات، وعطَّل خطوط الأنابيب ومصفاة حيفا، وقضى على ركائز تنمية النقب، وأثَّر على الهجرة، وكان شرياناً تجارياً مهماً يُتيح لإسرائيل الاتصال والاتجار مع بلدان آسيا وأفريقيا، وكان هذا الخليج بالنسبة للعرب أحد الطرق التي يسلكها المسلمون إلى الحج بالإضافة إلى أهميته «الاستراتيجية» [١].

كانت بريطانيا آنذاك ما تزال تحمل حقداً دفيناً على العرب بعامة وعلى جمال عبد الناصر بخاصة بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦م، لذلك حاولت تشكيل قوة دولية لفتح خليج العقبة بالقوة أمام الملاحة الإسرائيلية، ورأت الإدارة الأميركية في هذه المحاولة بعض القيمة، وعملت على حشد القوى، لكن هذه المحاولة قد فشلت؛ لأن الدول الأوروبية لم تُبد حماساً لها[٢].

وقدَّمت الولايات المتحدة الأميركية في (٢١ صفر/ ٣١ أيار) مشروع قرار إلى مجلس الأمن تحثُّ فيه أطراف النزاع أن تمتثل إلى مناشدة يوثانت بضبط النفس والامتناع عن الأعمال القتالية، والسعي إلى السلام عن طريق الوسائل السياسية، ولكنها لم تنجح؛ لأن ثقة الدول العربية بها كانت محدودة بسبب موالاتها لإسرائيل، ومع ذلك فقد كانت تأمل بأن تمارس درجة معينة من الضغط عليها فحذَّرتها من محاولة كسر طوق الحصار، وحاولت مع بريطانيا الوصول إلى حل وسط يسمح للسفن المحايدة بالمرور عبر خليج العقبة حاملة البضائع إلى إسرائيل، لكن إسرائيل رفضت هذا الإجراء.

ويبدو أن مساعي الولايات المتحدة الأميركية السلمية كانت منذ البداية خداعاً متعمداً وغطاء لتدابير العدوان القادم، وإخفاء أبعاد الدور الأميركي فيها، وتحميل مصر تبعات تدهور الموقف في المنطقة، خلافاً للحقيقة، إذ ليس من مصلحة الإدارة الأميركية إخراج مصر من هذه الأزمة بنصر يزيد من قوتها عربياً ودولياً على حسابها وحساب إسرائيل، ثم إن الرأي العام الأميركي كان متعاطفاً مع الدولة الصهيونية بشكل قوي، كما أن الصحافة الأميركية امتنعت عن انتقاد إسرائيل؛ بل إن حملة صحفية منظمة قد منحتها حرية العمل، وكان الرئيس الأميركي جونسون على علم مسبق من أنه لا يستطيع مخالفة هذا التوجه الأميركي العام.

وهكذا اختار الأميركيون القبول بوجهة النظر الإسرائيلية بأن الأزمة حصلت نتيجة الغارات المستمرة التي يقوم بها الفلسطينيون داخل إسرائيل، ولم يأخذوا بوجهة

---

(١) مذكرات أكرم الحوراني: جـ٤ ص٣١٤٩. (٢) بريسون: ص٥٨٨، ٥٩٩.

النظر العربية بأن التسلل هو فقط عارض للحال السياسية، وأن إسرائيل تبحث عن ذريعة لتغيير الوضع القائم لمصلحة «استراتيجيتها» القائمة على التوسع الإقليمي والنزعة الدينية.

وسافر جمال عبد الناصر إلى موسكو ليستطلع موقف المسؤولين السوڤيات تجاه عقد مؤتمر قمة دولي بناء على اقتراح الرئيس الفرنسي شارل ديغول من أجل إيجاد تسوية سياسية للأزمة، واستبعاد شبح الحرب عن المنطقة العربية، فاشترطت موسكو للموافقة على الاقتراح أن تتعهَّد الولايات المتحدة الأميركية بمعالجة قضية ڤيتنام، وهكذا تقاطعت مصلحة الدولتين على عدم التدخل المباشر لمنع نشوب الحرب بين العرب وإسرائيل.

وتفرَّدت فرنسا بموقفها عن الدول الكبرى الأخرى عندما أعلن شارل ديغول بتاريخ (٢٢ صفر/١ حزيران) موقف فرنسا من الأزمة القائم على حيادها، وأنها ـ أي فرنسا ـ ترى أن من حق دول المنطقة جميعاً البقاء، وأن الدولة التي تبدأ بالحرب لن تحصل على موافقتها وتأييدها، وقد فُهم من هذه الإشارة أنها تحذير لإسرائيل بأن فرنسا ستوقف تزويدها بالسلاح إذا بدأت الحرب[1].

كان لموقف ديغول تأييد وتأثير كبيرين في المنطقة العربية، فزار كل من الملك السعودي فيصل، وزعيّن والأتاسي وماخوس، باريس، واجتمعوا مع الرئيس الفرنسي، وعلى الرغم من الهجوم الإسرائيلي الإعلامي الشديد عليه، إلا أنه استمر على موقفه المبدئي.

وقرَّر القادة العسكريون في إسرائيل شن الحرب، وحدَّدوا يوم الاثنين (٢٦ صفر ١٣٨٧هـ/ ٥ حزيران ١٩٦٧م) بداية العمليات العسكرية واعتمدت الحكومة الإسرائيلية التي شُكِّلت خصيصاً لإدارة الحرب قرار بدء الحرب في اجتماعها قبل ذلك بيوم واحد، وسعت إلى جعل مصر تشعر بأنها لا تريد الدخول في أي حرب؛ بل السعي من خلال الوسائل السياسية إلى حل الأزمة، من هنا أصدرت المخابرات العسكرية المصرية تقريراً تضمَّن عدم نية إسرائيل القيام بعمل عسكري هجومي بحجة أن الصلابة العربية الراهنة ستجبرها على أن تُقدر العواقب المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة، وذلك خداع إسرائيلي منظم لإخفاء خططها العسكرية، وقد نجحت في ذلك؛ لأن القيادة العسكرية المصرية لم تعتقد بخطأ مضمون التقرير الإسرائيلي، وأمر عبد الحكيم عامر بتوزيعه على القوات العسكرية جميعها، وكان هذا التوجه مناقضاً لرأي جمال عبد الناصر الذي أكَّد في اجتماعه مع القادة

---

(١) مذكرات أكرم الحوراني: جـ٤ ص٣٤٢٤.

العسكريين في (٢٣ صفر/ ٢ حزيران) حتمية وقوع العدوان الإسرائيلي خلال يومين أو ثلاثة[١]، وفي رواية سبعة أسابيع[٢].

أحداث الحرب

بدأت العمليات العسكرية في الساعة الثامنة إلا ربعاً من صباح يوم الاثنين ٥ حزيران ١٩٦٧م بناء على رأي الطيارين الإسرائيليين، وعلَّل موشي دايان هذا التوقيت بالأسباب الآتية:

١ ـ لأن ضباب الصبح الذي يُعطل الرؤية يكون قد تلاشى.

٢ ـ لأن طياري سلاح الجو المصري يعودون من طلعاتهم الصباحية ثم ينشغلون لمدة ساعة تقريباً في تناول وجباتهم.

٣ ـ لن يدخل ضباط القيادة إلى مكاتبهم قبل التاسعة صباحاً الأمر الذي يحرمهم من عامل التنسيق ويقود إلى البلبلة والفوضى.

وهاجمت قوة إسرائيلية موقعاً مصرياً في أم بسيس الواقع على الحدود، فلم يُعر أحد ذلك اهتماماً، ووصلت في الوقت نفسه برقية من عجلون في الأردن تشير إلى أن الرادارات الأردنية اكتشفت قيام عدد كبير من الطائرات العسكرية الإسرائيلية من قواعدها متوجهة إلى مصر، ولكن رموز الشيفرة كانت قد تغيَّرت في صباح ذلك اليوم ما أدى إلى عدم معرفة محتواها في الوقت المناسب[٣].

الواقع أن الطائرات الإسرائيلية اخترقت عمق المجال الجوي المصري بالتزامن مع تغيير المناوبات لإحداث حال إرباك والاستفادة من اتجاه الشمس، ودمَّرت ٨٠٪ من الطائرات المصرية المقاتلة والقاذفة الجاثمة في عنابرها أو على مدرجات المطارات ٣.٤ طائرات من مجموع ٤١٩ طائرة كان يملكها الجانب المصري، ثم قامت بتدمير المدرجات بعد ذلك حتى لا تستطيع الطائرات القليلة الباقية التي لم تُصب من التحليق، فقضت بذلك على القوة الجوية المصرية وأخرجتها من المعركة، وقد تمَّت هذه العملية التدميرية خلال نحو ثلاث ساعات[٤].

الواضح أن الخطط العسكرية الإسرائيلية قامت على الفرضية القائلة بأن تدمير القوة الجوية العربية ستمنح القوات الإسرائيلية البرية حرية المناورة.

وأدلى ناطق رسمي باسم القوات المسلحة الإسرائيلية في الساعة الثامنة والنصف

---

(١) التائه، سعد: ٥ يونيه نكسة أو مؤامرة: ص٣٢، ٣٣.

(٢) البغدادي: جـ٢ ص٢٧٨.

(٣) فوزي، محمد: حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠م، ص٥٥.

(٤) جمعة: ص١٩٢.

صباحاً بأن القوات المصرية قد بدأت بالهجوم على إسرائيل، وتسعى القوات الإسرائيلية التصدي لها وإيقافها، ونشطت «الدبلوماسية» الإسرائيلية في موازاة ذلك، لدعم العمليات العسكرية، فأرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية رسالة عاجلة إلى الملك حسين عبر كبير مراقبي الأمم المتحدة في الشرق الأوسط بتوقيع رئيس الوزراء ليفي أشكول، يطلب فيها من الملك عدم التدخل في الحرب الدائرة، وأكَّد له أن إسرائيل لن تقوم في مقابل ذلك بأي عملية عسكرية ضد الأردن غير أن ذلك كان جزءاً من حملة التضليل والحرب النفسية، فالضفة الغربية هي حلم إسرائيل، وقد أرسلت رسالتها قبل التأكد من نتائج المعركة الجوية التي كانت ناشطة حينذاك، وخشية أن تُشغلها القوات المصرية فيخترق الأردنيون الجبهة معها وتقصهما إلى شطرين(١)، كما بعث برسالة إلى الكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوڤياتي يلقي تبعية الحرب على مصر.

اكتشف العالم كله بسرعة بعد ذلك أن الروايات الإسرائيلية كانت كذبة، إذ إن الطائرات الإسرائيلية هي التي أغارت ولم تكن متجهة ضد طائرات مغيرة، كما لم يكن هناك هجوم على إسرائيل، ولم تعمد المدرعات المصرية إلى خرق خط الهدنة ولا حتى التوجُّه نحوه، ولم يكن هناك أي طائرات مصرية متوجهة إلى إسرائيل.

انتقلت القوات الإسرائيلية بعد إخراج القوة الجوية من ساحة المعركة إلى الهجوم على أرض سيناء، وكان عبد الحكيم عامر، ومحمد إسماعيل قائد القوات العربية الموحدة التي تضم مصر وسوريا والأردن يستقلان الطائرة متوجهين إلى الجبهة، عندما وقع الهجوم الإسرائيلي، ولما عادا إلى القاهرة، كانت الحرب قد انتهت عسكرياً، وكان الإرباك على الأرض قد جعل طائرتهما تحوم مرات عدة حول القاهرة، قبل أن تتمكَّن من الهبوط في أحد المطارات، وكان واضحاً أن المصريين لم يُهيئوا قيام بنية عسكرية بديلة، فكان الجيش المصري في هذه اللحظات الحاسمة تائهاً من دون قيادة.

لقد أتبع الإسرائيليون نصرهم في الجو بنصر آخر على الأرض، فقد عبرت المدرعات الإسرائيلية خطوط الهدنة بمحاذاة المنطقة الحدودية بأكملها، وتمكَّنت في مساء ٥ حزيران من احتلال منطقة العريش «الاستراتيجية»، ووصلت بعد ثلاثة أيام إلى القنطرة في عمق سيناء بعد أن احتلت خان يونس وغزة وشرم الشيخ.

وازداد الوضع العسكري سوءاً نتيجة عجز القيادة العسكرية المصرية المتمثلة بالمشير عبد الحكيم عامر على التصرف ومواجهة العدوان، حيث لم تعمل على

---

(١) جمعة: ص١٩٦.

تحريك المدرعات لسد هذه الثغرة بحجة إمكان تعرُّضها لقصف الطائرات، ثم اتخذت قراراً بالانسحاب من سيناء باتجاه القناة والتمركز في الخط الدفاعي الثاني في المنطقة المحصورة بين بئر الجفجافة وبئر جبل الحسن بهدف التصدي للقوات الإسرائيلية المتقدمة داخل سيناء، ثم تقرَّر الانسحاب الكامل من سيناء في ظل مهاجمة الطائرات الإسرائيلية القوات المصرية المكشوفة في الصحراء بشكل قاس[1]، الأمر الذي أدى إلى هذا الاجتياح الواسع.

واحتلَّت القوات الإسرائيلية بعد أن حقَّقت أهدافها على الجبهة المصرية، القدس الشرقية، والضفة الغربية لنهر الأردن، ومرتفعات الجولان السورية «الاستراتيجية»، واستعدت لضرب أو احتلال دمشق.

تحرَّك الاتحاد السوفياتي عند هذه المرحلة، فقد خشي كوسيغين بعد هزيمة الجيوش العربية أن يتلاشى الدور العربي، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان نفوذ بلاده في الشرق الأوسط، وقد نتج عن هذا التقويم أن قدَّم القادة السوفيات إنذاراً إلى إسرائيل عبر الولايات المتحدة الأميركية مفاده أن على الإسرائيليين وقف تقدمهم مشيرين إلى أنهم مُجبرين على مساعدة أصدقائهم السوريين، وقد استوعب الأميركيون هذا التوجه، وخشوا أن استمرار الهجوم الإسرائيلي ربما يُثير حال مواجهة بين الشرق والغرب، وهكذا تمَّ إنقاذ الموقف بإعلان إسرائيل موافقتها على وقف القتال في ١٠ حزيران.

وحدث بعد يومين من موافقة الطرفين العربي والإسرائيلي على قبول نداء هيئة الأمم المتحدة بوقف القتال أي في ١٢ حزيران؛ أن تعرَّضت السفينة الأميركية ليبرتي الراسية قبالة شواطئ فلسطين المحتلة بهدف جمع المعلومات التجسسية؛ إلى هجوم من قبل الإسرائيليين، حيث قُتل واحد وثلاثون من بحارتها والعاملين فيها، وجُرح أربع وخمسون، وظنَّت إسرائيل أنها قضت على قسم التجسس في الباخرة وقد قبلت الولايات المتحدة الأميركية وجهة النظر الإسرائيلية في تبرير الحادث، وما كان لها إلا أن تفعل ذلك؛ لأن أخطاء إسرائيل وتجاوزاتها مغفورة كلها في الولايات المتحدة الأميركية حتى وإن مسَّت مصالحها، وعملت ما بوسعها لإسدال ستار الكتمان حول ما حصل، على أن الشك في أن هذا الهجوم كان متعمداً لم يخبُ نهائياً.

وتشير المعلومات إلى أن الإسرائيليين كانوا منزعجين من وجود هذه السفينة ومن قدراتها بحكم تجهيزاتها الالكترونية المعقدة على تتبع ما كان يجري للجنود

(١) البغدادي: جـ٢ ص٢٨٧، ٢٨٨.

المصريين من إبادة في سيناء، والمعروف أن المدة خلال الأيام الخمسة الأولى شهدت موت عشرين ألف جندي مصري[1].

وعندما وقعت الهزيمة، أعلن جمال عبد الناصر يوم الجمعة في (١ ربيع الأول/ ٩ حزيران) في خطاب إلى الأمة تنحيه عن الحكم وترشيح زكريا محيي الدين لمنصب رئيس الجمهورية بدلاً منه، وما إن انتهى من إلقاء خطابه القصير حتى عمَّت المظاهرات الشعبية شوارع مدن مصر وبخاصة القاهرة التي راحت تُطالب ببقائه، ورفض زكريا محيي الدين هذا الترشيح وأصرَّ على استمرار جمال عبد الناصر في تحمُّل مسؤليته ليقود الأمة إلى النصر، ثمَّ قرَّر جمال عبد الناصر العودة عن قرار التنحي بذريعة أن صوت جماهير الشعب أمر لا يُرد[2].

قراءة في حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧م وتداعياته

بعد مرور نصف قرن تطل على منطقة الشرق الأوسط بعامة وعلى العالم العربي بخاصة ذكرى حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧م أو حرب الأيام الستة التي أصابت الجسم العربي بجرح عميق من الصعب شفاؤه، على الرغم من أن كل عربي يتمنى أن يمحو من ذاكرته ما حصل، فقد شكَّلت النكبة مفاجأة غير متوقعة في شموليتها، وفاقت التصور في حجمها، وكانت مُدمِّرة في أثرها، وعدَّها العرب أكبر هزيمة تعرَّضوا لها في القرن العشرين على الرغم من أهمية ضياع معظم فلسطين قبل ذلك، وما زال العرب وقد دخلوا القرن الواحد والعشرين يعيشون تحت تأثيرها، ويتلمَّسون آثارها على الرغم مما يجري في العالم العربي من حراك مدمِّر في وقتنا الحاضر.

الواقع أننا لا نملك حتى الآن معطيات دقيقة تسمح باستخلاص نتائج نهائية لما جرى على الجانب المصري، فما زال الغموض يكتنف بعض الجوانب المتعلقة بحقيقة الأهداف التي سعى جمال عبد الناصر إلى تحقيقها، وحساباته لنتائج القرارات التي اتخذها، وتُركِّز الرواية الرسمية السائدة في مصر على عناصر عدة أهمها ما يأتي:

- إن إسرائيل هي التي تسبَّبت بالحرب بفعل حشودها العسكرية ضد سوريا، وتهديدها باحتلال دمشق، وقد صرح قادة إسرائيل لاحقاً بأنهم كانوا يعلمون بأن مصر لم تُخطِّط للهجوم على إسرائيل، ولم يثبت أن جمال عبد الناصر على وشك مهاجمة إسرائيل، وأن إسرائيل هي التي هاجمته، ولم يعتقد إسحاق رابين بأن

---

(١) أبو الريش: ص٣٤٦.

(٢) البغدادي: جـ٢ ص٣٠١ ـ ٣٠٣. السادات: ص٢٣٢، ٢٣٣.

الرئيس المصري يريد الحرب، وأن الفرقتين العسكريتين اللتين أرسلهما إلى سيناء في الرابع عشر من شهر أيار لم تكونا كافيتين للهجوم على إسرائيل، وهو يعرف ذلك، وأن معظم الفِرق الخمس التي أرسلها بعد ذلك إلى سيناء هدفت إلى إضفاء الصدقية على توجهاته، وقد بقيت متمركزة كاحتياط على بُعد مئة ميل من خط الهدنة(١).

لم يسعَ جمال عبد الناصر إلى الحرب عندما حشد قواته في سيناء وإنما هدف إلى ردع إسرائيل عن مهاجمة دمشق.

ـ يتحمَّل رالف بانش المساعد الأميركي ليوثانت مسؤولية عرقلة الجهود الرامية إلى احتواء الأزمة سلمياً بفعل عدم استجابته لطلب مصر بسحب قوات الطوارئ جزئياً من خط الحدود مع إسرائيل حتى لا تضطر مصر إلى إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية.

ـ كان جمال عبد الناصر يُدرك أن إغلاق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية يعني نشوب الحرب في الوقت الذي كان يُدرك أيضاً أن جيشه غير مُجَهَّز بعد لخوض الحرب، ومع ذلك فقد قرَّر خوضها.

وتثير هذه الرواية لرؤية جمال عبد الناصر و«استراتيجيته» في إدارة الحرب تساؤلات عدة أهمها ما يأتي:

أ ـ لماذا قرَّر الرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا هذه المرة بالذات على الرغم من أنها تكرَّرت قبل ذلك كثيراً؟

ب ـ لماذا لم ينتظر ارتكاب إسرائيل عدواناً فعلياً على سوريا قبل أن يحشد قواته في سيناء كي يُصبح في موقف الدفاع عن النفس؟

الواقع أن عدم وجود أجوبة على مثل هذين السؤالين وغيرهما من الأسئلة يشير إلى أن ما نعرفه عما جرى في مصر آنذاك يقتصر على التصريحات العلنية وهي قليلة إذا ما قورنت بالوثائق التي لا تزال غير منشورة.

الواضح أن البداية الحقيقية لحرب عام ١٩٦٧م تعود إلى عام ١٩٦٤م كما ذكرنا وأن التصعيد باتجاه الحرب بدأ بالتحرشات الإسرائيلية الهادفة إلى وقف مشاريع الهيئة العربية لاستغلال مياه نهر الأردن، وضد القوات العربية المُكلفة حمايتها، ولم تتوقف هذه التحرشات واستمرت من (١٣٧٦ إلى ١٣٨٧هـ/ ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧م)(٢).

كان من الواضح أن إسرائيل قرَّرت منذ البداية عدم السماح للدول العربية بإتمام مشاريعها لاستغلال مياه نهر الأردن، لذلك كان على هذه الدول اعتماد أحد

---

(١) Nutting: p410. Norman, G. Finkelstein: Image and Reality of the Israel - Palestine Conflict, p143.

(٢) هيكل: ص٢٠٠، ٢٠١.

خيارين، إما المضي قُدماً في تنفيذ مشاريعها أو التراجع عنها، وبدا واضحاً منذ مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في الرباط في (جمادى الأولى ١٣٨٥هـ/ أيلول ١٩٦٥م)؛ أن العمل العربي المشترك فَقَدَ اندفاعه، وعجز عن المضي في مشاريعه.

ويبدو أن رواية الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية؛ لم تكن سوى مناسبة أراد جمال عبد الناصر استغلالها تمهيداً لإعادة بسط سيطرته على أوضاع محلية وعربية كانت تبدو خارجة عليه في ذلك الوقت، وربما أراد الذهاب إلى أبعد من ذلك بانتهاز الفرصة لإعادة إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية؛ لأن وجود قوات الطوارئ الدولية والسماح لإسرائيل بالمرور في خليج العقبة؛ أضحى موضوعاً للمزايدة بين الدول العربية، فقد بدأت أجهزة إعلام بعض الدول العربية تتهم مصر بأنها تحتمي وراء حاجز قوات الطوارئ الدولية، وتترك غيرها يتعرَّض للعدوان الإسرائيلي من دون أن تفعل شيئاً غير التأييد بالكلام، وتصاعدت هذه الاتهامات في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧م مقترنة بتشكيك موقف مصر.

كان هناك اندفاع سوري غير عقلاني لخوض حرب لم يكتمل الاستعداد لها، ومن دون تقدير لعواقب خوضها، وكانت مصر مدركة للمخاطر التي ستترتب على الدخول في حرب في تلك الظروف وفي ظل عدم قدرة العرب على تحقيق الانتصار في تلك المرحلة، والواضح أن السوريين تلكأوا في خوض معركة ٥ حزيران، وأكد جمال عبد الناصر في أحاديثه أن الجبهة السورية لم تُقاتل وهي التي نفخت في نار تلك الحرب وأضرمتها واستعجلتها، فعرَّضت مقاتل الأمة العربية لمكائد العدو، وأعطته مبررات معركة غير متكافئة[١].

ويبدو أن القيادة السورية علمت مبكراً أن المعركة بين العرب وإسرائيل قد اتضحت نتائجها منذ الساعات الأولى من صباح ٥ حزيران، وأن كل مقاومة أرضية سينتج عنها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات لا مبرر لها.

الواضح أن جمال عبد الناصر لم يثق بالقيادة السورية، كذلك لم تثق هذه القيادة به، وكل منهما يتمنى زوال الآخر لما بينهما من تاريخ مؤلم، وإن إضعاف أو زوال جمال عبد الناصر عن الساحة العربية من شأنه أن يفتح الأبواب أمام حزب البعث ليتبوَّأ زعامة العالم العربي من الخليج إلى المحيط.

وعملت إسرائيل في الوقت نفسه على تضليل السوريين وإيهامهم بأنها لن تهاجم سوريا ما دامت تقف على الحياد، لكن ما إن انتهت العمليات العسكرية على

---

(١) جمعة: ص١٠٩.

الجبهتين المصرية والأردنية حتى التفتت إلى الجبهة الشمالية، فضربت المطارات السورية ودمَّرت الطائرات السورية الجاثمة فوقها، وسيطرت على الجولان.

الواقع أن أطماع إسرائيل التوسعية لا تقف عند حد، وقد فرضت عليها الاستيلاء على أكبر مساحة من الخطوط العسكرية، فاستغلت انهيار الجبهات الثلاث المصرية والأردنية والسورية للاستيلاء على مزيد من الأراضي، فاحتلت القدس الشرقية والضفة الغربية وهضبة الجولان على الرغم من تصريحات بعض الأوساط الإسرائيلية بأن الأراضي الأردنية والسورية لم تكن في حساباتها، وأن المستهدف كان جمال عبد الناصر ونظامه.

كانت السياسة العسكرية المصرية قائمة على الردع وليس على المواجهة، وكثيراً ما نبَّهت القاهرة دمشق إلى خطر إعطاء إسرائيل ذريعة لبدء الحرب، ولكن الضغوط السورية المتزايدة، والمزايدات التي كان الكثير منها مقصوداً به توريط مصر، حقّقت الغرض منها، فجاء قرار جمال عبد الناصر بالتحرك وحشد القوات في هذا السياق على الرغم من اقتناعه بعدم جهوزية الجيش المصري وانهماكه في حرب أخرى بعيداً عن مصر، في اليمن، بالإضافة إلى عدم اقتناعه بصلاحية المشير عبد الحكيم عامر للقيادة، ومع ذلك كانت الاحتمالات وردود أفعال الأطراف جميعها؛ غير دقيقة هذه المرة وأدَّت إلى نكبة عام ١٩٦٩م.

فعلى الصعيد المحلي، فقد ألقت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرَّت بها مصر خلال المدة الممتدة بين عامي (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧م)؛ بظلالها على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، إذ كان صراع الأجنحة بين اليمين واليسار داخل النظام قد بدأ يبرز بشكل علني، ويدخل مرحلة مقلقة، وبدت المؤسسة العسكرية وكأنها تخضع لقيادة عسكرية مستقلة عن القيادة السياسية، ومنهمكة في أمور أخرى غير مهمتها الأساس وهي إعداد الجيش للدفاع عن أمن الوطن، ومواجهة عسكرية محتملة مع إسرائيل، وكانت هذه القيادة قد اختُبرت عسكرياً من قبل في عام ١٩٥٦م، وسياسياً خلال أزمة انفصال سوريا عن مصر، وبرهنت عن عدم كفاءة على الصعيدين العسكري والسياسي.

وكانت مصر تواجه آنذاك أزمة مالية حيث كانت الخزينة المصرية شبه فارغة، وكان جمال عبد الناصر يعلم أنه ليس باستطاعته خوض حرب حتى ولو لبضعة أيام، لذلك رفض فكرة خيار عبد الحكيم عامر بالضربة الوقائية.

وكان من المستغرب في ظل تلك الظروف أن يُصعِّد جمال عبد الناصر الأزمة ويدفعها نحو المواجهة العسكرية بدلاً من احتوائها وتهدئتها، ويبدو أن التحول في

موقفه من رجل يعمل جاهداً على تجنب الحرب إلى رجل آخر يواصل في خطبه أن الحرب باتت لا مفر منها؛ هو تحول مثير، والراجح أنه عندما رأى أن كل أمر يسير في اتجاه معاكس لما يريد، تحوَّل على نحو شامل إلى رجل شعبي وعربي مؤمن بكل ما يقول من كلمات خلافاً لبُعدها عن الواقعية، ومسقطاً ما عاناه وَخبِره من حوادث الماضي؛ فاستجاب لنداء الشعوب العربية في السير نحو الثأر، لكنه تغافل عن مؤشرات الإعداد الإسرائيلي للحرب، ومن ضمن كثير من المؤشرات التي كان ينبغي عليه ألا يتغافل عنها، قرار الكنيست الإسرائيلي في (٢٩ محرم ١٣٨٧هـ/ ٩ أيار ١٩٦٧م) منح الحكومة حق خوض الحرب، ونشر الجيش الإسرائيلي بعض وحداته على الحدود السورية، وإطلاق القادة العسكريين الإسرائيليين تهديدات انتقامية واضحة ضد سوريا، ورفض روسيا تقديم المساعدات التي كان يحتاج إليها على الرغم من إعلامه بأن الإسرائيليين مصممين على البدء بالعدوان، وكان هو نفسه يعتقد بأن إغلاق خليج العقبة سيؤدي إلى الحرب[١].

وبغض النظر عن سعيه في تجنب المواجهة العسكرية، فقد بدا رد فعله تجاه الحشود الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي مبالغاً فيه كما بدا قراره بسحب قوات الطوارئ الدولية غير مُبرَّر، وإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية عملاً غير مقبول، وبدت ظواهر أعماله هجومية مع حقيقة توجهه السياسي الذي كان في جوهره دفاعي، ولم يتمكن من إقناع العالم بأنه الضحية في وقت بدا فيه إعلامياً على الأقل بنظر الغرب على أنه الجاني، وتبين أن خططه العسكرية الدفاعية التي وضعها قد بُنيت على أسس واهية، فقد كانت الضربة الإسرائيلية الأولى من القوة بحيث أفقدت القيادة العسكرية توازنها على الفور، وراحت تتخبط، وتبيَّن أن الجيش قد زُجَّ به في معركة من دون إعداد مُسبق ومُخطط لخوضها واختيار توقيتها، وقد فُرضت عليه من قِبل إسرائيل، وتمَّ أمر الحسم في ميدان المعركة خلال ساعات محدودة، وبالتالي لم يكن هناك أي مجال لتحرك سياسي ضاغط من أجل البحث عن مخرج.

وعقدت اللجنة التنفيذية العليا التي شكَّلها جمال عبد الناصر لمراقبة مسار الحرب، جلسات عدة من أجل الحد من الهزائم، لكن من دون جدوى، وكان معظم أعضائها من الزملاء القدامى في مجلس قيادة الثورة، وقد أرجعوا سبب الهزيمة إلى الصراع بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وبشكل خاص إلى افتقار الثاني المؤهلات القيادية وانغماسه في الفساد، وانعدام الكفاءة بشكل عام وكان عبد الحكيم عامر يُعلن بإصرار في اليومين التاليين للهجوم الإسرائيلي أن بإمكان الجيش المصري

---

(١) أبو الريش: ص٣٣٨ ـ ٣٤٠.

أن يوقف هذا الهجوم ويرد الإسرائيليين على أعقابهم، وعندما لم يتحقَّق شيء من ذلك، برَّر فشله بما جرى من المشاركة الأميركية إلى جانب إسرائيل[1]، وقد رفض جمال عبد الناصر هذه المقولة في البداية إلا أنه عاد وصرَّح بها علناً، ومع ذلك لم يتحرَّك لإبعاده ولا تسلَّم فوراً دور القائد العام وإدارة المعركة.

لقد حارب الجنود المصريون ببسالة لكنهم افتقروا إلى القيادة في الوقت الذي كانوا فيه بأمس الحاجة إليها، فقد هرب معظم ضباط الجيش المصري تاركين خلفهم الجنود، وهكذا حوصر عشرات الآلاف منهم في سيناء لا يعرفون أين يتوجهون، وتصرَّف الإسرائيليون معهم من دون رحمة، فانتهت حياة أعداد كبيرة منهم إما بفعل ضربات الشمس أو بفعل العطش أو بفعل القتل[2].

لم يعرف العرب على مدى أربعة أيام مضت على الهزيمة، مستوى ما حصل، فقد استمروا بالاعتقاد بالأضاليل التي كانت إذاعة صوت العرب تنسجها لهم، وأن النصر بات قاب قوسين أو أدنى، وبدت مظاهر الاحتفالات بالنصر في أماكن مثل جدّة وبعض الأحياء الصغيرة في القاهرة، ولكن حال النشوة بالنصر سرعان ما تبدَّد، وما لبثت الحقيقة المرّة أن بانت للعيان، فقد هُزمت الجيوش العربية، وانهار الجيش المصري خلال ساعات من الهجوم الإسرائيلي.

استمر عبد الحكيم عامر في ظل هذا الجو باختلاق الهراء بهدف إقناع جمال عبد الناصر أن الجيش ما زال قادراً على القتال، وأنه محافظ على الخط الدفاعي، وقد بلغ الأمر بعبد اللطيف البغدادي أن يدير المذياع على إذاعة إسرائيل ليعرف الحقيقة[3].

وظهر جمال عبد الناصر في (١ ربيع الأول ١٣٨٧هـ/ ٩ حزيران ١٩٦٧م) على شاشة التلفاز ليخبر الجماهير العربية عن حقيقة ما وقع، وذكر أسباب الهزيمة وأعلن عن تحمله المسؤولية الكاملة عن نتيجة الحرب، وليعلن استقالته من منصبه لصالح زكريا محيـي الدين، غير أن ما جرى من مظاهرات شعبية في شوارع المدن المصرية وبخاصة في القاهرة دفعه إلى العودة عن الاستقالة كما ذكرنا.

وظلَّ عبد الحكيم عامر يبث الأنباء غير الدقيقة لما كان يجري على الجبهة المصرية، لكنه بدا منهار الأعصاب تماماً، وعلى الرغم من الهزيمة القاتلة بقي يُهوِّن من وقع التقارير الواردة إليه من سيناء، وطلب من جمال عبد الناصر مزيداً من الوقت كي يعيد التوازن في الوقت الذي كان يجهل فيه مواقع تمركز وحداته العسكرية، وظلَّ يكتم الحقائق عنه، وصار صديقا الأمس في جو المعركة عدوين لدودين.

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٢٨٢، ٢٨٥. (٢) أبو الريش: ص٣٤٢.

(٣) مذكرات: جـ٢ ص٢٧٩.

وتسلَّم جمال عبد الناصر أخيراً القيادة العامة للقوات المسلحة، فأعطى تعليماته للجيش المصري بالانسحاب من سيناء[١]، وهو قرار عقلاني اتخذه مخالفاً بذلك رأي عبد الحكيم عامر، والواضح أن كل ما جرى في مسار الأحداث لم يؤثر عليه مثلما أثَّر فيه اعتماده الكلي على عبد الحكيم عامر الذي لم يكن على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه.

وفي غمرة ذهول العرب بدا المشهد المصري وكأنه يقترب من حرب أهلية، فقد ظهر لجمال عبد الناصر أن تحدي المشير له يفوق في الخطورة كل ما توقعه، فقد وقف أعزلاً أمامه، وهو مُصرّ على تنقية اسمه واسم الجيش مما علق بهما.

كان الجيش يناصر عبد الحكيم عامر، ورأى ضباطه وجنوده أن دعوة المشير إلى الضربة الاستباقية ضد إسرائيل كانت ستنقذ الجيش مما حصل له، أما جمال عبد الناصر فكان يعمل على تجنُّب المواجهة، وهو على استعداد لأن يسامح عبد الحكيم عامر وصلاح نصر وشمس بدران على كل ما اقترفوه، والمعروف أن هذا الثالوث كان يتصرف كأنه حكومة ضمن حكومة بعيداً عن اطلاع الرئيس أو موافقته، ولم يتهمهم جمال عبد الناصر علناً، ولم يأمر باعتقال أو صرف أي منهم.

الواقع أن ميول جمال عبد الناصر الفطرية لم تتجه إلى معاقبة المشير وأعوانه المتهمين بالفساد، لكن لا دليل يؤيد أو ينفي لما بدا لعبد الناصر ومؤيديه أن عامر كان يعدُّ مؤامرة هدفها الإطاحة به، ويذكر أنور السادات أنه بعد عودته من بلدته أسطال إلى منزله في الجيزة، راح يتصل ببعض الضباط من أجل تكوين جبهة معارضة لجمال عبد الناصر، وجمع الكثير من الأسلحة في منزله، وأخذ يعقد الندوات مع الضباط يتحدث خلالها عن الهزيمة ويُبرِّئ نفسه من المسؤولية[٢].

الراجح أن النهج الذي اتبعه عبد الحكيم عامر بتحويل منزله إلى قلعة حصينة لا يكاد يقيم دليلاً على نيته في تسلُّم السلطة، والواقع أنه في هذه الحال كان واضحاً افتقاره إلى القدرة التنظيمية، وكان ثمة مؤسسات مدنية مؤيدة له وتطلب منه العودة إلى عمله[٣] مثل الهيئة العليا للرقابة، وجماعات الطرق الصوفية وحتى اتحاد كرة القدم[٤].

واجه جمال عبد الناصر نهج عبد الحكيم عامر بإجراءات عدة، فقد سحب منه الأسلحة كلها المخزنة في بيته، وحدَّد إقامته، وخفَّض رتب أتباعه من الضباط، واعتقل محمود صدقي قائد القوات الجوية وتسعة «جنرالات» آخرين بمن فيهم قادة الفروع الثلاثة للقوات المسلحة، وجرت محاكمتهم فيما بعد[٥].

---

(١) البغدادي: جـ٢ ص٢٨٩.
(٢) البحث عن الذات: ص٢٤٦.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٣٩، ٢٤٠.
(٤) أبو الريش: ص٣٥٦.
(٥) السادات: ص٢٤٠. أبو الريش: ص٢٥٧.

إن تقويم محاولة عبد الحكيم عامر في مواجهته جمال عبد الناصر والحلول محله؛ لا يمكن وصفها سوى كونها نابعة من أفكار خالية من أي خبرة، ولا تُعبِّر عن شخصية متآمر، وعلى الرغم من أنها مثَّلت خطراً جديّاً على عبد الناصر فقد تمهل بأي تصرف ضده حتى تبيَّن له بوضوح أنه لا بد من إزاحته.

وفي (٩ جمادى الآخرة ١٣٨٧هـ/ ١٤ أيلول ١٩٦٧م) انتحر عبد الحكيم عامر أو قُتل أثناء وجوده في الإقامة الجبرية، وإن ما يُقال عن انتحاره لا يتجاوز الحقيقة، إلا أنه لا يوجد دليل على ذلك، ويُستنتج من مذكرات عبد اللطيف البغدادي قبولها رأي أسرته أنهم هم الذين قتلوه[١]، والإشارة إلى رجال السلطة، ويذكر أنور السادات أنه حضر إلى منزله عندما سمع الخبر من جمال عبد الناصر، وسأل الطبيب الذي كان يصاحبه عن سبب الوفاة فأجابه: «أن عامر وهو في الحمام أُصيب بما يشبه أزمة، فوقع على الأرض، حملوه إلى فراشه حيث كان يرقد أمامي، وحاولوا إسعافه، ولكن عبثاً، فقد مات بمجرد أن وقع على الأرض، ولم يكن هناك أي شيء غير عادي في جسمه سوى ما لاحظه الطبيب الشرعي عندما كشف عليه، فوجد عند مفصل فخذه الشمال مع جسمه بلاستر وتحته حبتان» ويتساءل السادات: «ماذا كانا؟». وتأمَّل السادات في وجه عامر فلم يشاهد عليه صفرة الموت، بل كان وجهه يبدو طبيعياً وكأنه مستغرق في نوم عميق، فلا انفعال، ولا تقلصات[٢].

أُذيع نبأ وفاة عبد الحكيم عامر رسمياً يوم السبت في (١١ جمادى الآخرة/ ١٦ أيلول) وهو أن المشير قد انتحر بتناوله سماً قاتلاً، ويؤكد أنصار جمال عبد الناصر أنه كان يحتفظ بذلك السم وانتحر به، في حين تؤكد معلومات مختلفة المصادر منها زوجته الثانية الفنانة برلنتي عبد الحميد في أحاديثها أن الطبيب الذي كتب تقريره عن الوفاة، أكَّد لها أنه لم ينتحر بل نحروه، وأن المشير ذكر لها بعد الحرب أنه يخشى من اغتياله، وللقارئ أن يُقدر ما حصل.

لم تركن عائلة عبد الحكيم عامر إلى الهدوء حتى تنجلي حقيقة وفاته الغامضة، وبناء على دعوى تقدمت بها في عام ١٩٧٥م، أُعيد فتح ملف حادثة الوفاة بعد موافقة رئيس الاستخبارات السابق صلاح نصر لمعرفة الجهة التي دسّت السم الذي قيل أن عبد الحكيم عامر تناوله لينتحر به، لكن التحقيقات توقفت فجأة في نهاية العام، وظلت القضية مغلقة وحبيسة الأدراج حتى آب عام ١٩٩٧م، حيث أُعيد فتحها من جديد بناء على قرار النائب العام رجاء العربي المستند على مذكرة مقدمة

---

(١) مذكرات: جـ٢ ص٣١٥.

(٢) البحث عن الذات: ص٢٥٢، ٢٥٣.

من شقيق المشير، أُرفقت بها أوراق وشهادات ووثائق تشير إلى أن المشير مات مقتولاً بدس السم في عصير تناوله، وصرَّح حسن عامر شقيق المشير أنه ينوي أن يكشف أمام النيابة العامة ملابسات حرب حزيران عام ١٩٦٧م، والأسباب الحقيقية للهزيمة، وقرار الانسحاب من سيناء، والخلاف بين المشير وقادة القوات المسلحة الذين ساندوه وبين جمال عبد الناصر، لكن النائب العام قرَّر إعادة غلق الملف باعتبار القضية من القضايا التي تسقط بمرور الزمن، وحاولت عائلة عبد الحكيم عامر أكثر من مرة إعادة التحقيق الذي كان يتعطل لأسباب عدة، منها:

أن الأسرار والوثائق الخاصة بالثورة، لم يستطع أحد الاطلاع عليها، كما لا يوجد قانون يسمح بالكشف عنها وتقديمها لجهات التحقيق، وصرَّح صلاح عامر الابن الأصغر للمشير في عام ٢٠٠١م أنه حصل على أدلة جديدة تُثبت من دون أي شك أن والده تمَّ اغتياله عمداً.

شكَّل موت عبد الحكيم عامر مخرجاً من الأزمة الدائرة بينه وبين جمال عبد الناصر، علماً بأن حادثة الانتحار إن صحَّت هي أول حادثة من نوعها في قضية تمس الشرف العسكري منذ سنين، وعلى الرغم من الأسباب التي تكمن وراءها، واحتمال المشاركة الحكومية فيها؛ فإنها لم تكن قراراً شخصيّاً لجمال عبد الناصر، فقد ظلَّت جرحاً عميقاً في قلبه يؤلمه دائماً بدليل قوله: «إني فقدت أقرب الناس إليّ»، والواضح أنها كانت هزة نفسية لم يُشف منها جمال عبد الناصر على نحو كامل[١].

لم يبق من بين الضباط الأحرار سوى فئة الضباط من ذوي الكفاءة المتدنية، أما المفكرون ومن بينهم خالد محيي الدين وزكريا محيي الدين، وعبد اللطيف البغدادي، وعلي صبري، إما أنهم شعروا بالغربة نحو جمال عبد الناصر أو أنهم قبلوا بتوليه سلطات مطلقة على أساس أن ذلك أمراً واقعاً غير قابل للنقاش، ولما لم يتلقَّ دعم فئة الموهوبين من أعضاء الضباط الأحرار؛ قرَّر تعيين شخصين باهتين في موقع نائب الرئيس هما حسين الشافعي وأنور السادات الذي لم يأخذه أحد على محمل الجد، وكان عضواً لا يثير الاهتمام في نادي الضباط[٢]، وعيَّن محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة.

وعلى الرغم من إحراز إسرائيل نصراً عسكرياً كبيراً في حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧م على القوات العربية المسلحة؛ فإنها لم تستطع أن تُحقِّق النتيجة الحاسمة التي كانت تستهدفها من وراء عدوانها العسكري، وهي القضاء على جمال

---

(١) أبو الريش: ص٣٦١.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٦٠، ٣٦١.

عبد الناصر ونظامه وفرض اتفاقية سلام على العرب وذلك بفعل هبَّة الشعب العربي، وبخاصة المصري، ورفضه قبول الهزيمة كواقع سياسي، وما جرى من تطهير الجيش المصري إلى حد ما وإعادة تنظيمه بالإضافة إلى تلقي الدعم العسكري والسياسي السوڤياتي، ولو كان الدعم العسكري محدوداً؛ جعلت القيادة المصرية قادرة على إعادة بناء القوات المسلحة المصرية مرة أخرى، وإعداد خطوط دفاع جديدة على الضفة الغربية لقناة السويس، إذ كان هناك صراع بين فرض الأمر الواقع الإسرائيلي المتمثل ببناء خط بارليف على السويس ومحاولة إسكات أي نوع من المقاومة والضرب في العمق، وبين الرفض المصري لذلك بعزيمة وإصرار، فنشبت حرب الاستنزاف، وقامت محاولات العبور إلى الشرق، وقد وجد الشعب العربي بعامة والمصري بخاصة في هذه الحرب ما يُعوِّضه بعض الشيء عن الإحباط الكبير الذي استشعره نتيجة الحرب.

وشهدت حرب الاستنزاف بعض المعارك اللافتة، مثل معركة رأس العش في (٢٩ ربيع الأول ١٣٨٧هـ/ ٨ تموز ١٩٦٧م)، وقد نتج عنها وقف تقدم قوة إسرائيلية جنوبي بور سعيد، وإغراق الصواريخ المصرية للمدمرة الإسرائيلية إيلات قرب بور سعيد في (١٧ رجب/ ٢١ تشرين الأول)، فردَّت إسرائيل بقصف مدفعي شديد على مدينة السويس.

وأخذت فاعلية المدفعية في الرد على القصف الإسرائيلي تزداد بصورة واضحة وتأخذ طابع الشمول للجبهة؛ مع تزايد القدرة العسكرية المصرية مثلما حدث في اشتباك (٨ جمادى الآخرة و٣ شعبان ١٣٨٨هـ/ ٨ أيلول و٢٦ تشرين الأول ١٩٦٨م) عند السويس والإسماعيلية، وقد اقترن قبول مصر وقف إطلاق النار آنذاك باحتفاظها بحق الدفاع الوقائي ضد إسرائيل في حال إطلاق النار على المدنيين أو في حال تعزيزها خط الدفاع الأول الذي بدأت بإقامته على امتداد القناة تقريباً، وعُرف باسم خط بارليف الذي تمَّ إنشاؤه من مجموعة نقاط حصينة تشرف على مياه القناة بعد تولي «الجنرال» حاييم بارليف رئاسة الأركان خلفاً لإسحاق رابين، ليكون خطاً دفاعياً أولياً يعيق أي محاولة من جانب الجيش المصري لعبور القناة.

وعلى أثر فشل الجهود الدولية في التوصل إلى تسوية سلمية، واستمرار دعم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل، اتبعت مصر «استراتيجية» عسكرية جديدة تقوم على توجيه ضربات هجومية محدودة مفاجئة، وكانت أولى عمليات هذه «الاستراتيجية» ضرب خط بارليف بالمدفعية مدة يومين متواليين في (ذي الحجة ١٣٨٨هـ/آذار ١٩٦٩م)، واستمرت حرب الاستنزاف إلى أن تمَّ وقف إطلاق النار

نتيجة قبول مصر مبادرة روجرز في (١٤ ربيع الآخر ١٣٩٠هـ/ ١٩ حزيران ١٩٧٠م).

وعلى الصعيد الإقليمي، بدت صورة التيار القومي عام ١٩٦٧م مختلفة عن الصورة التي بدت عليها عام ١٩٥٦م، ففي حين برز التيار القومي في هذه السنة قوة فتية تطرح نفسها على الساحة العربية، وتُعبِّر عن مستقبل المنطقة وطموحاتها؛ فإنَّه بدا عام ١٩٦٧م وكأنه دخل في طور الشيخوخة، إذ كانت أول تجربة وحدوية بين مصر وسوريا قد انهارت، وتعثَّرت الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وانقسم العالم العربي إلى معسكرين متصارعين، وتحوَّلت الخلافات العربية ـ العربية إلى صراعات وصلت إلى حد الحرب الباردة حيناً والساخنة حيناً آخر، ووصلت المزايدات الكلامية، وعمليات المتاجرة بالقضية الفلسطينية إلى حد تبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة، فتراجع التيار القومي، ما خلق جوّاً من الشكوك المتبادلة بين القادة العرب الأمر الذي كان يستدعي من جمال عبد الناصر حذراً أكبر.

والواقع أن أسلوب التعامل العربي بعامة في الصراع مع إسرائيل كان قائماً على المواقف العاطفية والحماسية، والسياسات الارتجالية، والاستهانة والجهل بقوة العدو، بعيداً عن الواقعية والمعرفة، والتخطيط السليم، فدخل العرب في حرب ظنَّ بعضهم أنها ضد عصابات صهيونية لا وزن لها ولا قيمة، وكان ذلك نتاج نقص في المعرفة، وجهل فاضح، واختلال في تشخيص الصراع نجم عنه مبالغة رُبطت بالمعركة التاريخية ضد الاستعمار و«الإمبريالية» والاستغلال والهيمنة.

ويُذكر في هذا الصدد على صعيد القيادات ما قاله المشير عبد الحكيم عامر أثناء اجتماع جمال عبد الناصر مع الملك حسين: «إن القوات المصرية تؤازرها القوات الأردنية ستحقق أهدافها العسكرية داخل إسرائيل في مدى أيام، وأن المعركة لن تكون أكثر من نزهة سهلة لتلك القوات الجبارة الضاربة، وينتهي كل شيء»[(١)].

كان تداعي العرب قبل مهاجمة إسرائيل لهم، قد أضفى على تصرفاتهم صفة الانتحار، وعند عقد أي مقارنة بحروب وقعت وكان لها تأثير على المستوى الثقافي في الشعوب التي خاضتها، فإنها جميعاً تتوارى إلى الخلف بمقارنتها بتأثير حرب ١٩٦٧م[(٢)].

إن الانتحار الجماعي الذي شمل مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وباقي العرب من خلفهم، يظهر لنا كفعل عابر يتسم بقصر النظر، وكان

---

(١) سعد جمعة: ص١٧٢. ويذكر بأن سعد جمعة رافق الملك حسين في زيارته للقاهرة وحضر الاجتماع بوصفه رئيساً للوزراء.

(٢) أبو الريش: ص٣٢٨.

جمال عبد الناصر يُدرك ذلك، لقد تمسَّك الملك حسين والضباط الذين يقودون سوريا بمراكزهم التي انحدرت، ولكن وضع ياسر عرفات قد تحسَّن، ولم يتعاف جمال عبد الناصر من أثر هذه الهزيمة، واهتز موقعه القيادي، وفَقَدَ الاحتفاء والمكانة عند العرب بشكل يصعب قياسه، وانتهى دوره فور إعلان تنحيه عن الحكم واعترافه بمسؤوليته عن الهزيمة على الرغم من تراجعه عن قرار الاستقالة تحت ضغط الجماهير، ولم يعد أحد من العرب يتحدث عن كرامة وكبرياء العرب منذ ذلك الحين.

ويبدو أن ما مارسه الشعب العربي من ضغط على قادته هو الذي صنع هذه الحرب، وجعل هزيمة العرب فيها أمراً لا مفر منه، والواقع أن العرب كانوا تواقين إلى الحرب، وبالمقابل كان الإسرائيليون على استعداد دائم لخوض الحرب وهم مدركون بأن الولايات المتحدة الأميركية ستقف إلى جانبهم، وأنهم سينتصرون، ولطالما استغلوا هياج الشارع العربي ليبرّروا أفعالهم، وليظهروا أمام العالم كما لو أنهم كانوا في وضع مُهدَّد، وأنهم لم يفعلوا ما فعلوه إلا حماية لوجودهم ودفاعاً عن أنفسهم.

وتعرَّض جمال عبد الناصر بعد الحرب، إلى حملة عدائية، من قِبل خصومه العرب بهدف إفقاده مركزه وهيبته، وبدا ذلك واضحاً في الأردن عبر تشجيع الإخوان المسلمين وفي المملكة العربية السعودية، في محاولة لانتزاع القيادة الإقليمية منه، وقع كل ذلك على الرغم مما أبداه من تقدير لدور الملك حسين خلال الحرب، وهناك الأصوات المدوية من سورية وجزائرية وعراقية وفلسطينية وهي جميعها تملك برامج خاصة بمصالحها، وقد وقفت ضد جمال عبد الناصر ولامته على قبوله بالهزيمة، ورفضه مواصلة الحرب ضد إسرائيل، وكانت دعواها أنه تخلّى عن المواجهة العسكرية الشاملة واستبدلها بأعمال الحرب الشعبية، وكان ذلك هو السبب وراء عدم مشاركة سوريا في مؤتمر الخرطوم.

كان هناك إجماع عربي على أن العرب لم يخسروا حرباً ولكنهم خسروا معركة في المسار الطويل للصراع، وبأنه لا استسلام ولا صلح مع إسرائيل، وأن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة، وقد تمثّل ذلك في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في (٢٣ ـ ٢٤ جمادى الأولى ١٣٨٧هـ/ ٢٩ ـ ٣٠ آب ١٩٦٧م).

عُقد مؤتمر الخرطوم في وقت كان فيه الشعب العربي يتساءل عما سيخرج به الصراع الداخلي في مصر، وبزغ نجم الملك فيصل وتوجهه الإسلامي في ظل المهانة التي تعرَّض لها جمال عبد الناصر، ووقَّعت المملكة العربية السعودية ومصر في هذا المؤتمر اتفاقية الانسحاب المتبادل لقواتهما من اليمن.

وشهد مؤتمر الخرطوم تراجع القومية العربية، والعلمانية، وبروز التوجه الإسلامي في العالم العربي، وكان ذلك متوقعاً على الرغم من أن معظم العرب كانوا لا يزالون متعلقين بمثاليات الحركة القومية، فقد كان الشعور الإسلامي في العالم العربي أمراً حياً وجزءاً من حياة الشعب العربي، وهو كأي دين آخر يمثل الملجأ لكل الساخطين.

اتفق القادة العرب في مؤتمر الخرطوم على سياسة مشتركة ضد إسرائيل: لا سلم، لا مفاوضات، ولا اعتراف بدولة إسرائيل، وجاء ذلك عقب إعلان استعدادها للتفاوض على اتفاقية سلام، ودعت إلى إجراء مفاوضات منفردة مع كل دولة عربية معنية بالصراع بدلاً من التفاوض معهم مجتمعين، وهذا هو السبب المباشر الذي دفع القادة العرب إلى إعلان اللاءات الثلاث.

تمسَّك جمال عبد الناصر باللاءات الثلاث ورفض المفاوضات الفردية لأنها تؤدي إلى إضعاف الموقع العربي، وعلى الرغم من ذلك؛ فإنه عمل على حثِّ الملك حسين على التفاوض مع إسرائيل من خلال الولايات المتحدة الأميركية من أجل استعادة ما يمكن استعادته من أراضي بلاده، ونحَّى جانباً ما كان يعرفه عن اتصالاته المباشرة والسرية معها، ومعترفاً بجميل الملك في مساندته ومشاركته في القتال.

لم تعن اللاءات الثلاث بالنسبة إلى معظم العرب سوى الشيء القليل، فما كان يهمهم هو جو الود الذي ساد مداولات المؤتمر، فقد احتفلوا بما تقرَّر من مساعدة مصر وسوريا والأردن من جانب المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا، ولكن بدا واضحاً استخدام هذه الدول نفوذها المالي لإبقاء جمال عبد الناصر ضمن الخط الذي تريده، لكن اللاءات الثلاث والمساعدة العربية، لم تشف جمال عبد الناصر من أثر الصدمة ومن قلقه على مصير النظام الذي أدخله في المجهول، وضاعف من اعتلال مرض القلب الذي كان يُعاني منه.

الواضح أن جمال عبد الناصر فَقَدَ بعد مؤتمر الخرطوم وإلى الأبد، قدرته على استخدام مخاوف وآمال العرب وتحويل ذلك إلى قومية عربية تصهر المكونات العرقية واللغوية والثقافية التي تُشكل النسيج العربي، وكشفت الجوانب السلبية في اللاءات الثلاث عجز العرب عن رسم خطط جديدة لاستمرار المواجهة مع إسرائيل، فدفنوا بذلك حقوق الفلسطينيين[(١)]، وأنهوا السيادة العربية التي توارت وراء النزعة الإسلامية.

لقد دفع مؤتمر القمة في الخرطوم في اتجاه المزيد من التفكير بالمشاريع العربية

---

(١) أبو الريش: ص٣٥٤.

المشتركة وبخاصة العسكرية لإجبار إسرائيل على القتال على الجبهات كلها في وقت واحد، فبدأ في (صفر ١٣٨٨هـ/ أيار ١٩٦٨م) التخطيط للعمل العسكري الذي كان مأمولاً منه أن يضمن إنشاء قيادة للجبهة الشرقية (الأردن وسوريا) والغربية (مصر)، على أن تكون القيادة العليا لمسرح العمليات للقيادة الغربية، وأن تُسند القيادة الشرقية للعراق، وأقرَّ وزراء دفاع مصر والعراق وسوريا والأردن في (١٤ ربيع الأول/ ١١ حزيران) خطة التعاون الموحدة بهدف إزالة آثار العدوان، كما تمَّ الاتفاق على إنشاء قيادة للقوات الجوية تتبع القيادة الشرقية، لكن مع تغيُّر الحكم في العراق يوم (٢٠ ربيع الآخر/ ١٧ تموز) بإزاحة الرئيس عبد الرحمٰن عارف وتولي أحمد حسن البكر الحكم بعده، تمَّ تعديل أسلوب العمل في قيادة الجبهة الشرقية بطريقة أضعفتها بالإضافة إلى أن القرارات العديدة التي أُتخذت لم تجد طريقها إلى التنفيذ، وفي الوقت الذي بدأت الخلافات تتفاقم بين الفرقاء؛ انتهى الأمر بإلغاء القيادة الشرقية، وأخذت الدول العربية تعيد بناء قواتها المسلحة بالعقائد القديمة السابقة من دون تنسيق بينها، وبذل جمال عبد الناصر جهوده لتحسين علاقاته مع دول الجوار الإسلامية، وبخاصة تركيا وإيران والتي كانت متوترة بسبب علاقة الدولتين بإسرائيل وبحلف شمالي الأطلسي، وذلك في محاولة جديدة لتوظيف أكثر رشداً للبُعد الإسلامي في الصراع، وإزالة رواسب التناقضات القديمة.

وعلى الصعيد الدولي، فقد كان على جمال عبد الناصر أن يعيد صياغة علاقاته مع دول العالم بما يضمن له أكبر قدر ممكن من التأييد والدعم السياسي لتحقيق هدفه المتمثل في إزالة آثار العدوان، وتحرير الأرض التي احتُلَّت بعد الحرب، بالوسائل السلمية أو بالحصول على السلاح والتجهيزات العسكرية اللازمة لتحريرها بالقوة.

كانت الإدارة الأميركية في عهد ليندون جونسون خاضعة لتأثير فريق مؤازر للصهيونية أبرزهم آرثر غولدبرغ، وكانت قناعة هذا الفريق أن جمال عبد الناصر ينوي الاستيلاء على الشرق الأوسط، وأن مصالح الولايات المتحدة الأميركية باتت مُهدَّدة نتيجة هذه السياسة، وكان الرئيس الأميركي يعتقد من جهته أن الاتحاد السوڤياتي هو الذي دفع الرئيس المصري إلى مغامرة في اليمن، وذلك جزء من سعيه إلى بسط هيمنته على العالم العربي.

وتصعَّد الوضع عندما اتخذ «الكونغرس» الأميركي قراراً في عام (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م) بتعليق شحنات القمح إلى مصر، وتفاقم بردّ جمال عبد الناصر الناري:

«إذا كانوا لا يحبون سلوكنا فما عليهم إلا أن يشربوا من البحر»[١]، وقد أثار ذلك عواطف أنصاره في العالم العربي ضد الولايات المتحدة الأميركية.

قد يكون هدف الإدارة الأميركية إذلال العرب بعامة و جمال عبد الناصر بخاصة، وإقناعهم بأن في يدها وحدها مفتاح القضية، وأنهم مهما ارتموا في أحضان موسكو فلن يلقوا غير الفشل والبأس، وقد دعمت الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل في عدوانها سياسيّاً وعسكريّاً، وكثَّفت إرسال شحنات الأسلحة إليها، وأفهم رئيسها ليندون جونسون بوساطة رئيس الموساد الإسرائيلي مئير عاميت الذي زار واشنطن في (٢٠ صفر ١٣٨٧هـ/ ٣٠ أيار ١٩٦٧م)، والتقى مدير السي آي إي ريتشارد هالم أن «لا أحد في أميركا سيعترض إذا خاضت إسرائيل الحرب وربحتها»[٢].

الواقع أن جمال عبد الناصر لم يثق بالولايات المتحدة الأميركية وقد بلغ استياءه منها حدّاً دفعه إلى الإعراب عن رغبته في عقد اتفاقية سرية مع الاتحاد السوڤياتي، لكن السوڤيات لم يلاقوه في منتصف الطريق، إذ لم يتخذوا موقفاً من هذا العرض، وتردَّدوا تجاه كيفية تصرفهم مع عرب مهزومين، وقد آلم هذا التردد العرب المؤيدين له وبخاصة قادة العراق والجزائر الذين كانوا يتوقعون أن توازي المساعدات السوڤياتية لمصر ما قدَّمته وتقدمه الإدارة الأميركية من مساعدات إلى إسرائيل.

من المعروف أن الاتحاد السوڤياتي بنى علاقاته مع بعض الدول العربية على مصالحه في المنطقة العربية، فكانت له مصلحة في نشوب الحرب لترسيخ نفوذه فيها، وإدخال العرب في منظومته السياسية، وإبعادهم عن الولايات المتحدة الأميركية، ودفعهم إلى الاعتماد عليه كحليف «استراتيجي»، ويُذكر بأنه ورث أطماع القياصرة في المنطقة العربية، وطالما داعبت أمانيه أحلامه بأن تلهث الدول العربية المهتاجة وراءه، وتفتح موانئها لأساطيله في البحر المتوسط، حتى إذا تطرق الحديث إلى إسرائيل وأطماعها، سكت؛ لأنه يؤمن بأن إسرائيل وُجدت لتبقى، وأن على العرب أن يقبلوا الأمر الواقع، وأن يفتحوا قلوبهم لمبادئ لينين وستالين، ويمثل قيام إسرائيل بالنسبة إليه حركة تقدمية ضد التراث الإسلامي في المنطقة، وهو عنده ألد الخصام[٣].

نتج عن هذا التردد في المساعدة بالسلاح قصور القوات المصرية في الاستمرار في استخدام السلاح السوڤياتي، ومع ذلك فإن جمال عبد الناصر لم يكن مستعداً

---

(١) التكريتي، بثينة: جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري، ص٢٦٨.

(٢) ديب، كمال: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١م، ص٣٠١.

(٣) جمعة: ص٢٢٥، ٢٢٦.

لقبول سياسة الرئيس الأميركي الذي لم يعمل على تجنب الحرب، والواضح أنه أعلن الحرب على الولايات المتحدة الأميركية منذ عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) بفعل كراهيته لها وتقديمها مساعدات عسكرية إلى خصومه مثل الملك فيصل والملك حسين، وأضحت معارضته لها مكشوفة، وأمل بأن يقتدي سائر العرب به عبر إعادة التفكير في تعديل موقفهم.

وحدث خلال انعقاد مؤتمر القمة في الخرطوم تطور ذو دلالة، فقد كلَّف المؤتمر كلاً من الرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس العراقي عبد الرحمٰن عارف بزيارة موسكو لاستطلاع موقف الاتحاد السوفياتي، لكن هذه الزيارة لم تنجح في ثني القادة السوفيات عن موقفهم الرافض بمنح العرب أي التزام مفتوح للمساعدة حين تدعو الضرورة إلى ذلك، وقد زار قادة شيوعيون مدنيون وعسكريون مصر، لكن أيّاً منهم لم يخرج عن خط السياسة السوفياتية الرسمية المتمثلة بوقف اندفاع العرب إلى المواجهة مع إسرائيل والتي من شأنها أن تتوسع بحيث تؤدي إلى مواجهة بين القوى العظمى، لكن الاتحاد السوفياتي مع ذلك، قدَّم نصف ما فقده الجيش المصري من معدات أثناء عمليات القتال، وقد حرص على ألا يمد مصر بأسلحة بالغة التعقيد، وقطع مع سائر المجموعة الدائرة في فلكه، علاقاته «الدبلوماسية» مع إسرائيل، إلا أن الجميع تجنَّب قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية[1].

الواضح أن استمرار جمال عبد الناصر في توجيه الاتهامات السافرة إلى قوى خارجية بما يعني الإشارة بإصبع الاتهام نحو الولايات المتحدة الأميركية؛ قاد إلى قطع العلاقات «الدبلوماسية» بين مصر وأميركا، وقد أتاح ذلك فرصة للاتحاد السوفياتي استغلها بنجاح ما جعله أحد الأطراف المنتصرين في حرب حزيران ١٩٦٧م إلى جانب إسرائيل، والحركات الإسلامية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد انهمكت الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي خلال حرب الاستنزاف؛ في محاولة وضع حد للتصعيد القتالي على طول قناة السويس، وكان الروس متخوفين من أن هذه الحرب ربما تؤدي إلى مواجهة مع أميركا، ولكن لم يكن لديهم النية للتخلي نهائياً عن جمال عبد الناصر، أما الولايات المتحدة الأميركية، فإنها في عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) تحت قيادة ريتشارد نيكسون، كانت قلقة للسبب نفسه، ومُصمِّمة على الدفاع عن وجود مقبول لها في الشرق الأوسط لاحتواء الشيوعيين، وتقبَّلت روسيا هذا الوجود الأميركي لأنها لم تُرد إثارة الأميركيين، ومع أن العودة التي بدأت بالظهور للأميركيين على مسرح الشرق الأوسط، قد أسعدت

(١) أبو الريش: ص٣٥٤.

جمال عبد الناصر، إلا أنه تعرَّض للسخرية المهينة من جانب الصحافة الأميركية.

كان توجُّه جمال عبد الناصر السياسي من خلال تصريحاته على ضربين:

الأول: ما قاله للاستهلاك المحلي في مصر وسائر العالم العربي.

الثاني: ما تضمَّنته رسائله التي كان يرسلها إلى الولايات المتحدة الأميركية وفي محادثاته الخاصة بعيداً عن مسامع الجماهير العربية، وهي المقياس الأدق والأصح لما يريده.

ففي خطاب له أمام اتحاد نقابات العمال المصريين، هدَّد باللجوء إلى المعركة إذا أقدمت إسرائيل على مهاجمة مصر أو سوريا، والهدف سيكون تدميرها، ولكن عندما سأله كريستوفر ميهيو عضو مجلس النواب البريطاني في ٢ حزيران، إذا لم تُهاجم إسرائيل مصر، أجابه بأن لا نية لدى مصر لمهاجمتها[(١)].

وقرَّرت إسرائيل بعد العدوان الثلاثي ألا تذهب إلى الحرب من دون موافقة الدولة الكبرى الداعمة لها وهي الولايات المتحدة الأميركية، وعندما قرَّرت الحكومة الإسرائيلية الذهاب إلى الحرب مجدداً كان عليها أن تؤمِّن الموافقة الأميركية أولاً، وقد بدأت حملتها بتصوير أن إسرائيل تقف على حافة تدمير وشيك، وأن وجودها مُهدَّد بهجوم مصري ـ سوري، وتحدث ساستها عن نوايا جمال عبد الناصر المعلنة لضربها في أول فرصة وتدميرها.

لكن الواقع أن الرئيس المصري لم يُهدِّد بالهجوم في أول فرصة ولا حتى الهجوم أصلاً بل الرد فقط إذا بدأ الإسرائيليون الحرب مجدداً، وادعى هؤلاء أنه اجتاز مرحلة اتخاذ القرار الخطير، والمعروف أن إسرائيل هي التي اجتازت ذلك وأوشكت على القيام بهجوم مباغت، وهذا هو أسلوبها المخادع الذي اتبعته منذ قيامها في صراعها مع العرب.

ولعب مئير آميت على الموضوع السوڤياتي، واعترف أمام وزير الدفاع الأميركي روبرت مكنامارا بأن إغلاق مضائق تيران ما هو إلا تغطية لعمل أكبر تأمل مصر من خلاله مدعومة من الاتحاد السوڤياتي، بضم الشرق الأوسط حتى حدود روسيا شمالاً ووضعه تحت الحكم العربي.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة الأميركية عن زيارة سيقوم بها نائب الرئيس المصري زكريا محيـي الدين إلى واشنطن في ٧ حزيران للبحث في حل سلمي، قرَّرت إسرائيل المصممة على الحرب إجهاض المسعى المصري عبر القيام بضربة استباقية يوم ٥ حزيران، ووضع الإدارة الأميركية أمام الأمر الواقع.

---

(١) سولت: ص٢٦٦.

واستمر جمال عبد الناصر بإرسال الإشارات إلى واشنطن أنه يتطلع إلى حل تفاوضي، في الوقت الذي حرَّك بعض قواته إلى سيناء بسبب التقارير عن التعبئة الإسرائيلية، ومع ذلك اختارت الإدارة الأميركية القبول بوجهة النظر الإسرائيلية بأن الأزمة حصلت نتيجة الغارات التي كان يقوم بها الفلسطينيون داخل إسرائيل.

وفي الوقت الذي كان جمال عبد الناصر يسعى لتجنب الحرب، كان من الصعب ردع إسرائيل عنها، إذ إنها لم تكن مهتمة بحل تفاوضي، وقد طلبت من الإدارة الأميركية أموراً لم تستطع تلبيتها كلها بسبب العوائق الدستورية، فاستغلت عدم القدرة والعجز هذين لتبرير ضربتها الاستباقية، وقد بنت دعواها للحرب التي علم الأميركيون أن جمال عبد الناصر لا يريدها[١].

وعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً طارئاً في صباح ٥ حزيران، فأودعت كل من مصر وإسرائيل شكواها محملة إحداهما الأخرى مسؤولية بدء الحرب، ووفقاً للشكوى الإسرائيلية، فإن حدود إسرائيل تعرَّضت لغزو مصري بري، وقامت الطائرات المصرية في الوقت نفسه بمهاجمة إسرائيل، لذا مارست إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس وفقاً للفقرة ٥١ من شرعة الأمم المتحدة.

وضلَّلت إسرائيل الرأي العام عبر تصريحات متعاقبة، فقد اتهم متحدث باسم الجيش الإسرائيلي، مصر بأنها قامت بهجوم بري وجوي ضد جنوبي إسرائيل، وقد كشف الرادار طيارة مصرية متوجهة نحو شواطئ إسرائيل الجنوبية، وانضمت الفرقة المدرعة المصرية الرابعة إلى قوة اقتحام متحركة بهدف اختراق حدود إسرائيل الجنوبية باتجاه الأردن، وصرَّح أبا إيبان بأن القوات البرية المصرية بدأت القتال بضرب القرى الإسرائيلية المتاخمة للعدو بالمدفعية[٢].

واكتشف العالم بسرعة بعد ذلك أن الروايات الإسرائيلية كانت كذبة، وأن الطائرات الإسرائيلية هي التي أغارت واخترقت عمق مصر ودمرت معظم طائرات مصر المقاتلة والقاذفة الجاثمة في عنابرها على مدرجات المطارات، ثم قامت بتدمير المدرجات بعد ذلك حتى لا تستطيع الطائرات القليلة الباقية التي لم تُصب، من التحليق.

ويبدو أن الإدارة الأميركية شكَّكت ضمنياً بالروايات الإسرائيلية، ففي اتصال جرى بين دين راسك والرئيس جونسون في صباح ٥ حزيران قال الأول: «إن غرائزي تقول لي أن الإسرائيليين على الأرجح هم الذين بدأوا، وأن ادعاء إسرائيل بتقدم المدرعات المصرية نحو خط الهدنة هو غطاء رقيق السطح»[٣]، إلا أن الإدارة

---

(١) سولت: ص٢٧٦. (٢) المرجع نفسه: ص٢٨٣.

(٣) المرجع نفسه.

الأميركية لم تستطع رفض الروايات الإسرائيلية علناً، واطمأنت عندما اتضح لها أن الحرب والقتال كانا فكرة إسرائيلية، وأن هذه الفكرة قد نجحت.

ولَّدت الهزيمة الساحقة للعرب تحديات أكثر، وغذَّت الاستنتاج بأن ما أُخذ بالقوة لا يُستعاد إلا بالقوة، وقال جمال عبد الناصر للرؤساء العرب في قمة الخرطوم: «إن مصر تستطيع الانتظار إلى أن تتم استعداداتها العسكرية، وعندما نكون قادرين على القيام بالعمل الوحيد الذي تعيه إسرائيل جيداً، وهو تحرير الأرض بالقوة»، وقد خرج مؤتمر القمة هذا بلاءاته الثلاث: لا صلح ولا مفاوضات ولا اعتراف كما ذكرنا.

مشاريع تسوية تداعيات الحرب

تدخلت هيئة الأمم المتحدة بفعل تداعيات الحرب لاحتواء الموقف بفضل جهود السياسي البريطاني اللورد كارادون، فأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧م، ويُعدُّ هذا التدخل إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في الجهود الدولية المبذولة لتسوية الأزمة، وقد تضمَّن النقاط الآتية:

١ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، وكان المقصود بذلك بطبيعة الحال هو شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان.

٢ ـ إنهاء جميع حالات الحرب والادعاء بها، والاحترام والتسليم بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، لا تكون عُرضة للتهديد باستخدام القوة، وهذا يعني ضرورة اعتراف الدول العربية بإسرائيل على أساس حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧م.

٣ ـ ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة.

٤ ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

٥ ـ ضمان حرمة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي بواسطة تدابير يدخل فيها إنشاء مناطق منزوعة السلاح[١].

لكن بدا واضحاً منذ البداية أن القرار يعاني من الغموض، فهو في صيغته الإنكليزية يدعو إلى الانسحاب من «أراضٍ» احتُلَّت بالقوة، في حين أن الصيغتين الفرنسية والإسبانية تذكران «الأراضي»، وطبيعي أن الخلاف بين الصيغتين يُرتِّب تبعات مختلفة على جانب كبير من الأهمية، ومن الواضح أن إسرائيل قبلت الصيغة

---

(١) انظر النص الحرفي للقرار في الموسوعة التاريخية الجغرافية لمسعود خوند: جـ١٤ ص٥٣.

الإنكليزية وفي ظن قادتها أنها تُتيح لهم الاحتفاظ ببعض الأراضي التي احتلوها خلال الحرب تحت مفهوم «حقوق المتحاربين» وأصرَّ العرب في الوقت نفسه على اعتماد النص الوارد في الصيغتين الفرنسية والإسبانية، وطالبوا بعودة الأراضي المحتلة كلها، وما زال الخلاف قائماً من دون حل[1].

لقد قَبِلَ جمال عبد الناصر القرار المذكور على أساسين يُشكِّلان حجر الزاوية في الموقف المصري إزاء تسوية الأزمة في الشرق الأوسط هما:

١ ـ أن الانسحاب الإسرائيلي ينبغي أن يكون كاملاً من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل نتيجة لهجومها المسلح يوم ٥ حزيران عام ١٩٦٧م.

٢ ـ الوفاء بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمحددة سلفاً في قرارات الأمم المتحدة.

لكن الأمور لم تدفعه إلى تحديد موقفه من قضية الاعتراف بإسرائيل، والتطبيع معها والتي لم تكن مطروحة أصلاً؛ لأنه أدرك أن إسرائيل لن تُنفذ مضمون القرار وفقاً للتفسير العربي الذي يرى أن القرار لا يُلزم الأطراف بإجراء مفاوضات مباشرة كما لا ينص على ضرورة توقيع اتفاقية سلام، وقد تأكد ذلك مبكراً أثناء مناقشة مشروع القرار في مجلس الأمن الدولي، ثم من خلال مهمة مبعوث الأمم المتحدة غورنار يارينغ.

فقد أصرَّت إسرائيل على إجراء مفاوضات مباشرة، وعلى توقيع معاهدة سلام مع الأطراف العربية، ولكنها مع ذلك لم تقبل أو تتحدث مطلقاً عن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م كلها، وأصرَّت على عدم ذكر كلمة الانسحاب في أي وثيقة، والاستعاضة عنها بعبارة إعادة الانتشار أو إعادة تمركز القوات.

لقد رأى مؤيدو جمال عبد الناصر في قبوله لقرار مجلس الأمن الدولي خطوة تكتيكية بهدف كسب الوقت للإعداد للمواجهة التي لا مفرَّ منها مع إسرائيل في المستقبل، ورفض المتربصون به هذا التفسير، ونظروا إلى قبوله القرار الأممي على أنه علامة إضافية على رغبته في حل تفاوضي للقضية الفلسطينية، وقد وضح بعد ذلك أن هذه القضية ليست على قائمة أولياته، وبالنسبة له كانت إعادة تنظيم الجيش وتسليحه، وإعداده؛ في قائمة أولياته.

وسعى جمال عبد الناصر على الصعيد السياسي إلى استخدام الثقل السياسي السوڤياتي كورقة تفاوضية، وذهب في ذلك بعيداً عندما طلب من القادة السوڤيات التفاوض مع الولايات المتحدة الأميركية نيابة عنه للوصول إلى تسوية سلمية تُنتج

---

(١) أبو الريش: ص٣٦٢، ٣٦٣.

تنفيذ القرار المذكور أعلاه وفقاً للتفسير العربي له، وليبرهن لهم مدى تعنت إسرائيل المستند على دعم أميركي غير محدود ولا مشروط.

الواضح أن علاقة مصر بالولايات المتحدة الأميركية عبر قنوات مختلفة، لم تتوقف على الرغم من أن هذه العلاقة كانت مقطوعة رسمياً، وقد حاول جمال عبد الناصر أن يزحزح الموقف الأميركي المنحاز بشكل كامل إلى إسرائيل، ولكنه لم ينجح كثيراً إلا بعد أن بدأ الأميركيون يشعرون بالقلق من تزايد النفوذ السوڤياتي في المنطقة، فطلب من الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون الضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها في ٥ حزيران عام ١٩٦٧م أو حتى على الأقل، أن يتوقف عن إمدادها بالسلاح.

وصاحب قرار مصر بشن حرب الاستنزاف تحقيقاً لشعار «إزالة آثار العدوان»، خمسة مبادرات أو اقتراحات للتسوية السلمية للنزاع تعكس كلها العناصر الخمسة للتسوية الواردة في القرار رقم ٢٤٢ مع بعض الإيضاحات، والتمايزات فيما بينها، والتي تعكس بدورها آراء مقدميها، وهي الآتية:

١ ـ الاقتراحات التي طرحها وزير خارجية الاتحاد السوڤياتي أندريه غروميكو في ٢١ أيلول عام ١٩٦٨م.

٢ ـ الاقتراحات التي قدَّمها وزير الخارجية الأميركية دين راسك إلى وزير خارجية مصر محمود رياض في نيويورك في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٨م.

٣ ـ الاقتراحات التي عرضها وكيل وزارة الخارجية الأميركية جوزيف سيسكو في ١٦ أيار و١٥ تموز عام ١٩٦٩م.

٤ ـ الاقتراحات التي بعث بها وزير الخارجية الأميركية وليم روجرز في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٩م.

٥ ـ مبادرة وليم روجرز المشهورة في ١٩ حزيران عام ١٩٧٠م والتي ترتب على قبولها سريان وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل بدءاً من ٨ آب ١٩٧٠م[١].

تُمثِّل مبادرة روجرز الأخيرة الطريقة الأكثر فاعلية في محاولة الاتفاق على تسوية بحيث تبدأ مصر والأردن وإسرائيل في العمل تحت إشراف غونار يارينغ بشأن الخطوات التفصيلية لتنفيذ القرار رقم ٢٤٢، وتتضمَّن هذه المبادرة ما يأتي:

١ ـ تتعهد كل من مصر وإسرائيل بإعادة وقف إطلاق النار لمدة محدودة.

---

(١) انظر نصوص الاقتراحات الخمسة في: المحاضرة المعنونة: من حرب الاستنزاف إلى حرب اكتوبر للدكتور محمد عز الدين عبد المنعم في الندوة الاستراتيجية: حرب اكتوبر بعد ٢٥ عام المحور السياسي، ص١١ ـ ١٧.

٢ ـ تتعهد كل من مصر وإسرائيل، وأيضاً الأردن وإسرائيل، بإصدار بيان يكون على شكل تقرير من يارينغ إلى «السكرتير العام للأمم المتحدة»، تبدي فيه الأطراف رغبتها في تنفيذ القرار المذكور بأجزائه كلها، وتُعيِّن ممثلين عنها في المناقشات التي ستدور تحت إشرافه، وأن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينها يقوم على: بالنسبة إلى مصر وإسرائيل:

ـ الاعتراف المشترك بحق كل منهما في السيادة والاستقلال.

ـ الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ تمَّ احتلالها في نزاع عام ١٩٦٧م بما يتماشى مع القرار رقم ٢٤٢.

ـ التزام الطرفين من أجل تسهيل مهمة يارينغ بوقف إطلاق النار وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، بدءاً من أول تموز وحتى تشرين الأول على الأقل[1].

يشير نص المبادرة الأميركية إلى تعهدات من جانب كل من مصر وإسرائيل، ومن جانب كل من الأردن وإسرائيل، وهو ما يعني أن هذه المبادرة تعكس رؤية الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل بأن الحل الشامل هو تجميع للحلول بين الدول العربية المعنية كل على حدة وبين إسرائيل، لكنها لم تتضمَّن نصّاً صريحاً على أن يكون الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود مصر الدولية، وإن جاء أن الانسحاب يجري من أراضٍ تمَّ احتلالها في نزاع عام ١٩٦٧م.

ولم تُشر المبادرة إلى إنهاء حال الحرب كما كان الحال في المبادرات التالية على صدور القرار رقم ٢٤٢ والتي طُرحت عام ١٩٦٨م، وإنما أشارت إلى الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي.

إن ما أشارت إليه المبادرة من تنفيذ للقرار رقم ٢٤٢ بأجزائه كلها يعكس رؤية وزير خارجية مصر التي طرحها قبل عامين على ممثل «السكرتير» العام للأمم المتحدة بأن مصر تأخذ القرار كصفقة متكاملة.

الواقع أن «استراتيجية» إدارة الأزمة على المستوى الدولي لم تُعط ثمارها على الرغم من قبول جمال عبد الناصر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ بعد أن رفضته إسرائيل، على أمل أن يتمكّن من إحداث شرخ في العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية، ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقَّق، ولما كانت أوراق اللعبة كلها في أيدي الأميركيين، فقد مال إلى فتح حوار مع الإدارة الأميركية، وفعلاً بدأ هذا الحوار عندما قدَّم وليم روجرز مبادرته إلى مصر وقبلها جمال عبد الناصر،

---

(١) عبد المنعم: ص١٧.

وأعلنت إسرائيل من جانبها قبولها للمبادرة بعد أسبوع واحد من قبول مصر في (٢٧ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ/ ٣١ تموز ١٩٧٠م)، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقبل إسرائيل مبادرة سلمية منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م، وبذلك لاحت في الأفق بارقة أمل في أول تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط[١].

وقد تمَّ الاتفاق في هذا السياق على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل على أن يبدأ سريانه بدءاً من (٥ جمادى الأخرة/٨ آب)، فوضعت حرب الاستنزاف بذلك أوزارها، وانتهت المرحلة الأولى من الجهود الدولية عقب حرب عام ١٩٦٧م، وبات السؤال مطروحاً حول مدى نجاح الجهود الدولية في المرحلة القادمة من تحقيق السلام.

وفاة جمال عبد الناصر

لم تمض أيام ذات عدد على سريان اتفاق وقف إطلاق النار حتى بدأت الاتهامات الإسرائيلية والأميركية لمصر بانتهاك الاتفاق، فبدأت بذلك، الشكوك تنعكس على احتمالات التسوية التي لاحت في الأفق منذ أسابيع قليلة.

وما جرى آنذاك من تصاعد القتال بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في الأردن الدولة العربية الوحيدة إلى جانب مصر التي قبلت القرار رقم ٢٤٢ ومبادرة روجرز؛ دفع جمال عبد الناصر إلى التدخل لوقف القتال، الأمر الذي استغرق طيلة شهر أيلول بذل خلاله الرئيس المصري جهوداً مضنية، وانتهى بوقف إطلاق النار في ٢٧ أيلول، وقد زاد الجهد الذي بذله في إنهاك قواه السيئة أصلاً، وكان قد عانى من ذبحة صدرية شديدة في عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، وقوَّض مرض السكري قواه، فكان يجر ثقل رجله اليمنى حين يمشي، ولا يستغني عن تناول المسكِّنات، وكان يتحدث مع مقربيه بأن وضعه الصحي السيئ قد يدفعه إلى الاستقالة من منصبه؛ لأنه لم يعد قادراً على تحمُّل تبعاته، وأُصيب بنوبة قلبية أخرى في (جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ/ أيلول ١٩٦٩م)، فأوصى الأطباء الذين عالجوه بوجوب إخلاده إلى الراحة، ولكن حدث عقب قبوله بمبادرة وليم روجرز بعض الأمور التي زادت في إنهاك صحته، نذكر منها: انقسام العرب على أنفسهم من هذه المبادرة، فقد قبلتها مصر والأردن، ورفضها العراق وسوريا، وبعض المنظمات الفلسطينية، وشنَّ الفلسطينيون المعارضون حملة شرسة ضده زادت من تدهور صحته، فدعا إلى عقد

(١) عبد المنعم: ١٩، ٢٠.

مؤتمر قمة عربي في القاهرة من أجل البحث في الخلاف بين الملك حسين والفلسطينيين الذي أدى إلى مذبحة أيلول ١٩٧٠م، حضره جميع الملوك والرؤساء العرب ما عدا الملك حسين.

وما جرى من نقاشات حادة داخل المؤتمر أجهد جمال عبد الناصر، وعندما انتهى المؤتمر في (٢٦ رجب ١٣٩٠هـ/ ٢٧ أيلول ١٩٧٠م)، غادر الملوك والرؤساء إلى بلادهم، وكان جمال عبد الناصر في وداعهم، وكان آخر من سافر أمير الكويت، وفي الساعة الحادية عشرة إلا عشر دقائق من ليل (٢٧ رجب/ ٢٨ أيلول) قطعت الإذاعات المصرية برامجها فجأة، وأخذت تبث تلاوات من القرآن الكريم، وبعد ربع ساعة، نعى أنور السادات الرئيس جمال عبد الناصر[١].

(١) السادات: ص٢٦٠ ـ ٢٦٤.

الفَصْلُ الثَامِنَ عَشَر

مصر في عهد أنور السادات ١٩٧٠ ـ ١٩٨١م

تولي أنور السادات الحكم

قبل الحديث عن خلافة أنور السادات، جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهورية، لا بد من الإشارة إلى ما ينص عليه الدستور المصري فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية في حال شغور منصب الرئاسة، فقد نصَّت المادة ١٠١ من الدستور المؤقت الذي أعلنه جمال عبد الناصر في (٩ ذي القعدة ١٣٨٣هـ/ ٢٣ آذار ١٩٦٤م) على أنه يحق لكل مواطن مصري أن يُرشِّح نفسه لرئاسة الجمهورية شرط أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون قد بلغ الخامسة والثلاثين من العمر، ونصَّت المادة ١٠٢ على أن مجلس الأمة يُرشح رئيس الجمهورية، ويُعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه، ويتم الترشيح في مجلس الأمة لمنصب الرئيس بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل، ونصَّ الدستور أيضاً على أنه في حال وفاة رئيس الجمهورية أو شغور منصب الرئاسة لأي سبب، فإن نائبه يتولى رئاسة الجمهورية بالنيابة لمدة ستين يوماً حتى يجري الاستفتاء على خلف يحل محله[1].

واجه النظام السياسي في مصر تحدياً خطيراً عقب وفاة جمال عبد الناصر، ذلك أن اختيار خليفة له، كان من أصعب الأمور في الوقت الذي شعر فيه المصريون أن منصبه لا يمكن أن يشغر، وتكمن الصعوبة الرئيسة في تحديد الشخص الأجدر بالخلافة في ظل نظام كان عماده سلطة الفرد المطلقة، وحاشية من الاتباع المتوثبين يرى كل واحد منهم أنه الأحق بالخلافة والأقدر على تولي منصب رئاسة الجمهورية.

كان الرأي السائد أن يتولى أنور السادات مهام رئيس الجمهورية بالوكالة بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية المتوفى وذلك إلى حين انتهاء المدة الباقية لرئاسة جمال عبد الناصر والتي كانت ستنتهي في (١٦ محرم ١٣٩١هـ/ ١٤ آذار ١٩٧١م) حيث يتم بعدها اختيار مرشح لمنصب الرئاسة.

---

(١) هيكل: خريف الغضب: ص٩٧.

ويبدو أن هذا الرأي قد استُبعد بفعل عاملين:

الأول: حاجة القوات المسلحة التي تكافح لإزالة آثار العدوان إلى وجود قائد أعلى أصيل.

الثاني: الحؤول دون تمكين ما تبقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين من الوثوب على مقاعد السلطة من جديد، وبخاصة أن هؤلاء كانوا قد ابتعدوا عن المسرح السياسي، وبعثوا برسالة إلى أنور السادات يطلبون فيها حلّ المؤسسات السياسية القائمة، وتشكيل مجلس رئاسي يضمهم جميعاً لمدة مؤقتة إلى حين إجراء الانتخابات، وهو الأمر الذي أثار أفراد حاشية جمال عبد الناصر من خارج مجلس قيادة الثورة، وهم الذين وصفهم أنور السادات بمراكز القوى، وقد خشوا من تقويض نظامهم والحد من سطوتهم[1].

وتلقَّى أنور السادات رسالة من القوات المسلحة أعربوا فيها أن الظروف التي تمر بها مصر صعبة ودقيقة للغاية، وأن أمام القوات المسلحة واجباً لا بد من إنجازه، ولذلك فهم بحاجة إلى وجود قائد أعلى مسؤول يتمكنون تحت رئاسته من تحقيق هدفهم[2].

لكن الأمر انتهى إلى تولية أنور السادات مهام الرئاسة مؤقتاً كما يقتضي الدستور مع اتخاذ إجراءات توليته مهام المنصب مدة رئاسة كاملة، وقد شجَّع الرئيس الجزائري هواري بومدين هذا التوجه كي لا تهتز صورة مصر على الصعيد العالمي بالإضافة إلى ضغط الصراع السياسي على السلطة الذي يُنذر بأسوأ العواقب في الوقت الذي كانت مصر تمر فيه بظروف صعبة داخلياً وخارجياً.

ووافقت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي المؤلفة من مئة وخمسين عضواً في الجلسة العامة التي عقدتها في (٢٤ صفر ١٣٩١هـ/ ٢١ نيسان ١٩٧١م)، على قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد المؤلفة من ثمانية أعضاء بترشيح أنور السادات لرئاسة الجمهورية في (١٦ شعبان/ ٧ تشرين الأول)، وصدَّق مجلس الأمة على قرار الترشيح، وجرى الاستفتاء الشعبي العام في (٢٤ شعبان/ ١٥ تشرين الأول) وقد نال فيه ٩٠,٠٤٪ من أصوات الذين اشتركوا في الاقتراع على رئاسته[3].

توجَّه أنور السادات بعد إعلان نتيجة الاستفتاء إلى مجلس الأمة لأداء اليمين الدستورية أمامه، وكان الشعار الذي تقدَّم به إلى المجلس أن برنامجه هو برنامج

---

(١) جمعة، سلوى شعراوي: الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات. دراسة في موضوع الزعامة، ص٤٣.

(٢) السادات: ص٢٨٣، ٢٨٤.

(٣) المرجع نفسه: ص٢٨٤. هيكل: ص١٠١.

جمال عبد الناصر، وأعلن تمسكه بخط الزعيم الراحل والتزامه به، وأنه سيسعى إلى استكمال مسيرته[1]، غير أن مرحلة حكمه كشفت عن شخصية مغايرة لتلك التي عكسها خطابه هذا.

تصفية المعارضة

بدا واضحاً منذ اللحظة الأولى لتسلم أنور السادات الحكم، أن ثمة صراعاً على السلطة ينشب ويشتد متخذاً أشكالاً عدة، إذ إن رحيل جمال عبد الناصر المفاجئ في وقت لم تكن خلافته قد أُعدت بعد؛ جعل مجيء أنور السادات وكأنه تسوية مؤقتة في انتظار حسم الصراع على السلطة بين جناحين جناح يميني كان من المنتظر أن يتزعمه زكريا محيي الدين، وجناح عسكري بزعامة علي صبري واليسار الناصري، والمعروف أن الصراع تفجَّر أثناء انعقاد جلسة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في (٢٤ صفر ١٣٩١هـ/ ٢١ نيسان ١٩٧١م) كما ذكرنا، حيث هاجم علي صبري المعروف بمعارضته الشديدة لأنور السادات مشروع وحدة مقترح بين مصر وسوريا وليبيا في الوقت الذي كان أنور السادات مؤيداً لقيام هذا الاتحاد.

والواضح أن هذا الخلاف على مشروع الاتحاد بين القادة المسؤولين في مصر، كان غطاء لخلافاتهم حول السلطة، وقد خشي المعارضون من إعادة هيكلة بنية الدولة بعد إقامة الاتحاد، وهو ما يمكِّن أنور السادات من التخلص منهم، ويبدو أن ذلك كان هدفه فعلاً، فعلى الرغم من إقرار اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي لمشروع الاتحاد بعد إدخال التعديلات التي فرضها أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الذي يهيمن عليه رجال المعارضة؛ إلا أن أنور السادات كان قد عزم على المواجهة، فأقال في (٦ ربيع الأول ١٣٩١هـ/ ٢ أيار ١٩٧١م) أبرز هؤلاء الرجال وهو علي صبري نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، والمسؤول عن القوات الجوية؛ من جميع مناصبه، وأعلن بعد أيام عن اكتشاف مؤامرة لاغتياله في مديرية التحرير، فأقال على أثرها شعراوي جمعة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وأمين التنظيم الطليعي، ثم أصدر قراراً بتعيين محافظ الإسكندرية ممدوح سالم وزيراً للداخلية[2].

أدت إقالة شعراوي جمعة إلى أزمة مع بقية أفراد مجموعة المعارضين وعلى رأسهم الفريق محمد فوزي الذين قرَّروا أن يواجهوه باستقالة جماعية في ١٧ ربيع الأول/ ١٣ أيار) يفاجئونه بها وتهدِّده بما سمَّاه هو «انهيار دستوري» في الدولة، لكنه

---

(١) هيكل: ص١٠٠.

(٢) المرجع نفسه: ص١٠٩.

واجه الموقف بقبول استقالاتهم وإلقاء القبض عليهم[1]، على أساس بدء عهد جديد من الديمقراطية وسيادة القانون.

دانت الأمور لأنور السادات بعد أن أجهز على منافسيه جميعاً في ضربة واحدة، وانتهت أحداث أيار بتشكيل وزارة جديدة برئاسة محمود فوزي، وشُكّلت محكمة سميت محكمة الثورة برئاسة حافظ بدوي لمحاكمة المتهمين فيما عُرف بمؤامرة ١٥ أيار عام ١٩٧١م.

الواقع أن أنور السادات كان قد اتخذ في بداية عهده مجموعة من القرارات التي أعطت انطباعاً بأن مصر في سبيلها إلى عهد جديد تتقلّص فيه سلطة الحاكم الفرد، وتتعاظم فيه قدرة المؤسسات السياسية على التأثير والمشاركة، وتعود فيه الحقوق والحريات إلى سائر أفراد الشعب[2]، ومن أهم هذه القرارات: القرار الذي صدر في (شعبان ١٣٩٠هـ/ تشرين الأول ١٩٧٠م) القاضي بإلغاء الرقابة على الهاتف، وحرق الأشرطة المسجلة بوزارة الداخلية ضد بعض المواطنين، فضلاً عن القرار الصادر في (٢٩ شوال/ ٢٨ كانون الأول) القاضي بتصفية الحراسات، والقرار الذي صدر في أعقاب حركة أيار القاضي بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بما في ذلك المعتقلين من الإخوان المسلمين[3].

واكتملت ملامح صور التغيير بإصدار دستور دائم في (٢٠ رجب ١٣٩١هـ/ ١١ أيلول ١٩٧١م) الذي شكَّل نهاية مرحلة من الإجراءات الاستثنائية وبداية مرحلة من الشرعية الدستورية وسيادة القانون، واستبدل اسم الجمهورية العربية المتحدة باسم آخر هو جمهورية مصر العربية.

وهكذا دخلت مصر مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر، على رأسها رئيس جديد، وخضعت لدستور جديد، وعاش معهما واقع سياسي جديد.

جهود أنور السادات السلمية

إن لعبة الحل السلمي للنزاع العربي ـ الإسرائيلي التي تمكَّنت القوتان الكبيرتان الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي عبرها من خداع العرب منذ هزيمة ٥ حزيران عام ١٩٦٧م، بالتلويح لهم كلما استبدَّ بهم القلق حتى لا يُدركوا أنهم يدورون في حلقة مفرغة.

كان هدف الولايات المتحدة الأميركية ما يأتي:

(١) السادات: ص٣٠٤، ٣٠٥.
(٢) العادلي: ص٥١٣.
(٣) السادات: ص٣٠٥.

ـ إضاعة الوقت كي يُتاح لإسرائيل هضم المكاسب التي أحرزتها في الحرب.

ـ العمل على تجميد القضية وإسدال ستار النسيان عليها وإبعادها عن دائرة الضوء في الأمم المتحدة كلما أُثيرت، وذلك عبر استخدامها حق النقض.

ـ إيصال العرب إلى وضع يفقدون فيه ثقتهم بالاتحاد السوڤياتي المورد الرئيس للسلاح والذي عقدوا عليه الآمال في حلِّ القضية، وبالتالي زال النفوذ السوڤياتي في الشرق الأوسط.

ـ دفع العرب إلى فقدان ثقتهم بمصر التي عقدوا عليها لواء الزعامة وانتظروا أن تقوم بعملية التحرير، وبالتالي عزلها عن العالم العربي.

وهدف الاتحاد السوڤياتي إلى منع العرب من الإقدام على مغامرة عسكرية ضد إسرائيل قد تُهدِّد مركزه بالانهيار في الشرق الأوسط في حال تعرضهم لهزيمة أخرى قد تؤدي إلى تورطه في مواجهة ساخنة مع الولايات المتحدة الأميركية، وقد أثَّر هذا التوجه على إمدادات مصر وسوريا بالأسلحة التي اتصفت بالتذبذب.

لقد حفلت الأعوام الثلاثة التي أمضاها أنور السادات في الحكم قبل نشوب حرب ٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣م، بالتحركات والاتصالات السياسية بين مصر وبين كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي، دارت كلها في الدائرة نفسها التي لا تنتهي، وهي دائرة الحل السلمي، فتعدَّدت المبادرات السلمية التي لم تؤد إلى نتائج إيجابية، فاقتنع أنور السادات في نهاية مطافها أنه لا يوجد حل حقيقي اسمه الحل السلمي إنما الاستسلام لشروط إسرائيل التي تدعمها الولايات المتحدة الأميركية، لذلك رأى التقارب مع الإدارة الأميركية التي بيدها مفاتيح الحل السلمي مُحدثاً تغييراً جذرياً في السياسة المصرية التقليدية التي كانت ترتكز على الاتحاد السوڤياتي، وقد هدف من خلال سياسته الجديدة ما يأتي:

ـ إحداث تقارب بين مصر والولايات المتحدة الأميركية يمكن عبر إزالة الشكوك وعدم الثقة الذي استمر قائماً منذ أن قطعت مصر علاقتها معها بعد حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧م.

ـ إقامة علاقات واتصالات مباشرة بين البلدين من أجل التسوية السلمية، والمعروف أن روسيا كانت تتولى من قبل هذه المهمة نيابة عن مصر بتفويض من جمال عبد الناصر، فأراد إخراج بلاده من دائرة استقطابها، وتحويل العلاقة معها إلى علاقة متوازنة لا تُثير شكوك الدول الغربية.

ـ توثيق عرى الصداقة والتعاون مع الدول العربية حرصاً على إحياء الجبهة الشرقية

مع إسرائيل، وضمان إمداد مصر بالمال من دول النفط[١].

كان طريق الاتصال الوحيد بين مصر والولايات المتحدة الأميركية بعد قطع العلاقات السياسية بينهما؛ هو مكتب الإشراف على المصالح الأميركية الذي كان يعمل من خلال السفارة الإسبانية في القاهرة، ويتولى إدارته أحد السياسيين الأميركيين ويدعى دونالد بيرغس[٢].

لقد جرى أول اتصال بين أنور السادات والإدارة الأميركية في (٣٠ رجب ١٣٩٠هـ/ ١ تشرين الأول ١٩٧٠م) عقب تشييع جنازة جمال عبد الناصر، فقد اجتمع الرئيس المصري بالمبعوث الأميركي إليوت ريتشاردسون الذي أوفدته حكومته للتعزية، وحمَّله رسالة إلى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، ولكنه لم يتلقَّ أي رد عليها، ويبدو أن لذلك علاقة بالتقرير الذي قدَّمه المبعوث الأميركي إلى الإدارة الأميركية لدى عودته، المتضمن أن أنور السادات لا يمكنه البقاء في الحكم أكثر من أربعة أسابيع إلى ستة أسابيع[٣].

وقدم في (١٦ رمضان/ ١٥ تشرين الثاني) إلى القاهرة، كمال أدهم صهر الملك السعودي فيصل ومستشاره وأحد الرجال الأقوياء في الإدارة السعودية، والمقرَّب من المخابرات المركزية الأميركية، فاجتمع مع أنور السادات وأعلمه بمدى قلق الإدارة الأميركية من الوجود السوڤياتي في مصر، فأوضح له السادات أن هذا الوجود هدفه حماية مصر من الغارات الجوية التي تقوم بها الطائرات الأميركية التي تزودها أميركا لإسرائيل، وأكَّد له أنه على استعداد لإخراج السوڤيات من مصر مقابل تحقيق انسحاب إسرائيل إلى المضايق.

نقل كمال أدهم هذا التعهد إلى الإدارة الأميركية بعد أن استأذن أنور السادات في ذلك، ولم يلبث هذا الحديث أن تسرَّب إلى المسؤولين السوڤيات عبر «السناتور» الأميركي هنري جاكسون الذي تعمَّد إيصاله إليهم بهدف الإيقاع بينهم وبين مصر لصالح إسرائيل الأمر الذي سبَّب متاعب كثيرة للسادات[٤].

وتسلَّم أنور السادات في (٢٥ شعبان ١٣٩٠هـ/ ٢٤ كانون الأول ١٩٧٠م) أول رسالة شخصية من الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون يهنئه بعيد ميلاده الثاني والخمسين، فانتهز هذه الفرصة وأرسل رسالة إلى الرئيس الأميركي ضمَّنها استعداد مصر لحل سلمي مُشرِّف، لكنه فاجأ العالم في (٨ ذي الحجة ١٣٩٠هـ/ ٤ شباط ١٩٧١م) بمبادرته للسلام المبنية على الأسس الآتية:

---

(١) حمَّاد، جمال: من سيناء إلى الجولان: ص١٧٢.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) السادات: ص٢٩٦.

(٤) حمّاد: ص١٧٣.

١ ـ انسحاب إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة إلى المضايق مقابل فتح القناة للملاحة بعد أن تعبر القوات المصرية إلى شرقي القناة.

٢ ـ تمديد المدة المؤقتة لوقف إطلاق النار الواردة في مبادرة روجرز وهي ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر.

٣ ـ إعادة العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأميركية.

٤ ـ وقف إطلاق نار رسمي.

٥ ـ إن ذلك يساعد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في سعيه التوصل إلى اتفاق إجراءات تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢[١].

لقد هدف السادات من البند الأول ما يأتي:

ـ إتاحة الفرصة للقوات المصرية العابرة إلى الضفة الشرقية، مواصلة التقدم شرقاً لتحرير سيناء إذا رفضت إسرائيل تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب.

ـ استقطاب دول أوروبا الغربية عبر إتاحة الفرصة لها بإعادة استخدام قناة السويس، الشريان الحيوي لتجارتها مع الدول الآسيوية وبخاصة صادراتها من النفط الذي ارتفعت أسعاره نتيجة إغلاقها.

ـ تغيير صورة العرب أمام العالم لأن إسرائيل كانت تزعم أنه لا يوجد بين العرب من يستطيع أن يعقد اتفاقية سلام معها.

وجدت هذه المبادرة استجابة سريعة من جانب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غونار يارينغ، فطلب من مصر إيداع الأمم المتحدة تعهداً خطياً تُبدي فيه استعدادها بتنفيذ الفقرة الواردة في القرار رقم ٢٤٢ الخاصة بضمانات الأمن التي ستُقدم إلى إسرائيل، كما طلب من الحكومة الإسرائيلية تقديم تعهد خطي عن الفقرة التي تخصها في القرار والتي تتعلق بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة.

أبدت مصر استعدادها وتجاوبها مع طلب يارينغ، في حين رفضت إسرائيل تقديم التعهد المطلوب مبدية سوء نيتها تجاه تطبيق القرار المذكور وتمسّكت بما استولت عليه من الأراضي العربية بالقوة.

تُعدُّ مبادرة أنور السادات حلقة مهمة في سلسلة التحركات لإعداد المسرح الدولي، فقد ساهمت مساهمة كبيرة في:

ـ تحسين صورة مصر في الغرب بفعل أن المبادرة تقترح خطوات عملية في التأكيد على مصالح الدول الأوروبية.

ـ قيام وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية وليم روجرز بزيارة القاهرة في

---

(١) السادات: ص٣٠٠.

مطلع (ربيع الأول ١٣٩١هـ/أيار ١٩٧١م) ضمن جولة له في الشرق الأوسط، وكانت أول زيارة لوزير خارجية أميركي منذ عام (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م) كما أنها تمت في ظل علاقات سياسية مقطوعة بين الدولتين منذ عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، وقد عبَّر روجرز خلال لقاءاته في القاهرة عن تقديره لموقف مصر الإيجابي من مقترحات يارينغ وبخاصة فيما يتعلق باستعداد مصر الاعتراف بإسرائيل والعيش معها بسلام، ولكن الوزير الأميركي استبعد قيام بلاده بالضغط على إسرائيل على الرغم من تأكيده على عدم موافقة الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو إجراء تعديلات كبيرة على الحدود، كذلك استبعد أن تتقدم الولايات المتحدة الأميركية بآراء مُحدَّدة، إذ إنه لا بديل في رأيها عن الاتفاق بين مصر وإسرائيل، وأن مهمته لا تتجاوز الإسهام في التوفيق بين الطرفين.

وظهر فشل جولة روجرز بعد زيارته إلى إسرائيل في إرساء قاعدة عمل مشترك لتحقيق تسوية شاملة يكون بدايتها حلاً مرحليّاً بفتح قناة السويس للملاحة الدولية وذلك بفعل الشروط التي وضعتها إسرائيل وعدم استعداد الولايات المتحدة الأميركية الضغط عليها[١].

وكان أنور السادات قد أمل في أن تنجح مبادرته السلمية، لكن خاب أمله بفعل رفضها من قِبل إسرائيل، وبرودة تلقيها من قِبل الولايات المتحدة الأميركية التي تبنَّت المطلب الإسرائيلي بعقد اتفاق جزئي بين مصر وإسرائيل، وإعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، وكانت مصر تصرُّ على ضرورة ارتباط اتفاقية فتح القناة باتفاقية الحل الشامل.

تجاه انسداد أفق التسوية، فاجأ أنور السادات الأميركيين بتوقيع اتفاقية تعاون مع روسيا في (١ ربيع الآخر ١٣٩١هـ/ ٢٧ أيار ١٩٧١م) وقد وقَّعها الرئيس السوڤياتي بودغورني أثناء زيارته إلى القاهرة، مدتها خمسة عشر عاماً، وكان الملك فيصل آنذاك في زيارة رسمية لواشنطن، وقد قرَّر أن يزور مصر أثناء عودته إلى بلاده ليستكشف حقيقة التطورات ويَطمئن ويُطمئن الرئيس الأميركي بأن المعاهدة مجرد مناورة، وجد السادات نفسه مضطراً إليها، وأن مصر لا يمكن أن تكون شيوعية[٢].

وما جرى من حدوث ثورة شيوعية في السودان ضد حكم جعفر النميري في (جمادى الأولى/ تموز)، وشجْبها من قِبل أنور السادات؛ لأنه رفض أن يقوم حكم

---

(١) خليل، أحمد توفيق: الإعداد السياسي للمسرح الدولي، ص٥٨، ٥٩.
مقال في كتاب الندوة الإستراتيجية حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً المحور السياسي.
(٢) السادات: ص٣٠٦، ٣٠٧. حمَّاد: ص٢٢٣، ٢٢٥.

شيوعي على حدود بلاده؛ دفع السوفيات إلى التلكؤ في إرسال السلاح وفقاً للمعاهدة الأخيرة، على الرغم من فشل الثورة وعودة الرئيس السوداني إلى الحكم، فاتسعت الفجوة بينه وبينهم بعد موقفه من هذه الثورة[١].

وعرضت الإدارة الأميركية في (١٢ جمادى الأولى/٦ تموز)، أفكاراً جديدة لتحريك الموقف، نقلتها إلى طرفي النزاع، فأكَّد أنور السادات للمبعوث الأميركي ميشال ستيرنر مدير قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأميركية بأن الاتفاقية مع الاتحاد السوفياتي تأتي في سياق العلاقات القائمة بالفعل، وأن في نيته إعادة العلاقات «الدبلوماسية» مع الولايات المتحدة الأميريكة بعد المرحلة الأولى من الانسحاب، وأرسلت الإدارة الأميركية سيسكو في (أوائل جمادى الآخرة/أواخر تموز) إلى إسرائيل، أجرى مباحثات مع موشى دايان انتهت إلى الفشل.

رأى أنور السادات بعد فشل وزارة الخارجية الأميركية؛ التحول إلى المباحثات السرية مع هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، وأمل أن يعيد تحريك المفاوضات التي توقفت مدة سبعين يوماً، وكان كيسنجر يحاول الالتفاف حول وزارة الخارجية الأميركية، ويُشجع الطرفين المصري والإسرائيلي على فتح قناة للاتصال السري تصل خطوطها إلى البيت الأبيض مباشرة، وكان نفوذه مُستمداً من رئاسته لجنة الأربعين المشهورة التي تضم أجهزة المخابرات والدفاع والتي كان يتم من خلالها رسم سياسة الولايات المتحدة الأميركية[٢].

ومع نهاية عام (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م) أمر أنور السادات بفتح قناة سرية مباشرة بين أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة المصرية، وبين يوجين ترون رئيس المخابرات المركزية الأميركية في مصر، وكان يعمل تحت غطاء سياسي كأحد أعضاء بعثة رعاية المصالح الأميركية.

وجدَّد أنور السادات على أثر زيارته موسكو في (٢٠ شعبان/ ٢١ تشرين الأول)، سياسة مصر تجاه القوتين العظميين تقوم على استمرار الاتصال بهما من دون قبول فرض رأي عليها حول قضيتها، وأن قرار المعركة مصري، فوعدوه هذه المرة بأن يُرسلوا إليه الطائرات والصواريخ ومعها المدربون الذين سيدربون الطيارين المصريين، وأخبرهم بأن عام ١٩٧١م سيكون عام الحسم، وربط ذلك بإمداده بالأسلحة، لكن القادة السوفيات لم يفوا بوعودهم، وتذرَّعوا بانهماكهم بمساندة الهند في حربها مع باكستان في (شوال/كانون الأول)، الأمر الذي أثَّر سلباً على البرنامج الزمني لتوريد الأسلحة إلى مصر، وانقضى ذلك العام من دون أن يُحقِّق

---

(١) السادات: ص٣٠٧.
(٢) حمَّاد: ص١٧٩.

أنور السادات هدفه[1].

وشهد مطلع عام ١٩٧٢م استمرار تصاعد موجة عدم الثقة في العلاقات المصرية ـ السوڤياتية، وتردَّد في الدوائر العسكرية المصرية أن السوڤيات لا يوفون بوعودهم بهدف منع مصر من القيام بعمليات عسكرية الأمر الذي استوجب زيارة قام بها أنور السادات إلى موسكو في (١٥ ـ ١٦ ذي الحجة ١٣٩١هـ/ ١ ـ ٢ شباط ١٩٧٢م)[2] في محاولة لتجاوز أزمة الثقة في العلاقات بين البلدين، وانتهت الزيارة إلى اتفاق على برنامج تسليح القوات المصرية، والتنسيق السياسي بين وزيري خارجية الدولتين بغية التقدم بمبادرات للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، غير أن الأمور لم تجر على نحو طيب بسبب الخلاف حول العملة التي تُسدِّد بها مصر قيمة الأسلحة إلى جانب تعذر تدبير لقاء قمة في موسكو بين بريجينيف ونيكسون في (٦ ربيع الآخر ١٣٩٢هـ/ ٢٠ أيار ١٩٧٢م)، الأمر الذي ألقى بظلاله السلبية على العلاقات المصرية السوڤياتية[3].

وفي قراءة مصرية لنتائج القمة المصرية ـ السوڤياتية، توقَّع أنور السادات باحتمال تباطؤ السوڤيات في إمداد قواته العسكرية باحتياجاتها من الأسلحة لخوض المعركة التي كان يعدُّ لها؛ ما يؤدي إلى تراجع قدرتها وتناقص قدرة مصر على التحرك السياسي على المسرح الدولي، وبالتالي استعادتها سيادتها على أراضيها.

دفعت هذه القراءة إلى تحرك الرئيس المصري، فأصدر في (٢٦ جمادى الأولى ١٣٩٢هـ/ ٨ تموز ١٩٧٢م) قراراً بطرد الخبراء السوڤيات من مصر، وظنَّ أن الأميركيين سوف يرحِّبون بهذه الخطوة ويستجيبون لمطالبه، لكن شكَّل هذا القرار مفاجأة للمراقبين الخارجيين وبخاصة الأميركيين؛ لأن أنور السادات كان يشيد دائماً بالاتحاد السوڤياتي كصديق، وبدا نذيراً بتحول سياسي جذري في التوجه المصري نحو الولايات المتحدة الأميركية، وعلى الرغم مما أُثير حوله من تساؤلات وبخاصة انعكاساته على الدعم السوڤياتي لمصر، فإن الإدارة الأميركية لم تكن مستعدة لأنْ تدفع ثمناً لأنور السادات في شيء حصل عليه بالفعل من دون استشارتها[4]، على الرغم من ترحيبها بهذه الخطوة.

لكن سرعان ما احتوى الطرفان المصري والسوڤياتي انعكاسات هذه الخطوة السلبية، فظهرت في (محرم ١٣٩٣هـ/ شباط ١٩٧٣م) بوادر تحسن ملحوظ في

---

(١) السادات: ص٣٠٨، ٣٠٩.
(٢) المرجع نفسه: ص٣١٠.
(٣) المرجع نفسه: ص٣١١. حمَّاد: ص٢٣٤ ـ ٢٣٩.
(٤) هيكل: ص١٢٤.

العلاقات المصرية ـ السوڤياتية أسفرت عن قيام مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل بزيارة ناجحة إلى موسكو تناولت التحرك المصري السياسي وزيادة إمكانات التنسيق والتعاون بين البلدين وذلك على أثر رسالة بعث بها بريجينيف إلى أنور السادات في (١٣ ذي الحجة ١٣٩٢هـ/ ١٨ كانون الثاني ١٩٧٣م)، وبناء على هذه الزيارة الناجحة أرسل أنور السادات الفريق أحمد إسماعيل وزير الدفاع إلى موسكو في شهر شباط أيضاً، أجرى مباحثات عسكرية مع القادة السوڤيات أسفرت عن الاتفاق على صفقة مهمة من الأسلحة السوڤياتية[١].

كان هدف الولايات المتحدة الأميركية إنهاء الوجود العسكري السوڤياتي في مصر، فجدَّدت الاتصال بالمسؤولين المصريين في (جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ/ تموز ١٩٧٢م) عبر رسالة بعث بها هنري كيسنجر تضمَّنت دعوة إلى إجراء محادثات سرية على مستوى عال، لم يتعجَّل هؤلاء الاستجابة للدعوة، وفضَّلوا التريث لاستيضاح الأسس التي يقترحها الجانب الأميركي والتشاور مع الاتحاد السوڤياتي حول الموضوع تدعيماً لتجاوز أزمة إنهاء مهمة الخبراء السوڤيات[٢].

وشعر أنور السادات في بداية (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) أن الحاجة أضحت ماسة إلى اتصال يتم على مستوى عالٍ مع واشنطن لشرح الموقف المصري للرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي، بطريقة مباشرة، فأرسل حافظ إسماعيل إلى العاصمة الأميركية، قابل هنري كيسنجر ثم اجتمع بنيكسون في (٢٠ محرم/ ٢٣ شباط)[٣] وقد تمَّ التفاهم بين الطرفين على ازدواجية المباحثات، فتجري الأولى مع وزارة الخارجية الأميركية وتكون علنية، وتجري الثانية على مستوى البيت الأبيض مع كيسنجر وتكون سرية ومكثفة، تتناول النواحي الإجرائية والموضوعية المتعلقة بالنزاع في الشرق الأوسط.

وجرى لقاء ثانٍ بين حافظ إسماعيل وكيسنجر في باريس في (ربيع الآخر/أيار)، أكد فيه الجانب الأميركي للجانب المصري تمسكه بموقفه الذي يقوم على الأسس الآتية:

- ضرورة التفاوض بين الأطراف المعنية.
- عدم رغبة الولايات المتحدة الأميركية في فرض حل معين على الأطراف المعنية.
- ربط الانسحاب الإسرائيلي بدواعي أمن إسرائيل.

---

(١) السادات: ص٣٢٢، ٣٢٣.
(٢) عبد المنعم: ص٦٢.
(٣) السادات: ٣١٧.

ـ عدم رغبة الولايات المتحدة الأميركية الضغط على إسرائيل[1] إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن واقعة تحت ضغط يفرض عليها عدم الاقتراب من تناول أزمة الشرق الأوسط.

وخرج الجانب المصري بانطباع بأن واشنطن تسعى إلى إبرام اتفاق مرحلي يهدف إلى فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية في الوقت الذي يصرُّ فيه الجانب المصري على التسوية الشاملة.

الواضح أن العقبة البارزة التي واجهت جهود السياسة المصرية الساعية إلى تحرير الأراضي المحتلة وإزالة آثار العدوان تتمثّل بالمشروع الصهيوني بالتوسع، بالإضافة إلى التوازنات الدولية التي فرضت نطاقاً معيناً للتحرك السياسي على الساحة الدولية، وقد حاولت مصر الاستفادة منها إلى أبعد الحدود الممكنة، مع الملاحظة أن تلك التوازنات لم تكن تسمح بنجاح جهود التسوية السلمية على أساس قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، وبخاصة أنها حمَّلت مصر مسؤولية اندلاع الحرب.

حرب عام ١٩٧٣م

ممهدات الحرب

على الصعيد الداخلي: عندما نتحدث عن إعداد الدولة للحرب بصفة عامة، نجد أنه يعني تطوير قدراتها وإمكاناتها، وأسلوب استخدامها النواحي كافة، ومنها المدنية على الصعيد الداخلي، والواقع أن هذا المفهوم لم يُطبَّق قبل عام ١٩٦٧م، وظهر بعد ذلك لأول مرة موضوع إعداد الدولة للحرب، وتمَّ البدء في تطبيق أُسسه ومبادئه والتزاماته.

كان إعداد الجبهة الداخلية ضرورياً لدعم القوات العسكرية وتولي مسؤولياتها عندما تبدأ الحرب مع اتخاذ الإجراءات التي تضمن العمل السليم في مجال الإنتاج والخدمات في مرافق الدولة جميعها مع الحفاظ على الروح المعنوية العالية للشعب[2].

لقد بذلت الدولة بكل أجهزتها وقطاعاتها جهوداً كبيرة للإعداد للحرب، وضحَّى الشعب بالكثير في سبيل الاستعداد لتحرير الأرض، ويبدو أن التخطيط لإعداد الدولة للحرب بدأ عقب هزيمة عام ١٩٦٧م القاسية والمريرة على الشعب المصري، بحيث

---

(١) عبد المنعم: ص٦٢.

(٢) الجريدلي، اللوء حسن: إعداد الدولة للحرب، ص٣٠. مقال كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور العسكري وحلقة النقاش.

يتماشى مع الموقف السياسي والعسكري والاقتصادي والمعنوي الصعب الذي نتج عن الهزيمة.

ففي الوقت الذي كان يتم فيه إعادة بناء القوات المسلحة، كان يتم إعداد اقتصاد الدولة لمواجهة الموقف الجديد، وإعداد أراضٍ لتكون مسرحاً للعمليات، وإعداد الشعب لمواجهة الحرب، ونهضت الإرادة المصرية من وسط اليأس، وانطلقت لتعلن رفضها للهزيمة وتصميمها على إزالة آثار العدوان.

كان من الضروري أن تبدأ الدولة في ترسيخ قواعد وأسس سليمة لتقود مسيرتها الشاقة المقبلة نحو الهدف الأسمى وتُهيئ المناخ الداخلي لصمود الشعب، وتحمُّله مسؤوليات المعركة عبر التخطيط الأمثل لاستغلال قدراته وإمكاناته وإعداده حتى يصبح قوة فعَّالة في الحرب.

وكان العمل الرئيس لأجهزة الإعلام والمنظمات الشعبية هو إقناع الشعب بسياسة الدولة وقبول جهودها من أجل تحقيق هدفها، وتهيئة المناخ المناسب للقيادة السياسية، كما كان من الضروري إعداد أجهزة الدولة نفسها للتحوُّل من حال السلم إلى حال الحرب والعمل تحت ظروفها من دون توقف ولا اضطراب، وهذا يعني الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وقت الحرب، واستمرار سيطرتها على أجهزتها، وتلبية مطالب الشعب.

وقرَّر مجلس الوزراء خلال جهوده التنسيقية بين الجانبين العسكري والمدني لخدمة المجهود العسكري؛ تشكيل لجنة في (٧ ذي القعدة ١٣٩٢هـ/ ١٣ كانون الأول ١٩٧٢م) من القوات المسلحة لمعاونة الوزارات كل في اختصاصها في إعداد تصورها وموقفها ودورها أثناء العمليات العسكرية، والتنسيق معها على أسلوب عملها خلال الحرب بهدف ضمان استمرار السيطرة، وحسن الأداء، وحشد الطاقات المادية والمعنوية لدعم المجهود الحربي طوال مدة الصراع المسلح، والواقع أنه تمَّ تحديد ذلك كله.

واتسمت هذه الخطوة بالتعاون الوثيق الذي ساد أثناء إجراءات التنسيق بين القيادة العسكرية والوزارات المختلفة، فحُددِّت مسؤوليات كل وزارة وفقاً لتخصصها، وأسلوب التعامل معها ودورها، وموقعها أثناء إعداد القوات المسلحة وخلال العمليات العسكرية مع القدرة على التنفيذ والحركة والسيطرة تحت ظروف الحرب، والاستمرار في تأمين حاجات الشعب[1].

وعملت الدولة على تحويل النظام الاقتصادي من اقتصاد السلم إلى اقتصاد

---

(١) الجريدلي: ص٤٤، ٤٥.

الحرب عبر الاستخدام المتوازن لموارد الدولة وتلبية متطلبات المجهود الحربي، واستمرار الحياة الطبيعية وقت الحرب، والمعروف أن مصر فَقَدَت عقب حرب عام ١٩٦٧م عنصرين مؤثرين في مواردها الاقتصادية وهما قناة السويس والبترول، مقابل ازدياد مُطَّرد في مطالب المجهود الحربي، فضلاً عن ضرورة القدرة على البقاء والاستمرار في ظروف الحرب في ظل ارتفاع المعدلات العالية للاستهلاك المنتظر، والواقع أن الشعب المصري تحمَّل الكثير من التضحيات لكنه اجتاز هذه المرحلة بنجاح.

وكان من الضروري على الصعيد الاقتصادي تحويل جزء كبير من الصناعات المدنية إلى الإنتاج الحربي، وهي عملية مبنية على المطالب الرئيسة للقوات المسلحة الخارجة عن الصناعات الحربية، والمطلوب تدبيرها من الصناعات المدنية، بالإضافة إلى التأمين المحلي الذاتي بواسطة العاملين في المنشآت تحت إشراف وتدريب القوات المسلحة، وقد تمَّ ذلك بنجاح، كما تمَّ أيضاً تأمين السدود والقناطر وبخاصة السد العالي وخزان أسوان ضد ردود الفعل المنتظرة من العدو.

وجرى كذلك إعداد وسائل النقل البرية والجوية والبحرية والنهرية وطرق ووسائل تحركها، وتأمين معدات تشغيلها وصيانتها وإصلاحها، والعنصر البشري الكفء لتشغيلها وإدارتها، وقد نال هذا القطاع اهتماماً خاصّاً من جانب الدولة مع الازدياد المُطَّرد لمطالب المجهود الحربي من وسائل النقل المدنية لنقل احتياجات القوات المسلحة إلى الجبهة فضلاً عن الاستعانة بالعديد من المعدات المدنية اللازمة لإنشاء الطرق العسكرية في الجبهة، وتجهيز الدفاعات والسواتر والمناطق الابتدائية للهجوم، وبصفة عامة الاشتراك في تجهيز مسرح العمليات بمفهومه الشامل.

وكان للنفط وتوفيره عناية خاصة أيضاً، فعُقدت اجتماعات عديدة بين القيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة البترول، لمناقشة احتياجات الدولة والقوات المسلحة من النفط، وكيفية تأمينها وتخزينها، مع دراسة الخطط البديلة لاستمرار توفُّر البترول أثناء العمليات العسكرية، ومواجهة الاحتمالات كافة، وقد أمكن تحقيق نتائج عملية لهذه الخطط البديلة[1].

على الصعيد العربي: أصابت نتائج حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧م العرب بهزة عنيفة فرضت عليهم الاقتراب من الواقع الذي بدأ في إصلاح العلاقات العربية ـ العربية، والمعروف أن هذه العلاقات يوم اندلاع الحرب كانت تبعث على الحسرة، فقد كان الانقسام قائماً بين العرب، ودخلت ثلاث دول عربية الحرب ضد عدو

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: الجريدلي، ص٤٢ ـ ٤٥.

مشترك من دون توافر حد أدنى من الثقة بينها، فقد أصاب الفتور العلاقة بين مصر وسوريا منذ الانفصال الذي حدث عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م) وهما الدولتان الرئيستان من دول المواجهة، لا يمكن خوض معركة ناجحة ضد إسرائيل من دون قيام علاقة وثيقة بينهما تصل إلى حد التحالف[١].

واستخلصت مصر الدرس الذي أدارت بموجبه الحرب، ويتلخَّص في عدم إمكان خوض حرب ناجحة وتحقيق أي انتصار في غياب تضامن عربي يشمل الأمة كلها أو غالبيتها العظمى ويضم سوريا في الأساس، وكان الوضع العربي هو العامل ربما الأبرز وراء الهزيمة، وقد فرضت مزايداته المتصاعدة ارتباكاً في السياسة المصرية نجم عنه ارتكاب خطأ كبير بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، الأمر الذي أعطى إسرائيل الذريعة التي كانت تنتظرها لخوض الحرب.

كان إصلاح العلاقات العربية ـ العربية أولية في سياسة مصر بعد أن استيقظ العرب على هزيمة عام ١٩٦٧م، ودفعوا ثمناً باهظاً بسبب تردي علاقاتهم مدركين ضرورة إعادة صياغة مواقفهم، وهو الإدراك الذي ظهرت مقدماته في قمة الخرطوم في آب ١٩٦٧م، وكانت هذه القمة بدورها نتاج إدراك مصري مبكر صنعته فداحة نتائج الحرب بضرورة إعادة ترميم العلاقات بين الدول العربية، وتوضَّح هذا الإدراك من خلال رسالة جمال عبد الناصر إلى الملوك والرؤساء العرب والتي تضمَّنت هذا المعنى عبر تأكيد الحاجة إلى موقف عربي موحد[٢].

كان حجم التجاوب مع دعوة مصر إلى بناء موقف عربي موحَّد؛ مُشجعاً، بدليل توافد عدد من القادة العرب إلى القاهرة خلال شهر (ربيع الآخر ١٣٨٧هـ/ تموز ١٩٦٧م) من دون ترتيبات مسبقة، وعلى هذا النحو كان انعقاد مؤتمر الصمود العربي في القاهرة عضوياً يعكس الوصول إلى موقف عربي مُوحَّد، وشكَّل نقطة التحول نحو الواقعية السياسية في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

نجحت القيادة المصرية بهذه السياسة الجديدة في إقناع دول عربية بأولية التضامن العربي الشامل الذي يُتيح إمكانات التعاون والتنسيق والعمل المشترك لإزالة آثار العدوان واستعادة الأراضي العربية المحتلة، ومع ذلك كان من المتعذر الوصول إلى موقف عربي مُوحَّد كليّاً، فقد ظهرت خلافات عربية جديدة مثلما حدث عندما قبلت

---

(١) وحيد، عبد الحميد: التحرك المصري في الدائرة العربية، ص٧٩: مقال في كتاب، الندوة الاستراتيجية. حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور السياسي.

(٢) وحيد: ص٨١.

مصر والأردن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ في حين رفضته سوريا وأيدها في ذلك ثلاث دول عربية، واستمرت هذه الخلافات وتصاعدت بسبب مبادرة وليم روجرز وقبولها من قِبل مصر، كما لم تتوقف الحملات الإعلامية الموجهة من دول عربية أخرى ضد مصر، وبقيت الشكوك والهواجس مُؤثِّرة على جهود إعادة بناء العلاقات العربية ـ العربية[1].

وما جرى من انقلابات في بعض الدول العربية خلال المدة بين (١٣٨٧ ـ ١٣٩٠هـ/ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠م) في اليمن والعراق وسوريا والسودان، أثّرت إيجاباً على العلاقات العربية ـ العربية، فقد أتاح التغيير الذي حصل في سوريا بقيادة حافظ الأسد فيما عُرف بالحركة التصحيحية، إمكانات أفضل للتحرك العربي.

ولم تكن المملكة العربية السعودية بأقل أهمية من منظور إعادة بناء العلاقات العربية ـ العربية، من هنا كان وقف الصراع بينها وبين مصر ضرورياً من ناحيتين:

الأولى: سياسية بفعل زوال الانقسام على أساس نوع نظام الحكم في مصر الذي ولَّى بعد رحيل جمال عبد الناصر.

الثانية: مادية بفعل الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المملكة في مساندة المجهود الحربي لمصر وسوريا، وقيادة معركة النفط.

وساعد تولي أنور السادات الحكم في مصر في الوقت نفسه تقريباً على تضييق الفجوة التي ما برحت قائمة، بين مصر والمملكة العربية السعودية، إذ بقي قدر من الجفاء كان من الصعب تخطيه تماماً على المستوى القيادي بين جمال عبد الناصر والملك فيصل، ولم يكن أنور السادات طرفاً فيه قبل أن يتولى الحكم، ولذلك كان سهلاً عليه أن يقيم علاقات طيبة مع العاهل السعودي، وشكَّلت زيارة الملك فيصل إلى مصر في (ربيع الآخر ١٣٩١هـ/ حزيران ١٩٧١م) تدشيناً لتلك العلاقات التي أثَّرت بدورها على العلاقات العربية ـ العربية، واقترن ذلك بتنامي النفوذ السعودي على الصعيدين العربي والإسلامي الذي استند إلى قوة المال، لكنه لم يُلغ دور مصر على الرغم مما تعرَّض له بعد ذلك بفعل اتفاق كامب ديڤيد.

وهكذا تضافرت ظروف بناء تضامن عربي ثلاثي في مطلع السبعينيات ربط القاهرة ودمشق والرياض.

وعلى هذا الشكل سعت القيادة المصرية إلى تنقية الأجواء ولو نسبياً على الصعيد العربي الأوسع مع إدراك استحالة أن تكون هذه التنقية كاملة، وبخاصة في ظل تباين المواقف العربية تجاه حرص مصر على استنفاد جهود الحل السلمي كلها والتي

---

(١) وحيد: ص٨٣.

استقرت على نواة ثلاثية صلبة للتضامن العربي[1].

على الصعيد الدولي: تكثَّفت الجهود المصرية لكسر حلقة اللاسلم واللاحرب وذلك في المدة منذ أن تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٠م حتى نشوب حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م، والهدف هو محاولة توضيح سياسة مصر على الصعيد الخارجي في مرحلة صعبة لم تكن التوازنات الدولية تسمح بإجراء ضغوط كافية للتوصل إلى تسوية مقبولة بالطرق السلمية، وبخاصة إزاء تعنت إسرائيل والمساندة الكاملة لها من جانب الولايات المتحدة الأميركية سياسياً وعسكرياً فضلاً عن صدمة الهزيمة وما صاحبها من صورة ظالمة على المسرح الدولي نسبت إلى مصر، ضحية العدوان، مسؤولية اندلاع الحرب، لذلك كان عليها تصحيح الصورة وتبيان الحقائق لتحويل الرأي العام الدولي إلى اتخاذ موقف مُنصف، وتأكيد حق مصر في استرداد أراضيها بالوسائل السلمية والعسكرية.

وتزامن مع جهود مصر في سعيها لاستعادة أراضيها بالطرق السلمية توجه الدولتين العظميين نحو التهدئة وسياسة الوفاق، وتجنُّب المواجهة في الشرق الأوسط؛ ما أدى إلى حال الاسترخاء العسكري الذي حمل في طياته الإبقاء على الوضع الراهن، وتزايد صعوبة تغيير توجهات المواقف لاسترجاع الأراضي وإزالة آثار العدوان[2].

وقبلت مصر مقترحات السلام كافة انطلاقاً من إمكان التوصل إلى تسوية سلمية تقوم على الدمج بين مبادراتها وبين مقترحات الأمم المتحدة التي تُمثل الإطار العام للتسوية النهائية مع التحفظ بأن السلام العادل والدائم لن يتحقَّق في النهاية إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، لكن إسرائيل سارعت إلى رفض المبادرات كافة، وأصرَّت على توجهها للحل الجزئي عبر إعادة فتح قناة السويس في إطار انسحاب جزئي لقواتها كما ذكرنا.

وشعرت مصر آنذاك بظهور تطورات إيجابية مهمة على الساحة الدولية، وبخاصة في الأمم المتحدة، ما يُعطي دلالات مشجعة على تأييد المطالب المصرية العادلة إزاء الجهد المتواصل الذي بذلته في السعي إلى تسوية سلمية للنزاع وشرعية حقها في استرداد سيادتها الكاملة على أراضيها، فأسرعت بالتحرك للاستفادة من هذا التأييد الدولي لقضيتها عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي المجال الطبيعي للتحرك المصري في مخاطبة الرأي العام العالمي، ويُذكر بأن نظرة هذا الرأي العام إلى مصر في أعقاب حرب عام ١٩٦٧م، كانت متحاملة، فقد حمَّلها مسؤولية اندلاع

(١) لمزيد من التفاصيل راجع: وحيد، ص٧٧ ـ ٨٧.

(٢) خليل: ص٥٦، ٥٧.

الحرب، وإغلاق قناة السويس في وجه الملاحة العالمية، لذلك كان على مصر تصحيح هذه النظرة، وتأكيد حقها في استعادة سيادتها على أراضيها بالوسائل المتاحة.

كان دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات أهمية خاصة بالنسبة لجهود مصر في إعداد المسرح الدولي لمساندة وجهة نظرها بخاصة ووجهة النظر العربية بعامة، وتبلور الموقف المصري في مشروع قرار أعدَّه محمود رياض وزير الخارجية المصري بالتشاور مع وفود الدول الأفريقية حول قضية الشرق الأوسط بكاملها، وقدَّمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرين عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) وأقرته الجمعية بأغلبية كبيرة على الرغم من المساعي المضادة من جانب الولايات المتحدة الأميركية التي لم تنجح في استقطاب الدول الغربية كلها للتصويت ضد مشروع القرار الذي اقتصر على ست عشرة دولة.

كان ذلك أولى محاولات مصر الناجحة لترجيح وجهة نظرها، واستقطاب التأييد على الساحة الدولية لوجهة النظر العربية بالنسبة لشقي النزاع في الشرق الأوسط، الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب عام ١٩٦٧م، وحقوق الشعب الفلسطيني، حيث تضمن القرار الصادر في (٣ شعبان/ ٤ تشرين الأول) ولأول مرة نصوصاً تفسيرية واضحة بأن الانسحاب الذي يطالب به القرار رقم ٢٤٢ يكون من الأراضي العربية المحتلة كافة منذ ٥ حزيران عام ١٩٦٧م، واحترام حقوق الفلسطينيين التي لا غنى عنه في إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط.

وكانت مذكرة غونار يارينغ الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ٨ شباط عام ١٩٧١م ورَدُّ الطرفين المصري والإسرائيلي عليها؛ محوراً أساسياً خلال المدة اللاحقة للجهود المصرية في إعداد المسرح الدولي، ونجحت مصر من خلال الأمم المتحدة في كسب الرأي العام العالمي الذي أيَّد وجهة نظرها، وتأكد ذلك عندما طرحت مصر القضية في مجلس الأمن الدولي في (جمادى الأولى ١٣٩٣هـ/ حزيران ١٩٧٣م) عقب جولات قام بها «الدبلوماسيون» المصريون على الصعيد الدولي، فأصدر المجلس قراراً بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بوضع تقرير بقضية الشرق الأوسط يشمل تطوراتها منذ صدور القرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٦٧م، على أن ينظر المجلس في التقرير في جلسة لاحقة، وفعلاً، ناقش المجلس التقرير في جلسة عقدها في (٢٣ جمادى الآخرة/ ٢٤ تموز)، وتقدمت على أثر المناقشات، ثماني دول من دول عدم الانحياز بمشروع قرار، وعلى الرغم من عدم صدوره بسبب استخدام الولايات المتحدة الأميركية حق

النقض، فقد حاز المشروع على ثلاثة عشر صوتاً، وبذلك أظهرت نتيجة التصويت تأييد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية للموقف المصري، وموافقتهم على إدانة استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وعدم تعاونها مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وهو ما نصَّ عليه مشروع القرار.

صاحب ذلك تحركات مهمة لمصر على المستوى الأفريقي، ونجحت جهودها في تشكيل لجنة الحكماء الأفارقة المُشكَّلة من أربعة رؤساء، كانت الأولى من نوعها، وذلك بناء على قرار على مستوى القمة في (ربيع الآخر ١٣٩١هـ/ حزيران ١٩٧١م)، وحاولت هذه اللجنة اختراق موقف الحكومة الإسرائيلية المتعنت، وقد أنهت أعمالها بعد زيارتها لكل من مصر وإسرائيل، وأصدرت بياناً تضمَّن أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية يشبه الاحتلال الأجنبي الذي عرفته أفريقيا، وبالتالي فإن مقاومته تتصف بالشرعية.

واتخذ مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في (ربيع الآخر ١٣٩٣هـ/ أيار ١٩٧٣م) لأول مرة، قراراً صريحاً وواضحاً بإدانة إسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية، وإصرارها على رفض القرارات الدولية، وعدم الاعتراف بحقوق شعب فلسطين، وقد أسهم هذا المؤتمر وقراراته الصريحة في زيادة عزلة إسرائيل في أفريقيا.

وبذلك استكملت مصر إعداد المسرح الدولي لمعركة تشرين الأول بعد أن بلغت جهودها للتوصل إلى حل سلمي ذروتها من دون أن تجد استجابة سوى حل جزئي مرحلي نتيجة للتعنت الإسرائيلي والمساندة الأميركية له، ولم تكن على استعداد لتقديم مزيد من التنازلات، فكانت المعركة ضرورية لتحطيم أسطورة التفوق الإسرائيلي، واستعادة مصر أرضها وحقوقها وكرامتها بأيدي أبنائها.

على صعيد الخطة العسكرية: فرضت إسرائيل من خلال حرب حزيران عام ١٩٦٧م، أمراً واقعاً بالقوة العسكرية على العرب بهدف التوسع ودفعهم إلى الاستسلام، فحقَّقت بذلك تفوقاً عسكرياً على الدول العربية مجتمعة الأمر الذي يمنع العرب من التفكير في حرب شاملة ضدها في المستقبل بفعل العجز واليأس من جدوى الصراع المسلح.

ورأت إسرائيل في القوات المصرية مصدر الخطر الرئيس والأقوى، لذلك أقامت التحصينات في سيناء، ونظَّمت الخطوط الدفاعية، وأنشأت المطارات، وشقَّت الطرق، ووضعت قوات مدربة وكافية في سيناء لمواجهة أي هجوم مصري محتمل مع اعتمادها بصفة رئيسة على المدرعات، وقدَّرت أن عبور قوات مصرية قناة

السويس بتشكيلات كبيرة، وهي مانع طبيعي مهم بمواصفاته، إلى جانب مقاومة شديدة من قِبَل قواتها؛ يُعدُّ مشكلة صعبة إن لم تكن مستحيلة أمام القوات المصرية العابرة.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر بها القوات المصرية المسلحة إثر هزيمة حزيران عام ١٩٦٧م؛ فقد حرصت القيادة العامة لهذه القوات على تنفيذ مشاريع تعبوية من دون استخدام الجنود بمعدل مرة واحدة كل عام بهدف تدريب القيادة العامة بفروعها المختلفة على دور كل منها في الخطة الهجومية عن طريق إعطاء القادة على مختلف المستويات مواقف تكتيكية مختلفة يتم تسجيلها لهم على خرائط العمليات، ويتخذون بشأنها القرارات التي تتطلبها هذه المواقف، وتقوم هيئة عسكرية بتمثيل أفكار العدو، وتنشب المعركة بين قواته وبين القوات المصرية على الخرائط، ويتم تسجيل الملاحظات على تصرفات القادة المصريين والأوامر الصادرة عنهم إلى وحداتهم مع تخيُّل ما قد يقوم به قادة العدو من تصرفات وردود أفعال تجاه ذلك، وهكذا تستمر المعركة على خرائط العمليات في شكل مواقف متتابعة وفقاً لتصرفات الطرفين المتحاربين، تحت إشراف هيئة التحكيم[(١)].

وكان يجري مقابل ذلك تدريب الوحدات العسكرية بالانتقال من موقع إلى آخر مع معداتها وأسلحتها، ثم انتقالها إلى مكان التدريب المحدَّد والبعيد عن الجبهة، لإجراء التدريب المطلوب، واستمرت هذه المشاريع من عام ١٩٦٨م إلى عام ١٩٧٢م أي أنها أُجريت خمس مرات، أما المشروع السادس الذي كان مقرراً إجراؤه عام ١٩٧٣م، فلم يكن إلا خطة حرب ٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣م التي قامت القوات المصرية المسلحة بتنفيذها بنجاح[(٢)].

وعلى الرغم من أن هذه المشاريع بهذه الطريقة لا تُعدُّ واقعية إلا أنها حقَّقت فائدة كبيرة عبر إظهارها بوضوح حجم وتسليح القوات التي يجب توافرها لتنفيذ خطة هجومية ناجحة على الأرض.

ووضع الفريق محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة، مشروعاً تدريبياً أطلق عليه اسم «التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء» تشترك فيه جميع الوحدات العسكرية، ويعتمد على الأسس الآتية:

ـ الحفاظ على الهدف باستمرار خلال العمليات وهو تدمير العدو وسط سيناء ما يكفل وصول القوات إلى الحدود الشرقية، وعزل قوات العدو المتمركزة في جنوبي سيناء تلقائياً.

---

(١) حمَّاد: ص٣٠٦. (٢) المرجع نفسه: ص٣٠٧.

ـ عبور خمس فرق قناة السويس ليلاً إلى المضائق واستعادتها وتأمينها.

ـ سدَّ المداخل الشرقية للمضائق في الليلة نفسها التي تعبر فيها القوات قناة السويس بواسطة قوات جوية.

ـ تأمين عملية العبور بواسطة قوات الدفاع الجوي مع مد جسور احتياطية وتبادلية لكل فرقة.

ـ تتم الإجراءات الوقائية ضد مواسير اللهب تحت مياه القناة، وفتح الثغرات في الساتر الترابي مع بدء ساعة الهجوم[1].

واقترح الفريق محمد فوزي أن يتم تنفيذ مشروعه على مرحلتين:

الأولى: قبل (١٩ ربيع الأول ١٣٩١هـ/ ١٥ أيار ١٩٧١م)، وأطلق عليها اسم «غرانيت» وتستهدف عبور قناة السويس والوصول إلى المضائق.

الثانية: تستهدف الوصول إلى حدود مصر الشرقية.

عرض محمد فوزي مشروعه على جمال عبد الناصر، فوافق على الخطة شفوياً، وطلب منه تنفيذها بعد انقضاء مدة وقف إطلاق النار في (٨ رمضان ١٣٩٠هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٩٧٠م)، غير أن جمال عبد الناصر توفي في ٢٨ أيلول ١٩٧٠، فعرض محمد فوزي مشروعه على أنور السادات في (١٥ ربيع الأول ١٣٩١هـ/ ١١ أيار ١٩٧١م) الذي خلف جمال عبد الناصر، فلم يوافق عليه، فحاول إقناعه بالعدول عن رفضه، ولكنه أصرَّ على موقفه، ما دفعه إلى تقديم استقالته في (١٧ ربيع الأول/ ١٣ أيار)[2].

عيَّن أنور السادات في (٢٠ ربيع الأول/ ١٦ أيار) اللواء سعد الدين الشاذلي رئيساً لأركان حرب الجيش، فدرس أوضاع القوات المسلحة ورأى أنها لا تسمح لها القيام بهجوم واسع النطاق بهدف تدمير قوات العدو وإرغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة، وأن إمكانات الجيش المصري تسمح فقط إذا تمَّ تجهيزها وتنظيمها أن تقوم بعملية هجومية محدودة تتمثَّل بعبور قناة السويس وتدمير خط بارليف، واتخاذ موقف دفاعي على عمق يتراوح بين عشرة واثني عشر كيلومتراً شرقي القناة، ويمكن بعد إتمام هذه المرحلة التحضير لمرحلة تالية تهدف إلى استعادة المضائق والتي تحتاج إلى أنواع أخرى من السلاح وأسلوب آخر في تدريب القوات[3].

---

(١) حمَّاد: ص٣١٠.

(٢) يبدو أن استقالة محمد فوزي كانت مرتبطة بالإضافة إلى رفض أنور السادات مشروعه باستقالة زملائه الذين شكَّلوا مجموعة الرفض ضد أنور السادات وعلى رأسهم علي صبري.

(٣) رمضان، عبد العظيم: حرب أكتوبر في محكمة التاريخ، ص٥٠، ٥١.

وتوقفت الجهود المبذولة لتحقيق الحل السلمي نهائياً مع بداية عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) في الوقت الذي تمادى فيه الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في إرضاء إسرائيل، فأصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية الأميركية بتجميد أي تحرك أو مبادرة بالنسبة إلى الشرق الأوسط، واستجاب لطلبات إسرائيل بتزويدها بالمزيد من الطائرات، وتعهَّد لها بعدم تقديم أي مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط قبل مناقشتها معها، فوضع بلاده بذلك رهينة للسياسة الإسرائيلية.

كان أمام مصر آنذاك إما قبول الأمر الواقع بمساوئه السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية، أو خوض حرب جديدة ضد إسرائيل في ظل ظروف عسكرية وسياسية صعبة، وكان قرار خوض الحرب هو النتيجة الطبيعية للطريق المسدود التي وصلت إليه الجهود السياسية، وبالتالي أضحت الحرب حتمية[١].

لقد جرى النقاش داخل المؤسسة العسكرية حول نقطتين: إما العودة إلى حرب استنزاف مرة أخرى، أو القيام بعملية هجومية شاملة لتحرير سيناء.

كانت العودة إلى حرب استنزاف لا تُحقِّق هدفاً سياسياً وعسكرياً يترتب عليه تحرير سيناء، لذلك جرى استبعادها.

وتمَّ استعراض خطة تتضمَّن القيام بعملية هجومية ضد العدو في سيناء ضمن إطار خطة شاملة للدولة بهدف تغيير موازين الموقفين السياسي والعسكري في المنطقة، وتهيئة المناخ لدفع الأطراف المتنازعة إلى الحل السلمي[٢]. لكن هذه الخطة واجهت بعض العقبات التي ينبغي تذليها لعل أهمها ما يأتي:

ـ ضعف القوة العسكرية المصرية في مقابل تفوق عسكري إسرائيلي واضح، ويتطلب تصحيح هذا الوضع أسلحة ومعدات عسكرية تحتاج إليها مصر، ويستغرق استيرادها من الاتحاد السوڤياتي إلى سنوات عدة مع ما يحكمها من معايير من جانب القوتين الكبيرتين.

ـ عدم وجود مصدر آخر للسلاح.

ـ عدم ترحيب أو تشجيع الاتحاد السوڤياتي على قيام العرب بحل المشكلة عسكرياً.

ـ عدم سماح الولايات المتحدة الأميركية بتفوق العرب عسكرياً أو بتوازن قوتهم العسكرية مع قوة إسرائيل تحت ستار شعار توازن القوى في المنطقة.

---

(١) الجسمي، المشير محمد عبد الغني: التخطيط للحرب، ص٨٤. مقال في كتاب الندوة الإستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور العسكري وحلقة النقاش.

(٢) المرجع نفسه: ص٨٥.

وطرح اللواء أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة خطة ضمَّنها في تقرير عُرض على المجلس الأعلى للقوات المسلحة في (٢٣ ربيع الآخر ١٣٩٢هـ/٦ حزيران ١٩٧٢م) تقوم على: أن القوات المسلحة ليست في وضع يسمح لها القيام بعملية هجومية من دون مساندة جوية، لذلك ينبغي إعداد القوات الجوية أولاً وإغلاق الفجوة بينها وبين قوات إسرائيل الجوية[١].

وقف أنور السادات من هذه الخطط الثلاث، خطة محمد فوزي، وخطة سعد الدين الشاذلي، وخطة أحمد إسماعيل؛ موقف المتردد، في بادئ الأمر وتراوح تصوره للمعركة بين إطارين:

الأول: العمل على تنفيذ الخطة ٢٠٠، أي التحرير الشامل لسيناء.

الثاني: العمل على تكوين قوة ردع قبل خوض المعركة.

وطلب التفكير فيما يجب اتخاذه من إجراءات في حال اضطرت مصر إلى الدخول في المعركة قبل الانتهاء من بناء قوة الردع.

عارض سعد الدين الشاذلي رأي أحمد إسماعيل، وأوضح أن ربط المعركة بإعداد القوات الجوية، يعني تأهيلها سنوات عدّة؛ لأن الفجوة بين القوات المصرية والإسرائيلية تميل إلى الاتساع ولا يوجد أمل في تضييقها في المستقبل القريب، ورأى أن تُخطِّط مصر لمعركة هجومية محدودة في ظل تفوق جوي معادٍ، واستخدام صواريخ سام المضادة للطائرات[٢]. وتبنَّى أنور السادات هذا الرأي الذي يُقدم حلاً وسطاً بين الامتناع عن خوض معركة هجومية قبل تكوين قوة الردع وبين الدخول في معركة تحرير واسعة النطاق لا تملك مصر إمكاناتها.

وتمَّ أخيراً التخطيط للحرب في ظل الظروف السياسية الصعبة، والظروف العسكرية المعقدة، على أساس حرب محلية شاملة تستخدم فيها الأسلحة التقليدية فقط، ويكون لها أهداف «استراتيجية» تقلب الموازين في المنطقة، وتتحدى نظرية الأمن الإسرائيلي، وتمتد لمُدد زمنية تُتيح تدخل الطاقات العربية الأخرى وأهمها تشكيل موقف عربي مُوحَّد، واحتمال استخدام البترول كسلاح سياسي؛ وذلك عن طريق القيام بعملية هجومية يكون من بين أهدافها تحرير الأراضي المحتلة على مراحل متتالية وفقاً لنمو وتطور إمكانات وقدرات القوات المسلحة، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأرواح والمعدات بحيث يشعر بأن استمراره في احتلال الأرض يكلفه ثمناً غالياً لا يتحمله، وأن نظريته في الأمن القائمة على أساس التخويف العسكري والسياسي، والاحتفاظ بالحدود الآمنة؛ لا تحميه[٣].

---

(١) رمضان: ص٥١، ٥٢.

(٢) المرجع نفسه: ص٥٢.

(٣) الجسمي: ص٨٦.

في الطريق إلى الحرب

شهد عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) خطوات سريعة في الطريق إلى الحرب نذكر منها ما يأتي:

ـ إنهاء مهمة المستشارين السوفيات في (جمادى الآخرة/ تموز) إذ أن العلاقات السياسية بين مصر والاتحاد السوفياتي كانت تسير نحو الأسوأ بفعل إحجام الاتحاد السوفياتي عن تزويد مصر بالأسلحة التي تريد الحصول عليها، كما كان القادة السوفيات يضعون مصر في موقف لا تملك فيه أن تتخذ قراراً سياسيّاً أو عسكريّاً، الأمر الذي شلَّ مساعيها عن الحركة، وقد قال أنور السادات في إحدى زياراته إلى موسكو بين (٣ ـ ٤ محرم ١٣٩١هـ/ ١ ـ ٢ آذار ١٩٧١م) موجهاً كلامه إليهم: «. . . أنا أقبل أن تضعونا خلف إسرائيل بخطوة، ولكن أن تكون المسافة بيني وبين إسرائيل عشرين خطوة فهذا أمر لا يحتمل»[١] هذا في الوقت الذي أضحى واضحاً أن إسرائيل لن تتزحزح عن موقفها إلا إذا شعرت أن القوات المصرية باتت قادرة على خوض الحرب ضدها، ويبدو أن الرئيس المصري وهو يتخذ قرار إنهاء وجود الخبراء، كان يمارس ضغطاً على القادة السوفيات، بدليل أن موقفهم من شحن الأسلحة تبدَّل بعد اتخاذ القرار، نحو الأفضل، حيث تلقت مصر كميات من السلاح في المدة بين (ذي القعدة ١٣٩٢هـ وجمادى الأولى ١٣٩٣هـ/ كانون الأول ١٩٧٢ وحزيران ١٩٧٣م)، يفوق ما تلقَّته في السنتين السابقتين، ووصل إلى مصر في (٢ محرم ١٣٩٣هـ/ ٥ شباط ١٩٧٣م) وفد عسكري سوفياتي لدراسة احتياجات مصر من الأسلحة، وزار أحمد إسماعيل وزير الحربية موسكو في (صفر/ آذار) حيث وقّع اتفاقية جديدة اشتملت على تزويد مصر بثلاثة أنواع من الأسلحة الجديدة التي لم يسبق إدخالها إلى مصر، وهي طائرات ميغ ٢٣ وصواريخ نوعية وعربات قتال، كما وعد القادة السوفيات بإعادة تمركز طائرات الميغ ٢٥ الأربع، وسرب الاستطلاع والإعاقة الالكترونية؛ في مصر، وقد اشتركت هذه الأسلحة الجديدة في الحرب باستثناء طائرات الميغ ٢٣؛ لأن الطيارين المصريين لم يكونوا قد أنهوا تدريباتهم عليها في الاتحاد السوفياتي[٢].

ـ القرار الذي اتخذه أنور السادات في (١٦ رمضان ١٣٩٢هـ/ ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٢م) بدخول الحرب بما لدى مصر من أسلحة، إذ رأى استحالة الحل السلمي من دون تحريك القضية عسكرياً وفقاً لإمكانات القوات المصرية المسلحة.

---

(١) البحث عن الذات، ص٣٠٨.

(٢) رمضان: ص٦١.

ـ تعيين الفريق أول أحمد إسماعيل وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في (١٤ جمادى الآخرة/ ٢٦ تموز) الذي تتقاطع أفكاره مع أفكار الرئيس وهي:

١ ـ ضرورة الاستعداد لدخول الحرب في أقرب مدة ممكنة بعد فشل الجهود السلمية، ولا بديل عن الحرب لتحرير الأراضي المحتلة.

٢ ـ عدم انتظار وصول الأسلحة من الاتحاد السوڤياتي.

٣ ـ تخصيص القوات بمهمات عسكرية تتناسب مع قدراتها، والتعاون فيما بينها والتنسيق مع القوات السورية.

ـ التعاون المصري ـ السوري، فقد زار الرئيس السوري حافظ الأسد الإسكندرية في (٢٣ ـ ٢٤ رجب ١٣٩٣هـ/ ٢٢ ـ ٢٣ آب ١٩٧٣م) واجتمع مع أنور السادات في برج العرب الذي اطلعه على الدراسات التي قدَّمتها هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية بشأن التوقيت المقترح للهجوم، واتفقا على أن يجتمع المجلس الأعلى المشترك للقوات المصرية والسورية لوضع اللمسات الأخيرة للمعركة، فاجتمع هذا المجلس في الإسكندرية للبت النهائي في بعض الموضوعات العسكرية المشتركة، وتمَّ الاتفاق النهائي لبدء الحرب الذي تحدَّد في (رمضان ١٣٩٣هـ/ تشرين الأول ١٩٧٣م)، وسُجِّلت القرارات المتخذة بخط اليد لضمان سريتها.

وزار أنور السادات المملكة العربية السعودية وقطر لوضعهما في جو قرار الحرب، كما زار سوريا، فاجتمع مع حافظ الأسد واتفقا على أن يكون يوم ٦ تشرين الأول هو يو بدء الحرب.

ولا شك بأن التنسيق العسكري بيْن مصر وسوريا عبر المجلس الأعلى المشترك لتقرير بدء الحرب ضد العدو في وقت واحد، وخوض الحرب معاً بجهد مُنسَّق؛ هو حدث تاريخي مهم يحصل لأول مرة بين دولتين عربيتين ضد إسرائيل منذ إنشائها، وأضحى علامة بارزة من علامات حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، وهو ما لم تتوقعه أو تكشفه إسرائيل ولا أي دولة أخرى[١].

ـ استمرار عملية الاستعداد للحرب من دون توقف إلى أن بدأ العد التنازلي لدخول الحرب، فاجتمع مجلس الأمن القومي في أيلول بدعوة مفاجئة من أنور السادات، جرى فيه استعراض الموقف من الجانبين السياسي والعسكري، فطلب بعض الأعضاء الدخول في المعركة، وتردَّد البعض الآخر، وكانت عجلة الاستعداد للحرب تدور بسرعة وفي سرية مطلقة داخل القوات المسلحة، فاجتمع مجلس الأمن القومي مجدداً في الأول من تشرين الأول برئاسة أنور السادات الذي شرح للقادة

---

(١) السادات: ص٣٢٦، ٣٢٧. الجسمي: ص٩٠ ـ ٩٣.

خطة العمليات العسكرية بالتفصيل ودور كل قائد فيها، وطلب من كل منهم أن يكون جاهزاً في أي لحظة لصدور الأمر، وطلب الالتزام بها[١].

وأصدر أنور السادات في هذا اليوم قرار الحرب تحت عنوان «توجيه صادر من القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل بتاريخ (٥ رمضان/أول تشرين الأول)» حدَّد فيه الموقف السياسي والهدف «الاستراتيجي» للقوات المسلحة، وكان هذا التوجيه يُعبِّر تعبيراً دقيقاً عن الوضع العام «واستراتيجية» العدو و«استراتيجية» مصر في تلك المرحلة، وأن الوقت ملائم لتنفيذ «استراتيجية» مصر التي اشتملت على ثلاث مراحل كبرى هي: عبور قناة السويس، الاستيلاء على خط بارليف، اتخاذ أوضاع دفاعية شرقي القناة على مسافة ١٠ ـ ٢٥ كيلومتر فيما عُرف باسم «الوقفة التعبوية»[٢].

أحداث الحرب

وصل أنور السادات إلى غرفة العمليات في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم السبت (١٠ رمضان/٦ تشرين الأول) بصحبة أحمد إسماعيل، وتغيَّر اسم الخطة الهجومية من المآذن العالية إلى بدر، وتمَّ تنفيذها في الساعة الثانية، بعد الظهر، فعبرت أكثر من مئتين طائرة مصرية قاذفة ومقاتلة قناة السويس إلى أعماق سيناء.

وقصفت القواعد الجوية في العريش، وبير خفاجة، وآبار النفط في أبو رديس، ومركز السيطرة الإسرائيلي الرئيس في أم مرجم، ومقر القيادة الإسرائيلية في أم خشيب، ومحطات الرادار، والإعاقة الالكترونية، ومواقع الصواريخ هوك، وبعض مواقع المدفعية، وعادت هذه الطائرات إلى قواعدها خلال ممرات جوية محدَّدة، وقد خسرت خمس طائرات فقط[٣].

أدَّت هذه الضربة القاسية والمفاجئة إلى اختلال التوازن داخل المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل، وفقدان السيطرة على القوات الإسرائيلية في سيناء، وانقطاع الاتصال الكامل بها لأكثر من أربع وعشرين ساعة على الأقل، واستعاد الطيران المصري بهذه الضربة الأولى ما فقده في حرب عامي ١٩٥٦م و١٩٦٧م، ومهَّد الطريق أمام القوات المصرية لتنفيذ خطة عبور قناة السويس وما يليها من الخطة الهجومية العامة.

---

(١) السادات: ص٣٣١. (٢) رمضان: ص٦٤.

(٣) السادات: ص٣٣٥. رمضان: ص٩٧، ٩٨. سعيد، اللواء محمد قدري: أثر حرب أكتوبر على تطور نظام التسليح وأعمال القتال، ص١٨٣. مقال في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور العسكري وحلقة النقاش جمهور مصر العربية، القاهرة، وزارة الدفاع.

وانطلقت عقب ضربة الطيران، نيران أكثر ألفي مدفع مصري تصب قذائفها فوق حصون خط بارليف، وتسلَّلت مجموعات من المهندسين تحت غطاء نيرانها إلى الشاطئ الشرقي للقناة للتأكد من أن مواسير نقل السائل الملتهب إلى مياه القناة والتي أغلقت في اليوم السابق، ما تزال مغلقة، كما عبرت بعض وحدات الصاعقة لاحتلال مصاطب الدبابات التي تقع خلف خط بارليف بحوالي كيلو مترين، كما عبر أيضاً لواء برمائي البحيرات المرة من طرفها الجنوبي.

وعبرت بعد عشرين دقيقة من قصف المدفعية، الموجة الأولى من المشاة وتتكوَّن من أربعة آلاف جندي على مراكب مطاطية، إلى الضفة الشرقية للقناة حاملين معهم السلالم والحبال، لفردها على الساتر الترابي الذي يعلو أكثر من سبعة عشر متراً، وتثبيتها في أماكن الوصول، وسرعان ما أخذت سبعون فصيلة من فصائل الهندسة في فتح الثغرات في الساتر الترابي باستخدام ثلاثمئة وخمسين مضخة مياه في الوقت الذي كانت تدور فيه معركة ضارية بين الدبابات المصرية والأسلحة المضادة للدبابات في غربي القناة، وبين الدبابات الإسرائيلية الرابضة في شرقي القناة، والتي أخذت تندفع نحو خط بارليف لتدعيمه.

وعبرت الموجة الثانية من المشاة بعد خمسة وأربعين دقيقة من عبور الموجة الأولى، وتلتها الموجات الأخرى، وبحلول الساعة الخامسة والنصف مساء كان قد أصبح لمصر على الشاطئ الشرقي للقناة خمسة وأربعين كتيبة مشاة قوامها ألفا ضابط وثلاثون ألف جندي، وتمَّ فتح معظم الثغرات، ونُقلت الدبابات فوق المعديات والجسور التي نُصبت بين الضفتين الغربية والشرقية، ولم تكد تأتي الساعة الثانية من صباح ٧ تشرين الأول حتى كانت القوات المصرية قد حقَّقت نجاحاً لافتاً في معركة القناة تمثَّل بعبور أصعب مانع مائي طبيعي، وتحطيم خط بارليف، وبفعل عامل المفاجأة، وتدابير الخداع التكتيكية و«الاستراتيجية»، فقد تمَّ تحديد بدء المعركة في يوم حافل بالتعبد والصوم في المعابد الإسرائيلية تكفيراً عن خطايا اليهود بمناسبة حلول يوم كيبور أو عيد الغفران، وهو أقدم أعياد اليهود، حيث الشوارع خالية، وحال الاسترخاء هي السائدة، وأُخفيت التحضيرات والاستعدادات الهجومية عن أعين مخابرات العدو، وحدثت المفاجأة نتيجة لنجاح عبور القوات المصرية المانع المائي الطبيعي والذي كان يُعدُّ عائقاً لا سبيل إلى اجتيازه الأمر الذي أدَّى إلى عدم الاهتمام بتأمينه[1]، والواضح أن الثقة المفرطة في صفوف القادة الإسرائيليين من أن العرب لا يستطيعون شنِّ حرب ضدهم؛ منعتهم من تقدير احتمالات الموقف

---

(١) السادات: ص٣٣٦، ٣٣٧. رمضان: ص٩٩ ـ ١٠١.

بفاعلية، ولم تكتشف المخابرات الإسرائيلية حقيقة الوضع إلا في صباح ٦ تشرين الأول أي قبل ساعات قليلة من بدء الحرب، وكان ذلك يوم عيد الغفران الذي تقلُّ فيه الحركة واليقظة الأمنية كما ذكرنا.

تأكَّد الانتصار المصري بعد اليوم الثالث من القتال، حيث خسرت إسرائيل أكثر من ثلث سلاح طيرانها على الجبهتين المصرية والسورية، وخيرة الطيارين المدربين، واعترف هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية بهزيمتها، فتدخل لوقف إطلاق النار حتى تلتقط أنفاسها، فقد كانت المعارك تسير من نصر إلى نصر بالنسبة إلى مصر[1]، وأقامت الولايات المتحدة الأميركية جسراً جوياً لنجدتها، فكانت الأسلحة الأميركية الحديثة والدبابات المحمولة على الطائرات تنزل في مطار العريش.

لقد نجحت القيادة المصرية في حبك عنصر المفاجأة، وعبور قناة السويس، ولكنها سرعان ما نجحت أيضاً في إهدار النصر، فقد نفَّذت هذه القيادة بعد اليوم الرابع، وقفة تعبوية على مسافة ١٠ إلى ١٥ كيلومتراً شرقي القناة بهدف استنزاف العدو الإسرائيلي، وتطوير الهجوم إلى المضائق وفقاً لحظة «غرانيت» إذا تغيَّرت الظروف التي أدَّت إلى هذه الوقفة، واستمرت هذه الوقفة حتى (١٨ رمضان/ ١٤ تشرين الأول) حين عادت وشنَّت هجوماً تمكَّن الإسرائيليون من صدّه، كما تمكَّنت قوة إسرائيلية صغيرة بقيادة أرييل شارون من الاندفاع بين الجيشين الثاني والثالث، وعبور قناة السويس إلى الضفة الغربية، وذلك في (٢٠ ـ ٢١ رمضان/ ١٦ ـ ١٧ تشرين الأول)، وأقامت جسراً على الضفة المذكورة بالقرب من الدفرسوار، ولم تبذل القيادة المصرية جهوداً جديَّة لاحتواء هذا الخرق.

لقد ارتكب أحمد إسماعيل بفعل الوقفة التعبوية، خطأ تكتيكاً تمثَّل بصدّ الهجوم المصري، و«استراتيجياً» بتغيُّر وجه الحرب بفعل الاختراق الإسرائيلي في ثغرة الدفرسوار، وقد عرَّضه ذلك للانتقاد من جانب بعض مساعديه وبخاصة مدير العمليات محمد عبد الغني الجسمي، إذ كان عليه استغلال انتصاره، والتقدم بسرعة إلى المضائق حيث الطريق مفتوح أمامه لخلوه من القوات الإسرائيلية، وربما يتيح له ذلك التوغل في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث الإحجام كان سائداً في الأوساط الإسرائيلية في ذلك الوقت.

واتضح لاحقاً أن الوقفة التعبوية تمت بموافقة أنور السادات بحجة أن توقف القوات المصرية عن تطوير الهجوم في هذين اليومين كان بهدف تحريك بطاريات

---

(١) السادات: ص٣٤١.

الدفاع الجوي إلى شرقي القناة لتأمين غطاء جوي كاف لهذا التطوير الهجومي، إلا أن ذلك أتاح الفرصة للقوات الإسرائيلية التقاط أنفاسها واحتواء صدمة المفاجأة، ورأى الأميركيون أنها فرصة سانحة لمساعدة إسرائيل لمنعها من الانهيار.

ويبدو أن قرار أنور السادات بتنفيذ الوقفة التعبوية وتطوير الهجوم هو قرار سياسي بدليل أنه كان قد أفصح عن نيته هذه في رسالة بعث بها إلى هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات التحدة الأميركية في (١٠ رمضان ١٣٩٣هـ/ ٧ تشرين الأول ١٩٧٣م) في ثاني أيام الحرب وفي عز الانتصار من دون أخذ رأي أحد، تضمَّنت تعهداً منه بأن مصر لا تعتزم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة، وقد فسَّر كيسنجر مضمون الرسالة بأن مصر غير راغبة في متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل بعد اكتسابها بعض الأراضي.

وهكذا فتحت القرارات السياسية المتخذة قبل وأثناء الحرب الطريق إلى ثغرة الدفرسوار وتطويق الجيش الثالث في السويس وبدء توسط الولايات المتحدة الأميركية في (٢٨ رمضان/ ٢٥ تشرين الأول) مع إسرائيل لإمداد الجيش الثالث بالمؤن والمياه عبر الكيلومتر ١٠١، وهو الأمر الذي أدى إلى الإحباط وأضاع على مصر وسوريا والأمة العربية آخر الفرص الحقيقية لفرض سلام عادل مع إسرائيل[(١)].

وكان الرئيس المصري قد أمر بشنِّ هجوم في (١٦ رمضان/ ١٢ تشرين الأول) لتخفيف الضغط على الجبهة السورية، بقوات غير كافية أخلَّت بتوازن الجبهة الدفاعية في غربي القناة، وقد سهَّل هذين الخطأين حدوث ثغرة الدفرسوار، وتطويق الجيش الثالث في السويس عند الكيلومتر ١٠١، وسرعان ما استغلَّ هنري كيسنجر هذين الاختراقين ليسير بهما ويحولهما إلى نصر سياسي لإسرائيل.

واجتمع أنور السادات مع قادة الوحدات العسكرية للنظر في أمر الخرق الإسرائيلي، وارتؤي أنه لم يحدث شيء يستدعي القلق والانسحاب من شرقي القناة، وأن التعامل مع الخرق سوف يجري وفقاً لهذا الواقع، وأعطى الرئيس المصري تعليماته إلى أحمد إسماعيل بعزل سعد الدين الشاذلي من رئاسة الأركان[(٢)]

---

(١) مقال الباحث المصري في الشؤون الاستراتيجية محمود عزمي المنشور في جريدة الحياة بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٩٣، انظر: الخوند جـ١٨ ص٢٧٣، ٢٧٤.

(٢) لقد حمَّل أنور السادات سعد الدين الشاذلي مسؤولية توسُّع الخرق ويبدو أنه اتخذ من ذلك حجة لتحميله مسؤولية الخطأ أو الأخطاء التي ارتكبها هو أي السادات، خلال إدارة الحرب والتي أدَّت إلى هذا الخرق.
انظر: البحث عن الذات، ص٣٤٨.

على أن لا يُذاع قرار العزل على القوات حتى لا يُحدث رد فعل في الداخل والخارج، وبخاصة في إسرائيل، وعيَّن في الليلة نفسها المشير محمد عبد الغني الجسمي رئيساً للأركان[1].

وحدث خلال الحرب تطوران مهمان:

الأول: ما جرى من حظر نفطي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على الدول التي ساندت إسرائيل، وكان لهذا الحظر نتائج مهمة انعكست على الوضع الاقتصادي العالمي وساهمت في ظهور ما سُمِّي بأزمة النفط في سبعينيات القرن العشرين.

الثاني: ما جرى من احتكاك بين الدولتين الكبيرتين عبر تزويد الطرفين المتحاربين بالأسلحة والذخائر بالإضافة إلى وضع قواتهما في حال تأهب، واستمر التوتر بينهما حتى (٣٠ رمضان/ ٢٧ تشرين الأول) حين أخذ مجلس الأمن الدولي قراراً بتشكيل قوة دولية لفرض وقف إطلاق النار على جبهتي القتال، والمعروف أن أنور السادات كان قد اتخذ قراراً بوقف إطلاق النار بعد عشرة أيام من نشوب الحرب[2].

جهود وقف إطلاق النار

جهود أنور السادات

من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار عند البحث في الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار، الوضع العسكري على الأرض الذي كان مضطرباً وغير حاسم على الجانب المصري بسبب الثغرة، واختلاف آراء القادة العسكريين حول الأسلوب الأمثل للتعامل معها وتصفيتها، كما كان للقيادة السياسية وجهة نظرها الخاصة في ضوء رؤيتها الشاملة للموقف، ثم تطورت الاحداث بعد ذلك على ضوء خرق إسرائيل المتعمد والمُتكرر لقرار وقف إطلاق النار، على نحو حاولت الدعاية الإسرائيلية استغلاله للإيحاء بأن الجيش الإسرائيلي قد أصبح سيد الموقف وعلى وشك تحقيق انتصار حاسم[3].

فقد ألقى أنور السادات خطاباً أمام مجلس الشعب في (٢٠ رمضان ١٣٩٣هـ/ ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣م)، طرح عبره مبادرة لوقف إطلاق النار، وأرسل مضمونها إلى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، تقوم على الأسس الآتية:

---

(١) البحث عن الذات: ص٣٤٩. (٢) المرجع نفسه: ص٣٥٠.

(٣) نافعة، حسين: العمل السياسي لتحقيق السلام بدءاً من زيارة القدس، المسار المصري، ص١٥٣، ١٥٤ مقال في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً. جمهورية مصر العربية وزارة الدفاع ١٩٩٨م.

ـ قبول مصر وقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة كلها فوراً وتحت إشراف دولي إلى خطوط ما قبل ٥ حزيران عام ١٩٦٧م.

ـ استعداد مصر حضور مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة فور إتمام الانسحاب، وسوف تبذل جهدها لإقناع القادة العرب المسؤولين عن إدارة الصراع مع العدو، وإقناع ممثلي الشعب الفلسطيني للمشاركة فيه.

ـ تطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة الدولية[١].

جاءت ردود فعل معظم الدول العربية والأجنبية مؤيدة لموقف مصر وفق ما تضمّنته الرسالة من مقترحات، ولكن من دون تأثير على أرض الواقع، وما إن انتهى من إلقاء خطابه وعاد إلى منزله حتى فوجئ بنبأ الثغرة الإسرائيلية في الدفرسوار، من هنا بدأ يُفكِّر جدّياً في الموافقة على وقف إطلاق النار للحفاظ على ما حقَّقته مصر من مكاسب وحتى لا يُتيح للولايات المتحدة الأميركية إجهاض انتصاره على إسرايل، وفعلاً أعلن على العالم في (٢٣ رمضان/ ١٩ تشرين الأول) قبوله وقف إطلاق النار[٢].

جهود هنري كيسنجر ونتائجها

قام هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية بجولات مكوكية من أجل وقف إطلاق النار تمهيداً للدخول في مباحثات السلام، فزار موسكو أثناء احتدام القتال للتوصل إلى اتفاق مع القادة السوفيات على دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد من أجل إيقاف القتال، وكانت مصر قد أعربت عن رغبتها في ذلك، وكذلك فعل القادة السوفيات.

انعقد مجلس الأمن الدولي، وأصدر القرار رقم ٣٣٨ في (٢٦ رمضان/ ٢٢ تشرين الأول) تضمَّن دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء الأعمال العسكرية جميعها في مدة لا تتجاوز اثنتي عشرة ساعة من لحظة صدور القرار، وفي المواقع التي تحتلها الآن.

قَبلت مصر وإسرائيل هذا القرار، لكن لم تمض ساعات قليلة على صدوره حتى بدأت إسرائيل بقصف مدينة السويس، وتعزيز وجودها في ثغرة الدفرسوار، فعاد مجلس الأمن إلى الاجتماع في اليوم التالي وأصدر القرار رقم ٣٣٩ ويقضي بوقف

---

(١) الطويل، محمد: لعبة الأمم والسادات، ص٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢) السادات: ص٣٨٥.

إطلاق النار وعودة الأطراف إلى المواقع التي كانت موجودة فيها يوم ٢٢ تشرين الأول، لكن إسرائيل تابعت انتهاكها لهذين القرارين، واستمرت في إطلاق النار والتقدم في الأراضي المصرية، وحاصرت مدينة السويس والجيش المصري الثالث، فعاد مجلس الامن الدولي إلى الاجتماع للمرة الثالثة في (٢٩ رمضان/ ٢٥ تشرين الأول) وأصدر القرار رقم ٣٤٠ كرر فيه دعوته نفسها وأضاف إليها العبارة الآتية: «أن يتم فوراً وتحت سلطته وإنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة يتم تشكيلها من أفراد تقدمهم الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن»، فتوقف إطلاق النار عندئذٍ على الجبهة المصرية.

دعا «الجنرال» أنزيو سلاسفيو قائد قوات الطوارئ الدولية، الطرفين للبحث في الترتيبات الخاصة بوقف إطلاق النار، فعُقد الاجتماع الاول في خيمة نُصبت عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهر ـ السويس، ترأس الجانب المصري محمد عبد الغني الجسمي رئيس أركان القوات المسلحة، وترأس الجانب الإسرائيلي «الجنرال» أهارون باريف، وعُقدت اجتماعات عدة بعد ذلك لم تُسفر عن نتيجة إيجابية، إذ كانت إسرائيل تخشى خسارة مواقع اكتسبتها عقب تحقيق ثغرة الدفرسوار.

توتَّرت الأجواء بفعل فشل المباحثات العسكرية، فتحرگَّت «الدبلوماسية» وكانت الولايات المتحدة الأميركية بالتضامن مع الاتحاد السوڤياتي مسؤولين عن وقف إطلاق النار، فأرسل إليهما أنور السادات نداء حمَّلهما فيه مسؤولية ما فعلت إسرائيل، وأنه في حل من التزامه بوقف إطلاق النار، وخيَّرهما بين أن يُعيدا إسرائيل إلى خط ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣، وهو الخط الذي كان قائماً وقت وقف إطلاق النار، أو يقوم هو بإعادتها بالقوة[١].

تحركت «الدبلوماسية» الأميركية على الفور لترطيب الأجواء، فزار هنري كيسنجر القاهرة في (٩ شوال ١٣٩٣هـ/ ٥ تشرين الثاني ١٩٧م)، وعقد اجتماعات منفردة مع الرئيس المصري على مدى ثلاثة أيام، شعر أنور السادات خلالها بتغير السياسة الأميركية نسبياً، إذ لم تكن هناك أي صعوبة في التفاهم[٢]، وأرسل هنري كيسنجر في غضون ذلك مساعده جوزيف سيسكو إلى إسرائيل، فأجرى مباحثات مع قادتها يبدو أنها كانت ناجحة بدليل أنه أُعلن في (١٢ شوال/ ٨ تشرين الثاني) عن توصل الطرفين المصري والإسرائيلي تحت إشراف كيسنجر إلى اتفاق من ست نقاط[٣]، هي:

(١) السادات: ص٣٨٧.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه.

١ ـ التزام الطرفين بوقف إطلاق النار.

٢ ـ بدء المحادثات للعودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول.

٣ ـ حصول مدينة السويس على المواد الغذائية، وإجلاء الجرحى عنها.

٤ ـ موافقة إسرائيل على نقل مواد غير عسكرية إلى الجيش المصري الثالث.

٥ ـ استبدال نقاط تفتيش تابعة للأمم المتحدة بنقاط التفتيش الإسرائيلية على طريق القاهرة ـ السويس.

٦ ـ تبادل جميع أسرى الحرب بعد إقامة هذه النقاط[1].

شكَّل الاتفاق على النقاط الست بداية قيام علاقة تفاهم مشترك بين مصر والولايات المتحدة الأميركية تبلورت في عملية السلام التي سادت الأخيرة فيها، وعدَّها السوفيات نهاية العلاقة بينهم وبين مصر[2].

تكرَّرت زيارات هنري كيسنجر لبلدان المنطقة عبر جولات مكوكية بهدف التوصل إلى حل يتعلق بقضية فصل القوات، وهي الخطوة التي تلت وقف إطلاق النار، وكانت شاقة، فقد تمَّ الاتفاق بين الدولتين الكبيرتين والأمين العام للأمم المتحدة، على الدعوة إلى عقد مؤتمر في جنيف في (٢٦ ذي القعدة ١٣٩٣هـ/ ٢١ كانون الأول ١٩٧٣م)، بحضور مصر والأردن وسوريا وإسرائيل، وقد رفضت سوريا حضور المؤتمر لسببين:

الأول: لأن الدعوة لم تُوجَّه إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

الثاني: لأن الهدف من عقد المؤتمر لم يكن سوى التصديق على ما تمَّ الاتفاق عليه بين مصر وإسرائيل.

عقد المؤتمر ثلاث جلسات لم يصل خلالها إلى نتيجة، وتقرَّر في الجلسة الثالثة تشكيل لجنة عسكرية لبحث مسألة فصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية، ثم تقرَّر تأجيل عقد المؤتمر إلى (أواخر ١٣٩٣هـ/ أوائل ١٩٧٤م)[3]، وقام هنري كيسنجر في غضون ذلك بجولة أخرى بين أسوان، مقر الرئيس المصري، وتل أبيب في (١٨ ذي الحجة ١٣٩٣هـ/ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٤م)[4]، نتج عنها صدور بيان في (٢٣ ذي الحجة/ ١٧ كانون الثاني) في القاهرة وتل أبيب وواشنطن أذاعه الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون بنفسه تضمَّن الاتفاق على فصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية، وتم التوقيع على الاتفاقية في (٣٠ ذي الحجة/ ٢٤ كانون الثاني) بعد تحديد مراحل الانسحاب الإسرائيلي، وأهم ما تضمَّنته ما يأتي:

---

(١) الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية ـ الجغرافية: جـ١٨ ص٢٧٥.

(٢) السادات: ص٣٨٧، ٣٨٨.

(٣) المرجع نفسه: ص٣٨٩.

(٤) المرجع نفسه: ص٣٩٠.

ـ يتمركز الجيش الإسرائيلي على بُعد عشرة كيلومترات غربي خط الممرات (متلا والجدي).

ـ تخفيض عدد القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة.

ـ تباشر مصر بتنظيف قناة السويس، وترميم مدنها استعداداً لفتح القناة للملاحة خلال عام.

ـ عدم تعهد إسرائيل بانسحاب آخر، أي زيادة على انسحابها من الدفرسوار ومن شريط ضيق بجانب القناة.

ـ اكتفاء مصر بتصريح من إسرائيل بتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ عن طريق المفاوضات.

ـ بقاء حقول النفط في سيناء بيد إسرائيل[١].

واجهت اتفاقية فصل القوات هذه اعتراضاً من محمد عبد الغني الجسمي الذي اعتقد أن الموقف العسكري وقتها لا يُبرر ما وافق عليه أنور السادات وعلى ما تم تقديمه من تنازلات.

ونذكر من بين النتائج السياسية لهذا الاتفاق عودة الولايات المتحدة الأميركية إلى ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بثقل أكبر، وانفراد مصر بالحظوة بمعزل عن الأطراف العربية، الأمر الذي ترك أثر كبيراً وخطيراً على مجمل قضية الصراع والقضية الفلسطينية[٢].

وزار ريتشارد نيكسون مصر في (ربيع الأول ١٣٩٤هـ/ نيسان ١٩٧٤م)، فرحَّب به أنور السادات، وأعدَّ له استقبالاً شعبياً حافلاً، ومع ذلك قوبلت الزيارة بالمعارضة من الشيوعيين والقوميين من ناصريين وسواهم من المصريين، فنظَّموا حملة شعبية، ووزعوا المنشورات التحريضية، وأغاني الشيخ إمام عيسى التي أعدَّها الشاعر أحمد فؤاد نجم، وأصدروا مجموعات من النشرات في أعداد خاصة عن الزيارة أبرزت خطورة الرئيس الأميركي وسياسته.

حقَّقت الزيارة بالنسبة إلى مصر النتائج الآتية:

ـ الانفتاح الاقتصادي والإنطلاق نحو الرأسمالية.

ـ تنويع مصادر السلاح، ووقف الاعتماد الكلي على التسليح الشرقي.

ـ استئناف المساعدات الأميركية لمصر بعد توقف استمر عشر سنوات.

ـ إعادة فتح الجامعة الأميركية في القاهرة[٣].

وعاد كيسنجر إلى جولاته المكوكية في (صفر ١٣٩٥هـ/ شباط ١٩٧٥م) لتحقيق

---

(١) الخوند: جـ١٨ ص٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٧٦.

(٣) المرجع نفسه: ص٢٧٧.

فصل القوات الثاني بأسلوب مختلف هذه المرة يقوم على سياسة الخطوة خطوة على طريق الحل، فنقل إلى مصر والأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية مطلب إسرائيل القاضي بإعلان مصر إنهاء حال الحرب معها مقابل انسحابها، ثم تشدَّدت بعد ذلك، فرفضت الدخول في عملية فصل القوات الثانية، والدخول في عملية السلام، مستغلة ما جرى في الولايات المتحدة الأميركية في مسألة فضيحة ووترغيت التي تفجرت في عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) واستمرت ثلاثة أعوام وأدَّت إلى استقالة ريتشارد نيكسون وحلول نائبه جيرارد فورد محله.

وعلى الرغم مما جرى في الولايات المتحدة الأميركية قام هنري كيسنجر بجولة مكوكية في (ربيع الأول/آذار) عرضت إسرائيل خلالها وثيقة من سبع نقاط تضمَّنت رؤيتها للاتفاق مع مصر وهي:

١ ـ أن تكون الاتفاقية منفصلة ومستقلة مع مصر.

٢ ـ تعلن إسرائيل استعدادها للتفاوض مع كل جاراتها.

٣ ـ تُشكِّل الاتفاقية خطوة نحو السلام، مع بعض الإجراءات العملية كمرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس.

٤ ـ إنهاء المقاطعة الاقتصادية.

٥ ـ حرية عبور الأشخاص للحدود.

٦ ـ تخلي الطرفين عن حال الحرب بوضوح وبصيغ قانونية ملائمة.

٧ ـ إنشاء مناطق عازلة حقيقية بين القوات المسلحة(١).

وأرفقت إسرائيل عرضها ببيان يتضمَّن عدم استعدادها للبحث في أي انسحاب جديد من سيناء إلا إذا استجابت مصر للبنود المذكورة أعلاه.

استمر تبادل المقترحات بين مصر وإسرائيل إلى أن أعلن هنري كيسنجر اعتزامه القيام بجولة أخرى في المنطقة بدأت في (١٣ شعبان ١٣٩٥هـ/ ٢١ آب ١٩٧٥م)، وتكرَّر انتقاله بين مصر وإسرائيل حتى أعلن في (آخر رمضان/ مطلع أيلول) عن قبول الطرفين توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية بالأحرف الأولى في الإسكندرية وتل أبيب، وقد تضمَّنت ثلاث وثائق.

تُحدِّد الوثيقة الأولى المبادئ العامة العسكرية والسياسية مع مدى الانسحاب الإسرائيلي، وتعهُّدْ الطرفين بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتنفيذ حصار عسكري ضد الطرف الآخر، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط معين، وتقدُّم القوات المصرية إلى خط معين آخر، وتحديد مناطق منزوعة السلاح.

---

(١) الخوند: جـ١٨ ص٢٧٧، ٢٧٨.

وتتضمَّن الوثيقة الثانية شرحاً لصلاحيات قوات الأمم المتحدة، وعمليات الاستطلاع الجوي من جانب كل من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وتحديد عدد قوات الطرفين، وعدم إقامة تحصينات جديدة وعدم وضع صواريخ مضادة للطائرات، وتقوم قوات الأمم المتحدة بالتفتيش والتحقق.

وتضم الوثيقة الثالثة المقترحات الأميركية حول نظام الإنذار المبكر الذي تعهَّدت بإنشائه وإدارته الفنية.

وتضمَّنت الاتفاقية أيضاً أربع وثائق سرية تتناول تأكيد الولايات المتحدة الأميركية على ما يأتي:

ـ الحفاظ على سياستها القائمة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وأساسها عدم الاعتراف بالمنظمة أو التفاوض معها ما لم تعترف بإسرائيل.

ـ مواصلة إمداد إسرائيل بالأسلحة وتقديم المساعدة السنوية لها.

ـ تأمين احتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية على المدى الطويل، وتأكيد إسرائيل عدم تنفيذ بنود الاتفاقية ما لم تفِ مصر ببنودها كلها، وإقرار الولايات المتحدة الأميركية بوجهة نظر إسرائيل هذه.

ـ وعد مصر ببذل جهدها لإجراء مزيد من المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، ومساعدتها في تنميتها الاقتصادية[1].

ترتَّب على اتفاقية فصل القوات الثانية بعض الآثار المهمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

تتمثَّل الآثار السياسية بعدم حل النزاع في الشرق الأوسط بالقوة بل بالوسائل السلمية الأمر الذي يُشير إلى تجاوز مصر إرادة الأطراف العربية الأخرى المعنية بهذا النزاع، وأعطت الاتفاقية إسرائيل ما كانت تسعى إليه منذ قيامها وهو التوصل إلى اتفاق سياسي مع جيرانها العرب وتفتيت صفوفهم إزاءها، وفعلاً قامت حرب عربية ـ عربية باردة بعد توقيع مصر الاتفاقية، فعُزلت عن المعسكر العربي، وكسرت عزلة إسرائيل.

وتتمثَّل الآثار العسكرية بخروج الجيش المصري من ساحة المعركة، ما أدى إلى تبدُّل ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، وأبقت الاتفاقية على سيطرة إسرائيل على ٨٧,٥٪ من سيناء، ولم تستعد مصر سوى ٥.٥٪ وبقيت ٧٪ تحت سيطرة قوات الطوارئ الدولية.

وتتمثَّل الآثار الاقتصادية بالسماح بمرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس الشريان الحيوي للاقتصاد الإسرائيلي.

---

(١) الطويل: ص٣٨٣.

زيارة أنور السادات إلى القدس

باشر أنور السادات سياسته الانفتاحية على الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل عقب حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م مباشرة والتي بلغت ذروتها في زيارته المفاجئة للقدس في (٧ ذي الحجة ١٣٩٧هـ/ ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م)، وكان قد أعرب عن مبادرته هذه في (٢٧ ذي القعدة/ ٩ تشرين الثاني) في مجلس الشعب حيث قال: «إنني مستعد أن أسافر إلى آخر العالم إذا كان في هذا ما يحمي عسكري أو ضابط من أولادي، مش يُقتل بل يُجرح... وستدهش إسرائيل حينما تسمعني الآن أقول... إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم في الكنيست ذاته ومناقشتهم»[١].

ولعل ما أعلنه أنور السادات حول استعداده الذهاب إلى أي مكان ليس هو القول الأول بمناسبة مبادرته لزيارة القدس، وإنما نجد باستقراء التاريخ هذا القول قد أعلنه قبل ذلك في (٧ ذي القعدة ١٣٩٠هـ/ ٤ كانون الثاني ١٩٧١م) حيث قال في مناسبة لقائه برجال القضاء في (١٥ ذي القعدة/ ١٢ كانون الثاني): «إننا نريد السلام، ولقد قلتها مراراً إنني على استعداد لكي أذهب إلى آخر الدنيا إذا كان في هذا ما يمنع أن يُجرح جندي واحد من جنودنا»[٢].

ويبدو أن تقويمه للوضع في أعقاب حرب تشرين الأول وما يتعين عليه أن يتخذه من قرارات على ضوء إدراكه الشخصي لما حقَّقته هذه الحرب من نتائج؛ كان ينبثق من رؤية شاملة ومحُدَّدة انطوت على العناصر الآتية:

- الاعتقاد بأن ما حقَّقته الحرب من نتائج على الصُعُد كافة؛ يكفي لتحريك عملية البحث الجدي عن تسوية سياسية، مشرفة مع إسرائيل، وترتَّب على هذا الاعتقاد عدم إمكان تحقيق ذلك إلا بالمفاوضات المباشرة بعد تهيئة الجو السياسي للتعامل مع هذا الاحتمال.

- الاقتناع بأن الولايات المتحدة الأميركية هي التي تملك مفاتيح الحل في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن أي تسوية للصراع لن تتم إلا من خلالها، ويتوقف ذلك على مدى نجاح مصر أو فشلها في إقامة علاقة خاصة معها، وربما يُفسِّر هذه القناعة حرصه على فتح قناة اتصال سرية معها من خلال مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل.

- الإيمان بحق مصر في اختيار الأسلوب الذي تراه مناسباً لبدء عملية التسوية، ورفض أي صيغة تُصادر حقَّها في السعي نحو تحرير أراضيها على الرغم من اقتناعه

---

(١) الطويل: ص٣٨٣.
(٢) المرجع نفسه: ص٣٨٤.

بضرورة وأهمية أن تسعى للتوصل إلى حل شامل للصراع، واعتبر أن شمولية التسوية لا تعني بالضرورة رفض الحلول المرحلية أو الجزئية وبخاصة إذا كان من شأنها تذليل العقبات على طريق الوصول إلى التسوية الشاملة في نهاية المطاف(١).

الواقع أن هذه الرؤية تُعدُّ بمثابة انقلاب في نمط التفكير التقليدي السائد الذي سيطر على سلوك النخبة الحاكمة فيما يتعلق بأسلوب إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى ذلك الوقت، ويبدو أن الرأي العام المصري وكذلك معظم النخب السياسية المصرية لم تول اهتماماً يُذكر لتفاصيل الخلاف القائم بين أقطاب النخبة الحاكمة، وذلك بسبب التلهف على قطف ثمار النصر، واستعجال عصر السلام، لكن الأهم من ذلك أن ذهول الجماهير لقرار رئيسهم المفاجئ باستعداده لزيارة القدس، سرعان ما تحوَّل إلى تأييد لحظة إتمام الزيارة، واستمر لبعض الوقت، فقد استقال إسماعيل فهمي وزير الخارجية، ومحمد رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية اعتراضاً على الزيارة، ورفضتها معظم الدول العربية، لكن هذا الرفض لم يكن بمقدوره أن يوقف اندفاع الرئيس المصري على الطريق الذي اختاره لنفسه(٢).

اختار أنور السادات مناسبة دينية موعداً لزيارته وهي عيد الأضحى المبارك حيث أن المسلمين يتطلعون في هذا اليوم بصفاء روحي إلى الله ويتضرعون إليه بالسلام والأمان الأمر الذي يُعبِّئ الرأي العام العربي والإسلامي وفقاً لاعتقاده، وزار دمشق، فاجتمع بحافظ الأسد ودعاه إلى الانضمام إليه في هذه الزيارة قبيل إتمامها، فرفض الرئيس السوري، وأبلغه أنه سيدين هذه الزيارة في حال تنفيذها.

وأيَّدت الدول الغربية ومعظم الدول الأفريقية والفاتيكان وإيران، هذه الزيارة، وساهمت الولايات المتحدة الأميركية بترتيباتها، واستحق الرئيس الأميركي شكر مصر وإسرائيل لإتمام اللقاء في القدس.

سبق الزيارة ترتيبات بين الجانبين المصري والإسرائيلي تولاها حسن التهامي نائب رئيس مجلس الوزراء في رئاسة الجمهورية عن الجانب المصري، وموشى دايان عن الجانب الإسرائيلي، والملك المغربي الحسن.

رافق أنور السادات في هذه الزيارة كل من: حسن التهامي، ومصطفى خليل رئيس لجنة الأحزاب، وعثمان أحمد عثمان، وسعد محمد أحمد كامل رئيس الديوان الجمهوري، وبعض الصحفيين الكبار، ونزل أعضاء الوفد في فندق الملك داود، وصلَّوا عيد الأضحى في المسجد الأقصى، وزاروا الأماكن المقدسة المسيحية واليهودية: كنيسة القيامة ويارفاشيم، وهو النصب التذكاري للمحرقة.

---

(١) نافعة: ص١٥٩.   (٢) المرجع نفسه: ص١٥٩ ـ ١٦٠.

وألقى أنور السادات خطاباً في الكنيست استهله بالتنويه بأهمية الأراضي المقدسة للديانات الثلاث، الأمر الذي أصبغ صبغة دينية عميقة على ندائه من أجل السلام، وتكرَّر على لسانه أكثر من مرة الدعوة للتعايش الديني، فاحتل هذا الموضوع مكان الصدارة في خطابه، وكان معنى ذلك في اعتقاده، أن العرب باتوا الآن مستعدين للعيش جنباً إلى جنب مع الدولة اليهودية، متمتعين بالأمن والأمان، ويُعدُّ هذا في حد ذاته انعطافة هائلة ومؤشر على تحول تاريخي حاسم من الوجهة السياسية.

كان خطاب أنور السادات شمولياً صرفاً، فألمح أنه لم يأت إلى القدس لإبرام اتفاقية منفصلة بين مصر وإسرائيل، وإنما لحلِّ مشكلة العرب واليهود، من هنا يجب على الإسرائيليين أن ينسحبوا من المناطق المحتلة وتقديم تنازلات إن شاؤوا السلام مع العرب، كما يستحيل أن يقوم سلام من دون تسوية عادلة للقضية الفلسطينية التي هي جوهر المشكلة[(١)].

لم يكن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيفن في وارد تقديم مثل هذه التضحية، لكنه في ردِّه على أنور السادات، كان أقل كياسة، فقد خلا خطابه من اللياقة السياسية و«الدبلوماسية»: «نحن هنا (في القدس) وبها نستمر في الوجود حاضراً وسنواصله مستقبلاً»[(٢)]. لقد تضمَّنت هذه العبارة تحديّاً صارخاً، فهمه أنور السادات جيداً على الأرجح.

ردود الفعل على الزيارة

جذبت زيارة أنور السادات إلى القدس أنظار العالم خصوماً وأعداء، لذلك لا بد من أن نشير إلى بعض ردود الفعل البارزة عليها لا سيما السياسية التي غطَّتها وألقت عليها بظلالها.

فقد واجهت الزيارة سيلاً من التأييد والرفض، لقد استقبل أنور السادات لدى عودته إلى القاهرة استقبالاً حاراً وحماسياً، فقد خرج عدد كبير من سكان القاهرة لاستقباله والترحيب به[(٣)].

وقد أمل المشاركون فيه، الخلاص من حروب لا طائل لها، والنهوض وحل المشكلات الداخلية لا سيما الاقتصادية التي أخذت في التفاقم.

لقد تعرَّض الرأي العام المصري لحملة إعلامية متواصلة، وبالغة القوة لإعداده

---

(١) آرمسترونغ، كارين: الحرب المقدسة، الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، ترجمة سامي الكعكي ص٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٢٥. (٣) السادات: ص٤١٢.

لتقبل الزيارة ونتائجها، وقيل للمصريين إنهم بذلوا أقصى ما يمكن من طاقة بشرية في معركتهم ضد إسرائيل بلغ عدد ضحاياها مئة ألف نسمة، وبلغت تضحياتهم المادية ثلاثين بليون دولار، وليست هناك دولة عربية توازي مصر في تضحياتها، ولن تسمح الولايات المتحدة الأميركية أبداً بهزيمة إسرائيل، ولن يُقدِّم الاتحاد السوفياتي أسلحة كافية لمصر لتحقيق انتصار حاسم في الحرب، وترجع المشكلات الاقتصادية الحادة التي تواجهها مصر إلى استمرار حال الحرب مع إسرائيل، وإن مصر غارقة في ديونها في حين أن الأغنياء العرب يودعون بلايين الدولارات في البنوك، وإن السوريين والفلسطينيين ليسوا مهتمين بتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي؛ لأنَّهم يستفيدون منه هم وأنصارهم السوفيات[1].

وفي المقابل، لم تجر أي مراجعة عقدية للآراء والأفكار عن الكيان الإسرائيلي، وأن كثيراً من المواقف السائدة في مصر لا تتفق مع روح مصالحة حقيقية مع هذا الكيان، ولم يرحِّب كثير من المسؤولين والمثقفين في مصر بالتعامل مع إسرائيل، فقد استقال اثنان من وزراء الخارجية احتجاجاً على سياسية أنور السادات وزيارته للقدس، ونشرت صحف القاهرة هجوماً لاذعاً ضد إسرائيل.

وهكذا بدا أن التوافق القومي حول الزيارة ونتائجها كان مفقوداً.

وواجهت الزيارة معارضة عربية ونُعت أنور السادات بمختلف النعوت: هروب إلى الأمام، خيانة، وغيرهما، لقد ارتاب العرب بما فعله الرئيس المصري، وكان الرفض في البداية صامتاً، فعندما شكل الرئيس السوري حافظ الأسد جبهة الرفض ضد مصر، لم يستجب له سوى ثلاث دول عربية بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لكن أحداً من الزعماء العرب لم يحضر المؤتمر الذي دعا السادات إلى عقده في القاهرة بتاريخ (٣ محرم ١٣٩٨هـ/ ١٤ كانون الأول ١٩٧٧م)، وكان يعتقد جازماً أن مبادرته ستُحقِّق السلام الشامل، لكن عندما اجتمع المندوبون الأميركيون والإسرائيليون في فندق مينا هاوس كشفت مقاعد الوفود العربية الشاغرة، أن مصر وحدها معنية بالسلام مع إسرائيل، ولن تلبث أن تتكشَّف الحقيقة وهي أنه وإن كان أول المبادرين، فهو لن يتمكّن من إبقاء زمام المبادرة في يده، فقد كشف اجتماعه مغ بيفن في (١٤ محرم/ ٢٥ كانون الأول) تمكُّن الإسرائيليين من السيطرة على مبادرة السلام، فقد تشبَّث بيفن بالاحتفاظ بالمناطق التي استولى الإسرائيليون عليها وفقاً للقانون الدولي الذي يُجيز الاستيلاء على الأراضي بالقوة إذا كان الطرف الذي استولى عليها هو الطرف الذي تعرَّض للعدوان، وقد ترك ذلك أثراً مدمراً على

(١) انظر، سعد الدين، إبراهيم: عروبة مصر حوار السبعينات.

المصريين، وأثبت ضعف الموقف المصري واندفاعه للتوصل إلى تسوية سلمية وفقاً لمبادئ أساسية غير مالوفة على الإطلاق[1]، وبدأت مصر تعيش حال عزلة مضروبة عليها من العرب الأمر الذي أدَّى إلى مزيد من إجراءات الانفتاح على دعم يأتيها من الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية.

وطال عنصر المفاجأة المسؤولين الإسرائيليين أيضاً، فزعماء حزب العمل الذين كانوا قبل أشهر قليلة قد خسروا السلطة للمرة الأولى منذ قيام إسرائيل، أمام حزب الليكود المتشدِّد وزعيمه رئيس الوزراء مناحيم بيفن؛ لم يستطيعوا إخفاء حيرتهم وذهولهم من الزيارة المفاجئة، ونُقِلَ عن غولدا مائير أنها كانت تتساءل لماذا أعطى السادات هذه الهدية لمناحيم بيفن وحزب الليكود، ولم يُعطها لحزب العمل.

الواقع أن خطوة أنور السادات شكَّلت لحزب العمل وبخاصة لغولدا مائير إحدى أكبر الهزائم التي مُنيت بها في تاريخها السياسي، فاليسار الإسرائيلي الذي أسَّس الكيان الصهيوني، وقاد الحكم عقوداً من السنين؛ كان على الرغم من الحروب الشرسة التي خاضها ضد العرب، شبه مؤمن بأنه إذا حدث للعرب أن اختاروا السلام مع إسرائيل، فإنهم سوف يُسالمون اليسار وبخاصة أن اليمين الإسرائيلي المتطرف كان وسيبقى الأشد عداوة للعرب على الرغم من كل شيء.

وتمَّ لقاء موسع مع حزب العمل بحضور غولدا مائير، وإيغال ألون، وشيمون بيريز، وعزرا وايزمن وزير الدفاع آنذاك، ويُشكل هؤلاء الهيئة الحاكمة التي أدارت الحرب، وقد تحدث الجميع عن السلام مع مصر، وأنه يُمثل قمة آمال إسرائيل، وإذا ما تحقّق فسوف تستقر الأوضاع في الشرق الأوسط، كما أشاروا بأن المطالب التي أثارها أنور السادات في الكنيست يمكن تحقيقها بنسب مئوية بشكل أو بآخر باستثناء الضفة الغربية التي لن يُسلموها إلى قوة معادية لهم لأنها مقتل إسرايل التي لا تطمئن عليها وعلى القدس الشرقية إلا إلى الملك حسين، ولن تقبل إسرائيل التفاوض مع ياسر عرفات ولا مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا مع أي إنسان بشأنهما إلا مع الملك حسين فقط[2]. وقوَّم وايزمن زيارة أنور السادات للقدس بقوله: «إن القرن العشرين شهد رحلتين كبيرتين: رحلة الإنسان الأولى إلى القمر، ورحلة السادات إلى القدس»[3].

وحاول حزب الليكود اليميني المتطرف بزعامة رئيس الوزراء مناحيم بيفن، إفشال هذه الزيارة، والسعي إلى الحل، وقد أسرَّ ديڤيد ليڤي وهو أحد أعضاء الجهاز التنظيمي في هذا الحزب، ووزيراً في حكومة بيفن؛ إلى حسن التهامي بأن حزب

---

(١) آرمسترونغ: ص٤٢٦.

(٢) الطويل: ص٤٠٠، ٤٠١.

(٣) آرمسترونغ: ص٤٢٣.

الليكود بعامة ومناحيم بيغن بخاصة، يرفضان السلام، وطلب منه إبلاغ أنور السادات بأنه لن يكون هناك سلام لا مع مصر ولا مع العرب، وهذه قاعدة رئيسة وأساسية لحكم الليكود ولن يتنازل عنها، ولن يقبل الحديث عن السلام أيضاً، وقال مخاطباً حسن التهامي: «أنتم هنا على أرضنا، ونقول لكم كلمة أخيرة في هذا، فنحن ندعوكم والسادات ووفده إلى أن تحزموا أمتعتكم وتُغادروا القدس، وأرجو أن تُبلِّغ هذه الرسالة للرئيس السادات الآن»[1].

ويبدو أن مناحيم بيغن كلَّف وزيره بإيصال هذه الرسالة إلى أنور السادات بأسلوب غير مباشر بدليل قول ديڤيد ليڤي بعد المقابلة: «إني سأبلغ بيغن بأنني بلَّغت هذه الرسالة»[2]، وكان بيغن قد ردَّ على خطاب أنور السادات في الكنيست، بخطاب خالٍ من اللياقة السياسية و«الدبلوماسية» كما ذكرنا.

وأيَّدت الدول الأوروبية والدول الآسيوية، الفاعلة، مبادرة الرئيس المصري.

ممهدات عقد اتفاقية كامب داڤيد

أصاب أنور السادات في تقديره أنه إذا كان يُريد من الأميركيين أن يأخذوه على محمل الجد، فلا مناص من أن يريهم أنه قوة يُعتدُّ بها في ساحة المعركة، ففي أي محادثات سلام جادة لا قِبل لأي زعيم عربي انتزاع شروط ملائمة لبلاده إلا إذا فاوض من موقع قوة، وبعد كارثة حرب حزيران عام ١٩٦٧م، كان موقع مصر ضعيفاً إلى حد اليأس، إلا أنه تحسَّن بعد ذلك بفعل التدريبات المكثَّفة من أجل شنِّ هجوم جديد على إسرائيل، وهو الهجوم الذي حدث في ٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣م، وشكَّل صدمة مزلزلة، لإسرائيل، ولم يعد المصريون بحاجة بعد ذلك إلى الشعور بأنهم في موقع الدفاع أو الاتصاف بالعداء والسلبية حيال أي تفكير في السلام، لذلك ذهب أنور السادات بعيداً في هذا التوجه.

وتجدَّدت المساعي في واشنطن لجلب السلام إلى منطقة الشرق الأوسط في بداية عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وكان من الطبيعي أن يرتاب العرب من تدخل دولة عظمى صديقة لإسرائيل، وتزودها بما تحتاج إليه من الأسلحة والأعتدة العسكرية والمساعدات المادية، ناهيك عن أن إسرائيل أبدت عدم استعدادها لتقديم أي تنازلات فيما خصَّ المناطق المحتلة وبخاصة بعد انتخاب مناحيم بيغن رئيساً للوزراء في عام (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، وقد ألزم نفسه بإقامة إسرائيل على ضفتي نهر الأردن، لذلك لم تكن آفاق السلام مشجعة، لكن جيمي كارتر مضى قدماً ثابت

---

(١) الطويل: ص٣٩٨.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٩٩.

العزم، فأطلق جولة تمهيدية من المباحثات الفردية مع قادة عرب وإسرائيليين، وفضَّل مقاربة شاملة تسعى إلى التوصل إلى اتفاق عام بين الدول العربية والفلسطينيين وبين إسرائيل، وهو لا يرغب في سلسلة من اتفاقيات السلام المنفصلة؛ لأن ذلك يعني تجاهل القضية الفلسطينية التي هي لب المشكلة لكنه فوجيء بموقف مناحيم بيفن الرافض للمشاركة في مؤتمر سيمارس ضغوطاً على إسرائيل لإخلاء المناطق المحتلة كجزء من عملية السلام الشاملة في الوقت الذي وجد في اندفاع أنور السادات نحو السلام موقفاً جذاباً ومشجعاً، وكان مقلقاً للعديد من الإسرائيليين أن تصدر وزارة الخارجية الأميركية بياناً عاماً لا مكان فيه لأدنى قدر من المراعاة الاعتيادية للموقف الإسرائيلي.

كانت الولايات المتحدة الأميركية مُصمِّمة على دفع عجلة السلام قُدُماً حتى وإن كان زعيم واحد في منطقة الشرق الأوسط يشعر أن السلام ممكن أو أمر مرغوب فيه، وعندما زارها أنور السادات في عام (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، لقي استقبال الأبطال، أما حين زارها مناحيم بيفن بعده، لقي استقبالاً فاتراً جدّاً حيث بدت إسرائيل ضنينة بالمقارنة مع مصر[١].

ووجد موشى دايان وسايروس ڤانس وزير الخارجية الأميركية وسيلة لتحريك حال الجمود تقضي بالتفاوض على اتفاقية سلام منفصلة بين مصر وإسرائيل لا سيما أن التفاوض ممكن الآن، وإرجاء المفاوضات الشاملة إلى وقت لاحق، وكان أنور السادات قد أضحى جاهزاً في ذلك الوقت لتحقيق سلام مع إسرائيل.

اتفاقية كامب داڤيد

اجتمع كل من أنور السادات ومناحيم بيفن وجيمي كارتر ومرافقيهم وزراء الخارجية، ومستشارين سياسيين وعسكريين وقانونيين، في منتجع كامب داڤيد الواقع في تلال ماريلاند بين (٥ ـ ١٨ شوال ١٣٩٩هـ/ ٥ ـ ١٨ أيلول ١٩٧٨م)، واتفقوا بعد قدر كبير من التجاذب والتوتر بين أنور السادات ومناحيم بيفن، على إطار للسلام في الشرق الأوسط، وأعلنوا اتفاقهم على تحقيق السلام عبر وثيقتين سُميت الأولى «إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل»، وسُميت الثانية: «إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط»[٢].

ويبدو أن تفرُّد أنور السادات باتخاذ القرار النهائي بشأن بنود الوثيقتين من دون

(١) آرمسترونغ: ص٤٢٨.

(٢) انظر نص الوثيقتين في: الساطع، ص٣٧٦ ـ ٣٨٠.

الأخذ بآراء وزرائه ومستشاريه لا سيما وزير خارجيته إبراهيم كامل، أدَّت إلى استقالة الأخير قبل الإعلان عن مقررات القمة.

اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل

تنفيذاً لمضمون الوثيقة الأولى، أجرى الطرفان المصري والإسرائيلي مفاوضات مباشرة من أجل تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء على مرحلتين، وإقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل غداة إتمام مرحلة الانسحاب الأولى، والاعتراف المتبادل الكامل، وإلغاء أشكال المقاطعة الاقتصادية كافة، والطلب من مجلس الأمن الدولي المصادقة على اتفاقية السلام، وضمان عدم انتهاك نصوصها، ودعوة الولايات المتحدة الأميركية للاشتراك في المفاوضات المتعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقية، وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف الثلاثة الموقعة.

وتمَّ في واشنطن التوقيع على اتفاقية السلام في (٢٦ ربيع الآخر ١٣٩٩هـ/ ٢٦ آذار ١٩٧٩م) من قِبل أنور السادات ومناحيم بيغن وجيمي كارتر بصفة شاهد.

تألَّفت الاتفاقية من تسع مواد وثلاثة ملاحق وبروتوكولات ومجموعة رسائل تَمَّ تبادلها بين الموقعين.

قُسِّمت سيناء بموجب أحد بروتوكولات الاتفاقية إلى ثلاث مناطق:

تُشكِّل الأولى أقل من ثلثها، تبدأ من قناة السويس مباشرة، ولا يحق لمصر أن تحشد فيها أكثر من فرقة عسكرية واحدة لا يتجاوز مجموع جنودها اثنين وعشرين ألفاً مع عدد محدود من المدافع والمركبات والصواريخ، وتبلغ المنطقة الثانية أكثر من ثلثي سيناء، لا يحق لمصر أن تحشد فيها أكثر من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة لا يتجاوز مجموع قواتها أربعة آلاف جندي.

وتمتد المنطقة الثالثة إلى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين، تمارس مصر سيادتها عليها عبر إرسال شرطة مدنية فقط تعمل بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة.

وفي مقابل هذا التقييد للسيادة المصرية على أراضيها وافقت إسرائيل على أن تُقيِّد سيادتها على شريط حدودي لا يزيد عرضه عن ثلاثة كيلو مترات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة من الحدود الدولية لمصر مع فلسطين التاريخية، ويحق لإسرائيل في هذه المنطقة ما سُمح لمصر من حشده في المنطقة الثانية من سيناء، أي أربع كتائب مشاة يصل عديدها إلى أربعة آلاف جندي.

ونصَّت الاتفاقية على أن الانسحاب الإسرائيلي سيتم على مراحل تنتهي في ثلاث سنوات، على أن تُطبِّع مصر علاقاتها مع إسرائيل بعد الانسحاب الأول من سيناء.

وتعهَّد الطرفان في الفقرة الثانية من المادة الثالثة بأن يكفل كل طرف عدم القيام

بفعل من أفعال الحرب أو الأعمال العدوانية، أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته، والامتناع عن التنظيم أو التحريض، أو الإثارة، أو المساعدة، أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب، أو النشاط الهدَّام، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى المحاكمة.

ونصّت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من البروتوكول الثالث على أن «يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر في الاقتراحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض»، ويبدو أن ذلك يُشكل نواة لتحالف عسكري بين الطرفين.

وتتمتَّع السفن الإسرائيلية بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية بغض النظر عن نوعها وشحناتها؛ بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م المطبقة على الدول جميعها.

واعتبرت الاتفاقية مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة للدول كافة من دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي[(١)].

ونصَّت الفقرة الخامسة من المادة السادسة على أن الطرفين يُقرَّان بأنه في حال وجود تناقض بين التزامات الأطراف التي تنص عليها هذه الاتفاقية مع أي التزامات أخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية تكون مُلزمة ونافذة، الأمر الذي يعني خروج مصر من التزاماتها العربية كافة.

وأسقطت مصر وفق هذه الاتفاقية التحفظات المشروعة بالنسبة إلى قناة السويس التي كانت تُثيرها في وجه إسرائيل اعتباراً من مطلع الخمسينيات.

عُرضت اتفاقية السلام مع إسرائيل على مجلس الشعب المصري في (١٣ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ/ ١١ نيسان ١٩٧٩م)، فوافق عليها، كما وافق الكنيست الإسرائيلي عليها أيضاً.

---

(١) الواقع أن هذه الصفة بحاجة إلى موافقة المملكة العربية السعودية بوصفها صاحبة السيادة القانونية على جزيرتي تيران وصنافير؛ لأن الوجود المصري فيهما هو وجود واقعي نشأ نتيجة إعادة المملكة العربية السعودية مصر لهما بهدف حماية مداخل خليج العقبة من العدوان الإسرائيلي، والمملكة لم توافق على اعتبار المضيق ممراً دولياً، ولا قيمة قانونية لاعتبار إسرائيل لهذا المضيق؛ لأنها ليست دولة ساحلية مُطلة عليه، وكان خليج العقبة من وجهة النظر العربية، أحد الخلجان التاريخية التي لا تسري عليها أحكام الخلجان العادية التي حدَّدتها.

وثيقة إطار السلام في الشرق الأوسط

نذكر في ما يلي أبرز نقاط هذه الوثيقة:

ـ تأكيد الطرفين المصري والإسرائيلي على أن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي هو قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ بأجزائه كلها، ويُشكل هذا الإطار أساساً للسلام، لا بين مصر وإسرايل فحسب، بل بين إسرائيل وكل جيرانها.

ـ وجوب إشراك مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة يحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها.

ـ تحديد ثلاث مراحل زمنية انتقالية لتحقيق هذا الغرض:

١ ـ توفر المرحلة الأولى حكماً ذاتياً للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في مدة أقصاها خمس سنوات.

٢ ـ تتفق مصر والأردن وإسرائيل في المرحلة الثانية، على وسائل سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة والقطاع، ويمكن ضمّ ممثلين عن سكانهما.

٣ ـ تمتد المرحلة الثالثة منذ قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وإجراء مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة وغزة وعلاقتهما مع جيرانهما.

ـ تحتفظ إسرائيل خلال المراحل الثلاث بوجود عسكري على شكل بعض الحاميات المحدودة، وتتولى الشرطة المحلية إقرار الأمن الداخلي.

ـ تلتزم إسرائيل بعدم إقامة مستوطنات جديدة خلال المفاوضات التي تستهدف الحكم الذاتي لهاتين المنطقتين.

ـ أشارت الوثيقة بالنسبة إلى السكان العرب المطرودين أو المهجرين إثر حروب حزيران عام ١٩٦٧م، إلى قيام لجنة: مصرية ـ أردنية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية، تُقرِّر بالاتفاق، مدى السماح بعودة هؤلاء[١].

انعكاسات عملية السلام

على المستوى الداخلي

انطوت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل على أوجه قصور عديدة عرَّضها لانتقادات داخلية حزبية، وقوى معارضة، وبعض الأوساط والرموز المستقلة، ونذكر من بين أوجه القصور ما يأتي:

---

(١) الساطع: ص٣٧٧ ـ ٣٧٩.

ـ لقد قبلت مصر بموجب اتفاقية السلام أن تتبادل التمثيل «الدبلوماسي» مع إسرائيل، وتبدأ في تطبيع العلاقات معها قبل أن تستكمل إسرائيل انسحابها من سيناء.

ـ وقبلت مصر بقيود على حركة القوات المصرية في سيناء من دون أن تُقابلها قيود مماثلة على حركة القوات الإسرائيلية على الناحية الأخرى.

ـ كان باستطاعة أنور السادات أن يستمر في الحصول على تأييد ودعم أغلبية المصريين لو أن إسرائيل كانت صادقة في تقبُّل السلام بنية صادقة، والمعروف أن السلوك الإسرائيلي اللاحق عقَّد مهمة الرئيس المصري تعقيداً كبيراً.

وازداد المصريون سخطاً باتفاقية السلام مع إسرائيل، لقد أحزنهم ما تضمنه الإطار من أجل السلام من بنود مشينة، ووجدوا أنفسهم أمام معضلة كبرى وتحد كبير، والجدير بالذكر أن مخاوف معينة كانت من بين الأسباب التي ساعدت على ظهور الفجوة بين النظام والشعب حول أسلوب إدارة العلاقات في أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام لعل أهمها أن تتحول هذه الاتفاقية إلى أداة قمع تُصادر حق الشعب المصري في توجيه الانتقاد إلى العقيدة الصهيونية أو إلى سياسة إسرائيل والحركة الصهيونية[1].

وعندما حاول أنور السادات أن يحثَّ المصريين على زيارة إسرائيل كسائحين لدفع عملية التطبيع قُدُماً، احتجوا بشدة، ورفضوا زيارة بلد يُسيء معاملة إخوانهم العرب، كما أحزنهم أن يكونوا معزولين عن سائر العالم العربي.

لقد أُكرهت مصر على الانسلاخ عن هويتها العربية، وإذا كان من معنى لعزلتها فهو الارتماء حتماً تحت أقدام الغرب، وكان ذلك مبعث قلق كبير لشعب يرى هويته العربية مناهضة للغرب، كما ساءه التغريب المتزايد لبلاده في أعقاب كامب ديڤيد، فنمت المعارضة ضد أنور السادات الذي تعرَّض للنقد، واشتدت خيبة الأمل من كامب ديڤيد ومن الصلح مع إسرائيل.

لقد حمل الإخوان المسلمون بخاصة لواء المعارضة، فنشرت مجلتهم، الدعوة في (١٧ شوال ١٣٩٨هـ/ ٢٠ أيلول ١٩٧٨م) مقالاً هاجم بعنف الإطار من أجل السلام للأسباب نفسها التي تذرَّع بها قادة دول الرفض العربية لكن السبب الرئيس لمعارضة الإخوان هو كون اتفاقية السلام تتنافى مع الشريعة الإسلامية، فإسرائيل جزء من دار الحرب، ولا يستطيع أي نظام إسلامي أن يُبرم معها سلاماً كهذا[2].

ورفض المتدينون المتشدِّدون في كل من مصر وإسرائيل رفضاً باتاً كل إمكان للتعايش السلمي، ورأوا فيه تهديداً جوهرياً لاستقامتهم الدينية.

---

(١) آرمسترونغ: ص٤٣٠.   (٢) المرجع نفسه: ص٤٣١.

وكان بادياً في الأجواء الإحباط المتزايد نتيجة فشل مبادرة السلام في تحقيق ما كان يحلم به الناس من وراء قبولها، فلم يكن هناك سلام حقيقي، ولا رخاء كما وعد أنور السادات، وازدادت الأوضاع الاقتصادية تدهوراً فاضطر البنك الدولي إلى لفت نظر المسؤولين إلى الفجوة المتزايدة التي تسبَّبت بها سياسية الانفتاح بين الأغنياء والفقراء، والآثار الاجتماعية والسياسية السلبية التي يمكن أن تترتَّب على هذه الفجوة، وكان ٤٤٪ من سكان الريف و٣٣٪ من سكان المدن يعيشون تحت خط الفقر، ولم يكن لدى النظام ما يفعله لمواجهة هذا الوضع سوى محاولة إخفاء الحقائق[١].

وتصدَّت النقابات المهنية لعملية التطبيع مع إسرائيل، ومما زاد الأمور تعقيداً اقتراح أنور السادات على مناحيم بيفن نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء لكي تروي مزارع المستعمرات الإسرائيلية الجديدة في النقب[٢].

وصعَّد أنور السادات حملته على المعارضة، فأصدر قانون العيب إذ أن أي انحراف في الفكر أو القول أو الفعل عن خط المؤسسة الرسمية، كان يُعرِّض صاحبه للحرمان من حقوقه المدنية، وسحب جواز سفره، وحجز ممتلكاته، وحظَّر على المواطنين انتقاد النظام وسياسته.

وحنق أنور السادات على البابا شنودة الثالث إذ أن التوجه الطائفي للرئيس المصري الذي لقَّبه أنصاره بالرئيس المؤمن، سرعان ما اصطدم بحقيقة الموقف الذي حوَّله إلى رئيس غاضب على البابا المذكور لسببين:

الأول: معارضة البابا فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً لقوانين تُطبَّق على غير المسلمين، وأبدى مخاوفة من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية.

الثاني: يتصل اتصالاً وثيقاً بالصلح مع إسرائيل وبمحاولات تطبيع العلاقات بين الشعبين والحكومتين وهو ما كان يصرُّ عليه الإسرائيليون، ونتيجة للتطبيع فإن آلافاً من السياح الإسرائيليين بدأوا يفدون على مصر، وفي المقابل فإن قلائل من المصريين قبلوا بالذهاب إلى إسرائيل سواء للسياحة أو لغيرها، ما وضع الرئيس المصري في موقف حرج، وللخروج من هذا المأزق دعا الحجاج الأقباط إلى زيارة القدس كما كانوا يفعلون قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧م، فتبدو عملية التطبيع وكأنَّها تسير في طريق متوازن، لكن البابا رفض الفكرة متذرعاً بأن الوقت ليس مناسباً لتنفيذ دعوة الرئيس فاستشاط أنور السادات غضباً وأجبر البابا على تقديم استقالته ونفاه إلى سيناء[٣].

---

(١) هيكل: خريف الغضب: ص٤٣٩، ٤٤٠. (٢) المرجع نفسه: ٣٨٧، ٣٨٨.

(٣) المرجع نفسه: ص٤٥٣، ٤٥٤.

وشهدت مصر في (شعبان ١٤٠١هـ/ حزيران ١٩٨١م) ثلاثة أحداث أثَّرت سلباً على شخص أنور السادات:

الأول: الفتنة الطائفية الدامية بين المسلمين والأقباط والتي سقط فيها العشرات من القتلى والجرحى.

الثاني: لقاء أنور السادات ومناحيم بيغن في شرم الشيخ.

الثالث: ضرب إسرائيل مفاعل العراق بعد ثلاثة أيام من الاجتماع.

أثارت هذه الأحداث غضب أنور السادات وحنقه، وأسرَّ إلى موسى ساسون السفير الإسرائيلي في القاهرة أن ضرب المفاعل العراقي أعاد التاريخ إلى الوراء، إلى النظرة التي سادت العالم العربي قبل بدء مسيرته السلمية، وتساءل كيف يُقدِّم بيغن ورقة على بياض إلى السوفيات وسوريا؛ لأنه بعمله هذا ساعدهم على التقدم نحو هدفهم وهو إعادة الأمة العربية إلى الوضع النفسي الذي كان سائداً من قبل، وأضاف أن الضربة سبَّبت: هزة قاسية من الصعب الدفاع عنها أو تبريرها، وألماً كبيراً لشخصه فاق ما سبَّبه العرب له.

وتلقَّى أنور السادات ضربة أخرى في (رمضان ١٤٠١هـ/ تموز ١٩٨١م) من جانب الأميركيين، فقد شعر خلال زيارته لواشنطن بموقف أميركي جديد، وتحوُّلْ اهتمامات المسؤولين عنه.

لقد بذل جهداً واضحاً في التحدث بلغتهم وبخاصة عن الشيوعية الدولية والاتحاد السوفياتي، ولكن ذلك لم يُغيِّر شيئاً في موقفهم، وبدا له أن أولياتهم في التعامل مع الشرق الأوسط تتركز بالدرجة الأولى على إسرائيل، ثم المملكة العربية السعودية في الدرجة الثانية، ثم مصر بالدرجة الثالثة[(١)]؛ فلم يساعده جيمي كارتر في تخفيف الضغط الاقتصادي التي تعيش مصر في ظله، وامتنع عن تنفيذ المشروع الاقتصادي الذي بحثه معه، وهو مشروع مساعدة مصر على غرار مشروع مارشال بالنسبة لأوروبا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن الرئيس الأميركي اكتفى بدوره في تحقيق عملية السلام بين مصر وإسرائيل، وعدَّ ذلك إنجازاً كبيراً على مستوى المنطقة وانعطافاً على رقعة الصراع في الشرق الأوسط، فاهتزت ثقة السادات به.

وبعد أسبوع من عودته من واشنطن بدأ أنور السادات حملة اعتقالات واسعة في صفوف الطلاب، وأعضاء الجماعات الدينية، وبعض السياسيين، والمثقفين، والصحافين، مثل: محمد حسنين هيكل، وفؤاد سراج الدين، وعبد الفتاح حسن،

---

(١) هيكل: ص٤٦٩، ٤٧٠.

وفتحي رضوان وغيرهم، بالإضافة إلى عدد كبير من النواب المستقلين في مجلس الشعب، بحجة أن عناصر معينة كانت تُهدِّد وحدة وأمن البلاد، وعيَّن لجنة بابوبية مؤقتة من خمسة أعضاء تحل محل البابا شنودة الثالث، أبرزهم: الأنبا صموئيل، وهاجم خصومه الإسلاميين بطريقة أساءت إليه كثيراً، وسخر من الفتيات في خيمهن السود[١]، وهزئ من الشبان الملتحين، وهاجم بضراوة الشيخ المحلاوي ووصفه بالخسيس، وزجَّ محمد الإسلامبولي شقيق خالد في السجن.

على المستوى العربي

واجهت عملية السلام مع إسرايل رفضاً عربياً شديداً لا سيما من دول الرفض لكن هذا الرفض لم يوقف اندفاع أنور السادات في السير على الطريق الذي اختاره لنفسه، وربما أتاح له هامشاً من حرية الحركة من أجل الحصول على الحد الأدنى الضروري من وجهة نظره لقبول تسوية منفردة على المسار المصري، إذ يبدو أنه أدرك من خلال اللقاءات والمفاوضات الطويلة التي جرت مع الأميركيين والإسرائيليين منذ زيارة القدس وحتى كامب ديڤيد؛ أن الإسرائيلين لن يقبلوا بسواه في المرحلة الراهنة، وعمَّقت حرب تشرين الأول من قناعة الإسرائيليين بأن اندلاع حرب شاملة في المنطقة سوف يكون أمراً مستبعداً إذا ما نجحوا في إخراج مصر من المعادلة العسكرية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، بما لها من قوة وازنة، وإخراجها أيضاً من الصف العربي الذي تقوده، وأن استمرار الحرب معها يمكن أن يُعرِّض وجود إسرائيل للخطر على المدى الطويل[٢]، لذا بدت إسرائيل بعد حرب تشرين الأول أكثر استعداداً للانسحاب الكامل من سيناء إذا كان ذلك هو الشرط الضروري لإخراج مصر من المعادلة العسكرية ومن الصف العربي، لكنها ظلَّت متشدِّدة في مطالبها، وتمسَّكت بالمستوطنات والمطارات في سيناء حتى آخر لحظة.

وفي ظل هذا السياق، ورفض العرب المشاركة في المفاوضات نجح أنور السادات في تبني «استراتيجية» تفاوضية تسمح له باتخاذ مواقف تتسم بالتساهل إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للقضية الفلسطينية، وأخرى تتسم بالتشدّد إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية المحتلة، ونجحت هذه «الاستراتيجية» في تمكينه من الوصول إلى اتفاقية تلتزم إسرائيل بموجبها، قانوناً، بالانسحاب إلى خط الحدود الدولية مع مصر، وتفكيك مستوطناتها، وإنهاء أي مظهر من مظاهر التواجد الإسرائيلي فوق أي بقعة مصرية، وعلى الرغم من أنه لم

---

(١) في استعارة هنا إلى حجابهن الواسع.
(٢) نافعة: ص١٦١، ١٦٢.

يتمكَّن من أن يحصل من إسرائيل بالنسبة للمسار الفلسطيني إلا على إطار حكم ذاتي محدود؛ فقد أتاح له الرفض العربي وبخاصة الفلسطيني الفرصة لإلقاء المسؤولية على الفلسطينيين والعرب الآخرين[1]، ولو أنه اكتفى باتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل، لكانت معاناته أقل مع العرب الذين شجبوا الإطار من أجل السلام بوصفه عملاً خيانياً بحق الأمة العربية، فقد باع الفلسطينيين، وغدر بمنظمة التحرير الفلسطينية التي قرَّر العرب جميعاً أن تكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتنكَّر للمبادئ الأساس للوحدة العربية من خلال التواطؤ مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل التي تُكرر يومياً أن اليهود لن ينسحبوا من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فإن الإطار من أجل السلام لا يعدو كونه «مهزلة»[2].

وفرضت الدول العربية مقاطعة شاملة مع النظام المصري، وقرَّرت في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في (٣ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ/ الأول من نيسان ١٩٧٩م) ما يأتي:

- عزل مصر عن العالم العربي.
- نقل مقر الجامعة العربية ومؤسساتها من القاهرة إلى تونس.
- قطع العلاقات «الدبلوماسية» مع مصر خلال شهر.
- سحب السفراء وقطع المساعدات والنفط.

ردَّ أنور السادات على الإجراءات العربية بعزل مصر ونقل مقر الجامعة العربية، بعملية استيلاء على أرصدة ووثائق الجامعة ومؤسساتها.

وهكذا أضحت مصر معزولة تماماً عن سائر الدول العربية ومنبوذة الأمر الذي أصاب الوحدة العربية بأذى بالغ، وضعفت بالتالي مكانة الشعوب العربية.

اغتيال أنور السادات

انتهى دور أنور السادات السياسي كرئيس للجمهورية فور توقيعه معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وربما يُعزِّز ذلك أنه أبدى رغبته لدى بعض المقربين في الاعتزال السياسي، وأخذ يُعدُّ من يخلفه في رئاسة الجمهورية بدليل تركيزه الدائم وإشارته دوماً إلى جيل تشرين الأول، وعندما نستشف المناخ السياسي السلبي الذي كان يأفل فيه نجمه، فإننا نُركِّز على الوضعين والداخلي المتفجر والخارجي غير المساعد وفق ما ذكرنا.

خطَّط الإسلاميون لاغتيال أنور السادات، وجاءتهم الفرصة عندما وقع الاختيار على الملازم أول خالد الإسلامبولي للمشاركة في العرض العسكري احتفالاً بحرب

---

(١) نافعة: ص١٦٢.
(٢) آرمسترونغ: ص٤٢٩.

تشرين الأول عام ١٩٧٣م، وقد فكَّر هذا القيام بواجب الجهاد، فاستشار محمد عبد السلام فرج، فأصدر فتوى تجيز الاغتيال، وعرض الخطة على العقيد عبود الزمر المسؤول العسكري لخليته، فعارضها بحجة أن قتل رئيس الجمهورية ليس كافياً، وأن جماعة الجهاز تعتزم الإطاحة بالنظام كله، ولن تكون جاهزة على تنفيذ ذلك قبل عام ١٩٨٤م، ويبدو أنه كان للفتوى أرجحية على تقدير عبود الزمر، لذلك مضى خالد الإسلامبولي ومحمد عبد السلام فرج قدما في تنفيذ الخطة، فأمَّن له الثاني ثلاثة مرافقين، أحلَّهم محل ثلاثة عناصر ممن كانوا سيشاركون في العرض، وأخفى القنابل اليدوية تحت مقعد الشاحنة العسكرية، وحمل الرشاشات عبر نقاط التفتيش في منطقة العرض من دون نزع القوادح منها.

وفي صبيحة الاحتفال بالذكرى الثامنة لحرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م أي في صبيحة ٦ تشرين الأول عام ١٩٨١م، جلس أنور السادات على المنصة المعدة له ولكبار أركان الدولة، وجلس عن يمينه ويساره شيخ الأزهر والأنبا صموئيل، وعندما جاء دور سلاح المدفعية في العرض، انحرفت إحدى عرباته في اتجاه المنصة، وفوجيء الجميع بهجوم على المنصة يُنفذه أربعة أشخاص ترجَّلوا من العربة التي انحرفت عن خط سيرها في العرض وهم: خالد الإسلامبولي، وعطا طايل، وحسين عباس، وعبد الحميد عبد السلام، وهم يُطلقون النار، فقُتل في العملية: أنور السادات، والأنبا صموئيل، واللواء حسن علَّام، ومحمد رشوان، ومصور السادات الخاص، وآخرين، ولم يُصب نائب الرئيس حسني مبارك بسوء.

تبين من التحقيقات والمحاكمات أن الأشخاص الأربعة الذين نفَّذوا هجوم المنصة، كانوا من المسلمين الأصوليين، اعتنقوا فتوى الشيخ عمر عبد الرحمٰن بأن أنور السادات كافر، وطبقوا مبادئ وضعها المهندس محمد عبد السلام فرج في كتابه «الفريضة الغائبة».

أُحيل المسؤولون عن حادثة الاغتيال إلى المحكمة، فساق خالد الإسلامبولي أمامها ثلاثة أسباب دعته إلى قتل رئيس الجمهورية:

الأول: معاناة المسلمين في ظل نظام حكمه، حكم القهر والاستبداد.

الثاني: معاهدة كامب ديڤيد والصلح مع إسرائيل.

الثالث: سجن رجال الدين المسلمين ممن عارضوا نظامه.

وقرَّرت المحكمة إنزال حكم الإعدام بحق خالد وفرج والقتلة الثلاثة، والسجن سبعة عشر عاماً بحق ثمانية عشر من أفراد الخلية مع الأشغال الشاقة.

وهكذا طُويت صفحة من تاريخ مصر المعاصر شابها الانحراف عن الخط العربي في الصراع مع العدو الإسرائيلي، وشكَّلت انعطافة في هذا الصراع.

الفَصْلُ التَّاسِعَ عَشَرَ

مصر في عهد حسني مبارك ١٩٨١ ـ ٢٠١١م

تولي حسني مبارك مقاليد الحكم

في أعقاب اغتيال أنور السادات، كان في مصر توافق داخلي على تأييد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية، فاعتلى سدة الحكم، وألقي أول خطاب له في مجلس الشعب في (١٥ ذي الحجة ١٤٠١هـ/ ١٤ تشرين الأول ١٩٨١م) ضمّنه احترام مصر الاتفاقيات الدولية، التي وقّع عليها سلفه الراحل، وكان قد شارك في اتخاذ القرارات التاريخية المهمة كلها بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية.

الأوضاع الداخلية

الوضع السياسي

أُعطي حسني مبارك وقتاً كافياً للتعامل مع أزمة النظام الموروثة، فأطلق سراح المعتقلين الذين كان أنور السادات قد سجنهم في (٤ ذي القعدة ١٤٠١هـ/ ٣ أيلول ١٩٨١م)، فلجأ كثير منهم إلى مجلس الدولة يطالبون بعدم شرعية وقانونية اعتقالهم وفقاً لأحكام المادة ٧٤ من الدستور، فاستجاب المجلس لهم وأصدر حكماً في (١٦ ربيع الآخر ١٤٠٢هـ/ ١١ شباط ١٩٨٢م) عدَّ إجراءات سجنهم غير شرعية.

لقد ثارت بعض الآمال لدى المصريين في أعقاب تولي مبارك الحكم، في تصحيح أخطاء سلفه في: الاقتصاد والسياسة، ومعالجة الإهمال الشديد للصناعة والزراعة طوال السبعينيات، وتحويل الانفتاح إلى سياسة إيجابية تدفع الصناعة المصرية إلى الأمام بدلاً من تعريضها للمنافسة من قِبَل الواردات، وحماية المجتمع من الآثار المدمرة للتضخم، والعمل على تطبيق «ديمقراطية» حقيقية، والعدول عن تزييف الانتخابات والاستفتاءات، وتصحيح سياسة أنور السادات نحو الدول العربية كي تستعيد مصر مكانتها المفقودة في العالم العربي، واستخدام ما كان لا يزال باقياً في يد مصر من أوراق لإجبار إسرائيل على تقديم تنازلات للفلسطينيين وبخاصة ورقة التطبيع بين الجانبين، ورفض مشروع الشرق الأوسط التي شرعت إسرائيل في فرضه

على مصر، بالإضافة إلى التخلّص من الخضوع للإدارة الأميركية في تحرير الاقتصاد وفصل مصر عن بقية العرب، والسير قدماً في طريق التطبيع.

لكن سرعان ما تبخَّرت تلك الآمال عندما ظهر أن حسني مبارك لا ينوي أن يفعل أي شيء من تلك الأمور، وأن الأخطاء التي ارتكبها أنور السادات سوف تستمر في عهده أيضاً، وكانت شخصيته ملائمة للاستمرار في الطريق الذي شقَّه سلفه من دون أي تعديل، وقد صرَّح في أوائل عهده بأنه ليس من أنصار سياسة الصدمات الكهربائية، فهو لا يغلق الاقتصاد ولا يفتحه، ولا يحارب إسرائيل أو يتعرَّض لهجوم إسرائيلي، ولا يوقع اتفاقيات جديدة معها.

استعان حسني مبارك برجال غير أكفاء، لم يكن هناك مجال للتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه سياستهم بعد اعتلائهم المناصب، وتبين بعد ذلك أن غالبيتهم لا تحمل أي ولاء لمشروع نهضوي أو قومي في ظل تدني مستواهم الثقافي، ولا يُعرف لهم تاريخ نضالي أو سياسي من أي نوع قبل توليهم المسؤولية، وقد وجدوا أنفسهم فجأة يشتركون في اتخاذ قرارات مفصلية في حياة البلد بسبب صفات شخصية فيهم تجعل جلوسهم في مناصبهم لا يُسبّب أي متاعب للنظام.

تزامن وجود مثل هؤلاء الرجال مع هبوب رياح العولمة التي طرقت بعنف أبواب مصر، فغزت الأسواق بمنتجاتها، وحاولت تطويع نفسية المستهلك المصري ودفعه إلى شراء ما تريد بيعه، ولا بد لهذه الشركات من أن تُرضي المسؤولين الكبار حتى يُحققوا لها طموحاتها في ظل الاستعداد النفسي لهؤلاء للتعاون معها، الأمر الذي غلَّب المصالح الخاصة والمكاسب الشخصية المتمثلة بالإثراء المادي على حساب مصالح الدولة، ولم يجد هؤلاء غضاضة في ذلك، والمعروف أن تحقيق مثل هذه المكاسب لا يتحقّق إلا في ظل دولة ضعيفة.

ساعدت تلك الظروف على التزواج والمصاهرة بين المال والحكم، وبين من له سلطة اتخاذ القرار ومن لديه مصلحة في نوع القرار الذي يجري اتخاذه، فأضحى تعيين وزير على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري قبل اعتلائه الوزارة وبعده؛ لا يثير الاستغراب، ولنا أن نتصوَّر في ظل هذا كله، حجم الفساد الذي استشرى بين الشرائح الاجتماعية القريبة من السلطة أو القادرة على الاقتراب منها.

وتآكلت في عهد حسني مبارك قدرات الدولة، وتجلَّى ذلك في سلوكها الداخلي لتحديث المجتمع، وبدلاً من أن يقود النظام السياسي الدولة والمجتمع في اتجاه امتلاك القدرات الأفضل، راح يضغط على الدولة لإضعافها وفرض تآكل قدراتها،

كما أضعف المجتمع وبدَّد إمكاناته الأمر الذي أدى في النهاية إلى إضعاف النظام نفسه، فأضحى عاجزاً عن الأداء على الصُعد المحلية المختلفة.

وتجلَّى هذا العجز في ما يأتي:

ـ عدم إدراك النظام السياسي في العقود الثلاثة الأخيرة من حكم حسني مبارك، ثقافة العصر المتمثلة بإنجاز التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، فشغل بذلك مكانة متقدمة بين الدول التي لا تحافظ على الحدود الدنيا لحقوق الإنسان، الأمر الذي عرَّضه إلى الإدانة من جانب القوى والمنظمات الدولية، وكانت تُشير بصفة خاصة إلى استمرار قانون الطوارئ والمحاكم العسكرية.

ـ اعتماد النظام السياسي على الفئات الفاسدة في الحزب الوطني «الديمقراطي» فأتاح بذلك الفرصة للتحرك الفاسد في الساحات كلها، فعمد إلى تزييف الانتخابات عبر تقليص إشراف القضاء عليها، ورفض كذلك الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة، فتحوَّلت انتخابات مجلسي الشعب والشورى في عام ٢٠١٠م إلى فضيحة عالمية نالت من سمعة الدولة المصرية، وقد جرى كل ذلك بفعل تسخير جهود النظام لتوفير الظروف الملائمة لنجاح ملف التوريث وانتقال ولاية الحكم من الأب إلى الابن، وأضحى الفساد جزءاً لا ينفصم عن النظام نفسه، ولم يعد ظاهرة تستوجب الإنكار أو الاستحياء كما في الماضي.

ـ تدني الأوضاع الداخلية بسبب الاستنزاف الفاسد لموارد الدولة ما دفع الحكومة المصرية إلى طرق الأبواب لتلقي المساعدات والقروض الدولية، حتى أضحى الحفاظ على استمرار تدفق هذه المساعدات مؤثراً في القرار السياسي في ما يتعلق بقضايا مصيرية، وشكَّل تعامل أسرة الرئيس مع هذه المساعدات تعاملاً أسرياً كما فعلت مع أموال الدولة؛ فضيحة موصوفة، فكانت المساعدات تصب في معظمها في حساب الرئيس لتتضخم ثرواته مقابل إفقار الوطن.

ـ سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، ذلك أن الحال المثالية للدولة أن يكون قرارها معبراً عن حاجات المجتمع وطموحاته، وهو القرار الذي يصدر عن رأس الدولة، ولكي تُنجز الدولة دورها بنجاح ينبغي أن تجسِّد بناءً عضوياً متماسكاً تتفاعل أجهزته في إصدار القرار المنشود، وإذا كانت الدولة تتألف تقليدياً من ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، فإن ذلك ينبغي أن يظهر في صوغ المشاركة وفي صوغ القرار، لكن ما حصل في مصر هو أن السلطة التنفيذية سيطرت على السلطتين الأخريين معاً، وبدت كأنها الأهم في بناء السلطة، وتأكد ذلك في انتخابات عام ٢٠١٠م، كما أن هذه السلطة امتنعت في كثير من الأحيان

عن تنفيذ أحكام القضاء، وأن مساءلة الوزراء والحكومة أمام مجلس الشعب كانت شكلية، ولم تأخذ بمضمون تقارير أجهزة الرقابة بشأن كثير من وقائع الفساد، الأمر الذي أدى إلى انتشار حال الفوضى في ما يتعلق بالعلاقات بين السلطات الثلاث.

ـ من الطبيعي وفقاً للتراث النظري أن تختار القيادة السياسية النخب الاجتماعية حتى تتمكن من تحديث المجتمع، وإذا تأملنا واقع النخبة الحاكمة في النظام السياسي في عهد حسني مبارك فسوف نجدها تخالف المقولات الإيجابية التي تحكم أداء النخب، واتصفت بدلاً من ذلك بخصائص سلبية كثيرة تجعلها غير صالحة لقيادة الدولة والمجتمع، فقد أتقنت ثقافة الفساد، واتصفت بسوء إدارة موارد الدولة، وقد نتج عن ذلك، ارتفاع ديون مصر الذي تجاوز الحدود الآمنة، وتفشي ظاهرة السمسرة ومرتزقة العمولات، ونزع الشفافية عن الاستثمار وغيرها[1].

الوضع الاجتماعي

مثَّل المجتمع المصري مرجعية لظهور عدد من المتغيرات انطلقت من ثلاثة سياقات كوَّنت في جملتها بناء المجتمع المصري، صدر بعضها عن ضعف الثقافة ومنظومات القيم بحيث أضحت عاجزة عن ضبط سلوك الإنسان المصري في مجالات الواقع الاجتماعي المختلفة، وانطلق بعضها الآخر من السياق الاجتماعي الذي يضمُّ مجالات فرعية للإنسان، أضحت عاجزة عن تقديم الفرص الملائمة لإشباع حاجاته؛ ونتيجة لذلك، انتشر التوتر في ساحة المجتمع، وأدى إلى هذه الفاعلية السلبية لمتغيرات السياق الثقافي والاجتماعي وإلى ضعف الإنسان المصري في مجتمعه وهشاشة انتمائه إليه[2]، ويُلاحظ أنه منذ عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) تاريخ حلول التوجهات التحررية محل الاشتراكية بصفتها عقيدة تقود إلى تحديث المجتمع؛ ظهرت جملة من المتغيرات أضعفت منظومات القيم والأخلاق لعل أهمها ما يأتي:

ـ إعادة انتعاش الطبقة العليا عبر استردادها لامتيازاتها التي سُحبت منها في المرحلة الاشتراكية.

ـ إضعاف الطبقة الوسطى التي تُكوِّن أساس التوازن الاجتماعي في المجتمع، فقد سُحبت منها جملة امتيازات كانت قد مُنحت لها في المرحلة الاشتراكية، وهيأت لها

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى: بحث أحوال الدولة والمجتمع لعلي ليلة في كتاب الثورة المصرية، الدوافع، الاتجاهات والتحديات. الفصل الأول، ص٤٠، ٥٠. أمين، جلال: مصر والمصريون في عهد مبارك، ص٢٣ ـ ٤٨، ٧٦ ـ ٨٠.

(٢) ليلة: ص٢٩.

حياة مريحة؛ الأمر الذي أثَّر سلباً على بنيتها، وأضعف المعايير الأخلاقية الموجهة لسلوك المصريين في مجالات المجتمع المختلفة.

ـ تدفق ثقافة العولمة التي استهدفت الدين بشكل خاص الذي يحتوي على المعاني المقدسة للمجتمع عبر قنوات الاتصالات والمعلومات، وقد استهدفت فئة الشباب عبر نشر ثقافة استهلاكية حيناً ومنحرفة حيناً آخر، فانتشرت بينهم ثقافة التمرد التي برزت في مظاهر كثيرة مثل: التطرف، التدين الشكلي، تطوير لغة خاصة بهم، انخراطهم في تعاطي المخدرات، السقوط في أنماط الانحراف الأخلاقي.

ـ مساهمة الإعلام في تقويض أسس الأخلاق والهبوط الأخلاقي في المجتمع المصري، وذلك عبر نشر منظومات قيم انتهازية وفاسدة نابعة من قناعات البعض، مثل: الأعمال الفنية التي تستفز الغرائز والمعاني المنحطة، وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة عشوائية في سلوك الإنسان المصري ابتداء من فوضى الحركة في الشارع إلى التفاعل العنيف في إطاره.

ـ فقدان الاعتدال في التدين لدى الكثير من المصريين بفعل غياب الاعتدال في الخطاب الديني، وقد نتج عن ذلك ظهور التطرف الديني المفضي إلى العنف بما يتناقض مع مضمون التعاليم الدينية، وأوقع القطيعة والجفوة بين أبناء الوطن الواحد.

ـ انهيار أسر الطبقة الوسطى الذي يُعدُّ أول مظاهر تردي المجتمع، وذلك بفعل تأثرها بالانهيار الأخلاقي الذي أصاب المجتمع، وبالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي فُرضت عليها، الأمر الذي أدى إلى انحلال نسيجها الاجتماعي والأخلاقي، ومن مظاهر ذلك، انتشار ظاهرة القتل داخل الحياة الأسرية، والعنف الموجَّه ضد المرأة، كما عانت هذه الأسر من معدلات الطلاق المرتفعة.

ـ اتساع ساحة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض المداخيل في مقابل ارتفاع الأسعار، وانتشار الفساد، وتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع، وتردي الخدمات.

ـ الاحتقان الاجتماعي الناتج عن تردي الوضع الاجتماعي، وغياب فرص الحياة المختلفة كالحصول على فرصة عمل أو على مسكن أو دخل أو إمكان تكوين أسرة وهي الحال التي أصابت شريحة الشباب، والمعاناة في الحصول على السلع الأساس، بالإضافة إلى التناقض بين ما يُعلن وما هو موجود في الواقع من قبل المسؤولين، الأمر الذي ضلّل أفراد المجتمع، وأفقدهم الثقة في القيادة السياسية.

ـ محاولة أفراد الطبقة الوسطى تحسين ظروفها وأوضاعها والتي تمثَّلت بالاحتجاجات العمالية والمهنية والسياسية، كتأسيس النقابات، ورفع الأجور،

والحصول على بدلات معينة، وتحقيق بعض الإصلاحات السياسية كرفض التمديد مدة تالية لرئيس الجمهورية، ورفض التوريث، ونظراً إلى كثافة عدد الاحتجاجات وتصاعدها في العقد الأول من الألفية الثالثة؛ فقد أنهكت القوى الأمنية، والجهاز الإداري للدولة، ووقف النظام السياسي عاجزاً عن مواجهتها، الأمر الذي دفعه إلى عدم التدخل لقمعها، واكتفى بإحاطة المتظاهرين المحتجين بسياج أمني حتى لا تنتشر الاحتجاجات أو تتسع، وقد نتج عن ذلك انتشار ثقافة الاحتجاج الاجتماعي وضغطها حتى أضحى مسموحاً بها.

ـ معاناة الإدارة الحكومية بوصفها جهاز إدارة المجتمع، وضبط تفاعلاته؛ من تردي أدائها، وفساد النظام السياسي المسيِّر لها، فتآكلت قدراتها التكيفية، وبدا ضعف قدراتها في تحديث المجتمع[١].

الوضع الاقتصادي

وُجدت في مصر في عهد حسني مبارك أنماط متعددة من التصنيفات الرأسمالية الموجهة من الدولة، وقد بدأت منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين واستمرت حتى منتصف الثمانينيات، أي في المرحلة الانتقالية بين نظامي أنور السادات وحسني مبارك حيث، حاولت الحكومات المتعاقبة توجيه السوق بمساندة صناعات بعينها لها فرصة كبيرة في النمو، ثم تغيَّر الوضع مع بداية التسعينيات مع تلازم الإدارة بنمو رأسمالي ابتكاري، الأمر الذي جعل التخطيط وتسيير العملية الاقتصادية في يد الدولة، بل في يد مجموعة صغيرة داخل الدولة تمتلك شركات كبيرة لا تستطيع الشركات الصغيرة منافستها، ولا تسمح بوجود مساحة لحركة الأعمال الرائدة التي اتسمت بسرعة الابتكارات من حيث خطط الإنتاج والتسويق والتوزيع مع مطلع الألفية الثالثة في مقابل مؤسسات حكومية اقتصادية لم تتطور بدرجة كافية[٢].

كانت مظاهر التضخيم والتهويل لأداء الاقتصاد المصري من جهة والتهوين من تراجع نموه من جهة أخرى؛ من أهم مظاهر المرحلة، وهي حصيلة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية المنفذة، نذكر منها ما يأتي:

ـ استطاعت الحكومات المصرية خفض العجز في الموازنة العامة منذ بداية الألفية الثالثة بفضل السياسة المالية التي اتبعتها في السنوات الست الأخيرة من العقد

---

(١) انظر: ليلة: ص٢٩ ـ ٤٢.

(٢) موسى، غادة: اقتصاد ما بعد الثورة، تفكيك الفساد المالي والإداري وتحقيق العدالة الاجتماعية. بحث في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، الفصل الثالث عشر، ص٤٣١، ٤٣٢.

الأول، وذلك عبر سياسة انكماشية ركَّزت على خفض الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أثَّر في مستويات التشغيل، والمستوى العام للأسعار، ويعزو الاقتصاديون تراجع الإنفاق العام وبخاصة على الدعم السِلعي؛ إلى الزيادة المطردة في الأجور، وتركُّز ارتفاع النفقات لمصلحة زيادة أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي.

ـ عدم ضبط سياسة الخصخصة، لقد سعى القانون رقم ٢٠٣ تاريخ (٢ ذي الحجة ١٤١١هـ/ ١٥ حزيران ١٩٩١م) إلى تطبيق برنامج الخصخصة، وساوى في المعاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي حلَّ محل الدولة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، وكان من المفترض أن يُعهد بإدارتها إلى جمعيات عامة محترفة، واستثنى القانون الأنشطة العسكرية، وقناة السويس، ومصر للطيران، ومصر للتأمين وغيرها، فأضاع بذلك أصول الدولة وممتلكاتها[1].

ـ اتصفت قرارات المسؤولين المصيرية التي أُتخذت على مدى ثلاثة عقود فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية الكبيرة بالخاطئة وغير المنتجة، قد كلَّفت الدولة مليارات من الجنيهات، نذكر منها ما يأتي:

أ ـ نقل الوزارات إلى مدينة السادات بعد بناء مُجمَّع المصالح الحكومية.

ب ـ مشروع فوسفات أبوطرطور شرقي التفريعة، وقد وُزِّعت الأراضي على المستثمرين، وَوُضِعت الخطط للاستفادة من موقع المكان، واتُفق مع بعض الدول الأوروبية للمساهمة في المشروع، ولكن المشروع لم يظهر إلى النور.

جـ ـ مشروع حديد أسوان، وقد لقي مصير المشاريع الأخرى.

د ـ مشروع الظهير الصحراوي الذي بُنيت في إطاره ثلاث أو أربع قرى فقط من أصل ألف وخمسمئة قرية.

هـ ـ مشروع ترعة السلام الذي يهدف إلى إيصال مياه النيل إلى سيناء، وقد بُني نصفه قبل أن يتوقف، وأُهدرِ معه مليونان ونصف من الدولارات.

و ـ مشروع توشكي الذي يهدف إلى استصلاح خمسة ملايين فدان مع الوعد بانتقال بين ستة وثمانية ملايين. مواطن للعمل في المشروع على أن تُزرع الأراضي المستصلحة قمحاً بكميات اقتصادية، تُصدَّر إلى الخارج، وقد أنفقت الدولة على هذا المشروع مبلغ عشرة مليارات جنيه في اثني عشر سنة، ولم يُحقِّق المشروع سوى خمسة في المئة من أهدافه، وقد توقف بقرار من الحكومة، واشترى الأمير السعودي الوليد بن طلال مئة وعشرين ألف فدان في محاولة لإنجاح المشروع، لكنه لم يستصلح سوى ألف فدان[2].

---

(١) موسى: ص٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٣٥ ـ ٤٣٧.

ـ أدَّت التغيرات التي أحدثتها سياسة الإصلاحات الاقتصادية إلى نتائج خطيرة تمثَّلت في زيادة حجم الدّين المحلي الذي تضاعف مرات عدّة منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين وحتى بداية الألفية الثالثة، واستنفدت الحكومات المتعاقبة منذ نهاية التسعينيات مصادر تمويل الموازنة وسد عجزها، فعمدت إلى الاقتراض ولكن من دون ضوابط، الأمر الذي كلَّف الاقتصاد المصري مبالغ باهظة تجسَّدت في ارتفاع نسبة التضخم.

ـ أدَّت السياسات الاقتصادية غير السليمة التي طُبِّقت في مصر خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة؛ إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة نسبة البطالة.

ـ وشهدت مصر في المرحلة التي سبقت سقوط نظام حسني مبارك في السنوات الثلاث الأخير توجهاً نحو تحسين وضعية الأعمال للوفاء بمعادلة الاستثمار المؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية وذلك باتخاذ عدد من الإجراءات ذات البُعد التنظيمي نذكر منها ما يأتي:

أ ـ إنشاء بوابة المشتريات الحكومية التي صُمِّمت من أجل مساعدة الحكومة على نشر المناقصات المختلفة بواسطة شبكة المعلومات الدولية، وألزمت الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة بنشر المناقصات على البوابة الالكترونية للمشتريات الحكومية، والشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصات المطروحة، وكل ما يطرأ من تعديلات عليها.

ب ـ رفع جدارة أداء الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات وشفافيتها من خلال ربط قواعد البيانات الرسمية، وقد اتخذت أجهزة الدولة من آليات التطور الفني الحديث؛ وسيلة للنهوض بهذه الأجهزة، ووضعها في إطار قانوني يُنظم نشر البيانات والمعلومات وتداولها، ويُحدِّد قواعد التنسيق بين الأجهزة العامة المعنية بهذا الشأن.

جـ ـ تعديل قانون نظام العمل في الدولة بهدف حماية الوظيفة العامة والأفراد وحقوق المجتمع.

د ـ تنظيم ممارسات تضارب المصالح في مجال العمل العام، والمعروف أن هذا التضارب ظهر عند التداخل الوظيفي بين القطاعين العام والخاص بحيث يكون من الصعب التفرقة بين ما هو عام وما هو خاص، وقد رعى المشرِّع المصري وضع نصوص قانونية رادعة لهذه الممارسات ولكنها لم تكن كافية، ونذكر من هذه النصوص ما يتعلق بالعمل الوظيفي العام، كما وضع أحكاماً تُنظِّم مجالات أخرى

منها ما يتعلق بأعضاء المجالس النيابية، والهيئات المحلية بهدف تغليب المصلحة العامة[1].

الوضع الحزبي

أسَّست هزيمة عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) مرحلة جديدة في تاريخ مصر، حيث اهتز نظام جمال عبد الناصر وأخذت تظهر بوادر معارضة منظمة ضد السلطة الحاكمة، بدأت بمظاهرات (ذي القعدة ١٣٨٧هـ/ شباط ١٩٦٨م) للمطالبة بالتغيير والحرية، تلتها مظاهرات أخرى في (شعبان ١٣٨٨هـ/ تشرين الثاني ١٩٦٨م) لتأكيد مطالب «الديمقراطية»، وعندما تولى أنور السادات الحكم، قامت مظاهرات الطلبة في الجامعات المصرية في عامي (١٣٩٢ و١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢ و١٩٧٣م) للمطالبة بتحقيق «الديمقراطية» والحرية وبحسم تحرير الأراضي المصرية المحتلة، وتزامن ذلك مع عدد من الاضطرابات العمالية في المناطق الصناعية مثل حلوان وشبرا الخيمة والمحلة، وظهر في غضون ذلك الكثير من التنظيمات السرية مثل الحزب الشيوعي، والحزب العمالي الشيوعي، وعادت جماعة الإخوان المسلمين إلى الساحة بعد الإفراج عن قادتها، وترافق ذلك مع الانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب، والابتعاد عن الشرق، وقد أثَّر ذلك في تركيبة فئات المجتمع المصري اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ويبدو أن أنور السادات أدرك أنه لم يعد في إمكان تنظيم سياسي واحد استيعاب كل تلك التغيرات والتحولات الداخلية، ونتيجة لذلك قرَّر الانفتاح على الأحزاب التي تجسَّدت بالتعددية الحزبية، فكان القرار المشهور في عام (١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م) الذي أسَّس ثلاثة منابر سياسية هي: منبر مصر العربي الاشتراكي لتمثيل الوسط، ومنبر التجمع الوطني لتمثيل اليسار، ومنبر الأحرار الاشتراكيين لتمثيل اليمين، ثم تحولت هذه المنابر السياسية إلى أحزاب بعد مرور أكثر من ثلث قرن، وزاد عددها إلى أربعة وعشرين حزباً في عام ٢٠١١م حين قامت الثورة المصرية[2].

كان من المفترض أن تتسم التعددية الحزبية بضمانتين:

الأولى: قانونية وفنية تحول دون سيطرة حزب واحد على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الثانية: ثنائية التنوع بين تعددية توافقية تتفق بموجبها الأحزاب السياسية على حد

---

(١) انظر تفاصيل الوضع الاقتصادي عند: موسى، ص٤٣٢ ـ ٤٤٧.

(٢) عبد ربه، أحمد: التعددية الحزبية في مصر وثورة ٢٥ يناير مقال في كتاب الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات. الفصل السابع، ص١٨٨، ١٨٩.

أدنى من التوافق السياسي بغض النظر عن الحزب الحائز على الأغلبية النيابية، وتعددية تصادمية حيث تستأثر الأحزاب الحاصلة على الأغلبية النيابية بصوغ سياسات تتعارض مع سياسات الأحزاب الأخرى.

لكن خلاف هذا وذاك، اتسمت التعددية الحزبية بالسلطوية حيث سيطر حزب واحد على السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستبعد الأحزاب الأخرى من التشريع والاشتراك في وضع السياسات، وهو ما حوَّل الأخيرة إلى معارضة دائمة.

اتسمت التعددية الحزبية في عهد حسني مبارك بالهشاشة، فقد نشأت بقرار من الدولة والنظام الحاكم، فافتقدت بذلك إلى التأييد الشعبي، وفشلت في تطوير قواعد شعبية للتغلب على هذا القصور الذي ارتبط بنشأتها وتكوينها، وعاشت في ظل قيود دستورية وقانونية شلَّت حركتها، وفي ظل نظام سياسي أعطى رئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات مطلقة، الأمر الذي أتاح له القدرة على تقييد الحياة الحزبية، وازداد الوضع سوءاً بفعل قانون الأحزاب الصادر في عام (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م) وتعديلاته، الذي تضمَّن شروطاً قاسية لتأسيس الأحزاب واستمرارها مثل: عدم تعارض مبادئها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورة تموز ١٩٥٢م وثورة التصحيح عام ١٩٧١م، والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين والسلام الاجتماعي و«الديمقراطية» والاشتراكية، وعدم قيام الحزب بما يتعارض مع قانون حماية الجبهة الداخلية أو على أساس طائفي أو فئوي، وألا يكون من بين مؤسسيه وقادته من تتعارض توجهاته السياسية مع المبادئ المذكورة، وألا تترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أي من الأحزاب التي أُلغيت عام (١٣٨٢هـ/ ١٩٥٣م)[١].

وتميزت هذه التعددية بعدم الحيادية حيث تضمَّن قانون نشأة الأحزاب تأليف لجنة شؤون الأحزاب بقرار من رئيس الجمورية وقد تحوّلت إلى أداة بيد الحزب الوطني الحاكم لرفض طلبات تأسيس الأحزاب أو قبولها.

وحرصت الدولة على القضاء على هذه التعددية من خلال عملية استقطاب إعلامي وسياسي بين الحزب الوطني الحاكم والإخوان المسلمين لكي تستخدم لاحقاً قوة هؤلاء بديلاً وحيداً للحزب الحاكم وهو الأمر الذي أقنع بعض القوى الداخلية كالأقباط، والقوى الخارجية، بأفضلية الحزب الوطني الحاكم على الرغم مما فيه من المساوئ[٢].

لقد وُجدت على الساحة السياسية في مصر عند اعتلاء حسني مبارك سدة الحكم، ستة أحزاب شرعية معترف بها وهي: الحزب الوطني «الديمقراطي» الذي يمارس

(١) عبد ربه: ص١٩٠، ١٩١.

(٢) المرجع نفسه: ص١٩٢.

الحكم، وخمسة أحزاب معارضة هي: الوفد والعمل الاشتراكي والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي والأحرار والأمة، وتطالب كلها بمزيد من «الديمقراطية»، وتعديل الدستور، وإلغاء قوانين الطوارئ القائمة منذ عام (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، وبالإضافة إلى أحزاب المعارضة، كانت هناك قوتان سياسيتان رئيستان تقومان بدور نشيط كأحزاب هما: الإخوان المسلمون، والناصريون.

وتدعي الأحزاب الشرعية والفعلية أنها تُمثل الأمة كلها أو على الأقل الغالبية العظمى من الشعب، وأنه إذا أُتيحت لها فرصة خوض انتخابات حُرَّة، فإن كلاً منها سيثبت دعواه، والواقع أن أحداً من هذه الأحزاب بما في ذلك الحزب الوطني «الديمقراطي»؛ لا يستند إلى قاعدة شعبية اجتماعية صلبة بغض النظر عن الحجم النسبي لكل منها، وأن أفضل تقويم تقريبي للقوة الحقيقية التي تُمثلها يكمن في الوقوف على خلفية زعماء كل منها، ولم تحصل هذه الأحزاب مجتمعة على أكثر من ثلاثين في المئة من الأصوات في الانتخابات النيابية التي جرت في عامي (١٤٠٤ و١٤٠٧هـ/ ١٩٨٤ و١٩٨٧م).

وأيَّدت أحزاب المعارضة كلها على صعيد السياسة الخارجية ما يأتي:

- انتهاج سياسة الحياد تجاه القوتين الكبيرتين مع قدر ضئيل من الميل نحو الغرب.
- انتهاج سياسة مساندة للعرب، ومناهضة لإسرائيل على نحو أكثر صراحة.

نشأت معظم أحزاب المعارضة إما عن طريق أحكام قضائية أو عبر موافقة لجنة شؤون الأحزاب، وعانت من شخصانية شديدة للسلطة، حيث شكَّل مؤسس الحزب مركز الثقل الوحيد داخلها، ويظل الحزب فاعلاً ما دام مؤسسه حيوياً، وتعني وفاته في كثير من الأحيان موتاً سريرياً للحزب وأنشطته فضلاً عن الصراع بين أجنحته المختلفة لتحديد هوية خليفته، ولا يكاد يخلو حزب من الخلافات التي تصل إلى حد الانشقاق، وذلك بفعل غياب أي آلية أو قواعد لحل الخلافات والنزاعات على رئاسته، ومارست السلطة جملة قيود قانونية وإدارية للحد من قدرة هذه الأحزاب على المنافسة في الانتخابات النيابية، وعانت من ضائقة اقتصادية شديدة بفعل فشلها في تأمين موارد ثابتة لها، واعتمدت اعتماداً كبيراً على المساعدات التي يقدمها النظام لها، كما عانت من قِلَّة عدد الأعضاء المنتسبين إليها الذين يمولونها من خلال العضوية السنوية[١].

استغل النظام هذه الأحزاب لتعزيز شرعيته داخلياً وخارجياً من دون أن يؤمن بمبادئها، وتعامل معها من خلال ثلاث مراحل زمنية:

---

(١) عبد ربه: ص١٩٥ ـ ١٩٨.

الأولى: مرحلة التسامح النسبي في ثمانينيات القرن العشرين، وأهم سماتها اتباع أسلوب القائمة النسبية في انتخابات عام (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، وأسلوب النظام المختلط في انتخابات عام (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، وأبدى النظام في هذه المرحلة قدراً نسبياً من المرونة فوافق على إنشاء سبعة أحزاب، لكنه لجأ إلى تجميد عمل حزبين هما حزب الوفد والحزب العربي الاشتراكي، وسمح لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وللناصريين، وللشيوعيين؛ بالتحالف مع الوفد في انتخابات عام (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، كما سمح لجماعة الإخوان المسلمين بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار فيما سُمي بالتحالف الإسلامي للاشتراك في الانتخابات.

الثانية: مرحلة خنق التعددية الحزبية في تسعينيات القرن العشرين عبر إنهاء النظام الانتخابي المختلط، والعودة إلى النظام الفردي، والالتزام بقرار القضاء المصري بعدم دستورية مجلس الشعب في عام (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، وقد جرت انتخابات (١٤١٠ و١٤١٥ و١٤١٢هـ/ ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠م) وفقاً للنظام الفردي، وأظهر النظام في هذه المرحلة تسامحاً أقل مع الأحزاب غير الشرعية ومع جماعة الإخوان المسلمين، انعكس في مقاطعة الجماعة انتخابات عام (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، وفوز مرشح وحيد لها في انتخابات (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، ويبدو أن لتصرف النظام في هذه المرحلة علاقة بما جرى من انتشار حوادث العنف السياسي، وعلى الرغم من أنه لم يثبت بأن الجماعة اشتركت في هذه الأحداث، إلا أن النظام اغتنم الفرصة لاستبعادها من الحياة السياسية، وانخفض تمثيل أحزاب المعارضة بشكل ملحوظ.

الثالثة: امتدت هذه المرحلة طيلة العقد الأول من الألفية الثالثة حيث ظهر الفكر الجديد في التعامل مع التعددية الحزبية، وإعادة هيكلة الحزب الوطني، وصعود نجم جمال مبارك، ومشروع التوريث، ويُلاحظ أن النظام السياسي لجأ إلى الانفراد التام بوضع القرارات السياسية وتنفيذها، ولم يعد قادراً على التسامح مع التعددية الحزبية[1].

وعلى الرغم من تعدُّد الحزبية السياسية، إلا أن الأحزاب والحركات السياسية فشلت في استيعاب الشباب الغاضب والطامح إلى مستقبل مغاير لوضع آبائه وأجداده، وكانت الفجوة المعرفية بين الطرفين واسعة النطاق، وسرعة الحركة وديناميكية التفاعل، أكثر اندفاعاً من أن تحتويها البُنى المهترئة والقمعية الفاسدة، وتركيبات العصر وتعقيداته، وروحه المتجاوزة لآفاق لم يعهدها الكبار، ولم تواكبها أفكارهم، وبدأ الكثير يفقد إيمانه بها، وينزح عنها إلى فضاءات أوسع وأكثر رحابة

---

(١) انظر التفاصيل عند: موسى، ص٢٠٤ ـ ٢١١.

تُمكِّنه معطيات عصره منها، ويمتلك هو أدواتها[1].

علاقات مصر الخارجية

العلاقة مع الدول العربية

انحسر مركز مصر في العالم العربي منذ عهد أنور السادات في مجالات الحياة المختلفة، ولم تعد الأم الرؤوم لبقية العرب أو الشقيقة الكبرى والملاذ الذي يلجأ إليه السياسيون العرب في الملمات لاتخاذ قرار حاسم يتعلق بمشكلات العرب أو بالموقف الذي يجب أن يتخذوه تجاه دولة كبرى أو حتى قرار يتعلق ببعض شؤون دولهم الداخلية، وإذا حدث أن جاء الساسة العرب إلى القاهرة، فالأغلب أن تكون الزيارة مجاملة أو حضور اجتماع مفصلي يطال العرب جميعهم.

وتراجعت مكانة مصر في بنية النظام العربي بعد أن كانت المُكوِّن الفاعل في هذه البنية، وأضحت عبئاً على فاعلية هذا النظام، فقد أثَّرت خطواتها الثقيلة والمترددة في الأداء العربي خلال العقود الأربعة الأخيرة من عمر النظام، حيث بلغ التآكل المصري أقصى حالاته سوءاً، ومن الأمثلة على ذلك أنه عندما أحكمت إسرائيل الحصار على غزة، كانت مصر أحد أضلاعه، وعندما احتُل العراق من قِبل الولايات المتحدة الأميركية، وهو عضو فاعل في النظام العربي، لم يحرك الموقف المصري ساكناً، بل ساعد في ذلك، وعندما بدأ انفصال جنوبي السودان عن شماله، لم تحرك الدولة المصرية ساكناً على الرغم من أن ذلك يحمل في طياته تدميراً مباشراً للأمن القومي المصري[2].

لقد تمثَّلت سياسة مصر العربية عقب عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) بتحقيق هدفين:

الأول: الحاجة إلى توافق عربي متين للتوصل إلى حل شامل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي.

الثاني: الحاجة إلى مساعدات اقتصادية ومالية.

وتغيَّرت هذه السياسة في أوائل السبعينيات، فقد سَخِر أنور السادات من التمييز بين دول عربية ثورية وأخرى محافظة، واعتبر أن المعيار الحقيقي ينبغي أن يستند إلى موقف دولة ما من الجهد العربي ضد إسرائيل، وشرع في بناء منظومة عربية عبر

---

(١) الرجَّال، علي: ثورة على نمط الثورات، محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها. الفصل الثاني في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات ص٧٢.

(٢) ليلة: ص٤٢، ٤٣.

تسوية الخلافات بين الأنظمة العربية، وتأييد مبدأ عدم التدخل من جانب كل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، لكن الصورة تبدَّلت عقب زيارته للقدس، وعقده اتفاقية كامب داڤيد مع إسرائيل وقيامه بالصلح معها، فقد انقسمت الدول العربية بين مؤيد لسياسة مصر ومعارض لها ومتحفظ عليها، لكنها قوبلت بما هو أشبه برفض عربي عام، فعُلِّقت عضوية مصر في جامعة الدول العربية في عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، ونُقل المقر الرئيس للجامعة العربية ومؤسساتها من القاهرة إلى تونس، وتبادل الطرفان الحملات العدائية.

واختلف الأمر في عهد حسني مبارك اختلافاً جذرياً، فتوقفت الحملات العدائية المتبادلة باستثناء ليبيا، واغتنم الرئيس المصري الفرصة ليثبت أن اتفاقية كامب داڤيد لم تُقيِّد مصر، وبحلول عام (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) كان الرئيس المصري قد زار المغرب، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة في مناسبات مختلفة، كما زار السودان، والصومال، والأردن، وحمل مبعوثوه رسائل إلى جميع العواصم العربية تقريباً باستثناء طرابلس الغرب وعدن.

الواقع أن المصريين انقسموا فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية إلى ثلاثة أقسام تختلف في توجهاتها السياسية، وهي:

الأول: يرى أن العرب هم الذين قطعوا علاقاتهم مع مصر، وأنه ينبغي عليهم إعادتها.

الثاني: يؤمن بضرورة إعادة مصر إلى الصف العربي بفعل الهوية، والسياحة، والتحويلات المالية، والمساعدات الاقتصادية العربية.

الثالث: يؤكد على العلاقات العملية مثل: هجرة العمالة، والتحويلات المالية، والتعاون الاقتصادي، أكثر من تأكيده على العلاقات القانونية والسياسية وحذَّر من الاندماج مرة أخرى، في المؤسسات العربية التي قد تجر مصر إلى المعارك والنزاعات العربية التي لا تنتهي، ورأى في عزل مصر أمراً غير مقبول.

وكان الأردن قد استأنف علاقاته السياسية مع مصر في (ذي القعدة ١٤٠٤هـ/ أيلول ١٩٨٤م)، وتبادل العاهلان المصري والأردني الزيارات بشكل منتظم، واستمرت العلاقات مع العراق في النمو، وأيَّدت مصر الجهد العسكري العراقي في حرب الخليج الأولى ضد إيران، ومع اشتداد أوار الحرب، واحتمال انتشارها جغرافياً؛ أضحت الدول العربية بحاجة متزايدة لنفوذ مصر وقوتها، وبدا ذلك واضحاً في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمَّان في (ربيع الأول ١٤٠٨هـ/ تشرين الثاني ١٩٨٧م)، وقد فتحت قراراته الباب أمام أولئك الذين يريدون استئناف علاقاتهم

السياسية مع القاهرة، فاستؤنفت العلاقات مع معظم الدول العربية في خلال ثلاثة أشهر باستثناء الجزائر، ولبنان، وليبيا، وسوريا.

وقام حسني مبارك في (جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/ كانون الثاني ١٩٨٨م) بزيارة ودية إلى البحرين، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، وعادت زيارات الوزراء العرب إلى القاهرة إلى سابق عهدها.

أثار استئناف العلاقات السياسية المصرية ـ العربية، ثلاث قضايا في مجال سياسة مصر الخارجية.

الأولى: احتمال التناقض بين التزامات مصر تجاه الدول العربية وتجاه إسرائيل، ومثال على ذلك، فقد نادت القيادة المصرية في (رجب ١٤٠٨هـ/ آذار ١٩٨٨م) بإحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك، وبإقامة صناعات عسكرية عربية محلية.

الثانية: تتعلق بوضع مصر العربي وتعقيداته، فقد أعادت مصر علاقاتها على أساس ثنائي مع غالبية الدول العربية وليس على أساس جماعي مع الجامعة العربية.

الثالثة: التغيير في النظام العربي خلال العقد الأخير من القرن العشرين[(١)].

وعادت مصر رسمياً إلى جامعة الدول العربية في (١٩ شوال ١٤٠٩هـ/ ٢٥ أيار ١٩٨٩م) عقب مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الدار البيضاء استثنائياً، في (١٧ شوال/ ٢٣ أيار)، وجرى إعادة العلاقات مع سوريا في (٢٨ جمادى الأولى ١٤١٠هـ/ ٢٧ كانون الأول ١٩٨٩م).

لكن مصر استمرت في التراخي عن دورها كحامل لواء القومية وكركن أساس في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واختارت أن تكون دولة منسجمة مع المجتمع الدولي أكثر من انسجامها مع قضاياها القومية، ونظراً لما تُشكله من ثقل ثقافي وعسكري وقومي بالنسبة للدول العربية؛ فإن هذه الدول كانت بحاجة إليها، ولتوضيح صورة العلاقات في عهد حسني مبارك لا بد من إلقاء الضوء على العلاقات الثنائية مع بعض الدول العربية الفاعلة، ونبدأ بالعلاقة مع الفلسطينيين؛ لأن القضية الفلسطينية هي جوهر هذه العلاقة.

كان الفلسطينيون يأملون أن تقف مصر إلى جانبهم من أجل استمرار وجودهم وقيام دولتهم التي لم تقم بعد على الرغم من المفاوضات والتنازلات والحضور الدولي لإرساء عملية السلام، لكن التراخي الذي عاشته مصر في عهد حسني مبارك

---

(١) دسوقي، علي الدين هلال: السياسة الخارجية المصرية منذ كامب دايفيد. مقال في كتاب كامب دافيد بعد عشر سنوات، ص١٥٢، ١٥٣.

غيَّر طبيعة النضال الفلسطيني وجغرافية الدولة الفلسطينية المرتجاة، فبعد أن كان الفلسطينيون مجمعون على النضال حتى تحرير الأرض؛ انقسموا على أنفسهم بين مؤيد للنضال السياسي وآخر مؤيد للنضال المسلح، ولم تعد فلسطين جغرافياً من النهر إلى البحر، مطلب الفلسطينيين والعرب، بل فلسطين على حدود عام ١٩٦٧م، وحتى هذه الحدود قد تقلَّصت وطُوِّقت بالمستعمرات الإسرائيلية.

وتمنى الفلسطينيون بعد هذا التراخي الطويل أن تعود مصر إلى سابق عهدها حين خاضت حرب عام ١٩٤٨م، وحرب الاستنزاف، وحرب عام ١٩٧٣م، والتخلي عن الحياد السلبي الذي انتهجته والذي تدحرج ليصل إلى حد المشاركة في الأحداث لغير صالحهم، لكن أنور السادات ربط مصر بتحالفات واتفاقيات دولية من الصعب تجاوزها، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، وجلْب الاستثمارات الأجنبية، والتخلص من المتاعب الاقتصادية، فقيَّدها بذلك عن تأدية دورها الطبيعي على الساحة العربية سوى دور الوسيط، وغالباً ما تكون هذه الوساطة صادرة عن رغبة أميركية أو إسرائيلية وذلك بعد أن تُحقِّق إسرائيل أهدافها وتلجأ إلى عقد هدنة، فتستحضر دور مصر لإنهاء التوتر بين الجانبين.

وبعد أن كان دعم القضية الفلسطينية يعني دعماً للأمن القومي المصري، تبدَّلت النظرة إلى أن رفع اليد عن فلسطين هو المُعزِّز للأمن القومي المصري، وبالتالي جاءت نظرية التحالف مع مصدر القوة في العالم ضمانة للأمن القومي المصري، وتعزَّزت هذه النظرية في السنوات العشر الأخيرة من حُكم حسني مبارك، وبعد أن ضمنت السياسة المصرية نجاح خيارها أخرجت نفسها من دورها العربي في ظل انسداد الأفق الذي يعيشه الفلسطينيون(١).

وفي ما يتعلق بالعلاقة مع الأردن، فإن تصفية الصراع مع الدول الغربية بعامة ومع إسرائيل بخاصة، بعد كامب داڤيد، شكَّل وضعاً مريحاً للأردن؛ لأن هذه التصفية قطعت الشرايين الثورية التي تُحرج النظام الأردني الملاصق للقوى الثورية في المنطقة، فلسطين وسوريا والعراق، بحكم قربه من إسرائيل من جهة، وصداقته للغرب من جهة أخرى.

وعلى الرغم من هذا الوضع المريح، فقد تعرَّض الأردن لضغوط مختلفة دفعته إلى توقيع اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل في (٢١ جمادى الأولى ١٤١٥هـ/٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤م)، ولعل أهم هذه الضغوط ما يأتي:

- وقوعه بين المثلث القلق سوريا والعراق وإسرائيل.

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتاب الصراع على مصر لجلال صادق العلي، ص٩٢ ـ ٩٧.

ـ الحضور الفلسطيني المسلح على أراضيه وما سبَّبه من مشكلات داخلية ومواجهات فيما عُرف بأيلول الأسود عام ١٩٧٠م.

ـ خروج مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد كامب دايڤيد.

ـ دخول المنطقة في أتون حربي الخليج الأولى والخليج الثانية حيث تحول الصراع إلى عربي ـ عربي، أدى إلى ضعف العرب، وانعكس ذلك سلباً على دول الصراع مع إسرائيل.

ـ عقد اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين في (١٧ ربيع الأول ١٤١٤هـ/ ١٣ أيلول ١٩٩٣م).

ـ تعرُّضه لعزلة عربية بسبب مساندته الغزو العراقي للكويت وحرمانه من المساعدات العربية.

ـ هاجس الوطن البديل الذي يلاحقه منذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨م.

وأمام هذا المنعطف الخطير بات لزاماً على الأردن أن يخرج من هذه الضغوط بتوقيع الاتفاق المذكور الذي شكّل ارتياحاً للنظام على الرغم من بعض المتاعب الداخلية الناجمة عن معارضته.

ورأى الأردن أنه بحاجة إلى ملاذ لمواجهة مرحلة ما بعد اتفاقية وادي عربة، وتسويات السلام المقلقة له، والمصير المجهول الذي ينتظره العراق؛ فكانت مصر بما تُشكل من قرب لدى الأميركيين والإسرائيليين ذلك الملاذ الذي يوحي بتشكل خارطة عربية جديدة فيما يتعلق بالتنسيق السياسي بين الدول الموقعة على اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذي دفع الدول الغربية إلى الرضا عن محاور السلام بإطلاق دول الاعتدال على كل من مصر والأردن ودول الخليج العربي، فدخل الجانبان المصري والأردني بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية في تنسيق هادئ لإنجاح عملية السلام، والتقليل من اندفاع الفصائل الفلسطينية المسلحة، وبقيت سوريا بمفردها في ساحة رفض السلام حسب المواصفات الإسرائيلية[1].

وتعكَّرت العلاقة بين مصر وسوريا عقب توقيع الأولى اتفاقية السلام مع إسرائيل، وقد رأت الثانية أنها قضت على العمل المشترك بين البلدين، وقد أحدثت قطيعة مؤقتة على المستوى الرسمي؛ بدأت تتحلَّل شيئاً فشيئاً بعد اغتيال أنور السادات، لكن العلاقة لم تعد إلى انسجامها القديم بسبب الواقع الجديد الذي أفرزته اتفاقية كامب دايڤيد، وعملية السلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية حيث وقفت مصر إلى جانب العراق، ووقفت سوريا مع الجانب الإيراني،

---

(١) العلي: ص١٠٢ ـ ١٠٦.

وعلى الرغم من هذا التباين في المواقف، إلا أن التنسيق الحذر استمر بين البلدين، فدخل الجانبان في التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت في عام (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، ثم دخلا في منظومة دول إعلان دمشق مع دول الخليج العربي، الذي نصَّ على رفض العدوان العراقي على الكويت.

وحرص البلدان على استمرار علاقتهما، وكانت مصر تطمح بأن لا تذهب سوريا بعيداً في علاقتها مع إيران، ولا تستأثر بفصائل المقاومة الفلسطينية، وبمفاتيح السلام في المنطقة؛ لأن من شأن ذلك أن يُضعف دورها ويؤثر على بقاء النظام أو عدم بقائه، وطمحت سوريا بأن لا تذهب مصر بعيداً في علاقتها مع إسرائيل الأمر الذي يضعف دورها السياسي في المنطقة وبخاصة تأثيرها في عملية السلام.

ودخلت العلاقة بين البلدين في مرحلة فتور في عام ٢٠٠٦م على خلفية الحرب الإسرائيلية على لبنان، فقد وصف الرئيس السوري بشار الأسد بعض الزعماء العرب بـ «أنصاف الرجال» لكن هذه العلاقة لم تدخل في منعطف خطير يؤدي إلى المواجهة؛ لأن النخب المصرية وبخاصة القومية والناصرية لم تكن مرتاحة من موقف النظام المصري من إسرائيل، ولا من عملية السلام برمتها، كما لم يكن الجيش المصري مرتاحاً من تأزم العلاقة مع سوريا الذي يعدها جبهة متقدمة في الصراع مع إسرائيل، وطالب ببقائها قوة تسند قوة مصر؛ لذلك لم يتمكن نظام حسني مبارك من إعلان القطيعة الكاملة للعلاقة مع سوريا، ولا مواجهتها.

وفي المقابل، لم تكن سوريا مرتاحة من التنسيق المصري الشديد مع إسرائيل سواء في محاولة فرض السلام على الفلسطينيين بما يتلاءم مع المصلحة الإسرائيلية، وفي المشاركة في حصار غزة عبر إغلاق المعابر المصرية في وجه الفلسطينيين، وقد أفرز هذا التنسيق ارتياحاً إسرائيلياً، دفع القادة الإسرائيليين إلى التمادي في بناء المستوطنات، والاغتيالات، وشن الحروب، بل أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، الحرب على غزة في عام ٢٠٠٨م، من شرم الشيخ، وقد شكَّل ذلك كله مصدر إزعاج لسوريا، ومع ذلك لم تقطع علاقتها مع مصر، وظلَّ الوضع على حاله حتى سقوط النظام المصري في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١م[1].

وتوقفت العلاقات العربية ومنها الخليجية مع مصر عقب زيارة أنور السادات إلى القدس وتوقيعه اتفاقية كامب دايفيد، واتفاق السلام مع إسرائيل، واستمرت حتى اغتياله قبل أن تعود مع مجيء حسني مبارك وذلك بفعل عوامل عدة أهمها ما يأتي:

ـ نجاح الثورة الإيرانية ورفعها شعار تصدير الثورة، الأمر الذي أثار الخوف في

---

(١) العلي: ص١٠٩ ـ ١١٥.

دول الخليج العربي بحكم التماس الجغرافي مع إيران، ووجود الشيعة الذين تعاطفوا مع الثورة، وقدَّسوها؛ لأنها قامت بقيادة رجل دين، وبحكم كونه نائباً عن الإمام الثاني عشر.

ـ نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية التي أثبتت عدم قدرة دول الخليج العربي على مواجهة قطيعة مع أكبر دولتين في المنطقة مصر وإيران، فكان خيار العودة إلى مصر لأنها عربية، وطرفاً لصالح العراق في الحرب.

ـ موقف الثورة الإيرانية العدائي للولايات المتحدة الأميركية حليفة دول الخليج العربي، فلا يمكن لمصر أن تقف على الحياد وهي صديقة الولايات المتحدة الأميركية، والراغبة بشدة في إقامة علاقات جيدة مع دول الخليج العربي لاعتبارات عديدة أهمها: الاقتصادية والسياسية.

وساعد وقوف مصر إلى جانب دول الخليج أثناء اجتياح العراق للكويت، في تعجيل وتيرة العلاقات المصرية ـ الخليجية، والتي جعلت دول الخليج العربي ترتاح إلى التعامل مع نظام حسني مبارك على الرغم من حدوث توتر بين الحين والآخر مع قطر بخاصة[1].

العلاقة مع إسرائيل

بدأت بعد مؤتمر كامب دايڤيد مرحلة جديدة من الصراع في الشرق الأوسط لم تكن مصر جزءاً منه، بل تحوَّلت إلى وسيط مؤثِّر لصالح إسرائيل أكثر منه لصالح العرب، فخرجت بذلك من قوميتها الفاعلة.

فقد قامت إسرائيل بعد كامب داڤيد بحروب واجتياحات لدول وعواصم عربية منذ عام ١٩٨٢م وحتى عام ٢٠١٢م لم يكن لمصر أي دور يُذكر في منعها، فعاشت إسرائيل نتيجة ذلك أفضل عهود مناعتها، وترتَّب عليه عدم اهتمامها بالمضي قُدماً في عملية السلام مع بقية الأطراف العربية، وانتهاك الحقوق والحدود العربية تحت شعار السلام، والواقع أن هدف إسرائيل بإخراج مصر من الصراع هو إتاحة الفرصة لها للتفرد سلماً أو حرباً بكل دولة عربية على حدة عبر التفاهمات الثنائية.

كان من الطبيعي بعد التراخي المصري أن تزداد المناعة الإسرائيلية قوة، فقد حدثت قطيعة عربية شاملة مع الدول المحورية في الصراع بعد كامب داڤيد، ما خلَّف ارتياحاً إسرائيلياً عاماً، فلم يعد أمام مصر متنفس في المنطقة سوى إيران، إلا أن ذلك المتنفس لم يدم طويلاً، فقد أطاحت الثورة الإيرانية بنظام شاه إيران في عام

---

(١) العلي: ص١٣٠ ـ ١٣٤.

(١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، ثم دخلت المنطقة في أتون الحرب العراقية ـ الإيرانية لتخرج إسرائيل من وضع العدو الوحيد في المنطقة، ويتحول الصراع من عربي ـ إسرائيلي إلى عربي ـ إيراني، وترتَّب على الوضع الجديد عودة مصر إلى الصف العربي، وقد صبَّت هذه العودة في مصلحة إسرائيل التي ستستفيد من الثقل المصري لإقناع دول الصراع العربية بالاحتذاء حذو كامب دايڤيد، وهذا ما حدث عندما وقَّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو في عام (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ووقَّع الأردن اتفاق وادي عربة في عام (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، والواقع أن الاتفاق الأول لم يكن أكثر من تأمين حدود إسرائيل، ووقْف الأعمال العدائية ضدها، في حين أنقذها الاتفاق الثاني من أزمة المياه لأنها تقاسمت مع الأردن مياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية لوادي عربة على الرغم من أنها تقع داخل الأراضي الأردنية وخارج نطاق المناطق المتنازع عليها.

وهكذا استفادت إسرائيل في عقد التسعينيات من الضعف العربي، فجرّت بعض الدول العربية إلى مفاوضات سلام في الوقت الذي لم تكن فيه مستعدة إلا لأخذ السلام من دون إعطاء الأرض، لكن التحولات في أوساط بعض دول الطوق العربية أخذت تقض مضاجعها، فعندما برزت ظاهرة المقاومة الشعبية كبديل للحروب التقليدية، كانت النتيجة انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوبي لبنان في عام ٢٠٠٠م، ثم الوصول إلى العمق الإسرائيلي عبر الصواريخ في حربي عام ٢٠٠٦م على لبنان وعامي ٢٠٠٨م و٢٠١٢م على غزة، فتحقَّق بذلك توازن الرعب معها الذي قلَّل من احتمال نشوب الحرب، ومع ذلك لم تندفع باتجاه تحقيق السلام؛ لأن مصر ذهبت بعيداً في علاقتها معها، بل أضحت شريكة في حصار غزة بفعل إغلاق معابرها معها.

الواقع أن التحول الخطير الذي انتهجه نظام حسني مبارك قلَّل من أهمية وفاعلية معادلة هذا التوازن، إذ كان من الممكن تغيير معادلة السلام في الشرق الأوسط في حال كان الموقف المصري منسجماً مع التطورات النوعية للمقاومة الشعبية، وقد نتج عن ذلك انقسام في النهج العربي، فقد تبنَّت دول عربية اتباع النهج المصري فخرجت بذلك من حلبة الصراع، وانقسم الفلسطينيون بين مسالم بشكل نهائي، ومناضل من أجل فلسطين على حدود عام ١٩٦٧م، ومناضل من أجل فلسطين من النهر إلى البحر، الأمر الذي أفرز اختلافاً في النظرة من طبيعة التعامل مع إسرائيل، وإذا أضفنا الضغط المصري باتجاه التسوية، فإن الأمر انتهى إلى مواجهات مسلحة بين أهم فصيلين فلسطينيين هما فتح وحماس لتبلغ المأساة الفلسطينية ذروتها بقيام

حكومتين واحدة في الضفة الغربية والأخرى في غزة، وكانت توجهات الحكومة الأولى منسجمة مع اتفاقية أوسلو ورؤية المجتمع الدولي من الصراع، لذا كان من الطبيعي أن تنحاز مصر إليها، وعاش الفلسطينيون بعد كامب دايڤيد وفي ظل تراخي مصر «الاستراتيجي»، وضعاً هو أسوأ مما كان عليه الوضع قبل انطلاق عملية السلام، فقد تضاعف عدد المستوطنات، وازداد الوضع الاقتصادي سوءاً، وبلغ الوضع الإنساني ذروته في غزة[1].

وحدث على صعيد العلاقات الثنائية المصرية ـ الإسرائيلية البحتة في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين نشوء وضع ساد فيه الركود في عملية السلام، فحاولت إسرائيل في ظل حكومة شيمون بيريز في (أوائل ١٤٠٥هـ/أواخر ١٩٨٤م) فيما سُمي بحكومة الوحدة الوطنية، معالجة المسائل الخارجية، وإعادة قدر من الثقة المتبادلة والتعاون مع مصر من أجل إحياء عملية السلام، وكان عليه لتحقيق هذا الهدف أن يعالج ثلاث قضايا رأى المصريون أنها تحول دون استئناف الحوار السياسي مع إسرائيل وهي: احتلال إسرائيل جزءاً من الأراضي اللبنانية، والأوضاع السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والنزاع الثنائي حول طابا، ويهمنا في هذا المقام البحث في القضية الأخيرة لأنها تمس شعور المصريين بشكل مباشر.

لقد نصَّت الفقرة الثانية من اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية الموقعة في (٢٦ ربيع الآخر ١٣٩٩هـ/ ٢٦ آذار ١٩٧٩م) على أن «الحدود الدولية الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب»، لكن إسرائيل عمدت قبل الانسحاب من سيناء إلى إثارة مشكلة برفضها الانسحاب من طابا التي هي جزء لا يتجزأ من أرض مصر، فالرأي العام الإسرائيلي لم يُرحِّب بأي وقت بمطالب مصر، ورأى أنه مهما كان من قوة أو ضعف الحجة الإسرائيلية من الناحية القانونية، فإن لمصر شاطئاً طويلاً يمتد على البحر الأحمر مئات الكيلو مترات، ولم يكن ينبغي أن تُضخِّم النزاع بشأن شريط لا يتجاوز ثمانمئة متر حتى يصبح قضية وطنية كبرى.

عالجت مصر هذه الأزمة بهدوء وبطريقة بنَّاءة منعاً لأي تعقيدات من شأنها تعطيل عملية الانسحاب، فوقَّعت مع إسرائيل اتفاقية بتاريخ (٢٧ رمضان ١٣٠٩هـ/ ٢٥ نيسان ١٩٨٢م) لحل المسائل الفنية المتبقية المتعلقة بالحدود الدولية، تضمَّنت توافق الدولتين على تناول مسائل الحدود من خلال إجراء مُتفق عليه للوصول إلى تسوية نهائية، وتبيَّن أن مسألة طابا أكثر صعوبة.

---

(١) العلي: ص١٤٥ ـ ١٥٠.

ومع ذلك، قامت إسرائيل باتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إحكام قبضتها على المناطق المتنازع عليها مثل: عدم السماح للقوات المتعددة الجنسيات بالقيام بحفظ الأمن في تلك المناطق، وتكثيف الوجود العسكري والمدني الإسرائيلي فيها، وبناء فندق جديد في طابا الذي افتُتح في (محرم ١٤٠٣هـ/تشرين الأول ١٩٨٢م).

وفضَّلت مصر عقب فشل المفاوضات حول طابا اللجوء إلى التحكيم الدولي، وهو حل قانوني مُلزم، في حين فضَّلت إسرائيل التوفيق، وهو حل سياسي يتطلب تنازلات من الطرفين، وهو ما لا ترتضيه مصر بفعل أنه لا يمكن التفريط بأي شبر من التراب الوطني، وحبَّذت الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تقوم بدور الوسيط، الوصول إلى تسوية عبر التوافق أكثر منه عبر التحكيم.

وقبلت إسرائيل في النهاية، بعد تردُّد، مبدأ التحكيم في (٢ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦م)، وحاولت خلال المفاوضات الشاقة ابتزازها والاتفاق معها حول صيغة مشروطة، وربط التحكيم بالتطبيع وغير ذلك، لكن مصر رفضتها.

استغرقت عملية التحكيم ثلاث سنوات تقريباً وانتهت في (٢٠ رجب ١٤٠٩هـ/ ٢٦ شباط ١٩٨٩م) لصالح مصر، ووقَّعت مصر وإسرائيل اتفاقاً يتضمَّن تحديد الحدود الدولية وموعد انسحاب إسرائيل إلى ما وراء هذه الحدود، يوم (٧ شعبان/ ١٥ آذار).

وهكذا أسدل الستار على الفصل الختامي لأزمة طابا التي استمرت مدة سبع سنوات تخلَّلها مفاوضات ومساومات مضنية ومرهقة، وضغوط متبادلة، انتهت بتأكيد سيادة مصر على جزء عزيز من ترابها الوطني[١].

العلاقة مع تركيا

بعد إخفاقها في تحقيق حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، استدارت تركيا شرقاً، ففي عام ٢٠٠٢م وصل حزب التنمية والعدالة الإسلامي إلى السلطة، واستطاع أن يُحقِّق الانسجام بين فكرتي اقتصاد السوق بمتطلباتها العلمانية، والدينية الإسلامية من دون أن تمس الإطار العلماني للدولة والمجتمع.

كان من الطبيعي لدولة مثل تركيا عاشت حقباً في ظل النظام الإسلامي، وعقوداً من العلمانية، أن تعود بثوب جديد لتجمع بين الثقافتين وتُرضي العالميْن اللذين تتوسطهما، أوروبا والشرق العربي والإسلامي، وإن كانت رغبتها في اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي أكبر بكثير من رغبتها في التوجه شرقاً، وذلك لاعتبارات كثيرة منها الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، كما أن الإرث التاريخي المثقل بالألم من

---

(١) عبد المجيد، عصمت: زمن الانكسار والانتصار، ص١٤٥ ـ ١٥١.

الشرق العربي تجاهها؛ جعلها لا تهتم كثيراً بالعودة إلى الشرق على الرغم من الثقافة الدينية المشتركة، لكن بعد مرور أكثر من ثمانية عقود، وجدت نفسها مدفوعة للتوجه شرقاً بعد إخفاقها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والراجح أن لذلك علاقة إما بهويتها الإسلامية أو تهيئتها لأداء دور مهم في الشرق الأوسط عبر نشر نموذجها الإسلامي والعلماني المشترك بين الدول العربية والإسلامية في المنطقة، ويبدو أن الرفض الغربي لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي يصبُّ في هذا التوجه، ذلك أن النجاح التركي في المزج بين الإسلام والعلمانية، والجمع في علاقاتها بين دول إسلامية وحزب الناتو، وبين العرب وإسرائيل؛ دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى تعميم هذا النموذج عن طريق مد النفوذ التركي وجغرافيته وبخاصة أن الأسس التاريخية لوجودها في المنطقة متوافرة.

وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى مصر في عام ٢٠١١م لتلمس الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا من أجل صياغة مستقبل مصر في المنطقة تمهيداً للدخول المصري تحت العباءة التركية؛ لأنه من غير الوارد أن تصبح تركيا دولة فاعلة في المنطقة من دون نشر نفوذها وتأثيرها في مصر، ورأت أن مصر هي هدفها «الاستراتيجي» لتحقيق مشروعها العثماني الجديد، وبخاصة في ظل سلطة تتقاسم مع الحكم التركي العقيدة الدينية، وذلك بما تملكه من وضع جغرافي وسياسي وثقافي واقتصادي، وقد بذلت جهوداً حثيثة في عهد حسني مبارك من أجل عقد تحالف «استراتيجي» مع مصر، إلا أن الرئيس المصري لم يُمكِّنها من ذلك، ربما بسبب اكتفائه بالتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، الأمر الذي يغنيه عن أي تحالف آخر، لذلك ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة المصرية، بادر رئيس الوزراء التركي بتوجيه خطاب إلى حسني مبارك يطالبه فيه بتحقيق مطالب شعبه بالتنحي[(١)].

العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية

دأبت مصر منذ ما يقرب من ثلث قرن في الارتماء في أحضان الولايات المتحدة الأميركية، وكانت حصيلة ذلك تدهوراً مستمراً في مركزها السياسي الدولي والعربي، وتحقيق مصلحة بعد أخرى للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل على حساب مصالحها ومصالح العرب.

الواقع أن وضع مصر خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بعلاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية شبيه إلى حد كبير بعلاقتها مع بريطانيا خلال

---

(١) العلي: ص١٥٥ ـ ١٦٧.

السنوات السبع التي تفصل بين نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة تموز عام ١٩٥٢م، إذ لم يكن الملك يستطيع تشكيل الحكومة من دون موافقة السفارة البريطانية ورضاها، كما لم يكن باستطاعة الحكومة اتباع سياسة اقتصادية وخارجية لا ترضى عنها بريطانيا، ولم يكن البريطانيون يحكمون مصر حكماً مباشراً وإنما من خلال حاشية الملك وأحزاب الأقلية، وكان الأميركيون يحكمون مصر من خلال مساعدي رئيس الجمهورية وفئة صغيرة تُشكل رأس الحزب الوطني الحاكم، وكان لكل من البريطانيين والأميركيين قوة رمزية تُذكِّر المسؤولين المصريين بأنهم لا يستطيعون الخروج عن طاعة صاحب الأمر والنهي، وتمثَّلت هذه القوة الرمزية في القوات البريطانية الرابضة في ثكنات قصر النيل في وسط القاهر حتى عام ١٩٤٧م ثم بعد ذلك على طول قناة السويس، كما تمثَّلت في عهد الهيمنة الأميركية في السفارة الأميركية، القلعة الرابضة في وسط القاهرة[١].

لقد شعرت الولايات المتحدة الأميركية أنها حظيت بمصر بعد: إخراجها من ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومن أحضان الاتحاد السوڤياتي والتعاون معها لمواجهة الثورة الإيرانية بفعل ما كانت تُشكِّله من نشاط في تصدير الثورة من أخطار على مصالحها «الاستراتيجية» أمنياً واقتصادياً، والتعاون معها لمكافحة الإرهاب، وضمان تواصلها مع العالم العربي، وقد شكَّل ذلك ارتياحاً واسترخاء للسياسة الأميركية.

وفي مقابل هذا العطاء المصري، تركت الولايات المتحدة الأميركية لمصر هامشاً من الحركة على صعيد التكتيك السياسي مثل: التقارب والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت أبوابها مغلقة في وجهها في مرحلة من المراحل، وكذلك التقارب مع السودان على الرغم من أنه على لائحة الإرهاب الأميركية، والسماح لها بتشكيل محور مع سوريا بعد تحرير الكويت، عبر الدخول في إعلان دمشق.

وقد ضمن النظام المصري من خلال ارتمائه في أحضان الولايات المتحدة الأميركية؛ استمرار بقائه، إذ لا داعي للبحث عن بديل ما دام يؤمِّن المصالح الأميركية «الاستراتيجية» فتجنَّب بذلك خطر دعم انقلاب عسكري أو مضايقات في المحافل الدولية حول حقوق الإنسان، ولم يكن تعامل الولايات المتحدة الأميركية مع الجيش المصري عبر تقديم المساعدات العسكرية الأميركية، هاجساً يخيف النظام؛ لأنه سيضعه تحت إمرته، فضمن بذلك إبعاده عن محاولة اقترابه من السياسة، وبالتالي حياده.

وعمد النظام في ظل هذه المعادلة (أميركا والنظام وحيادية الجيش) إلى التضخيم الأمني بفعل شعوره بحجم الرفض الشعبي لسياسته المتعلقة مع إسرائيل والتنسيق مع

(١) أمين: ص٢٥١ ـ ٢٥٣.

الولايات المتحدة الأميركية، لكن الإدارة الأميركية استمرت في مراقبة تطورات المشهد المصري خشية من سقوط النظام الذي يؤمِّن لها مصالحها.

كان هذا التوجه الأميركي في عهد جورج بوش الابن المتشدِّد أصولياً، وعندما جاء باراك أوباما وهو الأكثر اعتدالاً فإن مبرِّر اتصال النظام بالإدارة الأميركية بات أكثر قبولاً بفعل أن الرئيس الأميركي يتمتع بثقافة متعددة وهو قريب من ثقافة الشرق، فعمد إلى التقرب من دول منطقة الشرق الأوسط وكانت زيارته الأولى إلى جامعة القاهرة في ٤ حزيران عام ٢٠٠٦م حيث ألقى خطاباً يُستشف منه الدعوة إلى دعم حال الاعتدال لدى المسلمين من أجل مواجهة القاعدة من جانب بني جلدتهم.

وعلى الرغم من الخدمة الطويلة التي قضاها نظام حسني مبارك في أروقة السياسة الأميركية، إلا أن الإدارة الأميركية تخلَّت عنه منذ الأيام الأولى لثورة ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠١١م وهو في أشد الأوقات حرجاً، وطالبته بالرحيل.

لقد انتهى دور النظام على الساحتين الداخلية والخارجية بعد أن استُنزف، فكان عليه أن يرحل، ويبدو أن الولايات المتحدة الأميركية خشيت من تطور الثورة الشعبية ضدها وضد إسرائيل الذي قد يؤدي إلى قلب المعادلات وتغيير التوجهات السياسية في المنطقة لغير صالحهما.

نهاية عهد حسني مبارك

لم يكن في المجتمع المصري شيء جديد في الأشهر القليلة التي سبقت اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠١١م التي أنهت عهد حسني مبارك.

فالنظام السياسي كان مستمراً في سياسته القائمة على السماح بهامش حرية صُوَري، يتركَّز في الواقع في التضييق على القوى السياسية كلها التي يمكن أن تمثل تحدِّياً حقيقيّاً لسلطة الحزب الوطني الحاكم، ومشروع توريث جمال مبارك، وساهمت انتخابات مجلسي الشعب والشورى التي طالها التزوير وانفراد فئة صغيرة باتخاذ القرارات المفصلية من دون الرجوع إلى الشعب بما في ذلك تعيين رؤساء الوزراء، والوزراء، بل ومنصب رئيس الجمهورية نفسه، وسيطرة هؤلاء على وسائل الإعلام وتوجيهها لخدمة مصالح شخصية للممسكين بمقاليد الحكم؛ في زيادة الشعور العام بتصاعد تأزم شرعية النظام السياسي واستقراره، ولم تختلف الأوضاع الاقتصادية عن سابقاتها من ارتفاع الأسعار، وانخفاض مستويات المعيشة، وتزايد معدلات البطالة، وانهيار مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، واعتماد الصادرات على مصادر للدخل تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، واستمرار تردي الصناعة التحويلية في الناتج القومي، وغلبة قطاع الخدمات كمصدر للناتج القومي والعمالة.

واتسم الواقع الاجتماعي بتزايد حالات الاستقطاب الديني والثقافي في ظل غياب المساحات المشتركة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التفسخ والعنف الاجتماعي الذي كان يظهر بين حين وآخر، كما اتسم بتفشي الفساد في المجالات المختلفة في: اتخاذ القرارات الاقتصادية، إدراة القطاع العام وعرضه للبيع، إدارة وسائل الإعلام، تدهور مستوى التعليم وبروز ازدواجية مخيفة في التعليم الخاص وفي داخل بعض مؤسسات التعليم الرسمي الأمر الذي زاد من حدة انقسام المجتمع المصري إلى نمطين من أنماط الحياة ونوعين من الانتماء، تدهور مستوى الخدمات الصحية التي تحصل عليها فئة كبيرة من عامة الناس مع ميل متزايد إلى تحويل الخدمات الصحية من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص الأمر الذي يزيد من وطأة الأعباء الملقاة على عاتق الفقراء، غلبة الثقافة الرديئة على الثقافة الرفيعة من خلال تولي إدارة شؤون الثقافة أشخاص ليسوا مؤهلين لحمل هذه الرسالة.

ولَّدت هذه المظاهر شعوراً عميقاً بالإحباط لدى المثقفين المصريين وشرائح اجتماعية واسعة بفعل ما شعروا به من أعباء وتدهور.

ومثَّلت ثورة تونس ظرفاً تاريخياً مناسباً لكسر الرتابة والركود في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما مثَّل الفضاء الالكتروني وسطاً مناسباً للدعوة إلى خروج مظاهرات حُدِّد لها يوم ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠١١م وهو يوم عيد الشرطة، وذلك في ضوء استنفاد القوى السياسية المعارضة إمكانات العمل الجاد وسط الجماهير ضد النظام الحاكم، وتعامل النظام السياسي مع الدعوة والحدث باستخفاف ميَّز موقفه من أنشطة المعارضة في السنوات الأخيرة، وفوجئ باستجابة الآلاف من المصريين إلى الدعوة، وقد رأوا أن لحظة التغيير قد حانت.

وتطورت الأحداث إلى المشاهد الدامية التي نقلتها وكالات الأنباء من المدن المصرية التي سرعان ما استجابت لدعوات العصيان المدني والاعتصام المفتوح في الميادين الكبرى في المدن بدءاً من يوم ٢٨ كانون الثاني عام ٢٠١١م وبخاصة بعد انسحاب قوات الأمن والشرطة.

واستمر التصعيد مدة ثمانية عشر يوماً انتهت بتدخل الجيش ونزوله إلى الشوارع لحفظ الأمن في مساء ١١ شباط الذي سُمِّي بجمعة الغضب، وتوليه مقاليد الأمور بعد أن تسلَّمها من رئيس الجمهورية حسني مبارك الذي قرَّر التنحي عن منصبه(١).

وبذلك انتهت حقبة مهمة من تاريخ مصر لتبدأ حقبة جديدة لا يستطيع المؤرخ عند كتابة هذا البحث توثيقها لحداثتها وتشعباتها.

---

(١) حمادة، أمل: ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١م القائد والفاعل والنظام. الفصل الثالث في كتاب الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ص١٠٠ ـ ١٠٣. أمين: ص٢٦١ ـ ٢٦٤.

ثبت المصادر والمراجع

أ ـ باللغة العربية

- **أباظة، عثمان: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٣٩ ـ ١٩٦٧م**، طبعة عام ١٩٨٨م.
- **أحمد، أحمد يوسف: الأبعاد الوطنية والقومية للوحدة الوطنية اليمنية**، مجلة كلية القادة والأركان، صنعاء، العدد ٤ أيلول ١٩٩٠م.
- **إدريس، محمد السعيد: الإيديولجية الناصرية**. فصل في كتاب: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- **أرمسترونغ، كارين: الحرب المقدسة، الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم**، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤م.
- **الإسحاقي، محمد بن عبد المعطي المنوفي: لطايف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، القاهرة، المطبعة الميمنية، ١٣١٠هـ.
- **إسماعيل، حمادة محمود أحمد: حوادث أيار ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩م**، القاهرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- **الأشقر، جلبير: انتكاسة الانتفاضة العربية، أعراض مرضية**، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٦م.
- **إمام، عبد الله: عبد الناصر والإخوان المسلمون**، القاهرة، ١٩٨٦م.
- **أمين، جلال: مصر والمصريون في عهد مبارك**، القاهرة، دار الشروق، ط٢، ٢٠٠١م.
- **ابن إياس، محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- **الأيوبي، إلياس: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا**، القاهرة مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **بدوي ثروت: النظام الدستوري العربي**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٣م.
- **بريسون، طوماس: العلاقات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥م**، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٥م.
- **ابن بشر، عثمان بن عبد الله: عنوان المجد في تاريخ نجد**، مكة المكرمة، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م.

- **البشري، طارق: سعد زغلول مفاوضاً**، القاهرة، دار الهلال.
- **الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو**، القاهرة، كتاب الهلال، كانون الأول ١٩٩١م.
- **الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢م**، القاهرة، دار الشروق، ط٢، ١٩٨٣م.
- **بشور، أمل ميخائيل: دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر**، طرابلس لبنان، غروس برس.
- **البغدادي، عبد اللطيف: مذكرات**، القاهرة، المكتب المصري الحديث.
- **بهاء الدين، أحمد: فاروق ملكاً**، القاهرة، ١٩٥٢م.
- **التائه، سعد: ٥ يونيو نكسة أو مؤامرة**، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر، ١٩٨٤م.
- **الترك، المعلم نقولا: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية**، تحقيق: ياسين سويد، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠م.
- **التكريتي، بثينة: جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.
- **التلمساني، عمر: ذكريات لا مذكرات**، القاهرة، دار الاعتصام، ١٩٨٥م.
- **الجبرتي، عبد الرحمٰن بن حسن: عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمٰن عبد الرحيم، القاهرة.
- **جرجس، فوزي: دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي**، القاهرة، ١٩٥٨م.
- **الجريدلي، اللواء حسن: إعداد الدولة للحرب**، بحث في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عام، المحور العسكري، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، ١٩٩٨م.
- **الجزيري، محمد إبراهيم: آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب**، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٢٧م.
- **جزيلان، عبد الله: التاريخ السري للثورة اليمنية**، بيروت، دار العودة، ١٩٧٧م.
- **الجسمي، المشير محمد عبد الغني: التخطيط للحرب**، بحث في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عام، المحور العسكري، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، ١٩٩٨م.
- **جلاب، فيليب وآخرون: قصة السوفيات مع مصر، حوار مع مسؤولين، حوار مع خالد محيي الدين**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣م.
- **جمعة، سعد: المؤامرة ومعركة المصير**، دار الكاتب العربي، ط٢، ١٩٦٨م.
- **جمعة، سلوى شعراوي: الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات**، دراسة في موضوع الزعامة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.
- **الجميعي، عبد المنعم إبراهيم: عصر محمد علي**، دراسة وثائقية، وثيقة رقم ١، ٢، ٧، ٨.
- **الجميل، سيار: العثمانيون وتكوين العرب الحديث**، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٩م.

- **الجندي، سامي: البعث**، بيروت، ١٩٦٩م.
- **جودت، أحمد: تاريخ جودت**، ترجمة: عبد القادر الدنا، بيروت، ١٣٠٨هـ.
- **حجار، جوزيف: أوروبا ومصير الشرق العربي**، دمشق، دار طلاس.
- **الحرتلي، علي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٢م.
- **حسنين، جمال مجدي: ثورة يوليو، لعبة التوازن القبلي**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧م.
- **حسين، أحمد: إيماني**، القاهرة، مطبعة الرغائب، ١٩٣٦م.
- **حلمي، الخديوي عباس: مذكرات عباس حلمي**، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٣م.
- **حماد، جمال: من سيناء إلى الجولان**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨م.
- **حمادة، أمل: ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١م، القائد والفاعل والنظام**. الفصل الثالث في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، قطر ـ الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٢م.
- **حمروش، أحمد: ثورة ٢٣ يوليو**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٧م.
  - **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤م.
- **حمصي، نهدي صبحي: حروب محمد علي في الجزيرة العربية والسودان واليونان والموقف الأوروبي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤م.**
- **حمود، ماجدة محمد: دار المندوب السامي في مصر ١٩١٤ ـ ١٩٢٤م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- **الحوراني، أكرم: مذكرات أكرم الحوراني**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٠.
- **خليل، أحمد توفيق: الإعداد السياسي للمسرح الدولي**. بحث في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور السياسي، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع.
- **خوري، إميل وعادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي**، بيروت، دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٩٠م.
- **الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج١٨، بيروت، ٢٠٠٣م.
- **دائرة المعارف الإسلامية** ، ج٩، بيروت، دار المعرفة.
- **الدارندلي، عزت أفندي: الحملة الفرنسية على مصر**، ترجمة: جمال سعيد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- **دحلان، أحمد زيني: خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام**، القاهرة، المطبعة الخيرية، ١٨٨٨م.
- **الدسوقي، عاصم: مصر في الحرب العالمية الثانية**، القاهرة، ١٩٧٦م.
  - **تأثير الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠م على الوضع الاجتماعي للفلاحين**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

- **الدسوقي، علي الدين هلال: السياسة الخارجية المصرية منذ كامب داڤيد**. بحث في كتاب كامب داڤيد بعد عشر سنوات، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٩م.
- **دوح، حسن: ٢٥ عاماً في الجماعة**، القاهرة، دار الاعتصام، ١٩٨٣م.
- **ديب، كمال: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١م**، بيروت، دار النهار للنشر، ط٣، ٢٠١٤م.
- **الرافعي عبد الرحمٰن: عصر إسماعيل**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٤١م.
  - **عصر محمد علي**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٥٠م.
  - **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
  - **في أعقاب الثورة المصرية**، القاهرة، ١٩٥١م.
  - **مقدمات ثورة ٢٣ تموز**، القاهرة، ١٩٥٢م.
  - **ثورة ١٩١٩م**، القاهرة، مؤسسة الشعب، ١٩٦٨م.
  - **مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية**، القاهرة.
  - **محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، تاريخ مصر القومي ١٩٠٨ ـ ١٩١٩م**، القاهرة، ط١.
- **رتشتين، تيودور: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠**، ترجمة: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، القاهرة، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٨م.
- **رافق، عبد الكريم: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني حتى حملة نابوليون بونابرت علي مصر**، دمشق، ١٩٦٨م.
  - **فلسطين في العهد العثماني**. الموسوعة الفلسطينية، الدراسات التاريخية م٢.
- **الرجَّال، علي: ثورة على نمط الثورات، محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها**. الفصل الثاني في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، قطر الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٢م.
- **رزق، يونان لبيب: الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني**، القاهرة، ١٩٧٠م.
  - **قضية الحماية البريطانية على مصر**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، نيسان ١٩٧٢م.
  - **تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩م.
  - **مكانة مصر**، مجلة المصور المصرية، العدد ٤٣١٠، القاهرة ١٨ أيار ٢٠٠٧م.
- **رستم، أسد: بشير بين السلطان والعزيز**، لبنان، المكتبة البولسية، ط٢، ١٩٨٥م.
  - رستم أسد وعبد الرحمٰن زكي: **الممهدات لتاريخ الجيش المصري في عهد محمد باشا الكبير**، القاهرة، وزارة الدفاع الوطني، ١٩٤٣م.

- **رفعت، كمال الدين: مذكرات حرب الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦م وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤م**، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.
- **رمضان، عبد العظيم: حرب أكتوبر في محكمة التاريخ**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- **رمضان، محمد رفعت: علي بك الكبير**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٠م.
- **رياض، زاهر: السودان المعاصر من الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١ ـ ١٩٥٣م**، القاهرة، مكتبة الانكلو مصرية، ١٩٦٦م.
- **رياض، محمود: الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، مذكرات**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦م.
- **أبو الريش، سعيد: جمال عبد الناصر آخر العرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٥م.
- **ريفيلين، هيلين آن: الاقتصاد والإدارة في مصر**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨م.
- **زغلول، سعد: مذكرات**، تحقيق: عبد العظيم رمضان، القاهرة، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
- **زكي، عبد الرحمٰن: التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير**، القاهرة.
- **زهر الدين، عبد الكريم: مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ ـ ٨ آذار ١٩٦٣**، بيروت، دار الاتحاد، ١٩٦٨م.
- **السادات، محمد أنور: البحث عن الذات**، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨م.
- **الساطع، أكرم نور الدين: تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين**، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٨م.
- **سالم، لطيفة محمد: مصر في الحرب العالمية الأولى**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
  - **فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢م**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٦م.
  - **الحكم المصري في بلاد الشام، القاهرة، مكتبة مدبولي**، ط٣، ١٩٩٩م.
- **سامي، صليب: ذكريات سياسية**، القاهرة، ١٩٥٢م.
- **ساويرس ابن المقفع: تاريخ مصر من بدايات القرن الأول الميلادي حتى نهاية القرن العشرين من خلال مخطوطة تاريخ مصر**، القاهرة.
- **سرهنك، الميرالاي إسماعيل: تاريخ الدولة العثمانية**، بيروت، دار الفكر الحديث، ١٩٨٨م.
- **سعد الدين، إبراهيم: عروبة مصر حوار السبعينات**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٧٨م.
- **السعدي، محمد البرلسي: بلوغ الأرب برفع الطلب**، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمٰن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٤، القاهرة، ١٩٧٧م.

- **السلطان سليمان القانوني: قانون نامه مصر،** ترجمة وتقديم وتعليق: أحمد فؤاد متولي، القاهرة.
- **السعيد، رفعت: منظمات اليسار المصري،** القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤م.
- **سعيد، اللواء محمد فوزي: أثر حرب أكتوبر على تطور نظام التسليح وأعمال القتال،** بحث في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور العسكري، جمهورية مصر العربية وزارة الدفاع، ١٩٩٨م.
- **سولت، جيرمي: تفتيت الشرق الأوسط،** ترجمة: نبيل صبحي الطويل، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠٠١م.
- **السيد، سيد محمد: مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر،** القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٧م.
- **شادي، صلاح: حصاد العمر، صفحات من التاريخ،** القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط٣، ١٩٨٧م.
- **الشرقاوي، باكينام: المجلس الأعلى للقوات المسلحة،** الفصل الخامس عشر في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، قطر ـ الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٢م.
- **الشرقاوي، جمال: حريق القاهرة قرار اتهام جديد،** القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ط١، ١٩٧٦م.
- **شفيق، أحمد: حوليات مصر السياسية،** ج٣، التمهيد، القاهرة.
  - **حوليات مصر السياسية،** الحوليات: ٢ و٧.
  - **مذكراتي في نصف قرن،** القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- **شقير، نعوم: تاريخ السودان،** تحقيق: محمد إبراهيم أبو سليم، بيروت، دار الجيل، ١٩٨١م.
- **شكري، محمد فؤاد: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر،** القاهرة، دار الفكر العربي.
  - **مصر والسيادة العثمانية،** القاهرة، ١٩٥٧م.
- **شكري، محمد فؤاد وعبد المقصود العناني وسيد محمد خليل: بناء دولة محمد علي،** القاهرة، ١٩٤٨م.
- **شلبي، إبراهيم أحمد: تطور النظم السياسية والدستورية في مصر،** القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٤م.
- **شلبي، أحمد بن عبد الغني الحنفي المصري: أوضح الإشارات:** تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمٰن عبد الرحيم، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٥م.
- **شلبي، حلمي أحمد: الموظفون في مصر في عهد محمد علي،** القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.

- **الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية**، القاهرة.
- **المجتمع الريفي في عصر محمد علي**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.
- **شلبي، علي ومصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٣٦م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- **الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج٢ و٤، القاهرة، مكتبة الانكلو مصرية، ط٢، ١٩٨٦م.
- **الشهابي، أحمد حيدر: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، تحقيق: أسد رستم، وفؤاد البستاني، لبنان، المكتبة البولسية، ط٢، ١٩٨٤م.
- **صبري، موسى: قصة ملك وأربع وزارات**، القاهرة، كتاب اليوم، تشرين الأول ١٩٧٣م.
- **صدقي، إسماعيل: مذكرات**، القاهرة، ١٩٥٠م.
- **صفوت، محمد مصطفى: الاحتلال الإنكليزي لمصر وموقف الدول الكبرى**، الإسكندرية، ١٩٥٢م.
- **ضاهر، مسعود: النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢٥٢، كانون الأول ١٩٩٩م.
- **ضناوي، محمد علي: قراءة إسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة من الفتح الإسلامي ونشأة المارونية**، لبنان، دار الإيمان، ط١، ١٩٨٥م.
- **الضيقة، حسن: دولة محمد علي والغرب، الاستحواذ والاستقلال**، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٢م.
- **طربين، أحمد: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.
- **طقوش، محمد سهيل: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، بيروت، دار النفائس، ط٣، ٢٠١٣م.
- **طوسون، عمر: صفحة من تاريخ محمد علي، الجيش المصري البري والبحري**، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٤٠م.
- **الطويل، محمد: لعبة الأمم والسادات**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي.
- **طيبة، مصطفى: الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠م**، القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٠م.
- **العادلي، أسامة أحمد: التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٣م.
- **عباس، رؤوف: ثورة يوليو إيجابياتها وسلبياتها بعد نصف قرن**، القاهرة، كتاب الهلال.
- **النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة**، القاهرة، ١٩٧٣م.

- **الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٥٢م**، فصل في كتاب: ثورة ٢٣، يوليو ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣م.
- **عبد ربه، أحمد: التعددية الحزبية في مصر وثورة ٢٥ يناير**، الفصل السابع في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة ـ قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٢م.
- **العبد، عفاف وسعد السيد: دار الحامية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤ ـ ١٦٠٩م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
- **عبد الحميد، محمد كيال: الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي**، القاهرة، مكتبة الانكلو مصرية، ١٩٥٩م.
- **عبد الرحيم، عبد الرحمٰن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر**، القاهرة، ١٩٧٨م.
  - **الدولة السعودية الأولى**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩م.
- **عبد الرؤوف، عبد المنعم: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨م.
- **عبد القادر، محمد زكي: محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢م**، القاهرة، دار روز اليوسف، ١٩٥٥م، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.
- **عبد اللطيف، أميمة: الإسلاميون والثورة**، الفصل الثامن في كتاب الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة ـ قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط١، ٢٠١٢م.
- **عبد المجيد، عصمت: زمن الانكسار والانتصار**، بيروت، دار النهار للنشر، ط١، ٢٠١٤م.
- **عبد المعطي، حسام محمد: العلاقات المصرية ـ الحجازية في القرن الثامن عشر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- **عبد المنعم، محمد عز الدين: من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر**، بحث في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور السياسي، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، ١٩٩٨م.
- **عبد الناصر، جمال: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر**، القسم الأول، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.
- **عرموش، أحمد راتب: رحلة العمر**، بيروت، دار النفائس، ط١.
- **العشماوي، حسن: الإخوان المسلمون والثورة**، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧م.
- **العشماوي، علي: مذكرات التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين**، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٣م.

- **العشي، محمد سهيل: فجر الاستقلال في سوريا**، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٩م.
- **العظم، خالد: مذكرات خالد العظم**، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣م.
- **العقاد، عباس محمود: زعيم الثورة سعد زغلول**، القاهرة، كتاب الهلال، العدد ٩.
- **العقيلي، محمد بن أحمد عيسى: تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ**، ج١، الرياض، ١٩٥٨م.
- **علوي، مصطفى: الوضع الدولي فيما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢م، وثورة يوليو**، فصل في كتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣م.
- **العلي، صادق جلال: الصراع على مصر**، بيروت، دار المناهل، ط١، ٢٠١٤م.
- **عمارة، محمد: محمد علي باشا والسيد عمر مكرم، صراع الدولة والأمة**، القاهرة، مجلة الهلال، العدد ١٠.
- **عمر، عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ ـ ١٥٢٢م**، بيروت، دار النهضة العربية.
  - **تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
  - **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٠م.
- **غربال، محمد شفيق: تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية**، القاهرة، ١٩٥٢م.
- **الغزنواني، طه: مذكرات، الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤م.
- **الغزي، نجم الدين: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٤٩م.
- **فارجيت، غي: محمد علي مؤسس مصر الحديثة**، ترجمة: محمد رفعت عواد، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣م.
- **فتحي، ممدوح أنيس: مصر من الثورة إلى النكسة، مقدمات حرب حزيران ١٩٦٧م**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣م.
- **فرسخ، عوني: إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- **فهمي، عبد الرحمٰن: مذكرات**، إشراف يونان لبيب رزق، القاهرة، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م.
- **فوزي، محمد: حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠م**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط٣.
- **فيلبي، سانت جون: تاريخ نجد**، تعريب: عمر الديسراوي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٤م.
- **كامل، مصطفى: المسألة الشرقية**، القاهرة، ١٨٩٨م.

- **كرومر، اللورد: الثورة العرابية**، ترجمة: عبد العزيز عرابي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م.
- **كلوت، أ. ن: لمحة عامة إلى تاريخ مصر**، ترجمة: محمد مسعود، القاهرة، دار الموقف العربي.
- **كيلاني، محمد سعيد: عباس حلمي الثاني أو عصر التغلغل البريطاني في مصر ١٨٩٢ ـ ١٩١٤م**، القاهرة، طرابلس، لندن، ط١، ١٩٩١م.
- **لاشين، عبد الخالق محمد: سعد زغلول، دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤م**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠م.
- **لاكور، والتر: الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط**، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٧٥م.
- **لوتسكي، فلاديمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة: عفيفة البستاني، بيروت، دار الفارابي، ط٨، ١٩٨٥م.
- **لورنس، هنري: الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام**، القاهرة، سينا للنشر.
- **ليلة، علي: أحوال الدولة والمجتمع**، الفصل الأول في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة ـ قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٢م.
- **مارسو، عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي**، ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م.
- **ماير، جايل: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢م**، ترجمة: عبد الرؤوف أحمد عمرو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.
- **مجموعة وثائق رسمية، القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤م**، القاهرة، ١٩٥٠م.
- **محمد، حمادة حسني أحمد: التنظيمات السياسية، لثورة يوليو ١٩٥٢م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م.
- **محمد، محمد: اليد القوية**، خطب وأحاديث، الإسكندرية.
- **محيـي الدين، خالد: والآن أتكلم**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٢م.
- **المسدي، محمد جمال الدين ويونان لبيب رزق وعبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمركز الأهرام.
- **مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصر والمسألة المصرية**، القاهرة، دار المعارف.
- **المقار، محمد بن جمعة: الباشات والقضاة في مصر، في كتاب ولاة دمشق في العهد العثماني**، نشر وتحقيق: صلاح الدين المنجد، دمشق، ١٩٤٩م.

- **مقلد، إسماعيل صبري: قضايا دولية معاصرة في السياسة الدولية من الحرب الباردة إلى الوفاق**، الكويت، دار مؤسسة الصباح، ١٩٨٠م.
- **منصور، عبد الفتاح عبد الصمد: العلاقات المصرية ـ السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
- **منصور، ممدوح: الصراع الأميركي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- **الموافي، عبد الحميد محمد: مصر في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.
- **مؤرخ مجهول: حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول**، تحقيق: أسد رستم، لبنان، المكتبة البولسية، ط٢، ١٩٨٦م.
- **مؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية من حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تحقيق: أحمد غسان سبانو، دمشق، دار قتيبة.
- **موسى، غادة: اقتصاد ما بعد الثورة، تفكيك الفساد المالي والإداري وتحقيق العدالة الاجتماعية**، الفصل الثالث عشر في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٢م.
- **ناتنغ، أنطوني**: **ناصر**، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥م.
- **نافعة، حسن: العمل السياسي لتحقيق السلام بدءاً من زيارة القدس، المسار المصري،** بحث في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، ١٩٩٨م.
  - ـ **عبد الناصر والصراع العربي الإسرائيلي بين الإدراك والإدارة**، فصل في كتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، دراسات في الحقبة الناصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣م.
- **نجيب، محمد: كلمتي للتاريخ**، القاهرة، دار الكاتب النموذجي، ١٩٧٥م.
- **أبو نحل، أسامة محمد: الثورة العرابية**، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الحولية تاريخ ٣١ آذار، ٢٠١١م.
- **نصر، صلاح: مذكرات ثورة يوليو بين المسير والمصير**، القاهرة، مطبعة مؤسسة الاتحاد والنشر، ١٩٨٦م.
- **نوار، عبد العزيز: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩١٠م**، بيروت، جامعة بيروت العربية.
- **أبو النور، سامي: دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦م**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **هدى، جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣م**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٧٨م.

- **هريدي، صلاح أحمد: الحِرف والصناعات في عهد محمد علي**، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣م.
  - **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، ٢٠٠٠م.
- **هلال، علي الدين: السياسة والحكم في مصر في العهد البرلماني ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢م**، القاهرة، ١٩٧٧م.
- **هنري، لويس: المملكة المستحيلة، فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة، سينا للنشر، ط١، ١٩٩٧م.
- **هويدي، أمين: حروب عبد الناصر**، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٢م.
- **هيكل، محمد حسين: مذكرات في السياسة**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٧٧م.
- **هيكل، محمد حسنين: ما الذي جرى في سوريا**، القاهرة، الدار القومية للنشر، ١٩٦٢م.
  - **قصة السويس**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٢م، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٢م.
  - **خريف الغضب**، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م.
  - **ملفات السويس**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦م.
  - **لمصر لا لعبد الناصر**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨م.
  - **الانفجار**، القاهرة، الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
  - **عبد الناصر والعالم**، بيروت، دار النهار.
- **هيوم، دوغلاس: العرب وإسرائيل**، ترجمة: الهيئة العامة للاستعلامات رقم ٦٦٥، القاهرة.
- **وثائق منشورة: خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩م**، القاهرة، مركز الوثائق والبحوث التاريخية، مؤسسة الأهرام، ١٩٧٠م.
- **وحيد، عبد الحميد: التحرك المصري في الدائرة العربية**، بحث في كتاب الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور السياسي، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، ١٩٩٨م.
- **يحيى، جلال: المجمل في تاريخ مصر الحديثة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
  - **مصر الحديثة ١٥١٧ ـ ١٨٠٥م**، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- **يوسف، حسن: القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢م**، القاهرة، الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٢م.

ب - باللغات الأوروبية

- Anderson, M: Eastern Question. London 1966.
- Burns, William: Economic Aid and American policy toward Egypt. New York 1986.
- Dodwell, H: The Founder of Modern Egypt, A study of Muhammad Ali. Cambridge University press 1931
- F.OJ: 40 46 No33 oct 6. Lampson to Halifax.
- 1588 No52 15 June 1940. From Lampson to Halifax.
- Hajjar, J: L'Europe et le Destin proché- Orient Tournai 1970
- Hurewitz, J.C: The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record. Princeton 1956.
- Lord Loid: Egypt since Cromer. London.
- Mansfield, Peter: Nasser. London 1969.
- Marlow, John: The Anglo Egyption Relations 1900-1952. London 1954.
- Mengin, Felix: Histoire sommair de l'Egypt sous le Government de Mohammed Aly.
- Newman, polson: Great Britan in Egypt. London.
- Norman, G.F: Image and Reality of the Israel-Palestinian Conflict. London 1995.
- Nutting, Antony: Nasser. London 1972.
- Sabry, M: L'Empire Egyptein Sous Mohamed Ali et la Question d'orient 1811-1849 paris 1930.
- Silvawhite, Arther: The Expansion of Egypt Under Anglo-Egyptian Condominium. London 1899.
- Spanier, John: American policy since world war II. NewYork 1974.
- Stors, Ronald: Orientation.
- Temperley, H: England and the Near East. The Crimean. Lonon, 1964.

د - الدوريات

❑ الأهرام:

- ٧، ٨، ٩ كانون الثاني ١٩١٥م.
- ٢١ كانون الثاني ١٩١٦م.
- ٦ تشرين الثاني ١٩١٦م.
- ١٠، ١٤، ٢٣ كانون الثاني ١٩١٧م.
- ١٠ تشرين الأول ١٩١٧م.
- ٢٦ و٢٧ آذار ١٩١٩م.
- ١ و٩ حزيران ١٩٢٦م.
- ٢١ كانون الأول ١٩٢٩م.
- ٢٠ آب ١٩٢٩م.
- ٢٢ أيلول ١٩٣٣م.
- ٦ تشرين الأول ١٩٣٣م.

- ١١ تشرين الثاني ١٩٣٥م.
- ١٢ أيار ١٩٤٦م.
- ٢١ و٢٨ كانون الثاني ١٩٤٧م.
- ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٧م.
- ٦ تموز ١٩٤٧م.
- ٢٥ شباط ١٩٥٤م
- ٣١ تموز ١٩٥٤م.
- ٢٥ آب ١٩٥٤م.
- ١٠ آب ١٩٥٦م.
- ٢١ أيلول ١٩٦٢م.
- ٢ و٣١ تشرين الأول ١٩٦٢م.
- ١٥ كانون الأول ١٩٦٢م.
- ٣ و٧ كانون الثاني ١٩٦٧م.
- ٢٤ آذار ١٩٦٧م.
- ١٨ نيسان ١٩٦٧م.
- ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧م.
- ٩ كانون الأول ١٩٦٧م.

❑ **الجريدة:**
- ٢٤ آذار ١٩٠٧م.
- ١٧ أيار ١٩٠٨م.
- ٦ تموز ١٩٠٨م.

❑ **الوقائع المصرية:**
- العدد ٨٥، ١٩٢٩م.
- العدد ٨٧، ١٩٢٩م.
- العدد ٢، ١٩٣٠م.
- العدد ٥٨، ١٩٣٠م.
- العدد ٢، ١٩٣٣م.
- العدد ٢٤، ١٩٣٣م.
- العدد ١١٩، ١٩٤٨م.
- العدد ٢٠، ١٩٥٢م.
- العدد ١٠٧، ١٩٥٢م.

- **المقطم**: ٢٦ كانون الأول ١٩١٤م.
- **روز اليوسف**: ١٥ تشرين الأول ١٩٣٤م.
- **آخر ساعة**: ١٦ نيسان ١٩٣٩م.
- **السياسة**: ٢٢ تموز ١٩٢٩م.
- **البلاغ**: ٨ أيار ١٩٣٦م.
- **المصري**: ٢ نيسان ١٩٤٠م.
  - ١٢ أيلول ١٩٤٧م.
  - ١ و٢ كانون الأول ١٩٤٧م.
- **الوفد**: ١٩ كانون الثاني ١٩٤٦م.
- **أخبار اليوم**: ٩ آذار ١٩٤٦م.
- **المصور**:
  - العدد ٤٣١٠ تاريخ ١٨ أيار ٢٠٠٧م.
  - مجلة السياسة الدولية، نيسان ١٩٧٢م.
  - المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٤، ١٩٧٧م.
  - مجلة الهلال، العدد ١٠، ١٩٥٨م.

ثبت الموضوعات

رقم: 636 - 18